

موسوعة

المُرَافَعَةُ الْأَخْيَرُ وَالْأَثْبَاتُ

فِي قِضَاءِ مَجْلِسِ الدَّوْلَةِ

الكتاب الرابع

الدفع الإداري

في قضاء مجلس الدولة

المستشار

محمد زین العابدین ع

نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر **المعارف** منشأة
بالاسكندرية

جلال حزی و شرکاء





موسوعة
المرافعات الإدارية والإثبات
في قضاء مجلس الدولة

الكتاب الرابع
الدفع الإدارية
في قضاء مجلس الدولة

المستشار
حمدي ياسين عكاشة
نائب رئيس مجلس الدولة

الناشر // منشأة **الكتاب //** بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

الناشر : منشأة المعارف ، جلال حزي وشركاه

٤٤ شارع سعد رغلول - محطة الرمل - الإسكندرية - ت/ف ٤٨٧٣٣٠٣/٤٨٥٣٠٥٥ الإسكندرية

Email : monchaa@maktoob.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف : غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء الكتاب أو خزته في أي نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابي من الناشر.

اسم الكتاب : موسوعة المرافعات الادارية والاثبات جـ٤

المؤلف : المستشار/ هدى ياسين عكاشة

رقم الإبداع : ٢٠٠٩ / ٢٣٨١٦

الترقيم الدولي : ٦-١٧٩٠-٠٣-٩٧٧-٩٧٨

التجهيزات الفنية :

كتابة كمبيوتر: المؤلف

طباعة : مطبعة عبد الخالق

الكتاب الرابع
الدفع الإداري
في قضاء مجلس الدولة

الكتاب الرابع

الدفع الإداري

في قضاء مجلس الدولة

الدفع هو «التي يرويها المدعى عليه على المدعى» وهي من قبيل الدفاع، ولكن الدفاع وإن كان ردوداً قانونية حول ذات الأسباب القانونية والواقعية التي يستند إليها المدعى في دعواه، إلا أن الدفع لها ذاتية مستقلة عن الدفاع، كأن يرد دعواه بأنها غير مرفوعة أمام الجهة المختصة أو غير مقبولة شكلاً أو سبق نظرها أو نحو ذلك.

نظرية الدفع في القضاء الإداري تخرج عن الأصول العامة المستقرة أمام القضاء العادي في كثير من نواحيها، والمنازعات الإدارية تتعلق بالنظام العام لتعلق القانون الإداري والأوضاع التي يحكمها بالنظام العام.

مدى تعلق الدفع أمام القضاء الإداري بالنظام العام: (١)
أولاً: الدفع بعدم الاختصاص الوظيفي أو النوعي أو الولائي:

هو دفع متعلق بالنظام العام بنص قانون المرافعات ومع ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة الإدارية يكون أحياناً وظيفياً ومن النظام العام، وأحياناً لا يكون كذلك.

ثانياً: الدفع بعدم الاختصاص المحلي:

كأن تختص المحكمتان الإداريتان بالمادة ذاتها، ولكن ينقسم الاختصاص بينهما إقليمياً. وهنا يجوز للأفراد أن يتفقوا على خلاف القواعد المقررة للاختصاص المحلي بشرط أن يكون الاتفاق مبرراً بالصالح العام، وهذا الأمر مقبول باعتبار أن الجهة الإدارية تكون دائماً طرفاً في الاتفاق وأن القاضي دائماً يراقب مدى موافقته للصالح العام.

ثالثاً: الدفع بعدم الصفة:

تختلف طبيعة هذا الدفع بحسب الأحوال - فإن كانت الدعوى مرفوعة من غير

(١) راجع: الدكتور / مصطفى كمال وصفي - أصول إجراءات القضاء الإداري - ص ٤٠٧ وما بعدها.

ذى صفة فإنه يخالف النظام العام أن تلتزم أمامه الجهة الإدارية بالدين المحكوم به أو بإلغاء القرار المطعون فيه، وإن كان قد رفع دعواه على جهة إدارية لا صفة لها فإنه مما يخالف النظام العام أن يحكم ضدها بما لا يتيسر لها تنفيذه، وكذلك الأمر إذا ما رفعت الإدارة دعوى موضوعية ضد فرد غير ذي صفة فمما يخالف النظام العام أن يوضع هذا الفرد نتيجة للحكم فى مركز قانونى مخالف للقانون.

رابعاً: الدفع بعدم المصلحة:

شأنه كشأن الدفع بعدم الصفة مع إعتبار أن المصلحة يختص بها المدعى فقط.

خامساً: الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها:

نصت المادة ١١٦ (من قانون المرافعات) على أن «الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها» وقد عبرت المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات عن ذلك بقولها إن هذا الدفع من النظام العام، وعلى ذلك سار إتجاه المحكمة الإدارية العليا^(١)

سادساً: الدفع برفع الدعوى بعد الميعاد:

وهو دفع من النظام العام ويجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى وفى أية مرحلة^(٢)

سابعاً: الدفع بعدم الدستورية:

وهو دفع يترتب عليه إيقاف الدعوى أمام المحكمة النازرة للدعوى إذا قدرت جدية الدفع حتى يستصدر صاحب الشأن حكماً فى الدفع من المحكمة الدستورية العليا.

والقاضى الإدارى لا تواجهه الصعوبة الفنية التى يواجهها القاضى فى المحاكم المدنية والتجارية فى الدفع التى يجب التمسك بها قبل الكلام فى الموضوع وتلك المتعلقة بالنظام العام والتى يجوز التمسك بها فى أى وقت، إذ يعتبر القاضى الإدارى جميع الدفع تقريباً متعلقة بالنظام العام على النحو السالف بيانه.

(١) المحكمة الإدارية العليا - السنة - ٦٤ - ٣ جلسة. ١٩٥٨/١/١٨

(٢) المحكمة الإدارية العليا - مجموعة العشر سنوات - رقم - ١٥ جلسة. ١٩٦٤/١٢/١٢

و على ذلك فإن النهج العملي لبحث موضوع الدفوع^(٢) يقتضى إفراد باب لكل دفع من الدفوع العامة التى تطرح أمام القضاء الإدارى لمعرفة إتجاهات القضاء فى شأنه وما أرساه من مبادئ قانونية فى نطاقه ، ونسبق ذلك كله بباب فى الدفاع فى الدعوى ، وذلك على النحو التالى:

- الباب الأول : الدفاع فى الدعوى
- الباب الثانى :الدفع بعدم الإختصاص.
- الباب الثالث :الدفع بعدم القبول.
- الباب الرابع :الدفع بإنعدام الأهلية.
- الباب الخامس :الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.
- الباب السادس :الدفع بالتقادم.
- الباب السابع :الدفع بعدم الدستورية
- الباب الثامن :الدفع بالتزوير
- الباب التاسع : دفوع متنوعة
- ونعرض لكل دفع منها على حدة:

(٢) أنظر فى المزيد من العرض النظري لموضوع الدفوع : الدكتور / فتحى والى - المرجع السابق - ص ٥٤٨ وما بعدها، وأيضاً : الدكتور / محمد ماهر أبو العينين - المرجع السابق - ص ٧٢٠ وما بعدها.

الباب الأول

الدفاع في الدعوى

الباب الأول

الدفاع في الدعوى

يعتبر حق الدفاع إلى جانب حق إيداء الدفوع من أبرز الحقوق التي يملكها الخصوم أثناء سير الدعوى أمام القضاء، وسوف نعرض لحق الدفاع في فصلين:

الفصل الأول: الأحكام العامة للدفاع في الدعوى.
الفصل الثاني: التطبيقات القضائية في الدفاع في الدعوى.

وسنعرض لكل فصل منها على حدة:

الفصل الأول
الأحكام العامة
للدفاع في الدعوى

الفصل الأول

الأحكام العامة

للدفاع في الدعوى

ويندرج في نطاق الدفاع في الدعوى دفاع الخصوم بصفة عامة وحقهم في الدفاع وتقديم المستندات وحق المدعى عليه بصفة خاصة في إيداء الدفاع الموضوعي أو ما يسمى بالدفع الموضوعي وهو غير الدفوع الأخرى ما يتعلق منها بالإجراءات وما يتعلق منها بعدم القبول والتي سنعرضها في الباب التالي. وسنوضح الدفاع في الدعوى في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول

المقصود بالحق في الدفاع

يقصد بحق الدفاع في الدعوى بصفة عامة إيداء الخصم لوجهه نظره أمام القضاء فيما قدمه هو أو يقدمه خصمه من إدعاءات. ومن المقرر وجوب ضمان حق الدفاع للخصوم في أية حالة كانت عليها الإجراءات، وترتيباً على ذلك، فإن على المحكمة إفساح المجال للخصوم لاستعمال حقهم في الدفاع، فليس لها القيام بأي إجراء من شأنه إنتهاك هذا الحق^(١)

ولذلك لا يجوز للمحكمة قبول أية أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم في غير جلسة دون إطلاع خصمه عليها أو إعلانه بها، فإذا قدمت مذكرة من أحد الخصوم لا تحمل أي بيان يفيد سبق إعلانهم للخصم أو إطلاعه عليها أو إيداعها بالجلسات المحددة لنظر الدعوى فإن هذه المذكرة تعتبر غير قائمة قانوناً أمام المحكمة بإعتبارها ورقة من أوراق الدعوى، وبالتالي لا يعتبر الدفاع الوارد بها مطروحاً على المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه، فإذا قبلت المحكمة مثل هذه المذكرة

(١) أنظر : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٢٦ وما بعدها

فإنها يجب ألا تعول عليها أو تتأثر بها في حكمها وإلا كان الحكم باطلاً^(١). ولا يسوغ الخروج عن هذه القاعدة أن تكون المحكمة نفسها قد أذنت للخصم بإيداع مذكرته بملف الدعوى دون إعلان خصمه بها، فليس لإذن المحكمة أن يغير قاعدة وضعت لضمان حق الدفاع وتأكيد مبدأ المواجهة^(٢). ويقوم مقام إعلان الخصم أو إطلاعه على المذكرة، أية واقعة تفيد هذا الإطلاع وتحقق الغاية منه وهو إتاحة الفرصة للخصم للرد على دفاع خصمه. ولهذا فإن قيام الخصم بالرد في مذكرته على دفاع خصمه الوارد في مذكرة لم تعلن إليه أو لم يطلع عليها يحقق الهدف من هذا الإطلاع. ولا يشوب الحكم الذي يشير إلى ذلك الدفاع وإلى الرد عليه بطلان هذا ولو كانت المحكمة لم تأذن بتقديم المذكرة أو المستند^(٣).

المبحث الثاني

نطاق وحدود حق الدفاع^(٤)

يتحدد نطاق حق الدفاع في ضوء غاياته وأهدافه فيما يلي:

١ - أن الدفاع في القضية ليس واجباً على الخصم بل هو حق له. فله أن يبدى دفاعه على الوجه الذي يؤيد. ويكفي لضمان حقه في الدفاع أن يمكن من ابدائه، أما ابدائه بفاعلية فأمر يتوقف عليه. ونتيجة لهذا، فإن المحكمة ما دامت لم تقيد الخصم في دفاعه لا تعتبر أنها قد أخلت بحق الخصم في الدفاع إذا لم تلفت نظره إلى حقه في هذا الدفاع أو مقتضياته أو تكلفه بتقديم الدليل عليه^(٥) ومن ناحية أخرى، إذا لم يقم الخصم بالدفاع، أو قدم دفاعاً لم يقم

(١) حكم محكمة النقض - مدني جلسة ١٩٧٦/٢/٢ ونقض مدني - ١٩٧١/١٠/٢٦ مجموعة المنقض - ٢٢

٨٤٤-١٣٨

(٢) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/١١/٤ للمجموعة ٢٥٩-١٣٥٩-٢٦

(٣) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/١٢/٣٠ للمجموعة ٣٢٣-١٧٢٧-٢٦

(٤) أنظر : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٥٣٧ وما بعدها.

(٥) محكمة النقض - المدني - ١٩٧٢/٦/١٩ - للمجموعة ٢٤-٩٤٠-١٩٦٣

الدليل عليه، فلا يعيب الحكم إغفاله التحدث عنه^(١).

٢- إن صيانة حق الدفاع لا يحول دون تنظيم المحكمة له . ولهذا فإن للمحكمة ان تحدد مواعيد للخصوم لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم . وإذا قدمت المذكرة بعد الميعاد، فإن للمحكمة أن ترفض قبولها وتعتبر الدفاع الوارد بها غير مطروح عليها^(٢) على أن هذا التنظيم وإن ألزم الخصوم لا يلزم المحكمة، فللمحكمة ، إن رأت ذلك ، أن تقبل مذكرة أو مستنداً بعد الميعاد الذي حددته . فان فعلت فإن المذكرة تعتبر قائمة قانوناً أمامها باعتبارها ورقة من أوراق الدعوى^(٣) إلا إنها يتعين أن تفسح المجال للخصم للإطلاع عليها.

٣- إن محكمة الموضوع ما دامت قد أفسحت المدى المعقول لتمكن الخصوم من الدفاع، فهي ليست ملزمة بإجابتهم إلى طلب التأجيل لإبداء دفاع أو تقديم مذكرة به^(٤).

٤- إن صيانة حق الدفاع لا يحول دون تنظيم المشرع لإستعماله . وقد حرص القانون المصري في هذا الشأن على وضع قواعد من شأنها عدم إضاعة وقت المحكمة عبثاً وعدم مباغنة الطرف الآخر فيضطر إلى طلب التأجيل مما يعطل نظر القضية . وهذه القواعد هي وفقاً (للمادة ٦٥ مرافعات):
أ - على المدعى أن يرفق بصحيفة دعواه عند إيداعها بجميع المستندات المؤيدة لها، ومذكرة شارحة لهذه الدعوى (وأيضاً المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة)

ب - على المدعى عليه، قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل، أن يودع قلم الكتاب مذكرة بدفاعه . وعليه أن يرفق بهذه المذكرة مستنداته المؤيدة لدفاعه فيها . ولا يعفى المدعى عليه من هذا الواجب إلا بالنسبة للدعوى المستعجلة والدعوى الموضوعية التي أنقص ميعاد الحضور فيها . وعلة هذا الإعفاء هو أن قصر ميعاد الحضور لا يمكن المدعى عليه من القيام بالإيداع قبل الجلسة بثلاث أيام.

(١) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٦/٣/٨ - المجموعة ٩٣-٥٨٩-١٨ وقد عرضنا للعديد من مبادئ المحكمة الإدارية العليا عند بحث العيوب التي تشوب الأحكام في هذا المجال (الطعن في الأحكام) - راجع

في ذلك مؤلفنا «الأحكام الإدارية في قضاء مجلس الدولة» طبعة ١٩٩٧

(٢) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/٣/١٧ - المجموعة ٢٦-٦١٠-١٢٢

(٣) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٥/٤/١ - المجموعة ٢٦-٧١٣-١٤٠

(٤) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٦/٦/٢٢ - المجموعة ١٨-١٢٦٦-٢٠٦

ج - لا يقبل بعد ذلك من المدعى أو المدعى عليه تقديم مستندات جديدة حتى لا يتعطل نظر القضية، ولكن صيانة لحق الدفاع يجوز لأي منهم أن يقدم وفقاً للمادة (٩٧) مرافعات المستندات التالية:

- المستندات التي ما كان يستطيع تقديمها في الميعاد، كما لو تعلق بمسند حصل عليه المدعى بعد رفعه الدعوى.

- المستندات التي ما كان يتصور تقديمها في ذلك الميعاد، كما لو تعلق الأمر بمسندات يقدمها الخصم تأييداً لرده على دفاع الخصم أو طلباته العارضة. وفي هذه الحالة، يكون للخصم الحق في طلب التأجيل لإعداد رده وتقديم مستندات الرد. وتؤجل المحكمة نظر الدعوى إلى الميعاد الذي تراه مناسباً.

- المستندات التي كان يستطيع تقديمها في الميعاد، وعندئذ إذا ترتب على قبول المسند تأخير نظر القضية، بأن اضطرت المحكمة صيانة لحق الدفاع - إلى التأجيل بناء على طلب الخصم الآخر للاطلاع على المستندات والرد عليها، وجب على المحكمة الحكم على مقدم المستندات بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه (مادة ٩٧ مرافعات) ^(١).

وبلاحظ أن المذكرة الشارحة والمستندات المقدمة من المدعى مرفقة بصحيفة دعواه أو المقدمة من المدعى عليه قبل الجلسة بثلاث أيام، لا تعلن إلى الطرف الآخر. ويعتبر هذا استثناء على القاعدة العامة التي تقرر أنه لا يجوز لخصم أن يودع مذكرة أو مستنداً في غير جلسة دون إعلانها للخصم الآخر أو إطلاعه عليها. وهو استثناء لا يجوز إعماله إلا - كما تنص المادة - ٦٥ قبل أن تطرح الدعوى أمام المحكمة. أما بعد ذلك، فيجب إعمال القاعدة العامة ^(٢).

كما يلاحظ أن هذه القاعدة العامة سالفه الذكر تتعلق بما يقدم في غير جلسة، أما ما يقدمه الخصوم بالجلسة من مستندات أو مذكرات فإنها لا تعلن للخصم ولو كان غائباً، إذ المفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى في جلساتها من دفاع وما يقدم فيها من أوراق ^(٣).

(١) عدلت قيمة الغرامة بالفتون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، ثم بالفتون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩.

(٢) محكمة النقض - مسر - ١٩٧٤/٤/٢٨ - المجموعة - ١٢١-٧٤٥-٢٥ وأنظر الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص. ٥٣٩.

(٣) محكمة النقض - مسر - ١٩٧٩/٣/١٩ الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق.

المبحث الثالث

المرافعة أمام المحكمة

الأصل في المنازعات الإدارية أمام قضاء مجلس الدولة هو « الصفة الكتابية » والإعتماد بصفة أصلية على المذكرات المكتوبة، إلا أن ذلك لا يمنع المحكمة من سماع المرافعات الإضافية بحسب مقتضيات حال الدعوى، ومن ثم فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية التي سيرد بيانها تصدق في بعض جوانبها أمام قضاء مجلس الدولة بمراعاة حال كل قضية إلا أن المبادئ الأصلية في شأن قواعد المرافعة وأول من يتكلم وآخر من يتكلم وقواعد قفل باب المرافعة وفتحها والدفاع المبتدئ قبلها وبعدها هي من المبادئ التي لا يختلف العمل بها في قضاء مجلس الدولة عنه أمام القضاء العادي.

وفيما يلي تبين مفهوم المرافعة، وأحوال قفل باب المرافعة وأحوال فتحه في مطلبين:

المطلب الأول - مفهوم المرافعة

المطلب الثاني - قفل باب المرافعة وفتحها

وفيما يلي نعرض لكل مطلب منهما على حدة :

المطلب الأول

مفهوم المرافعة

يقصد بالمرافعة اصطلاحاً -الشرح الشفوي من الخصم أو محاميه للإدعاءات أو أوجه الدفاع وأسانيده أمام المحكمة.

وتسمع المحكمة أولاً مرافعة المدعى أو محاميه ثم تسمع مرافعة المدعى عليه أو محاميه . وللمحكمة أن تستمع إلى أيهما أكثر من مرة وفقاً لما تراه حتى تتضح لها الحقيقة بما فيه الكفاية، على أنها يجب أن تراعى دائماً أن « يكون المدعى عليه آخر من يتكلم » وذلك وفقاً لحكم المادة (١٠٢) من قانون المرافعات.

وإذا كان هناك متدخل هجومي أو إختصامي في الدعوى فإنه وبخصوص طلبه يتم سماعه أولاً بإعتباره مدعياً قبل كل من المدعى والمدعى عليه.

وللمحكمة - تطبيقاً لمبدأ الإقتصاد في الخصومة، أن تمنع أي خصم أو محاميه من الإسترسال في المرافعة إذا كان كلامه خارجاً عن موضوع القضية أو عما يقتضيه الدفاع فيها (مادة ١٠٢ مرافعات). ولهذا فإن للمحكمة أن تنبه الخصم أو محاميه إلى عدم إستعمال عبارات جارحة أو مخالفة للأداب أو النظام العام في مرافعاته، فإن لم ينتبه كان لها منعه من الإسترسال في المرافعة مع الأمر بمحو ما يكون قد أثبت من هذه العبارات في محضر الجلسة . ولها -إعمالاً لنفس السلطة -الأمر بمحو أية عبارة من هذه العبارات إذا كانت قد وردت في ورقة من أوراق المرافعات أو المذكرات . ولها هذه السلطة ولو تضمنت هذه العبارات دفاعاً للخصم^(١) وهي تأمر بالمحو سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم الآخر، على أن الأمر يدخل في سلطتها التقديرية فلا معقب عليها من محكمة النقض إذا هي أغفلت هذا الطلب^(٢) أو لم تبين سبباً لرفضه.

(١) محكمة النقض - مدني - ١٩٦٢/٤/٥ - المجموعة. ٦١-٤١٤-١٣ -

(٢) حكم محكمة النقض - مدني ١٩٧٧/١٢/٧ - في الطعن رقم ٤١/٥٢٢ قى - وأيضاً - نقض مدني

- ١٩٦٦/٢/٢٤ المحللة ٠ س. ٦٥ - ٤٦٧ - ١٧ -

المطلب الثاني

قفل باب المرافعة وفتحه

بعد إنتهاء تقديم المذكرات المتبادلة بين طرفي الدعوى، وإنتهاء المرافعات، وإتضاح الحقيقة للمحكمة، يأمر رئيس الهيئة بقفل باب المرافعة أي بإنتهاء مرحلة الدفاع في الدعوى، وذلك تمهيداً لإصدار الحكم. وبعبارة أخرى - أكثر شيوعاً في العمل - يأمر بحجز الدعوى للحكم. وبقفل باب المرافعة تنقطع صلة الخصوم بالقضية ولا يكون لهم إتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ونتيجة لهذا ليس للخصوم بعد قفل باب المرافعة تعديل طلباتهم أو تقديم أي طلب عارض (مادة ١٢٣) كما لا يجوز للغير التدخل في الخصومة سواء كان تدخله إنضمامياً أو إختصاصياً. (٢/١٢٦) ومن ناحية أخرى، ليس لأي من الخصوم بعد قفل باب المرافعة تقديم مذكرات أو إيداع مستندات. فإذا قدم طلباً أو دفاعاً أو مستنداً، فإن على المحكمة تجاهله وإعتباره غير قائم أمامها. ولهذا فهي لا تلتزم بالرد عليه. وليس لها أن تستند إليه في حكمها وإلا كان الحكم باطلاً.

على أن للمحكمة عندما تأمر بقفل باب المرافعة أن تصرح للخصوم بتقديم مذكرات أو بإيداع مستندات في ميعاد معين تحدده. وعندئذ يكون باب المرافعة مفتوحاً خلال هذا الميعاد، فباب المرافعة لا يقفل إلا بإنتهاء هذا الميعاد. على أن هذا الباب لا يعتبر مفتوحاً إلا بالقدر الذي صرحت به المحكمة. ولهذا إذا صرحت المحكمة للخصوم بتقديم مذكرات، فإن لهم هذا، كما أن الخصم إذا صرح له بتقديم مذكرة أن يعدل طلباته بواسطة هذه المذكرة، أو أن يقدم طلباً عارضاً مادام قد أعلن قبل إنتهاء اليوم المحدد لقفل باب المرافعة^(١).

ولكن ليس للخصوم تقديم مستندات ولو أرفقت بالمذكرة المصرح بتقديمها. فإذا لنقضى الميعاد اعتبر باب المرافعة مقفولاً بأكمله، فيستبعد ما يقدم بعد ذلك من مذكرات أو مستندات، ولا تلتزم المحكمة بالرد على ما تتضمنه المذكرة.

ويجوز للمحكمة بعد قفل باب المرافعة أن تقرر، سواء من تلقاء نفسها أو بناء

(١) محكمة النقض - مدني - ١٩٧٤/٤/٢٨ - المجموعة - ١٢١-٧٤٥-٢٥ وأنظر الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص. ٥٣٩

على طلب من الخصم، فتح باب المرافعة من جديد . ويصدر هذا القرار علناً في الجلسة . وفقاً للمادة ١٧٣ لا يجوز فتح باب المرافعة إلا « لأسباب جنية » تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر . ومثال هذه الأسباب أن تحدث واقعة جديدة لها تأثير على الفصل في القضية أو تظهر واقعة لم تكن معلومة لها هذا الشأن . وقد يوجب القانون فتح باب المرافعة نتيجة لواقعة معينة كما لو توفي أحد أعضاء الدائرة بعد قفل باب المرافعة وقبل المداولة تغير تشكيل الهيئة لأي سبب إذ عندئذ يتعين فتح باب المرافعة حتى يتحقق ما ينص عليه القانون من أن يشترك في المداولة من سمع المرافعة من القضاة (مادة ١٦٧ مرافعات) وفيما عدا هذه الحالات الواجبة، فإن فتح باب المرافعة يدخل في السلطة التقديرية الكاملة للمحكمة . ولهذا فإن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب الخصم بفتح باب المرافعة، ولا بإبداء أسباب لعدم الإستجابة لهذا الطلب، بل هي تستطيع تجاهل الطلب فلا تشير إليه في حكمها . على أن كل هذا يفترض أن المحكمة قد مكنت الخصوم من إبداء دفاعهم وأتاحت لهم الفرصة للرد على ما أثير في الدعوى بعد حجزها للحكم . من دفوع جديدة . فإذا كان فتح باب المرافعة ضرورياً لتمكين أحد الخصوم من استعمال حقه في الدفاع، فإن المحكمة تكون ملزمة بفتحه وإلا كان حكمها باطلاً^(١) وإذا أمرت المحكمة بفتح باب المرافعة فيجب أن يكون ذلك في حضور أطراف الخصومة، فإذا كان بعضهم غائباً، فإنها تأمر الحاضر من الخصوم بإعلان الغائبين أو سكرتارية المحكمة بإخطاره، فإذا صدر القرار في غيبة جميع الخصوم، كلفت المحكمة قلم الكتاب بإعلانهم به . فإذا لم يعلن أحد الخصوم به - ولم يكن حاضراً النطق به - كانت الإجراءات التالية في مواجهته باطلة^(٢)

المبحث الرابع

دفاع المدعى عليه في الدعوى

تنشأ للمدعى عليه لمجرد واقعة رفع الدعوى عليه مصلحة في عدم الحكم

(١) حكم محكمة النقض - مني - ١٩٦٨/١٢/١٧ - مشار إليه : الدكتور / فتحي والي - المرجع - ص ٥٤٢

(٢) محكمة النقض - مني - ١٩٧١/١٠/٢٦ المجموعة ١٣٧ - ٨٤١ - ٢٢

للمدعى بطلباته في الدعوى، وهو ما يعبر عنه بالحق في الدفاع. وهذا الحق للمدعى عليه يقابله حق المدعى في الإلتجاء إلى القضاء وينشأ نتيجة لإستعماله^(١) ودفاع المدعى عليه في الدعوى ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

دفاع موضوعي ثم دفعات تتعلق بالإجراءات ودفعات أخرى تتعلق بعدم قبول الدعوى وتلكم الدفعات الأخيرة هي ما سنعرض له في الباب الخاص بالدفعات في الدعوى، أما « الدفاع الموضوعي » للمدعى عليه في الدعوى فهو دفاع يقوم به المدعى عليه بقصد الحصول على حكم برفض دعوى خصمه ويتمثل في^(٢).

١ - إنكار الوقائع المنشئة للحق للمدعى به من قبل المدعى، أو إنكار الآثار القانونية التي ينسبها المدعى إلى تلك الوقائع.

٢ - التمسك بواقعة معاصرة لنشأة الواقعة التي يتمسك بها المدعى من شأنها منع إنتاج كل أو بعض الآثار القانونية.

٣ - التمسك بواقعة منهيّة للنزاع كالإستجابة إلى طلبات المدعى بسحب القرار المطعون فيه.

٤ - التمسك بقرينة الصحة التي تلازم للقرارات الإدارية المطعون عليها وإثبات مشروعيتها حال الإدعاء بعدم مشروعيتها.

ويطلق الفقه المصري على مثل هذا للدفاع الموضوعي إصطلاح الدفع الموضوعية ومن ثم يكون الدفع الموضوعي هو كل ما يعترض به المدعى عليه على الحق أو المركز القانوني المطلوب حمايته من المدعى^(٣).

وسوف نبين المبادئ القانونية التي حكمت موضوع الدفاع في الدعوى سواء في أحكام المحكمة الدستورية العليا أو في قضاء محكمة النقض أو في أحكام المحكمة الإدارية العليا في الفصل التالي.

(١) أنظر في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص. ٤٣.

(٢) أنظر في هذا المعنى : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٤٤ وما بعدها.

(٣) أنظر في إتجاهات الفقه في هذا الشأن والرد عليها : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ٤٥ وما بعدها.

الفصل الثانى
التطبيقات القضائية
للدفاع فى الدعوى

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

الدفاع في الدعوى

نعرض فيما يلي للمبادئ القانونية في « حق الدفاع في الدعوى » والتي قررتها كل من المحكمة الدستورية العليا بإعتبار أنه حق دستوري في المقام الأول، ثم لتلك المبادئ التي قررتها كل من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا وذلك في ثلاث مباحث :

- المبحث الأول - الدفاع في الدعوى في قضاء المحكمة الدستورية العليا**
- المبحث الثاني - الدفاع في الدعوى في قضاء محكمة النقض**
- المبحث الثالث - الدفاع في الدعوى في قضاء المحكمة الإدارية العليا**

وفيما يلي نعرض لكل مبحث علي حدة :

المبحث الأول

الدفاع في الدعوى

في قضاء المحكمة الدستورية العليا

نعرض فيما يلي لأهم ما قرره المحكمة الدستورية العليا من مبادئ في شأن كفالة حق الدفاع وذلك بالإيجاز المناسب:

حق الدفاع أصالة حق دستوري سابق على الحق في اختيار محام :

المبدأ رقم (١) - حق الدفاع أصالة ، كان دائماً أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام ، وكان كذلك أكثر اتصالاً بخصائص الشخصية الإنسانية وارتباطها بتكاملها - أن المحامين - من كان منهم أصيلاً أو وكيلًا - جميعهم شركاء للسلطة القضائية.

الحكم

إن حق الشخص في اختيار محام يكون وكيلًا عنه في دعواه وإن كان يعكس في الأعم من الأحوال ما آل إليه تطور النظم القضائية وما يكتنفها من قواعد معقدة تدق على الكثيرين وباعتبار أن ما قد يبدو واضحاً في الأذهان لرجال القانون يكون شائكاً محاطاً بغلالة كثيفة من الغموض بالنسبة إلى غيرهم أيا كان ثقافتهم أو عمقها وعلى الأخص في مجال تطبيق بعض أفرع القانون بالنظر إلى تطور أبعادها وخفاء عديد من جوانبها ، إلا أن حق الدفاع أصالة ، كان دائماً أسبق وجوداً من الحق في اختيار في محام ، وكان كذلك أكثر اتصالاً بخصائص الشخصية الإنسانية وارتباطها بتكاملها فإذا كان من يتولى هذا الدفاع محامياً فإن من المفترض أن يكون قادراً على إدارة شئون قضاياها الشخصية ، فلا تفقد الضمانة الدستورية لحق الدفاع مضمونها ولا تتحسر عنها أهدافها وعلى تقدير أن المحامين - من كان منهم أصيلاً أو وكيلًا جميعهم شركاء للسلطة القضائية - على تعدد تنظيماتها - في سعيها للوصول إلى الحقيقة والتماس الوسائل القانونية التي تعينها على تحريها .

(المحكمة الدستورية العليا قضية رقم ١٥ لسنة ١٧ قضائية جلسة ١٩٩٥/١٢/٢ - ص ٧ ص ٣١٦)

الحق في اختيار محام للدفاع عن المدعى أو المدعى عليه أو المتهم :

المبدأ رقم (٢) - حق الدفاع - الحق في اختيار محام - استقلال كل من حق الدفاع والحق في اختيار محام .

الحكم

لا يقتصر مضمون الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور على مجرد تقرير حق الشخص في اختيار محام يتولى الدفاع عنه ولكنها تؤكد الملامح الشخصية لحق الدفاع من خلال استصحابها أصل الحق فيه بتحويلها إياه لمن يكون أصيلاً في إدارته *the right of self representation* وهو ما يفيد استقلال كل من الحقين عن الآخر فلا يتهدمان وعلى تقدير أن اختيار الشخص لمحام يكون وكيلاً عنه لا يعدو أن يكون شكلاً من أشكال المعاونة التي يطلبها وأن أفراد الوكيل بالخصومة القضائية التي وكل فيها لا يتصور أن يتم إلا بقبول الأصل ليتحمل بعدئذ - دون غيره - بآثارها ونتائجها .

(لقضية رقم ١٥ لسنة ١٧ قضائية - دستورية - جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٩٥ - س ٧ ص ٣١٦)
المبدأ رقم (٣) - كفالة حق الدفاع بالوكالة تعني ضمان حق الموكل في فرصة مواليه يؤمن من خلالها إختيار محام يطمئن إليه ويثق فيه .

الحكم

لما كان الدستور قد كفل حق الدفاع بالوكالة بما يعنيه ذلك أصلاً من ضمان حق الموكل في فرصة مواليه يؤمن من خلالها إختيار محام يطمئن إليه ويثق فيه - مادام قادراً على أداء أتعابه - وكان الحق في هذا الإختيار يلعب دوراً متميزاً سواء في مجال فعالية المعاونة التي يقدمها الوكيل إلى موكله أو بإعتباره مكوناً أساسياً لحق الدفاع بالوكالة في مجالاته العملية الأكثر أهمية - وكانت المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامي في علاقته بموكله أمام المحاكم لا تقتصر على درجاتها العليا، وإنما تمتد كذلك إلى الخصومة القضائية في مراحلها الأولى أمام المحاكم الجزئية أو الابتدائية - وما في حكمها - وذلك لإرساء أسسها من البداية على دعائم قوية تؤمن مسارها وترجح كفتها سواء من ناحية عناصرها الواقعية أو دعائمتها القانونية بما قد يضع نهاية مبكرة لها ويوفر لموكله جهداً يهدر ومالاً يتبدد إذا إستطال أمرها .

حق الدفاع ضمانه جوهريه لازمة :

المبدأ رقم (٤) - علاقة حق الدفاع بالحرية الشخصية وصيانة جميع الحقوق والحريات - كفالة الدولة لغير القادرين اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

الحكم

إن الدستور نظم حق تدافع محددًا بعض جوانبه مقررًا كفالته كضمانة مبدئية أولية لعدم الإخلال بالحرية الشخصية ولصون الحقوق والحريات جميعها سواء في ذلك تلك التي نص عليها الدستور أو التي قررتها التشريعات المعمول بها، فأورد في شأن هذا الحق حكماً قاطعاً حين نص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩ من الدستور على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول، ثم خطا الدستور خطوة أبعد بإقراره الفقرة الثانية منها التي تنص على أن تكفل الدولة لغير القادرين مالياً وسائل اللجوء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم مخولاً المشرع بموجبها تقرير الوسائل الملزمة التي يعين بها المعوزين على صون حقوقهم وحرياتهم من خلال تأمين ضمانه الدفاع عنها، وهي يعد ضمانه لازمة كلما كان حضور المحامي في ذاته ضرورياً كرادع لرجال السلطة العامة إذا ما عمدوا إلى مخالفة القانون مطمئنين إلى انتفاء الرقابة على أعمالهم أو غفوتها، بما مؤداه أن ضمانه الدفاع لا تقتصر قيمتها العملية على مرحلة المحاكمة وحدها، بل تمتد كذلك مظلتها وما يتصل بها من أوجه الحماية إلى المرحلة السابقة عليها التي يمكن أن نحدد نتائجها المصير النهائي لمن قبض عليه أو أعتقل وتجعل بعدئذ من محاكمته إطاراً شكلياً لا يرد عنه ضرراً، وبوجه خاص كلما أقر بالخداع أو الإغواء بما يدينه، أو تعرض لوسائل قسرية لحمله على الإدلاء بأقوال تتناقض مصلحته، بعد انتزاعه من محيطه وتقييد حريته على وجه أو آخر. وتوكيداً لهذا الإتجاه وفي إطاره، خول الدستور في المادة ٧١ منه كل من قبض عليه أو أعتقل حق الاتصال بغيره لإبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون.

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٦ لسنة ١٣ القضائية جلسة

١٦/٥/١٩٩٢ - س ٥ ص ٣٤٤)

المبدأ رقم (٥) - ضمانه الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها

المحامى لمن يقوم بتمثيله - حق الشخص في إختيار من يولييه ثقته من المحامين يغدو لازماً لفعالية ضمانة الدفاع
الحكم

إن ضمانة الدفاع قوامها تلك المعاونة الفعالة التي يقدمها المحامى لمن يقوم بتمثيله، وهى ترتد على عقبيها إذا ما حمل الشخص على أن يختار محامياً أقل خبرة منحياً بذلك - وإعمالاً للنص التشريعى المطعون عليه - من يقدر أنه أكثر موهبة وأنفذ بصراً، متى كان ذلك، فإن حق الشخص في إختيار من يولييه ثقته من المحامين يغدو لازماً لفعالية ضمانة الدفاع ، والإنتقال بها إلى أفاق تعزز معاونة القضاء في مجال النهوض بالرسالة التي يقوم عليها، وتحقق لمهنة المحاماة ذاتها تقدماً لا ينتكس بأهدافها بل يثريها بدماء الخبرة والمعرفة وبغيرها قد يؤول أمر الدفاع في عديد من صورهِ - إلى النمطية العقيمة التي لا إبداع فيها، وإلى إفراغ متطلباته من محتواها.

(المحكمة الدستورية العليا -الدعوى رقم ٦ لسنة ١٣ ق دستورية - جلسة ١٦/٥/١٩٩٢ موسوعة مبادئ الدستورية العليا - المستشار /أحمد هبه - طبعة ١٩٩٥ المبدأ رقم - ٧٥١ ص ٣٦٠)

ارتباط حق الدفاع بالقيم التي تؤمن بها الأمم المختلفة :

المبدأ رقم (٦) - حق الدفاع يرتبط بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة ، ويؤكد مبدأ الخضوع للقانون ، وينهى عن التسلط والتحامل ، ويعزز إرادة الاختيار ، ويبلور الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها ، وينأى عن أن يكون ترفاً عقيماً أو سرفاً زائداً ، وهو يقوم كضرورة تفرض نفسها ليبطل كل تنظيم تشريعى على خلافها.

الحكم

لقد غدا حق الدفاع غائراً في وجدان البشر ، مرتبطاً بالقيم التي تؤمن بها الأمم المتحضرة ، مؤكداً مبدأ الخضوع للقانون ، ناهياً عن التسلط والتحامل ، معززا إرادة الاختيار ، مبلورا الدور الاجتماعي للسلطة القضائية في مجال تأمينها للحقوق على اختلافها ، واقعا في إطار الأسس الجوهرية لنحرية المنظمة ، نائياً عن أن يكون ترفاً عقيماً أو سرفاً زائداً ، قائماً كضرورة تفرض نفسها ليبطل كل تنظيم تشريعى على خلافها ، فلا يكون القبول بها رمزياً ، بل فاعلاً

ومؤنرا ، تغليباً لحقائقها الموضوعية على أهدافها الشكلية ، إنفاذاً لمحتواها ،
وتقيداً بأهدافها ، فلا يَنازع أحد في ثبوتها أو يحجبها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ القضائية - جلسة

١٩٩٥/١٢/٢ - س ٧ ص ٣١٦)

حق الدفاع واقتضاء الترضية القضائية :

المبدأ رقم (٧) - حق الدفاع يهدف إلى بلوغ الحل المنصف - الترضية
القضائية وحق التقاضي .

الحكم

إن العناصر التي يتكون منها حق التقاضي لا تكتمل ما لم يوفر المشرع
للخصومة القضائية - في نهاية المطافها - حلاً منصفاً يمثل الترضية القضائية
judicial التي يبتغيها من يطلبها لمواجهة الإخلال بالحقوق التي يدعيها وكان
حق الدفاع - أصالة أو بالوكالة - يتوخى اجتناءها من خلال وسائل الدفاع التي
يعرض للخصوم بموجب أدلتهم - واقعاً وقانوناً - بما لا تميز فيه بين بعضهم
اللبعض بل تتكافأ أسلحتهم في مجال الحقوق التي يدعونها فإن هذه الترضية -
وبافتراض اتساقها مع أحكام الدستور والقانون - تشكل جزءاً غير منقسم من
حق التقاضي وترتبط بالأغراض النهائية التي يعمل لبلوغها يؤيد ذلك أن
الخصومة للقضائية لا تقام للدفاع عن مصالح نظرية لا تتولد عنها فائدة عملية بل
غايتها اقتضاء منفعة يقرها القانون ، وتبلور حقيقتها نطاق المسائل المتنازع
عليها ، وحكم القانون بشأنها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٥ لسنة ١٧ القضائية - جلسة

١٩٩٥/١٢/٢ - س ٧ ص ٣١٦)

الصلة الوثيقة بين حق الدفاع والخصومة القضائية :

المبدأ رقم (٨) - حق الدفاع وثيق الصلة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية
جوانبها ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية
التي تتصل بموضوعها .

الحكم

حق الدفاع المقرر بنص المادة ٦٩ من الدستور ، وثيق الصلة بالخصومة

القضائية من زاوية تجلية جوانبها ، وتصحيح إجراءاتها ومتابعتها ، وعرض المسائل الواقعية والقانونية التي تتصل بموضوعها ، ودحض ما يناهضها توكيداً لوجه الحق فيما يكون هاماً من نقاطها ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة تعتبر جميعها من وسائل الدفاع ، وإن كان بعضها أعمق اتصالاً بموضوع الخصومة القضائية ، وأرجحها احتمالاً في مجال كسبها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٢١ لسنة ١٨ القضائية - جلسة

٧ / ٣ / ١٩٩٨ - س ٨ ص ١٢١٨)

المبدأ رقم (٩) - علاقة حق الدفاع بالخصومة القضائية.

الحكم

إن حق الدفاع وثيق الصلة بالخصومة القضائية من زاوية تجلية جوانبها ، وتقويم مسارها ، ومتابعة إجراءاتها ، وعرض حججها بما يكفل تساند دعائمها، والرد على ما يناهضها ، وإدارة دفاع مقتدر بياناً لوجه الحق فيما يكون هاماً من المسائل التي تثيرها الخصومة القضائية ، وعلى الأخص من خلال المفاضلة بين بدائل متعددة ترجيحاً لأكثرها اتصالاً بها ، وأقواها احتمالاً في مجال كسبها ، مع دعمها بما يكون منتجاً من الأوراق ، وكان التقاضي على درجتين ، وكلما كان مقررأ بنصوص قانونية أمرة ، يعنى أن الخصومة القضائية مرحلتين لا تبليغان نهايتهما إلا بعد الفصل إستئنافياً فيها ، وكان حق الدفاع ينبسط بالضرورة على هاتين المرحلتين باعتبارهما متكاملتين ومحددتين للخصومة القضائية محصلاتها الختامية في شأن الحقوق المتنازع عليها ، فإن مصروفاتها لا يجوز أن يتحملها غير من خسر نهائياً هذه الحقوق .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٢٩ لسنة ١٨ القضائية - جلسة

٣ / ١ / ١٩٩٨ - س ٨ ص ١٠٧٧)

حق الدفاع ودور المحامين :

المبدأ رقم (١٠) - حق الدفاع - حق المحامي في الدفاع دون تعويق .

الحكم

الدستور بما نص عليه في المادة ٦٨ ، من ضمان حق الدفاع - سواء من خلال الأصلاء فيه أو عن طريق موكليهم - يفترض ألا يكون دور المحامين

شكلياً أو رمزياً ، بل فاعلاً فلا يعاق ، وعلى الأخص من خلال نصوص قانونية يتدخل بها المشرع لإهداره في مرحلة بعينها من التقاضي .

[المحكمة الدستورية العليا – القضية رقم ٦٤ لسنة ١٧ القضائية – جلسة

١٩٩٨/ ٢ / ٧ – س ٨ ص ١١٠٨)

حق الدفاع يشمل الحق في مشورة محام والحق في دحض أدلة الاتهام :

المبدأ رقم (١١) – ضمان حق الدفاع للمتهم – شمول حق الدفاع للحق في الحصول على مشورة محام ، والحق في دحض أدلة النيابة العامة .

الحكم

إن من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حقوق الإنسان وحرية لا يجوز التضحية بها في غير ضرورة تملئها مصلحة اجتماعية لها اعتبارها وأن الحرية في أبعادها الكاملة لا تتفصل عن حرمة الحياة وأن إساءة استخدام العقوبة تشويهها لأهدافها يناقض القيم التي تؤمن بها الجماعة في اتصالها بالأمم المتحضرة وتفاعلها معها . ولا يكفي بالتالي أن يقرر المشرع لكل متهم حقوقاً قبل سلطة الاتهام توازنها وتردها إلى حدود منطقية بل يتعين أن يكون ضمان هذه الحقوق مكفولاً من خلال وسائل إجرائية إلزامية يملكها ويوجهها من بينها بل وفي مقدمتها حق الدفاع بما يشتمل عليه من الحق في الحصول على مشورة محام والحق في دحض الأدلة التي تقدمها النيابة العامة إثباتاً للجريمة التي نسبتها إليه بما في ذلك مواجهته لشهودها واستدعاءه لشهوده وألا يحمل على

الإدلاء بأقوال تشهد عليه la protection contre l'auto incrimination

(المحكمة الدستورية العليا – القضية الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٧ القضائية –

جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٩٦ – س ٧ ص ٧٣٩)

الحق في محاكمة منصفة :

المبدأ رقم (١٢) – حق الدفاع وعلاقته بالحق في محاكمة منصفة.

الحكم

إن الدستور قد كفل في سادته السابعة والستين الحق في المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها

ضمانات الدفاع عن نفسه ، وهو حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه العاشرة والحادية عشرة التي تقرر أولاًهما أن لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئاً مع غيره في محاكمة علنية ومنصفة تقوم عليها محكمة مستقلة محايدة ، تتولى الفصل في حقوقه والتزاماته المدنية ، أو في التهمة الجنائية الموجهة إليه ، وتردد ثانيتهما في فقرتها الأولى حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية في أن تفترض براءته إلى أن تثبت إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها للضمانات الضرورية لدفاعه . والفقرة السابقة هي التي تستمد منها المادة ٦٧ من الدستور أصلها ، وهي تردد قاعدة استقرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية ، وتقع في إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الدول المتحضرة وهي بذلك تتصل بتشكيل المحكمة ، وقواعد تنظيمها ، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها ، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية ، كما أنها تعتبر في نطاق الاتهام الجنائي وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي قضى الدستور في المادة ٤١ منه بأنها من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز الإخلال بها ، أو تقييدها بالمخالفة لأحكامه ، ولا يجوز بالتالي تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً ، إذ هي ضمان مبدئي لرد العدوان عن حقوق المواطن وحرياته الأساسية ، وهي التي تكفل تمتعه بها في إطار من الفرص المتكافئة ، ولأن نطاقها وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائي ، وإنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية ، إلا أن المحاكمة المنصفة تعتبر أكثر لزوماً في الدعوى الجنائية ، وذلك أياً كانت طبيعة الجريمة وبغض النظر عن درجة خطورتها .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ القضائية - جلسة

٢ / ٢ / ١٩٩٢ - س ٥ ص ١٦٥)

الحق في المحاكمة المنصفة وضمانتي افتراض البراءة وحق الدفاع :

المبدأ رقم (١٣) - الفصل في الاتهام يتعين أن يتم عن طريق محكمة مستقلة ومحايدة ينشئها القانون - وأن تجرى المحاكمة علنية وخلال مدة معقولة - وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة ، إذا خلصت إليها ، إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه - لا تقوم المحاكمة المنصفة بدون ضمانتي افتراض

البراءة من ناحية ، وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى - حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول .

الحكم

إن إدانة المتهم بالجريمة إنما تعرضه لأخطر القيود على حريته الشخصية وأكثرها تهديدا لحقه في الحياة ، وهي مخاطر لا سبيل إلى توقيها إلا على ضوء ضمانات فعلية توازن بين حق الفرد في الحرية من ناحية ، وحق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الأساسية من ناحية أخرى ، ويتحقق ذلك كلما كان الاتهام الجنائي معرّفا بالتهمة ، مبينا طبيعتها ، مفصلا أدلتها وكافة العناصر المرتبطة بها ، وبمراعاة أن يكون الفصل في هذا الاتهام عن طريق محكمة مستقلة ومحيدة ، ينشئها القانون ، وأن تجري المحاكمة علانية ، وخلال مدة معقولة ، وأن تستند المحكمة في قرارها بالإدانة - إذا خلصت إليها - إلى موضوعية التحقيق الذي تجريه ، وإلى عرض متجرد للحقائق ، وإلى تقدير سائغ للمصالح المتنازعة ، وتلك جميعها من الضمانات الجوهرية التي لا تقوم المحاكمة المنصفة بدونها ، ومن ثم كفلها الدستور في المادة ٦٧ منه ، وقرنها بضمانتين تعتبران من مقوماتها وتدرجان تحت مفهومها ، هما افتراض البراءة من ناحية . وحق الدفاع لدحض الاتهام الجنائي من ناحية أخرى ، وهو حق عززته المادة ٦٩ من الدستور وذلك بنصها على أن حق الدفاع بالأصالة أو بالوكالة مكفول . (المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ ق دستورية - جلسة ٢ / ٢ / ١٩٩٢ - س ٥ ص ١٦٥)

حق الدفاع أحد الأركان الجوهرية لمبدأ سيادة القانون :

المبدأ رقم (١٤) - حق الدفاع هو الذي يكفل للخصومة القضائية عدالتها - وهو ركن جوهري من أركان مبدأ سيادة القانون .

الحكم

ضمان الدستور لحق الدفاع قد تقرر باعتباره أحد الأركان الجوهرية لسيادة القانون كافلاً للخصومة القضائية عدالتها وبما يصون قيمتها ويندرج تحتها ألا يكون الفصل فيها بعيداً عن أدلتها، أو نابذا الحق في إجهاضها من خلال مقابلتها بما يهدمها من الأوراق وأقوال السيود، فلا يكون بنيان الخصومة متحيفاً حقوق

أحد من الخصوم، بل مكافئاً بين فرصهم في مجال إثباتها أو نفيها، استظهاراً لحقائقها، واتصالاً بكل عناصرها. متى كان ذلك وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الهيئة، قد خلا مما يحتم سماع أقوال العضو المحال إلي التحقيق فإن مضمونه يكون دائراً في الفراغ، ولا يجوز أن يبنى عليه اتهام. (لمحكمة الدستورية العليا - قضية رقم ١٦٢ - لسنة ١٩٩٩ق - جلسة ١٩٩٨ / ٣ / ٧ - س ٩ ص ١١٠٣ - أيضاً : قضية رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٩ق - جلسة ١٩٩٩ / ١١ / ٦ - س ٩ ص ٣٨٥)

المبحث الثاني

الدفاع في الدعوى

في قضاء محكمة النقض

ومن المبادئ التي قررتها محكمة النقض في مجال « حق الدفاع في الدعوى »
المبادئ التالية :

حق الدفاع من الحقوق المباحة :

المبدأ رقم (١٥) - حق الدفاع حق مباح - لا مسئولية عن استعماله إلا بثبوت الانحراف به .

الحكم

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير . وهو ما يتحقق بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق وأن حق القاضي وحق الدفاع من الحقوق المباحة و لا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً بحق يدعيه لنفسه أو نودا عن هذا الحق إلا إذا ثبت انحرافه عنه إلى اللد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق وابتغاء الإضرار بالخصم .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٩ / ١١ / ٧ - س ٤٠ ص ٢٩)

قدسية حق الدفاع في مواجهة الحق في الاتهام .

المبدأ رقم (١٦) - حق الدفاع وضمائنه - حدود حق الدفاع

الحكم

إن القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فإنه قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهمين ضمانات لا يجوز الإخلال بها . أولاها أنه أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع و تحقيقه . وهذه الضمانات فوق كونها قاعدة أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمه في كل مواطن استعماله فهي قد نص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في الباب الخاص بالتحقيق بالنيابة العامة . وهي وإن لم تتكرر في القانون بصيغتها تلك الشاملة إلا أن لها فيه تطبيقات منها ما ورد بالمواد ٧٥ و ١٣٥ و ١٦٠ من قانون تحقيق الجنايات وبالمادة ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وهذه القاعدة العامة لا يحد منها إلا أحد أمرين : " الأول " أن يكون وجه الدفاع الذي يبديه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول . و " الثاني " أن يكون القاضي قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحاً كافياً . ففي هاتين الحالتين يجوز للقاضي أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه . غير أنه إذا كان للقاضي ألا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه في هاتين الصورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب . وعلة ذلك أن طلب التحقيق حق للمتهم . وكل مطالبة بحق يرفضها القاضي لابد من بيان سبب رفضه إياها .

إخطار المحامي الأصيل عن المتهم ليحضر مناقشة الشاهد المستدعي محتوم . لأنه ما دام القانون يأمر وجوباً بأن يكون للمتهم أمام محكمة الجنايات محام يدافع عنه فكل إجراء في القضية يقع في غير مواجهته يكون باطلاً . على أنه إن كان المحامي الأصيل قد أناب عنه زميلاً له وحضر الزميل الجلسة فحضوره يزيل هذا البطلان سواء أكان حصل إخطار للأصيل أم لم يحصل . وكذلك يزول هذا البطلان لو أن من حضر عن المحامي الأصيل قد قبل المتهم حضوره صراحة وإن لم يكن هناك إنابة عن المحامي الأصيل .

حضور أحد المحامين عن المحامي الأصيل في الجلسة تطوعاً من باب المجاملة المحضه وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود في الجلسة المذكورة حاصلة في وجه المحامي الأصيل ويكون ذلك إجراء مبطلاً للحكم لإخلاله بحق الدفاع .

(نقض جنائي - لطن رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٢٨ - س ١ ع ص ٧٢)

حق الدفاع يجب صيانتها بتنظيمها :

المبدأ رقم (١٧) - كفالة حق الدفاع - تنظيمه - حدود التنظيم .

الحكم

لئن كان حق الدفاع - بما فى ذلك المرافعة الشفوية - أمر كفله القانون لأطراف النزاع فى الدعوى إلا أن ذلك لا يحول بين المحكمة وبين تنظيم هذا الحق على وجه يصونه ولا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً وحسبها فى ذلك أن تفسح للخصوم المدى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف فى التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى ومقتضيات الدفاع فيها ، وقد نصت المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة فى أول جلسة .

(نقض منى - لطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨٧ - س ٣٨ ص ٤٨٧)

عدم جواز الإخلال بحق الدفاع :

المبدأ رقم (١٨) - دفاع فى الدعوى - التمكين من إبداء الدفاع كتابةً وشفاهةً.

الحكم

متى كانت المحكمة قد مكنت الخصم من أسباب الدفاع فطلبت إلى محاميه أن يترافع شفويةً فى موضوع الدعوى ثم أتاحت له فرصة أخرى لإبداء دفاعه فى مذكرة مكتوبة فى الدفع وفى الموضوع عندما حُجزت القضية للحكم فأثر فى المرة الأولى أن يتمسك بتقرير خبيره الإستشارى كما أثر ألا يتحدث فى مذكرته إلا عن دفع كان قد تمسك به فإن الحكم لا يكون قد أخل بحقه فى الدفاع إذا لم تستجب المحكمة إلى طلبه إعادة القضية للمرافعة فى موضوع الدعوى .

(نقض منى - لطن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ قضائية - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٥٦ - س ٧ ص ٣٢٨)

المبدأ رقم (١٩) - الدفاع فى الدعوى - المرافعة الكتابية والمرافعة الشفوية .

الحكم

أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية وللخصوم أن يبدوا طلباتهم بالطريقة التى يرونها ، فإذا كان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أنه بعد تبادل المذكرات حضر محامى الطاعن بالجلسة وأن " طرفى الخصومة صمما على طلباتهما ومذكراتهما " دون أن يثبت فى المحضر أن

أحدهم طلب المرافعة الشفوية ، فإن القول من جانب الطعن بأن عبارة المحضر فى صدد هذا التصميم - وهى بصيغة المثلى - لا تتصرف إليه على سبيل الجزم لأن أطراف الخصومة فى الدعوى يزيدون - هو قول مردود بأن الاستئناف عن حكم واحد وهو طرف فى كل منهما فتتصرف إليه عبارة المحضر حتما فى هذا الخصوص .

(نقض مدنى - لطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٤ قضائية - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٣٩)
المبدأ رقم (٢٠) - الدفاع فى الدعوى - إبداء جميع أوجه الدفاع

الحكم

الخصوم وحدهم هم أصحاب الشأن فيما يرون من أوجه الدفاع ، فإذا كان الطاعنون هم الذين أثروا أن يقتصر دفاعهم على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ولـ يأخذوا على محكمة الاستئناف أنها قيدتهم فى دفاعهم و جعلته قاصرا على هذا الدفع فلا عليها إن هى حكمت فى موضوع الدعوى .

(لطن رقم ١٨ لسنة ٣٤ قضائية - جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٠٤)
المبدأ رقم (٢١) - الدفاع فى الدعوى - الدفاع الجوهرى هو الدفاع الواجب الرد عليه - شروطه .

الحكم

الدفاع الذى يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يلزم - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن يكون دفاعاً جوهرياً مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وأن يكون مقترناً بالدليل المثبت له أو مطلوباً من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، وإذ تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على المحكمة إن هى التفتت عنه .

(نقض مدنى - لطن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٠٦٧)
المبدأ رقم (٢٢) - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه - شروطه .

الحكم

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذى يقدم إليها صريحاً معيناً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

(لطن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ قضائية - جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٩٢ س ٤٣ ص ١٣٦٢)

مفهوم الدفاع الجوهري في الدعوى وأحواله :

المبدأ رقم (٢٣) - يكون الدفاع جوهرياً إذا كان منتجاً .

الحكم

الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هي الدفاع الجوهري للمنتج .

(نقض منى - لطن رقم ٥٢٥ لسنة ٦١ لفضائية - جلسة ٨ / ١ / ١٩٩٥ - ص ٤٦ ص ١١٨)

المبدأ رقم (٢٤) - شروط الدفاع الجوهري

الحكم

الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بمواجهته وإيداء الرأي فيه ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو الدفاع الجوهري الذي يترتب على الأخذ به تغيير وجه الرأي في الدعوى ، وهو ما يكون قوامه واقعة قام الدليل عليها وفقاً للضوابط التي قررتها لذلك القواعد المنظمة للإثبات ، أو واقعة طلب الخصم تمكينه من إثباتها وفقاً لتلك الضوابط .

(نقض منى - لطن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ لفضائية - جلسة ٦ / ٥ / ١٩٨٢ - ص ٣٣ ص ٤٩٣)

المبدأ رقم (٢٥) - حق الخصوم في إثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً - يجب على المحكمة إجابة الخصوم إليه

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهري بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له بتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة في النزاع ولم يكن في أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وإذا كان يجوز للطاعن أن يثبت بالبينة أن إقرار التنازل الصادر منه للمطعون ضده الأول قد صدر منه عن تدليس ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع وطلب إثبات ذلك بالبينة فإن انحكم . إذ لم يعرض لهذا الدفاع وعرض تدفاعة المبنى على الغلط والغبن دون التدليس فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه.

(نقض منى - لطن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٠ لفضائية - جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٤ - ص ٣٥ ص ١٦٦٢)

المبدأ رقم (٢٦) - الدفاع الجوهري - يكون كذلك عندما يكون الفصل فيه مما

يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى - أثر ذلك : يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم .

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب إليها بطريق الجزم أن تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى يجب على محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم .. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك ... - أمام - محكمة الاستئناف ... بأنه لا يجوز للمطعون عليها الأولى أن تنزع منزل النزاع من يده طالما لم تنتقل إليها ملكيته بالتسجيل لأنه يضع اليد عليه بإعتباره مشترياً له من ذات البائع إليها بعقد ... قضى بصحته ونفاذه ... ، وكان هذا الدفاع جوهرياً إذ قد يترتب على بحثه وتحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناوله وأغفل الرد عليه يكون قد عابه القصور في التسبيب .

(نقض مدني - طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ - س ٣٨ ص ١٩١)
المبدأ رقم (٢٧) - الدفاع الجوهري هو الدفاع المنتج في الدعوى - وهو ما يقوم الدليل عليه .

الحكم

الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى .

كما أن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتمحيصه و الرد عليه هو ما يكون جوهرياً و يقوم عليه دليله .

(نقض مدني - الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ القضائية - جلسة ١٩٨٧ / ٢ / ٢٥ - س ٣٨ ص ٣١٨ - وأيضاً : الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ القضائية - جلسة ١٩٨٧ / ٦ / ١٤ - س ٣٨ ص ٨١٨)

المبدأ رقم (٢٨) - حق الدفاع في الدعوى مقترن بتقديم الدليل على الدفاع - لا إلزام على المحكمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه.

الحكم

محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه أو لفت

نظره إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والأدلة الطروحة عليها بما يكفي لحمله .

(نقض مدنى - طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٨٨ - س ٣٩ ص ٥٢٤)
المبدأ رقم (٢٩) - الدفاع الجوهرى فى الدعوى - ضرورة استناده إلى أساس قانونى صحيح واقتراحه بالدليل المثبت له .

الحكم

يشترط لاعتبار الدفاع جوهرياً أن يكون مستنداً لأساس قانونى صحيح مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وأن يكون مقترناً بالدليل المثبت له أو مطلوب من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، فإذا تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا على محكمة الموضوع إن هى التفتت عنه .

(نقض مدنى - الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٥٤ القضائية - جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٨ - س ٣٩ ص ٣٨٠ وأيضاً : الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ القضائية -

جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٩ - س ٤٠ ص ١٩٢)

المبدأ رقم (٣٠) - الدفاع الذى من شأنه تغيير وجه الرأى فى الدعوى - دفاع جوهرى - أثر ذلك .

الحكم

الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى والذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه . أمام المحكمة أو طالب إليها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكنه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع بالإلتفات إليه .

(نقض مدنى - طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢ / ٢ / ١٩٨٩ - س ٤٠ ص ٣٨٠)
المبدأ رقم (٣١) - الدفاع الجوهرى يجب أن يكون صريحاً .

الحكم

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة هو الذى يقدم إليها صريحاً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

(نقض مدنى - طعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٨ قضائية - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٩٤ - س ١٤ ص ٥)

المبدأ رقم (٣٢) - الدفاع الجوهري - الدفاع المنتج .
الحكم

الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه ، وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هو الدفاع الجوهري للمنتج في الدعوى.

(نقض مدني - الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٦٠ القضائية - جلسة ٢ / ٢ / ١٩٩٥ - س ٤٦ ص ٣١٨ - وأيضاً : الطعن رقم ٣٢٤٦ لسنة ٦٤ القضائية - جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٦ ص ٦٦٩)

المبدأ رقم (٣٣) - بطلان الحكم إذا أغفل بحث الدفاع الجوهري للخصم.
الحكم

المقرر، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ان اغفال الحكم بحث دفاع ابداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة إذ يعتبر ذلك الاغفال قصوراً في أسباب الحكم الواقعية بما يقتضي بطلانه .

(نقض مدني - طعن رقم ٤٤٥٠ لسنة ٦٥ قضائية - جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٩٦ - س ٤٧ ص ٩٦٤)
المبدأ رقم (٣٤) - شرط إقامة الدليل على الدفاع أو طلب التمكن من الإثبات.
الحكم

من المقرر، في قضاء هذه المحكمة ، أن الدفاع الذي يلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، ويكون مدعيه قد اقام للدليل عليه أمام المحكمة أو طلب منها وفقاً للأوضاع المقررة في القانون تمكينه من إثباته، وإلا فلا عليها إن هي أغفلته ولم ترد عليه .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٦٣ قضائية - جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٩٦ - س ٤٧ ص ١٣٨٠)
المبدأ رقم (٣٥) - الدفاع الجوهري المنتج - متى يتخلف.

الحكم

الدفاع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه في الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى فإن عدم رد الحكم المطعون فيه على طلب الطاعن استخلاف المطعون ضدها ، بعد أن أثبتت دعواها بأقوال شاهدها التي اطمأنت إليها المحكمة ، لا يعيبه إذ لا يسند هذا الدفاع إلى سند صحيح ولا يؤثر في النتيجة

السليمة التي انتهى إليها الحكم .

(نقض مدني - لطن رقم ١٧٥ لسنة ٦٣ قضائية - جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧ - ٤٨ ص ٨٠٧)

المبحث الثالث

الدفاع في الدعوى

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

ومن المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في مجال « حق الدفاع في الدعوى » المبادئ التالية:

قداسة حق الدفاع لكل إنسان أصالة أو بالوكالة :

المبدأ رقم (٣٦) - قرار مجلس التأديب يبطل وفقاً للمبادئ العامة التي تضمنتها المادة ٢٠ من قانون المرافعات إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بعدم حرمان العضو من الإطلاع على هذه الأوراق فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص على المبادئ والأحكام العامة في مجال الإجراءات القانونية والتي تتمثل فيها المبادئ الأساسية للنظام العام القضائي والتي تتفق بصفة عامة على قداسة حق الدفاع لكل إنسان أصالة أو بالوكالة وقد نص في المادة ٢١ منه على أن « يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون صراحة على بطلانه، أو إذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الإجراء، ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. »

ومن حيث إن قانون تنظيم الجامعات لم ينص على بطلان قرار مجلس التأديب إذا لم يراع حكم المادة ١٠٧ سالف الذكر فإن هذا القرار يبطل وفقاً للمبادئ العامة التي تضمنها نص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المشار إليها إذا لم تتحقق الغاية من الإجراء الذي حدده القانون وهي إعلام عضو هيئة التدريس المحال إلى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة إليه وبصورة من تقرير التحقيق،

وذلك بعدم حرمان العضو المحال فرصة الإطلاع على هذه الأوراق والإحاطة بفحواها والإلمام بمضمونها وتقديم دفاعه بشأن ما هو منسوب إليه فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت وهي تمكينه من مباشرة حقه الطبيعي في تحضير وإيداء دفاعه وتحقيقه ومن ثم فلا يترتب البطلان في إجراءات المجلس على النحو الذي يترتب حتماً البطلان لأي قرار يصدر عنه.

ومن حيث إن مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس قد أنعقد لمحاكمة الطاعن في عدة جلسات أستمع خلالها لأقواله وأوجه دفاعه كما أستمع لأقوال الشهود، ولم يخل بأي ضمانات من ضمانات الدفاع المقررة له ومن ثم فإنه لا يشوب هذا القرار البطلان ولو لم يراع رئيس الجامعة حكم المادة ١٠٧ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها مادام أن حق الدفاع قد كفل للطاعن على أكمل وجه وتحققت الغاية من أحكام المادة المذكورة قبل إصدار المجلس لقراره المطعون فيه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٩)
المبدأ رقم (٣٧) - (١) إيداء الدفاع وتحقيق هذا الدفاع أمام المحاكم سواء جنائية أو تأديبية هو حق طبيعي ومقدس للمتهم تقرره الأديان السماوية وخاتمها الإسلام - ورددته نصوص إعلان حقوق الإنسان ونظام العاملين المدنيين بالدولة وإهدار هذا الحق ينطوي على مخالفة للمادتين ٣٧ و ٤٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

(٢) الأحكام التأديبية يجب أن تكون مسببة وأن تكون الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول - أعمال المحكمة الإدارية العليا رقابتها القانونية على تلك الأحكام.

الحكم

ومن حيث إنه من مقتضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أدان الطاعن عن مخالفتين مستتداً إلى ترديد أقوال الشهود ووصفهم لما نسبوه إلى الطاعنين بأنه يعد مخالفة مالية وإدارية مشيراً للتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٢ وذلك دون إيراد أية مناقشة لما أبداه الطاعنان أمام المحكمة التأديبية من دفاع

جوهرى ودون أن تحدد المحكمة ذاتها في حكمها الأسانيد والحجج الأساسية التي بنت عليها الحكم وكذلك بنت عليها عقيدتها من حيث الواقع والقانون على وقوع الأفعال المنسوبة للمتهمين وصحة نسبتها إلى كل منهم بحسب القواعد والنظم والتعليمات المنظمة للعمل وصحة تكييف هذه الأفعال قانوناً باعتبارها جرائم ومستنداً إلى أسباب لم تستخلص إستخلاصاً سائغاً من الأوراق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوباً بالقصور الشديدة في التسبب مهذراً الحق الطبيعي لكل متهم في أية محاكمة تأديبية أو جنائية في إيداء دفاعه وتحقيق هذا الدفاع وهو الحق المقدس الذي تقرره الأديان السماوية ورددته نصوص إعلان حقوق الإنسان والمواد (٦٧ ، ٦٩) من الدستور كما نصت عليه صراحة المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فضلاً عن مخالفة المواد (٣٧ ، ٤٣) من القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي أوجبت أن تصدر الأحكام التأديبية مسببة ويتعين لتكون كذلك أن تتضمن الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحاً كافياً وناقياً للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقاً لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما إنتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضماناً لأداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير وإنتظام المرافق العامة والإحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حقهم في الدفاع ببراءتها مما نسب إليهما فيهما - هذا الحكم يكون قد صدر مشوباً قد صدر مشوباً بالبطلان مبنياً على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ما يتعين معه إلغاؤه والحكم ببراءة الطاعنين.

(المحكمة الإدارية العليا -الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق -جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

المبدأ رقم (٣٨) - المادة ٦٩ من الدستور - حق الدفاع حق دستوري وأساسى لكل مواطن أمام المحاكم -سواء بالأصالة أو بالوكالة وهو حق مكفول للكافة - يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقهم - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وخضوع الدولة

للقانون - يحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

الحكم

ومن حيث إنه وفقاً للمبادئ العامة الحاكمة للإجراءات والمرافعات في التداعي عموماً وبصفة خاصة أمام محاكم مجلس الدولة إن هذه الإجراءات قصد بها المشرع تنظيم وحماية النظام العام وكفالة حق الدفاع الذي هو حق دستوري وأساسي لكل مواطن أمام المحاكم وفقاً لنص المادة ٦٩ من الدستور سواء بالأصل أو بالوكالة وهو مكفول للكافة بل إنه يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين مالياً الإلتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم وذلك تفريعاً على أن الأصل الدستوري المسلم به أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة تخضع للقانون (مواد ٦٤ و ٦٥ من الدستور) وأن تكفل تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا، ويحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

(الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٩)

المبدأ رقم (٣٩) - التقاضي حق مصون للكافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي وحق الدفاع مكفول أصالة أو بالوكالة - وجوب إثبات أن من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه في أية منازعة ينظرها القضاء - وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها - يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير أصلياً في الدعوى أو وكيلاً.

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل إنما يتصل بأساس هام من الأسس التي يقوم عليها النظام العام للتقاضي وهو حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وحقه في إيداء دفاعه أمامه بالأصل أو الوكالة لحسم أية منازعات متعلقة بحقوقه العامة أو الخاصة، ذلك أنه وفقاً للمادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ فإن لكل شخص الحق في أن يلجأ

إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها إعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

ومن حيث إنه في ظل وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار وزير التموين بالإستيلاء على قطعة أرض يدعيان ملكيتها وقد لجأ إلى القضاء توصلًا إلى إحقاق ما يدعيان من حق في ملكيتها الخاصة وهو حق من الحقوق الطبيعية لكل إنسان كما أن من حق كل إنسان في الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي للدفاع عن حقوقه العامة أو الخاصة ومن أهمها حقه في التملك وحماية ما يملكه من كل عدوان عليه سواء من السلطة العامة أو من الأفراد.

ومن حيث إنه قد تضمن الدستور المصري في نصوصه تقرير تلك المبادئ الأساسية التي أقرتها وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سالف الذكر فقد نص الدستور في المادة ٦٨ على أن «التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي» وما يقضى به في المادة ٦٩ من أن «حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول».

وإذا كان المشرع الدستوري قد أناط بالقانون تنظيم حق الدفاع الذي قرره بالدستور كحق لكل مواطن سواء أصالة أو وكالة فقد وردت القاعدة العامة المنظمة للدفاع بطريق الوكالة أصلاً في القانون المدنى وقانون المرافعات حيث نص الأول في المادة ٦٩٩ على أن «الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل» ثم نص في المادة ٧٠٢/١ على أنه «لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة، وبوجه خاص في المرافعة أمام القضاء» وورد في قانون المرافعات تفصيل ما يتعلق بالتوكيل في الخصومة، وحيث نص المادة ٧٣ على أنه سيجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقاً لأحكام قانون المحاماة، والمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في إثبات وكالته في ميعاد تحدد على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر»، ثم أوجب قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣ على المحامى أن يثبت أمام المحكمة صفته كوكيل عن الخصم الذي يمثل في الدعوى، وحيث إنه يبين من كل ما تقدم من أحكام أنها إنما شرعت للتثبت من أنه من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة إنما يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقي الكامل عن نفسه

في أية منازعة ينظرها القضاء، وإلا إفتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها.

وقد نظم تمثيل المحامين لمن يوكلونهم من المواطنين تنظيمًا خاصاً بقانون المحاماة بما يتفق مع تلك الوكالة ومباشرة حق الدفاع أمام القضاء مع التيسير على المحامين لمباشرة رسالتهم في الدفاع وكالة عن الخصومة في مجالس القضاء بعد نص قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن للمحامي أن يحضر عن الموكل بتوكيل خاص أو عام ويجب على المحامي أن يودع التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاماً إكتفى بالإطلاع عليه وإثبات رقم التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاماً إكتفى بالإطلاع عليه وإثبات رقم التوكيل وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة كما تضمن القانون أيضاً حكماً خاصاً بنيابة المحامي عن زميله، وذلك في المادة ٥٦ منه التي تقضى بأنه «للمحامي سواء كان خصماً أصلياً أو وكيلًا في دعوى أن ينوب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك.

ومن حيث إنه بالإضافة إلى ذلك فإن مؤدى نص المادة ٥٦ من قانون المحاماة آنف الذكر أنه - يجوز قانوناً حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير خصماً أصلياً أو وكيلًا في دعوى والثابت من عريضة الدعوى رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه، وكذلك من مذكرة دفاع المدعين فيها أن كلا من رافعى هذه الدعوى محام، ومن ثم فقد كان حتماً وواجباً على المحكمة أن تثبت صفة المدعين كمحامين من صفة المحامي الحاضر عنهما في هذه الدعوى بالتطبيق لنص المادة ٥٦ من قانون المحاماة سالف الذكر قبل أن تقضى بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع سند الوكالة عن المدعين فيها).

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٨)

تطبيقات في أحوال توفر " حق الدفاع " أو تخلفه :

مناط أعمال حق الدفاع سبق وجود الاختصاص القضائي :

المبدأ رقم (٤٠) - امتناع اختصاص القضاء بنظر دعوى ما - لا يكون ثمة مجال لأعمال حق الدفاع .

الحكم

نص المادة ٣٥ من دستور جمهورية مصر ، التي تقضى بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة يكفله القانون ، المقصود من ذلك هو عدم حرمان المتقاضى من حق الدفاع عن نفسه ، ومن البدهة أن محل أعمال ذلك حيثما يكون التقاضى بدعوى متاحاً قانوناً . أما إذا امتنع اختصاص القضاء بنظر دعوى فغنى عن القول أنه لا يكون ثمة مجال لأعمال هذا النص فيها ، ذلك أن لكل من الأصليين الدستوريين : الأصل الذى يسمح للسلطة التشريعية بتحديد دائرة اختصاص القضاء ، والأصل الآخر الذى يكفل للمتقاضى فى دعوى متاحة هى من اختصاص القضاء حق الدفاع أصالة أو بالوكالة - لكل من هذين الأصليين مجاله الخاص فى التطبيق ، فلا يجوز الخلط بينهما .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٥٨ - س ٣ ص ١٦٩١)

حق الدفاع فى مجال القرارات التأديبية :

المبدأ رقم (٤١) - حق الدفاع فى مجال القرارات التأديبية - تحققه بتحقيق التشكيل الصحيح للمجلس التأديبى وبالمواجهة بالاتهام والتمكين من إبداء الدفاع والاطلاع على التحقيقات .

الحكم

إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستئنافى الذى أصدر القرار المطعون فيه كان مشكلاً شكلاً قانونياً وأنه واجه المدعين بالوقائع المكونة لما إتهما به من مخالفات وبمصادرها التى تم إستجماعها منها ومكنهما من إبداء أقوالهما ودفاعهما وملاحظتهما بعد تمكينهما من الإطلاع على التحقيقات التى أجريت والأوراق المتعلقة بها فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر بعد مراعاة الضمانات الأساسية التى تقوم عليها حكمة إجراءات التأديب إذ توافرت فى الإجراءات التى اتبعت ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة . كما كفلت حماية حق الدفاع للمدعين تحقيقاً للعدالة ، ومن ثم فلا وجه للنعى على انقرار انمذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا فى التحقيق الابتدائى الذى سبق المحاكمة التأديبية أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فإن صح أن التحقيق الابتدائى الذى سبق المحاكمة

التأديبية قد شابه قصور أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح فقد تداركت المحاكمة التأديبية هذا العيب .

(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١ - س ٦ ص ٦٩٧)

الإعلان بقرار الإحالة إجراء جوهري يتصل بحق الدفاع :

المبدأ رقم (٤٢) - حق الدفاع - الإعلان بقرار الإحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إلى المتهم وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع - أثر تخلف ذلك : بطلان الحكم التأديبي .

الحكم

إن الحكمة التي تغياها الشارع بإيراده نصوص المواد ٢٣ و ٢٩ و ٣٠ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية مفادها توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الإتهام عنه وذلك بإحاطته علماً باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية بإعلانه بقرار الإحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهريّة لنوى الشأن .

ويستفاد كذلك من الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن إعلان المتهم وإخطاره على الوجه السالف بيانه إجراء جوهري ، رسم المشرع طريق التحقق من إتمامه على الوجه الكامل فأوجب أن تكون الإخطارات والإعلانات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول للإستيثاق من إتمام هذه الإجراءات ومن استلام صاحب الشأن للإخطار أو الإعلان الموجه إليه وترتب على إغفال الإعلان أو عدم الإخطار وقوع عيب شكلي في الإجراءات للأضرار التي تصيب الخصم الذي وقع هذا الإغفال في حقه ، الأمر الذي يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلاً وذلك

ترتيباً على أن الإجراء يكون باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبر صحيحاً ، أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، فيما عدا الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، و ذلك طبقاً لنص المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تطبق أحكامه أمام القضاء الإداري فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به كما تقتضى بذلك المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بقرار الإحالة وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك فات عليه الحضور بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بمحضرها ، فإن هذا يكون عيباً شكلياً في الإجراءات يبطلها ويؤثر في الحكم مما يستتبع بطلانه على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، مما يتعين معه تقرير هذا البطلان وإعادة الدعوى للمحكمة التأديبية لتجرى شئونها فيها.

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦ - س ٧ ص ٢١٣)
المبدأ رقم (٤٣) - الإعلان الصحيح شرط لتحقيق حق الدفاع.
الحكم

إن السير في إجراءات المحاكمة دون إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً من شأنه أن يلحق به أشد الضرر و يفوت عليه حق الدفاع عن نفسه .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩ - س ١٣ ص ٢٥١)
المبدأ رقم (٤٤) - التجهيل بتاريخ النطق بالحكم لا يترتب عليه الإخلال بحق الدفاع.
الحكم

إن تجهيل تاريخ النطق بقرار مجلس التأديب لا يترتب عليه بطلان في الإجراءات أو إخلال بحق الدفاع ذلك لأن الثابت أن المجلس قد قرر حجز

القضية للحكم بعد أن استوفى الطاعن دفاعه و كل ما يترتب على هذا التجهيل بتاريخ النطق بالحكم هو أن ميعاد الطعن فيه لا يبدأ إلا من تاريخ إخطاره به على الوجه المبين فى القانون .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٩ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٥ - س ١٦ ص ٤٣)
المبدأ رقم (٤٥) - حق الدفاع - وجوب الإخطار بميعاد الجلسة - العيب الجوهري "نذى يمس حق الدفاع يترتب عليه البطلان .

الحكم

حيث إن الفصل فى الطعن المقدم من المالك أو من المستأجرين فى قرار لجنة تقدير الإيجارات ينطوى بحكم اللزوم على فصل فى الطعن المقدم من الطرف الآخر لذلك يتعين على مجلس المراجعة إذا ما نظر الطعن المقدم من أحدهما أن يخطر كلا من الطرفين بموعد نظره حتى يستطيع كل منهما أن يبدى أمامه وجهة نظره وملاحظاته ، فإذا انعقد بالجلسة وفوت عليه فرصة الرد على بيانات الطاعن الآخر فإن انعقاد هذا المجلس يكون وقع باطلا لما شاب إجراءاته من عيب جوهري يمس أصلا من الأصول المقررة وهو حق الدفاع ويلحق هذا انبطلان بالقرار الصادر من هذا المجلس لما داخله من عوج انحرف به عن هذه الأصول المقررة .

ومن حيث إن الثابت من أوراق الطعن أن مجلس المراجعة نظر تظلم المستأجرين ولم يخطر المالك بموعد نظر هذا التظلم بالرغم من أنه تظلم بدوره من ذات القرار ، ومن ثم يكون قراره باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى إلغاء القرار المطعون فيه قد أصاب الحق .

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤اق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤ - س ١٩ ص ٢٣)
المبدأ رقم (٤٦) - إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة ضماتة جوهريّة تتصل بحق الدفاع - إغفال هذا الإجراء أو إجماعه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلى فى إجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم و يؤدى إلى بطلانه.

الحكم

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة

وتاريخ الجلسة في محل إقامة الدعلن إليه أو في عمله وحكمة هذا النص واضحة، وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه، وذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية المتضمنة بيانا بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتمكن من المثل أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها، وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذي الشأن . وإذا كان إعلان العامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراء جوهرية، فإن إغفال هذا الإجراء أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تحقق معه الغاية منه، من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه.

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم، وكان الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار إحالته إلى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته، ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه، وكانت الدعوى بذلك لم تنهياً أمام المحكمة التأديبية للفصل فيها، فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه، وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية لإعادة محاكمته والفصل فيما نسب إليه مجدداً من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥ - ص ٢١ ص ١٣)

المبدأ رقم (٤٧) - إعلان صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف المرتب الموقوف مما يتصل بحق الدفاع - يترتب على تخلفه البطلان لإخلاله بضمانه جوهرية تمس حق الدفاع .

الحكم

ومن حيث إن القاعدة الأساسية في المحاكم هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لنوى الشأن وعلى ذلك فإن الأمر إذ يتعلق بصرف أو عدم صرف نصف مرتب العامل الذي يصدر قرار بوقفه عن العمل فإن المشرع إذ أنط -تمحكمة التأديبية أن تقرر ما تراه في صدده فإن يكون قد أخذ في الاعتبار أنها ستفصل في هذا الأمر بعد أن تكون قد تحسست جوانب الجدية في أمر الوقف في

ضوء ما هو منسوب إلى العامل الموقوف ولن تتمكن من ذلك حقيقة التمكن ما لم تستمع أو تتيح الفرصة بالأقل للعامل الموقوف أن يبدي وجهة نظره وما قد يكون تحت يده من بيانات مما يكون له تقديره عندما تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن - ومن ثم كان على المحكمة التأديبية أن تلتزم بوجوب إخطار صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف مرتبة الموقوف . وإذ صدر القرار المطعون فيه دون ان تتيح المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على الأوراق وإبداء دفاعه فانه يكون قد شابه البطلان لا خلاله بضمانه جوهرية تمس حق الدفاع الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى بعد إخطار الطاعن وتحقيق دفاعه .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية لوزارة الصحة للفصل فيه .

(الطعن رقم ١٨٢ - لسنة ١٨٨٠ق - الجلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٨ - س ٢٣ ص ٦٣ - وأيضاً : الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٨ - س ٢٣ ص ٩٦)
المبدأ رقم (٤٨) - حق الدفاع وحالة إعادة الدعوى للمرافعة ومدى تطلب الإعلان .

الحكم

إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم بسبب تغيير تشكيل الهيئة لا يستلزم إعلان طرفي النزاع لإبداء دفاعهم إذا لم يكونا حاضرين - أساس ذلك : المادة ١٧٣ مرافعات لا تتطلب سوى أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جدية تدون بمحضر الجلسة - إذا حضر المدعى عليه أى جلسة اعتبرت الخصومة حضورية فى حقه و لو تخلف بعد ذلك - متى ثبت أن محامى الحكومة سبق أن حضر بعض الجلسات فإنه لا يكون ثمة إخلال بحق الدفاع - النعى على الحكم بالبطلان لا يستند على أساس من القانون .

(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)

المبدأ رقم (٤٩) - وجوب أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التى تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة .

الحكم

الأحكام الواردة في شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة تهدف في جملتها إلى توفير ضمانات سلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة القائمة به للوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ولتمكين العامل من التعرف على أدلة الإتهام وإيداع دفاعه فيما هو منسوب إليه - نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم تتضمن ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية أو إجرائه في شكل معين إذا تم بمعرفة جهة الإدارة بأجهزتها القانونية المختصة - لم يرتب المشرع البطلان على إغفال إجراء التحقيق على وجه معين - تطلب المشرع أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بمراعاة الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقاً للعدالة - مؤدى ذلك: أنه لا جناح على الوزير وهو قمة السلطة التنفيذية في وزاراته والجهات التابعة لها إذا أسند بما له من سلطة تقديرية أمر التحقيق في موضوع معين إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه مراعيًا في تشكيلها أن تضم عناصر لها خبرتها وتخصصاً في موضوع التحقيق تبعاً لظروف الموضوع وما تمليه مقتضيات الصالح العام وما يفرضه عليه حرصه لإظهار الحقائق بعيداً عن الاعتبارات التي توجد في جهة العمل التي يتبعها العامة مباشرة - أساس ذلك : أن القانون لا يعقد على النحو صريح الاختصاص بالتحقيق لجهة معينة كما هو الحال بالنسبة لاختصاص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في الأحوال المنصوص عليها في المادة "٧٩" مكرراً من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي ترتب البطلان إذا تم الإجراء بالمخالفة لذلك .

(الطعن رقم ٧٦١ ٧٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ - س ٣١ ص ٩٢٣)

المبدأ رقم (٥٠) - عدم رد المحكمة على مستندات ودفاع الطاعن إخلال بحق الدفاع - بطلان الحكم .

الحكم

عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن أو الإشارة إليها وكذلك عدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل إخلالاً بحق من الحقوق الجوهرية وهو حق الدفاع - الأثر المترتب على ذلك : التأثير في الحكم بما يؤدي إلى بطلانه .

(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ - مكتب فني ص ٧٩٢)

المبدأ رقم (٥١) - وجوب مراعاة حق الدفاع أمام مجالس التأديب .
الحكم

خضوع موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب للأصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية ، ولذلك يجب إعلان المحال أمام مجلس التأديب بالتهمة المنسوبة إليه وأدلتها وميعاد المحاكمة للحضور بنفسه أو بوكيل عنه ، يتمكن من الدفاع عن نفسه ، ذلك أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة هو حق كفلة الدستور أمام المحاكم التأديبية ويجب مراعاته أمام مجلس التأديب.

(الطعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٣٢٢ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١١١٢)

المبدأ رقم (٥٢) - حق الدفاع يستوجب مواجهة المتهم وسماع دفاعه - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل.

الحكم

المادة "١١٢" من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات . كفل المشرع لكل إنسان حق الدفاع عن نفسه وما يتفرع عنه من مبادئ عامة في أصول التحقيق والمحاكمات التأديبية - من هذه المبادئ مواجهة المتهم بما هو منسوب إليه وسماع دفاعه وإحاطته بحقيقة المخالفة - عدم فحص ومناقشة دفاع الطاعن وتحقيقه من حيث مدى صحة الوقائع المنسوبة إليه - بطلان التحقيق - بطلان قرار الجزاء لقيامه على تحقيق باطل .

(الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٨ - س ٣٤ ص ٥٤)

المبدأ رقم (٥٣) - وجود كاتب التحقيق من ضمانات حق الدفاع .

الحكم

الأصل ضرورة وجود كاتب تحقيق كضمانة لحماية حق الدفاع سواء في تحقیقات النيابة العامة أو النيابة الإدارية - في مجال التأديب لا يوجد ما يمنع المحقق من تحرير التحقيق الإداري بنفسه طالما التزم أصول التحقيق أو كان ثمة مقتضى يتطلب ذلك .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٢ق - جلسة ٥/١١/١٩٨٨ - س ٣٤ ص ٦١)

المبدأ رقم (٥٤) - إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره مما يتصل بحق الدفاع

الحكم

تعتبر قرارات مجلس التأديب مثل أحكام المحكمة التأديبية في خصوص الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا - بتعين لسلامة قرار مجلس التأديب أن تكون الخصومة قد انعقدت قانوناً أمام مجلس التأديب - يجب أن يتم إعلان نوى الشأن بقرار الإحالة للتأديب وبتاريخ الجلسة المحددة لنظره - أساس ذلك - إتاحة المجال للمحال لمباشرة حق الدفاع الذي كفله الدستور في المادة ٩٦ منه وذلك بالأصالة أو الوكالة - وإذا لم يتم الإعلان تكون الخصومة في الدعوى التأديبية لم تتعقد - أساس ذلك: وجوب المواجهة بين الادعاء التأديبي ودفاع المحال .
(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤ - س ٣٥ ص ١٤٤٩)

المبدأ رقم (٥٥) - فرض قيد بغير نص على رفع الدعوى ينطوي على إخلال جسيم بحق الدفاع - تطبيق على التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلمياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلمية وسداد الرسم المستحق.

الحكم

التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلمياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلمية وسداد الرسم المستحق ، هذا الالتزام يكون في حقيقته إنشاء قيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون - أساس ذلك: المادة ٦٣ من قانون المرافعات بأن الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً - لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد الصحيفة مادامت استوفت شرائطها المقررة قانوناً - إفصاح رئيس المحكمة عن إرادته الملزمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية حقيقته قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة - القرار الإداري المطعون فيه وقد تضمن إضافة قيد على رفع الدعوى لم يرد بالقانون يكون قرار إداري معيب بعيب غصب سلطة المشرع وينحدر به إلى

درجة الانعدام - بقاء ميعاد الطعن فيه مفتوحاً دون تقيد بالميعاد المقرر قانوناً -
أساس ذلك: الإخلال بالجسيم بحق الدفاع فضلاً عن فرض قيد هو أداء رسم بغير
الطريق الذى رسمه القانون .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٩١/١/١٩ - س ٣٦ ص ٤٩٥)
المبدأ رقم (٥٦) - وجوب إعلان العامل بالمخالفات التى لم يتضمنها قرار
الإحالة - عدم الإعلان يتضمن إهداراً لحق الدفاع .
الحكم

عاملون مدنيون بالدولة - تأديب - الدعوى التأديبية - حق الدفاع - الإخلال
به - بطلان الحكم يجب أن يعلن العامل بالمخالفات المنسوبة إليه بقرار الإحالة
للمحاكمة حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه - إذا رأت المحكمة محاكمة المخالف
عن مخالفات أخرى غير واردة فى قرار إحالته إلى المحكمة يتعين إعلانه بهذه
المخالفات ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد
هذا الدفاع من أقوال ومستندات أو أن يواجهه فى الجلسة بكل مخالفه من
المخالفات التى رأت محاكمته عنها والتى لم ترد فى قرار الإحالة أو الإعلان
الذى أرسل عليه - الإخلال بهذا الإجراء الجوهري - مؤداه - إهدار حق
الطاعن فى الدفاع عن نفسه عن هذه المخالفات - الأثر المترتب على ذلك:
بطلان الحكم .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩١/٦/٨ - س ٣٦ ص ١٤٢٠)
المبدأ رقم (٥٧) - حق الدفاع يوجب إتاحة الفرصة للخصوم من الإطلاع على
المستندات المقدمة من أحد أطراف الخصومة .

الحكم
من مقتضيات حق التقاضى أنه إذا قدم الخصوم مستندات تعين إتاحة الفرصة
لخصمه كي يطلع عليها ويقدم دفاعه بشأنها - صدور الحكم دون مراعاة ذلك
يؤدى إلى بطلانه - أساس ذلك: الإخلال بحق الدفاع وما يتطلبه من المساواة بين
الخصوم - إذا أودعت حافظة المستندات دون تصريح من المحكمة ولم تطلع
عليها وأصدرت حكمها استناداً إلى مستندات أخرى فإن ذلك لا يؤثر على سلامة
الحكم .

(الطعن رقم ٢٤٣١ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩١/٦/٢٩ - س ٣٦ ص ١٤٨٣)

مسئولية القاضى الإدارى عن أداء العاملين بقلم الكتاب لواجب الإخطار بميعاد الجلسة لكفالة حق الدفاع :

المبدأ رقم (٥٨) - كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو خوله لهم مباشرة حق الدفاع .

الحكم

القاضى الإدارى مسئول عن الإشراف على أداء العاملين فى قلم كتاب المحكمة لواجبهم فى الإخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعاً لتمكينهم أنفسهم أو بوكلائهم من المثل أمام المحكمة للإدلاء بما لديهم من إيضاحات وتقديم ما يعن لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها ومباشرة كل ما يحتمه أو يخوله لهم مباشرة حقهم فى الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة القانون فى ذات الوقت - كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين أصلاً من أصول التقاضى - أثر ذلك: يترتب على إغفال هذا الأصل العام وإهداره إذا لم يتسن تدارك الإغفال أو تصحيحه وقوع عيب شكلى جوهرى فى الإجراءات يخالف النظام العام القضائى بإهداره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان كفله الدستور وهو حق الدفاع - نتيجة ذلك: يكون الحكم الصادر فى مثل هذا النزاع معيباً ولا أثر له ويتحتم الحكم من محكمة الطعن بانهدامه وببطلان أى أثر له .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق - الجلسة ٢٩/٣/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٢٠١)

المبدأ رقم (٥٩) - كفالة حق الدفاع توجب إعلان الخصوم بتأجيل جلسة إصدار الحكم - ترتيب البطلان على إغفال هذا الإجراء - المواد ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الحكم

أى إجراء تتخذه المحكمة من تأجيل إصدار الحكم وفتح باب المرافعة يجب أن

يتم في إحدى جلساتها وبعلم أطراف الخصومة - التأجيل الإداري يتم إذا صادف يوم انعقاد الجلسة إجازة رسمية أو إذا لم يتكامل تشكيل هيئة المحكمة - في الحالتين لا تتعقد الجلسة ولا يفترض علم جميع الخصوم بتاريخ اليوم الذي تم التأجيل الإداري إليه - يجب إعلان الخصوم بذلك - إغفال هذا الإجراء يرتب البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٥٤٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٢/٧/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٧٩٢)
المبدأ رقم (٦٠) - كفالة حق الدفاع توجب ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير - تخلف التسبب يمثل إهداراً لحق الدفاع وحرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها - المادة ٦٩ من الدستور وأحكام قوانين تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات والإثبات .

الحكم

إغفال ذكر أسباب عدول المحكمة عن الحاجة إلى خبير وبيان أسانيدھا فی شأن ثبوت الوقائع التي كانت تحتاج إلى تحقيق الخبير أو تحقيق فيها ذاتها دون إجراء أية تحقيقات تمثل خروجاً على أصول النظام العام القضائي لما شابه من نقص وقصور جسيم في تسبب الحكم وغموض شديد في سند عدول المحكمة عن التحقيق بواسطة أهل الخبرة ويمثل ذلك إهداراً لحق الدفاع حرماناً للخصوم من تقديم مآلديهم من أدلة ومستندات تمكن المحكمة من التحقق من وقائع الدعوى وتحقيقها مادام أن وقائع الدعوى قد عدلت المحكمة عن تحقيقها بمعرفة الخبراء وارتأت أن تتولى البحث والتحقيق والتيقن منها بذاتها - عدم ذكر هذه الأسباب يتضمن تعويقاً للمحكمة الإدارية العليا من أن تعمل رقابتها على أحكام محاكم أول درجة على نحو ميسر وسليم من واقع ما تحدده المحاكم التي تصدر الحكم من أسب... اضية وصريحة وكافية تستند إليه فيما قضت به في منطوق حكمها .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٢ - س ٣٨٣ ص ٧٥)
المبدأ رقم (٦١) - كفالة ورعاية وتوطيد حق الدفاع يوجب قيام الأحكام القضائية في تحديدها للوقائع التي تتعلق بالأنزعة التي تحسمها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التي نظمها نصوص قانون مجلس الدولة وقانوني المرافعات والإثبات .

الحكم

يتحتم قيام الأحكام القضائية في تحديدها للوقائع التي تتعلق بالأنزعة التي تحمسها على ما يثبت من المستندات أو غيرها من الأدلة ووسائل تحقيق إدعاءات الطرفين وفقاً لقواعد وأصول الإثبات التي نظمتهها نصوص قانون مجلس الدولة وقانوني المرافعات والإثبات والتي تحقق القطع واليقين في وقائع النزاع التي لا يسوغ قانوناً أن تقوم على الطن والتخمين أو على المعلومات الشخصية للقضاة أو على الاستنتاج غير السديد والذي لا تؤدي المقدمات التي يوردها الحكم إلي النتائج التي يربتها عليه - استقلال القضاء يحتم على القاضي القضاء على أساس وقائع ثابتة بأدلتها القانونية بعد تحقيقها وتحديدها بيقين وهذا وحده الذي يمثل ضماناً أساسية لحماية الحقوق والحريات وتحقيق سيادة القانون ويكفل رعاية وتوطيد حق الدفاع .

(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٣٥ق ولطن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٥ق - جلسة ٤ / ٤ / ١٩٩٣ - ص ٨٨٨)
المبدأ رقم (٦٢) - كفالة حق الدفاع توجب سماع الإثبات والنفي وليس أحدهما.

الحكم

الاكتفاء بسماع الإثبات دون النفي يصم التحقيق بالقصور ويبطل قرار الجزاء لإخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٤٧٥٣ لسنة ٣٥ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ - ص ٤٠ ص ٦٤٩)

المبادئ العامة المتفرعة عن حق الدفاع :

المبدأ رقم (٦٣) - المبادئ العامة في أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية المتفرعة عن حق الدفاع - مواجهة المتهم ، وسماع دفاعه وتحقيقه.

الحكم

إن حق الدفاع يتفرع منه مبادئ عامة في أصول التحقيقات والمحاكمات التأديبية ومن بينها حتمية مواجهة المتهم بما هو منسوب إليه وسماع دفاعه وتحقيقه ويعتبر ذلك من الأسس الجوهرية للتحقيق القانوني حيث يجب إحاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة إليه وإحاطته أيضاً بمختلف الأدلة التي يقوم عليها الاتهام وذلك حتي يستطيع الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب إليه فإذا

استوفي التحقيق تلك الأمور فقد استوفي شرائط صحته وإلا اعتوره القصور بما لا يجوز أن يعتبر أساساً لمسئولية العامل .

(الطعن رقم ٤٤٧٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١ - س ٤١ ١١٧١)
المبدأ رقم (٦٤) - حرية النفي في المواد الجنائية قاعدة عامة متفرعة عن حق الدفاع - تطبيق على تقدير قيمة الأعمال المخالفة وفقاً لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

الحكم

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء معدلاً بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ لم يعقد للجهة الإدارية عامة أو اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ خاصة أي اختصاص بتحديد ملزم لقيمة الأعمال المخالفة أو بحساب مقدار الغرامة الواجبة أو بتحصيلها - درج العمل على الإدلاء بهذا التقدير ضمناً ليعرض على المحكمة الجنائية بشأن المخالفة تيسيراً عليها عند الفصل في الدعوى الجنائية - يجوز لصاحب الشأن أن يجادل في هذا التقدير أمام المحكمة الجنائية عملاً بالقاعدة العامة المتفرعة عن حق الدفاع والتي تقضي بحرية النفي في المواد الجنائية - تملك المحكمة الجنائية بسط رقابتها على هذا التقدير بمالها من حرية مطلقة في تكوين عقيدتها - مؤدي ذلك : هذا التقدير يعد من الأعمال التنفيذية المرتبطة بالدعوى الجنائية الخاصة بمخالفة البناء والتي لا تخرج عن أن تكون تقدير خبرة إدارية يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية باعتبارها الخبير الأعلى - أساس ذلك " أن تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أم بناء على رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ هو مجرد عمل تحضيرى بخبرة إدارية يوضع تحت نظر المحكمة الجنائية ولا ينتج أثراً قانونياً في حق ذوى الشأن سواء في المجال الإداري أو الجنائي - نتيجة ذلك - لا يعد تقدير الجهة الإدارية قراراً إدارياً بالمعنى الفني مما يقبل الطعن عليه أمام محاكم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٣٠ - س ٤١ ص ١٣٧٣)
المبدأ رقم (٦٥) - تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته - أساس ذلك - صلة تسبيب الأحكام بحق الدفاع .

الحكم

تسبيب الحكم يعتبر شرطاً من شروط صحته لذا يجب أن يصدر الحكم مشتملاً

علي أسباب التي يني عليها وإلا دأن باطلا كذلك القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم - الحكمة التي اقتضت تسبيب الأحكام واضحة وهي حمل القاضي علي العناية بحكمه لتوخي العدالة في قضائه كما أنها تحمل إقناع الخصوم بعدالة الأحكام حتي تنزل من النفوس منزلة الاحترام وفوق كل هذا فهي لازمة لتمكين محكمة الطعن من إجراء الرقابة علي الحكم - الأحكام التأديبية يجب أن تكون الأسباب فيها مكتوبة علي النحو الذي يوضح وضوحا كافيا وناقيا للجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية إلي بنيت عليها عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقا لا وجه الدفاع الجوهرية للمتهم وما انتهت إليه بشأن كل وجه منها سواء بالرّفص أو بالقبول وذلك ليتسني للمحكمة الإدارية العليا أعمال رقابتها القانونية علي تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضمانا لأداء المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلي رأسها حق الدفاع عن براءتهم مما نسب إليهم .

(لطن رقم ٢٤٣١ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٩٦ / ٧ / ٢٧ - س ٤١ ص ١٥١٣ -

والطن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٩٧ / ٥ / ٢٤ - س ٤٢ ص ١٠٥٣)

المبدأ رقم (٦٦) - إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة إلي المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة أحد الضمانات الأساسية للعامل - اتصالها اتصالاً جوهرياً بحق الدفاع .

الحكم

تقضي المادة ٣٤ من قانون مجلس للدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بان يقوم قلم كتاب المحكمة (التأديبية) إعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة إلي المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة وذلك في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول - الحكمة من هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم للمحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته ليتمكن من المثول بنفسه لو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات لاستيفاء عناصر الدفاع في الدعوى ومتابعة سير إجراءاتها وما إلي ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن - هذا الإعلان بقرار الاتهام

وتاريخ الجلسة يعتبر إجراءً جوهرياً ولذا فإن إغفاله أو إجراءه بالمخالفة لحكم القانون علي وجه لا تتحقق معه الغاية منه يترتب عليه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلي بطلانه .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٩٦/٩/١ - س ٤١ ص ١٦٦٩)
المبدأ رقم (٦٧) - الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع ينتج في حالة القضاء باعتبار الدعوى كأن لم تكن عند تعجيلها من غير المدعى وبغير إخطاره بالجلسة - المادة رقم ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢) .

الحكم

سلطة المحكمة في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن سلطة جوازيه - مناط استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر للشروط القانونية لذلك - حاصل هذه الشروط أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الإجراء حسبما أمرت به المحكمة وفي الميعاد الذي حددته - الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يقتضى من المحكمة أن تتحقق من قيام مقتضاه وبعد تمكين المدعى من أن يقدم دفاعه بشأن تخلف مناط الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن - إذا كان للمحكمة أن تحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا عجل المدعى الدعوى بعد انتهاء مدة الوقف الجزائي وتبين أنه لم ينفذ ما أمرته به إلا أنه إذا كان تعجيل الدعوى بناء على طلب المدعى عليه أو عرض من قلم كتاب المحكمة على رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظرها دون إخطار المدعى بها وتمكينه من إثبات أنه نفذ ما أمرت به المحكمة قبل انقضاء مدة الوقف الجزائي فإنه لا يجوز للمحكمة الحكم في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن - سبب ذلك : الإخلال بمبدأ المواجهة وحق الدفاع - إذا قضت المحكمة في هذه الحالة باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن حكمها يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٧ - س ٤٣ ص ٦٨٥)

حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل وتحقيق سيادة القانون:

المبدأ رقم (٦٨) - حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل - تقديم الجهة الإدارية لقرار غير المطعون عليه وتصوير أنه هو ذلك القرار من شأنه

إهدار الحقائق الثابتة وحقيق الواقع القانوني والإخلال بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهي أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها - أثر ذلك : بطلان الحكم .

الحكم

دعوى الإلغاء خصومة عينية إذ يتجلى القرار الإداري موضوع الخصومة أصلاً وجوهراً للمنازعة - تفرد مكانة القرار الإداري في نطاق دعوى الإلغاء بحسبه ركن تهيؤ لها أصيل لانعقاد الخصومة فيها فتتصرف إليه وتتحدد بنطاقه وتدور معه وتلتحم به ولا ينفك عنه - إذا ما داخل أو أدخل على عقيدة المحكمة غلط جسيم هياً لها واقعا مخالفاً لحقيقة الأمر اقتضى بها إلى اعتقاد مغلوطة مستمد من تصوير لواقع كذب مختلق للقرار المختصم يناهى حقيقة كنهه فتكون قد أوقعت في غلط جوهري في الواقع يبلغ من انجسامة إلى حد يتداعى بأثره على الحكم إذ يؤدي إلى الإخلال بأصل من أصول صحته باعتباره معبراً عن الحقيقة القانونية .

ومن حيث إنه من المستقر عليه أيضاً أن ضمان الدستور ، لنص المادة (٦٩) منه ، لحق الدفاع ، قد تقرر باعتباره أحد الأركان الجوهرية لسيادة القانون ، كافلاً للخصومة القضائية عدالتها ، وبما بصون قيمتها ويندرج تحتها ألا يكون الفصل فيها بعيداً = أدلتها . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه كلما ألزم المشرع صراحة في القوانين واللوائح جهة الإدارة بتسبيب قراراتها وجب ذكر الأسباب التي بنى عليها القرار واضحة وجلية ليتبينها صاحب الشأن ويتخذ في ضوءها ما يأنسه حقاً له ، فإذا ما لجأ إلى السلطة القضائية للدفاع عن حقه ونشد إقرار الشرعية من قضائها ، يكون للمحكمة مباشرة رقابتها على تصرفات الإدارة أو قراراتها لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأسباب التي بنى عليها القرار .

ثبت أن المحكمة بسطت رقابتها القضائية على ما شبه لها أنه القرار المطعون فيه وانبنى حكمها على سند مما جرى تقنيته أثناء نظر انخصومة القضائية خلافاً لما ثبت بدليل بأن هناك قراراً غيره الأمر الذي يشكل إهداراً للحقائق الثابتة وحقيق الواقع القانوني وإخلالاً بصحيح قيام حق الدفاع من أصله وهي أمور يتعين توافرها حتى تكفل للخصومة عدالتها فإذا تخلف شيء من ذلك

انطوى الأمر على إخلال جسيم بالأصول العامة لإقامة العدل - بطلان الحكم .
(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/١/٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٣٠٥)
المبدأ رقم (٦٩) - حق الدفاع - المبادئ العامة فى أصول التحقيقات المتفرعة
عن حق الدفاع .

الحكم

حق الدفاع يتفرع عنه مبادئ عامة فى أصول التحقيقات ومنها حتمية مواجهة
العامل بما هو منسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويعتبر ذلك من الأسس
الجوهرية للتحقيق القانونى حيث يجب إحاطة العامل بحقيقة المخالفة المنسوبة
إليه وبالأدلة التى يقوم عليها الاتهام وذلك حتى يستطيع الدفاع عن نفسه ولا
يكون التحقيق مستكمل الأركان صحيحا من حيث محله وغايته إلا إذا تناول
الواقعة محل الاتهام بالتحقيق الذى يحدد عناصرها بوضوح ويقين من حيث
الأفعال والزمان والمكان والأشخاص وأدلة الثبوت فإذا ما قصر التحقيق عن
استيفاء عنصر أو أكثر من هذه العناصر بما من شأنه تجهيل الوقائع فإنه يكون
معيبا ويكون قرار الجزاء المستند إليه معيبا كذلك .

(الطعن رقم ٦٠١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/٥/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٠٣)

القصور فى تسبيب الأحكام إهدار لحق الدفاع :

المبدأ رقم (٧٠) - حق الدفاع - تسبيب الأحكام القضائية وثيق الصلة بضمان
حق الدفاع .

الحكم

وجوب صدور الأحكام القضائية مسببة - المقصود بالتسبيب أن يحدد الحكم
الوقائع ومواد القانون ووجه الرأى الذى تبنته المحكمة بوضوح كافى يؤدى إلى
منطوق الحكم عقلا وحكما .

لا يكفى فى هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا ترديد نصوص القانون أو سرد
الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الوقائع
وتحصل فهم نصوص القانون الذى بنت عليه المنطوق - الأسباب تكون ناقصة
مشوبة بالقصور الشديد الذى ينحدر بالحكم إلى درجة البطلان فى حالة إهدار
الدفع أو الدفع الموضوعى الجوهري الذى يتغير بمقتضاه وجه الحكم فى
الدعوى أو الدفاع القانونى الذى يتعلق بالنظام العام للنقاضى لما فى هذا الإهدار

من تجهيل للأسانيد الواقعية والقانونية للحكم وإهدار حق الدفاع الذى كفله الدستور للخصوم .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٤٥ ق والطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٤٥ ق -
جلسة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨٨٧)

حق الدفاع والمساواة فيما بين المتقاضين :

المبدأ رقم (٧١) - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة حق مقدس لا تقوم له قائمة إلا بتوفير المساواة الحققة بين المتقاضين .

الحكم

ضرورة كفالة حق الرد على ما يقدمه أحد الخصوم إلى المحكمة - لا يجوز للمحكمة قبول أية أوراق أو مذكرات من أحد الخصوم فى غير جلسة دون اطلاع خصمه عليها أو إعلانه بها - إذا قبلت ذلك - يجب عليها ألا تعمل عليها وإلا كان الحكم باطلاً - يقوم مقام الإعلان أو الاطلاع على المذكرات أية واقعة تفيد هذا الاطلاع وتحقق الغاية منه .

(الطعن رقم ٦٢٢١ لسنة ٤٣ ق ، والطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٤٤ ق -
جلسة ٨ / ٨ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٦٢٩)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول :

المبدأ رقم (٧٢) - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - حجية الأحكام الجنائية فى الإثبات فى مجال المنازعات الإدارية .

الحكم

من المبادئ العامة لحجية الأحكام الجنائية فى الإثبات فى مجال المنازعات الإدارية أنه وكما أن للحكم الجنائى حجية فيما يفصل فيه فى المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام ونسبتها الى المتهم فان ذات الحجية تكون للأحكام الجنائية فى مجال المنازعات الادارية التى تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة - فالقضاء الجنائى يتقيد أصلا وأساسا بالوقائع التى يتكون فيها الكيان الواقعي والأساسى المادي للاتهام وبعد البحث والتحقيق بجميع الوسائل والأساليب التى يتيحها قانون الإجراءات الجنائية فيما إذا كانت قد حدثت وتحديد المتهم المسئول عن ارتكابها على أساس المبادئ التى قررها الدستور والقانون والنسب

تتضمن أن العقوبة شخصية وهي تقوم على صحة وقوع الفعل ونسبته إلى من يحكم عليه بالعقوبة وأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول — لا يتصور قانونا أو عقلا أن يهدر أمام القاضي الإداري ما يتحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع وما تم على يد القاضي الجنائي من إثبات لما قام الدليل القانوني على حدوثه من الوقائع في المكان والزمان على النحو الذي ينتهي إليه الحكم الجنائي وما يبينه من إدانة للمتهمين بشأنها بالتحديد الذي يورده أو على تحقيق عدم وقوع الأفعال المنسوبة إلى المتهم أو عدم صحة ما نسبته ما تم من أعمال حدثت من أشخاص بذواتهم .

(الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠/٣/٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٣٢)

الباب الثانى

الدفع بعدم الإختصاص

الباب الثانى

الدفع بعدم الاختصاص

ونعرض لهذا الدفع فى ثلاثة فصول ، أولها فى الأحكام العامة للدفع بعدم الاختصاص ، وثانيها لأهم المبادئ التى قررتها محكمة النقض فى الدفع بعدم الاختصاص ، وثالثها للمبادئ القانونية التى قررتها كل من محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا .

الفصل الأول - الأحكام العامة فى الدفع بعدم الاختصاص

الفصل الثانى - الدفع بعدم الاختصاص فى قضاء محكمة النقض

الفصل الثالث - الدفع بعدم الاختصاص فى قضاء مجلس الدولة

وفىما يلى نعرض لكل فصل على حدة .

الفصل الأول
الأحكام العامة
فى الدفع بعدم الإختصاص

الفصل الأول

الأحكام العامة

فى الدفع بعدم الإختصاص

نصت المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن:

«الدفع بعدم الإختصاص المحلى والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للإرتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إيدؤها معاً قبل إيداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ويسقط حق الطاعن فى هذه الدفوع إذا لم ييدها فى صحيفة الطعن.

ويحكم فى هذه الدفوع على إستقلال ما لم تأمر المحكمة بضمها إلى الموضوع وعندئذ تبين المحكمة ما حكمت به فى كل منها على حدة.

ويجب إيداء جميع الوجوه التى يبنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معاً وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها.»

ونصت المادة ١٠٩ من القانون المشار إليه على أن:

«الدفع بعدم إختصاص المحكمة لإنتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى.»

كما نصت المادة ١١٠ منه على أنه:

«على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة، ولو كان عدم الإختصاص متعلقاً بالولاية . ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز ثمانمائة جنيه^(١)

وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها.»

(١) تم تعديل قيمة الغرامة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ لتكون مائة جنيه ، ثم بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ لتصبح أربعمائة جنيه ، ثم بالقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ لتكون ثمانمائة جنيه

وعن إتفاق الخصوم على التقاضى أمام محكمة غير المرفوعة إليها الدعوى نصت المادة ١١١ من القانون على أنه:

« إذا إتفق الخصوم على التقاضى أمام محكمة غير المرفوعة إليها الدعوى جاز للمحكمة أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة التى إتفقوا عليها. »

ويلاحظ أن المشرع قد عدل من حكم المادة ١٣٦ من القانون الملغى التى كانت تقضى بأنه إذا إتفق الخصوم على التقاضى أمام محكمة غير المحكمة المرفوعة إليها الدعوى أمرت هذه المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة التى إتفقوا عليها وقد رأى المشرع أن يجعل الأمر بالإحالة فى هذه الحالة جوازياً للمحكمة المرفوعة إليها الدعوى .

اذ قد ترى المحكمة الاستمرار فى نظر الدعوى والحكم فيها رغم اتفاق الخصوم إذا اقتضى ذلك حسن سير العدالة كما إذا كانت المحكمة قد قطعت شوطاً طويلاً فى تحقيق الدعوى .

ونصت المادة ١١٢ من القانون على أنه:

« إذا رفع النزاع ذاته إلى محكمتين وجب إيداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التى رفع إليها أخيراً للحكم فيه .

وإذا دفع بالإحالة للإرتباط جاز إيداء الدفع أمام أى من المحكمتين . وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها. »

كما نصت المادة ١١٣ منه على أنه:

« كلما حكمت المحكمة فى الأحوال المتقدمة بالإحالة كان عليها أن تحدد للخصوم الجلسة التى يحضرون فيها أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى وعلى قلم الكتاب أخبار الغائبين من الخصوم بذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول. »

والأحكام الواردة فى تلك النصوص جميعها لا تتعارض مع الإجراءات أمام محس الدولة كما سيبين من عرض التطبيقات القضائية لها فى كل من قضاء محكمة النقض وقضاء مجلس الدولة .

الفصل الثانى

الدفع بعدم الاختصاص

فى قضاء محكمة النقض

الفصل الثانى

الدفع بعدم الاختصاص

فى قضاء محكمة النقض

أرست محكمة النقض العديد من المبادئ القانونية فى مجال الدفع بعدم الاختصاص ، نعرض لأهمها فيما يلى :

فى التمسك بالدفع بعدم الاختصاص :

المبدأ رقم (٧٣) - أثر عدم التمسك بالدفع بعدم الاختصاص أمام محكمة الموضوع.

الحكم

إذا كان الطاعن لم يثبت أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بالدفع بعدم الاختصاص لعدم توافر شرط الاستعجال فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . ولا يقبل منه فى الاستدلال على تمسكه بهذا الدفع ما يقدمه من صور عرفية لما يزعم أنه محاضر جلسات محكمة الموضوع إذ لا اعتداد إلا بالصور الرسمية .

(الطعن رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٩ اق - جلسة ١٩٥١/١١/٢٩ - س ٣ ص ١٢٩)

المبدأ رقم (٧٤) - اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض فى الفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض بين حكيم بشأن الاختصاص.

الحكم

إذا صدر حكمان نهائيان متناقضان أولهما من المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص والفصل بين الطالبة وزوجها والتصريح لها بالزواج ، والحكم الآخر من المحكمة الشرعية برفض الدفع بعدم الاختصاص وبدخول الطالبة فى طاعة زوجها ، فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هى المختصة فى الفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض .

كانت المحاكم الشرعية منذ القدم هى المحاكم ذات الولاية العامة فى مسائل

الأحوال الشخصية وقد ظلت كذلك فلم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل إلى جهات قضائية أخرى ويبين من نصوص الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو ١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس والقوانين المعدلة له أن المشرع قصر اختصاص هذا المجلس على مسائل الأحوال الشخصية المعينة في المادة ١٦ منه كما أنه جعل مناط هذا الاختصاص الاستثنائي المحدود أن يكون طرفا الخصومة من أبناء الملة أى من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقد حرص المشرع عند إنشاء المجلس المذكور على تأكيد وجوب مراعاة شروط هذا الاختصاص وعدم تجاوزها فأشار إلى ذلك في المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه كما نص في المادة ٢٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ على أن أحكام هذا المجلس لا تنفذ إلا إذا صدرت في حدود اختصاصه ، فإذا كان طرفا الخصومة مختلفين في الملة امتنع الاختصاص وظل على حاله للمحاكم الشرعية

متى كانت للزوجة التابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس قد أسست دعواها أمام المجلس الملي بطلب النفقة والطلاق من زوجها التابع لنفس الملة على سوء العشرة والخيانة الزوجية ، وكان الزوج قد أشهر إسلامه بعد رفع الدعوى ودفع بعدم اختصاص المجلس الملي بنظرها فتنازلت الزوجة عن طلب النفقة وطلبت الطلاق لإسلام الزوج ، فإن المجلس المذكور إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالطلاق لإسلام الزوج دون أن يتعرض لأى من السببين اللذين أقيمت عليهما للدعوى ابتداء يكون قد جاوز حدود اختصاصه تلك أنه فصل في دعوى اختلف طرفاها ديانة في حين أن مناط اختصاصه الاستثنائي المحدود هو وجوب اتحاد طرفي الخصومة في الملة ، ولا يسوغ أن يمد المجلس اختصاصه نمثل هذا الطلب الإضافي بمقولة أنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كان المجلس الملي مختصا بالفصل في آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد ذلك لأن الأمر العالي الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما أقام اختصاصه على اتحاد ملة طرفي الخصومة فحسب ولم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأنًا في الأمر ، كذلك لا محل لتبرير اختصاصه بأنه وقد كان هو المختص بنظر الدعوى وقت رفعها يظل مختصا مهما طرأ عليها بعد رفعها مما يؤثر على اختصاصه إذ هذا القول مدفوع -أولا - بأن الدعوى التى رفعت

للمجلس الملى وكان مختصا وقت ذاك بنظرها هي دعوى نفقة وطلاق لسوء العشرة والخيانة الزوجية أما الطلب الذى فصل فيه وأجابه وهو الطلاق لإسلام الزوج فقد رفع له بعد إسلام المدعى عليه ولم يتعرض للطلب السابق - وثانيا - بأن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه مسلما تحكم الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها حالته الشخصية فلا يسوغ أعمالا للقاعدة المقررة فى فقه المرافعات إخضاعه فى أحواله الشخصية للمجلس الملى وهو مجلس طائفى محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التى وضعت لأبناء الطائفة من الأقباط الأرثوذكس إذ فى هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام .
(الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٢٢ - س ٥ ص ٦٨٧)

التمسك بالدفع بعدم الاختصاص عند نظر الدعوى الأصلية وليس الدعوى الفرعية :

المبدأ رقم (٧٥) - الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية لا يقبل إلا إذا قدم فى تلك الدعوى.

الحكم

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية لا يقبل إلا إذا قدم فى تلك الدعوى . فإذا كانت الدعوى الأصلية قد أوقفت حتى يفصل فى دعوى التزوير الفرعية فلا يجوز التمسك به فى الدعوى الفرعية التى نشأت عن الدعوى الأصلية لأن الحكم بالوقف يجرى ائمحكمة من ولايتها على الدعوى حتى ترد إليها بعد زوال سبب الوقف .

(الطعن رقم ٣٠٠ - لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥٥/١/٦ - س ٦ ص ٤٣٧)

الدفع بعدم الاختصاص وقواعد الاختصاص النوعى :

المبدأ رقم (٧٦) - أثر مخالفة قواعد الاختصاص النوعى.

الحكم

إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها فإنه يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة المواد

الجزئية عملاً بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ٤٥ و ١٣٤ من قانون المرافعات فإذا لم تقرر إحالتها وفصلت فيها فإن قضاءها يكون مخالفا لقواعد الاختصاص النوعي ، ولا يغير من ذلك أن أحدا من الخصوم لم يطلب الإحالة لأن عدم إيداء هذا الدفع لا يضيف على المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظرها إذ الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها أصبح وفقا لأحكام المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقا بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها و يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ولا يجوز اتفاق الخصوم على مخالفته .

إذا كانت المحكمة الابتدائية قد خالفت قواعد الاختصاص النوعي وحكمت في دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية ولم تقرر إحالتها إليها فإنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام ويكون حكمها قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف عملاً بالمادة ٤٠١/٢ مرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى ، ولا يرد على ذلك بأن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن تختص المحكمة الابتدائية بجميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية وأن يكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً ؛ إذ مناط تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بأن لا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٥ - س ٦ ص ٦٤٤)

التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام محكمة النقض :

المبدأ رقم (٧٧) - الدفع بعدم الاختصاص يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

الحكم

الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، ذلك لأن الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها أصبح وفقاً لأحكام المادة

١٣٤ من القانون الجديد متعلقا بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصا نوعيا .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥٥ - س ٦ ص ١٢٥٠)

حدود سلطة المحكمة عند الحكم بعدم الاختصاص والإحالة :

المبدأ رقم (٧٨) - مؤدى القضاء بالغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن المقدم عنه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلا حاسما وتصبح إحالته بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع.

الحكم

لما كان يبين من حكم محكمة القضاء الإداري أنها لم تقف بقضائها في الطلب عند الحكم بعدم اختصاصها والإحالة إلى محكمة النقض - وهو ما كان يقتضيه التطبيق الصحيح للقانون - وإنما تضمن قضاؤها إلغاء الحكم الصادر من المحكمة الإدارية الذي كان مطعونا فيه أمامها ، وكانت محكمة النقض لا تملك تصحيح هذا الخطأ لأنها ليست درجة ثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري وكان مؤدى القضاء بالغاء حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالح المطعون ضده أن الطعن المقدم عنه من وزارة العدل يكون قد فصل فيه برمته فصلا حاسما وتصبح إحالته بعد ذلك إلى محكمة النقض غير ذات موضوع إذ لم يبق منه بعد هذا الفصل ما يمكن أن تنتظره فإنه يتعين اعتبار الطعن في حكم المحكمة الإدارية منتهيا .

كان الاختصاص بنظر طلبات رجال القضاء الشرعي معقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وذلك أسوة بغيرهم من الموظفين العموميين ولم تسلب عنه الولاية بالنسبة لرجال القضاء الشرعي إلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين رقمي ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٦٤ - س ١٥ ص ٦)

الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ليست جهة قضائية في مجال الدفع بعدم الاختصاص :

المبدأ رقم (٧٩) - في مجال الدفع بعدم الاختصاص لا تعد الجمعية العمومية

للقسم الاستشاري بمجلس الدولة جهة قضائية:

الحكم

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن الخصومة في الدعوى ليست منعقدة بين جهتين إداريتين وإنما هي في جوهرها وحقيقتها طعن ضرائبي مردد بين الشركة ومصلحة الضرائب في قرار صادر من لجنة طعون الضرائب بشأن ضريبة القيم المنقولة على الإتاوة المدفوعة للبلدية ، يختص للقضاء العادي بنظره وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن مصلحة الضرائب لم توجه أى طلب للبلدية في الدعوى الأصلية ولم تتعقد بينهما كهيئتين إداريتين أية خصومة وإنما أدخلتها الشركة في دعوى الضمان الفرعية وهذه الدعوى لها استقلالها ولها أساس قانوني آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى الأصلية، وأن القانون لم يعط للجمعية العمومية لقسم الرأي بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا وإنما اختصاصا في الفتوى قد تطلبها جهة الإدارة أو لا تطلبها ، فإن هذا الذي رد به الحكم صحيح لا خطأ ولا مخالفة فيه لأحكام القانون ، وليس يجدى البلدية ما تذرعت به من اعتبارات بشأن ولاية النذب والاستحباب التي ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة إذ هي لا تتصل بالنزاع المعروض والدائر في جوهره بين مصلحة الضرائب والشركة وبين هذه الأخيرة والبلدية .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ق - الجلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٤ - س ١٥ ص ١١٩٦)
المبدأ رقم (٨٠) - طبيعة الحكم بعدم الاختصاص .

الحكم

الحكم بعدم الاختصاص من الأحكام القطعية التي تنتهي بها الخصومة ويجوز استئنافها على استقلال .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦٧ - س ١٨ ص ١٢٩٨)

ليس للمحاكم العادية تأويل الأمر الإداري (الدفع بعدم الاختصاص) :

المبدأ رقم (٨١) - عدم اختصاص القضاء العادي بتأويل القرار الإداري .

الحكم

إذ كان ما يخرج عن ولاية المحاكم هو تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه

فإن للمحاكم العادية - بل عليها - أن تتحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده - إذا ثار النزاع بين الخصوم في هذا الشأن - وأن تعمل آثاره متى ثبت لها قيامه . فإذا كان النزاع في الدعوى قد انحصر فيما إذا كان انتفاع الشركة المطعون ضدها بالمنشآت التي أقامت على جسر النيل والمستحق عنه المبلغ المطالب برده في الدعوى مستندا إلى التراخيص الممنوحة لها من وزارة الأشغال فيعتبر مقابل الانتفاع ربحا يتقادم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص باعتبار أنها قد انتهت فيعتبر وضع يد الشركة بطريق الغصب ويكون مقابل الانتفاع ربحا مستحقا في ذمة حائز سئ النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، فإن هذا النزاع على هذه الصورة مما يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذ أن هذه التراخيص وإن كانت أوامر إدارية إلا أنه إذ كان الفصل في هذا النزاع لم يقتض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص - لعدم اختلاف الخصوم على تفسيرها - أو وقف تنفيذها بل اقتصر البحث على تعرف ما إذا كانت هذه التراخيص قائمة أو غير قائمة وتطبيقها وفقا لظاهر نصوصها وهو ما تملكه المحاكم العادية فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد طبق للقانون تطبيقا صحيحا.

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ - من ١٨ ص ١٩٠١)

اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية منذ صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (الدفع بعدم الاختصاص) :

المبدأ رقم (٨٢) - اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية .
الحكم

مفاد نص المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية أن الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، وإنما هي دليل ليست له حجية قاطعة يجوز إثبات ما يخالفها بأي طريق من الطرق التي تراها المحكمة المختصة بالفصل في النزاع ، وأن المشرع إنما قصد أن يفرض على صاحب الشأن الالتجاء إلى وزارة الداخلية إذا هو أراد الحصول على دليل لإثبات الجنسية ، ولم يستلزم لاختصاص المحكمة بالحصول على شهادة من وزارة

الداخلية أو بتقديم طلب الحصول عليهما ، وهي تقضى فى دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التى نص عليها قانون الجنسية ، ولا يوجد فى نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء إلى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية مجردة عن طلب إلغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها خلال الميعاد المحدد لطلب الإلغاء أو بعد انقضائه.

جرى قضاء محكمة النقض على أن القضاء هو المختص بالفصل فى المنازعات الناشئة عن أحكام قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كان يتضمن بنص المادتين ٢٠ و ٢١ أحكاماً مماثلة لنص المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وهو وضع لم يتغير بصور هذا القانون الذى جاء خالياً من النص على تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه . يؤكد ذلك أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لا يتضمن أى منهما النص صراحة على اختصاص مجلس الدولة بالفصل فى دعاوى الجنسية حتى صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الثامنة منه على أن يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل فى دعاوى الجنسية وهو نص مستحدث ، ولا يسرى على الدعاوى التى كانت منظورة أمام جهات قضائية أخرى وأصبحت بمقتضى أحكامه من اختصاص مجلس الدولة ، وتظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً عملاً بالمادة الثانية من قانون الإصدار .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ق - الجلسة ١٩٧٠/٥/٢٠ - مكتب فني ٢١ ص ٨٧٣)

اختصاص القضاء العادى بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التى يحكمها القانون الخاص (الدفع بعدم الاختصاص) :

المبدأ رقم (٨٣) - علاقات القانون الخاص من اختصاص القضاء العادي.

الحكم

ليس فى تحصيل الدولة لرسوم الإرشاد المنصوص عليها فى القانون ما يجعل للمرشد صفة الموظف العمومي ، وإذ كان ما يتقاضاه المرشد عن مساعدته السفينة التى فى خطر هو وبصريح نص المادة الرابعة أجر خاص، فإن مفاد ذلك

كله قيام علاقة من علاقات القانون الخاص بين المرشد والسفينة التي يقوم بمساعدتها في حالة الخطر ، منشؤها قيام المرشد بهذه المساعدة .

إذا كان القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله ، هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً و حائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة ، فإن القرار الذي أصدره مدير عام مصلحة الموانئ والمناثر بتقدير الأجر الذي يستحقه الطاعن - المرشد - لا يعد قراراً إدارياً يباشر به عملاً من أعمال السلطة العامة وليس من شأنه إنشاء مركز قانوني ، وكل ما يهدف إليه المشرع من تخويل مدير عام مصلحة الموانئ والمناثر إصدار هذا القرار هو مجرد إقامته وسيطاً بين المرشد والسفينة لتيسير فض النزاع بينهما في علاقة من علاقات القانون الخاص . وإذا تختص جهة القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص ما لم يرد نص بانتزاع هذا الاختصاص منها ، وكان الحكم قد اعتبر قرار مدير عام مصلحة الموانئ والمناثر بتقدير أجر الطاعن - المرشد - عن مساعدة السفينة قراراً إدارياً ورتب على ذلك ، القضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦ - س ٢١ ص ٩٨٦)

عدم جواز الطعن استقلاً على الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص:

المبدأ رقم (٨٤) - مدى جواز الطعن استقلاً على الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص:

الحكم

نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع صريح في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ، ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وإذا كان الحكم الذي يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في

الموضوع فإنه ما كان يجوز للطاعنين أن يطعنوا استقلالاً على الحكم الصادر ضدهما برفض الدفع المبدى منهما بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قبلما بفصل في موضوعها وإذا تربصا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى فاستأنفاه فإنهما يكونان قد توخيا حكم القانون .

ما نصت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى خاص بنصاب الاستئناف وقد قصد به استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وإلا حالة من القواعد المقررة في الفقرة الأولى من نفس المادة والتي تقضى بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى ، وجعل الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة قابلة للاستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى ولا شأن لهذه المادة بميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص ولا تؤدي إلى استثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة للواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢ - س ٢٣ ص ١١٥٨)

اشتمال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظره :

المبدأ رقم (٨٥) - يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر الموضوع.
الحكم

مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقاً لما تقضى به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات السابق ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر الموضوع ولا يرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به في موضوع النزاع فإنه يكون قد قضى ضمناً باختصاصه ومن ثم

يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائي منصباً على الحكم الاستثنائي المطعون فيه.
(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢ - س ٢٣ ص ١١٥٨)
المبدأ رقم (٨٦) - الحكم الصادر في الموضوع يشتمل على قضاء ضمني
بالاختصاص.

الحكم

لما كان مؤدى نص المادة ١٠٩ مرافعات أن مسألة الاختصاص القيمي تعتبر
قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على محكمة الموضوع وعليها أن تقضى من
تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ويعتبر الحكم الصادر منها في موضوع مشتملاً
على قضاء ضمني باختصاصها.

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٥ - س ٤٣ ص ٦٦٣)

الاختصاص الولائي لمجلس الدولة :

المبدأ رقم (٨٧) - انعدام ولاية القضاء العادي في التعقيب على أحكام مجلس
الدولة.

الحكم

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى النص في المادة ١٧٢ من الدستور
على أن " مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات
الإدارية وفي الدعاوى التأديبية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى " أن ما
يصدره من أحكام في حدود اختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية
القضاء العادي وهو ما تتعدم معه ولاية المحاكم العادية في التعقيب على هذه
الأحكام أو إبطالها أو التعويض ومن آثارها في القانون بطلان تصرف المخاصم
فيها ومن ثم فإن الاختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادي متى كان
المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة، ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة
الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام
قانون المرافعات على ما لم يرد به نص في قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا
يحمل معنى تخويل المحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى المخاصمة التي تقام
ضد أعضاء مجلس الدولة باعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه
الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادي في المرافعات قد نظم إجراءات

هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خالص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى يتتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٢٢١٤ - لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١ - س ٤٤ ص ٢٦٧)

الدفع بعدم الاختصاص الولائى لتعلق النزاع بأعمال السيادة :

المبدأ رقم (٨٨) - عدم الاختصاص بنظر أعمال السيادة.

الحكم

إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن دفع فى صحيفة استئنافه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لتعلق الأمر بعمل من أعمال السيادة لأن وضع القوات المسلحة يدها على أرض النزاع كان من مستلزمات أعمال الأمن والدفاع، وكان البين من المعاينة التى أجراها الخبير الذى انتدبته المحكمة أن عين النزاع والأراضي المجاورة لها محاطة بأسلاك شائكة بمعرفة القوات المسلحة ووجود حراسة معينة عليها من قبل تلك القوات وهو ما يستخلص منه أن استيلاء تلك القوات عليها - وهو ما أقرت به المطعون ضدها الأولى فى صحيفة دعواها - كان الهدف منه تأمين نطاق أعمالها العسكرية المنوط بها حفظاً على أمن الوطن وسلامة أراضيه بما يتأدى معه القول بأن هذا العمل من أعمال السيادة وينأى به عن تعقيب جهة القضاء أو بسط رقابتها عليه بطريق مباشر أو غير مباشر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى - رغم تعلق الأمر بعمل من أعمال السيادة - فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٨ - س ٤٤ ص ٢٦٠)

الاختصاص بنظر دعوى الرد لأحد أعضاء مجلس الدولة لا يكون لجهة القضاء العادى :

المبدأ رقم (٨٩) - نظر دعاوى الرد والمخاصمة لأعضاء مجلس الدولة لا

تختص بنظرها محاكم القضاء العادي .

الحكم

النص في المادة ١٧٢ من الدستور على أن "مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى" يدل على أن أعضاء مجلس الدولة لا يتبعون القضاء العادي ولا ولاية له عليهم في أي شأن من شئونهم المتعلقة بمباشرة مهام وظائفهم التي بنظمها قانونهم، وأن ما يصدر من مجلس الدولة من أحكام في حدود اختصاصه المقرر قانون يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادي، وهو ما تتعدم معه ولاية المحاكم العادية في التدخل في سير الخصومة المرفوعة أمام محاكم مجلس الدولة فلا يجوز لها وقف الدعوى المنظورة أمام تلك المحاكم عند رد الخصوم لأحد قضاة المجلس ولا تملك ندب قاضي آخر للفصل في موضوع الدعوى بدلا من ذلك الذي طلب رده لأن وقف الدعوى وندب قاضي لنظرها من الأمور التي لا يجوز مباشرتها إلا من، المحكمة ذات الولاية التي نص القانون على اختصاصها بنظرها ومن ثم فإن الاختصاص بنظر دعوى الرد لا يكون لجهة القضاء العادي متى كان القاضي المطلوب رده أحد أعضاء مجلس الدولة ولا يغير من ذلك ما ورد بنص المادة الثالثة من مواد إصداره قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص في هذا القانون لأن ذلك لا يحمل معنى تخويل المحاكم العادية ولاية الفصل في دعاوى الرد التي تقام ضد أعضاء مجلس الدولة إذ إن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التي تطبقها محاكم مجلس الدولة وهي بصدد نظر الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص في قانون مجلس الدولة وفي حدود ما يتسق وأصول القضاء الإداري تتبع أمام محاكم مجلس الدولة ويؤيد هذا النظر ما قضت به المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه "تسري في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لدى مستشاري محكمة النقض وتسري في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الإداري والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف"

إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صائبا إلى عدم اختصاص محكمة

الاستئناف ولائيا بنظر الدعوى ومن ثم فإن عدم تصدى الحكم لبحث أسباب الرد وعدم اتباعه الإجراءات الخاصة بهذه الدعوى هو نتيجة لازمة للقضاء بعدم اختصاصه بنظر الدعوى فإذا وقف الحكم عند حد هذا القضاء ولم يلج في موضوع هذه الدعوى فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح.

(الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢٩ - س ٤٤ ص ٢٧٩)

عدم اختصاص القضاء العادى بدعوى عدم التعرض المستندة إلى قرار إداري:

المبدأ رقم (٩٠) - دعوى عدم التعرض المستندة إلى قرار إداري - عدم اختصاص القضاء العادى بنظرها:

الحكم

المقرر - في قضاء محكمة النقض أن التعرض المستند إلى قرار إداري اقتضته مصلحة عامة، لا يصلح أساسا لرفع دعوى لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا القرار ووقف تنفيذه وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولا يكون للحائز في هذه الحال من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الالتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ القرار أو إلغائه فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء بإجابة المطعون عليه إلى طلبه يمنع تعرض الطاعن له في المصنع محل النزاع على ما خلص إليه في أسبابه من أن القرار الصادر بإزالة المصنع لا يعد قرارا إداريا يمتنع على المحاكم العادية التعرض له بإلغائه أو وقف تنفيذه دون أن يعرض لمضمون الترخيص الصادر من الطاعن بإقامة ذلك المصنع، وتحديد طبيعته القانونية، وما إذا كان قد صدر من الجهة الإدارية بوصفها سلطة عامة أم بوصفها الجهة المؤجرة وصولا لتحديد مدى اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعة الناشئة عنه، فإنه يكون معيبا بالقصور في السبب والفساد في الاستدلال أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٢ - س ٤٤ ص ٣٧٨)

الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام :

المبدأ رقم (٩١) - الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام

العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض.

الحكم

الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بثبوت أن جميع عناصره الواقعية التي تسمح بالوقوف عليه والإمام به كانت مطروحة ومتوفرة لدى محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٣ - س ٤٤ ص ٣٩٩)

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض المقامة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري :

المبدأ رقم (٩٢) - المناط في اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض هو رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري ، أو تعلق المنازعة بتصرف قانوني تعبر به جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام، أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيها الجهة الإدارية — دون أن تكون تنفيذًا مباشرًا لقرارات إدارية — فإن الاختصاص بالفصل فيها يكون معقودا لمحاكم القضاء العادي.

الحكم

المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن مؤدى نص المادتين ١٧، ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن المناط في اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض هو رفعها بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري مما نص عليه في البنود الأول من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، أو تعلق المنازعة بتصرف قانوني تعبر به جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام، أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيها الجهة الإدارية — دون أن تكون تنفيذًا مباشرًا لقرارات إدارية — فإن الاختصاص بالفصل فيها يكون معقودا لمحاكم القضاء العادي وحدها

باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات – عدا المنازعات الإدارية وما استثنى بنص خاص.

(لطن رقم ١١٦٦ لسنة ٩٩٩ق - جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٣ - س ٤٤ ص ٤١١ - وأيضاً لطن رقم ٢٤٥٦ - لسنة ٨٩٩ق - جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩٤ - س ٤٥ ص ٥٠١)

قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام :

المبدأ رقم (٩٣) - الطبيعة القانونية لقواعد الاختصاص النوعي.

الحكم

إذ كانت قواعد الاختصاص النوعي وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات من النظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قضت في هذا الشق من الطعن رغم عدم اختصاصها نوعياً بنظره فإن حكمها فيه يكون معيباً بمخالفة القانون مما يوجب نقضه.

إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على إنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة.

(الطعن رقم ٧٨٣٨ - لسنة ٦٣ق - جلسة ١/٢/١٩٩٥ - س ٤٦ ص ٣٠٥)

المبدأ رقم (٩٤) - الاختصاص من النظام العام – ولكن قوة الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام.

الحكم

إن ما نثيره الطاعنة من عدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر دعوى التعويض عند إلغاء القرار التأديبي من الجهة المختصة، أياً ما كان وجه الرأى فيه، فإن الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدفع المبدى منها فى هذا الخصوص هو حكم حائز لقوة الأمر المقضى لعدم استئنافه من الطاعنة إذ اقتصر استئنافها على ما قضى به الحكم المستأنف فى موضوع الدعوى لما كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الاستئناف فإن هذا النعى يكون قد انصب على الحكم الابتدائى ومن ثم فهو مقبول ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الاختصاص من النظام العام إذ أن قوة الأمر المقضى تعلو

على اعتبارات النظام العام.

(الطعن رقم ٢٨٤٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٩٥ - ص ٤٦ ص ١٢١٩)
المبدأ رقم (٩٥) - مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة إذ الحكم في موضوع الدعوى يشتمل حتما على قضاء ضمنى في الاختصاص والطعن على الحكم الصادر في الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء في الاختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الاختصاص أو لم يثيروها وسواء أبدتها النيابة العامة أو لم تبدها فواجب المحكمة يقتضيها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها.

الحكم

لما كان الثابت بالأوراق أن محل العقد المؤرخ ١٩٧٩/٤/٢٥ هو الترخيص باستغلال كشك خشبي بالجزيرة الوسطى أمام مدخل حديقة الأورمان من شارع الجامعة بغرض بيع الحلويات والسجائر والمياه الغازية واتفق في البند الثاني على تحديد مقابل الانتفاع، وفي البند الثالث على التزام المنتفع - المطعون ضده - بشروط العقد المرفقة وأي شروط أخرى يقتضيها الصالح العام، ومن بين شروط العقد أيضا أحقية حي جنوب الجزيرة - الطاعن الأول بصفته - بسحب الإلتزام دون اتخاذ أى إجراء قضائي فإن محل العلاقة بين الطاعن الأول بصفته المطعون ضده تكون قد وردت على مال عام مخصص للنفع العام عملا بالمادة ٨٧ من القانون المدني...، وإن الانتفاع المطعون ضده به على سبيل الترخيص يعتبر من الأعمال الإدارية وتعتبر المنازعة بشأنها منازعة إدارية وينعقد الاختصاص بنظرها لجهة القضاء الإداري - وتخرج من ولاية المحاكم العادية - عملا بالمادتين ١٥، ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يعتبر العلاقة بين الطاعن الأول بصفته والمطعون ضده علاقة إيجارية وعقد لنفسه الاختصاص بنظر موضوعها فإنه يكون قد قضى ضمناً باختصاص المحاكم العادية بنظرها بالمخالفة لقاعدة من قواعد الاختصاص الولائي وهي قاعدة أمره متعلقة بالنظام العام مما يعيب الحكم.

المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة

الاختصاص وعند الاقتضاء تبين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها دون الإحالة إعمالاً بصريح نص للمادة ١/ ٢٦٩ من قانون المرافعات .
(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/٤/١٩٩٦ - من ٤٧ ص ٦٤٧)

القضاء بعدم الاختصاص والإحالة (حكم المادة ١١٠ مرافعات) :

المبدأ رقم (٩٦) - الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها لا يعتبر فصلاً فى الاختصاص وإنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالاً لقاعدة حجية الأمر المقضى تفادياً لتضارب الأحكام.

الحكم

تقضى المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، مما مفاده أن الإحالة لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . ولما كان الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها - لا يعتبر فصلاً فى الاختصاص وإنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالاً لقاعدة حجية الأمر المقضى تفادياً لتضارب الأحكام ، فإن النعى - بأن الحكم ينطوى فى الحقيقة على قضاء بعدم الاختصاص الولائى وكان يتعين إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة - يكون فى غير محله .

(نقض مدنى - طعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧٤ من ٢٥ ص ٦٩٨)

المبدأ رقم (٩٧) - وجوب الإحالة للمحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص.

الحكم

مفاد المادة ١١٠ من قانون المرافعات أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة . وتلتزم المحكمة المحال عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التى قضت بها أو

من طبقة أعلى أو أدنى منها . إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع ابتداءً إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في الموعد القانوني ، فقضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وبإحالة إلى محكمة الاستئناف - المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم حكم الإحالة وقضى في الاستئناف المحال إليه و موضوعاً فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(نقض منى - لطن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٧٩)
المبدأ رقم (٩٨) - الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ينصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمة التي رفعت إليها ابتداءً قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية.

الحكم

إن عبارة " الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة " المشار إليها في صدور المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنصرف إلى ما يكون قد تم من الإجراءات في الدعوى في ظل قانون المحكمة التي رفعت إليها ابتداءً قبل إحالتها إلى المحكمة المختصة دون أن تنصرف إلى الحقوق أو الدفوع الموضوعية التي تنظمها القوانين الموضوعية دون قانون المرافعات الذي ينظم الإجراءات لما كان ذلك و كان الدفع بالنقادم التمسك بانقطاعه من المسائل الموضوعية التي يحكمها القانون المدني فإن الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وخلص من احتساب المدة ما بين تاريخ وفاة مورث الطاعنين وتاريخ رفع الدعوى بإيداع صحتها بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري إلى أن الحق في رفع دعوى التعويض عن العمل غير المشروع قد تقادم بانقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العلم بالضرر وبمحدثه طبقاً لنص المادة ١٧٢ من التقنين المدني فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(نقض منى - لطن رقم ١١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١١٠٤)
المبدأ رقم (٩٩) - إجراءات التقاضي من النظام العام.

الحكم

لما كانت إجراءات التقاضي من النظام العام وكانت المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الذي يحكم واقعة الطلب ، تقضى برفع

الطلب بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، وكان الطالب لم يسلك هذا الطريق وإنما أقام بطلبه الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، فإن الطلب يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قضت بعدم اختصاصها وبإحالتها إلى هذه المحكمة عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، لأن قانون السلطة القضائية قانون خاص بحكم القضايا التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الإجراءات التى ترفع بها فلا يجوز اللجوء إلى سواه .

(نقض مدنى - لطن رقم ٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٦)
المبدأ رقم (١٠٠) - الأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية جاء عاماً مطلقاً ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائى كهيئات التحكيم لتوفر العلة التى يقوم عليها حكم النص.

الحكم

إذ كان المشرع بنصه فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ... وتلتزم المحكمة الحال إليها الدعوى بنظرها " قد هدف إلى تبسيط الإجراءات فى صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص ولو كان ولائياً ، وإذا كانت المذكرة الإيضاحية لك المادة قد أشارت إلى جهتى القضاء الأساسيتين - العادى والإدارى - إلا أن النص سالف الذكر وقد جاء عاماً مطلقاً ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائى كهيئات التحكيم لتوفر العلة التى يقوم عليها حكم النص . وإذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ولم يأمر بإحالة طالب الضمان الذى رفعته الهيئة الطاعنة ضد شركة الشرق للتأمين إلى هيئات التحكيم المختصة فإنه يكون - فى هذا الخصوص - معيباً بخالفه القانون .

(نقض مدنى - لطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٤١)
المبدأ رقم (١٠١) - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة فى الإشكال، ولا يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة النحالة إليها التى ينبى عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها.

الحكم

الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة في الإشكال، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته ، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، ويعتبر صحيحاً أمامها ما تم من إجراءات قبل الإحالة بما في ذلك صحيفة الإشكال وأثرها الواقي للتنفيذ ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن أقام الإشكال رقم بتنفيذ العطارين لأول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعويض المدني المقضي به عليه للمطعون عليه في القضية رقم جنح العطارين متبعا في رفعه الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فإنه يترتب على تقديم صحيفة هذا الإشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه باعتباره إشكالا أول من المحكوم عليه - ويبقى هذا الأثر الواقف للإشكال قائماً رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعياً والإحالة إلى محكمة جنح المنشية للصادر في ٢٢/١٢/١٩٧٠ باعتباره حكماً لا ينهي الخصومة في الإشكال .

(نقض مدني - لطن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨ / ١ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٩٨)
المبدأ رقم (١٠٢) - الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضي التي تعلو على اعتبارات النظام العام.

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضي التي تعلو على اعتبارات النظام العام. لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائياً بعد الطعن عليه ، وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى تلتزم بنظرها تطبيقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه يمتنع على الخصوم فيها إعادة طرح مسألة الاختصاص الولائي من جديد .

(نقض مدني - لطن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١١ / ١ / ١٩٨١ س ٣٢ ص ١٤٩)
المبدأ رقم (١٠٣) - الحكم بالإحالة بعد القضاء بعدم الاختصاص واجب على المحكمة.

الحكم

مؤدى نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، يدل على الحكم بالإحالة بعد القضاء بعدم الاختصاص واجب على المحكمة ، وليس لها أن تمتنع عن الإحالة وتكتفى بالحكم بعدم الاختصاص ، وإذ خالف الحكم المطعون هذا ولم يأمر بإحالة دعوى الضمان الفرعية إلى هيئات التحكيم المختصة بها ولائياً فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض مننى - لطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ١٣٦)
المبدأ رقم (١٠٤) - على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التى أحيلت بها.

الحكم

النص فى المادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض فى خلال السنة التالية من وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة . فإنه وإن كان هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يسرى عليه تقادم أو انقطاع إلا أن رفع الدعوى فى خلاله أمام محكمة غير مختصة مجز فى تحقق الشرط الذى يتوقف عليه قبول الدعوى إذ أن المشرع فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤدياً بذاته إلى نظرها وكأنه إجراء من إجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة فى تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة . ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التى أحيلت بها ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها .

(نقض مننى - لطن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ١٠١٢)
المبدأ رقم (١٠٥) - مجلس نقابة أطباء ليس من الهيئات المعنية بالإحالة الوجوبية الواردة فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات.

الحكم

مجلس نقابة أطباء ليس من الهيئات المعنية بالإحالة الوجوبية الواردة فى

المادة ١١٠ من قانون المرافعات وناتى تنص على " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر إحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم اختصاص متعلقاً بالولاية .. وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، ذلك بأن هذا النص وإن كان لا يقتصر تطبيقه على جهتي القضاء الأساسيتين - العادى والإداري - بل ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة فى اختصاص هيئة ذات الاختصاص قضائى لتوافر العلة التى يقوم عليها حكمه ، إلا أن مجلس النقابة - وإن وصفت المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ سائلة البيان قراره بوصف الحكم - لا يعد فى الواقع هيئة ذات اختصاص قضائى ، فى مفهوم نص المادة ١١٠ المذكور ، وذلك بحكم التشكيل الإدارى المحض لهذا المجلس إذ أنه يؤلف - طبقاً للمادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ - من النقيب وأربعة وعشرين عضواً من أعضاء النقابة وجميعهم من الأطباء ، وكذلك بحكم طبيعة التظلمات التى ينظرها والقرارات التى يصدرها والمسائل التى يختص بها وفق المواد ٦ ، ٢٥ ، ٢٨ من هذا القانون الأخير ، ومن ثم فلا محل للأمر بالإحالة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين للحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن و إلزام الطاعنين بالمصاريف .

(نقض جنائى - لطن رقم ١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٨٤ س ٣٥ ص ٥)
المبدأ رقم (١٠٦) - عدم الاختصاص والإحالة - فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهى فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره فى جهتين تتبعان سيادة واحدة.

الحكم

النص فى المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق على أن "يجوز للمحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة" فى ضوء ما ورد بمذكرته التفسيرية من أنه "أجاز القانون الجديد للمحكمة - إذا هى قبلت الدفع بعدم الاختصاص المجلى أو النوعى - أن تحكم بإحالة القضية بحالتها إلى المحكمة المختصة حتى لا تنقض الخصومة بالحكم بعدم الاختصاص وحتى لا يتحمل رافعها عبء الاضطراب إلى تجديدها بدعوى مبتدأه مع احتمال أن يكون رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة نتيجة خطأ يغتفر - وظاهر أن حكمه النص على جواز إحالة القضية إلى المحكمة المختصة لا تتوافر ولا يكون

للعمل به محل - إذا قضت المحكمة في الدعوى في غيبة المدعى عليه وطعن هو في حكمها بالمعارضة أو الاستئناف ففي هذه الحالة لا يكون للمحكمة المرفوع إليها الطعن إلا أن تقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته "لئن كان ظاهر عبارة هذا النص يسمح بالقول أن سلطة المحكمة في الإحالة مقصورة على حالة حكمها بعدم اختصاصها هي ولا يمتد إلى حالة عدم اختصاص المحكمة المطعون على حكمها أمامها إلا أن مؤدى تعديل هذا النص ذاته بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلى أن "على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها في ضوء ما أفصحت عنه مذكرته الإيضاحية من أنه "كان رائد المشروع التقيح المرافق هو تبسيط إجراءات التقاضى وتيسرها وتنقية القانون القائم في كثير من المواضع مما عيب عليه - وتبسيطاً للإجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالاختصاص رؤى النص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها بعد أن كان ذلك الأمر جوازياً في القانون القائم كما رؤى أن تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى".

النص في المادة ١١٠ من قانون المرافعات القائم من أنه "على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية"، وما جاء بمذكرته الإيضاحية استحدث المشروع في المادة ١١٠ نصاً مؤداه أن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقاً بالولاية بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون القائم على عدم جواز الإحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص إذا كان ذلك راجعاً إلى سبب متعلق - موطيفة - وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن بعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة.

(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ١٩٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/٦/٥ - س ٤٦ ص ٨٣٥)
المبدأ رقم (١٠٧) - الالتزام يقتصر على الأسباب التي بنى عليها حكم عدم

الاختصاص والإحالة فإذا رأت أنه غير مختصة لسبب آخر قضت بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان القضاء بعدم الاختصاص من محكمة استئنافية ولا يمثل هذا الوضع تنازعا سلبيا في الاختصاص.

الحكم

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة التي تلتزم بتلك الإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منه إلا أن هذا الالتزام يقتصر على الأسباب التي بنى عليها حكم عدم الاختصاص والإحالة فإذا رأت أنها غير مختصة لسبب آخر قضت بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ولو كان القضاء بعدم الاختصاص من محكمة استئنافية ولا يمثل هذا الوضع تنازعا سلبيا في الاختصاص كما لا يتوافر به سبب للطعن بالنقض الاستئناف بحجة صدوره مخالفا لحكم آخر وفقا لنص المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ مرافعات لأن مبنى الحكم بعدم الاختصاص في هذه الحالة من المحكمة المحال إليها يختلف عن مبنى صدور الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة. لما كانت محكمة الأقصر الابتدائية بهيئة استئنافية قد قضت بعدم اختصاص محكمة أرمنت الجزئية قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية لأن قيمة الدعوى تجاوز نصاب المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ٤٢، ٤٧ من قانون المرافعات في حين أن دعوى أيلولة عرض النزاع أقيمت إعمالا للمادتين ٢٣، ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي ينص على اختصاص المحكمة الجزئية نوعيا بهذه المنازعة دون المحكمة الابتدائية أيا كانت قيمة الدعوى وهو أساس مغاير للحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية قيميا بنظرها فكان على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها نوعيا وتحيل الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة ولا يعد ذلك مخالفا للمادة ١١٠ من قانون المرافعات بحسبان أن الاختصاص النوعي يتعلق بالنظام العام وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى لنظر الدعوى ولم يراقب الاختصاص النوعي بنظرها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٦١١ ق - جلسة ١٩٩٦/٥/١٥ - س ٤٧ ص ٧٩٤)

المبدأ رقم (١٠٨) - الحكم النهائي له قوة الامر المقضى التى تعلو على اعتبارات النظام العام.

الحكم

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان الحكم النهائي له قوة الامر المقضى التى تعلو على اعتبارات النظام العام، وكان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمجلس الدولة، ان المحكمة قضت فى ٢٧/٦/١٩٨٧ بعدم اختصاصها ولا تبا بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة دمنهور الابتدائية، بعد ان قطعت فى اسباب حكمها والمرتبطة بمنطوقه ان القرار الصادر بانهاء خدمة الطاعن وهو من العاملين بالقطاع العام بسبب العمل بدون اذن لدى جهة اجنبية او للانقطاع عن العمل لا يعد جزاء تأديبيا بالفصل من الخدمة، وكان هذا القضاء قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه، وكانت المحكمة المحال إليها تلتزم بنظرها تطبيقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات، فانه يتمتع على الطاعن العودة الى المجادلة فى طبيعة القرار الصادر من المطعون ضده أو إعادة طرح مسألة الاختصاص الولائى بنظر الطعن عنه، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر، فان النعى عليه بهذين السببين يكون على غير اساس .

(لطن رقم ٢٦٩١ - لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩٦ - ص ٤٧ ص ١٤٤٤)

مدى جواز الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة :

المبدأ رقم (١٠٩) - مدى جواز الطعن على الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة.

الحكم

لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والمعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه " لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة _ فإن مفاد ذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى له، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق من الدعوى وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى والصادرة بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من زيادة نفقات التقاضى .

الخصومة التي ينظر إلى انتهائها إعمالا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هي الخصومة الأصلية برمتها وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو متصلة بالإثبات فيها، ولا يعتد في هذا الصدد بانتهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف.

(الطعن رقم ٦٣٠٥ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٢ - س ٤٦ ص ٣٢٤)

الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو القيمي أو النوعي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام :

المبدأ رقم (١١٠) - الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو القيمي أو النوعي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها.

الحكم

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو القيمي أو النوعي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق في أبدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم، ويجوز للدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع كما يجوز لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها .

إذ كان النزاع في الدعوى يدور حول العلاقة الإيجارية بين مستأجرى الأرض الزراعية وسالكيها ويقتضى الفصل فيه تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى

٣٦ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن المحكمة الجزئية تكون هي المختصة نوعياً بنظره أياً كانت قيمته عملاً بالمادة ٣٩/١ مكرراً المضافة بالمادة الثانية من القرار بقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ إلى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر مما كان لازماً وقد طرح هذا النزاع ابتداءً على المحكمة الابتدائية أن تحيله بحكم أو بقرار إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً بنظرة لأن قرار الإحالة في هذه الحالات لا يعتبر قراراً إدارياً مما يجوز العدول عنه وإنما هو حقيقة قضاء ضمني بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى يخرج به النزاع من ولايتها ولا يجوز لها إعادة النظر فيه ولو باتفاق الخصوم كما يجوز لها إلغاؤه أو العدول عنه حتى ولو أبديت بعد صدوره طلبات جديدة أمامها يكون من شأنها تغيير وجه للرأي فيه .

المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة " .

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١٢ - س ٤٧ ص ٩٥٤)
المبدأ رقم (١١١) - يتعين على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تتقيد بالحكم الصادر بعدم الاختصاص.

الحكم

الحكم المستأنف سالف البيان الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص والإحالة أياً كان وجه للرأي فيه فقد أصبح انتهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي بحيث يتعين على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تتقيد به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم معاودة الجدل فيه .
(نقض منى - طعن رقم ١٩٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/١ - س ٤٨ ص ١٠٤١)
المبدأ رقم (١١٢) - لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الاختصاص للنوعى بمسائل الأحوال الشخصية.

الحكم

لما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الاختصاص للنوعى بمسائل الأحوال الشخصية طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢

لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وكان النص في المادة ٦/١٠ من اللائحة على اختصاص المحاكم الجزئية في " والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " انما يقصد به المواد التي تكون الزوجية فيها هي سبب حق الزوج في طاعته قيام الزوجية بينهما لما يترتب عليها من حقه في احتباسها تحقيقا لمقاصد الزواج فان الاختصاص بنظر دعوى النشوز ينعقد للمحاكم الجزئية دون غيرها باعتبار ان ذلك من المواد المتعلقة بالزوجية .

مفاد النص في المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ان الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو القيمي من النظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص، وكان المطعون ضده قد أقام دعواه أمام محكمة طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب الحكم بثبوت نشوز زوجته الطاعة وعدم استحقاقها النفقة عليه وذلك مما يندرج في اختصاص المحاكم الجزئية النوعي ويخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة القضاء من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات، وإذ قضى الحكم الابتدائي في موضوع الدعوى وأيده الحكم المطعون فيه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

إذا كانت المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات تنص على انه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب الداعي إليها بإجراءات جديدة " ، وإذا كان الاستئناف صالحا للفصل فيه،..... يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف، والحكم بعدم اختصاص محكمة طنطا الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى " بطلب الحكم بثبوت نشوز الزوجة الطاعة " وإحالتها بحالتها إلى محكمة مركز طنطا الجزئية للأحوال الشخصية المختصة بنظرها .

(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٦/٧/٨ - س ٤٧ص ١١٠٩)

الدفع بعدم الاختصاص المحلى وفقاً للمادة ١٠٨ مرافعات من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام :

المبدأ رقم (١١٣) - الدفع بعدم الاختصاص المحلى من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام.

الحكم

الدفع بعدم الاختصاص المحلى وفقاً للمادة ١٠٨ مرافعات من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام ، ويتعين على المتمسك به إيدائه قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه ، ويسقط حق الطاعن فى هذا الدفع إذا لم يكن قد حضر أمام محكمة أول درجة ولم ييده فى صحيفة الطعن ويجوز النزول الضمنى عنه .

استخلاص النزول الضمنى عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص قد بنى على أسباب سائغة ، ولا يعتبر تخلف المدعى عليه عن الحضور أمام محكمة أول درجة نزولاً ضمناً عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً أو اتفاقاً ضمناً على مخالفة قواعد الاختصاص المحلى.

(لطن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٦٦ق - جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٧ - س ٤٨ ص ١١٤٣)

الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاءً وتعويضاً معتبره كأصل عام لجهة القضاء الإداري :

المبدأ رقم (١١٤) - عدم الاختصاص الولائي لمحاكم القضاء العادي بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاءً وتعويضاً المعقودة كأصل عام لمحاكم مجلس الدولة.

الحكم

الدفع بعدم الاختصاص — مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاءً وتعويضاً معقود كأصل عام لجهة القضاء الإداري وكان القرار الإداري — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو القرار الذى تفصح فيه الإدارة عن إرادتها الذاتية الملزمة

بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يتطلبه القانون بقصد
إحداث أثر قانونى معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه
ابتغاء مصلحة عامة .

(الطعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٦١ق - جلسة ١٢/٢٧ / ١٩٩٧ - ٤٨ ص ١٥٥١)

الفصل الثالث
الدفع بعدم الاختصاص
فى قضاء مجلس الدولة

الفصل الثالث

الدفع بعدم الاختصاص

في قضاء مجلس الدولة^(١)

سوف نعرض فيما يلي لما إستقر في قضاء مجلس الدولة من مبادئ قانونية في مجال الدفع بعدم الاختصاص وذلك في مبحثين ، نخصص أولهما لمبادئ محكمة القضاء الإداري ، وثانيهما لمبادئ المحكمة الإدارية العليا .

(١) أنظر في المزيد من المبادئ القانونية في هذا المؤلف للكتاب - الأول - « الاختصاص القضائي لمحاكم مجلس الدولة ».

المبحث الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في الدفع بعدم الاختصاص

المبدأ رقم (١١٥) - الدفع بعدم الاختصاص وعلاقته بطبيعة الطلبات في الدعوى.

الحكم

إذا كان كف المنازعة لا يعتبر طلباً مستقلاً بذاته وإنما هو نتيجة لما يطلبه المدعى من إلغاء قرار الهدم ومتفرعاً عن الأساس الذي يقيم عليه دعواه كان الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإداري - ٨٩١/٢٤٤/٣ - ١٩٤٩/٥/٣١ - ١١١-٣)

المبدأ رقم (١١٦) - الدفع بعدم الاختصاص وطلبات الخصوم في الدعوى.

الحكم

إذا استبان للمحكمة من الأوراق أن المدعى إنما يستهدف بدعواه إلغاء القرار المطعون فيه وأنه لم يسبق هذا الطلب على أساس أنه حلول المحكمة محل الإدارة في عمل يدخل في اختصاص هذه الأخيرة وإنما بإعتباره النتيجة الطبيعية لطلب إلغاء قرار الترقية الذي تخطاه إلى من يلونه في الأقدمية كان الدفع بعدم الاختصاص في واقع الأمر غير ذي موضوع ومن ثم يتعين رفضه.

(محكمة القضاء الإداري ١٣٢/٣٨/٤ - ١٩٤٩/١٢/٢٨ - ٦٣-٣)

المبدأ رقم (١١٧) - قيام المحكمة بحسم منازعة بمقتضى وظيفتها القضائية جعل الدفع بعدم الاختصاص في غير محله، متعيناً رفضه.

الحكم

إذا كان المدعى لا يستهدف بدعواه أن تحل المحكمة محل الإدارة في عمل هو من اختصاصها أو أن تكلفها أداء عمل من هذا القبيل، وإنما أقام دعواه على أساس أن القرار الصادر من المعهد العالي بشبين الكوم في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بترقيته إلى الدرجة الخامسة الفنية المعتمد من وزير المعارف العمومية في ٢ من يونيو سنة ١٩٤٨ قد أكسبه الحق في تلك الدرجة بجميع مزاياها منذ

صدوره، وإذ امتنعت الإدارة عن إيداع حقوقه إليه فهو يطلب إلى المحكمة أن تنصفه قضائياً فالمحكمة إذ تفصل في ذلك لا تعتدى على الإدارة في شيء مما يدخل في وظيفتها التنفيذية وإنما تقوم في واقع الأمر بحسم منازعة بمقتضى وظيفتها القضائية ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله، متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإداري ٢٨٨/٦٧/٥ - ١٩٥٠/١٢/٢٠ - ٤ - ٧٠)

المبدأ رقم (١١٨) - الإحالة توجب اختصاص المحكمة المحال إليها.

الحكم

إن مقتضى الحكم الوارد في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، أن جميع القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا بدمشق وقت صدور هذا القانون والتي أصبحت بموجبها من اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية تحال بحالتها أي أن الإحالة مشروطة باختصاص هذه المحاكم.

(محكمة القضاء الإداري - ٥/١/١٤ - ١٩٥٩/١١/١٩ - ٢ - ٣٦)

المبدأ رقم (١١٩) - الطعن على القرار الإداري من اختصاص مجلس الدولة.

الحكم

إن الطعن الصادر من مصلحة الشهر العقاري برفض إعتبار المحرر المقدم لها من المدعى غير ناقل للملك على أساس ما أعطته له من رقم مؤقت للشهر، إنما هو طعن في قرار إداري طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري واللائحة التنفيذية له، التي جعلت من اختصاص مصلحة الشهر العقاري مع قلم الإستعلامات الهندسية، مراجعة طلب الشهر من الناحية المساحية ومن جهة تطبيق مستندات التملك وتحديد العقار وفحص المكلفات لتعيين التكليف الواجب النقل منه، ثم إرسال صورة من المحرر الذي تم شهره بمعرفة مكتب الشهر للمديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكليف إذا اقتضى المحرر تعديلاً في هذه الدفاتر، وذلك مع مراعاة ما نصت عليه أحكام القانون خاصاً بالتأثيرات عن التسجيلات التي ترد على العقار موضوع المحرر. هذا إلى القول بأن القرار المطعون لا يرتب مركزاً قانونياً أو يعدله أو يلغيه، مردود بأن هذا القرار يحمل المديرية على عدم نقل التكليف وهو في الوقت ذاته، مقترن

بتأشير الشهر برقم مؤقت -يؤثر على مركز المدعى ويعدل فيه فيجعل ملكيته مشوبة غير صالحة ولهذا يكون القرار المطعون فيه قرارا اداريا مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة.

(محكمة القضاء الادارى - ١٥٠/١١٧/٩ - ١٩٥٤/١٢/٢٠ - ٧-٦٤٠)

المبدأ رقم (١٢٠) - الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر من جهة قضائية منحها القانون اختصاصا نهائيا وهو بهذه المثابة لا يخضع لرقابة محكمة القضاء الادارى .إنما يهدف في حقيقته الى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطعون فيه صدر من جهة قضائية منحها القانون اختصاصا نهائيا وهو بهذه المثابة لا يخضع لرقابة محكمة القضاء الادارى .إنما يهدف في حقيقته الى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وهو مردود بما جاء في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أن محكمة القضاء الادارى تختص بالفصل في الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائى متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها - وقد جاء هذا النص كاشفاً لا منشئاً لإختصاص جديد على ما ورد فى مذكرة القانون التفسيرية من أنه (بتحويل المحكمة هذا الإختصاص ينقطع الجدل حول طبيعة هذه القرارات وإختصاص المحكمة بنظرها فى ظل النصوص الحالية (أى نصوص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ولذلك يكون الدفع فى غير محله متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإدارى - ٦٠٥/١٨٣/٤ - ١٩٥٠/٤/١٨ - ٢-٦١١)

المبدأ رقم (١٢١) - حكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ حكم قطعى فى موضوع حيازته قوة الشئ المقضى به يقيد المحكمة فى الموضوع ويحتج به عليها فى هذا المجال.

الحكم

إن حكم المحكمة بعدم اختصاصها بنظر طلب وقف التنفيذ حكم قطعى فى موضوع الإختصاص قد أصبح نهائياً لإنتهاء ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة

الإدارية العليا ومن ثم حاز قوة الشيء المقضى به وهو بهذه المثابة يقيد المحكمة في الموضوع ويحتج به عليها في هذا المدال.

(محكمة القضاء الإداري - ٢٤/١٥/١٤ - ٢٤/٣/١٩٦٠ - ١١-١٤٢)

المبدأ رقم (١٢٢) - حق المحكمة في الأمر بالإحالة إذا هي حكمت بعدم الاختصاص يقتصر على حالتى الحكم بعدم الاختصاص المحلى والنوعى فقط دون الوظيفى.

الحكم

إن حق المحكمة في الأمر بالإحالة -إذا هي حكمت بعدم الاختصاص يقتصر على حالتى الحكم بعدم الاختصاص المحلى والنوعى فقط دون الوظيفى، فلا تمتد سلطة المحكمة في الإحالة للمسائل التى لا يكون لجهة القضاء التابعة لها ولاية بضرها لانتفاء الوظيفة ويتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تقتصر على الحكم بعدم الاختصاص.

(محكمة القضاء الإداري ٢٥٨/١٨٩/١٥ - ١٩٦١/٦/١١ - ١٤-١١٣٠)

قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف القومية وقرارات إنهاء خدمتهم قرارات إدارية يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري:

قضت محكمة القضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد والهيئات أ) بجلستها المنعقدة في ٢٧ من مايو سنة ١٩٩٧ بحسباً ولائياً بنظر الطعن على قرار مجلس الشورى بالإمتناع عن إنهاء خدمة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ورئيس تحرير صحيفة الأهرام وقررت المبدأ التالى:

المبدأ رقم (١٢٣) - اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر الطعن على قرار مجلس الشورى بالإمتناع عن إنهاء خدمة أو تعيين رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية.

الحكم

إن الاختصاص الذى خوله المشرع لمجلس الشورى في مجال إختيار وتعيين رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير بالصحف انترمية وإنهاء خدمتهم وقد سن التقاعد لهم هو اختصاص مغاير تماماً في طبيعته لإختصاصه في مجال الأعمال البرلمانية التى خصه بها الدستور في المادتين

١٩٤، ١٩٥ منه ويندرج فى نطاق الأعمال الإدارية التى يختص برقابتها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

إن مجلس الشورى وهو يمارس حقوقه ملكية للدولة على المؤسسات الصحفية والصحف القومية إنما يمارسها بوصفه سلطة عامة ناطق به القانون السهر على ملكية الدولة برء الخطر عن المؤسسات الصحفية وكف يد من يتهدها رفعاً لمسئولية الدولة عن أعماله غير المشروعه وهو يمارسها ليس بوصفه رب عمل فهو خارج عن الإدارة الذاتية للمؤسسة الصحفية القومية ومن ثم كان ما يصدره من قرارات إيجابية أو سلبية فى هذا الشأن هى قرارات إدارية بما يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى.

(محكمة القضاء الإدارى - دائرة منازعات الأفراد والهيئات أ - الدعوى رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة - ١٩٩٧/٥/٢٧)

المبحث الثانى

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

فى الدفع بعدم الاختصاص

الدفع بعدم الاختصاص من النظام العام :

المبدأ رقم (١٢٤) - الدفع بعدم الاختصاص يثار فى أى وقت والمحكمة تحدد ولايتها من تلقاء نفسها.

الحكم

إن الدفع بعدم الاختصاص من الموضوعات التى تثار فى أية حالة كانت عليها الدعوى بل والمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى تحديد ولايتها فإن ثبت لها عدم وجودها، لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٠ ق - لقضية رقم ٩/٦٤٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦٤)

البحث فى الاختصاص سابق على البحث فى الموضوع :

المبدأ رقم (١٢٥) - على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل فى الاختصاص باعتباره من المسائل الأولية التى يلزم بحثها أولاً وقبل الفصل فى مسألة الاختصاص.

الحكم

إنه ولئن كان الأصل أن البحث في الاختصاص والفصل فيه ينبغي أن يكون سابقاً على البحث في موضوع الدعوى، إلا إنه متى كان الفصل في الدفع بعدم الاختصاص متوقفاً على البحث في الموضوع، فإنه يتعين على المحكمة نظر الموضوع بالقدر اللازم للفصل في الاختصاص بإعتباره من المسائل الأولية التي يلزم بحثها أولاً وقبل الفصل في مسألة الاختصاص.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٢ ق - قضية رقم ١٠/٨٠٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦)
المبدأ رقم (١٢٦) - لا خوض في الموضوع بعد ثبوت عدم الاختصاص.

الحكم

لا يجوز للمحكمة بعد قبولها الدفع بعدم الاختصاص الخوض في موضوع الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٢ ق - قضية رقم ٨/٩٧٥ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦)
المبدأ رقم (١٢٧) - الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات فصل العاملين بالقطاع العام.

الحكم

الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر قرارات فصل العاملين بالقطاع العام - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - أيأ كان الرأي في سلامة الدفعين فقد أصبحا غير ذي موضوع بعد صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن القانون المشار إليه أناط بمحكمة القضاء الإداري الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالعاملين الذين إنتهت خدمتهم بغير الطريق التأديبي بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها.
(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٠ ق - قضية رقم ٢٠/٢٢٤ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٥)
المبدأ رقم (١٢٨) - التزام المحكمة المحال إليها بالفصل في الدعوى ولو كانت خارجة عن اختصاصها الولائي :

تلتزم محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ولو كانت تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة.

(حكم الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً

بلقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في لطن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٦/٦/١٩٩٢)

المبدأ رقم (١٢٩) - عدم جواز الإحالة من محكمة الموضوع إلى محكمة الطعن.

الحكم

إن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة مما يعنى أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن، ولا تلتزم محكمة الطعن بالحكم الصادر بالإحالة حتى ولو جاء نهائياً بفوات مواعيد الطعن، فلا يحوز الحجية إذ أن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى في شأنها تنازعهم.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة - ١٩٦٤/٥/٢٤ والطعن رقم ٥٨٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٤ مجموعة ١٥ س ج ٢ ص - ١٠٨ والطعن رقم ٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ س ٢٦ ص ١٨٣)

الإحالة إلى المحكمة المختصة يكون بحكم من المحكمة وليس بقرار من رئيسها :

المبدأ رقم (١٣٠) - بطلان قرار الإحالة إلى محكمة القضاء الإداري الصادر من رئيس المحكمة الإدارية - تحقق الغاية المرجوة من الإحالة بالإجراء الصحيح بالإحالة التي تمت بأداة غير صحيحة - أثره: عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة.

الحكم

إن محصل الدفع بطلان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإداري - وإن كانت هي المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية - إلا أنها لم تتصل بها إتصلاً قانونياً ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانوناً هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده - الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلاً بالإحالة التي تمت بأداة غير صحيحة - يترتب على ذلك عدم جواز الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقاً لما إستهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ فقرة ثمانية من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء.

(المحكمة الإدارية العليا - الحنة ٢٠ ق - القضية رقم ١٥/٢١٥ ق - جلسة

١٩٧٥/٣/٢٣ وحكمها في الطعن رقم ١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٨)

المبدأ رقم (١٣١) - تطبيق على حالة الحكم بعدم إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بنظر الاعتراض.

الحكم

إن المناط فى تطبيق حكم المادة ١١٠ مرافعات أن يكون النزاع محدد المعالم سواء فيما يتعلق بالخصوم أو بالطلبات المرفوع بشأنها للنزاع وهذا ما لا يتوافر فى النزاع الحالى إذ أن الخصم الرئيسى فى هذا النزاع هو الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولم يوجه الطاعنان أية مطالبات لأشخاص آخرين يمكن منها التعرف على المحكمة المختصة بنظرها مما يتعين معه الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وبعدم إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بنظر الاعتراض.

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩)

المبدأ رقم (١٣٢) - حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة :

إن الحكم الصادر بالإحالة تطبيقاً للمادة ١٠١ مرافعات بعد صيرورته نهائياً يعتبر حجة على الخصوم جميعاً وهو أمر لا يقبل التجزئة وتمتد هذه الحجية إلى الخلف العام أو الخاص للخصوم فلا يجوز لأى منهم طلب معاودة البحث فى الإختصاص حتى ولو لم يكن قد إختصم أو مثل فى الدعوى طالما أنه يعتبر من الخلف العام أو الخاص لأحد الخصوم.

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ س ٢٦ ص ٦٣٦)

المبدأ رقم (١٣٣) - الدفع بعدم الإختصاص النوعى أو الولائى أو المحلى يسبق كافة الدفوع :

الدفع بعدم الإختصاص النوعى أو الولائى أو المحلى يسبق كافة الدفوع ولا يجوز للمحكمة أن تتصدى للدفع بعدم القبول إلا إذا تأكدت من إختصاصها بنظر الدعوى.

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٢)

المبدأ رقم (١٣٤) - الدفع بعدم الإختصاص لإنتفاء الولاية أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وفقاً لحكم المادة ١٠٩ مرافعات - يعتبر هذا الدفع مطروحاً على هذه المحكمة ولو لم يتمسك به أحد الخصوم لتعلقه بالنظام العام.

الحكم

يلزم بادى ذى بدء النظر فى مدى إختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن المائل

بحسبان أن الدفع بعدم الاختصاص لإنتفاء الولاية أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وفقاً لحكم المادة ١٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهذا الدفع يعتبر مطروحاً على هذه المحكمة ولو لم يتمسك به أحد الخصوم لتعلقه بالنظام العام الأمر الذي يتضمن معه التصدى بداءة لإستظهار مدى إختصاصها أو عدم إختصاصها بنظر هذا الطعن قبل التعرض له شكلاً وموضوعاً، وإذ كان إختصاص هذه المحكمة بالفصل في الطعون في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي على ما سبق تفصيله قاصراً على تلك المتعلقة بالمنازعات حول الأراضي المستولى عليها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي والخاصة بالإستيلاء ولا إختصاص لها بنظر المنازعات المتعلقة بالتوزيع، ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطعن المائل ينصرف إلى قرار صادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بشأن نزاع حول توزيع أرض زراعية فلا إختصاص من ثم لهذه المحكمة بشأنه ويتعين لذلك الحكم بعدم إختصاصها بنظر هذا الطعن وإحالته إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيه عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٤)

المبدأ رقم (١٣٥) - جواز إبداء الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

يجوز للمدعى إبداء الدفع بعدم الاختصاص ولو لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا متى كان متعلقاً بالاختصاص الولائي.

(الطعن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١٧)

المبدأ رقم (١٣٦) - صحة الإحالة لا تكون إلا بين محكمتين من درجة واحدة - أساس ذلك.

الحكم

إن الإحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة لأن القول بغير ذلك يؤدي إلى غل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها القانون في التعقيب على الأحكام ويخل بنظام التدرج القضائي في أصله وغايته ويسرى ذلك حتى ولو كانت الدعوى المقضى عدم الاختصاص بنظرها من الدعاوى التي ينعقد الإختصاص للمحكمة الإدارية العليا بإبداء بنظرها وعلى درجة واحدة كما

هو الحال فى الدعاوى المتعلقة بمخادسة مستشارى المحكمة الإدارية لذا تقضى المحكمة بعدم جواز إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا من محكمة إستئناف القاهرة.

(الطعن رقم ٢٦٤٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٦)

المبدأ رقم (١٣٧) - الفصل فى الدفع بعدم الإختصاص سابق على الفصل فى موضوع الطلب المستعجل حتى لا يحمل قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل دون البت فى هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى بالإختصاص أو القبول.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان الحكم المطعون فيه تضمن فى أسبابه القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة للفصل فيها، إلا إنه لم يتعرض فى منطوقه وفى أسبابه للدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً، إذ تناول مباشرة طلب وقف القرار للمطعون فيه، فى حين أنه يتعين على المحكمة قبل التصدى لبحث هذا الطلب أن تفصل صراحة فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الإختصاص والدفع بعدم القبول حتى لا يحمل قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل دون البت فى هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى بالإختصاص أو بالقبول).

(الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)

المبدأ رقم (١٣٨) - الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى المرفوعة أمامها من الدفوع التى يجوز إثارتها فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى الذى أبدته الجهة الإدارية فى مذكرتها للمقدمة أمام هذه المحكمة فإن هذا الدفع من الدفوع التى يجوز إثارتها فى أية حالة كانت عليها الدعوى بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث فى تحديد ولايتها فإن ثبت لها عدم وجودها قضت بعدم إختصاصها من تلقاء نفسها.

(الطعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

الأحوال التى يجوز فيها التعرض لبعض جوانب الموضوع قبل الفصل فى الإختصاص :

المبدأ رقم (١٣٩) - الفصل فى الإختصاص يسبق البحث فى الموضوع - يلزم

فى بعض الحالات للفصل فى الإختصاص التعرض لبعض جوانب الموضوع وإستظهار حقيقة المنازعة وعناصرها بالقدر اللازم لتبين وجه الإختصاص بنظرها.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان من المقرر أن الفصل فى الإختصاص يسبق البحث فى الموضوع -إلا أنه قد يلزم فى بعض الحالات للفصل فى الإختصاص التعرض لبعض جوانب الموضوع وإستظهار حقيقة المنازعة وعناصرها بالقدر اللازم لتبين وجه الإختصاص بنظرها، وذلك كأن يكون وجه الإختصاص فيها غير واضح أو مشتبهاً بين أكثر من جهة قضائية.

وقد درج القضاء العادى - وعلى رأسه قضاء النقض - فى بعض المنازعات المعروضة عليه والتي تبدو فى ظاهرها منازعة إدارية متعلقة بقرار أو تصرف إدارى - على أن يتطرق إلى موضوع المنازعة للتعرف على طبيعة هذا القرار أو التصرف الإدارى ومدى جسامته ما ينهائى عنه المدعى من عيوب، فإذا تبين للمحكمة أن القرار محل النزاع شابه غصب للإختصاص أو إعتبرته مخالفة قانونية صارخة تجرده من صفته الإدارية وترديه منعداً، إعتبرته بمثابة إعتداء ماضى وقضت بإختصاصها بنظر المنازعة فيه. كذلك جرى قضاء مجلس الدولة، أبان كان إختصاصه بدعاوى الموظفين العموميين محدوداً فى مسائل معينة قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على تكييف القرارات الإدارية الصادرة فى شأن الموظفين العموميين على أساس من حقيقة القرار وما إتجهت إرادة الجهة الإدارية إلى إحداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات المستعملة فى صياغته، وإضطر قضاؤه على الإختصاص بنظر الطعن فى بعض القرارات التى كانت بحسب ظاهرها -خارجة عن إختصاصه مثل قرارات النقل المكان أو النذب إذا تبينت المحكمة من إستظهار ملابسات وظروف صدورها وما إتجهت إليه فيه الإدارة أنه ينطوى فى حقيقته على قرار آخر مما تختص به كأن ينطوى على جزاء تأديبى مسع. وكذلك الحال كلما نفع أمام المحاكم بعدم الإختصاص لتعلق المنازعة بعمل من أعمال السيادة، إذ تعين للفصل فى هذا الدفع تكييف القرار محل المنازعة وإستظهار محله وأركانه وطبيعته وصولاً إلى تحديد ما إذا كان يعتبر فى حقيقته من أعمال السيادة التى تخرج عن إختصاص القضاء أم

قراراً إدارياً عادياً مما يختص بنظر المنازعة فيه.
(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

الدفع بعدم الاختصاص والإحالة :

حكم دائرة توحيد المبادئ في المرحلة الأولى (عام ١٩٨٦) :

المبدأ رقم (١٤٠) - (١) محاكم مجلس الدولة لا تلتزم بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة ، أما في الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها

(٢) أساس ذلك أن قانون المرافعات يسري على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وحيثما وردت كلمة " محكمة " في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون الخاص المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية أما المحاكم الجنائية فيسري عليها قانون الإجراءات الجنائية .

(٣) محاكم مجلس الدولة التي نظمها قانون مجلس الدولة لا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بقانون المرافعات - لا يجوز أن يؤدي تطبيق أي نص من نصوص قانون المرافعات إلى التمسك باختصاص مجلس الدولة الذي حدده الدستور والقانون نزولاً على أحكام الدستور ذاته ، ولا يجوز إخضاع جهة القضاء الإداري سواء في تحديد اختصاصها أو موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة للدستور والقانون.

(٤) بالنسبة لحكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون - نتيجة ذلك : - لمحاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى المرفوعة ابتداءً أمامها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .

الحكم

ومن حيث أن المسألة للمعروضة تتحدد في مدى تطبيق حكم المادة ١١٠ من

قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم مجلس الدولة وحدود هذه التطبيق، لبيان مدى التزام هذه المحاكم إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة أمامها ابتداء بإحالتها إلى المحكمة المختصة التابعة لجهة قضاء أخرى عملاً بنص الفقرة الأولى من هذه المادة . وكذلك مدى التزامها بنظر الدعوى المحالة إليها بحكم صادر بعدم الاختصاص والإحالة - من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن " على المحكمة إذا ما قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية . ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً . وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . ومن حيث أن المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتنص المادة ١٦٧ من الدستور على أن " يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها " وتطبيقاً لهذين النصين الدستوريين حددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في بنودها المسائل التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - دون غيرها - بالفصل فيها ، وختمتها بنص البند " رابع عشر " على اختصاص هذه المحاكم بسائر المنازعات الإدارية وإذا كان الأصل المقرر أن اختصاص جهات القضاء يحدده القانون وهو ما قرره نص المادة ١٦٧ من الدستور صراحة ، فلا يجوز تعديله أو الانتقاص منه أو الإضافة إليه إلا بقانون ، فإن اختصاص مجلس الدولة بدأ الدستور بتحديد مفرداً له نصاً خاصاً يبين وضعية الدستورية ويحدد وجود اختصاصاته الأخرى للقانون . ثم صدر قانون مجلس الدولة مطبقاً حكم الدستور فقصلت المادة ١٠ منه اختصاصات القسم القضائي بالمجلس ، ومن ثم لا يجوز الخروج عن الاختصاص الذي حدده الدستور ثم للقانون إلا بذات الأداة من نص دستوري أو قانون ، لا يجوز أن يتمخض تطبيق أي نص من نصوص أي قانون بمعرفة جهة ليس لها سلطة التشريع الدستوري أو إصدار القانون إلى الخروج عن تحديد الدستور أو القانون لاختصاص المجلس سواء بالإضافة أو بالانتقاص على أي وجه من الوجوه ، فلا يجوز إلزام محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى ومنازعات تخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاص مجلس الدولة ولا تتدرج في عداد المسائل التي تختص بها قانوناً المحاكم التابعة له ، استناداً

إلى ظاهر نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لمجرد إحالتها إليه من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى ، مما يؤدي إلى خروج سافر على ما حدده الدستور في شأن اختصاص مجلس الدولة ، وكذلك على القواعد التي حددها القانون في توزيع الاختصاص بين جهات القضاء والتي تقوم على تطبيق القانون الخاص في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي يحكم إجراءاتها قانون المرافعات وعلى تطبيق القانون الجنائي في المسائل الجنائية والتي يحكم إجراءاتها قانون الإجراءات الجنائية ، وبين المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية التي يحكمها بصفة أصلية قانون مجلس الدولة ، كما يؤدي ذلك إلى أن يكون اختصاص كل جهة قضائية متروكاً لقضاء الجهة الأخرى - حسبما تراه في تكليف الدعوى المطروحة أمامها - حتى ولو ترتب على ذلك مخالفة لما حدده الدستور والقانون من اختصاص لمحاكم مجلس الدولة . بل إن التطبيق الجامد لظاهر نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات بإلزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من محكمة تابعة لجهة القضاء العادي ولو كانت تخرج عن حدود الاختصاص المقرر لها قانوناً ، يؤدي إلى نتائج شاذة إذا ما طعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص والإحالة وقضى بنقضه ، إذ يترتب على النقض طبقاً لحكم المادة ٢٧١ مرافعات " إلغاء جميع الأحكام - أيأ كانت الجهة التي أصدرتها - والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها " .

فإذا كانت محكمة القضاء الإداري قد نظرت - نزولاً على الإحالة - في الدعوى وقضت في موضوعها - وهو ما يمكن أن يتحقق كذلك بصدر حكم في الدعوى من المحكمة الإدارية العليا - فيترتب على نقض حكم عدم الاختصاص والإحالة إلغاء هذه الأحكام بما فيها حكم محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا ، وبذلك يتوقف مصير حكم جهة القضاء الإداري على ما تقررره محكمة النقض . وهي نتيجة تخالف نص الدستور والقانون من شأنها إطالة أمد التقاضي بغير مبرر وزعزعة الأحكام بغير سند ، خاصة مع استقرار قضاء محكمة النقض على عدم حيازة الأحكام الصادرة من جهة قضائية لا ولاية لها على الدعوى حجية قبل الجهة القضائية صاحبة الولاية .

بل إن من شأن هذا المبدأ المستقر عدم حيازة حكم الإحالة للصادر من المحاكم العادية - ولو كان نهائياً - أية حجية أمام جهة القضاء الإداري إذا كان

مخالفاً لحكم الدستور والقانون ، ومن شأنه أن تفصل محاكم مجلس الدولة في منازعات تخرج عن اختصاصها كالدعوى المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية . ويقطع في ذلك أخيراً ويؤكد ما تضمنته المذكرة التفسيرية للمادة ١١٠ مرافعات تبريراً للحكم المستحدث الوارد فيها من أن مبنى تعديل النص هو العدول عما كان للقضاء مستقراً عليه من عدم جواز الإحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص إذا كان ذلك راجعاً إلى سبب متعلق بالوظيفة ، وكان مبنى القضاء . (على ما استظهرته المذكرة التفسيرية - هو فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر ، وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة .

فمناطق التعديل المستحدث بالمادة ١١٠ مرافعات هو انحصار القضاء في جهتين تتبعان سيادة واحدة ، وهو ما لا يصدق إلا على قضاء القانون الخاص بعد إلغاء المحاكم المختلفة سنة ١٩٤٩ ثم المحاكم الشرعية والمحاكم المحلية سنة ١٩٥٥ ، وانحصار هذا القضاء في جهة واحدة هي قضاء المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ويقوم إلى جانبها جهة القضاء الجنائي . وهاتان الجهتان تتبعان سيادة واحدة هي سيادة محكمة النقض ، وواضح أن ذلك لا يسري على محاكم مجلس الدولة التي لا تخضع ولم تخضع منذ إنشاء المجلس لأية سيادة خارجة عن نطاق المجلس . فقد كان تنازع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء المدني وما لحق به معقوداً لجهة قضاء مشكلة تشكياً خاصاً من ممثلي الجهتين للفصل في النزاع (مادة ١٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥) ، وقد انتقل هذا الاختصاص منذ سنة ١٩٦٩ إلى المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا وذلك بالقانونين رقمي ٨١ سنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا و٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، فما أورده المذكرة التفسيرية للمادة ١١٠ سالف الذكر لا يصدق على محاكم مجلس الدولة . بل إن تنظيم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبي على الوجه الذي حدده قانون المحكمة العليا ثم قانون المحكمة الدستورية العليا وهما صادران بعد تعديل المادة ١١٠ في صياغتها الحالية ، ليقطع في أن المشرع جعل تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبي بين القضاءين العادي والإداري من اختصاص المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا

متصوراً في ذلك عدم التزام أي من القضاة بالإحالة الصادرة إليه من الآخر مما يؤدي حتماً إلى تنازع الاختصاص السلبي . ومما يعني عدم سريان حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات في العلاقة بين القضاة لأن القول بوجوب الالتزام الدقيق بالإحالة المقررة في هذه المادة يؤدي حتماً إلى نفي تصور قيام التنازع السلبي .

وعلى ذلك، فإن المشرع نفسه صدر عن مبدأ عدم التزام القضاء الإداري بالإحالة إليه في أمر خارج عن اختصاصه من إحدى محاكم القضاء العادي . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات التي يخضع لها القضاء العادي في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، فطبقاً للمادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة تطبق أمام محاكم مجلس الدولة الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، أما فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون فتطبق أحكام قانون المرافعات إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي للمجلس . وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن الأصل أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق على أحكام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة بالقدر الذي لا يتعارض نصاً وروحاً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية ، فقانون المرافعات يسري على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية .

وحيثما وردت كلمة "محكمة" في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم ، بل إنه لا يسري إلا على محاكم القانون الخاص فقط من تلك المحاكم وهي المحاكم المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم الجنائية التي يسري في شأنها قانون الإجراءات الجنائية، أما محاكم مجلس الدولة التي نص عليها قانون المجلس وبين درجاتها وتشكيلها واختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها وأوجه الطعن في أحكامها، فلا تندرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات . وعلى ذلك فإن تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائي لمجلس الدولة طبقاً للمادة ٣ من أمام المجلس - هو تطبيق احتياطي وثانوي مشروط بعدم وجود نص خاص في قانون المجلس وعدم تعارض قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الإدارية

ونظام المجلس وأوضاعه الخاصة نصاً وروحاً . ومن ثم لا يجوز أن يؤدي تطبيق أي نص من نصوص القانون المذكور - كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات - إلى المساس باختصاص المجلس الذي حدده الدستور والقانون نزولاً على أحكام الدستور ذاته .

كما لا يجوز إخضاع جهة القضاء الإداري سواء في تحديد اختصاصها أو في موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة لحكم الدستور والقانون . وهذا بذاته ما دعا المشرع بعد وضع المادة ١١٠ مرافعات بصياغتها الحالية إلى استبقاء أحكام محكمة تنازع الاختصاص ، ثم جعل تنازع الاختصاص للمحكمة العليا ثم للمحكمة الدستورية العليا على ما سبق بيانه . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات تنص على التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها والفصل فيما فهي إنما تخاطب المحاكم التي ينظم قانون المرافعات الإجراءات أمامها وهي المحاكم التي حددها قانون السلطة القضائية - على ما سلف بيانه - دون محاكم مجلس الدولة . وإذا تمخض تطبيق حكم هذه الفقرة عما يتعارض نصاً وروحاً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية وما حدده الدستور والقوانين للمجلس من اختصاص ، فإن حكمها في هذا الخصوص ينأى عن مجال التطبيق أمام محاكم مجلس الدولة حيث يؤدي تطبيقه إلى مخالفة حكم الدستور والقانون بإلزام هذه المحاكم بنظر منازعات تخرج عن اختصاصها . أما بالنسبة إلى حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ التي أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون، ومن ثم فلهذه المحاكم إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس

الدولة . أما في الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها . وأمرت بإحالة كل من الطعون إلى الدائرة المختصة به لتفصل فيه في ضوء ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا- دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق
- جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ - س ٣١ - ص ٤٢)

حكم دائرة توحيد المبادئ في المرحلة الثانية (عام ١٩٩٢):

المبدأ رقم (١٤١) - (١) المادة ١١٠ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، المادتان ١٦٧ ، ١٧٢ من دستور سنة ١٩٧١ ، المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . استحدث قانون المرافعات بنص المادة (١١٠) حكماً لم يكن مقررأ من قبل وهو وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا هي قضت بعدم اختصاصها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - هذه الحالة المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص الولائي لم تكن المحاكم تملكها من قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات.

(٢) إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها أي بالفصل في موضوعها دون أن تعاود بحث مسألة الاختصاص الولائي بها ولو استبان لها أن موضوع الدعوى لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية والعكس صحيح.

(٣) الحكم بالإحالة ينطوي حتماً على حكم باختصاص المحكمة المحال إليها الدعوى وهو حكم له حجيته أمام جميع المحاكم بحسبانه صادراً من محكمة أناط بها المشرع الولاية في إصداره - ليس في التزام المحكمة بنظر الدعوى المحال إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالإحالة أعلى درجة إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء على آخر إلا إذا كان الأول أعلى درجة - أساس ذلك : أن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة والفرض أنه ليس للمحكمة المحال إليها الدعوى أي قضاء فيها.

(٤) لا يكون هناك إخلال بقاعدة عدم جواز تسليط قضاء إحدى جهتي القضاء

على قضاء الجهة الأخرى ما لم تكن المحكمة المحال إليها محكمة طعن كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : مخالفة هذه الإحالة للأوضاع والمواعيد والإجراءات وحالات الطعن المقررة أمام هاتين المحكمتين فضلاً عما قد ينطوي عليه الحكم بعدم الولاية والإحالة لأي من هاتين المحكمتين من إهدار حق التقاضي أمام أكثر من درجة فتضحي غير جائزة. (٥) محاكم مجلس الدولة وإن كانت لا تدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة ١١٠ التي أوجبت الإحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها.

(٦) تصور المشرع عدم التزام أي من القضاة بالإحالة الصادرة إليها من الآخر وقيام حالة التنازع السلبي لا يعني البتة أنه قصد عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في الإحالة بين القضاة وإلا كان الحكم المستحدث كله لغواً والأصل أن المشرع منزه عن اللغو - غاية الأمر أن هذا التصور يفرضه الواقع لا صحيح أحكام القانون - نتيجة ذلك : كان حتماً على المشرع أن يستكمل النظام القضائي بتحديد المحكمة المختصة بالتنازع السلبي على الاختصاص فضلاً عن التنازع الإيجابي - ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعماً.

(٧) يجب أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل في موضوعها ولو استبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذا الولاية - أساس ذلك : لا اجتهاد مع صراحة النص - هذا الالتزام رهين كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها - أساس ذلك : حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة مقصورة فقط على أسبابه فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص الولائي لاختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به ترول حجيته.

الحكم

ومن حيث أن المسألة المطروحة على هذه المحكمة قد حددتها دائرة منازعات الأفراد والهيئات والتعويضات بالمحكمة الإدارية العليا والصادر بجلسة

١٩٩٠/١١/٣ بإحالة الطعن إلى شذ، المحكمة للبت في مدى التزام محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى المحالة إليها بحكم صادر بعدم الاختصاص والإحالة من محكمة تابعة لجهة القضاء العادي طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث إنه تجدر الإشارة - ابتداء - إلى أن أحكام المحكمة الإدارية العليا الصادرة في شأن تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تفرقت وجهتين الأولى قضت بأن نص هذه الفقرة بالتزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها لا يلزم محاكم مجلس الدولة بالفصل في موضوع الدعوى إذا استبان لها أنها غير مختصة بنظرها طبقاً لمواد القانون المحددة ولايتها ، ومن ثم فإن على محاكم مجلس الدولة بالرغم من حكم عدم الاختصاص والإحالة إليها أن تبحث بداءة وقبل الفصل في الموضوع مدى اختصاصها بنظره وفقاً لمواد القانون المحددة لولايتها والإجراءات المطبقة أمامها فإن استبان لها أنها غير مختصة ولائياً بنظره وأن المحكمة التي سبق لها أن قضت بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة من محاكم مجلس الدولة هي المختصة قانوناً وجب عليها أن تقضي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى دون إحالتها مرة أخرى إلى المحكمة الأولى بعد إذ استنفذت هذه المحكمة ولايتها بحكمها القطعي الصادر منعها في الدعوى بعدم الاختصاص ويقوم هذا الاتجاه على سند مؤداه أن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ قد أناط بها ولاية الفصل في مسائل تنازع الاختصاص السلبي مما مفاده أن المشرع افترض إمكان قيام حالة تنازع الاختصاص السلبي بين القضاء العادي والإداري في شأن منازعة بعينها (الأحكام الصادرة في الطعون أرقام ١٦/٥١٣ ق عليا و ١٩/٢٣ ق عليا و ١٢١٣ و ١٢١٦ و ١٨/١٢١٨ ق عليا) أما الوجهة الثانية في ذات المسألة فقد قضت بأن نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ المذكور يلزم محاكم مجلس الدولة بالفصل في موضوع الدعوى التي سبق لإحدى المحاكم العادية أن قضت فيها بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها وبإحالتها إلى أي من محاكم مجلس الدولة للاختصاص .

وسند هذا الاتجاه أن المشرع قد استهدف بنص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ المذكور حسم المنازعات ووضع حداً لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص

من محكمة إلى أخرى وأنه إزاء صراحة النص المذكور وإطلاقه فإنه يمتنع على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص الولائي الصادر من جهة القضاء العادي أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية _ (الأحكام الصادرة في الطعون أرقام ٣١/١٦٧٧/ق عليا و ٢٥/٢٨٤ ق علي و ٨٤٩ و ١٠٣٤ و ٢٦/١٥٣٥ ق عليا و ٥٠٢ و ٢٧/٥٠٣ ق عليا)

ومن حيث أن هذه المحكمة في حكمها الصادر بجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ٢٧/١٨٤٥ ق عليا قد تبنت الاتجاه الأول حيث قضت بعدم التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات إذا كانت هذه الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها أن تحيلها إلى المحكمة المختصة إذا تبين لها أنها غير مختصة بنظرها وقد شيد هذا القضاء على أسباب حصلها أن قانون المرافعات يسري على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٦ وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والجزئية وحيث أوردت كلمة محكمة في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون الخاص المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية في حين أن المحاكم الجنائية يسري عليها قانون الإجراءات الجنائية أما محاكم مجلس الدولة فلا تتدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات وعلى ذلك فإن تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائي بمجلس الدولة طبقاً للمادة ٣ من قانون المجلس هو تطبيق احتياطي وقانوني مشروط بعدم وجود نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وعدم تعارض قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الإدارية ونظام المجلس وأوضاعه الخاصة نصاً وروحاً ، ومن ثم فلا يجوز أن يؤدي تطبيق أي نص من نصوص قانون المرافعات - كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات إلى المساس باختصاص المجلس الذي حدده الدستور والقانون ، نزولاً على أحكام الدستور ذاته كما لا يجوز إخضاع جهة القضاء الإداري سواء في تحديد اختصاصها أم في موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة لحكم الدستور والقانون وهذا بذاته ما دعا المشرع معه وضع المادة ١١٠ مرافعات بصياغتها

الحالية إلى استيفاء أحكام محكمة تنازع الاختصاص فأناطه بالمحكمة العليا ثم بالمحكمة الدستورية العليا وأنه إذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات تنص على التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها فهي إنما تخاطب المحاكم التي ينظم قانون المرافعات الإجراءات أمامها وهي المحاكم التي حددها قانون السلطة القضائية دون محاكم مجلس الدولة .

وإذا تمخض تطبيق نـس الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات عما يتعارض نصاً وروحاً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية وما حدده الدستور والقانون للمجلس من اختصاص فإن حكمها في هذا الخصوص ينأى عن مجال التطبيق أمام محاكم مجلس الدولة حيث يؤدي تطبيقه إلى مخالفة حكم الدستور والقانون بإلزام هذه المحاكم بنظر منازعات تخرج عن اختصاصها. ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه : " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشر جنيهاً .

وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " .

وبهذا نص استحدث قانون المرافعات حكماً لم يكن مقرر من قبل ألا وهو وجوب أن تأمل المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة إذا هي قضت بعدم اختصاصها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وهذه الإحالة المترتبة على الحكم بعدم الاختصاص الولائي لم تكن المحاكم تملكها من قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات المشار إليه . ذلك أن المادة ١٣٥ من قانون المرافعات الملغى كانت تجعل الإحالة جوازية للمحكمة فجعلها نص المادة ١١٠ المشار إليها وجوبية ، وجرى القضاء وغالبية الفقه في ظل المادة ١٣٥ المذكورة على أن الإحالة المقررة بها - وهي جوازية للمحكمة - لا تكون إلا بين محاكم الجهة القضائية الواحدة فلا يجوز أن تتم إلى محاكم جهة قضائية أخرى كما أنها لا تكون إلا بين محكمتين من طبقة واحدة ، ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ونص على تعديل حكم المادة ١٣٥ المذكورة فجعل الإحالة وجوبية بين محاكم ذات الجهة القضائية أي دون أن تتعدى الإحالة إلى محاكم جهة قضائية أخرى ونص على أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها سواء أكانت المحكمة

التي قضت بالإحالة من طبقة المحكمة المحال إليها الدعوى أم من طبقة أعلى أو أدنى ثم صدر قانون المرافعات الحالي بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ ونص ف بالمادة ١١٠ منه على وجوب الإحالة ولو بين جهتي القضاء وعلى أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وجاء بالملكرة الإيضاحية لمشروع القانون تعليقاً على نص هذه المادة أنه قد استحدثت المشروع في المادة ١١٠ نصاً مؤداه أن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية بعد أن كان القضاء قد استقر في ظل القانون القائم على عدم جواز الإحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص ، إذا كان ذلك رادعاً إلى سبب متعلق بالوظيفة (أي الولاية) وكان مبنى هذا القضاء فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة.

وفي مقام عرض أهم ما تضمنه المشروع من مبادئ وأحكام عنت الملكرة الإيضاحية بترديدي العبارة السابقة ، وجاء بتقرير اللجنة التشريعية ما يلي " عمد المشروع إلى تنقية النظام القضائي مما علق به من رواسب الماضي واخصها فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها عن البعض الآخر ومقتضاها على ما استقر عليه القضاء من عدم جواز إحالة الدعوى من جهة قضائية إلى جهة أخرى إذا حكمت المحكمة المرفوع إليها الدعوى بعدم اختصاصها لانتفاء الولاية. وترجع هذه الفكرة إلى العهد الذي كانت فيه ولاية القضاء مقطعة الأوصال تنقسمها جهات قضائية متعددة بعضها مصري والبعض الآخر غير مصري ، ولم يعد لهذه الفكرة محل بعد تطور نظام القضاء وتوحيده في جهتين تتبعان سيادة واحدة هي سيادة الدولة ، ولذلك أوجب المشروع على المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها .

ومن حيث أن صريح نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المشار إليه ومذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية مفاده أنه إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها أي بالفصل في موضوعها دون أن تعاود

بحث مسألة الاختصاص الولائي بها ولو استبان لها أن موضوع الدعوى لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد انقانون المحددة لهذه الولاية والعكس صحيح ومن شأن التزام محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم هذا النص ولا ريب في وجوب التزامها به القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص فيما بينهما ويكون نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات إذا كان موضوع الدعوى المحالة لا يندرج قانوناً في ولاية المحكمة المحدث عليها معدلاً لولايتها في خصوصية موضوع الدعوى المحالة ، وهذا طبقاً لصريح نص القانون وهو أيضاً ما يقول به فقه المرافعات في شأنه ولا اجتهد مع صراحة النص وغني عن البيان أن المحكم في هذه الحالة ليس حكماً بعدم الاختصاص فحسب حتى بقاء أنه لا يقيد إلا المحكمة التي أصدرته من حيث قضائها بعدم اختصاصها وإنما هو حكم أيضاً باختصاص المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وذلك بناء على أن القانون ينص على أن المحكمة إذا قضت بعد اختصاصها فإن عليها أن تأمر بإحالتها إلى "المحكمة المختصة" فالمحكمة تحصل الدعوى بناء على تحييدها للمحكمة المختصة لا تريد منها وإنما بمقتضى السلطة التي خولها إياها انقانون أي بمقتضى ولايتها بالحكم باختصاص المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى المحالة أي أن حكم الإحالة إلى المحكمة المحال إليها الدعوى صدر من محكمة لها الولاية في إصداره فيحوز حجته أيضاً أمام المحكمة المحال إليها ..

وبعبارة أخرى فإن الحكم بالإحالة ينطوي حتماً على حكم باختصاص المحكمة المحدث إليها الدعوى وهو حكم له حجته أمام جميع المحاكم بحسبته سادراً من محكمة أناط بها المشرع بصريح نص المادة ١١٠ مرافعات الولاية في إصداره وليس في التزام المحكمة بنظر الدعوى المحالة إليها ولو لم تكن المحكمة التي قضت بالإحالة أعلى درجة لأن المقصود بهذه القاعدة ألا يكون للمحكمة أن تعيد النظر في قضاء صادر من محكمة أخرى إلا إذا كانت الأولى أعلى درجة والفروض أنه ليس للمحكمة المحال إليها الدعوى أي قضاء فيها كذلك ليس فيه إخلال قاعدة عدم جواز تسليط قضاء إحدى جهتي القضاء على قضاء الجهة الأخرى المنوه عنه ما لم تكن المحكمة المحال إليها محكمة طعن كمحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا لمخالفة هذه الإحالة للأوضاع والمواعيد والإجراءات وحالات الطعن المقررة أمام هاتين المحكمتين من إهدار حق التقاضي أمام أكثر

من درجة ، فتضحى غير جائزة ، أما التزام من عدا هاتين المحكمتين من محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم الإحالة ، فهو إعمال لقاعدة حجية الشيء المحكوم فيه ومقتضاها أن للحكم حجيته أمام جميع المحاكم بصرف النظر عن المحكمة التي أصدرته ، وبصرف النظر عن المحكمة التي يحتج به أمامها إذ أنه حكم صادر من محكمة لها الولاية وفقاً لأحكام المادة ١١٠ مرافعات في إصداره كما سبق البيان وحيث أنه لا سند أو جدوى في محاولة تخصيص إطلاق عبارة للفقرة الثانية من المادة ١١٠ المذكورة تخلصاً لما يترتب على الإحالة من تعديل لولاية محاكم مجلس الدولة في خصوصية الدعوى المحالة إذا كان موضوعها لا يندرج قانوناً في ولايته بالقول بأن محاكم مجلس الدولة لا تدرج في عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات ، وبالتالي فهي تلتزم بما يقضى به نص الفقرة الثاني من المادة ١١٠ من التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ذلك أنه ولئن كان صحيحاً أن محاكم مجلس الدولة لا تدرج في عداد تلك المحاكم إلا أنها مخاطبة بصريح نص المادة ١١٠ المذكورة التي أوجبت الإحالة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وهو الحكم الذي استحدثه قانون المرافعات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ والذي لا مجال لتطبيقه إلا في الإحالة لعدم الاختصاص الولائي أي إلا في الإحالة لمحاكم جهة القضاء الإداري ، فلا يسوغ معه القول بأن محاكم مجلس الدولة غير مخاطبة به يؤكد سلامة هذا النظر ما ورد بالملزمة الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية عن المادة ١١٠ مرافعات من أن القصد من استحداثه هو القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص حسبما سبق ذكر ذلك ومن هذا يتأكد أنه لا مجال لتخصيص حكم المادة ١١٠ مرافعات بأي مخصص سواء من النص أم من خارجه ، أما القول أن المشرع نفسه صدر عنه مبدأ عدم التزام القضاء الإداري بالإحالة إليها في أمر خارج عن اختصاصه إذا نظم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبي على الوجه الذي حدده قانون المحكمة العليا ثم قانون المحكمة الدستورية العليا ، وهما صادران بعد المادة ١١٠ في صياغتها الحالية مما يقطع بأن المشرع تصور عدم التزام أي من القضاة بالإحالة للصادرة إليه من الآخر ، مما يؤدي حتماً إلى تنازع الاختصاص السلبي ومما يعني عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في

الإحالة بين القضاة إذ أن القول بوجوب الالتزام الدقيق بالإحالة المقررة بهذه المادة يؤدي حتماً إلى نفس تصور قيام التنازع السلبي هذا القول - في الحقيقة - يدحض نفسه بنفسه ، ذلك لأن تصور المشرع عدم التزام أي من القضاة بالإحالة الصادرة إليه من الآخر لا يعني البتة أنه قصد عدم سريان حكم المادة ١١٠ مرافعات في الإحالة بين القضاة وإلا كان الحكم المستحدث كله لغوا والأصل أن المشرع ينزه عن اللغو ، غاية الأمر أن هذا التصور يفرضه الواقع لا صحيح أحكام القانون ، ومن ثم فكان حتماً على المشرع أن يستكمل النظام القضائي بتحديد المحكمة المختصة بالتنازع السلبي على الاختصاص . فضلاً عن التنازع الإيجابي وبعبارة أخرى فإن قصد المشرع الصريح الواضح في القضاء على حالات التنازع السلبي طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات لا يمنع من قيامها على سبيل الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وهي دائماً تكون كذلك كأن يؤول حكم المادة ١١٠ مرافعات تأويلاً خاطئاً أو مغايراً لقصدته فينشأ عنه حالات التنازع السلبي على الاختصاص .

ومن ثم فكان حتماً على المشرع سد هذه الثغرة في التنظيم القضائي ومؤدى هذا أنه ليس لقانون المحكمة العليا أو لقانون المحكمة الدستورية العليا أي دلاله في نسخ حكم الفقرة الثاني من المادة ١١٠ مرافعات حسبما أراده المشرع وأخيراً فليس يبقى من حجج الرأي العكسي سوى القول بأن من شأن الالتزام بحكم الإحالة المبني على عدم الاختصاص الولائي أن تفصل محاكم مجلس الدولة في منازعات تخرج عن اختصاصها الولائي أن تفصل محاكم مجلس الدولة في منازعات تخرج عن اختصاصها كما حدده الدستور والقانون كالدعوى المدنية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية ويتعين بادئ ذي بدء القول بأنه عندما وضع نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات كان اختصاص محاكم مجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة غير منصوص عليه في الدستور وقد صدر الدستور الحالي في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ ونص في المادة ١٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصه الأخرى وقد نص الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية على أنها مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون ونصت المادة ١٦٧ على أن يحدد القانون

اختصاصات الهيئات القضائية وقد نصت المادة (١٥) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التي تخص مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص ، ومن ثم فإنه إذا تمت إحالة منازعة من تلك المنازعات التي لا تدخل أصلاً في ولاية محاكم مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية التي حددها الدستور والقانون وتدخل في ولاية جهات القضاء الأخرى وفقاً لمقتضى أحكام الدستور وقانون السلطة القضائية وقانون المرافعات والإجراءات الجنائية أو غيرها من القوانين فإن هذا الحكم بالإحالة يقوم على مخالفة النظام العام القضائي حسبما حدده الدستور وليس فقط على مخالفة لأحكام القانون المنظم لاختصاص محاكم المجلس الدولة أو أحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فالأحكام التي تصدر من إحدى المحاكم القضاء العادي بعدم ولاية المحكمة بنظر المنازعة وبإحالتها إلى إحدى محاكم مجلس الدولة بأحكام لها حجيتها القانونية وإلزامها لمحاكم مجلس الدولة طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات مادامت هذه الأحكام لا تفقد صفتها وكيانها كأحكام قضائية وهي لا تكون كذلك إلا لو فقدت ركناً أو أكثر من أركانها كأحكام قضائية لو صدرت منعدمة كأحكام فاقدة لأركان وجودها كأحكام قضائية في الحالات المسلم بها فقهاً وقضاءً فسيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمان أساسي لحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين والتقاضي حق مصون ومكفول تنس كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ من الدستور) ولا يعتد بأحكام منعدمة تهدر الأسس الجوهرية لنظام سيادة القانون أو للنظام القضائي العام في البلاد .

والواقع من الأمر أن هذه حجة جدلية بحثه إذ لم يحدث بالفعل في تاريخ العمل بنص المادة ١١٠ مرافعات منذ عام ١٩٦٨ حتى الآن أن أحييت إلى محاكم مجلس الدولة منازعة تجاري أو جنائية أو منازعة أحوال شخصية ، إنما انحصر الأمر في مجال بعض المنازعات المدنية وحدها التي يحدث خلاف في تكييف مدى كونها من المنازعات الإدارية التي تتولاها محاكم مجلس الدولة طبقاً لنص المادة (١٧٢) من الدستور وأحكام قانون تنظيم المجلس حالياً ، ولا ريب في أن

ذلك ينطوي حقاً على مخالفة لولاية مجلس الدولة بنظر المنازعات الإدارية والدعوات التأديبية كما هي محددة بنص المادة ١٧٢ من الدستور وبنصوص قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن خلاصة القول في ذلك كله أن مقتضى صريح نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات أنه ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعزلاً وأن تُترم المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل في موضوعها ولو استبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية ، ولا اجتهد مع صراحة النص ، وهذا الالتزام رهين كذلك - بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولا تياً بنظر الدعوى فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها - لما هو معلوم من أن حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة المذكور مقصورة فقط على أسبابه ، فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص الولائي لاختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى ، إذ به تزول حجيته .

ويتعين في هذا المجل بالنسبة لنقد تشريع نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات لا في مجال استظهار حكمها على النحو الذي أراده المشرع وفقاً لما سلف البيان والقول بأن الأصل أنه إذا جاز للمحاكم أن تنتقد تشريع نص ما مستهدفة دعوة المشرع إلى الأخذ بأحسن منه ، إلا أنه لا يجوز لها الامتناع عن تطبيقه تحت أية ذريعة فوظيفة المحاكم التي حددها الدستور (م/١٦٥) هي تطبيق القانون لا تعطيه واستهداف لحسن سير العدالة فإنه ومن الإنصاف في هذا الصدد القانون لا تعطيه واستهداف لحسن سير العدالة فإنه ومن الإنصاف في هذا الصدد القول بأنه من الأوفق تشريعياً أن يترك حكم الإحالة بين جهتي القضاء ومن حيث مدى التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها للقواعد العامة ومواد الدستور والقانون المدة لولاية كل جهة قضائية فلا تلتزم بها المحكمة المحال إليها إلا إذا كان موضوع الدعوى المحالة مما يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه ، احتراماً لقواعد الاختصاص المتعلقة بالولاية وهي دقيقة الصلة بالنظام العام الدستوري والقضائي في البلاد بذات الدرجة المقررة لقاعدة حجية الشيء المحكوم فيه

بالإحالة بين جهتي القضاء لم تكن مقررة من قبل تشريع المادة ١١٠ مرافعات ومع هذا فلا مانع تشريعياً من تقريرها كإجراء تأمر به المحكمة إذا هي حكمت بعدم اختصاصها الولائي بنظر الدعوى تيسيراً على المتقاضين ولك تيسير في إجراءات تحقيق العدالة وجب دستوري ووطني محمود باعتبار أن " التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ط كما يقول صدر المادة ٦٨ من الدستور دون أن تلتزم المحكمة المحال إليها بالدعوى بنظرها إلا إذا كان موضوعها مما يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه احتراماً لمواد القانون المحددة لهذا الولاية وهي وثيقة الصلة بسيادة القانون وبالنظام العام القضائي في البلاد وعدم تغليب رغبة المشرع في القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص على الشرعية وسيادة القانون والنظام العام .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بالتزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات ولو كانت تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة وأمرت بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة الإدارية العليا لتفصل فيه وفقاً لذلك .

(المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٣٥/٣٨٠٣ ق

عليا- جلسة ١٩٩٢/٦/٦ - س ٣٧ ص ٢٢) .^١

المبادئ القانونية المستقرة بعد حكم دائرة توحيد المبادئ (١٩٩٢):

المبدأ رقم (١٤٢) - المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ مفادها - متى قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى جهة القضاء الإداري فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها -أي بالفصل في موضوعها - ذلك دون أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص الولائي لها -من شأن إلزام محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم هذا النص (المادة ١١٠ مشار إليها) القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص فيما بينهما.

(١) استقر هذا المبدأ في القضاء اللاحق لمحاكم مجلس الدولة ، ومن الأحكام المؤكدة له: الطعن رقم ٣٩/٣٠٥٣ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٦/٩ .

الحكم

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن هو مدي التزام المحكمة المحال إليها الدعوي من محكمة أخرى قضت بعدم اختصاصها ولائياً بنظرها وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، أم لها أن تقضي بدورها بعدم اختصاصها ولائياً بنظر ذات الدعوي. إذا كانت تخرج بطبيعتها عن ولايتها القضائية بموجب القانون المحدد للاختصاص القضائي.

ومن حيث أن المادة (١١٠) من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه، على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوي بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ويجوز لها حينئذ أن تحكم بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوي بنظرها.

وبهذا النص استحدث قانون المرافعات حكماً لم يكن مقرراً من قبل، وهو وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوي إلى المحكمة إذا هي قضت بعدم اختصاصها، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية.

ومن حيث أن صريح نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المشار إليها ومذكرته الإيضاحية وتقرير اللجنة التشريعية مفاده أنه إذا قضت جهة القضاء العادي بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوي وإحالتها إلى جهة القضاء الإداري، فإن محاكم هذه الجهة تلتزم بنظرها أي بالفصل في موضوعها دون أن تعاود البحث في مسألة الاختصاص الولائي لها. وقد استبان لها أن موضوع الدعوي لا يدخل ضمن ولايتها الفصل فيه طبقاً لمواد القانون المحدد لهذه الولاية والعكس صحيح.

ومن شأن التزام محاكم جهتي القضاء العادي والإداري بحكم هذا النص - ولا ريب في وجوب التزامها به القضاء على حالات التنازع السلبي للاختصاص فيما بينهما ويكون نص الفقرة الثانية من المادة (١١٠) المشار إليها، إذا كان موضوع الدعوي المحالة لا يندرج قانوناً في ولاية المحكمة المحال عليها معديلاً لولايتها في خصوصية موضوع الدعوي المحالة، وهذا طبقاً لصريح نص القانون وهو أيضاً ما يقول به فقه المرافعات في شأنه. ولا اجتهاد مع صراحة النص وهو ما استقرت عليه أفضية هذه المحكمة، تأكيداً لصحيح تفسير النص وعملاً على حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص

من محكمة لأخري. وما في ذلك من مضيعة للوقت. وأنه إزاء صراحة نص تلك المادة وإطلاقه فقد بات ممتنعاً علي المحكمة التي تحال إليها الدعوي بحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحيلة أن تعاود البحث في موضوع الاختصاص أياً كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التي بني عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية. إذ قدر المشرع أن الاعتبارات التي اقتضت الأخذ بهذه القاعدة تسمو علي ما يتطلبه التنظيم القضائي عادة من عدم تسليط قضاء محكمة علي قضاء محكمة أخري. ولا ينال مما تقدم ما اتجهت إليه بعض أحكام هذه المحكمة إلي عدم التزام محاكم مجلس الدولة بنظر الدعاوي المحالة إليها إذا كانت الدعوي تخرج وفق طبيعتها عن الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة.

حكم المحكمة الإدارية العليا دائرة توحيد المبادئ المنصوص عليها في المادة (٥٤) مكرراً من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ ذلك أن ذات الدائرة (توحيد المبادئ) قد انتهت بحكمها اللاحق الصادر بجلاسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩٢ إلي القضاء بما سبق أن استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من إختصاص المحكمة المحال إليها الدعوي بنظرها، ولو تعلق الأمر بالإختصاص الولائي للمحكمة للأسباب السالف الإشارة إليها وقد انتهى الحكم المشار إليه للأسباب المشار إليها به - إلي إلزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوي المحالة إليها من جهة قضائية أخري طبقاً للمادة ١٠ من قانون المرافعات، ولو كانت تخرج عن الإختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد أقامت دعواها ابتداء بإيداع صحيفتها قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ وقيدت أمامها برقم وقضت المحكمة بجلاسة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر اندعوي وإحالتها بحالتها إلي محكمة القضاء الإداري المختصة بمجلس الدولة. حيث وردت إلي محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات وقيدت أمامها برقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق. حيث قضت المحكمة بجلاسة ١٩٨٧/٢/١٥ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوي وألزمت المدعية المصروفات. ولما كان ذلك من مطالعة مدونات الحكم الطعنين لأسبابه - قصور تلك

الأسباب عن حمل النتيجة التي انتهت إليها حيث لم يبين ما تبناه من أساس ومعياري قانوني محدد وموضوعي ينفي بمقتضاه صفة المنازعة الإدارية عن موضوع الدعوي مفترضاً أن الأمر نزاع مدني بحت وفقاً لما زعمه من أنه توصل إلي ذلك من استكناه قصد المدعية وحقيقة مرماها من تحديد طلباتها، بينما أن تحديد وتكييف طبيعة المنازعة لتحديد ولاية محاكم مجلس الدولة ومدى قبولها أمامها أمر يتعلق بالنظام العام القضائي ويتقيد حتماً بما تضمنه نص المادة (١٧٢) من الدستور وبنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ولا يتوقف علي إرادة الخصوم بل هي مسألة دستورية وقانونية تخضع لرقابة هذه المحكمة يضاف إلي ما سبق أنه أياً كان الرأي في طبيعة الدعوي سالف الذكر فإنه طبقاً لإحكام المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية وبحكم الإحالة من المحكمة المدنية المشار إليه وما قضت به دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا بحكمها الصادر بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٩٢ سالف الذكر والبيان فإن الحكم يكون قد جاء مخالفاً لإحكام القانون وما انتهت إليه الدائرة المنصوص عليها بالمادة ٥٤ من قانون مجلس الدولة السالف الإشارة إليه. ومن ثم قام علي غير سند صحيح من أحكام القانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص في محله حقيقياً بالقبول ونظراً لعدم فصل محكمة أول درجة في موضوع الدعوي وحتى لا يفوت درجة من درجات محاكم مجلس الدولة علي الطاعة فإنه من ثم يتعين والحال هذه الأمر بإعادة الدعوي إلي محكمة القضاء الإداري لمباشرة ولايتها بالفصل في موضوعها .

(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨ وأيضاً الطعن رقم ١٠٢٠

لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

المبدأ رقم (١٤٣) - قضاء دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدياً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بأن مقتضي صريح الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات هو أن تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوي الفصل في موضوعها - هذا الإلتزام رهين بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوي إذ وجدت هذه المحكمة تقيد القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها رهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجبه.

الحكم

ومن حيث أن الطعن يقوم علي أن الحكم للطعين خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الطاعن أوضح صراحة - وليس ضمناً في صحيفة دعواه من أنه يختصم قرارات اعتقاله كتصرفات قانونية صدرت عن جهة الإدارة، وإن اعتقاله لم يكن له ما يبرره من الواقع أو للقانون ويمثل اعتداء علي حريته المكفولة له بحكم الدستور، فضلاً عن أنه أصيب بإضرار مادية من جراء القرارات المشار إليها والمعاملة غير الإنسانية أثناء فترة اعتقاله.

ومن حيث أن دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قضت بجلسة ١٩٩٢/٢/٦ في الطعن المائل رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق . علياً بأن مقتضي صريح نص الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات، أن تلتزم المحكمة المحال إليها للدعوي بالفصل في موضوعها، ولو إستبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها - طبقاً لمواد القانون المحددة لهذه الولاية، ولا اجتهد مع صراحة النص، وهذا الإلتزام رهين - كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة خلاف محاكم الجهة القضائية التي صدر الحكم بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوي، فإن وجدت تعيد القضاء مرة أخرى بعدم الإختصاص والإحالة إليها لما هو معلوم من أن حجية الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة المذكور، مقصورة فقط علي أسبابه، فيمتنع القضاء مرة أخرى بعدم الإختصاص الولائي لإختصاص المحكمة التي أصدرت حكم الإحالة ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلي إذ به تزول حجيته، وخلصت المحكمة في منطوق حكمها إلي أنه "حكمت المحكمة بالإلتزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعوي المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات، ولو كانت تخرج عن الإختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة، وأمرت بإحالة الطعن إلي الدائرة المختصة بالمحكمة الإدارية العليا لتفصل فيه وفقاً لذلك."

ومن حيث إنه علي هدي ما تقدم كله، ولما كانت محكمة القضاء الإداري قد قضت بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوي، وكانت الدعوي التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وردت إلي محكمة القضاء الإداري علي أثر صدور حكم

من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية. يقضي بعدم إختصاص تلك المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى، فإنه كان يتعين علي محكمة القضاء الإداري إلزاماً منها بالتفسير السليم والصحيح قانوناً والذي كشفت عنه دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا بحكمها المشار إليه سلفاً، أن تلتزم بحكم الإحالة، وتتولي نظر الدعوى وأن تصدر حكماً فيها، فإن هي لم تفعل ذلك فإن حكمها المطعون فيه يكون قد جاء علي غير أساس سليم من القانون ويتعين للحكم بإلغائه .

(الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة على قواعد توزيع الاختصاص النوعي بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية:

المبدأ رقم (١٤٤) - دعوى - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة من القضاء الإداري - أثره إذا كانت الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية - المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الحكم

على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - تلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ما لم يكن للحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة منعداً فإن المحكمة المحال إليها الدعوى تلتزم بالفصل في موضوعها ولو استبان لها أنه لا يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها طبقاً لمواد القانون المحدد لهذه الولاية - هذا الالتزام رهين بعدم وجود محكمة أخرى مختصة بخلاف محاكم الجهة القضائية التي أصدرت الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى - إن وجدت مثل هذه المحكمة تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها لما هو معلوم من حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المذكورة مقصورة فقط على أسبابه - هذا الالتزام رهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى إذ به تزول حجيته - مؤدى ذلك : أنه إذا تبين للمحكمة المحال إليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الإحالة وإن من شأن هذه الأسباب الجديدة أن ينعقد الاختصاص لجهة أو محكمة

أخرى غير تلك التي قضيت بادئ الأمر بعدم اختصاصها - للمحكمة المحال إليها الدعوى أن تعاود الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى الجهة أو المحكمة التي تبين اختصاصها دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات - تطبيقاً^٢.

ومن حيث إنه ولئن كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تجاوز عشر جنيهاً .

وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " وكانت دائرة توحيد المبادئ قد ذهبت في حكمها الصادر في الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٩٩٢/٦/٦ إلى أنه " ما لم يكن الحكم الصادر بعدم الولاية والإحالة إلى محاكم الدولة منعداً ، فإن المحكمة المحال إليها الدعوى تلتزم بالفصل في موضوعها ، ولو استبان لها أنه يندرج في عموم الولاية التي أنيطت بها ، طبقاً لمواد القانون المحدد لهذه الولاية . وهذا الالتزام رهين - كذلك بعدم وجود محكمة أخرى مختصة بخلاف محاكم الجهة القضائية التي أصدرت الحكم بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، فإن وجدت تعين القضاء مرة أخرى بعدم الاختصاص والإحالة إليها ، لما هو معلوم من أن حجية الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المذكورة ، مقصورة فقط على أسبابه... ، ورهين أيضاً بعدم إلغاء حكم الإحالة من محكمة أعلى ، إذا به تزول حجته ... " ومؤدى ذلك أنه إذا تبين للمحكمة المحال إليها الدعوى أنها بدورها غير مختصة بنظر الدعوى لأسباب أخرى غير تلك التي قام عليها حكم الإحالة وأن من شأن هذا الأسباب الجديدة أن ينعقد الاختصاص لجهة أو محكمة أخرى غير تلك التي قضت بادئ الأمر بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى الجهة أو المحكمة التي تبين اختصاصها دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات المشار إليها .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على حكم محكمة قنا الابتدائية الصادر بجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ في الدعوى السائلة ، والقاضي بعدم اختصاص المحكمة ولائياً

^٢ راجع الحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ بجلسة ١٩٩٢/٦/٦ في الطعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٣٥ ق .

بنظر الدعوى وبإحالتها ، بإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة يبين أن المحكمة أقامت قضاءها على أساس أن المدعي يعمل سائقاً بمجلس مدينة القصير ، وهو شخص من أشخاص القانون العام ، وتربطه بالمدعي علاقة تنظيمية وليست علاقة تعاقدية ومن ثم فإن المنازعة في الدعوى تعد من قبيل المنازعات الإدارية المنصوص عليها في المادة (١٠-١٤) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتتأى بحسب طبيعتها عن اختصاص جهة القضاء العادي ولم تبرز المحكمة في أسباب حكمها طبيعتها عن اختصاص جهة القضاء العادي ولم تبرز المحكمة في أسباب حكمها المادتين (١٣) (١٤) من القانون المذكور اللتين تسندان الاختصاص بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت والترقيات المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الأولى إلى محكمة القضاء الإداري ، ومن المستويين الثاني والثالث إلى المحاكم الإدارية ، ولم تدخلها المحكمة في اعتبارها عندما أمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري المختصة .

وبناء عليه فإن حكمها بالإحالة إلى محكمة القضاء الإداري المختصة لا يلزم هذه المحكمة بنظر الدعوى بالمخالفة لنصوص قانون مجلس الدولة التي توزع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، وكان يتعين على هذه المحكمة وقد تبين هلا ، بدفع هيئة مفوضي الدولة ، وجه عدم اختصاصها بنظر الدعوى وأن ثمة سبباً قانونياً آخر خلاف ما استندت إليه محكمة قنا الابتدائية في حكمها بعد الاختصاص والإحالة يجعل الاختصاص بنظر الدعوى للمحكمة الإدارية ، كان يتعين عليها ولهذه الأسباب الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الإدارية والمختصة ، وإذ ذهبت في حكمها المطعون فيه ، إلى خلاف ما تقدم ورأت أنها ملزمة بنظر الدعوى عملاً بحكم المادة ١١٠ مرافعات ، وفصلت في موضوع الدعوى بحكمها المطعون فيه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق صحيح حكم القانون ، ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى .

ومن حيث أن موضوع المنازعة يتعلق بأحد العاملين من المستوى الثالث وهو أحد العاملين بمحافظة البحر الأحمر ، فإن المحكمة الإدارية بقنا تكون هي المختصة بنظر الدعوى ، ويتعين إحالتها ، بحالتها ، إليها ، للاختصاص ، وإبقاء

الفصل في المصروفات ، عملاً بالمادة ١١٠ مرافعات " .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن ٣٣/٦٠١ ق عليا جلسة/ ١١/٢٦/١٩٩٤ - س . ٤ ص ٣١٧)
وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا بدائرة أخرى بعد ثلاثة أيام من الحكم المتقدم
عكس المبدأ الذي انتهت إليه ، فارتأت عدم جواز إثارة قواعد توزيع
الاختصاص بين القضاء الإداري والمحاكم الإدارية ، وأكدت على ضرورة التزام
المحكمة المحال إليها الدعوى بالفصل فيها فأرست المبدأ الثاني:
المبدأ رقم (١٤٥) - (١) دعوى الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة
التأديبية - الالتزام بالفصل في الدعوى عدم جواز إثارة قواعد توزيع
الاختصاص بين القضاء الإداري والمحكمة الإدارية - قرار إنهاء خدمة عامل
بالقطاع العام .

(٢) الطعن على قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع العام يخرج من نطاق
اختصاص المحاكم التأديبية أساس ذلك: أن القرار المطعون فيه ليس من
الجزاءات التأديبية - إحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية عن طريق إحدى
محاكم القضاء العادي مؤداه التزام المحكمة التأديبية بالفصل فيها طبقاً لنص
المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - لا وجه للقول بدخول
القرار المطعون فيه في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية
حسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بينها - هذا القول مردود
بأن المنازعة الماثلة ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وإنما أدخلت فيه
التراماً بالحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ - مؤدى ذلك: أنه لا يكون هناك
محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة ويتعين
على المحكمة التأديبية الفصل في الدعوى.

الحكم

ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره الطاعن في طعنه من عدم اختصاص المحكمة
التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أساس أن القرار المطعون فيه
وهو إنهاء خدمة المطعون ضده لانقطاعه عن العمل ليس من قرارات الجزاء
وهي القرارات التي تختص المحكمة المذكورة بنظر الطعن عليها حسب
اختصاصها المحدد طبقاً لأحكام المادتين ١٠ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري بعد أن

أحيلت الدعوى إلى محاكم مجلس الدولة فإنه ولئن كانت محاكم مجلس الدولة غير مختصة أصلاً بنظر الطعن الصادر فيه الحكم المطعون فيه على أساس أن القرار المطعون فيه وهو صادر في شأن المطعون ضده وهو من العاملين بينك التنمية والإيمان الزراعي بالمنوفية أي أنه من العاملين بالقطاع العام وهذا القرار ليس من قرارات الجزاء التي تختص للمحاكم التأديبية بنظر الطعن عليها وإنما تختص بنظره محاكم القضاء العادي غلا أنه وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا دائرة توحيد المبادئ المشكلة طبقاً لأحكام المادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المقامة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في حكمها الصادر في الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ بجلسة ١٩٩٢/٦/٦ إلى التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولو كانت تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة فإن المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وقد أحيلت إليها الدعوى من محكمة شبين الكوم الابتدائية وهي المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى فإن المحكمة التأديبية تكون ملزمة بالفصل فيها إعمالاً لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولا وجه للقول بأن القرار المطعون فيه وهو متعلق بإنهاء خدمة المطعون ضده للانقطاع لا يدخل في الاختصاص النوعي للمحاكم التأديبية وإنما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بحسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك لأن المنازعة في الطعن الصادر فيه الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وأنها دخلت في اختصاصه التزاماً بالتفسير الذي انتهى إليها دائرة توحيد المبادئ في حكمها آنف الذكر . وعلى ذلك فلا يكون هناك محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة وهي المحاكم التأديبية والمحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري ويكون لزاماً على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى من القضاء العادي بالفصل في الدعوى وذلك حتى لا يطول أمد النظر في الدعوى أمام القضاء وعلى ذلك يكون النعي على الحكم الضعين بمخالفة القانون لعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته بنظر الطعن

غير قائم على أساس سليم من القانون واجب الاتفات عنه".
(الطعن رقم ٣٧/١٦٢١ ق عليا - جلسة ١٩٩٤/١١/٢٩ - س ٤٠ ص ٤٣٥)

عدم جواز الإحالة من محكمة الموضوع إلى محكمة الطعن :

المبدأ رقم (١٤٦) - تطلب المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخه - بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن - عدم إتباع هذه الإجراءات - لا يكون هناك مجال لإعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن - التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته - نتيجة ذلك : عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا - حق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستئنافي مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص .

الحكم

ومن حيث إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ببيانها وهي إجراءات تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشمل التقرير البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن وهي إجراءات لم تتبع بالنسبة للدعوى التي أقامها السيد / أمام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الداخلية ومن ثم لا يكون هناك مجال لإعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تلزم المحكمة

المحال إليها الدعوى بنظرها . هذا :ضلاً عن أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على أحكام محكمة الموضوع ومن بينها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إليها ، ولا مراء أن التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته الذي يهدف إلى وضع حد لتضارب الأحكام وحسب المنازعات بحيث تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

ومن حيث أنه متى كان ما سلف فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمدينة طنطا سالف الذكر يكون قد جانب الصواب فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا ويتعين الحكم بعدم جواز هذه الإحالة ، وذلك دون إخلال بحق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستئنافي مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص "

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم جواز إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا.
(لطن ٢٢/٥٦٨ ق عليا - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ - س ٢٦ ص ١٨٣ - وفي ذلك لمعنى :
لطن رقم ١٨/٥٤٣ ق عليا جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠ - ولطن رقم ٢٤/٥ ق عليا - جلسة
١٩٨٢/١١/٦ - س ٢٨ ص ٢٨ - ولطن رقم ٥٤٧٦ / ٤٥ ق عليا جلسة ٢٥/١١/٢٠٠١)
المبدأ رقم (١٤٧) - حكم بعدم الاختصاص - عدم قضائه بإحالة الدعوى
المطعون في حكمها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية لقيام ذات النزاع
أمامها - الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها من
الدفع الشكوية التي لا تتعلق بالنظام العام التي تبدي قبل التكلم في موضوع
الدعوى وإلا سقط الحق في إبدائها .

الحكم

ومن حيث أنه عن وجه الطعن ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم قضائه بإحالة
الدعوى المطعون فيه حكمها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية لقيام ذات
النزاع أمامها . وإذ تنص المادة (١٠٨) من قانون المرافعات على أن " الدفع

بعدم الاختصاص المحلي والدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو الارتباط والدفع بالبطلان وسائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إيدائها معاً قبل إيداء رأي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ويسقط حق الطعان في هذه الدفوع إذا لم يبتها في صحيفة الطعن ... " ، وتنص المادة (١١٢) مرافعات على أنه : " إذا رفع النزاع ذاته إلى محكمتين وجب إيداء الدفع بالإحالة أمام المحكمة التي رفع إليها النزاع أخيراً للمحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " . ولما كان الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها من الدفوع الشكالية التي لا تتعلق بالنظام العام التي تبدي قبل التكلم في موضوع الدعوى أي في بدء النزاع وإلا سقط الحق في الأدلاء بها على اعتبار أن صاحب الحق فيها قد تنازل عنها ، وهذه القاعدة تتمشى مع المنطق السليم إذ من الطبيعي ألا يسمح للمدعى عليه بالتراخي في إيداء هذه الدفوع التي لا تمس أصل الحق بعد التكلم في الموضوع وذلك منعاً من تأخير الفصل في الدعوى ، ولما كانت الدعوى المطعون في حكمها قد نظرت بجلسة المرافعة أمام المحكمة المؤرخة ١٩٨٩/٥/٢ وتداولت بالجلسات المؤرخة ١٩٨٩/٦/١٣ ، ١٩٨٩/٨/٢٢ وقامت فيها مستندات ومذكرات من أطراف الخصومة وحين قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٩ حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات لمن يشاء خلال أسبوعين بادر المدعى عليه الأول (الطاعن) بتقديم مذكرة طلب فيها لأول مرة إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وبعد التصدي لموضوع الدعوى ، ومن ثم يكون حق المدعى قد سقط في إيداء هذا الطلب ، هذا فضلاً عن المدعى في الدعوى المطعون في حكمها - وهو شخص آخر بخلاف الطاعن - قد أقام الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري مختصاً بالإضافة للطاعن وزير الترميم والتجارة الداخلية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الملكية الصناعية إدارة الرسوم والنماذج الصناعية باعتبارها الجهة الإدارية المتصلة بالدعوى موضوع - نظراً لكون مقر وزارة الترميم والتجارة بالقاهرة - وهي الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى ، وتوفير الوقت والجهد لإعادة الحقوق لأصحابها وإعادة التوازن إلى المراكز القانونية للعاملين بها فهي بطبيعة الحال التي يستطيع الرد على الدعوى ، وبإعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية

المنازعة صلاحاً أو بتنفيذ الحكم في ميزانيتها عند الانتضاء على النحو الذي يخفف على القضاء في استقرار المراكز القانونية والتقليل من عدد المنازعات التي تطرح عليه ، ومن ثم فإن تصدى المحكمة التي تقع بدائرة اختصاصها الجهة الإدارية المتصلة بالنزاع موضوعاً والتفاتاً عن طلب المدعى عليه الأول (الطاعن) بإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية إنما هو مسلك لا غبار عليه وخصوصاً أن طلب الإحالة ليس دعواً بعدم الاختصاص ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه بسقوط حق المدعى في إيداء مثل هذا الطلب سليماً ولا مطعن عليه.

(الطعن رقم ٣٦/٩٨١ ق عليا - جلسة ١٩٩٣/٧/٢٥ - س ٣٨ ص ١٥٦٩)
المبدأ رقم (١٤٨) - حكم بعدم الاختصاص والإحالة - الإحالة بقرار من المحكمة لا تكون ملزمة إلا بحكم قضائي .

الحكم

إن محكمة القضاء الإداري - وإن كانت هي المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية إلا أنها لم تتصل بها اتصالاً قانونياً ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانوناً هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده .

ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري وإن كان صحيح أنها قد اتصلت بالدعوى بأداة أو بإجراء غير صحيح قانوناً إذ لم تحل إليها بحكم من المحكمة الإدارية أو لم تطرح أمامها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى إلا أنه متى كان مسلماً أن تلك الدعوى إنما تختص بها محكمة القضاء الإداري ولا تختص بها المحكمة الإدارية بحيث لو قضى ببطلان قرار إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري لعادت إليها حتماً من جديد بإحالة صحيحة فإنه يكون من الواضح أن الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلاً بالإحالة التي تمت بأداة غير صحيح مما لا يجوز مع الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقاً لما استهدف المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء ذلك أنه لا جدوى في الحالة الماثلة من الأخذ بدفع الطاعن بعد أن تم

اتصال الدعوى فعلاً بالمحكمة المختصة حسبما سلف البيان"
(الطعن رقم ١٥/٢١٥ اق عليا - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ - والطعن رقم ٤٤/٤٤١٣
ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٢)

المبدأ رقم (١٤٩) - حكم بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم القضاء المدني
إلى انصرافه إلى أصل المنازعة بالحالة التي كانت عليها وقت رفعها ابتداء
مؤدى ذلك أن تعود المنازعة مبتدأ بين أطرافها .

الحكم

وإذ لم يلق هذا الحكم قبولا لدى الطاعن بصفته ، فقد أقام طعنه المائل ، ناعياً
على الحكم الطعين مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، على سند من أن
الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ١٢٨٢٤ لسنة
١٩٨٩ مدني كلي جنوب القاهرة بجلسة ١٩٩٢/١١/٢٤ قضائياً ألوا بعدم قبول
الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعي عليه الأول والثاني ، وقد
حاز قوة الأمر المقضي بعدم الطعن عليه ، ومن ثم كان يتعين على محكمة
القضاء الإداري المحالة إليها الدعوى ، أن تلتزم بالفصل فقط فيما لم تفصل فيه
المحكمة التي أحالت الدعوى ، وبالتالي يكون قضاء محكمة القضاء الإداري بقبول
الدعوى شكلاً بالنسبة لوزير الإسكان (المدعى عليه الأول) جاء بالمخالفة لصحيح
حكم القانون إذ أهدر حجية الحكم الصادر من المحكمة المدنية. وأضاف الطاعن
أن الجهاز التنفيذي لمشروع الصرف الصحي قد قام بتنفيذ بنود الاتفاق المؤرخ
في ١٩٨٨/٥/٨ وأن الحكم الطعين أخطأ في استناده إلى تقرير الخبير ، إذ
تضمن هذا التقرير تناقضاً في أسبابه ، إذ جاء بالصفحة الخامسة من التقرير " أن
هناك مساحة مشغولة بمخلفات المشروع وتقدر هذه المساحة بمقدار ٢٣٠٠ متر
مربع وهي مستغلة من قبل طرفي النزاع ... " ، وجاء في الصفحة الرابعة من
التقرير أن الأرض غير مستغلة بالفعل من قبل أي من طرفي الدعوى ، خاصة
وأن المحكمة غير ملزمة برأي الخبير ، ولها أن تطرحه كله أو بعضه ، وخلص
الطاعن من ذلك انتفاء ركن الخطأ في جانب الجهة الإدارية ، مما يترتب عليه
عدم انعقاد مسئولية الإدارة لعدم توافر أركان المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة
السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الطاعن بصفته ينعي على الحكم الطعين أنه خالف القانون في

قضائه بقبول الدعوى شكلاً بالنسبة لوزير الإسكان والتعمير بصفته (المدعى عليه الأول في الدعوى) بعد أ، أصدرت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية حكمها في الدعوى رقم ١٢٨٢٤ لسنة ١٩٨٩ بجلسة ١٩٩٢/١١/٢٤ (وهي المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى ابتداء) ويقضي أولاً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثاني ، ثانياً: وفي موضوع الدعوى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري ، بحسبان أن الحكم الطعين تضمن إهدار لحجية الحكم الصادر من المحكمة المدنية الذي أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه ، فذلك النعي غير سديد ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم القضاء المدني ينصرف إلى أصل المنازعة بالحالة التي كانت عليها وقت رفعها ابتداء ، ومؤدى ذلك ولازمه أن تعود المنازعة مبتدأ بين أطرافها جميعاً على النحو الوارد بعريضتها ، أمام جهة الاختصاص بنظرها قانوناً ، فأمر الاختصاص الولائي يعتبر مطروحاً دائماً على المحكمة وعليها أن تتصدى له قبل الفصل في أي دفع أو أخرى أو أوجه دفاع ، وبالترتيب على ذلك فإن المحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن المدعي عليه في الدعوى هو وزير الإسكان والتعمير بحسبان أنه صاحب الصفة قانوناً في الدعوى ، على النحو الوارد بأسباب الحكم الطعين ، يكون صحيحاً فيما انتهى إليه في هذا الصدد (وبمثل هذا القضاء قام الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ في الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٢٣ق) ومن نافلة القول أن الحكم الصادر من المحكمة المدنية بعدم اختصاصها بنظر المنازعة برمتها يتداعى بآثاره القانونية على ما قد تكون قد بادرت بالفصل فيه من أمور القبول ، إذ يتعين دائماً أن يكون التصدي أولاً لأمر الاختصاص الولائي ، ويعتبر مطروحاً دائماً على المحكمة وعليه أن تفصل فيه قبل نظر أمر القبول أو موضوع الدعوى ، والحكم بعدم الاختصاص الولائي ، متى أصبح نهائياً ، يكشف عن أن ما قد يكون قد صدر بشأن المنازعة إنما صدر من محكمة غير مختصة ولائياً فلا تحلقه حجية تتعارض مع حجية الحكم بعدم الاختصاص . ويكون ما تدفع به للجهة الإدارية في هذا الصدد دفعاً لا يستقيم في القانون علي سند من صحيح أحكامه ، مما يتعين معه رفض الدفع والالتفات عنه "

(الطعن رقم ٤٣/٤٨٤٢ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣ - س ٤٦ ص ٢٢٦٥)

المبدأ رقم (١٥٠) - اختصاص - ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة -
منازعات الضرائب والرسوم - منازعة إدارية المادة (١٠) فقرة (٦) من قانون
مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

النص على أن ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في منازعات
الضرائب والرسوم - الفقرة السادسة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة -
رهينة بصدور القانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات ، غير مانع من
اختصاص تلك المحاكم بنظرها سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم
التي لم ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن أو بالفصل في القرارات الإدارية
المتعلقة بهذه المنازعات . ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي
ليشمله - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر منازعة تدور حول
إلغاء قرار مصلحة الجمارك بتعديل للرسوم الجمركية على بيان جمركي - أيضاً
كان التكييف القانوني لتلك المنازعة سواء اعتبرت منازعة ضريبية أو منازعة في
قرار إداري يتعلق بها فإن الاختصاص بنظرها ، ينعقد لمجلس الدولة دون
المحاكم العادية - أساس ذلك - أن المشرع لم يعهد للقضاء العادي بنظر
المنازعة المتعلقة بالرسوم الجمركية كما أن هذه المنازعة بحسبانها منازعة
إدارية تكون من اختصاص القاضي الطبيعي للمنازعة الإدارية أي القضاء
الإداري .

(الطعن رقم ٤١/٧٣١ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/٧ - س ٤٦ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (١٥١) - دعوى - الطعن في الأحكام - حدود رقابة المحكمة
الإدارية العليا - اختصاص المحكمة متى استظهرت المحكمة الإدارية العليا خطأ
الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم الاختصاص فلا تثريب عليها أن
تتصدى الأصل موضوع المنازعة متى كان صالحاً للحكم فيه ، ولا يعتبر ذلك
تفويتاً لدرجة من درجات التقاضي ، بل أن هو إلا تحقيقاً للعدل والنطق بكلمة
القانون من هذه المحكمة التي تفرض هيمنتها على المنازعة برمتها ، واقعاً
وقانوناً فتكشف فيها وجه الحق وتقول بشأنها كلمة القانون الصدق .

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة على استقرار بأن نص الفقرة (سادساً) من

المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه الذي يقرر أن ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الصعون في منازعات الضرائب والرسوم ورهسين بصدور القانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات ، غير ما نزع من اختصاص تلك المحاكم بنظرها سواء بالفصل في منازعات الضرائب والرسوم التي لم ينظم لها المشرع طريقاً قضائياً للطعن أو بالفصل في القرارات الإدارية المتعلقة بهذه المنازعات ، ولا يتسع النص الذي يحدد اختصاص القضاء العادي ليشمله ، وإنه وأياً كان التكييف القانوني لتلك المنازعات أي سواء اعتبرت منازعة ضريبية أو منازعة في قرار إداري يتعلق بها فإن الاختصاص بنظرها ، على ما عليه الحال في النزاع المثال ، ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون المحاكم العادية ، وذلك أن المشرع لم يعهد للقضاء العادي بنظر المنازعة المتعلقة بالرسوم الجمركية ، كما أن هذه المنازعة بحسبانها منازعة إدارية وتكون من اختصاص القاضي الطبيعي للمنازعة الإدارية أي القضاء الإداري ، وبذلك يضحى القول بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون ولما كان ذلك وكانت المنازعة الماثلة تدور حول الرسوم الجمركية المستحقة على البيان الجمركي رقم ١٢٦٧ جمرك السويس وما إذا كان يحق للجهة الإدارية إعادة تقديرها وإلزام المستورد بالفرق إن وجد من عدمه ، ومن ثم فإن محاكم مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري تكون هي المختصة بنظرها وفقاً لنص الفقرة (سناً) من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المشار إليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بغير هذه الوجهة من النظر يكون قد صدر مجافياً صحيح القانون جديراً بالإلغاء مع القضاء باختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا تثريب على المحكمة متى استظهرت خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضي به من عدم الاختصاص أن تتصدى لأصل موضوع المنازعة ، متى كان صلاحاً لنحكم فيه ، ولا يعتبر ذلك تفويتاً لدرجة من درجات التقاضي ، بل إن هو إلا تحقيق تعدل والنطق بكلمة القانون من هذه المحكمة التي تفرض هيمنتها على المنازعة برمتها ، واقعاً وقانوناً ، فتكشف فيها وجه الحق وتقول بشأنها كلمة القانون المصدق .

(الطعن رقم ٤١/٧٢١ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/٧ - س ٤٦ ص ١٣٠٣)

في الدفع بعدم الاختصاص والإحالة وأثره في تحديد تاريخ تحريك الدعوى :

المبدأ رقم (١٥٢) - دعوى الحكم بعدم الاختصاص والإحالة - أثره في تحديد تاريخ تحريك الدعوى - المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - مقتضى حكم عدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً للمادة (١١٠) مرافعات) أن يجعل لتحريك الدعوى وإقامتها تاريخاً واحداً هو تاريخ الإحالة أمام المحكمة الأولى التي قضت بعدم الاختصاص - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة يكون تنفيذ لحكم المحكمة التي قضت بعدم الاختصاص - إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة يكون تنفيذاً لحكم المحكمة استناداً إلى قرار الإحالة المودع في المحكمة الأولى والذي يعتبر تاريخاً لإقامة الدعوى - لا يحتاج الأمر إلى قرار إحالة جديد إلى المحكمة المحال إليها الدعوى.

الحكم

ومن حيث إن هذا السبب من أسباب الطعن مردود عليه بأن سند اختصاص مجلس التأديب المطعون في قراره هو قرار رئيس الجامعة رقم ١٣٢٨ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٨ بإحالته إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس - في وقت كان يشغل فيه الطاعن وظيفة مدرس بقسم الطبيعة بكلية العلوم بقنا ، تطبيقاً لنص المادتين ١٠٩/١٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات - ومن ثم يكون مجلس التأديب قد فصل بالدعوى فصلاً صحيحاً وفقاً لأحكام القانون وأنه مختص بنظر مساءلة الطاعن وقت إحالته إليها باعتبار أنه كان في ذلك الوقت شاغلاً لوظيفة مدرس مساعد مما يختص مجلس التأديب بمساءلته تأديبياً ومن ثم فلا تثريب على مجلس التأديب إذ فرض الدفع الذي أبدى بعدم اختصاصه بمساءلة الطاعن تأديبياً لأنه - المجلس المختص قانوناً وقت صدور قرار الإحالة رقم ١٣٢٨ الصادر في ١٤/٤/١٩٨٨ تبعاً للوظيفة التي يشغلها في ذلك الوقت ، ولا يغير من ذلك سبق إحالة الطاعة إلى مجلس تأديب المدرسين المساعدين والمعيرين بالقرار رقم ٩٣٩ في ٣١/٣/١٩٨٧ وأنه كان في ذلك الوقت يشغل وظيفة مدرس مساعد وإن العبرة في تحديد الاختصاص هو المستوى الوظيفي وقت إقامة الدعوى - ذلك أن الثابت أن مجلس تأديب المعيرين والمدرسين المساعدين أصدر قراره بجلسته ٣١/٣/١٩٨٨ بعدم اختصاصه بالاستمرار في السير في إجراءات الدعوى بوصف المحال يشغل

إحدى وظائف هيئة التدريس وإن هذا القرار أصبح نهائياً لا محل للرجوع فيه ولم يطعن عليه أحد من طرفي الخصومة في التأديب وبالتالي فقد انتهت ولاية مجلس التأديب الأول عن مساءلة الطاعن تأديبياً ، كما أن الثابت أن مجلس التأديب الأول أصدر قراره بعدم الاختصاص دون إحالة إلى المجلس المختص - كما هو الحال في المحاكم التأديبية التابعة لمجلس الدولة ، بالسبب للدعوى التي تقيم النيابة الإدارية - لأن مقتضى حكم عدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً للمادة ١١٠ من المرافعات ، أن يجعل - تحريك الدعوى التأديبية وإقامتها تاريخاً واحداً هو تاريخ الإحالة أمام المحكمة الأولى التي قضت بعدم الاختصاص وإن أحالة الأوراق والدعوى في المحكمة الأولى والذي يعتبر تاريخاً لإقامة الدعوى ولا يحتاج الأمر على قرار أحالة جديد إلى المحكمة المحال إليها الدعوى - وهذا الوصف غير متوافر في الطعن المائل - لأن مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لم يتصل بالدعوى التأديبية بموجب قرار مجلس تأديب المعيدين والمدرسين والمساعدات الذي اتصل ابتداءً بالدعوى بقرار الإحالة الأول - وإنما اتصاله بالدعوى كان بإجراءات جديدة مستقلة عن الدعوى الأولى رقم ١ لسنة ١٩٨٧ ومنبته الصلة بها وليست استمرار لها بل بدأت بقرار إحالة جديد صدر من مختص إلى مجلس تأديب مختص وقت الإحالة وهو القرار ورقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٨٨ بإحالة الطاعنة إلى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس ، وهذا هو التاريخ الذي يعتبر تاريخاً لإقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن وبذلك يكون اتصل المجلس بالدعوى الجديدة رقم ٢ لسنة ١٩٨٨ سليماً وتم وفقاً للقانون وغير متعارض من قرار مجلس التأديب الأول صار نهائياً ونم يطعن عليه الطاعن وبناء على ذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله متعيناً رفضه " .

(الطعن رقم ٣٥/٣٤٦ ق عليا جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ - س ٣٨ ص ٥٦٨)
المبدأ رقم (١٥٣) - دعوى - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة التأديبية - الالتزام بالفصل في الدعوى - عدم جواز إثارة قواعد توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والمحكمة الإدارية - قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع انعام . الطعن على قرار إنهاء خدمة عامل بالقطاع انعام يخرج من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية أساس ذلك : إن القرار المطعون فيه ليس من

الجزاءات التأديبية - إحالة الدعوى إلى المحكمة التأديبية عن طريق إحدى محاكم القضاء العادي مؤداه التزام المحكمة التأديبية بالفصل فيها طبقاً لنص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - لا وجه للقول بدخول القرار المطعون فيه في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية حسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بينها - هذا القول مردود بأن المنازعة الماثلة ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وإنما أدخلت فيه التزاماً بالحكم الصادر من دائرة توحيد المبادئ - مؤدى ذلك : أنه لا يكون هناك محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة ويتعين على المحكمة التأديبية الفصل في الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه وبجلسة ١٩٨٩/٤/٣٠ حكمت محكمة شبين الكوم الابتدائية في الدعوى المشار إليها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة التأديبية بطنطا وأبقت الفصل في المصاريف .

وقد أحيلت الدعوى إلى المحكمة التأديبية بطنطا حيث قيدت لديها بالطعن رقم ٢٧٥ لسنة ١٧ ق ونظرت الطعن على النحو المبين بمحاضر جلساتها وبجلسة ١٩٩١/١/٢٧ أصدرت المحكمة التأديبية حكمها المطعون فيه الذي قضى بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار إنهاء خدمة الطاعن رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ وما يترتب على ذلك من آثار .

وقد شيدت المحكمة حكمها المطعون فيه على أساس أنه ولئن كانت المحكمة غير مختصة أصلاً بنظر الطعن على أساس أنه منصّباً على قرار بإنهاء خدمة الطاعة للانقطاع إعمالاً لقرينة الاستقالة الضمنية المترتبة على انقطاعه عن عمله وهو بذلك ليست من القرارات التأديبية إلا أنه وقد أحيلت إليها الدعوى من محكمة شبين الكوم الابتدائية المختصة أصلاً بنظر الطعن فإن المحكمة تكون ملتزمة بنظره والفصل فيه عملاً بأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره الطاعن في طعنه من عدم اختصاص المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أساس أن القرار المطعون فيه وهو إنهاء خدمة المطعون ضده لانقطاعه عن العمل ليس من قرارات الجزاء وهي القرارات التي تختص المحكمة المذكورة بنظر الطعن عليها حسب

اختصاصها المحدد طبقاً لأحكام المادتين ١٠ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإنما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري بعد أن أحييت الدعوى إلى محاكم مجلس الدولة فإنه ولئن كانت محاكم مجلس الدولة غير مختصة أصلاً بنظر الطعن الصادر فيه الحكم المطعون فيه على أساس أن القرار المطعون فيه وهو صادر في شأن المطعون ضده وهو من العاملين بينك والتنمية والائتمان الزراعي بالمنوفية أي أنه من العاملين بالقطاع العام وهذا القرار ليس من قرارات الجزاء التي تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعن عليها وإنما تختص بنظره محاكم القضاء العادي إلا أنه وقد انتهت المحكمة الإدارية العليا دائرة توحيد المبادئ المشكلة طبقاً لأحكام المادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المقامة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ في حكمها الصادر في الطعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٣٥ ق بجلسته ١٩٩٢/٦/٦ إلى التزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الدعوى المحالة إليها من جهة قضائية أخرى طبقاً لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولو كانت تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانوناً لمحاكم مجلس الدولة فإن المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وقد أحييت إليها الدعوى من محكمة شبين الكوم الابتدائية وهي المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى فإن المحكمة التأديبية تكون ملزمة بالفصل فيها إعمالاً لأحكام المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولا وجه للقول بأن القرار المطعون فيه وهو متعلق بإنهاء خدمة المطعون ضده للانقطاع لا يدخل في الاختصاص النوعي للمحاكم التأديبية وإنما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم بحسب درجة العامل طبقاً لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ومحكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك لأن المنازعة في الطعن الصادر فيه الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه ليست من اختصاص محاكم مجلس الدولة وأنها دخلت في اختصاصه التزاماً بالتفسير الذي انتهى إليها دائرة توحيد المبادئ في حكمها آنف الذكر .

وعلى ذلك فلا يكون هناك محلاً للالتزام بقواعد توزيع الاختصاص النوعي لمحاكم مجلس الدولة وهي المحاكم التأديبية والمحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري ويكون التزاماً على المحكمة التي أحييت إليها الدعوى من القضاء العادي

بالفصل في الدعوى وذلك حتى لا يطول أمد نظر الدعاوى أمام القضاء وعلى ذلك يكون النعي على الحكم الطعين بمخالفة القانون لعدم اختصاص المحكمة التي أصدرته بنظر الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون واجب الالتفات عنه. (الطعن رقم ١٦٢١/٣٧ ق عليا - جلسة ١١/٢٩/١٩٩٤ - س ٣٧ ص ٤٣٥)

المبدأ رقم (١٥٤) - من المقرر أمام القضاء الإداري أن جميع قواعد الاختصاص تتعلق بالنظام العام سواء الاختصاص النوعي أو المحلي كما أن توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة يرتبط كذلك بالنظام العام - أساس ذلك : - أن هذه القواعد تتعلق بولاية المحكمة أو الهيئة التي تسند إليها بمقتضى القواعد التي تضعها الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة - يعتبر الخروج على هذه القواعد خروجاً على قواعد الاختصاص يستتبع بطلان الحكم لأن صدور الحكم بالرغم من هذه المخالفة مؤداه انعدام ولاية إصداره من جاب الدائرة التي أصدرته ووفقاً للقواعد الموضوعية - إذا لم تقم دائرة التسويات بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة وباشرت الفصل في موضوعها فإن حكمها يكون باطلاً لما شابه من مخالفة إجرائية جسيمة من شأنها أن تهدر ضمانه كفلها القانون مما يفقد الحكم صفته كحكم قضائي خصوصاً إذا كان صاحب المصلحة قد تعدد التحايل على قواعد الاختصاص كي تفصل له دائرة بعينها حسب اختياره - ليس هناك ما هو أكثر إخلالاً بقواعد التنظيم القضائي من أن يختار صاحب النزاع القاضي الذي يروقه .

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر أمام القضاء الإداري أن جميع قواعد الاختصاص تنسب بالنظام العام سواء الاختصاص النوعي أو المحلي كما أن توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة يرتبط كذلك بالنظام العام ، لأن هذه القواعد تتعلق بولاية المحكمة أو الهيئة التي تسند إليها بمقتضى القواعد التي تضعها الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة ، ويعتبر الخروج على هذه القواعد خروجاً على قواعد الاختصاص يستتبع بطلان الحكم لأن - صدور الحكم بالرغم من هذه المخالفة الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة والمطبقة حالياً فإن محكمة القضاء الإداري تضم ثلاثة دوائر هي : التسويات ، الترقيات والجزاءات ، العقود ، والدعوى إن رفعت ابتداءً أمام دائرة التسويات بالرغم من أن القرار المطعون فيه قرار صادر بتعديل الأقدمية مما يجعل الطعن فيه أمام

دائرة الترقّيات والجزاءات لأن الدّعى في حقيقتها دعوى إلغاء وليست من دعاوى التسويات ، وأن السبب الحفقي الذي دفع بالمدعي إلى رفع الدعوى أمام دائرة التسويات وتجنب دائرة الترقّيات المختصة أصلاً بنظرها أن دائرة الجزاءات سبق وأن أصدرت بجلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ حكماً في دعوى مماثلة رفعت من الدكتور برقم ١٦٥ لسنة ٣٥ ق ، وقضى فيها علي وجه لم يرتضيه المطعون ضده ، وإذا كانت دائرة التسويات لم تقم بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة وباشرت الفصل في موضوعها فإن حكمها يكون باطلاً لما شابه من مخالفة إجرائية جسيمة من شأنها أن تبيد ضمانه كفلها القانون للمدعية وتفقده بالتالي صفته كحكم قضائي ، مما يبرر الحكم بإلغائه خصوصاً إذا كان المطعون ضده قد تعمد التحايل على قواعد الاختصاص لكي تفصل له دائرة بعينها حسب اختياره وليس هناك ما هو أكثر إخلالاً بقواعد التنظيم القضائي من أن يختار صاحب النزاع القاضي الذي يروقه .

(الطعن رقم ٥٠٩/٣٣/ق عليا - جلسة ١٩/٣/١٩٨٩ - ص ٣٤ ص ٧٥٦)
المبدأ رقم (١٥٥) - استتالة نظر الطعن أمام محكمة مجلس الدولة وأمام دائرة غير مختصة وفقاً للتوزيع الداخلي لاختصاص دوائر المحكمة الإدارية العليا - صيرورته مهيناً للفصل فيه ليس هناك ما يحول قانوناً دون تصدي هذه المحكمة للفصل فيه وحسم النزاع .

الحكم

ومن حيث إنه وإن كان الأصل أن يحال هذا الطعن إلى الدائرة الرابعة من دوائر المحكمة الإدارية العليا وفقاً للتوزيع الداخلي لاختصاصات دوائر المحكمة العليا الذي أقرته الجمعية العمومية لها للعام القضائي الحالي (٩٠-٩١) تنفيذاً لأحكام قانون مجلس الدولة إلا أنه وقد استطاع نظر هذا الطعن أمام محاكم مجلس الدولة وأمام هذه الدوائر وأصبح مهيناً للفصل فيه فإنه ليس هناك ما يحول قانوناً دون تصدي هذه المحكمة للفصل فيه وحسم النزاع الذي طال أمدة رعاية لحسن سير العدالة وضماناً لسرعة حسم المنازعات استهدافاً لاستقرار المراكز القانونية "

(الطعن رقم ٢٤٩٩/٣٤ ق عليا - جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠)
المبدأ رقم (١٥٦) - قرار مجلس الدولة رقم ١١٢٠ لسنة ١٩٧٣ في شأن

تعيين المحاكم التأديبية للعاملين في المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادله وتحديد دائرة اختصاص كل منها . يتعين الالتزام بقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - مخالفة هذه القواعد - اعتبار الحكم صادراً من محكمة غير مختصة اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد تبعاً لوظيفة العامل والجهة التي يعمل بها - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بالوزارة التي يتبعها العامل وإحالة الدعوى إليها .

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع المثار من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة التي أصدرت ضده الحكم المطعون فيه فإن توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية . على أساس اختصاص كل من هما بنظر الدعاوى في الطعون التأديبية المتعلقة بالعاملين في الوزارات والهيئات الطاعنة والوحدات التابعة التي تحدد في قرار تعيين هذه المحاكم وتحديد دوائر اختصاصها .

يقتضي انفراد كل منهما بما تختص له فلا يكون لها أدنى اختصاص بنظر الدعاوى والطعون التأديبية المتعلقة بمن عداهم يخص به محكمة تأديبية أخرى . ومن ثم فإن نظرها والفصل في غير ما تختص به يجعل حكمها باطلاً ولذوي الشأن غير المطعون ضده أثاره ذلك وللمحكمة التصدي له من تلقاء ذاتها ومن حيث أنه بالرجوع إلى أحكام قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣ في شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادلها وتحديد دوائر اختصاص كل منها - يبين أن المادة الأولى من هذا القرار تنص على ما يلي : تعيين المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتي :

(١)

(٢) محكمة تأديبية بالنسبة إلى العاملين بوزارات الصناعة البترول ، والثروة المعدنية ، الري والجهات التابعة والملحقة بالوزارة .

(٣)

(٤) محكمة تأديبية بالنسبة إلى العاملين بوزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي للجهات التابعة والمحقة بالوزارة .

ومفاد النص المشار إليه أن المحكمة التي تتعقد لها ولاية النظر في الدعاوى التأديبية بالنسبة إلى العاملين بشركات القطاع العام التابعة لوزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي هي المحكمة التأديبية للعاملين بتلك الوزارتين . والمشار إليها في الفقرة (٤) من النص وليس المحكمة التأديبية للعاملين بوزارتي الصناعة المشار إليها في الفقرة الثانية من ذات النص .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن من العاملين بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) وهي إحدى شركات القطاع العام التي تتبع وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي وأن المخالفة المنسوبة إليه وقعت فيها وهي تعديه بالضرب والسب على رئيس مجلس إدارة الشركة . فإن الحكم المطعون فيه يكون من ثم قد صدر من محكمة غير مختصة ذلك أن اختصاص المحاكم التأديبية في مجلس الدولة يحدد تبعاً لوظيفة العامل والجهة التي يعمل بها . "

(الطعن رقم ٣٤/١٩٣٠ ق على - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ - س ٣٤ ص ١٠٢٣)
المبدأ رقم (١٥٧) - مناط تحديد دائرة الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة - اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة واتصالها بها موضوعاً بوصفها الأقدر على الرد على الدعوى بإعداد البيانات وتقديم المستندات اللازمة للفصل فيها.

الحكم

ومن حيث إن تحديد دائرة الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة يقوم - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة على اختصاص الجهة الإدارية بالمنازعة أي اتصالها بها موضوعاً وهذا الضابط هو الذي يتفق مع طبائع الأشياء ومع حسن سير المصلحة العامة إذ أن الجهة الإدارية المختصة بالنزاع هي بطبيعة الحال التي تستطيع الرد على الدعوى بإعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك بتسوية المنازعة صلحاً أو بتنفيذ الحكم في ميزانيتها عند الاقتضاء .

ومن حيث إن المدعي قد أنهيت خدمته بالشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان بقرارها الصادر في ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٩ تنفيذاً لما أخطرته به من

سحب القرار الجمهوري الصادر بتعيينه ، فتقدم بطلب إعادته إلى عمله بها طبقاً لأحكام القانون ، رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ تقرر عدم قبوله ، فأقام دعواه مثار هذا الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة مختصماً فيها رئيس الجمهورية والشركة المذكورة وزير التجاري وبهذه المثابة فإن تلك الشركة تكون من الجهات صاحبة الصفة قانوناً في الاختصاص في هذه المنازعة وهي بحكم اتصالها بهذه المنازعة موضوعاً باعتبار أنها هي الجهة التي يتبعها المدعي وهي التي أصدرت قرار إنهاء خدمته التنفيذي وعليها تنكس آثار الحكم في طلب المدعي فإنها من ثم أقدر على الرد على الدعوى بإعداد البيانات وتقديم المستندات اللازمة للفصل فيها وإذا كان مقر الشركة المذكورة في مدينة الإسكندرية ، فإن دائرة محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية تكون مختصة بنظر الدعوى ولا تثريب والأمر كذلك في إحالة الدعوى إليها ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بمقولة عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على أساس سليم .

(الطعن رقم ٢٤/٣٩٠ ق عليا - جلسة ١٩٨١/١/١٠ - س ٢٦ ص ٣٢٥)
المبدأ رقم (١٥٨) - اختصاص دائرة محكمة القضاء الإداري بالمنصورة يشمل المنازعات المتعلقة بالعاملين بمحافظة دمياط - تختص هذه المحكمة بالمنازعة المتعلقة بأحد العاملين بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي متى ثبت أنه يعمل بمنطقة تابعة لها بمحافظة دمياط - تعتبر هذه المنطقة هي الجهة المتصلة بالمنازعة فهي التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى . لا يشترط في هذه الجهة أن يكون لها الشخصية المعنوية بالمفهوم القانوني الدقيق .

الحكم

ومن حيث إنه من ناحية الشكل تدفع الهيئة الطاعنة بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر الدعوى تأسيساً على أن الهيئة الطاعنة أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٣١ لسنة ١٩٧١ ونصت المادة الأولى على أن الهيئة المذكورة لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الزراعة واستناداً إلى أن الهيئة مقرها الرئيسي مدينة القاهرة الكبرى ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى موضوع الطعن المائل ينعقد لمحكمة القضاء الإداري بالقاهرة إذ أن مقر الهيئة

الطاعنة بالجيزة ومنطقة كفر الشيخ التي كان يعمل بها المطعون ضده فرع من فروع الهيئة لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة هذا فضلاً عن أن القرار السلبى الطعين بعدم صرف مرتب المطعون ضده اعتباراً من ١٩٨٦/١١/٨ قد صدر من الإدارة العامة لشتون العاملين بالهيئة التي مقرها قسم الدقي بالجيزة وعلى ما تقدم يضحى الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة غير مختصة محلياً مما يتعين الحكم بإلغائه وإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة .

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر الدعوى محل الطعن المائل فإن قرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء دائرة لمحكمة القضاء الإداري بالمنصورة قد جعل اختصاصها شاملاً المنازعات المتعلقة بالعاملين بمحافظات الدقهلية وبمياط وإذ الثابت أن المطعون ضده يعمل بمنطقة من المناطق التابعة للهيئة الطاعنة بمحافظة دمياط وتعتبر هذه المنطقة هل الجهة المتصلة بالمنازعة موضوعاً بحسبانها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى ولا يشترط في هذه الجهة أن يكون لها الشخصية المعنوية بالمفهوم القانوني الدقيق ولما كانت الجهة التي يعمل بها المطعون ضده تدخل في دائرة اختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة فمن ثم يكون الدفع غير مستند إلى أساس سليم من القانون مما يتعين معه القضاء برفضه .

(الطعن رقم ٣٤/١٤٦١ ق عليا - جلسة ١٩٩٣/١٢/١١ - س ٣٩ ص ٣٥٩)
المبدأ رقم (١٥٩) - جميع قواعد الاختصاص النوعي والمحلي المنظمة لمحاكم القسم القضائي لمجلس الدولة ، وتلك المنظمة لدوائر محكمة القضاء الإداري تتعلق بالنظام العام - أثر الخروج على قواعد الاختصاص - البطلان.

الحكم

ومن حيث إنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه الطعن والمتعلق بعدم اختصاص دائرة محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بنظر المنازعة المائلة - فإنه من المستقر عليه أن جميع قواعد الاختصاص النوعي والمحلي المنظمة لمحاكم القسم القضائي بمجلس الدولة وكذلك بين دوائر محكمة القضاء الإداري تتعلق بالنظام العام بحسبان أن توزيع الاختصاص بين دوائر محكمة القضاء ، الإداري منعقد للجمعية العمومية لمستشاري تلك المحكمة والقرار الصادر بإنشاء ، دوائر محكمة القضاء الإداري بالمحافظات وبالتالي يعتبر الخروج على القواعد المنظمة لاختصاص المحلي لدوائر محكمة القضاء الإداري بالأقاليم خروجاً على قواعد

الاختصاص بما يستتبع بطلان هذا الحكم .

ومن حيث إن المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء ، دائرة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية تنص على أن :
(يشمل اختصاص هذه الدائرة المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة والهيئات والمؤسسات العام بمحافظة الإسكندرية ومطروح والبحيرة ٩ بما مفاده أن الاختصاص المحلي لدائرة محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية مرتبط باتصال المنازعة بإحدى مصالح الحكومة بمحافظات الإسكندرية ومطروح والبحيرة أو بالهيئات والمؤسسات العامة بتلك المحافظات ومن ثم فإنه بالنظر إلى أن المنازعة الماثلة تتصل بالهيئة الزراعية المصرية ومقرها مدينة القاهرة فإن الاختصاص بنظرها ينعقد لدوائر محكمة القضاء الإداري بالقاهرة دون دوائر تلك المحكمة بالإسكندرية وإذ صدر الحكم المطعون عليه من دائرة محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية فإنه يكون قد صدر بالمخالفة لقواعد الاختصاص المحلي لتلك الدوائر الأمر الذي يستتبع معه القضاء بإلغاء هذا الحكم .)

(الطعن رقم ٣٦/١٨٥٥ ق عليا - جلسة ١١/١١/١٩٩٧)

المبدأ رقم (١٦٠) - قضاء المحكمة بشأن الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ينطوي على فصل في الاختصاص بنظر الدعوى - أثر ذلك - تفيد المحكمة بما فصلت فيه من اختصاصها بنظر الدعوى .

الحكم

" ومن حيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالمنصورة بنظر الدعوى محل الطعن المائل فإن قرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء دائرة لمحكمة القضاء الإداري بالمنصورة قد جعل اختصاصها شاملاً المنازعات المتعلقة بالعاملين بمحافظات : الدقيمية ، ودمياط ، وإذ الثابت أن المطعون ضده يعمل بمنطقة من المناطق التابعة للهيئة الطاعنة بمحافظة دمياط وتعتبر هذه المنطقة هي الجهة المتصلة بالمنازعة موضوعاً بحسبانها الجهة التي تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى ولا يشترط في هذه الجهة الشخصية المعنوية وعلى ذلك فإن محكمة قضاء الإداري (دائرة منازعات الأفراد ج) وقد فصلت في طلب وقف تنفيذ فإنها تحوز مقبلة بما فصلت فيه من اختصاصها بنظر الدعوى ، خاصة وأن الثابت عن الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة

المذكورة عند نظر طلب الإلغاء أن الحاضر عن هيئة قضايا الدولة لم يدفع أمام المحكمة بعدم الاختصاص المحلي في أي من جلسات المرافعة ومن ثم فإنه لا وجه لهذا النعي على الحم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٥٤١ / ٣٦ ق عليا - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٦)

المبدأ رقم (١٦١) - إن محصل الدفع ببطلان قرار الإحالة أن محكمة القضاء الإداري - وإن كانت هي المختصة بنظر الدعوى دون المحكمة الإدارية إلا أنها لم تتصل بها اتصالاً قانونياً ذلك أن طرحها أمامها كان بناء على أداة أو إجراء غير صحيح قانوناً هو قرار الإحالة الصادر من رئيس المحكمة الإدارية وأنه ينبغي أن يصدر بهذه الإحالة حكم من المحكمة لا مجرد قرار من رئيسها وحده.

الحكم

ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري وإن كان صحيحاً أنها قد اتصلت بالدعوى بأداة أو بإجراء غير صحيح قانوناً إذ لم تحل إليها بحكم من المحكمة الإدارية أو لم تطرح أمامها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى إلا أنه متى كان مسلماً أن تلك الدعوى إنما تختص بها محكمة القضاء الإداري ولا تختص بها المحكمة الإدارية بحيث لو قضى ببطلان قرار إحالتها إلى محكمة القضاء الإداري لعادت إليها حتماً من جديد بإحالة صحيحة فإنه يكون من الواضح أن الغاية المرجوة من وراء الإحالة بالإجراء الصحيح قد تحققت فعلاً بالإحالة التي تمت بأداة غير صحيحة مما لا يجوز معه الحكم ببطلان هذه الإحالة غير الصحيحة تحقيقاً لما استهدفه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠ (فقرة ثانية) من قانون المرافعات من أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقيق الغاية من الإجراء ذلك أنه لا جدوى في الحالة الماثلة من الأخذ بدفع الطاعة بعد أن تم اتصال الدعوى فعلاً بالمحكمة المختصة حسبما سلف البيان .

(الطعن رقم ١٥/٢١٥ ق عليا - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ - س ٢٠ ص ٣٠٤ -

وفي ذات المعنى الطعن رقم ٤٤١٣ / ٤٤ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٢)

المبدأ رقم (١٦٢) - قواعد الاختصاص تتعلق بالنظام العام - سواء الاختصاص النوعي أو المحلي أو توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة - الخروج على هذه القواعد يستتبعه بطلان الحكم .

الحكم

ومن حيث إنه ولما كان ذلك ، وكان الجهاز التنفيذي لمشروع تنمية شمال

سيناء يتمتع وفقاً - لمجموع نصوص القرار الصادر بإنشائه يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وأن الجهاز أبرم بهذه المثابة مع شركة مساهمة النخيرة العقدين موضوع هذه المنازعة - لتنفيذ أعمال إنشاء وتبطين ترعة الشيخ - بر الصباح وعلى ذلك فإن الاختصاص المحلي لنظر هذه المنازعة تنعقد للدائرة الأولى محكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية إعمالاً لقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٥ ، ورقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٩ اللذين جعلوا الاختصاص المحلي لهذه الدائرة يتحدد بالمنازعات الإدارية التي تتعلق بفروع المصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي بمحافظات الإسماعيلية وبور سعيد وألـسويس وشمال سيناء وجنوب سيناء ، وباعتبار أن الجهاز التنفيذي لمشروع تنمية منطقة شمال سيناء على مياه ترعة السلام والذي يتعلق به المنازعة أصلاً مقره مدينة القنطرة شرق ويمثله أمام القضاء في صلاته بالغير رئيس الجهاز التنفيذي لهذا المشروع .

ومر حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا اتجهت إلى أن قواعد الاختصاص تنعنى بنظام العام سواء الاختصاص النوعي أو المحلي كما أن توزيع الاختصاص بين دوائر المحكمة الواحدة يرتبط كذلك بالنظام العام ذلك أن هذه قواعد تتعلق بولاية المحكمة أو الهيئة التي تسند عليها بمقتضى القواعد التي تضعها الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة ويعتبر الخروج على هذه القواعد خروجاً على قواعد الاختصاص يستتبع بطلان الحكم لأن صدور حكم بالرغم من هذه المخالفة مؤداه انعدام ولاية إصداره من جانب إدارة التي أصدرته.

لما كان ذلك وكانت المنازعة تتصل بغض النظر عن مدى قبول اختصاص وزير الأشغال والموارد المائية فيه - بالجهاز التنفيذي لمشروع تنمية منطقة شمال سيناء على مياه ترعة السلام الذي يقع مقرة في مدينة القنطرة شرق ، ومن ثم فإن الاختصاص المحلي لنظر المنازعة ينعقد للدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإداري بالإسماعيلية وإذا كان هذا الاختصاص يتعلق بتنظيم العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد فإنه يكون متعين الإنهاء مع إحالة الدعوى مرة أخرى إلى الدائرة المختصة محلياً .

(الضرر رقم ٢٢١١/٦ :ق غيا - جلسة ٢٢/١١/٢٠٠٢)

الباب الثالث

الدفع بعدم القبول

الباب الثالث

الدفع بعدم القبول

نعرض لهذا الدفع فى ثمان فصول :

الفصل الأول : الأحكام العامة فى الدفع بعدم القبول

الفصل الثانى : الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة

الفصل الثالث : الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة

الفصل الرابع : الدفع بعدم القبول لانتفاء القرار الإدارى

الفصل الخامس : الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد

الفصل السادس : الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم

الفصل السابع : الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ

بطلب الإلغاء

الفصل الثامن : التطبيقات القضائية فى الدفع بعدم القبول بوجه عام .

وفيما يلى نعرض لكل فصل على حدة :

الفصل الأول
الأحكام العامة
في الدفع بعدم القبول

الفصل الأول

الأحكام العامة

فى الدفع بعدم القبول

تتعدد أسباب الدفع بعدم القبول فى مجال الدعوى الإدارية وخاصة دعوى الإلغاء ويرتبط هذا الدفع فى جانب كبير منه بشروط قبول الدعوى بوجه عام وشروط قبولها بالنسبة لدعوى الإلغاء بصفة خاصة، فقد يكون الدفع بعدم القبول قائماً على سبب قوامه إنتفاء القرار الإدارى والذى كان يحتلط بالدفع بعدم الإختصاص قبل دستور ١٩٧١، وقد يقوم الدفع على تخلف إجراءات ومواعيد قبول الدعوى فيكون الدفع بعدم القبول لرفع الدعوى بعد الميعاد المقرر قانوناً أو بعدم قبولها لعدم سابقة التظلم من القرار المطعون فيه فى الأحوال التى جعل المشرع فيها التظلم وجوبياً، كما قد يكون الدفع قائماً على تخلف شروط الصفة والمصلحة كرفع الدعوى من غير ذى صفة أو رفعها على غير ذى صفة أو لإنتفاء شرط المصلحة ابتداءً أو لزوالها أثناء نظر الدعوى وقبل الفصل فيها وغير ذلك من الأحوال التى سنبينها عند عرض المبادئ القانونية التى تقررت فى شأن ذلك الدفع.

وقد نصت المادة ١١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن:

الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها . وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنية. (١)

وإذا تعلق الأمر بإحدى الوزارات، أو الهيئات العامة، أو مصلحة من المصالح، أو بشخص إعتبارى عام، أو خاص، فيكفى فى تحديد الصفة أن يذكر إسم الجهة المدعى عليها فى صحيفة الدعوى (٢).

(١) عدلت قيمة الغرامة فى الفقرة الثانية من هذه المادة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، ثم بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) أضيفت الفقرة الثالثة من المادة بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

الفصل الثانى

الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة

أرست المحكمة الإدارية العليا العديد من المبادئ القانونية فى مجال الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة باعتباره أحد الشروط الجوهرية اللازم توفرها لقبول الدعوى بوجه عام ودعوى الإلغاء على وجه الخصوص.

ونعرض فيما يلى مجموعة من المبادئ القانونية التى تصدرت فيها المحكمة الإدارية العليا للدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة ، سواء تلك التى توفر للدفع مقتضاه فقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، أو تلك التى قام فيها الدفع على غير سند من حال الدعوى وواقعها بعد ثبوت توفر شرط المصلحة فقضت برفض الدفع :

المبدأ رقم (١٦٣) — دفع بانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — تحقق المصلحة بتوفر المواطنة — أحوال ذلك .

الحكم

إنه يكفى لمخاصمة القرار الإداري فى دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيراً مباشراً ، وللمدعى مصلحة شخصية مباشرة فى الطعن على القرار الإدارى الصادر بإلغاء الموافقة على إقامة الوحدة المجمعة بأرضه التى تبرع بها لهذا الغرض وذلك بصفته مواطناً وبصفته عمدة القرية وبصفته متبرعاً ، وفى الحق يكفى لمخاصمة هذا القرار فى مثل الحالة المعروضة أن يثبت أن المدعى مواطن يقيم فى تلك القرية حتى تتحقق له مصلحة شخصية فى كل قرار يتعلق بمصالح هذه القرية والمقيمين بها وإلا كان لأحد هؤلاء المواطنين أن يعترض على قرار يصدر فى هذا الشأن ولأصبحت مثل هذه القرارات الإدارية مصونة من الطعن عليها مع أنها تمس مصلحة الأهلين فيها و تؤثر فيهم تأثيراً مباشراً كمجموع من الناس يقيم فى هذه المنطقة .

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٦١ - س ٧)

المبدأ رقم (١٦٤) — دفع بانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — عدم كفاية المصلحة النفسية لرفع الدعوى أو إقامة الطعن .

الحكم

من القواعد الأساسية في التشريع أنه لا يجوز إتباع طرق الطعن إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع ، وهذه القاعدة من النظام العام . وإذا قرر الشارع أن رفع الطعن في ميعاده من النظام العام حتى تستقر الحقوق لدى أصحابها فمن باب أولى يكون جواز الالتجاء إلى محكمة الطعن أو عدم جوازه من الأمور التي يتعين أن تتحقق المحكمة منها من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة أو المصلحة أو كان الطعن مرفوعاً من قبل الحكم أو مرفوعاً على من تنازل عنه .

إن الحكم التمهيدى يشف عن اتجاه رأى المحكمة في موضوع النزاع . و كان قانون المرافعات القديم الصادر سنة ١٨٨٣ يجيز في المادة "٣٦١" منه استئناف الحكم التمهيدى دون التحضيرى - قبل صدور الحكم فى الموضوع كما جاز استئنافه مع الحكم فى الموضوع ، و قد جرت هذ المادة بالآتى :- " أما الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة فى أصل الدعوى والأحكام الصادرة بإجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها فى الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم فى أصل الدعوى بدون أن يترتب على هذا التأخير فى ذلك سقوط حق طالب الاستئناف و لو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه " .

وعلى ذلك فانه فى ظل المادة "٣٦١" من قانون المرافعات القديم لا توجد إلا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن إذ أن الحكم التمهيدى لا يمس فى الواقع حقوق الخصم ، و لا يسبب ضرراً و إنما هو يصور فقط فى ذهن الخصم المحكوم عليه أن المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه فى الدعوى .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ - جلسة ٧ / ٤ / ١٩٦٢ - س ٧ ص ٥٥٤)
المبدأ رقم (١٦٥) - دفع بانتفاء المصلحة - من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة .

الحكم

من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً

تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولما كانت أحكام القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما والتي تستند إليها دعوى الهيئة الطاعنة تقضى باستثناء بعض الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر الخاصة بالأقباط الأرثوذكس من نظام الاستبدال المقرر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كما تخول الهيئة الطاعنة الاختصاص في استلام هذه الأراضي الموقوفة وفي الإشراف على إدارة العقارات الموقوفة على الأغراض سالف الذكر فإن مؤدى ذلك أن ولايتها إنما تنصب فقط على الأموال الموقوفة المشار إليها و لما كان الثابت فيما تقدم أن قطعة الأرض الزراعية التي قضى القرار المطعون فيه باستبدالها منقطة الصلة بالأرض الموقوفة التي أقررت لخيرات الوقف سالف الذكر بما في ذلك القدر الذي يخص مدرسة الأقباط بقويسنا لذلك تكون مصلحة الهيئة الطاعنة في الدعوى غير قائمة ابتداءً ومنذ رفعها ومن ثم تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٤٤ اق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ١٠٠)
المبدأ رقم (١٦٦) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - إعادة الطاعن إلى عمله لا تنفي وجود مصلحته في إزالة القرار بجميع آثاره .

الحكم

من حيث إن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفته القانون فيما قضى به من عدم قبول طلب إلغاء قرار وقف المدعى لانتفاء شرط المصلحة فانه ولئن كان القرار ١٤٩ لسنة ١٩٦٦ بإعادة الطاعن إلى العمل مع صرف مرتبه الموقوف قد أزال الآثار المادية لقرار الإيقاف رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر، فلا مراء انه مع تحقق ذلك يبقى للطاعن مصلحة في أن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تمت خلال حياته الوظيفية وتمثل مصلحته في هذه الحالة في إزالة الوجود لقرار الإيقاف ذاته بغض النظر عن آثاره .

(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠ اق - جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٧٩ - س ٢٥ ص ١٩)
المبدأ رقم (١٦٧) - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - يكفي توافر المصلحة المحتملة.

الحكم

يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها ، أجاز

المشرع على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى والاكتفاء بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع يحتج بها في نزاع مستقبل ، المصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للمدعى صفة في رفع الدعوى ، لا تقبل الدعوى بالنسبة للمدعى عليه إذا لم يكن له أي شأن بالنزاع - دائرة الاختصاص في الدعوى قد تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم في مواجعتهم و يكون اختصاصهم تبعياً و ليس أصلياً بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة أصلاً ولا تتعقد بهم الخصومة ابتداء .

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٢١ق - جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٨٠ - س ٢٦ ص ١٣٦)
المبدأ رقم (١٦٨) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - مناط قبول أي طلب أو دعوى أن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون - شروط قيام ركن المصلحة.

الحكم

ومن حيث أن المسلم به أن مناط قبول أي طلب أو دفع رهن بأن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون ، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع (المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية) وأنه يشترط لقيام المصلحة أن تكون مصلحة قانونية أي أن يستند واقع الدعوى إلى حق أو مركز قانوني ويكون الغرض من الدعوى حماية هذا الحق بتقريره عند النزاع فيه أو دفع العدوان عنه أو تعويض بالحق من ضرر من جراء ذلك، وأن تكون المصلحة شخصية مباشرة وهو ما يعبر عنه فقه المرافعات كشرط مستقل باسم الصفة ويعنى أن يكون رافع الدعوى هو صاحب الحق أو المركز القانوني محل النزاع أو نائبه وكذلك للمدعى عليه بأن يكون هو صاحب المركز القانوني المعتدى على الحق المدعى به ، كما يشترط أن تكون المصلحة قائمة وحالة متعيناً أن يكون حق رافع الدعوى قد اعتدى عليه بالفعل ، ومن ثم لا يكفي مجرد الضرر المحتمل وقوعه إلا في الحالات التي حددها القانون على الوجه المبين .

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٧٧٠)
المبدأ رقم (١٦٩) - إيداع الدافع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

دعوى - مصلحة - دفع بعدم قبول الدعوى - إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه للمحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانتفاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري .

(لطن رقم ٢١٠ ولطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨١ / ١٢ / ٥ - ٢٧ ص ٦١)
المبدأ رقم (١٧٠) - دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - قبول دعوى الإلغاء منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها - يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له - اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء على النحو السابق لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة .

الحكم

قبول دعوى الإلغاء منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها يتسع شرط المصلحة الشخصية لأنه يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديدة له ، المدعي بصفته محامياً ولديه عديد من القضايا التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري وتتنظرها دائرة منازعات الأفراد والهيئات له مصلحة شخصية في إقامة دعوى لإلغاء قرار رئيس الجمهورية بمنح نائب رئيس مجلس الدولة وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى إذ أنه كان في تاريخ منح الوسام المنوه عنه يرأس الدائرة التي كثيراً ما يختصم المحامي أمامها رئيس الجمهورية بصفته ولهذا فله مصلحة الطعن على قرار منح الوسام ضماناً لنقاء قاضيه وتجرده وحيدته "

قرار رئيس الجمهورية بمنح وسام من أوسمة الدولة " وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى " لأحد أعضاء مجلس الدولة في مناسبة قومية عامة بصفته عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - منح الوسام كان لصفة تختلف عن صفته كعضو بمجلس الدولة ولا علاقة لها بوظيفته القضائية بمحاكم مجلس الدولة - هذا القرار لا تربيته شبهة ولا تعتوره مخالفة قانونية - القرار صحيح

فى شريعة القانون لا حاجة فى الإدعاء . بعدم مشروعىة منح الوسام بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المعاملة الإستثنائية التى حظرت المادة أن يعامل بها أحد الأعضاء وردت فى معرض تحديد المرتبات والمعاشات البدلات و سائر المزايا المالية الأخرى .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٨٣ - س ٢٩ ص ١٢٥)
المبدأ رقم (١٧١) - شرط قبول الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - عدم الدفع بعدم قبول الاعتراض أمام اللجنة القضائية لانعدام المصلحة - هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التى يجوز إيدائها فى أى حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة ثانى درجة.

الحكم

إصلاح زراعى - الاستيلاء يتم على الأراضى التى يتركها المالك الخاضع فى إقراره و التى تكون زائدة عن القدر الجائز له الاحتفاظ به - متى ثبت أن الأرض محل النزاع لم تدرج بالقدر الزائد عن قدر الاحتفاظ و كانت ضمن الأراضى المختلط بها فإنها لا تخضع للاستيلاء - متى ثبت أنه لم يحصل استيلاء على الأراضى المحتفظ بها فإنه لا تكون للمطعون ضده " المشتري " أى مصلحة فى رفع الدعوى أمام اللجنة القضائية - عدم قبول الدعوى لانتفاء ركن المصلحة - المصلحة الحقيقة فى الاعتداد بالعقد هى مصلحة المالك " البائع " و تتمثل فى إمكانية استعواضه أرضاً أخرى بالأرض المتصرف فيها إذا قضى له بالاعتداد بالعقد موضوع النزاع حتى يظل مختلطاً بالحد الأقصى للملكية

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٣ - س ٢٩ ص ٣٣٧)
المبدأ رقم (١٧٢) - جواز إيداء الدفع بعدم القبول لانعدام المصلحة فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة - للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى به.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة يجوز إيدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة والمحكمة ولو لم يدفع بذلك وهى تتل حكم القانون على النزاع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها فى هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانتفاء

مصلحة المدعي في طلب إلغاء القرار الإداري

(المحكمة العليا الإدارية - الطعن رقم ٢١٠ و ٢٤١ / ٢٥٠ ق عليا - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - س ٢٧ ص ٦١ - والطعن رقم ١١٩٧ / ٢٦ ق عليا - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ - س ٢٩ ص ٣٣٧)

المبدأ رقم (١٧٣) - دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - للشخص الذي مس القرار الإداري مصلحة قانونية له أو مادية أن يرفع الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه عن المصلحة في الدعوى فإن قضاء هذه المحكمة استقر علي أن الشخص الذي مس القرار الصادر في الدعوى مصلحة قانونية له أو مادية أن يرفع الدعوى، والمصلحة القانونية واضحة في طلب المطعون ضده بتسوية حالته بمجموعة من الوظائف المهنية دون مجموعات الخدمات المعاونة وبالتالي يكون هذا الدفع غير مقبول

(الطعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

المبدأ رقم (١٧٤) - المصلحة الشخصية الذاتية أساس شرط المصلحة.

الحكم

دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - قرار رئيس الجمهورية بإحالة الجرائم المنسوب ارتكابها لرفيق مجند بقوات الأمن المركزي لنظرها أمام القضاء العسكري - إذا انطوى القرار الإداري على تحديد جهة القضاء التي تتولى محاكمة شخص ما فلا وجه للطعن فيه - أساس ذلك : - القرار في هذه الحالة لا يتصر بحالة قانونية من شأنها جعل القرار مؤثراً تأثيراً في مصلحة شخصية ذاتية - نتيجة ذلك : - عدم قبول الدعوى المرفوعة بإلغاء هذا القرار لانتفاء ركن المصلحة .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٥ / ١٢ / ٢٨ - س ٣١ ص ٧٢٤)

المبدأ رقم (١٧٥) - شرط المصلحة اللازم لقبول الطعن على الحكم.

الحكم

الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة - الأصل أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه على ما هو منصوص عليه بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات بحسبان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن ، إلا أنه

يكفى لقبول الطعن في قضاء الإلغاء أن تتحقق المصلحة المقررة قانوناً في الطاعن ، وقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على أن يكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري فإذا كانت الطعون المائلة مقامة من الطاعنين بصفتها ممثلين للجهة الإدارية وكانا قد اختصما لهذه الصفة أمام محكمة القضاء الإداري بالأسكندرية ، إلا أنهما لم يبيديا دفاعاً في شأن موضوع تلك الدعاوى ، وقد أكد بتقارير الطعون أن القرار المطعون فيه هو قرار تنظيمي عام مشوب بعيب ينحدر به إلى درجات الانعدام ، فعلى ذلك لا يصح القول بعدم قبول الطعون لانتفاء المصلحة ، ذلك أن قيام الأحكام المطعون فيها بما تثبت لها من حجية في مواجهة الخصوم في الدعوى ومنهم الطاعنان مفادها صحة القرار المطعون فيه ومشروعيته في حين يؤكد الطاعنان إنعدام هذا القرار مما تتحقق معه المصلحة المتغيرة قانوناً لقبول الطعون المقدمة منهما ، ويتعين الحكم بقبولها خاصة وأن مدار الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على ما جرى عليه قضاؤها هو أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذي يجوز عرضه عليها من أى ذوى الشأن .

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧ / ١ / ٣١ - س ٣٢ ص ٧٥٢)

المبدأ رقم (١٧٦) - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها -
المصلحة تتوفر متى كان رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة.

الحكم

دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - من المقرر أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة عملاً بنص المادة " ١٢ / أ " من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ و التى تنص على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٢ / ٢٢ - س ٣٢ ص ٨٧٥)

المبدأ رقم (١٧٧) - توفر شرط المصلحة إذا ما كان صاحب الشأن في حالة

قانونية مسها القرار المطعون فيه ، وقيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة فى رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان فى دعوى الإلغاء.

الحكم

دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة — إنه ولئن كان القانون قد اشترط بقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة ، إلا أن القضاء الإدارى قد استقر على توافر هذا الشرط إذا ما كان صاحب الشأن فى حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه ، وأن قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة فى رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان فى دعوى الإلغاء .

(لطن رقم ١١١٧ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٩١٤)
المبدأ رقم (١٧٨) — جواز إبداء الدفع بانتفاء المصلحة فى أية حالة كانت عليها الدعوى — الدفع بانتفاء المصلحة لا يؤثر فيه التأخير فى إبدائه إلى ما بعد مواجهة الموضوع — أساس ذلك : أنه ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع.

الحكم

الدفع بانتفاء المصلحة — المادة " ١٢ " من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يتوافر فى رافعها شرط المصلحة — يتعين توافر هذا الشرط من وقت رفع الدعوى لحين الفصل فيها — الدفع بانتفاء المصلحة لا يؤثر فيه التأخير فى إبدائه إلى ما بعد مواجهة الموضوع — أساس ذلك : أنه ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع — أثر ذلك : يجوز إبداء الدفع بانتفاء المصلحة فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

(لطن رقم ١٩١٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ١١١٨)
المبدأ رقم (١٧٩) — دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة — المصلحة الجماعية للمنظمات النقابية — أحوالها

الحكم

تتمتع المنظمات النقابية ومن بينها اللجنة النقابية بالشخصية الاعتبارية ولها حق التقاضي للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها والتي تنشأ عن علاقات العمل يجوز للجنة النقابية التدخل مع أعضائها فى جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل تحقيقاً لأهداف تلك المنظمات وهي حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل

يكفي للقول بجماعية المصلحة أن تتعلق الدعوى بفئة معينة من العاملين ما دام أنها لا تقتصر على أشخاص معينين بذواتهم".

(الطعن رقم ٢٩/٣٥٣٧ ق عليا - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ - س ٣٣ ص ٢٤٢)

المبدأ رقم (١٨٠) - الدفع بعدم قبول الدعوى لتعدد المدعين في الدعوى - شرط المصلحة اللازم لقبول مثل هذه الدعوى.

الحكم

وحدة مصلحة المدعين تكفي لجمع طلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يلحقها البطلان - أساس ذلك : أن البطلان لا يلحق الإجراء أو العمل إلا بنص صريح في القانون أو أن يكون الإجراء قد شاب عيب جوهري .

(الطعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨ / ١ / ٣ - س ٣٣ ص ٥٥٠)
المبدأ رقم (١٨١) - شرط المصلحة الشخصية - شرط استمرار المصلحة - سرية الدعوى والطعون على السواء - المادة "١٢" من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة .

الحكم

وضع المشرع قاعدة تقضى بأنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية - يتعين توافر شرط المصلحة ابتداء واستمراره حتى صدور حكم نهائي - لفظ ، الطلبات الوارد بنص المادة "١٢" من قانون مجلس الدولة يشمل الدعاوى كما يشمل الطعون المقدمة عن الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف نوى الشأن أساس ذلك : أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته - شكلاً وموضوعاً أمام تلك المحكمة لتتزل فيه صحيح حكم القانون - للقاضي الإداري الهيمنة على إجراءات الخصومة الإدارية فهو يملك توجيهها و تقصى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى - على القاضي أن يتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنى عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المركز القانونية لأطرافها حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها .

(الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٩ / ٢ / ١١ - س ٣٤ ص ٥٤١)

المبدأ رقم (١٨٢) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - يشترط لقبول دعوى

الإلغاء أن يكون للمدعي مصلحة قانونية في رفعها - لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثثار والافتراء وإنما يكفي أن يكون المدعي في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره - يتوافر ذلك في الشريك على الشيوع في عقار مستولي عليه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.

الحكم

ومن حيث إنه إذا كان الشرط المقرر لقبول دعوي الإلغاء أن يكون للمدعي مصلحة قانونية في رفعها، فإنه لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثثار والافتراء، وإنما يكفي أن يكون المدعي في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره، وهو ما يتوافر في شأن الشريك على الشيوع في العقار المستولي عليه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، فيجوز لهذا الشريك الاستقلال برفع دعوي بطلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بالاستيلاء، على ذلك العقار، ولا تثريب على المحكمة إن فصلت في دعواه ولو بوقف تنفيذ القرار دون حاجة إلى دخول الشركاء الآخرين لأن الخصومة في دعوي الإلغاء خصومة عينية تنصب على ذات القرار المطعون فيه مما لا محل للقول بارتضائهم إياه أو بقبولهم له على نحو ما ذهبت إليه الشركة الطاعنة.

(الطعن رقم ١٢٩٩ و ١٣٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٨ - س ٣٤ ص ٧٤٦)

المبدأ رقم (١٨٣) - مصلحة في الدعوي - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية في دعوي الإلغاء أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي يكفي أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له يكفي أن تكون المصلحة آجلة، وليس يلزم أن تكون عاجلة - المصلحة يجب أن تكون مشروعة لا ينكرها النظام العام أو حسن الآداب.

الحكم

ومن حيث إنه إذا كان الشرط المقرر لقبول الدعوي طبقاً للمادة (١٢) من قانون مجلس الدولة أو عملاً بالمادة (٣) من قانون المرافعات، أن يكون للمدعي فيها مصلحة شخصية قائمة يقرها القانون، فإنه لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية في دعوي الإلغاء أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي وإنما يكفي

أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له، كما أنه لا يلزم أن تكون المصلحة القائمة مصلحة عاجلة وإنما يكفي أن تكون مصلحة لاجلة، وذلك مادامت المصلحة في الحالتين مشروعة لا ينكرها النظام العام أو الآداب، ولئن كانت المطعون ضدها طالبة منتسبة بكلية الآداب جامعة عين شمس وليست طالبة منتظمة بها، إلا أن هذا ينفي قيام حاجتها إلى دخول الكلية إن لم يكن في بداية السنة الدراسية لإجراء ما قد يلزم أو لمجرد الاستيثاق من وضعها، وإن لم يعرض ولو لمأماً على مدار السنة الدراسية لمتابعة شئونها بالكلية، فإنه يحقق مآلاً في نهاية السنة الدراسية حيث الامتحان سواء استهلاً بإرهاصاته أو مروراً بأدائه أو ختاماً بنتيجته، فكل ذلك يمثل مصلحة شخصية قائمة لها في دخول الكلية سواء عاجلاً أو آجلاً مما يؤثر فيها تأثيراً مباشراً القرار المطلوب إلغاؤه إذ حظر ارتداء النقاب الذي تضعه المطعون ضدها وتتمسك به صديقاً عن عقيدة لديها على سند من مذهب شرعي يزكيه بما يضيفي المشروعية أيضاً على مصلحتها الشخصية القائمة في الدعوي، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه صاف صحيح القانون إذ قضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوي إعرافاً عن الزعم بانتفاء المصلحة فيها.

(الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ - س ٣٤ ص ١٢٥٠)
المبدأ رقم (١٨٤) - شرط المصلحة - تطبيق على قرار بحظر ارتداء النقاب - أثره على الطالبة المنتسبة.

الحكم

انتساب الطالبة لا ينفي حاجتها إلى دخول الكلية في أي وقت ومن ثم تتوافر لها مصلحة شخصية قائمة في الطعن على قرار حظر ارتداء النقاب .
إن إسدال المرأة النقاب أو الخمار على وجهها إخفاء له عن الأعين أن لم يكن واجباً شرعاً في رأي فإنه كذلك في رأي آخر وهو في جميع الأحوال غير محظور شرعاً والدعوة الإصلاحية إن لم تكن النقاب فإن ظروف خاصة قد تدعو إليه صدوداً عن الفتنة فضلاً عن أن القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره - مؤدى ذلك : أن يظل النقاب طليقاً في غمار الحرية الشخصية ومحرراً في كنف حرية العقيدة فلا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتياده - الحظر المطلق أو المنع الكلي

يمس الحرية الشخصية في ارتداء الملابس وتقييد حرية العقيدة .

(لطن رقم ١٣١٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ - س ٣٤ ص ١٢٥٠)

المبدأ رقم (١٨٥) - وجود المدعية في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية لها - النعي بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحة في غير محله.

الحكم

من حيث إنه أيا كان الأمر بالنسبة لاستيفاء كل من المدعية والمطعون في ترفيتهم مدد الاشتغال بالمحاماة اللازمة للترقية لوظيفة مدير إدارة محل النزاع الراهن، وهي المدد المقررة في المادة (١٣) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فإن المدعية كانت تشغل وقت إصدار القرار الطعين رقم ١٧٢٠ لسنة ١٩٨٥ الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف القانون وهي الدرجة والمجموعة التي تمت الترقية منهما بمقتضي هذا القرار إلي الدرجة الأولى بذات المجموعة ومن ثم تكون المدعية في حالة قانونية بالنسبة للقرار المشار إليه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية لها علي وجه يغدو معه النعي بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحة في جانب المدعية في غير محله مما يتعين معه إطراح هذا الطلب.

(الطن رقم ١١٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧)

المبدأ رقم (١٨٦) - يشترط لقبول الدعوي أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً قانونياً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوي غير مقبولة ، لا غني عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات الإلغاء وطلبات التعويض عن هذه القرارات ، مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أي يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص علي أن "لا تقبل الطلبات الآتية) أ (الطلبات المقدمة من

أشخاص ليس لهم فيها مصلحة شخصية "...ومؤدي ذلك أنه يشترط لقبول الدعوي أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوي غير مقبولة وإذا كان ذلك من الأمور المسلمة بالنسبة لطلبات إلغاء القرارات الإدارية فإنه لا غني من باب أولى عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات التعويض عن تلك القرارات سواء رفعت الطلبات بصفة أصلية أو تبعاً لطلب الإلغاء وهو ما يستفاد كذلك من إطلاق نص المادة (١٢) المشار إليها وما هو مستقر من أن مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أي يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

(الطعن رقم ٢٩٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٦)

المبدأ رقم (١٨٧) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية وإلا كانت الدعوي غير مقبولة.

الحكم

ومن حيث إن المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٧ تنص علي أن "لا تقبل الطلبات الآتية (أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية ... إلخ "ومؤدي ذلك حسبما جري به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوي غير مقبولة.

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٦)

المبدأ رقم (١٨٨) - مساهمة المواطن في الحياة العامة واجب وطني - من صور الإسهام في الحياة العامة الإسهام في إدارة التنظيمات الشعبية ومنها النوادي الرياضية - المصلحة والصفة .

الحكم

إنه طبقاً للدستور المصري الذي ينص في المادة ٦٢ منه على اعتبار مساهمة

المواطن في الحياة العامة واجب وطني فإن مقتضى ذلك أنه من واجب المواطن لا من حقه فقط أن يسهم في الحياة العامة على كل المستويات ومن بين صور الإسهام في الحياة العامة الإسهام في كل ما يتعلق بإدارة التنظيمات الشعبية التي ينتمي إليها ومن تلك التنظيمات النوادي الرياضية شأنها في ذلك شأن التعاونيات والنقابات والاتحادات والروابط والجمعيات الأهلية بجميع أنواعها وعليه وطبقاً لما للمطعون ضده من صفة العضوية العاملة في نادي الزمالك فإن له مصلحة وصلة في أن يقيم دعواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه ويطلب إلغاء القرار الصادر من المجلس الأعلى للشباب والرياضة فيما تضمنه من تعديل أحكام النظام الأساسي للأندية الرياضية بإضافة عدد إلى أعضائها.

(الطعن رقم ١٢٩٤ و ١٥٨٧/ق عليا - جلسة ١٩٩١/١/٢٦)

المبدأ رقم (١٨٩) - شرط المصلحة الشخصية المباشرة - وجوب توفرها عند رفع الدعوى واستمرارها حتى الفصل فيها نهائياً .

الحكم

"من المستقر عليه أنه من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه بحيث يكون هذا القرار مؤثراً مباشرة على مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة شكلاً وأنه كما ينبغي أن يتوافر هذا الشرط عند رفع الدعوى فإنه يجب أن يستمر قائماً حتى يفصل في هذه الدعوى نهائياً .

ومن حيث أنه من الثابت أن الطاعن بصفته تقدم إلى حي مصر الجديدة بطلب للحصول على ترخيص بالبناء على قطعة الأرض المملوكة له فرفضت جهة الإدارة منحه هذا الترخيص فإن هذا القرار لا شك يكون قد مس حالة قانونية خاصة به بصفته هذه وتجعل له مصلحة شخصية مشروعة في طلب إلغائه لا يحول دون استمرار مصلحة الطاعن أم تكون جهة الإدارة قد خصصت له بصفته مساحة أكبر بمدينة العاشر من رمضان لأنه يظل ذا مصلحة بصفته في أن ينتفع بالعقار محل النزاع على الترخيص وبمراعاة أن تلك الأرض البديلة واقعة في المنطقة الصناعية حيث لا يجوز فيها منح ترخيص للإسكان ."

(الطعن رقم ٣٩١١/٣٨ ق عليا - جلسة ١٩٩١/٤/٢٧)

المبدأ رقم (١٩٠) - مناط قبول الدعوى كشرط عام ، سواء في شقها

المستعجل أو في الموضوعي الكامل أن تتوافر مصلحة المدعي في إقامتها من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً ، نطاق المصلحة كشرط لقبول هذه الدعاوي يتسع لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له - هذا الاتساع لا يعني الخلط بينها وبين دعوي الحسبة - لا يلزم لقبول دعوي الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق في القرار المطعون فيه بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أم أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه.

الحكم

من حيث إن مناط قبول الدعوي كشرط عام - سواء في شقها المستعجل أو الموضوعي وسواء كانت من دعاوي الإلغاء أو من دعاوي القضاء الكامل - أن تتوافر مصلحة للمدعي في إقامتها من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً . غير أن نطاق المصلحة في دعاوي الإلغاء - وذلك بتأثير الطبيعة العينية في هذه الدعاوي وما تستهدفه من إرساء قواعد المشروعية كشرط لقبول هذه الدعاوي - يتسع لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له وهذا الاتساع لا يعني الخلط بينها وبين دعوي الحسبة، ولا يلزم لقبول دعوي الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق في القرار المطعون فيه يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه.

ومن حيث أن الكلية الواحدة بجميع أقسامها تكون وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به في سبيل تقدم المجتمع والإرتقاء به حضارياً وكل ما يتعلق بأداء المهمة الأصلية للجامعات ويمس العملية التعليمية التي تضطلع بها يهتم علي وجه الخصوص الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس بها بحسبان أنهم المحور الذي تدور حوله أعمال البحث العلمي والتعليم فالأساتذة وأعضاء هيئة التدريس يعتبرون في مركز قانوني خاص بالنسبة لما عساه أن يصدر عن مجلس الكلية أو مجلس الجامعة من قرارات تمس هذه المجالات مما يحق معه لهم أن يلتجئوا إلى هذا القضاء المختص بعرض مطاعنهم علي ما قد يصدر من هذين المجلسين من قرارات في هذا الشأن يرون

أنها تعترض العملية التعليمية أو البحث العلمي بصفة عامة لأضرار قد تنتهي بالإساءة إلي سمعة الجامعة كلها أو كلية من كلياتها ومصلحتهم في هذا الشأن وإن كانت أدبية إلا أنها قائمة وحالة. ومن ثم فإذا كان الطاعن هو أستاذ بكلية حقوق الزقازيق وعضو مجلس هذه الكلية لما له من صفة الأستاذية بهذه الكلية وكانت القرارات المطعون فيها - وإن كانت تخص زملاء بأقسام أخرى بذات الكلية وتتعلق بإعارتهم أو بمنحهم أجازات بدون مرتب - إلا أنها تؤثر علي العملية التعليمية بالكلية وعلي ما يجب أن تتمتع به من انتظام في الأداء وما تتصف به من الالتزام بالمشروعية والقانون مما يؤثر في وضع الطاعن بحكم مركزه القانوني كأستاذ للقانون وعضو بمجلس هذه الكلية وما يجب أن تنسم به تلك القرارات من مراعاة للقانون الذي استندت إلي قواعده لمراعاة العمليّة التعليمية وحسن أدائها تحقيقاً للصالح العام، ومن حيث إنه متى كان ذلك - وكان الفصل في شرط المصلحة كشرط لقبول الطلب المستعجل الصادر فيه الحكم المطعون فيه يأتي في المقام الأول وذلك قبل التطرق لأركان طلب وقف التنفيذ - ومن حيث إن مصلحة الطاعن وإن كانت أدبية إلا أنها قائمة وحالة فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر علي النحو سالف الذكر - خليفاً بالإلغاء).

(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٢٥ - س ٣٧ ص ٦٠٧)

المبدأ رقم (١٩١) - شروط المصلحة اللازمة لمواجهة الدفع بعدم الاختصاص.

الحكم

دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً في مصلحة جديّة له .

(الطعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٧ - س ٣٧ ص ٩٨٩)

المبدأ رقم (١٩٢) - (١) دفع بعدم القبول لانتفاء شرط المصلحة - المصلحة هي مناط دعوى الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة وهي أساس قبول دعوى الإلغاء شكلاً.

(٢) إذا تخلفت المصلحة في حق رافع الدعوى كانت دعواه غير مقبولة وتعين علي المحكمة القضاء بعدم قبولها.

(٣) لا يشترط في المصلحة المشروعة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أن تقوم علي حماية حق أهله القرار الإداري المراد إلغاؤه أو وقف تنفيذه بل يكفي في

هذا الشأن أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لصاحب الشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في إقامة دعواه بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً في مصلحة ذاتية للطلب تأثيراً مباشراً بشرط أن تكون هذه المصلحة جديدة ومشروعة.

المحكمة

ومن حيث إنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جري على أن المصلحة هي مناط دعوي الإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة وهي أساس قبولها شكلاً بحيث لو تخلفت المصلحة في حق رافع الدعوي كانت دعواه غير مقبولة وتعين على المحكمة القضاء بعدم قبولها، إلا أنه لا يشترط في المصلحة المشروعة لطلب إلغاء القرارات الإدارية أن تقوم على حماية حق أهدره القرار الإداري المطلوب إلغاؤه أو وقف تنفيذه بل يكفي أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لصاحب الشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في إقامة دعواه، بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله - ما دام قائماً - مؤثراً في مصلحة ذاتية للطلب تأثيراً مباشراً شريطة أن تكون هذه المصلحة جديدة ومشروعة.

(الطعن رقم ٢٧٠٧، ٢٧١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٨ - ص ٣٧ ٩٩٧)

المبدأ رقم (١٩٣) - شرط المصلحة الشخصية المباشرة - عدم توفره في شأن أحد المشرفين على رسالة الماجستير بالنسبة للطعن على قرار منح درجة الماجستير.

الحكم

ومن حيث أن ما يدعيه الطاعن من أنه له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه أمر يجافي الحقيقة والواقع ذلك أن قرار منح درجة الماجستير للمعيدين لم يتضمن أي مساس بقدرة الطاعن العلمية وأن هذا القرار لا يمس حقاً مباشراً للطاعن أو يؤثر على مركز قانوني له حيث أنه لم يكن في حالة قانونية خاصة بالنسبة لهذا القرار فلم يكن سوى أحد أعضاء لجنة الإشراف على رسالة الماجستير وأياً ما كان رأيه في هذه الرسالة فإنها حسب ما انتهى إليه تقرير لجنة الدراسات العليا استوفت سلامة الإجراءات الإدارية للرسالة كما أن هذا القرار من ناحية أخرى لا يمس الطاعن شخصياً ولم يمس مركزاً قانونياً له

بصرف النظر عن الشكر والتقدير الذي وجه له في صدر هذه الرسالة فإنما كان ذلك بصفته أحد أعضاء لجنة الإشراف عليها وإلا كان في مكنته الانسحاب من لجنة الإشراف أو تقديم طلب بالاعتذار عن عدم المشاركة فيها فيكف نفسه عن مغبة ما ساقه عن المساس بمركزه العلمي إلا أنه لم يفعل طوال فترة تحضير الرسالة حتى تاريخ صدور القرار المطعون فيه بمنح الدرجة العلمية للمعيدة المذكورة بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٥ سيما وقد تعدد المشرفون على هذه الرسالة وحتى على فرض أنها لم ترق - من وجهة نظر الطاعن - إلى المستوى العلمي المطلوب فإنها ليست منسوبة إليه وليس صاحبها ولم يحصل بموجبها على الدرجة العلمية وبالتالي لا تكون له مصلحة معتبرة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه باعتبار أن ما أورده من أسباب لا يرقى إلى مصاف المصلحة المباشرة التي تسوغ طلب إلغاء القرار الإداري المطعون فيه.

(الطعن رقم ١٢٢٤/٣٥ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٣)

المبدأ رقم (١٩٤) - دعوي الإلغاء هي دعوي محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ المشروعية وإعلاء لسيادة القانون - دعوي الإلغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالصالح العام والمشروعية - لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها - يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة - قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوي.

الحكم

ومن حيث إنه من المسلمات أن دعوي الإلغاء هي في الأصل دعوي محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه إعمالاً لمبدأ المشروعية وإعلاء لسيادة القانون وهي بوصفها كذلك وإن كانت تتعقد فيها الخصومة بين طالب الإلغاء والممثل القانوني للجهة الإدارية مصدرة القرار المطعون فيه ويتحتم توافر شرائط انعقاد الخصومة وقبولها أمام محاكم مجلس الدولة وفقاً لأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات، وهي تحقق الرقابة القضائية على المشروعية الواجبة حتماً ودوماً في تصرفات وقرارات الإدارة طبقاً لأحكام الدستور والقانون وتهدف إلى تحقيق الإلغاء لأي قرار أو تصرف إداري مخالف للدستور أو القانون أو صدر منحرفاً عن تحقيق الصالح العام فإن رافع دعوي الإلغاء يسيم بدور هام أو جوهري في تحقيق سيادة القانون وتمكين السلطة القضائية المختصة برقابة

المشروعية وحماية سيادة القانون ممتدة في محاكم مجلس الدولة من أداء وظيفتها وتحقيق رسالتها لصالح الشرعية والمشروعية وإعلاء كلمة الحق وتحقيق سيادة الدستور والقانون، وبناء على ذلك فإن دعوي الإلغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالصالح العام والمشروعية وهي لذلك وكما جري قضاء هذه المحكمة لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها وفي ذات الوقت فإنه يشترط لقبول دعوي الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة. وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوي حيث يدمج الشرطان في دعوي الإلغاء، وبتطبيق ما تقدم فإن المدعي في الدعوي المقامة منه أمام محكمة القضاء الإداري والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه لكون ذلك القرار مس مركزاً قانونياً ذاتياً ثابتاً له على قطعة الأرض المملوكة له والتي صدر بشأنها القرار حسبما يدعي في دعواه الأمر الذي تكون معه للمدعي صفة ومصلحة في الدعوي ولا يغير مما تقدم أن المحامي الذي وقع عريضة الدعوي وأودعها قلم كتاب المحكمة لم يقدم سند وكالته لأن الصفة كشرط من شروط قبول الدعوي تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوي ولا تنصرف إلى محاميه والمحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي أو المدعي عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه ولسانه في مجلس القضاء (الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٣)

المبدأ رقم (١٩٥) - لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية من شروط قبول الدعوي أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوي في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيراً مباشراً وإلا أصبحت الدعوي غير مقبولة شكلاً -التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في انعقاد الخصومة ويتعلق بالنظام العام -خاصة بالنسبة للدعاوي الإدارية ويجب على المحكمة التصدي له من تلقاء نفسها.

الحكم

ومن حيث إنه جري قضاء هذه المحكمة على أن الدستور قد جعل حق الدفاع أصالة أو وكالة مكفول، وقد قام تنظيم المرافعات في أسسه الجوهريّة أمام

المحاكم سواء في قانون المرافعات أم في قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على كفالة وإحترام حق الدفاع لكل طرف من أطراف الخصومة والذي ينبغي على قداسته واحترامه حتمية تمكين كل من الخصوم في إيداء كل ما يعن له من دفاع ودفع جديده لها أثرها على إجراءات الدعوي أو موضوعها نفيًا وإثباتًا وهو الأساس الذي ينبغي عليه حتمية صدور الأحكام القضائية مسببًا كافيًا ونافيًا للجهالة فيما أثبتت عليه من تحديد لوقائع النزاع ونصوص الدستور والقانون المنطبقة جملة وفقاً للتفسير الذي يتبناه الحكم وبمراعاة السوابق القضائية التي قد يستند إليها، ويقضي النظام العام القضائي بمراعاة الطبيعة المتميزة للمنازعة الإدارية أن تلتزم محاكم مجلس الدولة، بكفالة حق الدفاع لأطراف النزاع وأن تكلف جهة الإدارة وهي التي لديها بحكم تنظيمها الإداري والقانوني كل البيانات والمستندات والوثائق المتعلقة بلا نزاع أن تسودع ما لديها من مستندات وأوراق ومعلومات تتعلق بالدعوي ليتسنى للمحكمة تحديد النزاع تحديداً واقعياً وسليماً مطابقاً لحقيقة الحالة تمكّنها من إنزال حكم القانون عليها علي نحو سليم.

ومن حيث إن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص علي أنه لا تقبل الطلبات الآتية: (أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية. ...

ومن حيث إن الخصومة القضائية هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوي بالإدعاء لدي القضاء، وقد حدد القانون إجراءات التقدم بهذا الإدعاء الذي ينبغي عليه إنعقاد الخصومة ويلزم لصحة الدعوي أن تكون موجهة من صاحب الشأن أو من جانب صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً، كما إنه من المقرر أن من شروط قبول الدعوي أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية كانت أو أدبية لرافع الدعوي في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيراً مباشراً وإلا عدت الدعوي غير مقبولة شكلاً، وكما جري قضاء هذه المحكمة فإن التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في إنعقاد الخصومة وتتصل بالنظام العام للنقاضي وبصفة خاصة بالنسبة للدعوي الإدارية ويجب علي المحكمة التصدي له بالببت والنقضي والتحقيق من تلقاء نفسها.

(انظر رقم ١٠١٤ لسنة ٣٧ القضائية - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

المبدأ رقم (١٩٦) - يتسع شرط المصلحة في دعاوي الإلغاء لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له - دون أن يعني ذلك الخلط بينها وبين دعوي الحسبة - إذ يظل قبول الدعوي منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها.

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أقام الطعن المائل طالباً الحكم له بطلباته ولم يكن ممثلاً أو مختصماً في الدعوي رقم ٩١ لسنة ٤ ق موضوع هذا الطعن.

ومع إن نص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تضمن أنه " لا تقبل الطلبات الآتية:

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية فيها "... فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أنه يجب أن تكون تلك المصلحة شخصية ومباشرة إلا أنه في مجال دعاوي الإلغاء وحيث تتصل هذه الدعوي بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام، يتسع شرط المصلحة لكل دعوي إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له .دون أن يعني ذلك الخلط بينها وبين دعوي الحسبة، إذ يظل قبول الدعوي منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها.

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم علي الطعن المائل يبين أن الطاعن وهو المعني بالقرار الصادر من لجنة الاعتراضات المطعون عليه كما أنه أحد المرشحين للمقعد الفردي في انتخابات مجلس محلي محافظة المنيا . وأن القرار قد تضمن رفض الاعتراض المقدم من المدعي ضد الطاعن أمام لجنة فحص الاعتراضات . وهو ما يبدو معه أن للطاعن مصلحة أساسية وشخصية في الطعن المائل ويرمي إلى تحقيق دخوله وقبول ترشيحه لانتخابات المجلس المحلي للمحافظة . ويكون النعي علي عدم قبول تدخله قد قام علي غير سند صحيح من حكم القانون حرياً بالالتفات عنه وقبول طعنه)

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ ق - جلسة - ١٩٩٣/٦/٢٧ والطعن رقم ٢٤٩ لسنة

٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٦)

المبدأ رقم (١٩٧) - يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له .

الحكم

الأصل في قبول الطلبات المقدمة من أشخاص أن تكون لهم فيها مصلحة شخصية ومباشرة ، إلا أنه في مجال دعاوى الإلغاء وحيث تتصل الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له - لا يغني ذلك الخلط بينها وبين دعوى الحسبة إذ يظل قبول الدعوى منوطا بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها - العبرة في ثبوت صفة الفلاح للمرشح هي أن تكون للزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي مقيما في الريف ولا يجوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة وذلك في ١٥ مايو ١٩٧١ ولا يعتد بتغيير هذه للصفة بعد ذلك التاريخ - هذا الحكم كما يسرى على أعضاء مجلس الشعب يسرى أيضا على أعضاء المجالس الشعبية المحلية بحسبان أن المادة (٣١) من قانون الحكم المحلي المشار إليه قد أحاطت صراحة في تعريف الفلاح لما هو وارد في قانون مجلس الشعب سالف الذكر وقد جاءت هذه الإحالة على سبيل الحتم والإلزام على أساس للتطابق والتماثل التام بين الأحكام في الحالتين - الأثر المترتب على ذلك : تطبيق ذات الأحكام الواردة في قانون مجلس الشعب على مرشحي المجالس الشعبية المحلية سواء فيما يتعلق بتعريف الفلاح أو تاريخ الاعتداد بهذه للصفة .

(لطن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٢١٦)

المبدأ رقم (١٩٨) - المصلحة الشخصية للطاعن على القرار .

الحكم

دعوى الإلغاء هي خصومة بين طرفين محلها اختصام القرار الإداري لعيب في ذاته ، ويتعين قيام دعوى الإلغاء على مصلحة شخصية للطاعن ، وتهدف هذه الدعوى الى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام .

(لطن رقم ١١٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٥١٣)

المصلحة المحقة والمصلحة الحالة والدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة:

المبدأ رقم (١٩٩) - (١) دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة -
المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -
الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية - الدعوى هي
الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن إلى السلطة القضائية
لحماية حقه.

(٢) يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها بأن
يكون موضوع الدعوى هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن
ضرر أصاب حقاً من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة
وحالة.

(٣) أجاز المشرع على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى دون أن يكون
رافعها هو صاحب الحق المعتدي عليه إذ يكفي بالمصلحة المحتملة لإثبات وقائع
ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة على هذا النحو هي التي تجعل
للمدعي صفة في رفع الدعوى.

الحكم

ومن حيث إن المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
تنص على أن "لا تقبل الطلبات الآتية: (أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست
لهم فيها مصلحة شخصية (ب "...") ولما كانت الدعوى هي الوسيلة القانونية التي
يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن إلى السلطة القضائية أي إلى المحاكم لحماية حقه
وأنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في أقامها بأن يكون
موضوع الدعوى هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر
أصاب حقاً من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة
بحسبان المصلحة هي فائدة عملية تعود على رافع الدعوى، فإنه لا يلزم أن يمس
القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثناء والانفراد، وإنما
يكون للمدعي في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً
مباشراً في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره، فقد أجاز المشرع على
سبيل الاستثناء قبول الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدي
عليه إذ يكفي بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في

المستقبل والمصلحة علي هذا النحو هي التي تجعل للمدعي صفة في رفع الدعوي.

ومن حيث أن البين من ظاهر الأوراق أن قائمة مرشحي الحزب الوطني لعضوية المجلس الشعبي المحلي لمدينة شبرا الخيمة لحي غرب قد استملت كل من المطعون علي ترشيحهم.....،ضمن الأعضاء الأصليين تحت رقمي ٧، ٩ علي الترتيب، كما شملت الطاعنضمن الأعضاء الأصليين تحت رقم (١٠) والثلاثة بصفة عمال. وقد أعلن محافظ القليوبية بقراره رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ فوز مرشحي قائمة الحزب الوطني لعضوية المجلس الشعبي لمدينة شبرا الخيمة بالتركية ومنهم الثلاثة المشار إليهم وعلي الترتيب السالف بيانه، وكان الطاعن قد أقام دعواه المطعون في حكمها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٤ ونظراً لقيام بعض المستبعدين من الترشيح بإقامة الدعوي رقم ٤١٤ لسنة ٤٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري والتي صدر فيها الحكم بجلسة ١٩٩٢/١٠/٣١ ونفاذاً لهذا الحكم صدر قرار محافظ القليوبية رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/١ بتعديل القرار السابق رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٩٢ بإحلال المحكوم لها السيدةبصفة عاملة ضمن الأعضاء الأصليين الفائزين بالتركية تحت رقم (١٠) ونقل الطاعن إلي الأعضاء الاحتياطيين كأول العمال ومن ثم يكون للطاعن وقبل صدور الحكم المطعون فيه مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن علي إعلان ترشيح كل منوبهدف استبعادهم من الترشيح كأصليين وحلول الطاعن محلهم وعليه تقوم مصلحة الطاعن في دعواه المطعني بحتمها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وإذ انتهى إلي خلاف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون جديراً بالإلغاء، وإذا لم يتطرق الحكم الطعنين إلي موضوع الدعوي ما يستوجب إعادة الدعوي إلي محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً)

(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٢٥)

المبدأ رقم (٢٠٠) - دفع بعدم قبول الدعوي لانتفاء المصلحة - المصلحة الشخصية المباشرة - لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثثار والافراد ، وإنما يكفي أن يكون في حالة قانونية من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً مباشرة في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره - يكفي المصلحة المحتملة .

الحكم

ولما كانت الدعوى هي الوسيلة القانونية التي بمقتضاها يلجأ صاحب الشأن إلى السلطة القضائية أي إلى المحاكم لحماية حقه وأنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في إقامتها بأن يكون موضوع الدعوى المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر أصاب حقاً من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسبان المصلحة هي فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ، فإنه لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثناء والانفراد ، وإنما يكفي أن يكون المدعي في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً مباشرة في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره ، فقد أجاز المشرع على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه إذ يكتفي بالمصلحة المحتملة أو لإثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للمدعي صفة في رفع الدعوى "

(لطن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٥ / ٨ / ١٩٩٣ - من ٣٨ ص ١٦٣٢)

المبدأ رقم (٢٠١) - المصلحة في التدخل - دعوى - إجراءاتها - طلب التدخل - أنواعه - شروطه - المادة (١٢٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

هناك نوعان من التدخل (أولهما): التدخل الانضمامي ويقصد به تأييد أحد الخصوم في طلباته - المتدخل انضمامياً ينبغي من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم دفاعاً عن حقوقه في الدعوى - (والنوع الثاني): التدخل الاختصاصي ويقصد به المتدخل المطالبة بحق لنفسه فهو يدعي لنفسه حقاً يطلب الحكم له فيه - يشترط لقبوله شرطان: (١) - أن يدعي طالب التدخل لنفسه حقاً - يشترط في المصلحة التي تبرر قبول التدخل في هذه الحالة كل شروط اللازمة لقبول الدعوى وهي أن تكون المصلحة قانونية وحالة وقائمة وشخصية ومباشرة. (٢) - قيام الارتباط بين الطلب الأصلي الذي يسعى المتدخل للحكم لنفسه به وبين الدعوى الأصلية - وجود هذا الارتباط هو الذي يبرر تقديم هذا الطلب .

(لطن رقم ٩٩٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٤ - من ٣٩ ص ١١٢٥)

المبدأ رقم (٢٠٢) — دفع بعدم قبل الدعوى لانتفاء المصلحة — شرط المصلحة — استمرارها — شروط المصلحة في الدعوى — بقاؤها رغم إلغاء قرار الفصل من مجلس التأديب وانتهاء العام الدراسي المقرر فصله فيه.

الحكم

للقاضي الإداري توجيه إجراءات الخصومة وتقصى شروط قبولها واستمرارها والتحقق من مدى توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي تبني عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها ، ومصلحة الطالب في إلغاء قرار فصله هي مصلحة شخصية ومباشرة تظل قائمة حتى لو انتهى العام الدراسي الذي فصل فيه — أساس ذلك: أن المصلحة مازالت قائمة في إزالة كافة الآثار المترتبة على قرار الفصل .

ومن حيث إنه وعن القول بانعدام المصلحة الشخصية للمطعون ضده في إلغاء قرار الجامعة بفصله لمدة عام من الكلية عن العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ لانتفاء العام الدراسي المذكور قبل صدور الحكم المطعون فيه فإن القول مردود عليه بأن للمطعون ضده مصلحة شخصية مباشرة لا شك فيها في إلغاء القرار المشار إليه حتى ولو انتهى العام الدراسي الذي فصل فيه إذ أن المصلحة مازالت قائمة في إزالة كافة الآثار المترتبة على قرار الفصل المطعون فيه.

(لطن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٩٤ — س ٤٠ ص ١١٣)

المبدأ رقم (٢٠٣) — دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة — دعوى الإلغاء — شرط المصلحة — حماية الآثار — قرار عرض الآثار بالخارج — توسع مجلس الدولة في مصر وفي فرنسا في هذا الشرط تحقيقا لهذه الغاية ودعمًا للعدالة وإقامة الحق — تعتبر الآثار من الأموال العامة وحمايتها واجب على كل مواطن.

الحكم

دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة — دعوى الإلغاء — شرط المصلحة — حماية الآثار — قرار عرض الآثار بالخارج. لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق مسمه القرار المطعون فيه — يكفي أن يكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية — أساس ذلك: أن دعوى الإلغاء

هي خصومة عينية تنصب على القرار الإداري ذاته وتهدف أساسا إلى حماية الشرعية - توسع مجلس الدولة في مصر وفي فرنسا في هذا الشرط تحقيقا لهذه الغاية ودعما للعدالة وإقامة الحق - تعتبر الآثار من الأموال العامة وحمايتها واجب على كل مواطن - من وسائل حمايتها اللجوء إلى القضاء للطعن على القرارات الإدارية التي تمس هذه الآثار - من باب أولى يكون للمتخصصين والمشتغلين بالآثار والأمور العامة مصلحة في طلب إلغاء قرار الموافقة على عرض الآثار في الخارج .

(لطن رقم ٩٤٣ ولطن رقم ١٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٣ - س ٤٠ ص ٤٧٩)
المبدأ رقم (٢٠٤) - دعوى الإلغاء - شرط المصلحة - حماية الآثار - قرار عرض الآثار بالخارج . لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق مسه القرار المطعون فيه - يكفي أن يكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية - أساس ذلك :

الحكم

إن دعوى الإلغاء هي خصومة عينية تنصب على القرار الإداري ذاته وتهدف أساسا إلى حماية الشرعية - توسع مجلس الدولة في مصر وفي فرنسا في هذا الشرط تحقيقا لهذه الغاية ودعما للعدالة وإقامة الحق - تعتبر الآثار من الأموال العامة وحمايتها واجب على كل مواطن - من وسائل حمايتها اللجوء إلى القضاء للطعن على القرارات الإدارية التي تمس هذه الآثار - من باب أولى يكون للمتخصصين والمشتغلين بالآثار والأمور العامة مصلحة في طلب إلغاء قرار الموافقة على عرض الآثار في الخارج .

(لطن رقم ١٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٣ - س ٤٠ ص ٤٧٩)
المبدأ رقم (٢٠٥) - دعوى - شرط المصلحة - استمراره - سلطة المحكمة بشأنه . (مجلس الدولة) (أعضاؤه) (إنهاء خدمة) (حقوق مالية). المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

يتعين توافر شرط المصلحة ابتداء واستمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي - للقاضي الإداري بماله من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة أن يوجهها ويتقضى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى - على القاضي أن يتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم

والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها حتى لا يشغل القضاء الإداري بخصومات لا جدوى من ورائها .

(لطن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٣ق - جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٧٩١)
المبدأ رقم (٢٠٦) - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة - شروط قبولها - شرط المصلحة - طبيعة المصلحة في دعوى الإلغاء. يتعين توافر شرط المصلحة من وقت رفع الدعوى حتى يفصل فيها نهائياً - يجوز إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة في أية حالة كانت عليها الدعوى - يجب أن يكون المصلحة شخصية ومباشرة - في مجال دعوى الإلغاء لا يقف القضاء الإداري في تفسير شرط المصلحة الشخصية عند ضرورة وجود حق يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد مس به كما هو الحال بالنسبة لدعاوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية وإنما يتجاوز ذلك بالقدر الذي يسهم في تحقيق مبادئ المشروعية وإرساء مقتضيات النظام العام - يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديّة له .

الحكم

ومن حيث أنه عما دفعت به الجهة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة ولما كان من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ويجوز إيداء هذا الدفع في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وقد اضطرت أحكام هذه المحكمة على أنه يجب أن تكون المصلحة شخصية ومباشرة إلا أنه في مجال دعوى الإلغاء وحيث تتصل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام فإن القضاء الإداري لا يقف في تفسير شرط المصلحة الشخصية عند ضرورة وجود حق يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد أهدره أو مس به - كما هو الحال بالنسبة لدعاوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية - وإنما يتجاوز ذلك بالقدر الذي يتفق ويسهم في تحقيق مبادئ المشروعية وإرساء مقتضيات النظام العام ، بحيث يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء

يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون به من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جديده ولم كان المدعي يستهدف بدعواه وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفي ذات الوقت الاعتداد به كرئيس للحرب في صوء مما صورته في دعواه في انتحايه بالاغبيية المطلقة رئيسا للحرب في الاجتماع الذي عقد لهذا السبب ومن ثم تكون للمدعي ثمة مصلحة شخصية في إقامة الدعوى ويكون الدفع بعدم قبولها لانقضاء المصلحة على غير أساس جديرا بالرفض .

(لطن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٠٤٣)
المبدأ رقم (٢٠٧) - شرط المصلحة - استمرار المصلحة - محو الجزاءات لا يحول دون رفع الدعوى بإلغائها (دعوى) (مصلحة) .

الحكم

محو الجزاء يؤدي إلى اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يمحو آثار الجزاء التي ترتبت في الفترة السابقة على المحو - مؤدى ذلك: يظل للعامل مصلحة في طلب إلغاء قرار الجزاء لإزالة ما يكون قد ترتب عليه خلال فترة وجوده .

(لطن رقم ٢٦٨١ - لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٠٦٥)
المبدأ رقم (٢٠٨) - شرط المصلحة واستمرارها - سريته على الدعوى والطعون

الحكم

لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية - بتعين توافر شرط المصلحة واستمراره حتى صدور حكم نهائي - يشمل ذلك الطعون المقامة عن الأحكام باعتبار ان الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين ذوى الشأن - الطعن أمام المحكمة الإدارية انعب يعيد طرح النزاع برمته شكلا وموضوعا أمامه لتتزل عليه صحيح حكم القانون - لنفاضى سلطة كامنة على إجراءات الخصومة الإدارية فهو يملك توجيهها وتقصى شروط قبولها دون ان يترك ذلك لمحض إرادة الخصوم في الدعوى - من بين التحقق من توافر شرط المصلحة واستمرارها في ضوء تغير المراكز التقابلية أثناء نظر هذه الدعوى حتى صدور الحكم - الهدف من ذلك الحرص على عدم استغاث القضاء الإدارى بخصوصيات لا جدوى منها ولا مصلحة لأطراف النزاع في استمرارها - مثال

ذلك : صدور حكم من المحكمة التأديبية بمجازاة العامل فطعن عليه امام المحكمة الإدارية العليا ثم سلك سبيل التماس إعادة النظر - قضت المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه وببراءته مما نسب إليه وقضت المحكمة في الالتماس برفضه فطعن على الحكم الأخير - أثر ذلك : إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بانتفاء الخصومة في طلب التماس إعادة النظر .

(لطن رقم ٤٣١٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٣٢٣)
المبدأ رقم (٢٠٩) - اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية - أمين الاتحاد لا يمثله قانونا الا أن له مصلحة في إقامة الدعوى بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية - أساس ذلك :

الحكم

إن اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية ومن ثم فإن أمين الاتحاد لا يمثله قانونا ، إلا أن له مصلحة في إقامة الدعوى بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية ، وأساس ذلك أنه يكفي لكي تكون الدعوى مرفوعة من ذي صفة ان يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها ان تجعله مؤثرا مباشرا في مصلحة شخصية له - أمين اتحاد الطلاب بالجامعة هو طالب من طلبة الجامعة الذين يشاركون في انتخابات اتحاد الطلاب بها وعند صدور القرار كان أمينا لذلك الاتحاد مما يوفر له الصفة والمصلحة في إقامة الدعوى .

(لطن رقم ٣٨٥ لسنة ٤١ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٣٥٣)
المبدأ رقم (٢١٠) - دعوى - اندماج الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن في الطعون الانتخابية .

الحكم

(انتخابات) المادة ٦٢ من دستور سنة ١٩٧١ - المادة الأولى - للقانون رقم - ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - لكل مواطن حق الترشيح والانتخاب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ، وصفة المواطن تكفي لتوافر شرطى الصفة والمصلحة في الدعوى المقامة طعنا على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية .

(لطن رقم ١٦٣ سنة ٣٩ق - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٦٩)
المبدأ رقم (٢١١) - صفة عضو مجلس الدولة لا تحول بينه وبين حقه في

التقاضى - المادة (٦٨) من الدستور ، وهي ذاتها ليست سبباً للرد.

الحكم

كما أن صفة عضو مجلس الدولة ليست سبباً للرد ، فيجب تقديم طلب الرد قبل إيداء أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه - لا يصلح سبباً لطلب الرد كون الخصم عضواً بمجلس الدولة مادام لم يشارك بهذه الصفة فى أية مرحلة من مراحل الدعوى - لا وجه للقول باعتباره مؤاكلة المستشارين الذين أصدروا الحكم وقيام المودة بينه وبينهم على نحو يرجح معه الحكم بغير ميل - أساس ذلك: أن هذا السبب من أسباب الرد يجب إقامة الدليل عليه ولا يكفى بشأنها مجرد الأقوال المرسلة بغير دليل .

(الطعن رقم ٤١٧٦ والطعن رقم ٤١٧٣ لسنة ٣٩ق - جلسة

١٣/١١/١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٢٤١)

المبدأ رقم (٢١٢) - شرط المصلحة - متى تظل قائمة.

الحكم

قياس كفاية الأداء لشاغلي وظائف الإدارة العليا هو قرار إدارى نهائى يتضمن حكماً على مبلغ كفايتهم الإدارية والفنية والقيادية وهو أمر يتعلق بسمعه الموظف واعتباره ويؤثر مالا فى الترقية وفيما يتقرر منحه من علاوات تشجيعية - مؤدى ذلك : انه اذا لم يترتب على تقرير كفاية الأداء المطعون فيه اى تخط لصاحب الشأن فى الترقية الى الوظيفة الأعلى أو حرمانه من العلاوات التشجيعية التى يتقرر منحها فان مصلحته فى طلب الإلغاء تظل قائمة لما يتضمنه التقرير فى ذاته من وصف قدرته الوظيفية - لا يؤثر فى بقاء هذه المصلحة انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن الإحالة الى المعاش فذلك لا يعد سبباً قانونياً يمتنع معه أعمال آثار حكم إلغاء تقرير الكفاية وإزالة ما لحق سمعة ذى الشأن واعتباره .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٤٧١)

المبدأ رقم (٢١٣) - دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة - قرار إدارى - زواله قبل رفع الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة فيها .

الحكم

الخصومة فى دعوى الإلغاء هى خصومة عينية مناطها اختصام القرار

الاداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيتها - القرار الاداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الإلغاء - يتعين ان يكون القرار قائما منتجا آثاره عند إقامة الدعوى - إذا تخلف هذا الشرط بان رال القرار قبل رفع الدعوى بإلغائه او بانتهاء فترة تأقيته دون أن ينفذ على أى الدفع بانتفاء المصلحة و وجه كانت الدعوى غير مقبولة - أساس ذلك : أن دعوى الإلغاء تستهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه - اذا حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون ثمة وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة فيها .

(الطعن رقم ٣٣٢٢ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٩٥ / ٤ / ٨ - س ٤٠ ص ١٥٤١)
المبدأ رقم (٢١٤) - الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة -
الندب بترقية العامل المنتدب - أثره على شرط المصلحة في الدعوى .

الحكم

تعيين شاغل الدرجة الثانية في وظيفة وكيل مديرية الشباب والرياضة قبل الترقية إليها هو في حقيقته قرار بالندب مؤقت بطبيعته - ينتهى هذا القرار بصدور قرار الترقية المشار إليها - اثر ذلك : اعتبار الدعوى المرفوعة بإلغاء قرار الندب غير مقبولة لانتفاء المصلحة - أساس ذلك : ان شرط المصلحة يجب أن يتوافر من وقت رفع الدعوى وان يستمر حتى يفصل فيها نهائيا - دعوى الالغاء تستهدف إعادة الوضع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه فإذا حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون ثمة وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء المصلحة فيها .

(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٥ / ٥ / ٢٠ - س ٤٠ ص ١٧٩٣)
المبدأ رقم (٢١٥) - شرط المصلحة - مصلحة الورثة في إلغاء حكم إداة مورثهم .

الحكم

يتعين التفرقة بين وضعين بالنسبة لأثر وفاة العامل أثناء نظر الطعن في الأحكام التأديبية وما في حكمها- الأول : أن يتوفي العامل أثناء نظر الطعن المقام من الجهة الإدارية في الحكم الصادر ببراءته ففي هذه الحالة فان الدعوى الجنائية تنقص إعمالا لحكم المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص علي ان الدعوى الجنائية تتقضي بوفاة المتهم وذلك باعتبار ان مركز العامل في

مثل هذه الحالة لا يزال هو مركز المتهم وهو بلا شك يحقق صالحا للعامل ولأسرته . الثاني : ان يتوفي العامل بمرحلة الطعن المقام منه في الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية فان مركز العامل في هذه الحالة لم يعد هو مركز المتهم إنما صار مدانا ومن حقه أن يسعى لنفي هذه الإدانة عن نفسه ومن ثم فان مركزه يختلف عن مركز العامل في دعوى الإلغاء فكلاهما له مصلحة في إلغاء الحكم الصادر ضده وتستمر هذه المصلحة قائمة حتي ولو توفي العامل اذ انه من مصلحة ورثته من الناحية الأدبية والمادية ان يحصلوا علي حكم تبرئه مورثهم ومن ثم ينطبق علي هذا الوضع حكم المادة ١٣٠ من قانون المرافعات التي تقضي بان ينقطع سير الخصومة بحكم القانون وبوفاة احد الخصوم وهو ما يحقق للورثة مصلحتهم في إمكان السير في الطعن باتباع الإجراءات المقررة قانونا للتوصل الي أحكام صادر بتبرئة مورثهم .

(الطعن رقم ٣٧٠٤ لسنة ٣٩٩ - جلسة ١٩٩٦ / ٧ / ٦ - س ٤١ ص ١٤٠٥)
المبدأ رقم (٢١٦) - دفع بانتفاء المصلحة شرط المصلحة في دعوى الإلغاء - ضرورة توفره عند رفع الدعوى واستمراره حتى الفصل نهائياً - وجود مانع قانوني يحول دون إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطعون فيه - لا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى - انتفاء شرط المصلحة.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن من شروط دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة عملاً بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وأنه يتعين توافر هذا الشرط من وقت إقامة الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ولما كانت دعوى الإلغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور انقرار المطعون فيه ومن ثم فإنه إذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى وأنه يتعين الحكم بعدم قبولها شكلاً لانتفاء شرط المصلحة لدى المدعي .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن يطالب بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من نقله من وظيفة أستاذ ورئيس قسم الدراسات التربوية والنفسية وعميدا لكلية التربية النوعية بدمياط للعمل بكلية التربية النوعية بالدعي ، وأن

القرار رقم ١١٩٤/١٩٩١ يتعين الطاعن رئيساً للقسم المشار إليه وعميداً للكلية اعتباراً من ١٩٩١/٥/٢٠ ولمدة ثلاث سنوات طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٩٧٢/٤٩ والمادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه والتي تسري على كلية التربية النوعية بدمياط طبقاً لأحكام المادة ١٦٠ من لائحة كلية التربية النوعية بدمياط وبالتالي فإن مدى شغل الطاعن لهذه الوظيفة تنتهي في ١٩٩٤/٥/٢٠ وبانتهاء هذه المدة تنتهي مصلحته في الاستمرار في دعوى إلغاء القرار المطعون فيه ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة ، خاصة وأن الطاعن لم يطالب بالتعويض في صحيفة دعواه فإذا ما انتهى الحكم المطعون فيه إلا الأخذ بهذا النظر فإنه يكون قد صدر متفقاً وصحيح حكم القانون .

(الطعن رقم ٤١/٣٦٩٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/١٠/٢٦)

المبدأ رقم (٢١٧) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة الحالة والعاجلة - المصلحة الشخصية المباشرة - لا يلزم أن تكون عاجلة وإنما يكفي أن تكون مصلحة آجلة مادية كانت أم أدبية.

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر أنه يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يحون لرافعها مصلحة شخصية يقرها القانون ولا يلزم لتوفير هذه المصلحة أن يمس نقرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي وإنما يكفي أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ، كما أنه لا يلزم أن تكون المصلحة القائمة مصلحة عاجلة ، وإنما يكفي أن تكون مصلحة آجلة ، سواء كانت مصلحة مادية أو أدبية .

(الطعن رقم ٣٩/١٠٥٧ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٠) .

المبدأ رقم (٢١٨) - دفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة - مصلحة شخصية - انتهاء رئاسة الطاعن للجامعة أثناء سير الدعوى لا يغير من بقاء مصلحته المحققة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه الذي استبعده من رئاسة الجامعة.

الحكم

لا مراء أنه مع انتهاء مدة رئاسته لجامعة حلوان المنصوص عليها في قرار

تعيينه المشار إليها أثناء سير الدعوى يبقى للطاعن مصلحة محققة وقائمة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه الذي استبعده من رئاسة الجامعة وأياً ما كان الرأي في مدى توافر المصلحة المادية للطاعن في إلغاء هذا القرار ، فلا شك أنه مازال مصلحة أدبية في إلغائه ، وأن لا يكون لهذا القرار وجود كواقعة تمت خلال حياته الوظيفية وتتمثل مصلحته في هذه الحالة في إزالة الوجود لقرار الإبعاد ذاته . "

(الطعن رقم ٣٨/٨١٨ ق عليا - جلسة ١٩٩٨/٥)

المبدأ رقم (٢١٩) - دفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة - شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول دعوى الإلغاء - وجود مانع قانوني يحول دون الاستمرار في الدعوى - أثره : الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة فيها.

الحكم

ومن الأموال المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى يتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ، وأنه لما كانت دعوى الإلغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغائه فإنه إذا حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتفاء شرط المصلحة فيها ؟

(الطعن رقم ٣٨/٢٨٦٦ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٢/١٣)

المبدأ رقم (٢٢٠) - شرط المصلحة في الدعوى - دور القاضي الإداري في تقصي شروط قبول الدعوى واستمرارها .

الحكم

ومن حيث أنه من المقرر وفقاً لقضاء المحكمة الإدارية العليا أن شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداءً كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائي وأن للقاضي الإداري بما له من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة الإدارية فإنه يملك تقصي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى وبالتالي فعليه التحقق في توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بني عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة ، في ضوء تغيير للمراكز القانونية لأطرافها حتى لا يشغل القضاء

بخصوصات لا جدوى من ورائها . "

(الطعن رقم ٤٢٨١ و ٤٤٨٨ / ٤٠ ق عليا - جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٩٩) وفي ذات

المعنى الطعن رقم ٤٣ / ١٣٨٨ ق عليا - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٩)

المبدأ رقم (٢٢١) - معنى المصلحة المتطلبية لقبول الدعوى مصلحة الشخص الطبيعي أو الاعتباري تتحقق في دعوى إلغاء القرار الإداري متى كان من شأن هذا القرار أن يمس مساساً مباشراً بمركز قانوني للشخص يترتب عليه الإضرار به في ماله أو مشاعره .

الحكم

من حيث أن مفاد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ سالفه الذكر أن معنى المصلحة المتطلبية لقبول أي دعوى أو دفع يتحدد على النحو المبين بذات القانون بمعنى أو تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة بقرها القانون ، وإن هذا التعريف لشرط المصلحة يحكم كافة الدعاوى المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها ، بما يعني تقييد محاكم مجلس الدولة في قبولها للدعاوى بشرط المحصلة المحدد بقانون المرافعات المدنية والتجارية معدلاً بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ .

ومن حيث أنه وأياً كانت خلاقات الرأي في الفقه والقضاء بشأن تحديد ماهية المصلحة الشخصية المباشرة ، فإنه يمكن القول - في ضوء أحكام قانون المرافعات وطبيعة دعوى الإلغاء - بأن مصلحة الشخص الطبيعي أو الاعتباري تتحقق في - دعوى إلغاء قرار إداري متى كان من شأن هذا القرار أن يمس مساساً مباشراً بمركز قانوني للشخص ، يترتب عليه أضرار به في ماله أو مشاعره .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان القرار بالمطعون فيه قد تضمن فرض رسوم على زيارة الأجانب لبعض الكنائس ، وأنه لا يحول بين قبطني مصري وزيارة تلك لكنائس وممارسة شعائره الدينية فيها ، وأنه لا يمس أي قبطني مصري في ماله أو مشاعره ، فمن ثم فإن شرط المصلحة المتطلبية لقبول دعوى إلغاء القرار الطعين لا يتحقق في شأن المدعي والمتدخلين معه في الدعوى لمدرج أنهم أقباط مصريون ، بما كان يتعين معه عدم قبول الدعوى لانقضاء شرط المصلحة .

وإذ ذهب الحكم الطعين خلافاً لما تقدم ، فإنه يكون قد جانب صحيح حكم

القانون ، بما يتعين معه القضاء بإلغائه ، وبعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة.
(الطعن رقم ٨٢ و ٤٣/٣٥٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)
المبدأ رقم (٢٢٢) - شرط المصلحة - ضرورة توفره لدى المتدخل - المادة
١٢٦ من قانون المرافعات .

الحكم

المشرع أجاز التدخل انضماميا إلى جانب أحد الخصوم والذي يقصد من ورائه المتدخل مساعدة الخصم في الدفاع عن حق يدعية - اشترط المشرع لذلك توافر المصلحة الشخصية لدى المتدخل باعتبار ان المصلحة شرط عام لكل طلب او دفع أمام المحكمة ، كما حدد المشرع الإجراءات المتعلقة بتقديم طلب التدخل وذلك إما بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو إيدائها شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم .

(الطعن رقم ٢٠٩ - لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠٠٠ / ١١ / ٥ - س ٤٦ ص ٥١ وايضاً : الطعن رقم ٣٩٩٨ والطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠١ / ٣ / ٣١ - س ٥٠ ص ٦٧٦)

المبدأ رقم (٢٢٣) - دفع بانتفاء المصلحة - شرط المصلحة - متى تنتفى المصلحة - يكفي لمخاصمة القرار الإداري أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيراً مباشراً في الطعن على قرار حل مجلس إدارة الجمعية باعتبارهم أعضاء هذا المجلس - لا تنتفى هذه المصلحة باختیار مجلس إدارة جديد من قبل الجمعية العمومية العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة المؤقت - أساس ذلك : تظل مخاصمة قرار الحل قائمة تتحقق بها مصلحة المطعون ضدهم في إهدار كافة القرارات المترتبة عليه - رفض الدفع بانتفاء المصلحة .

الحكم

يكفي لمخاصمة القرار الإداري أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيراً مباشراً في الطعن على قرار حل مجلس إدارة الجمعية باعتبارهم أعضاء هذا المجلس ، ولا تنتفى هذه المصلحة باختیار مجلس إدارة جديد من قبل الجمعية العمومية العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة المؤقت - أساس ذلك : تظل مخاصمة قرار الحل قائمة تتحقق بها مصلحة المطعون ضدهم في إهدار كافة القرارات المترتبة عليه - رفض الدفع بانتفاء المصلحة .

ومن حيث أنه عن الدفع بانتفاء مصلحة المدعين في الدعوى فإن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية " . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يكفي لمخاصمة القرار الإداري أن يكون لرافعها مصلحة شخصية يؤثر فيها ذلك القرار تأثيراً مباشراً ، وللمدعين باعتبارهم كانوا أعضاء مجلس إدارة الجبهة مصلحة شخصية مباشرة في الطعن على قرار حل هذا المجلس ولا تنتفي هذه المصلحة باختيار مجلس إدارة جديد للجبهة من قبل الجمعية العمومية العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة المؤقت ، إذ تظل مخاصمة قرار الحل قائمة وتتحقق بها مصلحة المدعية في إهدار كافة القرارات المترتبة عليه ، الأمر الذي يكون معه الدفع المبدئي خليفاً بالرفض "

(الطعن رقم ٥٢٤٤ والطعن رقم ٥٢٤٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠ / ١ /
٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٢٥٢ - وفي هذا المعنى الطعن رقم ٤٥ / ٣٨٣٩ ق عليا
جلسة ٢٠٠٠ / ١١ / ٥ - والطعن رقم ٤٥ / ٤٨٦٦ ق عليا جلسة ٢٠٠١ / ٢ / ٧)
المبدأ رقم (٢٢٤) - شرط المصلحة - اتساع الشرط في دعوى الإلغاء .

الحكم

الأصل في قبول الدعوى بصفة عامة أن تكون مقامة من أشخاص لهم فيها مصلحة شخصية مباشرة إلا أنه في دعوى الإلغاء وحيث تتصل الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جديده له .

أثار ذلك لا يلزم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقاً ثابتاً للمدعي على سبيل الاستثناء والانفراد وإنما يكفي أن يكون في حالة قانونية من شأنها أن تجعل القرار مؤثراً مباشراً في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ١ / ٥ - س ٥٠ ص ١٤)
المبدأ رقم (٢٢٥) - المصلحة الشخصية المباشرة - اندماج شرطى المصلحة والصفة في دعوى الإلغاء - عدم جواز الخلط بين دعوى الإلغاء ودعوى الحسبة في هذا الشأن.

الحكم

يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرفعها مصلحة شخصية ومباشرة وقيام

شرط المصلحة بمعنى توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء . يجب أن تتوافر مصلحة المدعى في إقامة دعوى الإلغاء من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائيا غير أن نطاق المصلحة في إقامتها يتسع لكل دعوى الغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جديدة له .

هذا الاتساع لا يعنى انخلط بينها وبين دعوى الحسبة ولا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق في القرار المطعون فيه - يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية أم أدبية بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا عليه .

(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٣١)
المبدأ رقم (٢٢٦) - شرط المصلحة في الدعوى - وجوب توفره ابتداء واستمراره حتى الفصل النهائي فيها - لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى يشكل كذلك الطعون المقامة على الأحكام.

الحكم

شرط المصلحة في الدعوى يتعين توافره ابتداء ، كما يتعين استمرار قيامه أتى صدور حكم نهائي فيها ، وأن لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى يشمل أيضاً الطعون المقامة على الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوي الشأن ، ولما كان الطعن أمام المحكمة الإدارية تعنياً بعد طرح النزاع برمته - شكلاً وموضوعاً لتتوزن فيه صحيح حكم القسور ربما للقاضي الإداري من هيمنة إيجابية كاملة على إجراءات الخصومة فيمكن توجيهها وتقضي شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم في الدعوى ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التي بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار في الخصومة في صون تغيير المراكز القانونية لأطرافها . *

(الطعن رقم ٣٤٦٧ - لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٧/٢/٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٠٣)
المبدأ رقم (٢٢٧) - شرط المصلحة - المصلحة المشروعة في التدخل .

الحكم

التدخل الانضمامي يهدف فيه المتدخل من تدخله اتمحافظة على حقوقه عن

طريق الانضمام لأحد الخصوم لمساعدته في الدفاع عن حقوقه — التدخل
الهجومى أو الخصامى يقصد به المتدخل الدفاع عن مصحته اخاصة ص كـ
من طرفى الدعوى بشرط أن يكون ذلك مرتبط بالدعوى — التدخل الاسصامى
هو الجائز قبوله أمام المحكمة الإدارية العليا — يشترط لقبول هذا التدخل شرطان
أولهما : أن يكون للمتدخل مصلحة مشروعة فى طلب التدخل — ثانيهما : أن
يكون هناك ارتباطا بين طلب التدخل وبين الدعوى .
(الطعن رقم ٥٢٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/١٧ - س ٥٠ ص ١٣٩) .

الفصل الثالث

الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة

(رفع الدعوى من غير ذى صفة أو على غير ذى صفة)

الفصل الثالث

الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة

(رفع الدعوى من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة)

نعرض في هذا الفصل لأهم المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العلي في شأن الدفوع المتعلقة بعدم قبول الدعوى ذات الصلة بشرط الصفة في الدعوى ، سواء تلك المتعلقة بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، أو تلك المتعلقة بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ في الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة :

المبدأ رقم (٢٢٨) - دفع بعدم القبول لانتفاء الصفة - عدم التمتع بالشخصية الاعتبارية - أثره في تحديد الممثل القانوني للشخص في التقاضي .

الحكم

" إن مصلحة الطرق والكباري ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة ، بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها إستقلال ذاتي ، ولم يمنحها القانون شخصية إعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضي ، وإنما يمثلها في ذلك وزير المواصلات بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التي من بينها هذه المصلحة "

(الطعن رقم ٤/١٢٩ ق عليا - جلسة ١٩٥٩/٦/٦ - س ع ص ١٣٦٢)

المبدأ رقم (٢٢٩) - صفة في الدعوى - للمحكمة من تلقاء نفسها القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ولو بغير دفع .

الحكم

" لئن كانت مصلحة الطرق والكباري لم تدفع بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى إنعدام صفة مديرها في التقاضي إذ إختصم بمفرده ، ولم توجه الدعوى إلى من له حق تمثيل المصلحة وصفة النيابة عنها قانوناً في التقاضي ، وكانت هيئة

مفوضي الدولة لم تثر هذا الدفع ، إلا أن هذه المحكمة - وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية من حيث الشكل والموضوع معاً على الوجه الصحيح - تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم للمطعون فيه القضاء من تلقاء ذاتها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بعد إذ فأت الحكم ذلك ، مادامت قد تحققت لديها أسباب عدم القبول على النحو السالف إيضاحه .

(الطعن رقم ٤/١٢٩ ق عليا - جلسة ١٩٥٩/٦/٦ - س ع ص ١٣٦٢)
المبدأ رقم (٢٣٠) - صفة في الدعوى - إقامة الدعوى ضد أحد الوزارات وعدم إقامتها ضد الممثل القانوني للمجلس المتمتع بالشخصية المعنوية - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

الحكم

متى كان الثابت أن المدعي ، وظف بمجلس معصرة ملوي البلدي ، وهذا المجلس شخص إداري عام له الشخصية المعنوية وله ميزانيته المستقلة وله أهلية التقاضي ويمثله في ذلك رئيسه ، وبهذه المثابة يكون هو صاحب الصفة المنازعة الإدارية ، وهو الذي توجه إليه الدعوى بحسبانه الجهة الإدارية المختصة بالمنازعة أي المتصلة بها موضوعاً ، وهو بطبيعة الحال وبحكم قيامه على المرفق العام يستطيع الرد على الدعوى وإعداد البيانات وتقديم المستندات الخاصة بها وكذلك تسوية المنازعة صلحاً أو تنفيذ الحكم في ميزانيته عند الاقتضاء ، وعلى مقتضى ما تقدم فإن الدعوى إذ رفعت ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية ، تكون قد رفعت على غير ذي صفة ويتعين الحكم بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٥/٩٣ ق عليا - جلسة ١٩٥٩/٦/١٣ - س ع ص ١٥٣٣)
المبدأ رقم (٢٣١) - تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها - هي نيابة قانونية يتعين مداها وحدودها بالقانون .

الحكم

إن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية المراد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون وأن الأصل بالنسبة إلى فروع الدولة ليست لها الشخصية أن يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصوف العامة باعتباره المتولي الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة

العامّة للحكومة فيها .

(الطعن رقم ٦/١٩٣٠ ق عليا - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤ - س ١٠ ص ١٦٥)
المبدأ رقم (٢٣٢) - صفة في الدعوى - عدم جواز المنازعة في الصفة بعد أن
بت فيها حكم له قوة الشيء المقضي - لا دفع بلا مصلحة .

الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٩م على بلدية الاسكندرية مصدر القرار المطعون فيه وذلك في مواجهة السيد وزير الشؤون البلدية والقروية والسيد رئيس مجلس بلدي الاسكندرية ، وقد قضى في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذا القرار من محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٩ من مايو سنة ١٩٥٩م فطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا التي قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٢م بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف التنفيذ - ولما كان قانون نظام الإدارة المحلية قد صدر وعمل به اعتباراً من ٢٨ من مارس سنة ١٩٦٠م ورالت بمقتضاه صفة رئيس مجلس بلدي الاسكندرية في تمثيل المجلس في التقاضي واصبحت هذه الصفة معقودة لمحافظ الاسكندرية - فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول الدعوى شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع إلى المنازعة في صفة المدعي عليهما بعد أن بت فيها بحكم له قوة الشيء المقضي به في هذه الخصوصية . هذا إلى أن انهيئة المختصة في المجلس البلدي هي التي تولت الرد على الدعوى والدفاع فيها وما كان الأمر ليختلف إذا ما أقيمت الدعوى ضد محافظ الاسكندرية ومن ثم تنعدم المصلحة في الدفع ولا دفع بلا مصلحة وعلى ذلك فهذا الوجه لا يقوم على سند سليم من القانون ولا سيما أن الجهة الإدارية ثم تدفع بعدم القبول سواء أمام المحكمة الإدارية عند نظر الموضوع وقد كان قانون الإدارة المحلية نافذاً وقتذاك . ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها .

(الطعن رقم ٧/٩٠٩ ق عليا - جلسة ٤/١٨/١٩٦٤ - س ١٥ ص ٤٤٧)
المبدأ رقم (٢٣٣) - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة ، انصفة في تمثيل
الدولة وفروعها في التقاضي.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة ، انصفة في تمثيل الدولة وفروعها في

التقاضي هي للوزير في الشئون المتعلقة بوزارته، وللنائب عن هذه الفروع إذا كانت من الأشخاص الاعتبارية العامة، أما الفروع التي ليست لها هذه الشخصية الاعتبارية فإن الصفة تكون أصلاً للوزير الذي تتبعه، إلا إذا أسندها القانون فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى رئيسها فتكون له عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٨ ق - القضية رقم ٧/٨٩٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)
المبدأ رقم (٢٣٤) - الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة - جواز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوي المرفوعة ضد مدير مصلحة الأملاك الحكومية ورفعها علي غير ذي صفة - يجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوي ولو في الاستئناف - جواز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة أبدته الحكومة لأول مرة أمام هذه المحكمة وهو ما يجوز إيدأؤه في أية مرحلة كانت عليها الدعوي، يكون في محله.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٨ ق - القضية رقم ٧/٨٩٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)
المبدأ رقم (٢٣٥) - تمثيل الدولة في التقاضي فرع من النيابة عنها وهي نيابة قانونية - قد يكون لفروع الدولة من له الشخصية الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى - الأصل أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة بشأن هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى رئيسها فتكون له هذه الصفة بالمدى والحدود المبينة بالقانون .

الحكم

إن تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية ، المراد في تعيين مداها وبيان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون وأن الدولة هي من الأشخاص الاعتبارية العامة ، وقد يكون من فروعها ما له الشخصية الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون وكذا الإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية " المادة ٥٢ من القانون المدني " ومتى توافرت لها هذه الشخصية تمتعت بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الإنسان الطبيعية

وذلك في الحدود التي قررها القانون . فتكون لها " أ " نمة مالية مستقلة و " ب " أهلية في الحدود التي يعينها سند انشائها أو التي يقررها القانون و " جـ " حق التقاضي و " د " موطن مستقل ويكون لها نائب يعبر عن إرادتها " المادة ٥٣ من القانون المدني " وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذي يمثلها عندئذ في التقاضي . وقد يكون من فروع الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات والمصالح التي لم يمنحها القانون تلك الشخصية الاعتبارية . والاصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشئون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها إلا إذا اسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى رئيسها فتكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

(الطعن رقم ٩٣١/٣ ق عليا - جلسة ١٩٥٨/١/٤ - س ٣ ص ٤٦٦ - والطعن

رقم ٨٩٢/٧ ق عليا - جلسة ١٩٦٣/١/٥ - س ٨ ص ٣٧٠) .

المبدأ رقم (٢٣٦) - الصفة في تمثيل جهة الإدارة.

الحكم

طالب جامعة القاهرة من محامي إدارة قضايا الحكومة المختص بالطعن في قرار صادر من اللجنة القضائية - تقرير هذا المحامي بالطعن نيابة عن وزير المعارف العمومية وليس عن مدير الجامعة المذكورة - الدفع بعدم قبول هذا الطعن لانتفاء الصفة والمصلحة في غير محله، أساس ذلك أن الطاعن اختصم في تظلمه إبتداء وزير المعارف العمومية بصفته الملحوظة في ذلك القانون باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة والمشرف على إدارتها ولم ينكر الطاعن ذلك وأقر به في أكثر من مناسبة علي التفصيل السابق شرحه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلي رد هذا الدفع يكون قد أصاب الحقيقة للأسباب التي قام عليها.

(المحكمة الإدارية لطيا - لسنة ٩ ق - لقضية رقم ١٢٧٨/٥ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

المبدأ رقم (٢٣٧) - الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة إستناداً إلي رفعه من مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه في غير محله أساس ذلك: الخطأ المادي لا يؤثر على الصفة في التمثيل.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة إستناداً إلي رفعه من

مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه في غير محله أساس ذلك : إن الخطأ المادي الذي تقع فيه إدارة القضايا عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر علي صفة من يمثله ذلك أنها ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه فإن لهذا الخطأ ما يبرره إذ كثيراً ما يجري في العمل من غير قصد إطلاق لفظ رئيس أو مدير عام علي الشخص الذي يهيمن علي المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطئ بواقع الأمر من أن إدارة القضايا كانت تعني نيابتها عن ممثل ديوان المحاسبة أمام القضاء، ومن ثم لا يلتفت إلي هذا الخطأ المادي البحت ويكون هذا الدفع علي غير أساس وجديراً بالرفض.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩ ق - القضية رقم ٧/٧٤٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)
المبدأ رقم (٢٣٨) - اختصاص الوزير دون ذكر صفته الأخرى كرئيس مجلس إدارة الهيئة لا تأثير له علي ثبوت صفته طالما كانت صفته كرئيس مجلس إدارة مقرر له قانوناً دون حاجة لإضافة هذا البيان.

الحكم

إن الطعن قد اختصم أصلاً وزير المواصلات الذي أصدر القرار المطعون فيه بإعتباره صاحب الاختصاص في إصدار هذا القرار وبالتالي صاحب الدعوى الأولى في أن يختصم في الطعن مما لا محل معه بعد ذلك للتمسك بأن الطعن جاء خلواً من ذكر عبارة أن وزير المواصلات هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مادام أن هذه الصفة مقرر له قانوناً دون حاجة إلي هذا البيان وقد أخطر بمضمون الطعن واعلم به إعلماً كافياً علي أساس هذه الصفة ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه علي غير ذي صفة.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٠ ق - الدعوي رقم ١٠٧٠/٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٥)
المبدأ رقم (٢٣٩) - اختصاص وزير الحربية بوصفه الرئيس الأعلى للهيئة العامة للمصانع الحربية هو اختصاص لصاحب الصفة رغم استقلال الهيئة ورغم أن من يمثليها أمام القضاء مديرها - أساس ذلك.

الحكم

إنه وإن كانت الهيئة العامة للمصانع الحربية مستقلة بميزانياتها وشخصيتها المعنوية عن وزارة الحربية وأن الذي يمثليها أمام القضاء هو السيد مديرها إلا أنه في خصوصية هذه الدعوي فإن المطعون ضده قد اختصم وزير الحربية بوصفه

الرئيس الأعلى لهذه الهيئة وأن ترقية موظف تتم بقرار منه بناء على إقتراح لجنة شئون الموظفين - ومن ثم يكون إحتصام المضعون ضده للسيد وزير الحربية على أساس من القانون فضلاً عن أن هيئة المصانع الحربية مثلت في الدعوي وأبدت دفاعها فيها، ومن ثم لا يقبل منها الدفع بعدم القبول، وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها على غير ذي صفة في غير محله ويتعين رفضه.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٠ ق - القضية رقم ٧/١٥٥٤ ق - جلسة - ١٠/٤/١٩٦٥ وإيضاً لطن رقم ٨/٤٤٩ ق - جلسة - ١٩٦٦/٢/٢٦ و لطن رقم ٩/١٠٧١ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

المبدأ رقم (٢٤٠) - تمثيل الوزير للمصالح التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

الحكم

إن مصلحة الطرق والكباري - التي سميت فيما بعد مصلحة الطرق والنقل البري والتي يوجد مركزها الرئيسي بالقاهرة - ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة تابعة لوزارة المواصلات وفرع منها ليس لها إستقلال ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضي، وإنما يمثلها في ذلك وزير المواصلات بإعتباره المتولي الإشراف على شئون وزارته وفروعها والهيئات التابعة لها التي من بينها هذه المصلحة.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٢ ق - لقضية رقم ٧/٩٦٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٣)

المبدأ رقم (٢٤١) - صفة في الدعوى - مصلحة الأملاك الأميرية ليست من الاشخاص الاعتبارية العامة ولم يخولها القانون مديرها النيابة عنها يمثلها وزير الإصلاح الزراعي.

الحكم

إن مصلحة الأملاك الأميرية ليست شخصاً من الاشخاص الاعتبارية العامة، بل هي في تقسيمات الدولة مصلحة ألحقت بالقرار الجمهوري رقم ١٨٤م لسنة ١٩٥٩م بمكتب وزير الإصلاح الزراعي ، اي أنها فرع من وزارة الإصلاح الزراعي تابع لهذه الوزارة ، ليس لها استقلال ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها قانوناً وتمثيلها في التقاضي وإنما يمثلها في ذلك وزير الإصلاح الزراعي بإعتباره المتولي الإشراف وإنما يمثلها في ذلك وزير الإصلاح الزراعي بإعتباره المتولي الإشراف على شئون وزارته وفروعها

والهيئات التابعة لها ومن بينها هذه المصلحة .

(الطعن رقم ٧/٨٩٢ ق عليا - جلسة ١٩٦٣/١/٥ - س ٨ ص ٣٧٠)

المبدأ رقم (٢٤٢) - صفة في الدعوى - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو ما يجوز إيدأؤه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .

الحكم

إذا كانت الثابت وقت رفع الدعوى بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة الإدارية في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ كانت وزارة الزراعة ، كما سلف البيان ، لا صفة لها في الاختصاص فيها بعد إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٩ الذي عمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ بتعديل القرار الجمهوري الصادر في ١٥ من مارس سنة ١٩٥٨ الذي كان يقضي باتباع مصلحة الأملاك الأميرية لوزارة الزراعة ونص على إلحاق هذه المصلحة بمكتب وزير الإصلاح الزراعي بدلاً من وزارة الزراعة وذلك إعتباراً من ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ أي من تاريخ سابق على رفع الدعوى وقد سارت الإجراءات ضد المصلحة المذكورة وحدها التي لم تدفع وقتذاك بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة مديرها في التقاضي إذ إنعقدت الخصومة معه بمفرده ولم توجه إلى من له الحق في تمثيل المصلحة وله الصفة في النيابة عنها قانوناً في التقاضي كما أن المدعي لم يقم بتصحيح الوضع الشكلي بإدخال وزارة الإصلاح الزراعي في الدعوى وعلى هذا صدر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الأملاك الأميرية وحدها على الرغم من عدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية وعدم وجود صفة لها في التقاضي .

ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة الذي ابتدته الحكومة لأول مرة أمام هذه المحكمة وهو مما يجوز إيدأؤه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى يكون في محله .

(الطعن رقم ٧/٨٩٢ ق عليا - جلسة ١٩٦٣/١/٥ - س ٨ ص ٣٧٠)

المبدأ رقم (٢٤٣) - الصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن الشخص الذي تسلم إليه صور الإعلانات ومستقل عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية لا يكفي لصحة الإجراء مباشرته بمعرفة إدارة قضايا الحكومة بل يتعين لصحته أن تتم مباشرته باسم صاحب الصفة .

الحكم

إن صاحب الصفة هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه - والصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن الشخص الذي تسلم إليه صور الإعلانات وفقاً لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ومستقل أيضاً عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون . فلا يكفي لصحة الإجراء أن تبشره إدارة القضايا بل يتعين لصحته أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة إلى شئون وزارته ورئيس المجلس المحلي بالنسبة إلى الوحدة الإدارية التي يمثلها هذا المجلس - أما بالنسبة لسائر الأشخاص الاعتبارية فتكون الصفة في تمثيل المجالس المحلية فلا صفة لأي وزير في تمثيل تلك المجالس وقد تضمن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ اقرار هذا المبدأ بنصه في المادة ٥٣ منه على أن يقوم رئيس المجلس بتمثيله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته بالغير".

(الطعن رقم ٩/١٠٧١ ق عليا - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩ - س ١١ ص ٣٥١)
المبدأ رقم (٢٤٤) - لا صفة للشركة الوكيله طالما كان التعاقد معها نيابة عن الشركة الأصلية.

الحكم

إقامة الدعوي علي الشركة الوكيله مع أن التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الأصلية في التعاقد فإن الدعوي تكون والحالة هذه قد رفعت علي غير ذي صفة ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلي إلزام الشركة الوكيله بالمبالغ المقضي بها قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه والقضاء بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.

(المحكمة الإدارية لعليا - لسنة ١٢ ق - قضية رقم ١٢/١٩٥ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٣)
المبدأ رقم (٢٤٥) - صفة في الدعوى - مجالس المراجعة التي تشكلها وزارة الخزانة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية - لا يتأتى اختصاصها إلا باختصاص وزير الخزانة بصفته الممثل القانوني للوزارة .

الحكم

إن المشرع قد ناط بوزارة الخزانة الإختصاص في ربط ضريبة العقارات المبنية أجهزتها المختلفة التابعة لها ومن بينها مجالس المراجعة التي تتولى هذه للوزارات تشكيلها وفقاً لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤م سالف

الذكر معدلاً بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥م للنظر فيما يقدم إليها من تظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية وهذه القيمة التي تشكل وعاء الضريبة المذكورة وبهذه المثابة فإن قرارات مجالس المراجعة الصادرة في ظل هذه القواعد وبالتطبيق لأحكامها لا يتأتى اختصاصها قضائياً إلا في مواجهة وزير الخزانة باعتباره الممثل القانوني للوزارة وما يتبعها من إدارات وأجهزة لم يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية ومن بينها مجالس المراجعة المشار إليها).

(الطعن رقم ١٢/١٠٠٣ ق عليا - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٠ - س ١٥ ع ٦٥)

المبدأ رقم (٢٤٦) - الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة - صفة في الدعوى - توجيهها إلى صاحب الصفة شروط لقبولها - النيابة القانونية لإدارة قضايا الحكومة عن الهيئات الامة ومنها الهيئة المدعي عليها - حضورها وإدلتها بدفاع الهيئة وتحريرها لصحيفة الطعن أمام المحكمة - أثره عدم الإعتداد بالدفع من إدارة قضايا الحكومة برفع الدعوى على غير ذي صفة .

الحكم

إنه بالنسبة إلى الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة استناداً إلى أن الدعوى وجهت إلى عضو مجلس الإدارة مستدب للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ووزير الصناعة وهما لا يمثلان الهيئة ونما الذي يمثلها طبقاً لقانون إنشائها ، وهو رئيس مجلس إدارتها فمردود عليه بأن الدعوى وجهت إلى الهيئة العامة للمطابع الأميرية كما هو مستفاد من صحيفتها من أن الدعوى عليهما هما عضو مجلس الإدارة المنتدب للهيئة العامة للمطابع الاميرية ووزير الصناعة بصفته الرئيس الأعلى للهيئة المذكورة ومن طلب إلزام الهيئة المدعي عليها بالمصروفات ، وإذا كان صحيحاً أن ممثل تلك الهيئة أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها وليس عضو مجلس الإدارة المنتدب وبفرض وجود الوظيفتين معاً وإنفراد شاغل أولاً هما بتمثيل الهيئة فإن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في بيان ممثل الهيئة وليس أمر مخاصمة من لاصفة له ، إذ الخصم هو الهيئة صاحبة الصفة ، وهي محتصمة في الدعوى على نحو ما توضح وإذا كانت إدارة قضايا الحكومة وقد خولت نيابة قانونية عن الهيئات العامة ومنها هيئة المطابع المدعي عليها ، وقد حضرت بحكم هذه النيابة القانونية في الدعوى

أمام محكمة القضاء الإداري وأدلت بدفع الهيئة المذكورة دون أن تثير أي اعتراض في شأن بيان ممثل الهيئة كما سلكت نفس المسلك في صحيفة طعنها أمام هذه المحكمة ، فإن المحكمة لا ترى محلاً لترتيب أثر على ذكر أن ممثل الهيئة هو عضو مجلس الإدارة المنتدب وليس رئيس مجلس الإدارة ، ولا يعتد بالتالي بما ذهبت إليه إدارة قضايا الحكومة من أن الدعوى رفعت على غير ذي صفة)

(الطعن رقم ٧١٣ ، ٧٦٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٣ - ١٥ ع ص ٣٤٣)
المبدأ رقم (٢٤٧) - صفة - التمثيل القانوني للمحافظة - المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة.

الحكم

ولما كان المطعون ضده لم يوجه دعواه إلى المحافظة باعتبارها الجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة ، ولا إلى المحافظ بوصفه صاحب الصفة في تمثيل المحافظة ، وإنما وجهها إلى وزارة الشئون البلدية والقروية " وزارة الإسكان والمراف " وكلتا هاتين اللوزارتين ليست - وفق ما تقدم - بالجهة الإدارية ذات الشأن في المنازعة المطروحة والمتعلقة بربط ضريبة المبان مما عقد الاختصاص به للمحافظة كما وجهها إلى مجلس المراجعة ببلدية القاهرة وهذا المجلس ليس سوى أحد الأجهزة التي تستخدمها المحافظة في مباشرة اختصاصها بربط وتقدير الضريبة ، ولم يمنح القانون هذا المجلس شخصية اعتبارية أو يخول رئيسه صفة النيابة عنه أمام القضاء حتى يجوز توجيه الدعوى إليه بدلاً من توجيهها إلى المحافظ الذي هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو فروعها أمام القضاء .

(الطعن رقم ١٢٤٦/١١ ق عليا - جلسة ١٩٧١/٤/١٧ - س ١٦ ص ٢٥٢)
المبدأ رقم (٢٤٨) - ليس في قانون المحاماة ما يعطل نيابة هيئة قضايا الدولة عن الحكومة.

الحكم

نيابة إدارة قضايا الحكومة والمؤسسات العامة طبقاً للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ليس في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بشأن المحاماة ما يعطل هذه النيابة القانونية.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٨ ق - القضية رقم ١٦/٢٨٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

المبدأ رقم (٢٤٩) - المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة - ومجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يدور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة التي يستخدمها في مباشرة الاختصاص.

الحكم

إن مجلس المحافظة هو الجهة صاحبة الصفة فيما يدور من منازعات بشأن القرارات التي تصدر عنه أو عن الأجهزة التي يستخدمها في مباشرة الاختصاص وينبغي تبعاً لذلك أن تقام عليه الدعوى. المحافظ هو صاحب الصفة في تمثيل المحافظة وجزاء عدم توجيه الدعوى إلى أي منهما الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

(الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ١١ ق - جلسة (١٩٧١/٤/١٧))

المبدأ رقم (٢٥٠) - دفع قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة اختصاص صاحب الصفة في التقاضي - ثبوت حضور محامي الحكومة الجلسات تقديم الدفاع سواء نيابة عن وزارة الحربية أو للقوات المسلحة - صيرورة الدفع في غير محله .

الحكم

إن الجهة الإدارية تؤسس دفعها بعدم القبول على أن المدعي وجه دعواه ضد وزارة الحربية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ في وقت لم تكن الوزارة تشرف على القوات المسلحة التي يتبعها المدعي فيكون قد أقامها على غير ذي صفة ، إذ كان يتعين عليه كي تقبل دعواه أن يختصم فيها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لأنه اعتباراً من ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ فصلت القوات المسلحة عن وزارة الحربية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم اختصاصات وسلطات القوات المسلحة وإذا كان المدعي قد قام بتصحيح شكل الدعوى بعد ذلك واختصم القوات المسلحة صاحبة الصفة في التقاضي في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فإن الدعوى بشكلها القانوني في هذا التاريخ تكون مرفوعة بعد الميعاد .

ومن حيث أنه مع التسليم بأن صاحبة الصفة في التقاضي هي القوات المسلحة فإن الثابت من أوراق الدعوى أن هذه الجهة التي قامت فعلاً بمباشرة الرد على طلبات المدعي في جميع المراحل ، سواء عند تقديمه إلى النظم من التقرير المطعون فيه أو عند طلب إعفائه من الرسوم القضائية أو عند إقامة دعواه كما

قدمت حافظة بمستنداتها متضمنة جميع الأوراق المتعلقة بالموضوع وكذا ملف خدمته وبذلك تكون القوات المسلحة قد استوفت دفاعها في الدعوى وتحققت الغاية التي يستهدفها القانون من توفر شرط الصفة لقبول الدعوى كما أن الحاضر عن الحكومة والذي يمثلها سواء نيابة عن وزارة الحربية أو القوات المسلحة قد حضر جميع جلسات تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضي الدولة ، ولم يبد هذا الدفع إلا بجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ أي بعد أن قام المدعي بتصحيح شكل الدعوى بإدخال نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة طرفاً في الخصومة بالتضامن مع وزير الحربية ومن ثم يكون دفع الجهة الطاعنة بعدم قبول الدعوى في غير محله متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٢٨٠/١٥ ق عليا - جلسة ١٩٧٣/١/٧ - س ١٨ ص ٤١) .
المبدأ رقم (٢٥١) - حضور هيئة قضايا الدولة يصح اختصاص غير صاحب الصفة.

الحكم

إختصام المدعي لوزارة الإدارة المحلية بدلاً من مجلس المحافظة حضور إدارة قضايا الحكومة وإيدأؤها لدفاعها نيابة عن الجهة الإدارية سواء كانت الوزارة أو مجلس المحافظة، إدارة للقضايا تكون بذلك قد مثلت مجلس محافظة الشرقية.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٢ ق - طعن رقم ٢٥٨/١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)
المبدأ رقم (٢٥٢) - رفع الدعوي في الميعاد علي غير ذي صفة ثم مثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد.

الحكم

رفع الدعوي في الميعاد علي غير ذي صفة مثول صاحب الصفة من تلقاء نفسه أمام المحكمة - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد وأساس ذلك هو قياس هذه الحالة علي توجيه الخصومة إلي صاحب الصفة بعد فوات الأوان وعلي حالة تقديم التظلم إلي جهة غير مختصة - الاستشهاد في هذا الخصوص باتجاه قانون المرافعات الجديد إلي تبسيط الإجراءات.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٩ ق - القضية ١٣٦٦/١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/١٠)

المبدأ رقم (٢٥٣) - حضور هيئة قضايا الدولة وتصحيحه للاختصاص غير الصحيح.

الحكم

اختصاص المدعي لوزارة الإدارة المحلية بدلاً من مجلس المحافظة حضور إدارة قضايا الحكومة وإيدأؤها لدفاعها نيابة عن الجهة الإدارية سواء كانت الوزارة أو مجلس المحافظة -إدارة القضايا تكون بذلك قد مثلت مجلس محافظة الشرقية.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٢ ق -لطن رقم ٢٥٨/١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٩)
المبدأ رقم (٢٥٤) - الأصل في الاختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه الدعوي ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار - جواز اختصاص الوزير المقترح للقرار الصادر من رئيس الجمهورية - لا أثر لعدم اختصاصه طالما تم اختصاص رئيس الجمهورية مصدر القرار.

الحكم

الأصل في الاختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه الدعوي ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار، ولئن ساغ في القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية إختصاص الوزير المختص الذي أصدر القرار بناء علي إقتراح منه ؛ه أن ذلك لا يبطل الدعوي أو يقدر قانوناً في سلامتها إذا ما اختصم رئيس الجمهورية وحده في قرارات مما عهد إليه قانوناً الإختصاص بإصدارها.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٣ ق -لطن رقم ٦٧٥/٢٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)
المبدأ رقم (٢٥٥) - الحك بعدم قبول الدعوي لانتفاء الصفة يوجب أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوي ليختصم المدعي صاحب الصفة.

الحكم

المادة ١١٥ من قانون المرافعات أوجبت علي المحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوي لانتفاء صفة المدعي عليه تأجيل الدعوي وإن تأخر المدعي بإعلان ذي الصفة في الميعاد الذي تحدده مع جواز الحكم عليه بالغرامة -إذا لم يقم المدعي بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوي - إغفال المحكمة تطبيق ما تقدم - حكمها في هذا الشأن مخالف للقانون.

(المحكمة الإدارية العليا-لسنة ٢٣ق -لطن رقم ١٠٣٧/١٨ق-جلسة ١٩٧٨/٥/١٧)

المبدأ رقم (٢٥٦) - أثر الإختصاص والدعوي تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم في مواجهتهم تفادياً للآثار المترتبة علي الحجية النسبية للأحكام وهؤلاء يكون إختصاصهم تبعاً وليس أصلاً بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة أصلاً ولا تتعقد بهم - يتعين لقبول الطعن أن يكون مقيداً بذات إطار الخصومة أو مقصوراً علي أطرافها المعنيين.

الحكم

من المبادئ الأساسية في النظام القضائي وجوب أن تتم الإجراءات في الدعوي في مواجهة الخصوم ويقصد بالخصوم المدعي وهو الطرف الأول الذي يقيم الدعوي مفتتحاً بذلك الخصومة التي تنشأ بها علاقة قانونية . فإذا ما صدر الحكم في الدعوي وقصر نطاقها من حيث الموضوع أو الأسباب والأطراف انصرفت إليه آثار الحكم وكان حجة عليهم بما قضي به وفي هذا المجال فإن أثر الإختصاص والدعوي تمتد لتشمل من تربطهم علاقة بموضوع الخصومة حتى يصدر الحكم في مواجهتهم تفادياً للآثار المترتبة علي الحجية النسبية للأحكام وهؤلاء يكون إختصاصهم تبعاً وليس أصلاً بحسبانهم غير المعنيين بالخصومة أصلاً ولا تتعقد بهم.

وبالنسبة للقرارات الصادرة من هيئة إدارية ذات إختصاص قضائي حيث ينصرف وعليه يكون الحكم المطعون فيه وقد قضي بقبول الدعوي للطعن في قرار اللجنة الاستئنافية للمنازعات الزراعية دون أن يختصم في الدعوي أطرافها المعنيين بها يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بإلغائه والقضاء بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.

(الطعن رقم ٧٤٧ ، ٩٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٩ س ٢٦ ص ١٣٦)

المبدأ رقم (٢٥٧) - المديرية ليست لها الشخصية الاعتبارية - وجوب إختصاص الوزير صاحب الصفة.

الحكم

إن طلب إلغاء أمر إداري صادر من مديرية القوي العاملة بأحدي المحافظات بمجازاة أحد العاملين بالحصم من أجره لما نسب إليه وإختصاص مديرية القوي العاملة وهي ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية مستقلة دون إختصاص وزير العمل صاحب الصفة في تمثيل وزارته أو المحافظ صاحب الصفة في تمثيل المحافظة بجميع أجهزتها أو

فروعها أمام القضاء مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٣ س ٢٧ ص ٣٢٤)
المبدأ رقم (٢٥٨) - البحث في الصفة التي تتعد بها الخصومة في الدعوي يسبق الفصل في مدي توافر التظلم السابق علي رفعها بإعتباره شرطاً من الشروط التي تتطلبها دعوي الإلغاء - المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته لذا يجب إختصاص المحافظ في أية دعوي تقام في مواجهة فروع الوزارة .

الحكم

إن المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته لذا يجب إختصاص المحافظ في أية دعوي تقام في مواجهة فروع الوزارة وليس لوكيل الوزارة المشرف علي إدارته أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه - إختصاص وكيل الوزارة في الدعوي يجعلها غير مقبولة لرفعها علي غير ذي صفة ولا يكفي لتصحيح هذا الإجراء أن يكون إعلان الدعوي قد وجه إلي إدارة قضايا الحكومة وأن الإدارة قد قامت بمباشرة الدعوي أمام المحكمة المختصة ذلك أنه يتعين أن تكون مباشرة إدارة قضايا الحكومة للدعوي نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ ويتعين علي المحكمة المنظور أمامها الدعوي أن تقضي بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة قبل أن تتطرق إلي بحث الإشتراطات الخاصة بدعوي الإلغاء ومن بينها الإجراءات الخاصة بالتظلم السابق علي رفعها ذلك أن البحث في الصفة التي تتعد بها الخصومة في الدعوي يسبق الفصل في مدي توافر التظلم السابق علي رفعها بإعتباره شرطاً من الشروط التي تتطلبها دعوي الإلغاء.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٨ س ٣٠ ص ١٠٧٩ والطعن

رقم ٢٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٢ س ٣٣ ص ٤٨)

المبدأ رقم (٢٥٩) - إختصاص الوزير الموافق على صدور القرار هو إختصاص لصاحب صفة.

الحكم

قرار جزاء أحد العاملين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة صادر من مدير عام التربية والتعليم لإدارة غرب القاهرة التعليمية موافقة

وزير التربية والتعليم علي هذا القرار وإختصاص وزير التربية والتعليم دون إختصاص محافظ القاهرة الذي يمثل قانوناً المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة هو إختصاص صحيح لأن للوزير أياً كان إختصاصه في هذا الشأن فهو صاحب صفة قانوناً في الإختصاص بوصف أن السبيل إلي إلغاء قراره إن كان لذلك ثمة وجه من واقع القانون لا يكون إلا بإختصاصه.

(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧ س ٢٦ ص ٤٨٩)

المبدأ رقم (٢٦٠) - إختصاص مدير النيابة غير المتمتع بأهلية التقاضي دون الوزير صاحب الصفة يصححه حضور محامي الحكومة وإبداء دفاعه.

الحكم

من حيث إنه فيما يتعلق بالدفع المثار بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة لأنها أقيمت ضد مدير النيابة الإدارية وليست له أهلية التقاضي إذ هي معقودة لوزير العدل بصفته والثابت من الإطلاع علي محاضر الجلسات أن محامي الحكومة وهو النائب القانوني عن الدولة فيما يقيمه أو يقام عليها من أفضية في مثل هذه الجلسات قد أبدى دفاعه وقدم المستندات والمذكرات وبهذا انعقدت الخصومة صحيحة بين أطرافها بما لا يقبل معه بعد ذلك أي دفع في هذا الخصوص.

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ س ٢٨ ص ٥٢٤)

المبدأ رقم (٢٦١) - صاحب الصفة في الطعن علي قرارات لجنة شئون الأحزاب هم طالبي تأسيس الحزب - وتتسع الصفة لتشمل ممثلي طالبي التأسيس.

الحكم

نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ علي أن يخطر رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية ممثل طالبي التأسيس بقرار الإعتراض وأسبابه بكتاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول خلال عشرة أيام علي الأكثر من تاريخ صدور القرار ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر قرار الإعتراض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالإلغاء في هذا القرار أمام الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا وتستخلص الجهة الإدارية من عبارات هذا النص أن المشرع أراد أن ينهي

نيابة ممثلي طالبي التأسيس عند مرحلة إخطاره بقبول الاعتراض وأسبابه أمام مرحلة الطعن بالإلغاء في هذا القرار فقد جعلها المشرع من حق طالبي التأسيس أنفسهم ولا يكفي أن يكون الطاعن واحداً منهم وهذا الاستنتاج لا يستقيم مع المضمون الحقيقي للتوكيل الصادر من مؤسس الحزب إلي ممثلهم في مباشرة إجراءات الإخطار عن تأسيس هذا الحزب إذ أن ذلك المضمون يتسع ليشمل جميع الإجراءات التي تصل بهم إلي الهدف وهو الموافقة علي تأسيس الحزب سواء كان هذه الإجراءات إدارية أمام لجنة شئون الأحزاب أو قضائية أمام الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة قائماً علي غير أساس سليم من القانون.

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٥ س ٢٨ ص ٩٢٥)

المبدأ رقم (٢٦٢) - توجيه الدعوي إلي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية صاحبة الصفة بإعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعاً ثم استحداث وزارة للاقتصاد (أو وزارة للتجارة والصناعة) في التشكيل الوزاري لا أثر له علي أوضاع الدعوي الشكلية - العبرة باتصال النزاع بالجهة الإدارية وتمكنها من إبداء دفاعها.

الحكم

توجيه الدعوي إلي الجهة الإدارية صاحبة الصفة وهي وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بإعتبارها الوزارة المتصلة بالنزاع موضوعاً استحداث وزارة للاقتصاد في التشكيل الوزاري لا أثر له علي أوضاع الدعوي الشكلية مادام الثابت أن الجهة الإدارية اتصلت بالنزاع وتمكنت من إبداء دفاعها فيه فلا وجه للدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٢ س ٢٨ ص ٥٦١)

مبدأ رقم (٢٦٣) - حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوي يصحح شكل الدعوي فإدارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع من دعاوي علي اختلاف أنواعها أمام كافة المحاكم.

الحكم

إقامة الدعوي أسم المحكمة التأديبية العليا وإختصاص مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية السعوية وليست لها أهلية التقاضي وصدور الحكم ضد المديرية

الصحية السعي على الحكم بمحالفته لالتانور لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة غير سديد ذلك أن حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى لإدارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع من دعاوى على اختلاف أنواعها أمام كافة المحاكم.

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ من ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (٢٦٤) - حضور هيئة قضايا الدولة وأثره على الصفة في تمثيل الجهة الإدارية.

الحكم

حضور إدارة قضايا الحكومة في الدعوى دون أن يبدي الحاضر عنها أنه يمثل وزير التربية والتعليم الذي لا صفة له في الدعوى في حين أن الصفة تثبت لمحافظة القاهرة في مخاصمة القرار المطعون عليه يترتب عليه أن الإدارة تمثل الخصم الصحيح ذا الصفة الذي انعقدت الخصومة ضده.

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٠ من ٣٠ ص ٤٠)
المبدأ رقم (٢٦٥) - أوجه الدفاع التي تقدمها إدارة قضايا الحكومة باعتبارها ممثلة لوزارة الداخلية تكون حجة على هذه الوزارة بكل أجهزتها التابعة لها.

الحكم

لا وجه للاحتجاج بأن مذكرة قضايا الحكومة المقدمة للمحكمة والتي أعدت خصيصاً للرد على الدعوى أن بياناتها مستقاة من الإدارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية ولم تصدر عن الجهة المختصة وهي المجلس الأعلى للشرطة ذلك أن المجلس الأعلى للشرطة لا يعدو أن يكون أحد الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية المختصة في الدعوى وأوجه الدفاع التي تقدمها إدارة قضايا الحكومة باعتبارها ممثلة لوزارة الداخلية تكون حجة على هذه الوزارة بكل أجهزتها التابعة لها.

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢ من ٢٩ ص ١١٨٤)
المبدأ رقم (٢٦٦) - لا يحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة إلا بعد أن تأمر المحكمة المدعي بإعلان ذي الصفة في ميعاد تحدده له.

الحكم

المشرع ضماناً منه لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيداً للحكم بعدم

قبول الدعوي لانعدام صفة المدعي عليه المشرع أوجب علي المحكمة في مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوي وأن تأمر المدعي بإعلان ذي الصفة في ميعاد تحدده المحكمة إذا لم تقم المحكمة بذلك كان حكمها معيباً واجب الإلغاء.

(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٨ س ٣١ ص ٢٧٥)

المبدأ رقم (٢٦٧) - لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم مادام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة.

الحكم

مقتضي المادة (١٧٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن المشرع أوجب أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم بهدف التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوي تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس . رتب المشرع البطلان علي النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم والمقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم أن يكون من شأنه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلي عدم التعرف علي حقيقة شخصيته أو تغيير شخص الخصم بأخر لا شأن له بالخصومة في الدعوي ومؤدي ذلك - أنه لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم مادام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة).

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

المبدأ رقم (٢٦٨) - القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم أعمال البناء - الساكن مع المستأجر لا يعد طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر علي قيد الحياة - صاحب الصفة في هذه العلاقة هو المستأجر.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول دعوي المدعي لرفعها من غير ذي صفة المثار في الطعن فإن الثابت من الإطلاع علي عريضة الدعوي الأصلية وسائر الأوراق أن المدعي أقام الدعوي باسمه وبصفته الشخصية ولم يشر من قريب أو بعيد إلي إقامتها نيابة عن زوجته المقيمة بأحدي شقق العقار المذكور والثابت كذلك أن القرار المطعون فيه صدر بإزالة غرف بسطح العقار منها ما ورد ذكره في عقد إيجار الشقة المؤجرة لزوجته المدعي الذي اعتبر هذا القرار ماساً بمصلحة شخصية مباشرة له يجيز له الطعن فيها بالإلغاء ومن حيث إنه وقد كان

ذلك هو الثابت فإن القرار المطعون به يكون قد أصاب حق المستأجر الذي تضمن عقده إيجار الغرف التي تقرر إزالتها وبهذه المثابة يكون هو صاحب المصلحة والصفة في الطعن علي هذا القرار دون المساكن الذي لا تكون له أية صفة في هذا الطعن لما هو مقرر من أنه لا يعد الساكن طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر علي قيد الحياة ومن ثم فلا يكون له أن يتمسك بأي حق من الحقوق المستمدة من هذا العقد سواء قبل المؤجر أو قبل أية جهة من الجهات، ولا ينال من هذا النظر أن يكون القرار المطعون فيه قد صدر متضمناً الإشارة إلي اسم المدعي كذلك وإن فهم علي أنه إثبات لواقع التحريات التي تمت في هذا الشأن، كما أن القانون لا يستهدف في هذه الحالة سوي المستأجر الذي ألحقت غرف السطح بعقد إيجاره فهو صاحب الصفة أمام المالك وأمام الجهة الإدارية علي حد سواء، كما لا وجه للقول بأن المدعي له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه لعدم اشتراط أن يكون صاحب حق مسه القرار فالمصلحة أو الصفة التي يعتد بها في قبول الدعوي يجب أن تكون مصلحة مشروعة مستمدة من أي حق من الخصومة القانونية والمدعي في هذه الدعوي لا وضع له سوي أنه زوج المستأجرة لأحدي شقق العقار وعلاقة الزوجية في حد ذاتها لا تجيز له الطعن قانوناً علي القرار المشار إليه.

ومن حيث إنه علي هذا الأساس تعد الدعوي غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة ويتعين القضاء بعدم قبولها لهذا السبب.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلي غير هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون وفي فهم الواقع فيكون جديراً بالإلغاء والقضاء بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة وإلزام المدعية بالمصروفات)

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١١)

المبدأ رقم (٢٦٩) - الدعوي التي ترفع بطلب إلغاء قرار الجزاء الموقع علي أحد موظفي فروع الوزارات التي نقلت إختصاصها إلي الوحدات المحلية يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة محافظته الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار الجزاء.

الحكم

الأصل في الإختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه إلي جهة الإدارة المختصة

بإصدار القرار المطعون فيه والمحافظ هو السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية علي جميع العاملين بالوزارات التي نقلت إختصاصاتها إلي الوحدات المحلية ومؤدي ذلك - أن الدعوي التي ترفع بطلب إلغاء قرار للجزاء الموقع علي أحد موظفي فروع تلك الوزارات بالوحدات المحلية يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة محافظته الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار الجزاء فهو صاحب الصفة في الدعوي)

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/١٠)

المبدأ رقم (٢٧٠) - متى ثبت أن هيئة قضايا الدولة مثلت الهيئة المدعي عليها في جميع مراحل الدعوي سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة لتعمير الأراضي أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية وحلول شخص معنوي جديد محلها باسم الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية يكون الطعن قد أقيم من ذي صفة - لا يغير من ذلك صدور الحكم المطعون عليه بالاسم السابق للهيئة - لا يعدو ذلك أن يكون خطأ مادياً شاب الحكم في خصوص اسم المدعي عليها.

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن هيئة قضايا الدولة قد مثلت الهيئة المدعي عليها ابتداء من رفع الدعوي الماثلة علي هذه الهيئة وقت أن كان يطلق عليها الهيئة العامة لتعمير الأراضي واستمرت في تمثيلها لها بعد أن تغير اسمها إلي الهيئة المصرية للتعمير والمشروعات الزراعية وحتى صدور حكم محكمة النقضاء الإداري في الدعوي علي النحو الثابت بمحاضر جلساتها، بل إن محامي الحكومة أثار بجلسته ١٩٧٤/٢/٢١ أمام محكمة القضاء الإداري موضوع تصحيح شكل الدعوي وإختصام الهيئة المدعي عليها باسمها الجديد حيث ردت المدعية علي ذلك بمحضر الجلسة بأنها تختصم الهيئة بجميع مسمياتها، ومن ثم تكون الهيئة المصرية العامة للمشروعات والتنمية الزراعية قد اختصمت ومثلت في الدعوي تمثيلاً صحيحاً مطابقاً للقانون.

ومن حيث إنه ولئن كان إختصام الهيئة باسمها الجديد قد تم علي الوجه السالف بيانه وكان الحكم المطعون فيه بالرغم من ذلك قد صدر بالاسم السابق للهيئة وهو الهيئة العامة لتعمير الأراضي فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً شاب ديباحة الحكم في خصوص اسم المدعي عليها ولا ينال من صدوره صحيحاً في مواجهتها باسمها الجديد وهو الهيئة العامة للمشروعات الزراعية وإلتزامها

بتنفيذه . ويكون من ثم الطعن المائل . قد أقيم من هيئة قضايا الدولة بإعتبارها نائبة عن الهيئة المدعي عليها ومثلتها في جميع مراحل الدعوي سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة لتعمير الأراضي أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية ونشوء شخص معنوي جديد يحمل اسم الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات هذا الطعن - يكون قد أقيم من ذي صفة دون أن يغير من ذلك استعمال تقرير الطعن للاسم السابق للهيئة فما ذلك إلا مجارة للحكم الذي استعمل ذات الاسم القديم وحتى لا يكون استخدام الاسم الجديد للهيئة سبباً في إثارة اللبس وهو ما لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً بإعتبار أن الطعن المائل ينصب علي الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٤ ق والمقامة من ضد الهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية قد تم إختصامها وتمثيلها تمثيلاً صحيحاً بمسماها الجديد أثناء نظر الدعوي.

ومن حيث إنه بناء علي ما تقدم يكون الدفع المثار من المطعون ضدها في هذا الشأن غير قائم علي أساس سليم).

(الطعن رقم ٢٣٠١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١)

المبدأ رقم (٢٧١) - تتمتع الهيئات العامة بشخصية إعتبارية - رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء - صدور القرار من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويجاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة - أثر ذلك: يظل رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة فمردود بما جري عليه قضاء هذه المحكمة الإدارية العليا من أن الهيئات العامة تتمتع بشخصية إعتبارية ورئيس مجلس إدارتها هو صاحب الصفة في النيابة عنها وتمثيلها في التقاضي وأن صدور القرار الإداري المطعون فيه من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويجاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة . ومن ثم رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات ومن أجل ذلك يكون هذا الدفع علي غير أساس سليم من القانون متعيناً الإلتفات عنه).

(الطعن رقم ٩٥٩/٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ - س ٣٣ ص ٢٦٣)

المبدأ رقم (٢٧٢) - الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء - أثر استبدال رئيس مجلس إدارة الهيئة بآخر لا بطلان لتقرير الطعن - أساس ذلك : الطرف الأصلي في الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها .

الحكم

رئيس مجلس إدارة الهيئة نما يمثل شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام وهو المختص أصلاً بتمثيل الهيئة أمام القضاء فإذا ما وكل إلى أحد أعضاء إدارة الشئون القانونية بالهيئة التي يمثلها في مهمة التقرير بالطعن في أحد الأحكام الصادرة ضد الهيئة . الطعن بذلك قد توافرت أركان وجوده قانوناً ولا يكون من شأن استبدال رئيس مجلس الإدارة بآخر بطلان تقرير الطعن باعتبار أن الطرف الأصلي في الطعن هو الهيئة العامة وليس رئيس مجلس إدارتها .

(الطعن رقم ٢٤/٤٠٠ ق عليا - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ - س ٢٦ ص ٤١٤) .

المبدأ رقم (٢٧٣) - حضور محامي الحكومة جلسات المحكمة وإبداء دفاعه وتقديم مستندات نيابته القانونية عن الدولة - عدم قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفها على غير ذي صفة .

الحكم

حضور محامي الحكومة جلسات المحكمة وهو النائب القانوني عن الدولة فيما تقيمه أو يقام عليها من قضية وإبداء دفاعه وتقديمه مستندات ومذكرات في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية العليا - انعقاد الخصومة بين أطرافها مما لا يقبل معه أي دفع بعدم قبول الدعوى في هذا الخصوص أثناء نظر الطعن .

(الطعن رقم ٢٦/١٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٠ - س ٢٨ ص ٥٢٤ وفي ذات

المعنى الطعن رقم ٨/٩٧٥ ق عليا - جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠ - س ١٢ ص ٩٨٥)

المبدأ رقم (٢٧٤) - صفة في الدعوى - لكل ذي مصلحة حق التدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى المتدخل ذو صفة في الدعوى .

الحكم

مناط قبول أي طلب أو دعوى أن يكون لصاحبه مصلحة قائمة يقرها القانون ولكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضماً لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، وللمتدخل في التدخل الهجومي أن يبدي ما يشاء

من الطلبات وواجه الدفاع كأي طرف أصلي إلا أن المتدخل لا يلتزم أو يحتج عليه بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع قبل تدخله - الأثر المترتب على ذلك على أن الحكم في الدعوى الأصلية بترك الخصومة أو بعدم القبول أو بشطبها لعدم حضور المدعي لا يترتب عليه انقضاء التدخل ويكون للمتدخل أن يجدد الدعوى في الميعاد ، وأساس ذلك أن للمتدخل ذو صفة في الدعوى ."

(الطعن رقم ٢٠/١٠١٦ ق عليا - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤ - س ٢٦ ص ٧٧٠)

المبدأ رقم (٢٧٥) - المحافظ وحدة صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته - اختصام وكيل الوزارة يجعل الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة - عدم كفاية توجيه الإعلان إلى إدارة قضايا الحكومة ومباشرتها للدعوى أمام المحكمة - أساس ذلك .

الحكم

" المحافظ وحده هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح بدائرة محافظته ومن ثم يجب إختصار المافظ في أية دعوى تقام في مواجهة فروع الوزارة ، وليس لوكيل الوزارة المشرف على إدارته أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه ، وعلى ذلك فإن إختصام وكيل الوزارة في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة ولا يكفي لتصحيح هذا الإجراء أن يكون إعلان الدعوى قد وجه إلى إدارة قضايا الحكومة وأن الإدارة المذكورة قد قامت بمباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة ذلك أنه يتعين أن تكون مباشرة الدعوى أمام المحكمة للدعوى نيابة عن صاحب الصفة وهو المحافظ .

يتعين على المحكمة المنظور أمامها الدعوى أن تقضي بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة قبل أن تتطرق إلى بحث الاشتراطات الخاصة بدعوى الإلغاء ومن بينها الإجراءات الخاصة بالتظلم السابق على رفعها ، وأساس ذلك أن البت في الصفة التي تتعقد بها الخصومة في الدعوى يسبق الفصل في مدى توافر التظلم السابق بإعتباره شرطاً من الشروط التي تتطلبها دعوى الإلغاء ."

(الطعن رقم ٢٧/٥٣٩ ق عليا - جلسة ١٩٨٥/٥/١٨ - س ٣٠ ص ١٠٧٩)

وعكس هذا المبدأ ما قضت به المحكمة الإدارية العليا في العديد من الطعون ومنها المبدأ التالي :

المبدأ رقم (٢٧٦) - حضور محامي الحكومة ومباشرته الدعوى يصحح شكل

الدعوى المرفوعة على غير ذي صفة .

الحكم

" إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية وإختصاص مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضي - صدور الحكم ضد المديرية الصحية - النعي على الحكم بمخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها على غير ذي صفة - دفع غير مديد - أساس ذلك : إن حضور محامي الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى - إدارة قضايا الحكومة وفقاً لقانون تنظيمها تتوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعاوي على إختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع المحاكم على إختلاف درجاتها ."

(الطعن رقم ١٦٨٩/٢٦ ق عليا - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣ - س ٢٩ ص ١٢٨٣)
المبدأ رقم (٢٧٧) - مثول صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوى أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو إبداء دفاعه الموضوعي فيها - أثره لا يقبل منه الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - المادة (١١٥) من قانون المرافعات - تأجيل الدعوى لإعلان ذي الصفة بدلاص من الحكم بعدم القبول - أثر ذلك في كل من المجالين المدني والإداري .

الحكم

" إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص من قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس واوضاعه الخاصة به . وإذ كانت الدعوى القائمة على روابط القانون العام يملكه القاضي وهو الذي يوجهها ويكلف الخصوم بما يراه لازماً لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها ، وكانت الدعوى الإدارية تتصل باستقرار حكم القانون في علاقات الأفراد مع السلطات العامة ، فإنه يلزم تأكيداً للصالح العام تيسير أمرها على نوي الشأن وتبسيط إجراءاتها على وجه يتلاءم مع مقتضيات النظام الإداري والطبيعة العينية للدعوى الإدارية ، واستهدافاً لهذه الغاية استقر قضاء هذه المحكمة على تأكيد أن صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدى دفاعاً موضوعياً فيها فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وذلك رغماً عن أن هذا الدفع من

النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعي عليه أو من هيئة مفوضي الدولة . وليس من شك في وجوب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد قوات مواعيد الطعن بالإلغاء وذلك لاتحاد العلة بينهما وهي مثل صئحب الصفة في الدعوى إلى ما قبل الفصل فيها . كما بجرى قضاء هذه المحكمة أيضاً على أن التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم .

وغنى عن البيان أن التجاء صاحب الشأن إلى القضاء الإداري طالباً إلغاء قرار إداري وموجهاً طلباته في الدعوى إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وأن لم تكن هي صاحبة الصفة ينطوي على دلالة أقوى في معنى الاستمساك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذي يقطع مواعيد رفع الدعوى وأبلغ في المطالبة بأدائه على نحو من مقتضاه التسليم بأن إقامة الدعوى على غير ذي صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع رفع دعوى الألغاء إلى أن يتم الفصل فيها .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم بالثابت من الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية الجديد أنه قد افصح في مذكرته الإيضاحية وهو بصدد التعليق على نص المادة ١١٥ منه بأنها استحدثت حكماً يقضي بأنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعي عليه إنما يقوم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة بدلاً من الحكم بعدم القبول ، وذلك تبسيطاً للإجراءات وتقديراً من المشرع لتنوع وتعدد فروع الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات على نحو قد يصعب معه تحديد الجهة التي لها صفة في التداعي وتسليماً من المشرع بصعوبة تحديد الجهة الإدارية صاحبة الصفة في الاختصاص في بعض الحالات فقد استحدث نص المادة ١١٥ سالفه الذكر حكماً ضمنه حلاً يناسب اندعاوي العادية التي غالباً ما تمتد فيها مواعيد رفع الدعوى أجلاً طويلة تتيح فسحة من الوقت تسمح بأن يتم التصحيح خلالها على خلاف دعوى الإلغاء التي حدد المشرع لرفعها أجلاً قصيراً يستحيل خلاله تصحيح شكل الدعوى للجهة

الإدارية صاحبة الصفة في التداعي وأجراء تصحيح شكل الدعوى بمراعاة أن الأصل في التصحيح أنه لا ينتج اثره إلا من تاريخ حصوله ولا يرجع إلى تاريخ القيام بالأجراء الأصلي الذي لحقه التصحيح . وإذا سلم المشرع بالصعوبة المذكورة ووضع لها الحل المناسب بالنسبة للدعوى العادية فإن لازم ذلك ومقتضاه في المجال الإداري التماس العذر للمدعي في دعوى الإلغاء إذا ما أخطأ في تحديد الجهة الإدارية ذات الصلة في الاختصاص ثم تدارك فصححه إلى ما قبل الحكم في الدعوى ، طالما أنه قد اختصم بادئ الأمر جهة إدارية ذات صلة بموضوع المنازعة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن المدعي إذا ما نشط في الميعاد القانوني إلى إختصاص القرار الإداري أمام القضاء الإداري ولكنه تتكبد السبيل فوجهها إلى جهة إدارية غير ذات صفة في التداعي قانوناً فإن إقامة الدعوى على هذا النحو تقطع ميعاد رفعها بالنسبة لصاحب الصفة فيها إلى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الإدارية المختصة لها ثمة اتصال بموضوع الدعوى . ويحق للمدعي والأمر كذلك تصحيح شكل دعواه باختصاص صاحب الصفة قانوناً إلى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يسوغ قانوناً التمسك بإجراء هذا التصحيح ابتداء أمام محكمة الطعن .

ومن حيث أن المدعي أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري في الميعاد القانوني موجهاً طلباته فيها إلى وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم بالاسكندرية وصلتهما بموضوع المنازعة لا شبهة فيها فإنه وقد صحح شكل دعواه قبل صدور الحكم المطعون فيه باختصاص صاحب الصفة في التداعي وهو محافظ الإسكندرية فإن دعواه تكون بهذه المثابة مقبولة شكلاً وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضي بعدم قبول الدعوى ، بدعوى توجيهها إلى أى صاحب الصفة فيها بعد الميعاد القانوني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حقيقاً بالإلغاء.

(الطعن رقم ١٣٦٦/١٤ اق عليا - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣ - س ١٩ ص ٦)

المبدأ رقم (٢٧٨) - صفة في الدعوى - عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - عدم لزوم اثبات المحامي وكالته عند إيداعه عريضة الدعوى نيابة عن موكله - وجوب اثبات الركالة عند حضور الجلسة - عدم تقديم المحامي

سند وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم - وجوب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً .

الحكم

ومفاد ما تقدم أنه لم يكن لازماً على المحامي إثبات وكالته عند إيداعه عريضة الدعوى نيابة عن موكله إلا أنه يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته ، فإذا كان التوكيل الذي يستند إليه خاصاً أودعه ملف الدعوى ، أما إذا كان توكيلاً عاماً فيكتفي بإطلاع المحكمة عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة . وللخصم الآخر أن يطالبه بإثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار في إجراءات مهددة بالإلغاء . كما أن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالبه بتقديم الدليل على وكالته على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر ويجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن سندات توكيل المحامي في الدعوى - مودعة أو ثابتة بمرفقاتها - فإذا تبين لها حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم أن المحامي لم يقدم - أو يثبت - سند الوكالة ، تعين الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ١٠٨٢ لسنة ٣٨ق المطعون في الحكم الصادر فيها قد أقامها الاستاذ ... المحامي بصفته وكيلاً عن الدكتورة وزوجها الاستاذ بعريضة موقعة منه بهذه الصفة ، ولم يرد بالعريضة بيان عن نوع التوكيل أو رقمه أو تاريخه ، بينما ورد بمحضر إيداع العريضة بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري المؤرخ في ١٩٨٣/١٢/٧ أن المحامي المودع قد تعهد بتقديم التوكيل . وبالرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة التي نظرت فيها الدعوى ، يبين أن سيادته حضر الجلسات نيابة عن المدعين ولم يقدم ما يثبت سند وكالته عنهما . كما وأن المحكمة لم تطالبه بإثبات وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم وصدر الحكم فيها .

ومن حيث إنه لما تقدم فقد كان يتعين على محكمة القضاء الإداري أن تحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً وإذ غفلت المحكمة عن ذلك واصلت حكمها في موضوع طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يكون قد جانبها الصواب ، ويتعين من ثم القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيها ، والحكم بعد قبول الدعوى شكلاً ، وبالزام رافعها بالمصاريف .

(الطعن رقم ٣٠/٢١٥٧ ق عليا - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٤ - ص ٣٠ ص ٦٢٧)

المبدأ رقم (٢٧٩) - يتعين لصحة الإجراء أن تتم مباشرته باسم صاحب الصفة المختص بتمثيل الشخص الاعتباري وفقاً للقانون.

الحكم

صاحب الصفة هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه والأصل في الاختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه ضد الجهة الإدارية التي أصدرت القرار فهي الأتري بمضمون القرار والأسباب التي أدت إليه والصفة في تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون ولا يكفي لصحة الإجراء أن تباشره إدارة قضايا الحكومة بل يتعين لصحة الإجراء أن تكون مباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة إلى شئون وزارته.

(الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٢ س ٣٣ ص ١٠٧٩)

المبدأ رقم (٢٨٠) - وزير العدل هو صاحب الصفة بالنسبة إلى شئون وزارته - إقامة الدعوي علي مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة العدل وأمين عام محكمة استئناف الإسكندرية يعتبر إقامة لها علي غير ذي صفة.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة بالنسبة للمدعي عليهما الثاني والثالث وهما مدير عام الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة العدل، وأمين عام محكمة استئناف الإسكندرية، فإن المقرر أن صاحب الصفة في الدعوي هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه، ووزير العدل في الدعوي الماثلة هو صاحب الصفة بالنسبة إلى شئون وزارته، ومن ثم يغدو الدفع بعدم قبول الدعوي بالنسبة للمدعي عليهما الثاني والثالث قائماً علي أساس سليم جديراً بالقبول).

(الطعن رقم ٣٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

المبدأ رقم (٢٨١) - لا صفة لرئيس مجلس الوزراء في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها.

الحكم

الإدارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية انعماء بل هي في تقسيمات الدولة مجرد إدارة تابعة للقوات المسلحة وفرع منها ليست لها إستقلال ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية

تخول مديرها النيابة عنها وتمثيلها في التقاضي يمثلها في ذلك وزير الدفاع الذي يتولى الإشراف على وزارته وفروعها ورئيس مجلس الوزراء لا صفة له في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته.

(الطعن رقم ٢٩٥٩ و ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١)

المبدأ رقم (٢٨٢) - وزير التعليم صاحب صفة أصلية في كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح في الشهادات التي يعتمدها بقرار إداري نهائي.

الحكم

عميد المعهد هو الذي يمثل أمام القضاء أعطي المشرع وزارة التعليم العالي اختصاصات متنوعة في سبيل دعم المعاهد الخاصة والنهوض برسالتها وجديّة الإشراف والرقابة على العملية التعليمية الموكلة إليها ومن ذلك اعتماد نتائج الإمتحانات النهائية والشهادات التي تمنح لمن أتم دراسته بنجاح في المعهد مؤدي ذلك أن يكون وزير التعليم صاحب صفة أصلية في كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح في الشهادات التي يعتمدها بقرار إداري نهائي ملزم لجميع الأطراف المعنيين بتلك الشهادات وما يترتب عليها من آثار قانونية.

(الطعن رقم ١٦٨١ و ١٦٨٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١)

المبدأ رقم (٢٨٣) - (١) صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوي إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبادي دفاعاً موضوعياً فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها على غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء.

(٢) الدفع من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية حالة كانت عليها الدعوي ويجوز للمحكمة أن تتصدي له من تلقاء ذاتها.

(٣) يجب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوي ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد فوات ميعاد الطعن بالإلغاء.

(٤) التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوي متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم - إقامة الدعوي على غير ذي صفة له ثمة اتصال

بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء إلى أن يتم الفصل فيها.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة علي أن صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلاً في الدعوي إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدي دفاعاً موضوعياً فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة ولو تم هذا الإجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وذلك رغماً عن أن هذا الدفع من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوي، كما يجوز للمحكمة أن تتصدي له من تلقاء ذاتها، وليس من شك في وجوب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوي ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالإلغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه إليه الخصومة بعد إقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد فوات مواعيد الطعن بالإلغاء وذلك لاتحاد العلة بينهما وهي مثل صاحب الصفة في الدعوي إلي ما قبل الفصل فيها - كما جري قضاء هذه المحكمة أيضاً علي أن التظلم إلي جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوي متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم، وغني عن البيان أن إلتجاء صاحب الشأن إلي القضاء الإداري طالباً إلغاء القرار الإداري وموجهاً طلباته في الدعوي إلي جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وإن لم تكن هي صاحبة الصفة ينطوي علي دلالة أقوى في معني الاستمسك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذي يقطع مواعيد رفع الدعوي وأبلغ في المطالبة بأدائه علي نحو من مقتضاه التظلم بأن إقامة الدعوي علي غير ذي صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء إلي أن يتم الفصل فيها.

ومن حيث إنه بالبناء علي ما تقدم فإن صاحب الشأن إذا ما نشط في الميعاد القانوني إلي إختصام القرار الإداري قضاء ولكنه ضل السبيل فوجهها إلي جهة إدارية غير ذات صفة في التداعي قانوناً فإن إقامة الدعوي علي هذا النحو تقطع ميعاد رفعها بالنسبة لصاحب الصفة فيها إلي أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الإدارية المختصة لها ثمة اتصال بموضوع الدعوي، ويحق للمدعي والأمر كذلك تصحيح شكل دعواه باختصام صاحب الصفة قانوناً إلي ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يسوغ قانوناً التمسك بإجراء هذا

التصحيح ابتداء أمام محكمة الطعن.

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

المبدأ رقم (٢٨٤) - لزوم توجيه الدعوى من صاحب الشأن أو من صاحب الصفة في تمثيله النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً - لا يجوز للمحكمة أن تتعدى إلى علاقة ذوي الشأن بوكلائهم إلا عند اخطار صاحب الشأن وكالة وكيله - أثر ذلك.

الحكم

يلزم لصحة الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله النائب عنه قانوناً أو اتفاقاً ، لا يجوز للمحكمة أن تتعدى لعلاقة ذوي الشأن بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ونظام مجلس الدولة لا يعرف نظام الشطب والأوراق قد خلت مما يفيد إنكار المدعي تكليف الأستاذ..... بتحرير عريضة الدعوى فإن هذا الإجراء يعتبر صادراً من المدعي نفسه وتتعدد له الخصومة إنعقاداً صحيحاً مقبولاً بإلغاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٩/٩٤١ ق عليا - جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ - س ٣٣٣١ ص ٩١٩)

المبدأ رقم (٢٨٥) - إقامة المحامي للدعوى دون تقديم سند وكالته عن المدعين - الحكم بعدم قبول الدعوى لا يكون إلا بعد تكليف الحاضرين عن المدعين تقديم سند وكالتهم بعد منحهم الأجل المناسب لذلك.

الحكم

" إنه كان من الواجب على المحكمة التي اصدرت الحكم الطعين قبل أن تقضي بعدم قبول الدعوى لعدم إيداع التوكيل عن المدعين أن تكلف المدعين والحاضرين عنهم بذلك وتحدد أجلاً معقولاً لإيداع ما تراه في هذا الشأن لأنها محكومة برسالتها وغايتها الفصل في المنازعات الإدارية تطبيقاً للمشروعية وسيادة القانون قبل أن تقضي بعدم قبول الدعوى بإلغاء الحكم المطعون فيه ."

(الطعن رقم ٣٣/١٦٣١ ق عليا - جلسة ١٩٩١/٥/١٨ - والطعن رقم

٣٥/٥٨٢ ق عليا - جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

المبدأ رقم (٢٨٦) - قيام شرط المصلحة في دعوى الإلغاء يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء - الصفة كشرط لقبول الدعوى تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوى ولا تنصرف إلى محاميه - المحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي أو المدعي عليه في تمثيله أمام

المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء.

الحكم

" سيادة الدستور والقانون - دعوى الإلغاء - بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالصالح العام والمشروعية وهي لذلك وكما جرى قضاء هذه المحكمة لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها وفي ذات الوقت فإنه يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الإلغاء وبتطبيق ما تقدم فإن المدعي في الدعوى المقامة منه أمام محكمة القضاء الإداري والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه لكون أن ذلك القرار قد مس مركزاً قانونياً ذاتياً ثابتاً له على قصه الأرض المملوكة له والتي صدر بشأنها القرار حسبما يدعي في دعواه الأمر الذي تكون معه للمدعي صفة ومصلحة في الدعوى ولا يغير مما تقدم أن المحامي الذي وقع عريضة الدعوى وأودعها قلم كتاب المحكمة لم يقدم سند وكالته لأن الصفة كشرط من شروط قبول الدعوى تتعلق بالمدعي نفسه رافع الدعوى ولا تنصرف إلى محاميه والمحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعي أو المدعي عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أنكر على المحامي صفته في الدعوى بتمثيل المدعي لعدم تقديمه ما يفيد إثبات سند الوكالة ، وبمراعاة المبادئ والأصول العامة للتقاضي أمام محاكم مجلس الدولة التي تضمنتها نصوص قانون تنظيم مجلس الدولة وأحكام قانون المرافعات فإن للطبيعة المتميزة للدعوى الإدارية عموماً ودعوى الإلغاء خصوصاً ، فإن لمفوض الدولة وللمحكمة التي تنظر الدعوى مباشرة إجراءات تحضير الدعوى وأعدادها للمرافعة واستيفاء ما يلزمها من مستندات وأوراق تجعلها صالحة لحسم النزاع الذي يعرضه الخصوم على مجلس القضاء حرصاً على سرعة استيفاء بياناتها ومتابعة إجراءاتها لتعلقها بالمشروعية وسيادة القانون من جهة ولاستقرار القرارات الإدارية والمراكز القانونية من جهة أخرى ومن ثم فإنه لا يسوغ لمفوض الدولة في مرحلة تحضيرها أو تلقصها الإداري وفي إطار ما تقتضيه الطبيعة المتميزة للدعوى

الإدارية التي ينظرها أن يقف ، رافعاً سلبياً بحسبة لاستيفاء ما يلزم تقديمه من ملفات وأوراق ومستندات للفصل فيما أو لتحقيق صفة رافعها أو الحاضر عن المحامين في الدفاع عنه ويتعين على مفوض الدول والقاضي الإداري أن يستخدم سلطاته في تكليف الخصوم بتقديم وإيداع ما يلزم من مستندات وملفات وأوراق وأن ينبههم إلى ما يتعين عليهم تقديمه منها خلال الأجل المناسب الذي لا يتعطل مع السير في الدعوى وحت يتمكن الخصوم من مباشرة حقهم الدستوري في الدفاع سلباً وإيجاباً في الدعوى المنظورة بما يحقق حسن سير العدالة وسرعة حسم المنازعات واستيفاء الدعاوي لصالح العدالة التي يتعين على مفوض الدولة ومحاكم مجلس الدولة إجراؤها والتقيّد بها في الحدود وللغايات سالفة البيان ومن ثم فإنه كان حرياً بالمحكمة أن ترخص للوكيل في إثبات وكالته في ميعاد تحدده على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة وذلك إعمالاً لحكم المادة ٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومراعاة أن المادة ٥٧ من قانون المحاماة الصادرة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣م لا تلزم المحامي الذي يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام أن يودع التوكيل ملف الدعوى ويكتفي بالإطلاع عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة وذلك قبل الحكم في صحة وكالة المحامي عن المدعي وهو ما لم يثبت التزام المحكمة به وحيث أن الثبات من الأوراق أنه يوجد توكيل عام صدر من المدعي إلى الأستاذ المحامي برقم لسنة في مكتب توثيق روض الفرج/شمال القاهرة وفي تاريخ ١٩٨٩/٢/١١ ومن ثم فإن الدعوى تكون قد أقيمت بواسطة محام له صفة تمثيل المدعي فيها قانوناً وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول الدعوى لأن المحامي الذي أقامها ليس له صفة في رفعها فإنه يكون قد أخطأ في إتباع الإجراءات القانونية السليمة الواجب الإلتزام بها لصالح العدالة الإدارية كما سلف ببيان ذلك وأخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغائه والأسر باعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري الدائرة "ج" للفصل فيها مجدداً وبهيئة أخرى

(لطن رقم ٣٥/٣٤٦٠ ق عيا - جلسة ١٩٩٢/١٢/١٣ - وإيضاً : لطن رقم ٣٦/٢٠٥٨ ق عيا - جلسة ١٩٩٦/٤/٢١ - ولطن رقم ١٥٦٥ و ٣٨/١٦١٦ ق عيا - جلسة ١٩٩٦/١٢/١ - ولطن رقم ٣٥/٣٢٨٦ ق عيا - جلسة ١٩٩٦/٣/٣١) .

المبدأ رقم (٢٨٧) - إقامة الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة - تصحيح الصفة بعد الميعاد - قيام الجهة صاحبة الصفة بمباشرة الدعوى - رفض الدفع

بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة .

الحكم

" من حيث إنه ولئن كان صاحب الصفة في خصومة الطعن - بحسب أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة - وهو رئيس المخابرات العامة لم يختصم فيه إلا بعد فوات آخر ميعاد للطعن على قرار مجلس التأديب الاستئنافي المطعون عليه في ١٥/٦/١٩٨٩ إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي الصفة ثم تصحيحها بعد الميعاد وقيام الجهة ذات الصفة بمباشرة الدعوى في جميع مراحلها فلا يقبل منها بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى جرياً على ما تنص عليه المشرع من نص المادة ١١٥ من قانون المرافعات من تبسيط الإجراءات .

ولما كان الثابت بالأوراق أن الجهة التي يمثلها صاحب الصفة في التقاضي في خصومة الطعن (المخابرات العامة) قد قامت فعلاً ومنذ مراحل خصومة الطعن الأولى - وبموجب كتاب وكيل المخابرات العامة المؤرخ ٣١/٨/١٩٨٩ الذي أودع رفقه كافة أوراق مجلس التأديب المطعون على قراره - بمباشرة الطعن وإيداع المستندات الخاصة به ، كما أن الحاضر عن الحكومة والذي يمثلها سواء نيابة عن وزير الدفاع والإنتاج الحربي أو هيئة المخابرات العامة قد حضر جميع الجلسات ولم يبد هذا الدفع إلا في مذكرته المقدمة بجلسته ٢٧/١٢/١٩٨٩ بعد أن قام الطاعن بتصحيح شكل الطعن في مواجهته بجلسته ٨/١١/١٩٨٩ بإختصام مدير المخابرات بصفته بديلاً عن وزير الدفاع ومن ثم يكون دفع المطعون ضده بعدم قبول الطعن في غيره محله متعين الرفض ."

(الطعن رقم ٣٥/٣٠٧٧ ق عليا - جلسة ١/٢٦/١٩٩١ - س ٣٦ ص ٥٥٣)
المبدأ رقم (٢٨٨) - الصفة في الدعوى - إختصام محافظ مرسى مطروح في الدعوى بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة إختصام لصاحب الدعوى بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة إختصام لصاحب صفة وتكون محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية محكمة مختصة محلياً بنظر الدعوى.

الحكم

" ومن حيث إنه عن وجه الطعن الأول والذي يخلص في أن المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى محل الطعن هي محكمة القضاء الإداري بالقاهرة

وليس محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية وذلك باعتبار أن المجلس الأعلى للشباب والرياضة مقره القاهرة، فإن الدعوى مقامة في مواجهة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ومحافظ مرسى مطروح صفة في الدعوى إذ يمثل المحافظة بجميع أجهزتها وفروعها أمام القضاء على النحو الوارد النص عليه بالمادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية ويتولى جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون في دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية كما يرأس جميع العاملين في نطاق المحافظة ، ومن ثم يكون اختصاص محافظ مرسى مطروح في الدعوى بالإضافة إلى رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة اختصاص لصاحب الصفة وتكون محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية محكمة مختصة محلياً بنظر الدعوى".

(الطعن رقم ١٠٣٤/٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٢/١/٤ - س ٣٧ ق ص ٥٣٤)
المبدأ رقم (٢٨٩) - لهيئة قضايا الدولة حق أصيل في تمثيل وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة - مباشرتها لهذا الحق لا يتوقف على تفويض خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة - أساس ذلك : إنها تستمد هذا الحق من القانون الصادر بتنظيمها - إعلان صحيفة الدعوى في مواجهة هيئة قضايا الدولة وتمثيلها في الدعوى نيابة عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة وطعنها في الحكم الصادر في هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا نيابة عن المجلس المذكور - نتيجة ذلك : الدفع ببطلان صحيفة الدعوى - رفض الدفع لعدم قيامه على سند من القانون.

الحكم

" ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم إعلانها في مواجهة المجلس الأعلى للشباب والرياضة فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن لهيئة قضايا الدولة حق أصيل في تمثيل وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة ، وأن مباشرتها لهذا الحق لا يتوقف على تفويض خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة إذ أنها تستمد هذا الحق من القانون الصادر بتنظيمها ، ولما كان الثابت من مطالعة صحيفة الدعوى أنها أعلنت في مواجهة هيئة قضايا الدولة ومثلت في الدعوى نيابة عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، كما طعن في الحكم

الصادر في هذه الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا نيابة عن المجلس المذكور فإن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى يكون جديراً بالرفض لعدم قيامه على سند من القانون ."

(الطعن رقم ١٠٣٤/٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٢/١/٤ - ص ٣٧ ص ٥٣٤)
المبدأ رقم (٢٩٠) - (١) المادة (٤) من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المعنية بحسب الأحوال هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح التي نقلت إختصاصها للحكم المحلي ومن بينها مرفق التعليم بدائرة المحافظة أو الوحدة المحلية بحسب الأحوال.

(٢) ليس لوكيل الوزارة أو مدير الإدارة في تلك المرافق أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه .

(٣) إختصاص غير المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية بحسب الأحوال في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة.

(٤) لا يكفي لتصحيح شكل الدعوى أن تكون هيئة قضايا الدولة حاضرة بمن يمثلها أمام المحكمة اثناء نظر الدعوى طالما كان حضوره نيابة عن المختصين في الدعوى ليدفع أمام المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمختصين لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لهما.

الحكم

" ومن حيث أن تقرير الطعن ينعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله تأسيساً على أن الجهة الإدارية كانت قد دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعنين بحسبان أن وحدات الحكم المحلي هي التي كان يتعين إختصاصها في النزاع المشار إليه ، وأن الحكم المطعون فيه وإذ لم يراع ذلك وصدر بالزام الطاعنين بما قضي به فإنه يكون قد صدر على خلاف القانون .

ومن حيث أن المادة ٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " يمثل المحافظة محافظها ، كما يمثل كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير .

ومن حيث أنه وفقاً لهذا النص فإن المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المعنية

بحسب الأحوال هو صاحب الصفة في تمثيل فروع الوزارات والمصالح التي نقلت اختصاصها للحكم المحلي ومن بينها مرفق التعليم بدائرة المحافظة أو الوحدة المحلية بحسب الأحوال وأنه ليس لوكيل الوزارة أو مدير الإدارة في تلك المرافق أية صفة في تمثيلها أمام القضاء ولو كان هو مصدر القرار المطعون فيه وإن اختصاص غير المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية بحسب الأحوال في الدعوى يجعلها غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة .

ولا يكفي لتصحيح شكل الدعوى أن تكون هيئة قضايا الدولة قد حضر من يمثلها أمام المحكمة أثناء نظر الدعوى إذ أن حضوره كان نيابة عن المختصم في الدعوى (الطاعنين في الطعن المائل) لينفع أئمة المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهما لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لهما .

ومن حيث إنه على الرغم من أن المحكمة استجابت للدفع بعدم قبول الدعوى الذي إبداه الحاضر عن المدعي عليهما قد أجلت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٨/٥/٣٠ الفصل في الدعوى وكلفت المدعي بتصحيح شكل دعواه وتكرار تأجيل الدعوى لذات السبب لجلسة ١٩٨٨/٦/٢٧ وجلسة ١٩٨٨/١٠/١٠ وجلسة ١٩٨٨/١٢/٥ حيث صدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه وقد أغفلت المحكمة الدفع بعدم قبول الدعوى وأصدرت حكمها في مواجهة الطاعنين على الرغم من انتفاء صفتها في الدعوى . ومن حيث إنه تبعاً لذلك يكون الحكم تمضون فيه قد جانب الصواب حين قضى بقبول الدعوى بالنسبة للطاعنين ومن ثم فقد تعين القضاء بإلغائه وبعدم قبول دعوى المدعي لرفعها على غير ذي صفة مع إلزام المدعي بالمصروفات عن درجتي التقاضي .

(الطعن رقم ٣٥/٣٩٨ ق عليا - جلسة ١٩٩١/٣/١٩ - س ٣٦ ص ٨٩٤) .
المبدأ رقم (٢٩١) - الخطأ المادي البحت الذي تقع فيه هيئة قضايا الدولة عند مباشرتها لإجراءات الطعن متعلقاً بأسماء الأشخاص الاعتبارية العامة التي تنوب عنها الهيئة - لا يؤثر بأي حال من الأحوال على صفة من تمثله الهيئة بالفعل - أساس ذلك : تنوب الهيئة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - نتيجة ذلك : إذا ورد اسم الشخص الاعتباري العام الذي لا يؤثر

على الصفة ولا يؤدي إلى اعتبار الطعن مرفوعاً من غير ذي صفة.
الحكم

" ومن حيث إن السيد المستشار رئيس هيئة مفوضي الدولة قد طعن في هذا الحكم وأسس طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون استناداً أولاً : إلى الثابت من صحيفة الطعن المقام من هيئة قضايا الدولة أمام محكمة القضاء الإداري أنها أقامته نيابة عن محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية ، وسقطت كلمة " الاسكندرية " بعد كلمة " محافظ " إلا أن سقوطها لا يغير من الحقيقة شيئاً باعتبار أن الطعن مقام من المحافظ المختص وهو امر يسهل تبينه وهذا السقوط هو من قبيل السهو الذي يمكن تداركه ، فضلاً عن ذلك فإن هيئة قضايا الدولة التي رفعت الطعن تتوب عن هؤلاء جميعاً محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية وجميعهم من الخصوم ذوي الشأن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فوزارة المالية اللازمة لتنفيذ القرارات التنظيمية الصادرة بصرف بدل التفرغ ، وتلتزم هذه الوزارة بتدبير الاعتماد المالي اللازم للتنفيذ كما أن وزير الزراعة له صفة في هذا النزاع المتعلق بالمهندسين الزراعيين وكان خصماً في الدعوى مع وزير المالية ولها بالتالي صفة في الطعن على الحكم الصادر فيها وثانياً : عن موضوع بدل التفرغ ...

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن " الذي ينعي فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه ما قضي به من عدم قبول الطعن - أو الاستئناف - شكلاً لرفعه من غير ذي صفة ، فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الخطأ المادي البحت الذي تقع فيه إدارة قضايا الحكومة - هيئة قضايا الدولة عند مباشرتها لإجراءات الطعن ، والذي يشوب صحيفة الطعن متعلقاً بأسماء الأشخاص الاعتبارية العامة التي تتوب عنها هيئة قضايا الدولة ، لا يؤثر بأي حال من الأحوال على صفة من تمثلها بالفعل ، فالهيئة تتوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها طبقاً للمادة السادسة من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣/٧٥ ، فإن ما ورد اسم الشخص الاعتباري العام الذي تتوب عنه الهيئة في صحيفة الطعن مشوباً بخطأ مادي بحت فإنه لا يؤثر على صفته فلا يؤدي إلى اعتبار الطعن مرفوعاً من غير ذي صفة .

ومن حيث إنه على هذا المقتضى ولما كان للثابت في الطعن المائل أن هيئة قضايا الدولة أقامت أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية الطعن رقم ٣١٧ لسنة ١٨ قضائية استئناف وأشارت في صحيفة هذا الاستئناف أنها تقيم الطعن نائبه عن السيد محافظ ووزير الزراعة ووزير المالي " ضد في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالاسكندرية في الدعوى رقم ٦٢٣ لسنة ٣٢ قضائية المقضة من المستأنف ضدها ضد المستأنفين والثابت أن المدعية اختصمت أمام المحكمة الإدارية بالاسكندرية كلاً من محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية وآخرين ، وقد صدر حكم هذه المحكمة لصالح المدعيه ضد المدعي عليهم المذكورين جميعاً وخاصة محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية ، فإنه من المقطوع به ن الخطأ الذي وقعت فيه هيئة قضايا الدولة في صحيفة الاستئناف المشار إليه وهي بصدد نكر المستأنفين الذين تتوب عنهم في هذا الاستئناف وهو محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية هو مجرد خطأ مادي بحث لا يؤثر في حقيقة رفعها هذا الطعن نائبه عن محافظ الاسكندرية رغم سقوط كلة " الاسكندرية " على النحو المبين سالفاً خاصة مع ما هو واضح في صحيفة هذا الاستئناف أن الحكم المستأنف هو الصادر في الدعوى المشار إليها ضد محافظ الاسكندرية ووزير الزراعة ووزير المالية الأمر الذي يزيل أي لبس في حقيقة أن الطاعن الأول هو محافظ الاسكندرية وبالتالي لا يؤثر مثل هذا الخطأ المادي البحث في صفات الطاعنين ولا يحول دون قبول الطعن شكلاً باعتباره مقاماً من اصحاب الصفة فيه .

وفضلاً عن ذلك فإن وزير المالية يعد من اصحاب الصفة أيضاً في هذا النزاع وهو المنوط به اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدبير الاعتماد المالي المتعلق ببذل التفرغ والذي ثار الخلاف حول مدى توافره في النزاع المائل باعتباره شرطاً لتنفيذ القرارات التنظيمية العامة الصادرة بشأن بدل التفرغ المشار إليه ، كما تتوافر أيضاً في وزير الزراعة بشأن بدل التفرغ المشار إليه ، وأثير الخلاف حول نفاذه من عدمه .

ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن المادة (٢١١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية نصت على أنه " لا يجوز الطعن في الاحكام إلا من المحكوم

عليه وعلى ذلك وقد كان وزير الزراعة ووزير المالية من اطراف الخصومة المشار إليها وقد صدر الحكم للمطعون فيه ضدهما - مع محافظ الاسكندرية - فلا ريب تتوافر فيهما الصفة للطعن في هذا الحكم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة القضاء الإداري قد انتهى إلى عدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذي صفة استناداً إلى أن الاستئناف اقيم من وزير الزراعة ووزير المالية فقط دون محافظ الاسكندرية وهو ما تبين فساد اساسه برمته على النحو السالف فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالفه الامر الذي يجعله خليفاً بالإلغاء.

(الطعن رقم ٣٩٧٣/٣٣ ق عليا - جلسة ١٢/٥/١٩٩١ - ص ٣٦ ص ١٢٢٨) .

المبدأ رقم (٢٩٢) - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهيئة القومية للبريد - اكسب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الهيئة القومية للبريد شخصية اعتبارية مستقلة ونص على أن يكون رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها مع الغير - صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء هو رئيس مجلس إدارتها دون وزير المواصلات - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لوزير المواصلات.

الحكم

" ومن حيث أنه وبجلسة ١٩/١٢/١٩٨٨ قضت محكمة القضاء الإداري أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الأول لرفعها على غير ذي صفة ثانياً : بقبول الدعوى شكلاً وبرفضها موضوعاً وللزمت المدعي بالمصروفات واستست المحكمة حكمها ومن حيث إنه عن تحديد صاحب الصفة في الدعوى فإنه وإن كان الاصل أن كل وزير يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته باعتباره هو الذي يتولى الإشراف على شئون وزارته والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة إلا أن المشرع قد بسند صفة النيابة في وحدة إدارية إلى رئيسها فتون لهذا الاخير عندئذ هذه الصفة دون الوزير وذلك بالقدر وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ولما كانت الهيئة القومية للبريد منشأة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ والذي نص فيه على أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وأن رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ، ولما كانت هذه الهيئة هي الجهة الإدارية المتصلة بالدعوى باعتبار أن القرار المطعون فيه

صادر منها وليس من وزير المواصلات ومن ثم تكون الدعوى قد اقيمت على غير ذي صفة بالنسبة للمدعي عليه الأول " وزير المواصلات " مما يتعين معه عدم قبولها بالنسبة إليه لرفعها على غير ذي صفة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اصحاب في قضائه صحيح حكم القانون حينما انتهى إلى عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمدعي عليه الأول ، المطعون عليه الأول - وزير المواصلات ، تأسيساً على أن الجهة الإدارية ذات الصلة بالدعوى هي الهيئة القمية للبريد وقد اكسبها القانون رقم ١٩٨٢ سنة ١٩ شخصية اعتبارية مستقلة وقضى بأن يكون رئيس مجلس إدارتها هو الذي يمثلها امام القضاء وفي صلاتها مع الغير . فيكون هو صاحب الصفة في تمثيلها في المنازعة المعروضة دون وزير المواصلات ومن ثم يتعين تأييد الحكم المطعون فيه فيما قضي به من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لوزير المواصلات لاسباب سالفه السرد .

المبدأ رقم (٢٩٣) - دعوي الإلغاء هي الخصومة بين طرفين محلها إختصاص القرار الإداري المعيب في ذاته - يتعين قيامها على مصلحة شخصية للطاعن وتهدف إلى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام - يتعين توجيهها إلى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها - يجوز أيضاً توجيهها إلى الجهة صاحبة السلطة الرئاسية التي تملك الموافقة على القرار أو تملك تعديله - يجوز توجيه الدعوى إلى الجهتين معاً - مع مراعاة أنه لا يجوز إختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة.

الحكم

ومن حيث إنه يلاحظ بادئ ذي بدء فإنه من المستقر عليه أن دعوي الإلغاء هي خصومة بين طرفين محلها إختصاص القرار الإداري المعيب في ذاته، ورغم أنه يتعين قيامها على مصلحة شخصية للطاعن فإنها تهدف إلى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام ومن ثم يتعين توجيهها إلى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها كما يجوز توجيهها إلى الجهة صاحبة السلطة الرئاسية أو السلطة الوصائية التي تملك الموافقة على القرار أو تملك تعديله، كما يجوز توجيه الدعوى إلى الجهتين معاً وذلك بمراعاة أنه لا يجوز إختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة فإذا كان كذلك فإن إختصاص محافظ الغربية،

بالإضافة إلى إختصاص رئيس الوحدة المحلية لمدينة المحلة الكبرى في الدعوي المائلة الموجهة إلى قرار صدر من رئيس الوحدة المحلية هو أمر جائز قانوناً، ويضحي إختصاص من عداهم (المدعي عليهم من الثاني إلى السادس) هو إختصاص لمن لا صفة له ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي ضمناً بقبول الدعوي بالنسبة للمدعي عليهم من الثاني إلى السابع يكون غير قائم علي أساس صحيح من القانون. ٥

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (٢٩٤) - حضور هيئة قضايا الدولة للجلسات وإبداء الدفاع وتقديم المستندات يجعلها ممثلة للخصم الصحيح ذا الصفة ويكون الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها على غير ذي صفة مفتقداً لغايته القانونية متعين الرفض.

الحكم

هيئة قضايا الدولة طبقاً لقانونها رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ تتوب عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة وإذا كانت الهيئة قد حضرت في الدعوي وأبدت دفاعها وقدمت ما عندها من مستندات ومذكرات وأودعت المستندات الصادرة من مجلس المدينة بخصوص القرار محل الطعن فإن الوحدة المحلية تكون قد أحيطت علماً بالنزاع المائل من خلال هيئة قضايا الدولة وتكون الهيئة في حقيقة الأمر قد مثلت الخصم الصحيح ذا الصفة الذي انعقدت الخصومة ضده في مواجهة الهيئة النائبة عنه قانوناً وعليه يكون الدفع مفتقداً لغايته القانونية وهو اتصال علم رئيس مجلس المدينة بالمنازعة ويتعين رفض الدفع.

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ والطعن رقم ١٤٣، ١٧١ لسنة ٣٧ ق -

جلسة ١٩٩٣/١٢/١٢ والطعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٢٧)

المبدأ رقم (٢٩٥) - يكفي في تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعي عليها في صحيفة الدعوي.

الحكم

إن إقامة الدعوي ضد وزير النقل في حين أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكك الحديدية هو من يمثلها أمام القضاء وطبقاً لنص المادة ١١٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ إذا تعلق الأمر بأحد الوزارات أو الهيئات أو

مصلحة من المصالح العامة أو شخص، إعتباري عام أو خاص فيكفي في تحديد الصفة أن يذكر اسم الجهة المدعي عليها في صحيفة الدعوي فيكفي لقبول الدعوي شكلاً أن تكون موجهة إلي وزير النقل الذي تتبعه هذه الجهة بإعتبار أنه صاحب الصفة فيها بالإضافة إلي اسم الهيئة المدعي عليها في صحيفة الدعوي.

(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٤/١/١٦)

وبلاحظ هنا التيسير الذي أضفاه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ علي المادة (١١٥) من قانون المرافعات إذ يكفي ذكر اسم الجهة المدعي عليها في أي موضع داخل صحيفة الدعوي.

المبدأ رقم (٢٩٦) - حضور هيئة قضايا الدولة وإيداء دفاعها فيها تكون قد مثلت الخصم الصحيح ذي الصفة الذي انعقدت الخصومة ضده.

الحكم

أنه مع التسليم بأن محافظ الغربية هو صاحب الصفة في الدعوي وأن إقامتها ضد وزير التربية والتعليم هو رفع لها علي غير ذي صفة إلا أن حضور هيئة قضايا الدولة وإيداء دفاعها فيها تكون قد مثلت الخصم الصحيح ذي الصفة الذي انعقدت الخصومة ضده في مواجهة هيئة قضايا الدولة النائبة عنه قانوناً.

(الطعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٣ ق.ع - جلسة ١٩٩٤/٣/٢٧)

المبدأ رقم (٢٩٧) - رئيس الهيئة هو المسئول عن القرارات الصادرة في شأن الهيئة ولو كان مصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء فيظل رئيس الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات.

الحكم

إن رفع الدعوي علي رئيس الهيئة في حين أن مصدر القرار هو رئيس الجمهورية - صدور القرار المطعون فيه من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء لا يعدو أن يكون تنويعاً للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة ويظل رئيس الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات ويغدو الدفع برفع الدعوي علي غير ذي صفة علي غير أساس.

(الطعن رقم ٩٠٠ ، ٩٠٥ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٤/٥/٧)

المبدأ رقم (٢٩٨) - الإختصاص في الدعوي الإدارية أن توجه الدعوي ضد الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه وضد من يمثلها قانوناً.

الحكم

الأصل في الإختصاص في الدعوى الإدارية أن توجه الدعوى ضد الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه وضد من يمثلها قانوناً بحسبان أن هذه الجهة هي الأدرى بمضمون القرار وأعرف بالأسباب التي أدت إلى إصداره ولئن كان ذلك فإن وزارة التربية والتعليم كانت قد أصدرت قراراً بهدم مبني المدرستين كأثر من آثار القرار المطعون فيه وبالتالي فإن إختصاص محافظ القاهرة بصفته رئيساً لهذه الأجهزة وممثلاً قانونياً لها وإختصاص وكيل وزارة التربية والتعليم بالمحافظة ليصدر الحكم في مواجهتهما يكون إختصاصاً لغير ذي صفة.

(الطعن رقم ٢٥٩٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة - ١٩٩٤/١١/٢٧ وأيضاً الطعن رقم ٩٠٤

لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٨)

المبدأ رقم (٢٩٩) - صفة المواطن تكفى لتوافر شرطى الصفة والمصلحة فى الدعوى المقامة طعناً على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية .

الحكم

الصفة والمصلحة فى الدعوى - صفة المواطن فى الطعون الانتخابية (انتخابات) المادة ٦٢ من دستور سنة ١٩٧١ - المادة الأولى - القانون رقم - ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - لكل مواطن حق الترشيح والانتخاب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية - صفة المواطن تكفى لتوافر شرطى الصفة والمصلحة فى الدعوى المقامة طعناً على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوة المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ لقضائية - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٦٩)

المبدأ رقم (٣٠٠) - لكل من المحافظ ووزير التربية والتعليم صفة فى تمثيل مديريات التربية والتعليم - حضور محامى الحكومة بصفته نائباً قانونياً عن الدولة فيما نقيمة أو يقام عليها من دعاوى وإبداء الدفاع فى الموضوع عن الخصم ذى الصفة معناه انعقاد الخصومة بين أطرافها ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من غير محله.

الحكم

صاحب الصفة فى تمير مديريات التربية والتعليم أمام القضاء - قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ناط بالمحافظ الإشراف على مديريات التربية والتعليم فى نطاق محافظته بما من شأنه إسراع الصفة عليه

فى تمثيلها أمام القضاء — لم يسلب لمشروع وزير التربية والتعليم صفته الأصلية فى تمثيل تلك المديرىات لدى القضاء — مؤدى ذلك: أن لكل من المحافظ ووزير التربية والتعليم صفة فى تمثيل مديريات التربية والتعليم — حضور محامى الحكومة بصفته نائباً قانونياً عن الدولة فيما تقيمه أو يقام عليها من دعاوى وإبداء الدفاع فى الموضوع عن الخصم ذى الصفة معناه انعقاد الخصومة بين أطرافها ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من غير محله .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤ - س ٤٠)

المبدأ رقم (٣٠١) — وزير العدل ينوب عن الدولة فى الشئون المتعلقة بالنيابة الإدارية ما دام قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية جاء خلوا من نص يسند إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية اختصاص النيابة عنها فى صلاحاتها بالمصالح أو الغير وما يتفرع عن ذلك من صفة التقاضى.

الحكم

نيابة إدارية صاحب الصفة فى الدعاوى المرفوعة عليها (دعوى) (صفة).
المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ . النيابة الإدارية هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل — مؤدى ذلك: أنها ليست شخصاً من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هى فى تقسيمات الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل — ووزير العدل ينوب عن الدولة فى الشئون المتعلقة بالنيابة الإدارية ما دام قانون إعادة تنظيم النيابة الإدارية جاء خلوا من نص يسند إلى رئيس هيئة النيابة الإدارية اختصاص النيابة عنها فى صلاحاتها بالمصالح أو الغير وما يتفرع عن ذلك من صفة التقاضى — أثر ذلك: أن قيام المدعى بتصحيح شكل الدعوى باختصاص وزير العدل بصفته يغدو معه الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة غير قائم على سند من القانون .

(الطعن رقم ٣١٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٩٤ - س ٤٠)

المبدأ رقم (٣٠٢) — ممثل هيئة قضايا الدولة بالجلسات وتقديم الدفاع يصح الاختصاص الخاطئ.

الحكم

وعن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة على أساس أن محافظ بني سويف لم يتم إختصاصه فى الدعوى وهو وحده الذى يمثل المحافظة أمام القضاء فإن الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن هيئة قضايا الدولة

وهي النائبة عن الدولة فيما يقام منها أو عليها من أفضية قد حضرت كافة الجلسات وأبدت دفاعها وأودعت حافظة مستندات حوت ضمن ما حوته مذكرة برد جهة الإدارة علي الدعوي فإن الجهة المتصلة بالدعوي تكون قد مثلت تمثيلاً صحيحاً فيها بما لا يقبل معه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها علي غير ذي صفة.

(الطعن رقم ٦٩٩/٣٥ ق عليا - جلسة ١٢/٥/١٩٩١ - ٣٦ ص ١٢٤٩ -

والطعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٥ ق.ع - جلسة ٣١/١٢/١٩٩٤)

المبدأ رقم (٣٠٣) - دعوى - الصفة والمصلحة في الدعوى - صفة المواطن في الطعون الانتخابية - لكل مواطن حق الترشيح والانتخاب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية - صفة المواطن تكفي لتوافر شرطي الصفة والمصلحة في الدعوى المقامة طعناً على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بدعوى المواطنين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية.

الحكم

" ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري شيدت قضاءها بالنسبة لرفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو مصلحة على أساس أن المدعين بصفتهم مواطنين قرر لهم الدستور حق الانتخاب والترشيح لهم صفة ومصلحة في الطعن على قرار رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الصادرين بدعوتهم لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية أو تقديم طلبات الترشيح لعضويتها وفقاً لنصوص قانونية ينعون عليها بالعوار ومخالفة أحكام الدستور لما تضمنته تلك النصوص من قيود على حريتهم في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية وإفراغ حقهم في الانتخاب والترشيح من مضمونه الدستوري ، الأمر الذي يتعين معه القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ومصلحة .

ومن حيث إنه بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن والذي يتعلق بالدفع المبدئي بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو مصلحة ، فإنه طبقاً لنص المادة ١٦٢ من الدستور والتي تنص على أن " للمواطني حق الانتخاب والترشيح، وإيداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني " وطبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ والقرار بقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ، فإنه على كل مصري ومصرية يبلغ ثمانين

عشرة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية أولاً: ثانياً :
انتخاب أعضاء كل من ١ - ٢ - ٣ -
المجالس الشعبية المحلية ، ولما كان المدعين قد اقاموا دعواهم بصفتهم مواطنين
قرر لهم الدستور حق الترشيح والانتخاب طعناً على قرار رئيس الجمهورية
وزير الداخلية بدعوتهم لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية أو تقديم
طلبات الترشيح لعضويتها وفقاً لنصوص قانونية ينعون عليها العوار ومخالفة
احكام الدستور فإنهم بلاشك اصحاب صفة ومصلحة في الدعوى، وإذ قضى
للحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة
ومصلحة فإنه يكون قد صدر صحيحاً لا مطعن عليه .

(الطعن رقم ٣٩/١٦٣ ق عليا - جلسة ١٦/١/١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٦٩)
المبدأ رقم (٣٠٤) - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة
لا يحتاج إلى دفع به.

الحكم

دعوى - دفع في الدعوى - الدفع بعدم القبول لرفع الدعوى على غير ذي
صفة - إيدأؤه. الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لا يحتاج إلى
دفع به - أساس ذلك: أن المحكمة وهي تنزل حكم للقانون على الدعوى تقضى
بذلك تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٩٩٣)
المبدأ رقم (٣٠٥) - اختصاص رئيس إتحاد نقابات المهن هو اختصاص لذي صفة
في الدعوى المرفوعة بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرارا نقيب المهن السينمائية
بفتح باب الترشيح لانتخاب نقيب للمهن السينمائية أعضاء لمجلس النقابة.

الحكم

نقابات - نقابة المهن السينمائية - دعوى - شروط الصفة - رئيس إتحاد
نقابات المهن الفنية . القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن إنشاء نقابات وإتحاد
نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة
١٩٨٧ - الدعوى المرفوعة بطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرارا نقيب المهن
السينمائية بفتح باب الترشيح لانتخاب نقيب للمهن السينمائية و ١٢ عضوا لمجلس
النقابة يكون اختصاص رئيس إتحاد نقابات المهن هو لاختصاص لذي صفة فيها -

أساس ذلك: أن من بين أهداف وإختصاصات هذا الإتحاد بحث المسائل التي تهم المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وما يستتبعه ذلك من التأكد من تنفيذ قوانينها ولوائحها .

(الطعن رقم ٣٠٤١ لسنة ٣٩ق -جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٩٥-س ٤٠ ص ١٢٣١)
المبدأ رقم (٣٠٦) - صفة أمين الاتحاد في رفع الدعوى - اتحادات الطلاب وأهدافها - طبيعة العملية الانتخابية الخاصة بها - اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية - أمين الاتحاد لا يمثل قانونا الا ان له مصلحة في اقامة الدعوى بوقف تنفيذ والغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية.

الحكم

المواد ٣١٨، ٣١٩، ٣٣٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

اتحاد الطلاب لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية - أمين الاتحاد لا يمثل قانونا الا ان له مصلحة في اقامة الدعوى بوقف تنفيذ والغاء قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية - اساس ذلك : انه يكفي لكي تكون الدعوى مرفوعة من ذي صفة ان يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها ان تجعله مؤثرا مباشرا في مصلحة شخصية له - امين اتحاد الطلاب بالجامعة هو طالب من طلبة الجامعة الذين يشاركون في انتخابات اتحاد الطلاب بها وعند صدور القرار كان امينا لذلك الاتحاد مما يوفر له الصفة والمصلحة في اقامة الدعوى .

تهدف الاتحادات الطلابية الى تنمية الجانب التربوي عند الطلاب من خلال اكتشاف مواهبهم وقدراتهم وتوثيق الروابط بينهم وبين اعضاء هيئة التدريس وتعمل على بث الروح الجامعية ونشر الانشطة البناءة - لذلك حرصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على ان تشكل مجالس اتحادات الطلاب ولجانها من خلال انتخابات يشارك فيها الطلاب سواء بترشيح انفسهم لعضوية هذه المجالس واللجان او من خلال الادلاء باصواتهم لانتخاب افضل المرشحين - رئيس الجامعة يصدر قرار بتحديد المواعيد التفصيلية للانتخابات للمستويات المختلفة على ان يتم انتخاب مجالس الاتحاد ولجانها في موعد غايته نهاية شهر نوفمبر من كل عام - العملية الانتخابية لا تمثل بذاتها الغاية المبتغاه من تكوين

اتحادات الطلاب بالجامعات المصرية - أسس ذلك : أن الغاية الأساسية والجوهرية من تكوين الاتحادات الطلابية هي تنمية الفيد الروحية والاخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب وبت الروح الجامعية السليمة - مؤدى ذلك : أن العملية الانتخابية لا تعدو أن تكون وسيلة للوصول إلى تشكيل تلك الاتحادات فادا تعدر اجراء الانتخابات فان عميد المعهد او الكلية يعين مجلسا لادارة شئون الاتحاد يضم عناصر من الطلاب المتفوقين فى الدراسة ممن تتوافر فيهم شروط الترشيح .

(الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤١ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٣٣٥)
المبدأ رقم (٣٠٧) - دعوى - الحكم فيها - الطعن على الحكم - وجوب مراعاة مايطرأ على الخصوم من تغير فى الصفة - يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحا أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغيير فى الصفة حتى يوجه الطعن إلى من يصح اختصاصه قانونا - تحديد شخص المختص من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن - أساس ذلك :

الحكم

الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن إنما هو إعلان نوى الشأن بمر رفع الطعن من خصومهم فى الدعوى وصفته إعلاما كافيا - لايتحقق هذا الغرض إذا وجه الطعن إلى خصم توفى أو رالت صفته - تيسيرا على الطاعن فى توجيه الطعن فإنه إذا مات المحكوم له أثناء ميعاد الطعن جاز لخصمه إعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن لمورثهم / متى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو فى موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة - يجب توجيه الطعن إلى أصحاب الصفة فى الميعاد الذى حدده القانون وهو ستون يوما من تاريخ صور الحكم المضعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢ / ٧ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢٠٩١)
المبدأ رقم (٣٠٨) - دعوى - صاحب الصفة فى الطعن على القرار السلبى بعدم إعلان نتيجة الانتخاب .

الحكم

عدم إعلان النتيجة ينسب إلى وزير الداخلية — مؤدى ذلك : أن يصبح وزير الداخلية وحده هو صاحب الصفة فى الدعوى دون غيره كرئيس اللجنة العامة للانتخاب .

(لطن رقم ٢١٨١ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٦ / ٨ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢٢٣١)
المبدأ رقم (٣٠٩) - صفة فى الدعوى - أثر زوال الصفة . المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة احد الخصوم او بفقده أهليه الخصومة او بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .

إذا طلب احد الخصوم أجلا لإعلان من يقوم مقام الخصم الذى تحقق فى شأنه سبب الانقطاع ، ويجب على المحكمة قبل ان تقضى بانقطاع سير الخصومة ، ان تكلفه بالإعلان خلال اجل تحدده له ، فاذا لم يقم به خلال الأجل دون عذر . قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة منذ تحقق سببه .

(لطن رقم ٣٣٥٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٩٦ - س ٤٢ ص ٢٣٥)
المبدأ رقم (٣١٠) - صفة فى الدعوى - انتفاء الصفة - واجب المحكمة فى التأجيل لاختصاص ذى الصفة - المادة ١١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ معدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بالغرامة المقررة - مؤدى ذلك - القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى باختصاص صاحب الصفة فى الميعاد الذى تحدده يكون مخالفا للقانون .

(لطن رقم ٣٠٥٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢ / ١١ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ٢١٧)
المبدأ رقم (٣١١) - إيداع عريضة الدعوى دون وجود سند وكالة - صدور التوكيل الرسمي بعد إقامة الدعوى - مباشرة المحامي إجراء إيداع العريضة بتكليف من ذوي الشأن قبل إصدار التوكيل الرسمي له لا يؤثر فى سلامة الإجراءات أساس ذلك .

الحكم

ومن حيث أن عقد الوكالة بين المحامي وبين المدعي من العقود الرضائية التي يكتفي فيها بالتراضي وإن اثبات هذه العلاقة في محرر رسمي هو لتحديد والتزامات اصحاب الشأن لبيان حدود هذا التوكيل ونطاقه ومن ثم فإن هناك فرق بين عقد الوكالة وأثباته ولا يمكن أن يكون توثيق هذا العقد ركناً من أركانه وبالتالي فإن هذه العلاقة يمكن إثباتها بكافة الطرق ولا يثور نزاع في ذلك إلا إذا أنكر أحد الخصوم وجود هذه العلاقة أو حدودها ونطاقها فإذا أقر الخصم بالوكالة فإن هذا يكفي دلياً في الإثبات ومن ثم فإن مباشرة المحامي لأي إجراء أو إيداع عريضة الدعوى بتكليف من نوي الشأن قبل إصدار توكيل رسمي بذلك لا يؤثر في سلامة الإجراءات طالما لم ينكر هذا لياً من الخصوم أو بجحده أو يشكك في وجوده .

ومن حيث إنه ومن ناحية أخرى وتحقيقاً لحق الخصوم في الدفاع عن انفسهم وحسماً للنزاع وسرعة الفصل فيه وعدم تعطيلها بالتقاعس أو الإهمال من أي من طرفيها في استيفاء بياناتها ومتابعة إجراءاتها لتعلقها بالمشروعية وسيادة القانون من جهة ولاستقرار الأوضاع والمراكز والحقوق القانونية من جهة أخرى مما يحقق حسن سير وانتظام المرافق العامة من جهة أخرى ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تستخدم سلطتها في تكليف الخصوم بتقديم وإيداع ما يلزم من مستندات وأوراق وتحديد الأجل المناسب لتقديم ذلك حتى لا يتعطل الفصل في ادعاوي .

ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على محضر جلسات محكمة القضاء الإداري أن المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ١٩٩٠/٣/٥ ثم قرر حجزها للحكم بالجلسة التالية لها مباشرة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ولم تكلق المحكمة المدعي بتقديم سند وكالة للمحامي الذي اعد عريضة الدعوى قام بإيداع قلد كتاب المحكمة مما فوت على المدعي تقديم ما يفيد سند وكالة للمحامي .

ومن حيث أن الاستاذ..... المحامي والذي قام بإيداع عريضة الدعوى بصفته وكيلاً عن الاستاذ المحامي الذي حرر عريضة الدعوى ووقع عليها وذلك بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٠ وقدم إقراراً بتقديم سند وكالة ومن ثم فإن التوكيل رقم ٨٢٤٤ لسنة ١٩٨٧ السيدة ، وبالرغم من أنه لاحق لإيداع عريضة الدعوى

بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٠ إلا أن علاقة الوكالة يجدها أحد من الخصوم وقد يكون هناك من الظروف والملابسات التي حالت دون إجراء هذا التوكيل الرسمي قبل إقامة الدعوى وقدم الطاعن صورة طبق الأصل من التوكيل الرسمي قبل إقامة الدعوى وقدم الطاعن صورة طبق الأصل من التوكيل الرسمي رقم ٨٢٤٤ لسنة ١٩٨٧ وذلك التوكيل صادر بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٤ من الطاعن للأستاذ عصمت الهواري المحامي، ثم من ثم فإن عدم وجود مثل هذا التوكيل للمحامي عند إيداع عريضة الدعوى لا يؤثر في سلامة الإجراءات .

ومن حيث إنه لما تقدم فإن علاقة الوكالة ثابتة وبالتالي يكون للمحامي الذي أودع العريضة صفة في إقامة الدعوى فإذا ما أخذت المحكمة بغير هذا النظر وانتهت بحكمها المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فإن هذا الحكم يكون قد صدر مخالفاً لأحكام القانون متعين الإلغاء.

(الطعن رقم ٣٠٠١/٣٦ ق عليا - جلسة ١٩٩٨/٢/١٤)

المبدأ رقم (٣١٢) - إيداع المحامي تقرير الطعن دون إيداع التوكيل - عدم حضوره جلالت المرافعة أمام المحكمة لتقديم سند الوكالة رغم تكرار إخطاره بذلك حتى تاريخ حجز الطعن للحكم - صحة الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق إن الأستاذ المحامي قام بإيداع تقرير الطعن سكرتارية المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها باسم الطعن ولم يودع التوكيل وحرر بخط يده تعهداً مؤرخاً خاص ١٩٨٩/١٢/٣٠ بإحضار سند الوكالة بالجلسة وأنه لم يحضر أي من جلسات المرافعة أمام المحكمة لتقديم سند الوكالة كما لم يحضر أيضاً الطاعن وذلك على الرغم من إخطاره للحضور بجلسات المرافعة ثلاث مرات دون أن يكلف نفسه مشقة الحضور لتقديم سند وكالته حتى تاريخ حجز الطعن للحكم مما حدى بالمحكمة أن تصدر حكمها المطعون فيه استناداً إلى عدم حضور الطاعن أو وكيله وتقديم سند الوكالة للمحكمة ، ومن ثم يكون ما قضت به المحكمة في حكمها المطعون فيه قد أصاب وجه الحق والقانون ويكون النعي عليه بمخالفة أحكام القانون غير قائم على سند سليم من القانون يبرره ويتعين لذلك رفض الطعن .

(الطعن رقم ٣٧/١٩٠١ ق عليا - جلسة ١٩٩٨/٤/٥)

المبدأ رقم (٣١٣) - وجوب إثبات المحام وكالته عن موكله - للمحكمة عند الضرورة الترخيص للوكيل في إثبات وكالته خلال الميعاد الذي تحدده له - عدم طلب المحكمة من المحامي إثبات وكالته لا يجوز لها القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة متى ثبت توثيق الوكالة من تاريخ سابق على تاريخ إقامة الدعوى.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وإن يثبت وكالته عنه وفقاً لأحكام قانون المحاماة والمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في إثبات وكالته في ميعاد تحدده على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر .
وحيث أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات الدعوى الصادر بشأنها الحكم الطعين أن المحكمة لم تطلب من المحامي الحاضر عن المدعي الطاعن سند الوكالة.

كما أن الثابت من محضر جلسة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة الدائرة الثانية جلسة ١٩٩٦/٦/١٨ (تحضير) أن محامي الطاعن قدم سند الوكالة رقم ١٠٣ د لسنة ١٩٨٩ توكيل عام في القضايا موثق بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥ الأمر الذي يبين منه أن ما انتهى إليه الحكم الطعين من عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة مخالفاً للواقع والقانون استناداً إلى أن سند وكالة المحامي الحاضر عن المدعي موثق بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥ في حين أن الدعوى مقامة في ١٩٨٩/١٠/١٧ أي أن وكالته سابقة على رفع الدعوى .

وحيث إن محكمة القضاء الإداري (دائرة الترقيات) قد اصدرت حكمها بعدم قبول الدعوى وإلزام رافعها بالمصروفات فإن الحكم الطعين يكون قد خالف الواقع ويتعين معه الحكم بالغائه.

(الطعن رقم ٣٩/٦١٠ ق ج جلسة ١٩٩٨/١١/٢٨)

المبدأ رقم (٣١٤) - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - الساكن مع المستأجر لا يعد طرفاً في عقد الايجار ما بقي المستأجر على قيد الحياة - أثر ذلك ليس للساكن التمسك بأي حق من الحقوق المستمدة من العقد سواء قبل المؤجر أو أية جهة من الجهات - لا ينال من ذلك كون القرار المطعون فيه قد تضمن اسم الساكن - القانون لا يستهدف

سوى صاحب الصفة في العلاقة بين المالك والمستأجر.

الحكم

ومن حيث أنه عند الدفع بعدم قبول دعوى المدعي لرفعها من غير ذي صفة المثار في الطعن فإن الثابت من الإطلاع على عريضة الدعوى الأصلية وسائر الأوراق أن المدعي أقام الدعوى نيابة عن زوجته المقيمة باحدى شقق العقار المذكور والثابت كذلك أن القرار المطعون فيه صدر بإزالة غرف بسطح العقار منها ما ورد ذكره في عقد إيجار الشقة المؤجرة لزوجته المدعي الذي اعتبر هذا القرار ماساً بمصلحة شخصية مباشرة له يجيز له الطعن فيه يكون قد أصاب حق المستأجر الذي تضمن عقده إيجار الغرف التي تقرر إزالتها بهذه المثابة يكون هو صاحب المصلحة والصفة في الطعن على هذا القرار دون المساكن له الذي لا تكون له أية صفة في هذا الطعن لما هو مقرر من أنه لا يعد الساكن طرفاً في عقد الإيجار ما بقي المستأجر على قيد الحياة ومن ثم فلا يكون له أن يتمسك بأي حق من الحقوق المستمدة من هذا العقد سواء قبل المؤجر أو قبل أية جهة من الجهات ، ولا ينال من هذا النظر أن يكون القرار المطعون فيه قد صدر متضمناً الإشارة إلى اسم المدعي كذلك وأن فهم على أنه اثبات لواقع التحريات التي تمت في هذا الشأن ، كما أن القانون لا يستهدف في هذه الحالة سوى المستأجر الذي ألحقته غرف السطح بعقد إيجاره فهو صاحب الصفة أمام المالك وأمام الجهة الإدارية على حد سواء ، كما لا وجه للقول بأن للمدعي مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه لعدم اشتراط أن يكون صاحب حق مدة القرار فالمصلحة أو الصفة التي يعتد بها في قبول الدعوى يجب أن تكون مصلحة مشروعة مستمدة من أي حق من الخصومة القانونية والمدعي في هذا الدعوى لا وضع له سوى أنه تجيز له الطعن قانوناً على القرار المشار إليه .

ومن حيث إنه على هذا الأساس تعد الدعوى غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة ويتعين القضاء بعدم قبولها لهذا السبب .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٣٠/٦٣٤ ق طيا - جلسة ١٩٨٦/١/١١ - ص ٣١ ص ٨٨)
المبدأ رقم (٣١٥) - البطلان الناشئ عن زوال الصفة أو إنعدامها هو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام - أثر ذلك أنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

" إن البطلان الناشئ عن زوال الصفة أو إنعدامها هو بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام وبالتالي لا يجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة العليا وإذا كان

الثابت من مذكرات دفاع الطاعنة أنها لم تثر هذا الدوافع أمام محكمة أول درجة المطعون في حكمها فإن آثاره لأول مرة أمام محكمة الطعن يكون غير مقبول وبالتالي فإن هذا السبب من أسباب الطعن يكون في غير محلة متعيناً رفضه .

(لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٣٦/٢١٧٢ قأ - جلسة ١٩٩٦/٥/٢٨)

المبدأ رقم (٣١٦) - دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - تأجيل الدعوى لإعلان ذي الصفة خلال ميعاد تحدده المحكمة - عدم استجابة المدعي لقرار المحكمة - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تطبيقاً لحكم المادة (١١٥) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

الحكم

" ومن حيث إنه يبين مما سبق أن المحكمة تقديراً منها للدفع المبدى من هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - إذ كان يتعين على المدعي اختصام وزير الأشغال باعتباره الممثل القانوني لوزارة الأشغال قامت بتكليف المدعي بتصحيح شكل الدعوى - بهدف اختصام صاحب الصفة قانوناً وحددت له أجلاً لذلك إلا أن المدعي لم يستجب لقرار المحكمة بل يبين من الأوراق أنه لم يحضر أية جلسة من الجلسات المحددة لنظر دعواه سواء أمام محكمة القضاء الإداري ببورسعيد وذلك رغم إخطاره بمواعيد هذه الجلسات الأمر الذي يؤكد من جهة على قيام المحكمة بتطبيق حكم المادة ١١٥ من قانون المرافعات تطبيقاً سليماً ، ويدل من جهة أخرى على عدم جدية المدعي في إقامة دعواه سواء بتوجيهها لصاحب الصفة قانوناً أو بمتابعتها لدى نظرها أمام القضاء ومن ثم يكون المطعون عليه إذا قضي بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة متفقاً مع الواقع والقانون .

ومن حيث إنه لا يغير مما سلف حضور هيئة قضايا الدولة أمام المحكمة وتقديمها لمذكرات ومستندات رداً على الدعوى وذلك في ضوء ما هو مستقر عليه من أن الهيئة المذكورة تتوب قانوناً عن جميع الجهات الإدارية ، لا يغير ذلك مما سلف استناداً على ما أبدته الهيئة المشار إليها من دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ، واستجابة المحكمة لهذا الدفع وتكليفها للمدعي بتصحيح شكل الدعوى خلال الأجل الذي حددته لذلك وتراخيه في تنفيذ قرار المحكمة باختصام صاحب الصفة دائماً .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يكون الطعن في الحكم المذكور قائماً على غير أساس من الواقع أو القانون متعيناً للرفض.

(الطعن رقم ٣٩/١٥٦٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/٩/٢٩ - وفي ذات المعنى الطعن رقم ٣٧/١٧٠٠ ق عليا - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٧).

المبدأ رقم (٣١٧) - انتفاء صفة المالك عن الطاعن - أثر ذلك - لصفة له في دعوى التعويض - أساس ذلك : الصفة في دعوى التعويض لا تثبت إلا لصاحب الحق المعترى عليه.

الحكم

" ومن حيث إن مفاد النصين السابقين أن البيوع العقارية غير المسجلة لا تنقل الملكية ويظل مالكاً إلى أن يسجل العقد ، فالتسجيل إجراء جوهري لنقل الملكية سواء بين ذوي الشأن أو بالنسبة للغير .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الأرض المطلوب التعويض عنها آلت إلى الطاعن بعقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٨٣/٢/٥ ، ولم يسجل العقد - الأمر الذي ينفي عن الطاعن وصف المالك سواء فيما بين المتعاقدين أو في مواجهة الغير ، ولا يكون للطاعن ثمة صفة في دعوى التعويض حتى لو كانت له مصلحة فيها ، ولا ينال من ذلك ما أثاره الطاعن من أن الملكية قد آلت إلى البائعة بالميراث وبعقود مسجلة وبأحكام قضائية - فالصفة في دعوى التعويض لا تثبت إلا لصاحب الحق المعترى عليه ."

(الطعن رقم ٤٢/٥٦٥٩ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٥/٧).

المبدأ رقم (٣١٨) - صفة ومصلحة في الدعوى أو الطعن - زوالها بعد إقامة الدعوى أو رفع الطعن يوجب على المحكمة القضاء بعدم القبول ولو لم يدفع به أحد الخصوم - اعتبار الصفة من النظام العام - وجوب استمرارها حتى صدور الحكم في الدعوى أو الطعن.

الحكم

" ومن حيث إن المستقر عليه أن زوال الصفة أو المصلحة في الدعوى بعد إقامتها ، أو في الطعن بعد رفعه ، يوجب على المحكمة أن تقضي بعد القبول - في الدعوى أو الطعن حسب الأحوال - ولو لم يدفع به أحد الخصوم ذلك أن مؤدي اعتبار الصفة من النظام العام أن تظل قائمة حتى صدور الحكم في أيهما (الدعوى أو الطعن) وذلك إعمالاً للقواعد الأصولية في القانون من أن قواعد

النظام العام تسمو على كل شيء .

ومن حيث إنه متى كان ما نندم ، وكان الثابت - حسبما سلف البيان أن المطعون ضده اقام الدعوى محل الطعن المائل ضد صاحب الصفة في الدعوى وهو حي شرق القاهرة إلا أنه في عام ١٩٩٠ زال هذا الحل وحل محله حيان هما: حي المطرية وحي عين شمس ومن ثم كان يتعين على محكمة القضاء الإداري - وقد دفع امامها بانقطاع سير الخصومة في الدعوى لزوال صفة رئيس حي شرق القاهرة وحلول كل من حي المطرية وحي عين شمس محل الحي المذكور (شرق القاهرة - إن تمتع عن إصدار حكم في الموضوع قبل تصحيح شكل الدعوى ، طبقاً لأحكام المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك بإدخال حي شرق القاهرة ، باعتبارهما خلفاً عاماً للحي الأخير ، يؤول لهما ما له من حقوق وما عليه من التزامات ولتتبعهما اصبحا صاحبا الصفة والمصلحة في هذه الدعوى فضلاص عن أنه بحلولهما محل حي شرق القاهرة اصبح بحوزتهما الاوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع وإذا أنه لم يتم هذا التصحيح ، ومن ثم كان من المتعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبول الدعوى لانتهاء الصفة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا المذهب ، ومن ثم يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون ، مما يتعين الحكم بالغائه وبإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري دائرة العقود الإدارية والتعويضات - التي اصدرت هذا الحكم لتصحيح شكل الدعوى على النحو المشار إليه ، والفصل في الموضوع مجدداً في ضوء هذا التصحيح .

(الطعن رقم ٤٤/٤٨٤٠ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٨/١٥) .

المبدأ رقم (٣١٩) - وجوب توجيه الدعوى من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً - رفع الدعوى من غير صاحب الصفة - أثره : فقدان الخصومة لركن من أركانها ووجوب الحكم بعدم قبول الدعوى .

الحكم

" ولما كان من المقرر لصحة الدعوة أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من صاحب الصفة في تمثيله والنيابة عنه قانوناً أو اتفاقاً ، فإذا لم تقوم الدعوى

صحيحة برفعها من غير صاحب الصفة سقط ركن من أركان الخصومة وفقدت
كيانها وتعين الحكم بعدم قبولها.

ومن حيث إن الدعوى موضوع الحكم الطعين قد رفعت من الهيئة العامة للسد
العالي وخزان اسوان بشأن مسكن حكومي كان تسلمه المطعون ضده الأول
بسبب وظيفته في مصلحة الري باسوان قبل نقله للهيئة المذكورة ولم يقدّم دليل
بالأوراق على ملكية الهيئة له أو نقل ملكيته إليها تبعاً لنقل إدارة خزان اسوان
إليها ومن ثم تكون الدعوى اقيمت من غير ذي صفة في رفعها .

(الطعن رقم ١٤٣٢/٤٤ ق عليا - جلسة ٢٠/١٢/٢٠٠٠)

المبدأ رقم (٣٢٠) - الصفة في الدعوى وأثر زوال الصفة.

الحكم

المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية -
انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون - أسبابه - وفاة أحد الخصوم - فقد
أهلية الخصومة - زوال صفة من كان مباشر الخصومة عنه من النائبين - أثر
الانقطاع - بطلان جميع الإجراءات اللاحقة للانقطاع ومنها الحكم الصادر في
الدعوى ما لم تكن الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها قبل الانقطاع - لا
يجوز لغير الخصوم التمسك بالبطلان - صلاحية الدعوى للحكم في موضوعها
لا يتحقق إلا إذا كان الخصوم قد أخطروا إخطاراً صحيحاً بكافة المستندات
وتمكنوا من الحضور - الدعوى الإدارية لا تعتبر مهياً للفصل في موضوعها
قيام هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير بالرأي القانوني سبباً فيها.
(الطعن رقم ٨٣١٢ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١ - ص ٤٦)
المبدأ رقم (٣٢١) - صفة في الدعوى - قيام شرط المصلحة يعني توافر
الصفة في رافع دعوى الإلغاء.

الحكم

" يشترط لقبول دعوى الإلغاء أن يكون لرفعها مصلحة شخصية ومباشرة
وقيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان
في دعوى الإلغاء يجب أن تتوافر مصلحة المدعي في إقامة دعوى الإلغاء من
وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائياً غير أن نطاق المصلحة في إقامتها يتسع لكل
دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه

من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً في مصلحة جدية له .
هذا الاتساع لا يعني الخلط بينها وبين دعوى الحسبة ولا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق في القرار المطعون فيه - يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية أم أدبية بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه ."
(الطعن رقم ٤٥/٣٠٦٩ عليا - جلسة ٢٠٠٢/١/١٢ - س ٤٢ ص ٣١ - والطعن رقم ٤٣/٣٤٦٠ ق عليا - جلسة ٢٠٠٢/٢/١٧ - س ٤٢ ص ١٠٣)
المبدأ رقم (٣٢٢) - دور القاضى الإداري فى التحقق من توفر شرط الصفة فى الخصوم.

الحكم

دور القاضى الإداري فى التحقق من توفر شرط الصفة فى الخصوم - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
شرط المصلحة فى الدعوى يتعين توافره ابتداء ، كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائى فيها ، وان لفظ الطلبات كما يشمل الدعاوى يشمل أيضا الطعون المقامة على الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف دوى الشأن ، ولما كان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يعيد طرح النزاع برمته - شكلا وموضعا - لتنزل فيه صحيح حكم القانون وبما للقاضى الإداري من هيمنة ايجابية كاملة على إجراءات الخصومة فيملك توجيهها وتقضى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لإرادة الخصوم فى الدعوى ومن بين ذلك التحقق من شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التى بنيت عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار فى الخصومة فى ضوء تغيير المراكز القانونية لأطرافها .
(الطعن رقم ٣٤٦٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ١٧ - س ٥٠ ص ١٠٣)

الفصل الرابع
الدفع بعدم القبول
لانتفاء القرار الإداري

الفصل الرابع

الدفع بعدم القبول

لانتفاء القرار الإداري

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري هو دفع يتصل اتصالاً وثيقاً بدعوى الإلغاء ، ويتعلق مباشرة بالشرط الأساسي والجوهري لوجود دعوى الإلغاء ، وهو شرط القرار الإداري النهائي .

وسوف نعرض للتطبيقات القضائية للدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري في مبحثين أولهما في تحديد القرار الإداري وتمييزه عن غيره ، وثانيهما في تطبيقات قبول الدفع ورفضه .

المبحث الأول

تحديد القرار الإداري

وتمييزه عن غيره

يتعين لقبول دعوى الإلغاء أن ينصب الطعن على " قرار إداري نهائي .
ومن ثم لا تكون دعوى الإلغاء مقبولة إذا انصب الطعن على غير قرار إداري.
غير نهائي ، أو على عمل مادي ، أو عمل من الأعمال التحضيرية ، أو أحد
المنشورات أو التعليمات الداخلية ، كما لا تكون محاكم مجلس الدولة مختصة إذا
انصب الطعن على قرار أو عمل قضائي ، أو عمل من الأعمال التشريعية ،، أو
عمل من أعمال السيادة .

وعلى ذلك فإن الدفع بعدم قبول دعوى الإلغاء لا يكون منتجاً إلا إذا تعلق
بأحد أحوال عدم القبول السالف بيانها ، وهو ما يقتضى بيان وتحديد القرار
الإداري النهائي الذي يتعين توافره لقبول دعوى الإلغاء وتمييزه عن غيره ، وهو
ما سنعرض له في المطالب التالية :

- المطلب الأول - شرط نهائية القرار الإداري
- المطلب الثاني - التمييز بين القرارات الإدارية والقرارات أو الأعمال
القضائية
- المطلب الثالث - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التشريعية
- المطلب الرابع - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال المادية
- المطلب الخامس - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التحضيرية
- المطلب السادس - التمييز بين القرارات الإدارية والمنشورات والتعليمات
الداخلية
- المطلب السابع - التمييز بين القرارات الإدارية وأعمال السيادة

المطلب الأول

شرط نهائية القرار الإداري

تتخذ معظم الدول الديمقراطية الحديثة منذاً فصل السلطات أساساً لأنظمتها ، ويفصي ذلك المبدأ بأن يكون في الدولة ثلاث هيئات تختص كل منها بوظيفة مستقلة : تختص السلطة التشريعية بسهمه التشريع . والسلطة التنفيذية بمهام الإدارة والسلطة القضائية بإصدار الأحكام إلا أن مقتضيات العمل في أغلب الدول تحول دون الفصل التام بين السلطات وقد أكدت هذا المعنى محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ حين ذكرت (أن قاعدة التمسك بين السلطات وفقاً لما أجمع عليه فقهاء القانون العام في العصر الحديث ، وظيفاً لأسر النظام الديمقراطي والمبادئ الدستورية ، تقوم على عدم فصل -
السلطات فصلاً تاماً ، وإنما هي تتمثل في فصل السلطات محدوداً بالتعاونها وتساؤها بحيث تتداخل الاختصاصات بينها أحياناً بما يحقق الصالح العام. وعلى ذلك تقوم السلطة التشريعية بأعمال هي من اختصاص السلطة التنفيذية ، كما تقوم السلطة التنفيذية بأعمال هي أصلاً من اختصاص السلطة التشريعية) ، كما قضت في حكمها الصادر بجلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠ (- مجموعة أحكام المجلس - س ٩ ص ١٦٢) بأن " الأعمال التي تصدر عن السلطات المختلفة في الدولة وهي بسبيل مباشرتها لوظائفها تتفرع إلى أعمال تشريعية وأعمال إدارية وأعمال قضائية ، ولا تخفي أهمية التمييز بين هذه الأعمال ، إذ أن كل طائفة منها تخضع لنظام قانوني معين يختلف عن النظام القانوني الذي يخضع له سائر الأعمال .
ولقد تردد الفقه والقضاء في مجال تمييز القرارات الإدارية عن سائر الأعمال الأخرى بين معيارين : المعيار الشكلي أو (العضوي) والمعيار الموضوعي أو (المادي) . فتكون العبرة وفقاً للمعيار الأول بالهيئة التي تصدر القرار ، والشكل الذي يصدر فيه ، والإجراءات التي تتبع في إصداره دون نظر إلى مضمونه أو موضوعه أو فحواه. بينما تكون العبرة وفقاً للمعيار الموضوعي بمضمون القرار أو موضوعه بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرته أو الشكل أو الإجراءات التي روعيت في إصداره .

الفرع الأول

تعريف القرار الإداري

القرار الإداري هو عمل قانوني يصدر عن الإدارة بما لها من سلطة عامة فيحدث مركزاً قانونياً جديداً أو يؤثر في مركز قانوني سابق.

قد عرفه العميد (ليون دوجي) بأنه هو كل عمل إداري يصدر بقصد تعديل الأوضاع القانونية كما هي قائمة وقت صدوره أو كما ستكون في لحظة مستقبلية معينة).

وعرفه العميد (بونار) بأنه هو كل عمل إداري يحدث تغييراً في الأوضاع القانونية القائمة).

وأياً ما كان رأي الفقه في تعريف القرار الإداري فإن التعريف المستقر حالياً في وجدان الفقه والقضاء هو التعريف القضائي الصادر عن محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا. وسنعرض فيما يلي بإيجاز لتطور التعريف في قضاء كل من المحكمتين المشار إليهما.

الفصل الأول

تعريف القرار الإداري

في قضاء محكمة القضاء الإداري

نعرض فيما يلي لتعريف محكمة القضاء الإداري للقرار الإداري في بواكير أحكامها ، ونكمل بيات التعريف في قضاء المحكمة الإدارية العليا :
المبدأ رقم (٣٢٣) - ماهية الأمر أو القرار الإداري - متى يكون له القوة التنفيذية.

الحكم

إن الأمر أو القرار الإداري، هو كل إفصاح من جانب الإدارة العامة يصدر صراحة أو ضمناً من إدارة هذه المصلحة في أثناء قيامها بأداء وظائفها المقررة لها قانوناً ، في حدود المجال الإداري . ويقصد منها إحداث أثر قانوني ويتخذ صفة تنفيذية ، والقرار أو الأمر الإداري على خلاف القوانين واللوائح يتم

ويحدث أثره القانوني بمجرد صدوره، وتتوافر له القوة التنفيذية بغير حاجة إلى إعلانه أو النشر عنه. اللهم إلا إذا كان الإعلان أو النشر عنصراً أساسياً في كيانه ووجوده).

(حكم محكمة القضاء الإداري - لدعوي رقم ١/١ قضائية - جلسة ١٩٤٧/٣/١٩ - س ١ ص ٣٤)

تعقيب :

يعتبر هذا التعريف من أوائل التعريفات الصادرة عن محكمة القضاء الإداري لصدوره عنها في أول السنوات القضائية من عمر مجلس الدولة. انمبدأ رقم (٣٢٤) - الإفصاح عن الإرادة الملزمة والأثر القانوني الذي تنتجته تلك الإرادة.

الحكم

القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطان بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون جائزاً وممكناً قانوناً متى كان ذلك بباعث من المصلحة العامة التي يتبعها القانون. وكما يكون القرار الإداري منشئاً لحالة قانونية جديدة يكون معدلاً لحالة قانونية سابقة أو رافضاً لطلب بتعديل حالة قانونية سابقة أو بإنهاء هذه الحالة. (محكمة قضاء الإداري - لدعوي رقم ١/٢٦٣ ق ولدعوي رقم ١/٣٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٧ - س ٢ ص ٢٢٢ - ولدعوي رقم ١/١٢٢ ق ولدعوي رقم ١/٥٥ ق - جلسة ١٩٤٨/٤/١٣). المبدأ رقم (٣٢٥) - تعريف القرار الإداري - محل القرار والمركز القانوني الذي يستهدفه مصدر القرار.

الحكم

إن القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة، فمن أركان القرار الإداري أن يكون له محل وهو المركز القانوني الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه والأثر القانوني الذي يترتب عليه يقوم مباشرة وفي الحال. وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية جديدة أو تعديل مركز قانوني قديم أو الغؤه. بهذا يغاير المحلي في العمل القانوني المحل في

العمل المادي الذي يكون دائماً نتيجة مادية واقعية .
محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١١٤٦ / ٦ ق - ١٩٥٤ / ٢ / ٢٨ - س ٨
ص ٧٧٧ - والدعوى رقم ٦ / ٦٦٢ ق - ١٩٥٤ / ٣ / ١٠ - س ٨ ص ٩١٢ .

تعقيب :

جرى قضاء محكمة القضاء الإداري بعد ذلك على الاستقرار على تعريف
القرار الإداري وفقاً لما انتهى إليه قضاء المحكمة الإدارية العليا على ما سيرد
تبعاً ، ولذلك حرصنا على إبراز للتعريف كما أكدته المحكمة الإدارية العليا .

الفصل الثاني

تعريف القرار الإداري

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

المبدأ رقم (٣٢٦) - لا يشترط في القرار الإداري شكل محدد .

الحكم

القرار الإداري لا يشترط في شأنه شكل معين وإنما هو باعتباره تعبيراً ملزماً
من جهة إدارية لإحداث أثر قانوني معين بتعديل مركز قانوني أو إلغائه يمكن
استخلاصه عيون الأوراق ومن تصرفات الإدارة وسلوكها حيال موقف أو طلب
معين من المواطنين .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠١٥ / ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢ / ٢ / ١٦)

**المبدأ رقم (٣٢٧) - العبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست بألفاظه
ومبانيه بل بمضمونه وفحواه .**

الحكم

إن العبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست بألفاظه ومبانيه بل بمضمونه
وفحواه - لا يتقيد بتكييف القرار بعباراته وإنما بالأثر القانوني المترتب عليه -
صياغة القرار بلفظ معين لا يخرج من نطاق وتطبيق أحكام الترقية إذا ما كان
في حقيقته ومضمونه لا يعدو أن يكون قراراً بالترقية - قرار الترقية الذي أجاز
القانون الطعن عليه إذا تضمن تخط لأحد العاملين ينصرف أساساً إلى تعيين
الموظف في درجة مالية أعلى من درجته وهو يشمل تصعيد العامل أيضاً في

سلم التدرج الوظيفي ليشغل وظيفة أعلى من وظيفته - هو بهذا المعنى يعتبر تعديلاً في المركز القانوني للعامل يكون من شأنه تقديمه على غيره في مسدّار السلم الوظيفي والإداري.

— (المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١٠٠/٣٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٩٢) المبدأ رقم (٣٢٨) - ليس للقرار الإداري صيغة بذاتها.

الحكم

القرار الإداري ليس له صيغة معينة لا بد من إنصباغه فيها - إما يكون بكل ما يحمل معنى اتجاه إرادة جهة الإدارة في نطاق سلطتها الملزمة إلى إحداث أثر قانوني متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً).

(المحكمة الإدارية العليا - لضم رقم ٢٤٤٢/٢٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٩١).

المبدأ رقم (٣٢٩) - القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد.

الحكم

إن القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد - يصدر بالإرادة الملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة يختلف القرار الإداري عن العمل المادي أو الاجراء التنفيذي للقانون الذي لا تتجه فيه الإدارة بإرادتها الذاتية إلى إحداث آثار قانونية.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٧٦/٣٢ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٩٠)

المبدأ رقم (٣٣٠) - القرار الإداري النهائي الذي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة هو القرار الذي يصدر إقصاحاً من جهة الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً ، مستهدفاً تحقيق المصلحة العامة.

الحكم

القرار الإداري النهائي الذي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة هو القرار الذي يستكمل مقومات القرار الإداري بمفهومه الذي استقرت عليه أحكام المحكمة الإدارية العليا أي الذي يصدر إقصاحاً من جهة الإدارة في الشكل الذي يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً ، مستهدفاً

تحقيق المصلحة العامة . ومن ثم فإن من أركان القرار الإداري أن يكون له محل وهو المركز القانوني الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه . والأثر القانوني الذي يترتب عليه يقوم مباشرة وفي الحال وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية جديدة أو تعديل في مركز قانوني أو إلغاؤه).

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٣٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٣)
المبدأ رقم (٣٣١) - القرار الإداري هو تصرف قانوني - يصدر عن الإدارة - بما لها من سلطة عامة ملزمة - لينشئ مركزا قانونيا جديدا - أو يؤثر في مركز قانوني قديم لفرد محدد - أو لعدد محدد من الأفراد محددين أو موصوفين - تتولى محاكم مجلس الدولة - أو القضاء الإداري - رقابة الشرعية وسيادة القانون - أو التعسف في استعمال السلطة - وتلتزم الإدارة بتنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في هذا الشأن عملا بحجية الأمر المقضي به والتي هي مطلقة بالنسبة لأحكام الإلغاء التي نص القانون على حجبتها قبل الكافة).

الحكم

ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن القرار الإداري هو تصرف قانوني يصدر عن الإدارة بما لها من سلطة عامة مبرمة لينشئ مركزا قانونيا جديدا ، أو يؤثر في مركز قانوني قديم لفرد محدد أو لعدد من الأفراد محددين أو موصوفين - أو هو - وعلى حد ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - قرار تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حيث تتجه تلك الإرادة نحو إنشاء مركز قانوني ، وتتولى محاكم مجلس الدولة أو القضاء الإداري بصورة عامة رقابة الشرعية وسيادة القانون عن طريق وقف تنفيذ وإلغاء القرارات الإدارية التي بها عيب مخالفة القانون أو التعسف في استعمال السلطة وتكون الإدارة ملزمة بتنفيذ أحكام القضاء الإداري الصادرة في هذا الشأن عملا بحجية الأمر المقضي به والتي هي مطلقة بالنسبة لأحكام الإلغاء التي نص قانون تنظيم مجلس الدولة صراحة على أنها حجة على الكافة كما يلزم في القرار الإداري أن يكون محله هو المركز القانوني الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه إلزاما وحتما بإرادته المنفردة والأثر القانوني الذي يترتب عليه حالا ومباشرة هذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية معينة أو تعديلها أو إلغاؤها بالإرادة المنفردة الملزمة للسلطة الإدارية والتي لا

تتقيد قراراتها بالقوة والإكراه إذا اقتضى الأمر ذلك.

وهذا المبدأ هو الذي أرست مبادئه هذه المحكمة باعتبارها قمة قضاء المشروعية والشرعية الحامية لحيى سيادة الدستور والقانون والمبادئ والحقوق والحريات العامة والخاصة للمواطنين وفقا لما حددتها أحكام الدستور ونظمتها القوانين واللوائح المختلفة ، وهي الأمانة على الالتزام من الجهات الإدارية بمبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي نص الدستور صراحة في المادة ٦٤ من أنه تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات - فهذه المحكمة واجبها أن تنزل حكم الدستور والقانون على ما يعرض أمامها من طعون ومسؤوليتها كفالة حق أي من المواطنين في كفالة مركزه القانوني من أي عدوان جبري من قرارات أو من تصرفات الإدارة ومن المؤكد مسؤوليتها عن حماية الحق في كل ما يمثل مساسا بالتقيد أو المنع من أحد الحقوق الدستورية للمواطنين والتي تتصل بالمواطن وتكون حقا مقدسا له باعتباره كذلك بما يكفل أن لا تزيله أي من هذه الحقوق إلا على النحو الذي يحكم الدستور أو القانون تنظيمه وبيانه.

فالمنازعات المتعلقة بحق من الحقوق الدستورية العامة وفي مقدمتها حق الطعن. ومهما اصطبغت مثل هذه الطعون وبحكم اللزوم بالصيغة الخاصة بالمنازعات الإدارية، بحسبانها في ظاهرها منازعات تمثل الجهة الإدارية أحد أطرافها ، فإنه يتعين أن تقوم قانونا في أساسها على طلب دفع عدوان الزامي أو جبري بإرادة الإدارة المنفردة على الأفراد وإعلاء الشرعية بالزام الإدارة العاملة المطعون في قراراتها بأحكام الدستور والقانون.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٦٤٨ لسنة ٣٠٠٤ ق جلسة ٣٤ ق جلسة

١٩٩٣/٢/٢٨ - وأيضاً الطعن رقم ٣٩/٥١٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٣)

المبدأ رقم (٣٣٢) - تعريف القرار الإداري.

الحكم

إن القرار الإداري هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة طبقاً للقوانين واللوائح أيا كان الشكل الذي يصدر به سواء كان مكتوباً أو شفوياً.

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٩ ع ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١)

المبدأ رقم (٣٣٣) - تعريف القرار الإداري - الحكم على توافر أركانه أو عدم

توافرها أو صحته شكلا أو قانونا أو غاية من اختصاص القضاء الإداري دون القضاء المدني.

الحكم

إن القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين إنشاء أو تعديلا أو إلغاء متى كان ذلك ممكنا وجائزا وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة، ويكون الحكم على توافر أركانه أو عدم توافرها أو صحته شكلا وقانونا أو غاية من اختصاص القضاء الإداري دون القضاء المدني).

(المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٤٢ ق.ع جلسة ١٩٩٩/٥/٩)
المبدأ رقم (٣٣٤) - قرار إداري - تعريف القرار الإداري - لا يشترط في القرار أن يفرغ في شكل معين إلا إذا تطلب القانون ذلك.

الحكم

إن القرار الإداري هو إفصاح من جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة، كما أنه من المستقر عليه أن إفصاح جهة الإدارة لا يشترط فيه - كقاعدة عامة - أن يفرغ في شكل محدد إلا إذا تطلب القانون أن يتخذ القرار شكلا معيناً.
(المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٢٤٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢٧)

الفرع الثاني

نهائية القرار الإداري

تتدرج (نهائية القرار) ضمن الأوصاف التي يتعين أن يتصف بها العمل الإداري حتى يكون قابلا للطعن فيه بطريق الإلغاء.
وقد استقر قضاء مجلس الدولة على أن القرارات النهائية هي التي تصدر متخذة صفة تنفيذية دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى .
وصفة النهائية في القرارات تنتفي إذا ما أوجب القانون الالتجاء بشأنها إلى سلطة أعلى ، ولكنها لا تنتفي إذا أجاز القانون المنظم لها الالتجاء إلى نفس

مصدر القرار أو سلطة أعلى للنظام عنه ، فالقرار النهائي هو القرار الذي لا يجب - بحكم القواعد المنظمة له - استئنافه أو مناقشته أمام سلطة إدارية أعلى ، أو بعبارة أخرى هو (القرار الذي يكون نافذا بمجرد صدوره دون حاجة إلى التصديق عليه من سلطة أخرى (أحكام محكمة القضاء الإداري : الدعوى رقم ٥/١٥٠٧ ق - المجموعة س٧ ص٦٢٧ وحكمها في الدعوى رقم ٧/٤١٩٣ ق - س١٠ ص١٩٥))

ولا يمنع من تحقق نهائية القرار الإداري أن يكون في استطاعة الجهة التي أصدرته أن تسحبه (حكم محكمة القضاء الإداري - المجموعة س٩ ص٩٧ بند ٧٣ وحكمها في المجموعة س٩ ص ١٠١ بند ٧٦) ، أو أن يكون القرار موقوفاً إذ أنه قد ينفذ في أي وقت دون حاجة إلى تصديق من سلطة أعلى إذ أن القرار حينئذ يكون لا يزال نهائياً بما يندو معه توافر مصلحة حقيقية للطاعن في مهاجمته والقضاء عليه (حكم محكمة القضاء الإداري - المجموعة س٩ ص٩٧ بند ٧٣ وحكمها في المجموعة س٩ ص ١٠١ بند ٧٦) ، كما لا يمنع من قبول الدعوى أن يكون القرار ليس نهائياً عند رفعها طالما إكتسب صفة النهائية أثناء سير الدعوى (حكم محكمة القضاء الإداري - المجموعة س٩ ص ٢٤١ بند ٢٠٧).

*** المبادئ القانونية التي أقرتها كل من محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في (نهائية القرار الإداري)**

المبدأ رقم (٣٣٥) - الإشتراطات الواجبة لتوافر صفة النهائية للقرار الإداري.

الحكم

ليس يكفي لتوفر صفة النهائية للقرار الإداري أن يكون صادراً من صاحب اختصاص بإصداره ، بل ينبغي أن يقصد مصدره الذي يملك إصداره تحقيق أثره القانوني فوراً ومباشرة بمجرد صدوره وألا تكون ثمة سلطة إدارية للتعقيب عليه ، وإلا كان بمثابة اقتراح أو إيداء رأي لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩/٢٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠ - السنة ١٢ ص ٢٦٠).

المبدأ رقم (٣٣٦) - العبرة في نهائية القرار الإداري بصدوره من جهة خولها

القانون سلطة البت في أمر ما بغير حاجة لتصديق سلطة أعلى.

الحكم

العبرة في نهائية القرارات الإدارية هو بصورها من جهة إدارية يخولها القانون سلطة البت في أمر ما بغير حاجة إلى تصديق سلطة أعلى. أما قابلية القرار الصادر منها للتظلم بعد ذلك سواء إلى مصدره أو إلى سلطة أعلى منها أو إلى هيئة إدارية أخرى يقضي القانون بتشكيلها لهذا الغرض فلا يؤثر).

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٦/١٥٢٣ ق - ١٩٥٤/١/٧ - لسنة ٨ ص ٤٠٦

- ولدعوى رقم ٤/٣٥٧ ق - ١٩٥٤/٦/١٣ - لسنة ٥ ص ١٠٦٤)

المبدأ رقم (٣٣٧) - قرار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرارات اللجان القضائية قرار نهائي.

الحكم

إن القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على قرارات اللجان القضائية المتعلقة بالبحث في الملكية وسلامة إجراءات الاستيلاء هو قرار نهائي لا مجال ولا سلطان للتعقيب عليه لأحد أي لا تكون بحاجة إلى تصديق جديد من وزير الإصلاح الزراعي.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٤/١٢٨٣ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٢ -

السنة ١٦ ص ٣٢٣)

المبدأ رقم (٣٣٨) - المركز القانوني للأعضاء المنتخبين ينشؤه قرار وزارة الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب دون إعلان رئيس لجنة الانتخابات عن أسماء الذين فازوا .

الحكم

قرار وزير الداخلية باعتماد نتيجة الانتخاب هو القرار النهائي الذي يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري - وزارة الداخلية لدى اعتماد انتخاب أعضاء المجلس الملي تسلط رقابتها على جميع إجراءات العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها - للوزارة أن تتحقق من استيفاء من أعلن فوزه من الأعضاء لشروط الصلاحية ومنها شرط عدم صدور حكم يمس بحسن السمعة - صدور حكمين بالحبس ضد العضو في جنحتي إصدار شيك بدون رصيد - مساس ذلك بحسن سمعته.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٨/٣٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٤)

المبدأ رقم (٣٣٩) - قرارات مجلس جامعة الأزهر بآته ونهائية بمجرد صدورآ ولرئيس الجامعة سلطة إصدار القرار التنفيذي في هذا الشأن دون فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر.

الحكم

إن مجلس جامعة الأزهر هو صاحب الاختصاص الأصل فيما يتصل بإدارة شئون الأزهر ، أما فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر فولايته في هذه الشئون قاصرة على ما ورد في نصوص صريحة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها. وتعتبر قرارات مجلس جامعة الأزهر في حدود الاختصاصات المنوطة به غير مرتبطة بتصديق سلطة أخرى. فهي قرارات بآته ونهائية يتم تنفيذها بقرار من رئيس الجامعة . وقد جاء كل من قانون إعادة تنظيم الأزهر المشار إليه ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ خلوا مما يفيد وجوب عرض قرارات مجلس جامعة الأزهر بإنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاستقالة الصريحة أو الضمنية على فضيلة شيخ الأزهر بغرض التصديق عليها أو ما يفيد أن لفضيلته سلطة إصدار القرار النهائي في هذا الصدد. ومن ثم فإن الأثر المترتب على ذلك هو اعتبار قرارات مجلس جامعة الأزهر بآته ونهائية بمجرد صدورآ ويكون لرئيس الجامعة وحده دون غيره سلطة إصدار القرار التنفيذي في هذا الشأن.

(قوى لجمعية لعمومية تسمى لقوى ولشريع ملف ١٧٩/٢/٨٦ - جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

المبدأ رقم (٣٤٠) - القرار الإداري النهائي - قرار عمداء كليات الأزهر.

الحكم

قرارات عمداء كليات بالأزهر بتوقيع عقوبات تأديبية على العاملين من غير هيئة التدريس قرارات نهائية وبآته .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٨/١٩٩ق-جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

المبدأ رقم (٣٤١) - صفة النهائية في القرار الإداري لا تحجب رقابته قضائيا سواء بطلب إلغائه أو التعويض عنه أيا كان الذي لحقه في مرحلة تكوينه .

الحكم

صفة النهائية في القرار الإداري لازمة لقبول دعوى الإلغاء - تعني عدم خضوع القرار لتصديق جهة إدارية أخرى وتحمل بذاتها عناصر قوتها التنفيذية

الواجبة التطبيق بعد ذلك - تتطبق هذه الصفة على قرار نحسة بفسيم أصول
امسب الموسمة . لا يعير من وصف اسهائية -سعى نسبى مسرر سم من
المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٧٢ لسنة
١٩٦٣ المشار إليه وما ورد به من أسباب من بينها أن لجان التقييم لا تعدو أن
تكون مجرد لجان إدارية تعتبر قراراتها قرارات إدارية وليست قضائية وأن المادة
المذكورة وقد حصنت قرارات تلك اللجان من رقابة القضاء تكون قد انطوت
على مصادرة لحق الضاضي وإخلال بمبدأ المساواة على نحو يخالف المادتين ٤٠
و ٦٨ من الدستور - أساس ذلك : أن حكم المحكمة الدستورية العليا ينصرف إلى
معنى آخر للنهائية هو عدم قابلية تلك القرارات للطعن فيها قضاء وهو ما يختلف
عن مدلول النهائية للقرار الإداري كشرط لقبول الدعوى بالغاثة.

(المحكمة الإدارية العليا - لضعون رقم ٤٠٤ ورقم ٣٣/٥١٧ ق-جلسة ١١/٣/١٩٨٩).

امبدأ رقم (٣٤٢) - نهائية القرارات الإدارية - انطعن على القرارات
المنصوص عليها فى البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٣) مكررا من
قانون الإصلاح الزراعى يكون امام المحكمة الإدارية العليا بحسبان ان تلك
القرارات بمثابة أحكام قضائية.

الحكم

ما يصدر من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى بشأن المنازعات الواردة
بالبند رقم (٢) من الفقرة المشار إليها لا يصبح قرارات إدارية نهائية الا بعد
التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - مؤدى ذلك :
اختصاص محكمة القضاء الادارى بالقرارات الأخيرة - أساس ذلك : ان هذه
المحكمة هى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية .

(لطن رقم ٢٩٦٨ لسنة ٣٣ ق-جلسة ١٣/٦/١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٨٩٣)

المبدأ رقم (٣٤٣) - معنى نهائية القرار الإدارى.

الحكم

تضمن القانون فيما تضمنه من أحكام تنظيميا خاصا لإجراءات الطعن فى
قرارات اللجان انضائية للإصلاح الزراعى - المشرع فرق فى هذا الشأن بين
نه عين من اقرارات الأولى : وهى تلك للصادرة فى شان تحقيق الاقرارات
والديون العقارية والثانية : القرارات للصادرة فى شان المنازعات الخاصة
بتوزيع الاراضى المستولى عليها على المنتفعين فاجاز بالنسبة للنوع الاول منه

لنؤى الشان الطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ، أما الثانية فلم يجر هذا الطعن ونصر على الا تكون تلك اقرارات نهائية الا بعد التصديق عليها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - ليس معنى النهائية عدم جواز الطعن فيها وإنما المقصود بالنهائية إسباغ هذه الصفة على القرار ليصلح الطعن عليه أمام القضاء بوصفة قرارا إداريا ويرجع فى شأنها إلى القواعد الواردة فى قانون مجلس الدولة - اثر ذلك : ان تختص بنظرها محكمة القضاء الادارى عملا بالبند خامسا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة .

(لطن رقم ٤٠٧٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ١٢٠٩)

المبدأ رقم (٣٤٤) - نهائية القرار الإدارى - يشترط فى القرارات الإدارية التى يطلب الأفراد أو الهيئات إلغائها أن تكون نهائية - أثر ذلك : أن النهائية فى القرار الإدارى صفة لازمة لقبول دعوى الإلغاء.

الحكم

تقرير الكفاية باعتباره قرارا إداريا لا يعتبر نهائيا إلا بانقضاء ميعاد التظلم منه، عندما لا يقدم هذا التظلم من العامل ، أو بعد البت فى التظلم إذا قدم صاحب الشان وفى هذه الحالة الأخيرة فإنه أيا كانت المدة التى يستغرقها بحث التظلم فإن قرينة الرفض المستفادة من المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ، بعدم الرد على التظلم خلال ستين يوما من تقديمه ، لا تقوم هذه القرينة فى حالة التظلم من تقارير الكفاية لوضعها الخاص الذى أسبغه عليها المشرع فى قانون العاملين المدنيين بالدولة - فيتعين لقبول دعوى إلغاء هذا التقرير أن يصبح نهائيا وهو لا يتم إلا بالبت فى التظلم مهما استطالت مدة بحثه .

(لطن رقم ٤١٨٩ لسنة ٣٧ق - جلسة ٨ / ١١ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ٢٤٥)

المبدأ رقم (٣٤٥) - نهائية القرار الإدارى - المادة (٨) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية .

الحكم

أعطى المشرع اللجنة المشار إليها بالمادة الثامنة من القانون المشار إليه سلطة الفصل النهائى فى صحة انتخاب أعضاء الغرف التجارية وفى إسقاط العضوية عنهم باعتبار أن تلك اللجنة سلطة إدارية عليها وإن القرار الصادر منها فى هذا الشان قرار نهائى .

المقصود بالنهائية هو أن القرار الصادر من اللجنة بشأن الفصل فى صحة

الانتخاب أو فى اسقاط العضوية لا يخضع للتصديق من سلطة ادارية عليا وان يكون قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره ، ومؤدى ذلك أن القرار الصادر من اللجنة المذكورة يظل قرارا إداريا خاضعا لرقابة القضاء الادارى بمعنى أن يكون قابلا للطعن فيه من ذوى الشأن أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

(لطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٢٢ - س ٤٣ ص ٩٠١)
المبدأ رقم (٣٤٦) - قرار إدارى نهائى - جمعيات تعاونية إنتاجية - قانون التعاون الإنتاجى الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - النص فيه على تشكيل لجنة بكل محافظة لنظر التظلمات من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات وتعيين مجالس إدارات مؤقتة .

الحكم

قرارات هذه اللجنة نهائية يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى - يشترط لقبول دعوى الإلغاء إقامتها خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به - انقطاع هذا الميعاد بالتظلم من القرار - مرور ستين يوماً على التظلم دون البت فيه يعتبر بمثابة رفض للتظلم وفى هذه الحالة يتعين لقبول دعوى الإلغاء إقامتها خلال الستين يوماً التالية لمرور الستين يوماً الأولى .

(لطن رقم ١٠٩٥ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٠٠١/٣/١٠ - س ٥٠ ص ٥٠٥)
المبدأ رقم (٣٤٧) - القرارات الإدارية النهائية - المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٣ و ٣٥ لسنة ١٩٨٤ .

الحكم

الأصل فى الاختصاص بنظر طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أنه ينعقد لمحاكم مجلس الدولة ، استثناء من هذا الأصل ، وفقاً لما يقضى به نص المادة ٨٣ المذكورة - جميع القرارات الإدارية النهائية التى تتعلق بأى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتعويض عنها تختص بنظرها دوائر المواد المدنية ليشمل طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المقدمة من الأفراد من غير طائفة رجال القضاء والنيابة العامة ، بغية تعيينهم ضمن أفراد هذه الطائفة.

(لطن رقم ٦٢٦٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/٢٣ - س ٥٠ ص ١٤٧)

المطلب الثاني

التمييز بين القرارات الإدارية والقرارات

أو الأعمال القضائية

ينتفي القرار الإداري وتضحى دعوى الإلغاء غير مقبولة أو تضحى المحكمة غير مختصة بحسب الأحوال إذا انصب الطعن على أحد الأعمال أو القرارات القضائية ، وليس من شك في أن تمحيص الدفع بعدم القبول أو بعدم الاختصاص وبحته يتطلب التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي .

الفرع الأول

التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي

تردد القضاء الإداري في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي بين المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي والمزج بين المعيارين.

(أ) - الأخذ بالمعيار الموضوعي :

عرفت محكمة القضاء الإداري العمل القضائي بقولها القرار القضائي - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو ما يحسم على أساس القاعدة القانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين، وتتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، ولا ينشئ القرار مركزا قانونيا جديدا، وإنما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق لأي الخصمين أو عدم وجوده. ويمكن أن يكون القرار قضائيا متى اشتمل على هذه الخصائص ، ولو صدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية، وإنما استندت إليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما نيط بها من الخصومات. (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٨/٤/٢٨ - مجموعة مجلس الدولة - س ٢ ص ٦٢٩ وما بعدها).

ومن أوضح أحكام محكمة القضاء الإداري في هذا الصدد حكمها الصادر في ١٩٤٨/٦/١٥ الذي قالت فيه إنه (يشترط في القرار القضائي أيا كانت السلطة التي تصدره توافر شروط ثلاثة : الأول - قيام خصومه بين طرفين ، والثاني -

أن تقوم هذه الخصومة على مسألة قانونية ، والثالث - أن يكون للقرار عند الفصل في الخصومة قوة الشيء المقضى به ، وبمعنى أوضح أن يعتبر عنوان الحقيقة فيما قضى به). (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ - مجموعة مجلس الدولة - ص ٢ ص ٤٥١)

(ب) - الأخذ بالمعيار الشكلي :

ومن مظاهر الأخذ بالمعيار الشكلي حكم محكمة القضاء الإداري بشأن أعمال رجال الضبطية القضائية الخاصة بكشف الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق في الدعوى (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٨/٤/٢٧ - ص ٢ ص ٦٠٠).

ومن هذا القبيل مصادرة رجال الإدارة لنسخ جريدة إذاعت بيانات عن حادث النيابة تحقيقه مخالفة بذلك للقرار الذي أصدرته النيابة بحظر إذاعة بيانات عن هذا الحادث ، إذا تم هذا الاجراء بأمر النيابة ولحسابها (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٧/٤/٢١ - مجموعة عمر ص ٢٦٤).

كما أن مجلس الدولة قد أجاز في حكمه الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٥٣/١١/١٧ الطعن بالالغاء في الأوامر على العرائض التي يصدرها قاضي الأمور الوقفية ، لأن هذا الأمر يدخل في سلطة القاضي الولائية لا القضائية ، إذ لم تقم الخصومة بعد (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٣/١١/١٧ - مجموعة مجلس الدولة - ص ٨ ص ٦٨) وواضح أن هذا الحكم يأخذ بالمعيار الموضوعي لأقصى حد .

وتطبيقاً للمعيار الشكلي أيضاً ذهبت محكمة القضاء الإداري إلى اعتبار قرارات لجنة تسوية الديون العقارية قرارات إدارية (لأن هذه اللجنة لا تخرج عن كونها تفصل في منازعات بين داتنين ومدينين ، فذلك لأنها لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ - مجموعة مجلس الدولة - ص ٥ ص ٩٧٦ وما بعدها)

وكذلك الشأن بالنسبة لقرارات لجنة مخالفات الترع والجسور إذ لتبرتها قرارات إدارية تأسيساً على أنها صادرة من هيئة مشكلة تشكيلاً إدارياً (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥١/٣/٢٠ - مجموعة المجلس ص ٥ ص ٧٣٢).

(ج) المزج بين المعيارين الشكلي والموضوعي

وقد اتجه قضاء مجلس الدولة المصري في بعض الأحكام إلى هجرة المعيار الموضوعي المجرد والمعيار الشكلي المجرد إلى المزج بين المعيارين الشكلي والموضوعي وقد تجلّى هذا الاتجاه في حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٣/١٢/١٩٥٤ الذي قررت فيه :

(إ: شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري ، فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ، ويتضمن أن القرار هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء . ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي ، وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومه نيز حكم القانون فيها . بينما إن آخرين يرون أن يؤخذ بالمعيارين معا - الشكلي والموضوعي - وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير ، وأن الراجح هو الأخذ بالمعيارين معا مع بعض الضوابط ، وذلك أن القرار القضائي يختلف عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة قد استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاحتصاصاتها ، مبين لأجراءاتها، وما إذا كان ما تصدره من أحكام نهائية أو قابلة للضرر . مع بيان الهيئات التي تفصل في الطعن في الحالة الندية ، وأن يكون هذا القرار حاسما في خصومة أي في نزاع بين طرفين . مع بيان القواعد القانونية التي تنطبق عليه . ووجه الفصل فيها (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٣/١٢/١٩٥٤ - مجموعة المجلس س٩ ص ١٢٧ وانمادة س٣٦ ص ٦٤))

وقد أكدت محكمة القضاء الإداري هذا المعنى في أحكام عدة حير قالت : (إن محكمة القضاء الإداري قد استقر رأيها على الأخذ بالمعيارين الشكلي والموضوعي للتفريق بين القرار القضائي والقرار الإداري) (حكم محكمة القضاء الإداري - جلسة ١/٢٤/١٩٥٥ - مجموعة المجلس - س٩ ص ٢٠٦)

وقد جاءت المحكمة الإدارية العليا فاعتمدت المزج بين المعيارين بين الشكلي والموضوعي في تعريف القرار القضائي فذهبت إلى أن القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية - المعيار الشكلي - وبحسم على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق بمركز قانوني حاصل أو عدم ، المعيار الموضوعي . ويكون القرار قضائيا متى توافرت

له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من قضاء وإنما استندت إليها سلطة قضائية استقر للفصل فيما نيط بها من خصومات (المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦ - مجموعة أحكام العليا - س ٥ ص ٨١٤).

ولا يعني ذلك أن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت على الأخذ بالمزج بين المعيارين الموضوعي والشكلي إذ لم تثبت أن أخذت بالمعيار الشكلي المجرد في حكمها الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ في خصوص تمييز القرار الذي يجوز طلب إلغائه أمام مجلس الدولة حيث كان قد قيل أن فتح الاعتماد هو عمل إداري ولو صدر في شكل قانون ، ولكن المحكمة الإدارية العليا رفضت ذلك بقولها (ومهما قيل في وصف هذا العمل بأنه من الأعمال الإدارية التي تصدرها سلطة التشريع في صورة قانون ، فإن هذه المحكمة لا يسعها إلا تغليب المعيار الشكلي . ومقتضاه ولازمه أن يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القانون العادي . (المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٦٥/٣/٢١ - مجموعة أحكام العليا - س ٦٠ ص ١٩)

وعلى ضوء ما تقدم يبين أن القانون الوضعي في كل من فرنسا ومصر وإن أخذ بالمعيار الشكلي بصفة أساسية للتمييز بين العمل الإداري والعمل القضائي إلا أن محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في هذا الخصوص قد مرت بمراحل مختلفة في تبني المعيار المميز لكل من العمل الإداري والعمل القضائي نعرض لها فيما سنبينه من مبادئ .

الفرع الثاني

المبادئ القانونية

في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي

أرست كل من محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا العديد من المبادئ القانونية في التمييز بين القرار الإداري والقرار أو العمل القضائي ، نعرض فيما يلي لأهمها :

المبدأ رقم (٣٤٨) - تعريف القرار القضائي .

الحكم

القرار القضائي هو الذي تصدره الحكومة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحسم

على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ولا ينشئ القرار مركزاً قانونياً جديداً وإنما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق لأي الخصمين أو عدم وجوده .

ويكون القرار قضائياً متى اشتمل على هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وإنما أسندت إليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيما يناط بها من خصومات وطبيعة الحكم القضائي أنه يحوز قوة الشيء المحكوم فيه متى أصبح نهائياً فيعتبر عنواناً للحقيقة فيما يقضي به.

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١/١٨٢ ق - ورقم ١/١١٥ ق - جلسة ١٩٤٨/١/٦ - س ١ ص ١٨٢ - والدعوى رقم ١/٢٤٩ ق - س ٢ ص ٤٥١).
المبدأ رقم (٣٤٩) - معيار التفرقة بين القرار الإداري والقرار القضائي.

الحكم

إن هذه المحكمة قد استقر رأيها على الأخذ بالمعيارين الشكلي والموضوعي للتفريق بين القرار القضائي والقرار الإداري ، إذ أن شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري ، فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ، ويتضمن أن القرار القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء ، ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي ، وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومه لبيان حكم القانون فيها ، بينما يرى آخرون الأخذ بالمعيارين معاً . وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير وبأن الرأي الراجح هو الأخذ بالمعيارين معاً ، وبتطبيق هذا الرأي على القرارات التي تصدر من اللجان التي أنشأها المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ يتضح أن المشرع قصد من هذه اللجان إنشاء هيئات قضائية لها خصائص القضاء في اختصاصاتها وإجراءاتها وماهية قراراتها ، إذ منحها ولاية القضاء فخول لها الاختصاصات التي تباشرها بعض السلطات القضائية فيما يدخل في مهمتها ، وقيدتها بما تتبعه تلك السلطات من أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، ثم جعل قراراتها في هذا الشأن غير قابلة للطعن ، وهي في الوقت ذاته تفصل - على هذا الوضع - في نزاع بين الإدارة والمتهم بقرار له حجته بعد بحث وتحقيق تتوافر فيه كل الضمانات القضائية).

(محكمة قضاء الإداري - دعوى رقم ٧/٤٨٣ ق - ١٩٥٥/١/٢٤ - ٢٥٦/٢٢١/٩)

المبدأ رقم (٣٥٠) - معيار التفرقة بين القرار الإداري والعمل القضائي وتطبيق على الجزاءات التأديبية .

الحكم

إن المعيار الذي وضعه شراح القانون الإداري وفقهاؤه للتمييز بين العمل القضائي والقرار الإداري أن الأول يصدر بعد إدعاء مخالفة للقانون ويفصل فيه من هيئة ليست طرفاً في النزاع القائم ويحسم على أساس قاعدة قانونية هي اعتباره خصومة قضائية فيما بين طرفين تتعلق بمركز قانوني خاص ، ولما كانت هذه الخصائص لا تتوافر في الجزاء التأديبي ، ذلك لأن جهة الإدارة التي توقع الجزاء تعتبر طرفاً في النزاع ولأن قرارها لا يحسم خصومة بين طرفين متنازعين ، فلا يمكن والحالة هذه اعتباره قراراً قضائياً في موضوعه وإنما هو قرار إداري فردي يخضع لما تخضع له القرارات الإدارية عموماً من سحب وتعديل وإلغاء ، ومن مقتضى ذلك قطع سريان ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت الجزاء التأديبي أو إلى الهيئة الرئيسية التي تشرف عليها).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٠/٦٦ق - ١٩٥٣/٥/١ - ١٣٩٠/٧١٧/٧)
المبدأ رقم (٣٥١) - الرأي الراجح فقها وقضاء في التمييز بين القرار الإداري والقرار القضائي وضوابط التمييز.

الحكم

إن شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري ، فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ويتضمن أن القرار القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء ، ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومة لبيان حكم القانون فيها ، بينما أن آخرين منهم يرون أن يؤخذ بالمعيارين معاً - الشكلي والموضوعي - وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير .

على أن الرأي الراجح هو الأخذ بالمعيارين معاً مع بعض الضوابط وبيان ذلك أن القرار القضائي يفترق عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة قد استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها بمين لإجراءاتها وما إذا

كان ما تصدره من أحكام نهائيا أو قنلا للطعن مع بيان الهيئات التي تفصل في الطعن في الحالة الثانية ، وأن يكون هذا القرار حاسما في خصومة أي في نزاع بين طرفين مع بيان القواعد القانونية التي تطبق عليه ووجه الفصل فيه)

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٣٩٤٠/٧ق - ١٩٥٤/١٢/١٣ - ١٢٧/١٠/٩).

المبدأ رقم (٣٥٢) - قرارات النيابة العامة الصادرة وهي تباشر سلطتها بصفتها أمينة على الدعوى العمومية قرارات قضائية.

الحكم

إنه ولئن كانت وجوه الرأي قد تعددت في شأن التمييز بين القرارات الإدارية التي يختص بإلغائها مجلس الدولة وبين القرارات القضائية التي تخرج عن اختصاص القضاء الإداري فمنها من أخذ بالمعيار الشكلي فاكتمل بأن يكون القرار صادرا من هيئة يحولها القانون سلطة القضاء (حكم محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٥/٣/١٩٥٢) ومنها من أخذ بالمعيار الموضوعي المستمد من طبيعة القرار ذاته دون النظر إلى أشخاص من أصدره (حكم محكمة القضاء الإداري بجلسته ٢٦/١/١٩٤٩) ومنها من أخذ بالمعيارين معا الشكلي والموضوعي فعرفت القرار القضائي بأنه هو الذي تصدره هيئة قضائية وهي تؤدي وظيفتها القضائية وتحسم على أساس قاعدة قانونية خصومة قائمة بين خصمين وهو لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا وإنما يقرر وجود حق أو عدم وجوده (حكم محكمة القضاء الإداري بجلسته ١٣/١٢/١٩٥٤) لئن كان ذلك ما تقدم إلا إنه من المسمات أن القرارات الصادرة من النيابة العامة وهي تباشر سلطتها بصفتها أمينة على الدعوى العمومية أنها قرارات قضائية لا ولاية للقضاء الإداري عليها مثلها في ذلك مثل الأحكام القضائية سواء بسواء).

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٧٧١/٢٣ق - ١٩٧١/٣/٢٣ - ٢٥ ص ٣٢٠).

المبدأ رقم (٣٥٣) - قرارات النيابة العامة في صدد مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية - قرارات قضائية.

الحكم

إن قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ خول النيابة - في الفقرة الثانية من المادة السادسة - حق مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية ، مما يترتب عليه أن القرارات التي تصدرها في صدد مباشرة الدعوى أمام هذه

المحاكم، تعتبر قرارات قضائية كغيرها من القرارات التي تتخذها في الدعاوى العادية بصفقتها أمينة على الدعوى العمومية ، ومن ثم تخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري . ولا عبرة في ذلك بالقانون الذي تطبقه النيابة في إجراءاتها ، سواء أكان قانون الإجراءات الجنائية ، أم أمراً يصدره القائم على إجراء الأحكام العرفية في حدود السلطة التي خولت إياه ، ما دام المرجع في النهاية إلى القانون ، فإذا كان الثابت أن النيابة العامة قد رأت في حدود سلطتها حفظ القضية المتهم فيها المدعى بمحاولة تهريب نقود ومجوهرات ، وأمرت في الوقت نفسه بمصادرة المضبوطات إدارياً تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٢٤ في ١٩٤٨/٥/٢٨ فقرارها في هذا الشأن قرار قضائي ، إذ أصدرته وهي في صدد مباشرة ولاية قضائية أسندتها إليها المشرع بنص خاص . ومن ثم فهو يخرج عن ولاية هذه المحكمة).

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٨٥١/٧/ق - ١٩٥٥/٢/١٥ - س ٩ ص ٣٠٢)
المبدأ رقم (٣٥٤) - أوامر النيابة العمومية في شئون المتهم المحبوس احتياطياً - هي أوامر صادرة من سلطة قضائية.

الحكم

إن المتهم المحبوس احتياطياً يكون شأنه موكولاً إلى النيابة العمومية ما دامت القضية في يدها فلها أن تصدر أمراً بالإقراج عنه كما أن لها أن تأذن له في مباشرة عمل من الأعمال فإذا هي فعلت كان أمرها واجب النفاذ بصفته صادراً من سلطة قضائية مختصة ووجب على الجهة التي يكون المتهم محبوساً لديها تنفيذه وعلى مقتضى ذلك لم يكن جائزاً للحكمدار بعد أن أذنت النيابة العمومية للطالب في أداء الامتحان وكلفت الحكمدارية تنفيذه أن يمتنع عن التنفيذ).

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ١/٣٦٧/ق - ١٩٤٨/٤/٢٧ - س ١ ص ٤١٧)
المبدأ رقم (٣٥٥) - أعمال رجال الضبطية القضائية - متى تعتبر أعمالاً قضائية - متى تكون أعمالاً إدارية.

الحكم

إن الأعمال التي يؤديها رجال الضبطية القضائية والتي تعتبر أعمالاً قضائية هي التي تتصل بكشف الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق في الدعاوى (المادة ٢ من قانون تحقيق الجذيات) كما أن رجال الضبطية القضائية في قيامهم

بهذه الأعمال إنما يقومون بها لحساب النيابة العمومية وتحت إدارتها (المادة ٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) والثابت من وقائع الدعوى أن الحكماء تحدى أمر النيابة العمومية واعترض على تنفيذه ولم يسمح للطالب المحبوس احتياطياً بتأدية الامتحان وقد اتخذ الحكماء تصرفه بمحض سلطته الخاصة مستندا في أسبابه إلى اعتبارات تقديرها من صميم وظيفته الإدارية بل ومعترضا فيه على تصرف النيابة العمومية ذاتها ممانعا في تنفيذه).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٦٧ / ١ ق ٢٧ / ٤ / ١٩٤٨ - س ١

ص ٤١٧) - وأيضاً حكمها في الدعوى رقم ١١٥٨ / ٨ ق - جلسة

١٩٦٤ / ١٢ / ٢٩ - مجموعة ٥ سنوات، ص ٤٥٢).

تعقيب :

يقوم رجال الشرطة في مصر بمهمتين : الأولى مهمة لضبط الإداري والثانية مهمة ضبط القضائي ، والضبط الإداري يهدف إلى حماية النظام العام ومنع وقوع الجرائم والسهر على الأمن العام والمحافظة على الصحة العامة والسكينة العامة فإذا ما وقعت الجريمة فعلا بدأت مهمة الضبط القضائي في جمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق ، وعلى ذلك فإن أعمالهم في حالة الضبط الإداري تخضع لرقابة القضاء الإداري الغاء وتعويضاً ، بينما أعمالهم في حالة الضبط القضائي تخرج عن ولاية مجلس الدولة.

المبدأ رقم (٣٥٦) - قرارات النيابة العامة في شأن التحقيق والاتهام والقبض والحبس والتفتيش ورفع الدعوى العمومية جميعها قرارات قضائية.

الحكم

إن قانون الإجراءات الجنائية قد عهد إلى النيابة العامة بصفقتها الأمنية على الدعوى العمومية بالولاية المرسومة لها في هذا القانون من تحقيق وإتهام وقبض وحبس وتفتيش ورفع الدعوى العمومية وحفظها . كما عهد إليها بوصفها جهاز قضائي بولاية الإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية ومراقبة سلامة هذا التنفيذ . وهو ما يتصل بالجريمة والعقاب عليها ، ومن ثم فإن ما تصدره النيابة العامة في شأن ذلك كله يعد من قبيل القرارات القضائية).

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٢٣ / ٦٠١ ق ١٦ / ٢ / ١٩٧١ - لسنة ٢٥ ص ٢٧).

المبدأ رقم (٣٥٧) - طبيعة قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العامة في حقيقة الأمر شعبه أصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية إذ خصتها القوانين بصفاتها أمينة على الدعوى العمومية بأعمال من صميم الأعمال القضائية وهي تلك التي تتصل بإجراءات التحقيق والاثهام كالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش منازلهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها وحفظها ، إلى غير ذلك من الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وغيره من القوانين وهذه التصرفات تعد من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بمباشرتها على القرارات الإدارية.

أما التصرفات التي تباشرها النيابة العامة خارج هذه الأعمال القضائية فإنها تصدر عن النيابة العامة بصفتها سلطة إدارية ، وتحضتع تصرفاتها في هذا المجال لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإداري بمعناه الاصطلاحي المقرر قانونا وأنه لما كان الفصل في منازعات مواد الحياة معقود للقضاء المدني ولا اختصاص للنسابة العامة في هذا المجال إلا حيث يكون في الأمر جريمة من جرائم الحياة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ٣٧٠ عقوبات ، فإن القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات حيث لا يرقى الأمر فيه إلى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قراراً إدارياً بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره من النيابة العامة في حدود وظيفتها الإدارية ، ولما ينطوي عليه قرارها في هذا المجال من أثر ملزم لذوي الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للعين محل النزاع

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٣/٨٧ق-١٠/٦/١٩٧٨- مجموعة ١٥

سنة عليا - ص ١٣٩ - والطعن رقم ١٨/٦٠٢ق- ١٩٧٧/١٢/٢٤ - مجموعة

١٥ سنة عليا - ص ١٤٢ - ، الطعن رقم ١٨/٦٤٥ق-١٠/١٢/١٩٧٧ -

المجموعة ذاتها - ص ١٤٢ - والطعن رقم ٢٥/٨٧٦-٥/١٢/١٩٨١ - والطعن

رقم ٢٥/١٣٤٤ق-١٢/١٩٨١ - والطعن رقم ٢٥/١٣٤١ق-

١٩٨١/١٢/١٩ - مجموعة المكتب الفني بهيئة مفوضي الدولة) .

المبدأ رقم (٣٥٨) - القرارات التي تصدرها النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحيابة المدنية - حيث لا يرقى الأمر إلى حد الجريمة الجنائية - تعتبر قرارات إدارية بمفهومها القانوني.

الحكم

إن التصرفات التي تباشرها النيابة العامة خارج نطاق الأعمال القضائية تصدر عنها بوصفها سلطة إدارية ، وتخضع بذلك لرقابة القضاء الإداري على مشروعية القرارات الإدارية ، وأن القرارات التي تصدرها النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحيابة المدنية - حيث لا يرقى الأمر إلى حد الجريمة الجنائية - تعتبر قرارات إدارية بمفهومها القانوني ، لصدورها من النيابة العامة بوصفها سلطة إدارية بقصد تحقيق أثر قانوني ملزم يتعلق بمراكز ذوي الشأن بالنسبة إلى العيين محل النزاع ، وهذه القرارات إذ تستهدف منع وقوع الحرائم وتحقيق استقرار الأمن والنظام العام ، إنما تنصب على الحالة الظاهرة إلى أن يفصل القضاء المختص في أصل الحق المتنازع عليه ، وفي هذا النطاق تخضع تلك القرارات لرقابة القضاء الإداري لاستظهار مدى مطابقتها لأحكام القانون).

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٨ق-جلسة ١١/١٧/١٩٨٥).

تعقيب .

يلاحظ أنه ولئن ظلت قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة قرارات إدارية مما يجوز الطعن عليها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري إلا أن الأمر قد تغير تماماً بموجب المادة (٣٧٣) مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والتي نصت على أنه " يجوز للنياية العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب - دخول بيت مسكين أو معد للسكني بقصد منع حيابة حائزة أو ارتكاب جريمة فيه - أن تأمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيابة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على قاضي الحيابة الجزئي المختص، لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه . ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة - عند نظر الدعوى الجنائية - أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال بعد سماع

أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه وذلك كله دون مساس بأصل الحق. ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى).

وقد عرض أمر قرارات النيابة الصادرة في شأن منازعات الحيابة في ظل النص المتقدم على محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ فأرست المبدأ التالي :

المبدأ رقم (٣٥٩) - قرارات النيابة العامة في شأن الحيابة في ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تعتبر قرارات قضائية .

الحكم

إن التعديل الذي أورده المشرع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - استهدف نزع أي اختصاص لمحاكم مجلس الدولة فيما يتعلق بمسائل الحيابة والتي كانت تدخل في نطاق القرارات الإدارية وبيان ذلك أن قضاء هذه المحكمة كان يجري على أن النيابة العامة تعتبر شعبة أصلية من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الرئاسية فتعتبر أعمالها قضائية إذا كانت تبأشرها بوصفها أمينة على الدعوى العمومية ويشمل ذلك التحقيق والاثهام كالقبض على المتهمين وحبسهم وتفتيش مديهم ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أو حفظها ، أما القرارات التي تصدرها النيابة العامة خارج نطاق هذا الاختصاص فإن هذه المحكمة كانت لا تعتبرها قرارات قضائية بل مجرد قرارات إدارية تختص المحكمة بنظرها .

إن المشرع بذلك يكون قد رسم في المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات والمضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - طريقا لجرائم التعدي على الحياة أو إنتهاك حرمة ملك الغير وأصبح هذا السبيل هو وحده الذي يتعين ولوجه ، وهو طريق متكامل من شأنه إسباغ صفة القرار القضائي على قرار النيابة العامة المؤيدة بقرار مسبب من قاضي الحيابة الجزئي، وبهذه المثابة خرجت هذه القرارات عن نطاق القرارات الإدارية ولم تعد تدخل في اختصاص محاكم مجلس

الدولة فيتعين الحكم بعدم اختصاص : محكمة ولائياً بنظر الدعوى).
(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٨/٢٧٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

تعقيب:

وكانت المحكمة الإدارية العليا قد تعرضت لقرار النيابة العامة في مسائل الحيابة وحددت الفاصل الزمني بين ما يعتبر قرار إداري وما يعتبر قرار قضائي في ضوء حكم المادة (٣٧٣ مكرراً) عقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وهو ما نعرض له في المبدأ التالي :

المبدأ رقم (٣٦٠) - (١) قرار صادر من النيابة العامة في نزاع مدني بحت - يعتبر قراراً إدارياً يخضع لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري.
(٢) سريان أحكام المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ - لا يمتد حكم النص إلى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به.

الحكم

جری قضاء المحكمة على أن قرارات النيابة العامة في منازعات الحيابة حيث لا يشكل الأمر جريمة جنائية ، وتكون المنازعة مدنية بحتة لا تعتبر قرارات قضائية ، وإنما هي قرارات إدارية صادرة من النيابة العامة بما لها من سلطة إدارية لمعاونة سلطات الضبط الإداري في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ورفع أسباب الاحتكاك بين ذوي الشأن متجهة في ذلك إلى إحداث أثر قانوني يتمثل في تمكين أحد طرفي المنازعة من حيابة عين النزاع ومنع التعرض له في هذه الحيابة ، وبهذه المثابة يعد قرارها في هذا الشأن قراراً إدارياً مما تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلب وقف تنفيذه وإلغائه.

تنص المادة ٣٧٣ مكرراً المضافة بمقتضى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - بأنه يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظي لحماية الحيابة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي المختص لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده أو بتعديله أو بإلغائه.. وقد عمل

- أحكامه عتبرا من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٢٢ من أريز سنة ١٩٨٢ -
طبقاً للأثر المباشر للقانون لا يمتد إلى الوقائع السابقة على تاريخ العمل به .
(المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٦٤ لسنة ٢٧ ق- جلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٣)
المبدأ رقم (٣٦١) - قرار وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه بالأمر بمصادرة
الأشياء موضوع المخالفة إدارياً في حالة عدم الإذن برفع الدعوى العمومية -
قرار إداري وليس قضائياً .

الحكم

لما كانت الجرائم المعاقب عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧
ومنهم جريمة التهريب الجمركي من غير المسافرين المصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة الرابعة تغلب عليها الصفة المالية فقد نص القانون على تعليق
رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أي إجراء فيها على إذن وزير المالية والاقتصاد
أو من ينيبه، وأجاز له أو لمن ينيبه في حالة عدم الإذن - بالنظر إلى الظروف
والملايسات - أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إدارياً. ويترتب على
عدم الإذن أن يمتنع على النيابة العامة رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أي إجراء
فيها فلا تتصل بالدعوى ولا تمتد إليها ولايتها . ويكون القرار الذي يصدره
الوزير أو من ينيبه بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة قراراً إدارياً وليس قراراً
قضائياً ويتم لقيام هذا القرار أن يقوم على سببه المبرر له ، فلا تتدخل الإدارة
بإجراء المصادرة إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت
رفع الدعوى العمومية وأخذت بموجب رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧

(المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٨١ ق- جلسة ١١/٢/١٩٦٧ - لسة ١٢ ص ٦١٠)
المبدأ رقم (٣٦٢) - قرار بالمصادرة - يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

القرار الصادر من وكيل وزارة المالية بمصادرة سائك من الذهب استناداً إلى
أنها مستوردة بدون رخصة تطبيقاً لنظر الوارد في الأمر العسكري رقم ٥٥٦
- يعتبر من القرارات الإدارية التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظر طلب
إلغائها وبالحكم بالتعويض المترتب عليها طبقاً للفقرة السادسة من المادة الرابعة
من قانون إنشاء مجلس الدولة والمادة الخامسة منه).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٨٨/١ ق- ٦/٤/١٩٤٨ - ص ٢ ص ٤٩٨)

المبدأ رقم (٣٦٣) - قرار الوزير انه ختص بمصادرة سلع مستوردة قرار إداري لا قضائي.

الحكم

إن القرار الذي يصدره الوزير المختص أو من ينوب عنه - بالنظر إلى الظروف وبمراعاة الملابسات - بالاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد، وهو في حقيقته قرار إداري لا قضائي ، وبهذه المثابة يلزم شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر ، أن يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الإدارة بإجراء المصادرة الإدارية إلا إذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها.

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ١٢/١٤٦٧ ق- جلسة ١٩٦٩/٥/٣ لسنة ١٤ ص ٦٦١).

المبدأ رقم (٣٦٤) - قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية.

الحكم

إن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية ومن ثم تحوز حجية الأمر المقضى بين الخصوم.

وحيث إن الشارع قد خول مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سلطة إصدار قرارات نهائية تكمل القرارات التي تصدرها اللجان القضائية فإن هذه القرارات المكملة لها تلحقها الصفة القضائية حيث لا يتصور أن يكون القرار المكمل للعمل القضائي قراراً إدارياً لما في ذلك من تسليط لجهة الإدارة على أعمال الهيئات القضائية الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات.

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٢/٧ ق- ١٩٧٩/٦/٥ - مجموعة ١٥ سنة عليا -

ص ٥٣٢ ولطن رقم ١١٥/١٨ ق- ١٩٨٠/٢/٢٦ - مجموعة ١٥ سنة عليا - ص ٥٣٤).

المبدأ رقم (٣٦٥) - قرارات رئيس المحكمة التأديبية قرارات قضائية وليست ولائية .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر الطعون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطياً عن العمل ، ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لأن هذه الطلبات إذ ترتبط بالدعوى التأديبية ارتباطاً بالفرع بالأصل ، فإن القرارات

الصادرة تكون قرارات قضائية لا ولائية .. ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الحالي قد أسندت اختصاص الفصل في تلك الطلبات إلى رئيس المحكمة التأديبية منفردا ، إذ أن الأمر لا يعدو أن يكون تعديلا إجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الانجاز المطلوب للقضايا ، وعلى ذلك يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في الخصوصية المذكورة قرارا قضائيا ويجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا.

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١١١٧/١٩ق - ١٣/٤/١٩٧٤ - لسنة ١٩ ص ٢٧٥)
المبدأ رقم (٣٦٦) - القرار الوزاري باعتماد نتيجة انتخاب المجلس الملي العام والمجالس الفرعية - يعتبر قرارا إداريا .

الحكم

إن القرار الذي يصدر من وزير الداخلية باعتماد نتيجة انتخاب المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس أو أي من المجالس المليية الفرعية التابعة ليس إجراء آليا ، بل هو من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها بالالغاء ، وآية ذلك أنه صدر إعمالا لحكمة الوصاية الإدارية التي للوزير في هذا الشأن ، وآية ذلك أنه صدر إعمالا لحكمة الوصاية الإدارية التي للوزير في هذا الشأن ، وهي الوصاية المقررة للسلطة العامة على أشخاص القانون العام ، ومن بينها المجلس الملي العام والمجالس الفرعية التابعة له ، وهي مقررة أيضا في خصوصية هذه المجالس والانتخابات المتعلقة بها بمقتضى المادة (١٩) والمادة (٢٠) من الأمر العالي الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ وتنص الأخيرة على أنه متى تم انتخاب كل مجلس من المجالس المذكورة يقدم كشفا بأسماء من صار انتخابهم كل مجلس من المجالس المذكورة يقدم كشفا بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدر الأوامر اللازمة للجهة المعينين فيها بمعرفتهم واعتمادهم). ولا يعقل أن يكون صدور الأوامر آليا ، ذلك لأن الذي يملك إصدار الأوامر يملك عدم إصدارها إذا تبين الوزير أثناء ممارسة الاشرافية أن الإجراءات تتطوي على مخالفات قانونية.

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٩٧٥ لسنة ٨ق - ١٣/١٢/١٩٥٤ - س ٩ ص ١٢٤)
المبدأ رقم (٣٦٧) - القرار الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم الغرامة هو قرار قضائي بينما قراره بالتصديق على المصادرة يعتبر قرارا إداريا .

الحكم

إن القرار المطعون فيه الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم المحكمة العسكرية ينطوي في حقيقته على قرارين - أولهما - قرار قضائي بما للوزير من سلطة التصديق على الحكم بالغرامة ، وثانيهما - قرار إداري مستند إلى السلطة الإدارية المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه بمصادرة المصوغات إداريا وهو قرار إداري أفصحت فيه الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة إدارية مستمدة من القانون بقصد إحداث مركز قانوني معين وهذا القرار يجوز الطعن فيه بالإلغاء أمام هذه المحكمة).

(محكمة قضاء الإدري - لدعوى رقم ٤٥٠/٦٦ - ١٩٥١/١٢/٢٠ - ٢٧٦/١٣٥/٨).

المبدأ رقم (٣٦٨) - القرار التأديبي رغم أنه قرار إداري وليس حكماً قضائياً ، فإنه يتعين عدم المغالاة في قياس الآثار القانونية المترتبة على القرارات الإدارية على تلك المترتبة على الأحكام القضائية.

الحكم

إن القرار التأديبي ليس حكماً قضائياً وليس قراراً من سلطة ذات فصل قضائي بل هو قرار إداري لأنه يصدر من جهة إدارية بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح وينشئ بالنسبة إلى صاحب الشأن مركزاً قانونياً ويتخذ صفة تنفيذية على خلاف الحكم القضائي الذي يصدر من جهة قضائية بمقتضى ولايتها القضائية في خصومة حقيقية فتقرر الحق فيها ومتى أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه اعتبر عنواناً للحقيقة فيم قضى به . ولئن كان قد اتجه رأي إلى أنه لما كان الشارع قد نظم طرق الطعن في القرارات التأديبية على غرار ما فصله في طرق الطعن في الأحكام القضائية فأعطى مديري المصالح اختصاصاً نهائياً بالنسبة إلى توقيع بعض الجزاءات كما فعل القانون بالنسبة إلى اختصاص القاضي الجزئي النهائي وجعل توقيع ما عدا ذلك من جزاءات من اختصاص مجلس ابتدائي تستأنف قراراته أمام مجلس استئنافي فإن هذه القرارات لا تخضع إلا لطريق طعن واحد هو الطريق القضائي ، إلا أنه يجب التنبيه في هذا الشأن إلى عدم المغالاة في قياس الآثار القانونية المترتبة على القرارات الإدارية على تلك المترتبة على الأحكام القضائية لاختلاف تلك الآثار اختلافاً

مرده إلى التباين في طبيعة كل من القرار الإداري والحكم القضائي وفي الأوضاع التي يقوم عليها كل منهما . فمن الآثار المترتبة على الأحكام خروج النزاع من ولاية القاضي الذي أصدره حتى ولو كان الحكم غير نهائي فلا يملك سحبه أو تعديله ولا يجوز ذلك إلا بطرق الطعن المقررة من معارضة أو استئناف أو التماس إعادة النظر ، بينما الأصل في القرار الإداري أنه يجوز الرجوع فيه دائماً ممن أصدره أو من السلطة الرئاسية سواء بطريق السحب لمخالفة القرار للقانون retrait فيقوم السحب عندئذ مقام الإلغاء ولو أتيح له أن يتم في ميعاده يزيل أثر القرار من وقت صدوره أو سواء بالإلغاء abrogation الذي يزيل أثر القرار في المستقبل).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٩٠/٦ق - ١٩٥٣/٥/٢٠ - ٧س)

ص ١٢٣٤ - والدعوى رقم ١٣٥/٥ق - ١٩٥٧/٦/١٧ - ٧س ص ١٦٠٠).

المبدأ رقم (٣٦٩) - القرارات التأديبية الصادرة من نقابة الأطباء ، سواء من مجلسها أو من هيئاتها المختصة بقرارات إدارية وليست قضائية رغم دخول عناصر قضائية في تشكيل بعض الهيئات .

الحكم

إن نقابة المهن هي - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - من أشخاص القانون العام ، ذلك أنها تجمع بين مقومات هذه الأشخاص ، فإنشاؤها يتم بقانون أو بأداة تشريعية أدنى من ذلك وأغراضها وأهدافها ذات نفع عام ولها على أعضائها سلطة تأديبية ، ولهؤلاء الأعضاء دون غيرهم حق احتكار مهنتهم فلا يجوز لغيرهم مزاولتها ، وإشتراك الأعضاء في النقابات أمر حتمي، ولها حق تحصيل رسوم الاشتراك في مواعيد دورية منتظمة ، هذا فضلاً عن أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر قد أضفى على النقابة شخصية معنوية مستقلة وخولها حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العامة مما يدل على أنها جمعت بين مقومات المؤسسات العامة وعناصرها من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل المهني ، و من ثم فهي شخص إداري من أشخاص القانون العام وقراراتها ، سواء صدرت في موضوع التأديب من هيئاتها المختصة أم صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات أو في غير ذلك من الأغراض ، هي

قرارات إدارية تجوز المطالبة بإلغائها . ولا يؤثر في ذلك دخول عناصر قضائية في تشكيل بعض هذه الهيئات لأن العبرة في تكييف هذه القرارات ، إن كانت قضائية أم إدارية إنما يكون بحسب المجال الذي تعمل فيه الهيئة وفقا للسلطة المخولة لها قانونا ، فإذا كان المجال إداريا اعتبر القرار الصادر منها قرارا إداريا . ولما كانت السلطة التأديبية معدودة ، من الوسائل الإدارية في تقويم سير المرافق العامة ، فإن كل ما يصدر فيها من الهيئات القوامة عليها ، يعد من القرارات التأديبية ولا حجة بعد ذلك في قول النقابة بأن المشرع أراد أن ينأى بالقرارات التأديبية الصادرة في حق الأطباء من هيئات التأديب المبينة بقانون النقابة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بعد إذ نص على تشكيل هذه الهيئات من عناصر لم يدخل فيها أحد من رجال مجلس الدولة وبعد إذ جعل الدرجة النهائية لمجلس التأديب لأعلى هيئة قضائية وهي إحدى دوائر محكمة النقض - لا حجة في ذلك ما دام أن هذا التنظيم متعلق بتشكيل مجلس التأديب ولا يؤثر في طبيعة القرارات التي تصدرها تلك الهيئات من أنها قرارات إدارية صادرة في مسائل من صميم أعمال السلطة الإدارية إذ يعد التأديب عملا إداريا بطبيعته . ومن ثم تجوز المطالبة بإلغاء القرارات الصادرة في هذا الشأن أيا كانت الهيئة التي صدرت منها باعتبار أنها قرارات إدارية لا سبيل إلى منع المطالبة بإلغائها إلا بنص صريح في القانون ، وقد خلا قانون النقابة وكذلك قانون مجلس الدولة من مثل هذا النص ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس متعينا رفضه.

(حكمة لقضاء الإدري - لدعوى رقم ٣٩٩-٧٧-١٩٥٧/١/٢٩-١١/١٧٩/١٢٢).

المبدأ رقم (٣٧٠) - أوامر الاعتقال والقبض أوامر إدارية وليست عملا قضائيا.

الحكم

إن المحكمة ترى في تعيين المدعى بشخصيته وإسمه وإتجاه البوليس إلى مسكنه ليلا وإجراء تفتيشه والقبض على المدعى وحده دون أفراد عائلته واعتقاله مدة ثلاثة أيام - وقولها أن ذلك قد تم على أساس أن المدعى شرير يقبض عليه في المناسبات التي تراها إدارة الأمن العام وأنها قبضت عليه على هذا الاعتبار إلى أن انتهت المناسبة فأفرجت عنه - ترى في كل ذلك ما يفيد صدور أمر إداري بالقبض على المدعى عبرت فيه الإدارة عن قصد لها وغرضها ونفذته باعتبارها ذات وظيفة وأن القبض والاعتقال في حد ذاته وإن كان من الأفعال

المادية فإنه لم يكن إلا نتيجة لأمر إداري هو الذي وجه البوليس إلى هذا التصرف).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٤٢٠ ق-١٧/٤/١٩٥١ س ٥ ص ٨٧٨)
المبدأ رقم (٣٧١) - عمل قضائي - قيام رجال البوليس بضبط أعداد إحدى الصحف بصفتهم من مأموري الضبط القضائي .

الحكم

إن اختصاص محكمة القضاء الإداري بالإلغاء منوط بحسب المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمجلس الدولة بأن تكون منصبة على قرارات إدارية فيما حددته هذه المادة . إن اختصاصها بطلبات التعويض رهين طبقاً للمادة الرابعة من القانون المشار إليه بأن يكون مترتباً عن قرار من القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة من ذلك القانون ومفاد ذلك أنه يخرج عن ولاية هذه المحكمة طلب إلغاء أي عمل قضائي أو طلب التعويض عنه .

ومن قبيل العمل القضائي قيام رجال البوليس بضبط أعداد إحدى الصحف بصفتهم من مأموري الضبط للقضائي بالتطبيق للمادة ١٩٨ من قانون المرافعات التي تخول لهم هذا الضبط إذا وقعت إحدى جرائم الصحف، وقد عرضوا الأمر على رئيس النيابة فأقر الضبط كما عرض بعد ذلك على رئيس المحكمة فأيده ، وكل هذه أعمال قضائية تمت وفقاً للإجراءات التي رسمها القانون فهي بهذه المثابة تعتبر أعمالاً قضائية صادرة من سلطات قضائية مما يخرج عن ولاية محكمة القضاء الإداري سواء بالنسبة إلى طلب إلغائها أو التعويض عنها .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦/٢٥٤ ق-٣/٣/١٩٥٤ س ٨ ص ٨٣٨).

المبدأ رقم (٣٧٢) - قرار من النيابة العامة بحظر إذاعة بيانات عن حادث تجري تحقيقه - تنفيذ هذا القرار بواسطة رجال الإدارة - عمل قضائي يخرج عن اختصاص المحكمة .

الحكم

إذا أصدرت النيابة العاملة قراراً بحظر إذاعة أي بيان عن حادث تجري تحقيقه ، ووكلت إيلاغ هذا القرار وتنفيذه إلى رجال الإدارة فقام هؤلاء بضبط نسخ صحيفة نشر فيها عن ذلك الحادث مما يعد إذاعة لما حظرت النيابة ، وبالتالي مكوناً للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٣ من قانون العقوبات فإن

رجال الإدارة إذ قاموا به بوصفهم من مأموري الضبطية القضائية ، وبمقتضى السلطة المخولة لهؤلاء بالمادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات التي تجيز لهم في حالة التلبس ضبط كل ما يوجد في المحل من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجريمة ، ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة . وكذلك بالتطبيق للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي أجازت لرجال الضبطية القضائية في حالة ارتكاب جريمة من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها مما هو منصوص عليه في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات ، أن يضبطوا كل الكتابات والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل ، مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا .. الخ وهذا عمل قضائي ، فيخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري طلب الغائه أو التعويض عنه).

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٧٣/اق-٢٢/٤/١٩٤٧-س ١ ص ١١٣).
المبدأ رقم (٣٧٣) - ضبط أوراق بناء على قرار صادر من السلطة القضائية - تنفيذ هذا القرار - عمل قضائي لا تختص المحكمة بطلب إلغائه أو التعويض عنه.

الحكم

إذا كانت الأوراق التي يطلب المدعى استردادها إنما ضبطت بناء على قرار صادر من السلطة القضائية المختصة (قاضي محكمة ضرائب القاهرة) وقد قام بتنفيذه موظف مصلحة الضرائب المختص بوصفه من مأموري الضبطية القضائية فهو عمل قضائي يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في طلب إلغائه أو طلب التعويض المترتب عليه طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ومقتضاها أن تكون الطلبات موجهة إلى القرارات الإدارية ، وطلب المدعى إلغاء قرار مصلحة الضرائب بالامتناع من تسليم هذه الأوراق إليه إنما يهدف في حقيقته إلى طلب إلغاء العمل القضائي بضبط هذه الأوراق وهو ما يخرج عن ولاية هذه المحكمة كما سبق البيان كما يخرج عن ولايتها طلب التعويض عنه ومن ثم يكون السدفع بعدم الاختصاص على أساس سليم يتعين قبوله).

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٨٦٣/٥ق-٢٩/٣/١٩٥٣-س ٧ ص ٧٨٤).

المبدأ رقم (٣٧٤) - الأمر الصادر بضبط حلى لا يجوز تصديرها هو عمل قضائي - لا تختص المحكمة بطلب إلغائه .

الحكم

حيث إنه إذا أجرى موظف الجمر ك ضبط حلى مما لا يجوز - طبقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ - تصديره بغير ترخيص من وزير المالية ، ولم يحصل حائزه على هذا الترخيص ، فهذا العمل يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري النظر في طلب إلغائه أو طلب التعويض المترتب عليه ، إذ هو عمل قضائي لأن موظفي الجمر ك وعماله يعتبرون بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ الخاص بمنع تهريب البضائع ، من رجال الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١/٨٢ ق - ١٣/٥/١٩٤٧ - س ١ ص ١٢٢) .

المبدأ رقم (٣٧٥) - عمل قضائي - بطلانه لا يغير من طبيعته فيقلبه إلى عمل إداري .

الحكم

لا يحرر هذه الأعمال - وهي قيام رجال البوليس بضبط أعداد الصحف وعرض الأمر على رئيس النيابة ثم رئيس المحكمة - من صفتها القضائية ما ينعاه عليها المدعى ، من أنه لم يكن ثمة في الحقيقة أية جريمة مستتدا إلى أنها حفظت حميعها وذلك على الرغم من صدور أمر رئيس المحكمة بالضبط ، ولأن ركن العلانية ما كان قد تم إذ أن الضبط قد وقع قبل إرسال الأعداد للبيع ، لا وجه لذلك ، لأن هذا كله من قبيل الخوض في صحة أو عدم صحة العمل في ذاته ، والفصل في ذلك هو بطبيعة الحال من اختصاص الجهات القضائية المختصة ، لا من اختصاص هذه المحكمة ذلك لأن بطلان العمل القضائي لا يغير طبيعته فيقلبه - إلى عمل إداري .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٥٤/٢٦ ق - ٣/٣/١٩٥٤ - س ٨ ص ٨٣٨)
المبدأ رقم (٣٧٦) - معيار التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري أحكام محكمة الغد - ليست قرارات إدارية .

الحكم

إن شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري ، فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ويتضمن أن القرار

القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء . ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومة لبيان حكم القانون فيها ، بينما أن آخرين منهم يرون أن يؤخذ بالمعيارين معا - الشكلي والموضوعي - وقد إتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير .

ومن حيث إن الرأي الراجح هو الأخذ بالمعيارين معا مع بعض الضوابط وبيان ذلك أن القرار القضائي يفرق عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة قد استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لأجراءاتها وما إذا كان ما تصدره من أحكام نهائيا أو قابلا للطعن مع بيان الهيئات التي تفصل في الطعن في الحالة الثانية ، وأن يكون هذا القرار حاسما في خصومة أي في نزاع بين طرفين مع بيان القواعد القانونية التي تنطبق عليه ووجه الفصل فيه . ومن حيث إنه ليس من الضروري في هذا المجال أن نضفي ولاية القضاء على رجال القانون أو على من يشغلون وظائف القضاء ، بل يجوز - لأسباب عاجلة تملئها الضرورة وتتصل بالصالح العام وأعمال السيادة - أن تسبغ هذه الصفة - في حيز م حدود بالغرض الذي تستهدف له هذه الأسباب - على غير القضاء للفصل في منازعات من نوع خاص تتحدد بتلك الحدود ، وذلك طالما قد توافرت في ذلك جميع الضمانات الأساسية الواجبة في التقاضي لرعاية حقوق الأفراد ولتحقيق العدالة .

ومن حيث أنه بتطبيق تلك القواعد على المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ - الذي تناول جريمة الغدر وأنشأ محكمته - يبين أنه قد توافرت فيه جميع الشروط التي تجعل من قرارات تلك المحكمة أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون ما يصدر من محكمة الغدر يعتبر حكما قضائيا ، ولا يمكن القول باعتباره قرارا إداريا تختص محكمة القضاء الإداري بطلب إلغائه بل هي أحكام قضائية تخرج عن ولاية هذه المحكمة ويتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

(محكمة قضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٩٤٠/٧ ق - ١٣/١٢/١٩٥٤ - س ٩ ص ١٢٧) .

تعقيب :

جاء هذا المبدأ بمناسبة الطعن في قرارات (محكمة الغدر) التي أقيمت غداة ثورة يوليو ١٩٥٢ لمحاكمة بعض السياسيين عن الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب ، وقد دفع أمام مجلس الدولة بأن هذه المحكمة لا تعد محكمة بالمعنى الصحيح لما يتضمنه تشكيلها من أغلبية عسكرية (٤ أعضاء عسكريين و٣ مستشارين من القضاء العادي) إلا أن محكمة القضاء الإداري - على ما تقدم - رفضت هذا الدفع وأكدت أن أحكام محكمة الغدر إنما تعد أحكام قضائية وبالتالي فهي تخرج عن ولاية مجلس الدولة.

المبدأ رقم (٣٧٧) - معيار التفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري - قرارات لجان التطهير قرارات قضائية .

الحكم

إن هذه المحكمة قد استقر رأيها على الأخذ بالمعيارين الشكلي والموضوعي للتفريق بين القرار القضائي والقرار الإداري ، إذ أن شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري ، فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ، ويتضمن أن القرار القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء . ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي ، وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومه لبيان حكم القانون فيها ، بينما يرى آخرون الأخذ بالمعيارين معا . وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير . وبأن الرأي الراجح هو الأخذ بالمعيارين معا . وبتطبيق هذا الرأي على القرارات التي تصدر من اللجان التي أنشأها المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ يتضح أن المشرع قصد من هذه اللجان إنشاء هيئات قضائية لها خصائص القضاء في اختصاصاتها وإجراءاتها وماهية قراراتها وأراد منحها ولاية القضاء ، فحول لها الاختصاصات التي تباشرها بعض السلطات القضائية فيما يدخل في مهمتها ، وقيدتها بما تتبعه تلك السلطات من أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، ثم جعل قراراتها في هذا الشأن غير قابلة للطعن ، وهي في الوقت ذاته تفصل - على هذا الوضع - في نزاع بين الإدارة والمنهم بقرار له حجيته بعد بحث وتحقيق تتوافر فيه كل الضمانات القضائية.

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٧/٤٨٣ ق-١٩٥٥/١/٢٤-س ٩ ص ٢٥٦).

المبدأ رقم (٣٧٨) - الصيغة التنفيذية للأحكام - عمل قضائي.

الحكم

من المسلم أن الصيغة التنفيذية للأحكام عمل قضائي فتخرج بذلك عن رقابة محكمة القضاء الإداري.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٧/٨٠٨ ق - ١٩٥٤/٦/٢٩ - س ٨ ص ١٥٩٨).
المبدأ رقم (٣٧٩) - قرارات التصديق على الأحكام قرارات قضائية.

الحكم

ان قرارات التصديق على الأحكام سواء صدرت من رئيس الجمهورية أو من أحد الوزراء تأخذ نفس طبيعة الحكم وتعد قرارات قضائية لا قرارات إدارية.
(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٤٥٠/٦ ق - مجموعة أحكام لمجلس - س ٨ ص ٢٧٦)

تعقيب:

يعتبر التصديق على الأحكام عملاً قضائياً بحسبانه جزء لا يتجزأ من الحكم القضائي الصادر بشأن التصديق.

وأما (العفو) و(العفو الشامل) فإن مجلس الدولة الفرنسي يجري بشأن قرارات رئيس الجمهورية بالعفو والقرارات التي تتخذها الحكومة بصدد قانون العفو الشامل على التفرقة بين ما إذا كان الأمر يتعلق بعقوبة أوقعتها السلطة الإدارية قضى المجلس باختصاصه، أما إذا كانت العقوبة قد صدرت من المحاكم الجنائية عد القرار الصادر بالعفو أو العفو الشامل قراراً قضائياً يخرج من اختصاصه (١).
المبدأ رقم (٣٨٠) - قرار رئيس الجمهورية بإحالة إحدى الجرائم المعاقب عليها قانوناً إلى القضاء العسكري لا يعتبر قراراً قضائياً.

الحكم

إن القرار المطعون فيه وهو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨ لسنة ١٩٧٧ بإحالة القضية رقم ٢٠٥ حصر أمن دولة عليا لعام ١٩٧٧ - الخاصة بخطط وقتل الدكتور محمد حسين الذهبي وما ارتبط بها من جرائم أخرى وكذلك الجرائم المتصلة بتنظيم جماعة التكفير والهجرة، وما ارتكبه أفرادها من جرائم لم يتم التصرف فيها - إلى القضاء العسكري وقد صدر هذا القرار استناداً إلى نص الفقرة الثانية من المادة السادة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ التي تنص على أنه " لرئيس الجمهورية متى

(١) في هذا المعنى أحكام مجلس الدولة الفرنسي - مشار إليها : د. مصطفى أبوزيد قهسي - القضاء الإداري ومجلس الدولة - ط ١٩٧٩ ص ٢٦٩ هامش ٢ ، ١

أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أيا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر"، ومفاد ذلك أن المشرع عندما خول رئيس الجمهورية إذا ما أعلنت حالة الطوارئ إحالة الجرائم المشار إليها في الفقرة المذكورة إلى القضاء العسكري إنما هدف من تحميل هذه السلطة وأن الاعتبارات وتقدير المناسبات التي يقدرها وتقتضي تلك الإحالة في مثل هذه الظروف الطارئة التي تستدعي من لإجراءات والقرارات الأمنية ما يحقق المصلحة العامة.

وليس من ريب في أن قرار رئيس الجمهورية الذي يصدر بتلك الإحالة هو قرار إداري بماهيته ومقوماته المستقرة لدى القضاء الإداري لأنه يصدر عن رئيس السلطة التنفيذية بهدف إنشاء مركز قانوني معين للطاعن يتمثل في محاكمته أمام القضاء العسكري بدلا من القضاء العادي، وعلى ذلك فلا يسوغ وصف القرار بأنه عمل أو قرار قضائي تفتتح به إجراءات المحاكمة التي تبدأ بالتحقيق وتنتهي بالتصديق على الحكم مما يمتنع على القضاء الإداري التصدي له، ذلك لأن أثر هذا القرار يكمن في تبيان أو تحديد الجهة القضائية التي تتولى محاكمة الطاعن جنائيا لتبدأ سلطة التحقيق عملها في تحقيق ما نسب إلى الطاعن لتقييم دعواها الجنائية متى ثبت لديها أن فيما سلكه ما يوجب العقاب. ومن ناحية أخرى فلا حاجة للقول بأن القضاء العسكري هو الجهة التي تقرر اختصاصه فيما يعرض عليه من أفضية ذلك لأن مثل هذا الاختصاص لا يحجب بأية حال من الأحوال اختصاص القضاء الإداري الأصلي بالنظر في مشروعية القرار - والذي يتولى هو تكييفه - ما دام يصدق في حقه أنه قرار إداري، وبذا يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على سنده القانوني خليق بالرفض).

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٤/٥٤ ق عليا - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ - س ٢٥ تبدأ ٢٩ - ومجموعة عليا في خمسة عشر علما - لجزء لثالث - ص ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨).

المبدأ رقم (٣٨١) - قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار تأديبي صادر من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ومن ثم فهو قرار إداري وليس قرارا قضائيا.

الحكم

إن قرار مجلس تأديب الطلاب بالجامعة هو قرار تأديبي صادر من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي ومن ثم فهو قرار إداري وليس قرارا قضائيا

والأثر المترتب على ذلك هو خروج الطعن فيه عن اختصاص كل من المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر واختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبارها المحكمة ذات الاختصاص العام بالمنازعات الإدارية.
(لطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٢٩ - س ٢٩ ص ١١٦٧)

**** تصرفات تشبه بالقرارات الإدارية في المجال الجنائي ولا تعتبر قرارات قضائية:**

المبدأ رقم (٣٨٢) - القرار الصادر بتنفيذ حكم جنائي بإزالة عقار حتى سطح الأرض ليس قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الصادر بتنفيذ حكم جنائي بإزالة عقار حتى سطح الأرض ليس قراراً إدارياً - أساس ذلك - أنه لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تنفيذي للحكم الجنائي ولا يرتفع إلى مرتبة القرارات الإدارية التي تفصح إرادة جهة الإدارة عنها بقصد إنشاء مراكز قانونية لمن صدرت في شأنهم - أثر ذلك عدم قبول الطعن بالإلغاء في القرار المشار إليه - يتعين على صاحب الشأن أن يستشكل في تنفيذ الحكم الجنائي إن كان لذلك محل بالطرق والإجراءات المقررة قانوناً).

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣١/٨٠٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٤)

المبدأ رقم (٣٨٣) - تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مجرد عمل خبرة إدارية تحضيرية وليس قراراً إدارياً.

الحكم

إن تقدير الجهة الإدارية لقيمة المخالفات سواء من تلقاء ذاتها أو بناء على رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مجرد عمل خبرة إدارية تحضيرية يوضع تحت تصرف المحكمة الجنائية للحكم في الدعوى الجنائية - هذا التقدير لا ينتج في حد ذاته أثراً قانوناً في حق ذوي الشأن سواء في المجال الإداري أم الجنائي - لا يعد ذلك قراراً إدارياً بالمعنى الفني يقبل الطعن فيه أمام القضاء الإداري - إذا انتفى ركن الإلزام القانوني في عمل جهة الإدارة للأفراد ينتفي عن عملها وصف القرار الإداري - عندما يصل الاجراء التمهيدي والمبدئي لتقدير الإدارة لقيمة الأعمال المخالفة الى النتيجة

والغاية النهائية التي يتعين ان يبلغها فإن هذا التقدير لا ينتج لثره إلا بناء على ما تقرره المحكمة الجنائية المختصة بشأن إقرارها قيمة هذه الأعمال كمسألة أولية مبني عليها تقديرها للغرامة التي توقع على المخالف - في جميع الأحوال لن تكون المنازعة في تقدير قيمة هذه الأعمال سواء في صورتها التمهيدية من جهة الإدارة أو صورتها النهائية منازعة إدارية - على ذلك لا تقبل أمام محاكم مجلس الدولة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٥٤٩/٣٤ ق - ١٩٩٠/١٢/٢٩).
المبدأ رقم (٣٨٤) - التصالح الضريبي ليس قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة إيجابياً أو سلبياً برفضه وسواء كان صريحاً أو ضمنياً.

الحكم

بموجب المادة (١٩١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه تنقضي للدعوى العمومية بصدد الجرائم المنصوص عليها بقانون الضرائب على الدخل بالتصالح مع الممول - التصالح هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية والمسقط لها - التصالح يأخذ طبيعة الطلب - مؤدى ذلك أن التصالح الضريبي ليس قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة إيجابياً أو سلبياً برفضه وسواء كان صريحاً أو ضمنياً.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢١١٦/٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)
المبدأ رقم (٣٨٥) - الطبيعة القانونية لما يصدر من دائرة فحص الطعون - م ٤٧ من قانون مجلسي الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فانه قرار قضائي بنص القانون.

الحكم

إن دائرة فحص الطعون محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية وما يصدر من دائرة فحص الطعون بالإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا فانه قرار قضائي بنص القانون ، بينما وصف القانون ما تقضى به من رفض الطعن ، بإجماع آراء أعضائها ، بأنه حكم - من ثم هذا الرفض يكون قضائياً صادراً من دائرة فحص الطعون بتشكيلها الخاص ، ويخضع هذا الحكم بالتالي لكل ما لأحكام مجلس الدولة من قواعد وإجراءات .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٢ - س ٥٠ - ص ٧٣)

المطلب الثالث

التمييز بين القرارات الإدارية

والأعمال التشريعية

للتمييز بين القرار الإداري والعمل التشريعي أهمية كبيرة إذ المسلم به أن القرارات الإدارية يمكن إلغائها والتعويض عنها أمام القضاء الإداري بينما القوانين لا يمكن الطعن فيها إلا بالطريق الدستوري المقرر، كما أن القاعدة العامة أنه لا مسؤولية عن القوانين.

ولئن كان الفقه الحديث قد تردد في هذا الصدد بين معيارين: هما المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي إلا أنه يمكن القول بغير تردد أن (المعيار الشكلي) ما زالت له الغلبة في القانون العام الفرنسي والمصري على السواء وإن كانت الحاجة تدعو في بعض الأحيان إلى الاستعانة - إلى جانب المعيار الشكلي - بالمعيار الموضوعي.

والأعمال التشريعية بحسب المعيار الشكلي هي الأعمال الصادرة من البرلمان (وبحسب المعيار الموضوعي هي) كل عمل قاعدي مكتوب سواء أصدر من البرلمان أم الحكومة).

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في (التمييز بين القرار الإداري والعمل التشريعي) :
المبدأ رقم (٣٨٦) - التفرقة بين الأعمال التشريعية والأعمال الإدارية وفقاً للمعيار الشكلي.

الحكم

إن السلطة التشريعية هي التي تقوم أصلاً بالأعمال التشريعية أي بإصدار القوانين باعتبارها قواعد عامة مجردة كما أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم أصلاً بتطبيق وتنفيذ هذه القوانين، وذلك بإصدار قرارات إدارية في شأن الأفراد والحالات التي توافرت لها شروط تلك القواعد العامة المجردة. كما يجوز الخروج على هذين الأصلين بنص دستوري على نحو ما جرى به الدستور الملغى - دستور سنة ١٩٢٣ - حيث أباح للسلطة التنفيذية التشريع في بعض

الاحيان، كما اعطى السلطة التشريعية حق إتيان اعمال ادارية بعضها يصدر في صورة قانون كاعتماد ميزانية الدولة وقانون العفو الشامل وقيام الأحكام العرفية وتعيين مخصصات الملك والقروض العامة والتزام المراقق العامة وغيرها.

أما الأعمال الادارية التي يصدرها البرلمان في صورة قوانين ومنها قانون ربط الميزانية فترى المحكمة الأخذ بالرأي الذي يأخذ بالمعيار الشكلي، ومقتضى ذلك ولازمه ان يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القوانين العادية، ومن ثم لا يقبل الطعن فيها وطلب الغائها لعيب مجاوزة السلطة او الانحراف بها.

أما الاعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع كاللوائح وغيرها فإنها تخضع لرقابة القضاء، وتكون رقابته عليها من حيث الموضوع هي عين رقابته علي سائر القرارات الإدارية، ويقبل الطعن عليها بجميع الطعون... (محكمة لقضاء الإداري - جلسة ٢٧/٤/١٩٥٣ - مجموعة مجلس لنولة - س ٧ ص ١٠٠٠) المبدأ رقم (٣٨٧) - قرار إداري - معيار التفرقة، بين العمل الإداري والعمل التشريعي هو المعيار الشكلي. صدور القرار من السلطة التنفيذية ايا كانت طبيعته يجعله قابلا للطعن بالإلغاء.

الحكم

إن مقطع النزاع في شأن التفرقة بين العمل التشريعي الذي هو بمنأى عن الإلغاء والعمل الإداري القابل للإلغاء إنما هو المعيار الذي يؤخذ به أهو المعيار الموضوعي أو المعيار الشكلي؟ وما من شك في أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بناء على الأخذ بالمعيار الشكلي فصدور قرار من السلطة التنفيذية ايا كانت طبيعته يجعله قابلا للطعن بالإلغاء كأبي قرار اداري وطلبات المدعين في هذه الدعوى واضحة في مبنائها ومعناها بأنها إلغاء القرار الاداري الصادر من وزير الأشغال تأسيسا على ان نصوص قانون المهن الهندسية وهدف الشارع فيه تأبى أن يكون تحديد الأعمال الهندسية التي يجوز لغير المهندسين مباشرتها بالكم لا بالنوع والقرار المطعون فيه اذ حددها بالكم وحده او بالكم والنوع معا يكون قد خالف القانون وجاوز اهدافه ولا حجة فيما أثير من القرار المطعون فيه صنادير ممن يملك اصداره وانه قد استوفى الأوضاع الشكئية التي اشترطها القانون ومنها اخذ رأي نقابة المهن الهندسية لا حجة في ذلك لأن المدعين لا يطعنون على القرار بعيب عدم الاختصاص او عيب عدم استيفاء الشكل القانوني وإنما هم

ينعون عليه مخالفته للقانون في نصوصه واهدافه، ولما كان نظر دعاوى الغاء القرارات الادارية هو من اختصاص هذه المحكمة دون غيرها بل انها اهم الاختصاصات وأظهرها بنص المادة ٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل لقانون انشاء مجلس الدولة فمن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير صائب متعينا رفضه.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٢١٨/٤ ق - ١٩٥٣/٦/٣٠ - من ٧ ص ١٨٢٥)
المبدأ رقم (٣٨٨) - معيار التفرقة بين العمل الإداري والعمل التشريعي.

الحكم

إن القضاء الإداري قد استقر علي ان معيار التفرقة بين العمل التشريعي الذي يخرج عن اختصاصه وبين العمل الاداري الذي يدخل في صميم هذا الاختصاص - عدا ما تعلق بأعمال السيادة - هو معيار شكلي فالأعمال التشريعية هي تلك التي تصدر بهذا الوصف من السلطة التشريعية او من الجهة القائمة بمقتضى الدستور بشؤون التشريع، لما القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية وإن تناولت من حيث الموضوع ثمة قواعد لائحية او تنظيمية ذات صفة عامة فإنها لا تعدو ان تكون قرارات ادارية يجوز الطعن فيها بالإلغاء امام القضاء الإداري .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦/٩٥٧ ق - ١٩٦٥/١/٢٦ -

مجموعة ٥ سنوات ص ٤٨٢)

المبدأ رقم (٣٨٩) - القرارات التي تصدر في شأن الحياة الوظيفية لموظفي البرلمان هي قرارات ادارية.

الحكم

إن تقدير الحالة القانونية لموظفي البرلمان المصري باعتبارهم من موظفي الدولة العموميين والقرارات التي تصدر بشأن حياتهم الوظيفية هي قرارات ادارية - لا يخل بمبدأ فصل السلطات بل على العكس فإنه يدعمه ويعززه وذلك ان المقصود من هذا المبدأ هو تعاون السلطات الثلاث على القيام بالأعمال الداخلة في اختصاص كل واحدة منها في حدود احكام الدستور والقانون وعدم اعتداء كل سلطة على حقوق الاخرى المقررة دستوريا فلا يجوز مثلا للسلطتين التنفيذية والقضائية تقرير القوانين التشريعية او التصدي للأعمال البرلمانية البحتة التي تصدر من السلطة التشريعية كما لا يجوز للأخيرة الفصل في المنازعات القضائية وإصدار احكام فيها او التدخل في الأمور الخاصة بموظفي الحكومة

العموميين عدا موظفي البرلمان او القيام بعمل من الاعمال الداخلة في النطاق الدستوري للسلطة التنفيذية ولا يعني ذلك اهدار احكام القانون الذي يعتبر موظفي البرلمان من موظفي الدولة العموميين تسري عليهم القواعد العامة التي تسري على الموظفين العموميين عموما.

وفي القول باخراج موظفي البرلمان من طائفة الموظفين للعموميين الذين يجوز لهم التقاضي في شؤونهم امام مجلس الدولة في حدود احكام قانونية، هذا القول تخصيص لعموم النص بلا مخصص ولا مسوغ بل فيه منافاة للعدالة التي تعطي الحق للموظفين عموما في الالتجاء الى مجلس الدولة للمطالبة بحق قررته لهم القوانين واللوائح او الطعن في قرار اداري صدر مخالفا للقانون ايا كانت السلطة التي يتبعونها تنفيذية كانت ام تشريعية ام قضائية.

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ١/٢٠٠ ق - ١٩٤٨/١٢/١ - س ٣ ص ١٠٦)
المبدأ رقم (٣٩٠) - القرارات الادارية في شأن عملية الانتخابات ليست عملا تشريعيا أو برلمانيا إنما هي من الأعمال الإدارية.

الحكم

إن القرارات الادارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب كأصل عام وبحكم تكليفها الصحيح ليست عملا تشريعيا او برلمانيا مما ينهض به البرلمان، وإنما هي من الأعمال الادارية التي تباشرها جهة الادارة في مرحلة سابقة على ثبوت العضوية البرلمانية، وليس في اضطلاع جهة الادارة بهذه العملية او في الرقابة القضائية على سلامة قراراتها الصادرة في شأنها ما يعني مساسا باختصاص البرلمان او انتقاصا لسلطاته، ذلك ان البرلمان لا يستأثر حقيقة بشؤون اعضائه ومصائره إلا بعد ان تثبت عضويتهم الصحيحة فيه كما وان الفصل في القرارات الادارية الصادرة في شأن الطعون الانتخابية في اصل طبيعته محض اختصاص قضائي لا يفترق عن غيره من الاختصاصات القضائية - ومقتضى ما تقدم ان القرارات الادارية الصادرة في شأن عملية الانتخاب لا تنأى عن الرقابة القضائية او تتسلخ عنها إلا في حدود ما قد يقضي به او يفرضه نص صريح قائم.

(المحكمة الادارية العليا - الطعن رقم ٢٣/١٥ ق - ١٩٧٧/٤/٩ - مجموعة

س ١٥ سنة عليا - ص ١٥٣)

المبدأ رقم (٣٩١) - سلطة تشريعية - تقوم أصلاً بالأعمال التشريعية - سلطة تنفيذية تقوم أصلاً بتطبيق وتنفيذ القوانين - جواز الخروج على هذين الأصلين بنص دستوري - صور لهذا الخروج.

الحكم

إن السلطة التشريعية هي التي تقوم أصلاً بالأعمال التشريعية أي بإصدار القوانين باعتبارها قواعد عامة مجردة كما أن السلطة التنفيذية هي التي تقوم أصلاً بتطبيق وتنفيذ هذه القوانين وذلك بإصدار قرارات إدارية في شأن الأفراد والحالات التي توفرت لها شروط تلك القواعد العامة المجردة كما يجوز الخروج على هذين الأصلين بنص دستوري علي نحو ما جرى به الدستور الملغي حيث أباح للسلطة التنفيذية التشريعية في بعض الأحيان (المواد ٣٧، ٤١، ٤٤) كما أعطى السلطة التشريعية حق إتيان أعمال إدارية بعضها يصدر في صورة قانون كاعتماد ميزانية الدولة وقانون العفو الشامل وقيام الأحكام العرفية وتعيين مخصصات الملك والقروض العامة والتزام المرافق العامة وغيرها .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٦/٣٧١ ق - ١٩٥٣/٤/٧ - س ٧ ص ١٠٠١ - والدعوى رقم ٦/٣٩٧ ق - ١٩٥٤/٥/٢٦ - س ٧ ص ١٣١٢)

المبدأ رقم (٣٩٢) - طبيعة العمل هي التي تحدد اختصاص كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الحكم

إن السلطة التشريعية هي التي تقوم بأعمال التشريع أي بتقرير قواعد عامة مجردة لا شأن لها بالحالات الفردية الذاتية وإن السلطة التنفيذية هي التي تقوم بأعمال التنفيذ وهي أعمال تقوم على حالات فردية ذاتية ولا شأن لها بالقواعد العامة المجردة فالأصل إذن أن طبيعة العمل هي التي تحدد اختصاص كل من السلطتين والخروج على هذا الأصل يقتضي نصاً صريحاً في الدستور .

(محكمة لقضاء الإداري - الدعوى رقم ٢/٩٩ ق - ١٩٥٠/٤/١٨ - س ٤ ص ٥٧٩)

المبدأ رقم (٣٩٣) - القوانين - لا تعتبر من القرارات الإدارية - للمحكمة عدم تطبيقها عند مخالفتها للدستور دون إلغائها.

الحكم

إن القوانين التي تصدر من السلطة التنفيذية لا تعتبر من القرارات الإدارية التي تختص بها هذه المحكمة فلا تختص هذه المحكمة بالحكم بإلغائها مهما كان

فيها من مخالفات دستورية، ولا يقوم اختصاصها ببحث عيب القانون ومخالفته للدستور إلا عند تطبيق احكامه على نزاع معين، وعندئذ تختص - في سبيل الفصل في النزاع المطروح عليها - ببحث مدى ما في القانون من مخالفة للأحكام الدستورية، فلا تنزل على المنازعة المطروحة إلا ما طابق الدستور من الأحكام القانونية، ذلك أن المحكمة مكلفة بتطبيق جميع قوانين البلاد ومنها حكم الدستور المعمول به وعليها أن تغلب أحكامه باعتباره القانون الأعلى على أحكام القوانين الأخرى إذا وقع تعارض بينهما وبينه، وتغفل تطبيق القانون المخالف للدستور على النزاع المطروح دون أن تحكم بإلغاء القانون لأن الحكم بإلغائه خارج عن ولايتها).

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٥٣٣/٨ ق - ١٩٥٤/٣/٧ - س ٩ ص ٣٤٩)

تعقيب:

جاء قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ فقرر في المادة (٢٥) منه اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وناط بها تلك الرقابة وفقا للمادة (٢٩) من القانون إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازمة للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية. وبالتالي فإن رقابة الامتناع تقتصر وفقا لصريح نصوص دهن المحكمة الدستورية العليا على وقف الدعوى وإحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا.

المبدأ رقم (٣٩٤) - أعمال تشريعية - لوائح تنفيذية - لوائح مستقلة - لوائح تفويضية - تتولاها السلطة التنفيذية طبقا لأحكام الدستور والمبادئ الدستورية - تعتبر قرارات إدارية.

الحكم

إن قاعدة الفصل بين السلطات - وفقا لما أجمع عليه فقهاء القانون العام في العصر الحديث، وطبقا لأسس النظام الديمقراطي والمبادئ الدستورية - تقوم على عدم فصل السلطات فصلا تاما، وإنما هي تتمثل في فصل السلطات فصلا محدودا بتعاونها وتساندها بحيث تتداخل في الاختصاصات بينها أحيانا بما يحقق

الصالح العام. وعلى ذلك قد تقوم السلطة التشريعية بأعمال هي من اختصاص السلطة التنفيذية، كما قد تقوم السلطة التنفيذية بأعمال هي أصلا من اختصاص السلطة التشريعية.

ومن تلك الأعمال التي تقوم بها السلطة التنفيذية - وهي في الأصل من اختصاصات السلطة التشريعية - اللوائح التكميلية أو التنفيذية واللوائح المستقلة وهي (اللوائح المنظمة للمصالح العامة - ولوائح البوليس واللوائح التفويضية). والنوع الأول: وهو اللوائح التنفيذية تسنه السلطة التنفيذية لتسهيل تطبيق القانون وتيسير تنفيذه، وبينما يشمل القانون القواعد الأساسية والأصول الرئيسية، تتناول اللائحة القواعد التفصيلية وتستمد السلطة التنفيذية هذا الاختصاص من المبادئ الدستورية الأصلية. والنوع الثاني: وهو اللوائح المستقلة أي اللوائح التي تنظم المصالح العامة ولوائح البوليس وهي الخاصة بحفظ النظام أو الصحة العامة، فتصدرها السلطة التنفيذية استنادا إلى المبادئ الدستورية أو العرف الدستوري. أما النوع الثالث: وهو اللوائح التفويضية فتصدرها السلطة التنفيذية بناء على المبادئ الدستورية أيضا التي تبيح أن تتخلى السلطة التشريعية عن اختصاصها في إصدارها إلى السلطة التنفيذية إذ أنها في الأصل من المسائل التي تنظم بواسطة التشريع.

وقد اتجه شراح القانون العام وقضاء مجلس الدولة في مصر وفي فرنسا إلى إخضاع اللوائح المتقدمة الذكر بأنواعها إلى اختصاص القضاء أخذا بالمعيار (نسكلي) أي الجهة التي أصدرت اللائحة أو القرار في التفرقة بين القرارات التشريعية والقرارات الإدارية. وما دام أن القرار صادر من السلطة التنفيذية فهو قرار إداري جائز الطعن فيه أمام هذه المحكمة).

(محكمة قضاء الإدري - لدعوى رقم ٤٠٨١/٧ ق - ١٩٥٤/١٢/٢٠ - س ٩ ص ١٩٥٢)

تعقيب:

تصدر الحكومة بعض اللوائح بناء على تفويض أو دعوة من البرلمان. فقد يدعو البرلمان السلطة التنفيذية إلى إكمال قانون بوضع التفاصيل الدقيقة التي لم يتيسر له وضعها، وهذا هو شأن (اللوائح التكميلية أو التنفيذية)، وقد يدعوها إلى القيام بوضع أحكام تنظم موضوعات محددة لم يتناولها هو بالتنظيم، وهذا هو شأن (اللوائح التفويضية). وقد يكفلها بوضع تفسير لتسريع إصداره دون الإلتجاء

لله في ذلك وهذا هو شأن (اللوائح التفسيرية) ومن ثم فقد ثار التساؤل حول طبيعة هذه اللوائح وهل تعتبر أعمالاً تشريعية بحكم تدخل البرلمان فيها أم تظل أعمالاً إدارية اعتماداً على المعيار الشكلي...؟

١- بالنسبة للوائح التكميلية أو التنفيذية والتفويضية فقد كان مجلس الدولة الفرنسي قديماً يعتبرها من الأعمال التشريعية إلا أنه هجر هذا القضاء وأصبحت الآن من الأعمال الإدارية وعلى ذلك النهج استقر قضاء مجلس الدولة المصري (حكم محكمة القضاء الإداري - السنة ٧ بند ٨٨٦ ص ١٨٢٥)

٢- وبالنسبة للوائح التفسيرية فهي لا تضع أصولاً ولا تأتي بجديد على القانون الذي تفسره بل تزيل ما اعتوره من غموض أو تناقض على ضوء نية المشرع الحقيقية أو المفترضة عند وضع التشريع ولذلك هي لا تنشئ مراكز قانونية عامة أو فردية ولا تلغيها ولا تعدلها فلا تعتبر بذلك قرارات إدارية وإنما من قبيل الأعمال التشريعية (حكم محكمة القضاء الإداري - السنة ٩ بند ١١٩ ص ١٥٢)

٣- أما بالنسبة للوائح المستقلة كلوائح الضبط واللوائح المنظمة للمرافق العامة فهذه اللوائح يمكن أن تصدر غير مستندة إلى قانون وفي هذه الحالة فإنها لا تثير إشكالا ما لأن وضعها كلوائح مستقلة جاءت من غير تدخل البرلمان. سيؤكد صفتها كقرارات إدارية بحتة يطعن فيها بالإلغاء طبقاً للقواعد العامة. المبدأ رقم (٣٩٥) - قرار تفسيري - هو قرار تشريعي - متى ينقلب قراراً إدارياً.

الحكم

إن شأن القرارات التفسيرية، التي تصدرها السلطة التنفيذية بناء على نص في قانون يبيح لها إصدارها، يختلف كل الاختلاف عن اللوائح التنفيذية واللوائح المستقلة واللوائح التفويضية التنظيمية، إذ أن هذه اللوائح إنما يتولد عنها إنشاء أو إلغاء أو تعديل المراكز القانونية في مجال اختصاصها، فهي تضع الأصول والقواعد التنفيذية أو التطبيقية أو التنظيمية، بينما أن القرارات التفسيرية لا تضع أصولاً أو قواعد ولا تأتي بجديد على القانون الذي تفسره، بل تزيل ما اعتوره من غموض أو تناقض على ضوء نية المشرع الحقيقية أو المفترضة عند

وضع التشريع، مستهدفة في ذلك بأهدافه وأسمه وأسبابه ونصوصه، وهي إذا لا تنشئ مراكز قانونية عامة أو فردية ولا تلغيها ولا تعطلها فلا تعتبر حينئذ بحكم طبيعتها وآثارها قرارات إدارية، لأن القرار الإداري - طبقا لما استقر عليه الفقه والقضاء - هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة. ومن ذلك يبين ان التكييف القانوني الصحيح للقرار التفسيري انه ليس قرارا اداريا تنظيميا، وانما هو قرار تشريعي، لأنه كما سبق القول - لا تتولد عنه مراكز قانونية، إذ ان هذه المراكز تنشأ عن القانون ذاته مباشرة ويصبح القرار التفسيري والقانون كل لا يقبل التجزئة أو التفريق في الحكم القانوني، بل يأخذ طبيعة القانون ومميزاته والقانون يضيف عليه حصاناته. على انه - من جهة أخرى - فإ القرار التفسيري قد ينقلب من قرار تشريعي الي قرار إداري اذا ما ثبت انه قد تعدى حدود التفسير وخالف القانون المفسر فخلق بذلك قاعدة جديدة، إذ في هذه الحالة - وفيها فقط - يكون قد أنشأ أو ألغى أو عدل مركزا أو مراكز قانونية، ويكون في الوقت ذاته صادرا ممن لا يملكه، فهو مخالف للقانون او معدوم.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٤٠٨١/٧ ق - ١٩٥٤/١٢/٢٠ - س ٩ ص ١٥٣)
المبدأ رقم (٣٩٦) - أعمال إدارية صادرة من البرلمان مثل أعمال مكتب أحد المجلسين في شأن موظفيه - أما الأعمال الإدارية الصادرة من البرلمان في صورة قوانين مثل قانون الميزانية - لا يجوز الطعن فيها - أما الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع فتخضع لرقابة المحكمة.

الحكم

يقوم التساؤل عما اذا كانت جميع الأعمال الإدارية التي يصدرها البرلمان تخضع لرقابة القضاء الإداري وإلى أي مدى تمتد تلك الرقابة؟ أما من حيث الأعمال الإدارية التي تصدر من مكتب أحد المجلسين في شأن موظفيه فقد سبق لهذه المحكمة قضاة بقبول جميع أوجه الطعن فيها من مخالفة القوانين إلى مجاوزة حدود السلطة إلى إساءة استعمالها - أما الأعمال الإدارية التي يصدرها البرلمان في صورة قوانين ومنها قانون ربط الميزانية فترى المحكمة الأخذ

بالرأي الذي يأخذ بالمعيار الشكلي، ومقتضى ذلك ولازمة ان يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القوانين العادية ومن ثم لا يقبل الطعن فيها وطلب الغائها لعيب مجاوزة السلطة أو الانحراف بها أو اساءة استعمالها علي اسا معيار ذاتي بل يجب ان يكون المعيار وموضوعيا - أما الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع كاللوائح وغيرها فإنها تخضع لرقابة القضاء، وتكون رقابتها عليها من حيث المدي هي عين رقابته على . سائر القرارات الإدارية ويقبل الطعن عليها بجميع الطعون.

(محكمة لقضاء الاداري - لدعوى رقم ٦/٣٧١ ق - ١٩٥٣/٤/٢٧ - س ٧ ص ١٠٠١)
المبدأ رقم (٣٩٧) - سلطة تشريعية - تصرفات أوجب المشرع عرضها علي البرلمان - تشريع من حيث الشكل فقط - هو في الحقيقة عمل إداري.

الحكم

إن من أعمال السلطة التشريعية قسما يشمل بعض التصرفات التي أوجب المشرع عرضها علي البرلمان لإقرارها لما لها من اهمية بالغة الأثر بالنسبة الي مالية الدولة. ويعتبر تشريعا من حيث شكلها فقط لصدورها من السلطة التشريعية في هيئة القانون أما من حيث موضوعها وطبيعتها المادية والقصد منها فهي في الحقيقة عمل اداري لأنها لا تقرر قواعد عامة مجردة غير شخصية كقانون ربط الميزانية والقوانين الخاصة بعقد القروض ويمنح الالتزامات وفتح الاعتمادات الإضافية أو بنقل اعتماد من باب الي آخر من ابواب الميزانية .
(محكمة لقضاء الاداري - لدعوى رقم ٥/٨٠٦ ق - ١٩٥٣/١٢/٣١ - س ٧ ص ٢٥٢).

تعقيب:

ثار الخلاف حول الوضع بالنسبة لقانون الميزانية في ظل الشك حول مدى وجوب صدور الميزانية بقانون كما كان الحال في ظل دستوري ١٩٢٣ أم يكفي موافقة البرلمان عليها لتصدر يف صورة قرار جمهوري حيث لم يوجب اي من دستور ١٩٥٦ او ١٩٦٤ صدوره في شكل قانون.

إلا ان هذا الخلاف لم يعد قائما يف ظل احكام دستور ١٩٧١ الذي نصت المادة (١١٥) منه في فقرتها الثانية على ان تصدر الميزانية بقانون وبالتالي لم يعد هناك ثمة شك في ان لقانون ربط الميزانية حصانة القوانين العادية فلا يقبل انطعن عليه بالإلغاء إلا بطريق الدفع بعدم الدستورية بالطرق المقررة بالمادة

(٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩.

المبدأ رقم (٣٩٨) - أعمال البرلمان وما يعتبر من الأعمال التشريعية وما يعتبر من الأعمال الإدارية .

الحكم

إن أعمال البرلمان تنقسم الى أربعة أقسام:

القسم الأول: يشمل الأعمال التشريعية المحضة الخاصة بتقرير القوانين.

والقسم الثاني: يشمل بعض تصرفات اوجب للدستور عرضها على البرلمان للموافقة عليها إما لأهميتها الخاصة او لتأثيرها على أموال الدولة او لمساسها بالمصالح العامة.

والقسم الثالث: يشمل الاعمال المتعلقة بالنظام الداخلي لكل مجلس وبحقوق الأعضاء وواجباتهم ومكافآتهم وفصلهم وبالمحافظة علي النظام في داخل كل مجلس.

والقسم الرابع: يشمل تصرفات كل مجلس في رقابته للسلطة التنفيذية.

وأعمال القسم الثاني تتضمن ثلاثة أنواع من القرارات:

النوع الأول: يتضمن قرارات ذات سلطة كالقرارات الخاصة بإنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية.

والنوع الثاني: يتضمن قرارات لها مساس بأموال الدولة ومصالحها كالقرارات الخاصة بعقد قرض عمومي (مادة ١/١٣٧ من الدستور)، أو القرارات الخاصة بعقود الالتزام والاحتكار التي تتم بين السلطة التنفيذية وبين الغير (مادة ٢/١٣٧ من الدستور)، أو القرارات الخاصة بالمعاهدات التي يترتب عليها تعديل في اراضي الدولة أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة (مادة ٢/٤٦ من الدستور) وكذلك القرارات الخاصة بقانون الميزانية أو باعتماد مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها أو القرارات المتعلقة بنقل مبلغ من باب آخر من أبواب الميزانية (مواد ٣/١٢٧ و ١٢٤ و ١٤٣ من الدستور).

والنوع الثالث: يتضمن قرارات ذات صبغة وصائية كالقرارات الخاصة

بترتيب الهيئات المحلية وعلاقاتها بالادارة المركزية وبالأفراد (المادة ١٢٣ من الدستور).

وجميع القرارات المبينة في هذه الأنواع الثلاثة تصدر من البرلمان في شكل قوانين تختلف عن القوانين التشريعية في طبيعتها وفي القصد منها وهو تطبيق القوانين التشريعية العامة للقائمة ويترتب على ذلك انه لا يجوز للبرلمان عند اصدارها مجانبه قانون قائم فعلا على عكس الحال في القوانين التشريعية فإنه يجوز للبرلمان عند اقرارها مخالفة أحكام قانون سابق.

وأعمال القسم الثالث: تتضمن جميع القرارات التي تصدر من أحد المجلسين او من رئيسيهما في شؤون النظام الداخلي لكل مجلس (مادة ١١٧ من الدستور والمواد ٦٦ - ٧١ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ) وكذلك القرارات التي تصدر من أحد المجلسين او من إحدى لجانها الدائمة او المؤقتة او من هيئة كل مجلس في شؤون الأعضاء وفي الأمور الداخلية البحتة المتعلقة بالمجلسين (المواد ١٠٨ و ١١٢ و ١١٨ من الدستور والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٩٤ و ١٢٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ).

وقرارات القسم الرابع: تتضمن الأعمال المتعلقة بعلاقة مجلسي البرلمان بالحكومة وهي بطبيعتها من أعمال السيادة.

والأعمال التي يقوم بها البرلمان في القسمين الثاني والثالث هي التي تعتبر وحدها إعمالا برلمانية لصدور بعضها من البرلمان في نطاق اختصاصه الدستوري ولتعلق البعض الآخر بالنظام الداخلي للبرلمان وبالعلاقة مع أعضائه. وعلى العكس مما تقدم فإن تعيين موظفي البرلمان وترقيتهم ومنحهم علاوات هو بطبيعته عمل إداري مغاير للأعمال البرلمانية سالفة الذكر.

(محكمة قضاء الإدري - لدعوى رقم ١/٢٠٠ ق - ١٩٤٨/١٢/١ - س ٣ ص ١٠٦).

**** قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية ورؤساء تحرير الصحف بها وإنهاء خدمتهم ليست أعمالا برلمانية وإنما هي قرارات إدارية:**

ولقد أتيح مؤخرا لمحكمة القضاء الإداري التصدي لبيان طبيعة القرارات الصادرة عن مجلس الشورى، بتعيين رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف بها وذلك في الدعوى التي اقيمت طعناً على قرار مجلس الشورى

بالامتناع عن انتهاء خدمة رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير مؤسسة الأهرام لبلوغه سن التقاعد منذ عام ١٩٩٤ فدفعت الجهة الادارية بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على ان القرارات التي يصدرها مجلس الشورى في شأن تعيين رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف بها وإنهاء خدمتهم ينحسر عنها وصف القرار الإداري باعتبارها أعمالاً برلمانية.

وقد أرست محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في الدعوى رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ القضائية بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٩٧ المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٣٩٩) - قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف بها، وإنهاء خدمتهم هي بحسب موضوعها وطبيعتها قرارات إدارية تخضع للرقابة القضائية لمجلس الدولة .

الحكم

وحيث انه عن الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن القرارات التي يصدرها مجلس الشورى في شأن تعيين رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف بها وإنهاء خدمتهم ينحسر عنها وصف القرار الإداري باعتبارها أعمالاً برلمانية فذلك مردود عليه بما استقر عليه قضاء مجلس الدولة من انه يتعين التفرقة بين نوعين من الأعمال التي تصدر عن السلطة التشريعية النوع الأول ويشمل الأعمال التي تتمخض عن ممارسة السلطة التشريعية لاختصاصاتها الأساسية المنصوص عليها في الدستور وهي اصدار التشريعات وتعديلها وإلغاؤها وتصرفات أوجب الدستور عرضها على البرلمان للموافقة عليها اما لأهميتها الخاصة أو لتأثيرها على أموال الدولة أو لمساسها بالمصالح العامة كالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تحمل خزانة الدولة أعباء مالية مستقبلية غير الواردة في الموازنة والإعمال المتعلقة بالنظام الداخلي للمجلس وحقوق الأعضاء وواجباتهم ومكافآتهم وفصلهم والمحافظة على النظام داخل المجلس، وأعماله المتعلقة برقابته لأعمال السلطة التنفيذية الى غير ذلك من اختصاصات تضمنتها

نصوص الدستور، والنوع الثاني الأعمال ذات الطبيعة الإدارية التي تتولاها السلطة التشريعية والتي تتماثل في طبيعتها مع تلك التي تقوم بها السلطة التنفيذية مثل علاقة السلطة التشريعية بالعاملين فيها وتعيينهم وترقيتهم وعلاواتهم وإنهاء خدمتهم وتشكيل الأمانة العامة للمجلس ووضع لوائح تنظيم شؤون العاملين به وغيرها مما يتصل بشؤون عامليه) الفصل الثالث من الباب الرابع عشر من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب الصادرة في ١٦ من أكتوبر ١٩٧٩ - المواد من ٤٠١ إلى ٤٠٧)، والعقود التي تبرمها لتحقيق أغراضها، والقرارات التي تصدرها في شأن الأجهزة أو الهيئات أو الجهات التابعة لهذه السلطة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات والمدعي العام الاشتراكي (المادة ١٧٩ من الدستور، والباب الحادي عشر من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب)، فتلك الأعمال ولئن صدرت عن السلطة التشريعية أو البرلمان فإنها بحسب موضوعها وطبيعتها هي قرارات إدارية تخضع للرقابة القضائية لمجلس الدولة، ذلك ان المجالس النيابية فيما تصدره من قرارات إدارية كغيرها من سائر السلطات يجب ان تعمل في حدود القانون وهي ذاتها تستمد شرعية وجودها من الالتزام بالقانون وإنها وإن كان لها عند ممارستها اختصاصها التشريعي المقرر بالدستور اصدار قوانين تعدل او تلغي او تخالف احكام القوانين القائمة إلا انها تلتزم عند ابرامها لتصرفاتها القانونية بينها وبين الغير او عند اصدار قراراتها ذات الطبيعة الادارية احترام القوانين القائمة إعلاء لمبدأ المشروعية وسيادة القانون.

وحيث ان الاختصاص الذي خوله المشرع لمجلس الشورى بالنسبة الى رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير بالصحف القومية وإنهاء خدماتهم ومد سز التقاعد بموجب المواد ٢٢، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣ من قانون سلطة الصحافة الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ولائحته التنفيذية الصادرة في ١١ من فبراير سنة ١٩٨٠ والصادرة في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ وقانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ (المواد ٥٥، ٦١، ٦٤، ٦٥) هو اختصاص مغاير تماما في طبيعته لاختصاصه في مجال الأعمال البرلمانية الذي خصه بها الدستور في المادتين ١٩٤، ١٩٥ منه ويندرج في نطاق الأعمال الإدارية التي يمارسها كأي سلطة إدارية أخرى فتخرج عن نطاق الأعمال البرلمانية وتخضع بحسب طبيعتها وما

تتصب عليه لرقابة مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .
(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات - الأولى - أ -
الدعوى رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ القضائية - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٧).

المطلب الرابع

التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال المادية

مع التحديد الدقيق لمعنى القرار الإداري لا نجد ثمة صعوبة في التعرف على العمل المادي فبينما نجد أن القرار الإداري يتمثل في إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة نجد أن العمل المادي يكون دائما واقعة مادية أو إجراء مثبتا لها دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة.

**المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا
في (التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي):**

**المبدأ رقم (٤٠٠) - عمل مادي - تعريف القرار الإداري - التمييز بين العمل
المادي والقرار الإداري - تطبيق .**

الحكم

إن القرار الإداري تتوفر مقوماته وخصائصه اذا ما اتجهت الادارة اثناء قيامها بوظائفها الى الإفصاح عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة، ويفترق القرار الإداري بذلك عن العمل المادي الذي لا تتجه فيه الادارة بإرادتها الذاتية الى إحداث آثار قانونية وإن رتب القانون عليها آثارا معينة لأن مثل هذه الآثار تعتبر وليدة الإرادة المباشرة للمشرع وليست وليدة ارادة الادارة الذاتية.
ان محل العمل المادي الذي لا يختص به القضاء الإداري يكون دائما واقعة مادية او اجراء مثبتا لها دون ان يقصد به تحقيق اثار قانونية معينة إلا ما كان منها وليد ارادة المشرع مباشرة لا ارادة جهة الادارة.

اما امتناع مأمورية الشهر العقاري عن التأشير على محرر المدعية بقبوله للشهر قبل محرر المدعى عليه الثاني صاحب الاسبقية اللاحقة على أسبقية محرر المدعية فإنه يحدث اثرا قانونيا مخالفا لأحكام الشهر العقاري بما تضرار به المدعية اذ امتنع عليها شهر البيع وانتقال ملكية العقار المبيع إليها الى آخر بما يترتب على هذا الامتناع من أضرار تلحق بها بسبب ذلك .

(لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١١/٩٣٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤ - س ١٣ ص ٥٦٤ - وأيضا طعن رقم ٩/١٠٤٢ ق - جلسة ١٩٦٦ ١/٢/١٢ - لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١٣/٢٤٠ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١١ - لسنة ١٤ ص ٢٤٩).

المبدأ رقم (٤٠١) - تمييز القرار الإداري عن العمل المادي - تنفيذ الإدارة للحقوق المستمدة من القانون مباشرة يعتبر من قبيل الأعمال المادية .

الحكم

إن القرار الإداري ما هو إلا إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائز قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة. ومن ثم فإن كل تصرف من جانب الإدارة لا يعبر عن إرادتها هي بل يعبر عن إرادة أخرى ولا يستحدث بذاته أثرا لا يعد قراراً إدارياً، وعلى ذلك فإن تنفيذ الإدارة للحقوق التي تستمد من القانون مباشرة تعتبر من قبيل الأعمال المادية.

ومن حيث أنه بناء عليه فإن القرارات التي تصدرها جهة الإدارة بتسوية حالة الموظفين طبقاً لأحكام قانون المعادلات الدراسية لا تعتبر قرارات إدارية، ذلك أن الموظفين الذين يسري عليهم هذا القانون يستمدون حقهم في تسوية حالتهم طبقاً لأحكامه من القانون مباشرة ولا يعدو عمل الإدارة في هذه الحالة أن يكون كاشفاً لا منشئاً للمركز القانوني الذاتي، ومن ثم يعتبر عمل الإدارة عملاً مادياً، وما دام أن القرار الذي يصدر بالتسوية لا يعتبر قراراً إدارياً فإن امتناع جهة الإدارة عن اجراء هذه التسوية طبقاً لأحكام القانون لا يكون بدوره قراراً إدارياً سلبياً ولا يعدو أن يكون الامتناع مجرد عمل مادي شأنه في ذلك شأن القرار الصادر بالتسوية).

(محكمة للقضاء الإداري - للدعوى رقم ١٨/٢٩ ق - ١٩٦٥/٢/٢١ -

مجموعة ٥ سنوات - ص ٥٠٠).

المبدأ رقم (٤٠٢) - التفرقة بين القرار الإداري وبين العمل المادي في مجال

نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

الحكم

إن القرار الصادر بإزالة باقي المباني المملوكة للمدعي والخارجة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع قد صدر مخالفا لقرار رئيس المجلس التنفيذي باعتبار إزالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المعتمد لتوسيع الشارع من أعمال المنفعة العامة، وأساس ذلك أن أعمال المنفعة العامة شملت العقارات البارزة عن خط التنظيم المذكور دون تلك الخارجة عنه، ولا حجة في أن مشروع نزع الملكية يتناول كل القطعة طالما أن قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من هذه القطعة إلا الجزء البارز عن خط التنظيم، ومن ثم فإن القرار المطعون فيه لا يكون عملاء تنفيذيا بل هو قرار إداري .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢/٦٥٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٩

- السنة ١٤ ص ٢٦٤).

المبدأ رقم (٤٠٣) - مدى الفصل بين القرار الإداري وعملية تنفيذه .

الحكم

إن الاستيلاء على مصنع وإن كان في حد ذاته فعلا ماديا إلا أنه لا يتم إلا تنفيذا لقرار إداري تفصح به جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ قانون التأمين، عن أن المصنع هو من بين المنشآت التي ينطبق عليها هذا القانون، وبالتالي لا يسوغ النظر إلى واقعة الاستيلاء مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذا له، إذ هي ذات ارتباط وثيق به لأن كيانها القانوني مستمد منه وعلى هذا الوجه تكون الدعوى موجهة إلى قرار إداري نهائي استكمل كافة مقوماته).

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١/١٠٢٩ ق - جلسة

٣٠/١١/١٩٦٨ - السنة ١٤ ص ١١٥).

المبدأ رقم (٤٠٤) - قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية قرار إداري.

الحكم

لجان تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية - قراراتها قرارات إدارية ويتعين اختصاصها في المواعيد - خطأ اللجنة في تقدير القيمة الإيجارية وشمولها مقابل إيجار ما ببعض الوحدات من أثاث ومفروشات. بالإضافة إلى الرسم الإيجاري على الشاغلين - هذا الخطأ لا يهبط بقرارها التي مرتبة العمل المادي أو ينحدر به إلى درجة الانعدام - أثر ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٢/٨٧٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧١).

المبدأ رقم (٤٠٥) - القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان هو القرار الذي يستمد منه صاحب الشأن مركزه القانوني في النجاح - بينما أي مستخرج من هذا القرار وهو مجرد عمل مادي لا يعتد به في حد ذاته في انشاء المركز القانوني او تعديله.

الحكم

القرار الإداري هو افصاح الادارة المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء مصلحة عامة - القرار الصادر بإعلان نتيجة الامتحان هو القرار الذي يستمد منه صاحب الشأن مركزه القانوني في النجاح - أي مستخرج من هذا القرار وهو مجرد عمل مادي لا يعتد به في حد ذاته في انشاء المركز القانوني او تعديله - الخطأ في هذا المستخرج يجوز تصحيحه في أي وقت دون ان يحتج صاحب الشأن بأي حق في هذا الخصوص.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٣/٣٤١٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦).
المبدأ رقم (٤٠٦) - التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي - لا تتجه فيه الادارة بارادتها الذاتية الى احداث آثار قانونية وإن رتب القانون عليها اثار معينة.

الحكم

القرار الإداري عمل قانوني من جانب واحد يصدر بالإرادة الملزمة لإحدى الجهات الإدارية في السلطة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانوني معين ابتغاء مصلحة - بينما العمل المادي أو الإجراء التنفيذي للقانون لا تتجه فيه الادارة بارادتها الذاتية الى احداث آثار قانونية وإن رتب القانون عليها اثار معينة - قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ - يتضح من تحصيله ان عملية تحصيل الضرائب في حد ذاتها تعتبر عملا ماديا - غير ان هذا العمل لا يتم إلا تنفيذًا لقرار إداري تفصح به مصلحة الضرائب باعتبارها الجهة الادارية التي ناط بها القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ تنفيذ أحكامه - عن ان المنتجات محل النزاع هي من المنتجات التي ينطبق عليها حكم ذلك القانون - لا يسوغ النظر الى واقعة تحصيل الضريبة مستقلة عن القرار الذي وقعت تنفيذًا له، إذ هي ذات ارتباط

وثيق به لأن كيانها القانون مستمد منه - القانون المذكور خوّل المصلحة سلطة في تصحيح وتعديل الإقرار المقدم من الملتزم بالضريبة. وأعطى الممول الحق في التظلم من تصحيح الإقرار أو تعديله أو خضوع سلطة ما للضريبة أو تقدير كمية الانتاج أو تحديد قيمتها. وبعد بحث التظلم تصدر المصلحة قراراً بشأنه - حرص المشرع على وصف ما تصدره المصلحة في موضع التظلم بأنه قرار - هذا القرار باعتباره قراراً إدارياً نهائياً يجوز أن يكون محلاً للطعن، في هذه الحالة يباشر مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري اختصاصه في بحث مشروعيته - وذلك على هدى من الأحكام التي تضمنها القانون المذكور لمعرفة هل صدر القرار ملتزماً أحكام القانون في شأن تحديد ما قصد القانون إلى خضوعه، فجاء مطابقاً للقانون أم أنه جاوز ذلك فوقع باطلاً فيحكم بإلغائه أو يوقف تنفيذه - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري على غير سند من القانون .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٢/٥٧٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٢١).
المبدأ رقم (٤٠٧) - العمل التنفيذي أي العمل المادي لا ينجم عنه نشوء أو تعديل المراكز القانونية الفردية.

الحكم

إذا كان المركز القانوني الذاتي ينشأ من القاعدة القانونية العامة المجردة مباشرة دون سلطة للجهة الإدارية المختصة في المنح أو المنع على أي وجه فإن عمل الإدارة يقتصر على تطبيق هذه القاعدة على الأحوال الواقعية المعروفة عليها ، ومن ثم فإن هذا العمل لا يعتبر قراراً إدارياً بالمعنى الصحيح وإنما في حكم العمل الإداري التنفيذي البحث أي العمل المادي الذي لا ينجم عنه نشوء أو تعديل المراكز القانونية الفردية. إذا كان المركز القانوني لا ينشأ مباشرة من القانون ذاته بل من القرار الإداري الذي تتخذه الإدارة بمقتضى ما لها من سلطة تقديرية في المنع أو في المنح للمركز القانوني استناداً إلى القانون فإن القرار الذي يصدر عنها بمقتضى هذه السلطة التقديرية يكون قراراً إدارياً بالمعنى القانون الصحيح ولا يجوز محبه لمخالفته القانون إلا خلال المدة المقررة للطعن فيه ولو كان القانون المستند إليه قد وضع قواعد تلتزم بها الإدارة عند إصدار القرار .

(فتوى - ملف رقم ٧٦٩/٣/٨٦ - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٩).

المبدأ رقم (٤٠٨) - التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي - مجرد صدور

تصرف معين من جهة ادارية لا يخلع عليه في كل الأحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى القانوني المشار اليه، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف ان يكون كذلك بحسب طبيعته وغايته ومحلّه وموضوعه وفحواه.

الحكم

القرار الإداري على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها وسلطانها الإدارية الانفرادية الملزمة بما لها من اختصاص بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة، وغني عن البيان ان مجرد صدور تصرف معين من جهة ادارية لا يخلع عليه في كل الأحوال ويحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى القانوني المشار اليه، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف ان يكون كذلك بحسب طبيعته وغايته ومحلّه وموضوعه وفحواه.

ومن حيث انه قد استقر قضاء هذه المحكمة على ان العمل المادي الذي لا يختص به القضاء الاداري يكون دائماً واقعة مادية او اجراء مثبتاً لها دون ان تقصد به السلطة الادارية تحقق آثار قانونية محددة ملزمة للغير وإن رتب القانون عليها آثار قانونية معينة لأن هذه الآثار يكون مصدرها الواقعة المادية وإرادة المشرع مباشرة لا ارادة الادارة المنفردة والملزمة، ولما كان اتحاد الملاك المشار اليه قد اوجب القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قيامه في احوال معينة وبشروط حددها تفصيلاً وأوكل المشرع للوحدة المحلية المختصة مراقبة قيام الاتحاد والتقين من توافر احدى الحالات الموجبة قانوناً لقيامه وبحث مدى توفر كافة الشروط المتطلبة قانوناً لذلك ومن ثم فإن قرار الوحدة المحلية بقيام اتحاد وقيدته في السجل المعد لذلك او عدم قيام الاتحاد ورفض قيده في السجل انما يشكل تعبيراً عن السلطة الادارية المختصة عن ارادتها الملزمة بما لها من اختصاص بمقتضى القانون بقصد إحداث مركز قانوني معين بغية تحقيق مصلحة عامة فقرار الوحدة المحلية في هذا الشأن وأياً ما كان محتواه بقيام الاتحاد وقيدته او عدم قيامه ورفض قيده، انما يمس مركزاً قانونياً للأفراد الأعضاء بالاتحاد بصفة أساسية وكما قد يؤثر في المراكز القانونية لغيرهم).

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٩٢٧/٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٧).

المبدأ رقم (٤٠٩) - التمييز بين القرار الإداري والعمل المادي - التمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء .

الحكم

يتعين للتمييز بين دعوى التسوية ودعوى الإلغاء النظر إلى المصدر الذي يستمد منه العامل حقه ، فإذا كان الحق مستمدا مباشرة من القانون أو من قاعدة تنظيمية عامة دون ترخص أو تقدير من جهة الإدارة فإن الدعوى تكون من دعاوى التسويات ، ولا يعدو القرار الصادر من جهة الإدارة أن يكون مجرد قرار تنفيذي أو عمل مادي يستهدف حمل ما نص عليه القانون أو القاعدة التنظيمية العامة إلى العامل والكشف عن المركز القانوني الذي استمده العامل من القانون مباشرة ومؤدى ذلك أن مثل هذا القرار لا يرقى إلى مرتبة القرار الإداري ولا تلحقه الحصانة التي تلحق تلك القرارات ، ومن ثم يترتب على ذلك أنه يجوز سحب هذا القرار كما يجوز الطعن عليه دون تقيد بالمواعيد المقررة للطعن بالإلغاء ، وإذا استلزم الأمر طبقا لنصوص القانون أو اللوائح لترتيب المركز القانوني إنشاء أو تعديلاً أو إلغاء صدور قرار إداري لصاحب الشأن وكان هذا القرار صادراً في حدود سلطة تقديرية تمارسها جهة الإدارة وتفصح فيها عن إرادتها بمقتضى القانون فإن هذا القرار يعد قراراً إدارياً يتعين لسحبه إذا ما تبينت جهة الإدارة عدم مشروعيته كما يتعين لإلغائه أن يتم السحب أو الإلغاء خلال المواعيد المقررة قانوناً لإقامة دعوى الإلغاء ، فإذا انقضت تلك المواعيد دون سحب أو إلغاء تحصنت تلك القرارات .

تضمنت قواعد تسكين العاملين بينك ناصر الإجتماعى طائفتين من الأحكام: الطائفة الأولى قررت بذاتها حقوقها ومراكز قانونية لبعض العاملين دون أن تترك للقرار الصادر من جهة الإدارة بتنفيذ ذلك أى سلطة تقديرية ومؤدى ذلك أن تلك القرارات تعد قرارات تنفيذية وتكون الدعاوى المقامة بالطعن عليها من قبيل دعاوى التسويات .

الطائفة الثانية من الأحكام أجازت لجهة الإدارة بمالها من سلطة تقديرية إكساب العامل حقاً أو مركزاً قانونياً ذاتياً أو عدم إكسابه هذا الحق وفقاً لما يترأى لها محققاً للصالح العام ومؤدى ذلك أن القرارات الصادرة بتطبيق تلك الأحكام تعد قرارات إدارية صادرة بناء على سلطة تقديرية ويتعين لسحبها أو

الطعن عليها مراعاة المواعيد المقررة بشأن دعاوى الإلغاء .
(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٥ - س ٣٩ ص ١٠٤٥)
المبدأ رقم (٤١٠) - قرارات التسكين قرارات إدارية منشئة لمراكز ذاتية يسرى عليها ما يسرى على القرارات الإدارية من أحكام تتعلق بالسحب والإلغاء.

الحكم

القرارات الإدارية التي تولد حقا أو مركزا شخصيا للأفراد لا يجوز سحبها في أى وقت متى صدرت سليمة - أما بالنسبة للقرارات الفردية غير المشروعة فالقاعدة عكس ذلك إذ يجب على جهة الإدارة أن تسحبها التزاما منها بحكم القانون ، إلا أن دواعي المصلحة العامة تقتضى أنه إذا صدر قرار فردى معيب من شأنه أن يولد حقا فإن هذا القرار يجب أن يستقر عقب فترة معينة من الزمن بحيث يسرى عليه ما يسرى على القرار الصحيح الذى يصدر فى الموضوع ذاته ، وقد اتفق على هذه الفترة بستين يوما من تاريخ القرار أو إعلانه قياسا على مدة الطعن القضائى انقضاء هذه الفترة يكسب القرار حصانة تعصمه من أى إلغاء أو تعديل .

تسكين العاملين وفقا للقواعد المقررة يقوم على أساس وضع العامل المناسب فى المكان المناسب الذى يتفق مع خبرته ومؤهلاته - قرارات التسكين قرارات إدارية منشئة لمراكز ذاتية يسرى عليها ما يسرى على القرارات الإدارية من أحكام تتعلق بالسحب والإلغاء - صدور قرارات التسكين مشوبة بأحد العيوب المعروفة يحتم على الإدارة المبادرة الى سحبها أو تعديلها خلال الميعاد المقرر قانونا ، وإلا أصبحت حصينة من السحب أو التعديل أو الإلغاء - شرط ذلك - عدم انحدار المخالفة الى حد الانعدام ويحيلها الى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشي من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية - سبب ذلك - الحرص على زعزعة المراكز القانونية الذاتية المستقرة التى اكتسبها أربابها بمقتضى تلك القرارات .
(الطعن رقم ٣٩٦٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٠٠٢ / ٢ / ٩ - س ٥٠ ص ٨٩)

المطلب الخامس

التمييز بين القرارات الإدارية

والأعمال التحضيرية

استقر قضاء مجلس الدولة على أن القرارات التي يجوز الطعن فيها هي القرارات الإدارية النهائية وهي تلك التي تصدر متخذة صفة تنفيذية دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى.

وهذه النهائية في القرارات الإدارية تقتضي استبعاد (الأعمال التحضيرية) باعتبار أن القرارات الصادرة بشأنها لا تعد قرارات نهائية ومن ثم لا يترتب عليها أي أثر قانوني ولا تقوى على إنشاء أو تعديل أو إلغاء أي مركز قانوني. إذ أن الأعمال التحضيرية إذا ما صدرت مشوبة بأي عيب فإن مثل هذا العيب لا ينتج بذاته أي أثر بما يتعين معه التريث حتى يصدر القرار النهائي الجائز الطعن فيه.

*** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري والحكمة الإدارية العليا في (التمييز بين القرار الإداري والأعمال التحضيرية):**

المبدأ رقم (٤١١) - قرار القيد على الدرجة وكذلك قرار إلغائه يعتبران من الإجراءات التمهيدية الوقتية التي لا ترقى إلى مرتبة القرار الإداري النهائي .
الحكم

إنه من المقرر قانوناً أن القيد على الدرجة وأن كان نظاماً قانونياً معترف به طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلا أنه لا يكسب الموظف حقاً في الترقية إلى الدرجة المقيد عليها وإنما يعطي القيد مجرد أمل في هذه الترقية عند توافر شروطها. وتقتضي الترقية صدور قرار إداري نهائي بالترقية.. ومن ثم فإن قرار القيد يوصف بأنه من قبيل الإجراءات التمهيدية أو الوقتية التي لا ترقى إلى مرتبة القرار الإداري النهائي فهو يخرج بالتالي عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦/٦٧٨ ق - ١٩٦٥/٤/٨ -

مجموعة الخمس سنوات ص ٥٣٦).

المبدأ رقم (٤١٢) - قرار الجمعية العمومية للمحاكم الابتدائية بشأن تعيين حارس قضائي هو قرار تحضيري وليس نهائياً .

الحكم

إن مهمة الجمعية العمومية للمحاكمة في تعيين الحراس القضائيين لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين حارساً قضائياً بمراعاة استيفاء الاجراءات وتوفير الشروط وإن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الإداري في تعيين الحارس بحسب المعنى المفهوم قانوناً وإنما لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً أو تمهيدياً ولا يترتب عليه أثر قانوني معين.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٦/٣١ ق - ١٩٦٣/٣/٢٦ -

مجموعة الخمس سنوات ص ١٧٨).

المبدأ رقم (٤١٣) - قرار لجنة التطهير باقتراح تنحية موظف عن وظيفته إلى وظيفة أخرى غير رئيسية قرار استشاري تحضيري .

الحكم

إن قرار لجنة التطهير الصادر باقتراح تنحية المدعي عن وظيفته ونقله إلى وظيفة أخرى غير رئيسية لا يعتبر قراراً إدارياً، بل هو قرار استشاري تحضيري محض ترفعه للوزارة، ومن ثم فلا يقبل أن يكون محلاً للطعن أمام محكمة القضاء الإداري، وبالتالي يخرج طلب التعويض المبني على هذا القرار عن سلطة هذه المحكمة .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧/٣٣٧٤ - ١٩٥٥/١٢/٨ -

٧٩/٩٣/١٠).

المبدأ رقم (٤١٤) - جميع الإجراءات السابقة على قرار التجنيد ليست إلا إجراءات تحضيرية لا يجوز الطعن فيها بالإلغاء وما يجوز الطعن فيه هو القرار النهائي الصادر بالتجنيد.

الحكم

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتجنيد والذي اقترح المدعى في ظل أحكامه ونصوص القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ والذي ألغاه وحل محله القوانين المعدلة له، أنها فصلت الإجراءات التي تسبق صدور قرار التجنيد وتبدأ بتحرير كشوف

القرعة كل سنة من واقع دفاتر المواليد في كل شياخة او المقيمين فيها حسب الاحوال ثم اعلانهم بالحضور في الميعاد المعين لاجتماع مجلس التجنيد الذي يفصل في اللياقة الجسمية بحسب الظاهر الى آخر هذه الاجراءات حتى ينتهي الأمر اخيرا بصدور قرار التجنيد، وغني عن البيان انه ليس لازما ان كل من اتخذ معه اجراء من هذه الاجراءات ان ينتهي الأمر بتجنيده اذ قد يستجد من الأسباب والظروف ما يحول دون ذلك، ومفهوم هذه النصوص ومدلولها ان القرار النهائي بالتجنيد لا يصدر الا بعد استيفاء هذه الاجراءات كاملة ومنها النجاح في الكشف الطبي النهائي والتأكد من اللياقة البدنية ومعنى ذلك ان جميع الاجراءات السابقة على قرار التجنيد ليست إلا اجراءات تحضيرية لا ينشأ عنها مركز قانوني، ومن ثم لا يجوز الطعن فيها بالإلغاء استقلالا).

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ١٣/٩٩٨ - ١٤/٦/١٩٦٠ -

٣٥٤/١٩٩/١٤).

المبدأ رقم (٤١٥) - اقتراح مجلس احدى كليات الجامعة ترقية أحد مدرسيه الى درجة أستاذ (ب) لا يعتبر قرار إداري وإنما هو محض اجراء تمهيدي.

الحكم

إن اقتراح مجلس كلية دار العلوم بتسوية حالة المدعي على الوجه الذي يطلبه باعتباره استاذاً (ب) مع تسوية معاشه على هذا الأساس نظرا لما وقع عليه من غبن ولقرب إحالته الى المعاش، يكون عاريا من خصائص القرار الإداري الواجب النفاذ، كما ان الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر قرارا إداريا سلبيا، ذلك ان قرار مجلس الكلية ليس قرارا اداريا نهائيا يلتزم وزير التربية والتعليم ازاءه باجراء معين او تنفيذ محدد، او بعبارة أخرى باتخاذ قرار يجب عليه اتخاذه، وإنما هو مجرد اجراء تمهيدي او ترشيح ابتدائي. اما المرحلة النهائية التي تؤدي الى القرار النهائي فهي بحث مجلس الجامعة الترشيح المذكور وإصدار قرار بشأنه، وعندئذ فقط يقوم القرار الإداري الذي يجوز ان يقال بالتزام الوزير ازاءه باتخاذ قرار تنفيذي، وبأن عدم اصدار هذا القرار يعتبر قرارا سلبيا بالامتناع عن تنفيذ ترقية المدعى .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٨/٦١٤٨ ق - ٢٧/٦/١٩٥٧ -

٦٠٤/٣٧٤/١١).

المبدأ رقم (٤١٦) - قرار إداري - تأشيرة رئيس المصلحة على شكوى موظف بالترقية - لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً بالترقية - هو من القرارات التحضيرية لم يقصد به مصدره تحقيق أثر قانوني.

الحكم

الملاحظات والرغبات والمقترحات التي يبدئها الوزير أو رئيس المصلحة على ما يقدم إليه من التماسات موظفيه لا تعتبر قرارات إدارية نهائية إلا إذا تضمنت عناصر القرار الإداري من إفصاح وتعبير عن الإرادة من جانب الإدارة باستعمال سلطتها المزمة بغية تحقيق أثر قانوني هو انشاء أو تعديل أو إلغاء حالة قانونية معينة فإذا كان قرار مدير المصلحة في طلب المدعي الترقية لم يكن ذات صفة تنفيذية بل من القرارات التحضيرية الصادرة في المراحل التمهيدية ولم يقصد به مصدره تحقيق أثر قانوني بترقية المدعي قبل فحص حالته كان استناده إليه غير مجد في تأييد دعواه .

(محكمة قضاء الإلري - لطن رقم ١٠١٩/٥ ق - ١٩٥٢/١١/٢٧ - س ٧ ص ٦٣).

المبدأ رقم (٤١٧) - قرارات صادرة من لجان مشكلة لتنفيذ القانون - هي قرارات تحضيرية - لا تكسب قوة تنفيذية إلا من تاريخ اعتمادها من الوزير.

الحكم

إن القرارات الصادرة من كل من اللجنة الفرعية واللجنة العامة للمشككتين لبحث المسائل المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ بنقل اختصاصات مجالس المديرية في شؤون التعليم الأولى إلى وزارة المعارف والداخلية للاستئناس بها عند تنفيذ القانون سالف الذكر ومن ثم فهي مجرد قرارات تحضيرية لا تكسب قوة تنفيذية إلا من تاريخ اعتمادها من الوزير المختص .

(محكمة قضاء الإلري - لدعوى رقم ٥/٩٠٣ جلسة ١٩٥٣/٢/٢٦ - س ٣ ص ٥٦٧).

المبدأ رقم (٤١٨) - قرار إداري - صدوره معلقاً على شرط قبول الموظف - قرار غير نهائي - عدم تحقق الشرط - يسقط القرار.

الحكم

يكون القرار الصادر بإحالة المدعي إلى المعاش مع ضم المدة الباقية لبلوغه سن الستين ومنحه علاوتين من علاوات الدرجة الثالثة وتسوية معاشه على أساس آخر راتب إذا رغب في ذلك غير نهائي لأنه صدر معلقاً على شرط قبول المدعي، ولم يتحقق هذا الشرط إذ رفض المدعي هذا العرض وبذلك سقط القرار

وأصبح غير ذي أثر وبالتالي لا تترتب عليه حقوق ولا ينشئ مراكز قانونية إذ أن هذا القرار لم يجاوز حد العرض للذي لم يصادف قبولا من المدعي ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٥/١٥١٧ جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٢ - س ٧ ص ١٧٦).
المبدأ رقم (٤١٩) - اشتراط اجتياز العامل امتحانا أمام لجنة فنية لإمكان النظر في ترقيته - قرار اللجنة لا يعد قرارا إداريا نهائيا - جواز سحب قرارها دون التقيد بميعاد الستين يوما .

الحكم

إن البند الرابع من أحكام كادر العمال يشترط لترقية الصانع الى صانع دقيق اجتياز امتحانا أمام اللجنة الفنية المشار إليها في البند الثالث من هذه الأحكام. وهذه اللجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص بقرار اللجنة ليس هو القرار الإداري النهائي الذي يكسب المدعي حقا لأنه لا ينشئ مركزا قانونيا عاما أو خاصا بل هو مجرد رأي فني يتعين على الإدارة استشارة اللجنة الفنية بشأنه قبل التعيين ولكنها غير مقيدة به وبذلك يجوز للجنة أن تسحب قرارها غير مقيدة بفترة الستين يوما .

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٦/١٩٨ ق - ١٩٥٣/٥/٢٨ - س ٨ ص ١٣٣١).
المبدأ رقم (٤٢٠) - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التحضيرية - قرارات لجنة المأذونين تعد من الأعمال التحضيرية - سلطة اللجنة قد تختلف في طبيعتها القانونية بحسب الأحوال .

الحكم

إن مهمة لجنة المأذونين لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين في وظيفة المأذون بمراعاة استيفاء الإجراءات وتوافر الشروط وتحقق وجه الأفضلية - حسبما نصت عليه لائحة المأذونين الصادرة بقرار من وزير العدل في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المرخص له فيه قانونا بالمادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها التي تضمنت في ما تضمنته النص على أن الوزير يضع "لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصهم وعندهم وجميع ما يتعلق بهم" .

وقد نصت المادة الثانية من تلك اللائحة على أن تشكل في كل محكمة ابتدائية شرعية لجنة من رئيس المحكمة أو نائبه ومن قاضيين من قضااتها تتدبهما الجمعية العمومية كل سنة ، وإذا غاب أحد القاضيين ندب الرئيس من يقوم مقامه - وتختص هذه اللجنة بالنظر في المسائل الآتية : "أ" تقسيم المأذونيات "ب" ضم أعمال مأذونية إلى أخرى "ج" امتحان المرشحين للمأذونية "د" تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم "هـ" تأديب المأذونين . ونصت المادة الأولى على كيفية إنشاء المأذونيات ونصت المادة الثالثة وما بعدها على الشروط العامة الواجب توافرها فيمن يعين مأذونا والإجراءات الواجب استيفاؤها في ترشيحه وأوجه الأفضلية عند التزاحم فيما بين المرشحين ، وكيفية امتحانهم عند اللزوم إلى غير ذلك من الشروط والإجراءات والأفضليات الواجب على اللجنة مراعاتها . كما نصت اللائحة فيما نصت عليه على كيفية تأديب المأذونين والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي توقعها .

ومن ذلك يبين أن طبيعة قرار لجنة المأذونين - وما إذا كانت سلطتها في إصداره قطعية أم لا تعدو أن تكون تحضيرية تختلف في التكييف القانوني بحسب الأحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك على حسب ما قصدته نصوص اللائحة . فعمل اللجنة في تقسيم المأذونيات وضم أعمال مأذونية إلى أخرى لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا للوزير ، وكذلك عملها بالنسبة لتعيين المأذونيين ونقلهم ، فظاهر من نصوص اللائحة أن مهمتها في هذا الشأن لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين قانونا ، وأن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الإداري في تعيين المأذون بالمعنى المقصود من القرار الإداري بخصائصه المعلومة وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية في هذا التعيين ، وإنما للقرار الإداري في هذا التعيين هو القرار الصادر من وزير العدل ، وإلى أن يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية ، على عكس تأديب المأذونين فقد نظمته اللائحة تنظيميا في المواد ٤٣ وما بعدها بمقتضاه جعلت لرئيس المحكمة سلطة الإنذار ، فإذا رأى أن ما وقع منه يستحق عقوبة أشد أحال الأمر إلى اللجنة التي لها أن توقع عليه عقوبة أشد كالوقف عن العمل والعزل . ونصت المادة ٤٦ على أن القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرارات العزل فتعرض على وزير

العدل للتصديق عليها ، وله أن يعدلها أو يلغيها مما يدل على أن سلطة رئيس المحكمة وسلطة اللجنة فيما يملكه كل منهما سلطة قطعية لا تعقيب لوزير العدل عليها فيما عدا حالة العزل فله أن يستأنف النظر في قرار العزل بالتصديق أو الإلغاء حسبما يراه.

وبين من المقابلة بين تلك التحالات المشار إليها أن سلطة اللجنة قد تختلف في طبيعتها القانونية بحسب الأحوال وأن مهمتها في التعيين تقف في واقع الأمر عند حد التحضير ، فالترشيح لوزير العدل ، وأن قراره هو الذي ينشئ المركز القانوني الخاص بالتعيين في هذه الوظيفة ، فإذا بان من الأوراق أن الوزارة أعادت أوراق الترشيح للجنة المأذونين لإعادة السير في الإجراءات وفي الترشيح لأنها لاحظت أن مرشحها لا يحمل مؤهلا وأن ثمة من المؤهلين من يطلب التعيين في هذه الوظيفة - فلا يعدو أن يكون ذلك استمرارا للسير في عملية الترشيح كي يتم على أساس من الاستيعاب و الشمول طبقا للقانون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما سلف القول قرارا إداريا وأن إعادة الأوراق بواسطة الوزارة امتناعا عن التصديق بل الصحيح هو أنه لما يصدر القرار الإداري بعد وهو القرار الإيجابي الذي يصدر من وزير العدل بالتعيين .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١١ / ٧ / ١٩٥٩ - س ٥ ص ٢٦)
المبدأ رقم (٤٢١) - طبيعة القرارات التأديبية الصادرة من دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية الخاصة بالمأذونين، منها العمل التحضيري ومنها القرار الإداري - تطبيق :

الحكم

إن طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين ومن جهة كون سلطتها في إصدارها قطعية أو غير قطعية تختلف في التكييف القانوني بحسب نوع الجزاء الذي توقعه الدائرة.

فهي إذ توقع جزاء الإنذار أو الوقف عن العمل تكون قراراتها قطعية بما لا معقب عليها من وزير العدل، أما حين توقع جزاء العزل فإن قراراتها لا تعدو أن تكون أعمالا تحضيرية ليست لها أية صفة تنفيذية.. ذلك أن سلطة الوزير فيما يتعلق بالطائفة الأخيرة من القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق عليها وإنما تشمل التصديق والتعديل والإلغاء بمعنى أن الوزير يستأنف النظر في

عمل اللجنة ليصدر قراره بالتصديق أو التعديل أو الإلغاء حسبما يراه ويكون القرار الذي يصدره هو القرار الإداري بالمعنى المقصود من القرار الإداري بخصائصه المعلومة وإلى أن يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠/١٣٢١ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩ - السنة ١٢ ص ٢٢٥).

المبدأ رقم (٤٢٢) - القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية - أثر ذلك .

الحكم

إن القرارات التي تصدرها مجالس تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة هي مجرد أعمال تحضيرية تخضع لتصديق السلطة الرئاسية، ومن ثم ليس لها منزلة الأحكام التأديبية التي يجوز الطعن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا، وبالتالي فإن القرار الصادر بالتصديق على قرار مجلس التأديب هو القرار الإداري النهائي الذي يرد عليه الطعن والذي تختص محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحسب قواعد توزيع الاختصاص.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٣/٣٥٧ ق - ١٩٧٢/١/٢٢ - السنة ١٧ ص ١٥٦).

المبدأ رقم (٤٢٣) - التمييز بين القرار الإداري والعمل التحضيري - التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر بقرار من شيخ الأزهر قرار إداري - الإجراءات السابقة له محض أعمال تحضيرية.

الحكم

التمييز بين القرار الإداري والعمل التحضيري - التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر يتم بقرار من شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد و مجلس القسم المختص - جميع الإجراءات السابقة على صدور هذا القرار لا تعدو أن تكون مجرد إجراءات تحضيرية تمهيداً لإصدار القرار من السلطة المختصة ولا تشكل قراراً إدارياً نهائياً مما يقبل الطعن فيه استقلالا بالإلغاء أمام محاكم مجلس الدولة طبقاً للمادة العاشرة من قانون المجلس - العلاقة التنظيمية بين جهة الإدارة ومن ينشد الوظيفة العامة لا

تنشأ ولا ترتب آثارها قانوناً بمجرد الإعلان عن الوظيفة والتقدم بطلب التعيين فيها مهما قيل عن سلامة كل من الطلب أو الإعلان قانوناً .

(الطعن رقم ٢٤٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٦ - ص ٣٥ ص ٣١٧)
المبدأ رقم (٤٢٤) - قرار إداري - قرار إعلان نتيجة الامتحان - (جامعة)
(طالب) (سلطة تقديرية).

الحكم

قرار إعلان نتيجة الامتحان في شتى صورته لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً نهائياً - يصدر هذا القرار تنويهاً لمجموعة من القرارات والإجراءات المركبة التي تمارس فيها الجهة الإدارية سلطتها التقديرية في الحدود المقررة قانوناً - تحديد المركز القانوني للطالب بتطبيق قواعد الرأفة والتيسير والتعويض التي تلزم السلطة المختصة بتطبيقها تنفيذاً لحكم القانون لا تعدو أن تكون إجراءات تحضيرية تشارك في صنع القرار الإداري النهائي وهو قرار إعلان النتيجة - قرار إعلان النتيجة هو قرار إيجابي ينشئ مركزاً قانونياً جديداً هو اعتبار الطالب ناجحاً أو راسباً - لا يؤثر في طبيعة هذا القرار أو نهائيته على الوجه المتقدم كونه كاشفاً عن حقيقة إجابة الطالب - أساس ذلك: الأثر الكاشف لإجابة الطالب يخضع في النهاية لتقدير المصحح الذي يزن هذه الإجابة بميزانه العلمي والفني بغير معقب من القضاء - القول بأن قرار إعلان النتيجة يتضمن قراراً سلبياً بالامتناع عن تطبيق قواعد الرأفة والتيسير هو في عين الحق زعم لا سند له في القانون .

(الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢ / ٢ / ٢ - ص ٣٧ ص ٦٨٩)
المبدأ رقم (٤٢٥) - طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين.

الحكم

المادة ٤٦ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل في ١٠/١/١٩٥٥ - إن طبيعة القرارات التأديبية التي تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين ومن جهة كون سلطتها في إصدارها قطعية أو غير قطعية تختلف في التكييف القانوني بحسب نوع الجزاء الذي توقعه الدائرة فإذا وقعت جزاء الإنذار أو الوقف عن العمل تكون قراراتها قطعية بما لا معقب

عليها من وزير العدل أما من جهة توقيع جزاء للعزل فإن قراراتها في هذا الشأن لا تعدو أن تكون أعمالاً تحضيرية ليست لها أي صفة تنفيذية ذلك أن سلطة الوزير فيما يتعلق بالطائفة الأخيرة من القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق عليها إنما تشمل التصديق والتعديل والإلغاء حسبما يراه ويكون القرار الذي يصدره هو القرار الإداري بالمعنى المقصود من القرار الإداري بخصائصه المعلومة وعليه فهو يعد قراراً نهائياً لسلطة تأديبية وليس قراراً صادراً من مجلس تأديب وعليه لا تكون المحكمة الإدارية العليا المختصة بنظر الطعن فيه مباشرة إنما تختص بنظره المحكمة التأديبية .

(لطن رقم ٦٢٦٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٦٠٩)

المطلب السادس

التمييز بين القرارات الإدارية

والمنشورات والتعليمات الداخلية

من القرارات ما تصدره الإدارة مستهدفة لقتصار أثره عليها ذاتها دون أن تقصد من ورائه ترتيب آثار معينة في مواجهة الأفراد، وبالتالي لا يلتزم الأفراد بتلك القرارات ومن بين هذه القرارات: (المنشورات والأوامر المصلحية) و(الإجراءات أو التعليمات الداخلية).

(أ) والمنشورات والأوامر المصلحية هي عبارة عن (الأوامر والتعليمات التي تصدر من رئيس المصلحة إلى رؤوسه متضمنة تفسير القوانين والتشريعات القائمة، وكيفية تنفيذها: فهذه الأوامر والمنشورات موجهة أصلاً إلى الموظفين. وهم ملزمون باحترامها وإطاعة ما فيها من أوامر على أنها التفسير الصحيح للقوانين واللوائح، بناء على واجب طاعة الرؤوس لرئيسه).

ولكن هذه المنشورات والأوامر لا أثر لها قبل الأفراد، ولا تتضمن بالنسبة اليهم أي تغيير في الأوضاع القانونية، لأن التزاماتهم محددة في القوانين واللوائح مباشرة كما يفسرها القضاء.

على أنه لما كان المقصود من الأوامر المصلحية والمنشورات الإدارية مجرد توجيهات داخلية يلتزم بها الموظفون لا الأفراد، فإنه لا يجوز للإدارة أن تفرض

على الأفراد التزاما بناء على تلك المنشورات وإلا أصبحت دعوى الإلغاء مقبولة، وقد جرى مجلس الدولة الفرنسي في أول الأمر على قبول دعوى الإلغاء المرفوعة من الموظفين ضد هذه المنشورات والأوامر المصلحية، ولكنه استقر الآن على العكس.

(ب) أما الاجراءات الداخلية فهي اجراءات تتخذها السلطات الإدارية في غير ما تعلق بالتأديب، ودون الاستناد الى لوائح او نصوص قانونية معينة، بقصد تيسير السير العادي للمرافق وتنظيمها على نحو يكفل أداء الخدمة على وجه أفضل.

وهذه القرارات تتميز بخصائص ثلاثة أولها انها داخلية محضة وثانيها أنه لا أثر قانوني لها قبل الأفراد، وثالثها انها تقديرية الى أقصى حد ممكن).

المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في (التمييز بين القرار الإداري والمنشورات والتعليمات الداخلية):

المبدأ رقم (٤٢٦) - التعليمات الداخلية لا تقوم مقام القرار الإداري وتختلف عنه.

الحكم

إن الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون منع التدليس والغش نصت على أنه يجوز بقرار وزاري أن تبين الحالات التي تعتبر فيها العقاقير او الحاصلات مغشوشة او فاسدة، ولم يصدر قرار وزاري بهذا المعنى الى الآن، والتعليمات الصادرة من وزارة الصحة في سنة ١٩٤٨ لا تقوم مقام القرار الوزاري سالف الذكر، ولا تسري لذلك على الأفراد، فلا يتعدى أثرها والحالة هذه الموظفين المطلوب منهم تنفيذها بوصفها تعليمات داخلية صرفة أصدرتها وزارة الصحة بقصد تنظيم الأعمال المنوط بهم القيام بها .

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٩/٦/١٦ - مجموعة أحكام المجلس - م ٣ ص ١٠١٧).

المبدأ رقم (٤٢٧) - التعليمات الداخلية مجرد رأي لا يقبل دعوى الإلغاء .

الحكم

إن التعليمات الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية في صدد تفسير نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي هي مجرد رأي في تفسير

هذا القانون يصح أن يكون محل جدل ونزاع أمام القضاء العادي الذي خصه المشرع بتطبيق هذا القانون، ومن ثم فلا تقبل دعوى الإلغاء في هذا الصدد .
(محكمة للقضاء الإداري - جلسة ١٩٥٧/١٠/١٩ - س ١٢، ١٣ ص ٦)

تعقيب:

هذا الحكم منوط بحكمته، ويقتصر على الحالات التي تكون فيها المنشورات متضمنة تفسير القوانين واللوائح القائمة، وبالتالي لا تضيف أي أحكام جديدة. أما إذا استغلت الإدارة هذه السلطة لتصدر منشورات متضمنة لأحكام جديدة لا سند لها في التشريع، فإن تلك المنشورات تصبح قرارات إدارية، وبالتالي يجوز طلب إلغائها، والقول الفصل في التفرقة بين النوعين يكون للقضاء.
المبدأ رقم (٤٢٨) - التعليمات الداخلية لا تقوى على ترتيب حقوق أكثر أو بالمخالفة لما ترتبه القوانين .

الحكم

إن قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ المتضمن تدرجا في وظائف المدرسين، لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا لا يقوى على ترتيب حقوق أكثر أو بالمخالفة لما ترتبه القوانين، لأن القانون ذاته لم يتضمن تدرجا للوظائف. ومن ثم فإن وضع موظف في وظيفة معينة لا يكسبه أي حق).
(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥٩/٣/١٨ - س ١٢، ١٣ ص ١٨٧).
المبدأ رقم (٤٢٩) - دعوى - قرار إداري - المنشورات والأوامر المصلحية وهي عبارة عن الأوامر والتعليمات التي تصدر من الرؤساء إلى رؤسيتهم متضمنة تفسير القانون واللوائح القائمة وكيفية تنفيذه وهي موجهة إلى الموظفين أصلا لا إلى الأفراد - مثل تلك القرارات لا تعد من القرارات الإدارية بالمعنى الإداري ولا يجوز قبل الدعوى بطلب إلغائها لانتفاء القرار الإداري.

الحكم

إن القضاء الإداري مستقر على أن هناك من القرارات ما يقتصر أثره على الإدارة ذاتها ولا تقصد الإدارة من ورائه ترتيب آثار معينة في مواجهة الأفراد ويخرج في هذه انطاعة من القرارات المنشورات والأوامر المصلحية وهي عبارة عن الأوامر والتعليمات التي تصدر من الرؤساء إلى رؤسيتهم متضمنة تفسير القانون واللوائح القائمة وكيفية تنفيذها وهي موجهة إلى الموظفين أصلا لا إلى

الأفراد ولا تتضمن بالنسبة الى الأفراد أي تغيير في أوضاعهم القانونية وأن مثل تلك القرارات الإدارية لا تعد من القرارات الإدارية بالمعنى الإداري ولا يجوز قبول الدعوى بطلب إلغائها لانتفاء القرار الإداري).

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٥١٠٢ لسنة ٤١ ق. عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠).

المبدأ رقم (٤٣٠) - توجيهات رئيس الوزراء توجيهات إدارية لا ترقى الى مرتبة القانون أو القرار الإداري بالمعنى الفني.

الحكم

إن توجيهات رئيس الوزراء بما تضعه من شروط للترقية بالاضافة الى تلك المقررة بنصوص صريحة لا تعدو مجرد توجيهات إدارية لا ترقى الى مرتبة القانون ولا تشكل قيودا على حق الإدارة في اجراء الترقيات ما دامت مطابقة للقانون .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ١٦/٢٨٩ ق ١٩٧٤/٢/٢٤ لسنة ١٩ ص ١٨٠).

المبدأ رقم (٤٣١) - الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين إلى مرفوسيهـم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملفات خدمتهم لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية.

الحكم

الملاحظات التي يوجهها الرؤساء من الموظفين الى مرفوسيهـم فيما يتعلق بأعمالهم والتي تودع ملف خدمتهم وفقا لحكم المادتين ٢٩ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لها القانون. هذه الملاحظات لا تعدو أن تكون من قبيل إجراءات التنظيم الداخلي للمرافق العامة لكفالة سيرها بانتظام واطراد وعلى وجه سليم عن طريق توجيه الرؤساء لمرفوسيهـم في أعمالهم وتبصيرهم بالمزائق التي قد يقعون فيها أثناء تأديتها دون أن يكون الغرض منها توقيع جزاء عليهم أو تقدير كفايتهم إذ أن توقيع الجزاء إنما يتم بعد تحقيق توجه فيه التهمة الى الموظف على وجه يستشعر أن الإدارة بسبيل مؤلخذته إذا ما ترجحت لديها إدانته وبعد تحقيق دفاعه في شأنه، كذلك فإن تقدير الكفاية منوط بالتقارير السرية السنوية التي رسم لهما القانون إجراءات معينة تكفل ضبط درجة الكفاية وضمان عدم الشطط فيها، وليس الأمر كذلك بالنسبة الى هذه الملاحظات التي لا تعدو في حقيقتها أن تكون مجرد رأي ينطوي على نذير مصلحي لتحذير الموظف وتوجيهه في عمله دون أن يكون القصد منه

تقدير كفايته أو صلاحيته ولا يقبل من ثم الطعن فيها لانتفاء أركان للقرار الإداري فيما تضمنته .

(المحكمة الإدارية العليا-لطن رقم ١١/٥١٤ ق-جلسة ١٢/٢٣-١٩٦٧/١٢/٢٣-س ١٣ ص ٣٣٢).
المبدأ رقم (٤٣٢) - التمييز بين القرارات الإدارية والمنشورات والتعليمات -
متى يكون المنشور قراراً إدارياً ؟

الحكم

التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقيق من تصويرها ميكروفيلياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أى فرد من الاطلاع على ملفات القضايا عن غير طريق الخدمة الميكروفيلية وسداد الرسم المستحق .

هذا الالتزام يكون في حقيقته إنشاء قيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون - أساس ذلك: المادة ٦٣ من قانون المرافعات بأن الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً - لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد الصحيفة مادامت استوفت شرائطها المقررة قانوناً - إفصاح رئيس المحكمة عن إرادته الملزمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية حقيقته قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة - القرار الإداري المطعون فيه وقد تضمن إضافة قيد على رفع الدعوى لم يرد بالقانون يكون قرار إداري معيب بعيب غصب سلطة المشرع وينحدر به الى درجة الانعدام - بقاء ميعاد الطعن فيه مفتوحاً دون تقيد بالميعاد المقرر قانوناً - أساس ذلك: الإخلال الجسيم بحق الدفاع فضلاً عن فرض قيد هو أداء رسم بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩/١/١٩٩١ - س ٣٦ ص ٤٩٥)
المبدأ رقم (٤٣٣) - المنازعات الإدارية - دعوى الإلغاء - قرار إداري -
التمييز بين القرار الإداري والتعليمات .

الحكم

المطالبة بتسوية المستحقات المالية عن أجور الشحن المحددة بالدولار على أساس سعر التعادل المقرر بالسوق المصرفية الحرة وليس على أساس سعر

التعادل المقرر لدى البنوك المعتمدة ورد للفروق الناتجة عن التسوية - هذه المنازعة لا تعدو أن تكون من دعاوى القضاء الكامل لا من دعاوى الإلغاء. لا تنقيد هذه المنازعة في رفعها بالميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة - أساس ذلك: لا تعد التعليمات الصادرة من إدارة النقد في هذا الشأن من قبيل القرارات الإدارية النهائية - تعتبر هذه المنازعة من المنازعات الإدارية التي تدرج في دعاوى القضاء الكامل .

(الطعن رقم ٣١٤١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٧ / ٧ / ١٩٩١ - ٣٦ ص ١٦٦٥)

*** طبيعة قرارات اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برامج معينة (فوازير رمضان/ ألف ليلة وليلة):**

لقد أتيح للمحكمة الإدارية العليا أن ترسي مبدأ هاما في مجال التمييز بين القرار الإداري والمنشورات والتعليمات الداخلية بمناسبة الطعن على قرارات اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برامج معينة خلال شهر رمضان الكريم مثل: (فوازير رمضان وألف ليلة وليلة) وقد تميز هذا القضاء بعرض العديد من الأفكار الجيدة حول ماهية الأخلاق وتحديد المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية والوطنية التي يجب أن تسود المجتمع وحرية الأفراد في أدائهم مناسك الصيام والعبادة في جو من التقديس والتوقير اللازمين.

ولقد انتهى هذا القضاء الى اعتبار أن قرار لجنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برنامج معين ليس سوى قرار تنظيمي داخلي ملزم قانونا فقط للأجهزة المختصة فنيا وإداريا في اتحاد الإذاعة والتلفزيون وغير ملزمة لأي فرد من الأفراد المنتفعين بخدمات الاتحاد وأنه بذلك لا يخرج عن كونه اعتماداً لتعليمات داخلية.

وفيما يلي نعرض للمبدأ الذي قرره المحكمة الإدارية العليا بجلسته ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٣ وموجزاً للحكم لأهميته:.

المبدأ رقم (٤٣٤) - (١) قرار لجنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برنامج معين ليس سوى قرار تنظيمي داخلي ملزم قانونا فقط للأجهزة المختصة فنيا وإداريا في اتحاد الإذاعة والتلفزيون لتحديد الخريطة الإذاعية للإرسال المرئي. (٢) هذه القرارات الداخلية غير ملزمة بمقتضى السلطة الإدارية للجهة المختصة باتحاد الإذاعة والتلفزيون لأي فرد من الأفراد المنتفعين بخدمات

الإذاعة والتلفزيون وبرامجهما بل إنها موجهة للقائمين على وضع البرامج وملزمة لهم إداريا وفنيا بصلاحية إنتاج وعرض هذه البرامج على المشاهدين - حيث لا يترتب على ذلك أي التزام قانوني وحتمي لأي من المشاهدين بمشاهدة هذه البرامج.

(٣) المشاهد هو صاحب السلطة التي تجعله وحده المسيطر على جهاز الاستقبال - لا تملك سلطات اتحاد الإذاعة والتلفزيون ولا غيرها من السلطات العامة فعلا وعملا فضلا عن دستوريا وقانونا إلزام أي أحد من الناس بالمشاهدة لأي برنامج لا يرضاه - الأمر الذي ينتفي معه وجود ما يعد كيان القرار الإداري النهائي الجائز قانونا الطعن عليه بالإلغاء أمام إحدى محاكم مجلس الدولة المختصة طبقا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

الحكم

وحيث إن مقطع النزاع في هذا الطعن وهو وجود قرار إداري ملزم للطاعن أو لغيره من المواطنين بصفته متفرجا بما يحدده المختصون في اتحاد الإذاعة والتلفزيون من برامج تعرض على الشاشة في قنواته المختلفة ، منى تأثير القرارات الداخلية بالاتحاد بشأن هذه البرامج - في المركز القانوني للفرد - ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار لجنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض برنامج بعينه ليس سوى قرار تنظيمي داخلي ملزم قانونا فقط للأجهزة المختصة فنيا وإداريا في اتحاد الإذاعة والتلفزيون لتحديد الخريطة الإذاعية للإرسال المرئي.

وهذه القرارات الداخلية غير ملزمة بمقتضى السلطة الإدارية المنفردة للجهة المختصة باتحاد الإذاعة والتلفزيون لأي فرد من الأفراد من المنتفعين بخدمات الإذاعة والتلفزيون وبرامجهما بل إنها موجهة للقائمين على وضع البرامج وملزمة لهم إداريا وفنيا بصلاحية إنتاج وعرض هذه البرامج على المشاهدين وهو أمر منبث الصلة قانونا بأي من مشاهدي التلفزيون حيث لا يترتب على ذلك أي التزام قانوني وحتمي لأي منهم بمشاهدة هذه البرامج.

ومن حيث أنه من البديهي أنه ما دام أن قرار اتحاد الإذاعة والتلفزيون بإذاعة برنامج معين لا ينطوي بذاته على إلزام أو قهر أي من المواطنين أو إجباره على

مشاهدة هذا البرنامج خاصة وأن الإنسان المشاهد هو صاحب السلطة القانونية والفعالية في ذات الوقت التي تجعله وحده المسيطر على جهاز الاستقبال وليس لاتحاد الإذاعة والتلفزيون أو لأي سلطة في الدولة إكراه أي فرد من الأفراد على فتح الجهاز على قناة معينة وفي موعد محدد لرؤية برنامج بذاته وفي مكنة كل فرد وقدرته الحرة في إطار من العقل والضمير والذوق الذي يحدد له قيمة ومستوى ما يقبله عقله ومستوى ما يرضيه نفسه ويحقق له قيمة ويرضي ضميره ان يختار ما يرضيها دون رقابة أو التزام بأي برنامج من برامج التلفزيون الداخلي بل وأصبح له أيضا أن يختار بالتقدم التكنولوجي والعلمي أي برنامج خارجي بطريق الأقمار الصناعية.

ومن حيث انه وفقا لما تقدم فإن قرار اتحاد الإذاعة والتلفزيون بعرض البرامج موضوع الدعوى والحكم محل هذا الطعن إنما يمثل اعتمادا وتعليمات داخلية بإذاعة برامج معينة وتوجيهها للجهات القائمة على إعداد البرامج اليومية بإدراج هذه البرامج ضمن البرامج المختلفة والمعتمد إذاعتها.

ولا تملك سلطات اتحاد الإذاعة والتلفزيون ولا غيرها من السلطات العامة فعلا وعملا فضلا عن دستوريا وقانونا إلزام أي أحد من الناس بالمشاهدة لأي برنامج لا يرضاه - الأمر الذي ينتفي معه وجود ما يعد وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وإجماع الفقه والفقهاء الإداريين - كيان القرار الإداري النهائي الجائز قانونا الطعن عليه بالإلغاء أمام إحدى محاكم مجلس الدولة المختصة طبقا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور وأحكام المادة ١٠ خامسا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة، مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري المطعون عليه وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد جاء مخالفا لصحيح أحكام القانون حريا والحال هذه بإلغائه والقضاء بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري النهائي الذي يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة رقابة مشروعيته والنظر في وقف تنفيذه وإلغائه.

ومن حيث انه لا يفوت المحكمة ان تؤكد انه للطاعن ولغيره من الأفراد الذين لهم رويتهم وتوجهاتهم في البرامج محل الطعن فضلا عن حرية الاختيار لمشاهدة ما يرونه من البرامج على المستوى الخلقي والثقافي والديني الذي يرضيهم في

أية قناة أو برنامج يذاع من اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو من الخارج بواسطة الأقمار الصناعية دون التزام أو إجبار لأي منهم بمشاهدة أي برنامج من البرامج التي لا تتفق مع رؤيتهم الأخلاقية، فإن لكل منهم أيضا وفي ذات الوقت الحق في أن يلجأ بالطريق القانوني الى سلطات الرقابة السياسية ممثلة في مجلس الشعب صاحب الرقابة السياسية على السلطات التنفيذية والى وسائل الإعلام المكتوبة بل الى سلطات الإشراف والرقابة الإدارية الداخلية المتولية أمر اتحاد الإذاعة والتلفزيون أو إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة بحسب الأحوال لتحريك المسؤولية السياسية أو التأديبية أو الجنائية قبل من لا يلتزم من المسؤولين أو العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون في برنامج محدد أو عمل محدد بالمبادئ والأسس الدستورية العامة والقانونية التي تحدد النظام العام الخلقي للمجتمع المصري الإسلامي الذي يلتزم به المجتمع متمثلا في كل مصري وكل سلطة من سلطات الدولة في إطار اختصاصها وولايتها وفقاً لأحكام الدستور والقانون .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطنان رقما ٢٦٤٨ و ٣٠٠٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨) .

المبدأ رقم (٤٣٥) - التعليمات والمنشورات والأوامر المصلحية لا يجوز لها إضافة أحكام جديدة إلى التشريع القائم.

الحكم

لجهة الإدارة سلطة إصدار تعليمات ومنشورات وأوامر مصلحية تتضمن تفسير القوانين والتشريعات القائمة وكيفية تنفيذها - تصدر هذه التعليمات من رئيس المصلحة إلى مروضيه الذين يلزمون باحترامها وإطاعة ما فيها من أوامر طالما أنها متفقة وأحكام القانون - لا يجوز للتعليمات إضافة أحكام جديدة إلى التشريع القائم - القاعدة التي أقرها مجلس الوزراء في ١٩٧٥/٨/٦ بمنح المعار مهلة ستة أشهر بعد انتهاء مدة إعارته لا يعتبر خلالها منقطعا عن العمل وذلك بغرض تدبير أمر عودته هو وأفراد أسرته وإنهاء متعلقات بالخارج - هذه القاعدة ليست صادرة تنفيذاً لأي نص يقرها - هذه القاعدة تتضمن إضافة جديدة للأحكام المنظمة لإعارات وأجازات وانقطاع العاملين بأجهزة الدولة ومصالحها المختلفة - أثر ذلك : عدم اعتبارها من اللوائح التنفيذية أو اللوائح المستقلة (التنظيمية) التي تصدر دون الاستناد إلى تشريع قائم - أساس ذلك : أن الدستور ناط برئيس الجمهورية وحده سلطة إصدار تلك اللوائح - هذه القاعدة لا ينطبق

عليها وصف التعليمات أو المنشورات أو الأوامر المصلحية - أساس ذلك : أنها تضمنت أحكاما جديدة لم تقرها التشريعات القائمة - مجلس الوزراء غير مخول بوضع تنظيم لمثل تلك المسألة المتعلقة بأوضاع العاملين في الدولة - مؤدى ذلك: أن التعليمات لا تعدو أن تكون مجرد توجيهات أصدرها مجلس الوزراء بمقتضى الاختصاص الممنوح له بالمادة ١٥٦ من الدستور بتوجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها - يؤكد ذلك أنه كان في وسع مجلس الوزراء أصدرت هذه القاعدة في صورة قانون معدل لتشريعات العاملين السارية آنذاك أسوة ببعض القوانين التي تضمنت الإشارة إلى مثل هذه المهلة كما هو الحال بالنسبة لمهلة الشهر المنصوص عليها في المادة (٣٠) من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح ومهلة الستة أشهر المنصوص عليها في المادة ١٧٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣ / ٣ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٢٤)

المطلب السابع

التمييز بين القرارات الإدارية وأعمال السيادة

أعمال السيادة هي طائفة من أعمال السلطة التنفيذية تتمتع بحصانة ضد رقابة القضاء بجميع صورها أو مظاهرها، سواء في ذلك رقابة الإلغاء ورقابة التعويض ورقابة فحص الشرعية.

ولكن ما هو أساس نظرية أعمال السيادة؟..

اختلف الفقه الفرنسي حول أساس حصانة أعمال السيادة ضد رقابة القضاء وتبلورت أهم الآراء فيما يلي:^٢

(١) رأي يرى أن نظرية أعمال السيادة - وهي من صنع القضاء الفرنسي - تمثل مظهرا من مظاهر السياسة القضائية المرنة الحكيمة لمجلس الدولة، فعلى

(٢) راجع في شأن التمييز بين أعمال السيادة والقرارات الإدارية : د. محمود محمد حافظ - القضاء الإداري - دراسة مقارنة - الطبعة الخامسة ١٩٧٢ - ص ٤٨ وما بعدها - د. سليمان الطماوي - النظرية العامة للقرارات الإدارية - طبعة ١٩٧٦ - ص ١٢٧ وما بعدها - د. مصطفى أبوزيد فهمي - القضاء الإداري ومجلس الدولة - الطبعة الرابعة ١٩٧٩ - ص ٢٧٠ وما بعدها.

أثر عودة الملكية في فرنسا سنة ١٨١٤ بيّنت الحكومة البنية على إلغاء المجلس المذكور للتخلص من رقابته، فلجأ مجلس الدولة الى التصالح مع الحكومة بأن تنازل عن بعض سلطاته في الرقابة على طائفة من أعمال الحكومة مقابل الاطمئنان الى مصيره، وضمان بقائه رقيباً على سائر الأعمال الإدارية. (ومن هذا الرأي العلامة موريس هوريو).

(٢) والبعض يرى أن النظرية تستند الى اعتبارات سياسية لا اعتناق القضاء لمعيار الباعث السياسي الذي ينم عن رغبته في عدم التدخل في الأعمال السياسية للحكومة، وقد عبر عن هذا الاتجاه العلامة (إدوارد لاقريريير) بقوله (إن السلطة التنفيذية تتولى في الواقع وظيفتين أساسيتين هما الحكم والإدارة وبناء على ذلك فإن ما تصدره من قرارات، وما تتخذه من إجراءات قد تقوم بها باعتبارها حكومة، وقد يصدر عنها بوصفها إدارة، والطائفة الأولى من الأعمال يغلب عليها الطابع السياسي، ومن ثم تخرج من رقابة القضاء، وتخصص لرقابة الهيئات السياسية، وهي المجالس النيابية.

(٣) بعض الفقه يبرر النظرية بالاستناد الى أساس من القانون على أساس المادة (٢٦) من قانون مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٢ التي تنص على حق الوزراء في أن يحيلوا الأمر الى محكمة التنازع بشأن القضايا المرفوعة أمام القسم القضائي بمجلس الدولة والتي تخرج عن اختصاصه، فذهب البعض الى القول بأن المقصود بالقضايا المذكورة في هذه المادة تلك المتعلقة بأعمال السيادة.

(٤) وحاول البعض الآخر تبرير نظرية أعمال السيادة بالاستناد الى بعض الاعتبارات القانونية والعملية، فقرر أن القانون وسيلة لا غاية في ذاته، فهو وسيلة لمحافظة على سلامة الدولة، وصيانة كيانها. فإذا كان التمسك به على حسب سلامة الدولة، وجبت التضحية به، إذ أن سلامة الدولة فوق القانون.

وبتحسين الآراء المتقدمة يبين أنها لم تلق في تبرير نظرية أعمال السيادة من ناحية أخرى. وفي اعتقادنا مع كثير من الفقه أن النظرية المذكورة غير قابلة للتبرير من الناحية القانونية، لسبب بديهي وبسيط، هو أنها تتضمن خروجاً صريحاً، واعتداداً صارخاً على القانون، بل تجاهلاً تاماً له، وفي الواقع فإن هذه النظرية تعتبر صدى للصراخ الأبدي بين السياسة والقانون، وتتجسم فيها نتيجة

ذلك الصراع من غلبة وانتصار للسياسة وتسليم وخنوع من القانون، ومن ثم لا يتصور أن تكون مبرراتها سوى أسباب سياسية أو اعتبارات عملية، وهذه وتلك لا تحول دون اعتبار تلك النظرية (وصمة في جبين القانون العام) أو (نقطة سوداء في جبين المشروعية) - كما قيل بحق - وثغرة خطيرة في البناء القانوني، واستثناء حقيقياً من مبدأ الشرعية، ولهذا فإن هناك رغبة شبه اجماعية بين الفقهاء بزوالها من عالم القانون.

* ولكن.. ما هو معيار أعمال السيادة؟..

اختلف الفقه الفرنسي حول معيار أعمال السيادة المميز لها عن سائر أعمال الإدارة ومن أهم المعايير التي قيلت في هذا الصدد ما يلي:

(١) معيار الباعث السياسي:

وهو من أقدم المعايير التي أخذ بها مجلس الدولة الفرنسي، وهو يضيف صفة السيادة على (كل عمل يصدر من السلطة التنفيذية، ويكون الغرض منه حماية الجماعة في ذاتها أو مجسدة في الحكومة، ضد أعدائها في الداخل أو الخارج، سواء أكانوا ظاهرين أو مختفين، في الحاضر أو في المستقبل).

وواضح أن هذا المعيار لا يضع حدا لهذه الطائفة من الأعمال، وإنما بكل تحديد لها للهيئة التنفيذية ذاتها، وقد كان مجلس الدولة الفرنسي مضطراً إلى ذلك، لأنه ما كان يستطيع مجابهة إدارة في غاية القوة، ولذلك فما كاد الوعي القومي يكتمل، وما كادت الأوضاع السياسية تستقر، حتى هجره مجلس الدولة.

(٢) معيار طبيعة العمل ذاته أو موضوعه:

ومؤداه أن العبرة بطبيعة العمل ذاته أو موضوعه، بصرف النظر عن الباعث عليه، وقد تشعبت في هذا المجال المحاولات:^٢

- فيرى البعض أن العمل يعتبر من أعمال السيادة إذا كان تنفيذاً لنص دستوري، ويعتبر من أعمال الإدارة العادية إذا كان تنفيذاً للقوانين العادية وللوائح.

- والبعض الآخر يرى أن عمل السيادة هو العمل الصادر عن السلطة التنفيذية بوصفها (حكومة) ويكون عملاً إدارياً عادياً، إذا كان صادراً منها باعتبارها (إدارة).

^٢ راجع د. محمود محمد حافظ - المرجع السابق ص ٥٤ وما بعدها.

(٣) معيار التعداد على سبيل الحصر:

أقر الفقهاء بعجزهم عن وضع معيار جامع مانع لأعمال السيادة وكاشف عن طبيعة ذاتية تميزها عن الأعمال الإدارية العادية، وانتهى الأمر بالعميد (هوريو) الى القول: بأن (العمل الحكومي هو كل ما يقرر له القضاء الإداري، وعلى رأسه محكمة التنازع هذه للصفة).

*** وأهم ما تحتوي عليه قائمة أعمال السيادة في أحكام مجلس الدولة الفرنسي ومحكمة التنازع الأعمال الآتية.**

١- الأعمال المنظمة لعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية.

٢- الأعمال المتصلة بالعلاقات الدولية والدبلوماسية.

٣- بعض الأعمال الحربية.

٤- بعض اجراءات الأمن الداخلي.

٥- المسائل المتعلقة بالسيادة الإقليمية.

٦- المسائل المتصلة بسيادة الدولة الخارجية وعلاقتها بمستعمراتها.

*** الاتجاهات الحديثة للفقهاء الفرنسي في مواجهة نظرية أعمال السيادة:**

منذ نشأة نظرية أعمال السيادة، والفقهاء الفرنسي يحمل عليها حملة شديدة، ويعتبرها - بحق - ثغرة في بناء المشروعية، ووصمة سي جبين القانون العام، وبقيّة من بقايا عهود الدولة غير القانونية. ولذلك بذل الفقهاء محاولات عديدة في محاربة هذه النظرية تميزت بالأمور الآتية:

١- التضييق من دائرة أعمال السيادة وهو ما اعتنقه القضاء فعلا، وبدأ يخرج من قائمة أعمال السيادة بعضها ويقصرها في أضيق نطاق.

٢- الحد من الآثار الخطيرة المترتبة على النظرية بقصر آثارها على الحصانة ضد الإلغاء وفحص الشرعية، دون التعويض، فبدأ القضاء الفرنسي يحكم في قضايا متفرقة بالتعويض عن أعمال السيادة استنادا الى نظرية تحمل التبعة إعمالا لمبدأ مساواة الأفراد أمام الأعباء العامة.

٣- الاتجاه نحو القضاء بصفة نهائية على هذه النظرية والاستغناء عنها بنظريات ومبادئ أخرى، كفكرة السلطة التقديرية بما تحقّقه من توازن بين اعتبارين متلازمين ومتعارضين: مبدأ الشرعية وسيادة القانون من ناحية،

وضرورة تمتع الإدارة بقدر من حرية التقدير والتصرف من ناحية أخرى.

* ولكن.. ما موقف مجلس الدولة المصري من أعمال السيادة؟..

ولئن جاء نص المادة (١١) من قانون مجلس الدولة المصري الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واضحا صريحا في أنه (لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة)، إلا أن مجلس الدولة المصري قد حاول من بادئ الأمر أن يرسم حدود أعمال السيادة وأن يضع معيارا عاما مميزا لها.

المبدأ رقم (٤٣٦) - معيار التفرقة بين أعمال الإدارة وأعمال السيادة مرده الى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه .

الحكم

إن الأصل أن معيار التفرقة بين الأعمال الإدارية التي تباشرها الحكومة في حدود وظيفتها الادارية وبين أعمال السيادة التي تباشرها باعتبارها سلطة حكم مرده الى القضاء الذي ترك له المشرع سلطة تقرير الوصف القانوني للعمل المطروح عليه، وما إذا كان يعد عملا إداريا عاديا يختص بنظره، أو عملا من أعمال السيادة يمتنع عليه النظر فيه، وأن ما يعتبر في بعض الظروف عملاء إداريا، قد يرقى في ظروف أخرى الى مرتبة أعمال السيادة، لارتباطه في ظل الظروف الجديدة بسياسة الدولة العليا أو بأحوالها الاجتماعية أو الاقتصادية المتطورة. ورذا كان الأصل على ما تقدم فإن للمشرع أن يتدخل من جانبه لخلق صفة السيادة على بعض الأعمال الإدارية ليخرجها بالتبع من ولاية القضاء ولا عليه أن يمارس هذه السلطة وهو مانحها، وفي هذه الحالة يلتزم القضاء بالوصف الذي خلعه المشرع على هذه الأعمال أو القرارات.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠/٨٠٧ ق - ١٠/١٢/١٩٦٦

- س ١٢ ص ٣٦٥).

تطبيقات لما يعتبر من أعمال السيادة :

* ومن تطبيقات ما يعتبر من أعمال السيادة نعرض للمبادئ القانونية

التالية:

المبدأ رقم (٤٣٧) - الاجراءات العليا التي تتخذها الحكومة بموجب سلطتها

العليا في حفظ الأمن واستتبابه ورده الى نصابه تعتبر من أعمال السيادة.

الحكم

إن التدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة التي تعتبر من أعمال السيادة طبقا للمادة السادسة من قانون انشاء مجلس الدولة ويحرم تبعا لذلك على محكمة القضاء الإداري التعرض لها هي تلك الاجراءات العليا التي تتخذها الحكومة بموجب سلطتها العليا في حفظ الأمن واستتبابه ورده الى نصابه. أما تلك التي تتخذها تطبيقا لنصوص القوانين واللوائح ومباشرة لتفاصيل سلطتها في هذا الشأن فهي من القرارات الإدارية العادية التي تخضع لرقابة محكمة القضاء الإداري إلغاء وتعويضاً .

(حكم محكمة قضاء الإداري - جلسة ١٣/٤/١٩٤٨ - لدعوى رقم ١/٢٥٢ ق -

س ٢ ص ٥١٤ ولدعوى رقم ٣/٣٧٦ ق - ١٩٥٠/٦/٦ - س ٤ ص ٨٦٥).

المبدأ رقم (٤٣٨) - التدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة - متى تعتبر من أعمال السيادة ومتى تعتبر من أعمال الإدارة ؟ .. - الأمر الصادر من وزير الداخلية لرجال البوليس بمقاومة جنود الجيش البريطاني بالقنال إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ يعتبر عملاً من أعمال السيادة .

الحكم

إن بعض التدابير الخاصة بالأمن الداخلي تعتبر من أعمال السيادة، وقد اتجه الى ذلك الفقه والقضاء، إلا أن هناك بعض التدابير الأخرى المتعلقة بالأمن الداخلي تعد من أعمال الإدارة، ولكي نصل الى التمييز بين ما يعتبر من تلك التدابير من أعمال السيادة وما يعد من الأعمال الإدارية يتعين أن نسلط على الأمر معيار التفرقة المتقدم الذكر، فما تتخذه الدولة من عمل سياسي عام للمحافظة على كيانها أو مصالحها العليا الأساسية يعتبر عملاً من أعمال السيادة، وما تقوم به الدولة من أعمال أو إجراءات استثنائية أو عادية لتنفيذ القوانين واللوائح القائمة بعد أعمالاً إدارية.

وبتطبيق القواعد المتقدمة للذكر على وقائع هذه الدعوى وما يحيط بها من أوضاع وملايسات على أساس تحليل الأمر الصادر من وزير الداخلية في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ لرجال البوليس في القنال بمقاومة بعض جنود الجيش البريطاني الذين شرعوا في الهجوم على مخافر البوليس بمنطقة القنال إثر معاهدة

سنة ١٩٣٦ نجد ان هذا الأمر لم يكن إلا جزءا من الخطة السياسية والتدابير العامة التي اتبعتها الوزارة القائمة وقتئذ في الحكم في حيز العلاقات السياسية بينها وبين بريطانيا عقب إلغاء المعاهدة سالفة الذكر، ولم يكن اجراء خاصا نحو فرد أو فريق من المواطنين للمحافظة على الأمن العام.

ما دام قد لتضح هذا النظر فلا محل للبحث في بواعث الخطة المتقدمة الذكر أو في صوابها من عدمه، إذ أن ذلك يدخل في نطاق المسؤولية السياسية ولا يتعلق ببحث طبيعة العمل الحكومي من الوجهة الحكومية، ولذلك فإن الأمر المتقدم الذكر الصادر من وزير الداخلية يعتبر من التدابير السياسية العامة المتعلقة بالأمن الداخلي، وهي من أعمال السيادة التي لا تختص هذه المحكمة بنظر دعوى التعويض عنها، ويتعين الحكم بعدم الاختصاص).

(حكم محكمة قضاء الإلري - لدعوى رقم ٧/١٣ ق - ١٩٥٦/١/١٩ - س ١٠ ص ١٥٧)
المبدأ رقم (٤٣٩) - قرار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة، بينما التدابير التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية لا تجاوز دائرة القرارات الإدارية ولا تنأى عن رقابة القضاء .

إن نظام الطوارئ - وإن كان نظاما استثنائيا - إلا انه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون أرسى الدستور أساسه وأبان القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه، وبالتالي وجب أن يكون اجراؤه على مقتضى هذه الأصول والأحكام وفي نطاق تلك الحدود والضوابط وإلا كان ما يتخذ من التدابير والاجراءات مجاوزا لهذه الحدود ومنحرفا عنها عملا مخالفا للقانون تنبسط عليه الرقابة القضائية إلغاء أو تعويضا، وعلى ذلك فإن مساع القول بأن (قرار إعلان حالة الطوارئ) من أعمال السيادة التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة ادارة بحسبانه من الاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن او النظام العام بها إلا أن (التدابير التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء أكانت تدابير فردية أو تنظيمية) يتعين أن تتخذ في حدود القانون وتلتزم حدوده وضوابطه وألا تنأى عن رقابة القضاء ولا تجاوز دائرة القرارات الإدارية التي تخضع للاختصاص

القضائي لمجلس الدولة .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٠/٨٣٠ ق - ١٩٧٩/١٢/٢٩ -
مجموعة ١٥ سنة ص ٣٨).

تطبيقات لما لا يعتبر من أعمال السيادة :

* ومن تطبيقات الأعمال التي لا تعتبر من أعمال السيادة المبادئ القانونية التالية:

المبدأ رقم (٤٤٠) - امتناع حكمدار البوليس عن تنفيذ أمر النيابة العمومية لا يعتبر من أعمال السيادة.

الحكم

المقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة التي تعتبر من أعمال السيادة تلك التي تتخذ للدفاع عن سلامة الدولة والمحافظة على كيانها والإجراءات العليا التي تفرض في سبيل استتباب الأمن وإعادته الى نصابه.

ولا يعتبر من هذا القبيل امتناع حكمدار البوليس بمحض سلطته الخاصة عن تنفيذ أمر النيابة العمومية بالإذن لطالب محبوس احتياطيا من أجل اتهامه في قضية جنائية في تأدية الامتحان معترضا على هذا الإذن مستندا في تصرفه الى اعتبارات تقديرية من صميم وظيفة الإدارة .

(حكم محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣/٣٧٦ ق - جلسة

١٩٤٨/٤/٢٧ - ص ٢ ص ٦٠٠).

المبدأ رقم (٤٤١) - منع طالب محبوس احتياطيا من أداء الامتحان لا يعد من أعمال السيادة .

الحكم

إن القول بأن تصرف الحكمدار - بمنع الطالب المحبوس حبسا احتياطيا رغم إذن النيابة العامة من تأدية الامتحان في الكلية - عمل من أعمال السيادة لتعلقه بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة مردود بأن المقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي للدولة تلك التي تتخذ للدفاع عن سلامة الدولة والمحافظة على كيانها والإجراءات العليا التي تفرض في سبيل استتباب الأمن وإعادته الى نصابه وليس ثمة شيء من ذلك يمكن أن ينپض في الإذن لطالب مقبوض عليه في أداء

امتحانه ويكون هذا الدفاع مسوقا في غير موضعه .

(حكم محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ١/٣٦٧ ق - ٤٨/٤/٢٧ - س ١ ص ٤١٧)
المبدأ رقم (٤٤٢) - تدابير الأمن التنظيمية العامة - أعمال السيادة -
القرارات الفردية التنفيذية للأحكام العرفية - قرارات إدارية.

الحكم

إن القرارات الفردية التي تتخذ تنفيذا للأحكام العرفية هي من القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة طبقا لقانون مجلس الدولة، وذلك لأنها ليست من تدابير الأمن التنظيمية العامة التي تعتبر من أعمال السيادة).
(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٧/٩٨٤ ق - ١٩٥٥/١/١٧ - س ٩ ص ٢٣٧).
المبدأ رقم (٤٤٣) - أعمال الدولة في حدود سلطتها الإدارية لا تعتبر أعمال سيادة - مثال: منع مواطنة من السفر لا يعتبر من أعمال السيادة .

الحكم

إن أعمال السيادة المشار إليها في المادة السابعة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا تتصرف إلا إلى تلك الأعمال التي تتصل بالسياسة العليا للدولة أو بالاجراءات التي تتخذها الحكومة بما لها من السلطة العليا للمحافظة على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج أما الأعمال التي تباشرها في حدود سلطتها الإدارية فلا تعد كذلك.

وإذا كان منع المدعية من السفر لم يخرج عن كونه اجراء وقائيا اتخذه البوليس في حدود سلطاته الادارية لتحقيق ما نص عليه المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ من تحريم الاتصالات بالجمعيات والهيئات الشيوعية التي يكون مقرها خارج القطر المصري كان الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيينا رفضه.

(حكم محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٢/١٣٩ ق - ١٩٥٠/٢/٢٢ - س ٤ ص ٤٠٢).
المبدأ رقم (٤٤٤) - معارضة في إصدار جريدة - لا يعتبر من أعمال السيادة - تعريف أعمال السيادة.

الحكم

القول بأن قرار المعارضة في إصدار جريدة، يعتبر من أعمال السيادة قول غير مقبول، فإن أعمال السيادة هي كما تواضع عليه الفقه في شأنها، الأعمال التي تباشرها الحكومة بمقتضى سلطتها العليا. وقد ضربت لها المادة السادسة من

قانون مجلس الدولة، مثلاً بالأعمال المنظمة لعلاقة الحكومة بمجلس البرلمان، والتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، والعلاقات السياسية والمسائل المتعلقة بالأعمال الحربية. والمقصود بالتدابير الخاصة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، هي التي تتخذ للدفاع عن سلامتها في الداخل والخارج والجراءات العليا التي تتخذ لحفظ الأمن أو اعادته الى نصابه .

(حكم محكمة قضاء الإدري - لدعوى رقم ١/٥ ق - ٧٤١/٣/١٨ - س ١ ص ٢٠٥).
المبدأ رقم (٤٤٥) - تصرفات الإدارة في تعطيل الصحف أو إلغائها أو المعارضة في صدورها تعتبر قرارات إدارية وليست من أعمال السيادة.

الحكم

إن تصرفات الإدارة في تعطيل الصحف أو في إلغائها أو في المعارضة في صدورها إنما هي أعمال إدارية يجب أن تجري على مقتضى أحكام الدستور والقوانين واللوائح، فكل قرار تتخذه الإدارة في هذا الشأن يعتبر قراراً إدارياً عادياً يدخل في اختصاص هذه المحكمة للنظر في أمر صحته أو بطلانه وللمحكمة حق الرقابة على الإدارة فيه، لترى هل صدر متفقاً مع أحكام الدستور والقوانين واللوائح خالياً من التعسف فتحكم بصحته أو هو قد صدر متعارضاً مع هذه الأحكام أو انطوى على تعسف في استعمال السلطة، فتقضي ببطلانه .

(حكم محكمة قضاء الإدري - لدعوى رقم ٥/٥٨٧ ق - ١٩٥١/٦/٢٦ - س ٥ ص ١١٠١).
المبدأ رقم (٤٤٦) - أعمال لجان تصفية الإقطاع قرارات إدارية وليست من أعمال السيادة .

الحكم

إن أعمال لجنة تصفية الإقطاع وما قد يصدر منها من قرارات لا يصدق عليها صفة أعمال السيادة يستوي في ذلك أن تكون قرارات تلك اللجان صادرة في حدود اختصاصها أو خارج تلك الحدود، ذلك لأنه أن أجاز القول بأن بعض الأعمال تعتبر بطبيعتها من أعمال السيادة التي لا تختص المحاكم بنظرها كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية أو أعمال الحروب إلا أنه في مجال علاقة الدولة بالمواطنين - في الظروف العادية - لا تظهر أعمال السيادة إلا بالنسبة للإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن وفي إطار القواعد التشريعية التي توضع مسبقاً وتحدد الحالات والمراكز القانونية والأوضاع التي تعتبر كذلك،

ومتى كان الأمر كذلك، وكان لا يوجد ثمة قانون أسبق على أعمال تلك اللجان صفة أعمال السيادة فإن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(حكم لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٠/٣٧٧ ق- ١٩٧٥/٤/٥ - س ٢٠ ص ٣٢٠).
المبدأ رقم (٤٤٧) - قرار إستيلاء وحدات القوات المسلحة على قطعة أرض هو قرار إداري - لا يعتبر من أعمال السيادة - أساس ذلك: عدم تعلقه بالاجراءات العليا التي تتخذ للدفاع عن كيان الدولة في الداخل أو الخارج .

الحكم

ليس من ريب أن القرار المطعون فيه والصادر من قائد الجيش الثالث الميداني في ١٩٨٠/٧/٣ باستمرار استيلاء وحدات القوات المسلحة على أرض النزاع هو قرار من طبيعة إدارية لاتصاله بالشؤون والمسائل اليومية المعتادة في إدارة أعمال القوات المسلحة ولا يتعلق بالاجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة في الداخل أو الخارج ودعم أركان الأمن كما لا يتصل بعمليات الحرب ولم يصدر كنتيجة لمباشرة العمليات الحربية، ولذلك لا يعتبر هذا القرار من أعمال الحرب ولا يدخل ضمن أعمال السيادة، بل يعتبر عملاً إدارياً بطبيعته ويخضع لرقابة القضاء الإداري ويدخل الفصل في طلب وقف تنفيذه وإلغائه في الاختصاص الوظيفي والنوعي لمحكمة القضاء الإداري.

(حكم لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٥/١٩٤٢ ق- عليا - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥).

المبدأ رقم (٤٤٨) - القرار المطعون عليه إذ صدر تنفيذاً وتطبيقاً لأحكام القانون الخاص - لا يعدو في طبيعته أن يكون قراراً إدارياً عادياً مهما علت مرتبة من صدر في شأنهم أو واجبات وظائفهم - لا يرقى إلى مرتبة أعمال السيادة أياً كان المعيار الذي يؤخذ به في تعريفه وتبينه.

الحكم

أعمال السيادة - المعيار المأخوذ به - أعمال السيادة في القضاء المصري - أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي - تنظم أوضاعهم الوظيفية قانون خاص - يسري فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - القرار المطعون عليه إذ صدر تنفيذاً وتطبيقاً لأحكام القانون الخاص - لا يعدو في طبيعته أن يكون قراراً إدارياً عادياً مهما علت مرتبة من

صدر في شأنهم أو وجبات وظائفهم - لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة لئلا كان المعيار الذي يؤخذ به في تعريفه وتبيناته - خضوعه لولاية القضاء الإداري إلغاء أو تحويضا - الدفع بعدم ولاية محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى يكون على غير أساس صحيح من القانون .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٥/٤١٨٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٤) .
المبدأ رقم (٤٤٩) - يخرج عن نطاق أعمال السيادة قرار رئيس الجمهورية الصادر بتنفيذا لأحكام قانوني الأحكام العسكرية والطوارئ المتضمن إحالة قضايا محددة بذاتها إلى القضاء العسكري .

الحكم

توجد اختصاصات ذات طابع سياسي وسيادي يمارسها رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة - هناك أيضا اختصاصات أخرى يمارسها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية - هي بطبيعتها تصرفات إدارية - تصدر بقرارات أو أوامر جمهورية تنفيذا للقوانين واللوائح . ومن القرارات الإدارية التي تخرج عن نطاق أعمال السيادة قرار رئيس الجمهورية الصادر بتنفيذا لأحكام قانوني الأحكام العسكرية والطوارئ المتضمن إحالة قضايا محددة بذاتها إلى القضاء العسكري .

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٣٩/٥١٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٢٣) .

المبدأ رقم (٤٥٠) - أعمال السيادة - قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية - القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية .

الحكم

قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية لا يعدو أن يكون قرارا إداريا يتمخض عن إرادة ملزمة مصدرها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم لا يعتبر قرار رئيس الجمهورية في هذه الحالة من أعمال السيادة لأن العبرة دائما هي بطبيعة العمل ذاته، وأساس ذلك أن المقصود بأعمال السيادة هي تلك الأعمال التي تصدر عن السلطة السياسية العليا في الدولة بوصفها سلطة حكم مستهدفة تحقيق مصلحة انجماعة السياسية وتنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول وتأمين سلامتها في

الداخل والخارج وعلاقة الحكومة بالبرلمان ، ومن ثم فإن أعمال السيادة التي تتأى عن رقابة القضاء الإداري تختلف عن القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية باعتبارها سلطة إدارة تتولى الإشراف على المصالح والمرافق العامة الأمر الذى يترتب عليه أن المنازعة فى قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦ / ١ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٦٩)
المبدأ رقم (٤٥١) - أعمال السيادة - القرارات التي تصدرها الدولة تنفيذاً للمعاهدات تخضع لرقابة القضاء رغم أن المعاهدات الدولية من أعمال السيادة.
الحكم

الطعن بالإلغاء فى القرارات التي تصدرها الدولة تنفيذاً للمعاهدات تخضع لرقابة القضاء رغم أن المعاهدات الدولية من أعمال السيادة ، حيث تعتبر من الأعمال المنفصلة القرارات المتعلقة بتوزيع تعويض جزافى دفعته إحدى الحكومات الأجنبية لرعايا الدولة المضرورة - تطبيق هذه النظرية كذلك فى إجراءات نزع الملكية وبعض صور التعيين - تتطبق كذلك على قرار مجلس إدارة هيئة الآثار فى ٣/٨ ، ١٩٩٣/٥/٢٦ بالموافقة على عرض الآثار المصرية بسبع مدن يابانية طبقاً للاتفاق بين الطرفين فى هذا الشأن - هذا القرار منفصل عن العقد ويجوز الطعن فيه على استقلال .

(لطن رقم ٩٤٣ و لطن رقم ١٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٤٧٩)

المبحث الثانى

تطبيقات قبول الدفع ورفضه

نعرض فيما يلى لبعض التطبيقات القضائية لقبول الدفع بعدم قبول الدعوى ورفضه بسبب انتفاء القرار الإداري ، وذلك بعرض أهم المبادئ القانونية المستقرة فيما يعتبر من القرارات الإدارية وما لا يعتبر منها ، وذلك فى مطلبين متتاليين .

المطلب الأول

تطبيقات لما يعتبر قراراً إدارياً

نعرض فيما يلي لنماذج وتطبيقات عملية لما اعتبرته المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري من قبيل القرارات الإدارية والتي توافر لها عناصر القرار الإداري وفقاً للمعنى الفني المستقر في قضاء مجلس الدولة، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها بدعوى انتفاء القرار الإداري غير مقبول.

*** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في (ما يعتبر قراراً إدارياً):**

المبدأ رقم (٤٥٢) - قرار مجلس الوزراء بتحديد المواسم والأعياد الرسمية هو قرار منشئ لحالة قانونية جديدة .

الحكم

إن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ بشأن المواسم والأعياد الرسمية هو قرار له كل مقومات القرار الإداري، إذ بموجبه أفصحت الحكومة عن إرادتها الملزمة في الاحتفال بهذه الأعياد وفي تعطيل وزارات الحكوم ومصالحها في جميع نواحي البلاد، وبذلك أصبح لكل موظف الحق في التغيب عن عمله في تلك الأيام، ولكل ذي شأن مع الحكومة أن يعاملها على هذا الأساس فهو في الواقع قد أنشأ حالة قانونية بالنسبة للكافة، وهذه الحالة وإن كانت قائمة من قبل بالنسبة لغالبية الأعياد والمواسم الواردة بالقرار المذكور، غير أنه يعتبر مع ذلك منشئاً لحالة قانونية جديدة لأن الحكومة تدخلت في أمر هذه الأعياد من جديد وأعملت سلطتها التقديرية على أثر سقوط الملكية وإعلان النظام الجمهوري فاستبعدت منها ما رأت استبعاده وأبقت على ما رأت إبقائه وأضافت إليها أعياداً أخرى اقتضاها الوضع الجديد وهي بذلك قد أفصحت عن إرادتها في هذا الخصوص ولا شك أن كل إفصاح من جانب السلطة الإدارية عن إرادتها في موضوع ما يعتبر من جانبها تصرف إدارياً جدياً حتى ولو سبق لها أن أفصحت عن هذه الإرادة بعينها في ذات الموضوع ما دام أن ذلك كان في مناسبة أخرى .

(محكمة القضاء الإداري - دعوى رقم ٣٧١٦-٨-١٤/١٠/١٩٥٨-١٣/١٣٢/١٤١).

المبدأ رقم (٤٥٣) - اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية تكوين نقابة يعتبر من قبيل القرارات الإدارية.

الحكم

إن اعتماد تكوين نقابة يعد إفصاحاً من الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، فلا جدال في أن قرار اعتماد هذه النقابة من قبيل القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري.

ولا وجه لما تقررره النقابة المدعى عليها من أنه متى كون العمال من بينهم نقابة وأودعوا مصلحة العمل أراق تكوينها كاملة صحيحة استمدت النقابة وجودها وكيانها من مجرد الإبداع، ولا وجه لذلك لأن القانون أجاز لمدير مصلحة العمل الاعتراض على تكوين نقابة والطعن ينصب على موافقة مصلحة العمل على تكوين هذه النقابة وعدم استعمالها حق الاعتراض المخول لها قانوناً .

(محكمة القضاء الإداري - لحوى رقم ٩/١٣٩٩-٩/٦-١٩٥٨/٥/١٢-١٠٧/١٠٠).

المبدأ رقم (٤٥٤) - رفض الإذاعة طلباً بإذاعة الصلوات والأحاديث الدينية المسيحية كل صباح يعتبر قراراً إدارياً نهائياً .

الحكم

لا جدال في أن الحكومة باعتبارها قائمة بإدارة مرفق الإذاعة، وهو من المرافق العامة تملك بموجب سلطتها العامة على هذا المرفق تقرير ما يذاع وما لا يذاع، وتصرفاتها التي تفصح بها عن إرادتها في هذا المجال إزاء المنتفعين بهذا المرفق تكون قرارات إدارية إذ تصدر عنها بسلطتها الملزمة وتنشئ مركزاً قانونياً بالنسبة للمنتفعين من حيث أنها إما أن تقرر حقها في إذاعة ما يطلبون إذاعته أو في حرمانهم منه، وعلى ذلك إذا هي رفضت طلب المدعي تخصيص وقت لإذاعة الصلوات والأحاديث الدينية المسيحية كل صباح كان قرارها في ذلك قراراً إدارياً نهائياً متوافراً للأركان، ويجوز طلب إلغائه .

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٩/٢٠٦٧-٩/١٤-١٩٥٨/١٠/١٣-١٤٤/١٣٣).

المبدأ رقم (٤٥٥) - القرار الصادر من الحاكم العسكري بتوزيع مياه الينابيع على الأهليين درءاً للخطر الذي يهدد الأمن من جراء منع ماء الشرب والري عن الفلاحين - يعتبر قراراً إدارياً .

الحكم

إن الأمر الإداري المطعون فيه الصادر من نائب الحاكم العسكري بتوزيع

مياه الينابيع على الأهلين درءاً للخطر الذي يهدد الأمن من جراء منع ماء الشرب والري عن الفلاحين في منطقة الزاوية والقنيطرة الخاضعة للإدارة العرفية- هذا التدبير الإداري يخضع لرقابة قضاء مجلس الدولة لتقرير ما إذا كان قد اتخذ التدبير الإداري لمواجهة الة استثنائية واقعية كانت قائمة من شأنها المساس بالأمن والطمأنينة، ومما لا شك فيه أن الطعن في هذا القرار الإداري لا يقبل إلا في الميعاد الذي حدده القانون شأن كل قرار آخر يتسم بالصفة الإدارية.

(محكمة القضاء الإداري- الدعوى رقم ١/١٩-١٩٦٠/٤/٢٨-١٤/٢٣/٤٤).

المبدأ رقم (٤٥٦) - قرار التكليف بمغادرة البلاد نهائياً يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

القرار الصادر من وزارة الداخلية بتكليف المدعية مغادرة البلاد نهائياً هو قرار يقع بمثابة إبعاد فعلي من حيث نتيجته لو وضع موضع التنفيذ بقطع النظر عن الجهة التي أصدرته ما دام قد بني على رأي الإدارة المختصة ولا يزال قائماً لم تسحبه ويجوز تنفيذه على المدعية في أي وقت ولو امتنع الطعن في هذا القرار بمقولة أنه ليس قرار إبعاد نهائي لعدم صدوره من وزير الداخلية لأمكن بذلك مخالفة حكم المادة ١٥ من المرسوم قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب .

(محكمة القضاء الإداري- الدعوى رقم ٨/٢٠٧-٨/٢٩-١٩٥٤/٦/٢٩-١٦٠٩/٨٤٤/-

- وراجع في تفصيلات أحكام مجلس الدولة الفرنسي في هذا الشأن- د. سليمان

الطماوي- المرجع السابق- ص ٤٥٨ للمتن وهامش ٢٣)

المبدأ رقم (٤٥٧) - قرار بمصادرة سبائك الذهب يعتبر قراراً إدارياً تختص محكمة القضاء الإداري بإلغائه والتعويض عنه .

الحكم

القرار بمصادرة سبائك من الذهب استناداً إلى أنها مستوردة بدون رخصة. يعتبر من القرارات الإدارية التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظر طلب إلغائها وبالحكم بالتعويض المترتب عليها طبقاً للفقرة السادسة من المادة الرابعة من قانون إنشاء مجلس الدولة والمادة الخامسة منه .

(محكمة القضاء الإداري- الدعوى رقم ١/٢٩٨-١/٦-١٩٤٨/٤/٢-٨٩/٩٠/٢)

المبدأ رقم (٤٥٨) - الحرمان من حق الأولوية في الحصول على أرض هو قرار نهائي .

الحكم

القرار الصادر بحرمان المدعي من حق الأولوية في أخذ وحدة من الأراضي التي تتبعها مصلح الأملاك هو قرار نهائي وتنفيذي لأنه يخلق مركزاً قانونياً بالنسبة إلى المدعي من شأنه ضياع حقه في هذه الأولوية .

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ١/٢٨٦ - ١٩٤٨/٣/٣١ - ١٩٤٢/٨٩/٢).

المبدأ رقم (٤٥٩) - قرار وزير التموين الصادر استناداً للأحكام العرفية يعد قراراً إدارياً .

الحكم

إن الأمر العسكري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ الصادر استناداً إلى الأحكام العرفية والأوامر المعدلة له قد فوضت لوزير التموين كسلطة إدارية حق منح الترخيص بوقف العمل في الأشغال أو المؤسسات ذات المنفعة العامة ومن ثم يعتبر القرار الصادر منه بالموافقة على إغلاق قسم الحرير بالشركة المدعى عليها قراراً إدارياً مما يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري .

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٦/٧٩٣ - ١٩٥٣/٣/٢٤ - ٧٣٧/٤٣٥/٧).

المبدأ رقم (٤٦٠) - قرار القومسيون الطبي العام هو قرار إداري والنص على كونه نهائياً لا يغير من طبيعته .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرارات التي تصدر من القومسيون الطبي العام هي قرارات إدارية تصدر من هيئة إدارية تباشر اختصاصاً إدارياً خولته لها القوانين واللوائح، ولا يغير من طبيعة هذه القرارات أن القانون نص على أنها تكون نهائية إذ المقصود من ذلك عدم جواز الطعن في هذه القرارات بطريق التظلم الإداري المؤسس على سلم التدرج الإداري).

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ١/٣٢٩ - ١٩٤٩/٣/١٠ - ٤٧٦/١٢٧/٣).

المبدأ رقم (٤٦١) - شطب اسم المدعي من عداد المقاولين في أعمال مجلس المديرية يعتبر قراراً إدارياً .

الحكم

القرار الخاص بشطب اسم شخص من عداد المقاولين في أعمال مجلس المديرية إذا صدر من جهة الإدارة بمقتضى سلطتها باعتبارها القوامة علي المصالح العامة في أمر يتصل بمرفق عام كان قراراً إدارياً وإذا كان من شأنه أن

يمس سعة من شطب اسمه في معاملاته ويؤذيه في كرامته كان له أن يطلب إلغاءه .

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ١٠/١٠٩ - ١٩٤٧/١٨/٢٥ - ١١/١٦/٢) .

المبدأ رقم (٤٦٢) - قرارات المجلس الأكليريكي التأديبية تعتبر قرارات إدارية.

الحكم

إن المجلس الأكليريكي حينما يحاكم الإكليروس فإنه يستمد اختصاصه مباشرة من القانون ويجلس لهذه المحاكمة كهيئة تأديبية ومن ثم تكون القرارات التي تصدر منه في هذا الشأن قرارات تأديبية لها الصفة الإدارية .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٧/٨ - ١٩٥٤/٤/٦ - ١١٧١/٦٠١/٨)

المبدأ رقم (٤٦٣) - القرار الصادر باعتماد نتيجة انتخاب أعضاء مجلس ملي فرعي يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الذي يصدر من وزير الداخلية باعتماد نتيجة انتخابات المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس أو أي من مجالس الملي الفرعية التابعة ليس إجراءً آلياً، بل هو من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها بالإلغاء، وآية ذلك أنه صدر إعمالاً لحكمة الوصايا الإدارية التي للوزير في هذا الشأن، وهي الوصاية المقررة للسلطة العاملة على أشخاص القانون العام، ومن بينها المجلس الملي العام والمجالس الفرعية التابعة له، وهي مقررة أيضاً في خصوصية هذه المجالس والانتخابات المتعلقة بها بمقتضى المادة (١٩) والمادة (٢٠) من الأمر العالي الصادر في ١٤/٥/١٩٨٣ وتنص الأخيرة على أنه " متى تم انتخاب كل مجلس من المجالس المذكورة يقدم كشفاً بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدر الأوامر اللازمة للجهات المعنيين فيها بمعرفتهم واعتمادهم)، ولا يعقل أن يكون صدور الأوامر آلياً، ذلك لأن الذي يملك إصدار الأوامر يملك عدم إصدارها إذا تبين الوزير أثناء ممارسة سلطته الإشرافية أن الإجراءات تنطوي على مخالفات قانونية .

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٥/٩٧٥ - ١٩٥٤/١٢/١٣ - ١٢٣/٩٧/٩) .

المبدأ رقم (٤٦٤) - قرار بتعطيل الصحف أو إلغائها أو المعارضة في صدورها قرار إداري.

الحكم

إن تصرفات الإدارة في تعطيل الصحف أو في إلغائها أو في المعارضة ي صدورها إنما هي أعمال إدارية يجب أن تجري على مقتضى أحكام الدستور والقوانين واللوائح، فكل قرار تتخذه الإدارة في هذا الشأن يعتبر قراراً إدارياً عادياً يدخل في اختصاص هذه المحكمة لأنظر في أمر صحته أو بطلانه وللمحكمة حق الرقابة على الإدارة فيه، لترى هل صدر متفقاً مع أحكام الدستور والقوانين واللوائح، خالياً من التعسف، فتحكم بصحته، أو هو قد صدر متعارضاً مع هذه الأحكام أو انطوى على تعسف في استعمال السلطة، فتقضي ببطلانه .

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ٥/٥٨٧ - جلسة ١٩٥١/٦/٢٦ لسنة ٥ ص ١١٠١).
المبدأ رقم (٤٦٥) - لجنة الطعون في كشوف المرشحين للعمدية لجنة إدارية وقراراتها إدارية.

الحكم

لجنة الطعون التي تتولى فحص الطعون التي تقدم إليها في كشوف المرشحين للعمدية أو المشيخة هي بحكم تشكيلها وطبيعة وظيفتها لجنة إدارية وقراراتها قرارات إدارية نهائية.

وبذلك يفتح باب الاختصاص القضائي وليس معنى أن القرارات تصدر نهائية أنها تخرج من رقابة محكمة القضاء الإداري التي تتسلط بولايتها على القرارات الإدارية النهائية ومتى طعن في الميعاد المقرر حتى إذا ما انقضى هذا الميعاد اكتسبت حصانة من الإلغاء مهما كانت الأسباب - إذ المقصود من ذلك هو وضع حد لمدارج التظلم الإداري فيمتنع التظلم منها بالطريق الإداري أمام الهيئة التي أصدرتها أو الهيئات الرئيسية لها .

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢/٣٦٤ - السنة ٣ ص ٢٥٣ - جلسة ١٩٤٩/١/١١ - والدعوى رقم ٢٠/٢٤٠ ورقم ٢٠/٣١٤ ورقم ٨١٩، ٥/٥٢٩ - جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٩ - السنة ٧ ص ٢٣٢).

المبدأ رقم (٤٦٦) - لجنة الفصل في الطعون الخاصة بالعمد والمشايخ - هيئة إدارية وقراراتها إدارية نهائية قابلة لطعن بالإلغاء .

الحكم

لا شبهة في أن لجنة الفصل في الطعون المنصوص عليها في المادة التاسعة

من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ هي هيئة إدارية خصها القانون بالنظر في الطعون التي تقدم في كشوف المرشحين للعمدية ومن لهم حق اختيار العمدة وهي ممثلة إدارية بطبيعتها وهي بحكم تشكيلها وطبيعة تكوينها لجنة إدارية فقراراتها والحالة هذه قرارات إدارية نهائية تكون قابلة للطعن بدعوى الإلغاء أمام هذه المحكمة طبقاً للفقرة السادسة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

(محكمة قضاء الإلري- الدعوى رقم ١٤٣٧/٥ جلسة ١٩٥٣/١/١٨ - س ٧ ص ٣٢٨).
المبدأ رقم (٤٦٧) - مجالس عسكرية- هي سلطات تأديبية- يخضع لها جميع الهيئات ذات النظام العسكري.

الحكم

إن النظر الصحيح للمجالس العسكرية هي أنها سلطة تأديبية تجمع خصائص التأديب وعناصره ومميزاته يؤيد هذا النظر ويدعمه أن الشارع إذ يخضع جميع الهيئات ذات النظام العسكري فيما يتعلق بالضبط والربط العسكري للمحاكمات العسكرية يقرر في وصفها وبيان الغاية منها أنها مجازاة تأديبية.

ولا يجوز التحدي بأن بعض الجزاءات التي توقعها المجالس العسكرية هي من نوع ما تقضي به المحاكم المدنية مما يرفع عن هذه الجزاءات صفة التأديب، لا وجه للتحدي بذلك، لأن الجزاءات التأديبية ليست محددة أو معينة بل هي تختلف باختلاف الفئة غالتي تفرض عليها وطبيعة عملها ، أهميته فيتنوع بتنوع المخالفات التي تقع منها ومبلغ أثرها وخطورتها. وليس ثمة ما يمنع أن يجعل الشروع الجزاء التأديبي مماثلاً في معياره أو مقداره للجزاء الجنائي. ولا جدال في أن من الجنايات العسكرية ما هو بالغ الأثر فادح الخطر والضرر فيطوع الأخذ في لجزيتها بمقاييس الأجزية الجنائية وصرامتها مع الاحتفاظ لها بمستها وطابعها .

(محكمة قضاء الإلري- الدعوى رقم ٣٧٤/٣ ق- ١٩٥١/٣/٢٢ - لسنة ٥ ص ٧٦٢).
المبدأ رقم (٤٦٨) - هيئات إدارية- الغرف التجارية- قراراتها إدارية قابلة للطعن بالإلغاء.

الحكم

يبين من تصفح القانون الخاص بالغرف التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ أن

المشرع جعل الانضمام إليها إجبارياً على جميع التجار المقيدين بالسجل التجاري وغذى مواردها برسوم تحصل بالطريق الإداري وخول وزير التجارة والصناعة حق تعيين ربع أعضائها كما خوله إبطال مداولاتها للخارجة عن اختصاصها وعلق حقها في إنشاء المعارض والأسواق على إذن يصدر منه كما أعطاه حق التدخل في اعتمادات ميزانياتها حذفاً وتبديلاً وأباح له أن يبعث بمندوب عنه لحضور جلساتها وأوجب القانون على الغرف المشار إليها ألا تعقد قروصاً إلا بعد استئذان وزارة التجارة والصناعة.

ومؤدى ذلك كله أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ قد شاء أن يجعل من الغرف التجارية مؤسسات عامة متممة للمصالح العامة التي تتولى المرافق التجارية في البلاد، يضاف إلى ذلك ما وضع من الأعمال التحضيرية للقانون المذكور وما ورد في أقوال وزير التجارة والصناعة في محضر جلسة مجلس الشيوخ التي انعقدت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٣٩ من أن هذه الغرف وجدت لتكون جهة من الجهات العامة تقوم بجانب السلطات الأخرى في الإدارة المركزية لتكون مرشداً أو مشيراً في الأمور التي تهم التجارة باعتبارها من الشخصيات المعنوية التابعة للقانون العام عليها واجبات تشترك في زدائها مع السلطات الحكومية - ثم جاء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وبدد كل شك في صفة الغرف التجارية إذ نص في مادته الأولى على اعتبارها من المؤسسات العامة وعلى مقتضى ذلك تكون قرارات الغرف التجارية ما هي إلا قرارات إدارية قابلة للطعن عليها بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة شأنها في ذلك شأن باقي القرارات الإدارية المشار إليها في المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

(محكمة القضاء الإداري - لدعوى رقم ١٥٤٤/٥ جلسة ١٩٥٣/١/٢٦ - لسنة ٧ ص ٣٧٣).

المبدأ رقم (٤٦٩) - بطر كخانة الأقباط الأرثوذكس - من أشخاص القانون العام - الهيئات المتفرعة منها هيئات إدارية.

الحكم

إن وظيفة البطر كخانة هي رعاية مرافق الأقباط الأرثوذكس عامة وهي في سبيل ذلك تتمتع بنصيب من السلطة للنهوض بهذه المرافق والخدمات وحسن توجيهها وهذه المهمة أصلاً هي من اختصاصات الحكومة وكان يقع على عاتقها القيام بها لو لم توكل إلى البطر كخانة، ذلك أن الخدمات التي تؤديها هذه

البطرركخانة للأقباط الأرثوذكس هي من نوع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة. أما مجموع القواعد التي تنظمها فإن هذه القواعد مستمدة من القانون الذي تكفل بتنظيمها وبيان الهيئات التي تتفرع عنها وبيان كيفية تكوين كل هيئة ومجال نشاطها ومدى اختصاصها. فقد نظمت لائحة سنة ١٨٨٣ والقوانين المعدلة لها كيفية تشكيل المجلس الملي وبينت اختصاصاته وجعلت منها قضاء الأحوال الشخصية مع أن القضاء هو من خصائص الدولة في الوقت الحاضر. كما نظمت اللائحة المذكورة وما تلاها من قوانين كيفية محاكمة الإكليروس حسب قانون الكنيسة وجعل القانون الرياسة للبطريرك على البطرركخانة وفروعها المختلفة بالإدارة العامة فينبجلى ذلك في أن الحكومة تعين الرئيس الأعلى لهذه الهيئة بأمر عال وأنها حددت بمرسوم الطائفة التي يختار منها والكيفية التي يختار بها وشروط ناخبيه وبينت طريقة انتخاب أعضاء المجلس الملي العام وشروط الناخبين وأوجبت عرض نتيجة الانتخابات عليها لاستصدار المرسوم بالزعضاء ورسمت طريقة الطعن في انتخابهم لتقيمه إلى وزارة الداخلية ونصت في القانون على عرض أسماء المجالس المليية الفرعية وزسماء أعضاء المجلس الإكليريكي على وزارة الداخلية لصدور الأمر بتفريقهم لجهات الإدارة واعتمادهم وصدقت وزارة الداخلية على اللائحة الداخلية للمجالس المليية للأقباط الأرثوذكس وأصدرت قراراً بهذا التصديق.

ثم هي تنفذ أحكام المجالس المليية الصادرة في حدود اختصاصها فهي بذلك لم تفرط في شيء إلا وجعلت له الإشراف عليه. وعلى هدى ما تقدم تكون بطرركخانة الأقباط الأرثوذكس شخصاً من أشخاص القانون العام وتكون الهيئات إدارية في حدود هذا الاختصاص .

(محكمة لقضاء الإلري- لدعوى رقم ٧/٨ ق- ١٩٥٤/٤/٦- س ٨ ص ١١٧١).
المبدأ رقم (٤٧٠) - قرارات مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس قرارات إدارية .

الحكم

إن مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس، وقد ناط به القانون الاختصاص بتعيين وعزل القائمين على إدارة الأوقاف الخيرية للأقباط الأرثوذكس، وهو الاختصاص الذي كان معقوداً من قبل للمحاكم الشرعية، إنما

بممارسة في هذا الخصوص نشاطاً إدارياً دعت إليه اعتبارات الصالح العام، ومن ثم تكون القرارات الصادرة منه قرارات إدارية يدخل النظر في طلب إلغائها في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري- تطبيقاً لنص المادة ١٠ ق قانون مجلس الدولة .

(لمحكمة الإدارية العليا- طعن رقم ١٦/٤٤١ ق- ١٨/١/١٩٧٥- لسنة ٢٠ ص ١١٩).
المبدأ رقم (٤٧١) - القرارات الصادرة من المجلس الصوفي الأعلى قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري ولو كانت بصفة روحية.

الحكم

إن القرار الصادر من المجلس الصوفي الأعلى بوقف المدعي عن عمله هو قرار إداري نهائي استكمل كافة العناصر والمقومات الخاصة بالقرار الإداري النهائي. فليس ثمة أساس قانوني يمكن على مقتضاه وعلى هديه التفرقة بين الأعمال الإدارية التي تصدر عن مشيخة الطرق الصوفية أو المجلس الصوفي الأعلى والتي تخضع لرقابة القضاء الإداري وبين أعمالها التي من هذا القبيل بطبيعتها أصلاً والتي تصدر عنها بصفتها الروحية في الشؤون الدينية التي لا تخضع لهذه الرقابة.. طالما أن هذه القرارات أو تلك تعلقت بمراكز قانونية ذاتية ومست أوضاعاً وظيفية أثرت فيها وتضمنت جزاءً تأديبياً .

(محكمة القضاء الإداري- الدعوى رقم ١٦/٦٤٠ ق- ١٥/١٢/١٩٦٤-
مجموعة ٥ سنوات ص ٤٣٢).

المبدأ رقم (٤٧٢) - قرار المجلس الملي الإنجيلي العام و قرار إداري نهائي وليس قرار ديني أو قضائي .

الحكم

إن القرار المطعون فيه الصادر من المجلس الملي الإنجيلي العام قد صدر استناداً إلى المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٢ والتي خولت المجلس الملي العام اختصاصات إدارية ومن ثم فهو قرار إداري ولم يقف أثره على مسألة دينية، ومن ناحية أنه قرار قضائي فإن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ظله القرار قد ألغى اختصاصات المجلس الملي القضائية فيكون القرار المطعون فيه قرار إداري نهائي مما تختص بنظره هذه المحكمة .

(محكمة القضاء الإداري- الدعوى رقم ١٤/٤٣٢ ق- ٦/٢/١٩٦٢-
مجموعة ٥ سنوات ص ٤١).

المبدأ رقم (٤٧٣) - القرارات الصادرة بشأن إدارة أموال الوقف الخيري واستثمارها أو التصرف فيها ليست قرارات إدارية وما يثور بشأنها لا يدخل في عموم المنازعات الإدارية.

الحكم

الوقف الخيري لا يعدو أن يكون شخصاً اعتبارياً خاصاً وتعتبر أمواله أموالاً خاصة- إدارة هذه الأموال واستثمارها أو التصرف فيها ليست قرارات إدارية وما يثور بشأنها لا يدخل في عموم المنازعات الإدارية- فلا اختصاص لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالفصل في هذه الدعاوى والمنازعات .

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٧) .

المبدأ رقم (٤٧٤) - القرار بإحالة الموظف إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية هو قرار إداري منشئ لمركز قانوني- الطعن عليه يكون بدعوى الإلغاء في الميعاد القانوني دون دعوى التسوية- أساس ذلك .

الحكم

إن ما أبداه المدعي أخيراً من أن قرار إنهاء خدمته على أساس بلوغه السن القانونية- وهو القرار المطعون فيه- ليس قرار إداري مما تقدره الإدارة بسلطانها المطلقة بقصد إنشاء مركز قانوني، وأنه لا يعدو أن يكون قراراً تطبيقياً لا يتوافر فيه أركان القرار الإداري الذي لا يجوز التحلل من حكمه إلا بدعوى الإلغاء. هذا التكييف الذي ينتهي به المدعي إلى اعتبار الدعوى الحالية من قبيل منازعات التسوية مردوداً بما هو مقرر من أن القرار الإداري هو عمل قانوني من جنس واحد، يصدر بالإرادة الملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين أو اللوائح، في الشكل الذي يتطلبه القانون، بقصد إنشاء وضع قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة. كما أن القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة، تعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزاً قانونياً خاصاً لفرد معين، وإذا صح أن القرار الفردي هو تطبيق لحكم القانون فإنه لا بد من اعتباره أيضاً منشئاً لمركز فردي خاص متميز عن الوضع القانوني المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا ينبغي أن ينفي عن العمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد صلاحيته لإنشاء مركز قانوني أو تعديله، لأن كل قرار إداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق بقاعدة قانونية أعلى وعلى هذا الأساس فإن إحالة المدعي إلى التقاعد لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً صادراً برنشاء مركز قانوني بالنسبة إليه سواء انطوى قرار الإحالة على خطأ

في تقدير السن أو لم يكن منطقياً على ذلك ولصاحب الشأن عند الاقتضاء تعقب القرار بالطعن عليه بدعوى الإلغاء في ميعادها القانوني.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٠٨٠/٧-١٩٦٤/٤/٥ - مجموعة

العشر سنوات ص ١١٥٧).

المبدأ رقم (٤٧٥) - القرار الصادر من الإدارة بالقبض على شخص لاعتبارات تتعلق بالأمن العام هو قرار إداري.

الحكم

إذا ثبت أن القبض على المدعي كان تدبيراً من التدابير التي اتخذتها الإدارة لاعتبارات تتعلق بالأمن العام. بناء على حالة واقعية كانت قائمة، هي السبب الذي دعا الإدارة إلى اتخاذ هذه التدابير، فأفصحت عن إرادتها بالقبض عليه هو وغيره، فإن هذا التصرف له كل مقومات القرار الإداري، كتصرف إرادي متجه إلى إحداث أثر قانوني، هو القبض على الأشخاص بغاية من المصلحة العامة هي وقاية الأمن والنظام لسبب هو الحالة الواقعية التي كانت قائمة عندئذ، وبهذه المثابة يختص القضاء الإداري بطلب التعويض عنه.

(لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١٥١٧/٢-١٣/٤/١٩٥٧-١٩٦٤/٩٣/٢).

المبدأ رقم (٤٧٦) - قرار لجنة شئون الموظفين بالترقية المعتمد من الوزير - هو قرار إداري نهائي منبعث عن سلطة تقديرية في إصداره وصدوره إثر قرار آخر أشار مفوض الدولة بإلغائه إلغاءً مجرداً لا يجعل منه قراراً تنفيذياً .

الحكم

إن قرار لجنة شئون الموظفين الذي اعتمده وزير الخزانة في ١٩٥٩/٢/٣ موضوع تظلم المطعون ضده وموضوع دعواه هو قرار إداري صدر نهائياً ممن يملكه وإذا هو خاص بالترقية فهو من القرارات التي يعنيها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة في مادته الثامنة فقرة ثالثة ولو أنه صدر من للجهة الإدارية إثر قرارها الذي أصدرته في ١٩٥٧/٦/٢٩ متضمناً نفس ما تضمنه القرار الأول الذي زشار مفوض الدولة بإلغائه إلغاءً مجرداً كما سلف البيان إلا أنه لا يعتبر قراراً تنفيذياً كما تقول جهة الإدارة في ردها على الدعوى إذ أن رأي مفوض الدولة ليس له من قوة ملزمة على الجهة الإدارية بل لها أن تأخذ به و لا تأخذ به فإن أخذت به وأصدرت قراراً برأيه فلا يعتبر هذا القرار

تتفيداً بل يعتبر قراراً منبعثاً عن سلطتها التقديرية في إصدار هذا القرار وأمثاله وبالتالي يكون له مقومات القرار الإداري النهائي الذي يصلح زن يكون موضوع طعن وقد أوردته المادة آنفة الذكر من بين القرارات التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

(لمحكمة الإدارية العليا- طعن رقم ٨/٥٩٦-١١/٢٤-١٩٦٣/١٣/٩-١٢٠/١٣/٩)

المبدأ رقم (٤٧٧) - قرار لجنة حصر تجار القطن والسماسرة قرار إداري.
الحكم

إن قرار اللجنة المشكلة لحصر تجار القطن والسماسرة يعتبر قراراً إدارياً نهائياً يجوز مخصصته بعدوى الإلغاء.

(لمحكمة الإدارية العليا- طعن رقم ١٧٠ و ١٧١/١٧ ق ١٣/٤/١٩٧٤- لسنة ١٩ ص ٢٦٨)
المبدأ رقم (٤٧٨) - قرارات لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هي قرارات إدارية نهائية صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي.

الحكم

إن لجان التحكيم الطبي لا تصدر قراراً في منازعة من منازعات العمل بين العاملين وأرباب الأعمال- وإنما يحض لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي لا بناءً استعيب على قراراتها عن الاختصاص المعقود لمحاكم مجلس الدولة باعتبار أن قراراتها هي قرارات إدارية نهائية صادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي.

(المحكمة الإدارية العليا- الطعن رقم ٢١/٥٠٤ ق - ١٠/١٢/١٩٧٧-)

مجموعة ١٥ سنة عليا ص ١٥٦).

المبدأ رقم (٤٧٩) - قرار لجنة الاعتراضات بتأييد استبعاد اسم من كشوف المرشحين لانتخابات مجلس الشعب يعد قراراً إدارياً يختص بالتعقيب عليه مجلس الدولة.

الحكم

إن قرار لجنة الاعتراضات كلجنة إدارية ذات اختصاص قضائي- بحكم تشكيلها المميز وطبيعة نشاطها الخاص- بتأييد استبعاد اسم المدعي من كشوف المرشحين لا يحصر إقصاء عن إرادة تلك اللجنة التي عبرت عنها بمقتضى

السلطة المخولة لها قانوناً وهو بهذه المثابة قرار إداري مما أسند الاختصاص بالتعقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الزصيل بالفصل في المنازعات الإدارية، ولا سبيل بعدئذ إلى أن يفلت هذا القرار من الرقابة القضائية أو أن ينأى به عن قاضية الطبيعي أو إلى أن يخلط بينه وبين طعن صحة العضوية التي اختص مجلس الشعب بالفصل فيها والتي تتوجه أساساً إلى نتيجة الانتخابات وما انطوت عليه من إعلان إرادة الناخبين وإن انبسطت أحياناً وبطريق التبعية على ما يعاصر ذلك أو يسبقه من الإجراءات التي لا غنى عنها في التمهيد ليوم الانتخابات ومقتضياته.

(المحكمة الإدارية العليا- الطعن رقم ٢٣/١ ق- ١٩٧٧/٤/٩ - مجموعة ١٥ سنة عليا ص ١٥٣).

المبدأ رقم (٤٨٠) - قرار لجنة الاعتراضات برفض الطعن في صفة أحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب قرار إداري يختص بالفصل فيه مجلس الدولة.

الحكم

إن قرار لجنة الاعتراضات بوصفها لجنة إدارية بحكم تشكيلها وطبيعة نشاطها برفض الطعن في الصفة التي أثبتت لأحد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب المدرجين في كشف المرشحين يعتبر قراراً إدارياً مما أسند الاختصاص بالتعقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الأصيل بالفصل في المنازعات الإدارية، ولا يسوغ القول بأن اختصاصه قد زال بسبب حصول واقعة إجراء الانتخاب وإعلان النتيجة بفوز المطعون في صفته لأن استمرار نظرها ينطوي على التصدي للفصل في صحة العضوية وهو ما يختص به مجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور ذلك أن تعديل اختصاص جهات القضاء لا يكون إلا بقانون وليس لأي سبب آخر والمنازعة الماثلة ليست طعنًا في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب وإنما طعنًا في قرار لجنة الاعتراضات.

(المحكمة الإدارية العليا- الطعن رقم ٢٣/٧٩١ ق- ١٩٧٨/١/٢٨ - السنة ٢٣ المبدأ ٦٠).

المبدأ رقم (٤٨١) - قرار لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب باعتبار صفة أحد المرشحين فئات في حين أن صفته فلاح هو قرار إداري

صادر من لجنة إدارية تختص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن فيه.

الحكم

إن قرار لجنة فحص طلبات الترشيح والبت في صفة المرشح ورفضها تعديل صفته من فلاح إلى فذات أو العكس يعتبر قراراً إدارياً صادراً من اللجنة بما لها من اختصاص طبقاً للقانون مما أسند الاختصاص بالتعقيب عليه إلى مجلس الدولة بحكم اختصاصه الأصيل في المنازعات الإدارية الثابت له بنص المادة ١٧٢ من الدستور ونص المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

ولا يعتبر الطعن في قرارات هذه اللجنة طعناً في صحة عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب مما يختص مجلس الشعب بالفصل فيه طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور طالما أن الطاعن لم يطلب إبطال عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب بل طلب إلغاء قرار مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة.
(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٦/١٥٣٨ ق - ١٩٨١/١١/٧ - مجموعة المكتب الفني لهيئة مفوضي الدولة).

المبدأ رقم (٤٨٢) - قرارات اللجان الاستئنافية للجان الفصل في المنازعات الإدارية قرارات إدارية.

الحكم

إن اللجان الاستئنافية للجان الفصل في المنازعات الإدارية تعتبر هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي وتكون قراراتها إدارية مما تخضع للطعن بالإلغاء ووقف التنفيذ أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.
(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٢٣/١٧٧ ق - ١٩٧٨/٢/١٤ - مجموعة ١٥ سنة عليا ص ١٥٩).
المبدأ رقم (٤٨٣) - قرارات لجان نظر الطعون في تقدير مقابل التحسين قرارات إدارية.

الحكم

القرارات الصادرة من لجنة نظر الطعون في تقدير مقابل التحسين المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين العقارات.. قرارات إدارية صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٨/٣٨٢ ق - ١٩٧٨/٤/٨ - مجموعة ١٥ سنة عليا ص ١٦٢).

المبدأ رقم (٤٨٤) - قرارات هيئات التمثيل المهني قرارات إدارية.

الحكم

قرارات هيئات التمثيل المهني في شأن تأديب الأعضاء والقيد في السجلات أو غير ذلك من الأغراض هي قرارات إدارية قابلة للطعن فيها بدعوى الإلغاء. (لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ٨٠١/٨٠١ ق- ١٩٦٦/٣/٢٧- لسنة ١١ ص ٥٨٢).

المبدأ رقم (٤٨٥) - القرارات الفردي الصادرة من وزير التموين تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هي قرارات إدارية.

الحكم

إن القرارات الفردية التي تصدر من وزير التموين تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بالاستيلاء تكون من القرارات الإدارية التي يجب أن تتخذ في حدود القانون والتي يتعين خضوعها إعمالاً لمبدأ سائدة للقانون لرقابة القضاء.

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ١٥/٧١٨ ق- ١٩٧١/١٢/٢٠- لسنة ١٦ ص ١٦٧).

المبدأ رقم (٤٨٦) - القيد في سجل الخطرين على الأمن العام يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إنه ليس من ريب في أن القيد في سجل الخطرين على الأمن العام يعتبر قراراً إدارياً قوامه إفصاح الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها بما لها من سلطة في إدراج شخص ما في سجل الخطرين على الأمن اقتناعاً منها باعتوار مسلكه وانحراف سلوكه ورجحان النزعة الإجرامية في منهجه استناداً إلى ما ارتكبه من جرائم وصدر ضده من أحكام، وذلك بقصد إحداث أثر لا ريب فيه ولا جحود وهو أن يكون المدرج اسمه في سجل الخطرين في صدارة من تحوم حولهم الشبهات وتشير إليهم أصابع الاتهام عند وقوع جريمة من الجرائم التي حشر تحت لوائها، وأن يوضع في موطن الريبة والنقص حيثما يتطلب الأمر الرجوع إلى جهات الأمن للوقوف على رأيها بالنسبة لصحيفة صاحب الشأن ومدى نقائها.. فضلاً عما يستتبعه القيد في سجل الخطرين على الأمن العام من متابعة ومالحة لا جدال في كونها تنال من السمعة وتنتقص من القدر ومتى كان ذلك فإن الدفع بعدم الاختصاص يكون على غير أساس من القانون واجب الرفض.

(المحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ٢٥/٩٧٧ ق- ١٩٨١/١٢/١٢ -

مجموعة المكتب الفني لهيئة مفوضي الدولة)

المبدأ رقم (٤٨٧) - قرارات مدير الجمارك بفرض غرامة عن مخالفة جمركية قرارات إدارية.

الحكم

' قرارات المدير العام للجمارك في شأن الغرامة التي تفرض عن المخالفات الجمركية المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون الجمارك هي قرارات إدارية يختص بنظرها مجلس الدولة باعتباره المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة.

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ١٢/٨٣ق- ١٩٦٨/٥/١٨- لسنة ١٣ ص ٩٣٨)
المبدأ رقم (٤٨٨) - قرار وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر يعتبر قراراً إدارياً يختص بنظره القضاء الإداري.

الحكم

إن نص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد حدد على سبيل الحصر لا المثال حالتين اثنتين فقط لطلب إعطاء المحرر رقم شهر مؤقت وعرض الزمر على قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية المختصة وهما حالة التأشير على طلب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجباً له وحالة صدور قرار بسقوط أسبقية طلب الشهر، وبذا تخرج حالة وقف شهر المحرر بعد أن تقررت صلاحيته للشهر عن نطاق التظلم الذي رسمه القانون في المادة ٣٥ المذكورة ولا يخضع تبعاً لذلك أمر التظلم منه لقاضي الأمور الوقفية، وبهذه المثابة ينتفي أساس الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري، بالفصل في قرار وقف شهر المحرر الذي أقيم على حكم المادة المذكورة.

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ١١/٩٣٠ق- ١٩٦٨/٢/٢٤- لسنة ١٣ ص ٥٦٤).
المبدأ رقم (٤٨٩) - قرار المحافظ بنقل تلاميذ مدرسة إلى أخرى قرار إداري.

الحكم

إن قرار محافظ القاهرة بنقل تلاميذ مدرسة إلى مدرسة أخرى يعتبر قرار إداري.

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ٢٠/٢ق- ١٩٧٥/١/٢٥- لسنة ٢٠ ص ١٦٨).
المبدأ رقم (٤٩٠) - امتناع جهة الإدارة عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ قرار إداري.

الحكم

امتناع الوزارة عن تنفيذ حكم واجب للنفاذ يعد قراراً إدارياً.
(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ١١٧٦/٩ق- ١٩٦٧/١١/١٨- لسنة ١٣ ص ١٠١).
المبدأ رقم (٤٩١) - قرارات الاعتقال استناد القانون الطوارئ قرارات إدارية.

الحكم

قرار رئيس الجمهورية باعتقال شخص استناداً إلى قانون الطوارئ قرار إداري.

(المحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ٦٧٥ ورقم ٢٢/٧٩٧ ق-
١٩٧٨/٥/٢٧- مجموعة ١٥ سنة عليا ص ١٨٨).

المبدأ رقم (٤٩٢) - القرارات الصادرة من لجنة الأحوال المدنية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وبالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠- تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الإداري لتعلقه بقرار إداري نهائي صادر من لجنة الأحوال المدنية وهي بتشكيلها واختصاصاتها لجنة إدارية.

الحكم

ومن حيث أن طلب المدعية هذا هو مما تختص بنظره والفصل فيه محكمة القضاء الإداري، لتعلقه بقرار إداري نهائي صادر من لجنة الأحوال المدنية، وهي بتشكيلها واختصاصها لجنة إدارية لا أكثر، في خصوص ذلك البيان من بيانات الأحوال المدنية (اسم ابنها) لما تقول به من بطلانه وهي منازعة لا تأثير بحسب ظاهرة الأوراق شيئاً مما يتعلق بما تختص به المحاكم العامة أولاً: كالقيود المتعلقة بإثبات النسب والوالد وغيرها عند النزاع فيها، فهي على هذا منازعة إدارية بحتة أثارها مسلك تلك اللجنة بإجرائها ذلك للتغيير المطعون فيه من جهة المدعية، ومحل الطعن فيها قرارها بذلك وهو مما تختص المحكمة بالفصل فيه طبقاً للمادة ١٠/ ثامن من قانون مجلس الدولة.

(الطن رقم ١٠٤٥ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٨٥/٣/٣٠)

المبدأ رقم (٤٩٣) - المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الإدارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة- ما تصدره من تقارير تنطوي على قرار إداري نهائي يجوز الطعن عليه بالإلغاء استقلاً-

لا معقب من القضاء الإداري على ما استند به المجالس المتخصصة من أن حالة المدعي المرضية لا تقتضي سفره للعلاج في الخارج - لا يحول دون ذلك تعارضه مع تقرير الخبير الأجنبي المعالج - أساس ذلك أن المجالس الطبية بحكم تشكيلها الفني المتخصص هي القادرة على تقرير حالة المدعي الصحية.

الحكم

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المجالس الطبية المتخصصة هي الجهة الإدارية المختصة بتقرير الحالة الصحية لطالبي العلاج في الخارج على نفقة الدولة ومهمتها في ذلك لا تقتصر على مجرد إثبات حالة المريض الصحية بل تتطوي كذلك على القول الفصل فيما إذا كانت حالته تقتضي علاجاً في الخارج لعدم توفر إمكانياته في الداخل أم أنها لا تستدعي ذلك لتوفر إمكانيات علاجه في الداخل أو لأن الحالة قد أصبحت مستعصية لا يجدي فيها العلاج في الداخل أو الخارج وتقديرها لكل ذلك مما تستقل به بلا معقب عليها من جهة إدارية أرى، وهو ما يجعل لتقاريرها وتوصياتها في هذا الشأن أثرها في حق طالب العلاج في الخارج وذلك إما على الوجه الذي يساهم به في إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على علاجه على نفقة الدولة في الخارج أو على النحو الذي يؤدي إلى عدم صدور هذا القرار كما لو قدرت أن حالة المريض لا تقتضي علاجاً في الخارج، وبهذه المثابة تتطوي هذه التقارير والتوصيات متى استنفدت مراحلها على قرار إداري نهائي يجوز الطعن فيه بالإلغاء استقلاً.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٩٢٣/٣٠ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤).

*** قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب المبني على تصرف اللجنة الثلاثية المختصة بإعداد نتيجة الانتخابات قرار إداري:**

المبدأ رقم (٤٩٤) - (١) قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة العامة للانتخابات - مفاد نصوص الدستور وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن اللجنة الثلاثية المختصة بإعداد نتيجة الانتخابات هي لجنة استحدثت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ وتطلب تشكيلها العمل بنظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والمهام التي تتولاها اللجنة لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها وإنما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخابات بمعناها الدقيق.

(٢) ما تقرره اللجنة الثلاثية تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية

طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ - ما تقوم به هذه اللجنة الثلاثية هو تصرف إداري محض - وما تصدره من قرارات في هذا الشأن هو قرارات صادرة من سلطة إدارية في أمور تتعلق بتطبيق أحكام القانون في شأن تحديد الأحزاب التي تمثل في مجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليها وتنتهي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب منها بتحديد عدد المقاعد التي حصل عليها وبيان أسماء الفائزين بها.

(٣) أعمال اللجنة الثلاثية تتوج باعتماد وزير الداخلية لها - يصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان النتيجة العامة للانتخاب - هذا القرار قرار إداري يقبل الطعن فيه - يتعلق الطعن حينئذ بقرار صدر من الجهة الإدارية وعبر عن إرادتها كسلطة عامة بعد الانتهاء من العملية الانتخابية بالمعنى الدقيق ورتب الآثار على نحو ما كشفت عن الإرادة الشعبية وتطبيقاً لحكم القانون تحت رقابة قاضي المشروعية.

الحكم

ومن حيث أن مقطع النزاع في الفصل في الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر المنازعة الماثلة يتحصل فيما إذا كان الطعن في قرار وزير الداخلية باعتماد قرار اللجنة الثلاثية المنوط بها إعداد نتيجة الانتخاب وإعلان النتيجة بمقولة أن اللجنة أخطأت في تطبيق أحكام القانون في توزيع المقاعد على الأحزاب وترتيب المقاعد بين المرشحين في كل قائمة، يعتبر من قبيل الطعن في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب أو الطعن بإبطال الانتخاب فيسري في شأنه حكم المادة ٩٣ من الدستور، أم أنه لا يعتبر كذلك ومن ثم يبقى الاختصاص بنظره لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بوصفه طعنًا في قرار إداري.

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة للحقوق السياسية يبين أن المادة ٣٦ منه المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ تنص على أنه (... وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة إعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وكل مرشح للانتخاب الفردي وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقاً

للقانون أن تمثل بمجلس الشعب والمرشح للانتخاب الفردي الذي حصل على الأغلبية المطلوبة من الأصوات، ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي: (أ) (ب) تعطى كل قائمة حزبية عدداً من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب التي يحق لها أن تمثل طبقاً لأحكام القانون، وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم الحاصلة على أصوات زائدة لا تقل عن نصف المتوسط الانتخابي للدائرة على أن تعطى كل قائمة مقعداً تبعاً لتوالي الأصوات الزائدة، وإلا أعطيت المقاعد المتبقية لقائمة الحزب الحاصل على أكبر الأصوات على مستوى الجمهورية). وتنص المادة ٣٧ من القانون المشار إليه على أن (تعلن النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار يصدر من وزير الداخلية خلال الثلاثة أيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء إليه) كما يبين من مراجعة أحكام قرار وزير الداخلية النتيجة رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب المعدل بالقرارين رقمي ١٤٢ و ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ أنه ينص في المادة ١١ على أن (تشكل بوزارة الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية، على أن يكون من الأعضاء أحد أعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس المحاكم الابتدائية على الأقل، تختص بإعداد نتيجة الانتخابات على الوجه التالي: (أ) تلقي النتائج..... (ب) تتحقق من حصول كل حزب على نسبة ٨% ثم تقوم باستبعاد الحزب والمرشح الفردي الذي لم يحصل على النسبة المقررة (جـ) تتولى توزيع المقاعد في كل دائرة على الوجه الآتي (د) تستكمل نسبة العمال والفلاحين (هـ) ملغى (و) تقوم بإعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات..... على أن تعرض النتيجة النهائية على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة أيام التالية.....) كما صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن تشكيل لجنة إعداد نتيجة الانتخابات العامة لعضوية مجلس الشعب وتضمن في المادة ١ بيان تشكيلها واختصاصها في إعداد نتيجة الانتخابات لمجلس الشعب المحدد لإجرائها ٦ من أبريل سنة ١٩٨٧) ومفاد ما تقدم من نصوص أن اللجنة الثالثة المختصة بإعداد نتيجة الانتخاب، وهي لجنة استحدثت بالقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٨٤ وتطلب تشكيلها نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية وإجراءاته، مهمتها على نحو ما بينته المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه تتحصل فيحصر الأصوات التي حصل عليها كل حزب على مستوى الجمهورية وتحديد الأحزاب التي يجوز لها وفقا للمعايير والقواعد والضوابط التي حددها القانون التمثيل بمجلس الشعب ، ثم تقوم بعد ذلك بإعداد مشروع النتيجة النهائية للانتخابات وتحرير محضر بكافة الإجراءات التي اتخذتها وتعرض النتيجة على وزير الداخلية لاعتمادها وإصدار قرار بالنتيجة العامة للانتخابات خلال الثلاثة الأيام التالية . وعلى ذلك فإن عمل اللجنة المشار إليها والمهام التي تقوم بها لا تتصل بصميم العملية الانتخابية ذاتها من تصويت وقرز للأصوات ، وإنما يبدأ عملها بعد انتهاء عملية الانتخاب بمعناها الدقيق ، ذلك أنه طبقا لحكم المادتين ٢٤ و ٣٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فإن اللجان الفرعية هي التي تبأشر عملية الاقتراع تحت إشراف اللجان العامة والرئيسية ، ويعلن رئيس اللجنة الرئيسية عدد ما حصلت عليه كل قائمة وكل مرشح للانتخاب الفردي من أصوات في الدائرة ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب إلى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الأمن على نحو ما تنص عليه المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وبتمام ذلك تعتبر عملية الانتخاب بمعناها الدقيق قد انتهت لبدأ دور اللجنة الثلاثية المشكلة بوزارة الداخلية في إعداد النتيجة النهائية للانتخابات ، ولا ريب في أن ما تقوم به هذه اللجنة من مهام وتبأشره من اختصاص هي تصرفات وأعمال إدارية محضة ، وما يصدر عنها من قرارات في هذا الشأن إن هي إلا قرارات الأحزاب التي يجوز لها وفقا للقانون التمثيل بمجلس الشعب وتوزيع المقاعد عليه وتنتهي إلى ترتيب مركز قانوني لكل حزب من الأحزاب المتقدمة بقوائم في الانتخاب وتحديد من له حق التمثيل بمجلس الشعب ، وعدد المقاعد التي حصل عليها في كل دائرة وتعيين أسماء الفائزين من كل قائمة وتتوج أعمال اللجنة وقراراتها باعتماد وزير الداخلية حيث يصدر قرار بإعلان النتيجة العامة للانتخابات.

ومن حيث إن مفاد نص المادة ٩٣ من الدستور أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها إنما هي تلك التي تنصب أساسا على بطلان عملية

الانتخاب ذاتها والتعبير عنها بالتحديد السابق بيانه مما يتطلب تحقيقاً تجريبه في هذا الشأن . فإنه حيث يتعلق الطعن بقرار يصدر من الجهة الإدارية تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية أو سلطة عامة بعد الانتهاء من عملية الانتخاب بمعناها الفني الدقيق بترتيب الآثار على ما كشفت عنه الإرادة الشعبية ، مما يتطلب تطبيق هذه الجهة الإدارية صحيح أحكام القانون المنظم لترتيب تلك الآثار القانونية وصولاً إلى إعلان النتيجة النهائية إنما يتعين أن يكون ذلك بالتزام دقيق لصحيح حكم القانون ، وكل ذلك مما يكون خاضعاً لرقابة قاضي المشروعية . ولا سند للقول بانحصار ذلك عن الاختصاص المقرر لمجلس الدولة بهيئة قضاء رداري باعتباره القاضي الطبيعي للمنازعات الإدارية طبقاً لحكم المادتين ٦٨ و ١٧٢ من الدستور والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ولا وجه لأن تفلت مثل هذه القرارات من الرقابة القضائية أو تنأى عن قاضيتها الطبيعي أو يخلط بينها وبين طعون صحة العضوية التي تقوم في إطار حكم المادة ٩٣ من الدستور والتي تختص بتحقيقها محكمة النقض كما يكون ولا وجه للقول بخروج نظر الطعن المائل عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري استناداً إلى ما ورد بنص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة من اختصاصه بنظر الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية ذلك أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء رداري هو اختصاص شامل بالنسبة لرقابة مشروعية القرارات الإدارية ، فطالما كان الأمر متعلقاً بقرار إداري على نحو ما سلف البيان فإنه يكون خاضعاً لرقابة المشروعية ودخلاً في شمول اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على النحو المقرر دستورياً وقانوناً. والقول بغير ذلك مؤداه إهدار إرادة الناخبين بقرار يصدر من جهة إدارة مهما تكبت في إصداره أعمال صحيح حكم القانون ويكون القرار الصادر منها في هذا الشأن هو تعبير عن إرادتها الذاتية وليس تعبيراً عن إرادة الناخبين ومن ثم فلا وجه لأن يستعصي مثل هذا القرار على رقابة المشروعية وليس أدل على صحة هذا النظر من أنه يجوز لوزير الداخلية أن يقوم بتصحيح ما يصدر منه من قرار في هذا الشأن إذا تبين أن ثمة خطأ قد شابه ، سواء كان خطأ مادياً أو خطأ في تطبيق القانون.

فإذا كان ذلك فإنه يعني أن القرار يكون قابلاً للسحب الجزئي بمعرفة جهة

الإدارة ، وما دام أن سلطة السحب جائزة قام اختصاص رقابة المشروعية. ومن حيث إن المنازعة الماثلة تتصرف في حقيقتها إلى الطعن في قرار وزير الداخلية الصادر باعتماد قرار اللجنة المختصة بأعداد نتيجة الانتخابات تأسيساً على أن اللجنة خالفت في ممارسة اختصاصها صحيح أحكام القانون في شأن كيفية توزيع المقاعد على الأحزاب وتحديد المرشح الذي يحق له قانوناً الفوز في الانتخابات ، ومن ثم فإن المنازعة لا تنأى عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، الأمر الذي يكون معه الدفع بعدم اختصاصه ولائياً بنظرها غير قائم على أساس صحيح فيتعين رفضه.

(الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩)

المبدأ رقم (٤٩٥) - (١) قرار إعلان نتيجة الامتحان في شتى صورته لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً نهائياً بالمعنى اتفني الدقيق يصدر تنوياً لمجموعة من القرارات والإجراءات المركبة التي تمارس فيها الجهة الإدارية سلطتها التقديرية في الحدود المقررة قانوناً.

(٢) هذا التقدير هو تقدير علمي وفني يدخل في نطاق السلطة التقديرية للسلطة المختصة تمارسه في إطار الأسس والأصول العلمية والفنية بغير معقب عليها من القضاء فيما عدا السهو والأخطاء المادية.

(٣) قرار إعلان النتيجة هو قرار إيجابي ينشئ مركزاً قانونياً جديداً هو اعتبار الطالب ناجحاً أو راسباً- لا يؤثر في طبيعة هذا القرار أو نهائيته كونه كاشفاً عن حقيقة إجابة الطالب- الأثر الكاشف لا يمنع السلطة التقديرية التي يباشرها من يقوم بالتصحيح لأوراق الإجابة وتقدير درجات النجاح والرسوب- كل قرار إداري مهما كانت مرتبته في مدارج التصرفات القانونية هو تطبيق لقاعدة أعلى وإنشاء لمركز قانوني جديد يلتزم به القرارات الأدنى.

الحكم

ومن حيث أنه بناء على المبادئ الحاكمة لرقابة المشروعية على القرارات الإدارية وما هو مسلم من أن قرار إعلان نتيجة الامتحان في شتى صورته لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً نهائياً بالمعنى الفني الدقيق، يصدر تنوياً لمجموعة من القرارات والإجراءات المركبة التي تمارس بها الجهة الإدارية سلطتها التقديرية في الحدود المقررة قانوناً التي تضيق وتتسع طبقاً للقاعدة القانونية التي

تصدر تطبيقاً لها، ابتداءً من تصحيح الإجابة وتقدير الدرجة المناسبة لها- وهو تقدير علمي وفني يدخل في نطاقه السلطة التقديرية للسلطة المختصة تمارسه في إطار الأسس والأصول العلمية والفنية بغير معقب عليها من القضاء، فيما عدا السهو والأخطاء المادية إلى تطبيق الضوابط والضمانات التي تفرضها اللوائح والتعليمات لتحديد المركز القانوني للطالب بتطبيق قواعد الرأفة والتيسير والتعويض التي تلتزم السلط المختصة بتطبيقها تنفيذاً لحكم القانون ولا تعدو هذه الممارسات أن تكون إجراءات تحضيرية تشارك في صنع القرار الإداري النهائي، هو قرار إعلان النتيجة، وهو قرار إيجابي ينشئ مركزاً قانونياً جيداً هو اعتبار الطالب ناجحاً أو راسباً بما يترتب على ذلك من آثار ولا يؤثر في طبيعة هذا القرار أو نهائيته على الوجه المتقدم كونه كاشفاً عن حقيقة إجابة الطالب التي اكتملت في الساعة الأخيرة لآخر يوم من أيام الامتحان، ذلك أن الأثر الكاشف لإجابة الطالب يخضع في النهاية لتقدير المصحح الذي يأن هذه الإجاب بميزانه العلمي الفني بغير معقب من القضاء الإداري ومن ثم فإن الأثر الكاشف لا يمنع السلطة التقديرية التي يباشرها من يقوم بالتصحيح لأوراق الإجابة و تقدير درجات النجاح والرسوب، فكل قرار رداري مهما كانت مرتبته في مدارج التصرفات القانونية هو تطبيق لقاعدة أعلى وإنشاء لمركز قانوني جديد تلتزم به القرارات الأدنى، ومن ثم فإن الإهدار من قيمة الإرادة في قرار إعلان النتيجة واعتباره قراراً سلبياً بالامتناع عن تطبيق قواعد الرأفة والتيسير وتلاشي الأخطاء المادية- هو في عين الحق زعم لا سند له في القانون فما كان قرار إعلان النتيجة مجرد تطبيق مادي لقواعد الرأفة أو التيسير التي تفقد فيه الجهة الإدارية إرادتها في تقدير إجاب الطالب وتكييف مركزه القانوني، ولا تعدو قواعد الرأفة أو التيسير أو التعويض أن تكون عنصراً من العناصر التي تعتمد عليه الجهة الإدارية المختصة في توجيه إرادتها نحو أحداث أثر قانوني معين بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني سابق.

(لمحكمة الإدارية العليا- لطن رقم ١٤٤٧ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٩٢/٢/٢).

المبدأ رقم (٤٩٦) - قرار الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع سواء بالنسبة للشروط الشكلية أم بالنسبة للشروط الموضوعية هو قرار إداري مثل غيره من القرارات يخضع لرقابة الإلغاء والتعويض.

الحكم

ومن حيث انه غني عن القول أن الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع تمارس اختصاصاتها المشار إليها سواء بالنسبة للشروط الشكلية في الطلب أم بالنسبة للشروط الموضوعية فيه تحت رقابة المشروعية التي يختص بولايتها القضاء الإداري فليس لقرارها في هذا الشأن حصانة مانعة أو حجية قاطعة من خضوعه لرقابة المشروعية أو تحول دون الطعن عليه أمام القضاء الإداري الذي يقضي بصحة هذا القرار إذا كان مطابقاً للقانون أو بإلغائه إذا كان مخالفاً لصحيح حكم القانون إذ هو قرار إداري مثل غيره من القرارات التي تخضع في ظل سيادة القانون لرقابة الإلغاء والتعويض والتي لا يجوز النص على إخراجها من نطاق هذه الرقابة أو تحصينها وفقاً لصريح نص أحكام المادة ٦٨ من الدستور التي حظرت على المشرع هذا التحصين.

ومن حيث إنه على هذا المقتضى فإنه يسوغ القضاء بإلغاء قرار الجهة الإدارية المختصة بمنح براءات الاختراع تأسيساً فقط على أنها جاوزت اختصاصها بتصديها لبحث توافر الشروط الموضوعية في طلب البراءة.

(لمحكمة الإدارية العليا- طعن رقم ٣٤١١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٩٣/٤/١).

المبدأ رقم (٤٩٧) - (١) قرار المجلس الشعبي المحلي فيما يتصل بسقوط أو إسقاط العضوية يعتبر قراراً إدارياً نهائياً دون توقف لتنفاذه أو صيرورته نهائياً على تصديق أي من المجلس المحلي للمركز أو المدينة أو المجلس الشعبي المحلي للمحافظة.

(٢) يعتبر المجلس وفقاً لصحيح تفسير المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه هو صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإسقاط العضوية ما دام قد استوفى الإجراءات التي تطلبها القانون لإصداره هذا القرار.

الحكم

المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية معدلاً بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٨١ تنص على أنه (تسقط عضوية المجلس الشعبي المحلي عن تزول عنه صفة العامل أو الفلاح التي قام عليها انتخابه في المجلس أو بفقد شرط من الشروط اللازمة للترشيح ويجب إسقاط العضوية عن تثبت مخالفته لأحكام المادة ٩٢ ومن يفقد الثقة والاعتبار).

كما يجوز إسقاط العضوية في حالة إخلال العضو بواجبات العضوية الأخرى أو بمقتضياتها.

ويجب في جميع الأحوال السابقة صدور قرار من المجلس بإعلان سقوط العضوية أو بإسقاطها وذلك بعد دعوة العضو لسماع أقواله في المواعيد وطبقاً للقواعد وبالأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة وإذا لم يتخذ المجلس الإجراء اللازم وفقاً لهذه المادة يرفع المحافظ الأمر إلى مجلس المحافظين ليتخذ في شأنه القرار اللازم كما حددت المادة ١٣ من القانون ٤٧ من اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ ضوابط وقواعد ممارسة المجالس المحلية لاختصاصاتها المشار إليها في القانون ويبين من مجملها أن قرار المجلس الشعبي المحلي فيما يتصل بسقوط أو إسقاط العضوية يعتبر قراراً إدارياً نهائياً دون توقف لتنفاذه أو صيرورته نهائياً على تصديق أي من المجلس المحلي للمركز أو المدينة أو المجلس الشعبي المحلي للمحافظة حيث يعتبر المجلس ووفقاً لصحيح تفسير المادة ٩٦ من قانون الإدارة المحلية المشار إليه هو صاحب القرار النهائي فيما يتعلق بإسقاط العضوية ما دام قد استوفى الإجراءات التي تطلبها القانون لإصداره هذا القرار وهي استدعاء العضو إلى الجلسة وتوجيه الأسباب والمبررات التي دعت إلى طلب إسقاط عضويته وسماع إجابته عنها ومبرراته لها.

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون القرار الصادر من المجلس الشعبي لمدينة جاسنا بإسقاط عضوية المطعون ضده لما نسب إليه من مخالفات أو خروج على قواعد ممارسة النشاط بصفته عضواً بالمجلس قراراً إدارياً نهائياً تكاملت عناصره بوصفه صادراً من السلطة المختصة بإصداره وإن كان المجلس قد طلب رأي كل من المجلس المحلي للمركز والمدينة ثم المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والتي انتهى رأيها إلى الموافقة على ما انتهى إليه المجلس في قراره فلا تثريب على المجلس في ذلك لأن الأمر لا يعدو أن يكون استئناساً برأي هذين المجلسين وحرية المشاركة من جانبها في عملية إصدار القرار بمعنى أن الإفصاح عن إرادة الإدارة بما لها من سلطة ملزمة حددت المجلس الشعبي لمدينة إسنا- مصدر القرار- وحده وتبعاً لذلك يكون هذا القرار قد صدر مستكملاً شرائطه دون توقف على اعتماد أو تصديق سلطة أخرى لم يتطلب القانون

صراح تصديقها أو اعتمادها لقرار موضوع الطعن.

(المحكمة الإدارية العليا- الطعن رقم ٢٦٢٠/٣٣ق- جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧).

المبدأ رقم (٤٩٨) - (١) القرارات الصادرة من لجان التحكيم الطبية تعتبر قرارات إدارية توافرت لها عناصر القرار الإداري وأركانها- استناداً إلى أن لجان التحكيم الطبي لا تصدر قراراً في منازعة من منازعات العمل بين العاملين وأرباب الأعمال.

(٢) لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي يصدر بتشكيلها وينظم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة هي لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي لا ينأى التعقيب على قرارها عن الاختصاص المعقود لمحاكم مجلس الدولة بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة عن لجان إدارية لها اختصاص قضائي.

الحكم

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرارات الصادرة من لجان التحكيم الطبية تعتبر قرارات إدارية توافرت لها عناصر القرار الإداري وأركانها وفق ما استقر عليه قضاء محاكم مجلس الدولة استناداً إلى أن لجان التحكيم الطبي لا تصدر قراراً في منازعة العمل بين العاملين وأرباب الأعمال وإنما الصحيح في الأمر أن الدعوى من قبيل الطعون المنصوص عليها في المادة العاشرة فقرة ثامناً من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي تقضي باختصاص مجلس الدولة دون غيره بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الإدارية النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي وهي طعون لا تتطلب وصف الموظف العمومي لدى استنهاض ولاية القضاء الإداري بنظرها إذ ليس من ريب في أن لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة ٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي يصدر بتشكيلها وينظم عملها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير القوى العاملة. وإنما هي بحكم إنشائها مبنية من القانون وتشكيلها الذي تنظر جهة الإدارة بإجرائه من بين عناصر إدارية بحكم الأصل وما أسند إليها من اختصاص الفصل في منازعة إدارية وفق إجراءات ينظمها قرار إداري وهو

قرار وزير التأمينات رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧. في شأن تشكيل لجنة التحكيم الطبي وتنظيم عملها وبما ينبثق من قرارات ذات أثر قانوني ملزم في العلاقة بين الهيئة والعامل المصاب- إنما هي محض لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي لا ينأى التعقيب على قراراتها عن الاختصاص المعقود لمحاكم مجلس الدولة بمقتضى المادة (٨/١٠) المشار إليها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة عن لجان إدارية لها اختصاص قضائي.

ومن ثم يخرج نظرها عن الاختصاص الولائي للقضاء العمالي ويدخل في النطاق الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويكون هذا الشق من الطعن والحال هذه قد قام على غير سند من القانون حرباً بالالتفات عنه والقضاء باختصاص محاكم مجلس الدولة ولائياً بنظر المنازعة.

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧).

المبدأ رقم (٤٩٩) - قرارات رئيس الجمهورية الصادر بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية هي قرارات إدارية - يدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة نظر الدعاوى المتضمنة طلبات بإلغائها ووقف تنفيذها لعدم مشروعيتها لا يغير من طبيعة القرار الإداري أن يصدر من رئيس الجمهورية سواء بصفته رئيساً للدولة أو للسلطة التنفيذية أو رئيساً للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أو بصفته سلطة إحالة للقضاء العسكري.

الحكم

ومن حيث إنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية إنما هي قرارات إدارية تدخل في ولاية محاكم مجلس الدولة نظر الدعاوى المتضمنة طلبات بإلغائها ووقف تنفيذها لعدم مشروعيتها (حكم المحكمة الإدارية العليا جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٥ الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨ وحكم ذات المحكمة في الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٣) ولا يغير من طبيعة القرار الإداري أن يصدر من رئيس الجمهورية سواء بصفته رئيساً للدولة أو للسلطة التنفيذية أو رئيساً للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أو بصفته سلطة إحالة للقضاء العسكري - فبصرف النظر عن أي من هذه الصفات ومدى إسباغها على مصدر القرار الإداري وقت إصداره له ، فإنه ما دام أن

محل القرار ذاته يدخل ضمن الأعمال الإدارية ، ويخرج عن كونه تصرفا سياسيا بالمعنى القانوني والدستوري أي سياديا أو حكوميا بمعنى اتصاله بالحكم ودخول محله مباشرة في أعمال للحكم ذاتها فإنه يخضع لرقابة المشروعية وقضاء الالغاء ووقف التنفيذ بمحاكم مجلس الدولة المختصة طبقا لأحكام المادة ١٧٢ من الدستور وأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة.

فلا تحول أي من تلك الصفات وخضوع القرارات الإدارية التي تصدر من رئيس الجمهورية والتي يكون سند الاختصاص ومحله وغايته المباشرة واقعا في مجال الوظيفة والمسئولية الإدارية والتنفيذية لرئيس الجمهورية دون المجال السياسي أو السيادي الذي يختص به صفته سلطة رئاسة وحكم - فليس من شأن اختصاص رئيس الجمهورية بأية صفة من الصفات السابقة بإصدار قرارات إدارية أن تعصمه على خلاف صريح أحكام نص للمادة ٦٨ من الدستور من رقابة القضاء ، لأنه لا يتصور القول بأن صدوره بهذه الصفة أو تلك من شأنه أن يجعله قرار إداريا معدوما لمخالفته الجسيمة للدستور أو القانون يسمح له بالحياة في مجال الشرعية الدستورية والقانونية ولا أن يسبغ الصحة على قرار يولد باطلا ، أو أن يغير من طبيعة القرار الإداري فيجعله قرارا قضائيا أو في حكم قرار صادر من النيابة العامة أو النيابة العسكرية المختصة على نحو ما ذهب الدفاع عن الطاعن حالة كونه لا صلة بينه وبين التصرف القضائي فالعبرة هي بطبيعة العمل الإداري في ذاته وأساس ذلك أن القرار الإداري يتم تكييفه وتحديد طبيعته على أساس من تحقق أركانه من سبب ومحل وغاية مع صدوره عن سلطة إدارية مختصة بإصداره وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تخولها سلطة إصدار قرارات لها صفة الإلزام والتنفيذ المباشر بإرادتها المنفردة تحقيقا للصالح العام الذي تتحمل مسئولية رعايته بحسب مسئوليتها التنفيذية والإدارية العامة ، وليس بعد كذلك القرارات التي تصدر عن السلطة القضائية خلال مباشرتها رسالتها في الفصل في المنازعات أو تلك التي تصدر من السلطات السياسية المختلفة لأهداف وغايات وأغراض سياسية وفقا لأحكام الدستور والقانون أو التي تصدر من السلطة التشريعية خلال مباشرتها لوظيفتها التشريعية أو الرقابية على السلطة التنفيذية حيث لا تعد أي من القرارات الصادرة من السلطات السياسية خلال إدارتها للشئون السياسية للبلاد قرارات إدارية بل هي

إجراءات وأوامر وقرارات وتصرفات سياسية وحكومية تصدرها سلطة السيادة السياسية لأهداف وأغراض يتعلق محلها مباشرة بشئون الحكم لاستهدافها بالحتم الصالح العام وهو الغاية الرئيسية للحكم الصالح والمشروع.

إلا أنها تصرفات إدارية تستهدف مباشرة تحقيق أغراض وغايات وأوضاع سياسية متعلقة بالحكم وسياساته في إطار أحكام الدستور والقانون ولا تدخل أعمال السيادة بنص قانون مجلس الدولة للصريح فيما يجيز لمحاكمة قبول الطعن عليه بالإنهاء أو بوقف التنفيذ لأن هذه التصرفات بطبيعتها السياسية تتأبى على رقابة المشروعية والشرعية القانونية التي ترتد حتماً إلى نصوص الدستور والقوانين واللوائح أو المبادئ العامة القانونية والدستورية التي يقوم عليها النظام القانوني والتي تمثل الإطار العام للمشروعية في البلاد ، وبالتالي فإن رقابة المشروعية إذ ترتد إلى أصول قانونية ودستورية تكون الرقابة عليها من القضايا الإداري محكومة بقواعد منضبطة وواضحة وقاطعة في بيان مدى مشروعية التصرف أو القرار الإداري من عدم مشروعيته.

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٣).

المبدأ رقم (٥٠٠) - منازعات الجنسية - متى تتخذ صورة القرار الإداري ؟

الحكم

المنازعة المتعلقة بالجنسية إما أن تثار في صورة مسألة أولية أثناء نظر دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على البت في مسألة الجنسية وإما أن تتخذ صورة دعوى أصلية مجردة بالجنسية يكون الطلب الأصلي فيها هو الاعتراف بتمتع فرد بالجنسية وإما أن تطرح في صورة طعن بالإنهاء على قرار إداري نهائي صادر بشأن الجنسية كقرار وزير الداخلية برفض طلب تجنس الأجنبي طبقاً للمادة (٢٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية بمقتضى سلطته التقديرية في منحها إذا توافرت الشروط المقررة أو منعها رغم توافر هذه الشروط وفقاً لما يراه محققاً للمصلحة العامة - السلطة التقديرية تجد حدها في عدم التعسف فيها أو الانحراف بها عن غايتها في تحقيق المصلحة العامة - لا يكفي لو صم القرار المطعون فيه الصادر برفض منح الجنسية المصرية إلى الطاعن يعيب الانحراف بالسلطة والتعسف بها ما أثاره الطاعن من تحقق الشروط المتطلبة للتجنس في حقه بحسابه متزوجاً من مصرية وله أولاد

منها وبقي بمصر منذ أكثر من ثلاثين عاما منها قرابة خمسة وعشرين عاما إقامة متصلة فضلا عن تشييده لصرح اقتصادي استثماري مع عدم ارتكاب أى جريمة طوال إقامته بمصر - هذه الأمور جميعها وإن كانت شفيعة في طلب التجنس بالجنسية المصرية إل أنها لا تلزم بمنحها له تجنسا أو بمنحها في وقت معين إذ يبقى الأمر رهيناً بممارسة الاختصاص التقديرى لجهة الإدارة بمراعاة المصلحة العامة للجماعة والوطن من بعد وزن كافة الاعتبارات التى تحفظ لهذه الجنسية شرفها وقدرها وعزتها والحفاظ على تحديد المواطنين فى الدولة بتخير المنضمين إليها حسب سياستها المرسومة - إلماح المحكمة فى قضائها برفض الطعن إلى أن ذلك لا يوصد السبيل مستقبلا سواء أمام الطاعن فى معاودة الطلب ولا أمام الجهة الإدارية المختصة فى الاستجابة إليه وفقا للقانون وتحقيقا للمصلحة العامة التى ينزل الجميع على حكمها .

(لطن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٠ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٣٥٥ -

ولطن رقم ٧٠٦٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٤ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٤٩١)

المبدأ رقم (٥٠١) - قرار إداري - اعتقال - دعوى التعويض - تكييف الطلبات فى الدعوى - مناط القضاء بالتعويض - حقوق وحرىات دستورية - الاعتقال قرار إداري - والحرمان من مباشرة الحقوق السياسية قرار إداري آخر وإن تمخض أثراً لقرار الاعتقال .

الحكم

قرار اعتقال - المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والأدبية من قرار الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية لمدة خمس سنوات - قضاء محكمة القضاء الإداري بتعويض ورثة المدعى عن الأضرار الأدبية التى أصابت مورثهم من جراء الاعتقال - قرار حرمان المدعى من مباشرة حقوقه السياسية يستند إلى سابقة اعتقاله على سند من أن قرار الاعتقال صدر فاقداً سببه - الطعن على الحكم - حقيقة طلبات مورث المطعون ضدهم بدعواه التى أقامها أمام محكمة القضاء الإداري التى صدر عنها الحكم محل الطعن هى طلب التعويض عن الأضرار الأدبية التى أصابته من جراء حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية كأثر مستقل بذاته ترتب على قرار اعتقاله غير المشروع - القرار تطاول مساساً بحريتين وانتقاصاً من حقين دستوريين يتساميان قدراً باعتبارهما من الحريات

والحقوق الدستورية العامة وإن تمايزا - قرار الاعتقال يرتب واقعاً مادياً يتحصل في تقييد حرية المواطن كما أنه يرتب بالإضافة إلى ما سبق مساساً وافتئاتاً على حق دستوري آخر يتمثل في حق الاشتراك والإسهام في الحياة العامة سواء بممارسة حقوق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء أو الاشتراك في تأسيس أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية، كل من الحقين الدستوريين الذين تطاول عليهما القرار غير المشروع بالاعتقال يقتضى تعويضاً منفرداً لاختلاف حقيقة طبيعة الأضرار المترتبة على التعدي على كل منها - لا صحة لدفع المنازعة الماثلة بسند من كون مورث المطعون ضدهم سبق تعويضه عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابته من جراء صدور قرار اعتقاله ذلك أن البين أن هذا الحكم وقف عند التعويض عن الضرر المتمثل في تقييد الحرية دون غيره من أضرار نتجت عن المساس بحق آخر وهو الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية .

(لطن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٦١٩ - ولضاً :

لطن رقم ٣٧٦٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٤ / ٣ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٦٢٥)

المبدأ رقم (٥٠٢) - قرار إداري سلبي - اختصاص القضاء الإداري بالطعن على القرارات الإدارية السلبية - مناطه وجود القرار الإداري .

الحكم

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الطعن في القرارات الإدارية السلبية منوط بأن يكون من الواجب على الجهة الإدارية قانوناً اتخاذ القرار فإذا لم يكن ذلك واجباً وكان متروكاً لمحضر تقديرها ، فإن سكوت الجهة الإدارية عن اتخاذ مثل هذا القرار لا يشكل الامتناع المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(لطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٦ / ٨ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٦٤٩)

المطلب الثاني

تطبيقات لما لا يعتبر قراراً إدارياً

إذا كان ما يعتبر من قبيل القرارات الإدارية قد استقر في وجدان قضاء

مجلس الدولة من خلال التطبيقات المتعددة السابق عرضها في الفرع المتقدم ، إلا أن ما لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية وإن اتفق على أنه ليس قراراً إدارياً إلا أن سبب ذلك يختلف من حكم إلى آخر بحسب تخلف المعيار المميز للقرار الإداري عن غيره من الأعمال الأخرى، ولذلك نقدم في هذا الفرع عدداً من التطبيقات المتنوعة لما لا يعتبر قراراً إدارياً بالمعنى الفني.

*** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإداري للحكمة الإدارية العليا في (ما لا يعتبر قراراً إدارياً) :**

المبدأ رقم (٥٠٣) - القرار الإداري الجائز طلب إلغائه هو القرار الذي ينشئ مركزاً قانونياً لذي الشأن فيه - كتاب الإدارة باستمرار العمل بقواعد قائمة لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

القرار الإداري الجائز طلب إلغائه أمام محكمة القضاء الإداري هو الذي يكون نهائياً تنفيذياً منشئاً لذي الشأن فيه مركزاً قانونياً . فلا يعتبر قراراً إدارياً قابلاً للطعن فيه بطريق الإلغاء الكتاب الصادر من إدارة كاتم أسرار الحربية إلى رئيس إدارة الجيش الذي يتناول موضوعه شأنًا عامًا ووضعاً قائماً هو استمرار العمل بقواعد الاستيداع المبينة في الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥.

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ١٠/١٦٦-١٩٤٧/٦/٢٥-١٩٤٧/٨٤/١).

المبدأ رقم (٥٠٤) - صدور كتاب من الإدارة بالتنبيه إلى حكم القانون لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إذا كان الثابت أن فصل العمال فرادى بشرط ألا يزيد عدد من يفصل منهم على عشر مجموعهم كل ستة أشهر على الوجه الذي نبهت إليه وزارة التأموين حق قائم بنص الأمر العسكري رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ ، سواء وافقت وزارة التأموين أم لم توافق ، فإن موافقة هذه الإدارة لا تعدو أن تكون من قبيل التنبيه إلى حكم القانون ، والتنبيه إلى حكم القانون لا يعتبر قراراً إدارياً تنفيذياً ولا يؤثر في المركز القانوني للعمال ولا يحدث مركزاً قانونياً جديداً ، ومن ثم يكون الطعن غير موجه إلى قرار إداري مما يجوز الطعن فيه بالإلغاء ، مما يتعين معه عدم

قبول الدعوى لعدم وجود قرار إداري.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٨/٧٨٢-١٨-٥/١٩٥٥-٩/٤١٨/٤٢٦)

المبدأ رقم (٥٠٥) - تكليف الموظف بالتوجه إلى القومسيون الطبي لتقدير سنه لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة. وعلى ذلك فإن تكليف المدعيات بالتوجه إلى القومسيون الطبي لتقدير سنهن ، وإن كان مما تملكه الإدارة تنفيذاً للقانون الذي يوجب عليها أن تتحقق من سن الموظف عند تعيينه أو بعده ، إن فات ذلك عليها في حينه بالطرق التي رسمها لذلك - إلا أن هذا التكليف يفقد مقومات القرار الإداري لفقدانه أهم العناصر التي يقوم عليها بنیان هذا القرار ، وهو أن يترتب عليه بذاته إنشاء مركز قانوني أو تعديله . ذلك أنه من الواضح أن هذا التكليف لا ينتج بذاته أي أثر قانوني ، فهو لا يعدو أن يكون إجراء تمهيدياً يستتبعه صدور قرار إداري ، هو القرار الذي يصدره القومسيون الطبي بتقدير سن المدعيات.

(محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٩/٢٥٧-٢١/٥/١٩٥٨-١٢/١١٣/١٢٢).

المبدأ رقم (٥٠٦) - عدم إعتداد أحد المأذونين بشهادة طبية بسن أحد الزوجين لتقديمها من طبيب غير موظف - تقيده في ذلك بالمادة ٣٤ من لائحة المأذونين الصادرة في ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الإداري هو القرار الذي تصدره الإدارة للإفصاح عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح ويكون من شأنه إنشاء أو تعديل مركز قانوني معين.

فإذا كان أحد المأذونين قد انتهى إلى عدم الاعتداد بالشهادتين الطبيتين الصادرتين من أحد الأطباء بتقدير سن أنستين لأنه غير موظف فإن ذلك لا يمكن أن يرقى إلى حد اعتباره قراراً إدارياً مما يجوز الطعن فيه أمام القضاء الإداري ، ذلك لأنه فضلاً عن أن سلطته في هذا الشأن سلطة مقيدة يلتزم فيها حدود ما تنص عليه المادة ٣٤ من لائحة المأذونين الصادرة في ١٠/١/١٩٥٥ من أنه

(يعتمد المأذون في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها أو شهادة طبية تحرر لهذا الغرض .. ويشترط في هذه الشهادة أن تكون من مفتش للصحة أو طبيب بالمجموعة الصحية أو المركز الاجتماعي أو أي طبيب موظف) ، فإن سلطته هذه لا يمكن أن تنهض إلى حد اعتبارها سلطة عامة من شأنها إنشاء أو تعديل أو إنهاء مركز قانوني معين . ومن ثم فإن عدم إعتداده بالشهادتين الطبيتين أنفتي الذكر لا يمكن أن يعد قراراً إدارياً ، لأن المأذون في هذا المجال يقتصر دوره على تنفيذ ما تقضي به لائحة المأذونين ويعمل على استكمال ما تشترطه من أوراق ومن بينها شهادة طبية بتقدير سن الزوجين ولذلك فإن ما ينتهي إليه المأذون في هذا الشأن لا يعد قراراً إدارياً حتى يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة وبالتالي تكون الدعوى غير مقبولة.

(محكمة قضاء الإلري - لدعوى رقم ١٤٠٧-١٤/٢٧/٦/١٩٦٧-١٥/٤/٢٠/٢٩٢).

المبدأ رقم (٥٠٧) - التصديق على الحكم الملى - لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن تصديق جهة الإدارة على الحكم الملى لا يمكن أن يكون قراراً إدارياً إذ القرار الإداري هو الذي يتوقف عليه إنشاء مركز قانوني لأحد الأفراد أو تعديله أو إلغاؤه ، في حين أن التصديق ما هو إلا إجازة الحكم وأن الحقوق التي اكتسبها المحكوم لصالحه إنما هي من عمل المجلس الملى وليست نتيجة لإجازة جهة الإدارة للحكم حتى يمكن التنفيذ به.

(محكمة قضاء الإلري - لدعوى رقم ٨٠٨/٧ ق-٢٩/٦/١٩٥٤-٨ ص ١٥٩٩).

المبدأ رقم (٥٠٨) - نشر بيان الوزير في الصحف ليس قراراً إدارياً.

الحكم

لا تختص المحكمة بالتعويض عن الضرر الذي لحق المدعى من بيان نشره الوزير على صفحات الجرائد والمجلات بمقولة أنه يتضمن التشهير بمن أحيلوا إلى المعاش ومن بينهم المدعى والطعن في ذمتهم وكرامتهم ، فيكون الضرر والحالة هذه ناشئاً عن النشر وهو عمل مادي لا ينهض إلى مرتبة القرار الإداري الذي هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانونياً وكان الباعث عليها بائتغاء مصلحة عامة.

(محكمة قضاء الإلري - لدعوى رقم ١/٣٨ قضائية-جلسة ١٩٤٨/١/٧- لسنة ١ ص ٢٠١).

المبدأ رقم (٥٠٩) - قرارات تسوية حالات العاملين ليست قرارات إدارية تكتسب حصانة بمضي الميعاد المحدد للطعن.

الحكم

لا تعتبر تسوية راتب الموظف طبقاً لما يستحقه قانوناً من قبيل القرارات الإدارية النهائية التي تكتسب حصانة بمضي الميعاد المحدد للطعن ذلك أن الموظف لا يستمد حقه من هذه التسوية وإنما من القانون الذي حدد راتبه ووضع قواعد التسوية وكل خطأ في التسوية وإنما من القانون الذي حدد راتبه ووضع قواعد التسوية وكل خطأ في التسوية يجوز العدول عنه في أي وقت ما دام أن الحق نفسه لم يسقط بمضي المدة ومن ثم فلا وجه لما ذهبت إليه اللجنة القضائية من أن المطعون ضده قد اكتسب حقه في التسوية الأولى بفوات ميعاد السحب.

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٢٥٨٢/٧ق - ١٤/٦/١٩٥٤ - س ٨ ص ١٥٣٨).

المبدأ رقم (٥١٠) - عقد الاشتراك التليفوني إخلال المشترك بشروطه - فسخ العقد وقطع المواصلات - لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

مطالبة مصلحة التليفونات للمدعي بفرق أجور المكالمات الزائدة عن إحدى المدد من الفئة المنزلية إلى فئة المكاتب بعد استبعاد فرق الأجور عن الفترات التي كان التليفون مركباً فيها بالمنزل فقط تستند في الواقع على عقد الاشتراك ، ويكون امتناع المدعي عن أداء المبلغ المطالب به إخلالاً بشروط العقد يخول المصلحة فسخه وقطع المواصلات عنه ولا يعتبر تصرفها على هذا الوجه قراراً ردارياً مما يجوز طلب الغائه بل يعتبر من قبيل التصرفات المدنية التي تباشرها الحكومة باعتبارها شخصاً معنوياً والتي لا تختص هذه المحكمة بالنظر فيها ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله.

(محكمة قضاء الإداري - لدعوى رقم ٢٣٩/٦ق - ٢٠/١١/١٩٥٢ - لسنة ٧ ص ٣٧)

المبدأ رقم (٥١١) - ترقية - الوعد بها - لا ينشئ مركزاً قانونياً بمجرد صدوره.

الحكم

إن ما خاض فيه المدعي من بحث خاص بحصول وعد بتعيينه عقب عودته من البعثة في الدرجة السادسة براتب شهري قدره سبعة عشر جنيهاً ، ثم ترقيته إلى تدرجاً الخامسة بعد سنة عند اعتزال رئيسة الخدمة غير مجد في الدعوى

إذ الوعد بالترقية لا ينشئ مركزاً قانونياً بمجرد صدوره.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٢٠٥/٣ قضائية - جلسة

١٩٥٣/٥/٢٨ - السنة ٧ ص ١٣٣٤).

المبدأ رقم (٥١٢) - قرار الإحالة إلى الكشف الطبي لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الذي يصدر بالإحالة إلى الكشف الطبي لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً ذلك لأنه ليس من شأنه أن ينشئ مركزاً قانونياً للموظف أو يعدل في مركزه القانوني ، وإنما هو قرار تمهيدي للقرار الذي سيصدر من جهة الإدارة بعد أن تفصح الهيئة الطبية المختصة عن رأيها في خصوص لياقة الموظف للخدمة أو عدم لياقته ولذلك فلا يدخل قرار الإحالة إلى الكشف الطبي ضمن القرارات التي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في طلب إلغائه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٧٣/١٢ ق ورقم ٩/٥١٠ ق ورقم

٨٠٠/١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١ - مجموعة السنة ١٢ ص ٥٦٢)

المبدأ رقم (٥١٣) - تصريف شئون الوقف وإنفاق غلاته في المصارف التي نص عليها كتاب الوقف ليس قراراً إدارياً وإن صدر من هيئة إدارية عامة.

الحكم

ليس كل قرار يصدر من هيئة إدارية عامة يعد قراراً إدارياً مما يختص القضاء الإداري بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه ، إذ لا بد لتحقيق وصف القرار الإداري أن يكون كذلك بحكم موضوعه ، فإذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة مال شخص معنوي خاص أو أريد به تطهير الوقف الخيري المشمول بنظارة وزارة الأوقاف من حق من الحقوق العينية القائمة عليها كحق الحكر ، لم يعتبر هذا القرار من القرارات الإدارية التي يختص بها القضاء الإداري ولو كان صادراً من هيئة إدارية هي وزارة الأوقاف .. ذلك أن استئناؤه الناحية التي يتكفل بها قرار إنهاء الحكر الصادر من هذه الوزارة يقطع في أنها تجري في تصرفاتها بشأن هذه الأوصاف على السنن التي يجري عليه ناظر اتوقف تماماً من ناحية حرصه على حماية مصالح خاصة متعلقة بأعيان الوقف الخيري ، لإصابة غرض يتصل بالمصالح العام.

وفضلاً عن ذلك ، فإن النظرة الفاحصة لسلسلة التشريعات التي تعاقبت على

موضوع إنهاء الاحكار الموقوفة - وهي القوانين أرقام ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ ،

٢٩٥ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٩ لسنة ١٩٦٠ تؤكد النظر القائل بأن هذا الإنهاء يعتبر مقدمة لقسمة أعيان الوقف وتجنب نصيب الوزارة في الرقبة.

وقد جاءت أحكام القانون الأخير منها تنظم طريقة إنهاء هذه الأحكام وعهدت في مادته السادسة إلى لجنة الأحكام العليا تقرير طرائف هذا الإنهاء فقد ترى هذه اللجنة - كما جرى نص المادة المذكورة - التصرف في ثلاثة أخماس الأرض بالاستبدال ، باعتبار كون هذه النسبة ممثلة لحقوق مالك الرقبة وهو الوقف الخيري.. وقد تختار فرز وتجنب هذا النصيب.. فإذا رأت ذلك أحالت الأمر إلى لجان قسمة الأعيان التي أنهى فيها الوقف المشكلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، وقد تؤثر هذه اللجان بيع العقار جميعه بالمزاد العلني لعدم إمكان قسمته ، وقد تؤثر هذه اللجان بيع العقار جميعه بالمزاد العلني لعدم إمكان قسمته بغير ضرر أو لتعذر هذه القسمة بسبب ضالة الأنصبة.. وهذه الطرائق يقصد بها ، بلا أدنى ريب ، مصلحة الوقف الخيري ولا علاقة لها بالسلطة العامة وكان ينفرد القاضي التشريعي بإنهاء الحكر طالما تبين له أن الحكر من شأنه الاضرار بالوقف.

ومما يظاهر هذا النظر ويعززه أن القانون المدني في المادة ٥٢ منه (البند ٣) قد أدخل في صور الأشخاص الاعتبارية الأوقاف بعد أن عدد في البند (١) الأشخاص الاعتبارية العامة ، كالدولة وكذلك المديريات (المحافظات) والمدن والقرى.. والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة.. خاصا، أريد له بعد إنهاء الوقف الأهلي أن تتولاه وزارة الأوقاف لتقوم على شئونه كما كان يقوم النظار ابتغاء مصلحة الوقف وإشفاقا على ريعه من أن تمتد إليه أيد غير أمينة ولو كانت إدارة هذه الأوقاف من مسائل السلطة العامة لما كان لهذه الوزارة أن تعهد إلى فرد أو أفراد من عائلة الواقف بإدارة بعض أعيان الوقف الخيري أو بتسليم غلتها لانفاقها في الأوجه التي حددها كتاب الوقف.. فتصرف شئون الوقف وإنفاق غلاته في المصارف التي نص عليها كتاب الوقف وتطهيره من الأحكام القائمة عليه كل أولئك من الأمور الحقوقية التي يحكمها القانون الخاص والتشريعات الوضعية باعتبارها مكملة لقواعد القانون المدني في هذا الشأن ويكون الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص مستندا إلى أساس مكين من القانون.

(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢)

المبدأ رقم (٥١٤) - القرار الصادر من رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعد قراراً إدارياً.

الحكم

إن الاتحاد الاشتراكي العربي وفقاً لنصوص الدستور ليس سلطة من سلطات الدولة أو فرعها منها وإنما هو سلطة ميساسية شعبية مستقلة عن سلطات الدولة الثلاث ، يترتب على ذلك أن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يعتبر في طبيعته من الجهات الإدارية ومن ثم فإن قراراته ليست في طبيعتها قرارات إدارية.

والإتحاد الاشتراكي العربي وإن كان في طبيعته تنظيمياً سياسياً فإن ذلك لا يعني أن كل قرار يصدره يعتبر بالضرورة قراراً سياسياً ينأى بطبيعته عن رقابة القضاء ، ذلك أن هذا الوصف لا يصدق إلا على ما يصدره الإتحاد من قرارات في نطاق مباشرته لوظيفته الدستورية أما ما يصدره الإتحاد الاشتراكي من قرارات وما يجريه من تصرفات قانونية في غير النطاق المتقدم فإنه يخضع لسلطات القضاء ورقابته وفقاً لما قرره المادة ٦٨ من الدستور من أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، وبالتالي فإن المنازعة في القرار الصادر بفصل عامل في إحدى المؤسسات الصحفية التي يملكها الإتحاد الاشتراكي العربي يختص بنظرها القضاء العادي صاحب الولاية في غير المنازعات الإدارية.

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٥٧٣/٢٠٠٠ - ١٩٧٦/٢/٢٨ - لسنة ٢١ ص ٧٠ - وإيضاً : لطن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٣٤٤ - لجلسة ١/٢/١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٨٢٣ - وراجع في اعتبار قرارات مجلس لشورى بتعيين أو إنهاء خدمة رؤساء مجلس إدارات لصحف قومية ورؤساء تحرير لصحف بها قرارات تخضع لرقابة مجلس الدولة حكم محكمة قضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد الأولى - لدعوى رقم ٤١١٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٧) .

المبدأ رقم (٥١٥) - قرار الوزير المختص أو الجمعية العمومية لإحدى شركات القطاع العام بتتحية كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

إن تتحية كل أو بعض أعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام بقرار من الوزير المختص أو من الجمعية العمومية للشركة إنما يعتبر من الأمور

المتعلقة بإدارة شئون الشركة بحيث يمارسه صاحب الاختصاص به طبقاً لقانون شركات القطاع العام ، ولما كان ذلك وكانت شركات القطاع العام شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص فإن قرار التنحية سواء صدر عن الوزير المختص أو عن الجمعية العمومية للشركة لا يعتبر قراراً إدارياً إذ أن من شروط القرار الإداري أن يتضمن إفصاحاً من جهة الإدارة بما لها من سلطة عامة طبقاً للقوانين واللوائح عن إرادتها الملزمة نحو إنشاء مركز قانوني معين ، بينما الثابت أن قرار التنحية المطعون فيه لم يصدر إستناداً إلى السلطة العامة المخولة في القوانين لوزير التأمينات بصفته هذه وإنما صدر منه بناء على أحكام القانون الذي ينظم إدارة شركات القطاع العام باعتبار أنها من أشخاص القانون الخاص.

(المحكمة الإدارية - طعن رقم ٨٥٦/٢١ ق - ١٩٧٦/١/٣١ - لسنة ٢١ ص ٤٠)

* وراجع عكس ذلك العديد من المبادئ القانونية التي قررت أن قرارات الوزير المختص بتنحية مجلس إدارة شركات القطاع العام وتعيين مندوب مفوض له إختصاصات مجلس الإدارة تعتبر قرارات إدارية يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

ومن ذلك : حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٣/١٩٩٩٤ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ - وأحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤٩٣/٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٣ ص ٢٨ و٧٢ والطعن رقم ٣٠/٩٧٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ ص ٣١ و١٨٣.

المبدأ رقم (٥١٦) - رفض وزير العدل صراحة أو ضمناً لطلبات الأفراد أو الهيئات المتعلقة بطلب إتخاذ إجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا يعتبر قراراً إدارياً لافتقاده ركن المحل.

الحكم

المستند من نصوص قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع قد ناط بوزير العدل وحده الاختصاص بتقديم طلبات تفسير النصوص القانونية أمام المحكمة العليا إذا ما قدر توفر الأسانيد والمبررات القانونية التي تستدعي التفسير . ومؤدى ذلك أن ما يقدمه بعض الأفراد أو الهيئات إلى وزير العدل من طلبات لاتحد إجراءات تفسير نصوص قانونية ما لا تعدو في حقيقتها أن تكون مجرد مقترحات أو رغبات يجوز للوزير أن يستجيب لها أو أن يطرحها حسب

تقديره لدى توفر مبررات طلب التفسير التي أوردها قانون المحكمة العليا ،
وينبني على ذلك أن رفض الوزير صراحة أو ضمناً لتلك الطلبات لا يشيد مركزاً
قانونياً معيناً لمقدم الطلب المرفوض ، ومن ثم فإن هذا التصرف من جانب
الوزير لا يعتبر قراراً إدارياً لاقتضاه ركناً جوهرياً من أركان القرارات الإدارية
- الإيجابية أو السلبية - وهو ركن المحل الذي يتمثل في إنشاء أو تعديل أو
إلغاء مركز قانوني معين لصاحب الشأن في القرار الإداري.

(محكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٤٩/٨١ق - لسنة ١٩٧٦/٥/١ - لسنة ٢١ ص ١٥٥).

المبدأ رقم (٥١٧) - قرار الوزير المختص بتعيين أحد وكلاء النيابة من الفئة
الممتازة في وظيفة مدير عام بإحدى الشركات التابعة للوزارة لا يعتبر قراراً
إدارياً.

الحكم

إن صدور قرار من الوزير المختص بتعيين أحد وكلاء النيابة من الفئة
الممتازة في وظيفة مدير عام بإحدى الشركات التابعة للوزارة لا يعتبر قراراً
إدارياً بحسب موضوعه وفحواه طالما أنه ينصب في محله على مسألة تتصل
بإدارة الشركات وهي شخص معنوي خاص ، ومن ثم فإن المنازعة في هذا
القرار لا تعتبر منازعة إدارية لعدم تعلقها بقرار إداري أو بموظف عام.

(محكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٣٨٣/٢١ق - ١٩٧٨/٥/٢٧ - مجموعة ١٥ سنة عليا ص ٧٨).

المبدأ رقم (٥١٨) - الأعمال الصادرة من مأموريات الشهر العقاري من قبيل
الأعمال المادية وليست قرارات إدارية.

الحكم

إن الإجراءات التي ناط بها قانون الشهر العقاري مأموريات الشهر ومصلحة
الشهر العقاري نفسها محددة تحديداً دقيقاً في القانون . كما أن الآثار التي تترتب
على هذه الأعمال هي وليدة حكم القانون ومن ثم تكون الأعمال الصادرة منهم
من قبيل الأعمال المادية التي لا يقصد بها تحقيق مراكز قانونية أو المساس
بحقوق مكتسبة ولا تتوافر فيها مقومات القرارات الإدارية النهائية).

(محكمة الإدارية العليا - لطن رقم ١٠٤٢/٩ق - ١٩٦٦/٢/١٢ - لسنة ١١ ص ٤٣٥).

المبدأ رقم (٥١٩) - قرار مجلس نقابة أطباء الأسنان بعدم صلاحية إحدى
المواد أو المستحضرات الصيدلانية للاستعمال لا يعد قراراً إدارياً.

الحكم

إن ما يصدره مجلس نقابة أطباء الأسنان من عدم صلاحية إحدى المواد أو المستحضرات الصيدلانية أو المستلزمات الطبية للاستعمال وإن وصف بأنه قرار إلا أنه في حقيقته مجرد رأي علمي أو وجهة نظر في استشارة فنية أو تأويل علمي ولا يعد قراراً إدارياً لافتقاده لمقومات القرار الإداري الأساسية. (المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٣/٨١٨ ق - ١٩٨٠/٥/٣١ - مجموعة ١٥ سنة عليا - ص ٨٣). المبدأ رقم (٥٢٠) - الحجز الإداري - ليس قراراً إدارياً.

الحكم

إن الحجز الإداري في ذاته ليس قراراً إدارياً ، إذ لا يعدو أن يكون من الإجراءات التنفيذية لتحصيل الرسوم المستحقة استبدالها الشارع بالإجراءات للقضائية المعتادة مستهدفاً بذلك التبسيط والسرعة في التنفيذ ، وهذا الإجراء لا يستلزم سبق صدور قرار من رئيس المجلس البلدي المستحقة له الرسوم موضوع النزاع بتوقيع الحجز الإداري لتحصيلها ، وإنما يوقع رأساً - طبقاً للمادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ - بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة مصحوباً بشاهدين من المشايخ أو غيرهم . وبهذه المثابة يكون مثار النزاع في هذه الدعوى في حقيقته منحصر في هذا الإجراء ، وهو ما لا تختص هذه المحكمة بطلب الغائه ، لأن اختصاصها رهين بأن يكون طلب الإلغاء متعلقاً بقرار إداري وهو الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة للأفراد بناء على سلطتها العامة بمقتضى القوانين واللوائح حين تتجه الإرادة نحو إنشاء مركز قانوني يكون جائزاً وممكناً قانوناً وبياعث من المصلحة العامة التي يبتغيها القانون ، وهو ما لا ينطبق على الإجراءات الإدارية التي تتخذ لتحصيل الرسوم.

(محكمة قضاء الإداري - دعوى رقم ١١٠٦/٧ ق - ١٩٥٤/١١/١٦ - س ٩ ص ٢٩). المبدأ رقم (٥٢١) - قرارات توقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية.

الحكم

إن المستقر فقها وقضاء أن القرارات التي تصدر بتوقيع الحجز الإداري ليست من قبيل القرارات الإدارية بالمعنى المقصود من القرار الإداري. (المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ١٧٧٤/١٢ ق - ١٩٧٠/٥/٣٠ - لسنة ١٥ ص ٣٨٠).

المبدأ رقم (٥٢٢) - القرار الصادر بشأن مسألة من مسائل القانون الخاص أو يتعلق بإدارة شخص معنوي خاص ليس قراراً إدارياً.

الحكم

إن القرار الإداري على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني متى يكون جائزاً وممكننا قانوناً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، وغني عن البيان أن مجرد صدور القرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري بالمعنى المشار إليه ، وإنما يلزم حتى يتحقق له هذا الوصف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وفحواه ، فإذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص خرج بذلك من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري.

(الطعن رقم ٧٤٥ ٦٩٤ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

المبدأ رقم (٥٢٣) - (١) صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وصف القرار الإداري إذا صدر قرار في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص ذلك يخرج من عداد القرارات الإدارية أياً كان مصدره ومهما كان موقعه في تدرج السلم الإداري ولا يجوز اعتباره من القرارات الصادرة في شأن أحد من الأفراد والتي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات المتعلقة بها .

(٢) القرار الذي يصدر من جهة إدارية بنقل عامل أو عضو مجلس إدارة من المعينين في إحدى شركات القطاع العام يتعلق بمسألة من مسائل القانون الخاص وهي علاقة عقدية تربط شركات القطاع العام وهي أشخاص معنوية خاصة بالعاملين فيها - الطعن في هذا القرار يخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم اللزوم وصف القرار الإداري فإذا صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك

يخرجه من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري ولا يجوزاره من القرارات الصادرة في شأن أحد من الأفراد والتي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات المتعلقة بها ، وبناء عليه فإن القرار الذي يصدر من جهة إدارية بنقل عامل أو عضو مجلس إدارة من الميعنين بإحدى شركات القطاع العام إنما يتعلق بمسألة من مسائل القانون الخاص وهي العلاقة العقدية التي تربط شركات القطاع العام وهي أشخاص معنوية خاصة بالعاملين فيها ومن ثم فإن الطعن في هذا القرار يخرج عن الاختصاص الولائي المعقود لمحاكم مجلس الدولة.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٢١٣/٣٣ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)
المبدأ رقم (٥٢٤) - (١) صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه وصف القرار الإداري إذا صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك يخرجه من عداد القرارات الإدارية أيا كان مصدره ولا يجوز اعتباره من عداد القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات الخاصة بها - مادام أن الإدارة التي انفردت بإصداره لا تملك أن تفرض تنفيذه بوسائل التنفيذ المباشرة منفردة .
(٢) قرار وزير الزراعة بإنهاء علاقة عقدية في نطاق منازعات القانون الخاص لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

ومن حيث إن الخطاب المؤرخ في ١٩٨٧/١٠/٣ الوارد إلى الطاعن من إدارة أملاك القليوبية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي والمتضمن أن نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة قد ألغى البيع محل العقد المشار إليه بما يترتب على ذلك من آثار إذا كان يعتبر بمثابة تعبير عن إرادة جهة الإدارة المتعاقدة بقصد ترتيب أثر قانوني هو إلغاء العقد الذي أبرمته مع الطاعن فإن هذا التعبير عن الإرادة لا يمكن اعتباره قراراً إدارياً من القرارات الإدارية التي يختص مجلس الدولة بنظر المنازعة الخاصة به تلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن صدور قرار من جهة إدارية لا يخلع عليه في كل الأحوال وبحكم النروم وصف القرار الإداري فإذا صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص فذلك يخرجه من عداد القرارات الإدارية أيا

كان مصدره ومهما كان موقعه في مدارج السلم الإداري ولا يجوز اعتباره من عداد القرارات الإدارية التي يختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات الخاصة بها مادام أن الإدارة وإن انفردت بإصداره لا تملك أن تفرض تنفيذه بوسائل التنفيذ المباشر منفردة ولم تلجأ سبيل وفي ضوء ذلك ولما كان قرار وزير الزراعة بإلغاء العقد المبرم مع الطاعن قد صدر منه باعتبار الجهة الإدارية المتعاقدة في مسألة من مسائل القانون الخاص هي العلاقة العقدية تدرج في عداد المنازعات التي يحكمها القانون الخاص والتي يختص بنظرها محاكم القضاء العادي ولا تعتبر بالتالي من قبيل المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفاً لهذا المذهب ومن ثم فإنه يكون قد خالف صحيح أحكام القانون ويتعين لذلك إلغاؤه والحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولائياً وإحالتها بحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة إعمالاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤).

* ومن المبادئ القانونية الهامة التي تتصل بطلب رفع الدعوى الجنائية أو عدم رفعها والتصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية المضبوطة أو غيرها وعدم اعتبار التصالح أو عدم رفع الدعوى الجنائية من قبيل القرارات الإدارية المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٥٢٥) - طلب رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم النقد الأجنبي أو مخالفة أحكام قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الخاصة بتصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسكوكات والأحجار الكريمة - هذا الطلب لا يعتبر من القرارات الإدارية ولا يتوافر له مقومات القرار الإداري - أساس ذلك.

الحكم

وحيث إنه متى كان ما تقدم ، فإن طلب رفع الدعوى الجنائية بالنسبة لجرائم النقد الأجنبي أو مخالفة أحكام قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الخاصة بتصدير واستيراد سبائك المعادن الثمينة والمسكوكات والمصنوعات منها والأحجار الكريمة هذا الطلب لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية إذ لا يتوافر له مقومات القرار الإداري على النحو الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة والمحكمة الإدارية العليا في شأن تعريف القرار الإداري بأنه إصاح الإدارة في

الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ذلك ممكنا وجائزا قانوناً ابتغاء مصلحة عامة ، ذلك أن عينية الطلب وانصرافه إلى الجريمة دون اعتبار لمرتكيها تحول دون أن يكون للطلب أثر في إحداث مركز قانوني لمرتكب الجريمة ارتكاب الأعمال المؤثمة قانوناً والتي تعتبر من جرائم التعامل بالنقد الأجنبي ومخالفة أحكام تصدير واستيراد المعادن الثمينة وغيرها يكون المتعامل قد وضع نفسه في المركز القانوني الخاص الذي حدده القانون ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع لاعتبارات يقدرها متصلة بالجهة التي ائتمنها على المصلحة العامة قد قيد من اختصاص النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بأن علق ذلك على طلب من الوزير المختص أو من ينيبه ، فليس من شأن هذا الطلب أن ينشئ مركزاً قانونياً جديداً للمخالف بعد أن تحدد مركزه القانوني بمدى صحة توافر أركان الجريمة في حقه ، كما ينصرف الطلب إلى الجريمة ذاتها ولا تعلق له بشخص مرتكبها ، فإذا كان ذلك فإن ما يسبق طلب إقامة الدعوى الجنائية من إجراءات داخلية تجرى فيها جهات الاختصاص شئونها لا يكون مما يقبل الطعن عليه بالإلغاء وهو ذات ما ينطبق على الطلب ذاته.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٣٠ ق عليا - جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ س ٣٢ ص ١١٣٦ - في مجال الطلب في الجرائم الضريبية).

وقد أكد ذلك المبدأ واستقر عليه قضاء محكمة القضاء الإداري في شأن قرارات قبول التصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية المضبوطة وذلك في أحكامها الحديثة الصادرة بجلسته ١٩٩٦/٧/٢ وبجلسة ١٩٩٦/٨/١٣ وفيما يلي نعرض لهذا المبدأ:

المبدأ رقم (٥٢٦) - التصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية المضبوطة ومصادرتها وعدم طلب تحريك الدعوى الجنائية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى الجنائية والمسقط لها بشروطه المقررة قانوناً ، وكلاهما لا يصدق عليه وصف القرار الإداري بالمفهوم الإصطلاحي - تطبيق.

الحكم

وحيث إنه متى كان ما تقدم هو شأن الطلب في جرائم التعامل بالنقد الأجنبي ومنها جرائم تصدير واستيراد المعادن الثمينة ، وكان القانون قد خول الوزير

المختص أو من ينييه في حالة عدم الطلب اجراء التصالح مع المخالف في الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي مقابل تنازله عن المبالغ والأشياء موضوع الجريمة إلى خزانة الدولة ، فإن (التصالح للمقترن بعدم الطلب) وهو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى الجنائية والمسقط لها والذي يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بنزول الهيئة الاجتماعية عن حقها في إقامة الدعوى الجنائية مقابل أيلولة المبالغ المضبوطة إلى خزانة الدولة يكون - والحالة هذه - من ذات طبيعته (الطلب) فإذا كان طلب إقامة الدعوى الجنائية لا يعتبر من قبيل القرارات الإدارية لعدم توافر مقومات القرار الإداري له ، فإن التصالح بعدم الطلب ، وهو من ذات طبيعة الطلب لا يعتبر قراراً إدارياً بالمفهوم الاصطلاحي للقرار الإداري سواء كان موقف الإدارة منه ايجابياً بقبوله وعدم الطلب أو سلبياً برفضه صراحة أو ضمناً بتقديم الطلب.

وحيث إن الدعوى تستهدف الطعن على قرار الجهة الإدارية بالموافقة على عدم طلب رفع الدعوى الجنائية في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ حصر وارد مالية ضد المدعي مع قبول التصالح مقابل تنازل المخالف عن السبائك الذهبية المضبوطة ومصادرتها والمبلغ إلى نيابة الشئون المالية والتجارية بتاريخ ١٩٩٤/١/٦ ، وكان التصالح وعدم طلب تحريك الدعوى الجنائية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى الجنائية والمسقط لها بشروطه المقررة قانوناً وكلاهما لا يصدق عليه وصف القرار الإداري بالمفهوم الاصطلاحي ومن ثم تكون الدعوى والحالة هذه - قد انصبت على غير قرار إداري مما يجوز الطعن عليه بدعوى الإلغاء الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.

(محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) الدائرة الأولى - الدعوى رقم ٥٤٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٩٦/٨/١٣ - وفي ذات المعنى حكمها في الدعوى رقم ٤٥/٦٢٨٩ - جلسة ١٩٩٦/٧/٢).

المبدأ رقم (٥٢٧) - التصديق على الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكري لا تدرج ضمن القرارات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة.

الحكم

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن مجلس الدولة لا يختص بالتعقيب على الأحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكري الذي أنشأ

بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، كما لا يختص بنظر المنازعة في الإجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذا لتلك الأحكام ولا بما يصدر عن الجهات المختصة من أعمال التصديق على الأحكام العسكرية.

(محكمة قضاء الإداري - دعوى رقم ١٣٤٧٠/١ - جلسة ١٩٩٨/٧/٢٨).

المبدأ رقم (٥٢٨) - عدم إجراء التسوية لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

طلب التعويض عن عدم إجراء الإدارة تسوية حالة الموظف - غير جائز -
أساس ذلك : عدم إجراء التسويات لا يعتبر قرار إدارياً يجوز طلب التعويض عنه - دعاوى التسوية من دعاوى الاستحقاق التي يستمد المدعى حقه من القانون مباشرة دون تدخل من جهة الإدارة لأعمال سلطتها التقديرية .

(لطن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٤٤ - جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٢٨ - س ٢٨ ص ١٩٩ وإيضاً :

لطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٥٥ - جلسة ١٩٩٤/٢/١٩ - س ٣٩ ص ٨٩٣)

المبدأ رقم (٥٢٩) - القرار الضمني بالنقل المتعلق بإدارة أحد أشخاص القانون الخاص لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

صدور قرار نائب رئيس الوزراء بتعيين الطاعن وهو يشغل رئيس مجلس إدارة شركة من شركات القطاع العام إلى وظيفة أخرى بديوان عام الوزارة - أنه وإن كان قرار التعيين يعتبر قراراً إدارياً لصدوره من سلطة عامة إلا أن الطاعن قد طعن على القرار باعتباره متضمناً قرراً بنقله - هذا القرار الضمني بالنقل لا يعتبر قراراً إدارياً - أنه وإن كان القرار صادر من سلطة عامة إلا أنه صدر في مسألة من مسائل القانون الخاص ومتعلقة بإدارة شخص معنوي خاص - هذا القرار يعتبر صادراً من نائب رئيس الوزراء بصفته رب عمل ناط به قانون العاملين بالقطاع العام بعض الاختصاصات في شئون العاملين بشركات القطاع العام و من بينها النقل - الأثر المترتب على ذلك .

(لطن رقم ١٢٠٨ لسنة ٢٨٨ - جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣ - س ٢٩ ص ٣٩١ - وإيضاً :

لطن رقم ٣١٠٤ - لسنة ٢٩٩ - جلسة ١٩٨٦ / ٢ / ٠٤ - س ٣١ ص ١٠٦٠)

المبدأ رقم (٥٣٠) - قرار مجلس المدينة بتحديد خط التنظيم بأحد الشوارع والذي لم يستكمل إجراءات اعتماده من المحافظ لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً -

أثر ذلك : عدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.

الحكم

المادة الثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء - يلحق بالمنافع العامة دون مقابل الشوارع والطرق والميادين والمنتزهات التى تحدت على الطبيعة فى التقاسيم أو أجزاء التقاسيم التى تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء - قيام أحد المواطنين بتقسيم الأرض المملوكة له وخط فيها شارع - قيام المشترين بالبناء دون أن يصدر باعتماد للتقسيم قرار من السلطة المختصة - شراء المدعى من المالك قطعة أرض تتوسط الشارع المذكور - الشارع يعتبر بحكم القانون ملحقاً بالمنافع العامة بدون مقابل لا يجوز أن يرد عليه تصرف بالبيع و يعتبر أى تصرف من هذا القبيل باطلاً بطلاناً مطلقاً لوروده على مال عام - قرار مجلس المدينة بتحديد خط تنظيم بهذا الشارع والمطعون فيه لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً عدم قبول طلب إلغائه - أساس ذلك : اعتباره مجرد توصية بتحديد خطوط التنظيم ولم تستكمل إجراءات اعتماده من المحافظ طبقاً لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٦/٥/ ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ١١٥٢)
المبدأ رقم (٥٣١) - القرار المنعقد لا يعتبر قراراً إدارياً - الدعوى المقامة بشأن القرار المنعقد مقبولة دون التقيد بأى من شرطي الميعاد أو التظلم .

الحكم

صدور قرار الفصل بغير الطريق التأديبي من وزير الداخلية يصم القرار بالانعدام لانطوائه على غصب السلطة - أثر ذلك : - اعتبار القرار مجرد عمل مادي لا أثر له .

المادتان ١٠ و ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . اشترط المشرع التظلم من قرار الفصل قبل رفع الدعوى - هذا الشرط لا ينطبق الا إذا توافر فى القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري - القرار المنعقد لا يعتبر قراراً إدارياً بل عمل مادي - أثر ذلك : عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعقداً - أساس ذلك : - أن اشتراط التظلم من عدمه هو

أمر لا يتفق وطبائع الأشياء - يتأبى على الذوق القضائي السليم أن يعفى الطعن على مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون إعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم - كلا الشرطين " التظلم والميعاد " يجمعهما أصل مشترك هو أنهما من الشروط المطلوبة لقبول الدعوى شكلاً .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٨٥ - س ٣١ ص ٣٢٢)
المبدأ رقم (٥٣٢) - تقدير جهة الإدارة لقيمة الأعمال المخالفة لا يعتبر قراراً إدارياً

الحكم

مباني - تقدير قيمة الأعمال المخالفة - طبيعة التقدير الصادر من جهة الإدارة لقيمة الأعمال المخالفة التقدير الصادر من جهة الإدارة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة "١٦" المشار إليها لا يعتبر قراراً إدارياً بالمعنى الصحيح - أساس ذلك : أن هذا التقدير لا ينتج فى حد ذاته أثراً قانونياً سواء فى المجال الإداري أو على الصعيد الجنائي .

(الطعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٣١ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٩ - ٣٤ ص ٤٤٣)
المبدأ رقم (٥٣٣) - إعلان نتيجة انتخاب ممثلى العمال قرار إداري - فصل وزير القوى العاملة فى المنازعات بشأن صفات المرشحين لا يعتبر قراراً إدارياً.

الحكم

انتخاب ممثلى العمال فى مجالس الإدارة " قرار إداري " والطعن فى قرار إعلان نتيجة الانتخاب إلى وزير القوى العاملة المنصوص عليه بالمادة ٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ليس طريق طعن بديل للطعن القضائي ، إذ لا يعدو أن يكون من قبيل التظلمات الإدارية الجوازية ، وبالتالي فإن فصل وزير القوى العاملة فى المنازعات بشأن صفات المرشحين لا يعتبر قراراً إدارياً منشئاً لمركز قانوني للعامل مما يتعين الطعن فيه على استقلال خلال الميعاد ، إذ أن فصل وزير القوى العاملة فيما يثور من منازعات بشأن صفات المرشحين لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات الانتخابات التى تمثل فى مجموعها عملية مركبة تبدأ بالترشيح وتنتهى بإعلان نتيجة الانتخابات ، وعلى ذلك فإن قرار الوزير بإعلان النتيجة هو القرار الإداري المنشئ لمراكز قانونية وهو القرار الذى يجوز الطعن

فيه ويعتبر الطعن في هذا القرار شاملاً لجميع شروط وإجراءات العملية الانتخابية بما في ذلك الصفة التي رشح على أساسها عضو مجلس الإدارة وتم انتخابه بناء على توافرها فيه .

(الطعن رقم ٣٠٩٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٨ - س ٣٥ ص ٢٥٠)
المبدأ رقم (٥٣٤) - عدم التعيين لا يعتبر قرار سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

الحكم

جامعات التعيين في وظيفة مدرس - سلطة تقديرية - انتفاء فكرة القرار السلبى.

يعتبر التعيين من الملاءمات التي تترخص فيها جهة الإدارة بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام باعتبارها المسئولة عن حسن المرافق العامة - إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للوظيفة العامة فإن التعيين في وظائف التدريس بالكلية الجامعية يقوم على شروط واعتبارات خاصة فضلاً عن وجوب الحصول على درجة الدكتوراه أو الأجازة العلمية المعادلة لها - الالتحاق بهذه الوظائف يعد تعييناً جديداً لصلاحيه خاصة وليس مجرد ترقية من وظيفة مدرس مساعد - لم يتضمن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات أو لائحته التنفيذية أى إلزام على جهة الإدارة بأن تعين المدرس المساعد في وظيفة مدرس من تاريخ معين بعد حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو عودته من البعثة أو من الأجازة الدراسية - أساس ذلك: أن اختيار الوقت المناسب للتعيين في الوظيفة العامة هو من الملاءمات المتروكة للسلطة التقديرية لجهة الإدارة تترخص فيها وفق مقتضيات المصلحة العامة وصالح العمل - عدم التعيين لا يعتبر قرار سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة.

(الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٤ - س ٣٩ ص ١٤٥٧)
المبدأ رقم (٥٣٥) - الامتناع عن التعيين بعد الاعلان لا يعتبر قراراً سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة - الاعلان عن شغل وظيفة مدرس مساعد - العدول عنه - (مدلول القرار السلبى) المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المواد ٧٢ ،

١٤٠ ، ١٤١ ، من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

الحكم

إذا لم يوجد من بين المعيّدين بالكلية من هو مؤهل لشغل وظيفة مدرس مساعد الخالية بها فيجربى الاعلان عن شغل هذه الوظيفة مرتين - لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أن يتضمن الاعلان شروطا معينة بالاضافة إلى الشروط العامة المينة فى القانون - للإدارة أن تعدل عن الاعلان فلا تسير فى إجراءات التعيين - الاعلان عن شغل الوظيفة يترتب عليه تعلق حق نوى الشأن بما تضمنه من شروط شغل الوظيفة بحيث لايجوز للإدارة أن تعين من لم يستوف هذه الشروط بدعوى أنها عدلت عنها أو استحدثت شروطا جديدة - لا يترتب على الاعلان أن ينشأ للمتقدمين مركزا قانونيا فى الوظيفة المعلن عنها - أساس ذلك: أن المركز القانونى لا ينشأ إلا بقرار التعيين - الامتناع عن التعيين بعد الاعلان لا يعتبر قرارا سلبيا بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة - أساس ذلك: أن القرار السلبى هو رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح - لما كانت الإدارة تترخص أصلا فى التعيين بما لها من سلطة تقديرية فهى التى تترخص فى إجراءاته واختيار الوقت الذى تجرى فيه شغل الوظائف الحالية - الإجراءات السابقة على التعيين لا تلتزم السلطة المختصة بالتعيين ولو كانت قد اعلنت عن شغل الوظائف وأجرت امتحانا لشغلها إذ سننضيع أن تعدل عن إجراءات الترشيح والامتحان وأن تبقى الوظيفة شاغرة - تقوم السلطة التقديرية للإدارة حتى ولو استوفى المتقدم للوظيفة شروط التعيين فيها .

(الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٨/٦/١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٤٧٧)
المبدأ رقم (٥٣٦) - قرار النائب العام الصادر فى إطار اختصاصه بمناسبة حقيقى تجربه النيابة العامة ويقتضيه صالحه لا يعتبر قرارا إداريا .

الحكم

طلب النائب العام منع الطاعن من السفر فى تاريخ لاحق على التاريخ الذى كان الطاعن يعتزم فيه السفر للخارج - قرار منع الطاعن من السفر فى حقيقته منبثق عن قرار النائب العام اللاحق عليه فى صدره - قرار النائب العام متى

صدر في إطار اختصاصه بمناسبة تحقيق تجريه النيابة العامة ويقتضيه صالحه لا يعتبر قراراً إدارياً فينحسر القضاء بإنعائه عن اختصاص القاضي الإداري - قرار منع الطاعن من السفر الصادر من الجهة الإدارية قبل صدور قرار النائب العام يفقد ركن السبب مرجح الإلغاء مما يتوافر معه ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه - توافر ركن الاستعجال، لما يترتب على هذا القرار من نتائج يتعذر تداركها باعتبار أنه يقيد إحدى الحريات العامة وهي حرية السفر والتنقل دون مسوغ قانوني .

(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٠ / ٣ / ٢٠٠١ - ٥٠ ص ٤٩٩)
المبدأ رقم (٥٣٧) - التصالح مع الجمارك لا يعتبر قراراً إدارياً .

الحكم

التصالح مع الجمارك والذي تنقضي به الدعوى العمومية هو الوجه الآخر لطلب إقامة الدعوى العمومية ومن ذات طبيعتها فلا يعتبر قراراً إدارياً سواء كان موقف الإدارة منه ايجابياً بالموافقة على التصالح أو سلبياً برفض التصالح، إلا انه بالنظر لكون المنازعة الماثلة تتصل بمرفق عام يدار وفقاً لقواعد القانون العام وأساليبه ويتبدى فيها واضحاً وجه السلطة العامة ومظهرها ، فإنها تعد بذلك منازعة إدارية مما يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وفحواها طبقاً للتكييف القانوني الصحيح هي الحكم بإلزام جهة الإدارة برد المبالغ التي حصلت عليها من المدعى بناء على طلب التصالح المقدم منه .

(الطعن رقم ٨٥٢٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠٠٢ - ٥٠ ص ٩١)
المبدأ رقم (٥٣٨) - لا بد لتحقيق وصف القرار الإداري حسبما سلف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وبالتالي يخرج من نطاق القرار الإداري مما يتخذ من إجراءات تمهيدية سابقة على إصدار القرار مثل المكاتبات التي تتضمن توجيهات معينة أو تعليمات.

الحكم

مصطلح القرار الإداري قد أضحى معبراً عن مدلول استقرار فقها وقضاء بحسابه إفصاحاً عن إرادة الجهة الإدارية الملزمة بها لها من سلطة بمقتضى انقوائين واللوائح بقصد إحداث مركز قانوني معين إنشاء أو تعديلاً أو إلغاء متى كان ذلك ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة، وعليه فليس كل قرار يصدر من جهة إدارية يعد في جميع الأحوال قراراً إدارياً مما يختص القضاء الإداري بطلب وقف تنفيذه أو إنعائه إذ لا بد لتحقيق وصف القرار الإداري

حسبما سلف أن يكون كذلك بحسب موضوعه وبالتالي يخرج من نطاق القرار الإداري مما يتخذ من إجراءات تمهيدية سابقة على إصدار القرار مثل المكاتبات التي تتضمن توجيهات معينة أو تعليمات - مرد ذلك إلى أن من أركان القرار الإداري ركن المحل وهو المركز القانوني الذي تتجه إرادة مصدر القرار إلى إحداثه وأن الأثر القانوني الذي يترتب عليه يقوم مباشرة وفي الحال وهذا الأثر هو إنشاء حالة قانونية جديدة أو تعديل مركز قانوني قديم أو إلغاؤه والإجراءات التمهيدية التي يستتبعها صدور قرار إداري لا يترتب عليها بذاتها إنشاء مركز قانوني أو تعديله، وبالتالي لا يصح أن تكون تلك الإجراءات محلاً لدعوى الإلغاء مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها لانتفاء القرار الإداري.

(محكمة القضاء الإداري - الدعوى رقم ٣٢٤٦١ لسنة ٥٨ - جلسة ٣٠ / ١ / ٢٠٠٧ - والدعوى رقم ٤١٧٧٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠٧ - والدعوى رقم ٣٧٩٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠٧ - والدعوى رقم ١٦٨٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٧)

الفصل الخامس

الدفع بعدم قبول الدعوى

لرفضها بعد الميعاد

الفصل الخامس

الدفع بعدم قبول الدعوى

لرفعها بعد الميعاد

يتصل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد أشد الاتصال بدعوى الإلغاء التي حذد المشرع ميعاداً لرفعها خلاله وإلا صارت غير مقبولة ، ويعود ذلك إلى خطورة وأهمية استقرار الحياة الإدارية والمراكز القانونية لذلك حرص المشرع على تقييد حق رفع دعوى الإلغاء بمدة قصيرة وهي "ستون يوماً" من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به.

وميعاد رفع دعوى الإلغاء من النظام العام، فلا حاجة إلى دفع برفع الدعوى بعد الميعاد لكي تحكم به المحكمة، بل تجرّبه من تلقاء نفسها .
وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي أقرتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في "الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد" في المباحث التالية :

المبحث الأول - الدفع بعدم القبول المتصل بميعاد الستين يوماً
المبحث الثاني - الدفع بعدم القبول المتصل ببداية الميعاد (النشر والإعلان والعلم اليقيني)

المبحث الثالث - الدفع بعدم القبول المتصل بفكرة (العلم اليقيني)

وفيما يلي نعرض لكل مبحث علي حدة

المبحث الأول

الدفع بعدم القبول المتصل

بميعاد الستين يوماً

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في ميعاد الستين يوماً

المبدأ رقم (٥٣٩) — مراعاة ميعاد الستين يوماً يعد من النظام العام، والذي من وجبه تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوي إذا ما رفع إليها طعن في قرار إداري بعد فوات المواعيد المقررة.

الحكم

إن المشرع بتقريره مواعيد معينة تصبح بعدها القرارات الإدارية حصينة من الإلغاء قد هدف من ذلك إلى مصلحة عليا، هي استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تركها معلقة، مما يشيع الفوضى والاضطراب في المحيط الإداري وهو الأمر الذي يحرص المشرع علي تجنبه توخياً وحماية للمصلحة العامة، وعلي هذا الوضع فإن مراعاة هذه المواعيد يعد من النظام العام، والذي من وجبه تقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوي إذا ما رفع إليها طعن في قرار إداري بعد فوات المواعيد المقررة.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٤٤١/١٠ - ١٩٥٩/١١/٢٤ - ٧ - ١٠٨١)
المبدأ رقم (٥٤٠) — ميعاد الستين يوماً من النظام العام.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي من النظام العام لتعلقه باستقرار القرارات الإدارية وما لذلك من اتصال وثيق بالنظام العام ومن ثم فالأمر موكول إلي المحكمة تجريه بحكم وظيفتها دون حاجة إلي انفع من قبل الخصوم.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٨٩/١٧٨/٧ - ١٩٥٣/١/٧ - ٦ - ١٠)

المبدأ رقم (٥٤١) - الدفع بعدم قبول الدعوي لعدم مراعاة هذا الميعاد متعلقاً بالنظام العام جائزاً تقديمه في أية مرحلة من مراحل الدعوي كما أن للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوي إذا رفعت بعد هذا الميعاد.

الحكم

إن الميعاد المحدد قانوناً لرفع دعاوي الإلغاء متعلق بالنظام العام ذلك أن المشرع قد راعي في تحديده ضرورة استقرار القرارات الإدارية وعدم استهدافها للطعن بدعوي الإلغاء وقتاً طويلاً ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي لعدم مراعاة هذا الميعاد متعلقاً بالنظام العام جائزاً تقديمه في أية مرحلة من مراحل الدعوي كما أن للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوي إذا رفعت بعد هذا الميعاد.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٥٦٥/١٢٨/٥ - ١٩٥١/٢/٦ - ٤ - ٤٠٨)

المبدأ رقم (٥٤٢) - ميعاد الستين يوماً المقرر لرفع دعوى الإلغاء تخص طلبات الإلغاء دون غيرها من المنازعات.

الحكم

ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة (٣٥) من قانون مجلس الدولة خاص بطلبات الإلغاء دون غيرها من المنازعات التي يجوز رفعها متى كان الحق لم يسقط في إقامتها طبقاً للأصول العامة . لأن عبارة المادة المذكورة تفيد تخصيص حكمها بطلبات الإلغاء.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٢٠/٣٨/٢ - ١٩٤٨/١/٧ - ١ - ٣٨)

المبدأ رقم (٥٤٣) - ميعاد الستين يوماً منوط بطلبات إلغاء القرارات الإدارية وحدها دون غيرها.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة علي أن ميعاد الستين يوماً منوط بطلبات إلغاء القرارات الإدارية وحدها دون غيرها من الطلبات الأخرى التي يدخل في اختصاصها الفصل فيها بولايتها الكاملة ومن بينها طلبات المنازعة في الراتب.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٧/٣/١٩٤٨ - ١ - ٢٧٩)

المبدأ رقم (٥٤٤) - حساب بدء ميعاد الستين يوماً .

الحكم

إذا كانت المحكمة قد احتفظت للمدعي بحق إقامة دعوي جديدة بالطلبات

المعدلة إذا لم تتصفهم الإدارة وضمنت حكمها ذلك بأن قضت بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار مما يكون من مقتضاه اعتبار أقدميه المدعي وزملائه في الدرجة السادسة من أول مايو سنة ١٩٤٦ عند الترقية للدرجة الخامسة فإن كل ترتيبهم في الأقدمية علي هذا الأساس يدخلهم ضمن نصيب الأقدمية المطلقة أنصفوا بالترقية للدرجة الخامسة وإن لم ينصفوا فحقهم محفوظ بدعوي أخرى ، إذا كان هذا هو ما قرره المحكمة فإن ما تذهب إليه الحكومة من أن ميعاد رفع الدعوي يبدأ من تاريخ الحكم في الدعوي الأولي غير سديد إذ أن المدعي لم يتحقق من عدم إنصافه بإرجاع ترقيته في الدرجة الخامسة إلي تاريخ القرار المطعون فيه إلا عند تنفيذ الحكم فتكون دعواه قد رفعت في الميعاد ويكون الدفع بعدم قبول الدعوي في غير محله متعيناً رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٧٩٠/٤٦١/٧ - ١٩٥٣/٣/٣٠ - ٥ - ١٥٤٣)
المبدأ رقم (٥٤٥) - بدء ميعاد الستين يوماً.

الحكم

إذا كانت هذه المحكمة قد سبق لها، في الطعن المرفوع أمامها من المدعين في قرار صادر بالترقية فيما تضمنه من تخطيه لهما، أن رسمت لهما طريق الطعن في ذلك القرار إن كانت عناصر الترقية متوافرة لهما ولم ينصفا فحفظت لهما الحق في الطعن بدعوي أخرى ثم قامت الوزارة بتعديل أقدميتهما بقرار لاحق دون ترقيتهما فإن ميعاد الستين يوماً يبدأ من تاريخ علم المدعين بهذا القرار الجديد ولا عبرة بما تقول الوزارة من أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ النطق بالحكم إذ أن الحكم ذاته قد أشار إلي أن حق المدعين محفوظ في الطعن بدعوي أخرى إن لم ينصفا ولم يظهر عدم الإنصاف إلا بتنفيذ الحكم تنفيذاً عينياً بالقرار اللاحق له والذي اعتبره المدعيان ناقصاً.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٠٧٤/٤٢٨/٦ - ١٩٥٢/٥/٢٦ - ٥ - ١٤٨٦)
المبدأ رقم (٥٤٦) - علة الميعاد القصير المنصوص عليه في شأن دعوى الإلغاء لا تتوافر في غير طلبات الإلغاء.

الحكم

إن الميعاد الذي نصت عليه المادة (٣٥) من القانون رقم ١٢ السنة ١٩٤٦ لا يتعلق بغير طلبات الإلغاء من بين الطلبات والمنازعات التي تختص بها محكمة القضاء الإداري فهي إنما تتحدث عن القرارات الإدارية المطعون فيها

وإعلانها ونشرها ثم التظلم منها إلى الجهة التي أصدرتها أو إلى الجهة الرئيسية، فضلاً عن أن علة هذا الميعاد القصير المنصوص عليه في المادة المذكورة لا تتوافر في غير طلبات الإلغاء.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٩٥/١٩/١ - ١٩٤٧/٤/٣ - ١ - ٤٧)
المبدأ رقم (٥٤٧) - لا يسري ميعاد الطعن في حق المدعي إلا من التاريخ الذي يصبح فيه في مركز قانوني يجعل له مصلحة شخصية في الطعن.
الحكم

إن المدعي لا يسري في حقه ميعاد الطعن إلا من التاريخ الذي يصبح في مركز قانوني يجعل له مصلحة شخصية في الطعن، وهذه المصلحة لم تنشأ بالنسبة إلى المدعي إلا من تاريخ صدور القرار الذي حدد تاريخ نقله إلى مصلحة خفر السواحل، ولما كان هذا القرار لم ينشر إلا في أول فبراير سنة ١٩٥١ فإن هذا التاريخ هو الذي يعتبر بدء سريان ميعاد الستين يوماً في حق المدعي.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٣٤٦/٦٩٩/٧ - ١٩٥٣/٥/٢٨ - ٥ - ١١٧٧)
المبدأ رقم (٥٤٨) - القرار التنظيمي العام، يجوز الطعن فيه بالطريق المباشر خلال الميعاد ، كما يجوز الطعن فيه عند تطبيقه تطبيقاً فردياً لا بقصد إلغائه وإنما للوصول إلى إلغاء القرار الفردي الخاص الصادر تطبيقاً للقرار التنظيمي.
الحكم

إذا كان القرار المطعون فيه قراراً عاماً، فإنه يكون للمدعية أن تطعن فيه بالطريق المباشر ولها أن تطعن فيه عند تطبيقه تطبيقاً فردياً لا بقصد إلغائه وإنما للوصول إلى إلغاء القرار الفردي الخاص بها، وفي هذه الحالة يعتد في بدء الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بالنسبة لطلب الإلغاء بالقرار الثاني لا بالقرار العام، ولما كانت مطالبة المدعية في دعواها لا تنصب علي إلغاء القرار العام في ذاته وإنما تنصب علي تطبيقه عليها تطبيقاً فردياً إذ هي تتضرر من نزع ملكية أرضها تنفيذاً للقرار المذكور وتنعي علي القرار الصادر بذلك سوء استعمال السلطة ولما كان القرار بنزع ملكية المدعية تنفيذاً للقرار الصادر بتقرير المنفعة العامة قد صدر من وزير الأشغال العمومية في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بعد رفع هذه الدعوي فإن طلب الإلغاء يكون في واقع الأمر

منصباً عليه وبالتالي يكون الدفع بعدم قبول للدعوي لرفعها بعد الميعاد في غير محله.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٦٧/٥١/١٥ - ١٩٦٠/١٢/٢٠ - ١٢ - ١١٣)
المبدأ رقم (٥٤٩) - الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذراً لامتداد ميعاد حدده القانون ورتب علي انقضائه أثر السقوط.

الحكم

لا عبرة بما يتدرع به المدعي من أن تباطؤه في رفع دعواه إنما يرجع إلي أنه كان مفهوماً لديه بأن اختصاص محكمة القضاء الإداري مقصور علي الموظفين الدائمين الذي يجري حكم الاستقطاع علي رواتبهم وهو ليس منهم فلم تغير هذا الرأي في شأن تعريف الموظف الدائم بإعتباره الموظف المعين علي درجة دائمة من درجات للميزانية علي الوجه المبين في الحكم الصادر في القضية رقم ٣٧٩ لسنة ٥ القضائية بادر برفع دعواه -لا عبرة بذلك لأن الخطأ في فهم المسألة القانونية لا يصلح عذراً لامتداد ميعاد حدده القانون ورتب علي انقضائه أثر السقوط.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٥٣٥/٨٠٢/٨ - ١٩٥٤/٦/١٤ - ٧ - ١٥٩٦)
المبدأ رقم (٥٥٠) - لا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر معلقاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم.

الحكم

لا وجه للنعي علي التظلم بأنه غير منتج في وقف سريان الميعاد لعدم إمكان إلغاء قرار القومسيون البلدي بعد التصديق عليه وبأنه أصبح غير قابل للرجوع فيه ممن يملكه وإنما هو المرحلة الختامية التي يصبح بها القرار نهائياً وطلب الإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري، لا يكون إلا عن أمثال هذه القرارات، علي أن القرارات الصادرة من القومسيون البلدي حتى بعد -التصديق عليها من وزير الداخلية قابلة للرجوع فيها من ذلك المجلس البلدي الذي له حق سحبها في الميعاد بالطريق القانوني، ولا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٩١٠/٢٥٦/٣ - ١٩٤٩/٦/٨ - ٢ - ٤٢٣)

المبدأ رقم (٥٥١) - ولا يمكن اختيار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم.

الحكم

إن مقتضى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والتحسين أن ولا يمكن اعتبار ميعاد السحب قد فات مادام الأمر متصلاً بأشخاص آخرين مازال ميعاد الطعن قائماً بالنسبة إليهم. الإجراء الذي قضى القانون باعتباره العقارات مخصصة للمنفعة العامة بمجرد حصوله، ولا اعتداد بالقول بأن بدء سريان المدة يحسب ابتداء من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالكيفية المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦ سالفه الذكر، ذلك لأن إخطار صاحب الشأن بهذا القرار مقصود به تحديد مهلة لإخلاء العقار المستولي عليه وليس لإعطاء فرصة للتظلم من القرار الذي خصص عقاره للمنفعة العامة، لأن هذا التخصيص يتم بمجرد نشر القرار في الجريدة الرسمية بالتطبيق للجزء الأخير من الفقرة الثانية من المادة ١٦ المشار إليها.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٣/١٣٤/١٤٦ - ٢١/١٠/١٩٥٨ - ١٠ - ٨٥٦)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " ميعاد الستين يوماً "

المبدأ رقم (٥٥٢) - ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - عدم جريان الميعاد إلا من يوم الإعلان بالقرار.

الحكم

إن الإعلان الذي يجرى منه سريان ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن في مثل الحالة المعروضة " طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية " طبقاً لقانون اللجان القضائية على حسب غرض الشارع منه - هو الذي يعلن إلى وكيل الوزارة المختص ، فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن "يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم إلى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه إياه و يجيب وكيل

الوزارة عنه كتابة في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من وقت إبلاغه به " ونصت المادة التاسعة منه على أنه لا يجوز " رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن في هذه القرارات و لكل من الطرفين حق الطعن في الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة " : وتتص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به " . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشارع أراد أن يحتاط للأمر فيما يتعلق بالتظلمات التي تقدم إلى اللجان القضائية أو الطعن في القرارات التي تصدر منها فجعل المرد في هذا الشأن إلى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم و الإجابة عنه ، وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، فأصبح الشارع في المادة الخامسة على أنه وكيل الوزارة المختص فلزم ألا يجري الميعاد إلا من يوم إعلانه بالقرار .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٥٦ - س ١ ص ٦٢٩)
المبدأ رقم (٥٥٣) - ميعاد الستين يوماً - سريته على طلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً للأصول العامة - أساس ذلك .

الحكم

إن ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة والذي رددته المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، أن هذا الميعاد خاص بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز رفعها ما دام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً للأصول العامة و ذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً : لأن عبارة المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ " ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ " تقطع في تخصيص حكمها بطلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات إذ هي قد جعلت مبدأ سريان الميعاد من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي

تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به . كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ، وبأنه يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة . ومفاد ذلك أن المادة المذكورة إذ تحدد ميعاد الستين يوماً لا تتحدث إلا عن الدعوى الخاصة بإلغاء قرار إداري ، ومن هنا جعلت إعلانه أو نشره مبدأ لسريان الميعاد والتظلم موقفاً لهذا السريان .

ثانياً : لأن الميعاد السابق ذكره مأخوذ عن القانون الفرنسي وترديد لأحكامه وهذا القانون يقصر هذا الميعاد على طلبات الإلغاء دون طلبات التعويض .

ثالثاً : لأن طلب التعويض منوط بحلول الضرر وهذا لا يترتب حتماً على إعلان القرار الإداري أو نشره بل يترتب في الغالب على تنفيذ القرار فلو أن ميعاد الستين يوماً يسرى على طلب التعويض لكان مقتضى هذا أنه يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر بصاحب الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية .

رابعاً : لأن الحكمة التشريعية لقصر رفع الدعوى على ستين يوماً هي استقرار القرارات الإدارية حتى لا تكون مستهدفة لخطر الإلغاء وقتاً طويلاً ، وهذه الحكمة إن كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات إلغاء القرارات فإنها منعدمة بالنسبة إلى دعاوى التعويض إذ أن هذه تخرج عن كونها دعاوى عادية .

خامساً : أن المشرع عندما تكلم على طلبات الإلغاء في المادة ١٩ * ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ * قضى بأن ميعاد رفع الدعوى ستون يوماً بأن نص على ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً بينما أطلق المشرع في المادة ٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ * المادة ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ * ولم يحدد ميعاداً لدعوى التعويض تاركاً ذلك للقواعد العامة - بأن قال " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري من غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية .

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٠ - س ٦ ص ٩٨)
المبدأ رقم (٥٥٤) - ميعاد الستين يوماً - عدم سريانه على طلب ضم مدة الخدمة.

الحكم

إن طلب الموظف ضم مدة خدمته السابقة هو في حقيقته وبحسب تكييفه

القانونى الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التى يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إدارى خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنتظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوماً المحددة لتقديم طلبات الإلغاء ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون قد صدر قرار باحتساب المدة المذكورة على وجه معين فإن مثل هذا القرار لا يغير من طبيعة المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتى لصاحب الشأن. إلى خصومة عينية تقوم على اختصاص قرار إدارى .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٦٣ - س ٨ ص ٨٤٥)
المبدأ رقم (٥٥٥) - ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الأصل ، بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة المعمول بها وقت صدور القرارات المطعون فيها، أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٠ ق - القضية رقم ١١١٣/٧ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٧)
المبدأ رقم (٥٥٦) - ميعاد الستين يوماً في شأن دعاوى ضباط الاحتياط.

الحكم

من المبادئ المستقرة أن الدعاوى التى ترفع بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن ضباط الاحتياط هى من دعاوى التسوية التى لا تتقيد بميعاد الستين يوماً - وإلى أن ينحسم الوضع بالنسبة لتطبيقها على حالة معينة سواء بإجراء تتخذه الإدارة ، أو بمقتضى حكم قضائى يفسح المجال أمام ذوى الشأن فى الطعن على القرارات اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون المذكور - ومن ثم وابتداءً على ما تقدم يتعين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً .

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٧ ق - جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ١١٤٠)
المبدأ رقم (٥٥٧) - ميعاد الستين يوماً - عدم خضوع دعاوى التسوية لميعاد الستين يوماً .

الحكم

الأمر فى قبول أو رفض الدعايات التى لاعتزال الخدمة طبقاً لأحكام القانون المذكور ليس مرده إلى تقدير جهة الإدارة واختيارها وإنما مرده فى الحقيقة إلى

أحكام القانون ذاته الذي رتب حقاً معينة متعلقة بالمعاش لمن يطلبون اعتزال الخدمة من ذوى الدرجات الشخصية المتوافرة فيهم شروط مقررّة بحيث أنه لو توافرت فيهم هذه الشروط الواجبة قانوناً حقت لهم الإفادة من أحكام القانون وحق على جهة الإدارة تمكينهم من هذه الإفادة ، وبهذه المثابة فإن الدعوى التى تقام فى هذا الخصوص تكون فى حقيقة تكييفها دعوى تسوية تقوم على منازعة فى معاش لا تستلزم تظلماً إدارياً قبل رفعها ولا تخضع لميعاد الستين يوماً المقرر لدعاوى الإلغاء .

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦ - س ١٠ ص ١٧١٥)
المبدأ رقم (٥٥٨) - ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجري فى حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذى يتحقق معه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً .

الحكم

إن ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجري فى حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذى يتحقق معه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التى تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطعن عليه .

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١١ ق - لقضية رقم ٧/١٣٧٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)
المبدأ رقم (٥٥٩) - ميعاد الستين يوماً - دعوى إبطال براءة الاختراع لا تتقيد بميعاد الطعن بالإلغاء المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التى أدخلها المشرع فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى والتى لا تتقيد بالميعاد المتقدم .

الحكم

إن دعوى إبطال براءة الاختراع ليست فى حقيقتها طعناً على القرار الصادر بمنحها بل تنصب على احتكار الاستغلال الذى يخوله القانون لصاحبها وتتطوى على منازعة فى وجود الاختراع أو ملكيته تدور بين الشخص الذى منح البراءة وبين ذى الشأن الذى ينازع فى حقوقه على الاختراع أو ينكر وجوده ومن ثم فإنها لا تتقيد بميعاد الطعن بالإلغاء المنصوص عليه فى قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التى أدخلها المشرع فى اختصاص محكمة القضاء

الإدارى والتي لا تتقيد بالميعاد المتقدم .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٦ - س ١١ / ٦١٤)
المبدأ رقم (٥٦٠) - سريان ميعاد الستين يوماً على دعاوى الإلغاء دون غيرها.

الحكم

لما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق منها بطلبات الإلغاء، إذ نص علي أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً علي التفصيل الوارد فيه، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني مادام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد.

(لطن رقم ١١١٠ لسنة ١٠ ق ولطن رقم ١١٢٧ - جلسة ١١ / ٦ / ١٩٦٧ - س ١٢ ص ١١٥٠)
المبدأ رقم (٥٦١) - لا محل لانتظار انقضاء ميعاد الستين يوماً إذا عمدت الإدارة إلي البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك إذا بادر ذو الشأن إلي إقامة الدعوى وانقضي الميعاد المذكور أثناء سيرها دون أن تجيب الجهة الإدارية علي التظلم فإنه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله.

الحكم

إن انتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل إقامة الدعوى إنما أريد به إفساح المجال أمام الجهة الإدارية لإعادة النظر في القرار المتظلم منه - فلا محل لانتظار انقضاء هذا الميعاد إذ هي عمدت إلي البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك إذا بادر ذو الشأن إلي إقامة دعواه وانقضي الميعاد المذكور أثناء سيرها دون أن تجيب الجهة الإدارية علي تظلمه فإنه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل فوات الأوان وذلك الميعاد.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٤ ق - لقضية رقم ١١/١ ق جلسة ٨/٣/١٩٦٩)
المبدأ رقم (٥٦٢) - ميعاد الستين يوماً - المراكز القانونية التي تنشأ بقوة القانون هي من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد الستين يوماً .

الحكم

إن المركز القانوني في الأجر المقرر بموجب أحكام كادر العمال لا ينشأ

بموجب قرار إداري يسقط حق الطعن فيه بالإلغاء أو يمتنع سحبه بعد فوات ميعاد الستين يوماً ، وإنما هو مركز قانوني ينشأ بالقانون ذاته رأساً في حق صاحب الشأن متى توفرت شروطه ، وهذا مستفاد من أحكام كادر العمال في هذا الخصوص وما دام المركز القانوني ينشأ بقوة القانون فهو من الحقوق التي لا يسرى عليها ميعاد الستين يوماً وإنما تخضع لمدد التقادم المعتادة بالنسبة للجانبين الموظف والحكومة طالما أن مدد التقادم لم تنقض ، فيجوز للموظف أن يطالب بتسوية وضعه على مقتضاها كما يجوز للإدارة إلغاء هذه التسويات إن كانت قد تمت على خلاف القانون وما يصدر من الإدارة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون إجراء كاشفاً للمركز القانوني لصاحب الشأن المستند من أحكام القانون .

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ١٠٠ق - جلسة ١٩٦٩ / ٦ / ٩ - س ١٤ ص ٧٦٢)

المبدأ رقم (٥٦٣) - مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوي.

الحكم

ميعاد رفع دعوي الإلغاء هو ستون يوماً - مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوي هو موافقة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به.

(لمحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٢ق - طعن رقم ١٨/٢٠١ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٤)

المبدأ رقم (٥٦٤) - ميعاد الستين يوماً تنقيد بع دعاوى الإلغاء - وغيرها يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ، ما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة جرى بأنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام - إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم ولذلك لا يطرح كليه تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم وإنما يطبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثور من منازعات وطالما أن التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للفرد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من

تصرفات فإن ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمداً لا نهاية له وإذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمة هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرافق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق منها بطلبات الإلغاء إذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً على التفصيل الوارد به ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد وأن أحكام القانون المدني في المواد "٣٧٤-٣٨٨" قد تكفلت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل أو القصير غير أن هذا التعداد لأنواع التقادم لا يمكن أن ييدر الأصل العام الذي يجعل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٣ - س ١٨ ص ٥٩)
المبدأ رقم (٥٦٥) - منازعات تحديد الأقدمية لا تنقيد بميعاد الستين يوماً .

الحكم

المنازعة في تحديد الأقدمية من المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تنقيد بمواعيد الإلغاء .

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٩ ق - قضية رقم ٥٩٢ / ١٦ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٧٤)
المبدأ رقم (٥٦٦) - ميعاد الستين يوماً - طلبات الإلغاء ميعاد رفعها هو ستون يوماً - غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني .

الحكم

إن مقطع النزاع في الطعن المعروف ينحصر في تحديد الميعاد الذي يبدأ منه سريان سيعاد التقادم المشار إليه وهل هو من تاريخ نفاذ كادر العمال كما ذهب إليه الاستئناف أم من تاريخ تعديل تسوية حالة المدعى كما ذهب إليه هيئة مفوضي الدولة ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قواعد القانون المدني الخاصة بالتقادم يمكن تطبيقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع

طبيعة هذه الروابط إلا إذا وجد نص خاص في مسألة بعينها . وإذا كان للتقادم المسقط في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فانه حكمه التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ادعى ووجب - في استقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة تمليه المصلحة العامة وحسن سير هذه المرافق ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى إلا ما يتفق منها بطلبات الإلغاء اذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الوارد به ، ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدنى ما دام لا يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد ولما كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدنى تقضى بان يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فان هذا النص هو الواجب التطبيق في الطعن الحالى .

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ١٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ - س ٢٠ ص ٣٩٠)
المبدأ رقم (٥٦٧) - لا وجه لما يقال من أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يبدأ طبقاً للمادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١^(١) إلا بعد إنقضاء سبعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم إستناداً إلى ضرورة حساب العشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة - (٢٣) أساس ذلك : أن العشرين يوماً المشار إليها هي محصلة ميعاد العشرة أيام المقررة للجنة الثلاثية والعشرة أيام المقررة لرئيس المصلحة والقول بغير ذلك معناه إضافة ميعاد جديد لا طائل من ورائه ولا علة لتقريره.

الحكم

ومن حيث إنه لما كانت أسباب الطعن قد قامت على أساس إن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يبدأ طبقاً للمادتين ٢٢ ، ٢٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إلا بعد إنقضاء سبعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم بتاريخ ٨/٢/١٩٨٤ وإذا أسقط الحكم المطعون فيه العشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة ٢٣ فإن ذلك الذي استند إليه الطعن لا يتفق وصحيح حكم المادة، فالعشرون يوماً المشار إليها هي بحسب سياق نص هذه المادة وموقعها منه ليست ميعاداً جديداً مضافاً إلى

(١) القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك.

المواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٢ ، ٢٣ وإنما هي محصلة الميعادين السابقين عليهما معاً والمحدد أولهما بعشرة أيام للجنة الثلاثية، وثانيهما بالعشرة أيام الأخرى لرئيس المصلحة كي يصدر القرار بشأن التظلم خلالها وإلا قامت قرينة الرفض الحكمي للتظلم بفوات هذين الميعادين دون رد عليه، وهذا كما تملية أحكام المادتين المذكورتين يتفق أيضاً مع منطق النصوص الخاصة بالرفض الحكمي للتظلم حيثما ورد النص عليها في القوانين، فالذي يعول عليه لاستفادة هذا الرفض هو فوات المدة التي حددها القانون لبحث التظلم وإصدار القرار اللازم بشأنه دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية المختصة، وبهذا المعنى ورد النص في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي أرست مبدأ الرفض الضمني للتظلم الإداري علي أنه "ويعتبر مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة" وكل ذلك يقطع في الدلالة علي أن المقصود بالعشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة ٢٣ بجمع الميعادين المحددين للجنة الثلاثية ورئيس المصلحة علي نحو ما سلف البيان، أما إضافة المدة المذكورة إلي هذين الميعادين رغم أنها لم تتقرر ضمن المدة المحددة لبحث التظلم والبت فيه من الجهة الإدارية المختصة، فإن ذلك ينطوي علي خطأ في فهم القانون علي الوجه السليم، ويعني كذلك إضافة ميعاد جديد لا طائل من ورائه ولا علة لتقريره.

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٦)

المبدأ رقم (٥٦٨) - دعاوي المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تخضع لميعاد دعوي الإلغاء ومن ثم لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها بفوات ذلك الميعاد.

الحكم

ومن حيث إن النزاع المائل هو من المنازعات المتعلقة بالمرتبات فمن ثم لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها سواء بصرف البديل زيادة علي المستحق قانوناً أو بوقفه أو باسترداد ما سبق صرفه بالزيادة، حيث لا تخضع لميعاد دعوي الإلغاء.

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٦)

المبدأ رقم (٥٦٩): ميعاد الستين يوماً خاص بدعوي الإلغاء - دعوي المنازعة

في المعاش لا يجري في شأنها هذا الميعاد.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع الذي أبدته جهة الإدارة الطاعنة بعدم قبول الدعي شكلاً لرفعها بعد الميعاد بمقولة أنها تتطوي علي طعن بإلغاء قرار لجنة التعويضات فيما تضمنه من التقرير بأن إصابة المدعي لم تكن بسبب الخدمة وإن المدعي لم يراجع الميعاد القانوني لإقامة دعوي الإلغاء فإن هذا الدفع لا يقوم علي أساس سليم من القانون ذلك أن طلبات المدعي تنحصر في تسوية مستحققاته القانونية المترتبة علي إصابته أثناء الخدمة إعمالاً لأحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة، والدعوي بهذه امثابة تعتبر من دعاوي المنازعات في المعاش وبالتالي لا يجري في شأنها ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الذي يقتصر علي طلبات إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من المنازعات.

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

المبدأ رقم (٥٧٠) - ميعاد الستين يوماً - عدم تقيد منازعات التحميل بهذا الميعاد.

الحكم

المنازعة في التحميل هي في حقيقتها منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل علي أساس مسؤوليته المدنية عن خطئه الشخصي - لا تنقيد هذه المنازعة بميعاد دعوي الإلغاء حتى ولو كانت مرتبطة بقرار مجازاة العامل عن المخالفات المنسوبة إليه.

(الطعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ٨٩٨)
المبدأ رقم (٥٧١) - ميعاد الستين يوماً - التمييز بين قرار الجزاء وقرار التحميل بقيمة الأضرار أو التلفيات.

الحكم

يتعين التمييز في قرار الجزاء بين شقه الخاص بالجزاء أو الشق الخاص بالتحميل بقيمة نفقات الإصلاح للأضرار أو التلفيات التي أحدثها العامل بإهماله - يختلف كلا الشقين من حيث ميعاد الطعن - يتقيد الجزاء بميعاد الطعن المقرر قانوناً أما التحميل فيعد من قبيل المنازعة في الراتب التي لا تنقيد بمواعيد الإلغاء - لا تلازم في بحث الشقين - إذا كان الشق الأول غير مقبول لرفعه بعد الميعاد

فهذا لا يمنع من حيث الشق الثانى الخاص بالتحميل - تطبيق.
(الطعن رقم ١٣١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٢٩٧)
المبدأ رقم (٥٧٢) - ميعاد الستين يوماً - عدم تقيد دعاوى التسوية بهذا
الميعاد.

الحكم

دعاوى التسوية تقوم بالنظر إلى المصدر الذى يستمد العامل منه حقه فإذا كان
الحق مستمد أصلاً من قاعدة تنظيمية حددت أصل الحق وشروطه وتاريخه
والآثار المالية المترتبة عليه وتاريخ استحقاقها وكانت القرارات الصادرة من
الجهة الإدارية فى هذا الشأن كاشفة عن هذا الحق ولا تعدو أن تكون مجرد
إجراءات تنفيذية تهدف بها الإدارة إلى مجرد تطبيق أحكام القاعدة التنظيمية على
حالة العامل ، تكون الدعوى طعناً على هذه القرارات من دعاوى التسوية التى لا
تتقيد بالميعاد - إذا كان الحق مع توافر شروطه لا يصل إلى صاحبه إلا بالقرار
الصادر من السلطة المختصة والمنشئ لهذا الحق فإن الدعوى تكون فى هذه
الحالة من دعاوى الإلغاء التى تتقيد بالضرورة بالمواعيد المقررة قانوناً - إذا كان
طلب إرجاع الأقدمية فى الدرجة الأولى مصدره قرار الترقية الذى فات
اختصاصه عن طريق إجراءات دعوى الإلغاء المقررة قانوناً فإن طلب إرجاع
الأقدمية إلى تاريخ هذا القرار يمثل فى حقيقته طعناً على القرار الذى لم يتم
اختصاصه فى المواعيد المقررة قانوناً - الحكم بعدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ٢٢٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٩١ - س ٣٦ ص ١٢١٢)
المبدأ رقم (٥٧٣) - الطلبات الإضافية بالطعن على القرارات التى تصدر خلال
نظر الدعوى بجري بشأنها الإجراءات التى تتبع فى شأن إقامة الدعوى أمام
المجلس - يلزم تعديلها خلال المدة القانونية المقررة بقبولها وهى ستين يوماً
من تاريخ علم صاحب الشأن بها.

الحكم

جري قضاء المحكمة على أن الطلبات الإضافية بالطعن على القرارات التى
تصدر خلال نظر الدعوى بجري بشأنها الإجراءات التى تتبع فى شأن إقامة
الدعوى أمام المجلس، ومنها أنه يلزم تعديلها خلال المدة القانونية المقررة لقبولها
وهى ستين يوماً من تاريخ علم صاحب الشأن بها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية المطعون ضدها قد أصدرت قراراً بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ بتخصيص الأرض موضوع النزاع للشركة المتدخلة وأوردت ذلك بمذكرتها أمام المحكمة خلال نظر الدعوي موضوع الحكم الطعين ولم يبادر الطاعن بتقديم طلبه الإضافي بإلغاء القرار المشار إليه إلا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧ ومن ثم يكون هذا الطلب أيضاً قد أقيم بعد المواعيد المقررة قانوناً لقبوله حرياً بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد المواعيد المقررة قانوناً)

(الطعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

المبدأ رقم (٥٧٤) - ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة المختصة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية - ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية مصدرة القرار أو الهيئات الرئاسية - إذا صدر قرار الرفض يجب أن يكون مسبباً.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص علي أن ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة المختصة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر قرار الرفض وجب أن يكون مسبباً، ويعتبر مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض، ويكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة.

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/٢٠)

المبدأ رقم (٥٧٥) - ميعاد الستين يوماً - خضوع قرار لجنة البت لهذا الميعاد.

الحكم

القاعدة المنصوص عليها في القانون المدني بأن التعاقد في المزايدات يتم

برسو المزداد وضعت لتعالج حالة من حالات القبول في مجالات القانون الخاص - يختلف الأمر في نطاق المزايدات الحكومية - هناك إجراءات تتولاها ثلاث جهات هي لجنة فتح المظاريف ولجنة البت وجهة التعاقد - قرار لجنة البت بتحديد من يجب التعاقد معه باعتباره صاحب أعلى عطاء في المزايدات ليس هو الخطوة الأخيرة في التعاقد لا يعدو أن يكون إجراء تمهيدياً ضمن العملية المركبة للعقد الإداري ، ويأتي بعد ذلك دور الجهة الإدارية المختصة بإبرام العقد ، ومن ثم فإن قرار لجنة البت ليس هو القبول الذي يتم به العقد ، وإنما تصديق الجهة الإدارية وإخطارها المتزايد هو وحده الذي تترتب عليه الآثار القانونية ويتم به التعاقد ، وعلى ذلك فإن قرار لجنة البت هو قرار إداري نهائي تنطبق عليه جميع الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية النهائية ومن بينها وجوب الطعن عليه خلال الميعاد المقرر قانوناً وهو ستون يوماً من تاريخ النشر أو الإعلان.

(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٤ - س ٣٩ ص ٥٦٩)
المبدأ رقم (٥٧٦) - ميعاد الستين يوماً - قرارات السلطات التأديبية بتوقيع الجزاءات على الموظفين العموميين وقرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام علي العاملين فيها .

الحكم

إن إخضاع قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام علي العاملين فيها - للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي جزء من القسم بمجلس الدولة وتطبيق القواعد أو الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الإدارية من مقتضاه أن يجعل طلبات إلغاء هذه الجزاءات الموقعة علي العاملين بالقطاع العام وهي المشار إليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الإلغاء وقواعدها ومواعيدها لذات الأحكام التي تخضع لها طلبات إلغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات علي الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار إليها في الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الأمر الذي من شأنه ألا يكون ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة إلي أي من هذين النوعين من الطعون .

(الطعن رقم ٤٠٠١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٦ / ٥ / ٢١ - س ٤١ ص ١١١٩)

المبدأ رقم (٥٧٧) - ميعاد الستين يوماً - عدم سرياته على سقوط قرار نزع الملكية .

الحكم

دعوى سقوط قرار نزع الملكية لا تعدو أن تكون منازعة إدارية تتميز عن دعوى الإلغاء بحسبان أن الأخيرة تتضمن نعيًا على القرار بعيب يتعلق بعدم المشروعية شاب القرار منذ لحظة صدوره ومن ثم فإن عدم الطعن على القرار خلال المواعيد المقررة يجعله بمنأى عن الإلغاء وذلك استقراراً للمراكز القانونية ، أما بالنسبة لدعوى السقوط فإن القرار صدر سليماً ولكن رتب المشرع جزاءً على عدم تنفيذ القرار خلال مدة معينة يتمثل في سقوط القرار وانتهاء أثره ومن ثم فإن دعوى السقوط تستهدف تقرير القرار المقرر للمنفعة العامة إذا لم تتحقق الشروط المنصوص عليها قانوناً - الهدف من دعوى السقوط ليس إلغاء القرار ولكن تقرير حالة قانونية أحدثها يترتب على ذلك عدم سريان ميعاد الإلغاء على دعوى السقوط .

(الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٣٠ - ٤١ ص ١٣٥٩)
المبدأ رقم (٥٧٨) - ميعاد الستين يوماً - ميعاد الطعن على القرار الصادر بالتخطي في الترقية لوظيفة أعلى.

الحكم

يظل ميعاد الطعن على القرار الصادر بالتخطي في الترقية لوظيفة أعلى قائماً إلى أن يستقر المركز القانوني للعامل في الدرجة التي تسبق الدرجة التي يطالب بالترقية إليها وتحدد أقدميته فيها على نحو يفسح أمامه المجال للطعن في القرارات الصادرة قبل ذلك بتخطية في الترقية ومن ثم فإن ميعاد الطعن في القرار الصادر بتخطيه في الترقية في هذه الحالة ينقضي بمضي ستين يوماً على صدور الحكم بإلغاء قرار التخطي في الوظيفة التي تسبق الوظيفة التي تخطى فيها ، وعلى ذلك فإن ميعاد الطعن في القرار الصادر بتخطي في الترقية يكون من تاريخ صدور الحكم وعدم تراخي هذا الميعاد إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ هذا الحكم استناداً إلى أن الحكم الصادر في هذا الشأن يعتبر كاشفاً عن المركز القانوني للعامل .

(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٧ / ٢ / ٢٢ - ٤٢ ص ٥٥٣)

المبدأ رقم (٥٧٩) - ميعاد الستين يوماً - لا يخص إلا ما يتعلق بطلبات الإلغاء - الطلبات الأخرى يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

الحكم

وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسرى وجوباً على روابط القانون العام ، إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم من هذه الضوابط وله أن يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط ، إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزم هذا النص . وترتكز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثور في المنازعات ، ذلك أن التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من تصرفات ، ويترتب على ذلك وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمداً لا نهاية له .

إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمة هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة تحقيقاً للمصلحة العامة وحسن سير المرفق ، وقانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق بطلبات الإلغاء إذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً و مقتضى ذلك أن الطلبات الأخرى يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني مادام لم يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد .

(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠ / ١٢ / ٢٠٠٠ - س ٤٦ ص ٢٦٩)

المبحث الثاني

الدفع بعدم القبول المتصل ببدء الميعاد

(النشر والإعلان والعلم اليقيني)

يبدأ ميعاد دعوي الإلغاء ابتداء من تاريخ نشر القرار الإداري محل الطعن أو

إعلانه نصاحب الشأن، وعلى ذلك بين النشر والإعلان هما الوسيلتان اللتان يتحقق بهما قانوناً علم الأفراد بالقرارات الإدارية.
ولقد أضاف القضاء الإداري إلي هاتين الوسيلتين وسيلة ثالثة هي " العلم اليقيني".

وفيما يلي نعرض لبدء الميعاد والمبادئ القانونية المتصلة به بحسبانه أحد الأسس التي ينبني عليها قبول أو عدم قبول الدفع بعدم قبول دعوى الإلغاء :

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

"في" النشر والإعلان "

المبدأ رقم (٥٨٠) — النشر والإعلان وبدء الميعاد.
الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أن ميعاد رفع الدعوي يسري من نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به، ويقوم مقام الإعلان العلم اليقيني بالقرار أو محتوياته، لا العلم الظني أو الافتراضي.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٢٢٤/٦٥٧/٧ - ١٩٥٣/٥/٢٠ - ٦ - ٧٩٦ - ،

وأيضاً ٨٤٨/٤٣٠/٨ - ١٩٥٤/٣/٣ - ٧/١١١٢ وأيضاً ٧ - ٨٥٤ -

- ١٩٥٤/٢/١٦ - ٧٠٥/٣٥٩/٨ -

المبدأ رقم (٥٨١) — بداية المدة التي يجوز فيها رفع دعوي إلغاء القرار الإداري.

الحكم

إن نصوص قانون مجلس الدولة جعلت بداية المدة التي يجوز فيها رفع دعوي إلغاء القرار الإداري من أحد تاريخين، تاريخ النشر في الجريدة الرسمية أو الإعلان لصاحب الشأن ولا يقوم مقام هذين الإجراءين سوى علم المدعي بالقرار الإداري علماً يقينياً شاملاً للوقت والظروف والأسباب، الأمر الذي لم يثبت توافره في هذه الدعوي ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي غير صائب واجب الرفض.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٧٥/٢٢٣/٧ - ١٩٥٣/١/١٩ - ٥ - ٧٤١)

المبدأ رقم (٥٨٢) - في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار ومحتوياته العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي فيما يتعلق بطلبات الإلغاء طبقاً للمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة هو ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به وقد استقر قضاء هذه المحكمة علي أنه في حالة عدم نشر للقرار أو عدم إعلانه فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار ومحتوياته العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض - والتحقق من ذلك أمر تجريه المحكمة من تلقاء نفسها بغير حاجة للدفع به لتعلقه بالنظام العام.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٣٣٧/٦٨٨/٨ - ١٩٥٤/٥/٢ - ٥ - ١٢٧٥)

المبدأ رقم (٥٨٣) - بدء حساب ميعاد الستين يوماً.

إن من المسلمات أن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يظل مفتوحاً حتى تنقضي مدة الستين يوماً علي نشرها أو إعلانها لصاحب الشأن أو علمه بها علماً يقينياً دون أن يدخل في هذا الحساب ما قد يمضي من الزمن بين تاريخ النشر أو الإعلان أو العلم.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٦٢٩/٣٢٠/٨ - ١٩٥٤/٢/٩ - ٧ - ٥٥١)

المبدأ رقم (٥٨٤) - في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار وأن المعول عليه في ذلك هو العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي طبقاً للمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة هو ستون يوماً من ربح نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن، وقد استقر قضاء هذه المحكمة علي أنه في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار وأن المعول عليه في ذلك هو العلم اليقيني لا الظني ولا المفترض ولم يثبت من الأوراق أن القرار الإداري المطعون فيه نشر أو علم به المدعي حسب يقيناً بل علي العكس من ذلك فقد قدم المدعي نشرة رسمية صادرة من مصلحة البريد في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ من السنة التاسعة والستين ورد بها أن العدد السابع من النشرة الرسمية لسنة ١٩٤٨ المنوه عنه لم يرسل للمكاتب والأقلام بمناسبة إرسال النشرة الرسمية لسنة ١٩٤٨ للتجديد ومن ثم يكون الدفع

بعدم قبول الدعوي لا أساس له من لقانون ويتعين رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٩٦٠/٥٤٧/٧ - ١٩٥٣/٤/٢٠ - ٥ - ١٨٨)

المبدأ رقم (٥٨٥) - ميعاد الطعن على القرارات الإدارية التنظيمية والفردية.

الحكم

إن المادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة تفرق بين نوعين من القرارات، الأولى القرارات الإدارية العامة كاللوائح أو القرارات العامة التي تصدر بشأن فئة معينة بذاتها، والثانية القرارات الإدارية الفردية ونصت علي أن ميعاد الطعن في القرارات الأولى يكون في ظرف ستين يوماً من تاريخ نشرها أما في القرارات الثانية فإن ميعاد الطعن فيها يبدأ من تاريخ إعلانها لأصحاب الشأن فيها فإذا لم تعلن لأي سبب من الأسباب فيظل ميعاد الطعن فيها قائماً إلي أن يحصل الإعلان لذوي الشأن فيها.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٥٣/١٢/٣ - ١٩٤٨/١١/١٧ - ٢ - ١٣٠)

المبدأ رقم (٥٨٦) - يجب إعلان القرارات الفردية ليبدأ ميعاد الطعن أما ما كان منها عاماً أو متعلقاً بمجموعة من الناس أو بطائفة من الأفراد لم يحدد عددها فيكتفي فيها بالنشر.

الحكم

إن ميعاد الستين يوماً المنصوص عليها بالمادة ٣٥ من قانون إنشاء مجلس الدولة يبدأ من تاريخ إخطار ذوي الشأن بهذه القرارات وذلك إما بإعلانهم أو بالنشر عنها بأحدي طرق النشر المقررة في القانون. والأصل أنه يجب إعلان هذه القرارات ليبدأ ميعاد الطعن أما ما كان منها عاماً أو متعلقاً بمجموعة من الناس أو بطائفة من الأفراد لم يحدد عددها فيكتفي فيها بالنشر، ويشترط في هذه الحالة أن يحصل في جريدة أو نشرة معدة للإعلان ومن شخص أو جهة تختص بذلك، ويستثني من ذلك حالة ما إذا قام الدليل علي علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه ومحتوياته علماً نافياً للجهالة أو أن الجهة الإدارية قامت بتنفيذه وأحيط علماً بهذا التنفيذ فيبدأ سريان ميعاد الطعن في هاتين الحالتين من تاريخ ثبوت العلم في الحالة الأولى ومن تاريخ وقوع التنفيذ في الحالة الثانية.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٤٣/٤٢/٢ - ١٩٤٨/١/١٤ - ١ - ٢٢٣)

المبدأ رقم (٥٨٧) - نشر القرار الإداري في صحيفة سيارة لا يحقق علم صاحب الشأن به كما أنه لا يغني عن النشر في الجريدة الرسمية.

الحكم

إن نشر القرار الإداري في صحيفة سيارة لا يحقق علم صاحب الشأن به كما أنه لا يغني عن النشر في الجريدة الرسمية الذي جعله القانون بدء سريان الميعاد المقرر في المادة الخامسة والثلاثين من قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١٢ لسنة ١٩٤٦

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٢٥/٥٥/٣ - ١٩٤٨/١٢/٣٠ - ٢ - ٢٩٩)
المبدأ رقم (٥٨٨) - النشر المقصود الذي يسري منه الميعاد المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار الإداري طبقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو ستون يوماً من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به.

والنشر المقصود الذي يسري منه الميعاد المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح والتي صدر بتنظيمها قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٥ لتنفيذ المادة المذكورة إذ يفترض بهذا النشر أن صاحب الشأن قد علم بالقرار الذي يطعن فيه علماً قانونياً، وعلي ذلك لا يحدث هذا الأثر ما تقوم به بعض المصالح أو الوزارات من توزيع قراراتها على إداراتها وفروعها المختلفة إذ هذا الإجراء لا يعتبر بمثابة النشر الذي يؤدي إلى العلم القانوني بالقرار كما لا يعترف به القانون كوسيلة لتحقيق هذا الأثر القانوني، فضلاً عن أنه لا يقوم مقام الإعلان الذي نص عليه القانون، كما لا يفيد العلم بالقرار علماً يقينياً بمحتوياته ومشملاته.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢١٦/٢١٠/١٣ - ١٩٥٩/٦/٢٤ - ١٣ - ٤٠)
المبدأ رقم (٥٨٩) - النشر المحقق للعلم بالقرار هو النشر الموضح لمضمون ومحتوى القرار.

الحكم

إن نشر القرارين المطعون فيهما في الجريدة الرسمية لا يمكن أن يعد قرينة قاطعة على علم المدعين اليقيني بهذين القرارين، متى كان يبين من صياغتهما أنهما لم يوضحا الأراضي المراد الاستيلاء عليها سواء من حيث ملاكها أو

واضعي اليد عليهما، وإذا كان هذان القراران قد أحالا في بيان ذلك للرسم المرافق لها فإن هذه الحالة لا تكفي بالنظر إلى أن الخريطة التوضيحية لا تنشر في الوقائع المصرية، ومن ثم فإن النشر علي هذه الصورة لا يمكن أن يترتب عليه حكمه من حيث سريان المواعيد القانونية للطعن في هذين القرارين. وبالنظر إلى أنه لم يقدّم دليل من الأوراق سواء علي إعلان المدعين بهما أو علي علمهما اليقيني الشامل بمحتوياتهما فمن ثم فإن الدعوي الحالية تكون قد رفعت في الميعاد القانوني. (حكم محكمة القضاء الإداري ٢٠١/١٤٥/١٥ - ١٩٦١/٤/١١ - ١٤ - ٨٤٠)

المبدأ رقم (٥٩٠) - لا وجه للاحتجاج بالنشر الذي يجري في نطاق خاص مما لا يقيم القانون قرينة علي علم الكافة به إذا لم يثبت أن هذا النشر قد أحدث أثره في تنبيه صاحب الشأن إلي ما قصد به.

الحكم

الأصل أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء يسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به، والمفروض أن النشر يرد علي القرارات التنظيمية كاللوائح التي لا توجه إلي شخص معين بذاته وإنما إلي جمهور من الناس غير محدد، وأن الإعلان هو وسيلة إيلاخ القرار الفردي إلي علم صاحب الشأن فيه، ويقوم مقام هذا الإعلان العلم اليقيني - لا الظني ولا الافتراضي - بكافة محتويات القرار وعناصره مؤداه بما يسمح لذو المصلحة بتحديد مركزه إزاءه من حيث الطعن فيه بالإلغاء، ولما كان هذا العلم اليقيني واقعة مادية فإنه يتعين - لإمكان التحدي بنفاذ أثره في سريان ميعاد الطعن - ثبوته ثبوتاً قاطعاً لا مريه فيه، وععبء الإثبات في هذه الحالة يقع علي عاتق من يدعي بحصوله، فليس يكفي لتحقيق وقوعه وترتيب ما يستتبعه من آثار قانونية افتراض درجة من اليقظة لدي صاحب الشأن اقتضي منه الإطلاع علي تفاصيل كل ما يمر بين يديه من الأوراق بحكم وظيفته إذا كان هذا الإطلاع لم يتم بالفعل، كما أنه لا وجه للاحتجاج بالنشر الذي يجري في نطاق خاص مما لا يقيم القانون قرينة علي علم الكافة به إذا لم يثبت أن هذا النشر قد أحدث أثره في تنبيه صاحب الشأن إلي ما قصد به.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٥٣/٣٤٠/٩ - ١٩٥٥/٣/٨ - ٨ - ١٦٠٤)

المبدأ رقم (٥٩١) - قطع سريان ميعاد الستين يوماً في حالة التظلم إلي الهيئة

الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية.

الحكم

إن النشر يفيد العلم اليقيني بالقرار الإداري بالنسبة للكافة طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة التي تقضي بأن ميعاد رفع الدعوي فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وإن سريان هذا الميعاد يقطع في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وهذا النص قد جاء صريحاً شاملاً لكل قرار إداري تنظيمي أو فردي بدون تفريق أو تمييز مما لا يترك محلاً للاجتihad أو التأويل.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٨/٢١٥/٤٤٠ - ٢١/١/١٩٥٤ - ٦ - ١٢٠٥)

المبدأ رقم (٥٩٢) - الأصل أن يسري ميعاد الطعن في القرار الإداري من تاريخ الإعلان به كاملاً.

الحكم

الأصل في القرار الإداري أن يقع الإعلان به كاملاً حتى يسري منه ميعاد الطعن فيه كما أن حق صاحب الشأن أن يطلب صورة شاملة من القرار ليحاط به وبمحتوياته علماً فيحدد مركزه على أساسه ويؤدي ما فرضته عليه المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة من إرفاق صحيفة دعواه بصورة أو ملخص منه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٤/٢٧٠/٨٧٧ - ٨/٦/١٩٥٠ - ٤ - ٩)

المبدأ رقم (٥٩٣) - ميعاد الطعن فيما ينشر في الجريدة المصلحية من قرارات يبدأ من تاريخ هذا النشر ولا وجه لما يقول به المدعي أنه لم يعلم بهذه النشرة مادام الميعاد يبدأ من تاريخ النشر لا من تاريخ العلم.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي بطلب الإلغاء يبدأ طبقاً للمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ولم يشترط القانون أن يكون النشر في الجريدة الرسمية إذ أن هذه الجريدة لم تعد لنشر القرارات الخاصة بشئون الموظفين فيما عدا ما يصدر منها بمراسيم ومتى كان للوزارة أو المصلحة نشر رسمية منظمة توزع على جميع الفروع التابعة لها فإن ميعاد الطعن فيما ينشر فيها من قرارات يبدأ من تاريخ هذا النشر ولا وجه بعد ذلك لما يقول به المدعي أنه لم يعلم بهذه النشرة مادام الميعاد يبدأ من

تاريخ النشر لا من تاريخ العلم.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٥٣١/٨٠١/٨ - ١٩٥٤/٦/١٤ - ٧ - ١٥٦٨)
المبدأ رقم (٥٩٤) - بدء الميعاد بشأن القرارات التنظيمية والقرارات الفردية.

الحكم

إن المفهوم من نص قانون مجلس الدولة علي بدء سريان الميعاد من نشر القرار الإداري أو إعلان صاحب الشأن به أن يبدأ الميعاد بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة التي أوجب القانون نشرها في الجريدة الرسمية وافترض علم الكافة بالقرار، من تاريخ نشره، أما بالنسبة للقرارات الفردية فإن الميعاد يسري من تاريخ إعلان صاحب الشأن به، ويقوم مقام هذا الإعلان علم صاحب الشأن علماً يقينياً بالقرار ومحتوياته، ولما كانت نشرة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لا تعدو أن تكون بياناً داخلياً يتضمن تدويناً لبعض المسائل التي تهم الوزارة، ولا يمكن اعتبار النشر فيها حجة علي الكافة في افتراض العلم بما جاء فيها كالجريدة الرسمية إذ لا يوجد نص في القانون يرتب علي النشر فيها هذا الأثر، كما أن هذه النشرة إنما توزع علي إدارات الوزارة وليس في الأوراق ما يدل علي أنها أرسلت للمدعي أو أنه يعلم علماً يقينياً بما تتضمنه هذه النشرات في تاريخ سابق لرفع الدعوي بمدة تزيد علي الستين يوماً، فإن الدفع بعدم قبول الدعوي تأسيساً علي أن القرارات المطعون فيها قد نشرت بنشرة الأوامر العمومية وانقضت ستون يوماً علي ذلك في غير محله متعيناً رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٠٣/٧٩/٩ - ١٩٥٤/١٢/٦ - ٦ - ١٣٩٩)

المبدأ رقم (٥٩٥) - المقصود بالنشر الذي يبدأ منه سريان الميعاد هو النشر في الجريدة الرسمية أو في نشرة رسمية تصدرها جهة الإدارة.

الحكم

إن المقصود بالنشر الذي يبدأ منه سريان الميعاد هو النشر في الجريدة الرسمية أو في نشرة رسمية تصدرها جهة الإدارة بحيث يكون علم صاحب الشأن بما تضمنته معتبراً قانوناً وجريدة الأساس ليست من هذا القبيل، وإذا كان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الإعلان أو النشر وجب كما يجري علي ذلك قضاء هذه المحكمة أن يكون علماً يقينياً بمؤدي القرار ومحتوياته وأن يثبت ذلك في تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٤٧٧/١٢٨/٣ - ١٩٤٩/٣/١٦ - ٢ - ٤٣١)

المطلب الثانى

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " النشر والإعلان "

المبدأ رقم (٥٩٦) - ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - عدم جريان الميعاد إلا من يوم الإعلان بالقرار.

الحكم

إن الإعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوماً المقررة للطعن فى مثل الحالة المعروضة " طعن فى قرار صادر من اللجنة القضائية " طبقاً لقانون اللجان القضائية على حسب غرض الشارع منه - هو الذى يعلن إلى وكيل الوزارة المختص ، فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن "يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم إلى وكيل الوزارة المختص فى خلال ثلاثة أيام من وقت تسلمه إياه ويجب وكيل الوزارة عنه كتابة فى ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من وقت إيلاغه به " ونصت المادة التاسعة منه على أنه لا يجوز " رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثانية إلى محكمة القضاء الإدارى لمجلس الدولة إلا بطريق الطعن فى هذه القرارات و لكل من الطرفين حق الطعن فى الميعاد المبين فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة " ، وتنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به " . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشارع أراد أن يحتاط للأمر فيما يتعلق بالتظلمات التى تقدم إلى اللجان القضائية أو الطعن فى القرارات التى تصدر منها فجعل المرد فى هذا الشأن إلى من يمكنه أن يحدد موقف الإدارة من التظلم و الإجابة عنه ، وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، فأصبح الشارع فى المادة الخامسة على أنه وكيل الوزارة المختص فلزم ألا يجرى الميعاد إلا من يوم إعلانه بالقرار .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٥٦ - س ١ ص ٦٢٩)

المبدأ رقم (٥٩٧) - ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - العلم اليقيني.

الحكم

إن ميعاد الستين يوماً الخاص بطلبات الإلغاء لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان القرار أو نشره . فإذا لم يتم شئ من ذلك بالنسبة للمدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى أنه قد علم بفحوى القرار المطعون فيه و محتوياته علماً يقينياً في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ، فلا حجة في الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء ذلك الميعاد .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ٧٥٣)
المبدأ رقم (٥٩٨) - ميعاد دعوى الإلغاء - بدء الميعاد - مفهوم العلم اليقيني وشروطه.

الحكم

الأصل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة " وهو الذى كان نافذاً وقت أن رفعت هذه الدعوى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ " ، ولنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . ويجرى النشر عادة بالنسبة إلى القرارات التنظيمية العامة أو اللاتحفية ، والإعلان بالنسبة إلى القرارات الفردية، إلا أنه يقوم مقام الإعلان - فى صدد هذه القرارات الأخيرة - علم صاحب الشأن بها بأية وسيلة من وسائل الإخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يقع هذا الإعلان بالفعل .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ١٢٠٩ -
وأيضاً الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٣٠٢)
المبدأ رقم (٥٩٩) - بدء الميعاد - النشر - سريان الميعاد - كيفية حساب الميعاد - الميعاد لا يبدأ قانوناً إلا بحدوث أمر معين هو الذى يعتبره القانون مجزياً للميعاد ، فلا يحسب منه اليوم المعتبر فى نظر القانون مجزياً لهذا الميعاد ، وإنما يحسب اليوم الأخير.

الحكم

إن الأصل الدستورى هو أن القوانين لا يعمل بها إلا من تاريخ العلم بها ،

وأن هذا العلم يفترض من واقعة نشرها في الجريدة الرسمية أو بعد فوات ميعاد محدد من هذا النشر . والعلم - والحالة هذه - لا يفترض إلا بعد تمام واقعة معينة ، فلا يبدأ المجال الزمنى الحقيقي لتطبيق القانون الجديد إلا بعد اليوم المعين لتمام هذا النشر ؛ لأن هذا اليوم هو فاصل زمنى يمتد أربعاً وعشرين ساعة ، وقد يتم النشر فى أى وقت فيه ، وقد يتراخى هذا الوقت لآخره ، فكيف يفترض علم الناس بالقانون الجديد من أوله ؟ ولذا كان الأصل المسلم فى حساب المواعيد كافة أنه إذا كان الميعاد لا يبدأ قانوناً إلا بحدوث أمر معين هو الذى يعتبره القانون مجرباً للميعاد فلا يحسب منه اليوم المعتبر فى نظر القانون مجرباً لهذا الميعاد ، وإنما يحسب اليوم الأخير ، وقد ردد قانون المرافعات هذا الأصل الطبيعى فى المادة ٢٠ منه فى خصوص حساب المواعيد الخاصة بهذا القانون . وتطبيقاً لهذا الأصل الطبيعى ذاته فى شأن تحديد المجال الزمنى لكل من القانون القديم والقانون الجديد ، فما دام المجال الزمنى للقانون الجديد لا يبدأ إلا بعد تمام الأمر المعين الذى يعتبره الدستور هو المجرى لهذا المجال ، وهذا الأمر هو تمام النشر فى الجريدة الرسمية ، وهذا النشر قد يتراخى لآخر اليوم كما تقدم ، فإن هذا اليوم لا يدخل فى المجال الزمنى للقانون الجديد ، بل يبدأ هذا المجال من أول اليوم التالى ، وكان لا محيص من اعتبار يوم النشر ذاته داخلاً فى المجال الزمنى لنفاذ القانون القديم .

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٥٩ - س ٤ ص ٩٦١)
المبدأ رقم (٦٠٠) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقينى.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوى لا يجرى فى حق ذوى الشأن الا من تاريخ إعلان القرار أو نشره و لم يحصل إعلان فردى إلى المدعى كما أن هذا القرار ليس مما ينشر فى الجريدة الرسمية كما هو الشأن فى القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت أنه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحية منتظمة يفترض معها علم الكافة به والبيان المقدم من المطعون عليه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ من أن ترقيات المستشفيات بجامعة القاهرة تلتصق على لوحة خاصة بذلك لا يكفى لافتراض العلم فى حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون وهو صادر فى سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذى قدمه المطعون فيه ، أن صح أنه منظم

على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما أن العلم اليقيني الذى يقوم مقام الإعلان فى هذا الشأن لم يثبت قيامه فى حق المدعى فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٠٠ - جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٦٠ - س ٥ ص ٣٠١)
المبدأ رقم (٦٠١) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن بها " والمشرع إذ نص على طريقتى النشر والإعلان ، لم يقصد أن تحل احدهما محل الأخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأى قرار فرديا كان أو عاما ، وإنما قصد أن يفترض فى صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هى الحال فى القرارات التنظيمية العامة التى لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب فيها موجه إلى الكافة ، والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى الا افتراضا عن طريق النشر ، ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فأن الوسيلة الطبيعية لإعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ، ومن ثم فإن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا ، الأصل هو ما تقدم الا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والإعلان. ومما يؤكد صحة هذا النظر ووجوب العمل به فى الإقليم الشمالى أن المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر فى ١١ من شباط " فبراير " سنة ١٩٣٦ فى شأن نشر وحفظ القوانين قد نص فى المادة الثانية منه المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز " يولية " سنة ١٩٤٢ على أنه " فى جميع الأحوال التى لم يأت القانون على ذكر

طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية - المحافظين ، وقولم المقام ورؤساء البلديات - تصبح نافذة بمجرد إعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيما إذا كان لها صفة نظامية أو عامة كما وأنها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصياً إلى أصحاب العلاقة بها فيما إذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تتطوى أحكامها على نظام دائم فى الجريدة الرسمية " وهذا النص وأن كان خاصاً بتنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية ، إلا أنه قاطع فى الدلالة على أن المشرع يفرق بين النشر وبين الإبلاغ الشخصى فجعل القرارات التى لها صفة نظامية أو عامة نافذة بالإعلان أى بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية ، وأما القرارات التى لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة إلا بإبلاغها إلى أصحاب العلاقة بها ، وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الإدارية ، فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن .

واستناداً إلى ما تقدم لا وجه لاعتبار أن تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذى يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يقدّم دليل من الأوراق على العلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين ، بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ - س ٥ ص ١٢٥٨ -
وأيضاً : الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ق - جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ - س ٥ ص ١٢٧٩)
المبدأ رقم (٦٠٢) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - الأحوال التى يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة النشر، وتلك التى يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة الإعلان.

الحكم

تنص المادة "٢٢" من القانون رقم "٥٥" لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة التى تقابل المادة "١٩" من القانون رقم "١٦٥" لسنة ١٩٥٥ على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " . ومفاد ذلك أن المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وفى

هذا يلتقى التشريع المصرى . القانون الفرنسى فى المادة ٤٩ من القانون الصادر فى ٣١/٧/١٩٤٥ بتنظيم مجلس الدولة الفرنسى والمادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بتنظيم مجالس الأقاليم والمرسوم الصادر فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء المحاكم الإدارية الإقليمية و بإعادة تنظيم مجلس الدولة الفرنسى النقيض حيث قرر كل منهما أن يكون النشر معادلاً للإعلان من حيث قوة كليهما فى إثبات وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن . وفى بدء الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيه . ورغم أنه قد تقرر بنص القانون أن يكون النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أنه يزال من الثابت مع ذلك ، أن هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة إذ لازال الإعلان بالقرار هو الأصل ، وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر حيث يكون الإعلان ممكناً . ومن أجل هذا فقد اجتهد القضاء لكى يحدد الحالات التى يصح الالتجاء فيها إلى وسيلة النشر ، والحالات التى يتعين الالتجاء فيها إلى وسيلة الإعلان . وكان مما قرره القضاء فى هذا الشأن هو التمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية و قراراتها الفردية بحيث متى كانت الأولى بحكم عموميتها و تجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم ، مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، فإن الثانية إذ تتجه بالعكس إلى أشخاص معينين بذواتهم و معلومين سلفاً لدى الإدارة فإنه لا يكون ثمة محل بالنسبة إليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الإعلان إجراءً محتتماً وغنى عن البيان أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء فإن القضاء الإدارى فى مصر و فى فرنسا لم يلتزم حدود النص فى ذلك . فهو لا يرى الإعلان والنشر إلا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ، ومن ثم يوجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما فى تحقيق العلم بالقرار . على أنه إذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر أو الإعلان ليست مما يقبل إثبات العكس ، فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها . وهو ما قرره القضاء الإدارى فيما قضى به من أنه قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع و طبيعته ، على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه حتى

يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركز القانونى من القرار متى قام الدليل على ذلك. بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه إذ لا شأن للقرائن حيث يثبت ما يراد ثبوتاً يقينياً قاطعاً وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ما يفيد تأييد نظرية العلم اليقيني . وهذه النظرية توجب أن يكون العلم ثابتاً لا مفترضاً وأن يكون حقيقاً لا ظنياً. وقضت هذه المحكمة فى ذلك العلم اليقيني الشامل يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقييد فى ذلك بوسيلة إثبات معينة . وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى يمكن ترتيبيه عليهما من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عن إنكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ولا تزعزع المراكز القانونية التى اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٢ - س ٧ ص ٦٠١)
المبدأ رقم (٦٠٣) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - مقومات كل من النشر والإعلان - العلم اليقيني - أركانه ومقوماته.

الحكم

إن المادة التاسعة عشر من انقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن " ميعاد رفع اندعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المضعون فيه ، فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " . فالإعلان notification هو الطريقة التى بها تنقل جهة الإدارة القرار الإدارى إلى فرد بعينه أو أفراد بذواتهم من الجمهور . والأصل هنا أن الإدارة ليست ملزمة بإتباع وسيلة معينة لى تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار . على أن عدم خضوع الإعلان لشكليات معينة يجب أن لا يحرمه من مقومات كل إعلان : فيتعين أن يظهر فيه اسم الجهة الصادر منها سواء أكانت الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى . وأن يصدر من الموظف المختص ، وأن يوجه إلى ذوى المصلحة شخصياً إذا كانوا كاملي الأهلية ، وإلى من ينوب عنهم إذا كانوا ناقصي الأهلية .

ومن المسلمات في المجال الإداري في مصر وفي فرنسا أن عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الإدارة . ولئن كان من اليسير عليها إثبات النشر لأن له طرقاً معينة فإنه من العسير عليها نسبياً إثبات الإعلان لعدم تطلب شكلية معينة في إجراءاته . وللقضاء الإداري في مصر وفي فرنسا يقبل في هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي إلى إثبات حصول الإعلان . فقد يكون ذلك مستمداً من توقيع صاحب المصلحة على أصل القرار أو صورته بالعلم ، وأحياناً يكتفى بمحضر التبليغ الذي يحرره الموظف المنوط به إجراء التبليغ . ويجوز قبول إيصال البريد كقرينة يمكن إثبات عكسها إذا ما أرسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بأن العلم يجب أن يكون يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه ، ولا يجري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم . ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة . وللقضاء الإداري ، في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الأثر الذي يمكن أن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٢ / ١٢ / ٩ - س ٨ ص ١٩٢)
المبدأ رقم (٦٠٤) - بدء الميعاد - الإعلان والنشر - شروط النشر الذي يسرى منه الميعاد .

الحكم

تنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء مستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية..... " ومفاد ذلك أن المشرع قد جعل مناط سريان ميعاد رفع الدعوى أمام القضاء الإداري هو واقعة نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في نشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به .

والنشر المقصود الذي يسري منه الميعاد المنصوص عليه في المادة سالفه الذكر هو النشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح، وغني عن البيان أنه إذا كانت أحكام القانون قد حددت واقعة النشر لبدء سريان الميعاد المقرر لرفع دعوي الإلغاء، فإن للقضاء الإداري في مصر لم يلتزم حدود النص في ذلك، فهو لا يري في النشر إلا قرينة علي وصول القرار المطعون فيه إلي علم صاحب الشأن، ومن ثم فهو يوجب لكي يؤدي النشر مهمته أن يكشف عن فحوي القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن أن يحدد موقفه حياله. (المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٤ - س ١٠ ص ٦٧٢)

المبدأ رقم (٦٠٥) - علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقاماً لنشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء. الحكم

إن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به - سريانه في حق صاحب الشأن من التاريخ الذي يتحقق منه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه - ترتيب علم ذوي الشأن بالقرار علي مجرد إعلان إخوته به وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة ري أرض المدعي، لا يقطعان في علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقاماً للنشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٤ق - القضية رقم ٥٧٠/١٣ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

المبدأ رقم (٦٠٦) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني . الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتي تنص على أن : " ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " والتي تسري على النزاع الماثل على عدة مبادئ قانونية هي :

أولاً - أن الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وبذلك كان النشر معادلة للإعلان من حيث قوة كليهما في إثبات وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن وفي بدء الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيه .

ثانياً - أنه رغم النص على أن يكون النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أنه لا يزال من الثابت مع ذلك أن هذه المساواة بين الوسيطتين ليست كاملة إذ لا زال الإعلان بالقرار هو الأصل وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الإعلان ممكناً ومن أجل هذا اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الالتجاء فيها إلى وسيلة النشر والحالات التي يتعين الالتجاء فيها إلى وسيلة الإعلان وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن ، التمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الأولى بحكم عموميتها وتجديدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، فإن الثانية إذ تتجه بالعكس إلى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفاً لدى الإدارة فإنه لا يكون ثمة محل بالنسبة إليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الإعلان إجراء محتماً .

ثالثاً - أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء انقضاء الميعاد لرفع دعوى الإلغاء فإن القضاء الإداري لم يلتزم حدود النص في ذلك فهو لا يرى الإعلان والنشر إلا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفي كلاهما في تحقيق العلم بالقرار .

رابعاً - على أنه إذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر أو الإعلان ليس مما يقبل إثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فإذا قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار متى قام الدليل على ذلك ، بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه إذ لا شأن للقرائن حين يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قاطعاً وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تأييد نظرية العلم اليقيني .

خامساً - إن عبء إثبات للنشر أو الإعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة .

(لطن رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨١ - جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧ - س ٢٢ ص ٥٨)
المبدأ رقم (٦٠٧) - بدء الميعاد - النشر - أثر تخلف الإجراءات اللازمة
لصحة النشر - نشر قرار الاستيلاء الابتدائى .

الحكم

المادتان ١٣ مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى و ٢٦ من لائحته التنفيذية - ميعاد الطعن أمام اللجنة القضائية خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائى بالجريدة الرسمية - لكى ينتج النشر أثره القانونى يجب أن يتم بالطريق الذى رسمه قانون الإصلاح الزراعى و لائحته التنفيذية - إذا جاء النشر بغير إتباع الإجراءات المنصوص عليها قانوناً يفقد حجته فى أحداث أثره - بطلان الإجراءات السابقة على نشر قرار الاستيلاء الابتدائى يترتب عليه بطلان قرار الاستيلاء النهائى الصادر لاحقاً لها ومترتباً عليها - الأثر المترتب على ذلك : بقاء ميعاد الطعن أمام اللجنة القضائية مفتوحاً.

(لطن رقم ٣٤٣٦ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٣ - س ٢٨ ص ٥٧٣)
المبدأ رقم (٦٠٨) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقينى.

الحكم

المادتان ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ٢٦ من لائحته التنفيذية - ميعاد المنازعة فى قرار الاستيلاء الابتدائى أمام اللجان القضائية هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية - اللائحة قصدت إلى تنظيم وسيلة يعلم بها الكافة وصاحب الشأن بقرار الاستيلاء الابتدائى ومحتوياته بما يضمن أن يكون العلم يقيناً لا ظنياً ولا إفتراضياً أن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار و يستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة فى الطعن - متى ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً بمعناه السابق فانه يبدأ من تاريخ هذا العلم سريان الميعاد المحدد قانوناً لإقامة الاعتراض أمام اللجنة القضائية .

(لطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٨٣ - س ٢٨ ص ٨٣٢)

المبدأ رقم (٦٠٩) - بدء الميعاد - النشر - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

قرار إدارى تكييفه - تقسيم أراضي - دعوى الإلغاء - ميعاد رفع الدعوى - النشر فى الوقائع المصرية - على ذوى الشأن بالقرار - مدى توافره - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء - قرار اعتماد التقسيم بما يفرضه من أوضاع و تعدد على المقسم وعلى المتعاملين فى قطع التقسيم ليس فى طبيعته قراراً تنظيمياً عاماً بحيث يكفى نشره فى الوقائع المصرية لتوفر القرينة القانونية على العلم به ، وإنما هو أقرب إلى القرارات الفردية لأنه يمس المركز القانونى الذاتى لكل مشترى أو مستأجر أو منتفع بالحكر من أى قطعة من قطع التقسيم - الأثر المترتب على ذلك : علم ذوى الشأن بأثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق بمجرد نشره فى الوقائع المصرية - خلو الأوراق مما يفيد إعلان المدعى بالقرار المطعون فيه أو علمه به و بمحتوياته علماً يقينياً - قبول الدعوى .

(لطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (٦١٠) - بدء الميعاد - الإعلان والنشر - التمييز فى بدء الميعاد بين القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - القرارات التنظيمية العامة يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية - القرارات الفردية التى تمس مراكز قانونية ذاتية يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلانها إلى أصحاب الشأن - يقوم مقام النشر أو الإعلان تحقق علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً . قرار المحافظ بإحاق بعض الشوارع والطرق والميادين بالمنافع العامة بدون مقابل - هو قرار فردى وليس تنظيمياً - لا يسرى ميعاد الطعن فيه من تاريخ نشره فى الوقائع الرسمية و إنما من تاريخ إعلانه لأصحاب الشأن أو علمهم به علماً يقينياً .

(لطن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٤ - س ٣٠ ص ٢٧٨)
المبدأ رقم (٦١١) - بدء الميعاد - نشر القرار - العلم اليقيني - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية .

الحكم

القرار الصادر بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع ما ليس قراراً تنظيمياً عاماً وإنما هو أقرب إلى القرارات الفردية - أثر ذلك : - أن مجرد نشر القرار باعتباره عمل من أعمال المنفعة العامة لا تتحقق به القرينة القانونية على علم أصحاب الشأن به - ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة يحسب من تاريخ العلم اليقيني بالقرار .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ٨٩٢)
المبدأ رقم (٦١٢) - بدء الميعاد - النشر والإعلان .

الحكم

نشر قرار تعيين عضو مجلس الدولة بالجريدة الرسمية يكفي لتحقيق علمه بمضمون القرار ، وأثر ذلك هو بدء ميعاد الطعن فيه من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية وليس من تاريخ العلم به بناء على مقابله للمستشار الأمين العام ذلك أن إعلان العضو في تاريخ لاحق لتاريخ نشر القرار بكتاب المستشار الأمين لا يعدو أن يكون تأكيداً للعلم الذي تحقق بنشر القرار بالجريدة الرسمية .

(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ١١٦٦)
المبدأ رقم (٦١٣) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

يتعين التفرقة بين الطعن في تقرير الكفاية على وجه الاستقلال - والطعن في قرار التخطي في الترقية بسبب يرجع إلى تقرير الكفاية - في الحالة الأولى يتعين أن يكون الطعن في الميعاد المقرر قانوناً محسوباً من تاريخ العلم اليقيني الشامل لكل عناصر التقرير - في الحالة الثانية يعتبر الطعن قرار التخطي في الترقية متضمناً طعناً في التقرير السنوي الذي كان سبباً في صدور القرار - في الحالة الثانية لا يشترط الطعن خلال الميعاد المقرر محسوباً من تاريخ العلم بتقرير الكفاية - أساس ذلك :- الطعن في قرار التخطي في الترقية يعتبر بحكم اللزوم منطوياً على الطعن على السبب الذي قام عليه هذا القرار وهو تقدير الكفاية .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٨ / ٢ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٧٩٦)
المبدأ رقم (٦١٤) - مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار

المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به -الإعلان هو الأصل - النشر هو الاستثناء -النشر والإعلان قرينتان علي وصول القرار المطعون فيه إلي علم صاحب الشأن يجب أن يتم النشر أو الإعلان بالشكل الوافي حتى يكفي في تحقيق العلم بالقرار يجوز ثبوت العلم بدون الإعلان والنشر متى قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته علي علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً وبحيث يكون شاملاً لجميع محتوياته - يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم -عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي تبدأ به المدة يقع علي عاتق جهة الإدارة -يثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة -يكون للقضاء الإداري التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق.

الحكم

ومن حيث إن الطعن في قرارات اللجنة الاستئنافية لفض المنازعات الزراعية وهي من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي محكوم بنص الفقرة (ثامناً) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة والمادة ٢٤ وتتص علي أن "ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به ."ومفاد ذلك وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة -أن مناط بدء سريان ميعاد رفع ادعوي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وأن الإعلان هو الأصل وأن النشر هو الاستثناء وأنه لما كانت القرارات الإدارية الفردية تتجه إلي أشخاص معينين بذواتهم معلومين سلفاً للإدارة فإن الإعلان يكون إجراءً محتماً، وأن النشر والإعلان قرينتان علي وصول القرار المطعون فيه إلي علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر أو الإعلان بالشكل الوافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفي في تحقيق العلم بالقرار وأنه ليس ثمة ما يمنع من ثبوت العلم بدون الإعلان والنشر متى قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته علي علم صاحب الشأن بالقرارات علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً وبحيث يكون شاملاً لجميع محتوياته، ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلي نشر القرار أو إعلانه كما أن عبء إثبات النشر أو الإعلان

الذي تبدأ به المدة الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الإدارة، ويثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصول ذلك دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة، ولل قضاء الإداري التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه.

(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

المبدأ رقم (٦١٥) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - طبيعة الإعلان بلوحة الإعلانات - العلم اليقيني .

الحكم

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - إعلان القرار هو الأصل والنشر هو الاستثناء - لا يكفي النشر بوصفه الاستثناء حين يمكن الإعلان بوصفه الأصل - قرارات الفردية تخاطب أشخاصاً معينين بذواتهم لدى الإدارة مما يصير الإعلان إجراء حتمياً لا يغنى عنه النشر - العلم المستفاد من النشر أو الإعلان يجب أن يقوم على دليل قاطع بالعلم بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر أو إعلان - الإعلان بلوحة الإعلانات بالكلية متضمناً أسماء طلاب بذواتهم - هو في حقيقته قرار فردي لتناوله أشخاصاً معينين بذواتهم - لا يكفي النشر لإعلامهم به حكماً - الإعلان بالكلية لا يعتبر نشرًا بالجريدة الرسمية ولا يعد إذاعة في نشرة مصلحة ولا يغنى عن الإعلان كإجراء حتمي للإعلام به - لا يتوافر فيه العلم اليقيني - أساس ذلك : لا إلزام قانوناً على كل طالب السعي إلى لوحة الإعلانات حتى يفترض علمه.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٥ - س ٣٥ ص ٣٠٠)

المبدأ رقم (٦١٦) - بدء الميعاد - النشر - قرار الاعتراض على تأسيس حزب سياسي.

الحكم

المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ورقم ١١٤ لسنة ١٩٨٠ - يجوز لطالبي تأسيس الحزب أن يطعنوا بالإلغاء في قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية أمام الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة - ميعاد الطعن في قرار اللجنة يكون خلال

الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية.
(الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ - س ٣٥ س ٢٧)
المبدأ رقم (٦١٧) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - اللجان القضائية
للإصلاح الزراعي - قراراتها - ميعاد الطعن فيها .

الحكم

المادتان ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعي و٢٦ من لائحته التنفيذية - المنازعة في قرار الاستيلاء - النشر الذي
يعتد به في جريان ميعاد الاعتراض هو الذي يتم بمراعاة ما فصلته المادة ٢٦
من اللائحة من بيانات في هذا الشأن - مخالفة ذلك: يفقد النشر الأثر الذي يرقبه
القانون من حيث جريان ميعاد الخمسة عشر يوما ويصبح غير منتج في هذا
الخصوص - ونشر قرار الاستيلاء الاستدائي في الجريدة الرسمية ليس إجراء
مقصوداً بذاته وإنما هو في غايته وسيلة الأخبار لذوى الشأن بالقرار واتصال
عملهم به ، وعلم ذوى الشأن بالقرار يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية ، ومن
ثم يتعين لى يرقى هذا العلم إلى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغنى عنه أن
يحقق الغاية منه إذ يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون
شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التى يستطیع على هداها أن
يتبين طريقه إلى الطعن فيه بعد أن يتضح له مركزه القانونى بالنسبة إلى هذا
القرار ولا يجرى الميعاد فى حق صاحب شأن إلا من انيوم الذى يثبت فيه قيام
هذا العلم اليقيني اشامل ، ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله
دون التقيد فى ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وللقضاء الإدارى فى أعمال رقابته
القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى
يمكن ترتيبيه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره حسبما تتبين لمحكمة من
أوراق الدعوى وظروف الحال .

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ٨٧٢)
المبدأ رقم (٦١٨) - عبء إثبات النشر أو الإعلان الذى يبدأ به ميعاد الطعن
يقع على عاتق جهة الإدارة باعتبارها القائمة بهذا النشر أو الإعلان - كذلك
الأمر أيضاً فى شأن إثبات العلم اليقيني من جانب المدعى بالقرار المطعون فيه
فى حالة عدم إتمام النشر أو الإعلان لهذا القرار.

الحكم

ومن حيث إن أساس هذا الوجه من الطعن أنه قد تجاوز الحكم واقعة علم المدعي بالقرار المطعون فيه قبل إقامة الدعوى بعدة شهور، أي من تاريخ تنفيذ القرار في ١٩٨١/٦/٢٢.

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه إعمالاً لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن ميعاد الطعن بالإلغاء يبدأ من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به، غير أن القضاء الإداري قد استقر على أن يبدأ ميعاد الطعن بالإلغاء من تاريخ العلم اليقيني بالقرار - وقد استقر القضاء الإداري كذلك على أن عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن يقع على عاتق جهة الإدارة بإعتبارها القائمة بالإجراء فعلاً والتي تلتزم قانوناً بإجراء هذا النشر أو الإعلان، وكذلك الأمر في شأن إثبات العلم اليقيني من جانب المدعي بالقرار المطعون فيه في حالة عدم إتمام النشر أو الإعلان لهذا القرار.

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣٠)

المبدأ رقم (٦١٩) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - شروط النشر - العلم اليقيني .

الحكم

المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المعمول عليه لبدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء هو نشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة ، والمقصود بالإعلان هو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن علماً يقينياً بصدور القرار شاملاً جميع عناصره ، ولا يجوز الاكتفاء لبدء سريان الميعاد بمجرد نشر الجهة الإدارية إعلاناً في إحدى الصحف اليومية بحاجتها لشغل الوظيفة محل المنازعة ثم إعلانها عن ذلك أيضاً داخل الوزارة ، إذ لا يغني ذلك عن نشر القرار الإداري محل الطعن في الجريدة الرسمية أو النشرات التي تصدرها الوزارة أو إعلان صاحب الشأن به ، ولا يكفي كون المدعية تعمل بقطاع مكتب الوزير والذي يعمل به المدعي عليه المطعون في ترقيته لتوفر

علمها بالقرار المطعون فيه ، وأساس ذلك أنه لا يرقى العلم المفترض بهذه الصورة إلى درجة العلم اليقيني الذى يغنى عن النشر أو الإعلان لبدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء .

(لطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ١٣٠٧)
المبدأ رقم (٦٢٠) - بدء الميعاد - النشر - ضوابط وشروط نشر قرار الاستيلاء الابتدائي .

الحكم

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد فى الأراضي الزراعية - المادة ٢٤ من لائحته التنفيذية - ينشر قرار الاستيلاء الابتدائي بالوقائع المصرية وبطريق اللصق وفقا للقواعد والأوضاع والمواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى - المشرع قصد الى تنظيم وسيلة العلم بقرار الاستيلاء الابتدائي ومحتوياته للكافة وصاحب الشأن بما يضمن أن يكون العمل يقينيا لا ظنيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التى لصاحب الشأن على أساسها بين مركزه القانونى بالنسبة للقرار ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى الطعن نتيجة ذلك: إذا جاء النشر بغير إثبات الإجراءات المنصوص عليها قانونا أو مفتقرا الى بعض هذه العناصر فإنه يفقد حجيته فى إحداث أثره القانونى ويكون ميعاد الطعن مفتوحا.

(لطن رقم ١٢٨٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ١٣٢٧ -
والطن رقم ٣١٥٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦ / ٧ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ١٥٧٩ - والطن
رقم ٣٦٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٩٢ - س ٣٧ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (٦٢١) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

لا يجرى ميعاد رفع دعوى الإلغاء فى حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذى يتحقق معه إعلانة أو إخطاره بالقرار المطعون فيه - للعلم اليقيني - يتعين أن يثبت العلم بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم نافياً للجهالة له وشاملاً لجميع العناصر التى تطوع له أن يتبين حقيقة مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه .

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١ / ١٢ / ١٩٩١ - س ٣٧ ص ٣٠٧)

المبدأ رقم (٦٢٢) - بدء الميعاد - النشر والإعلان والعلم اليقيني - عبء الإثبات .

الحكم

يقع عبء إثبات نشر القرار الإداري أو إعلانه إلى صاحب الشأن أو علمه به في تاريخ معين على عاتق الإدارة إذا دفعت بعدم قبول الدعوى - يثبت العلم اليقيني الشامل من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة - للمحكمة التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره حسبما تستبينه من أوراق الدعوى وظروف الحال .

(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٢ - س ٣٨ ص ٣٥١)
المبدأ رقم (٦٢٣) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - شروطه.

الحكم

ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هي ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أوفى النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به - يغنى عن إجراءات النشر أو الإخطار بالقرار توافر علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - يتعين أن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع لصاحب الشأن أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى القرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى هذا العلم مقابل عناصر القرار وأسبابه وآثاره وطريقة الطعن عليه .

(الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٤٩٣)
المبدأ رقم (٦٢٤) - ميعاد رفع دعوي الإلغاء أمام المحكمة هو ستون يوماً من تاريخ النشر أو الإعلان.

الحكم

ميعاد رفع دعوي الإلغاء أمام المحكمة هو ستون يوماً من تاريخ النشر أو الإعلان - ينقطع هذا الميعاد بالتظلم الذي يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه - مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن نجيب عنه السلطات يعتبر بمثابة رفضه - يكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة - قرينة الرفض

الحكمي للتظلم تنتفي إذا ثبت أن الجهة الإدارية اتخذت مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة للتظلم.

(الطعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٦)

المبدأ رقم (٦٢٥) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني وإثباته - قرار الاستيلاء - المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي.

الحكم

ميعاد إقامة الاعتراض هو ١٥ يوماً تبدأ من واقعة نشر القرار في الجريدة الرسمية ، ويجرى هذا الميعاد من يوم علم صاحب الشأن بالقرار محل المنازعة، ويقوم العلم مقام النشر بشرط أن يكون علماً يقينياً شاملاً لجميع محتويات القرار ، ويثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وتستقل المحكمة بتقدير ذلك تبعاً لظروف وملابسات الواقعة .

(الطعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ٢٩ - س ٤٠ ص ٣٩١)

المبدأ رقم (٦٢٦) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - قرارات الاستيلاء الابتدائي .

الحكم

مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية - النشر في الجريدة الرسمية ليس إجراء مقصوداً لذاته وإنما هو في غايته وسيلة لإخبار ذوى الشأن بالقرار واتصال علمهم به - علم ذوى الشأن بالقرار وإنما يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية - لكي يرقى العلم الى مرتبة النشر ينبغي أن يحقق الغاية منه بأن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه - ميعاد الخمسة عشر يوماً يجرى من التاريخ الذي يثبت فيه علم صاحب الشأن بالقرار محل الطعن علماً يقينياً دون حاجة إلى نشر هذا القرار إذ لا شأن للقرائن متى يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد بوسيلة إثبات معينة وتقدير ذلك أمر تستقل به المحكمة وفقاً لما تستبينه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٤٠ ق - الجلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ١٨٣)

المبدأ رقم (٦٢٧) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء - التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية في شأن وسيلتي النشر والإعلان .

الحكم

ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به ، ومناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به ، ورغم النص على أن النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أن هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة إذ يبقى الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر عندما يكون الإعلان ممكنا ، ومن ثم يتعين التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية ، فالقرارات التنظيمية وبحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، أما القرارات الفردية إذ تتجه إلى أشخاص معينين بذواتهم معلومين سلفا فلا محل للاكتفاء بوسيلة النشر فيكون الإعلان إجراء محتما .

الإعلان والنشر وإن كانا قرينتين لتحقيق العلم بالقرار إلا أنه يشترط فيهما تمامهما بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية وليس ثمة ما يمنع من ثبوت العلم بالقرار عن غير طريقهما مما يؤدي منطقيا إلى القول ببدء سريان ميعاد إقامة الدعوى إذا ما قام الدليل على تحقق العلم اليقيني به ، ويقع عبء إثبات النشر والإعلان على عاتق جهة الإدارة .

(الطعن رقم ٤٠٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٣٩٧)
المبدأ رقم (٦٢٨) - بدء الميعاد - النشر - نشر قرار الاستيلاء الابتدائي - المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي - المادة ٢٦ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الحكم

ميعاد الاعتراض أمام اللجنة القضائية يبدأ من تاريخ نشر قرار الاستيلاء الابتدائي في الجريدة الرسمية ، ويجب أن يتم النشر بالطريق الذي رسمه القانون ويترتب على مخالفة ذلك أن يظل ميعاد الطعن مفتوحا .

(الطعن رقم ٥٦١٥ لسنة ٤٢ ق - الجلسة ١٩ / ٦ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٢١٥)

المبحث الثالث

الدفع بعدم القبول المتصل

بفكرة (العلم اليقيني)

لقد نالت نظرية العلم اليقيني الكثير من الاهتمام في مبادئ قضاء مجلس الدولة. وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمتي القضاء الإداري والإدارية العليا في " العلم اليقيني " والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد :

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في " العلم اليقيني "

المبدأ رقم (٦٢٩) - العلم اليقيني هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته ومن المتعين الاستيثاق من حصوله فلا يؤخذ فيه بالافتراض أو الظن.

الحكم

إن كان العلم اليقيني الذي يقوم مقام نشر القرار الإداري اللائحي أو إعلان صاحب الشأن بالقرار الإداري الفردي هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته وأسبابه إن كانت له أسباب ولما كان هذا العلم علي خلاف الأصل هو النشر أو الإعلان فإن من المتعين الاستيثاق من حصوله فلا يؤخذ فيه بالافتراض أو الظن ولا يحمل تنفيذ القرار علي أنه قرينة تحقق هذا العلم وإذا كان تنفيذ القرار يكشف عن وجوده فإنه ليس دليلاً علي العلم بمحتوياته.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٤٦٩/٢٩٨/٧ - ١٩٥٣/٢/١١ - ٥ - ٩٦٠)

المبدأ رقم (٦٣٠) - يشترط لقيام العلم اليقيني مقام الإعلان أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار - إلا أنه

لا يمكن أن يستفاد من ذلك أن يظل ميعاد السريان مفتوحاً إلى أجل غير محدود بحجة العلم بالعيوب القانونية التي أصابت القرار إذ أنه يقابل هذه القاعدة قاعدة أخرى أصيلة حقيقة بالرعاية هي كفالة استقرار الأوضاع القانونية المؤسسة على القرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب.

الحكم

طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة لا يبدأ الميعاد في السريان إلا من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن وإنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على إمكان قيام العلم الحقيقي مقام الإعلان واشترط لذلك أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه بحيث يتيسر لصاحب الشأن بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار، إلا أنه لا يمكن أن يستفاد من ذلك أن يظل ميعاد السريان مفتوحاً إلى أجل غير محدود بحجة العلم بالعيوب القانونية التي أصابت القرار إذ أنه يقابل هذه القاعدة قاعدة أخرى أصيلة حقيقة بالرعاية من مقتضاها كفالة استقرار الأوضاع القانونية المؤسسة على القرار وتوفير الطمأنينة بحفظ المراكز القانونية وجعلها بمنجاة من الزعزعة والاضطراب ولو كانت مشوبة بعيب متى انقضى الوقت الذي عينه القانون للاعتراض عليها من جانب ذي الشأن بالطعن فيها عن طريق دعوي الإلغاء.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٥١٤/٢٦٥/٨ - ١٩٥٤/١/٢٦ - ٧ - ١٨٠٤)

المبدأ رقم (٦٣١) - يجب في العلم الذي يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في القانون أن يكون إيجابياً مؤكداً لا مستتجاً من قرائن تقبل العكس.

الحكم

الأصل في مثل قرار فصل المدعي من الشياخة أن يعلن إلى صاحب الشأن أو أن يبلغ إليه شخصياً حتى يعلم وضعه، وليس يكفي لبدء ميعاد الستين يوماً الأخذ بالطعن أو افتراض قيام علمه بالقرار المطعون فيه إذ يجب في العلم الذي يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في القانون أن يكون إيجابياً مؤكداً لا مستتجاً من قرائن تقبل العكس ومن ثم لا يكفي في إجابة الدفع بعدم قبول الدعوي تأسيسه على أن قرار الفصل أبلغ إلى البندة تليفونياً وأنه ليس من مصلحة عمدتها أو

عامل التليفون إخفاؤه عن المدعي.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٤١/١٠٨/٩ - ١٤١/١٢/١٤ - ١٩٥٤/٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٨)
المبدأ رقم (٦٣٢) - التجنيد الفعلي يستفاد منه العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه الصادر بالتجنيد وهذا العلم يقوم مقام النشر أو الإعلان.

الحكم

يستفاد من تجنيد المدعي علمه علي وجه اليقين بالقرار المطعون فيه الصادر بتجنيده ومثل هذا العلم يقوم مقام النشر أو الإعلان طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - فإذا لم ترفع الدعوي في الميعاد كان الدفع بعدم قبولها قائماً علي أساس من القانون متعيناً قبوله.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٧/٥/٧ - ١١/٢ - ١٩٥٢/٥ - ١٣٩٩ - ١٣٩٩)
المبدأ رقم (٦٣٣) - تظلم المدعي من قرار لاحق للقرار المطعون فيه لا ينهض وحده دليلاً مقنعاً علي العلم اليقيني بالقرار السابق.

الحكم

مادام القرار المطعون فيه لم ينشر ولم يعلن للمدعي أو يعلم به علماً يقينياً فمن ثم يظل ميعاد الطعن مفتوحاً ولا يقدح في ذلك تظلم المدعي من قرار لاحق للقرار المطعون فيه فذلك لا ينهض وحده دليلاً مقنعاً علي العلم اليقيني بذلك القرار.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٧٢/٢٤٦/٧ - ١٩٥٣/١/١٩ - ٥ - ٣٨٣ - ٣٨٣)
المبدأ رقم (٦٣٤) - العلم اليقيني بالقرار هو العلم بصدور القرار ومركزه القانوني بالنسبة له وأثره عليه ولا وجه بعد ذلك للتحدي بعدم العلم بما شاب القرار من عيب.

الحكم

يكفي لتوافر قيام العلم اليقيني في حق المدعي أن يكون قد علم بصدور القرار ومركزه القانوني بالنسبة له وأثره عليه ولا وجه بعد ذلك للتحدي بعدم علمه بما شاب القرار من عيب مادام أنه كان في مكنته أن يطعن عليه في الميعاد بعد إذ تبين مركزه القانوني منه ومبلغ مساسه به.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٩٠١/٤٦٠/٨ - ١٩٥٤/٣/٩ - ٧ - ٤٥٧ - ٤٥٧)
المبدأ رقم (٦٣٥) - العلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر والإعلان هو العلم

الحقيقي الشامل الذي يتبين منه صاحب الشأن وضعه القانوني فيما مسه القرار ويستبين منه مركزه تجاهه ومبلغ تأثيره في حقه.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان القرار الإداري أو نشره، وقد استقر قضاء هذه المحكمة علي أنه يقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني بالقرار، ومحتوياته ومؤداه، والعلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر والإعلان هو العلم الحقيقي الشامل الذي يتبين منه صاحب الشأن وضعه القانوني فيما مسه القرار ويستبين منه مركزه تجاهه ومبلغ تأثيره في حقه ولا عبرة بالعلم الظني أو الافتراضي المبني علي عبارة مجملّة خالية من أي بيان.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٢٣٣/٦١٨/٨ - ١٢٣٣/٤/١٢ - ١٩٥٤ - ٦ - ١٨٦٠)

المبدأ رقم (٦٣٦) - ميعاد رفع الدعوي يبدأ في السريان من تاريخ ثبوت العلم اليقيني بمضمون القرار علماً يقينياً نافياً للجهالة شاملاً لمحتوياته بحيث يجعل صاحب الشأن ملماً بحقيقة الحال.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي يبدأ في السريان من تاريخ إعلان القرار المطعون فيه أو نشره أو من تاريخ ثبوت العلم اليقيني بمضمون القرار علماً يقينياً نافياً للجهالة شاملاً لمحتوياته بحيث يجعل صاحب الشأن ملماً بحقيقة الحال حتى يقوم هذا العلم اليقيني مقام الإعلان أو النشر وينقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إني الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار، والثابت إن القرار المطعون فيه لم يعلن إلي المدعي حتى تاريخ رفع الدعوي وأن تظلمه من أن همساً يدور عن جزاء وقع لا ينهض دليلاً علي العلم اليقيني بمضمون القرار أما التنفيذ المادي للقرار بخضم خمسة عشر يوماً من راتب المدعي فدليل العلم اليقيني بالقرار ويعتبر التظلم المرفوع خلال ستين يوماً من إجراء هذا الخصم قاطعاً لسريان الميعاد لمدة أربعة أشهر يبدأ من يوم إنشائها ميعاد الستين يوماً.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٢٦/٦١٥/٧ - ١٩٥٣/٥/١٠ - ٦ - ٤٦٥)

المبدأ رقم (٦٣٧) - يشترط لقيام العلم اليقيني أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه، بحيث يتيسر لصاحب الشأن بمقتضي هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار المطعون فيه ومدى مساسه لمصلحته ويتبين مواطن الطعن فيه إن كان لذلك محل .

الحكم

طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة لا يبدأ الميعاد في السريان إلا من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد أعتبر إمكان قيام العلم الحقيقي مقام الإعلان أو النشر فقد اشترط بذلك أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه بحيث يتيسر لصاحب الشأن بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار المطعون فيه وهل من مصلحته ويتبين مواطن الطعن فيه إن كان لذلك محل.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١١٤١/٣٦٣/٥ - ١٩٥١/٦/٢٧ - ٤ - ٦٢)

المبدأ رقم (٦٣٨) - لا يكفي لتحقيق العلم اليقيني أن يعلم المدعي بجزء من القرار المطعون فيه أو بأسماء بعض من رقوا دونه ليسري الميعاد في حقه.

الحكم

إن المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ قد جعلت سريان ميعاد طلب إلغاء القرارات الإدارية رهيناً بنشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ثم استقر قضاء هذه المحكمة علي قيام العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه ومحتوياته مقام النشر أو إعلان صاحب الشأن به والثابت من أوراق الدعوي ودفاع الحكومة أن القرار المطعون فيه لم يعلن للمدعي ولم ينشر أيضاً وأنه ليس هناك من دليل قاطع علي علم المدعي به علماً يقينياً شاملاً لكافة محتوياته لأن التظلم الذي قدمه وتستند إليه الحكومة في إثبات علمه بالقرار المذكور لا يفيد علم المدعي بترقية بعض زملائه دونه مع أنه يشترط في العلم الذي ينبني عليه سريان الميعاد أن يكون شاملاً للقرار بكافة محتوياته كي يستطيع صاحب الشأن أن يحدد موقفه وهو علي بينة من أمره - ومن ثم لا يكفي أن يعلم المدعي بجزء من ذلك القرار أو بأسماء بعض من رقوا دونه ليسري الميعاد في حقه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٧٥٧/٤٤٣/٧ - ١٩٥٣/٣/٢٦ - ٥ - ١٤٧)

استطاله الإحد ومدى دلالة علي العلم اليقيني وفقاً لحكم القضاء الإداري منذ سنة ١٩٥٢ :

المبدأ رقم (٦٣٩) - استطالة الأمد لا يستفاد أو يخلص منها بطريق اليقين علم المدعي بالقرار.

الحكم

نشر القرار أو مضي فترة طويلة علي صدوره لا يستفاد أو يخلص منه بطريق

اليقين علم المدعي بالقرار.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٧٧/١٢٤/٦ - ١٩٥٢/١/٢٤ - ٤ - ١١)

المبدأ رقم (٦٤٠) - التظلم بعبارات عامة لا تتضمن الطعن على قرار بذاته وعدم ثبوت سبق إعلان المتظلم بالقرار أو نشره أو سبق علمه اليقيني به علماً شاملاً نافياً للجهالة فإن مثل هذا التظلم يكون بدوره غير منتج في سريان ميعاد الطعن بالإلغاء.

الحكم

إن ميعاد الطعن لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ القرار أو نشره، أو قياساً من تاريخ ثبوت علم صاحب الشأن بمحتويات القرار علماً يقينياً يقوم مقام الإعلان، ويترتب على ذلك أن التظلم القاطع لسريان الميعاد يجب أن يكون منصباً على قرار تم نشره أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً شاملاً يقوم مقام الإعلان فإذا لم يتم النشر أو الإعلان أو لم يثبت أن صاحب الشأن علم بالقرار علماً شاملاً لكافة محتوياته فإن الميعاد لا يبدأ في السريان فإذا قدم تظلاً بعبارات عامة لا يطعن فيه على قرار بذاته ولم يثبت سبق إعلانه به أو نشره أو سبق علمه اليقيني به علماً شاملاً نافياً للجهالة فإن مثل هذا التظلم يكون بدوره غير منتج في سريان أربعة الأشهر التي يعتبر فواتها بمثابة قرار برفض التظلم ومن ثم لا يمكن تحديده بانقضاء ميعاد الطعن بمرور السنين يوماً التالية.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٧٢٦/٨٤٢/٧ - ١٩٥٣/٦/٢٤ - ٤ - ١٦٤)

المبدأ رقم (٦٤١) - لا يغني في إثبات العلم اليقيني بالقرار وبأركانه المطلوبة تظلم المدعي إلى جهة الإدارة على أثر استشعاره بأنه لم يرق مع زملائه.

الحكم

وليس يغني في إثبات العلم بالقرار وبأركانه المطلوبة تظلم المدعي إلى جهة الإدارة على أثر استشعاره بأنه لم يرق مع زملائه، إذ أن هذا التظلم في ذاته لا يقطع في معرفته بأنه ترك في الترقية قصداً وأن تركه كان بسبب توقيع جزاء عليه، ومن ثم يكون دفع الحكومة بعدم قبول الدعوي في غير محله حقيقة بالرفض.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٠/٣٣/٩ - ١٩٥٤/١١/١٦ - ٧ - ٤٣٦٠)

المبدأ رقم (٦٤٢) - لا أثر للخطأ المادي على العلم الكافي النافي للجهالة بالقرار ومحتوياته.

الحكم

إذا كان الخطأ المادي في إعلان القرار الإداري مما يمكن للمدعي تداركه لأنه ليس من البيانات الجوهرية التي تؤثر على الإعلان فتبطله فلا يؤثر هذا الخطأ على العلم الكافي النافي للجهالة بالقرار ومحتوياته.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٧٠/٣٦/٦ - ١٩٥١/١١/٢٧ - ٥ - ٣٧١)

المبدأ رقم (٦٤٣) - خفاء سبب القرار الإداري لا يحجب الحقيقة الثابتة من أن المدعي قد توافرت له يقيناً الدراية بفحوى القرار وأتصل علمه بمضمونه في حينه وتأكد له من ثم أنه صدر مجحفاً بحقوقه في الترقية وهذا القدر من العلم يكفي لأن يسعى إلى نقضه بدعوي الإلغاء.

الحكم

إن خفاء سبب القرار الإداري لا يحجب الحقيقة الثابتة من أن المدعي قد توافرت له يقيناً الدراية بفحوى القرار وأتصل علمه بمضمونه في حينه وتأكد له من ثم أنه صدر مجحفاً بحقوقه في الترقية وهذا القدر من العلم يكفي لأن يسعى إلى نقضه بدعوي الإلغاء ولأن يجري من تاريخه ميعاد هذه الدعوي فإذا فوته المدعي عامداً أو مقصراً فلا يلومن إلا نفسه ولا يقبل منحه الحجاج بأنه كان يجهل أسبابه وبواعثه أو لم يحط خبراً بمبرراته لأن الجهل بأسباب القرار لا يقدح في العلم بما أحدثه من مركز قانوني ولا في الإحاطة بمضمونه كما أنه لا ينفي أن المدعي كان يدرك تماماً أنه قد فوت عليه حقاً وحرمة من استحقاقه في الترقية في دوره وهذا القدر كاف للطعن فيه وتأثيره.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٦٩٦/٥٠٧/٨ - ١٩٥٤/٣/١٦ - ٦ - ٤٩٤)

المبدأ رقم (٦٤٤) - لا يكفي لاعتبار المدعي عالماً بصدور القرار الإداري مجرد إيداع المستندات ضمن أوراق الدعوي ولو شمل هذا الملف الأوراق المستفاد منها صدور القرار المطعون فيه لأن هذا الإيداع لا يقوم مقام إعلان صاحب الشأن شخصياً بالأمر ولا مقام النشر عنه بالجريدة الرسمية ولا يفيد العلم حتماً .

(٢) إيداع المستندات في الدعوي لا يعتبر إعلاناً للخصوم بها بل يعتبر وضعاً لها تحت يد القضاء ليطلع عليها من يشاء من الخصوم أو وكلائهم بغير إجبار ولا يترتب على عدم إطلاعهم شيء سوي فوات فرصة خدمة قضيتهم على الوجه الأكمل.

الحكم

لا يكفي لاعتبار المدعي عالماً بصدور القرار الإداري بالتسليم مجرد إيداع ملف المادة بإعتباره مستنداً ضمن أوراق الدعوي ولو شمل هذا الملف الأوراق المستفاد منها صدور الأمر بالتسليم لأن هذا الإيداع لا يقوم مقام إعلان صاحب الشأن شخصياً بالأمر ولا مقام النشر عنه بالجريدة الرسمية ولا يفيد العلم حتماً ذلك لأن إيداع المستندات في الدعوي لا يعتبر إعلاناً للخصوم بها بل يعتبر وضعاً لها تحت يد القضاء ليطلع عليها من يشاء من الخصوم أو وكلائهم بغير إجبار ولا يترتب علي عدم إطلاعهم شئ سوي فوات فرصة خدمة قضيتهم علي الوجه الأكمل.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٨٠٨/٢٣١/٤ - ١٩٥٠/٢/٢٣ - ٣ - ٤١٧)

المبدأ رقم (٦٤٥) - العلم المؤكد بمؤدي القرار ومحتوياته لا العلم الظني ولا الافتراضي، لا يكفي في استنتاج تحققه الاعتماد علي نقطة المدعي وثقافته في الإطلاع علي نشرة الأوامر العمومية ولا سيما أن الحكومة تسلم بأن هذه النشرة توزع علي إدارات الوزارات دون الأفراد وأنها لا تعدو أن تكون بياناً داخلياً ينضمن تدويناً لبعض المسائل التي تهم الوزارة فليس صحيحاً تشبيهها بالجريدة الرسمية من حيث حجيتها علي الكافة في افتراض العلم به جاء بها.

الحكم

لا وجه للتحدي بما تذهب إليه الحكومة من استفادة علم المدعي بالقرارات الأربعة التي تدفع بعدم قبول الدعوي بالنسبة إليها من افتراض ضرورة إطلاعه عليها في حينها بنشرة الأوامر العمومية التي تصدرها الوزارة ويقرأها جميع موظفيها لأن العلم اليقيني الذي يقوم مقام الإعلان بالنسبة إلي القرار الفردي هو العلم المؤكد بمؤدي القرار ومحتوياته لا العلم الظني ولا الافتراضي، ولم يقم الدليل علي هذا العلم الذي لا يكفي في استنتاج تحققه الاعتماد علي نقطة المدعي وثقافته ولا سيما أن الحكومة تسلم بأن هذه النشرة توزع علي إدارات الوزارات دون الأفراد ولما كانت نشرة الأوامر العمومية لا تعدو أن تكون بياناً داخلياً يتضمن تدويناً لبعض المسائل التي تهم الوزارة فليس صحيحاً تشبيهها بالجريدة الرسمية من حيث حجيتها علي الكافة في افتراض العلم بما جاء بها لأنه لا يوجد نص في القانون يرتب علي النشر فيها هذا الأثر وإذا كانت وزارة الداخلية نفسها

قد جرت علي إرسال إخطارات لذوي الشأن لتبليغهم القرارات التي تشملهم وعدم الاكتفاء بإدراج هذه القرارات في نشرة الأوامر العمومية فإن في ذلك إقراراً منها بعدم كفاية هذه النشرة في إيصال العلم بالقرارات إلي أصحابها.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٨/٣/١٩٥٣ - ٢ - ١٦٢)

المبدأ رقم (٦٤٦) - على الإدارة يقع عبء إثبات العلم اليقيني.

الحكم

إذا كانت الحكومة قد دفعت بعدم قبول الدعويين وأنكر المدعيان علمهما بالقرار المطعون فيه ولم تقدم الحكومة دليلاً علي هذا العلم فإن هذا الدفع يكون في غير محله ويتعين رفضه وقبول الدعويين.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٤٧٠ - ٨/٣٣٠/٦٥٢ - ١١/٢/١٩٥٤ - ٦ - ١٤٧٢)

المبدأ رقم (٦٤٧) - لا وجه للتحدي بقيام العلم اليقيني استنتاجاً من عبارة عامة واردة بصحيفة الدعوى.

الحكم

إذا كانت العبارة التي وردت في صحيفة الدعوي لا تعدو أن تكون قولاً عاماً لا يدل بذاته علي أن المدعي قد علم بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه فلا وجه والحالة هذه التحدي بمثل العلم الذي يقوم مقام الإعلان أو النشر ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول علي غير أساس سليم من القانون حقيقاً بالرفض.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣/٩٩/٣٥٥ - ١٦/٢/١٩٤٩ - ٢ - ٥٩٧)

المبدأ رقم (٦٤٨) - العلم اليقيني يتحقق بثبوت علم وكيل المدعي العلم الشامل بالقرار.

الحكم

إذا كان الثابت أن مندوب المدعي حضر أمام اللجنة وتمسك أمامها بما تمسك به المدعي في الدعوي الحالية ولم تأخذ اللجنة بأقواله لأنه لم يقم عليها دليل وأصدرت قرارها المطعون فيه، ومن هذا يبين أن المدعي ممثلاً في شخص وكيله قد علم بالقرار المطعون فيه وبالأسباب التي استند إليها علماً يقينياً شاملاً، ومن ثم فإن ما يذهب إليه من أنه لم يثبت علمه اليقيني الشامل بفحوى القرار المطعون فيه ومحتوياته هو قول يناقض الثابت في الأوراق، وعلي ذلك فإن

ميعاد رفع دعوي إلغاء القرار المطعون فيه يسري اعتباراً من علم المدعي في شخص مندوبه به.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٢٩١/٢٠٢/١٥ - ٢٧/٦/١٩٦١ - ١٣ - ٧٧٧)
المبدأ رقم (٦٤٩) - علي الحكومة إثبات علم المدعي بصدور القرار بأحد الطرق المنصوص عليها قانوناً.

الحكم

إذا كان المدعي مقراً بعلمه بصدور الأمر من تاريخ معين إلا أنه يقرر في الوقت ذاته أنه تظلم منه بعريضة توقف ميعاد الستين يوماً المقررة لرفع الدعوي - فلا يمكن تجزئة إقرار المدعي بأخذ ما يضره وترك ما ينفعه . ومن ثم كان يتعين علي الحكومة إثبات علم المدعي بصدور القرار بأحد الطرق المنصوص عليها قانوناً.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٣٦٩/١٠٣/٤ - ١٤/٢/١٩٥٠ - ٣ - ٣٨٨)
المبدأ رقم (٦٥٠) - لا يمكن تجزئة إقرار المدعي بالعلم بالقرار المطعون فيه وإذا لم تقدم الحكومة ما يثبت علمه به علماً يقينياً نافياً للجهالة بالقرار ومحتوياته من تاريخ ثابت يمكن حساب الميعاد منه فمن ثم يكون الدفع بعدم القبول علي غير أساس متعيناً رفضه.

الحكم

إنه إزاء إنكار الحكومة لوصول التظلم الذي يقول المدعي أنه قدم إلي مدير الجامعة وقدم صورة منه لا يمكن تجزئة إقرار المدعي بالعلم بالقرار المطعون فيه وإذا لم تقدم الحكومة ما يثبت علمه به علماً يقينياً نافياً للجهالة بالقرار المطعون فيه ومحتوياته من تاريخ ثابت يمكن حساب الميعاد منه فمن ثم يكون الدفع بعدم القبول علي غير أساس متعيناً رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٤٩٤/٢٤٩/٨ - ٢١/١/١٩٥٤ - ٥ - ٨٦٥)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " العلم اليقيني "

المبدأ رقم (٦٥١) - بدء الميعاد ومفهوم العلم اليقيني.

الحكم

الأصل - طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - ان ميعاد الطعن في القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه، او إعلان صاحب الشأن به ، اما العلم الذى يقوم مقام الإعلان فيجب ان يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وان يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه فى الطعن فيه ، ولا يمكن أن يحسب الميعاد فى حقه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقينى الشامل على النحو السالف ايضاحه ومن ثم اذا ثبت ان المدعين سبق ان رفعوا دعوى بطلب إرجاع أقدميتهم فى الدرجة الخامسة الى تاريخ سابق ، فأجابتهم المحكمة لمطلبهم بحكم صدر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت فى أول مايو سنة ١٩٥٠ - أثناء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم الى الدرجة الرابعة فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى أخرى يطالبون فيها بأحقيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتباراً من اول مايو سنة ١٩٥٠ تأسيساً على انهم وقد أرجعت أقدميتهم فى الدرجة الخامسة بالحكم الصادر فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية الى الدرجة الرابعة معيبة لتخطيهم فى النسبة المخصصة للأقدمية - اذا ثبت ذلك ، فبالرغم من أن التكييف الصحيح للدعوى الأخيرة هو انها طعن بالإلغاء فى القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجة الرابعة ، إلا أن المدعين لم يتبينوا مركزهم القانونى بالنسبة الى القرارات المطعون فيها الا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى صدر فيه حكم محكمة القضاء الادارى محدداً وضعهم الصحيح فى أقدمية الدرجة الخامسة ، اذ هو الذى ارسخ اليقين فى الأساس الذى على مقتضاه يكون تخطيهم فى القرارات الصادرة بالترقية الى الدرجات التالية فى النسبة المخصصة للأقدمية معيباً ، ولقد اندرأوا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة الى تلك القرارات ، فلا اقل من اعتباره تظلماً إدارياً يقطع الميعاد. واذ سكنت الوزارة عن إجابته وفات أربعة أشهر تنتهى فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك فى حكم قرار بالرفض ، وقد أقاموا الدعوى بإيداع صحيفتها فى ٣ من اغسطس سنة ١٩٥٢ أى خلال الستين يوماً التالية لانقضاء أربعة أشهر المشار اليها

فيكونون قد أقاموها في الميعاد طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٦ - س ١ ص ٤٤٩)
المبدأ رقم (٦٥٢) - ميعاد الستين يوماً - النشر والإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

إن ميعاد الستين يوماً الخاص بطلبات الإلغاء لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان القرار أو نشره . فإذا لم يتم شيء من ذلك بالنسبة للمدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى أنه قد علم بفحوى القرار المطعون فيه و محتوياته علماً يقينياً في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ، فلا حجة في الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء ذلك الميعاد .

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ٧٥٣)
المبدأ رقم (٦٥٣) - ميعاد دعوى الإلغاء - بدء الميعاد - مفهوم العلم اليقيني وشروطه .

الحكم

الأصل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة " وهو الذي كان نافذاً وقت أن رفعت هذه الدعوى في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ " ، ولنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . ويجرى النشر عادة بالنسبة إلى القرارات التنظيمية العامة أو اللائحية ، والإعلان بالنسبة إلى القرارات الفردية، إلا أنه يقوم مقام الإعلان - في صدد هذه القرارات الأخيرة - علم صاحب الشأن بها بأية وسيلة من وسائل الإخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يقع هذا الإعلان بالفعل . بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب هذا الأثر عليه - من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء - يجب أن يكون علماً يقينياً ، لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي

يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه ، ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله ، دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة . وللقضاء الإداري ، في أعمال رقابته القانونية ، التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبيه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند إنكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ، وترزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات . ومن ثم إذا ثبت من الأوراق ومما أكدته جهة الإدارة " وهو ما لم يدحضه المدعى بحجة إيجابية ولم يقم الدليل على عكسه " أن حركة الترقيات المطعون فيها بعد مضي أكثر من ستين يوماً قد أُنِيعت في حينها بنشرها في لوحة الإعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، ووزعت على جميع أقسام هذه المصلحة وقت صدورها ، فإن هذا النشر والتوزيع - وإن لم يعتبر أنذ أداة لاقتراض العلم حتماً - إلا أنهما ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس . وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الإخبار بالقرار الإداري ، ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار ، مؤكداً بذلك مبدأ العلم.

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣ ق - جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ١٢٠٩ -
وأيضاً الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٣٠٢)
المبدأ رقم (٦٥٤) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوى لا يجرى في حق ذوى الشأن إلا من تاريخ إعلان القرار أو نشره ولم يحصل إعلان فردي إلى المدعى كما أن هذا القرار ليس مما ينشر في الجريدة الرسمية كما هو الشأن في القرارات التي تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت أنه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحة منتظمة يفترض معها علم الكافة به والبيان المقدم من المطعون عليه في ٦ من ديسمبر

سنة ١٩٥٩ من أن ترقيات المستشفيات بجامعة القاهرة تلصق على لوحة خاصة بذلك لا يكفي لافتراض العلم فى حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون وهو صادر فى سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذى قدمه المطعون فيه ، أن صح أنه منظم على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما أن العلم اليقيني الذى يقوم مقام الإعلان فى هذا الشأن لم يثبت قيامه فى حق المدعى فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه و من ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤ ق - جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٦٠ - ص ٥ ص ٣٠١)
المبدأ رقم (٦٥٥) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن بها " والمشرع إذ نص على طريقتى النشر والإعلان ، لم يقصد أن تحل أحدهما محل الأخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن من أيهما بالنسبة لأى قرار فرديا كان أو عاما ، ونما قصد أن يفترض فى صاحب الشأن أنه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم كما هى الحال فى القرارات التنظيمية العامة التى لا تخص فردا بذاته وإنما الخطاب فيها موجه إلى الكافة ، والعلم بمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء لا يتأتى إلا افتراضا عن طريق النشر ، ومن ثم يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لإعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها إليه ، ومن ثم فإن الأصل أن يجرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ تبليغها ، لو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا ، الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة أخرى فعندئذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير النشر والإعلان. ومما يؤكد صحة هذا النظر ووجوب العمل به فى الإقليم الشمالى أن المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر

فى ١١ من شباط " فبراير " سنة ١٩٣٦ فى شأن نشر وحفظ القوانين قد نص فى المادة الثانية منه المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز " يولية " سنة ١٩٤٢ على أنه " فى جميع الأحوال التى لم يأت القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية - المحافظين ، وقوام المقام ورؤساء البلديات - تصبح نافذة بمجرد إعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيما إذا كان لها صفة نظامية أو عامة كما وأنها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصياً إلى أصحاب العلاقة بها فيما إذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التى تنطوى أحكامها على نظام دائم فى الجريدة الرسمية " وهذا النص وأن كان خاصاً بتنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية ، إلا أنه قاطع فى الدلالة على أن المشرع يفرق بين النشر وبين الإبلاغ الشخصى فجعل القرارات التى لها صفة نظامية أو عامة نافذة بالإعلان أى بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية . وأما القرارات التى لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة إلا بإبلاغها إلى أصحاب العلاقة بها ، وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الإدارية ، فهو من باب أولى بالنسبة لجريان ميعاد الطعن .

واستناداً إلى ما تقدم لا وجه لاعتبار أن تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذى يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يقدّم دليل من الأوراق على العلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين ، بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .
(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٢ - جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ - س ٥ ص ١٢٥٨ -
وأيضاً : الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ - س ٥ ص ١٢٧٩)
المبدأ رقم (٦٥٦) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - الأحوال التى يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة النشر ، وتلك التى يجوز فيها اللجوء إلى وسيلة الإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

تنص المادة "٢٢" من القانون رقم "٥٥" لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة التى تقابل المادة "١٩" من القانون رقم "١٦٥" لسنة ١٩٥٥ على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء

ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " . ومفاد ذلك أن المشرع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به وفي هذا يلتقى التشريع المصري مع القانون الفرنسي في المادة ٤٩ من القانون الصادر في ١٩٤٥/٧/٣١ بتنظيم مجلس الدولة الفرنسي والمادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ بتنظيم مجالس الأقاليم و المرسوم الصادر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء المحاكم الإدارية الإقليمية وبإعادة تنظيم مجلس الدولة الفرنسي التقياً حيث قرر كل منهما أن يكون النشر معادلاً للإعلان من حيث قوة كليهما في إثبات وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن . وفي بدء الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيه . ورغم أنه قد تقرر بنص القانون أن يكون النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أنه يزال من الثابت مع ذلك ، أن هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة إذ لازال الإعلان بالقرار هو الأصل ، وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الإعلان ممكناً . ومن أجل هذا فقد اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الالتجاء فيها إلى وسيلة النشر ، والحالات التي يتعين الالتجاء فيها إلى وسيلة الإعلان . وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن هو التمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الأولى بحكم عموميتها و تجريدتها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم ، مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، فإن الثانية إذ تتجه بالعكس إلى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفاً لدى الإدارة فإنه لا يكون ثمة محل بالنسبة إليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الإعلان إجراءً محتتماً وغنى عن البيان أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء فإن القضاء الإداري في مصر وفي فرنسا لم يلتزم حدود النص في ذلك . فهو لا يرى الإعلان والنشر إلا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ، ومن ثم يوجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفي كلاهما في تحقيق العلم بالقرار . على أنه إذا كانت قرينة العلم المستفادة من النشر أو

الإعلان ليست مما يقبل إثبات العكس ، فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها . وهو ما قرره القضاء الإداري فيما قضى به من أنه قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته ، على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركز القانوني من القرار متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه إذ لا شأن للقرائن حيث يثبت ما يراد ثبوتاً يقينياً قاطعاً وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ما يفيد تأييد نظرية العلم اليقيني . وهذه النظرية توجب أن يكون العلم ثابتاً لا مفترضاً وأن يكون حقيقاً لا ظنياً . وقضت هذه المحكمة في ذلك العلم اليقيني الشامل يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة . وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتبيه عليهما من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عن إنكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ولا تزعزع المراكز القانونية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

(الطعن رقم ٩٥٦ - لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٢ - س ٧ ص ٦٠١)
المبدأ رقم (٦٥٧) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - مقومات كل من النشر والإعلان - العلم اليقيني - أركانه ومقوماته .

الحكم

إن المادة التاسعة عشر من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن " ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " . فالإعلان notification هو الطريقة التي بها تنقل جهة الإدارة للقرار الإداري إلى فرد بعينه أو أفراد بذواتهم من الجمهور . والأصل هنا أن الإدارة ليست ملزمة بإتباع وسيلة معينة لكي تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار . على أن عدم خضوع الإعلان لشكليات معينة يجب أن لا يحرمه من مقومات كل إعلان : فيتعين أن

يظهر فيه إسم الجهة الصادر منها سواء أكانت الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى . وأن يصدر من الموظف المختص ، وأن يوجه إلى ذوى المصلحة شخصياً إذا كانوا كاملي الأهلية ، وإلى من ينوب عنهم إذا كانوا ناقصي الأهلية . ومن المسلمات في المجال الإداري في مصر وفي فرنسا أن عبء إثبات النشر أو الإعلان الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الإدارة . ولئن كان من اليسير عليها إثبات النشر لأن له طرقاً معينة فإنه من العسير عليها نسبياً إثبات الإعلان لعدم تطلب شكلية معينة في إجراءاته . والقضاء الإداري في مصر وفي فرنسا يقبل في هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي إلى إثبات حصول الإعلان . فقد يكون ذلك مستمداً من توقيع صاحب المصلحة على أصل القرار أو صورته بالعلم ، وأحياناً يكتفى بمحضر التبليغ الذي يحرره الموظف المنوط به إجراء التبليغ . ويجوز قبول إيصال البريد كقرينة يمكن إثبات عكسها إذا ما أرسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بأن العلم يجب أن يكون يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم . ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة . وللقضاء الإداري ، في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الأثر الذي يمكن أن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٧ق - جلسة ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ - س ٨ ص ١٩٢)

المبدأ رقم (٦٥٨) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - متى يتحقق .

الحكم

لا يجوز الاحتجاج بتاريخ القبض على المدعى بسريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء في حقه من هذا التاريخ باعتبار أنه علم فيه حتماً بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً ، إذ لا دليل في الأوراق على إبلاغه بهذا القرار في تاريخ معين مع إطلاعه على الأسباب التي دعت إلى إصداره بما يتحقق معه علمه بمحتوياته وفحواه علماً يقينياً نافياً للجهالة يمكنه من تحديد موقفه إزاءه من حيث قبوله أو

الطعن فيه ، لا ظنياً ولا افتراضياً . ومن ثم فإن ميعاد الطعن في القرار المذكور يكون والحالة هذه ما زال مفتوحاً حتى يوم إقامة الدعوى بإيداع صحيفة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ويكفي الدفع بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد في غير محله متعيناً رفضه وقبول الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٦٦ - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٦٣ - س ٨ ص ٨٧٢)

المبدأ رقم (٦٥٩) - العلم اليقيني يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة إلى الطعن فيه.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جري بأن الأصل بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة المعمول بها وقت صدوره القرارات المطعون فيها، أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به -إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن به بأي وسيلة من وسائل الإخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يقع هذا الإعلان بالفعل، بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب هذا الأثر عليه من حيث سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة إلى الطعن فيه، ولا يجري العياد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل.

ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية للتحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي تستتبعه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقضي به عند إنكار صاحب المصلحة إياه حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ولا يزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي كسبها أربابها من هذه القرارات.

ولما كان الثابت من الأوراق وما أكتته مصلحة الضرائب وهو ما لم يدحضه المدعى بحجة إيجابية ولم يقدّم الدليل على عكسه أن حركة الترقّيات التي أجرتها المصلحة في ٢٨/٧/١٩٤٨ و ٣١/١٠/١٩٥٣ قد نشر القراران الصادران بها ووزعا على جميع أقسام المصلحة وفروعها وإداراتها وقت صدورها فإن هذا النشر والتوزيع وإن لم يعتبر أداة لافتراض العلم حتماً إلا أنهما ينهضان قرينة على تحققه ما دام لم يثبت العكس وقد اعتدّ المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الإخبار بالقرار الإداري ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار يضاف إلى هذا ويعزّزه أن المدعى رقى بعد ذلك إلى الدرجة الخامسة الفنية في ١٩/٨/١٩٤٨ ثم إلى الرابعة الفنية اعتباراً من ١٣/١١/١٩٥٤ وقد استقر وضعه في هاتين الدرجتين المتتاليتين وتحدد مركزه القانوني بالنسبة إلى زملائه وجرى تدرجه في السلم الوظيفي إزاءهم على أساسه خلال سنوات عديدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعمه متأخراً عدم العلم بالقرارين المطعون فيهما أصلياً واحتياطياً في الوقت المناسب .

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١١١٣ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٥ / ٢ / ٧ - ص ١٠ ص ٦١٨) المبدأ رقم (٦٦٠) - رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به مناط علم صاحب الشأن بالقرار ويقوم مقام إعلانه متى كان علمه يقينياً شاملاً لجميع العناصر التي يمكن على أساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار وتحديد طريقة في الطعن عليها - ثبوت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الأصل هو بالتطبيق لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ المعمول بها وقت صدور القرار المطعون فيه ، أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن به بأي وسيلة من وسائل الإخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يقع هذا الإعلان بالفعل. بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب

هذا الأثر عليه من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فيه ، ولا يجرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل ويثبت هذا العلم من أية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة و للقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة و تقدير الأثر الذي يمكن ترتبها عليها من حيث كفاية العلم او قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يؤخذ بهذا العلم إلا إذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عند إنكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية ولا ترزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

(المحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ٦ - س ١٠ ص ١٥٩٤)
المبدأ رقم (٦٦١) - بدء الميعاد - العلم اليقيني هو العلم الشامل لجميع العناصر التي تطوع للطاعن أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه.

الحكم

إن ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت عمله به علماً يقيناً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن عليه.

(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٦ / ٣ / ٢٠ - س ١١ ص ٥٥٩)
المبدأ رقم (٦٦٢) - مفهوم العلم اليقيني.

الحكم

ميعاد الستين يوماً - عدم سريانه في مواجهة من لم يعلم بواقعة جوهرية لا يمكنه تبين حقيقة مركزه إلا نتيجة العلم بها - انفتاح الميعاد في موجهته من تاريخ العلم بها.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٠ ق - لقضية رقم ٩/٢٣٤ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

المبدأ رقم (٦٦٣) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - فمجرد إعلان أخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى أرض المدعى، لا يقطعان فى علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان.

الحكم

إن ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، أما العلم الذى يقوم مقام الإعلان فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه فى الطعن فيه، و لا يمكن أن يسرى الميعاد فى حقه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل - فمجرد إعلان أخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى أرض المدعى، لا يقطعان فى علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان فى حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء، إذ قد لا يطلع الأخوة أخاهم على القرار الذى أعلنوا به لعدة س، كما أن تعديل طريق رى أرض المدعى على فرض علمه بذلك لا دليل فيه على العلم بأسباب القرار وفحواه علماً نافياً لكل جهالة فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ١٣٠٠ - جلسة ١٣ / ٨ / ١٩٦٩ - س ١٤ ص ١٥٤)
المبدأ رقم (٦٦٤) - قرينة العلم اليقيني المستفادة من مضمون التظلم.

الحكم

تقديم المتظلم لبيانات مرفقة بتظلمه تفيد علمه اليقيني الشامل للقرار المطعون فيه فوات مواعيد التظلم بعد ذلك - عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٩٠٠ ق - القضية رقم ٤٤٤ / ١٦ ق - جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٧٤)

المبدأ رقم (٦٦٥) - بدء الميعاد - العلم اليقيني وجوب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار.

الحكم

إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد وعدم سبقها بتظلم

إدارى فإن الأصل طبقاً لما تقتضى به المادة ٢٢٠ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الذى يحكم هذه المنازعة أن ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، أما العلم الذى يقوم مقام الإعلان فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحسم - على مقتضى ذلك - طريقه فى الطعن فيه ولا يمكن أن يحسب الميعاد فى حقه إلا من انيوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل.

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٤٠٠ - جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٣٨٤)
المبدأ رقم (٦٦٦) - افتراض العلم بالقرار من تاريخ التظلم.

الحكم

مادام لم يثبت من الأوراق تاريخ علم المدعى بالقرار المطعون فيه فيفترض علمه من تاريخ التظلم.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٠٠٠ ق - القضية رقم ١٨/١٢٣٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)
المبدأ رقم (٦٦٧) - عبء إثبات العلم اليقيني على الإدارة .

الحكم

عدم إقامة الدليل على علم المدعى بالقرار فى تاريخ معين - إعتبار الدعوى مقامة فى الميعاد.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٠٠٠ ق - القضية رقم ١٨/١٢٣٥ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)
المبدأ رقم (٦٦٨) - خلو الخطاب المتضمن القرار المطعون فيه من الأسباب التى أقامت عليها اللجنة قرارها برفض الاعتداد بالتصرفات لا يتوافر معه العلم اليقيني.

الحكم

خلو الخطاب الصادر من إدارة الاستيلاء بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى مراقب الإصلاح الزراعي والمبلغ صورته للمعترضين من الأسباب التى أقامت عليها اللجنة قرارها برفض الاعتداد بتصرفاتهم لا يتوافر معه العلم اليقيني - أساس ذلك أن المعترضين لن يتيسر لهم الاعتراض إلا فى ضوء ما تبديه اللجنة من أسباب.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٢٠٠ ق - طعن رقم ١٨/٦٥٩ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٧٦)

المبدأ رقم (٦٦٩) - يجب لكي يحقق العلم الغاية منه أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع علي هداها صاحب الشأن أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه.

الحكم

النشر بالجريدة الرسمية ليس إجراءً مقصوداً لذاته إنما هو وسيلة لإخطار ذوي الشأن بالقرار واتصال علمهم به ، علم ذوي الشأن بالقرار يقوم مقام النشر بالجريدة الرسمية ، يجب لكي يحقق العلم الغاية منه أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع علي هداها صاحب الشأن أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه.

الأثر المترتب علي ذلك: سريان الميعاد من التاريخ الذي يثبت منه علم صاحب الشأن دون حاجة لنشره - ولا حاجة للقرائن حيث يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قطعياً - العلم اليقيني يثبت من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل علي قيامه - سلطة المحكمة التقديرية في التحقق من توافر العلم اليقيني وفقاً لظروف الدعوي وملابساتها.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٢ ق - طعن رقم ١١١١/٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١)

المبدأ رقم (٦٧٠) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فان قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتي تنص على ان : " ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به " والتي تسري على النزاع المائل على عدة مبادئ قانونية هي :

أولاً - " أن الشارع قد جعل مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، وبذلك كان النشر معادلاً للإعلان من حيث قوة كليهما في إثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن وفي بدء الميعاد المقرر قانوناً للطعن فيه .

ثانيا - انه رغم النص على ان يكون النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا انه لا يزال من الثابت مع ذلك ان هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة اذ لا زال الإعلان بالقرار هو الأصل وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفي النشر حيث يكون الإعلان ممكنا ومن اجل هذا اجتهد القضاء لكى يحدد الحالات التى يصح الالتجاء فيها الى وسيلة النشر والحالات التى يتعين الالتجاء فيها الى وسيلة الإعلان وكان مما قرره القضاء فى هذا الشأن ، التمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الأولى بحكم عموميتها وتجديدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، فان الثانية إذ تتجه بالعكس الى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الإدارة فانه لا يكون ثمة محل بالنسبة إليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الإعلان إجراء محتما .

ثالثا - " انه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء فان القضاء الإدارى لم يلتزم حدود النص فى ذلك فهو لا يرى الإعلان والنشر إلا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه إلى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر والإعلان بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما فى تحقيق العلم بالقرار .

رابعا - " على انه إذا كانت قرينه العلم المستفادة من النشر أو الإعلان ليس مما يقبل إثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فإذا قام الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانونى من القرار متى قام الدليل على ذلك ، بدار ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه إذ لا شأن للقرائن حين يثبت ما يراد بها ثبوتا يقينيا قاطعا وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تأييد نظرية العلم اليقيني .

خامسا - إن عبء إثبات النشر أو الإعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الإدارة .

(لطن رقم ٢٠١ لسنة ٨١ق - جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧ - س ٢٢ ص ٥٨)

المبدأ رقم (٦٧١) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني .

الحكم

المادتان ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ٢٦ من لائحته التنفيذية - ميعاد المنازعة فى قرار الاستيلاء الابتدائى أمام اللجان القضائية هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية .
اللائحة قصدت إلى تنظيم وسيلة يعلم بها لكافة وصاحب الشأن بقرار الاستيلاء الابتدائى ومحتوياته بما يضمن أن يكون العلم يقيناً لا ظنياً ولا إفتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة فى الطعن - متى ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً بمعناه السابق فانه يبدأ من تاريخ هذا العلم سريان الميعاد المحدد قانوناً لإقامة الاعتراض أمام اللجنة القضائية .

(لطن رقم ١٠٧٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢١ - س ٢٨ ص ٨٣٢)
المبدأ رقم (٦٧٢) - بدء الميعاد - النشر - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

قرار إدارى تكييفه - تقسيم أراضى - دعوى الإلغاء - ميعاد رفع الدعوى -
النشر فى الوقائع المصرية - على نوى الشأن بالقرار - مدى توافر - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء - قرار اعتماد التقسيم بما يفرضه من أوضاع وتعدد على المقسم وعلى المتعاملين فى قطع التقسيم ليس فى طبيعته قراراً تنظيمياً عاماً بحيث يكفى نشره فى الوقائع المصرية لتوفر القرينة القانونية على العلم به ، وإنما هو أقرب إلى القرارات الفردية لأنه يمس المركز القانونى الذاتى لكل مشترى أو مستأجر أو منتفع بالحكر من أى قطعة من قطع التقسيم - الأثر المترتب على ذلك : علم نوى الشأن بأثر القرار المذكور على مراكزهم القانونية لا يتحقق بمجرد نشره فى الوقائع المصرية - خلو الأوراق مما يفيد إعلان المدعى بالقرار المطعون فيه أو علمه به وبمحتوياته علماً يقينياً - قبول الدعوى .

(لطن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٤ - س ٢٩ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (٦٧٣) - بدء الميعاد - الإعلان والنشر - التمييز فى بدء الميعاد بين القرارات الفردية والقرارات التنظيمية - العلم اليقيني .

الحكم

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ -
القرارات التنظيمية العامة يسرى ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها في الجريدة
الرسمية - القرارات الفردية التي تمس مراكز قانونية ذاتية يسرى ميعاد الطعن
فيها من تاريخ إعلانها إلى أصحاب الشأن - يقوم مقام النشر أو الإعلان تحقق
علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً . - قرار المحافظ
بإلحاق بعض الشوارع و الطرق والميادين بالمنافع العامة بدون مقابل - هو قرار
فردى و ليس تنظيمياً - لا يسرى ميعاد الطعن فيه من تاريخ نشره في الوقائع
الرسمية وإنما من تاريخ إعلانه لأصحاب الشأن أو علمهم به علماً يقينياً.

(لطن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٧ق - لجلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٤ - س ٣٠ ص ٢٧٨)

المبدأ رقم (٦٧٤) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - علم صاحب الشأن لا يكون
علماً كافياً بفحوى القرار وأهدافه إلا من تاريخ صدور قرار التخطي في الترقية.

الحكم

قرار النقل الذى يستر وسيلة للتخطي في الترقية و يستعصى على صاحب
الشأن إدراك مراميه قبل أن يبين له هدفه و دواعيه - ميعاد الطعن فيه - حسابه
من التاريخ الذى ينكشف لصاحب الشأن الغاية التى استهدفها جهة الإدارة من
إصداره - مناط ذلك : أن يكون النقل قد قصد به إقصاء العامل من وظيفته
توطئة لتخطيه في الترقية وإفساح المجال لمن يليه في الأقدمية أو يدنوه في
الكفاية وأن يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل التعرف على قصد الجهة التى
أصدرت قرار النقل - حساب الميعاد في مواجهة صاحب الشأن من تاريخ
صدور قرار الإدارة بتخطيه في الترقية - أساس ذلك : علم صاحب الشأن لا
يكون علماً كافياً بفحوى القرار وأهدافه إلا من تاريخ صدور قرار التخطي في
الترقية - إذا كان قرار النقل لا يستهدف إقصاء العامل من وظيفته توطئة لتخطيه
في الترقية أو إذا كانت ظروف الحال تكشف عن أن العامل كان عالماً وقت
صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الإدارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه
من أى ميزة من المزايا المادية أو الأدبية التى تحققها له الوظيفة فيما لو ظل
شاغلاً لها فإنه يتقيد بميعاد الطعن في قرار النقل من وقت علمه بصدوره
بحسبانه الوقت الذى تتوافر فيه لصاحب الشأن عناصر العلم بفحوى القرار

ومراميه على الوجه الذي يكفل له الطعن فيه على استقلال .

(لطن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٥ - س ٣٠ ص ٧٦١)

المبدأ رقم (٦٧٥) - الاعتقال من موانع العلم اليقيني - ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه العلم بما تضمنه القرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً - اعتقال صاحب الشأن في تاريخ معاصر لصدور القرار المطعون فيه ينتفي معه ثبوت علمه بالقرار - لا يسري ميعاد رفع دعوي الإلغاء إلا من تاريخ زوال المانع القانوني وهو الاعتقال.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة يجري على أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يسري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً، كما يجري أيضاً على أن اعتقال صاحب الشأن في تاريخ معاصر لصدور القرار المطعون فيه ينتفي معه ثبوت علمه بالقرار خاصة إذا لم تستطع الجهة الإدارية إقامة الدليل على عكس ذلك.

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المدعي في ١٦/١/١٩٦٠ تاريخ صدور القرار المطعون فيه كان معتقلاً، إذ أنه اعتقل منذ ١٢/١١/١٩٥٩ ولم يفرج عنه إلا في ٢٥/٧/١٩٦٣ في ظل أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ التي كانت تحول دون التجائه إلى القضاء طالباً إلغاء القرار المطعون فيه، كما لم تقم جهة الإدارة الدليل على علم المدعي بهذا القرار قبل الإقراج عنه فإنه على هذا النحو لا يتأتى ثبوت علم المدعي علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه في وقت كانت لا تسمح له فيه الأوضاع القانونية السائدة حينذاك برفع دعواه، ومن ثم فإن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يسري في شأنه إلا من تاريخ زوال المانع القانوني عن رفع دعواه وهو ٢٢/١١/١٩٧١ تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة العليا بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣

(لطن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨٥ - س ٣١ ص ٤٨٠)

المبدأ رقم (٦٧٦) - بدء الميعاد - نشر القرار - العلم اليقيني - القرارات الفردية والقرارات التنظيمية .

الحكم

القرار الصادر بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع ما ليس قراراً تنظيمياً عاماً وإنما هو أقرب إلى القرارات الفردية - أثر ذلك : - أن مجرد نشر القرار باعتباره عمل من أعمال المنفعة العامة لا يتحقق به القرينة القانونية على علم أصحاب الشأن به - ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة يحسب من تاريخ العلم اليقيني بالقرار .

(لطن رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ / ١ / ١٨ - جلسة ٣١ - س ٣١ ص ٨٩٢)
المبدأ رقم (٦٧٧) - ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - تقدم المطعون ضده بطلبات للمطعون على ترقيته باعتباره مديراً عاماً للشئون القانونية لا تنهض دليلاً على علمه اليقيني - بترقية المطعون فيه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطن عليه ويتعين أن يثبت ذلك من تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه.

ومن حيث إن الطاعنين يستدلان على علم المطعون ضده بالقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٨ المطعون عليه بطلب تقدم به إلي المطعون على ترقيته باعتباره مديراً عاماً للشئون القانونية للموافقة على منحه أجازة بدون مرتب اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٨ وطلب آخر لإخلاء طرفه وطلب ثالث في ٨ من يوليو سنة ١٩٧٩ لإرسال ملفات معينة إلى التفتيش بوزارة العدل.

ومن حيث إن الطلبات المشار إليها وإن كان المطعون ضده قد تقدم بها إلي المطعون على ترقيته باعتباره مدير عام للشئون القانونية فإنها لا تنهض دليلاً على علمه اليقيني بالقرار المطعون ضده في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد

منه فلا يمكن له الجزم بما إذا كان قد صدر قرار بترقية المطعون عليه أو بنديه إلى هذه الوظيفة ومن ثم فإن المحكمة تطمئن لما قرره المطعون ضده من أنه لم يعلم بالقرار المطعون عليه في وقت سابق علي تظلمه من هذا القرار. ومن حيث إنه لما تقدم فإن الحكم المطعون عليه يكون سليماً فيما انتهى إليه من أن الدعوي قد رفعت خلال المواعيد القانونية.

(الطعن رقم ٢١٧٦، ١٦٨٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

المبدأ رقم (٦٧٨) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني .

الحكم

يتعين التفرقة بين الطعن في تقرير الكفاية على وجه الاستقلال - و الطعن في قرار التخطي في الترقية بسبب يرجع إلى تقرير الكفاية - في الحالة الأولى يتعين أن يكون الطعن في الميعاد المقرر قانوناً محسوباً من تاريخ العلم اليقيني الشامل لكل عناصر التقرير - في الحالة الثانية يعتبر الطعن قرار التخطي في الترقية متضمناً طعناً في التقرير السنوي الذي كان سبباً في صدور القرار - في الحالة الثانية لا يشترط الطعن خلال الميعاد المقرر محسوباً من تاريخ العلم بتقرير الكفاية - أساس ذلك :- الطعن في قرار التخطي في الترقية يعتبر بحكم اللزوم منطقياً عل الطعن على السبب الذي قام عليه هذا القرار و هو تقدير الكفاية .

(طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٢ / ٨ - س ٣٢ ص ٧٩٦)

المبدأ رقم (٦٧٩) - العلم بالقرار يحل محل نشر القرار الإداري أو إعلانه - هذا العلم يجب أن يكون يقينياً شاملاً نافياً للجهالة - يثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة علي أن علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الإعلان أو النشر، وأن هذا العلم يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً، وأن يكون علماً حقيقياً وليس افتراضياً، ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة، وللقضاء الإداري في سبيل أعمال رقابته القانونية أن يتحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وترتيب الأثر الملائم عليها من حيث غاية العلم أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر إقتناعها

بقيام الدليل عليه، كما لا تقف عند إنكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية، ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات.

(الطعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

المبدأ رقم (٦٨٠) - العلم اليقيني بالقرار الإداري هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته وأسبابه إن كانت له أسباب معلنة - لا يؤخذ في العلم اليقيني بالإفترض أو الظن - كما لا يحمل تنفيذ القرار علي أنه قرينة علي تحقق هذا العلم.

الحكم

جري قضاء هذه المحكمة علي أن العلم اليقيني الذي يقوم مقام نشر القرار الإداري اللاتحي أو إعلان صاحب الشأن به إن كان قراراً فردياً هو العلم الحقيقي المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته وأسبابه إن كانت له أسباب معلنة، ولما كان هذا العلم علي خلاف الأصل وهو النشر أو الإعلان فمن المتعين الاستيثاق من حصوله فلا يؤخذ فيه بالإفترض أو الظن، كما لا يحمل تنفيذ القرار علي أنه قرينة علي تحقق هذا العلم ولقد أجدبت الأوراق من دليل يفيد علم مورث المطعون صدهم الأول بالقرار المطعون فيه في تاريخ معين وجاءت أقوال الطاعن في شأن الشكوى الإدارية رقم ٩٤٣ لسنة ٧٦ إداري منيا القمح ودعوي إثبات الحالة اللتين أشار إليهم في صحيفة طعنه مرسله لا دليل عليها خليقة بالإلتفات عنها ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق بقضائه بقبول الدعوي شكلاً، ويتعين والحالة هذه رفض الدفع المذكور.

(الطعن رقم ٢٧٨٥ ، ٢٨٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٧)

المبدأ رقم (٦٨١) - واقعة إيداع مستحقات الطاعن بالبنك لا يمكن أن يستفاد منها علمه بقرار إنهاء خدمته يقينياً لا ظنياً ولا إفترضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني ويقيم دعواه.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد وهو الدفع الذي أخذ به الحكم المطعون فيه فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي تقضي بأن ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به، علي أنه إذا كانت قرينة العلم المستفاد من النشر أو الإعلان ليست مما يقبل إثبات العكس فليس ثمة ما يمنع ثبوت العلم بدونها فإذا أقام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته علي علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضي هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم.

ومن حيث إن الهيئة العامة للأرصاء قد أصدرت القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإعتبار الطاعن مستقيلاً من العمل إعتباراً من ١١ فبراير لسنة ١٩٧٦ لعمله لدي وزارة الزراعة بجمهورية العراق دون ترخيص من الهيئة، ولقد ادعت الهيئة أنها أخطرت الطاعن بهذا القرار في ٧ من أغسطس سنة ١٩٧٦ ولم تقم الدليل علي وصول هذا الإخطار إليه ومن ثم لا يمكن التعويل عليه لحساب مواعيد رفع الدعوي.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه اعتد في حساب مواعيد رفع الدعوي بواقعة أن الهيئة قد صرفت إلي الطاعن مستحقاته في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٦، وإذ دفع الطاعن أن هذه للمستحقات قد أودعت في حسابه بالبنك أثناء وجوده بالعراق. ومن حيث إن واقعة إيداع مستحقات الطاعن بالبنك لا يمكن أن يستفاد منها علم الطاعن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا إفتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضي هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني ويقيم دعواه ومن ثم يتعين الالتفات عن هذه الطريقة كبداية لسريان مواعيد الطعن في القرار المشار إليه، وأخذاً بما قرره الطاعن من أنه علم بالقرار المطعون فيه في تاريخ تقديمه التظلم في ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٧، ومن ثم تكون دعواه مقبولة شكلاً، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضي بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين إلغائه.

(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)

المبدأ رقم (٦٨٢) - العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوي

الإلغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علماً يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - واقعة منع العامل من الدخول للشركة لا تفيد حتماً صدور قرار بفصله فقد يكون موقوفاً عن العمل - مؤدي ذلك :عدم سريان ميعاد الطعن من هذه الواقعة.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوي الإلغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علماً يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه ومن ثم يحدد الطريق للطعن فيه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بني علي واقعة منع الطاعن من دخول الشركة قضاؤه بثبوت العلم اليقيني لدي الطاعن منذ هذا التاريخ أي منذ ١٩٨٤/٢/٢٧ تاريخ منعه من دخول الشركة وتحرير مذكرة بالشرطة بذلك.

ومن حيث إن واقعة منع دخول الطاعن للشركة لا تفيد حتماً صدور قرار بفصله فقد يكون موقوفاً عن العمل، ومن ثم لا تعد هذه الواقعة في ذاتها دليلاً كافياً علي علم الطاعن بقرار فصله علماً يقينياً يمكنه من تحديد مركزه القانوني.

ومن حيث إنه وقد خلت الأوراق أيضاً مما يفيد إنذار أو إخطار الطاعن بفصله فإنه بهذه المثابة يكون الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون عندما قضى بعدم قبول الدعوي لرفعها بعد الميعاد بعد أن أجري حسابه اعتباراً من ١٩٨٤/٢/٢٧، مما يتعين إلغاؤه لهذا السبب.

(لطن رقم ٢٦٣٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٨ - س ٣٣ ص ١٠٦٥)

المبدأ رقم (٦٨٣) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - إثباته .

الحكم

ثبوت أن محامي الطاعن قد أودع توكيلاً خاصاً صادراً له من الطاعن بتاريخ معين يفيد انه موكل عن الطعن في الطعن المزمع رفعه ضد وزارة كذا وآخرين أمام المحكمة الادارية العليا - أثره - التوكيل في إقامة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يفيد العلم اليقيني بصدور الحكم المراد الطعن فيه وما صدر به هذا الحكم من قضاء بحيث يمكن اعتبار تاريخ صدور هذا التوكيل بداية تاريخ علم الطاعن بالحكم المطعون فيه .

(لطن رقم ١١٥١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ١٢ - س ٣٣ ص ١١٢٠)

المبدأ رقم (٦٨٤) - يجب حساب مواعيد الطعن من تاريخ العلم اليقيني لا الظني أو الافتراضي، وتوزيع القرار على جميع القطاعات لا يفيد العلم اليقيني.

الحكم

وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب حساب مواعيد الطعن من تاريخ العلم اليقيني لا الظني أو الافتراضي، ومن ثم لا يعتد بمجرد الإدعاء أن القرار المطعون عليه وزع على جميع القطاعات في الهيئة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٤ فإن هذا لا يقيم بحق الطاعن العلم اليقيني، وبالتالي لا يعتد بهذا السبب من أسباب الطعن، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قبول الدعوي شكلاً.

(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

المبدأ رقم (٦٨٥) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - طبيعة الإعلان بلوحة الإعلانات - العلم اليقيني .

الحكم

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - إعلان القرار هو الأصل و النشر هو الاستثناء - لا يكفي النشر بوصفه الاستثناء حين يمكن الإعلان بوصفه الأصل - القرارات الفردية تخاطب أشخاصاً معينين بذواتهم لدى الإدارة مما يصير الإعلان إجراء حتمياً لا يغني عنه النشر - العلم المستفاد من النشر أو الإعلان يجب أن يقوم على دليل قاطع بالعلم بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً و لا افتراضياً - يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر أو إعلان - الإعلان بلوحة الإعلانات بالكلية متضمناً أسماء طلاب بذواتهم - هو في حقيقته قرار فردي لتأوله أشخاصاً معينين بذواتهم - لا يكفي النشر لإعلامهم به حكماً - الإعلان بالكلية لا يعتبر نشرأً بالجريدة الرسمية ولا يعد إذاعة في نشرة مصلحة ولا يغني عن الإعلان كإجراء حتمي للإعلام به - لا يتوافر فيه العلم اليقيني - أساس ذلك : لا إلزام قانوناً على كل طالب السعي إلى لوحة الإعلانات حتى يفترض علمه.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٥ - س ٣٥ ص ٣٠٠)

المبدأ رقم (٦٨٦) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - اللجان القضائية للإصلاح الزراعي - قراراتها - ميعاد الطعن فيها .

الحكم

المادتان ١٣ مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح

الزراعي و٢٦ من لائحته التنفيذية - المنازعة في قرار الاستيلاء - النشر الذي يعتد به في جريان ميعاد الاعتراض هو الذي يتم بمراعاة ما فصلته المادة ٢٦ من اللائحة من بيانات في هذا الشأن - مخالفة ذلك: يفقد النشر الأثر الذي يربته القانون من حيث جريان ميعاد الخمسة عشر يوما ويصبح غير منتج في هذا الخصوص - ونشر قرار الاستيلاء الابتدائي في الجريدة الرسمية ليس إجراء مقصوداً بذاته وإنما هو في غايته وسيلة الأخبار لذوى الشأن بالقرار واتصال عملهم به ، وعلم ذوى الشأن بالقرار يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية ، ومن ثم يتعين لكي يرقى هذا العلم إلى مرتبة النشر في هذا الخصوص ويغنى عنه أن يحقق الغاية منه إذ يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعا لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه بعد أن يتضح له مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ولا يجري الميعاد في حق صاحب الشأن إلا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل ، ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره حسبما تتبين المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

(لطن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١ / ٣ / ١٩ - من ٣٦ ص ٨٧٢)
المبدأ رقم (٦٨٧) - الطعن في القرارات الإدارية يسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به - العلم الذي يقوم مقام الإعلان يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطعن فيه - لا يمكن أن يسري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم الشامل - العلم اليقيني دائماً يدعي به المتظلم من القرار وعلى الإدارة يقع عبء إثبات عكس هذا الإدعاء.

الحكم

جري قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسري

من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به، أما العلم الذي يقوم مقام الإعلان فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه في الطعن فيه، ولا يمكن أن يسري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل، والعلم اليقيني دائماً يدعي به المتظلم من القرار، وعلي الإدارة يقع عبء إثبات عكس هذا الإدعاء فإذا عجزت الإدارة عن إثبات العكس صح ما ادعاه المتظلم واعتد بهذا الإدعاء باعتباره واقعة صحيحة يبدأ منها حساب المواعيد.

ومن حيث إن الثابت من واقعات الدعوي محل الطعن أن الإدارة لم تقدم ما يفيد قيامها بإعلان المدعي بالقرار المطعون فيه - كما لم تقدم دليلاً علي نشره بالطرق المتبعة قانوناً لذلك، وأن المدعي هو الذي ادعي بالعلم اليقيني بالقرار المطعون عليه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩٨١/٩/٢٤ عند صدور القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٩٨٥/٨/١٢ بترقيته للدرجة الأولى وتبين أن زملاء له أحدث منه سبق أن رقاوا إلي هذه الدرجة بالقرار رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك بعد عودته من الإجازة الخاصة بدون مرتب وتسلمه العمل، وأن الجهة الإدارية لم تقدم دليلاً قاطعاً علي نفي ما ادعاه المدعي في هذا الشأن، وكل ما ذكرته في هذا الشأن أن المدعي شغل بعض الوظائف الإشرافية بعد عودته وكان يمكنه أن يتعرف علي القرار المطعون عليه وهو من قبيل القول المرسل الذي لا يتفق مع اشتراط أن يكون العلم يقينياً شاملاً لكل محتويات القرار وليس علماً افتراضياً أو ظنياً، كما لا يتفق مع اعتبار الهيئة المدعي عليها من الهيئات ذات التقسيمات المتنوعة والمتفرقة مكانياً.

ومن حيث إنه متى كانت الأوراق قد أجبت تماماً من ثمة دليل يفيد علم المدعي بالقرار المطعون فيه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١، فإن ما ادعاه من العلم في تاريخ صدور القرار ٣١٤ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٨/١٢ يكون صحيحاً، ويكون التظلم بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٨ وإقامته الدعوي في ١٩٨٦/١/٦ قد راعي المواعيد المقررة قانوناً وتكون الدعوي استوفيت أوضاعها الشكلية ويتعين قبولها (شكلاً).

(الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

المبدأ رقم (٦٨٨) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - شروط النشر - العلم اليقيني .

الحكم

المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المعمول عليه لبدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء هو نشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة ، والمقصود بالإعلان هو إعلان صاحب الشأن به ، ويقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن علماً يقينياً بصدور القرار شاملاً جميع عناصره ، ولا يجوز الاكتفاء لبدء سريان الميعاد بمجرد نشر الجهة الإدارية إعلاناً في إحدى الصحف اليومية بحاجتها لشغل الوظيفة محل المنازعة ثم إعلانها عن ذلك أيضاً داخل الوزارة ، إذ لا يغني ذلك عن نشر القرار الإداري محل الطعن في الجريدة الرسمية أو النشرات التي تصدرها الوزارة أو إعلان صاحب الشأن به، ولا يكفي كون المدعية تعمل بقطاع مكتب الوزير والذي يعمل به المدعي عليه المطعون في ترقيته لتوفر علمها بالقرار المطعون فيه ، وأساس ذلك أنه لا يرقى العلم المفترض بهذه الصورة إلى درجة العلم اليقيني الذي يغني عن النشر أو الإعلان لبدء سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء .

(لطن رقم ٦٧٧ لسنة ٣٤ - جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٩١ - س ٣٦ ص ١٣٠٧)

المبدأ رقم (٦٨٩) - (١) علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه له ثلاث وسائل (النشر - الإعلان - العلم اليقيني)

(٢) في حالة ثبوت عدم النشر أو الإعلان - (العلم اليقيني يجب ألا يكون ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار - وأن يحدد طريقه للطعن عليه

(٣) العلم اليقيني يدعي به الموظف وعلي الإدارة يقع عبء إثبات عكس ما ادعاه - إذا عجزت الإدارة عن إثبات عكس ما ادعاه الموظف ثبت صحة ادعاء المتضرر من القرار.

(٤) يثبت هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة معينة - للقضاء الإداري التحقق من قيام أو عدم قيام هذا العلم وتقدير ما إذا كان

علماً قاصراً أو كافياً حسبما يستبين من الأوراق وظروف الحال.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جري علي أن علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه له ثلاث وسائل النشر والإعلان والعلم اليقيني في حالة ثبوت عدم النشر أو حدوث الإعلان، والعلم اليقيني يجب ألا يكون ظنياً أو افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار، ويستطيع في ضوء عناصر هذا العلم أن يحدد طريقه في الطعن عليه، وهذا العلم اليقيني يدعي به الموظف دائماً وعلي الإدارة يقع عبء إثبات عكس ما ادعاه، فإذا عجزت عن ذلك ولم تقدر علي تقديم الدليل المقنع علي أن المتضرر من القرارات قد علم في وقت آخر ثبت صحة ادعاء المتضرر من القرار، وثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة معينة، وللقضاء الإداري في رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذا العلم، وتقدير ما إذا كان علماً قاصراً أو كافياً حسبما تستبين من الأوراق وظروف الحال.

ومن حيث إن الإدارة لم تقدم في جميع مراحل الدعوي والطعن دليلاً علي أن القرار قد نشر أو أعلن إلي الطاعن وعجزت تماماً عن تقديم الدليل علي عكس ما ادعاه الطاعن، وعلي ذلك فإن ادعائه بالعلم اليقيني يكون صحيحاً، ولا يغير من ذلك ما ساقته الجهة الإدارية للتدليل علي علم الطاعن بالغرامة من القول بأن الطاعن كان يشغل وظيفة رئيس تفتيش قطاع مناطق بريد الأقاليم وهذه الوظيفة تتيح له الإطلاع علي كافة القرارات الصادرة من الهيئة، حيث لا يصلح ذلك دليلاً قاطعاً علي ثبوت هذا العلم وإنما يدخل في مدلول العلم الافتراضي المبني علي قرينة غير قاطعة في هذا الشأن، ومتى كان ذلك يكون الطاعن قد راعي المواعيد المقررة قانوناً وتكون دعواه مقبولة شكلاً، وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول دعواه لرفعها بعد الميعاد لا يتفق وواقع الحال ومخالف للقانون.

(الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٦/٩)

المبدأ رقم (٦٩٠) - ميعاد رفع دعوي الإلغاء - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق

معه إعلانه وإخطاره بالقرار المطعون فيه — على ذلك يتعين أن يثبت صاحب الشأن علمه بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم نافياً للجهالة وشاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين حقيقة مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه إعلانه وإخطاره بالقرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم نافياً للجهالة وشاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين حقيقة مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه.

ومن حيث إن الثابت أن المدعي قد تمسك في دعواه بأنه لم يعلم بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً إلا بمقتضى الكتاب المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢٢ الذي قدمه إلا أن الجهة الإدارية ناقضته في هذا الشأن مقررّة بأن علمه اليقيني مستفاد من تظلمه المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٦ وردها برفض هذا التظلم المؤرخ ١٩٨٢/١/٦ إلا أنها لم تقدم التظلم المشار إليه، كما لم تقدم ما يدل على وصول ردها إلى المدعي وقد نفي المدعي في صحيفة طعنه أن التظلم المشار إليه يوفر علمه اليقيني بالقرار المطعون فيه وتمسك بأنه كان مجرد استعلاماً عن سبب عدم إعلان نتيجته، كما نفي وصول رد الإدارة على هذا التظلم وظلت الجامعة على موقفها من عدم تقديم التظلم المشار إليه وهو الأساس في إثبات ما تذكره الإدارة في هذا الشأن أو تقديم ما يدل على وصول ردها عليه إلى الطاعن، طوال مراحل هذه المنازعة وحتى عند نظرها أمام هذه المحكمة وعلى ذلك فإنها تكون قد أخفقت في إثبات التاريخ الذي علم فيه المدعي يقينياً بالقرار المطعون فيه شاملاً لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين حقيقة مركزه القانوني بما يتيح له الطعن فيه مما لا مناص معه من الاعتداد بالتاريخ الذي ذكر المدعي أنه قد تحقق له فيه هذا العلم وهو ١٩٨٢/٤/٢٢ فإذا ما كان قد أقام دعواه بالإلغاء في ١٩٨٢/٦/٢ فإنها تكون مقامة في الميعاد القانوني المقرر ومقبولة شكلاً — الأمر الذي يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضي به من عدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها

بعد الميعاد مما يتعين معه القضاء بإلغائه في هذا الشق والحكم بقبول الدعوي شكلاً.

(لطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٢/١/١٩٩١ - س ٣٧ ص ٣٠٧).
المبدأ رقم (٦٩١) - ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه - يتعين أن يثبت علمه يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - علم زملاء المدعي بالقرار المطعون فيه بالمناطق المختلفة بأية وسيلة كانت لا تقطع في علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد اضطر علي أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه للطعن فيه. ٤.
ومن حيث إن الأوراق قد خلت مما يدل علي إخطار المدعي بالقرار المطعون فيه أو قيام الهيئة بنشره في نشراتها المصلحية وإرساله إلي منطقة بريد المنيا التي يعمل بها المدعي وإعلانه في لوحة الإعلانات المعدة لذلك في هذه المنطقة بحيث يتحقق منه علم المدعي به علماً يقينياً بمضمونه ومشتملاته ومن ثم لا يمكن أن يسري ميعاد الطعن في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل، وهو ما عجزت الجهة الإدارية مصدرة للقرار المطعون فيه عن إثباته - فعلم زملاء المدعي بالقرار المطعون فيه بالمناطق المختلفة بأي وسيلة كانت لا تقطع في علم المدعي بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء ومتى انتفي علم المدعي بالقرار المذكور حسبما سلف بيانه ومن ثم فلا مناص من إعتبار تاريخ تظلمه في ١٧/٢/١٩٨٦ هو تاريخ علمه اليقيني بالقرار المطعون فيه وإذا لم يقدّم دليل علي أن المدعي تلقى رداً من الجهة الإدارية عما تم في تظلمه قبل فوات الستين يوماً التي يعد فواتها بمثابة رفض ضمنى للتظلم فمن ثم فمتى أقام

المدعي دعواه بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣ خلال السنتين يوماً التالية فمن ثم تكون دعواه فيما يتعلق بطلب إلغاء القرار رقم ١٩٨١/١٥٤٩ قد رفعت في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول طلب إلغاء القرار رقم ١٩٨١/١٥٤٩ شكلاً لعدم التظلم فيه في الميعاد المقرر قد جانبه الصواب فيتعين القضاء بإلغائه وبقبول طلب إلغاء القرار المذكور شكلاً.

(الطعن رقم ١٠١٠ ، ١١٣٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/١١ وأيضاً : الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

المبدأ رقم (٦٩٢) - بدء الميعاد - النشر والإعلان والعلم اليقيني - عبء الإثبات .

الحكم

يقع عبء إثبات نشر القرار الإداري أو إعلانه إلى صاحب الشأن أو علمه به في تاريخ معين على عاتق الإدارة إذا دفعت بعدم قبول الدعوى - يثبت العلم اليقيني الشامل من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة - للمحكمة التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره حسبما تستبينه من أوراق الدعوى وظروف الحال .

(لطن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦ - س ٣٨ ص ٣٥١)
المبدأ رقم (٦٩٣) - (١) ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يسري في حق صاحب الشأن إلا من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية أو إخطاره رسمياً بمضمونه أو من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما يتضمنه القرار المطعون فيه.

(٢) يجب أن يكون العلم يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع الأركان والعناصر التي يتمكن بمقتضاه أن يتبين مركزه القانوني ويحدد موقفه بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه للطعن عليه.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء

لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية أو إخطاره رسمياً بمضمونه أو من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما يتضمنه القرار المطعون فيه علماً نافياً للجهالة يمكن من تحديد موقفه فيه إما بقبوله أو بالتظلم منه أو الطعن عليه باعتباره تعبيراً عن إرادة الجهة الإدارية الملزمة في تحديد مركز قانوني للطاعن ومن ثم يتعين أن يثبت علمه بالأركان الجوهرية للقرار الإداري التنفيذي علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً، وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع الأركان والعناصر التي يتمكن علي مقتضاها أن يتبين مركزه القانوني ويحدد موقفه بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضى ذلك طريقه للطعن عليه.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨١ قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٧ وتوقف هذا القرار رغم ما تضمنه في محله من إزالة التعدي دون تنفيذ من قبل الجهة الإدارية مما دعاها إلي إصدار القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٨٤ الذي نص علي تنفيذ القرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨١ والخاص بإزالة التعديات ومنع تعرض الطاعنين بالطريق الإداري ولا يوجد بالأوراق ما يفيد إخطار أي من الطاعنين بالقرار الصادر سنة ١٩٨١ أو علمهم علماً يقينياً نافياً للجهالة علي النحو آنف الذكر وبالصورة وبالمعني المقصود من العلم اليقيني الذي يقوم مقام الإعلان أو النشر والذي يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع الأركان والعناصر التي يمكن لصاحب الشأن علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار إلي يتعين أن يكون تنفيذياً أي نافذاً بالنسبة بالإرادة المنفردة لجهة الإدارة وبالطريق الإداري لكي يستطيع أن يتدبر من يمس مركزه أمره وأن يحدد -علي مقتضى ذلك موقفه فيه إما بقبوله أو بشق طريقه في الطعن فيه، ولا يمكن أن يسري للميعاد في حق الطاعنين إلا من اليوم الذي يثبت فيه هذا العلم الشامل فمجرد الاستناد إلي قول أحدهم (الأول) بتقرير الخبير بأنه تقدم بشكوى إلي الجهة الإدارية بأن رئيس الوحدة المحلية يتعرض له في ملكه، لا يقطع وحده دون بيان يتضمن هذه الشكوى يفيد علم الشاكي اليقيني بالقرار الطعين علي النحو السالف البيان أي حصول علم مقدم الشكوى بمضمون القرار بجميع أركانه وعناصره ومحتوياته علماً يقينياً، ومن باب أولى بالنسبة لباقي الطاعنين الذين لم يشر الحكم

المطعون فيه إلي ما يفيد إعلانهم أو علمهم يقيناً بذات القرار المطعون فيه علي هذا النحو ولا شك أن ما ورد بتقرير الخبير منسوباً إلي الطاعن الأول لا دليل فيه علي علم الطاعنين جميعهم بأسباب القرار وفحواه علماً نافياً لكل جهالة في هذا الشأن، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلي غير هذه النتيجة، فإنه يكون قد صدر علي غير أساس من الواقع مما انزلق به إلي مخالفة صحيح أحكام القانون علي غير أساس سليم وبدون مقتض أو سند مشروع ويتعين من ثم الحكم بإلغائه والأمر بإعادة الدعوي إلي محكمة للقضاء الإداري بالمنصورة لتفصل في طلبات المدعين بعد قبولها شكلاً.

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢١)

المبدأ رقم (٦٩٤) - علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه الذي يقوم مقام الإعلان أو النشر يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - إثبات هذا العلم من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة إثبات معينة - للقضاء الإداري التحقق من قيام هذه القرينة أو الواقعة أو عدم قيامها - له تقدير الأثر الذي يترتب علي ذلك.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الإعلان أو النشر وفي هذه الحالة يجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة، وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية للتحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتبيه عليها من حيث غاية العلم أو قصوره، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم إلا إذا توافر إقتناعها بقيام الدليل عليه، كما لا تقف عن إنكار صاحب المصلحة له، حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية، ولا ترزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها أربابها بمقتضي هذه القرارات.

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المائل يدور حول تحديد تاريخ علم الطاعن بقرار وزير العدل رقم ٤٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ والمتضمن إنهاء خدمته بسبب الإنقطاع وما يترتب علي تبين هذا التاريخ من أثر علي قبول دعواه من ناحية الشكل من عدمه.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الإدارة أخطرت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/١٠/٧ بالكتاب رقم ٥٢٦٨ علي عنوانه بالمملكة العربية السعودية بأنه قد صدر القرار الوزاري رقم ٣١٥ في ١٩٨١/٧/٤ متضمناً تجديد مدة إعارته لمدة ثلاثة أشهر من ١٩٨١/٧/١ وتنتهي في ١٩٨١/٩/٣٠ لإنهاء جميع المتعلقات، أو يقتضي ذلك مباشرته للعمل حتى لا تضطر المصلحة أسفة إلى اتخاذ اللازم نحو إنهاء خدمته طبقاً للقانون، إلا أن الطاعن لم يعد إلي عمله وظل بعد هذا التاريخ منقطعاً وطلب من الجهة الإدارية تكملة العام من الإعارة، إلا أن الجهة الإدارية أخطرت بالكتاب رقم ١٥٤٠ المؤرخ ١٩٨٢/٦/٧ علي عنوانه بالسعودية بأنه بعرض الأمر علي السيد وكيل الوزارة لشئون الأفراد أشار بتاريخ ١٩٨٢/٦/٥ بحفظ الطلب طالما صدر قرار برفع اسمه من السجلات.

ومن حيث إنه متى كان ذلك فإن العبارة الواردة بكتاب الجهة الإدارية رقم ١٥٤٠ المؤرخ ١٩٨٢/٦/٧ والتي تضمنت إخطاره برفع اسمه من السجلات وما سبقها من طلبه بتجديد الإعارة لتكملة السنة بعد أن أخطرت الجهة الإدارية بالتجديد لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ١٩٨٢/٩/٣٠ والعودة بعد هذا التاريخ ورتبت علي عدم عودته إتخاذ إجراءات إنهاء خدمته تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك علم الطاعن في تاريخ وصول الخطاب الأخير إليه علي عنوانه الثابت بالمملكة العربية السعودية وثبوت عدم ارتداد هذا الخطاب بأن قراراً صدر بإنهاء خدمته بسبب الإنقطاع، ولا يغير من ذلك عدم ذكر الجهة الإدارية لرقم القرار وتاريخ صدوره طالما أن ما ورد بخطابها من عبارات جاءت قاطعة علي إعلام الطاعن بأن خدمته انتهت وهو ما يحقق العلم الكافي النافي للجهالة بالإرادة الصادرة عن جهة الإدارة في إنهاء الخدمة ويكون الطاعن وقد أقام دعواه في ١٩٨٦/٢/٢٥ بعد أكثر من أربع سنوات من تاريخ تحقق العلم بإنهاء خدمته قد أقامها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة، ويكون الحكم المطعون عليه وقد قضي بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد قد أصاب الحقيقة.

(الطعن رقم ٤١٣٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/١٣)

المبدأ رقم (٦٩٥) - ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من تاريخ علمه بما تضمنه قرار المطعون فيه - يتعين علمه يقينياً لا ظنياً

ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه - التظلم الو جوبي من قرار الإحالة إلى المعاش يكون خلال ستين يوماً من تاريخ العلم اليقيني.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة اطرء علي أن ميعاد رفع دعوي الإلغاء لا يجري في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق منه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه للطعن فيه. ومن حيث إن طلب المدعي ينصب علي إلغاء القرار المطعون فيه رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من إحالته إلى المعاش لبلوغه السن القانونية للإحالة إلى المعاش في ١٩٨٨/١٢/٢٢ وهو بهذا الوصف من القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالإحالة إلى المعاش المدرجة تحت البند رابعاً من المادة ١٠ سالفه البيان وبهذه المثابة فإن التظلم منه يكون خلال ستين يوماً من تاريخ العلم به علماً يقينياً لجميع عناصره، ومتى كان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ وأخطر به المدعي شخصياً بكتاب المراقبة العامة لشئون العاملين للإدارات بالجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٨٣١٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٨ وهو ما أقر به المدعي بعريضة دعوا ولم ينكره أو يجحده في أي مرحلة من مراحل الدعوي ومع ذلك لم يتظلم منه إلا في ١٩٨٩/٢/١٨ أي بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخ علمه اليقيني بهذا القرار ثم أقام دعواه بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧ ومن ثم تكون دعواه قد أقيمت بعد الميعاد المقرر قانوناً مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلاً ولا حجة فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المطعون فيه لم يكن نافذاً فور صدوره لإضافته لأجل مستقبل حتى يمكن للمدعي أن يحدد موقفه منه في تاريخ صدوره وإنما يتحقق له ذلك عند حلول الأجل وترتيب الأثر القانوني بما يتوافر معه العلم اليقيني به فهذا التكييف لا يتفق مع الواقع والقانون إذ أن القرار المطعون فيه صدر بالإرادة الملزمة للجهة الإدارية بما لها من سلطة بمقتضي القوانين واللوائح في الشكل الذي تطلبه القانون بقصد إنشاء وضع قانوني معين هو إنهاء خدمة المدعي لبلوغه السن القانونية المقررة للإحالة إلى

المعاش فالمركز القانوني الخاص بإحالة المدعي إلى المعاش لم ينشأ إلا بالقرار المشار إليه ويقوم علي واقعة قانونية وهي بلوغ السن القانونية كسبب لإصداره شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري يقوم علي سببه وكون سبب القرار واقعة قانونية متى تحققت لزم إصدار القرار بالإحالة إلى المعاش لا يغير من طبيعة هذا القرار بأي حال من الأحوال وكونه قراراً إدارياً نهائياً واجب النفاذ بإحالة المدعي إلى المعاش اعتباراً من تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لذلك ويتعين تبعاً لذلك التظلم منه خلال ستين يوماً من تاريخ العلم به علماً يقينياً علي نحو ما سلف بيانه - هذا ولا محل لما ساقه المدعي من الاستناد إلى أحكام القانوني رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين الذين يحالون للتقاعد بعد سن الستين والذي يجيز في مادته الثانية لمن انتهت خدمته لبلوغه سن الستين ولم يبلغ سن الخامسة والستين في تاريخ العمل بهذا القانون حق طلب العودة إلى الخدمة لاستكمال المدة حتى بلوغ هذه السن وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ المشار إليه... لا محل لذلك إذ أن هذا الحكم بطبيعته وقتي الأثر مقصور تطبيقه علي العاملين الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم سن الستين حينما تحدد سن تقاعدهم بأكثر من ذلك فأجاز المشرع لهم حق طلب العودة إلى الخدمة لاستكمال المدة حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/١٢/٤ وبهذه المثابة فإن المدعي لا يندرج في عداد المخاطبين به ولا يفيد من أحكامه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر وقضي بقبول الدعوي شكلاً فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه وبعدم قبول الدعوي شكلاً وإلزام المدعي بالمصروفات).

(الطعن رقم ٣٤٧٨ ، ٣٣٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٨)

المبدأ رقم (٦٩٦) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - شروطه.

الحكم

ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هي ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أوفى النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به - يغنى عن إجراءات النشر

أو الإخطار بالقرار توافر علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - يتعين أن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تطوع لصاحب الشأن أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى القرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى هذا العلم مقابل عناصر القرار وأسبابه وآثاره وطريقة الطعن عليه .

(لطن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٣ق - جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٤٩٣)

المبدأ رقم (٦٩٧) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني وإثباته - قرار الاستيلاء - المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الإصلاح الزراعي.

الحكم

ميعاد إقامة الاعتراض هو ١٥ يوماً تبدأ من واقعة نشر القرار في الجريدة الرسمية ، ويجرى هذا الميعاد من يوم علم صاحب الشأن بالقرار محل المنازعة، ويقوم العلم مقام النشر بشرط أن يكون علماً يقينياً شاملاً لجميع محتويات القرار ، ويثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وتستقل المحكمة بتقدير ذلك تبعاً لظروف وملابسات الواقعة .

(لطن رقم ٢١٢٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٣٩١)

المبدأ رقم (٦٩٨) - بدء الميعاد - النشر - العلم اليقيني - قرارات الاستيلاء الابتدائي .

الحكم

مناط بدء سريان ميعاد المنازعة في قرارات الاستيلاء الابتدائي هو واقعة نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية - النشر في الجريدة الرسمية ليس إجراء مقصوداً لذاته وإنما هو في غايته وسيلة لإخبار ذوي الشأن بالقرار واتصال علمهم به - علم ذوي الشأن بالقرار وإنما يقوم مقام النشر في الجريدة الرسمية - لكي يرقى العلم إلى مرتبة النشر ينبغي أن يحقق الغاية منه بأن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع محتويات القرار جامعاً لكل العناصر التي يستطيع على هداها أن يتبين طريقه إلى الطعن فيه - ميعاد خمسة عشر يوماً بجرى من التاريخ الذي يثبت فيه علم صاحب الشأن بالقرار محل الطعن علماً يقينياً دون حاجة إلى نشر هذا القرار إذ لا شأن للقرائن متى يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله وتدل على قيامه دون التقيد بوسيلة

إثبات معينة وتقدير ذلك أمر تستقل به المحكمة وفقا لما تستبينه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(لطن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٤٠ق - جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ١٨٣)
المبدأ رقم (٦٩٩) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - شروطه وأركانه.

الحكم

إن العلم اليقيني الذي يقوم مقام نشر القرار الإداري اللاتحي أو إعلان صاحب الشأن به إذا كان قرارا إداريا فرديا يقوم بحسب تكييف المحكمة واقتناعها بحصوله علي ركنين :

الأول - أن يكون يقينيا لا ظنيا وثابتا لا افتراضيا فلا يكفي لبدء ميعاد رفع الدعوى الأخذ بالظن أو افتراض علم صاحب الشأن بالقرار ، ويجب في العلم الذي يقوم مقام النشر أو الإعلان أن يكون ايجابيا ومؤكدا لا مستتجا من قرائن تقبل العكس .

والثاني - أن يكون شاملا لجميع عناصر القرار بما يمكن صاحب الشأن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة إلي هذا القرار فيستطيع أن يحدد علي مقتضي ذلك طريقه في الطعن فيه .

فإذا تخلف أحد هذين الركنين فقد العلم المنتج أثره في بدء سريان ميعاد دعوى الإلغاء ، ولا يعتبر من قبيل العلم اليقيني قيام الجهة الإدارية بتنفيذ القرار دون أن يثبت إحاطة ذوى الشأن علما بهذا التنفيذ أو بالقرار وأسبابه .

(لطن رقم ٦٢١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٠٢١)
المبدأ رقم (٧٠٠) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - مفهومه.

الحكم

العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علما يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه ، والمركز القانوني للطاعن يتحدد بصفه نهائية بصدور قرار بتعديل جزاء الخصم من المرتب .

(لطن رقم ٢٢٢٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩ / ٥ / ٢٠٠٠ - س ٤٦ ص ١٢٩)
المبدأ رقم (٧٠١) - بدء الميعاد - النشر والإعلان - العلم اليقيني - الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء - التفرقة بين قرارات الإدارة

التنظيمية وقراراتها الفردية فى شأن وسيلتى النشر والإعلان.

الحكم

ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به ، ومناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به ، ورغم النص على أن النشر كالإعلان وسيلة لإثبات العلم بالقرار المطعون فيه إلا أن هذه المساواة بين الوسيلتين ليست كاملة إذ يبقى الإعلان بالقرار هو الأصل أما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر عندما يكون الإعلان ممكنا ، ومن ثم يتعين التفرقة بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية ، فالقرارات التنظيمية وبحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الأشخاص الذين تحكمهم مما لا يكون معه محل للالتزام وسيلة الإعلان بالنسبة إليها ، أما القرارات الفردية إذ تتجه إلى أشخاص معينين بذواتهم معلومين سلفا فلا محل للاكتفاء بوسيلة النشر فيكون الإعلان إجراء محتما .

الإعلان والنشر وإن كانا قرينتين لتحقيق العلم بالقرار إلا أنه يشترط فيهما تمامهما بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية وليس ثمة ما يمنع من ثبوت العلم بالقرار عن غير طريقهما مما يؤدى منطقيا إلى القول ببدء سريان ميعاد إقامة الدعوى إذا ما قام الدليل على تحقق العلم اليقيني به ، ويقع عبء إثبات النشر والإعلان على عاتق جهة الإدارة .

(لطن رقم ٤٠٩٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٧ / ٢ / ٢٠٠١ - ص ٥٠ ص ٣٩٧)
المبدأ رقم (٧٠٢) - بدء الميعاد - النشر والإعلان والعلم اليقيني - فكرة العلم اليقيني ومدى تأثيرها باستتالة الأمد بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن عليه.

الحكم

ميعاد رفع الدعوى بإلغاء القرارات الإدارية يبدأ من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلانه أو العلم اليقيني به ، ولا يجوز اتخاذ عدم العلم اليقيني ذريعة للطعن على القرارات الإدارية تعلا باستعمال حق التقاضى ، إذ يجب على العامل أن ينشط الى معرفة للقرارات التى تمس مركزه الوظيفى وأن يبادر

إلى مواجهتها فى الوقت المناسب فى الميعاد الذى حدده للمشرع والذى يستهدف منه تحقيق الاستقرار فى المراكز القانونية وعدم تعرض الأوضاع الإدارية للاضطراب ، ومن ثم فإن الادعاء بعدم العلم مع استطالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن فيه من شأنه إهدار الحقوق وزعزعه المراكز القانونية التى استقرت على مر السنين وهو ما تأباه قواعد العدالة ، وعليه فإن للمحكمة أن تتكشف من ظروف الحال أن صاحب الشأن كان فى مركز يتعين معه علمه اليقيني بالقرار المؤثر فى مركزه القانونى .

(لطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٤٣ق - جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٦١٧)
وقد تكرر هذا المبدأ فى بعض أحكام المحكمة الإدارية العليا قبل أن تحسم الأمر دائرة المبادئ .

ومن بين المبادئ المثيلة التى عرضتها المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالى :
المبدأ رقم (٧٠٣) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - أثر استطالة الأمد بين صدور القرار وبين سلوك سبيل الطعن على فكرة العلم اليقيني.

الحكم

ولئن كان الأصل أن العلم بالقرار الذى يعول عليه فى مجال سريان دعوى الإلغاء يتعين أن يكون بالغاً حد اليقين بحيث لا يقوم على ظن أو بينى على افتراض إلا أن هذا المبدأ لا ينبغى اتخاذه ذريعة للطعن على القرارات الإدارية مهما طال عليها الأمد ذلك أن استطالة الأمد بين صدور القرار محل الطعن وبين سلوك سبيل الدعوى بطلب إلغائه هو مما يؤكد العلم اليقيني بالقرار إذ على العامل أن ينشط دائماً الى معرفة القرارات التى من شأنها المساس بمركزه القانونى وإن يبادر إلى اتخاذ إجراءات اختصاصها فى الوقت المناسب خاصة وإن تحديد ميعاد الطعن بستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار إنما يتغيا استقرار المراكز القانونية وعدم زعزعتها - المدة التى لا يقبل بانقضائها التذرع بانتفاء العلم بالقرار الإداري إنما تتحدد للمدعى وفقاً لتقدير القاضى الإداري تحت رقابة هذه المحكمة أخذاً فى الاعتبار ظروف وملابسات كل حالة على حدة استهداء باعتبارات وضع القرار موضع التنفيذ وما إذا كان مقتضاه مما يتحقق معه توافر العلم بحكم اللزوم من عدمه كذلك لا يستوى فى هذا المجال من ثبت وجوده خارج أرض الوطن ومن لم يغادر ولا من حالت دون علمه قوة القاهرة وقرينة

الذى تخلف فى حقه هذا الاعتبار لما إذا وقر فى وجدان المحكمة من واقع ظروف الدعوى وملاساتها أن مضى للمدة على صدور قرارات الترقية لاسيما فى الوظائف التى تجاوزت المستوى الأدنى من مرتب الترقية والتى جرى العرف على قدرة أصحابها على التعرف مبكرا على ما يمس مراكزهم القانونية تكفى للدلالة على ثبوت العلم اليقيني النافى للجهالة بصدر القرار المطعون فيه فلا وجه للادعاء بانتفاء العلم لمجرد عدم توقيعه بما يفيد العلم بالقرار وإلا أصبحت عقدة التفسير القانونى فى يد نوى الشأن وأصبح ميعاد رفع الدعوى فى يد أصحاب المصلحة يستعملونها كلما عنت لهم الرغبة فى إهدار المراكز القانونية التى استقرت لزملائهم وهو أمر لا يسوغ أن يترك تحديده بصفة مطلقة لأصحاب الشأن إن شاءوا وأغلقوا بأنفسهم باب الطعن فى القرار وإن شاءوا فتحوا لأنفسهم باب الطعن فيه .

(لطن رقم ٥١١٢ لسنة ٤٤ق - جلسة ٣٠ / ٨ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٧٩٣)
وفيما يلى نعرض لمبدأ آخر فى ذات الاتجاه :

المبدأ رقم (٧٠٤) - بدء الميعاد - العلم اليقيني - استتالة الأمد بين صدور القرار وبين سلوك سبيل الطعن عليه - أثر ذلك على فكرة العلم اليقيني (قبل صدور حكم دائرة توحيد المبادئ) .

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان العلم بالقرار الذى يعول عليه فى مجال سريان ميعاد الإلغاء ، يتعين أن يكون بالغاً حد اليقين ، إلا أن هذا المبدأ لا ينبغى اتخاذه ذريعة للطعن على القرارات الإدارية مهما طال عليها الأمد - مفاد ذلك - استتالة الأمد بين صدور القرار مثار الطعن وبين سلوك سبيل الدعوى بطلب إلغائه هو مما يرجح العلم بالقرار - أساس ذلك - على العامل أن ينشط دائما الى معرفة القرارات التى من شأنها المساس بمركزه القانونى وأن يبادر الى اتخاذ إجراءات اختصاصها فى الوقت المناسب ، خاصة وأن تحديد ميعاد الطعن بستين يوما من تاريخ العلم بالقرار إنما يتغيا استقرار المراكز القانونية لا سيما وأنه لا مرأى فى أن الادعاء بعدم العلم حال استتالة الأمد ، مؤداه إهدار المراكز القانونية التى استتب على مدار السنين وهو ما لا يمكن قبوله ، والمدة التى لا يقبل بانقضائها التذرع بانتفاء العلم بالقرار إنما تتحدد بالمدى المعقول وفقا لتقدير

القاضي الإداري تحت رقابة هذه المحكمة ، مع الأخذ في الاعتبار ظروف وملابسات كل حالة على حدة استهداء بوضع القرار موضع التنفيذ وما كان مقتضاه مما يتحقق معه توافر العلم بحكم اللزوم من عدمه كذلك لا يستوى من ثبت وجوده خارج للوطن ومن لم يغادره ، ولا من حالت دون علمه قوة قاهرة وقرينه الذي تخلف في حقه هذا الاعتبار .

(لطن رقم ٦٢٩٢ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٥٠)

اتجاه المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) في شأن أمر استتالة الأمد على صدور القرار وعلى فكرة ومفهوم العلم اليقيني :

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) في لطن رقم ١١٢٢٥ لسنة ٤٦ قضائية عليا بجلسة الثامن من مايو سنة ٢٠٠٣ بأن استتالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى - بحسب ظروف كل حالة على حدة - على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها وبعبارة أخرى أنه يمكن الاستناد عليه كأحد عناصر التدليل على توافر العلم اليقيني تعززه أدلة أخرى دون أن يكون وحده عنصراً حاسماً لتوافر هذا العلم وذلك كله بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهي خمسة عشر سنة من تاريخ صدور القرار .

وفيما يلي نعرض لموجز هذا المبدأ الهام :

المبدأ رقم (٧٠٥) - استتالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار.

الحكم

وغنى عن البيان أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء وبالنظر إلى أنهما ليسا إلا قرينتين على وصول القرار المطعون عليه إلى علم صاحب الشأن فالقضاء الإداري في مصر وفرنسا لم يلتزما حدود النص في ذلك وأنشأ نظرية العلم اليقيني.

وهذا العلم يقوم مقام النشر والإعلان وذلك بشرط أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً.

فمتى قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون هذا العلم شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار، متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه.

وهذا العلم يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره .
والعلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر أو الإعلان والذي يبدأ من تاريخ ثبوته سريان ميعاد الطعن بالإلغاء يشترط فيه ثلاثة شروط وهي :

١- أن يكون العلم يقينياً حقيقياً بمؤدى القرار ومحتوياته لا ظنياً ولا افتراضياً .

٢- أن يكون منصفاً على جميع عناصر القرار ومحتوياته ويجعل صاحب الشأن في حالة تسمح له بالإلمام بكل ما تجب معرفته حتى يستطيع تبين حقيقة أمره بالنسبة إلى القرار المطعون فيه وهل مس مصلحته ، ويمكنه من تعرف مواطن العيب إن كان لذلك وجه .

٣- أن يسمح العلم لصاحب الشأن بتحديد طرق الطعن المناسب.
ولا يتقيد إثبات العلم اليقيني بوسيلة إثبات معينة وإنما يمكن إثباته من أية واقعة تفيد حصوله.

ولا ينال من ذلك ما ذهبت إليه المحكمة الإدارية العليا بأن استطالة الأمد بين صدور القرار محل الطعن وبين سلوك سبيل دعوى الإلغاء هو مما يرجح العلم بالقرار فذلك مردود بأن استطالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه ليست دليلاً على العلم اليقيني بالقرار فقد لا يعلم المدعى بصدور القرار نهائياً بالرغم من فوات مدة طويلة على صدوره.

هذا فضلاً عن أنه إذا افترضنا جدلاً أن استطالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه دليل على علم صاحب الشأن به فإن هذا العلم هو مجرد علم ظني أو افتراضي وليس علماً يقينياً فمجرد استطالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه لا تصلح دليلاً قاطعاً على علم صاحب الشأن بالقرار وبكافة محتوياته

وعناصره وتحديد مركزه بالنسبة له وما إذا كان قد مس مصلحته أم لا ، فاستطالة الأمد لا تقوم مقام الإعلان على الإطلاق ولا يمكن أن يثبت العلم المراد بالإعلان بمجرد استطالة الأمد ثبوتاً يقينياً قاطعاً .

كما أنه : ليس صحيحاً القول بأن عدم العلم حال استطالة الأمد مؤداه إهدار المراكز القانونية التي استتبت على مدار السنين فذلك مردود بأن الحفاظ على استقرار المراكز القانونية وعدم زعزعتها مرهون بتوافر علم أصحاب الشأن علماً حقيقياً - لا ظنياً ولا افتراضياً - بالقرارات الماسة بهم والتي أنشأت هذه المراكز والتزام جهة الإدارة بإعلان أصحاب الشأن بهذه القرارات .

ولما كان القول باستطالة الأمد لا يكون إلا في حالة عدم الإعلان أو عدم ثبوت الإعلان بالقرار وهو خطأ جهة الإدارة التي لا يجوز أن تستفيد منه بالقول بأن استطالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه قرينة على العلم به، فقرينة استطالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه كما تدل على العلم الظني بالقرار فإنها تدل أيضاً على عدم العلم بالقرار أي أنها قرينة تقبل إثبات العكس ولا يصح استنتاج علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً من قرينه تقبل إثبات العكس ، أو تعتمد على يقظة المدعى أو ثقافته .

وعلى ذلك فإن استطالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى - بحسب ظروف كل حالة على حدة - على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها وبعبارة أخرى أنه يمكن الاستناد عليه كأحد عناصر التدليل على توافر العلم اليقيني تعززه أدلة أخرى دون أن يكون وحده عنصراً حاسماً لتوافر هذا العلم وذلك كله بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهي خمسة عشر سنة من تاريخ صدور القرار .

(لطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٤٦ ق عليا - دائرة توحيد لمبادئ - جلسة ٨ / ٥ / ٢٠٠٣ - ويراجع حكم محكمة لقضاء الادارى في بولكير لحكمها عام ١٩٥٢ وموقفها من "استطالة الأمد" - الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق - جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٢ - سبق الإشارة اليه بالمبدأ رقم (٦٣٩) من هذا البحث) .

المبحث الرابع

الدفع بعدم القبول

المتصل بعدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد

المبدأ رقم (٧٠٦) – القرارات المستمرة كالقرارات السلبية يجوز الطعن فيها في أي وقت دون التقيد بميعاد معين.

الحكم

إن القرارات المستمرة كالقرارات السلبية الصادرة بالامتناع عن إصدار قرار معين كما هو الحال في الامتناع عن التأشير علي الحكم بصلاحيته للشهر، يجوز الطعن فيها في أي وقت دون التقيد بميعاد معين، ذلك أن القرار يتجدد من وقت لآخر علي الدوام، وذلك بخلاف القرارات الوقتية التي تخضع للميعاد.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٤/٨/١٩٥٤ - ٨/١٢/١٩٥٩ - ١٣ - ٤٠٩)

المبدأ رقم (٧٠٧) – عدم إصدارها القرار في الميعاد يعتبر بمثابة قرار سلبي أو ضمني بالرفض متى حدد القانون ميعاداً لصدوره.

الحكم

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة لم يحدد للجنة ميعاداً معيناً تصدر فيه قراراتها حتى يمكن القول بأن عدم إصدارها القرار في الميعاد يعتبر بمثابة قرار سلبي أو ضمني بالرفض، إذ الطعن بالإلغاء لا بد أن يتناول موضوعاً فصلت فيه اللجنة بقرار نهائي ومادام الطلب المقدم إلي اللجنة مازال قائماً ولم يصدر في شأنه قرار نهائي يصح الطعن فيه فإن طلب الإلغاء يكون سابقاً لأوانه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٤/٩٠/٩٥٢ - ١٤/٣/١٩٥٤ - ٧ - ١٤٨)

المبدأ رقم (٧٠٨) - إذا كان ليس ثمة إمتناع من الجهة الإدارية عن البت في الطلب بإفصاحها فعلاً عن إرادتها ، فلا يوجد قرار سلبي.

الحكم

إذا كان المدعي علم بالقرار المطعون فيه ولم يرفع الدعوي بطلب إلغائه إلا بعد أن أصبح القرار حصيناً من الإلغاء بفوات أكثر من ستين يوماً علي علمه به دون التظلم منه فمن ثم تكون الدعوي قد رفعت بعد الميعاد أما قول المدعي بأنه يطلب إلغاء القرار السلبي بالإمتناع عن منحه الترخيص باستغلال محجر الجبس عن المنطقة التي طلبها فلا محل له إذا كان ليس ثمة إمتناع من الجهة الإدارية عن البت في طلبه لأنها أفصحت فعلاً عن إرادتها في منحه ترخيصاً بمنطقة أخرى بعد أن فحصت طلبه وحققت شكواه وثبت لديها عدم تداخل المنطقة التي طلبها مع المنطقة التي أعطتها للشركة الأهلية.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٥/١٢٦/١٦٥ - ٧/٣/١٩٦١ - ١١ - ١٢٠٣)

المبدأ رقم (٧٠٩) - امتناع الجهة الإدارية عن الترخيص للطاعن بالصعود إلي البواخر قرار سلبي.

الحكم

إذا كانت الحكومة قد دفعت بعدم قبول الدعوي لرفعها قبل الميعاد علي أساس أن المدعي علم بالقرار الصادر برفض الترخيص له بالصعود إلي البواخر وظل يتظلم منه حتى مايو سنة ١٩٥٨ ، ولم يرفع دعواه إلا في أكتوبر سنة ١٩٥٨ أي بعد فوات ميعاد الطعن، فإن هذا الدفع مردود بأن المدعي يطعن علي امتناع الجهة الإدارية عن الترخيص له بالصعود إلي البواخر، ومن ثم يظل ميعاد طلب إلغائه مفتوحاً، ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٣/٢١٣/٢١٩ - ٣٠/٦/١٩٥٩ - ١٣ - ٢٤)

المبدأ رقم (٧١٠) - القرار السلبي الصادر بالامتناع عن ترقية المدعي في تاريخ أوجبه القانون.

الحكم

متى كان الطلب الثاني من طلبات المدعي قد انصب علي العودة بتاريخ ترقيته إلي الدرجة الثالثة الإدارية إلي تاريخ معين كان يتحتم فيه ترقيته بالأقدمية فإنه -علي هذا النحو - لا يعدو أن يكون طعنًا بإلغاء القرار السلبي الصادر

بالامتناع عن ترقية المدعي في هذا للتاريخ، ومن ثم يظل ميعاد الطعن فيه مفتوحاً طالما كان الامتناع قائماً.

(حكم محكمة القضاء الإداري ٥٦٠/٣٤٢/١١ - ١٩٥٧/٦/١٣ - ٩ - ٣٥٢٥)
المبدأ رقم (٧١١) - القرار السلبي والقرارات التابعة له وميعاد الطعن عليها.

الحكم

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطلب المقدم من المدعي لم يكن تظلاً من القرار الصادر أولاً برفض الترخيص له بالصعود إلى البواخر والذي ظل يتظلم منه حتى مايو سنة ١٩٥٨ ثم رفع الدعوي رقم ٢٤ لسنة ١٣ ق، بطلب إلغائه في أكتوبر سنة ١٩٥٨ وإنما كان طلباً جديداً تقدم به للجهة الإدارية علي أثر حصوله علي موافقة أربع شركات للملاحة علي السماح له بالصعود علي بواخرها لمنحه التراخيص المطلوبة ومن ثم فإن القرار الصادر منها برفض ذلك للترخيص رفضاً ضمناً يكون قراراً جديداً بخلاف القرار الأول، وإن كان القراران انتهاءً إلي نتيجة واحدة، وهذا القرار يظل قائماً ومستمراً دون التقيد بميعاد، ولما كان المدعي قد رفع دعواه خلال فترة امتناع الجهة الإدارية عن الإجابة علي طلبه فإن دعواه تكون مرفوعة في الميعاد.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٤٢/١١٣/١٥ - ١٩٦١/٢/٧ - ١٣ - ٧٨٧)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد

المبدأ رقم (٧١٢) - قاعدة عدم تقيد دعوي إلغاء القرار السلبي بالامتناع بالميعاد طالما أن الامتناع مستمر - قيامها علي فكرة الاستمرار وعدم الانتهاء - انتهاء بتمام التنفيذ وبدء ميعاد الطعن فيه من ذلك الوقت.

الحكم

لما كان الأساس القانوني في عدم التقيد بمواعيد الطعن في القرارات السلبية يقوم علي فكرة استمرارها وعدم انتهائها فإن الأمر لا يكون كذلك إذا ما كان الوضع قد أخذ طريقه إلي التنفيذ الفعلي بالنسبة إلي القرار السلبي، إذ أنه بتمام

هذا التنفيذ يبدأ ميعاد الطعن فيه.

(حكم محكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٨/١/١٣ - جلسة ١٣ ص ٤٠٩)
المبدأ رقم (٧١٣) - الامتناع عن الترقية إلى وظيفة مستشار في تاريخ ترقية زملائه هو قرار سلبي بالامتناع عن الترقية يظل ميعاد الطعن فيه مفتوحاً مادام الامتناع قائماً.

الحكم

إن التكليف القانوني السليم لطلبات الطاعن الأصلية بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن ترقية إلى وظيفة مستشار في تاريخ ترقية زملائه، والاحتياطية بجعل أقدميته في هذه الوظيفة كأقدمية زملائه وذلك بإلغاء القرار فيما تضمنه من عدم ترقية إلى الوظيفة المذكورة في ١٩٧٨/١٢/٢١ هو كونها طعناً بطلب إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن ترقية إلى وظيفة مستشار بمجلس الدولة في التاريخ الذي حدده بطلباته سواء الأصلية أو الاحتياطية، ومن ثم يندرج في عداد ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه "ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح، ومتى كان ذلك فإن ميعاد الطعن يظل قائماً ومفتوحاً مادام الامتناع قائماً."

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٥/٩١٣ ق.عليا - جلسة - ١٩٨١/١١/٧

مجموعة المكتب الفني لهيئة مفوضي الدولة)

التعليق علي الحكم^(١)

هذا الحكم اعتبر امتناع جهة الإدارة عن ترقية الطاعن إلى وظيفة مستشار بمجلس الدولة بمثابة قرار سلبي بالامتناع من القرارات التي نصت عليها المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة وسأوت بين امتناع الإدارة عن الترقية وبين إفصاحها عن إرادتها وإصدار قرار الترقية وتخطي الطاعن بينما المستقر في قضاء ذات المحكمة أنه ليس صحيحاً إن عدم إجراء الإدارة للترقية مع توافر شرائطها يعد قراراً سلبياً بامتناعها عن إصدار قرار الترقية لأنه لا يمكن مساءلة الإدارة في هذا الشأن إلا إذا امتنعت عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه

(١) أنظر في ذلك: مؤلفنا: القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٧ ، ص ٢٨٥ وما بعدها.

وفقاً للقوانين واللوائح، كما استقر قضاء ذات المحكمة علي أن اختيار الوقت المناسب للترقية هو حق للإدارة متروك لتقديرها حسبما تراه متفقاً مع صالح العمل وحاجته وبغير إساءة استعمال السلطة بينما الثابت في الحكم محل التعليق أن هناك قرار صادر بترقية بعض زملاء الطاعن وتخطيه في الترقية إلي وظيفة مستشار ومن ثم فإن هذا القرار وحده هو محل الطعن، وما كان علي المحكمة أن تساوي بين طعن الطاعن في قرار تخطيه في الترقية إلي وظيفة مستشار وبين ما سماه القرار السلبي بالامتناع عن الترقية لتصل في ختام حكمها إلي ترتيب نتيجة محصلها انفتاح المواعيد للطاعن متى كان لمتناع الإدارة عن ترقيته قائماً ولعل ما يخفف من خروج هذا الحكم عن القواعد المستقرة أنه حكم وحيد فيما نتصور وأنه لا يغير من القواعد المضطردة والمستقرة علي أن "مجرد توفر شروط الترقية في الموظف مع وجود الدرجات المالية لا يولد له الحق في الترقية"، وأن "حق الموظف لا يتولد في المطالبة بترقيته إلا حينما تمارس جهة الإدارة سلطتها بإصدارها قرار يغفل ترقية الطاعن ويشمل الآخرين ممن هم أحدث منه في الأقدمية وأقل كفاية -أي عندما تتخذ موقفاً إيجابياً من الترقية -فحينئذ فقط يحق له مخاصمة ها القرار والطعن فيما تضمنه من تخطيه في هذه الترقية.

(راجع عكس الحكم محل التعليق :حكم للمحكمة الإدارية العليا -الطعن رقم ١٥/١٠٨٢ - ١٩٧٤/٣/٢٤ -السنة ١٩٧٤ ص ١٩، والطعن رقم ١٠/١٠٦٦ - ١٩٧٦/١٢/٢٣ -السنة ١٩٧٦ ص ١٣، والطعن رقم ١٦/٢٨٩ - ١٩٧٤/٢/٢٤ -السنة ١٩٧٤ ص ١٩ (١٨٠).

المبدأ رقم (٧١٤) - بدء الميعاد - ميعاد إلغاء القرارات السلبية .

الحكم

عدم عرض الطلب علي اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي لتصدر قرارها بشأنه - يعتبر قرار سلبي بالامتناع اتخذه الجهة الإدارية بمنع العرض علي لجنة المنازعات وهو قرار سلبي مستمر لا يتقيد الطعن عليه بميعاد الستين يوماً .

(الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ٧ / ٢ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٧٧٧)
المبدأ رقم (٧١٥) - بدء الميعاد - القرارات السلبية - عدم تقيدها بميعاد الستين يوماً .

الحكم

الطعن على القرارات السلبية لا يتقيد بميعاد ، والقرار السلبي لا يقوم وفقاً لصريح نص المادة ١٤/١٠ من قانون مجلس الدولة إلا إذا رفضت السلطة الإدارية أو امتنعت عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح - اختصاص إدارة البحوث والنشر بمجمع البحوث الإسلامية بالتصريح بطبع المصاحف والموافقة أو عدم الموافقة على نشر أو تداول أو عرض المؤلفات الإسلامية هو اختصاص صريح ورد النص عليه على سبيل الحصر - امتناعها ترجيح رأى على آخر أو اختيارها لتفسير تراه أقرب إلى الصواب لا يمثل قرار سلبياً وفقاً للمفهوم المقصود بقانون مجلس الدولة - أثر ذلك: خضوع قراراتها في هذه الأمور للميعاد المقرر بالقانون المذكور .

(الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١ / ١٩٩٠ - س ٣٦ ص ١٩٢)
المبدأ رقم (٧١٦) - بدء الميعاد - عدم تقيد القرارات السلبية والقرارات المستمرة بميعاد دعوى الإلغاء .

الحكم

المنازعات التي تنصب على طلب شطب تسجيل نماذج أو رسوم تم تسجيلها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ هي من المنازعات التي أدخلها المشرع بقانون خاص ، هو القانون المشار إليه ، في اختصاص محكمة القضاء الإداري لتفصل في الأنزعة التي تثور بشأن تسجيل النماذج والرسوم ومنح براءات الاختراع ، أثر ذلك - عدم تقيدها بالميعاد المقرر قانوناً للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية النهائية - النزاع حول قرار تسجيل نموذج ورسم صناعي - هو في حقيقته قرار مستمر ، ومؤدي ذلك أنه يجوز الطعن فيه بالإلغاء دون التقيد بميعاد الستين يوماً المقررة قانوناً للطعن في القرار الإداري النهائي .

(الطعن رقم ٣٧٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٥ / ٤ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٠٩١)
المبدأ رقم (٧١٧) - بدء الميعاد - ميعاد إلغاء القرارات السلبية - قرار إداري سلبي بالامتناع - عدم تقيد بميعاد الستين يوماً .

الحكم

امتناع الإدارة عن تسليم الطاعن العمل في وظيفة أمام وخطيب ومدرس رغم صدور قرار منها بذلك نكولاً منها عن تنفيذ قرارها الذي استنفدت كامل ولايتها

وتقديرها بإصداره وهو ما يقوم معه قرار إداري سلبي بالامتناع المذكور ،
للقضاء إلزام الإدارة بتنفيذ قرارها الذي صار جزءاً من القانون الذي يحكمها
وعليها الانصياع له ، وهذا للقرار السلبي لا يتقيد الطعن عليه بميعاد ما دام
الامتناع مستمراً ولكل صاحب مصلحة أن يطعن فيه .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٤١)

الفصل السادس
الدفع بعدم قبول الدعوى
لعدم سابقة التظلم

الفصل السادس

الدفع بعدم قبول الدعوى

لعدم سابقة التظلم

إذا كانت المصلحة والصفة من شروط قبول الدعوى الإدارية بصفة عامة، فإن التظلم الإداري وإقامة الدعوى خلال الميعاد المحدد قانوناً من الشروط اللازمة لقبول دعوى الإلغاء بصفة عامة.

ولقد خص المشرع حالات بعينها استوجب فيها أن يسبق رفع الدعوى تقديم تظلم إداري، كما ترك غير ذلك من الطلبات بغير وجوب ذلك التظلم، وقد كان لنظام المساعدة القضائية دور بارز بوصفه ضمن الإجراءات التي تسبق إقامة الدعوى .

القاعدة بالنسبة للتظلم الإداري أنه اختياري يلجأ إليه صاحب الشأن إذا أراد، فيعتمد، اختياري، إلى التظلم إلى الجهة الإدارية قبل رفع دعواه تجنباً لمشقة التقاضي، ولكن المشرع قد يوجب عليه في بعض الأحيان أن يلجأ أولاً إلى التظلم الإداري قبل أن يطرق سبل القضاء.

وبذلك فإن التظلم ينقسم إلى قسمين : تظلم اختياري وتظلم وجوبي.

ونظراً لكون التظلم الوجوبي هو التظلم المعني بكونه إجراء من إجراءات الدعوى الإدارية وخاصة دعوى الإلغاء ، وبوصفه أحد الإجراءات الجوهرية التي يتوقف على تمامها قبول دعوى الإلغاء ، لذلك نعرض الجوانب المختلفة للتظلم الوجوبي ، وبخاصة ما يرتبط به من أسس لقبول أو رفض الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم .

المبحث الأول

الدفع بعدم القبول المتصل

بماهية التظلم

التظلم بوجه عام هو عرض الفرد حالته على الإدارة طالباً منها إنصافه وإعادة الحق إليه، ومحلّه الأصلي هو دعاوي الإلغاء ، والتظلم قد يكون تظلاً وجوبياً أو تظلاً اختيارياً.

والتظلم الوجوبي : هو ذلك التظلم الذي يفرض المشرع على المتضرر من القرار الإداري أو الإجراء الإداري تقديمه إلى جهة الإدارة قبل إقامة دعواه كإجراء شكلي جوهري ينبغي مراعاة اتخاذه قبل ولوج طريق الدعاوي القضائية، ويترتب على عدم تقديمه قبل إقامة الدعوي وجوب الحكم بعدم قبولها شكلاً لعدم سابقة التظلم إلى الجهة الإدارية التي حددها القانون.

والتظلم الاختياري : أو الجوازي هو التظلم الذي ترك الشارع لذي الشأن تقدير مدي تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن على قرار إداري قبل إقامة الدعوي عنه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة فيتقدم به المتظلم اختياراً إلى جهة الإدارة إذا ما قدر أن له مصلحة تحقق غايته من تعديل أو إلغاء القرار الإداري بهذا الأسلوب .^(١)

وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية التي تقررت في مجال " ماهية التظلم " :

مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " ماهية التظلم " :

- المبدأ رقم (٧١٨) - (١) التمييز بين التظلم الوجوبي والتظلم الاختياري .
- (٢) التظلم الوجوبي هو الذي يفرض المشرع على المتضرر من القرار أو الإجراء الإداري تقديمه إلى جهة الإدارة قبل إقامة دعواه كإجراء شكلي

(١) في هذا المعنى راجع :حكم المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٦ وسنورد تفصيله ضمن المبادئ الخاصة بماهية التظلم.

جوهري ينبغي مراعاة اتخاذه قبل سلوك طريق الدعوي القضائية.

(٣) يترتب علي عدم تقديم هذا التظلم قبل إقامة الدعوي وجوب الحكم بعدم قبولها شكلاً لعدم سابقة التظلم إلي الجهة الإدارية التي حددها القانون.

(٤) التظلم الجوازي أو الاختياري هو الذي ترك الشارع لذوي الشأن تقدير مدي تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن علي قرار إداري قبل إقامة دعواه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة - التظلم الاختياري لا يترتب علي عدم تقديمه عدم قبول الدعوي القضائية.

الحكم

ومن حيث إنه قد جري قضاء هذه المحكمة علي أن المشرع الدستوري قد أقام نظام الحكم الحالي علي عدة مقومات أساسية من أهمها مبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة بجميع سلطاتها لهذا المبدأ الذي أفرد له الباب الرابع منه تحت عنوان سيادة القانون وقرره صراحة في المادة (٦٤) منه التي نصت علي أن "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة" كما نصت في المادة (٦٥) علي أن تخضع الدولة للقانون، وهذا المبدأ الرئيسي لا يمكن أن يتحقق إلا لو تقرر دستورياً في ذات الوقت مجموعة من المبادئ والأسس الدستورية التي تكفل نفاذ القانون وعلو الإرادة الشعبية المشرعة علي كل إرادة في الدولة، ومن ذلك أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء إلي قاضيه الطبيعي ويحظر النص في القوانين علي تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء، كذلك فإنه لا يمكن أن تتحقق سيادة القانون وخضوع الدولة لها إلا بتنظيم الرقابة القضائية علي قرارات الدولة وتصرفاتها متمثلة في رقابة الإلغاء التي تكفل إزالة كل قرار أو تصرف مخالف للقانون وكل أثر له بمعرفة هيئة قضائية مستقلة هي مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري وهذا بالفعل ما قرره الدستور في المادة (١٧٢) منه وأن الأصل في نظام سيادة القانون أن تكفله المشروعية الدستورية والقانونية وأن يكون للمتضرر من أي قرار أو إجراء إداري أن يلجأ إلي القاضي الإداري مباشرة دون تقييد ذلك بسبق إتخاذ إجراء معين، فإن الأصل أن يكون التظلم إختياري للتقاضي، إذا شاء سلك سبيله قبل إقامة دعواه، وإذا شاء نحاه ولجأ إلي قاضيه مباشرة دون سبق ذلك بسلوكه سبيل التظلم، فإن مؤدي ذلك أن التظلم الو جوبي لا يتقرر إلا علي سبيل الاستثناء، وحيث يري المشرع في

ذلك مصلحة عامة، ومن ثم لا يتقرر بغير نص صريح يقرر وجوب التظلم ويحظر قبول الدعوي قبل تقديمه وإنتظار مواعيد الفصل فيه من الجهة الإدارية. ومن حيث إن هذا الوجه من أوجه الطعن علي الحكم المطعون فيه قد قام علي الخلط بين نوعين من التظلم في مجال القانون الإداري، أولهما التظلم الو جوبي، الذي يفرض المشرع علي المتضرر من القرار أو الإجراء الإداري تقديمه إلي جهة الإدارة قبل إقامة دعواه كإجراء شكلي جوهري ينبغي إتخاذه قبل ولوج طريق الدعوي القضائية، ويترتب علي عدم تقديمه قبل إقامة الدعوي وجوب الحكم بعدم قبولها شكلاً لعدم سابقة التظلم إلي الجهة الإدارية التي حددها القانون وثانيهما التظلم الجواري أو الإختياري، وهو الذي ترك الشارع لذي الشأن تقدير مدي تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن علي قرار إداري قبل إقامة دعواه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة، وهذا النوع من التظلمات مرده ومرجعه إلي تقدير المتظلم حيث يتقدم به إختياراً إلي الجهة الإدارية المختصة إذا ما قدر أن يلجأ إليه قبل ولوج سبيل الدعوي القضائية أي إذا وجد أن له مصلحة تحقق غاياته من تعديل أو إلغاء القرار الإداري بواسطة هذا الأسلوب من التظلم الإختياري لمصدر القرار أو إلي السلطة الرئاسية المختصة قبل إنقضاء مواعيد الطعن القضائي بالإلغاء في ذات القرار المتظلم فيه وهذا التظلم الإختياري يرتب قانوناً ذات أثر التظلم الو جوبي فيما يتعلق بقطع المياه المحدد قانوناً لإقامة الدعوي القضائية إلا أن هذا التظلم الإختياري لا يترتب علي عدم تقديمه عدم قبول الدعوي القضائية ومعني ذلك أن كلا من التظلم الو جوبي والتظلم الإختياري يشترك مع الآخر في الأثر الإيجابي (أي أثر قطع الميعاد المقرر لرفع الدعوي)، ولكنهما لا يشتركان في الأثر السلبي (أي ترتيب عدم قبول الدعوي علي عدم تقديم التظلم) ذلك أن الأثر السلبي المشار إليه إنما يترتب علي عدم تقديم التظلم الو جوبي دون عدم تقديم التظلم الجواري أو الإختياري.

ومن حيث إن النص الذي يستند إليه الطاعن فيما ذهب إليه من حتمية التظلم الو جوبي بقبول دعوي المطعون ضده إنما تجري عباراته بأنه "لكل مالك أو حائز...التظلم"...الأمر الذي يفيد صراحة أنه من قبيل التظلم الجواري الذي لا يحول دون حق صاحب الشأن في أن يلجأ مباشرة إلي قاضيه الطبيعي وهو في هذا المجال القاضي الإداري المختص لي طرح عليه النزاع الإداري المثار ويطلب

تطبيق صحيح حكم القانون.

ومن حيث إنه بناء علي ما سلف بيانه من أسباب فإن حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى إليه من القضاء بقبول الدعوي الصادر فيها هذا الحكم، ومن ثم يكون الطعن علي غير سند من القانون وخليقاً بالرفض.

(الطعن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٦)

المبدأ رقم (٧١٩) - التظلم الوجوبي - استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التظلم ادرياً.

الحكم

إن ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه عن عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين - فيما عدا حالتى الفصل او الوقف فيجوز للمحكمة ان تحكم مؤقتاً باستمرار صرف المرتب كله او بعضه - انما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية وان القانون المذكور عالج الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا بوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الأود ان كان المرتب هذا المورد ، وأنه لذلك يجب الاستهداء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لاتخضع لوجوب التظلم ادرياً لاتحاد العلة.

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٦ - س ١ ص ١١٧٣)

المبدأ رقم (٧٢٠) - اللجوء إلي القضاء أمر إختياري لا إلزام علي الموظف أن يلجأ للقضاء - اللجوء إلي القضاء لا يحول دون الإلتجاء إلي أولي الأمر من خلال التظلم - أساس ذلك إن التظلم هو الأصل في مجال إستخلاص ذوي الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم - جهة الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين عليها أن تعطي الحق لأصحابه دون أن تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته - يؤكد ذلك أن المشرع حرصاً منه علي تخفيف العبء عن العامل وتجنبيه أعباء التقاضي

اشتراط لقبول دعوي الإلغاء في بعض الأحوال أن يسبقها تظلم لعل صاحب المصلحة يحقق طلباته دون طرح المنازعة علي القضاء.

الحكم

ومن حيث إن قرار مجلس التأديب الطعين عندما ذهب غير هذا المذهب دون تحقيق دفاع الطاعن مردداً أن الطاعن كان ينبغي عليه التريث حتى يقول القضاء كلمته قد شابه قصور في التسبب وفساد الاستدلال ذلك أن طريق المنازعة القضائية هو محض سبيل إختياري لا إلترام في اللجوء إليه وليس من شأنه أن يحول دون الإلتجاء إلي أولى الأمر من خلال التظلم إليهم بل إن هذا التظلم بما يفصح عنه مدلوله المصطلح عليه قانوناً يعني التظلم الولائي، هو الأصل في مجال استخلاص نوي الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم، ذلك أن جهة الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين أن تعطي الحق لأصحابه دون أن تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته. مما يؤكد هذا الفهم أن المشرع المصري حرصاً منه علي هذه المعاني اشتراط لقبول الدعوي في بعض الأحوال إستبقاها بالتظلم لعله يحقق طلبات مقدمه فيعفيه ويعفي جهة الإدارة خضم المنازعة القضائية، وترتيباً علي كل ما تقدم بيانه فإن قرار مجلس التأديب يكون قد استخلص المخالفة المسندة إلي الطاعن استخلاصاً غير سائغ من الأوراق وانتزع أسباب إدانة الطاعن فيها من أصول لا تنتجها مادياً وقانوناً بما ينبغي معه الحكم ببراءة الطاعن منها وبالبناء علي ذلك فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون عليه وبراءة الطاعن مما أسند إليه.

(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

المبحث الثاني

الدفع بعدم القبول المتصل بشكل التظلم

أكدت المحكمة الإدارية العليا أنه لا يشترط في التظلم شكل خاص ^(١) فلا يشترط فيه الكتابة كما يجوز التظلم بعريضة عادية أو بإنداز علي يد محضر ^(٢)، كما تعتبر البرقية المتضمنة بيان القرار المطعون فيه وأوجه الطعن الموجهة إليه

(١) المحكمة الإدارية العليا - السنة الأولى - رقم (٥٥) جلسة. ١٩٥٦/١/٢٨

(٢) محكمة القضاء الإداري - مجموعة الخمس عشرة سنة) رقم - ٥٢٥ دعوي (جلسة. ١٩٤٨/١١/١٧

تظلماً يؤدي كامل الأثر الذي ينتجه التظلم^(١) ولكن يجب علي المتظلم أن يقدم التظلم باسمه الخاص^(٢) مباشرة أو عن طريق نائب له الصفة القانونية في تقديمه. ولقد أصدر المستشار رئيس مجلس الدولة القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن إجراءات التظلم الو جوبي، فحددت المادة الأولى منه أن التظلم يكون من القرارات الإدارية المنصوص عليها في البنود (ثالثاً) و(رابعاً) و(تاسعاً) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وأن التظلم يتم إلي (الجهة الإدارية التي أصدرت القرار) أو إلي (الجهات الرئاسية) بطلب يقدم لها أو يرسل إليها بكتاب موصي عليه مصحوب بعلم للوصول. وحددت المادة الثانية من القرار مشتملات التظلم فتطلبت وجوب تضمينه البيانات التالية:

- (أ) اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه.
 - (ب) تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في الوقائع المصرية أو في النشرة المصلحية أو تاريخ إعلان المتظلم به.
 - (جـ) موضوع القرار المتظلم منه والأسباب التي بني عليها التظلم ويرفق بالتظلم المستندات التي يري المتظلم تقديمها.
- وحددت المادة الثالثة منه إجراءات تلقي الجهة الإدارية للتظلمات فنصت علي أن تقوم الجهة الإدارية بتلقي التظلمات وقيدتها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها أو ورودها ويسلم إلي المتظلم إيصال مبين فيه رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الإيصال إليه بطريق البريد بكتاب موصي عليه. ووفقاً للمادة الرابعة من القرار المشار إليه ترسل التظلمات فور صدورها إلي الجهة التي أصدرت القرار، وعليها أن تبدي رأيها في التظلم، وأن ترفق به الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ويرسل إلي الجهة التي يناط بها فحص التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه أو وروده.
- وخصت المادة الخامسة من القرار مفوضو الدولة برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات والمؤسسات العامة أو من يندبون لذلك من هذه الجهات بتولي فحص التظلمات وعرض النتيجة علي الجهة

(١) المحكمة الإدارية العليا - السنة - ١٦ رقم (٣) جلسة ١٩٧٠/١١/١٥

(٢) المحكمة الإدارية العليا - السنة - ٤ رقم (١١) جلسة ١٩٥٩/٥/١٦

المختصة في ميعاد غايته ثلاثين يوماً من تاريخ ورود التظلم.
ونصت المادة السادسة من القرار علي أن تتخذ الإجراءات اللازمة للبت في
التظلم في الميعاد القانوني، ويبلغ صاحب الشأن بالقرار الصادر في تظلمه
والأسباب التي بني عليها وذلك بكتاب موصي عليه.
وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمتي القضاء الإداري
والإدارية العليا في " الدفع بعدم القبول عندما يتصل الأمر ببحث مسألة " شكل
التظلم " وذلك في مطلبين :

المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في "شكل التظلم"
المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في "شكل التظلم"

وفيما يلي نعرض لكل مطلب منهما علي حدة :

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في " شكل التظلم "

المبدأ رقم (٧٢١) - التظلم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو للجهة الرئاسية لها ليس له شكل مخصوص في القانون.

الحكم

إن التظلم للجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو للجهة الرئاسية لها ليس له شكل مخصوص في القانون فقد يحصل بعريضة يقدمها صاحب الشأن كما يمكن حصوله بإنذار علي يد محضر يبين فيه المنذر غرضه بوضوح في الإنذار ويطلب فيه تصحيح الوضع القانوني الخاطئ الذي ترتب علي القرار المطعون فيه.

(حكم القضاء الإداري ٥٩/١٣/٣ - ١٩٤٨/١١/١٧ - ٢ - ١٦٣)

المبدأ رقم (٧٢٢) - لا يشترط في تقديم التظلم سلوك خاص أو إتباع أوضاع معينة.

الحكم

إن علة إشتراط التظلم في القرارات الإدارية وما يتفرع عنه من وقف الميعاد، هي أن تتاح الفرصة للجهة الإدارية لتعدل عن قرارها، فتكفي الطاعن مؤونه التقاضي في شأنه، وهذا النظر لا يتحقق إلا بتقديم التظلم إلي الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها - علي أنه من وجه آخر، لا يشترط في هذا التقديم سلوك خاص أو إتباع أوضاع معينة، بل حسب الطاعن أن يكون تظلمه قد بلغ إلي الجهة صاحبة الشأن في الميعاد وفي خصوصية هذه الدعوي، فقد قدم المدعي تظلمه إلي مدير عام مصلحة الضرائب للاتصال في شأنه بوزارة الأشغال مصدرة القرار، ولم تجدد عليها حصول هذا الاتصال خلال ستين يوماً من تاريخ علم المدعي بالقرار - يضاف إلي ذلك أن المدعي قد اتبع في تقديم تظلمه ما يقضي به النظام الإداري من مخاطبة الموظف لجهات الحكومة، تكون عن طريق المصلحة التابع لها.

(حكم القضاء الإداري ٩٠١/٢٤٨/٣ - ١٩٤٩/٦/١ - ٣ - ٢٨ - وأيضاً ٤ - ٢٥٣ -

- ٢٩٢/٧٠/٥ - ١٩٥٠/١٢/٢١)

المبدأ رقم (٧٢٣) - التظلم الإداري لا يحدث أثره إلا إذا انصب على قرار بذاته فإذا جاء مجهولاً أو منصّباً على قرار بذاته فلا يمكن سحبه إلى قرارات أخرى مماثلة.

الحكم

شرط التظلم أن يرد على قرار معين وألا يكون مجهولاً، ذلك أن ما يقوله المدعي أن الإنذار الموجه منه للوزارة والذي انصب على الرفض الخاص بالطلب المؤرخ في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ معناه أنه متمسك بكل طلباته، هذا القول من المدعي مردود بأنه كي يحدث التظلم الإداري أثره يجب أن ينصب على قرار بذاته فإذا جاء مجهولاً أو منصّباً على قرار بذاته فلا يمكن سحبه إلى قرارات أخرى مماثلة.

(حكم القضاء الإداري-٤٥٤/٢٢٨/٨-١٩٥٣/١/١٤-٦-١٠٧١)

المبدأ رقم (٧٢٤) - إغفال التوقيع على التظلم لا يؤثر على كيان التظلم ووجوده طالما كان واضحاً من عباراته أنه صادر من المتظلم.

الحكم

إن إغفال التوقيع على التظلم لا يؤثر على كيان التظلم ووجوده ذلك إنه إذا كان الثابت من الأوراق أن المدعي أرسل إلى الجهة الإدارية تظلاً بطريق البريد الموصي عليه بعلم الوصول، ولم تذكر تلك الجهة وصول ذلك التظلم لها من المدعي، وإن قالت أن التظلم جاء غفلاً من التوقيع، فإن المحكمة لا تري في إغفال التوقيع من المدعي على تظلمه ما يؤثر على كيان التظلم مادام أنه واضح من عباراته، وأنه صادر منه ولهذا يكون الدفع بعدم قبول الدعوي المؤسس على عدم وجود تظلم دفعاً واجب الرفض.

(حكم القضاء الإداري-٧١/٥٥/١٥-١٩٦٠/١٢/٢١-١٢-١٠٣٥)

المبدأ رقم (٧٢٥) - شروط التظلم الوارد بالمادة (١٢) من قانون مجلس الدولة.

الحكم

معني التظلم الوارد بالمادة (١٢) من قانون مجلس الدولة هو وجوب أن ينصب على قرار إداري محدد، وأن يعلم به المتظلم قانوناً ذلك أنه إذا كانت العبارة التي وردت في عريضة الدعوي، والتي جعلتها الحكومة سنداً في الدفع

بعدم قبولها ورفعها بعد الميعاد، لا تشير إلى قرار معين وإنما وردت بصفة التعميم عن حالة المدعي من تخطيه في الترقية مع إستحقاقه لها، فهذه العبارة الجامعة المبهمة لا تـُرى فيها المحكمة معني التظلم الذي يعينه القانون، والذي يكون فيه ميعاد رفع الدعوي ستين يوماً من تاريخ انقضاء أربعة أشهر علي تقديمه، إذ التظلم، الذي تعنيه المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة، والذي حدد له ميعاد ترفع فيه الدعوي بعد تقديمه، هو الذي ينصب علي قرار إداري معين علم به المتظلم بالطريقة التي رسمها القانون.

(حكم القضاء الإداري ١٢/١٣/٩ - ١١/٧ - ١٩٥٤ - ٦ - ١٠٥٧)

المبدأ رقم (٧٢٦) - التظلم بعبارات عامة لا يستفاد منها الطعن علي قرار بذاته لا ينتج أثره.

الحكم

إن ميعاد الطعن لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان القرار أو نشره أو قياساً من تاريخ ثبوت علم صاحب الشأن بمحتويات القرار علماً يقينياً يقوم مقام الإعلان ويترتب علي ذلك أن التظلم القاطع لسريان الميعاد يجب أن يكون منصفاً علي قرار تم نشره أو أعلن صاحب الشأن به أو علم به علماً يقينياً شاملاً يقوم مقام الإعلان، فإذا لم يكن تم النشر أو الإعلان أو ثبت أن صاحب الشأن علم بالقرار علماً شاملاً لكافة محتوياته فإن الميعاد لا يبدأ في السريان، فإذا قدم تظلاً بعبارات عامة لا يطعن فيه علي قرار بذاته ولم يثبت سبق إعلانه به أو نشره أو سبق علمه اليقيني به علماً نافياً للجهالة فإن مثل هذا التظلم بدوره يكون غير منتج في سريان الميعاد الذي يعتبر فواته بمثابة قرار برفض التظلم ومن ثم لا يمكن تحديد إنقضاء ميعاد الطعن بمرور الستين يوماً التالية وقد ظهر للمحكمة من التظلمات المقدمة من المدعي أنها جاءت بعبارات عامة لا تتبى بعلمه بالقرارين المطعون فيهما ومحتوياتهما فهي والحالة هذه غير منتجة في سريان الميعاد المشار إليه ومن ثم لا يمكن إعتبار ميعاد الستين يوماً المحدد لتقديم الطعن قد انقضت ويكون الدفع بعدم القبول علي غير أساس سليم ويتعين رفضه.

(حكم القضاء الإداري ١٤٤٣/٧٣٢/٧ - ١٩٥٣/٦/٣ - ٦ - ١٣٧٣)

المبدأ رقم (٧٢٧) - الإيصالات الخاصة بالخطابات المسجلة ودلائلها في إثبات تقديم التظلم.

الحكم

مادام أن الحكومة لم تقدم للمحكمة ما يفيد أن الإيصالات الخاصة بالخطابات المسجلة التي قدمها المدعون كانت بخصوص أمر آخر خلاف التظلم الذي يتمسك به المدعون فلا يسع الحكومة والحالة هذه إلا أن تعتمد هذين الإيصالين كدليل على أن المدعين تظلموا في التاريخ المبين فيهما وفي هذه الحالة يكون ميعاد رفع الدعوي هو أربعة أشهر تمضي من تاريخ التظلم فيضاف إليها ستون يوماً ولما كانت الدعوي قد رفعت قبل انقضاء هذا الميعاد فإن الدفع يكون غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه.

(حكم القضاء الإداري ١٢٩/٥٩/٨ - ١٩٥٣/١١/٢٩ - ٥ - ١٣٣١)

المبدأ رقم (٧٢٨) - دلالة الإيصالات في إثبات التظلم.

الحكم

إذا كانت الحكومة وهي تتمسك بالدفع بعدم القبول على اعتبار أن المدعي لم يقدم تظلماً من القرار المطعون فيه ولكنها مع إصرارها على إنكار تقديم التظلم لم تقدم ما يفيد أن الإيصال الذي قدمه المدعي كان بخصوص أمر آخر خلاف التظلم الذي تدعيه، فلا يسع المحكمة والحالة هذه إلا أن تعتمد الإيصال والتظلم المقدمين من المدعي خصوصاً وأنه أشار منذ اللحظة الأولى إلى هذا التظلم في صحيفة إفتتاح الدعوي وفي ذلك ما يؤيد صحة قوله.

(حكم القضاء الإداري ٩٤٧/٣٦٧/٦ - ١٩٥٢/٥/١٢ - ٦ - ٣٣١)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " شكل التظلم "

المبدأ رقم (٧٢٩) - التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية.

الحكم

لا وجه للقول بوجوب توجيه التظلم الإداري إلى الوزير المختص ، وفقاً لما قرره المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري ، وإلا كان التظلم باطلاً غير منتج لأثره -

لا وجه لذلك ، لأن ثمة طريقين للتظلم طبقا لمفهوم المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التظلم إلى مصدر القرار نفسه أو إلى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار إليه تعطيل طريق التظلم إلى مصدر القرار ذاته ، بل إنه - باعتباره أداة أدنى - لا يملك تعديل حكم ورد بأداة أعلى هى القانون ، وغاية الأمر أن قرار مجلس الوزراء المذكور إنما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها فى شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على سنن محدد منضبط . وغنى عن البيان أن تقديم التظلم إلى الوزير نفسه لا يكون واجبا إلا حيثما يكون هو مصدر القرار ذاته ، أو تكون له سلطة التعقيب على القرار وإن لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة الرئيسية ، فإذا كان القرار صادر من غير الوزير ، ولم يكن لوزير سلطة التعقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية كان تقديم التظلم إلى مصدر القرار نفسه صحيحا ومنتجا آثاره طبقا للقانون . فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه صادر بعقوبة الإنذار من رئيس محكمة ابتدائية فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٥ بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت أن كانت سلطته فى هذا الشأن نهائية لا معقب عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقا للمادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ > قبل تعديله بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ < الذى يطبق فيما لم يرد نص خاص فى قانون نظام القضاء ، فإنه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم إليه رأسا فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٥٥ يعتبر - والحالة هذه - منتجا لآثاره ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٣ القضائية - جلسة ٨/٣/١٩٥٨ - س ٣ ص ٨٩١)
المبدأ رقم (٧٣٠) - نظم - شكل التظلم - لا وجه لاستلزام وضع طابع دمغة - كفاية مثول التظلم بين سمع وبصر الإدارة لترتيب أثره .

الحكم

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية التى عينتها ، ومنها القرارات النهائية للسلطات التأديبية

عدا ما كان منها صادراً من مجالس تأديبية ، لو صح أن هذا هو الشأن فى خصوص القرار الوزارى المطعون فيه رقم ٤٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الإقتصاد بفصل المدعى من خدمة الحكومة مع حرمانه من مرتبه عن مدد غيابه بدون إذن وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار وإلى الهيئات الرئيسية وإنتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية " وقد نصت المادة الأولى من هذا القرار على أن " يقدم التظلم من القرار الإدارى إلى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم إليه أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول " . وظاهر من هذا أن المشرع ، وإن كان قد جعل التظلم المعنى بهذا النص وجوبياً ، إلا أنه ضبطه ونظم إجراءاته وطريقة الفصل فيه على وجه يراعى فيه جانب التيسير على المتظلم ، إذ أجاز تقديمه بطلب أو بكتاب موصى عليه ، وذلك على سبيل البيان والتوجيه الذى لم يثبت على مخالفته أى بطلان ، وإنما قصد به إيجاد دليل إثبات على حصول التظلم وتاريخ تقديمه لما لذلك من أهمية بالنسبة إلى مواعيد رفع دعوى الإلغاء وإلى قبول هذه الدعوى ، مع تمكين المتظلم من بسط أسباب تظلمه من القرار وتبصير الإدارة فى الوقت ذاته بهذه الأسباب حتى يتسنى له وزنها وتقدير جديتها لإمكان البت فى التظلم ، وإذا كان من الجائز تقديم التظلم بكتاب موصى عليه أو بأى طريق يتحقق معه الغرض الذى تغياه الشارع من التظلم ، فلا وجه لاستلزام وضع طابع دمغة على إتساع الورق على تعبير صاحب الشأن عن رغبته فى التظلم من القرار بل يكفى أن يقوم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه أثره القانونى وإن أعوزه إستيفاء إجراء شكلى متطلب لغرض آخر لم يرتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دمغى جزاء البطلان ، إذ قضى فى المادة ١٦ منه بأنه " لا يجوز للقضاء وكتاب المحاكم مندوبى القضاء والموظفين الإداريين إصدار أحكام أو قرارات أو وضع إشاراتهم أو التصديق على إمضاءات أو القيام بمأموريتهم أو بإجراء عمل داخل فى اختصاصهم ما لم يتبينوا أولاً أن الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون على المستندات المقدمة إليه قد أديت فعلاً ، وكل حكم يصدر أو عمل رسمى يؤدي وكذلك كل عقد يتم خلافاً للأحكام المتقدمة لا يجوز التمسك به حتى تؤدي الرسوم

المستحقة والغرامات والتعويضات " . ومؤدى هذا أن الورقة التي تقدم إلى الجهة القضائية أو الإدارية غير مستوفية لرسم الدمغة لا تعتبر معدومة في ذاتها أو كأن لم تكن ، وإنما يمتنع عن القضاة والموظفين الذين عددهم النص إجراء أى عمل من إختصاصهم فى شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها ، أى تعليق العمل على أداء الرسم ، فالورقة صالحة فى ذاتها وقائمة بما فيها وإنما العمل المطلوب من هؤلاء مرجأ من جانبهم إلى ما بعد سداد الرسم ، فإذا أدى هذا الرسم أدى العمل تبعاً له . على أن الشارع قد إفترض إمكان صدور حكم أو أداء عمل رسمى أو إتمام عقد خلافاً لذلك ، ومع هذا لم يقرر بطلان الحكم أو العمل أو العقد فى هذه الحالة أو إنعدام أثره ، بل قضى بوقف التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات ، فإذا أدبت ولو متأخرة سقط هذا المنع من التمسك . ومن ثم فليس بسائع أن ينكر على المدعى تقديمه بالفعل تظلاً إدارياً من قرار فصله وفقاً لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قبل رفع دعواه بطلب إلغاء هذا القرار وإن ساء للجهة الإدارية الإمتناع عن النظر فيه بسبب عدم أداء رسم الدمغة المستحق عليه - لو صح أن ثمة دمغة مستحقة على مثل هذا التظلم - ولا يمنع هذا الموقف السلبي من جانب الإدارة - إن لم تنشأ دعوى المتظلم إلى أداء هذا الرسم - من تحقق الأثر القانونى الذى رتبته المشرع على واقعة تقديم التظلم من حيث اعتبار شرط التظلم الإدارى السابق مرعياً من جانب المدعى قبل رفع دعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩ - س ٨ ص ٣٥٣)
المبدأ رقم (٧٣١) - البرقية وسيلة من وسائل إثبات حصول التظلم وتضمنها لكافة عناصر التظلم الوجوبى يثبت تحقق علم المدعى بالقرار .

الحكم

إذا بان من البرقية بوضوح أنها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة إلى القرار والمطاعن التى يوجهها المتظلم إلى أعمال اللجنة العلمية، كما أشارت صراحة - بما لا يدع مجالاً للشك - أن القرار أدى إلى عدم منح المتظلم درجة أستاذ مدرس الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت كافة عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها علم المدعى علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه وأسباب المعارضة فيه حيث سردها بكل تفصيل، فلا يقبل منه بعد ذلك القول

بأنه لم يكن يعلم بالقرار علماً كافياً نافياً للجهالة.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٦ ق - لقضية رقم ١٣/١٩٢٧ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٧٠)

المبدأ رقم (٧٣٢) - القانون لم يوجب أن يتخذ البت في التظلم شكلاً معيناً -
يكفي لثبوت حفظ التظلم الموافقة على المذكرة المسطرة بشأن التظلم.

الحكم

إن الموافقة على المذكرة التي وضعت في شأن تظلم المدعي هي عين القرار الصادر بحفظ هذا التظلم - ذلك أن القانون لم يوجب أن يتخذ البت في التظلم شكلاً معيناً - وإنما كل ما قصده أن يوافق على التصرف في التظلم الرئيس الإداري المختص.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٩ ق - لقضية رقم ٨/٩١٩ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٦٤)

المبدأ رقم (٧٣٣) - لا بطلان عند خلو التظلم الإداري من طابع التمغة.

الحكم

خلو التظلم الإداري من طابع التمغة - لا بطلان - يكفي أن يقوم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه أثره وإن أعوزه استيفاء إجراء شكلي متطلب لغرض آخر لم يترتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم تمغة جزاء البطلان.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١٦٧٣/٧ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٦٢)

المبدأ رقم (٧٣٤) - يكفي أن يقدم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه أثره وإن أعوزه استيفاء إجراء شكلي - أثر تخلف طابع التمغة : الورقة التي تقدم إلى الجهات القضائية أو الإدارة غير مستوفية رسم التمغة لا تعتبر معدومة في ذاتها أو كأن لم تكن وإنما يمتنع على القضاء والموظفين إجراء أي عمل من اختصاصهم في شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها - الورقة صالحة في ذاتها وقائمة بما فيها وإنما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين مرجأ من جانبهم إلى ما بعد سداد الرسم.

الحكم

خلو التظلم الإداري من طابع التمغة لا بطلان حيث يكفي أن يقدم التظلم بالفعل بين سمع الإدارة وبصرها حتى يترتب عليه أثره وإن أعوزه استيفاء إجراء شكلي متطلب لغرض آخر لم يترتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بشأن تقرير رسم تمغة جزاء البطلان -الورقة التي تقدم إلى الجهات القضائية أو الإدارة غير مستوفية رسم التمغة لا تعتبر معدومة في ذاتها أو كأن لم تكن وإنما يتمتع علي القضاء والموظفين إجراء أي عمل من اختصاصهم في شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها -الورقة صالحة في ذاتها وقائمة بما فيها وإنما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين مرجأ من جانبهم إلى ما بعد سداد الرسم -تحقق الأثر القانوني الذي يترتب عليه المشرع علي واقعة تقديم التظلم، وأن خلا من رسم التمغة، من حيث إعتبار شرط التظلم الإداري السابق مرعياً قبل رفع دعوي الإلغاء.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٨ ق - لقضية رقم ١٦٧٣/٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٩)

المبدأ رقم (٧٣٥) - تقديم الطاعن صورة لتظلم ادعي تقديمه في الميعاد - عدم اطمئنان المحكمة إلى صحة هذا التظلم، إذا كانت الصورة تحمل تاريخاً وإذا بها بعد ذلك تحمل تاريخاً مزعوماً، ولا دليل يبنى بأنها قدمت إلى شخص مسئول بتسلمه لها - من حق المحكمة طرحه وإعتبار الدعوي غير مقبولة شكلاً.

الحكم

ومن حيث إن الطاعن قدم صورة من تظلم ادعي أنه قدم بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ ولم تكن صورة التظلم علي نحو ما استظهرت محكمة القضاء الإداري وأبانت بجلاء في حكمها بل وعلي نحو ما ثبت بتقرير المفوض أمام محكمة القضاء الإداري من وقاع وما انطوت عليه حافظة المستندات المقدمة من المدعي أمام تلك المحكمة والشاملة ستة مستندات من بينها صورة التظلم -لم تكن تحمل تأشيراً بأنها قدمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥، وهو تأشير غير رسمي، ينأي عن اطمئنان المحكمة إلى سلامة هذا التاريخ أو صدوره من شخص أو أنه كان قائماً وقت البت في موضوع الدعوي أمام محكمة القضاء الإداري، يؤيد ذلك ويسانده أن جهة الإدارة نفت من جانبها وفي حينه مثل هذا التظلم وهو نفي لم يحضه المدعي بدليل مقنع، الأمر الذي لا مندوحة معه من اعتبار الدعوي قد أقيمت دون مراعاة المواعيد المقررة لرفع دعوي الإلغاء.

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٩)

المبدأ رقم (٧٣٦) - عبء إثبات تقديم التظلم على المدعي.

الحكم

علي المتظلم أن يقدم دليلاً علي تظلمه، ولا يكفي في هذا الخصوص تقديم أوراق أو إيصالات غير واضحة الدلالة علي تقديم التظلم وتاريخه.
(الطعن رقم ٣٧٢٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة - ١٩٩٤/١٢/٣ والطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١٢)

المبحث الثالث

الدفع بعدم القبول المتصل

بنطاق التظلم

اشتراطت محكمة القضاء الإداري في التظلم شرطين:

الأول - أن ينصب علي قرار معين، والثاني - ألا يكون مجهولاً.
ويكفي أن يكون التظلم قائماً علي سبب معين دال بما ورد فيه علي موضوعه ولكن يجب أن يمكن التظلم الإدارة من أن تستقي منه عناصر المنازعة علي نحو يمكنها من فحصه.

ويقدم التظلم إلي الجهة مصدرة القرار أو جهة رئاسية لها التعقيب رئاسياً علي الجهة المصدرة للقرار.

وقد حدد المشرع في المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للطلبات التي لا تقبل قبل التظلم منها إلي الجهة الإدارية فنصت علي أنه:
"لا تقبل الطلبات الآتية:

أ-.....

ب - الطلبات المقدمة رأساً بالطعن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها إلي الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلي الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم.

وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة.
وبالتالي فإن حالات التظلم الو جوبي هي:

(١) الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات (البند ثالثاً).

(٢) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي (البند رابعاً).

(٣) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية (البند تاسعاً).

وسنعرض فيما يلي للمبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم القبول عندما يتصل بحث الدفع بمسألة " نطاق التظلم " :

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في " نطاق التظلم "

المبدأ رقم (٧٣٧) — التظلمات عن القرارات الإدارية الصادرة بعد العمل بقانون مجلس الدولة.

الحكم

التظلمات التي يترتب عليها وقف سريان ميعاد طلبات الإلغاء مقصورة على تلك التي تحصل عن القرارات الإدارية اللاحقة على العمل بقانون مجلس الدولة.

(حكم القضاء الإداري ٢٢٦/٩١/٢ - ١٠/٢/١٩٤٩ - ٢ - ٤٠٤)

المبدأ رقم (٧٣٨) — العبرة بصور القرار بعد العمل بقانون مجلس الدولة وليس بتقديم التظلم من القرار الصادر قبل العمل بالقانون.

الحكم

لا اعتداد بالتظلم على القرار الإداري الصادر برفض طلب المدعية الترخيص لها بالعودة إلى إدارة منزلها للبغاء الرسمي ولو كان مقدماً بعد العمل بقانون مجلس الدولة مادام القرار الأصلي المتظلم منه سابقاً على تاريخ نفاذه دون أن

يجدي في ذلك تظلم لاحق وهذا حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة.

(حكم القضاء الإداري ٧٥٢/١٣٤/٢ - ١٩٤٨/٧/١ - ٢ - ٧٧)

المبدأ رقم (٧٣٩) - العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ففي حكم عدم تظلم المدعي من قرار لجنة التأديب مادام القانون نص علي أنه نهائي ولا سلطان للجنة ولا أية سلطة إدارية أخرى أعلي منها في أن تعيد النظر في القرار توطئة لتعديله أو سحبه.

الحكم

إن علة تقديم التظلم الإداري لمصدر القرار أو لمن يعلوه في السلم الرئاسي إنما هي إحتمال تبين خطأ القرار والعدول عنه بسحبه في المدة القانونية ولا شبهة في أن هذه العلة منتفية عندما ينص القانون علي نهائية بعض القرارات الإدارية ومادامت العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ففي حكم عدم تظلم المدعي من قرار لجنة التأديب مادام القانون نص علي أنه نهائي ولا سلطان للجنة ولا أية سلطة إدارية أخرى أعلي منها في أن تعيد النظر في القرار توطئة لتعديله أو سحبه.

(حكم القضاء الإداري ١٨٠/٤٢٩/٦ - ١٩٥٢/٥/٢٦ - ٦ - ٣٢٤)

المبدأ رقم (٧٤٠) - التظلم الذي يقدم عن قرارات إدارية غير نهائية لا ينتج أثراً، لأنه لا يجوز أصلاً المطالبة بإلغاء تلك القرارات.

الحكم

إن التظلم الذي يترتب علي فوات ستين يوماً علي تقديمه، دون الإجابة عليه من الجهة الإدارية قيام قرار حكمي برفضه يبدأ منه سريان ميعاد طلب الإلغاء، إنما هو التظلم من القرارات الإدارية النهائية وهي التي يجوز المطالبة بإلغائها، أما التظلم الذي يقدم عن قرارات إدارية غير نهائية فإنه لا يترتب عليه هذا الأثر، لأنه لا يجوز أصلاً المطالبة بإلغائها ومن ثم لا يفتح ميعاد طلب إلغائها وبالتالي لا يمكن تصور إنقطاع سريان هذا الميعاد بالتظلم من القرار أو سريانه بانقضاء ستين يوماً دون الإجابة عليه.

(حكم القضاء الإداري ٣٧٠/٢١٠/١٤ - ١٩٦٠/٦/٢٨ - ١٣ - ١٠٧٨)

المبدأ رقم (٧٤١) - عدم جدوى التظلم الوجوبي من قرار التخطي في الترقية بعد أن أعلنت الجهة الإدارية عدم الاستجابة إلي طلب تعديل الأقدمية الذي بني عليه المدعي تخطيه.

الحكم

إن المنازعة ، في الحالة المعروضة ، تقوم أساساً علي حقيقة أقدمية المدعي في الدرجة السادسة، الأمر الذي أعلنت عنه الإدارة بعدم موافقتها علي ما طلبه المدعي من تعديل فيها، والقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وإن أوجب التظلم من القرارات الإدارية قبل رفع الأمر بشأنها إلي المحكمة، فإن ذلك لحكمة ارتأها وهي الحد من المنازعات القضائية ومن ثم فإن وجوب تظلم المدعي من قرار تخطيه في الترقية إلي الجهة الإدارية كما يقضي القانون بذلك بعد أن أعلنت تلك الجهة عدم الاستجابة إلي طلب تعديل الأقدمية الذي بني عليه المدعي تخطيه ، يكون عديم الجدوى في هذه الحالة ، فيكون الدفع بعدم قبول الدعوي لعدم تظلم المدعي من القرار المطعون فيه في غير محله متعين للرفض.

(حكم القضاء الإداري ١١١/١٠٣/١٢ - ١٩٥٨/٥/٨ - ١١ - ٨٧٦)

المبدأ رقم (٧٤٢) - التظلم من القرار الصادر من مجلس المراجعة في خصوص ما انتهى إليه من تقدير ضريبة علي العقارات المبنية، لا يعتبر تظلاً منتجاً لآثاره علي المعنى المقصود في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة المقابلة للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، فهو لا يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء لأن الجهة التي حصل للتظلم إليها مهما علت في النظام الرئاسي الإداري لا تملك شيئاً في شأن أي قرار يصدر من مجلس المراجعة.

الحكم

إن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة علي العقارات المبنية قد رسم طريق تقدير هذه الضريبة وإعلان الممولين بها في المادتين ٢٣ و ١٤ منه ورخص للممولين والحكومة في المادة ١٥ منه في أن يتظلّموا أمام مجلس المراجعة من قرارات لجان التقدير، ثم شرح القانون في المادتين ٢٦ و ١٨ كيفية تشكيل هذا المجلس والشروط اللازمة لصحة انعقاده، ثم نص في المادة ٢٠ منه علي أن تكون قرارات مجلس المراجعة نهائية.

ويبين من هذه النصوص أن القانون جعل من مجلس المراجعة جهة إدارية ذات اختصاص قضائي وجعل قرارها قطعياً لا يجوز الرجوع فيه غير خاضع لموافقة أو اعتماد أية جهة رئيسية أخرى مهما علت بمعنى أن مجلس المراجعة

في هذه الناحية من الاختصاص لا يخضع للنظام الرئاسي الذي يعطي للرئيس سلطة تعديل وإلغاء القرارات الصادرة من الهيئات الدنيا، ومن ثم فإن التظلم من القرار الصادر من مجلس المراجعة في خصوص ما انتهى إليه من تقدير ضريبة علي العقارات المبينة، لا يعتبر تظلاً منتجاً لآثاره علي المعني المقصود في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة المقابلة للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩، فهو لا يقطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء لأن الجهة التي حصلت التظلم إليها مهما علت في النظام الرئاسي الإداري لا تملك شيئاً في شأن أي قرار يصدر من مجلس المراجعة.

(حكم القضاء الإداري ١٤/٢٠٦/٣٦٥ - ٢١/٦/١٩٦٠ - ١٣ - ٩٣٠)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " نطاق التظلم "

المبدأ رقم (٧٤٣) - سريان حكم عدم قبول الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء قرارات الترقية قبل التظلم منها إلي الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلي الهيئات الرئيسية علي الطلب الأصلي وعلى الطلب العارض.

الحكم

التظلم الو جوبي - المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة - نصها علي عدم قبول الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء قرارات الترقية قبل التظلم منها إلي الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلي الهيئات الرئيسية - سريان حكم هذه المادة علي الطلب الأصلي - والطلب العارض المقدم خلال المنازعة الإدارية مادام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الأصلي ومادام الإلغاء موضوع الطلب العارض قائماً علي سبب يختلف عن سبب الطعن في القرار موضوع الطلب الأصلي.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة - ٩ القضية ٧٥٤/٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٤)

المبدأ رقم (٧٤٤) - عدم جدوى التظلم إلي لجنة العمد والمشايخ أو إلي وزير الداخلية بعد اعتماد قرارها اعتماداً صريحاً أو ضمناً.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة علي أن المستفاد من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ، أنه يتمتع علي لجنة العمد والمشايخ إلغاء أو تعديل القرار الذي تصدره بالفعل باعتبار أنها تباشر اختصاصاً تأديبياً كمجلس تأديبي، كما يتمتع علي وزير الداخلية إلغاء قرارها هذا أو تعديله بعد اعتماده صراحة أو ضمناً - وأن التظلم إلي اللجنة المذكورة في أي وقت أو إلي وزير الداخلية بعد اعتماد قرارها اعتماداً صريحاً أو ضمناً يكون غير مجد - فلا وجه لاستلزامه كشرط لقبول دعوي إلغاء قرار الفصل.

(المحكمة الإدارية العليا- الطعن رقم ٧/٥٢٢ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٤ السنة ٩)
المبدأ رقم (٧٤٥) - التظلم القانوني المقدم في الميعاد بالنسبة للقرار الأول يعتبر ساري المفعول ومنتجاً لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين طالما أن هذين القرارين مرتبطان بالقرار الأول ارتباط النتيجة بالسبب.

الحكم

تحديد مركز المدعي بموجب القرار المطعون عليه الأول يتوقف عليه مركزه بالنسبة للقرارين التاليين المطعون فيهما ومن ثم فإن علم المدعي بهذين القرارين علماً يقينياً شاملاً لجميع العناصر التي يمكن له علي أساسها أن يتبين مركزه القانوني ويستطيع أن يحدد علي مقتضاه طريقة الطعن فيهما، هذا العلم لم يتحقق أيضاً إلا بعلمه بالقرار الأول، ومن ثم يعتبر التظلم القانوني المقدم في ميعاده بالنسبة للقرار الأول ساري المفعول ومنتجاً لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين إذ أن هذين القرارين مرتبطان بالقرار الأول ارتباط النتيجة بالسبب وعلي ذلك تكون الدعوي بالنسبة للقرارات جميعاً مقبولة.

(المحكمة الإدارية العليا- لسنة ١٠ ق- طعن رقم ١٠٠٠/٨ ق- جلسة ٢٣/٥/١٩٦٥)
المبدأ رقم (٧٤٦) - لا جدوى للتظلم الثاني الذي يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار

الحكم

ثبوت أن المطعون ضده قد أظهر الإدارة علي ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوي إلغائه قبل أن يعتمده الوزير -اعتماد الوزير للقرار بحالته - لا جدوى لتظلم يقدم مرة أخرى بعد اعتماد القرار.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٣ ق- طعن رقم ١٤٧، ٥٠ لسنة ١٧ ق- جلسة ٢٢/٤/١٩٧٨)

المبدأ رقم (٧٤٧) — التظلم المقدم وفقاً لقانون مجلس الدولة لا يعطله وجود تنظيم مغاير للتظلم.

الحكم

وجود تنظيم مغاير للتظلم عن ذلك الموجود في قانون مجلس الدولة لا يمنع من قبول التظلم إذا قدم طبقاً لقانون مجلس الدولة.
(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ مجموعة ١٥ س - ص ١١٩٨)
المبدأ رقم (٧٤٨) — القرارات التأديبية ومدى تطلب التظلم الوجوبي منها.

الحكم

لا التزام علي العاملين بشركات القطاع العام بتقديم تظلماتهم عن القرارات التأديبية الصادرة ضدهم قبل الطعن عليها.
(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة - ١٩٨٤/١/١ وأيضاً الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

المبدأ رقم (٧٤٩) — لا جدوى من التظلم طالما كانت الجهة الإدارية قد أعلنت سلفاً عدم استجابتها لأي تظلم أو إذا ثبت أن الموظف أطلع الجهة الإدارية علي ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوي إلغائه قبل أن يعتمده الوزير.

الحكم

يجب أن يكون التظلم مجدداً بمعنى أن يكون هناك احتمال أن تغير الجهة الإدارية رأيها بعد تقديمه فإن كانت قد أعلنت سلفاً عدم استجابتها لأي تظلم أو أنه إذا ثبت أن الموظف أطلع الجهة الإدارية علي ما يجده من وجوه البطلان في القرار الذي رفع دعوي إلغائه قبل أن يعتمده للوزير قد اعتمده بحالته التي شكا فيها المدعي فلا تكون هناك جدوى لتظلم يقدمه مرة أخرى بعد اعتماد القرار ويتعين عليه رفع دعواه مباشرة دون تقديم تظلم وتكون دعواه في هذه الحالة مقبولة شكلاً.

(محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٣/١٢/٢١ القضية رقم ١٩٢٣ لسنة - ٥ وأيضاً المحكمة الإدارية العليا جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ القضية رقم ١٥٠ لسنة ١٧ ق س ٢٣ ص - ١١٧ والطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٧ س ٣ ص ٩٢٠)
المبدأ رقم (٧٥٠) — التظلم من قرار التخطي في الترقية والطعن عليه يتضمن بحكم اللزوم تظلماً وطعناً على تقرير الكفاية.

الحكم

الطعن على القرار الإداري الأول الصادر بتخطي الطاعن في الترقية يتضمن حتماً وبحكم اللزوم الطعن في أي قرار إداري تال له بالتخطي للدرجة التالية، كما أن التظلم من قرار التخطي في الترقية والطعن عليه يتضمن بحكم اللزوم تظلماً وطعناً على تقرير الكفاية.

(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨٩١/٣/٩٢ - س ٦٢ ص ٢١٨)

المبدأ رقم (٧٥١) - (١) كفل المشرع الدستوري حق التقاضي للناس كافة وحظر المشرع النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء - أساس ذلك نص المادة (٨٦) من الدستور - هذا النص لا يعنى إباحة اللجوء إلى القضاء دون التقيد بالإجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوج الطرق والالتزام بالسبل التي حددها المشرع لقبول الدعوى.

(٢) التظلم من القرار ومدى اعتبار الشكوى تظلاً - الشكوى المقدمة قبل صدور القرار المطعون عليه ليست تظلاً - أساس ذلك - أن المشرع حدد العناصر والشروط التي يجب توافرها في التظلم - تتطلب هذه الشروط أسبقية القرار المطعون فيه على التظلم.

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر أن طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من طلبات إلغائها وفرع منها وهي لذلك تكون محكومة بالقواعد والإجراءات والمواعيد التي تحكم دعوى الإلغاء ذاتها وأن التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البنود «ثالثاً» و «رابعاً» و «تاسعاً» من المادة العاشرة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة هو شرط لازم لقبول طلب إلغاء تلك القرارات على ما أفصحت عنه صراحة الفقرة ب من المادة ٢١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم وقد ثبت من الأوراق وهو ما لا يجادل فيه الطاعن أنه التجأ إلى القضاء الإداري مطالباً بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه قبل التظلم من هذا القرار الأمر الذي يضحى معه طلبه غير مقبول شكلاً ويكون ذلك الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قضائه ومتفقاً وأحكام القانون وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولا يغير من ذلك

استناد الطاعن إلى حكم المادة ٨٦ من الدستور التي تنص على أن التقاضي حق مصون مكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا. ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء. ذلك أن هذا النص لا يعني بحال إتاحة اللجوء إلى القضاء دون التقيد بالإجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوح الطرق والالتزام بالسبل التي حددها المشرع لقبول الدعوى. وقد فرض قانون مجلس الدولة التنظيم إلى الجهة الإدارية مصدره القرار أو الجهة الرئاسية في الأحوال المشار إليها حتى تنتظر الإدارة فيما يأخذه صاحب الشأن على القرار فإن ثبت لديها صحة ما يثيره من عيب يبطل القرار سارعت إلى سحبه مما ينحسم به النزاع ويزول معه عبء التقاضي هذا وليس صحيحاً أن الجامعة قد استنفدت ولايتها بإصدار القرار المطعون فيه بحيث لا يجوز لها معاودة بحثه في حالة التظلم منه كما لا عبرة بالشكوى التي قدمها الطاعن إلى الجامعة في ٥٢ من إبريل سنة ٢٨٩١ إذ أنها ليست تظلمات من قرار معين وهي سابقة على إصدار القرار المطعون فيه بل سابقة على تاريخ موافقة مجلس الكلية على إنهاء خدمته للانقطاع. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مطابقاً للقانون ويكون الطعن عليه دون سند من القانون جديراً بالرفض.

(الطعن رقم ٤٨٩٢ لسنة ٩٢ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢١)

المبدأ رقم (٧٥٢) - الصفة في تقديم التظلم - العبرة في التظلم هو اتصال علم جهة الإدارة به حتى يتسنى لها فحصه وإصدار قرارها فيه بالقبول أو الرفض.

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالصفة في تقديم التظلم، فإن العبرة في التظلم وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لاتصال علم جهة الإدارة به حتى يتسنى لها فحصه وإصدار قرارها فيه إما بالقبول أو الرفض، ومن ثم فإن جهة الإدارة وقد أقرت بوصول التظلم من القرار المطعون فيه خلال المواعيد، ف إنه ينتج في هذا الصدد أثره المطلوب، ومن ثم قبول دعوى الإلغاء التي قدمت بمراعاة سبق التظلم وعدم الرد عليه، مما اعتبر بمثابة رفضه، ويؤكد اعتداد جهة الإدارة بهذا التظلم أنها أحالته إلى السيد مفوض الدولة لوزارات الصناعة والبتروك والكهرباء

الذي انتهى إلى قبوله شكلاً ورفضه موضوعاً بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢.
ومن حيث إن الثابت من بطاقة وصف الوظيفة التي تم تخطي المطعون ضده
في الترقية إليها تطلبت مؤهل دراسي عال مناسب لنوع العمل، وقضاء مدة
بيئية لا تقل عن سنتين في وظائف الدرجة الأولى، واجتياز البرامج التدريبية
اللازمة في مجال العمل وقدرة فائقة على التخطيط والقيادة
(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٩٠)

ومن المبادئ القانونية التي تقرت في مجال « نطاق التظلم » في شأن مدى
وجوبه التظلم من القرارات الإيجابية والسلبية بالامتناع عن إنهاء خدمة الموظف
المبادئ التالية:

المبدأ رقم (٧٥٣) - المادتان ١٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
بإصدار قانون مجلس الدولة -أوجب المشرع التظلم من القرارات الإيجابية
الصادرة بإنهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل
التقاضي -استثنى المشرع حالة واحدة هي الفصل بالطريق التأديب - قرارات
إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية من القرارات التي يجب التظلم منها قبل رفع
الدعوى^(١)

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والبند رابعاً من المادة العاشرة من ذات القانون أن
المشرع أوجب التظلم من القرارات الإيجابية الصادرة بإنهاء خدمة الموظفين
العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل التقاضي وذلك فيما عدا حالة واحدة هي
الفصل بالطريق التأديبي. ولما كان الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة أصدرت
قرارها رقم ٥٩ في ١٧/٢/١٩٨٠ بإنهاء خدمة المطعون ضده إعتباراً من
١/٩/١٩٧٨ وقد علم المدعى بهذا القرار في ٣١/٧/١٩٨٢ وأقام دعواه في
٢٣/٩/١٩٨٢ دون أن يسبقها تظلم إلى مصدر القرار أو السلطة الرئاسية فمن ثم
تكون دعواه غير مقبولة شكلاً لعدم سبق التظلم من القرار الذي طلب إلغاؤه وإذا
لم ينهج الحكم المطعون فيه هذا النهج في قضائه فإنه يكون مخالفاً للقانون جديراً
بالإلغاء.

(الطعن رقم ٥٧٢١ لسنة ١٣ق - جلسة ٣٢/٦/٧٨٩١)

(١) يلاحظ أن المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - قد قضت بجلسته ٥/١٢/١٩٩٦ بمبدأ مغاير لم
يشترط فيه التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية (المبدأ التالي)

لا يشترط التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل اللجوء إلى القضاء لإلغائها:

قررت المحكمة الإدارية العليا -دائرة توحيد المبادئ- بجلاسة ٥ من ديسمبر سنة ٦٩٩١ مبدأ هاماً مغايراً لما كانت قد استقرت عليه في حكمها سالف البيان الصادر بجلاسة ٧٨٩١/٦/٣٢، وكان ذلك بمناسبة الدعوى للمقامة طعنًا على قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٢٦٩ لسنة ٥٨٩١ بإنهاء خدمة مستشار مساعد بمجلس الدولة اعتباراً من التاريخ التالي لإنهاء إعارته والذي حكمت فيه محكمة القضاء الإداري بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وأحالت الأمر إلى دائرة شئون الأعضاء بالمحكمة الإدارية العليا وقيد الطعن بها برقم ١١٧٤ لسنة ٥٣ ف عليها. وبجلاسة ٣٩٩١/٩/١١ ارتأت الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا أن الطعن يثير مسألتين منهما المسألة الثانية:

وتتعلق بمدى وجوب التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل الطعن عليها بالإلغاء ، وقد ذهبت المحكمة في حكمها الصادر في الطعن رقم ٥٧٢١ لسنة ١٣ ق بجلاسة ٧٨٩١/٦/٣٢ إلى أن المستقر عليه وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ٢٧٩١ والبند (رابعاً) من المادة العاشرة من ذات القانون أن المشرع أوجب التظلم من القرارات الإيجابية الصادرة بإنهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك التقاضي وذلك فيما عدا حالة واحدة هي الفصل بالطريق التأديبي.

في حين ذهبت المحكمة المعنية في حكمها الصادر في الطعن رقم ٧٤٢١ لسنة ٣٣ ق بجلاسة ٨٨٩١/٦/٧ إلى أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا تدخل في مدلول الفقرات ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ومن ثم تقبل طلبات إلغائها دون أن تكون مسبقة بالتظلم منها إلى الهيئة مصدرة القرار وانتظار المواعيد المقررة للبت في التظلم أي لا يشترط التظلم منها قبل اللجوء للقضاء بطلب إلغائها.

ومن حيث إنه لذلك وعملاً بأحكام المادة ٤٥ مكرراً من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ٢٧٩١ قررت المحكمة إعادة الطعن إلى المرافعة بجلاسة ٣٩٩١/٢١/١١ وإحالاته إلى الهيئة المنصوص عليها في المادة ٤٥ مكرراً من

قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ٢٧٩١ للفصل في المسألتين المشار إليهما.
وقد أصدرت دائرة توحيد المبادئ حكمها في الطعن المشار إليه بجلسة ٥ من
ديسمبر ٦٩٩١ انتهت فيه إلى أنه:

«لا يشترط التظلم من قرارات إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل اللجوء إلى
القضاء بطلب إلغائها.»

وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه.

وأرست بذلك المبدأ الهام التالي:

المبدأ رقم (٧٥٤) - القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا
تدخل في مدلول الفقرات ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من القانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ومن ثم تقبل طلبات إلغائها دون أن
تكون مسبقة بتقديم تظلم منها.

الحكم

من حيث إنه عن المسألة الثانية والتي تتعلق بمدى وجوب التظلم من قرارات
إنهاء الخدمة للاستقالة الضمنية قبل الطعن عليها بالإلغاء فإن القرارات الصادرة
بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا تدخل في مدلول الفقرات ثالثاً ورابعاً وتاسعاً
من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ومن ثم
تقبل طلبات إلغائها دون أن تكون مسبقة بتقديم تظلم منها إلى الهيئة مصدرة
القرار وانتظار المواعيد المقررة للبت في التظلم أي أنه لا يشترط التظلم منها قبل
اللجوء للقضاء بطلب إلغائها، وبمفهوم المخالفة للفقرة الثانية من المادة (٤٩) من
نفس القانون فإن تلك القرارات يجوز طلب وقف تنفيذها إذا ما توافرت في الطلب
الشروط المقررة قانوناً.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - في الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة
٥٣ القضائية العليا - جلسة ٦٩٩١/٢١/٥)

المبدأ رقم (٧٥٥) - قرارات إنهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب
التظلم منها قبل إلغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها إعمالاً لحكم الفقرة
الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ (١)

(١) هذا الاتجاه تغير بحكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٤٧٦١ لسنة ٣٥
القضائية - جلسة ١٩٩٦/١٢/٥ راجع المبدأ السابق مباشرة)

الحكم

من المبادئ المستقرة فقهاً وقضاً أن قرارات إنهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب التظلم منها قبل طلب إلغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة، ولما كان الثابت أن القرار السلبى المطعون عليه يندرج في عموم المنازعات الخاصة بإنهاء الخدمة الواردة في المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة فمن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذه ويكون الحكم مخطئاً لمخالفته ذلك ويتعين الحكم بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون عليه.

ومن حيث إنه عن هذا الوجه من أوجه الطعن فإنه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن للقرارات السلبية بالإمتناع عن إنهاء الخدمة تطبيقاً لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الإستقالة الحكيمة لا تتدرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبي قبل طلب إلغائها ومن ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ المشار إليه، ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بإلغائها. ومن ثم يتعين الإلتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١)

المبدأ رقم (٧٥٦) - طلب المساعدة القضائية يغني عن التظلم الوجوبي ويقوم مقامه.

الحكم

يغني عن التظلم الوجوبي ويقوم مقامه طلب المساعدة القضائية المقدم إلى المحكمة الإدارية المختصة للإعفاء من الرسوم ذلك أن هذا الطلب يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة فينفتح أمامها الباب لسحب القرار إن رأت أن الطالب علي حق.

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٥ مجموعة ١٠ سنوات ص ٦٠٢)

- والطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٨ ق.ع - جلسة ١٩٩٤/٧/٢ -

وعن القرار الإداري الساحب لقرار الترقية ومدى وجوبية التظلم منه أرسى المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٥٧) - القرار الساحب للترقية لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة - أثر ذلك : عدم اشتراط التظلم منه قبل رفع الدعوى.

الحكم

ومن حيث إنه عن قبول دعوى المدعي طعناً على القرار الساحب للترقية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ فإن دعواه في هذا الخصوص لا تتقيد بقيد التظلم الو جوبي من القرار المطعون فيه قبل رفع الدعوى، إذ أن القرار الطعين كقرار ساحب للترقية وليس قراراً بإجرائها، لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وبالتالي فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قبول دعوى المدعي دون حاجة إلى التظلم من القرار المطعون فيه يكون قد صادف صحيح حكم القانون).

(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)

وعن مدى وجوبية التظلم من "القرار المنعدم" قررت المحكمة الإدارية العليا عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل إذا كان منعدم فأرست المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٥٨) - (١) اشترط المشرع التظلم من قرار الفصل قبل رفع الدعوى - هذا الشرط لا ينطبق إلا إذا توافر في القرار المطعون فيه وصف القرار الإداري.

(٢) القرار المنعدم لا يعتبر قراراً إدارياً بل عمل مادي -أثر ذلك :عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعدم -أساس ذلك - :أن اشتراط التظلم من عدمه هو أمر لا يتفق وطبائع الأشياء - يتأبى على الذوق القضائي السليم أن يعفى الطعن على مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون إعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم - كلا الشرطين (التظلم والميعاد) يجمعهما أصل مشترك وهو أنهما من الشروط المطلوبة لقبول الدعوى شكلاً.

الحكم

ومن حيث إنه عن الوجه الأول للطعن والذي يتحصل في أن الحكم المطعون

فيه قد أخطأ في تطبيق القانون عندما لم يقض بعدم قبول الدعوي شكلاً لعدم سابقة التظلم من القرار الطعين علي الرغم من كونه منعماً، فإنه بالرجوع إلي نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يبين أنها تنص علي أنه " لا تقبل الطلبات الآتية:

(أ).....

(ب) الطلبات المقدمة رأساً في بعض القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم منها إلي الهيئة التي أصدرته أو الهيئات الرئاسية....

كما تنص المادة ١٠ منه علي أنه " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية:

أولاً..... -

ثانياً - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلي المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي...

ويشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة. "...ومفاد هذه النصوص بالنسبة لطلب إلغاء قرار فصل الموظف بغير الطريق التأديبي أنه يشترط لقبوله -إلي جانب تقديمه في الميعاد أن يكون مسبوقاً بتظلم منه يقدم في الميعاد إلي الجهة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وأن يكون مرجع الطعن عليه أحد العيوب المنصوص عليها في المادة ١٠ السالف ذكرها ومؤدي ذلك أنه يتعين لإعمال الشروط التي انطوت عليها المادتان ١٠، ١٢ من قانون مجلس الدولة في شأن طلب الإلغاء أن يكون هناك ثمة قرار توافرت له صفة القرار الإداري ومقوماته ومنتج لآثاره قانوناً غاية ما في الأمر أن هذا القرار لحقه عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة ١٠ والتي تتحصن بفوات المواعيد.

أما إذا كان المطروح أمام المحكمة - كما هو الحال بالنسبة للقرار الطعين حسبما سبق البيان - هو قرار منعهم إنحدر إلي مجرد الفعل المادي المعدم الأثر قانوناً فإنه لا تلحقه أي حصانة ولا تتغلق أمامه طرق الطعن عليه، إذ لا

يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوي الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطالبتهم قضائياً بإزالة تلك العقبة - الأمر الذي لا يتأتى معه تعليق قبول هذه المطالبة باستيفاء الإجراءات السابقة عليها أي التظلم وجوباً منها للجهات الإدارية كما هو الشأن بالنسبة للقرار الإداري المعيب بعيب تلحقه الحصانة بفوات الميعاد.

ونلك أن هذا الأخير يعتبر قائماً ومنتجاً لآثاره قانوناً متصفاً بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني ما لم يقض بإلغائه، ومن ثم يكون التظلم من أمر موجود علي عكس الحال بالنسبة للقرار المنعقد الذي يعتبر عارياً من صفة الإدارية غير قائم من جهة الواقع والقانون ومن ثم لا وجه له.

والقول بغير ذلك يؤدي إلي المساواة بين ما هو موجود وما لا وجود له، بين ما يتحصن وما لا تلحقه حصانة وترتيباً علي ذلك فإن اشتراط التظلم إلي الجهات الإدارية من قرار غير موجود واقعاً وقانوناً يعني اشتراط التظلم من عدمه وهو أمر لا يتفق وطبائع الأشياء بل إنه يتأبى علي الذوق القضائي السليم أن يعفي الطعن علي مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون إعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم منه وكلا الشرطين يجمعهما أصل مشترك وهو كونها من الشروط التي تتطلب لقبول الدعوي شكلاً.

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم وكان الثابت حسبما سبق البيان أن قرار فصل المدعي بغير الطريق التأديبي الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٤ من وزير الداخلية هو قرار منعقد، فإنه لا يشترط لقبول طلب إلغائه سابقة التظلم منه وبالتالي يكون وجه الطعن علي الحكم المطعون فيه من هذه الزاوية غير قائم علي سبب صحيح قانوناً ومن ثم يتعين الحكم برفضه وإزالة شبهة وجود ذلك القرار مما يتعين معه الحكم بإلغائه مع ما يترتب علي ذلك من آثار)

(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣)

المبحث الرابع

الدفع بعدم القبول المتصل

بميعاد التظلم

يجب أن يكون التظلم السابق لرفع الدعوى والذي يجعلها مقبولة شكلاً مقدماً

في ميعاد لاحق لصدور القرار المتظلم منه، فلا يجدي التظلم من القرار قبل صدوره، ويعتبر التظلم مقدماً في الميعاد إذا وصل إلى الجهة المتظلم لديها في الميعاد. ولا يكفي إيداعه البريد في الميعاد، وإنما يحتسب الوقت العادي لوصول البريد وقيد التظلم وعرضه، أما التأخير غير العادي سواء كان راجعاً إلى هيئة البريد أم إلى تراخي الإدارة في تسجيل التظلم في السجلات وعرضه فإنه يخضع لتقدير المحكمة.

وقد حدد المشرع ميعاد التظلم للقاطع لسريان ميعاد رفع الدعوي فنصت المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن: "ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به.

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه. وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً، ويعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً ومن تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة."

وقد نظم قرار رئيس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ إجراءات التظلم الوجوبي فألزم الجهة الإدارية بتلقي التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها أو ورودها، وأن ترسل التظلمات فور وصولها إلى الجهة التي أصدرت القرار وعليها أن تبدي رأيها في التظلم وأن ترفق به الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ويرسل إلى الجهة التي يناط بها فحص التظلم (خلال) خمسة عشر يوماً (من تاريخ تقديمه أو وروده، كما ناط بفحص التظلمات مفوضو الدولة برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات المحافظات والهيئات والمؤسسات العامة أو من يندبون لذلك من هذه الجهات، وأن تعرض نتيجة فحص التظلم على الجهات المختصة في ميعاد (ثلاثين يوماً) من تاريخ ورود التظلم.

وفيما يلي نعرض للمبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمتي القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في "الدفع بعدم القبول المتصل بميعاد التظلم:

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في " ميعاد التظلم "

المبدأ رقم (٧٥٩) - يجب تقديم التظلم الإداري في الميعاد المحدد لرفع التظلم القضائي فإن تقدم بعد ذلك استغلق على أصحاب الشأن طريق التظلم القضائي ويكتسب القرار الإداري حصانة نهائية.

الحكم

ثبت قضاء مجلس الدولة الفرنسي منذ سنة ١٨٨١ علي أنه يجب تقديم التظلم الإداري في الميعاد المحدد لرفع التظلم القضائي فإن تقدم بعد ذلك استغلق على أصحاب الشأن طريق التظلم القضائي ويكتسب القرار الإداري حصانة نهائية، أما إذا قدم التظلم الإداري في الميعاد القانوني وهو يبدأ سريانه من تاريخ نشر القرار الإداري الصادر في التظلم أو إعلان صاحب الشأن به وذلك علي مقتضي القاعدة العامة) يستفاد أن المحكمة أخذت بما ثبت عليه قضاء مجلس الدولة الفرنسي).

(حكم القضاء الإداري ٣٩٤/٦٦/٢ - ١٩٤٨/٣/٢ - ١ - ٢٥٩)

المبدأ رقم (٧٦٠) - لا يسري الميعاد بحفظ التظلم إلا إذا أعلن به المتظلم.

الحكم

من شأن التظلم المقدم في الميعاد أن يوقف الميعاد المحدد لتقديم طلب الإلغاء ولئن كان هذا التظلم قد تأثر عليه بالحفظ إلا أنه لم يثبت أن المدعي أعلن به حتى يبدأ سريان الميعاد في حقه.

(حكم القضاء الإداري ٤٨٢/١٤٣/٤ - ١٩٥٠/٣/٢٢ - ٢ - ٦٢٢)

المبدأ رقم (٧٦١) - على المدعي إثبات التظلم وتاريخه.

الحكم

لا إعتداد بما يقوله المدعي من أنه تظلم في الميعاد وتجهيله تاريخ التظلم وعدم تقديمه ما يدل علي تظلمه وقد أنكرت الحكومة عليه ذلك وليس في الأوراق ما يدل علي تقديم أي تظلم ومن ثم فيبدأ سريان الميعاد من تاريخ علمه بالقرار المطعون.

(حكم القضاء الإداري ٢/٢/٨ - ١٩٥٣/١١/١ - ٥ - ٧١٣)

المبدأ رقم (٧٦٢) - دلالة التظلم على تاريخ العلم بالقرار.

الحكم

إن المدعية وقد تظلمت من القرار الإداري في تاريخ معين، تكون قد علمت به من هذا التاريخ على الأقل، ومن ثم يبدأ من هذا التاريخ الميعاد الذي يعتبر فواته بمثابة الرفض الضمني، ما لم تصدر الإدارة قراراً صريحاً في التظلم يبدأ من تاريخ العلم به بميعاد الستين يوماً.

(حكم للقضاء الإداري ١٠١٢/٥١٣/٨ - ١٩٥٤/٣/١٨ - ٦ - ٨٩٥)

المبدأ رقم (٧٦٣) - التظلم ورفع الدعوى قبل انقضاء الستين يوماً من التظلم وانقضاء الميعاد أثناء سير الدعوى يجعل الدفع بعدم قبول الدعوى لا جدوى منه.

الحكم

إذا كانت الدعوى قد رفعت قبل انقضاء الستين يوماً من تاريخ رفع التظلم، وهي للمدة المقررة للبت فيه، مما يصح القول معه بأن الدعوى قد رفعت قبل أوانها فإنه متى انقضي هذا الميعاد أثناء سير الدعوى فقد أصبح الدفع بعدم قبول الدعوى لا جدوى منه، ولا جدوى فيما يمكن أن تدفع به الحكومة من أن التظلم قد فصل فيه بقبوله، إذ أنه في هذا الفرض سوف يتركز النزاع فيمن يتحمل مصاريف التقاضي.

(حكم للقضاء الإداري ٤٣٥/٢٨٧/١١ - ١٩٥٧/٥/٨ - ١٠/١٧٣٦)

المبدأ رقم (٧٦٤) - إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً على أنه يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء بل يسري الميعاد من اليوم التالي.

الحكم

لا إعتداد بما يتحدي به المدعي من أنه قدم التظلم ببرقية إلى وزير الداخلية وصلت إليه في مساء يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وأنه بحساب الأيام والساعات بإعتبار اليوم أربعاً وعشرون ساعة يكون التظلم قد قدم في الميعاد القانوني لا وجه للتحدي بذلك لأن المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة أحالت إلى للقواعد المقررة في قانون المرافعات للمواد المدنية والتجارية مما لم يرد في شأنه نص خاص، ومن تلك القواعد أنه إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً

علي أنه يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء بل يسري الميعاد من اليوم التالي (م - ١٦ من قانون المرافعات) حتى لا تحسب كسور الأيام أو يؤول إلي الحساب بالساعة وعلي ذلك فلا يحسب يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الذي تم فيه إعلان القرار للمطعون فيه ويكون التظلم قد قدم في اليوم الخادي والستين أي بعد الميعاد القانوني وبالتالي لا يفقه وتكون الدعوي بعد ذلك غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد.

(حكم القضاء الإداري ٨٤٧/٢٣١/٣ - ١٩٤٩/٥/٢٥ - ٣ - ١٤٦)

المبدأ رقم (٧٦٥) - المعول عليه في بدء سريان ميعاد رفع الدعوي هو إعلان صاحب الشأن برفض التظلم المرفوع منه إلي الجهة الإدارية - فإذا صادف اليوم الأخير من هذا الميعاد يوم عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلي اليوم التالي.

الحكم

المعول عليه في بدء سريان ميعاد رفع الدعوي هو إعلان صاحب الشأن برفض التظلم المرفوع منه إلي الجهة الإدارية عن القرار الإداري الذي رفع الدعوي بطلب إلغائه فإذا صادف اليوم الأخير من هذا الميعاد يوم عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد إلي اليوم التالي.

(حكم القضاء الإداري ٣٨٦/١١١/٤ - ١٩٥٠/٢/١٦ - ٣ - ٣٧٨)

المبدأ رقم (٧٦٦) - التظلم إلي رئيس مجلس الوزراء دون جهة الإدارة التي كان تابعاً لها قبل فصله، ينتج أثره لأن العادة جرت علي إحالة مثل هذه التظلمات إلي المصالح والجهات المختصة وهو ما يستوي في النتيجة مع تقديمها من أصحاب الشأن رأساً إلي هذه الجهات.

الحكم

إنه وإن كان تظلم المدعي إلي رئيس مجلس الوزراء ليس موجهاً مباشرة إلي جهة الإدارة التي كان تابعاً لها قبل فصله، إلا أن العادة جرت علي إحالة مثل هذه التظلمات إلي المصالح والجهات المختصة وهو ما يستوي في النتيجة مع تقديمها من أصحاب الشأن رأساً إلي هذه الجهات وما يجب أن يحدث مثل أثره من حيث فتح ميعاد جديد.

(حكم القضاء الإداري ٣٠٠/٢٧٦/٩ - ١٩٥٥/٢/١٥ - ٧ - ٦٥٣)

المبدأ رقم (٧٦٧) - تسوية المعاش وتسليم السركي لصاحبه هي عملية مادية حسابية تتم تنفيذاً للقرار الصادر بالإحالة إلى المعاش - لا يعتبر القيام بهذه التسوية رفضاً للتظلم من القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي علي غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه.

الحكم

إذا كان المدعي قد رفع دعواه قبل انقضاء الستين يوماً التالية لانقضاء الأربعة أشهر علي تقديم تظلمه دون أن يتلقي رداً عنه فإنه يكون قد رفعها في الميعاد القانوني ولا عبرة في ذلك بقول الحكومة بأن تسليم المدعي سركي المعاش يعتبر رفضاً لتظلمه يبدأ منه سريان ميعاد الستين يوماً - لأن تسوية المعاش وتسليم السركي لصاحبه هي عملية مادية حسابية تتم تنفيذاً للقرار الصادر بالإحالة إلى المعاش لا يتعرض فيها الموظف المختص للبحث في مشروعية ذلك القرار ومدى مطابقتها للقانون - لأن ذلك ليس من شأنه ولا يملكه إلا السلطة التي أصدرت القرار المذكور - ومن ثم لا يعتبر القيام بهذه التسوية رفضاً للتظلم من القرار الصادر بالإحالة إلى المعاش ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي علي غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه.

(حكم القضاء الإداري ١٤٦٣/٧٥٥/٨ - ١٩٥٤/٥/٢٠ - ٦ - ٦٠٣)

ومن المبادئ المبكرة لقضاء محكمة القضاء الإداري في شأن حساب ميعاد رفع الدعوي في ضوء " المسلك الإيجابي " للإدارة في شأن بحث التظلم وإجابة المتظلم إلى طلبه المبدأ التالي:

المبدأ رقم (٧٦٨) - اتخاذ الإدارة لإجراءات إيجابية وأثره على ميعاد رفع الدعوى.

الحكم

إذا لم تسكت الإدارة عن تظلم المدعي من فصله من الخدمة وإنما اتخذت إجراءات إيجابية مستمرة انتهت بالموافقة علي عودته ولما لم ينفذ إقتراح المصلحة التي أعيد إليها للتصرف رفع المدعي الدعوي قبل مضي ستين يوماً من تاريخ إعادة التظلم إلى المصلحة، فإن الدعوي تكون مقبولة.

(حكم القضاء الإداري ٨٢٢/٢٨٩/٦ - ١٩٥٢/٤/٩ - ٥ - ٥٩٤)

المطلب الثانى

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " ميعاد التظلم "

المبدأ رقم (٧٦٩) - تظلم - ميعاد التظلم - الرفض الحكيمى للتظلم.

الحكم

إن الأصل طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - أن ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً ، لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه فى الطعن فيه ولا يحسب سريان الميعاد فى حقه إلا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه . فإذا بان للمحكمة من الأوراق أن المطعون عليها - حين قدمت تظلمها إلى جهة الإدارة - قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، إذ تضمن هذا التظلم تاريخ صدور القرار الوزارى ورقمه واسم إحدى الزميلات اللاتى تناولهن القرار بالترقية إلى الدرجة السادسة ، وهى الزميلة التى تحققت مصلحتها فى الطعن فى ترقيتها ، فكان يتعين عليها أن ترفع دعواها خلال السنتين يوماً التالية لانقضاء الفترة التى يعتبر فواتها دون إجابة السلطات المختصة عن تظلمها بمثابة قرار حكيمى بالرفض ، حتى ولو أعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام الميعاد سبق جريانه قانوناً بأمر تحقق هو القرار الحكيمى بالرفض أما إذا كانت تلك السلطات قد أجابت عن التظلم بقرار رفض صريح أعلن قبل ذلك وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلانه لأن هذا الإعلان يجرى سريان الميعاد قانوناً فيجب بحكم اللزوم القرار الحكيمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٢ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ - م ٣ ص ٣٠٢)

المبدأ رقم (٧٧٠) - تظلم - ميعاد التظلم - الرفض الحكيمى للتظلم - تكرار التظلم - العبرة بالتظلم الأول .

الحكم

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وهى ستون يوماً فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وأن يرفعها بعد ذلك فى ميعاد الستين يوماً التالية لانقضاء الستين يوماً المذكورة ، التى يعتبر انقضاؤها دون إجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه فإذا كانت تلك السلطات قد أجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار لأن هذا الإعلان يجرى سريان الميعاد قانوناً ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد ، أما إذا كان القرار الحكمى بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوماً المحددة لفحص التظلم ، فإن ميعاد رفع الدعوى بالإلغاء يجرى من هذا التاريخ حتى ولو أعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هو القرار الحكمى بالرفض . هذا وإذا كرر المتظلم تظلماته فالعبرة فى حساب المواعيد على مقتضى ما تقدم هى بأول تظلم يقدم فى ميعاد دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فإذا ثبت أن المدعى تقدم بتظلمه لجهة الإدارة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوماً محسوبة من ٢ من يونيه ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوماً المقررة للإدارة للبت فى تظلمه أى برفعها فى أجل غايته أول أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وما دام أنه لم يتقدم بطلب إعفائه من الرسوم إلى لجنة المساعدة القضائية إلا فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أى بعد فوات هذا الميعاد ولم يرفع دعواه إلا بعد ذلك فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فإنها تكون غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانونى .

(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٣٣٠)
المبدأ رقم (٧٧١) - لا معنى لإنتظار الميعاد إذا عمدت الإدارة إلى البت فى التظلم قبل انقضاء فسحته، وكذلك إذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضى الميعاد خلال سير الدعوى

الحكم

التظلم الوجوبى الذى لا مذهب من اللجوء إليه قبل إقامة دعوى الإلغاء لم

يقصد لذاته وإنما أريد به إفساح المجال أمام الإدارة لإعادة النظر في قرارها المتظلم منه، وعلى ذلك لا ينبغي تأويل هذه النصوص تأويلاً حرفياً يخرجها عن الغرض من وضعها، إذ لا معنى لانتظار الميعاد إذا عمدت الإدارة إلى اللبث في التظلم قبل انقضاء فسحته، وكذلك إذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضى الميعاد خلال سير الدعوي فإن الإدارة وقد تكشف الحال عن إضرارها رفض تظلماتهم تكون مسرفة في إعاناتهم لو نعت عليهم بالتعجيل بإقامة دعوي الإلغاء دون انتظار فوات الميعاد فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي لمجرد أنها أقيمت قبل ستين يوماً علي تقديم التظلم لا سند له من القانون.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٩ ق - القضية رقم ٩/٢٦٥ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧ وأيضاً : الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة - ١٩٨١/١/٣١ س ٢٦ ص ٤٥٢) المبدأ رقم (٧٧٢) - نهاية ميعاد التظلم هي تاريخ وصوله الفعلي إلى الجهة المتظلم إليها صاحبة الاختصاص وليست تاريخ إيداع الكتاب الجديد بالبريد.

الحكم

إن نهاية ميعاد التظلم هي تاريخ وصوله الفعلي إلى الجهة المتظلم إليها صاحبة الاختصاص وليست تاريخ إيداع الكتاب الجديد بالبريد علي أن يجب أن يؤخذ دائماً في الاعتبار حالة إرسال التظلم بطريق البريد التأخير غير العادي في وصول هذا التظلم إلى الجهة المرسل إليها مما يخضع لتقدير المحكمة.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٩ ق - القضية رقم ١٩/٣١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤) المبدأ رقم (٧٧٣) - وجوب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار الصريح برفض التظلم لأن هذا الإعلان هو الذي يجري سريان الميعاد القانوني.

الحكم

بدء ميعاد الدعوي بعد انقطاعه بالتظلم من القرار -حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة - وجوب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار الصريح بالرفض لأن هذا الإعلان هو الذي يجري سريان الميعاد القانوني.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١١ ق - القضايا أرقام ١٢٧٢، ١٢٩١، ١٠/١٤٨٠ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

المبدأ رقم (٧٧٤) - أحوال عدم جدوى التظلم.

الحكم

قيام المدعي برفع دعوي بطلب إلغاء قرار ترقية - فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الدرجة الرابعة الجديدة - تظلم المدعي من القرار الأخير في الميعاد ثم رفعه الدعوي بالطعن علي هذا القرار خلال الستين يوماً التالية لصدور الحكم بإلغاء قرار الترقية الأول - قبول الدعوي - شكلاً - أساس ذلك أن المركز القانوني للمدعي في خصوص ترتيب أقدميته في الدرجة الرابعة القديمة لم يتم إلا بالحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية إلى هذه الدرجة - نتيجة ذلك: أن من الطبيعي ألا يبدأ حساب الميعاد القانوني لرفع الدعوي إلا من تاريخ الحكم - ميعاد التظلم - لا محل لتطلب تقديم تظلم جديد قبل رفع الدعوي في هذه الحالة أساس ذلك أن التظلم الذي سبق أن قدمه المدعي تظل آثاره قائمة لأن باب الطعن كان مفتوحاً أمامه طالما لم يفصل في دعواه فضلاً عن عدم جدوى التظلم مرة أخرى مادامت الجهة الإدارية متمسكة برأيها في عدم إجابة المدعي إلى طلباته.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٢٠ ق - القضية ١٢/٢٣٦ ق، والقضية رقم

١٥/٧٥١ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥)

المبدأ رقم (٧٧٥) - التنظيم الخاص من التقرير السنوي ليس من شأنه عدم الإعتداد بالتظلم الوجوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة.

الحكم

نظام موظفي هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية - اشتماله علي تنظيم خاص للتظلم من التقرير السنوي غير التنظيم العام الوارد في قانون مجلس الدولة - هذا التنظيم الخاص ليس من شأنه عدم الإعتداد بالتظلم الوجوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة - قبول الدعوي إذا رفعت خلال ستين يوماً من تاريخ الرفض الحكمي للتظلم الوجوبي.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٩ ق - القضية رقم ١٣/٥٥٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

المبدأ رقم (٧٧٦) - ميعاد رفع الدعوي يكون خلال الستين يوماً التالية لرفض التظلم - عدم سريان هذا الحكم علي دعوي الإلغاء المتعلقة بتقارير الكفاية متى كانت برتبة ضعيف أو دون المتوسط - التقرير في هذه الحالة لا يثبت له صفة النهائية إلا بعدم التظلم إلى لجنة شئون العاملين خلال المهلة المنصوص عليها في القانون.

الحكم

انقضاء ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه الجهة الإدارية يعتبر بمثابة رفض حكمي له - ميعاد رفع الدعوي يكون خلال الستين يوماً التالية لهذا الرفض - عدم سريان هذا الحكم علي دعوي الإلغاء المتعلقة بتقارير الكفاية متى كانت برتبة ضعيف أو دون المتوسط - التقرير في هذه الحالة لا يثبت له صفة النهائية إلا بعدم التظلم إلي لجنة شئون العاملين خلال المهلة المنصوص عليها في المادة (٣٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤، أو بالبت في التظلم - لا يجوز إعمال قرينة الرفض الحكمي التي نص عليها قانون مجلس الدولة في شأن التظلم الو جوبي فإن التقدير لن يفيد أثره - وجوب التربص حتى تصدر اللجنة قرارها بالبت في التظلم - رفض التظلم من قبل اللجنة يرتب حقاً للعامل في الطعن القضائي خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره بهذا الرفض.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة - ٢٣ لطن رقم ٢١/٤٦٧ ق - جلسة ١٠/١٩٧٨/١)

المبدأ رقم (٧٧٧) - المسلك الإيجابي - المعول عليه في هذا الصدد هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلي تظلمه بعد استشعار الجهة الإدارية حقه فيه وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم

الحكم

نصت المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة علي إعتبار فوات ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه - قيام هذا الرفض الحكمي علي قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة علي التظلم - عدم قيام هذه القرينة إذا لم تهمل الإدارة التظلم وإنما اتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل الاستجابة إليه - المعول عليه في هذا الصدد هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلي تظلمه بعد استشعار الجهة الإدارية حقه فيه وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم - حساب ميعاد رفع الدعوي في هذه الحالة من التاريخ الذي تكشف فيه الإدارة عن نيّتها - رفض التظلم بعد أن كانت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٧ ق - للقضايا أرقام ١٣١٠ و ١٤٣٣/١٢ ق -

والقضية رقم ١٠٦٨/٢٣ ق - جلسة ٣/٦/١٩٧٢)

المبدأ رقم (٧٧٨) - تحقق الغاية من التظلم بتقديمه ولو بعد رفع الدعوى طالما كان ذلك خلال الميعاد.

الحكم

التظلم الوجوبي ليس مقصوداً لذاته كإجراء شكلي وإنما وضع لتحقيق أغراض معينة فإذا تعجل صاحب الشأن وأقام دعواه بعد صدور القرار ثم تظلم منه إلى الجهة المختصة خلال الميعاد المقرر قانوناً وأتيح بذلك لهذه الجهة فرصة بحث هذا التظلم وإصدار قرارها في شأنه فإن التظلم من ثم يكون قد تحققت به الغاية التي يبغيها المشرع رفض الدفع بعدم قبول الدعوي.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣١ س ٢٦ ص ٤٥٢)

المبدأ رقم (٧٧٩) - التظلم المنتج هو المقدم بعد صدور القرار لا قبله.

الحكم

يجب أن يتم التظلم بعد صدور القرار وليس قبله كي يتيح الفرصة أمام الجهة الإدارية لمراجعة نفسها وتقديم شكوى إلى الجهة الإدارية قبل إصدار القرار لا يغني عن وجوب قيامه بالتظلم إدارياً بعد صدور القرار وإن لم يفعل تكون دعواه غير مقبولة.

(الطعن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٢٠٩ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٢ س ٣٢ ص ١٢١٥ وقضاء

سابق لها في ١٩٦٢/٣/٢٥ القضية رقم ١٠٠٦ لسنة ٦ ق)

المبدأ رقم (٧٨٠) - العبرة في تحديد تاريخ التظلم من القرار الإداري هي بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الجهة الرئاسية لها.

الحكم

ولما كانت العبرة في تحديد تاريخ التظلم هي بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الجهة الرئاسية لها إذ هي صاحبة الشأن في نظره والبت فيه، وهي التي لها العدول عن القرار المطعون فيه أو رفض التظلم، وكانت الجهة الإدارية لم تقدم ما ينفي صحة ما قرره الطاعن في أن رئيس مباحث هيئة السكك الحديدية لم يرسل تظلمه إلا الجهة المختصة بنظره إلا في ١٩٨٣/١١/٢٤ فإنه يفترض وصوله إليها في التاريخ ذاته، يبدأ منه حساب ميعاد الستين يوماً المقررة للبت في التظلم والتي يعتبر فواتها دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه علي ما نص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، ويكون ميعاد رفع

الدعوي بالطعن في القرار الإداري الخاص بالتظلم حسبما ورد بها من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة لما كان ذلك فإن الدعوي وقد أودعت صحيفتها قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١ تكون مرفوعة في الميعاد، ومن ثم تكون مقبولة شكلاً، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فإذا قضي بعدم قبول طلب المدعي إلغاء القرار المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله، وبإلغائه في هذا الخصوص ويقبول الطعن شكلاً).

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

المبدأ رقم (٧٨١) - ميعاد رفع الدعوي إلى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة -الأصل أن فوات الستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه.

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه قانوناً أن ميعاد رفع الدعوي إلى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً علي التظلم دون إجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة، وأن الأصل أن فوات ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلب الطاعن إلغاء القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس قسم مع ما يترتب علي ذلك من آثار فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد تظلم من ذلك القرار بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بتظلم قيد لدي مفوض الدولة لمحافظة كفر الشيخ برفيم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٩ وآثر الانتظار فلم يبادر إلي إقامة دعواه المطعون في حكمها إلا بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ بعد تلقيه رداً بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ بنتيجة بحث تظلمه مفاده أنه تقرر قبوله شكلاً ورفضه موضوعاً في حين أنه كان لازماً عليه بعد فوات ستين يوماً علي تقديمه تظلمه من القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ دون إجابة عليه عما تم بشأنه أن يبادر إلي إقامة دعواه بطلب إلغائه خلال الستين يوماً التالية لتلك التي انقضت الأمر الذي يكون معه

الطاعن قد فوت علي نفسه المواعيد القانونية بتجاوزه الحدود الزمنية المقررة لإقامة دعواه مما يجعلها غير مقبولة من الناحية الشكلية ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق في قضائه حين خلص لذات النتيجة السابقة بالنسبة لهذا الشق من الدعوي المطعون علي حكمها دون ما حاجة من الحكم المطعون فيه للخوض في بحث لحقية الطاعن في الترقية إلي الوظيفة التي يطالب بها وذلك بإعتبار أن التعرض لشكل الدعوي يأتي علي نحو سابق علي التعرض لموضوعها والتصدي لجوانبه ولا ينال من ذلك ما أثاره الطاعن في طعنه من أن جهة الإدارة قد سلكت مسلكاً إيجابياً جديداً نحو بحث تظلمه كان فيه إستجابة واضحة له الأمر الذي يمتد معه ميعاد رفع الدعوي لحين إخطاره بنتيجة فحص تظلمه وأنه حين تكشف له نية الإدارة واضحة في عدم الإستجابة لتظلمه وأصبح في وضع يستطيع معه أن يحدد موقفه نهائياً من القرار المطعون فيه بإخطاره برفض تظلمه في ١٩٨٢/١/٢٤ وأقام دعواه المطعون في حكمها بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ وبذلك يكون راعي المواعيد القانونية في شأنها لا ينال ذلك مما سلف لأن الأوراق قد أجديت مما يفيد أن ثمة إستجابة جدية واضحة من الإدارة تجاه طلبات الطاعن في تظلمه أو أنها قد استشعرت حقه فيها مما يحيل مزاعم الطاعن إلي مجرد أقوال مرسلة لا يدعمها دليل من أوراق أو تساندها ظروف الحال.

(الطعن رقم ٣٠٠٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

المبدأ رقم (٧٨٢) - مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكمي - يتعين رفع دعوي الطعن في القرار في خلال ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً - ميعاد رفع الدعوي يمتد إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلي طلبه - يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوي في هذه الحالة من تاريخ إبلاغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي.

الحكم

ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة تقضي بأن مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكمي ويكون متعيناً رفع دعوي الطعن في القرار في خلال ستين

يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة إلا أن قضاء المحكمة الإدارية العليا استقر على أن ميعاد رفع الدعوي يمتد إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلى طلبه إذ يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوي في هذه الحالة من تاريخ إبلاغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي.

ومن حيث إنه لم يقدم من الأوراق دليل على أن الإدارة سلكت مسلكاً إيجابياً في إجابة الطاعن إلى طلبه فإنه كان يتعين عليه أن يبادر برفع الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً التالية لتقديم تظلمه وإذ لم يفعل وأقام طعنه في ١٩٨٣/٥/٢٦ فإن طعنه في القرار الصادر بتوقيع جزاء تأديبي عليه يكون غير مقبول شكلاً وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد صانف صحيح حكم القانون.

(الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

المبحث الخامس

الدفع بعدم القبول المتصل

بالمسلك الإيجابي لبحث التظلم

وفي مجال "المسلك الإيجابي" الذي تتخذه الإدارة استجابة لتظلم الطاعن وما يعد مسلكاً إيجابياً وما لا يعد كذلك ، فإن ثبوت المسلك الإيجابي في بحث التظلم من شأنه أن يؤدي إلى رفض الدفع بعدم القبول ، كما أن ثبوت انتفاء المسلك الإيجابي من شأنه أن يجعل الدفع بعدم القبول المتصل بالتظلم مقبولاً ، ولذلك فإنه من المفيد التعرف على أهم المبادئ القانونية التي استقر عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا فيما يعتبر مسلكاً إيجابياً ، وما لا يعتبر مسلكاً إيجابياً .

المطلب الأول

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

فيما يعتبر مسلكاً إيجابياً

المبدأ رقم (٧٨٣) - إذا سلكت جهة الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو إجابة المتظلم جزئياً بأن أسفر بحث التظلم عن تعديل الجزاء جزئياً بتخفيضه فإن مؤدي ذلك إعتبار إجراءات السحب النهائي الجزئي للقرار قد بدأت فور تقديم التظلم في الميعاد واستمرت إلى أن أقام الطاعن طعنه بعد الميعاد - نتيجة ذلك: تعتبر قرينة الرفض الحكمي للتظلم لم تتم طالما قد تم تعديل القرار بتخفيض الجزاء الوارد به أثناء نظر الطعن أمام المحكمة التأديبية - يظل الطعن قائماً بالنسبة لما لم يسحب من القرار دون حاجة إلى سبق تقديم تظلم جديد - يحق للطالب أن يعدل طلباته أمام المحكمة - أساس ذلك: أن قرار الجزاء سيظل قائماً بالنسبة لما لم يسحب منه.

الحكم

ومن حيث إن مبني الطعن أن الثابت من وقائع الحكم المطعون فيه أن المدعي قد تظلم بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٠ من قرار مجازاته بخمسة أيام من راتبه ولما لم يتلق رداً علي تظلمه قام بالطعن عليه في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ وأثناء نظر الطعن أفادت جهة الإدارة أنها قامت بسحب القرار الطعنين بالقرار رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٨٠ الذي عدل الجزاء بخمسة أيام واحد من مرتب الطاعن بدلاً من خمسة أيام، فعدل الطاعن طلباته بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨١ إلى طلب إلغاء القرار المعدل.

ومن حيث إن مفاد تصرف الإدارة علي النحو السالف بيانه للكشف عن أنها سلكت مسلكاً إيجابياً نحو بحث مدي مطابقة قرار مجازاة الطاعن بخمسة أيام من راتبه للقانون أو عدم مطابقته، وانتهت بالفعل إلى عدم مطابقته للقانون وعدلته إلى مجازاة الطاعن بخمسة أيام واحد من مرتبه بما مفاده سحب قرار مجازاته الأول جزئياً فإنه لا تشريب علي الطاعن إن هو انتظر قدر ما وسعه صبره طيلة فترة بحث الإدارة - الذي تأكدت جديته - لتظلمه - ومن ثم فإن إقامته

لدعواه بعد مرور أكثر من مائة وعشرين يوماً علي تظلمه الثابت بحثه جدياً وإجابته جزئياً إليه، لا يجعل من دعواه مقامة بعد المواعيد القانونية المقررة في قانون مجلس الدولة وفضلاً عما تقدم فإن القرار الساحب وإن أثار القرار المسحوب من تاريخ صدور القرار المسحوب، وإنما هو قرار جديد بتاريخ صدوره وبما أنشأه من مراكز قانونية جديدة فمن ثم فإنه يحق للطاعن أن يعدل طلباته بطلب إلغائه دون أن يتقدم بتظلم منه لعدم جدواه لأن الجهة الإدارية قد أفصحت عن رأيها فضلاً عن أن الطعن كان مقدماً أصلاً ضد قرار مجازاة الطاعن بخصم خمسة أيام يجعل طعنه قائماً ومستمراً حتى ولو تعدل إلي خصم يوم واحد لأنه سيظل قائماً بالنسبة إلي ما لم يسحب منه.

ومن حيث إنه لما تقدم فإن الطعن المقدم من المدعي يكون مقدماً في المواعيد القانونية المقررة في قانون مجلس الدولة. وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب، فإنه يكون قد جانب الصواب بما يستوجب إلغاؤه.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أنه إذا تظلم ذو مصلحة من قرار إداري، فإن ذلك يخول الجهة الإدارية الحق في بحث تظلمه والرجوع في قرارها وسحبه بقصد إزالة آثار البطلان لتجنب الحكم بإلغائه قضائياً بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المقررة لطلب الإلغاء وهو ستون يوماً من تاريخ تقديم الطلب. فإذا انقضت هذه المدة دون أن تجيب عنه جهة الإدارة فإن ذلك يعتبر بمثابة رفضه حسبما قضت بذلك أحكام قوانين مجلس الدولة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولئن كان ذلك كذلك إلا أن المحكمة قد سبق أن قضت بأنه ليس بلامر أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال المدة المقررة له، وإنما يكفي لتحقيق مقتضي الحكم المتقدم أن تكون إجراءات السحب بإفصاح الإدارة عن إرادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور بأن قامت الإدارة ببحث التظلم بحثاً جدياً للتأكد من شرعية قرارها محل التظلم، أو تكون قد سلكت مسلكاً إيجابياً نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون إلي أن تحدد موقفها منه نهائياً.

ومن حيث إن الثابت من وقائع الحكم المطعون فيه أن جهة الإدارة كانت قد سلكت بالفعل مسلكاً إيجابياً نحو إجابة المتظلم جزئياً إلي طلب معاودة النظر في القرار الطعين، ذلك المسلك الذي أسفر عنه ما انتهى إليه البحث من إجابة المتظلم جزئياً إلي طلبه بتعديل للجزاء من خصم خمسة أيام من أجره إلي

الاكتفاء بخصم يوم واحد، فإن مؤدي ذلك إعتبار إجراءات السحب الجزئي للقرار الطعين قد بدأت فور تقديم التظلم واستمرت إلى أن أقام الطاعن طعنه فإن الطعن يكون قد أقيم في الميعاد لأن قرينة الرفض للحكمي للتظلم لم تتم في شأن تظلمه . وطالما قد تم تعديل القرار الطعين بتخفيض الجزاء الوارد به أثناء نظر الطعن أمام المحكمة التأديبية فإن الطعن سيظل قائماً بالنسبة إلى ما لم يسحب من القرار الطعين دون حاجة إلى سبق تقديم تظلم جديد).

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١٣)

المبدأ رقم (٧٨٤) - الأصل هو أن قوات ستين يوماً من تاريخ تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة هو بمثابة قرار ضمني برفض التظلم - إلا أنه متى سلكت الإدارة مسلكاً إيجابياً في بحث التظلم فإن هذا المسلك يعتبر مانعاً لسريان قرينة الرفض الضمني - لا يسري ميعاد دعوي الإلغاء إلا من تاريخ الإبلاغ بالموقف النهائي لجهة الإدارة.

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول دعوي إلغاء قرار مجازاة الطاعنة لرفعها بعد الميعاد القانوني، فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ وأعلنت به الطاعنة في ١٩٧٩/٧/٢٢ وتظلمت منه لمفوض الدولة بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٧، وإنه وإن كان الأصل قوات ستين يوماً من تاريخ تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة، هو بمثابة قرار ضمني برفض التظلم بحيث أنه كان يتعين عليها أن تقيم الدعوي بإلغاء القرار المتظلم منه في موعد غايته ١٩٧٩/١/٢٥، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر علي أنه إذا ما سلكت الإدارة مسلكاً إيجابياً في بحث التظلم فإن هذا المسلك يعتبر مانعاً لسريان قرينة الرفض الضمني ولا يسري ميعاد دعوي الإلغاء إلا من تاريخ الإبلاغ بالموقف النهائي لجهة الإدارة.

وحيث إن الثابت من الأوراق أنه استجابة لشكوى المتظلمة قرر محافظ بني سويف إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية التي تولت التحقيق فيه بالقضية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٩ نيابة بني سويف الإدارية وأعدت مذكرة فيه بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٤، وتم إخطار الطاعنة برأيها النهائي برفض التظلم بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥، فمن هذا التاريخ يتعين حساب ميعاد الطعن بالإلغاء في القرار

الطعين ولما كانت الطاعنة حسب الثابت بالأوراق - قد تقدمت بطلب إعفائها من الرسوم القضائية رقم ٧ لسنة ٢٧ق بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨ أمام المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم وتقرر بجلسته ١٩٨٠/٨/٢ رفض الطلب، فبادرت بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٦ بإقامة الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٤ق أمام المحكمة التأديبية لوزارة التعليم، فمن ثم يكون الطعن قد أقيم خلال الميعاد القانوني، مما يتعين معه الحكم بقبوله شكلاً.

(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

المبدأ رقم (٧٨٥) - المسلك الإيجابي الذي ينفي قرينة الرفض الحكمي للتظلم - ليس في بحث التظلم بالأسلوب المعتاد وإنما باتخاذ إجراء في بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى علي أساس معقول بجدية موقف الإدارة من حيث بداية قناعتها بأحقية المتظلم في مظلته باتجاهها جدياً لبحثها تمهيداً لإجابة المتظلم إلى طلبه - هذا لا يتم إلا عن طريق الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها.

الحكم

ومن حيث إن المادة (٢٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص علي أن "ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلي الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئة الرئاسية وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ويعتبر مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه. ويكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة."

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن المسلك الإيجابي الذي ينفي قرينة الرفض الحكمي للتظلم، ليس في بحث التظلم بالأسلوب المعتاد وإنما في إتخاذ إجراء في بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى علي أساس معقول بجدية موقف الإدارة من حيث بداية قناعة لديها بأحقية المتظلم في مظلته واتجاهها جدياً لبحثها تمهيداً لإجابة المتظلم إلى طلبه، وهو لا يتم إلا عن طريق

الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد وجهوا إنذاراً رسمياً علي يد محضر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ إلي كل من المطعون ضدهم الأول والثاني والرابع والخامس والسادس وهذا الإنذار يعتبر بمثابة تظلم إلي السلطات المختصة من القرار المطعون فيه ، ويتضمن في ذات الوقت علمهم يقينياً بذات القرار، ومن ثم فإنه بانقضاء ستين يوماً من هذا التاريخ دون أن تجيب عنه السلطات فيما إذا كان القرار صادراً في إحدى حالات الإزالة الإدارية للغصب يعتبر بمثابة رفض ضمني له مما كان يتعين معه في تلك الحالة لو ثبت علي الطاعنين إقامة دعواهم خلال الستين يوماً التالية من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة، أي موعد غايته ١٩٨٤/٩/٢٠ كما ذهب الحكم الطعين، إلا أنه حيث أن الطاعنين قد قدموا حافظة مستندات لمحكمة أول درجة تضمنت صورة من العقد المسجل رقم (٢٤٥٨١) لسنة ١٩٠٤ لأرض في نطاق المساحة التي شملها قرار الإزالة وصورة من كشف تحديد من مصلحة المساحة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٨ يفيد إنطباق العقد المذكور علي المساحة.

ومن حيث إن كتاب المستشار المشرف علي قطاع الشئون القانونية بوزارة التعمير إلي رئيس جهاز تدمير وتنمية الساحل الشمالي بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٨ قد تضمن طلب سرعة الإفادة عن معلومات الجهاز عن موضوع الإنذار المشار إليه، وكذلك صورة الكتاب المرسل في ١٩٨٤/٧/٢٨ إلي نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للإحاطة مع طلب وقف إجراءات تسليم المساحة (محل النزاع) لأية جهة من الجهات لحين ورود المعلومات المطلوبة من الجهاز والإنهاء من دراسة الموضوع.

ومن حيث إن إتجاه جهة الإدارة لوقف القرار محل الطعن لحين بحثها الأمر يعتبر سلوكاً إيجابياً واضحاً وجدياً في سبيل بحث التظلم المتضمن في الإنذار سالف الذكر والذي يفيد بحسب طبائع الأمور لإتجاه الإستجابة إلي تظلمهم يؤكد ذلك وجود المستندات الظاهرة علي ملكيتهم علي نحو يفيد بعدم توافر الحالة القانونية للغصب من جانبهم التي تبيح الإزالة بالطريق الإداري طبقاً للمادة ٩٧٠ مدني قبلهم.

ومن حيث إن مسلك الإدارة علي النحو سالف البيان قد فرضته الظروف المتعلقة بالملكية الخاصة التي صاغها الدستور - لكل مالك والتي لا يسوغ مع

وجود سند لها تقرير إزالتها بالطريق الإداري بإقتراض أنها غصب لأمالك الدولة ولمالها مما يبيح الإزالة الإدارية عند بحث التظلم في ضوء مستندات الطاعنين وهو أمر معروض عليها وواجب تلتزم به بالنسبة للتظلم الذي قدم إليها من الطاعنين مستدين إلى تلك المستندات والأسانيد ولا شك أن وقف القرار لحين البحث ينبئ في هذه الظروف المتعلقة بالإزالة الإدارية عن إتجاه جهة الإدارة للإستجابة لتظلم الطاعنين بعد فحص البيانات والمعلومات يؤكد ذلك إقتران طلب وقف تسليم الأرض محل النزاع لأي جهة غير الطاعنين مما ينبغي وقف تنفيذ قرار التخصيص لمنطقة عمرانية للمساحة من جهة ووقف قرار الإزالة الإدارية من جهة أخرى وطلب المعلومات من جهاز تعميم وتنمية الساحل الشمالي في ذات الوقت كأمر لازم لدراسة الموضوع والبت فيه بما يتفق مع الدستور والقانون وهو ما يقطع بأن ما ورد بكتابي المستشار القانوني سلفي الذكر، في الظروف المتعلقة بالنزاع يعد أسلوباً جاداً لبحث التظلم ووقف القرار المتظلم منه بما يوحي علي أساس سليم للمتظلم بإتجاه جهة الإدارة إلى إجابة المتظلم إلى طلبه مما يعد قانوناً مسلكاً إيجابياً من الجهة الإدارية ينفي قرينة الرفض الحكمي للتظلم فإذا أضيف إلى ما سلف البيان أنه لو نحيث دلالة هذا المسلك من جهة الإدارة واستبعدت قرينة قيامها بالبحث الجدي للموضوع لإجابة المتظلمين إلى حقوقهم إذا ما ثبت جدية وصحة مستنداتهم بملكيتهم للأرض أو حيازتهم لها علي سند قانوني مشروع فإنه كان يتعين علي محكمة أول درجة وهي المسئولة قانوناً عن تكييف الدعوي وتحديد الطبيعة الحقيقية للقرار المطعون فيه وتحديد طبيعة النزاع المطروح أمامها ومدى خضوع الطعن علي القرار المذكور لمواعيد دعوي الإلغاء في حالة ثبوت سلامة مستندات الطاعنين في ملكيتهم للأرض للإزالة بالطريق الإداري عند النعي عليه بعدم توفر حالة غصب لأمالك الدولة أو القطاع العام تبرر هذه الإزالة وفقاً لأحكام المادة ٩٧٠ مدني وذلك وفقاً لما جري عليه قضاء هذه المحكمة - وهو ما لم يرد به أية عبارة أو إشارة في الحكم الطعين علي خلاف ما يقتضيه تطبيق صحيح حكم القانون.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم بهذا النظر وقضي بعدم قبول الدعوي لرفعها بعد الميعاد، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون - الأمر الذي يتعين معه القضاء بإلغائه.

(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

فيما لا يعتبر مسلكاً إيجابياً

المبدأ رقم (٧٨٦) - إخطار الجهة الإدارية للمتظلم للحضور لبحث تظلمه هذا الإخطار في حد ذاته لا يعتبر مسلكاً إيجابياً من جانبها بقبول تظلمه.

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صادر في ١٩٧٩/١٠/٣ وقد علم به الطاعن في ١٩٧٩/١٠/١٨، وتظلم منه في ١٩٧٩/١٠/٢٣، فمن ثم كان يتعين عليه إقامة طعنه خلال الستين يوماً التالية لإنقضاء ستين يوماً علي تقديمه تظلمه وهي الفترة التي يعبر عن انقضائها بالرفض الحكمي حتى ولو تم إعلانه بعد ذلك بقرار صريح بالرفض مادام أن الميعاد سبق جريانه قانوناً بأمر تحقق هو القرار الحكمي بالرفض. وإذا أقام الطاعن طعنه في ١٩٨٠/١٠/٢، فمن ثم يكون هذا الطعن مقاماً بعد الميعاد المقرر قانوناً، مما يجعله غير مقبول شكلاً وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون متفقاً مع أحكام القانون. ولا وجه للقول بأن الإدارة اتخذت مسلكاً إيجابياً بمحضر تحقيق تظلم الطاعن، ومن ثم يتعين حساب الطعن من تاريخ إخطار الطاعن بالرفض في ١٩٨٠/٩/٤، لا وجه لذلك لأنه لم يرق في الأوراق ما يفيد أن البنك المطعون ضده اتخذ هذا المسلك الإيجابي، بل إن الثابت في هذه الأوراق أن البنك المطعون ضده أخطر الطاعن في ١٩٧٩/١٢/٦ للحضور لبحث تظلمه، وهذا الإخطار في حد ذاته لا يعد مسلكاً إيجابياً علي نحو ما ذكره الطاعن، وبعد ذلك وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٤ تم إخطار الطاعن بأنه تقرر رفض تظلمه هذا إلي أن لا وجه لما يثيره الطاعن من أن القرار المطعون فيه جاء معدوماً لصدوره من رئيس مجلس إدارة البنك في حين أن المختص بإصداره هو مجلس الإدارة، لا وجه لذلك لأنه لئن صح هذا الزعم، دون الخوض في تحديد المختص بإصدار القرار المطعون فيه، فإن العيب الذي يصم القرار في هذه الحالة هو عيب عدم الاختصاص البسيط ومن ثم يخضع الطعن فيه للمواعيد

والإجراءات المقررة للطعن في القرارات الإدارية.

(الطعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

المبدأ رقم (٧٨٧) - المسلك الإيجابي من الجهة الإدارية، الذي من شأنه مد أجل رفع الدعوى هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلى طلبه عندما تستشعر أن له حقاً مهضوماً وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم.

الحكم

جري قضاء هذه المحكمة علي أن سلوك الجهة الإدارية مسلكاً إيجابياً في بحث التظلم هو أمر طبيعي وهو واجبها الذي يفترض قيامها به بالنسبة لأي تظلم يقدم إليها فالمسلك الإيجابي المقصود والذي من شأنه مد أجل رفع الدعوى هو المسلك الإيجابي في سبيل إجابة المتظلم إلى طلبه عندما تستشعر أن له حقاً مهضوماً وليس المسلك الإيجابي في بحث التظلم.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢)

المبدأ رقم (٧٨٨) - (١) انقطاع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالتظلم - يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه - إذا صدر القرار برفض التظلم وجب أن يكون مسيباً.

(٢) يعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستون يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة

(٣) إذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل إنقضاء مدة القرار الضمني بالرفض احتسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار الصريح وإذا انقضت فترة القرار الضمني دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمني حتى ولو صدر قرار صريح بالرفض بعد ذلك.

(٤) المسلك الإيجابي الذي يؤدي إلى حساب الميعاد من تاريخ كشف نية الإدارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضي لا يقتصر على مجرد بحث التظلم وإنما يتعين أن يكون هذا المسلك متجهاً إلى إجابة المتظلم إلى ما يطالب به في تظلمه لأن جهة الإدارة استشعرت أحقيته في ذلك.

الحكم

ومن حيث إن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ لسنة ٢٧٩١ تنص

على أن "يكون ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ...أو إعلان صاحب الشأن به. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً، ويعتبر مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه. ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة."

ومن حيث إن أحكام المحكمة الإدارية العليا اضطردت، في مجال تفسير هذا النص، على أن ميعاد رفع الدعوى بعد انقطاعه بالتظلم من القرار أو حسابه من تاريخ فوات ستين يوماً على التظلم دون إجابة عليه أو من تاريخ رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة، أي التاريخين أقرب، بمعنى أنه إذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل إنقضاء مدة القرار الضمني بالرفض احتسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار الصريح. أما إذا انقضت فترة القرار الضمني دون صدور قرار صريح لاحتسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمني حتى ولو صدر قرار صريح بالرفض بعد ذلك كما اضطرد قضاء هذه المحكمة على أن المسلك الإيجابي الذي يؤدي إلى حساب الميعاد من تاريخ تكشف نية الإدارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضي لا يقتصر على مجرد بحث التظلم، وإنما يتعين أن يكون هذا المسلك متجهاً إلى إجابة المتظلم إلى ما يطالب به في تظلمه لأن جهة الإدارة استشعرت أحقيته في ذلك.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن مسلك جهة الإدارة حيال المتظلم اقتصر على مجرد بحث تظلمه وهو ما تطلب منها بحكم اللزوم استعراض بياناته الوظيفية، ولم يصدر عنها ما يفيد صراحة أو ضمناً أن نيتها اتجهت في مبدأ الأمر نحو إجابته إلى تظلمه ولا يجدي المدعى نقعاً في هذا الخصوص أن يكون البحث في مدى إفادته من المادة ٥٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ٥٧٩١ قد جاء معاصراً لبحث تظلمه لأن هذا الأمر منبت الصلة تماماً بالأسباب التي بنى عليها القرار المتظلم منه، وهو قرار تخطيه في الترقية إلى الدرجة الأولى.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية لم ترد على تظلم المدعى خلال الستين يوماً التالية لتقديمه، ولم يقر برفع دعواه خلال الستين يوماً التالية لها، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه قد صدر صحيحاً ومتفقاً مع حكم القانون عندما قضى بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد، الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وإلزام الطاعن بالمصروفات.

(الطعن رقم ٦٦٠٣ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

المبدأ رقم (٧٨٩) - (١) فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار المتظلم منه ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة - أي يفترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم.

(٢) يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم وأنها إذ استشعرت حق المتظلم فيه اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إليه وكان فوات الستين يوماً راجعاً إلى بقاء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن.

(٣) استدعاء الطاعن إلى الشئون القانونية لإعادة التحقيق لا يعد مسلكاً إيجابياً.

الحكم

ومن حيث إنه الوجه الثاني من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه، فإن هذه المحكمة قد استقر رأيها على أن فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار المتظلم منه ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة، أي افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم، إلا أنه يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل النظام وأنها إذ استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إليه، وكان فوات الستين يوماً راجعاً إلى بقاء الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن.

ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن الطاعن قد صدر قرار مجازاته في ١٩٨٣/١١/٥ وتظلم منه في ١٩٨٣/١١/٢٠، وقد رفض هذا التظلم بمذكرة إدارة الشئون القانونية المؤرخة في ١٩٨٤/٢/١١ وافق رئيس مجلس الإدارة عليها في ١٩٨٤/٥/١٩، وبموجب الخطاب رقم ٥٢٧/٢٠/١٦ س ت ٣٨/١٥- المؤرخ ١٩٨٤/٦/٢١ أفادت إدارة الشئون القانونية بهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية - مدير عام منطقة تليفونات بورسعيد - إنه بالنسبة للتظلم المقدم من السيد (.....الطاعن) فإنه بعرض الموضوع علي رئيس مجلس الإدارة وافق علي قبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً وحفظ الموضوع فيما عدا ذلك، وطلبت الإدارة المعنية التتبيه نحو إخطار المتظلم بنتيجة فحص تظلمه. ويخلص مما سبق أن الطاعن قد تظلم من قرار مجازاته بخصم عشرة أيام من مرتبه في ١٩٨٣/١١/٢٠ وأنه كان يتعين عليه رفع طعنه خلال الستين يوماً التالية لمضي ستين يوماً علي تقديمه تظلمه أي خلال المدة من ١٩٨٤/١/٢٠ حتى ١٩٨٤/٣/١٩، إلا أنه أودع صحيفة طعنه قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة في ١٩٨٥/٤/٣، وعلي الرغم من أنه قد أخطر برفض تظلمه في شهر يونيه سنة ١٩٨٤، أما فيما يتعلق بصورة البرقية المقدمة من الطاعن بشأن حضوره إلي مقر إدارة الشئون القانونية بالقاهرة لإعادة التحقيق مرة ثانية فيما نسب إليه وكذلك صورة الخطاب المرسل من رئيس قطاع الشئون المالية والتجارية إلي وكيل الوزارة ورئيس قطاعي مدن القناة سيئاء المشار إليه، فإنه لا يعتد بهما لصدورهما في تاريخ لاحق علي المواعيد القانونية لرفع الطعن، كما أنهما لا يعتبران مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة إلي طلبات الطاعن بل إن هذا الإجراء الذي يستند إليه الطاعن قد انتهى أيضاً إلي رفض تظلمه.

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن الطاعن أقام طعنه في قرار الجزاء المشار إليه أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة بعد إنقضاء الميعاد المقرر قانوناً، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك، فإنه يكون قد صدر صحيحاً، ويكون للطعن غير قائم علي أساس سليم من القانون، الأمر الذي يستوجب الحكم برفض هذا الطعن.

(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٢٧)

المبدأ رقم (٧٩٠) - لا يكفي القول بإتخاذ الإدارة مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة للتظلم أن يكون قد أبدت آراء قانونية لصالح المتظلم - بل يجب أن تكون

الإدارة قد شرعت في تنفيذ هذه الآراء واتخذت خطوات فعلية نحو الإستجابة لهذه الآراء.

الحكم

ومن حيث إنه عن تمسك الطاعن بأن جهة الإدارة كانت قد سلكت مسلكاً إيجابياً نحو الإستجابة لتظلمه المقدم للسيد مفوض الدولة مما يترتب عليه استتالة المواعيد المقررة لرفع دعوي الإلغاء وإنتفاء قرينة الرفض الضمني للتظلم المستفادة من إنقضاء ستين يوماً علي تقديمه دون رد من جانب الإدارة -هذا القول من جانب الطاعن لم يقم عليه أي دليل قاطع من الأوراق ولا يكفي للقول بإتخاذ الإدارة مسلكاً إيجابياً أن يكون مفوض الدولة قد أبدى رأياً قانونياً لصالح المتظلم بل لابد وأن تكون الإدارة قد شرعت في تنفيذ هذا الرأي واتخذت خطوات فعلية نحو الإستجابة لهذا الرأي وهو ما لم يثبت تحققه في الطعن المائل.

ومن حيث إنه تأسيساً علي ذلك فإنه إذا انتهى الحكم المطعون عليه إلي عدم قبول الدعوي لرفعها بعد الميعاد يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه علي غير أساس سليم حقيقاً بالرفض.

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٣)

المبدأ رقم (٧٩١) - يعتبر مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض - يكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم هو ستين يوماً من تاريخ إنقضاء الستين يوماً المذكورة - بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب علي الجهة المتظلم إليها يفترض قيامها به - إمتداد ميعاد الطعن لا يكون إلا حيث تسلك الجهة الإدارية مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابة المتظلم إلي تظلمه بعد استشعار حقه فيه - لا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكاً إيجابياً يمتد به ميعاد الطعن.

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن يتحدد بما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الشركة بالنسبة للتظلم المقدم من الطاعن ترقى إلي أن تعتبر مسلكاً إيجابياً لإجابته إلي تظلمه يترتب عليه إمتداد ميعاد الطعن.

ومن حيث إن المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص علي أن "ميعاد رفع الدعوي أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون

يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئة الرئاسية وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسيئاً ويعتبر مضي ستين يوماً علي تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض. ويكون ميعاد رفع الدعوي بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة.

ومن حيث إنه باستصحاب أحكام هذه المادة علي القرارات التأديبية الصادرة من شركات القطاع العام بالنسبة إلى العاملين فيها، فإن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٧ قد صدر بتاريخ ١٩٨٧/٧/١ وتظلم منه الطاعن بتاريخ ١٩٨٧/٨/١ ومن ثم فإنه طبقاً لتلك الأحكام كان يتعين عليه أن يرفع دعواه خلال الستين يوماً التالية لإنقضاء الستين يوماً المحددة لفحص التظلم وذلك في موعد غايته ١٩٨٧/١١/٢٩، والناظر أن الطاعن قام برفع طعنه بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣ فإنه يكون قد فوت علي نفسه المواعيد وتكون دعواه بالنسبة لهذا الشق قد أقيمت بعد الميعاد المقرر قانوناً.

أما ما ينهه الطاعن من أنه قد استشعر من جانب الشركة المطعون فيها مسلكاً إيجابياً نحو تظلمه بعد إحالته إلى الشئون القانونية واستيفاء التحقيق بمعرفتها مما يعد إتجاهاً نحو إجابته إلى طلبه بإلغاء قرار الجزاء، فإنه بحسب ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فإن بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب علي الجهة المتظلم إليها يفترض قيامها به وأن امتداد ميعاد الطعن لا يكون إلا حين تسلك الجهة مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابة المتظلم إلى تظلمه بعد استشعار حقه فيه بالبدء في اتخاذ إجراءات التنفيذ نحو هذه الإجابة ولا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكاً إيجابياً يمتد به الميعاد، كما أن ما انتهى إليه المستشار القانوني بالشركة عند عرضه الأمر علي رئيس مجلس الإدارة كان بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ وعلي أي حال فإن رئيس مجلس الإدارة وهو السلطة المختصة لم يعتمد مما لا يمكن إعتباره بحال من الأحوال مسلكاً إيجابياً لإجابة المتظلم إلى تظلمه بعد استشعار حقه فيه.

وإذا كانت المحكمة التأديبية قد قضت بعدم قبول الطعن في قرار الجزاء علي أساس فوات ميعاد الطعن فإن قضائها يكون صحيحاً ومتفقاً مع حكم القانون.

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٣١)

المبحث السادس

أثر التظلم على الدفع بعدم القبول

يترتب على تقديم التظلم إلى جهة الإدارة في الميعاد المقرر قانوناً ، قبل رفع الدعوي الآثار الآتية:

- ١ — قطع ميعاد رفع دعوي الإلغاء، وميعاد التقادم في دعاوي غير الإلغاء.
 - ٢ — اشتراط التظلم لقبول الدعوي إذا كان وجوبياً.
 - ٣ — إثبات علم المدعي بالقرار المطعون فيه أو بالوقائع التي تقوم عليها الدعوي، كالفعل الضار الموجب للمسئولية وفاعله.
 - ٤ — إثبات تعدي الإدارة ومسلكتها حيال المتظلم^(١)
- المبادئ القانونية التي أقرتها محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في " أثر التظلم على الدفع بعدم القبول " :

المطلب الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في " أثر حصول التظلم على الدفع بعدم القبول "

المبدأ رقم (٧٩٢) — التظلم القانوني يقطع سريان الميعاد ويحول جهة الإدارة حق نظر الموضوع برمته فتسحب القرار المتظلم منه أو تلغيه أو تعدله حسبما يترأى لها.

الحكم

من شأن التظلم القانوني أنه من جهة يقطع سريان الميعاد ومن جهة أخرى يحول جهة الإدارة سواء كانت نفس السلطة التي أصدرت القرار أو سلطة أعلى حق نظر الموضوع برمته فتسحب القرار المتظلم منه أو تلغيه أو تعدله حسبما يترأى لها، وهذا القرار الإداري الأخير إذا انتهت به مدارج التظلم الإداري هو الذي يعتبر القرار الإداري النهائي في الموضوع ولا يقبل بعد ذلك لصاحب الشأن

(١) أنظر د. مصطفى كمال وصفي - للمرجع السابق ص ١٨٩ وما بعدها.

سوي طريق للتظلم القضائي منه أمام هذه المحكمة إن كان لذلك وجه.
(حكم القضاء الإداري ٢٥٦/٨٥/٦ - ١٩٥٢/١/٢ - ٥ - ٦٤٤)
المبدأ رقم (٧٩٣) - لا عبرة بالتظلم مادام القرار نهائياً لا يجوز التظلم منه إلى
جهة إدارية.

الحكم

لا مقنع فيما يقوله المدعي بأن تظلمه للداخلية من قرار لجنة الطعون قد قطع
المدة لأن الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالعمد والمشايخ تنص على أن قرارات اللجنة نهائية ومن ثم فلا يجوز لأية هيئة
إدارية أن تنقضه وقد كان للواجب على المدعي أن يطعن في قرار اللجنة أمام هذه
المحكمة عقب العلم به خلال الستين يوماً المحددة قانوناً لرفع الدعوي ولا عبرة
بالتظلم مادام القرار نهائياً لا يجوز التظلم منه إلى جهة إدارية.

(حكم القضاء الإداري ٤٢٧/١٥١/٦ - ١٩٥٢/٢/٥ - ٥ - ٥٨٨)

المبدأ رقم (٧٩٤) - التظلم القاطع للميعاد هو التظلم المقدم للجهة الإدارية التي
أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية لها.

الحكم

شرط التظلم الذي ينقطع به الميعاد أن يقدم للجهة الإدارية التي أصدرت
القرار أو الجهة الرئاسية لها وليس ذلك شأن التظلم الذي قدم في قرار ترقية
المدعي إلى وكيل الوزارة بينما القرار صدر من الوزير.

(حكم القضاء الإداري ١٥٣/٥٩/٦ - ١٩٥١/١٢/١٣ - ٤ - ٢٩٣)

المبدأ رقم (٧٩٥) - التظلم القاطع للميعاد هو التظلم المجدي.

الحكم

إذا كان الثابت أن الإدارة قد أذاعت أقدميات معينة بمنشور لها جاء فيه أنها
لن تنظر في أية شكوى خاصة بالأقدمية، وإن من له شكوى في هذا الخصوص
فعليه أن يتقدم بها رأساً إلى مجلس الدولة، فإن التظلم في هذه الحالة لا يوقف
سريان مواعيد الطعن ذلك أن المشرع إذ يوقف مواعيد الطعن في حالة التظلم
إلى الجهة الإدارية فلكي تتاح لهذه الجهة فرص البحث والرجوع عن قرارها إذا
ما تبين لها فيه مخالفة للقانون، ولا جدال في أن هذه الحكمة منتفية تماماً إذا ما
أعلنت الجهة الإدارية أنها لن تبحث أية شكوى خاصة بالأقدمية.

(حكم القضاء الإداري ٢٢٤/٢٣٥/١٠ - ١٩٥٦/٢/٢٣ - ٦ - ٨٧)

المبدأ رقم (٧٩٦) — التظلم الموقوف لسريان الميعاد هو التظلم المنتج المقدم عن قرار قابل للسحب أو العدول عنه ممن أصدره أو من السلطة الرئاسية له.

الحكم

يُشترط في التظلم الذي يوقف سريان الميعاد أن يكون منتجاً بأن يكون عن قرار قابل للسحب أو العدول عنه ممن أصدره أو من السلطة الرئاسية له ولما كان قرار المجلس المخصوص من القرارات النهائية التي لا يجوز لذلك المجلس العدول عنها أو سحبها فليس من طريق قانوني إلغاؤه إلا بالطعن أمام هذه المحكمة ومن ثم فإن التظلم منه أمام الجهات الإدارية أو التأديبية غير منتج في وقف سريان الميعاد.

(حكم القضاء الإداري ٨٦٢/٢٦/٣ - ١٩٤٩/٥/٢٩ - ٢ - ٥٠٥ - وأيضاً - ٧١٠ :

(١٩٥٤/٥/٢٧ - ١٤٨٥/٧٦٨/٨

المبدأ رقم (٧٩٧) — لا اعتداد بالتظلم المقدم بعد الميعاد.

الحكم

إن التظلم الذي ثبت تقديمه وجه بعد انقضاء الميعاد الذي قرره قانون مجلس الدولة لقبول الطعن بالإلغاء، وكذلك الشأن في رفع الدعوي ولذلك يكون الدفع بعدم القبول في محله متعيناً قبوله.

(حكم القضاء الإداري ١١٢ - و ٦٧/١٢/٢ - ١٩٤٧/١١/١٨ - ١ - ٢٠٩ - وأيضاً - ٥ - ٨٧٩

٩٧٤/٥٥٢/٧ - ١٩٥٣/٤/٢٢ - وأيضاً ١٣٨٢/٧١٢/٧ - ١٩٥٣/٥/٢١ - ٥ - ١٤١٧

المبدأ رقم (٧٩٨) — التظلم الموقوف للميعاد هو التظلم الأول دون غيره لأن الميعاد لا يوقف إلا مرة واحدة.

الحكم

استقر قضاء هذه المحكمة علي أنه إذا تتابعت التظلمات فإن التظلم الذي يوقف الميعاد هو التظلم الأول دون غيره لأن الميعاد لا يوقف إلا مرة واحدة وإلا اتخذ من تكرار التظلمات وسيلة للإسترسال في إطالة ميعاد رفع الدعوي.

(حكم القضاء الإداري ٤٨/١٤/٤ - ١٩٤٩/١١/٢٨ - ٢ - ٦٧٤ - وأيضاً ٦ - ٩٢٤

(١٩٥٤/٣/٢٩ - ١١٠٦/٥٦٩/٨

المبدأ رقم (٧٩٩) — الطعن في القرار وإعادة النظر فيه من جانب الإدارة في غضون الستين يوماً من شأنه قطع الميعاد علي غرار التظلم الحاصل من الأفراد.

الحكم

إن الطعن في القرار وإعادة النظر فيه من جانب الإدارة في غضون الستين يوماً من شأنه قطع الميعاد علي غرار التظلم للحصول من الأفراد فإذا صدر قرار السحب بعد ذلك في الميعاد فإنه يكون قد وقع صحيحاً.

(حكم القضاء الإداري ١١٧٨/٥٠٥/٦ - ١٩٥٢/٦/١١ - ٥ - ١١٩٦)

المبدأ رقم (٨٠٠) - العبرة في بدء سريان الميعاد هي بتقديم التظلم الأول، فليس يجدي في قطعه أو امتداده الإسترسال في تقديم طلبات متعاقبة متكررة لاحقة عن ذات الموضوع.

الحكم

إن مضي أربعة أشهر علي تقديم التظلم يعتبر بمثابة قرار سلبى بالرفض طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة بحيث كان يتعين رفع دعوي الإلغاء في ميعاد ستين يوماً من تاريخ إنقضاء أربعة الأشهر المذكورة مادام المدعي قد أجري في حق نفسه هذا الميعاد المقرر للطعن بالإلغاء بتقديمه تظلمه، والعبرة في بدء سريان الميعاد المذكور هي بتقديم التظلم الأول، فليس يجدي في قطعه أو امتداده الإسترسال في تقديم طلبات متعاقبة متكررة لاحقة عن ذات الموضوع، سواء إلي جهة الإدارة صاحبة الشأن أو إلي جهات أخرى أعلي منها في مدارج التنظيم الإداري والرياسي.

(حكم القضاء الإداري ٢٣٨/٢٠٦/٩ - ١٩٥٥/١/١٨ - ٦ - ١٥٣٣)

المبدأ رقم (٨٠١) - التظلم القاطع للميعاد ليس له شكل مخصوص في القانون فقد يحصل بعريضة يقدمها صاحب الشأن كما يمكن حصوله بإنذار علي يد محضر.

الحكم

إن التظلم الذي يقطع ميعاد الستين يوماً ليس له شكل مخصوص في القانون فقد يحصل بعريضة يقدمها صاحب الشأن كما يمكن حصوله بإنذار علي يد محضر ويكفي أن يبين المتظلم غرضه بوضوح ويطلب تصحيح الوضع القانوني الخاطئ الذي ترتب عليه القرار المطعون فيه.

(حكم القضاء الإداري ٢٨٩/١٨٧/٧ - ١٩٥٣/١/٧ - ٦ - ١٠)

المبدأ رقم (٨٠٢) - لا اعتداد بالتظلم المقدم عن القرار المطعون فيه بعد فوات الستين يوماً من تاريخ صدوره.

الحكم

لا إعتداد بما يثيره المدعي من وجوب إعلان القرار الإداري لبدء سريان ميعاد الطعن إذ أن العلم اليقيني يقوم مقام الإعلان، كما أنه لا يجوز له التعلل في هذا السبيل بالتظلم المقدم منه لمدير الجامعة عن القرار المطعون فيه لأن هذا التظلم مقدم بعد فوات ستين يوماً من تاريخ صدور القرار - فهو عندئذ لا يعتبر قاطعاً لسريان ميعاد الطعن طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة.

(حكم القضاء الإداري ١٩٨/١٢٦/٧ - ١٩٥٢/١٢/٢٣ - ٦ - ٦٩)

المبدأ رقم (٨٠٣) - التظلم الذي يقطع الميعاد هو التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية.

الحكم

إن التظلم الذي يقطع الميعاد هو التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية فإذا لم يصلها التظلم في ميعاد ستين يوماً من تاريخ إعلان القرار أو نشره أو العلم به علماً نافياً للجهالة كان التظلم غير منتج في وقف سريان الميعاد -ويقضي الأمر بداهة بالمقابلة إلى ذلك أن يكون بدء أربعة الأشهر -التي يفترض بعدها قيام قرار ضمني برفض التظلم وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة هو تاريخ وصول التظلم للجهة المصدرة للقرار أو للجهة الرئاسية لها إذ من هذا التاريخ يتحقق علم تلك الجهة المقدم إليها. ومن ثم يعتبر سكوتها عن الرد عليه بمثابة قرار ضمني بالرفض.

(حكم القضاء الإداري ٨٥٤/٤٣٦/٨ - ١٩٥٤/٣/٤ - ٦ - ١٠٥٩)

المبدأ رقم (٨٠٤) - (١) انقطاع الميعاد بالتظلم من القرار المطعون فيه خلال الميعاد المقرر للتظلم.

(٢) إذا لم يرفع المدعي دعواه خلال الميعاد فلا يلومن إلا نفسه إن هو جنح إلى السلم مفضلاً وسيلة الشفاعة والوساطة، كما هو ظاهر من الأوراق، للوصول إلى ما ينبغي متحماً بالصبر وأدب السعي حتى استطاع من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٥٢ أن يصل إلى استبدال العقوبة من الخصم شهرين إلى لفت نظر لأنه بهذا قد أضعاف مواعيد الطعن المقررة.

الحكم

إن حق الطعن في القرارات الإدارية ينشأ بمجرد صدورها والعلم بها ويمتد إلى ستين يوماً إلا في حالة تقديم تظلم من هذه القرارات إلى الجهات الإدارية التي أصدرتها خلال الستين يوماً التالية للعلم بها فلا يبدأ ميعاد الطعن إلا بعد مضي أربعة أشهر على تقديمه فمتى تبين أن المدعي كان في مكنته أن يطعن في الجزاء الذي وقع عليه، وفي القرار الذي صدر بتخطيه في الترقية تنسيقاً من الوقت الذي علم به فلا يلومن إلا نفسه إن هو جنح إلى السلم مفضلاً وسيلة الشفاعة والوساطة، كما هو ظاهر من الأوراق، للوصول إلى ما ينبغي متحماً بالصبر وأدب السعي حتى استطاع من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ أن يصل إلى استبدال العقوبة من الخصم شهرين إلى لفت نظر لأنه بهذا قد أضاع مواعيد الطعن المقررة، وهذا فضلاً عن أن القرار الذي صدر سنة ١٩٥٢ لم يلغ الجزاء كلية إقتناعاً ببراءته مما أسند إليه وإنما رأفة به واكتفاء بلفت نظره فلم ينشئ له إذاً مركزاً قانونياً جديداً يمكن القول معه بفتح مواعيد الطعن من تاريخ صدوره.

(حكم القضاء الإداري ١١٠٦/٥٦٩/٨ - ١٩٥٤/٣/٢٩ - ٦ - ٩٢٤)

المبدأ رقم (٨٠٥) - (١) رفع دعوي مستعجلة بطلب نذب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع، لأنه لا يعتبر تظلاً مرفوعاً إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية فلا ينقطع به الميعاد.

(٢) الإنذار الموجه للمصلحة بعد إنتهاء دعوي إثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئاسية يفتح ميعاداً جديداً يبدأ بعد إنتضاء أربعة أشهر من ناحية دون رد المصلحة وذلك لأن هذا الإنذار بإعتباره تظلاً من القرار الإداري قد وجه بعد إنتضاء الميعاد ولا يقطع التظلم سريان الميعاد إلا إذا كان قد قام قبل فواته.

الحكم

إن ميعاد رفع الدعوي بطلب إلغاء القرارات الإدارية - طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - يسري من تاريخ نص القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً يقوم مقام النشر أو الإعلان ويقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ولا يغير من الحكم المتقدم رفع دعوي مستعجلة بطلب نذب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع، لأنه

لا يعتبر تظلماً مرفوعاً إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئاسية فلا ينقطع به الميعاد طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة كذلك لا يعتبر رفع هذه الدعوي قاطعاً لسريان الميعاد طبقاً لنص المادة ٢٨٣ من القانون المدني، إذ أن هذه المادة خاصة بالتقادم المكسب والمسقط ولا تسري علي الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة بإعتباره من مواعيد الإجراءات والذي يجب أن ترفع الدعوي بطلب الإلغاء قبل فواته.

كما أن الإنذار الذي وجه للمصلحة بعد إنتهاء دعوي إثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئاسية يفتح ميعاداً جديداً يبدأ بعد إنقضاء أربعة أشهر من ناحية دون رد المصلحة وذلك لأن هذا الإنذار بإعتباره تظلماً من القرار الإداري قد وجه بعد إنقضاء الميعاد ولا يقطع التظلم سريان الميعاد إلا إذا كان قد قام قبل فواته.

(حكم القضاء الإداري ٣٦/٣٩/٩ - ١٩٥٤/١١/٢٢ - ٦ - ٧٦)

المبدأ رقم (٨٠٦) - المسلك الإيجابي ومفهومه - لا وجه للقياس علي نص المادة ٥١ من الأمر الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٤ الخاص بمجلس الدولة الفرنسي لأنه اشترط لتحقيق الرفض الحكمي للتظلم فوات وقت يزيد علي أربعة أشهر دون أن يصدر في خلال هذه الفترة قرار في التظلم، والقرار هنا له معني محدود غير الإجابة التي وردت بالمادة ١٢ من القانون المصري التي تتسع للمعني الواضح آنفاً خصوصاً إذا روعي اختلاف الظروف في البلدين إذ بينما مضي علي نظام مجلس الدولة الفرنسي حوالي قرن ونصف قرن فألم المحكومون بأوضاعه وإجراءاته إماماً دقيقاً، فإن مجلسنا ناشئ ما كان قد مضي عليه حين وضع نص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ سوي نيف وسنتين لم تتح لذوي الشأن خلال تلك الفترة القصيرة أن يفهموا أوضاعه وإجراءاته ومواعيده ومن الخير أخذهم بالرفق وتفادي السقوط في الحقوق وهو من الأحكام الاستثنائية مادامت النصوص تتسع في مدلولها لذلك.

الحكم

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إذا نصت علي أنه "ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد علي أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها" إنما افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم افتراضاً حكماً جعلت شرط تحقيقه فوات هذا الفاصل الزمني دون أن

تجيب عن التظلم وليس المقصود بالإجابة هنا صدور قرار نهائي صريح بالقبول أو الرفض وإنما يكفي في تحقق الإجابة أن يتبين للمحكمة أن السلطات الإدارية المختصة حين قدم إليها التظلم لم تمهله بل إنها استشعرت أن التظلم اتخذ مسلكاً واضحاً نحو استجابته، وأن فوات وقت يزيد عن أربعة أشهر كان بسبب بطء سير إجراءات الروتين المعتادة بين الإدارات المختصة والقول بغير ذلك مؤداه حمل المتظلم على مخاصمة الإدارة قضائياً في وقت تكون فيه الإدارة جادة في تحقيق مثار أي تظلم إدارياً في حين أن غرض الشارع هو مفاداة الحكومة للإلغاء بقدر الإمكان عن طريق التظلم إدارياً ولذا نص علي إنقطاع سريان ميعاد الطعن في حالة حصول التظلم الإداري ولا وجه للقياس علي نص المادة ٥١ من الأمر الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٤ الخاص بمجلس الدولة الفرنسي لأنه اشترط لتحقيق الرفض الحكمي للتظلم فوات وقت يزيد علي أربعة أشهر دون أن يصدر في خلال هذه الفترة قرار في التظلم، والقرار هنا له معني محدود غير الإجابة التي وردت بالمادة ١٢ من القانون المصري التي تتسع للمعني الواضح آنفاً خصوصاً إذا روعي اختلاف الظروف في البلدين إذ بينما مضي علي نظام مجلس الدولة الفرنسي حوالي قرن ونصف قرن فألم المحكومون بأوضاعه وإجراءاته إماماً دقيقاً، فإن مجلسنا ناشئ ما كان قد مضي عليه حين وضع نص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ سوي نيف وستين لم تتح لذوي الشأن خلال تلك الفترة القصيرة أن يفهموا أوضاعه وإجراءاته ومواعيده. ومن الخير أخذهم بالرفق وتفادي السقوط في الحقوق وهو من الأحكام الاستثنائية مادامت النصوص تتسع في مدلولها لذلك.

(حكم القضاء الإداري ٨٦٥/٤٤٤/٨ - ١٩٥٤/٣/٧ - ٦ - ٨٥٤)

المبدأ رقم (٨٠٧) - المسلك الإيجابي النافي لتحقيق القرار الضمني برفض التظلم - تطبيق.

الحكم

إن تظلم المدعي عليه من القرار المطعون فيه إلي وزير المعارف العمومية فهو وإن كان يصلح دليلاً علي العلم اليقيني الذي يترتب عليه سريان الميعاد غير أنه قد استبان من المكاتبات التي بولت بين وزارتي المعارف العمومية والمالية أن وزارة المعارف كانت مقتنعة بوجاهة تظلم المدعي وزملائه ممن تركوا في

الترقية للدرجات المنسقة في دورهم بالأقدمية بسبب عدم تسوية حالتهم في الوقت المناسب أو بسبب توقيع جزاءات للإهمال أو لأسباب غير خلقية لا تبرر قانوناً عدم ترقيةهم في دورهم بالأقدمية المطلقة ولذلك ظلت تسعى لدى وزارة المالية حتى رفع هذه الدعوي وغيرها من الدعاوي المماثلة لرفع الغبن عنهم مما لا يصلح معه إقتراض قيام قرار ضمني برفض تظلمه لفوات أربعة أشهر علي تقديمه دون إجابتها عليه مما كان يتعين معه رفع الدعوي في خلال الستين يوماً للتاريخ المذكور لأن هذا الفرض القانوني لا يكون إلا حين تسكت الوزارة عن الإجابة علي التظلم ولا تعيره إلتفاتاً - أما إذا اقتنعت بوجاهته وسعت في جد إلي إجابته فإن هذا السعي من جانبها ينفي قيام ذلك القرار الضمني بالرفض وبالتالي يظل الميعاد مفتوحاً ريثما تنتهي الوزارة من مسعاها وتعلن قرارها للمتظلم.

(حكم القضاء الإداري ٣٥/٣٠/٧ - ١٩٥٢/١١/٢٠ - ٥ - ١٣١٧)

المبدأ رقم (٨٠٨) - دلائل المسلك الإيجابي.

الحكم

متى كان الثابت بالأوراق أن المدعي قد تظلم في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ علي أثر علمه بقرار الوزير القاضي بالعقوبة والصادر في ٩ يناير سنة ١٩٥٢ وأن الوزير أشر علي هذه المظلمة بما يفيد إحالتها إلي مراقبة التظلمات بالوزارة لفحصها بمعرفتها ثم إفادته بالرأي في شأنها وأن هذه المراقبة كتبت إلي مراقبة بني سويف التعليمية بتكليف المدعي بموافاتها بالأسانيد التي أسس عليها تظلمه من الجزاء، فإن المدعي إذا ركن بحق إلي جدوى تظلمه وإلي إنتاجه في إمكان عدول الوزير عن قراره متى استبان له وجه الحق في هذا التظلم، وإذا اطمأن فوق ذلك إلي ما اطردت عليه العادة من جواز عدول الرئيس الإداري عن قرار العقوبة التي له ولاية إيقاعها متى اتضحت له دواعي العدول، وترجحت لديه البراءة اطمأن إلي ذلك كله فإن المدعي يكون علي حق في التريث حتى يبيت برأي في هذا التظلم ثم يقيم دعوي الإلغاء في الميعاد عند الاقتضاء وهذه الإعتبارات تدحض القول بأن إيقاع الجزاء من رئيس المصلحة في نطاق ولايته هو إجراء بات غير مردود ولا قابل للرجوع فيه من جانب الرئيس الإداري الذي أوقعه وتؤكد النظر القائل بأن التظلم من الجزاء في الميعاد القانوني من شأنه أن يقطع الميعاد اللازم لإقامة دعوي الإلغاء ويصونه من السقوط ولو أقيمت هذه

الدعوى في الميعاد القانوني إعتباراً من تاريخ العلم برفض التظلم إذا كان الرفض حاصلًا بالتصريح أو خلال الستين يوماً التالية للرفض الضمني المستفاد من السكوت على الوجه المبين في القانون.

(حكم القضاء الإداري ١٢٦/٣١٨/٨ - ١٩٥٤/٢/٩ - ٦ - ١٧٢٣)

المبدأ رقم (٨٠٩) - ميعاد فحص التظلم لم يمنح للموظف وإنما منح للجهات الإدارية التي أصدرت القرار المتظلم منه يقوم على احتمال إقتناع الإدارة بصواب التظلم فتعمل من جانبها على إنصاف المتظلم دون حاجة إلى التقاضي فإذا أفصحت الجهة الإدارية أنها لن تنظر في مثل تظلم المدعي تكون قد أعلنت عن تخليها مقدماً عن نظره أو البحث فيه على أية صورة فإذا لجأ المدعي رغم ذلك كله إلى تقديم شكوى إلى وزارة الخارجية فإن شكواه على هذا النحو لا توقف سريان ميعاد الطعن لعدم الجدوى في مثل هذه الشكوى.

الحكم

إن الحكمة من جعل التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية قاطعاً للمدة هي إعطاء الحكومة فرصة تراجع فيها نفسها بشأن القرار المتظلم منه قبل اللجوء إلى المحكمة مباشرة فإن أصرت على موقفها جاز للمتظلم أن يلجأ إلى المحكمة دون أن يخلق باب التقاضي في وجهه بفوات ميعاد الستين يوماً على صدور القرار وقد رأى المشرع أن بحث التظلم بمعرفة الجهات الإدارية يحتاج إلى وقت يطول أو يقصر حسب الظروف فوضع حداً يعتبر بعده أن الجهة الإدارية رفضت التظلم ومن ثم فالأربعة أشهر لم تمنح للموظف وإنما منحت للجهات الإدارية التي أصدرت القرار المتظلم منه يقوم على احتمال إقتناع الإدارة بصواب التظلم فتعمل من جانبها على إنصاف المتظلم دون حاجة إلى التقاضي فإذا أفصحت الجهة الإدارية أنها لن تنظر في مثل تظلم المدعي تكون قد أعلنت عن تخليها مقدماً عن نظره أو البحث فيه على أية صورة فإذا لجأ المدعي رغم ذلك كله إلى تقديم شكوى إلى وزارة الخارجية فإن شكواه على هذا النحو لا توقف سريان ميعاد الطعن المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لعدم الجدوى في مثل هذه الشكوى ولا يغير من ذلك كون الوزارة أحالت الشكوى إلى مستشار الرأي ليبيدي رأيه فيها مخافة أن يكون في الأمر مسئولية كما هو الشأن في كل شكوى ترد إلى الوزارة.

(حكم القضاء الإداري ٣٠٠/١٤٤/٨ - ١٩٥٣/١٢/٢١ - ٥ - ٩٢٣)

المبدأ رقم (٨١٠) – التظلم المؤدي إلى قطع سريان ميعاد الستين يوماً هو الذي يقدم بعد صدور القرار فعلاً لا قبل صدوره.

الحكم

إن التظلم المؤدي إلى قطع سريان ميعاد الستين يوماً هو الذي يقدم بعد صدور القرار فعلاً لا قبل صدوره، حتى تستطيع السلطة التي أصدرته أو السلطات الرئاسية إعادة النظر في قرار صدر بالفعل يكون قد تبينت معالمه وتحددت أوضاعه وذلك لسحبه أو تعديله حسب مقتضيات الأحوال علي ضوء ما ورد في النظام المقدم، هذا إلي أن التظلم الذي قدمه المدعي جاء في عبارات عامة لا تحديد بها بالذات لما يقصده المدعي فيما يتصل بشخصه مباشرة وإنما اشتمل علي مقارنة أقامها بين مختلف طوائف موظفي سلاح الحدود في مختلف الدرجات وبيان ما لحق بعضهم من غبن وما أصاب غيرهم من توسعة.

(حكم القضاء الإداري ٩١١/٢٤١/٥ - ١٩٥١/٤/٢٥ - ٣ - ٤٧٩)

المبدأ رقم (٨١١) – التظلم بعد الميعاد لا يقطع الميعاد.

الحكم

لا وجه للتحدي بأن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه الصادر بنقله لأنه قد مضى علي تاريخ تنفيذه أمر النقل وتاريخ تظلمه ما يزيد علي الستين يوماً المحددة قانوناً لطلب الإلغاء ومن ثم فهو لا يقطع سريان الميعاد.

(حكم القضاء الإداري ١٣٨٩/٧١٦/٧ - ١٩٥١/٥/٣١ - ٦ - ١٥٦٣)

المبدأ رقم (٨١٢) – لا جدوى من التظلم من قرار ذو طبيعة قضائية.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها بعد الميعاد القانوني إستناداً إلي أن القرار الصادر بمجازاة المدعي هو قرار ذو طبيعة قضائية لا يجوز للسلطة الإدارية العدول عنه ومن ثم فلا جدوى من التظلم منه ولذلك لا يترتب علي التظلم وقف سريان الميعاد المحدد قانوناً لطلب إلغائه وهذا الذي كان يصح أن يكون محل نظر لو أن القرار المطعون صادر من سلطة مختصة بإيقاع الجزاء التأديبي علي الموظف غير أنه لما كان القرار صادراً من وكيل وزارة الصحة العمومية الذي لم تخوله لوائح التأديب أية سلطة في توقيع الجزاءات علي الموظفين التابعين للوزارة لأن المنصوص عليه فيها أن هذه السلطة خولت للوزير ولرؤساء

المصالح فقط فمن ثم كان القرار المطعون فيه معيباً بعبء عدم الإختصاص وباطلاً بطلاناً أصلياً لا يجوز أن يترتب عليه أثر قانوني ومن الجائز لذلك سحبه ويترتب علي التظلم المقدم وقف سريان ميعاد إلغائه.

(حكم القضاء الإداري ٧/٤٤٩/٧٧٥ - ٢٦/٣/١٩٥٣ - ٥ - ١٢١١)

المطلب الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في " أثر حصول التظلم على الدفع بعدم القبول

المبدأ رقم (٨١٣) - قيام التظلم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم .
الحكم

انه وان كان مفاد النصوص المدنية (م ٣٨٣ مدني) ان المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، الا ان مقتضيات النظام الاداري قد مالت بفقه القضاء الاداري الى تقرير قاعدة اكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه، وان المفروض في السلطة الرئاسية هو انصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف الى عمله هادئ البال دون أن يضطر الى الالتجاء الى القضاء ، فقررنا انه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، الطلب او التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه.

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦ / ٦ / ٢ - س ١ ص ٨٠٧)
المبدأ رقم (٨١٤) - يقوم مقام المطالبة القضائية - في قطع التقادم - الطلب او التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة الرئاسية المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه .

الحكم

إن مقتضيات النظام الاداري تميل الى اعتبار انه يقوم مقام المطالبة القضائية - في قطع التقادم - الطلب او التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة الرئاسية المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه .

(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦ / ٦ / ٩ - س ١ ص ٨٥٥)

المبدأ رقم (٨١٥) - يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يعرضه الموظف على السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه مطالباً بأدائه - وطلب الإعفاء من الرسوم هو أقوى من التظلم الإداري القاطع للتقادم في هذا الخصوص.

الحكم

إنه وإن كان مفاد النصوص المدنية " المادة ٣٨٣ مدني " أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد إنتهت بفقه القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئيس الذي تقوم عليه، وأن المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون ، حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال ، دون أن يضطر إلى الإلتجاء إلى القضاء ؛ ولذلك يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يعرضه الموظف على السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه مطالباً بأدائه . وطلب الإعفاء من الرسوم هو أقوى من التظلم الإداري القاطع للتقادم في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٦ / ١٢ / ٨ - س ٢ ص ١٢٩)
المبدأ رقم (٨١٦) - التظلم والمساعدة القضائية - دالتهما في قطع التقادم .

الحكم

الرأى الغالب في مجال القانون الخاص أن الطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من رسوم الدعوى و لتعيين محام لا يرقى إلى مرتبة الإجراء القاطع للتقادم.

لئن كان مفاد النصوص المدنية أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بالقضاء الإداري إلى تقدير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة و التدرج الرئاسي الذي تقوم عليه ، وأن المفروض في السلطة الرئاسية إنصاف الموظف بتطبيق القانون في أمره تطبيقاً صحيحاً حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال دون الإلتجاء إلى القضاء ، فقرروا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أدائه ، وليس من شك في أن هذا يصدق من

باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة ، إذ هو أقوى فى معنى الإستمسك بالحق و المطالبة بأدائه وأمعن فى طلب الإنتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذى يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، بل هو فى الحق يجمع بين طبيعة التظلم الإدارى من حيث الإقصاح بالشكوى من التصرف الإدارى وبين طبيعة التظلم للقضائى من حيث الإتجاه إلى القضاء طلباً للإنتصاف ، إذ لم يمنعه من إقامة الدعوى رأساً سوى عجزه عن أداء الرسوم التى يطلب إعفاء منها وسوى عجزه عن توكيل محام ، فلا أقل والحالة هذه ، من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية نفس الأثر المترتب على مجرد الطلب والتظلم الإدارى من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، خصوصاً وأن طلب المساعدة القضائية يبلغ للإدارة ، وبهذا التبليغ يتصل عليها بتظلم صاحب الشأن فتستطيع أن تتصفه إن رأت أنه على حق ، وذلك بغير حاجة إلى الإستمرار فى الإجراءات القضائية ، فتنتهى المنازعة فى مراحلها الأولى ، ويتحقق بذلك نفس الغرض المقصود من التظلم الإدارى ، أما إذا لم تر ذلك وقبل الطلب ، فإن الأمر ينتهى فى المآل إلى إقامة الدعوى .

إن الأمر المترتب على طلب المساعدة القضائية " من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء " يظل قائماً ويقف سريان التقادم أو الميعاد لحسن صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمناً يطول أو يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية التى تنتظر الطلب تحضيراً له حتى يصبح مهياً للفصل فيه ، شأنه فى ذلك شأن أية إجراءات إتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا اسريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار ، وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى إلغاء تعين أن يكون خلال السنتين يوماً التالية .

(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٥٧ - س ٢ ص ٩٢٤)
المبدأ رقم (٨١٧) - تظلم - ميعاد التظلم - الرفض الحكمى للتظلم - تكرار التظلم - العبرة بالتظلم الأول .

الحكم

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الإلغاء

بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ، وهى ستون يوماً فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وأن يرفعها بعد ذلك فى ميعاد الستين يوماً التالية لانقضاء الستين يوماً المذكورة ، التى يعتبر لانقضاؤها دون إجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه فإذا كانت تلك السلطات قد أجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار لأن هذا الإعلان يجرى سريان الميعاد قانوناً ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد ، أما إذا كان القرار الحكمى بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوماً المحددة لفحص التظلم ، فإن ميعاد رفع الدعوى بالإلغاء يجرى من هذا التاريخ حتى ولو أعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هو القرار الحكمى بالرفض . هذا وإذا كرر المتظلم تظلماته فالعبرة فى حساب المواعيد على مقتضى ما تقدم هى بأول تظلم يقدم فى ميعاد دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فإذا ثبت أن المدعى تقدم بتظلمه لجهة الإدارة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ فقد كان يتعين عليه أن يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوماً محسوبة من ٢ من يونيه ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوماً المقررة للإدارة للبت فى تظلمه أى برفعها فى أجل غايته أول أغسطس سنة ١٩٥٥ ، وما دام أنه لم يتقدم بطلب إعفائه من الرسوم إلى لجنة المساعدة القضائية إلا فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أى بعد فوات هذا الميعاد ولم يرفع دعواه إلا بعد ذلك فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فإنها تكون غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانونى .

(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٢ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٧ - س ٣ ص ٣٣٠)
المبدأ رقم (٨١٨) - تظلم - قيام التظلم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم.

الحكم

وإذ كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه ، وبأن طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب

الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، لما ينطوى عليه من دلالة أقوى فى معنى الاستمساك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمعن فى طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفزه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ، ويظل الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص.

(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٨ / ٣ / ١٩٥٨ - س ٣ ص ٨٦٨)
المبدأ رقم (٨١٩) - تظلم - قرارات لا يجوز طلب إلغاؤها قبل التظلم منها -
عدم جواز وقف تنفيذها.

الحكم

إن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه : " لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه ، إذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها " . وبالنسبة للقرارات التى لا يجوز طلب إلغاؤها قبل التظلم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل أو بالوقف فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن وإسترد منه ما قبضه " . ويبين من هذا النص أن المشرع غاير فى الإجراءات والمواعيد بين طلب صرف المرتب وبين طلب وقف التنفيذ . فهو قد سمح بتقديم طلب صرف المرتب فى المدة المحددة للبت فى التظلم . أى فى الوقت الذى لم يفتح فيه بعد طريق التقاضى وهو بالتالى لم ينص على وجوب إقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء فى صحيفة واحدة . كما فعل بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ومن ثم فلا محل للقياس بين الطلبين من حيث الإجراءات والمواعيد . بحكم هذه المغايرة . ولما كان المشرع لم يحدد نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب وكان فى الوقت نفسه قد منع من إعتبار الحكم بصرف المرتب كأن لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء فى الميعاد ، فإن المستفاد من ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقماً فى الميعاد إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة فى الميعاد إلى أن يقضى فيها نهائياً . ولما كان لا جدال فى أن

دعوى الإلغاء التى أقامها المدعى مرفوعة فى الميعاد فإن طلب صرف المرتب بناء على ما تقدم يكون هو الآخر مقدماً فى الميعاد .

(الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٢ - س ٨ ص ٢٠٢)
المبدأ رقم (٨٢٠) - تظلم - الحكمة منه - التظلم من القرار موضوع الطلب
الأصلى لا يغنى عن التظلم من القرار موضوع الطلب العارض - سبب ذلك .

الحكم

إن نص البند الثانى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى قدم فى ظله الطلب العارض فى حركة الترقية التنسيقية إلى الدرجة الخامسة الصادر فى أغسطس سنة ١٩٤٧ كان يقضى بأن لا تقبل الطلبات الآتية :- "٢" الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها فى البندين " ثالثاً ... من المادة ٨ " وهى خاصة بطلبات الطعن فى القرارات الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات " وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية و إنتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم " وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية حكمة إيجاب هذا التظلم الإدارى فنوهت بأن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المتسطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق اليسر للناس بإنهاء تلك المنازعات فى مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق فى تظلمه " . هذا النص الأمر قد ورد حكمه عاماً فى إيجاب التظلم الإدارى قبل تقديم طلبات الإلغاء الخاصة بالقرارات الإدارية النهائية الصادرة بالترقية ، وعلى ذلك لا ينبغى التفرقة فى أعمال هذا الحكم بين الطلب الأصلى والطلب العارض المقدم خلال المنازعة الإدارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل فى عموم الطلب الأصلى وما دام الإلغاء موضوع الطلب العارض قائماً على سبب يختلف عن سبب الطعن فى القرارين موضوع الطلب الأصلى . والأخذ بهذا التفسير لا ينحرف عن الحكمة التشريعية التى قام عليها النص ، ما دام التظلم الإدارى من القرار موضوع الطلب العارض قد يؤدى إلى إنهاء المنازعة فى مراحلها الأولى بالنسبة إلى هذا القرار وقد يقضى إلى التفاهم الودى مع الجهة الإدارية فى موضوع الطلب الأصلى ذاته بعد أن تتضح لها وجاهة أسانيده . ومتى إستقام - بناء على ما تقدم - أن التظلم الإدارى السابق على طلب الإلغاء

بالنسبة إلى قرار الترقية حتمى يترتب على إغفاله عدم قبول طلب الإلغاء أبداً كانت طبيعته ، فإنه إذا تبين أن الطلب العارض بإلغاء الحركة التنسيقية الصادرة فى أغسطس سنة ١٩٤٧ المقدم من المدعى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ فى ظل الحكم المستحدث الذى أورده البند "٢" من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة لم يكن مسبوقاً بتظلم إدارى قبل تقديمه إلى محكمة القضاء الإدارى فإنه يكون طلباً غير مقبول ويتعين من ثم إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول هذا الطلب العارض .

(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٤ - س ٩ ص ٤١٧)
المبدأ رقم (٨٢١) - تظلم - التظلم من القرار الأول فى الميعاد يسرى بالنسبة للقرارين التالين طالما كانا مرتبطان بالقرار الأول .

الحكم

إن تحديد مركز المدعى بموجب القرار المطعون عليه الأول يتوقف عليه مركزه بالنسبة للقرارين التالين المطعون فيهما ومن ثم فإن علم المدعى بهذين القرارين علماً يقيناً شاملاً لجميع العناصر التى يمكن له على أساسها أن يتبين مركزه القانونى ويستطيع أن يحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيهما ، هذا العلم لم يتحقق أيضاً إلا بعلمه بالقرار الأول ومن ثم يعتبر التظلم القانونى المقدم فى ميعاده بالنسبة للقرار الأول سارى المفعول ومنتجاً لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين إذ أن هذين القرارين مرتبطان بالقرار الأول ارتباط النتيجة بالسبب وعلى ذلك تكون الدعوى بالنسبة للقرارات جميعها مقبولة ويتعين رفض دفع الحكومة بعدم قبولها .

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٨١ ق - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٥ - س ١٠ ص ١٤٥٠)
المبدأ رقم (٨٢٢) - تظلم - الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء - تحقق ذات الحكمة بالنسبة لطلب المساعدة القضائية .

الحكم

إن الحكمة من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء - سواء أكان التظلم إلى الجهة الإدارية التى أصدرت القرار - ان كانت هى التى تملك سحبه أو الرجوع فيه ام إلى الهيئات الرئاسية ، ان كان المرجع اليها فى هذا السحب - وهو التظلم الذى جعله للشارع شرطاً لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة

بالموظفين العموميين التي عينها ، وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم الوجوبي . الحكمة منه هي الرغبة في التقليل من المنازعات بإنهائها في مراحلها الأولى بطريق أيسر للناس، وذلك بالعدول عن القرار المتظلم منه إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه . ولا شك أنه يقوم مقام هذا التظلم ، ويغني عنه ، ذلك الطلب الذي يتقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة الادارية المختصة لإعفائه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إداري معين لتحقيق الغاية التي قصدها المشرع حين نص على لزوم التظلم (الوجوبي) من مثل هذا القرار ، ذلك أن طلب الاعفاء يعلن إلى الجهة الادارية المختصة ببجته . وبذلك يفتح أمامها الباب لسحب هذا القرار إن رأت الإدارة ان طالب الاعفاء من الرسوم على حق ، وهي ذات الحكمة التي انبنى عليها استلزام التظلم الوجوبي .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٩ق - جلسة ١٩٦٥ / ٦ / ٥ - س ١٠ ص ١٥٥٣)
- وأيضاً : الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٦٦ / ٣ / ٥ - س ١١ ص ٤٩٦)
المبدأ رقم (٨٢٣) - تظلم - لا محل لانتظار انقضاء الميعاد المقرر للبت في التظلم - أحوال ذلك .

الحكم

إن انتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل إقامة الدعوى إنما أريد به إفساح المجال أمام الجهة الإدارية لإعادة النظر في قرارها المتظلم منه - فلا محل لانتظار انقضاء هذا الميعاد إذا هي عمدت إلى البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك إذا بادر ذو الشأن إلى إقامة دعواه وانقضى الميعاد المذكور أثناء سيرها دون أن تجيب الإدارية على تظلمه فإنه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل فوات ذلك الميعاد .

(الطعن رقم ١ لسنة ١١ق - جلسة ١٩٦٩ / ٣ / ٨ - س ١٤ ص ٤٢٢)
المبدأ رقم (٨٢٤) - تظلم - شكل التظلم - شروط البرقية لإحداث أثر التظلم.

الحكم

إذا بان من البرقية بوضوح أنها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة إلى القرار والمطاعن التي يوجهها المتظلم إلى أعمال اللجنة العلمية ، كما أشارت صراحة - بما لا يدع مجالاً للشك - أن القرار أدى إلى

عدم منح المتظلم درجة أستاذ مساعد خضر الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت كافة عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها علم المدعى علماً يقينياً بالقرار المطعون فيه وأسباب المعارضة فيه حيث سردها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علماً كافياً نافياً للجهالة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تحصيل الوقائع وتكييفها حين قرر أن هذه البرقية لم تتضمن أية إشارة إلى التظلم من قرار التعيين فى الوظيفة المعلن عنها .

(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ١٣ ق-جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٧٠ -س ١٦ ص ١٦)
المبدأ رقم (٨٢٥) - التظلم المنتج لأثره - وجوب وصوله إلى الجهة المصدرة له أو للهيئات الرئاسية .

الحكم

إن الشكوى المقدمة إلى وكيل النيابة الإدارية لا يمكن إعتبارها تظلاً من القرار المطعون فيه طالما أنه لم يثبت من الأوراق أنها وصلت إلى علم الجهة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية و ذلك طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة و المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الخاص ببيان إجراءات التظلم الإدارى و طريقة الفصل فيه.

(الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧١ - س ١٧ ص ١٠٤)
المبدأ رقم (٨٢٦) - تظلم - التظلم من تقرير الكفاية - نهائية التقرير تجعل التظلم منه غير مجد - أثر ذلك : قبول الدعوى دون سابقة التظلم .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى إذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى ، وإذا كان الثابت أن المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الأفراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعيف ثم أقام دعواه بالطعن فى هذا القرار قبل البت فى التظلم من مجلس إدارة المؤسسة و قد انتهى بحث التظلم إلى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها ، لذلك فإن الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون فى غير محله ويتعين رفضه .

ويبين من مطالعة نص المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أن المشرع جعل للعامل حق التظلم من تقرير الكفاية خلال

أسبوعين من تاريخ أخطاره وناط بمجلس إدارة المؤسسة سلطة البت فيه دون أن يكون لأية سلطة رئاسية التعقيب عليه ومن ثم فإن تقرير الكفاية يعتبر نهائياً بعد انقضاء ميعاد التظلم منه أو البت فيه ومتى أصبح التقرير نهائياً فإن التظلم منه يصبح غير مجد الأمر الذي يقتضى قبول الدعوى شكلاً ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المنصوص عليه فى المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتأسيساً على كل ما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٧٠ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٠ - س ١٨ ص ١٣٤)
المبدأ رقم (٨٢٧) - التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم - التجاء صاحب الشأن إلى القضاء الإداري طالبا إلغاء قرار إداري وموجها طلباته فى الدعوى إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وأن لم تكن هى صاحبة الصفة ينطوى على دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم . وغنى عن البيان أن التجاء صاحب الشأن إلى القضاء الإداري طالبا إلغاء قرار إداري وموجها طلباته فى الدعوى إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وإن لم تكن هى صاحبة الصفة ينطوى على دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق من مجرد التظلم الإداري الذى يقطع مواعيد رفع الدعوى وأبلغ فى المطالبة بإدائه على نحو من مقتضاه التسليم بأن إقامة الدعوى على غير ذى صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء إلى أن يتم الفصل فيها.

(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣ / ١١ / ١٠ - س ١٩ ص ٦)
المبدأ رقم (٨٢٨) - تظلم وجوبى - الغرض منه - أثر التعجيل برفع الدعوى قبل انقضاء المواعيد المحددة للبت فى التظلم .

الحكم

تقرير المشرع التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء وبيان إجراءاته وأثره

مستهدفاً تحقيق أغراض معينة تتمثل فى إنهاء المنازعات بالطريق الإداري وتيسير سبل إستئداء صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على القضاء - التعجيل بإقامة الدعوى بعد أن نشط صاحب الشأن إلى سلوك سبيل التظلم الإداري خلال الميعاد المقرر قانوناً وانقضاء المواعيد المحددة للبث فى هذا التظلم دون استجابة له قبل الفصل فى الدعوى يترتب على ذلك أن تتسحب الدعوى لا إلى القرار المطعون فيه بحسب بل وإلى القرار الصادر برفض التظلم الصريح أو الحكمي أيضاً ويمتنع من ثم مسوغ الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل التظلم من القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٢٢ق - جلسة ٣١ / ١ / ١٩٨١ - س ٢٦ ص ٤٥٢)
المبدأ رقم (٨٢٩) - قرارات مجالس تأديب الطلاب لا تخضع للتظلم منها أمام رئيس الجامعة - أثر ذلك .

الحكم

مادة " ٢٣ " من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون فى قرارات مجالس تأديب الطلاب - أساس ذلك : المادة " ١٠ " من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة أحكام وأن تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها أمام أى جهة أعلى - لا يتوفر الشرط المتقدم فى قرارات مجالس تأديب الطلاب الذى لا يجوز التظلم منها إلى رئيس الجامعة وفقاً لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٣ - س ٢٨ ص ٥٥٩)
المبدأ رقم (٨٣٠) - تظلم - العبرة فى حساب ميعاد رفع الدعوى برفض التظلم من السلطة المختصة .

الحكم

ميعاد رفع الدعوى ستون يوماً وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية - صدور قرار انتهاء الخدمة من وكيل الوزارة رئيس للقطاع للشئون المالية والإدارية - التظلم منه - تأشير رئيس قطاع المناطق بعدم الموافقة على إعادة العامل للخدمة - هذا التأشير لا

يعتبر رفضاً للتظلم - أساس ذلك أن رئيس قطاع المناطق ليس الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه ولا جهة رئاسية لها - أثر ذلك حساب الميعاد من تاريخ إخطاره برفض التظلم من السلطة المختصة .

(لطن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٨ق - جلسة ١/ ٣ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٣٩٦)
المبدأ رقم (٨٣١) - المسلك الايجابي - امتداد ميعاد البحث في التظلم - تطبيق على قرار إنهاء بعثة .

الحكم

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الإلغاء - إنهاء بعثة المدعى فى ألمانيا الغربية اعتباراً من ١٩٨٠/١٠/٦ قبل الحصول على الدكتوراه - علم المدعى بالقرار وتظلمه منه من تاريخ معاصر لصدوره - إقامة المدعى لدعواه فى ١٩٨٣/٢/١٩ لقضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢٤ المشار إليها - الحكم المذكور أغفل ما هو ثابت بالأوراق من أن جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها قد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً فى سبيل الاستجابة إلى تظلم المدعى وطلب مد بعثته للحصول على الدكتوراه الموفد من أجلها - ومن ثم يمتد ميعاد البحث فى التظلم - أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ريثما يتبين ما ينبىء عن العدول عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن : طلب المكتب الثقافى بألمانيا الغربية مراراً إعادة النظر فى قرار إنهاء البعثة للظروف التى شرحها عن حالة العضو - استجابة الإدارة العامة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التنفيذية فى الجلسات التى عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ - طلب الجامعة الموفدة الاستجابة لمظلمة المدعى - مع كل هذه الظروف لا ينبغى حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بإنهاء بعثته فى عام ١٩٨٠ - قبول الدعوى .

(لطن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٨٤ - س ٢٩ ص ١١٣٨)
المبدأ رقم (٨٣٢) - التظلم من القرارات المتصلة بتنظيم وتوجيه أعمال البناء .

الحكم

المادتان ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء - التنظيم المقرر بموجبها للتظلم من قرارات الجهة الإدارية

المختصة بشئون التنظيم لم يستوجب هذا التظلم قبل رفع الدعوى بطلب إلغاء القرار - قرار الجهة الإدارية هو قرار نهائى قابل للتنفيذ فور صدوره - الأثر المترتب على ذلك : الطعن أمام القضاء الإدارى بدعوى الإلغاء إنما ينصب على القرار ذاته وليس على قرار لجنة التظلمات أو اللجنة الاستئنافية .

(الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٥ - ٣٠ ص ٤٧٦)
- والطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٢٥ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٨٥ - ٣٠ ص ٦٣٤)
المبدأ رقم (٨٣٣) - التظلم من قرارات المدعى العام الاشتراكي بالاعتراض على أسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية أو لرياسة و عضوية الجهات الأخرى - هو تظلم إداري لا يرقى إلى مرتبة الدعوى القضائية التي تستهدف إلغاء القرار - ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل فى التظلم دون أن تصدر حق صاحب الشأن فى مخاصمة هذا القرار أمام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى .

الحكم

المواد ١٦ و ٢١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ - إلى جانب الاختصاصات التى يباشرها المدعى العام الاشتراكي بوصفه سلطة تحقيق وإدعاء أمام محكمة القيم ، فإنه يمارس نوعاً آخر من الاختصاصات تدخل فى نطاق الوظيفة الإدارية للسلطة التنفيذية له بمقتضاها حق الاعتراض على أسماء المرشحين لعضوية المجالس الشعبية أو لرياسة وعضوية الجهات الأخرى - القرارات التى يتخذها فى نطاق هذه الوظيفة ما هى إلا قرارات إدارية بطبيعتها - يدخل فى اختصاص مجلس الدولة ولاية الفصل فى الطعون بطلب إلغائها والتعويض عنها - التظلم من هذه القرارات أمام محكمة القيم لا يعدو أن يكون من قبيل التظلم الإداري رأى المشرع أن يوكله إلى جهة أخرى - وهو لا يرقى إلى مرتبة الدعوى القضائية التى تستهدف إلغاء القرار - يؤكد ذلك - وصف المشرع فى المادة ٢١ لالتجاء المعارض على ترشيحه لمحكمة القيم بأنه تظلم فى الوقت الذى نص فيه على اختصاص المحكمة بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكي ، الأمر الذى يفيد أن المشرع قصد المغايرة بين لفظ الدعوى و لفظ التظلم بما يحمله كلاهما من مدلول قانونى . أثر ذلك - أن ولاية محكمة القيم تقف عند الفصل فى التظلم دون

أن تصدر حق صاحب الشأن في مخاصمة هذا القرار أمام مجلس الدولة باعتباره القاضى الطبيعى بنظر هذه المنازعة بحكم الدستور فضلاً على أن التظلم إلى محكمة القيم تنحسر عنه صفة الطعن الموازى .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٨٥ - س ٣٠ ص ٧٧٣)
المبدأ رقم (٨٣٤) - حالات قبول دعاوى إلغاء قرارات التخطى فى الترقية دون حاجة للتظلم منها.

الحكم

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - قبول دعاوى إلغاء القرارات الإدارية فى مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية فى حالات : ١- إذا إمتنع على الجهة الإدارية إعادة النظر فى القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره . ٢- حالة عدم وجود سلطة رئاسية تملك التعقيب على مصدر القرار .

٣- إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم. وأساس ذلك أن الحكمة التشريعية من نظام التظلم وهى مراجعة الجهة الإدارية نفسها قبل الالتجاء إلى طريق الطعن القضائى تكون منتفية ويترتب على ذلك أن الطعن فى القرار الأول بالتخطى فى الترقية يتضمن حتماً وبحكم للزوم الطعن فى أى قرار بالتخطى إلى الدرجة التالية .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٧ / ٤ / ١٩٨٥ - س ٣٠ ص ٩٢٠)
المبدأ رقم (٨٣٥) - لا يشترط التظلم من القرارات المعدومة .

الحكم

القرارات الإدارية المعدومة لا يشترط التظلم منها إلى الجهة الإدارية التى أصدرتها أساس ذلك : - أن القرار الإدارى المنعدم لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجوز لصاحب الشأن و لجهة الإدارة الالتفات عنها - أثر ذلك : - يجوز رفع الدعوى بإلغائها رأساً أمام المحكمة المختصة .

(الطعن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٨٦ - س ٣١ ص ١٩١٨)
المبدأ رقم (٨٣٦) - التظلم من تقدير كفاية أعضاء مجلس الدولة - حدوده وضوابطه .

الحكم

المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو أقل من المتوسط من الأعضاء بمجرد إنتهاء إدارة التفتيش الفنى من تقدير كفايته ، ولمن أخطر الحق فى التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار ، كما يقوم رئيس مجلس الدولة قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الإدارية بثلاثين يوماً على الأقل بإخطار أعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات بسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل فيها وفقاً للمادة ١٠٢ أو فات ميعاد التظلم منها ، ويبين الإخطار أسباب التخطى ولمن أخطر الحق فى التظلم فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ، ويتم الإخطار المشار إليه فى الفقرتين السابقتين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول " وتنص المادة "١٠٩" من القانون ذاته على أن " يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش الفنى وعلى هذه الإدارة إحالة التظلم إلى المجلس الخاص للشئون الإدارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم " . وتنص المادة "١٠٢" من القانون ذاته على أن " يفصل المجلس الخاص للشئون الإدارية فى التظلم بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قراره خلال عشر يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليه وقبل إجراء حركة الترقيات " كما تنص المادة ١٠٣ من القانون على أن " يعرض على المجلس الخاص للشئون الإدارية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارته الصادرة فى التظلمات من التخطى لأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقاً لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة "١٠٠" وذلك لإعادة النظر فيها "

ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدمة أنه نظراً لما للتخطى فى الترقية من أثر بالغ على المستقبل الوظيفى لأعضاء مجلس الدولة فقد سن المشرع من النظم والضوابط ما يكفل بها إجراء الترقيات على أسس سليمة وعادلة ووضع من الضمانات ما يكفل لأعضاء المجلس الإحاطة بأسباب التخطى فى الترقية وإيداء دفاعهم وتقديم أدلتهم لنفى هذه الأسباب وذلك بإتباع إجراءات محددة فأوجب إخطار الأعضاء الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل فيها أوقات ميعاد التظلم منها مع إيضاح أسباب التخطى وذلك قبل عرض المشرع بثلاثين يوماً على الأقل ولمن أخطر بالتخطى

فى الترقية الحق فى التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش الفنى التى تحيل التظلم إلى المجلس الخاص للشئون الإدارية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم التظلم و يفصل المجلس الخاص للشئون الإدارية فى التظلم بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال العضو المتظلم ويصدر قراره خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إحالة الأوراق إليه وقبل إجراء حركة الترقيات وأنه عند نظر مشروع حركة الترقيات تعرض على المجلس الخاص للشئون الإدارية قراراته الصادرة فى التظلمات من التخطى فى الترقية وذلك لإعادة النظر فيها .

(الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٣١ق - جلسة ٤ / ١ / ١٩٨٧ - س ٣٢ ص ٦٠٠)
المبدأ رقم (٨٣٧) - تظلم - العبرة فى قطع الميعاد وإحداث الأثر بالتظلم الأول.

الحكم

حدد المشرع فى المادة "٢٤" من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ميعاد رفع دعوى الإلغاء بستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به - يقوم مقام هذا النشر أو الإعلان علم صاحب الشأن علماً يقينياً شاملاً فى تاريخ معين بالقرار المطعون فيه - ينقطع هذا الميعاد بالتظلم الذى يقدم خلاله إلى الهيئة الإدارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية - لا ينتج هذا الأثر فى قطع الميعاد سوى التظلم الأول دون التظلمات التالية له - ينقطع الميعاد برفع الدعوى خلاله ولو إلى محكمة غير مختصة و يظل هذا الأمر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص فيجرب الميعاد ثانية - مناط أعمال هذه القاعدة الأخيرة هو أن ترفع الدعوى إلى محكمة داخلية فى جهة من جهات القضاء - ينحصر مجال هذه القاعدة إذا طرح النزاع على غير محكمة - مثال ذلك : اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - أساس ذلك - أن هذه اللجنة غير مختصة ولائياً بنظر اعتراضات لجنة المنتفعين التى يطعن فى قراراتها مباشرة أمام محكمة القضاء الإدارى - لا وجه للحجاج بكونها جهة قضائية مستقلة عن جهتى القضائين العادى والإدارى وتعد قراراتها فيما أسند إليها أحكاماً قضائية - نتيجة ذلك : لا تعتبر هذه اللجان بحال داخلية فى مدلول المحكمة بالمعنى الصحيح فى مفهوم القاعدة التى تقضى بانقطاع الميعاد برفع

الدعوى خلاله إلى محكمة غير مختصة .

(الطعن رقم ٢٦٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/ ١٢/ ١٩٨٧ - س ٣٣ ص ٤١٧)
المبدأ رقم (٨٣٨) - متى يبدأ ميعاد التظلم - ميعاد المسافة .

الحكم

يبدأ ميعاد التظلم من القرار الصادر برفض تحديد الأجازة من تاريخ الإخطار
- يضاف إلى هذا الميعاد المسافة المقررة بالمادة "١٧" من قانون المرافعات
المدنية و التجارية لمن كان موطنه في الخارج وهو ستون يوماً .

(الطعن رقم ٢١١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٧ - س ٣٣ ص ٤٨١)
المبدأ رقم (٨٣٩) - التظلم من القرارات المتصلة بمنازعات عرض الأفلام
السينمائية وأفلام الفيديو .

الحكم

ناط المشرع بوزير الثقافة تشكيل لجنة للفصل في المنازعات الناشئة عن
تطبيق قانون تنظيم عرض الأفلام السينمائية . لم يفرض المشرع على صاحب
الشان التظلم بداءة إلى هذه اللجنة قبل اللجوء إلى القضاء - و لم يلزم الجهة
الإدارية بعرض المنازعة قبل القطع فيها - مؤدى ذلك جواز رفع الدعوى دون
سابقة التظلم للجنة المشار إليها - اعتبار قرار جهة الإدارة قرار نهائى دون
العرض على تلك اللجنة .

استخدم المشرع عبارة الأفلام السينمائية بصيغة عامة مطلقة بما يسمح بدخول
أفلام الفيديو ضمن مدلول الأفلام السينمائية .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/ ١/ ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ٦٢١)
المبدأ رقم (٨٤٠) - التمييز بين القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي
يصدرها الرؤساء الإداريون ، والقرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا
تخضع لتصديق جهة إدارية من حيث وجوب التظلم من عدمه.

الحكم

القرارات النهائية للسلطات التأديبية التي يصدرها الرؤساء الإداريون إعمالاً
لاختصاصاتهم التأديبية هي قرارات يتظلم منها إدارياً ومن الطبيعى ألا يقوم
الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين العموميين الذين مستهم هذه
القرارات - أما القرارات التي تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق
جهة إدارية ولا يجدى التظلم منها إدارياً لعدم قابليتها للسحب أو الإلغاء الإداريين

فإنها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية وإنما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لنوى الشأن حق الطعن فيها - يمثل نوى الشأن في هذا المفهوم كل من الموظف الذي صدر في شأنه قرار مجلس التأديب والجهة الإدارية التي لحالته إلى مجلس التأديب .

(الطعن رقم ٣٨٩٥ لسنة ٣١ ق - ٦ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٦٩٧)
المبدأ رقم (٨٤١) - التظلم من الجزاءات الوقعة على العاملين بالقطاع العام -
نهائية قرار البت في التظلم - معنى نهائية قرار البت في التظلم .

الحكم

عاملون بالقطاع العام - تأديب - تظلم - طبيعة اختصاص اللجنة الثلاثية -
المادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين
بالقطاع العام .

أعطى المشرع العامل حقا في أن يتظلم من الجزاءات الموقعة عليه من رئيس
مجلس الإدارة الى رئيس مجلس الإدارة - تعرض هذه التظلمات على لجنة
ثلاثية - ليس معنى ذلك أن المشرع ناط بهذه اللجنة الاختصاص بنظر الطعون
ضد الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام - القول بغير ذلك يؤدي إلى
إسباغ نوع من الحصانة على تلك القرارات التأديبية ومصادرة حق التقاضي
وسلب اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة ضدها وهو أمر غير
جائز دستوريا .

جعل قرار البت في التظلم من توقيع للجزاء نهائيا - معنى النهائية التي
تضمنها النص في وصف قرار البت في التظلمات هو مجرد اعتبار قرار الجزاء
قد استنفد مراحله من ناحية السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ دون إخلال
بالرقابة القضائية للمحاكم عليه - ليس من شأن النص على نهائية القرارات
الصادرة بالبت في التظلم من قبل السلطة مصدرة القرار أو رئاستها حجب
الرقابة القضائية على قرار الجزاء وغلق طريق الطعن عليه بالإلغاء أمام المحاكم
التأديبية .

(الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٣٣ ق - الجلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٧٣٣)
المبدأ رقم (٨٤٢) - عدم اشتراط التظلم من القرار الساحب للترقية - أساس
ذلك .

الحكم

القرار الساحب للترقية لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود
ثالثاً و رابعاً و تاسعاً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة - أثر الطعن :
عدم اشتراط التظلم منه قبل رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٤٩٩)
المبدأ رقم (٨٤٣) - ضوابط وحدود صياغة التظلم - مدى جواز عرض التظلم
في الصحافة.

الحكم

وحيث إن الدستور قد قرر كفالة حماية الموظفين العموميين في أداء واجباتهم
وكفل حرية الرأي والنقد رغبة في الاصلاح وتحقيقا للصالح العام، لذلك فإن
للموظف أن يتظلم إلى السلطة الرئاسية وله أن يعبر من خلال الصحافة عن
تظلمه مما يعانیه أو بتصوره ظلماً لحق به بشرط أن يحقق الوقائع وأن ينتقد
بصفة موضوعية مقترحاً بحسب وجه نظره وخبرته ما يراه من أساليب للإصلاح
ورفع مستوى الخدمات والإنتاج شريطة ألا يلجأ إلى أسلوب ينطوى على امتهان
أو تجريح للرؤساء .

(الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٧٢٠)
المبدأ رقم (٨٤٤) - التظلم القاطع للميعاد - مدى الاعتداد بالتظلم إلى جهة
غير مختصة ؟

الحكم

التظلم إلى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة
ثمة اتصال بموضوع التظلم - النجاء صاحب الشأن إلى القضاء الإدارى طالباً
إلغاء قرار إدارى و موجهاً طلباته إلى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة
وإن لم تكن هي صاحبة الصفة ينطوى على دلالة أقوى فى معنى الاستمسك
بالحق من مجرد التظلم الإدارى الذى يقطع الميعاد .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨٩ - س ٣٥ ص ٣٣٥)
المبدأ رقم (٨٤٥) - الرفض الضمنى للتظلم - المسلك الإيجابى - التظلم
دول.

الحكم

فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة

يعتبر بمثابة رفضه - يكفي في تحقيق معنى الاستجابة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية إذا استشعرت حق المتظلم فيه قد اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل استجابته ومن ثم يمتد ميعاد بحث للتظلم حتى يصدر من الجهة الإدارية ما ينبئ عن عدولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن تطبيق لعدول الجهة الإدارية عن مسلكها الإيجابي في الاستجابة لطلب المدعى - كيفية تحقق واقعة العلم بعدول الإدارة عن مسلكها - تقديم تظلم ثان إلى ذات الجهة مصدرة القرار يفصح بأن المدعى علم بموقف الإدارة نحو تظلمه الأول والتفاتها عنه وحساب الميعاد من تاريخ توفر علمه يوم تقديم التظلم الثانى - ليس من شأنه تظلمه الثانى قطع الميعاد - إذا تتابعت التظلمات فإن التظلم الذى يقطع الميعاد هو التظلم الأول فقط إذ ليس لذوى الشأن أن يتخذوا من تكرار التظلمات وسيلة للاسترسال في إطالة ميعاد رفع الدعوى .

(الطعن رقم ٣١١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/ ١/ ٧ - س ٣٥ ص ٧٣٢)
المبدأ رقم (٨٤٦) - أثر التظلم الاختيارى والتظلم الوجوبى فى قطع الميعاد .

الحكم

للتظلم الاختيارى شأن التظلم الوجوبى أثره فى مجال قطع الميعاد - ليس من شأن وصف القرار الإدارى بأنه نهائى الحيلولة دون التظلم منه قبل رفع الدعوى.

(الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/ ٣/ ٣٠ - س ٣٦ ص ٩٦٦)
المبدأ رقم (٨٤٧) - التظلم من قرارات منازعات الضريبة على الأطيان الزراعية غير وجوبى .

الحكم

لم يشترط المشرع التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى - لفظ " التظلم " الوارد بالمادة (٦) من القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ بتحديد قواعد تطبيق الإعفاءات لصغار الملاك - ينصرف إلى التظلم الجوازى الذى لا يحول دون لجوء صاحب الشأن الى القاضى الإدارى مباشرة .

(الطعن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/ ٧/ ٦ - س ٣٦ ص ١٥٤٤)
المبدأ رقم (٨٤٨) - الطعن فى قرار التخطى فى الترقية ينطوى على تظلم من تقدير الكفاية .

الحكم

قيام جهة الإدارة بتقديم كفاية الطاعنة بمرتبة جيد وتخطيها في الترقية إلى الدرجة الثانية على هذا الأساس - قيام المدعية بالطعن على هذا التقرير في المواعيد المقررة للمطالبة بإلغائه يترتب عليه ألا يغلق ميعاد الطعن بالإلغاء في قرار الترقية الذي لم يشملها إلا بعد أن يتحدد مركزها القانوني بالنسبة إلى درجة الكفاية - إذا كانت المدعية قد طلبت صراحة في دعواها إلغاء قرار الترقية الذي تم تخطيها بموجبه لحصولها على تقدير كفاية بدرجة جيد فإن طلبها هذا يعتبر مشتملاً على تظلم أثناء مدة انفتاح الميعاد في مواجهتها - طلبها على النحو المتقدم وروده بصحيفة الدعوى يعتبر أبلغ في التعبير عن تظلمها من قرار الترقية المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٩١ - س ٣٧ ص ٣٨٨)
المبدأ رقم (٨٤٩) - ضوابط التظلم من تقرير الكفاية.

الحكم

المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ . منح المشرع العامل الذي يوضع عنه بيان أداء أو تقرير كفاية الحق في الطعن عليه خلال عشرين يوماً من تاريخ علمه به - يجب إخطار العامل بصورة من البيانات أو التقرير بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو من لجنة شئون العاملين - هذه ضمانه أرادها المشرع للعامل نظراً للخطورة التي يربتها التقرير أو البيان مآلاً في حياته الوظيفية - التقرير الذي قدم عنه التظلم في الميعاد بمثابة قرار إداري غير نهائي حتى يتم الفصل في التظلم - إذا فصل فيه بالرفض فإنه بذلك يعتبر قراراً نهائياً يتعين بالتالي مهاجمته عن طريق دعوى الإلغاء ويبدأ ميعاد الطعن فيه من تاريخ إخطار العامل برفض تظلمه - نتيجة ذلك: لا يجوز في ظل هذا التنظيم القانوني الطعن على تقارير الكفاية أو بيانات الأداء الأخذ بقرينة الرفض الضمني المستفاد من فوات ستين يوماً على التظلم دون البت فيه - أساس ذلك: مناط أعمال هذه القرينة أن يكون التظلم مبيناً على قرار إداري نهائي .

(لطن رقم ٢٩٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ٨٤٢ - وإيضاً :

لطن رقم ١٧٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٧/٣/١٩٩٢ - س ٣٧ ص ٩٦٨)

المبدأ رقم (٨٥٠) - التظلم من قرارات لجنة تأديب الطلاب بجامعة الأزهر -
التمييز بين القرارات التأديبية للجنة الطلاب وبين الأحكام التأديبية .

الحكم

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن مادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ حددت في المادة (٢٤٨) العقوبات التأديبية التي توقع على الطلاب، كما حددت في المادة (٢٤٩) الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات المذكورة ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥١) على أنه يجوز التظلم إلى مجلس الجامعة من القرار الصادر بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود ٦، ٧، ٨، ٩ من المادة (٢٤٨) ويكون التظلم بطلب يقدمه الطالب لمدير الجامعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بالقرار ولمجلس الجامعة أن يلغى العقوبة أو يعدلها. ومن حيث إن الثابت مما تقدم وبصريح نص المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر المشار إليها أن قرار لجنة تأديب الطلاب مما يسوغ التظلم منه لرئيس الجامعة ولمجلس الجامعة حال طرح الأمر عليه أن يلغى العقوبة أو يعدلها ، وإذا جاز المشرع على هذا النحو التظلم من قرارات تأديب الطلاب إلى سلطة إدارية وخولت هذه السلطة حق إلغاء العقوبة أو تعديلها شأن القرارات الإدارية الصادرة من السلطة الرئاسية ، فإن المشرع بذلك يكون قد ساوى بينهما في المرتبة وبهذه المثابة لا ترقى قرارات لجنة تأديب الطلاب إلى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها رأساً أمام المحكمة الإدارية العليا ويكون الالتجاء بشأنها إلى محكمة القضاء الإداري ابتداء لا مطعن عليه .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٢ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٩٢ - س ٢٤ ص ٦٦)

المبدأ رقم (٨٥١) - عدم خضوع قرارات ربط الضريبة على الأطياف الزراعية للتظلم الوجوبي .

الحكم

مالم ينص القانون صراحة على موعد معين لقبول التظلم من الإجراء الضريبي أو الطعن فيه أو مهلة محددة يسقط بعدها حق صاحب الشأن في النعي عليه فإن مواعيد الطعن في قرارات ربط الضريبة تظل قائمة لا تسقط إلا بسقوط الحق ذاته بفوات مواعيد التقادم التي تسرى في شأنه قانوناً - نتيجة ذلك أن

قرارا الجهة الإدارية بربط الضريبة لا يعتبر من القرارات الإدارية التي يتقيد الطعن فيها بالمواعيد المقررة لقبول دعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٢٨ - س ٣٧ ص ١٧١٠)
المبدأ رقم (٨٥٢) - شكل التظلم وجواز أن يتم ببرقية.

الحكم

المشرع لم يحدد شكلا معيناً للتظلم - مؤدى ذلك: يصح أن يكون التظلم ببرقية يفصح فيها المتظلم عن شكايه من القرار المتظلم منه - إذا كان الطاعن قد تظلم برقياً من القرار المطعون فيه ثم تعدت تظلماته من ذات القرار فإن العبرة في بدء سريان مواعيد رفع الدعوى هي بالتظلم الأول .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٢١ - س ٣٧ ص ١٨٦٨)
المبدأ رقم (٨٥٣) - التظلم الأول فقط هو التظلم الفاتح للميعاد .

الحكم

في حالة رفض التظلم يتعين إقامة الدعوى خلال ستين يوماً من تاريخ رفض التظلم - استمرار العامل في تقديم العديد من التظلمات والالتماسات ورفضها لا يفتح له مواعيد الطعن من جديد سواء في قرار تعيينه أو القرار المعدل له .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٢٨ - س ٣٨ ص ١٧٨)
المبدأ رقم (٨٥٤) - ميعاد التظلم - المسلك الايجابي.

الحكم

فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه أى أنه يفترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم - يكفي في تحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين ان السلطات الإدارية قد اتخذت مسلكاً ايجابياً أو واضحاً في سبيل الاستجابة لطلبه - نتيجة ذلك : يمتد ميعاد بحث التظلم في هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الإدارية ما ينبئ عن عدولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن.

لمحاكم مجلس الدولة الهيمنة على تكييف الدعوى وتحديد حقيقة ما يستهدفه الخصوم من طلباتهم فيها وفقاً لأحكام الدستور والقانون ، فالعبرة بالمقاصد والمعانى وليس بالألفاظ والمبنى .

(الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠ - س ٣٨ ص ٣٣٤)

المبدأ رقم (٨٥٥) - شكل التظلم - عدم اشتراط صيغة بذاتها للتظلم - شرط وضوح التظلم .

الحكم

لا يشترط في التظلم الذى يكشف عن علم مقدمه بالقرار أن يكون فى صيغة خاصة ، فقد يكون فى صورة التماس أو طلب - لا يشترط أن يتضمن رقم القرار محل التظلم وتاريخه وأوجه العيب فى القرار أو أن يكون النعى على القرار بوجه من الأوجه التى حددها القانون مجلس الدولة للطعن بالإلغاء - يكفى أن يكون الطلب بعد صدور القرار المتظلم منه وأن يشير فيه المتظلم إلى القرار إشارة توضحه وتتبى عن علمه بصدوره وبمضمونه على نحو يكون من أثره جريان الميعاد فى حقه .

(الطعن رقم ٤٢٨٦ لسنة ٣٥٠ - جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٢ - س ٣٨ ص ٣٥١)
المبدأ رقم (٨٥٦) - القرارات التى لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها .

الحكم

المواد ١٠ ، ١٢ ، ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - حدد المشرع هذه القرارات على سبيل الحصر وهى القرارات الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو منح العلاوات أو بالإحالة الى المعاش أو الاستيداع أو الفصل بغير الطريق التأديبى و الصادرة بجزاءات تأديبية - مؤدى ذلك : أن القرارات الصادرة بالإعارة أو بالحرمان منها لا تندرج ضمن القرارات المشار إليها ومن ثم يجوز النظر فى طلب وقف تنفيذها باعتبارها صادرة فى شأن منازعة إدارية يصدق عليها وصف سائر المنازعات - الإدارية المنصوص عليها فى البند الرابع عشر من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة .

(الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٣٤٠ - جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ٥٦١)
المبدأ رقم (٨٥٧) - شكل التظلم - إلى من يتم توجيه التظلم ؟

الحكم

طبقا لنص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقدم التظلم إلى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو إلى الهيئات

الرئاسية - عبارة الهيئات للرئاسية الواردة بالنص عبارة عامة تشمل الهيئة الرئاسية للجهة التي يتبعها العامل المتظلم - التظلم إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة التي يتبعها العامل يغنى عن التظلم إلى رئيس مجلس الوزراء مصدر القرار المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٣١٦ والطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٦/ ٦/ ١٩٩٣

- س ٣٨ ص ١٤٢٢)

المبدأ رقم (٨٥٨) - التظلم من قرارات القومسيون الطبية .

الحكم

هيئة الشرطة - ضباطها - انقطاع عن العمل - إجراءات القومسيون الطبي والطعن على قراراته . المادة (٤١) من لائحة القومسيون الطبية الصادر بها قرار وزير الصحة رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٧٤ .

للعامل أن يتظلم من قرار لجنة التظلمات من قرارات القومسيون الطبية بالمحافظات خلال ١٥ يوما من التوقيع على القرار بالعلم - يكون التظلم بطلب يقدم لرئاسته مباشرة - يتعين إرسال الأوراق موضوع التظلم فوراً إلى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية - لهذه الإدارة إلغاء أو تعديل القرار الصادر عن اللجنة ولها حق استدعاء المتظلم والكشف عليه - يكون قرارها في هذا الشأن نهائياً - علة ذلك أن الإدارة العامة للقومسيونات الطبية هي المرجع الأخير لتحديد مدى سلامة قرار القومسيون الطبي المحلى بالمحافظة ومن بعده قرار لجنة التظلمات بالمحافظات باعتبارها أعلى سلطة طبية محايدة - قرار الإدارة العامة للقومسيونات الطبية هو الذى يطعن عليه أمام القضاء الإدارى - عدم اتباع إجراءات ومواعيد التظلم المشار إليها يؤدي الى تحصن القرار فلا يجوز النعى عليه بالبطلان .

(الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٣ - س ٣٩ ص ١١٧)

المبدأ رقم (٨٥٩) - التظلم من قرارات رفض قيد حملة المؤهلات المتوسطة بنقابة التجاريين .

الحكم

نقابات - نقابات التجاريين - قيد حملة المؤهلات المتوسطة - شرط القيد - تظلم - (قرار إدارى) المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن نقابة

التجاربيين ومعدله بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ .

التظلم إلى مجلس النقابة الذى عنته المادة ٨ من القانون المشار إليه يكون من القرار الصريح الصادر برفض اللقيد والذى أوجبت المادة ٧ أن يكون مسببا - مؤدى ذلك : أن القرار السلبي بالامتناع عن اللقيد بالنقابة لا يشترط التظلم منه إلى مجلس النقابة لا يتقيد الطعن فيه بمواعيد دعوى الإلغاء ويجوز الطعن فيه رأسا أمام محكمة القضاء إدارى مادام الامتناع مستمرا .

(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٣ - س ٣٩ ص ٥٢٣)
المبدأ رقم (٨٦٠) - عدم خضوع قرارات سحب الترقية للتظلم الوجوبى .

الحكم

لا يتقيد القرار الساحب للترقية بقيد التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى - أساس ذلك : أنه ليس قرارا بإجراء للترقية ولا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار إليه - أثر ذلك : لا يترتب على عدم تقديم التظلم من القرار المذكور الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم .

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٣٨ق - جلسة ٥ / ٣ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٠٥٥)
المبدأ رقم (٨٦١) - ما يغنى عن التظلم - طلب المساعدة للإعفاء من الرسوم القضائية.

الحكم

الحكمة من التظلم الوجوبى هى الرغبة فى التقليل من المنازعات بإنهائها فى مراحلها الأولى بطريق أيسر للناس وذلك بالعدول عن القرار المتظلم منه إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق فى تظلمه ، ويقوم مقام التظلم ويغنى عنه الطلب الذى يقدمه صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المختصة لإعفائه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إدارى معين ، وأساس ذلك : تحقق الغاية التى قصدها المشرع حين نص على لزوم التظلم من مثل هذا القرار وعلى ذلك فإن طلب المساعدة القضائية الذى يعلن إلى الجهة الإدارية المختصة ببحثه لينفتح أمامها الباب لسحب هذا القرار إن رأت الإدارة أن طالب الإعفاء على حق وهى ذات الحكمة التى انبنى عليها استلزام التظلم الوجوبى ، ولذلك فإن طلب الإعفاء لا يخرج عن كونه نوعا من التظلم أشد أثرا من شكوى تحمل اعتراض صاحب الشأن على القرار الإدارى ، وأساس ذلك أنه لولا عجز الطالب عن

الوفاء بالرسوم لاتخذ هذا الطلب سبيله إلى المحكمة ولذلك فإنه إذا كان نظر الطلب قد يطول ويستغرق زمنا فإنه لا حيلة للمدعى فى ذلك بعد أن أعلن عزمه وكشف عن مراده وأصبح الأمر فى يد الهيئة المختصة بنظر الطلب ويترتب على ذلك أن أثر الطلب يظل قائماً وهو قطع الميعاد إلى أن يبت فيه بالرفض أو القبول .

(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٢ - س ٣٩ ص ٣٦)
المبدأ رقم (٨٦٢) - التظلم من تقارير الكفاية - لا يجوز الأخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفاد من فوات ستين يوما على التظلم دون البت فيه - أساس ذلك: أن مناط هذه القرينة أن يكون التظلم مبنياً على قرار إداري نهائى وهو أمر غير متوافر فى هذه الحالة لأن المشرع قرر أن التقرير لا يعتبر نهائياً إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم والبت فيه .

الحكم

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - تقرير كفاية - متى يكون نهائياً - عدم إعمال قرينة الرفض الضمنى المستفاد من فوات ستين يوما على التظلم دون البت فيه. المادة (٣٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلاً بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣. للعامل أن يتظلم من تقرير كفايته للجنة المختصة خلال عشرين يوما من تاريخ علمه به - منح المشرع هذه الضمانة للعامل نظراً لخطورة تقدير الكفاية على حياته الوظيفية - التقرير الذى قدم عنه التظلم فى الميعاد لا يعد بمثابة قرار إداري نهائى حتى يتم الفصل فيه - إذا فصل فيه بالرفض فإنه يعتبر قرار إدارياً نهائياً ويتعين مهاجمته بدعوى الإلغاء - يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ الإخطار برفض التظلم - لا يجوز الأخذ بقرينة الرفض الضمنى المستفاد من فوات ستين يوما على التظلم دون البت فيه - أساس ذلك: أن مناط هذه للقرينة أن يكون التظلم مبنياً على قرار إداري نهائى وهو أمر غير متوافر فى هذه الحالة لأن المشرع قرر أن التقرير لا يعتبر نهائياً إلا بعد انقضاء ميعاد التظلم والبت فيه .

(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ٥ - س ٤٠ ص ١٧٩)
المبدأ رقم (٨٦٣) - التظلم من تقدير القيمة الإيجارية للعقارات (الضريبة على العقارات المبنية) .

الحكم

ناط المشرع باللجنة المشكلة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تقدير القيمة الإيجارية للعقارات المبنية - تعلن القيمة الإيجارية للعقارات في الجريدة الرسمية وعلى أبواب أقسام الشرطة والمراكز ومأمورية المالية - تكون الضريبة واجبة الأداء بمجرد حصول النشر دون حاجة إلى إجراء آخر - يجب إخطار كل ممول بعنوانه الموضح بالإقرار المقدم منه بمقدار الضريبة التي ربطت عليه وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية - يشترط ألا تتجاوز المدة من تاريخ النشر وإخطار الممول ثلاثة أشهر - للممول والحكومة ستة أشهر من تاريخ النشر للتظلم من التقدير أمام مجلس المراجعة - يترتب على انقضاء ستة أشهر من تاريخ النشر صيرورة التقدير نهائيا - المقصود بالنشر هو : النشر الذي يعقبه إخطار الممول بمقدار الضريبة التي ربطت عليه - الإخطار إجراء جوهري - ميعاد التظلم يسرى بعد ثلاثة أشهر من إتمام الإخطار - أساس ذلك : أن الإخطار هو الذي يتحقق به العلم اليقيني بمقدار الضريبة وتاريخ النشر لأن ما ينشر هو تحديد القيمة الإيجارية للعقار وليس مقدار الضريبة المستحقة على كل ممول - علم الممول بمقدار الضريبة لا يتأتى إلا بإخطاره - المشرع عندما حدد ميعاد التظلم من مقدار الضريبة بستة أشهر من تاريخ نشر التقديرات في الجريدة الرسمية افترض قيام جهة الإدارة بإخطار كل ممول على حدة بمقدار الضريبة التي فرضت عليه وتاريخ نشر التقدير في الجريدة الرسمية - إغفال الإخطار مؤداه أن يكون ميعاد التظلم أمام مجلس المراجعة مفتوحا أمام الممول لحين إخطاره وفوات الميعاد المقرر بين النشر والإخطار والذي قدره المشرع بثلاثة أشهر - مؤدى ذلك : أن الطعن في قرارات لجان تقدير الضريبة على العقارات المبنية أمام مجلس المراجعة يكون خلال ستة أشهر من تاريخ نشر التقديرات في الجريدة الرسمية والذي يعقبه إخطار الممول في التاريخ المحدد - التظلم من قرارات لجان التقدير أمام مجلس المراجعة هو حق مقرر لكل من الحكومة والممولين - القرار الصريح الذي يرد عليه الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري في المواعيد المقررة - لا يسرى في هذا الشأن فكرة القرار الضمني بالرفض بفوات ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم دون الرد عليه .

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩/ ٣/ ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٤٢٧)
المبدأ رقم (٨٦٤) - أثر التنازل عن التظلم بعد تقديمه على ميعاد رفع الدعوى .

الحكم

يبدأ ميعاد الطعن بالإلغاء من تاريخ نشر القرار أو إعلانه أو ثبوت العلم اليقيني به - ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى مصدر القرار او السلطة الرئاسية - صدور قرار صريح بالرفض قبل القرار الحكمى بالرفض يستوجب حساب ميعاد الطعن من تاريخ ١٩٨٥/٨/٥ وتظلم منه فى ١٩٨٥/٩/٢٥ وتنازل عن تظلمه فى ١٩٨٥/١١/٢ فانه لا جدوى من انتظار مدة الستين يوما المقررة لجهة الإدارة للبت فى التظلم - أساس ذلك : أن التنازل عن التظلم ينطوى على إقرار من المطعون بعدم رغبته فى بحث التظلم من جهة الإدارة - مؤدى ذلك : حساب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ التنازل عن التظلم .

(الطعن رقم ٣٩٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٥/٣/٢٨ - س ٤٠ ص ١٤٩٥)
المبدأ رقم (٨٦٥) - حدود وضوابط الحق الدستوري فى التظلم والشكوى .

الحكم

حق الشكوى والتظلم يكفله القانون للكافة ويحميه الدستور ما دامت الشكوى تهدف إلى تحقيق الصالح العام بقصد الوصول الى علاج عيب أو خطأ - من حق الموظف أن يشكو من ظلم يعتقد انه وقع عليه وان يطعن على التصرف الإدارى بأوجه الطعن القانونية ومن بينها إساءة استعمال السلطة والانحراف بها - كل ذلك منوط بالحدود القانونية التى تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يتعدى ذلك إلى ما فيه تحد للروساء وتطال عليهم .

(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٥/٤/١٥ - س ٤٠ ص ١٥٤٧)
المبدأ رقم (٨٦٦) - التظلم من قرارات التسيكين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

الحكم

للتسيكين هو وضع العامل المناسب فى المكان المناسب الذى يتفق مع خبراته ومؤهلاته - من شأن تسيكين التأثير على الوضع الوظيفى للعامل - مؤدى ذلك: اعتبار قرارات التسيكين قرارات إدارية منشئة لمراكز ذاتية يسرى عليها ما يسرى على القرارات الإدارية من أحكام تتعلق بالسحب أو الإلغاء - اذا صدرت قرارات التسيكين مشوبة بأحد العيوب المعروفة وجب على جهة الإدارة سحبها او تعديلها خلال الميعاد - يتعين على صاحب الشأن التظلم منها قبل رفع الدعوى

في المواعيد المقررة - بفوات الميعاد تصبح قرارات التسيكين حصينة من السحب أو التعديل أو الإلغاء طالما لم تتحدر المخالفة بها إلى حد الانعدام الذي يفقدها صفة القرار الإداري ويحيلها إلى مجرد عمل مادي لا يتمتع بشئ من الحصانة - مرد ذلك : الحرص على عدم زعزعة المراكز القانونية الذاتية المستقرة التي اكتسبها أربابها بمقتضى تلك القرارات .

(الطعن رقم ٢٩٧٠ والطح رقم ٣٠٠٣ لسنة ٣٤ق والطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٦٦٧)
المبدأ رقم (٨٦٧) - التظلم من قرارات التسيكين .

الحكم

المواد ١٠ ، ١٢ ، ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تسيكين العامل مؤداه وضعه في المكان المناسب الذي يتفق مع خبراته ومؤهلاته - من شأن التسيكين التأثير في الوضع الوظيفي للعامل - مؤدى ذلك : أن قرارات التسيكين تعتبر قرارات إدارية بالتعيين منشئة لمراكز ذاتية ويسرى عليها ما يسرى على التسيكين مشوبة بأحد العيوب المعروفة وجب على الجهة الإدارية المبادرة إلى سحبها أو تعديلها خلال الميعاد - على صاحب الشأن أن يتظلم من قرار التسيكين قبل رفع الدعوى - بفوات الميعاد يتحقق قرار التسيكين طالما أن المخالفة لم تتحدر إلى الانعدام - مرجع ذلك هو الحرص على استقرار المراكز القانونية .

(الطعن رقم ٢٩٢٧ لسنة ٣٦ق - جلسة ٨ / ٧ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢٠٩٥)
المبدأ رقم (٨٦٨) - التظلم من تقدير كفاية أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي.

الحكم

المواد (٢١ ، ٢٢ ، ٣١) من قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ .

أخضع المشرع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي من درجة ملحق إلى درجة مستشار لنظام تقارير كفاية الأداء - يعمل بشأنهم مبدأ سنوية التقرير بمعنى انه يجب ان يوضع عن كل عضو منهم تقرير سنوى عن مدة سنة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيه او عن المدة التي عملها في السنة ما دامت هذه المدة معقولة تكفي لقياس مستوى أدائه وتقدير مبلغ كفايته ويضع التقرير بالنسبة

لأعضاء البعثة رئيس البعثة ثم يقدم خلال شهري سبتمبر وأكتوبر إلى مجلس السلك لاعتماده أو تعديله بقرار مسبب - ان هذا الميعاد لا يعدو أن يكون ميعادا توجيهيا لا يترتب علي عدم مراعاته البطلان - يتعين إخطار العضو بتقرير كفايته ولا يصير هذا التقرير نهائيا إلا بانقضاء ميعاد التظلم أو البت فيه في حالة التظلم منه .

(الطعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٩٦ - س ٤١ ص ١٣٢٧)
المبدأ رقم (٨٦٩) - التظلم من قرارات الإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش .

الحكم

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة المواد أرقام ٢٤، ١٢، ٣ منه ، والمادة ١٦ من قانون المرافعات .

قرار الإحالة إلى الاحتياط والإحالة إلى المعاش يدخلان في عداد القرارات التي يتعين التظلم منها وجوبا خلال ستين يوما من تاريخ علم صاحب الشأن ، وإن مضى ستين يوما على التظلم دون البت فيه وبغير أن يتلقى عليه صاحب الشأن رداً من الإدارة يعد بمثابة رفضه ، ولذلك فإنه يتعين عليه في الحالة الأخيرة أن يقيم دعواه خلال الستين يوما التالية مع مراعاة إضافة ميعاد المسافة ومقداره يوم واحد لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متراً بحد أقصى أربعة أيام إذا بعد موطن صاحب الشأن عن الجهة التي يتعين إقامة الدعوى أمامها على نحو يستوجب لنقله إليها .

(الطعن رقم ٢٦٩٢ لسنة ٣٩ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ٤٩٥)
المبدأ رقم (٨٧٠) - التظلم من قرارات الرفض الصريح لإنشاء الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما عدم الرد على الإخطارات بشأن إصدار الصحف فيكون الاختصاص بنظرها لقضاء مجلس الدولة .

الحكم

يلزم التفرقة بين سلطات المجلس الأعلى للصحافة التي أناط القانون التظلم منها أمام محكمة القيم وهي التظلم من قرارات الرفض للصريح لإنشاء الصحف - أما في ما عدا ذلك - مثل عدم الرد على الإخطارات المقدمة من نوى الشأن بإصدار الصحف - فإن الاختصاص يظل منوطاً بقضاء مجلس الدولة - حيث إن عدم الرد في حكم للقرار الإداري شأنه في ذلك شأن القرار الذي يصدر من أیه

جهة إدارية فى أى شأن من شئونها - إذ يستهدف تحديد المركز القانونى لطالب الترخيص بإصدار الصحيفة - القول بغير ذلك مفاده اختصاص محكمة القيم بما لم يتضمنه صريح نص القانون .

(الطعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٣٤ق - جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ٧٠٩)
المبدأ رقم (٨٧١) - التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية.

الحكم

المشرع فرض ضريبة سنوية على العقارات تحدد على أساس القيمة الإيجارية السنوية التى تحددها لجان تحديد الأجرة - إذا ما تعدلت القيمة الإيجارية نتيجة إضافات تمت على العقار ترتب على ذلك بالتبعية تغيير فى قيمة الضريبة العقارية المفروضة - يتم الإعلان فى الجريدة الرسمية كما تعلن صورة منها على باب المحافظة أو مجلس المدينة - ويخطر كل ممول بمقدار الضريبة المستحقة عليه - وله أن يتظلم من قرارات لجان التقدير خلال الستة أشهر المشار إليها .

(الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ٧٧١)
المبدأ رقم (٨٧٢) - التظلم من قرارات تخطى أعضاء النيابة الإدارية .

الحكم

المادة ٣٨ مكررا "٢" من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ .
انه ليس من ريب فى ان ما قرره المشرع من وجوب إخطار عضو النيابة الإدارية المزمع تخطيه فى الترقية لسبب منبت الصلة بتقارير الكفاية قبل عرض مشروع الترقيات على المجلس الأعلى للنياية الإدارية بثلاثين يوما على الأقل وإتاحة الفرصة للعضو للوقوف على أسباب التخطى وسلوك سبيل التظلم إنما يشكل ضمانه جوهريه لا محيص من التزامها والنزول على مقتضاها خاصة وان مجال أعمالها لا يتصل بتقارير الكفاية بل يتعلق بأسباب ملكية وهى مما يدق فيه وجه الراى ويختلف التقدير ، على أن واجب الإخطار لا يتقل كاهل الجهة الإدارية إلا إذا عقدت العزم سلفا على تخطى العضو فى الترقية المزمع إجراؤها حتى لا يؤخذ على غرة وليكون على بينه من أمره ابتغاء إتاحة الفرص له ليدرا عن نفسه ما عسى ان يكون قد رمى به من مثالب أو إحاطة من مظان ، أما إذا

جرى إعداد مشروع الحركة متضمنا ترشيح العضو للترقية فان الالتزام بالإخطار بالتخطي وأسبابه لا تقوم له قائمة ولو قدر المجلس الأعلى عقد عرض المشروع عليه أن ثمة أسباباً تبرر تخطي العضو في الترقية إعمالاً لسلطته التقديرية المخولة له قانوناً في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ٨٤٣)
المبدأ رقم (٨٧٣) - التظلم من تقدير كفاية العاملين - نهائية التقرير .

الحكم

ان المشرع قد ألزم الجهة الإدارية بإعلان العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو بتقرير الكفاية الذي وضع عنه وذلك بمجرد اعتماده من السلطة المختصة او لجنة شئون العاملين وللعامل أن يتظلم من التقدير الذي وضع عنه خلال عشرين يوماً من تاريخ علمه به إلى لجنة التظلمات التي تنشأ لهذا الغرض على النحو المنصوص عليه على أن بيت في التظلم خلال ستين يوماً ويكون قرار اللجنة في هذا نهائياً ولا يعتبر تقرير الكفاية نهائياً الا بعد انقضاء ميعاد التظلم دون تقديمه او البت فيه من اللجنة المختصة مؤدى ذلك : ان تقرير الكفاية لا يعتبر نهائياً الا بعد انقضاء ميعاد التظلم فيه او البت فيه من اللجنة المختصة وبذلك يصبح تقرير الكفاية نهائياً يقبل الطعن عليه بالإلغاء - إن قرينه الرفض الضمنى لا يعمل بها في مجال انقضاء مرور ميعاد الستين يوماً التالية لتقديم التظلم دون البت فيه وانه يتعين على العامل الانتظار حتى تبت لجنة شئون العاملين في التظلم حتى يتمكن من الطعن على هذا التقرير بدعوى الإلغاء .

(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣ / ٥ / ١٩٩٧ - س ٤٢ ص ٩٦١)
المبدأ رقم (٨٧٤) - نهائية تقرير الكفاية وضوابط التظلم منه .

الحكم

المادة رقم ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، والمادتان ١٠ و ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالنسبة لقضاء الإلغاء يشترط في القرارات الإدارية التي يطلب الأفراد أو الهيئات إلغائها أن تكون نهائية - أثر ذلك : أن النهائية في القرار الإداري صفة لازمة لقبول دعوى الإلغاء - تقرير الكفاية

باعتباره قراراً إدارياً لا يعتبر نهائياً إلا بانقضاء ميعاد التظلم منه ، عندما لا يقدم هذا التظلم من العامل ، أو بعد البت في التظلم إذا قدم صاحب الشأن وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه أياً كانت المدة التي يستغرقها بحث التظلم فإن قرينة الرفض المستفادة من المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ، بعدم الرد على التظلم خلال ستين يوماً من تقديمه ، لا تقوم هذه القرينة في حالة التظلم من تقارير للكفاية لوضعها الخاص الذي أسبغه عليها المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة - فيتعين لقبول دعوى إلغاء هذا التقرير أن يصبح نهائياً وهو لا يتم إلا بالبت في التظلم مهما استطالت مدة بحثه .

(الطعن رقم ٤١٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨ / ١١ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ٢٤٥)
المبدأ رقم (٨٧٥) - قيام طلب المساعدة القضائية مقام التظلم وشروط ذلك .

الحكم

المستقر عليه أن ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالنسبة لطلبات إلغاء القرارات الإدارية ينقطع بالتظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهات الرئاسية لها - طلب المساعدة القضائية الذي يقدم من صاحب الشأن لإعفائه من رسوم الدعوى التي يزعم إقامتها بالطعن على القرار يقوم مقام التظلم الإداري ويغني عنه - إن سبق تقديم تظلم من قرار إداري وتحقق الأثر المترتب على ذلك وهو قطع ميعاد دعوى الإلغاء لا يعنى تجرد طلب المساعدة القضائية إذا ما قدم عقب تظلم إداري من أثره في قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، إذ ليس في القانون ما يمنع من انقطاع ميعاد رفع الدعوى أكثر من مرة متى تحققت الواقعة المبررة لانقطاع هذا الميعاد .

(الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٧ - س ٤٣ ص ٤٩٧)
المبدأ رقم (٨٧٦) - مفهوم التظلم الولائي - جهة الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين أن تعطى الحق لأصحابه دون تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته.

الحكم

طريق المنازعة القضائية هو محض سبيل لا التزام في اللجوء إليه وليس من شأنه أن يحول دون الالتجاء إلى أولى الأمر من خلال التظلم إليهم - هذا التظلم بما يفصح عنه مدلوله المصطلح عليه قانوناً ويعنى التظلم الولائي هو الأصل في مجال استخلاص نوى الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم - أساس ذلك : أن جهة

الإدارة وهي الخصم الشريف يتعين أن تعطى الحق لأصحابه دون تكبدهم مشقة القضاء وإجراءاته .

(الطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٣٦٦ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ٨٤٩)
المبدأ رقم (٨٧٧) - التظلم من قرارات المجلس الأعلى للصحافي الصريحة في شأن رفض إصدار الصحف يكون لمحكمة القيم ، أما غيرها من القرارات المتعلقة بإنشاء الصحف وعدم الرد على الإخطارات المتصلة بها فيظل الأصل في الطعن عليها أمام محاكم مجلس الدولة .

الحكم

يلزم التفرقة بين سلطات المجلس الأعلى للصحافة التي أناط القانون التظلم منها أمام محكمة القيم وهي التظلم من قرارات الرفض الصريح لإنشاء الصحف أما ما عدا ذلك من حالات مثل عدم الرد على الإخطارات المقدمة من نوى الشأن بإصدار الصحف فإن الاختصاص به يظل منوطاً بقضاء مجلس الدولة باعتباره صاحب الولاية العامة في المنازعات الإدارية - يكون عدم الرد في هذه المسألة في حكم القرار الإداري شأنه في ذلك شأن القرار الذي يصدر من أية جهة إدارية في أي شأن من شئونها يستهدف هذا التصرف تحديد المركز القانوني لطالب الترخيص بإصدار الصحيفة ويتمخض عن إرادة ملزمة مصدرها القانون ويراد بالإفصاح عنها إحداث مركز قانوني معين يعتبر في حد ذاته ممكناً وجائزاً قانوناً والباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة.

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٥ق - جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٣٧٧)
المبدأ رقم (٨٧٨) - عدم تطلب التظلم من قرارات الترقية والحكمة من ذلك .

الحكم

القضاء جري على قبول دعاوى إلغاء القرارات الإدارية في مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية إذا امتنع عليها إعادة النظر في القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره أو لعدم وجود سلطة رئاسية تملك التعقيب على مصدره أو إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم إزاء استمساك الجهة الإدارية برأيها في عدم الاستجابة إلى طلب ذي الشأن - المشرع لم يتطلب سلوك سبيل التظلم إمعاناً في الشكلية أو إغراقاً في طقوس لا طائل من ورائها - إن علة استلزامه تتمثل في مرجعة الجهة الإدارية نفسها قبل اللجوء إلى طريق

الطعن القضائي فيقول الوارد من النضاييا بقدر المستطاع وتحقق العدالة الإدارية بطريق أيسر للناس وتنتهي المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم علي حق في تظلمه - اذا انتفت العلة بات استلزام التظلم أمراً لا جدوى منه ولا طائل من ورائه .

(الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤١ق - جلسة ١٨/ ٧/ ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٤٧٣)
المبدأ رقم (٨٧٩) - حدود وضوابط استخدام الحق الدستوري في التظلم والشكوى .

الحكم

الشكوى حق يكلفه الدستور ويشترط لممارسته أن توجه إلى السلطة المختصة وإلا تندفع في عبارات جارحة تكيل الاتهامات بغير دليل حتى لا تفقد سند مشروعيتها وتنقلب إلى تصرف معيب - لا يجوز للعامل اتخاذ حق الشكوى كذريعة للتطاول على رؤسائه - التظلم في حقيقته نوع من الشكوى ويجب على المحكمة التأديبية وهي تبحث مضمون الشكوى أو التظلم للتأكد من وقوع مساس من الموظف برؤسائه من خلال عبارات وردت في أي منهما وتتوافر في تلك العبارات لفظاً أو معنى يفهم منه في إطار الظروف والملابسات التي أجرت منها ما يعد خروجاً على حق الشكوى أو التظلم - مقتضى ذلك - يتعين تحديد العبارات والألفاظ المؤثرة بوصفها الأساسي في إدانة الموظف بتهمة التطاول على الرؤساء .

(الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩/ ١١/ ٢٠٠٠ - س ٤٦ ص ١٤٧)
المبدأ رقم (٨٨٠) - التظلم من قرارات التسكين قبل رفع الدعوى - العلم اليقيني بالقرار واستطالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن عليه شاملاً التظلم منه.

الحكم

تسكين العامل مؤداه وضعه في الوظيفة التي تتفق مع خبراته ومؤهلاته ويكون من شأنه التأثير في الوضع الوظيفي للعامل - مؤدى ذلك - قرارات التسكين تعد قرارات إدارية منشئة لمراكز ذاتية ، يسرى عليها ما يسرى على القرارات الإدارية من أحكام تتعلق بالسحب أو الإلغاء - اذا صدرت قرارات التسكين مشوبة بأحد العيوب المعروفة وجب على جهة الإدارة أن تبادر الى

سحبها أو تعديلها خلال الميعاد ، وعلى صاحب الشأن أن يتظلم من قرار التسكين قبل رفع الدعوى - فوات الميعاد يحصن قرار التسكين ما دامت المخالفة لم تتحدر به لدرجة الانعدام - مرد ذلك - الحرص على عدم زعزعة المراكز القانونية الذاتية التي استقرت لذوى الشأن .

ميعاد رفع الدعوى بإلغاء القرارات الإدارية يبدأ من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلانه أو العلم اليقيني به - لا يجوز اتخاذ عدم العلم اليقيني ذريعة للطعن على القرارات الإدارية تعللا باستعمال حق التقاضى - يجب على العامل أن ينشط الى معرفة القرارات التي تمس مركزه الوظيفي وان يبادر إلى مواجهتها فى الوقت المناسب فى الميعاد الذى حدده المشرع والذى استهدف منه تحقيق الاستقرار فى المراكز القانونية وعدم تعرض الأوضاع الإدارية للاضطراب - الادعاء بعدم العلم مع استطالة الوقت بين صدور القرار وسلوك سبيل الطعن فيه - اثر ذلك - اهدار الحقوق وزعزعة المراكز القانونية التي استقرت على مر السنين وهو ما تأباه قواعد العدالة - عليه فان للمحكمة ان تتكشف من ظروف الحال ان صاحب الشأن كان فى مركز يتعين معه علمه اليقيني بالقرار المؤثر فى مركزه القانونى - ناط المشرع بلحنه شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية اختصاصات معينة من بينها ايداء الرأى فى ترقية الأعضاء - التوصيات الصادر عنها رأى استشاري - وجوب عرض الترقية على اللجنة - مخالفة ذلك تؤدى الى بطلان قرار الترقية .

(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ / ١ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٦٧١)
وقد قضت المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) فى الطعن رقم ١١٢٢٥ لسنة ٤٦ قضائية عليا بجلسة الثامن من مايو سنة ٢٠٠٣ بأن استطالة الأمد على صدور القرار لا تكفى وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى - بحسب ظروف كل حالة على حدة - على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها وبعبارة أخرى أنه يمكن الاستناد عليه كأحد عناصر التدليل على توافر العلم اليقيني تعززه أدلة أخرى دون أن يكون وحده عنصراً حاسماً لتوافر هذا العلم وذلك كله بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهى خمسة عشر سنة من تاريخ صدور القرار .

وفيما يلي نعرض لموجز هذا المبدأ الهام :

المبدأ رقم (٨٨١) - استطلاعة الأمد على صدور القرار لا تكفى وحدها دليلاً حاسماً على العلم اليقيني بالقرار - وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى، بحسب ظروف كل حالة على حدة، على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها.

الحكم

وغنى عن البيان أنه إذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والإعلان لبدء الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء وبالنظر إلى أنهما ليسا إلا قرينتين على وصول القرار المطعون عليه إلى علم صاحب الشأن فالقضاء الإداري في مصر وفرنسا لم يلتزما حدود النص في ذلك وأنشأ نظرية العلم اليقيني.

وهذا العلم يقوم مقام النشر والإعلان وذلك بشرط أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً.

فمتى قام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون هذا العلم شاملاً لجميع محتويات القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني من القرار، متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة إلى نشر القرار أو إعلانه.

وهذا العلم يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة إثبات معينة ، وللقضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره .

والعلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر أو الإعلان والذي يبدأ من تاريخ ثبوته سريان ميعاد الطعن بالإلغاء يشترط فيه ثلاثة شروط وهى :

١ - أن يكون العلم يقينياً حقيقياً بمؤدى القرار ومحتوياته لا ظنياً ولا افتراضياً .

٢ - أن يكون منصّباً على جميع عناصر القرار ومحتوياته ويجعل صاحب الشأن في حالة تسمح له بالإلمام بكل ما تجب معرفته حتى يستطيع تبين حقيقة أمره بالنسبة إلى القرار المطعون فيه

وهل مس مصلحته ، ويمكنه من تعرف مواطن العيب إن كان لذلك وجه .

٣ — أن يسمح العلم لصاحب الشأن بتحديد طرق الطعن المناسب .
ولا يتقيد إثبات العلم اليقيني بوسيلة إثبات معينة وإنما يمكن إثباته من أية واقعة تفيد حصوله .

ولا ينال من ذلك ما ذهب إلى المحكمة الإدارية العليا بأن استتالة الأمد بين صدور القرار محل الطعن وبين سلوك سبيل دعوى الإلغاء هو مما يرجح العلم بالقرار فذلك مردود بأن استتالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه ليست دليلاً على العلم اليقيني بالقرار فقد لا يعلم المدعى بصدور القرار نهائياً بالرغم من فوات مدة طويلة على صدوره .

هذا فضلاً : عن أنه إذا افترضنا جدلاً أن استتالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه دليل على علم صاحب الشأن به فإن هذا العلم هو مجرد علم ظني أو افتراضي وليس علماً يقينياً فمجرد استتالة المدة بين صدور القرار والطعن عليه لا تصلح دليلاً قاطعاً على علم صاحب الشأن بالقرار وبكافة محتوياته وعناصره وتحديد مركزه بالنسبة له وما إذا كان قد مس مصلحته أم لا ، فاستتالة الأمد لا تقوم مقام الإعلان على الإطلاق ولا يمكن أن يثبت العلم المراد بالإعلان بمجرد استتالة الأمد ثبوتاً يقينياً قاطعاً .

كما أنه : ليس صحيحاً القول بأن عدم العلم حال استتالة الأمد مؤداه إهدار المراكز القانونية التي استتبت على مدار السنين فذلك مردود بأن الحفاظ على استقرار المراكز القانونية وعدم زعزعتها مرهون بتوافر علم أصحاب الشأن علماً حقيقياً — لا ظنياً ولا افتراضياً — بالقرارات الماسة بهم والتي أنشأت هذه المراكز والتزام جهة الإدارة بإعلان أصحاب الشأن بهذه القرارات .

ولما كان القول باستتالة الأمد لا يكون إلا في حالة عدم الإعلان أو عدم ثبوت الإعلان بالقرار وهو خطأ جهة الإدارة التي لا يجوز أن تستفيد منه بالقول بأن استتالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه قرينة على العلم به .

فقرينة استتالة الأمد بين صدور القرار والطعن عليه كما تدل على العلم الظني بالقرار فإنها تدل أيضاً على عدم العلم بالقرار أي أنها قرينة تقبل إثبات العكس ولا يصح استنتاج علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً من قرينه تقبل إثبات العكس ، أو تعتمد على بطة المدعى أو ثقافته .

وعلى ذلك فإن استتالة الأمد على صدور القرار لا تكفي وحدها دليلاً حاسماً

على العلم اليقيني بالقرار وإنما قد تصلح مع قرائن وأدلة أخرى - بحسب ظروف كل حالة على حدة - على توافر هذا العلم وهو أمر متروك لمحكمة الموضوع تستخلصه من ظروف النزاع المعروض عليها وبعبارة أخرى أنه يمكن الاستناد عليه كأحد عناصر التدليل على توافر العلم اليقيني تعززه أدلة أخرى دون أن يكون وحده عنصراً حاسماً لتوافر هذا العلم وذلك كله بشرط التقيد بالمدة المقررة لسقوط الحقوق بصفة عامة وهي خمسة عشر سنة من تاريخ صدور القرار.

٥

(الطعن رقم ١١٢٢٥ لسنة ٤٦ ق عليا - دائرة توحيد للمبادئ - جلسة ٨ / ٥ / ٢٠٠٣)
المبدأ رقم (٨٨٢) - التظلم من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الإنتاجية وتعيين مجالس إدارات مؤقتة - ميعاد التظلم - دعوى الإلغاء - ميعاد إقامة الدعوى .

الحكم

قانون التعاون الإنتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ - للنص فيه على تشكيل لجنة بكل محافظة لنظر التظلمات من قرارات حل مجالس إدارات الجمعيات وتعيين مجالس إدارات مؤقتة - قرارات هذه اللجنة نهائية يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري - يشترط لقبول دعوى الإلغاء إقامتها خلال ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به - انقطاع هذا الميعاد بالتظلم من القرار - مرور ستين يوماً على التظلم دون البت فيه يعتبر بمثابة رفض للتظلم وفي هذه الحالة يتعين لقبول دعوى الإلغاء إقامتها خلال الستين يوماً التالية لمرور الستين يوماً الأولى - استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على امتداد هذا الميعاد الأخير إذا ثبت أن جهة الإدارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً في سبيل إجابته إلى طلبه إذ يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة من تاريخ إيلغ المتظلم بقرار جهة الإدارة الذي يتضمن موقفها النهائي تظلم الطاعن من قرار حل مجلس إدارة الجمعية وعدم إصدار اللجنة المشار إليها قراراً في شأن هذا التظلم خلال الستين يوماً التالية مع عدم قيام دليل على أن الإدارة سلكت مسلكاً إيجابياً في إجابة الطاعن إلى طلبه - تعين مبادرة الطاعن برفع دعواه خلال ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً التالية على تقديم تظلمه وإذا لم يفعل وأقام دعواه في تاريخ لاحق للميعاد المقرر فإن دعواه تكون غير مقبولة شكلاً - لا وجه للدعاء

بانعدام القرار المطعون فيه مما لا محل معه للتقيد بمواعيد الطعن ؛ إذ أن القرار الطعن صدر من المحافظ الذى يملك سلطة إصداره بالتطبيق لأحكام قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وبفرض ما شابه من عيوب فإنها لا تتحدر به إلى درك الانعدام.

(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٠/ ٣/ ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٥٠٥)
المبدأ رقم (٨٨٣) - التظلم من قرارات تحديد الضريبة على العقارات المبنية.
الحكم

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية -
المشرع جعل تحديد الضريبة على العقارات المبنية على أساس القيمة الإيجارية لهذه العقارات المشرع ناط تقدير هذه القيمة بلجنة رباعية تشكل من اثنين من مالكي العقارات واثنين من موظفى الحكومة - المشرع أعطى لكل من الممولين والحكومة مكنة التظلم من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر إتمام التقديرات فى الجريدة الرسمية وذلك أمام مجلس المراجعة - المشرع أضاف المادة (١٥ مكرراً) التى أعطت الجهة الإدارية القائمة على حصر وربط الضريبة سلطة تقدير القيمة الإيجارية وربط الضريبة عليها بصفة مؤقتة من واقع قرار تحديد الأجرة والاستعانة بأجرة المثل .

(الطعن رقم ٢٩٣٩ لسنة ٣٨ ق - الجلسة ١٧/ ٣/ ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٥٥٨)
المبدأ رقم (٨٨٤) - التظلم من تقدير كفاية أعضاء النيابة الإدارية .

الحكم

المادة (٣٨) مكرراً من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ - قرار وزير العدل رقم ٦٤٥٧ لسنة ١٩٨٩ بنظام واختصاص إدارة التفتيش بالنيابة الإدارية - المشرع نظم إعداد تقارير كفاية أعضاء النيابة الإدارية - التفتيش على أعمال الأعضاء يتم وفقاً للقوائم التى يضعها مدير التفتيش بأسماء من يجرى التفتيش على أعمالهم والفترة المحددة للتفتيش ، على أن يتم التفتيش على الأعضاء من درجة رئيس نيابة فما دونها بصفة دورية مرة على الأقل كل سنتين وأوجب أن يتناول التفتيش عدد كاف من القضايا والعرائض والأعمال الأخرى التى قام بها العضو كما أوجب أن يتضمن تقرير المفتش عناصر معينة من شأنها إبراز مدى كفاية

العضو المعنى بالتفتيش ، كما رسم المشرع المراحل والإجراءات التي يتعين أن يمر بها تقارير الكفاية حتى تصبح نهائية ، فأوجب عرض التقارير على لجنة التفتيش المختصة بذلك لفحصها وإجراء ما تراه لازماً لاستكمال عناصرها ولها في سبيل ذلك الاستعانة بملف العضو السرى والتقارير المقدمة من رؤسائه المختصين وسائر الأوراق الأخرى التي تعينها على تكوين رأيها عن العضو الخاضع للتفتيش ، وأوجب القانون إخطار عضو النيابة بصورة من تقرير كفايته وأجاز له الاعتراض لدى إدارة التفتيش خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وأجاز للجنة الخاصة بنظر الاعتراض استبعاد أو تعديل ما تضمنه التقرير من ملاحظات وإقرار أو رفع درجة التقرير ، وأوجب المشرع على رئيس هيئة النيابة الإدارية إخطار من قدرت كفايته بمرتبة متوسط أو أقل من المتوسط بمجرد انتهاء لجنة الاعتراضات من نظر الاعتراض وأجاز لعضو النيابة أن يتظلم من هذا التقدير أمام المجلس الأعلى للنيابة الإدارية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره ، فإذا مر تقرير الكفاية بالمراحل السابقة أصبح التقرير نهائياً .

(لطن رقم ٧٧٠٣ ولطن رقم ٦٣٧٢ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ٥/٥ ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٦٧٥)
المبدأ رقم (٨٨٥) - التظلم من تقدير الضريبة على المبيعات .

الحكم

على كل ممول أن يقدم إقراراً شهرياً للمصلحة عن الضريبة المستحقة -
الإخلال بهذا الإلزام - للمصلحة تقدير الضريبة - التظلم من هذا التقدير -
الخصومات التجارية المتعارف عليها والخصم النقدي الاعتدال بهما عند تحديد قيمة الضريبة - شرط ذلك .

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٦٥ لسنة ١٨ق دستورية بجلسة ٢٠٠١/١/٦ - بعدم دستورية وسقوط بعض مواد قانون الضريبة العامة على المبيعات - أثره على المنازعات الضريبية .

(لطن رقم ٧٢٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/٦/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢١٦٣)
المبدأ رقم (٨٨٦) - التظلم من قرارات لجنة بحث مخالفات المنتفعين .

الحكم

نص المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٩ - مفادها - أن

المشرع لم يرتب البطلان إلى عدم إيلاخ المنتفع بقرار لجنة بحث مخالفات المنتفعين بإلغاء انتفاعه قبل عرضه على مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - أن المقصود من إيلاخ بقرار اللجنة قبل عرضه على مجلس الإدارة هو إخطاره بهذا القرار وفتح السبل أمامه للتظلم منه قبل اعتماده - وهو أمر يمكن تداركه بعد صدور قرار المجلس بالتصديق على قرار اللجنة لانه فى متناول المنتفع التظلم من قرار المجلس ذاته ومن ثم لا يعتبر هذا الإجراء جوهريا - لا يترتب البطلان على إغفاله.

(الطعن رقم ٧١٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٣٩)
المبدأ رقم (٨٨٧) - التظلم أمام مجلس المراجعة من قرارات تقدير الضريبة السنوية على العقارات المبنية .

الحكم

المادة ١ ، المادة ٩ ، المادة ١٥ ، المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨٤ لسنة ١٩٦٠ قرر المشرع فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية وجعل وعاء هذه الضريبة القيمة الإيجارية التى تحددها لجان التقدير المختصة - أجاز المشرع لكل من الممول والحكومة أن يتظلما أمام مجلس المراجعة من قرارات التقدير التى تصدرها اللجان المذكورة وألقى على عاتقه ضرورة أخطار المتظلم بالميعاد المحدد لبحث تظلله قبل حلوله بأسبوع على الأقل حتى يتسنى لصاحب التظلم أن يقدم ما لديه من مستندات وأوجه دفاع مؤيدة لشكواه .

اصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ونص على إخطار أصحاب التظلمات والطلبات بميعاد معينة العقارات موضوع الشكوى أو نظرها أمام مجلس المراجعة قبل الميعاد بأسبوع - قصد المشرع بهذا الإخطار كفالة حق الدفاع للمتظلم .

(الطعن رقم ٢٧٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٧٩)
المبدأ رقم (٨٨٨) - التظلم من تقدير كفاية العاملين المدنيين بالدولة .

الحكم

عاملون مدنيون بالدولة - تقارير الكفاية - أعمال قرينة الرفض الضمنى

المقررة في نطاق دعوى الإلغاء على ميعاد الطعن في تقارير الكفاية . المادة ٣٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - لا وجه بأن مقتضى نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة أنه لا يجوز إعمال قرينة الرفض الضمني المقررة في نطاق دعوى الإلغاء على ميعاد الطعن في تقارير كفاية الاداء وأنه يتعين التريث إلى حين البت في التظلم من تقرير الكفاية ، ذلك أنه قد تتراخى لجنة التظلمات في نظر التظلم والبت فيه مدة قد تطول ، ويظل أمر العامل معلقا طوال هذه المدة دون أن يستقر مركزه القانوني نظرا لما تمثله تقارير الكفاية من ركيزة هامة وأساس يعول عليه لدى الترقيات ومنح العلاوات وكذا تولى الوظائف القيادية ، الأمر الذي يتعين معه الأخذ بقرينة الرفض الضمني الواردة بنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باعتباره قانونا خاصا واجب الإعمال في هذه الحالة.

(الطعن رقم ٢٦٦٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ٩ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٨٥)

الفصل السابع

الدفع بعدم قبول الدعوى

لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ

بطلب الإلغاء

الفصل السابع

الدفع بعدم قبول الدعوى

لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ

بطلب الإلغاء

تعتبر دعوي الإلغاء - بسبب ما يحيط بها من ظروف - مستعجلة بطبيعتها فالإدارة خصم قوي يتمتع بامتيازات قاهرة، والفرد طرف ضعيف يتعرض لضغط شديد قد يضعه في أوضاع لا تحتمل، فضلاً عما يتطلبه القانون الإداري من استقرار المراكز وحسمها وهي مراكز متحركة متطورة بطبيعتها. ولأن تنفيذ القرارات الإدارية المشوبة بأحد عيوب عدم المشروعية من شأنه فضلاً عما ينطوي عليه من مساس بمبدأ المشروعية أن يترتب نتائج خطيرة قد يتعذر تداركها في بعض الأحيان ومن ثم جاءت فكرة وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها وعني المشرع بتنظيمها وبيان شروطها وأحوالها كما عني القضاء الإداري بإرساء المبادئ القانونية المبينة لشروط طلب وقف التنفيذ وطبيعة الحكم الصادر به والآثار المترتبة عليه.

وقد نصت المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة علي أنه:

«لا يترتب علي رفع الطلب إلي المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه، علي أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوي، ورأت المحكمة أن نتائج وقف التنفيذ قد يتعذر تداركها.

وبالنسبة إلي القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها إدارياً لا يجوز طلب وقف تنفيذها، علي أنه يجوز للمحكمة بناء علي طلب المتظلم أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادراً بالفصل، فإذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوي الإلغاء في الميعاد أعتبر الحكم كأن لم يكن وأسترد منه ما قبضه.»

كما نصت المادة (٥٠) من القانون المشار إليه علي أنه:

«لا يترتب علي الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون

فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك. كما لا يترتب علي الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية وقف تنفيذها إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.»

شرطان في طلب وقف التنفيذ^(١)

يشترط في طلب وقف التنفيذ شرطان:

الشرط الأول: « شكلي » وهو إيداء الطلب في صحيفة الطعن بالإلغاء أي أن يقرن الطلبان في الصحيفة، طبقاً لنص المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة بأنه «يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى» وجزء مخالفه هذا الشرط الشكلي هو عدم قبول طلب وقف التنفيذ.

الشرط الثاني: « موضوعي » وهو توافر ركني «الجديّة» و«الاستعجال»، ويتوافر الأول بأن يكون إدعاء المدعي قائماً علي أسباب جديّة ويتوافر الثاني بأن تتبين المحكمة أنه يترتب علي تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها.

والشرط الأول هو الشرط الذي نعني به في هذا الجزء من البحث بحبائه المتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى ، حيث تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى إذا ما اقتضت صحيفتها على طلب بوقف تنفيذ القرار الإداري دون أن تتضمن ذات الصحيفة طلباً مقترناً به بإلغاء ذات القرار المطلوب وقف تنفيذه ، ولذلك سنعرض لأهم المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا بشأن عدم قبول الدعوى بسبب اقتصار الدعوى على طلب وقف التنفيذ دون اقترانه بطلب الإلغاء .

اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء:

وفي مجال شرط اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء وعدم جواز قبول طلب وقف التنفيذ استقلالا عن طلب الإلغاء، نعرض لأهم المبادئ التي أرسنها المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن:

المبدأ رقم (٨٨٩) — قيام المدعي بدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند إقامة الدعوى يدل على قصده تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار وإلغائه.

(١) راجع: الدكتور / سليمان الطماوي - المرجع السابق - ص ٢٥٦ وما بعدها.

الحكم

تكليف الدعوى يخضع لرقابة القضاء باعتباره تفسيراً لنية المدعى الحقيقية - طلب المدعى في صحيفة دعواه أولاً الحكم بصفة مستعجلة بإلغاء القرار المطعون فيه وثانياً في الموضوع الإحالة إلى الدائرة المختصة للفصل في النزاع - قيامه بدفع الرسم المستحق عن طلبى وقف التنفيذ والإلغاء عند إقامة الدعوى - دلالة ذلك كله أن المدعى قصد إلى تضمين صحيفة دعواه طلبى وقف تنفيذ القرار وإلغائه.

(المحكمة الإدارية العليا لسنة ١٤١٤ ق - قضية رقم ١٣/٢٨٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٩)

المبدأ رقم (٨٩٠) - (١) وجوب إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في عريضة واحدة كشرط جوهري لقبوله.

(٢) هذا الشرط يستوي في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركه وذلك من حيث توافرها معاً - أساس ذلك - نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة (٣) حكمة ذلك الشرط - الأهمية والخطورة التي تنجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإداري - الخطر الذي يتعذر تداركه كمبرر لطلب وقف التنفيذ يتلزم زمنياً مع القرار ذاته من يوم صدوره - وإتخاذ بدء ميعاد الطعن في القرار إلغاء ووقفاً - ومنع التفاوت في حساب الميعاد بداية ونهايته .

(٤) تطبيق : طلب إلغاء قرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك على استقلال - عدم قبول طلب وقف التنفيذ - انطباق هذه القاعدة على الطلبات العارضة في الدعوى - أساس ذلك إتخاذ العلة وتحقيق الحكمة .

الحكم

ومن حيث إن تضمن عريضة دعوى الإلغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ أمر مقصود لذاته كشرط جوهري لقبول الطلب وأن هذا الشرط يستوي في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث وجوب توافرها معاً إذ وردت صياغة النص بهذا المعنى وبالنسبة للشرطين على حد سواء ، كل ذلك للأهمية وللخطورة التي تنجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإداري فأراد أن يحيطه بضمانة توافر الشرطين الشكلي والموضوعي المشار إليها معاً . كما أن طلب وقف التنفيذ لا

يعدو أن يكون طعناً في القرار المطلوب الغاؤه ووجه الاستعجال المبرر الطلب كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها واحتمال هذا الخطر أن يصح قيامه يتلزم زمنياً مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعاً لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قراراً إدارياً ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في عريضة واحدة كما يحقق في الوقت ذاته اتحاد بدء ميعاد الطعن في القرار إلغاء ووقفاً ويمنع الاختلاف والتفاوت في حساب هذا الميعاد بداية ونهاية .

ومن حيث إن هذا النظر كما ينطبق على دعوى إلغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري المبتدأة ، فإنه ينطبق كذلك في حالة تقديم طلبي الإلغاء ووقف التنفيذ أثناء نظر ادعوي كطلبات عارضة فيها على النحو المقرر في المادة ١٢٣ من قانون المرافعات وذلك لاتحاد العلة وتحقيق الحكمة من وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في الحاليتين ، فإذا لم يتحقق هذا الاقتران بأن طلب إلغاء القرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذ بعد ذلك تخلف الشرط الجوهرى الشكلي المتطلب لقبول طلب وقف التنفيذ وغداً بذلك غير مقبول شكلاً.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٩/٣٠٠٥ ق عليا - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤ -
- س ٢٩ ص ١٠١٣)

المبدأ رقم (٨٩١) - للمحكمة تكييف طلبات المدعى في الدعوى المحالة من القضاء المدني في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها دون التقيد بألفاظ وعبارات هذه الطلبات - ولها أن تستشف اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء فتقضي بقبول الدعوى.

الحكم

رفع المدعى لدعوى إشكال أمام المحكمة الجزئية ناعياً على النيابة العامة تعرضها لعقد الإيجار الذي حصل عليه من مالك العقار بما ينطوى على معنى طلب إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه - إحالة الدعوى إلى القضاء الإداري للاختصاص - لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها دون التقيد بألفاظ وعبارات هذه الطلبات - اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء قبول الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٣٣ ق - القضية رقم ٣٣/٨٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/١٠ -
المبدأ رقم (٨٩٢) - (١) وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء وعدم

جواز الاقتصار في صحيفة الدعوى أو تقرير الطعن على طلب وقف تنفيذ القرار أو الحكم المطعون فيه دون طلب الإلغاء.

(٢) وقف تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعي في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع الدعوى.

(٣) القول بغير ذلك مؤداه أن يغدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانوناً - سيما إذا انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعاده - إذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلاً.

الحكم

ومن حيث إنه عن قبول الطعن فإن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه «لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذ طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها» وتتص المادة ٥٠ من هذا القانون على أنه «لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك»، ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنه يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري إيداء الطلب في صحيفة دعوى الإلغاء أي أن تقترن الطلبات في صحيفة واحدة ومن ثم لا يجوز ولا يقبل طلب وقف التنفيذ بصحيفة مستقلة أو إيدائه على استقلال أثناء المرافعة، ومرد ذلك أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها وذلك ببسط الرقابة القانونية على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزناً مناطه المشروعية بالإضافة إلى ركن الاستعجال وكلا للركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا، ومن المسلم به أن كلا من وقف تنفيذ القرارات الإدارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال، ومن ثم فإنه يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعي في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع

الدعوى، فلا يجوز أن يطلب وقف تنفيذ الحكم استقلاً عن طلب إلغائه إذ أن وقف تنفيذ الحكم هو أيضاً فرع من إلغائه فلا يجوز الاقتصار على الأول دون الثانى بما يؤدي إليه ذلك من تناقض بإمكان وقف تنفيذ الحكم مع بقائه قائماً غير معرض للإلغاء كما يمس ذلك ما يجب أن تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة صحة ما لم يطعن عليه بالإلغاء والقول بغير ذلك مؤداه أن يغدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانوناً لا سيما إذا أنغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لقوات ميعاده فإذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلاً.

(الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

المبدأ رقم (٨٩٣) - يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها يلزم حتى تجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان: الاستعجال والجدية ومقتضى الجدية أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق أن الطاعن يستند إلى أسباب صحيحة يرجح معها الحكم بالإلغاء القرار عند الفصل في الموضوع - هذه الجدية شرط يتصل بمحل طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون.

الحكم

ومن حيث إن القضاء الإدارى وعلى قمته قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يلزم حتى تستجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان الجدية والاستعجال. ومقتضى الجدية، أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق - أن الطاعن يستند إلى أسباب صحيحة يرجع معها الحكم بالإلغاء القرار عند الفصل في الموضوع وهذه الجدية شرط يتصل بمحل طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون الذي يمثل جانب المشروعية في القرار الطعين وفقاً لصحيح تفسير القانون وواقع الحال. أما الاستعجال، فمقتضاه أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق كذلك - أنه يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بعد ذلك بإلغائه.

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

المبدأ رقم (٨٩٤) - (١) سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة

الإلغاء - الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها المحدود باختصاص القرار استهدافاً لوقف تنفيذه قبل مراقبة مشروعيته -مخاصمة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة لا توقف التنفيذ.

(٢) إذا طلب وقف التنفيذ عند إقامة دعوى الإلغاء فإنه يتعين أن يصادف محله بأن يكون القرار نافذاً فعلاً.

(٣) يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه - إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج تنفيذ القرار يتعذر تداركه.

(٤) يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بإلغاء القرار أن تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الإداري أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني.

الحكم^(١)

ومن حيث إن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها فإن الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها المبين والمحدد باختصاص القرار استهدافاً لوقف تنفيذه قبل مشروعيته لما قد يترتب على التنفيذ من نتائج يتعذر تداركها فالأصل الذي جرت أحكام هذه المحكمة على تقريره عملاً بالمبادئ العامة للقانون الإداري وعلى مقتضى الأصول العامة المنظمة للقضاء الإداري سواء في الدستور أو قانوني مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية افتراض سلامة وصحة القرارات الإدارية التي تصدر واجبة البقاء وإن مخاصمة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة في حد ذاتها لا توقف التنفيذ فإذا ما طلب وقف التنفيذ عند إقامة دعوى الإلغاء، فإنه يتعين أن يصادف محله بأن يكون للقرار نافذاً فعلاً فإذا ما ثبت أن للقرار موقف التنفيذ أو مؤجل السريان لسبب أو لآخر فإن طلب وقف تنفيذه يكون قد ورد على غير محل إذ لم ينصب الطلب على نفاذ حاتم فعلاً ويكون الطلب بوقف تنفيذ قرار موقوف تنفيذه فعلاً غير مقبول.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المشرع إذ خول القضاء

(١) نعرض لهذا الحكم بقدر من التفصيل لأهميته وفائدتها العملية بالنسبة لأكثر من بند من بنود بحث طلب وقف التنفيذ.

الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالإلغاء إنما استهدف تلافي النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها، مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سلامة القرارات الإدارية وقابليتها للتنفيذ.

ومن حيث إنه تطبيقاً لأحكام الدستور التي حددت لاختصاص مجلس الدولة وأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات المدنية والتجارية الوجبة السريان على الدعاوى والمنازعات الإدارية فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة يتعارض مع طبيعة تلك المنازعات فإنه من المسلمات طبقاً لما أقرر عليه قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بإلغاء القرار أن تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الإداري أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائياً أو لعدم قيام مصلحة شخصية لمقدم الطلب، وبناء على أن سلطة الحكم بوقف تنفيذ القرارات الإدارية من ذات الطبيعة القانونية لسلطة الحكم بالإلغاء وفرع منها، فإنه يكون من الأوجب أن تتصدى المحكمة للفصل في هذه المسائل عند بحث طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في الطلب المستعجل بوقف التنفيذ قبل البت في هذه المسائل الأساسية على أنه قضاء ضمني برفضها بما يستوجب لو أنزل إلى الحكم المطعون فيه أمام هذه المحكمة ويكفي بذاته لإلغائه لفصله في تلك الأمور الأساسية المتعلقة بالنظام العام دون أسباب ومن حيث أنه إذا كان من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له يتعين أن تتوافر في شأن المدعى من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامها حتى يفصل فيها نهائياً وإلا كانت الدعوى غير مقبولة عملاً بصريح نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة، فإن شرط المصلحة يجب أن يتوافر أيضاً في طلب وقف تنفيذ القرار، ويتعين على المحكمة أن تتصدى لبحثه والتأكد من أن طالب وقف التنفيذ يوجد في حالة قانونية خاصة بالنسبة لهذا الطلب من شأنها أن تجعل تنفيذ القرار يؤثر تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له ومن ثم فإنه يتعين أن تتوافر هذه المصلحة من وقت رفع الطلب بوقف تنفيذ القرار حتى تمام الفصل فيه، إلى أنه لا جدال في أنه إذا كان تصدى المحكمة لبحث قيام المصلحة الشخصية في طلب إلغاء القرار المطعون فيه يكون في كل

الأحوال منهيًا للدعوى في شقيها الموضوعي والعاجل إذا ما قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة فليس الأمر كذلك عند التصدي لطلب وقف التنفيذ على استقلال، إذ أن شرط المصلحة قد لا يقوم بالنسبة لطلب وقف التنفيذ للقرار المطلوب الحكم بإلغائه ولكنه يكون قائما بالنسبة لطلب الإلغاء لذات القرار، وعلى ما سبق القول فالعكس ليس صحيحاً ذلك أن غياب شرط المصلحة في طلب إلغاء القرار يجعل غير مقبولة في شقيها العاجل والموضوعي، بينما قد يصدر القرار محل الطعن ماساً بمصلحة شخصية لأي من ذوى الشأن بحيث تقوم لهم مصلحة في طلب إلغائه، ومع ذلك لا تقوم لهم مصلحة في وقف تنفيذه، كما لو بادرت الإدارة إلى وقف تنفيذ القرار لتتدبر أمرها إذا ما قامت ظروف واقعية أو قانونية ترى معها إرجاء التنفيذ أو وقفه، بينما لا تقوم هذه المصلحة في وقف تنفيذه والأمر في كل الأحوال رهين بظروف كل قرار يكون محلاً للطعن وما يحيط به من أمور واقعية أو قانونية تؤثر في تنفيذه مما يكون محل الاعتبار عند الفصل في هذا الطلب.

(الطعن رقم ٣١٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١)

تعقيب :

ويلاحظ أن هذا الحكم ميز بين المصلحة في قبول الدعوى عموماً والمصلحة في قبول طلب وقف التنفيذ، وإن كنا نرى أن للمصلحة واحدة في كليهما ولكن الأمر يتعلق بمدى توافر ركن الاستعجال فكلما انتفى ركن الاستعجال اختلط الأمر مع فكرة المصلحة في طلب وقف التنفيذ، وما المثال الذي طرحه الحكم بشأن وقف الإدارة التنفيذ للقرار لحين تدبر أمرها إلا بمثابة تخلف لركن الاستعجال وليس تخلف لشرط المصلحة الذي يرتبط بصفة عامة بكل الدعوى بشقيها العاجل والموضوعي.

المبدأ رقم (٨٩٥) - وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في عريضة واحده كشرط جوهري لقبوله - رفع المدعى لدعوة أمام المحكمة المدنية طالباً وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وفقاً لما أستخدم عليه في هذا الشأن أمام هذا القضاء ينطوي على طلب إلغاء القرار المطعون فيه المقرر أمام محاكم مجلس الدولة .

الحكم

ومن حيث إن قيام المدعي برفع دعواه بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه

أمام المحكمة المدنية ينطوي على طلب إلغاء القرار المطعون فيه المقرر أمام محاكم مجلس الدولة ذلك أن المدعى أقام دعواه أمام القضاء المدني وحدد طلباته وفقاً لما أصطلح عليه في هذا الشأن أمام هذا القضاء وإذا قضت المحكمة المدنية بإحالة الدعوى إلى القضاء الإداري للاختصاص فإن لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعى في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء وأحكامها دون التقيد بالألفاظ وعبارات هذه الطلبات التي أقيمت بها للدعوى أمام القضاء المدني لأن العبرة بالمعاني وليست بالألفاظ والمباني وعليه فن لا يجوز النعي على الدعوى بعدم القبول لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء أو أن هذا التعديل الذي حقق به هذا الاقتران قد تم بعد مضي ستين يوماً من تاريخ أول جلسة لنظرها أمام محكمة القضاء الإداري وانتهت إلى إلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٣/٢١٣٨ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)
وقد تضمن هذا القضاء نوعاً من التيسير من قيود قاعدة وجوب إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في ذات الصحيفة ، الأمر الذي حدا بما تلاه من أحكام إلى محاولة وضع بعض الضوابط التي تحد من هذا الإطلاق .
المبدأ رقم (٨٩٦) - إقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في ذات الصحيفة
هذا المعنى يتحقق في كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى إعدام القرار وتجريده من كل أثر قانوني أيا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لأنه هو بذاته جوهر الإلغاء ومحواه طبقاً لأحكام مجلس الدولة - تطبيق .

الحكم

ومن حيث إن المادة (٤٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأنه " لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ ، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يعتذر تداركها ومن ثم كان من شروط قبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري اقترانه بطلب إلغاؤه وإلا غدا غير مقبول شكلاً ، وهذا الشرط يتحقق - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - في كل حالة يتضمن فيه طلب وقف التنفيذ معنى إعدام القرار وتجريده من كل

اثر قانوني أيا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لأنه هو بذاته جوهر الإلغاء وفحواه طبقاً لأحكام مجلس الدولة .

ومن حيث إنه متى استبان من أوراق الطعن أن الدعوى المحالة والصادر فيها الحكم المطعون فيه وقد استهدفت قرار محافظ الإسماعيلية رقم ٩١٥ لسنة ١٩٨٦ بإزالة التعدي المطعون ضده على أرض النزاع واضعة في الاعتبار أن القرار المذكور قد صدر تحدياً لحكم قضائي حائز لحجية الشيء المقضي به في ذات موضوع النزاع مما ينحدر به إلى مرتبة الانعدام ويجعل منه مجرد عقبة مادية يجوز إزالتها في أي وقت ، فإن الدعوى تكون - منذ تاريخ إقامتها أمام القضاء المستعجل منظومة على طلبي وقف التنفيذ والإلغاء في آن واحد ، بالمعنى الذي عنته المادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة وبهذه المثابة تستوي دعواه أمام المحكمة المطعون في حكمها مستوفية الشرط الذي استلزمه القانون في شأن اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الإداري بطلب إلغائه ، فإذا كان ثابتاً أن الدعوى قد أقيمت ابتداء أمام القضاء المستعجل في المواعيد المقررة قانوناً واستوفت أوضاعها الشكلية الأخرى فإنها تكون مقبولة شكلاً ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بالتفاته عن شرط اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء قد على غير أساس سليم من القانون واضحي خلقياً بالرفض .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٣٥٨٢ ، ٢٥٥١ / ٣٢ ق عليا - جلسة

(١٩٩٢/١١/٢)

المبدأ رقم (٨٩٧) - دعوى - رفعها أمام محاكم القضاء المدني - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة للقضاء الإداري - تعديل الطلبات - ميعاده. (وقف تنفيذ).

الحكم

طلب وقف التنفيذ الذي يقدم ابتداء إلى القضاء المدني وإن لم يصحبه صراحة طلب إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه إلا أنه ينطوي ضمناً على معنى إلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه في مفهوم قانون مجلس الدولة - أساس ذلك: أن المدعى يحدد طلباته أمام القضاء المدني وفقاً للمصطلح القائم فيه - إذا أحييت الدعوى إلى القضاء الإداري يجب تكييف الطلبات على هدى القواعد المطبقة لديه بحيث لا يقدم وقف التنفيذ استقلالاً وإنما يقدم تبعاً لطلب الإلغاء - تعديل الطلبات أمام القضاء الإداري بإضافة طلب الإلغاء يظل قائماً حتى قفل باب المرافعة في الدعوى - لا وجه للقول بأنه على المدعى أن يبادر إلى تعديل

طلباته بأن يقرن طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء خلال السنتين يوما المقررة قانونا للطعن بالإلغاء محسوبة من التاريخ الذي حددته المحكمة للمدعى كي يعدل طلباته - هذا القول ينطوي على مبدأ لم يقرره المشرع - لأنه مادامت الخصومة منعقدة أمام المحكمة المختصة يظل حق الخصوم في تعديل الطلبات قائماً حتى تاريخ قفل باب المرافعة في الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥ - ٤٠ ص ٧١٧)
المبدأ رقم (٨٩٨) - تكليف الدعوى المحالة من القضاء المدني على أنها تتضمن اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب إلغاء - مناطه: ضرورة أن تكون المحكمة المدنية المرفوع أمامها طلب وقف التنفيذ تملك أصلاً سلطة الإلغاء بجانب سلطة وقف التنفيذ بحكم اختصاصها المنوط بها قانوناً.

الحكم

قيام المدعي برفع دعواه بطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أمام المحكمة المدنية ينطوي على طلب إلغاء القرار المطعون فيه وفقاً للأحكام المقررة أمام محاكم مجلس الدولة - أساس ذلك - أن المدعي أقام دعواه وحدد طلباته أمام القضاء المدني وفقاً لما اصطلح عليه وجري عليه العمل في هذا الشأن أمام ذلك القضاء - إذا قضت المحكمة المدنية بإحالة الدعوى إلى القضاء الإداري للاختصاص فإن لهذا القضاء أن يكيف طلبات المدعي في ضوء طبيعة دعوى الإلغاء والأحكام المقررة في شأنها - إعمال هذا المبدأ مقيد بضرورة أن تكون المحكمة المدنية المرفوع أمامها طلب وقف التنفيذ تملك أصلاً سلطة الإلغاء بجانب سلطة وقف التنفيذ بحكم اختصاصها المنوط بها قانوناً - بمعنى أن تكون المحكمة المدنية التي أقيمت الدعوى أمامها بوقف التنفيذ هي أصلاً محكمة موضوع حتى يمكن القول بأن طلب وقف التنفيذ المرفوع أمامها ينطوي ضمناً على طلب بإلغاء القرار المطلوب وقف تنفيذه .

(الطعن رقم ٣٤٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٩٨ / ٣ / ١ - ٤٣ ص ٩٦١)
المبدأ رقم (٨٩٩) - نعي الطاعن على القرار المعدل ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذي هو محل الدعوى الأصلية التي طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه فتسرى على القرار اللاحق عليه الطلبات التي سبق أن أبداه الطاعن على القرار الأصلي - مؤدى ذلك : قبول طلب وقف التنفيذ في إطار النعي على القرار الأصلي .

الحكم

إقامة المدعى دعواه بطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه - صدور قرار لاحق بتعديل القرار المطعون فيه - تعديل المدعى طلباته في الدعوى بالطعن على القرار المعدل للقرار المطعون فيه بإضافة طلب وقف تنفيذ القرار المعدل - قضاء محكمة القضاء الإداري بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المعدل لعدم اقترانه بطلب إلغائه - الطعن على الحكم - حقيقة الأمر أن نعي الطاعن على القرار المعدل ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذي هو محل الدعوى الأصلية التي طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه فتسرى على القرار اللاحق عليه الطلبات التي سبق أن أبداه الطاعن على القرار الأصلي - مؤدى ذلك : قبول طلب وقف التنفيذ في إطار النعي على القرار الأصلي .

(الطعن رقم ٤١٣١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٧ / ١ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٢٧٥)
المبدأ رقم (٩٠٠) - وجوب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقترنا بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة حتى تكون الدعوى مقبولة.

الحكم

يجب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقترنا بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة حتى تكون الدعوى مقبولة - ذلك الشرط الشكلي واجب في حالة إقامة الدعوى أمام محاكم مجلس الدولة أما في حالة إقامة الدعوى أمام المحاكم المدنية فإذا كان طلب المدعى وقف تنفيذ القرار وكان قد أقام دعواه أمام محكمة لا تملك سوى الحكم بوقف التنفيذ كمحاكم التنفيذ فإنه عند إحالة الدعوى إلى محاكم مجلس الدولة يجب على المدعى أن يضيف إلى طلبه وقف التنفيذ طلبا بالإلغاء حتى يتحقق الاقتران المطلوب لصحة شكل الدعوى قانونا وأما إذا كان المدعى قد أقام دعواه بطلب وقف أمام محكمة مدنية تملك الفصل في الموضوع كالمحكمة الابتدائية فإنه عند إحالة دعواه إلى محاكم مجلس الدولة لا يلزم إضافة طلب الإلغاء إلى طلبه السابق بوقف التنفيذ إلا إذا طلبت منه المحكمة ذلك تأسيسا على أن إقامة المدعى لدعواه بطلب وقف التنفيذ أمام المحكمة الابتدائية إنما يعنى أن طلب وقف التنفيذ وفقا للتكييف الصحيح لإرادة المدعى إنما يتضمن في ثناياه طلب الإلغاء .

(الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٣ / ٥ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٨١٩)

المبدأ رقم (٩٠١) - قبول الدعوى المحالة من القضاء العادى إذا تبين أنها أقيمت ابتداء أمام محكمة مختصة بنظر الموضوع الأمر الذى يستخلص منه أن الهدف الحقيقى من الدعوى هو إلغاء القرار الإدارى المطعون فيه - أما إذا كانت الدعوى مقامة أصلاً أمام القضاء المستعجل وهو غير مختص بالموضوع فإنه لا يجوز القول بأن طلب وقف التنفيذ يشتمل ضمناً على المطالبة بالإلغاء - تطبيق .

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى المحالة من القضاء العادى إذا تبين لها أنها قد أقيمت ابتداءً أمام محكمة مختصة بنظر الموضوع الأمر الذى يستخلص منه أن الهدف الحقيقى من الدعوى هو إلغاء القرار الإدارى المطعون فيه ، أما إذا كانت الدعوى مقامة أصلاً أمام القضاء المستعجل وهو غير مختص بالموضوع فإنه يجوز القول بأن طلب وقف التنفيذ يشتمل ضمناً على المطالبة بالإلغاء .

ومن حيث إنه بتطبيق ما تقدم يبين أن المطعون ضده أقام دعواه ابتداءً أمام محكمة قطور الجزئية بصفتها قاضى الأمور المستعجلة مستشكلاً فى تنفيذ القرار المطعون فيه وطالباً الحكم بوقف تنفيذه ، وقد قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى بطنطا ، ومن ثم لا يكون المدعى بذلك أقام دعواه أمام محكمة مختصة بنظر الموضوع ، كما إن الثابت من الأوراق أنه لم يقم بتصحيح شكل دعواه بعد أن تناولتها بالنظر محكمة القضاء الإدارى مما لا يجوز معه القول بأن طلب وقف تنفيذ القرار التى اشتملت عليه عريضة الدعوى تضمن المطالبة بالإلغاء وتكون طلبات المدعى قد افترقت شرط اقترانها الوجوبى بطلب الإلغاء مما يتعين معه للقضاء بعدم قبول الدعوى .

وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد جانبه الصواب مما يتعين معه القضاء بإلغائه وبعدم قبول الدعوى وإلزام المطعون ضده المصروفات عملاً بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٣ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٩٢٧)

الفصل الثامن

التطبيقات القضائية

فى الدفع بعدم القبول بوجه عام

الفصل الثامن

التطبيقات القضائية

فى الدفع بعدم القبول بوجه عام

فى هذا الفصل نعرض للمبادئ التى قررتها محكمتى القضاء الإدارى والإدارية العليا فى الدفع بعدم القبول بوجه عام ، وذلك فى مبحثين:

المبحث الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في الدفع بعدم القبول بوجه عام

المبدأ رقم (٩٠٢) – إذا كان أساس الطعن منصّباً على عدم قبول الطعن أو الدعوى ذاتها فإن الدفع في هذه الحالة يكون متعلقاً بموضوع الدعوى ويجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى.

الحكم

تمسك الطاعن بالمادة ٤١ من قانون المرافعات للقول بسقوط حق المطعون ضده في التمسك بالدفع بعدم قبول الطعن غير سديد، ذلك أن محل تطبيق تلك المادة أن يكون الطعن منصّباً على بطلان ورقة التكاليف بالحضور لعدم إستيفائها الأوضاع أو البيانات التي نص عليها القانون ولكن إذا كان أساس الطعن منصّباً على عدم قبول الطعن أو الدعوى ذاتها فإن الدفع في هذه الحالة يكون متعلقاً بموضوع الدعوى ويجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى.

(محكمة القضاء الإداري ٤٦١/١٠٦/٥ - ٤٦١/١٠٦/٥ - ٤-٥)

المبدأ رقم (٩٠٣) – الدفع بعدم القبول هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى.

الحكم

إن الدفع بعدم القبول هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى وما دفع به الحاضر عن الحكومة خاصاً بعدم الارتباط بعيد عن ذلك.

(محكمة القضاء الإداري ١٩٥٠/٣/٢ - ٣٤٧- ٩-٤/١٣١/٤٥٦)

والمبدأ التالي وإن كان ظاهره فكرة (المصلحة) إلا أنه دفع يتعلق بصحة صحيفة الدعوى. المبدأ رقم (٩٠٤) – وحدة المصلحة في الدعوى تسوغ رفعه بصحيفة واحدة ومن ثم يكون الدفع بعدم وجود رابطة بين طلبات المدعين تسوغ رفعهما في دعوى واحدة في غير محله متعيناً رفضه.

الحكم

إذا كان الظاهر من صحيفة الدعوى أن وضع المدعين واحداً إذ كلاهما أتم

الدراسة الابتدائية بمدرسة ولى العهد بالزقازيق ويطلبان إعتبار شهادتهما معادلة للشهادة الابتدائية كى يستفيدا من تطبيق قواعد الإنصاف والتنسيق عليهما فإن المدعين تجمعهما - والحالة هذه - وحدة المصلحة فى الدعوى مما يسوغ رفعهما فى دعوى واحدة ومن ثم يكون الدفع بعدم وجود رابطة بينهما تسوغ رفعهما فى دعوى واحدة فى غير محله متعيناً رفضه.

(حكم محكمة القضاء الإدارى ٥٧٢/١٥٢/٣ - ١٩٤٩/٤/١٣ - ١٢-٢)

المبدأ رقم (٩٠٥) - الدفع بعدم قبول الدعوى ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع.

الحكم

إذا كان المدعى عليه لم يدفع فى المذكرة المقدمة منه بعدم قبول الدعوى لأن القرار المطلوب إلغاؤه صدر قبل نفاذ قانون مجلس الدولة، بل واجه الموضوع وقدم دفاعه فيه فلا مانع يمنعه من إيداء هذا الدفع فى أقواله بالجلسة إذ هو ليس من الدفوع التى تسقط بالتكلم فى الموضوع.

(محكمة القضاء الإدارى ٢٣٨/٩/١ - ١٩٤٧/٣/٢٥ - ١ - ٨٩)

المبدأ رقم (٩٠٦) - الدفع بعدم قبول الدعوى بوجه ضد طلبات المدعى وليس ضد أسانيدته التى يبنى عليها طلباته.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الدعوى يجب أن يوجه ضد طلبات المدعى وليس ضد أسانيدته التى يبنى عليها طلباته بإعتبار ذلك من الأسباب التى يقدمها لتبرير حقه.

(محكمة القضاء الإدارى ٩٢٤/٢٥٢/٣ - ١٩٤٩/٦/٧ - ٢ - ٣٤٠)

المبدأ رقم (٩٠٧) - الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة لرافعها من الدفوع التى لا تسقط بالتكلم فى الموضوع ويجوز إيدؤها فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

الحكم

لا يؤثر فى الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم وجود صفة لرافعها، التأخير فى إيدائه إلى ما بعد مواجهة موضوع الدعوى لأنه من الدفوع التى لا تسقط بالتكلم فى الموضوع ويجوز إيدؤها فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

(محكمة القضاء الإدارى ٤٨٨/١٣٢/٢ - ١٩٤٩/٣/٢٢ - ٢ - ١٩٦)

المبدأ رقم (٩٠٨) - التمييز بين الدفاع الموضوعي والدفع بعدم القبول.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطلبات المقدمة فيها لا أساس لها من القانون وأنها تنتهي إلى مناقشة رؤساء المدعى في الحساب هو دفاع موضوعي والمحكمة وحدها حق تقدير قيمة ما يطلبه المدعى من مناقشة رؤسائه الحساب وما إذا كانت تقوم على دعامة من القانون وذلك كله عند بحث الدعوى - ولهذا يكون قبول مثل هذا الدفع ومنع المدعى من الخوض في موضوع دعواه فيه حجر على حرية التداعي، ومن ثم يتعين رفض الدفع.

(محكمة القضاء الإداري ٩٣٠/٢٥٤/٣ - ١٩٤٩/٦/٧ - ٢ - ٦٥٠)

المبدأ رقم (٩٠٩) - ارتباط الدفع بعدم القبول بالموضوع.

الحكم

إذا كان مبنى الدفع بعدم قبول الدعوى أن المدعى لا مصلحة له في الدعوى إذ ليس من حقه الطعن في القرار الصادر بالترخيص للمدعى عليهما الثاني والثالث في الإتجار بالأسلحة والذخائر فلا مناقشة للظروف التي صدر فيها هذا الترخيص لأنه رابطة بينهما ولم يكن له طلب منظور في ذلك الوقت حتى يمكن القول بأن الوزارة تجاوزت مبدأ المساواة أو أنها تجاوزت السلطة المخولة لها ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة - هذا الدفع يتصل في حقيقته بموضوع الدعوى والفصل فيه يقتضي الفصل في الموضوع مادام البحث يتناول الطلبات المقدمة من المدعى والمدعى عليهما الثاني والثالث والظروف التي صدر فيها للترخيص وبذلك يكون الدفع في غير محله متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإداري ٩٢٠/٢٥٠/٥ - ١٩٥١/٥/١ - ٤ - ١٩٠)

المبدأ رقم (٩١٠) - الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة.

الحكم

خان الثابت أنه لا خلاف بين أطراف الدعوى على أن المطعون في تعديل تدميته قد ترك خدمة الجيش ولم يعد في عداد رجاله، فقد زال بذلك العيب الذي من أجله رفع المدعى هذه الدعوى وأصبحت أقدمية المدعى كما كانت قبل تعديل أقدمية الخصم الثالث بالقرار المطعون فيه، فإنه يتبين من ذلك أن الدعوى تصبح غير ذات موضوع وتصبح لا مصلحة للمدعى في السير فيها، ولا عبرة بما

يقوله المدعى بأنه يختصم قراراً إدارياً فى ذاته لمخالفته للقانون ومن المصلحة أن يقول القضاء كلمته فى قرار إختصم أمامه -لا عبرة بذلك، مادام أن الآثار التى ترتبت على القرار المطعون فيه قد زالت بخروج الخصم الثالث من خدمة الجيش وعودة أقدمية المدعى إلى ما كانت عليه قبل تعديل أقدمية الخصم الثالث وهو التعديل المطعون فيه ومن ثم فقد أصبح القرار المطعون فيه ملغياً فعلاً بخروج الخصم الثالث من خدمة الجيش، ولا مصلحة بعد ذلك لإلغاء قرار لم يصبح له أثر بزوال محله، ويترتب على ما تقدم أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى محله متعيناً قبوله.

(محكمة القضاء الإدارى ٤٣١/٤٢٥/٩ - ١٩٥٥/٦/٥ - ٩-٦٦٤)

المبدأ رقم (٩١١) - تكييف الدفع - الدفع بعدم الإختصاص هو فى حقيقته دفع بعدم القبول - تطبيق.

الحكم

إذا كان أساس المنازعة فى رتب المدعية هو أن الحكومة خالفت قاعدة قانونية وعرفاً متبعاً يقضى بوضع أمثالها بعد العودة من البعثة فى الدرجة الخامسة فاعتدت بذلك على حقها الذى تستمده مباشرة من القانون لا من القرار الصادر بتسوية حالتها سالف الذكر الذى لا يحول قانوناً دون إختصاص هذه المحكمة بولايتها الكاملة بنظر المنازعة المذكورة، إذ ليس لمثل هذا القرار أية حجية فيما تدعيه المدعية من حقوق مستمدة من القانون - فيكون الدفع بعدم الإختصاص وهو فى حقيقته دفع بعدم القبول على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإدارى ١٠١٧/٣٠٤/٥ - ١٩٥١/٦/٧ - ٤-٣١٥)

المبدأ رقم (٩١٢) - الدفع بعدم القبول لانتفاء القرار الإدارى.

الحكم

الدفع المؤسس على عدم صدور قرار يصح الطعن فيه هو فى حقيقته دفع بعدم القبول لا بعدم الإختصاص.

(محكمة القضاء الإدارى ٦٨٥/٤١٠/٧ - ١٩٥٣/٣/١٧ - ٦-١٠٤٩)

المبدأ رقم (٩١٣) - الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة الشخصية.

الحكم

إذا كان مساق الدعوى وغايتها هو الدفاع عن مصلحة ذاتية للمدعى أثر فيها

القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً كان الدفع بعدم القبول لإنتفاء المصلحة الشخصية لا سند له من القانون متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإدارى ٨٩١/١٥٩/٢ - ١٩٤٨/٦/٢٩ - ١ - ٣٤٥)

المبدأ رقم (٩١٤) - الدفع بعدم القبول .

الحكم

إذا كانت الدعوى تختلف عن دعوى التعويض المرفوعة أمام المحاكم العادية فى طبيعتها وطلباتها وسببها فهذه الدعوى دعوى إستحقاق فى معاش مؤسسة على قانون المعاشات العسكرية والقواعد التنظيمية فى هذا الشأن والأخرى دعوى تعويض أساسها وسببها القانونى هو شبهة الجنحة، فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى فى غير محله ويتعين رفضه.

(محكمة القضاء الإدارى ٨٠٦/٢٠٠/٥ - ١٩٥١/٤/٤ - ٤ - ١٤)

المبدأ رقم (٩١٥) - الدفع بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطعن موجه إلى قراراتين مختلفين فى غير محله، ذلك أنه ليس من أسباب عدم قبول الدعوى توجيه الطعن إلى قرارين.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الدعوى إستناداً إلى أن الطعن موجه إلى قرارين مختلفين فى غير محله، ذلك أنه ولئن كانت هذه الحالة ليست من أسباب عدم قبول الدعوى، إلا أنه لا يوجد قانوناً ما يمنع من توجيه الطعن إلى أكثر من قرار واحد فى عريضة واحدة طالما أن القرارين يتحدان فى السبب أو يرتبطان ببعضهما وهو الوضع القديم فى هذه الدعوى، ومن ثم فإن هذا الدفع غير صائب.

(محكمة القضاء الإدارى ٨١/٥٤/١٤ - ١٩٦٠/٧/١٤ - ١١ - ٤٢)

المبدأ رقم (٩١٦) - الدفع بعدم القبول.

الحكم

مادام أن الطعن المقدم من المدعى وجه أولاً إلى قرار الإستدعاء الأول ثم إنصب أخيراً على قرار التجنيد الصادر أثناء قيام الدعوى فمن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى مرفوضاً.

(محكمة القضاء الإدارى ١٥١١/٦٧٠/٧ - ١٩٥٣/٦/٩ - ٥ - ١١٩٥)

المبدأ رقم (٩١٧) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

الحكم

إذا كان الثابت أن قوام الدفع بعدم القبول هو أن المختص بنقل التكليف هو المديرية لا مصلحة الشهر العقاري، إذ أنها غير ذى صفة فى ذلك، كما أن تأشير المصلحة على المحرر بأنه غير ناقل للملك هو مجرد إيداد الرأى للمديرية المختصة وليس قراراً إدارياً مما يجعل الدعوى غير مقبولة فإن هذا الدفع يكون فى غير محله، لأن مصلحة الشهر العقاري هى المختصة بإصدار التأشيرات التى من ضمنها التأشير الذى تضمنه القرار المطعون فيه، وأن المديرية تتقيد عندئذ بهذا التأشير ولا يجوز لها قانوناً الخروج عليه، وهى إذ تقوم بما تسميه الحكومة عملاً مادياً وهو نقل التكليف -إنما تباشره فى هذه الحالة تنفيذاً للقرار الإداري الصادر لها من مصلحة الشهر العقاري فى هذا الصدد -ومن ثم فإن إختصاص مصلحة الشهر العقاري إنما هو توجيه للدعوى إلى ذى صفة.

(محكمة القضاء الإدارى ١٥٠٠/١١٧/٩ - ١٩٥٤/١٢/٢٠ - ٦٤٠-٧ - وأيضاً حكمها فى الدعوى رقم ٩٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٣/١٢/٩ - ٢١٧/٩٩/٨)

المبحث الثانى

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

فى الدفع بعدم القبول بوجه عام

المبدأ رقم (٩١٨) - جواز إيداء الدفع بعدم قبول الدعوى لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

.. الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد مدير مصلحة الأملاك الحكومية لرفعها على غير ذى صفة -يجوز إيدأؤه فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو فى الإستئناف -جواز إيداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا.

(المحكمة الإدارية العليا -السنة ٨ ق -القضية رقم -٧/٨٩٢- جلسة ١٩٦٣/١/١٥)

المبدأ رقم (٩١٩) - الدفع بعدم القبول - قرار التجنيد.

الحكم

.. قرار إنهاء خدمة المتطوع فى القوات المسلحة - ليس قراراً تنفيذياً للقرار

الصادر بتجديد التطوع لمدة محددة -الدفع بعدم قبول دعوى الإلغاء لقرار الإنهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن في قرار التجديد بإعتبار قرار الإنهاء قراراً تنفيذياً لهذا القرار - في غير محله - مادامت قد أقيمت الدعوى في الميعاد المقرر لإلغائه -قرار الإنهاء - أساس ذلك أنه ليس بوسع الطاعن وقت صدور قرار التجديد أن يعلم بما سيكون عليه مركزه القانوني عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط إعادة تجديد التطوع أو تخلفها، وليس له أن يطعن قبل الأوان في الآثار غير المنظورة التي يمكن أن تترتب على هذا القرار -الطعن في الحقيقة موجه إلى قرار عدم الموافقة على إمتداد تطوعه لمدة أخرى أو قرار إنهاء التطوع.

(المحكمة الإدارية العليا -لسنة ٨ ق -لقضية رقم ١٨٠١/٧ ق -جلسة ١٩/١/١٩٦٣)
المبدأ رقم (٩٢٠) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، مناط قبوله ثبوت النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني.

الحكم

صدور قرار إداري بإغلاق أحد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وقيام جهة الإدارة بإغلاقه في غيبة صاحب الشأن -الدفع بعدم قبول دعوى إلغائه لرفعها بعد الميعاد - في محله مادام لم يثبت في الأوراق ما يدل على علم صاحب الشأن علماً يقينياً بالقرار وبكافة عناصره ومشمولاته لعدم نشره أو إعلانه به -عدم كفاية واقعة إغلاق المكتب على الوجه المتقدم لقيام ركن العلم قانوناً.

(المحكمة الإدارية العليا -لسنة ٨ ق -لقضية رقم ١٨٠١/٨ ق -جلسة ١٦/٣/١٩٦٣)
المبدأ رقم (٩٢١) - الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة - الخطأ المادي الذي تقع فيه هيئة قضايا الدولة عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر على صفة من تمثله.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة بمقولة أنه أقيم من مدير عام ديوان المحاسبة وأن الذي يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه - على غير أساس -إذ أن الخطأ المادي الذي تقع فيه إدارة قضايا الحكومة عند مباشرتها إجراء الطعن لا يؤثر على صفة من تمثله ذلك أنها ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلاً من رئيسه فإن لهذا الخطأ ما يبرره إذ كثيراً ما يجرى في العمل من غير

قصد إطلاق لفظ رئيس أو مدير عام على الشخص الذى يهيمن على المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطيء واقع الأمر من أن إدارة القضايا كانت تعنى نيابتها عمن يمثل ديوان المحاسبة أمام القضاء ومن ثم لا يلتفت إلى هذا الخطأ المادى البحت ويكون هذا الدفع على غير أساس وجدير بالرفض.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٩٠ ق - قضية رقم ٧/٧٤٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)
المبدأ رقم (٩٢٢) - حضور محامى الدولة بالجلسات وتقديمه للدفاع يصح صفة من أقيمت عليه الدعوى.

الحكم

الهيئة العامة للمصانع الحربية - مدير الهيئة هو الذى يمثلها أمام القضاء - إقامة الدعوى أصلاً ضد وزير الحربية - حضور محامى الحكومة بالجلسات التى عقدها مفوض الدولة لتحضير الدعوى - تقديمه بحافظة أرفق بها مذكرة محررة بمعرفة الهيئة وموقعاً عليها من مديرها العام تحمل دفاعها فى موضوع الدعوى - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى خاصة وأن الهيئة العامة للمصانع الحربية إنما تتبع وزارة الحربية.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١١ ق - قضية رقم ٨/٤٤٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)
المبدأ رقم (٩٢٣) - الدفع بعدم القبول لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء.

الحكم

لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو مصلحة أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء - زوال العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية يترتب عليه أن تصبح الاجراءات صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء - تنتفى بذلك كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها.

المبدأ رقم (٩٢٤) - تمثيل صاحب الصفة تمثيلاً فعلياً فى الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو كان مختصاً حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى.

الحكم

إن تمثيل صاحب الصفة تمثيلاً فعلياً فى الدعوى وإبداءه الدفاع فيها كما لو

كان مختصاً حقيقة لا يقبل معه الدفع بعدم قبول الدعوى، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضه وقبول الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٢ ق - قضية رقم ٩٧٥ / ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٦٧)

المبدأ رقم (٩٢٥) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

الحكم

إقامة الدعوى على الشرعنة الوكيله مع أن التعاقد معها كان نيابة عن الشركة الأصلية في التعاقد، عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٤ ق - قضية رقم ١٢/١٩٥ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٦٨)

المبدأ رقم (٩٢٦) - للمحكمة أن تثير الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة من تلقاء نفسها.

الحكم

وإن كان مدير هيئة الأموال المصادرة والسيد وزير للخزانة الذي إنضم إليه في الطعن لم يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة إلى فروق المرتب سالفة الذكر، وكانت هيئة مفوضي الدولة لم تثر هذا الدفع إلا أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية من حيث الشكل والموضوع تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى الفروق المذكورة لرفعها على غير ذي صفة.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٠ ق - قضية رقم ٦/١٩٣٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

المبدأ رقم (٩٢٧) - الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة.

الحكم

أن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من غير ذي أهلية - مشروع لمصلحة المدعى - يجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توكيلاً لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى^(١)

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٠ ق - قضية رقم ٥٩١، ١٥/٦١٣، ١٥/٤/١٩٧٣)

(١) راجع المزيد من المبادئ في الدفع بعدم الأهلية (الفصل الثالث من هذا الباب)

المبدأ رقم (٩٢٨) - الدفع بعدم القبول ونهائية القرار الإداري.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى إذا اكتسب القرار المطعون فيه صفة النهائية أثناء سير الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٠ ق - قضية رقم ١٢/١٢٧٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧٣)
المبدأ رقم (٩٢٩) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - أثر
تصحيح شكل الدعوى بعد رفعها.

الحكم

دعوى رفعها على غير ذي صفة - تصحيح الدعوى بعد الميعاد - قيام الجهة ذات
الصفة بمباشرة الدعوى في جميع مراحلها - دفعها بعدم قبول الدعوى بعد ذلك في
غير محله.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ٨ ق - قضية رقم ١٥/٢٨٠ ق - جلسة ٧/١/١٩٧٣)
المبدأ رقم (٩٣٠) - أثر مثول صاحب الصفة أمام المحكمة على دفعه بعدم
قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

الحكم

رفع الدعوى في الميعاد على غير ذي صفة - مثول صاحب الصفة من تلقاء
نفسه أمام المحكمة - لا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على ذي
صفة ولو تم هذا الإجراء بعد الميعاد أساس ذلك بقياس هذه الحالة على حالة
توجيه الخصومة إلى صاحب الصفة بعد فوات الميعاد وعلى حالة تقديم التظلم إلى
جهة غير مختصة بالإستشهاد في هذا الخصوص باتجاه قانون المرافعات الجديد إلى
تبسيط الإجراءات.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٩ ق - قضية رقم ١٤/١٣٦٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٣)
المبدأ رقم (٩٣١) - عجز الجهة الإدارية عن إقامة الدليل على نشر القرار
المطعون فيه أو على علم المدعى به علماً يقيناً يقوم مقام النشر والإعلان -
يترتب عليه أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً غير قائم على أساس سليم
من القانون.

الحكم

قيام المدعى بإدارة شئون العاملين لا ينهض دليلاً على علمه بقرار تخطيه في

الترقية بالإختيار -عجز الجهة الإدارية عن إقامة الدليل على نشر القرار المطعون فيه أو على علم المدعى به علماً يقيناً يقوم مقام النشر والإعلان -يترتب عليه أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً غير قائم على أساس سليم من القانون.

(المحكمة الادلية العليا -سنة ٢٠٠٢ق -قضية رقم ٣١٩، ١٦/٥٨٢ ق -جلسة ١٩/١/١٩٧٥)
المبدأ رقم (٩٣٢) - عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ إستناداً إلى احتمال عدم قبول دعوى الإلغاء شكلاً.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد -وجوب الفصل فيه قبل الفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه - عدم جواز رفض طلب وقف التنفيذ إستناداً إلى احتمال عدم قبول دعوى الإلغاء شكلاً.

(المحكمة الادلية العليا -سنة ٢٠٠٢ ق -قضية رقم ١٨/٨٥١ ق -جلسة ١٦/١١/١٩٧٤)
وعن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة أرست المحكمة الإدارية العليا المبادئ التالية: (١)

المبدأ رقم (٩٣٣) - الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها - مردود بأن المصلحة متوافرة في الفرق بين مرتبه ومعاشه طوال المدة السابقة لبلوغه سن التقاعد.

الحكم

إن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنعدام المصلحة فيها ببلوغ المدعى سن التقاعد بعد رفعها وبالتالي فلا جدوى من طلب إلغاء القرار - مردود بأن المصلحة متوافرة في الفرق بين مرتبه ومعاشه طوال المدة السابقة لبلوغه سن التقاعد.

(المحكمة الادلية العليا -سنة ٨ ق -قضية رقم ١٢٧٩/٨ ق -جلسة ١١/٥/١٩٦٣)
المبدأ رقم (٩٣٤) - الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء المصلحة - رفض الدفع.

الحكم

الدفع بعدم القبول - طلب جامعة القاهرة من محامى إدارة قضايا الحكومة المختص بالطعن في قرار صادر من اللجنة القضائية - تقرير هذا المحامى بالطعن نيابة عن وزير المعارف العمومية وليس عن مدير الجامعة المذكورة -

(١) راجع في المزيد من المبادئ منفاً للتكرار (شرط المصلحة) في هذا المؤلف كأحد شروط قبول الدعوى.

الدفع بعدم قبول هذا الطعن لإنتفاء المصلحة في غير محله.
(المحكمة الإدارية العليا - سنة ٩ ق - قضية رقم ١٢٧٨/٥ ق - جلسة ١٢/١/١٩٦٤)
المبدأ رقم (٩٣٥) - الدفع بإنتفاء المصلحة - توفر المصلحة.

الحكم

طعن - الدفع بإنتفاء المصلحة تأسيساً على أن القرار المطعون فيه قد إنتهى أثره بإنتهاء مدة الوقف المحددة فيه - مردود بأن مصلحة الطاعن متمثلة في إستحقاق المرتب كله أو بعضه إذا ما أجابته المحكمة إلى طلبه.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٠ ق - قضية رقم ١٠/٣٣ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥)
المبدأ رقم (٩٣٦) - الدفع بعدم قبول الدعوى من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز إيدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى.

الحكم

من الأمور المسلمة بها أن شرط للمصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً، ولا يؤثر في هذا الدفع التأخر في إيدائه إلى ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفوع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز إيدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولما كانت دعوى الإلغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب إلغاؤه فإنه إذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للإستمرار في الدعوى ويتعين للحكم بعدم قبولها لإنتفاء المصلحة فيها.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٢ ق - قضية رقم ١٣١/٩ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٦٦)
المبدأ رقم (٩٣٧) - شرط المصلحة - من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له - تخلف شرط المصلحة يجعل الدعوى غير مقبولة.

الحكم

من الأمور المسلمة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وإلا كانت الدعوى غير مقبولة.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ١٩ ق - قضية رقم ١٤/٢٥ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٤)

المبدأ رقم (٩٣٨) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة -
توفر الصفة بحكم قضائي.

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة - عدم جواز الرجوع إلى
المنازعة في صفة المدعى عليه بعد أن بت حكم له قوة الشيء المقضى به في
هذه الخصوصية - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة.
(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ٢٠ ق - قضية رقم ١٠٦١/٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)
المبدأ رقم (٩٣٩) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة من
الدفع المتعلقة بالنظام العام

الحكم

يعتبر الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة من الدفع المتعلقة
بالنظام العام - يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا
وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد الخصوم.
(الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٣)

المبدأ رقم (٩٤٠) - إنتقال تبعية الوحدة التي يعمل بها الطاعن من جهة إلى
أخرى أكثر من مرة خلال أجل نظر المحكمة للطعن التأديبي يقتضى أن يختصم
الطاعن الجهة الأخرى ذات الصفة سواء تم الدفع قبل الطعن لإنتفاء صفة
المطعون ضده أو لم يتم إبتداء الدفع بذلك ويكون على المحكمة تنبيه الطاعن
ومنحه الأجل اللازم لإختصام ذي الصفة فإن إستجاب لذلك وإختصم الجهة ذات
الصفة صح طعنه من تلك الزاوية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على
غير ذي صفة.

الحكم

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص في المادة ١١٥ منه
على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه في أية حال تكون عليها. وإذا رأت
المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس
أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى
بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً.

ومن حيث إن إنتقال تبعية الوحدة التي يعمل بها الطاعن من جهة إلى أخرى

خلال أجل نظر المحكمة للطعن التآديبي يقتضى أن يختصم الطاعن الجهة ذات الصفة سواء تم الدفع بعدم قبول الطعن لإنتفاء صفة المطعون ضده أو لم يتم إبداء الدفع بذلك ويكون على المحكمة بتبنيه للطاعن ومنحه الأجل اللازم لإختصام ذى الصفة، فإن إستجاب لذلك وإختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من تلك الزاوية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة.

ومن حيث إنه إذا تم إنتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها الطاعن من جهة إلى أخرى وقامت المحكمة بتبنيه للطاعن ومنحه الأجل اللازم لإختصام ذى الصفة، ثم طرأ إنتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها للطاعن مرة أخرى من الجهة الجديدة إلى ثالثة فإنه يكون على المحكمة أن تتبه الطاعن من جديد إلى وجوب إختصام الجهة ذات الصفة وتمنحه أجلاً لإعلان ذى الصفة، فإن إستجاب لذلك وإختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من تلك الزاوية وإلا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة.

وعلى ذلك فإنه إذا تم إنتقال للوحدة التى يعمل بها الطاعن من جهة إلى أخرى وقامت المحكمة بتبنيه للطاعن ومنحه الأجل اللازم لإختصام ذى الصفة، ثم طرأ إنتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها للطاعن مرة أخرى من الجهة الجديدة إلى جهة ثالثة فلم تقم المحكمة بتبنيه للطاعن من جديد إلى وجوب إختصام الجهة ذات الصفة وتمنحه أجلاً لإعلان ذى الصفة ورغم ذلك إنتهت إلى القضاء بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى الصفة، فإنها تكون بذلك قد أخطأت فى تطبيق حكم القانون الذى يوجب عليها فى هذه الحالة أن تتبه الطاعن مرة ثانية إلى وجوب إختصام صاحب الصفة الجديدة وتؤجل نظر الطعن لتنفيذ ذلك حتى إذا تقاعص عن إختصام صاحب الصفة الجديدة كان لها أن تقضى بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة.

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

المبدأ رقم (٩٤١) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة هو دفع متعلق بالنظام العام - يجوز لصاحب الشأن أن يثيره فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى - يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها

الحكم

صاحب الصفة هو من يختص وفقاً لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى

والتحدث بإسمه - الأصل فى الاختصاص فى الدعوى الإدارية أن توجه ضد الجهة الإدارية التى أصدرت القرار فهى أدرى الناس بمضمون القرار والأسباب التى أدت إليه -الصفة فى تمثيل الجهة الإدارية أمر مستقل عن الشخص الذى تسلم إليه صور الإعلانات وفقاً لأحكام المادة ١٤ من قانون المرافعات وهى مستقلة أيضاً عن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن الجهات الإدارية فيما يرفع منها أو عليها من طعنا وطعون -لا يكفى لصحة الإجراء أن تباشره إدارة قضايا الحكومة - يتعين لصحة الإجراء أن تكون مباشرته بإسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة إلى شئون وزارته - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة هو دفع متعلق بالنظام العام -يجوز لصاحب الشأن أن يثيره فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى -يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوضى الدولة.

(الطعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٢٩ ق -جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

المبدأ رقم (٩٤٢) - الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان ذى الصفة - أساس ذلك: رغبة المشرع فى التوفيق بين جدية الدفع وأصول التقاضى وضرورة إنعقاد الخصومة بعلم أطرافها الحقيقيين وبين حق المدعى فى تحقيق دفاعه وتصحيح الإجراء الشكلى الخاص بالطعن على نحو يمكن معه تداركه بتنبيهه إلى ذلك.

الحكم

ومن حيث إن الطعن المائل يقوم على أساس أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وذلك لمخالفته لأحكام المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بعريضة الطعن.

ومن حيث إن المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة.

ومن حيث إن الأساس فى تقرير المشرع لهذه الأحكام التوفيق بين جدية وجدوى الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة مرتبطاً بأصول التقاضى وضرورة إنعقاد الخصومة بعلم أطرافها الحقيقيين بتداولها من جهة وبين حق المدعى فى تحقيق دفاعه وتصحيح الإجراء الشكلى الخاص بالطعن عقب إقامته

دعواه بالحقوق التي رفعها للمطالبة بها على نحو يمكن معه تداركه بتتبيهه إلى ذلك. ومن حيث إن الثابت — بالنسبة للطعن المائل أن المحكمة التأديبية قد استشعرت جدية الدفع بعدم قبول الطعن المقام أمامها لرفعه على غير ذي صفة وذلك عندما حجزت الطعن لتحكم فيه بمجرد تقديم محامي الحكومة المذكرة المشتملة على هذا الدفع ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة المذكورة وفقا لما يقضى به نص الماده (٢/١١٥) سالفه الذكر من قانون المرافعات أن تؤجل الدعوى لاعلان ذي الصفة وإذ أنها لم تفعل ذلك وحكمت بعدم قبول الدعوى فإن هذا الحكم يكون قد صدر مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله منطويا على إخلال بحق الدفاع الذي فضلا عن رعاية المشرع له بتلك المادة من قانون المرافعات قد كفله الدستور بنص المادة ٦٩ منه الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية بمدينة أسيوط للحكم فيها مجددا بهيئة أخرى)

(الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٢)

المبدأ رقم (٩٤٣) — رئيس مجلس الوزراء لا صفة له في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته.

الحكم

الإدارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هي في تقسيمات الدولة مجرد إدارة تابعة للقوات المسلحة وفرع منها ليس لها استقلال ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة عنها وتمثيلها في التقاضي - يمثلها في ذلك وزير الدفاع الذي يتولى الإشراف على وزارته وفروعها - رئيس مجلس الوزراء لا صفة له في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته.

(الطعن رقم ٢٩٥٩ و ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١)

المبدأ رقم (٩٤٤) — قيام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه يتم برءا لمسئوليتها عن الامتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ دون أن يتعدى ذلك إلى اعتبار ما تم رضاء بالحكم مانعا من الطعن فيه في مفهوم نص المادة (٢١١)

من قانون المرافعات المدنية والتجارية -مؤدى ذلك :أن يصير الدفع بعدم قبول الطعن لقيام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه فى غير محله.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن لقيام الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم المطعون فيه فإن هذا الدفع مردود بأن قيام جهة الإدارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه إنما يتم بالتطبيق لنص للفقرة الأولى من المادة (٥٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على أنه لا يترتب على الطعن فى الحكم أمام المحكمة الإدارية وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ومن ثم فإن قيام جهة الإدارة والحالة هذه بتنفيذ الحكم إنما يتم درءاً لمسئوليتها عن الإمتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ دون أن يتعدى أثر ذلك الى إعتبار ما تم رضاء بالحكم مانعاً من الطعن فيه فى مفهوم نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم يندو الدفع فى هذا الشأن غير قائم على صحيح سنده متعين الرفض)

(الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٣١ ق -جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

المبدأ رقم (٩٤٥) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة نيابة هيئة قضايا الدولة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

الحكم

تتوب هيئة قضايا الدولة عن الدولة بكافة شخصياتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - متى ثبت إيداع هيئة قضايا الدولة المستندات المتعلقة بالدعوى بعد الحصول عليها من مجلس المدينة المختص صاحب الصفة فى الدعوى. فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون على غير سند من القانون - أساس ذلك: أن الهيئة مثلت صاحب الصفة الصحيحة وحصلت منه على أوراق الدعوى فأحيط علماً بها مما لا وجه معه للقول بإغفال بالمنازعة - تطبيق.

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٣٤ لقضائية - جلسة ١٩٩٢ / ٢ / ٢٣ - س ٣٧ ص ٨٥٠)

المبدأ رقم (٩٤٦) - الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد

يحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة -القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى بإختصام صاحب الصفة في الميعاد الذي تحدده - يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغائه.

الحكم

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى تقضى بأن المدن من وحدات الحكم المحلى التى لها الشخصية الاعتبارية، كما تقضى المادة الرابعة من هذا القانون بأن رئيس مجلس المدينة هو الممثل القانونى لها.

كذلك تنص المادة (١١٥) من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه فى أى مرحلة تكون عليها، وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً.

وحيث إن المشرع ضمناً لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيوداً للحكم بعدم قبول الدعوى لإنعدام صفة المدعى عليه فأوجب على المحكمة فى مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً، فإذا لم تقم بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، فإذا أغفلت المحكمة تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١٥) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها وقضت بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة دون أن تكلف المدعى بإختصام صاحب الصفة فى الميعاد الذى تحدده لذلك، فمن ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين القضاء بالغائه، ولما كانت الدعوى غير مهياًة للفصل فيها لعدم إختصام صاحب الصفة على ما سلف البيان، فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجدداً وفق القانون، مع إلزام الطاعن المصروفات لتقاعسه عن إختصام صاحب الصفة.

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة -١٣/٤/١٩٩٣ وفى ذلك المعنى أحكام لمحكمة

الإدارية العليا فى الطعن رقم ٠٣٧ لسنة ١٨ ق جلسة -٢٧/٥/١٩٨٧ مجموعة ١٥ لسنة ٢

ص ٩٩٢، ٩٩٣ والطعن رقم ٩٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

المبدأ رقم (٩٤٧) - الدفع بعدم الدستورية يتعارض مع الطبيعة المستعجلة لطلب وقف التنفيذ.

الحكم

يجب الفصل في طلب وقف التنفيذ بصفه عاجلة بعد التحقق من توافر ركني الجدية والاستعجال من ظاهر الأوراق - الدفع بعدم الدستورية يتعارض مع الطبيعة المستعجلة لطلب وقف التنفيذ - أثر ذلك : عدم قبول الدفع .

(لطن رقم ٥١٥ لسنة ٣٩ قضائية - جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٩٣ - س ٣٨ ص ١٢٥١)

تعقيب :

هذا القضاء يظل محل نظر لما في إهدار طلب وقف التنفيذ من ترسيخ وانتصار لعدم المشروعية برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه حال كانت المحكمة قد قدرت جدية الدفع أو ارتأت مخالفة القانون القائم على أساسه القرار المطعون فيه للقانون.

المبدأ رقم (٩٤٨) - المادة ١١٥ مرافعات - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة يجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجوز للمحكمة أن تقتضي له من تلقاء نفسها.

الحكم

ومن حيث إن مستشفيات جامعة الأزهر ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية المستقلة ولم يمنحها القانون هذه الشخصية بل هي وحدات ذات طابع خاص تابعة لجامعة الأزهر وفقاً لأحكام لائحة مستشفيات جامعة الأزهر الصادرة بها قرار فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر رقم ١٩٨٣/٣٩١ ومن ثم فليس لهذه المستشفيات أية صفة تسمح باختصاصها أمام القضاء وإذا وجه المدعى دعواه إلى رئيس مجلس إدارة مستشفيات الحسين الجامعي وعميد كلية الطب ومدير عام مستشفيات الحسين الجامعي دون أن يختصم رئيس جامعة الأزهر صاحب الصفة في تمثيل الجامعة فإن الدعوى تكون والأمر كذلك قد اقيمت على غير ذي صفة.

ومن حيث إن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص في المادة ١١٥ منه على أن «الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لإنفاذ صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذي الصفة ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تجاوز خسة جنيهاً» ومتى كان ذلك وكان هذا الدفع من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها

الدعوى كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ولو لم يكن ثمة دفع به وبهذه المثابة فانه كان يتعين على المحكمة التحقق من صاحب الصفة الأصلية فى هذه الدعوى على النحو السابق وتطبيق أحكام المادة ١١٥ الأنف نصها، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بقبول الدعوى شكلا فانه يكون قد خالف حكم القانون وأخطاء فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بإلغائه وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى، مع إبقاء الفصل فى المصروفات).

(الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/١٩)

المبدأ رقم (٩٤٩) - القضاء الصادر فى طلب وقف التنفيذ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها يكون قد صدر صحيحاً فيما قضى به بما يمتنع معه اثاره هذا الدفع مرة أخرى أمام المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

الحكم الصادر فى طلب وقف تنفيذ له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز حجيتها فى خصوص ما فصل فيه - إذا قضى الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وبقبولها فانه يكون قد صدر صحيحاً فيما قضى به بما يمتنع معه اثاره هذا الدفع مرة أخرى أمام المحكمة الإدارية العليا .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٤ القضائية والطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٤ القضائية - جلسة ١٩٩٣ / ١٢ / ١٩ - س ٣٩ ص ٤١٥)

المبدأ رقم (٩٥٠) - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يحتاج إلى دفع به.

الحكم

الدفع بعدم القبول لرفع الدعوى على غير ذى صفة يجوز إيدأؤه فى أى وقت، والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لا يحتاج إلى دفع به - أساس ذلك: أن المحكمة وهى تنزل حكم القانون على الدعوى تقضى بذلك تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٣ القضائية - جلسة ١٩٩٥/١/٢٤ - س ٤٠ ص ٩٩٣)
المبدأ رقم (٩٥١) - الدفع بالتقادم هو دفع موضوعى والحكم بقبوله هو قضاء

فى أصل الدعوى ويتعين ان يكون تاليا لبحث مسألة القبول الشكلى.

الحكم

يجب بحث مسألة القبول الشكلى بالنسبة لدعوى الإلغاء قبل التعرض لسقوط الدعوى بالتقادم الطويل متى دفع بهذا السقوط - أساس ذلك : أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعى والحكم بقبوله هو قضاء فى أصل الدعوى ويتعين ان يكون تاليا لبحث مسألة القبول الشكلى .

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٨ القضائية والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٣٨ القضائية -

جلسة ٣ / ٦ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٨٣٩)

المبدأ رقم (٩٥٢) - الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها - قضاء المحكمة فى الدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلاً بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا بل يقيدھا عند نظر طلب الإلغاء.

الحكم

الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ يظل حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها - ينبئ على ذلك انه يحوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته كما يحوز هذه الحجية بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلاً بنظر الدعوى لسبب متعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد - قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا بل يقيدھا عند نظر طلب الإلغاء .

(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٦ - س ٤٢ ص ٣٤٣)

المبدأ رقم (٩٥٣) - القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى باختصاص صاحب الصفة فى الميعاد الذى تحدده المحكمة يكون مخالفا للقانون .

الحكم

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه يوجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بالغرامة المقررة - مؤدى ذلك - القضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف

المدعى باختصاص صاحب الصفة في الميعاد الذي تحدده يكون مخالفا للقانون .
(الطعن رقم ٣٠٥٦ لسنة ٣٩ قضائية - جلسة ١٩٩٧/١١/٢ - س ٤٣ ص ٢١٧)
المبدأ رقم (٩٥٤) - إذا لم تراعى الإجراءات المقررة قانوناً في تقديم الطلبات الجديدة أو تعديلها فإنه لا يعتد بها في مواجهة الخصم ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها .

الحكم

المادة (١٤٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية - حدد المشرع كيفية تقديم طلبات جديدة أو تعديل الطلبات أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة - استوجب أن تقدم تلك الطلبات إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أى بصحيفة تعلن للخصم أو تقديم الطلب شفاهة في الجلسة في حضور الخصم وإثبات ذلك في محضر الجلسة - أثر ذلك : إذا لم تراعى تلك الإجراءات في تقديم الطلبات الجديدة أو تعديلها فإنه لا يعتد بها في مواجهة الخصم ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٨ / ١ / ٤ - س ٤٣ ص ٦٣٥)
المبدأ رقم (٩٥٥) - قضاء المحكمة في الدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلاً لرفعها بعد الميعاد أو لعدم توافر الصفة أو المصلحة للخصوم هو قضاء ليس قطعياً فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتاً فيقيدها عن نظر طلب الإلغاء.

الحكم

الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع شأن الحكم بوقف التنفيذ لا تقيد المحكمة عند نظر أصل الطلب موضوعاً - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الأحكام وخصائصها - أثر ذلك - أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولي بالنسبة لما فصلت فيه المحكمة من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكمة أصلاً بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلاً لرفعها بعد الميعاد أو لعدم

توافر الصفة أو المصلحة للخصوم - قضاء المحكمة في هذا كله قطعياً فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتاً فيقيدها عن نظر طلب الإلغاء - لا يجوز لمحكمة القضاء الإداري إذا ما فصلت في دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الإلغاء فتفصل فيه من جديد لأن حكمها الأول قضاء نهائي حائز لحجية الأحكام ثم لقوة الشيء المحكوم به .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٩ / ٨ / ١٩٩٨ - س ٤٣ ص ١٦١٧)
المبدأ رقم (٩٥٦) - قضاء المحكمة بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المعدل لعدم اقترانه بطلب إلغائه.

الحكم

إقامة المدعى دعواه بطلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه - صدور قرار لاحق بتعديل القرار المطعون فيه - تعديل المدعى طلباته في الدعوى بالطعن على القرار المعدل للقرار المطعون فيه بإضافة طلب وقف تنفيذ القرار المعدل - قضاء محكمة القضاء الإداري بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المعدل لعدم اقترانه بطلب إلغائه - الطعن على الحكم - حقيقة الأمر أن نعى الطاعن على القرار المعدل ما هو إلا تأكيد على سابق نعيه على القرار المطعون فيه الذي هو محل الدعوى الأصلية التي طلب فيها بوقف تنفيذ القرار وبإلغائه فتسرى على القرار اللاحق عليه الطلبات التي سبق أن أداها الطاعن على القرار الأصلي - مؤدى ذلك : قبول طلب وقف التنفيذ في إطار النعى على القرار الأصلي .

(الطعن رقم ٤١٣١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٢٧ / ١ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٢٧٥)
المبدأ رقم (٩٥٧) - تحقق مصلحة النيابة العامة في الطعن على الحكم الطعين - رفض الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة .

الحكم

قيام النيابة العامة بتنفيذ الحكم المطعون فيه وتمكين المطعون ضدهما من حيازة الأرض محل النزاع مع الطعن في هذا الحكم - لا وجه للدعاء بانتفاء مصلحة النيابة العامة في إقامة هذا الطعن أو الاستمرار في الخصومة - أحكام محكمة القضاء الإداري واجبة التنفيذ رغم ما يكون من طعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - تحقق مصلحة النيابة

العامة في الطعن على الحكم الطعين - رفض الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ٢٤ / ٢ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٤٣٠)
المبدأ رقم (٩٥٨) - عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعه بعد الميعاد - لا يحول دون بحث مشروعيته بمناسبة طلب التعويض.

الحكم

القضاء بالإلغاء ليس من مستلزمات القضاء بالتعويض - أركان مسئولية الإدارة المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة - لكل من قضاء الإلغاء وقضاء التعويض مجاله وأساسه الخاص الذي يقوم عليه - مؤدي ذلك - عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعه بعد الميعاد - لا يحول دون بحث مشروعيته بمناسبة طلب التعويض - أساس ذلك - كون القرار معيباً يمثل ركن الخطأ في مسئولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة - أركان هذه المسئولية - خطأ وضرر يحق بصاحب الشأن وعلاقة سببية بينهما .

(الطعن رقم ٧٩٨٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٢٠ / ٣ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١١١١)
المبدأ رقم (٩٥٩) - انتهاء مدة سريان القرار المطعون فيه لا ينفي أنه كان قائماً وقت رفع دعوى الإلغاء ويترتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.

الحكم

انتهاء مدة سريان القرار المطعون فيه لا ينفي أنه كان قائماً وقت رفع دعوى الإلغاء وأن هدف الطاعن مراقبة مدى مشروعية هذا القرار لمساسه بمركز قانوني رآه متوافراً له وتغول عليه هذا القرار - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء القرار الإداري.

(الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٤٤ق - جلسة ٣١ / ٣ / ٢٠٠١ - س ٥٠ ص ٦٩٧)
المبدأ رقم (٩٦٠) - إبداء طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله.

الحكم

المحكمة الإدارية العليا - طعن - ليست لها ولاية مبتدأة بالفصل في أي طلب موضوعي يقدم إليها لأول مرة - إبداء طلب جديد أمام المحكمة الإدارية العليا

لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله — أساس ذلك — ألا يفوت درجة من درجات التقاضي .

(الطعن رقم ٥٠٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٦ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٢٠)
المبدأ رقم (٩٦١) - إقامة الدعوى التأديبية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق مع أعضاء الإدارات القانونية يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى بوزارة العدل هو ضمانه جوهريّة لأعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كلفة استقلال إرادتهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبذونه من آراء بعيدا عن أية ضغوط قد تنال من حيديتهم أو تميل بهم عن مقتضيات حسن أداء رسالتهم ويترتب على إغفال هذه الضمانة أو المساس بها عدم قبول الدعوى التأديبية.

الحكم

المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

علق المشرع إقامة الدعوى التأديبية لأعضاء الإدارات القانونية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى بوزارة العدل قاصدا من وراء ذلك ترتيب ضمانه جوهريّة لأعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كلفة استقلال إرادتهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبذونه من آراء بعيدا عن أية ضغوط قد تنال من حيديتهم أو تميل بهم عن مقتضيات حسن أداء رسالتهم - يترتب على إغفال هذه الضمانة أو المساس بها عدم قبول الدعوى التأديبية .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣ / ١ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ٣٣)
المبدأ رقم (٩٦٢) - المتدخل انضماميا يجوز له أن يتمسك بأى دفع موضوعى أو شكلى ، أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن مالم يكن قد سقط حق الأخير فى الادلاء به.

الحكم

للمتدخل انضماميا يجوز له أن يتمسك بأى دفع موضوعى أو شكلى ، أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن مالم يكن قد سقط حق الأخير فى الادلاء به ، باعتبار أن المتدخل هو خصم فى الدعوى اذا ما قبل تدخله وتقوم مصلحته فى اتخاذ ما يراه من اجراءات فى التملك بما يسرى التمسك به من دفع .

(الطعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ / ٣ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٤٣)
المبدأ رقم (٩٦٣) - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من محام غير ذي صفة

— اذ لم يقدم المحامى أو يثبت سند وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى أو الطعن للحكم — يتعين والحال كذلك — الحكم بعدم قبول الدعوى أو الطعن شكلا .
الحكم

المادة ٧٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — ليس لازما على المحامى إثبات وكالته عند إيداعه صحيفة الدعوى أو الطعن بسكرتارية المحكمة المختصة — إلا أنه يتعين عليه عند حضوره الجلسة إثبات وكالته ، وإيداع سند الوكالة إذا كان توكيلا خاصا ، وفى حالة التوكيل العام يكتفى بإطلاع المحكمة عليه ، وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة — نتيجة ذلك — للخصم الآخر أن يطالبه بإثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار فى السير فى إجراءات مهددة بالإلغاء — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب من يمثل أمامها بتقديم الدليل على وكالته — اذ لم يقدم المحامى أو يثبت سند وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى أو الطعن للحكم — يتعين والحال كذلك — الحكم بعدم قبول الدعوى أو الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٦٧١٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٥٣) .

الباب الرابع

الدفع بانعدام الأهلية

الباب الرابع

الدفع بانعدام الأهلية

الأصل أنه لا يكفي لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا صفة فى التقاضى، بل يجب أن تتوافر أهلية المخاصمة لدى القضاء، وهو أصل عام ينطبق على دعاوى الإدارية كما ينطبق على غيرها، ولقد اختلف الرأي فى شأن الدفع الناشئ عن رفع الدعوى من فاقد الأهلية أو ناقصها فذهبت بعض الأحكام إلى اعتبار الدعوى غير مقبولة لإقامتها من غير ذى صفة على اعتبار أن القاصر لا صفة له فى الذود عن حقه أو اللجوء إلى القضاء إلا بواسطة وليه أو وصيه، وذهب البعض الآخر من الأحكام ومعها بعض إتجاهات الفقه إلى أن الأهلية شرط لصحة إجراءات الخصومة ذاتها.

نعرض فى هذا الباب لأهم المبادئ القانونية التى قررتها كل من محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا فى شأن "الدفع بانعدام الأهلية" وذلك فى فصلين :

الفصل الأول

مبادئ محكمة القضاء الإدارى

فى الدفع بإنعدام الأهلية

الفصل الأول

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في الدفع بإنعدام الأهلية

المبدأ رقم (٩٦٤) - إلتجاء المدعي إلى القضاء بقصد الوصول إلى إحترام القانون لا يعد من أعمال إدارة الأموال وهو حق شخصي لصيق بالإنسان ما دام حيًا يرزق متمتعًا بقواه العقلية وكل مصادره لهذا الحق تقع منافية للمبادئ العليا والمبادئ الدستورية، والمحكوم عليه والمحروم من التصرف في أمواله وإدارتها حق رفع الدعاوي والتقاضى ما دام الحق المطالب به لا يعد عملاً من أعمال إدارة الأموال والممتلكات الخاصة بالمحكوم عليه.

الحكم

إن الدفع بإنعدام حق المدعي في إقامة الدعوي لفقده أهلية المخاصمة لكونه محكوم عليه غيابيًا من المحكمة العسكرية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات في ١٦/٧/١٩٨٣ هو دفع مرفوض، ولا يغير من ذلك أن المحكمة العسكرية العليا - الدائرة الخاصة - قد قضت بجلسة ١٦/٧/١٩٨٣ بمعاقبة المدعي غيابيًا بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وأنه تصدق علي هذا الحكم من رئيس أركان حرب القوات المسلحة بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٣ وأنه يترتب علي هذا الحكم إعمالاً لحكم المادة ٢٥/٤ من قانون العقوبات حرمان المدعي من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه خلال مدة إعتقاله ويعين قيمًا لهذه الإدارة في غرفة مشورتها بناء علي طلب النيابة العمومية أو ذي مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة، ويكون القيم الذي تقرره المحكمة أو تنصبه تابعًا لها فيما يتعلق بقوامته، كمان لا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء علي إذن المحكمة المدنية المذكورة. وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغي من ذاته، وترد أموال المحكوم عليه بعد إنقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابًا عن إدارته، وأن هذه الدعوي يجب أن تقام من القيم عليه فإن ذلك مردود عليه بأن ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٢٥

من قانون العقوبات ما هو إلا حالة حجز قانوني ويشمل هذا النوع من الحجر المحكوم عليه نهائياً بالأشغال الشاقة أو السجن ومدة هذا الحجر هي مدة الاعتقال تنفيذاً للعقوبة المقررة بها علي المحكوم عليه فهو حجر مؤقت بمدة تنفيذ هذه العقوبة، وقد دعا المشرع إلي قصر الحرمان علي مدة الاعتقال رغبة في حماية الغير الذين يتعاملون مع المحكوم عليه في فترة الإفراج ولهذا أيضاً تعود للمحكوم عليه حرية التصرف والإدارة في حالة سقوط العقوبة المحكوم بها للتقادم أو إذا صدر عفو عن العقوبة أو عفو شامل. إذ في كل هذه الأحوال تكون العقوبة الأصلية قد إنقضت ويجب أن تنقضي معها كل عقوبة تبعية. ولهذا نصت الفقرة المذكورة أو الإفراج عنه.

ومن ثم فإن الحكمة التي تعيها المشرع من حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أشغاله الخاصة وأمواله والتصرف فيها هو غل يده عن أمواله حماية لمصالحه المالية ولغيره من المتعاملين معه فضلاً عن أن المحكوم عليه لا يكون في حالة تمكنه من إدارة أمواله فهو إجراء مقرر لمصلحته من هذا الوجه. وبالتالي فإن المحكوم عليه بعقوبة جنائية يحرم من إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأمواله فلا يجوز له التصرف فيها أو إدارتها إلا بناء علي إذن المحكمة المدنية إلا أن هذا الحرمان تلا يشمل حقوقه الشخصية إذ يحتفظ المحكوم عليه بحقه كاملاً في استعمالها بغير تقييد.

ولما كانت الدعوي هي سلطة الإلتجاء إلي القضاء للحصول علي تقرير حق أو لحمايته أو بمعنى آخر هي سلطة الإلتجاء إلي القضاء بقصد الوصول إلي القانون فإن الدعوي بهذه المثابة تعد وسيلة قانونية يلجأ بمقتضاها صاحب الحق إلي السلطة القضائية لحماية حقه وهي سلطة خولها القانون للأشخاص للزود عن حقوقهم وإستعمال الدعوي رخصة لصاحب الحق قله مطلق الحرية في الإلتجاء إلي القضاء وله أيضاً مطلق الحرية في تحديد الوقت أو الظرف الذي يراه مناسباً لذلك وله مطلق الحرية في النزول عن خصومته، فإن التجاء المدعي إلي القضاء بقصد الوصول إلي إحترام القانون لا يعد من أعمال الإدارة المتعلقة بأمواله وممتلكاته المحظورة عليه بنص القانون طوال مدة تنفيذ العقوبة ومن ثم فإن للمدعي صفة في مباشرة هذه الدعوي. وأنه إذا كان من المسلم به كأصل غير قابل لأي جدل أن لكل إنسان الحق في المطالبة بحقه والدفاع عنه والتقاضى

بشأنه بإعتبار أن هذا الحق شخصي مستمد من المبادئ العليا للجماعات ولصيق بالإنسان ما دام حيًا يرزق متمتعًا بقواه العقلية للصحيحة ولم يخل دستور من دساتير العالم من النص عليه وتوكيده وبالتالي قرن كل مصادره لهذا الحق تقع منافية للمبادئ العليا المتعارف عليها وللأصول الدستورية الشرعية مما يحق للمدعي معه المطالبة بحقه والدفاع عنه والتقاضي بشأنه ما دام الحق المطالب به لا يعد عملاً من أعمال إدارة الأموال والممتلكات الخاصة بالمحكوم عليه حيث إن ذلك لا يتضمن تصرفاً في المال أو ترتيباً لحق عيني عليه أو ترخيصاً في الإنتفاع به بأي وجه من الوجوه.

ومن حيث إن الخصومة في دعوي الإلغاء هي خصومة عينية تلتحق القرار الإداري المطعون في ، ومن ثم فإن الإلغاء قضاء موضوعي يدور النزاع فيه حول مشروعية القرارات الإدارية وهو مجال لا يتمتع فيه الأفراد بحقوق شخصية بل يكفي في الدعوي القائمة بأن يكون رافعها في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة إلي القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله ما دام قائماً مؤثراً في مصلحة ذاتية له تأثيراً مباشراً.

وقد نصت المادة ٢٩٠ إجراءات جنائية الواردة في الفصل الثالث الخاص بالإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين علي حرمان المحكوم عليه غيابياً بالإدانة من التصرف في أمواله وإدارتها فقررت أن أي حكم يصدر بالإدانة في غيبة المتهم يستلزم حتماً حرمانه من أن يتصرف في أمواله أو أن يديرها أو أن يرفع أي دعوي بإسمه وكل تصرف أو التزام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلاً من نفسه....ومن ثم فإن الحرمان المنصوص عليه في قانون العقوبات كأثر للحكم بعقوبة من عقوبات الجنايات أو للحرمان المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجنائية هو واجب بأمر المشرع لكل حكم بإدانة المتهم الغائب...

ولما كان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣ قضت المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ بمعاقبة المتهم غيابياً بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتاريخ ١٧/٨/١٩٨٣ تصدق علي هذا الحكم وكان الثابت أيضاً أنه قد أقيم للدعوي رقم ٣٩٠١ لسنة ٤٠ ق بعريضة أودعها بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٦ قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بالقاهرة طالباً الحكم

بقبول الدعوي شكلاً وبوقف تنفيذ القرار السلبى المطعون عليه الصادر في الطلب المؤرخ ٢٦ من أبريل ١٩٨٦ والمتضمن رفض إصدار جواز سفر له .وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار مع إلزام المدعي عليهم بصفاتهم بأن يؤدوا إليه متضامين مبلغ قرش صاغ واحد علي سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وذلك مع الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبدون إعلان.

وبجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة برفض الدفيعين من الجهة الإدارية بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة وبعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها وبقبول الدعوي شكلاً وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وألزمت الجهة الإدارية مصروفات هذا الطلب .وأقامت المحكمة قضاها في رفض الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة علي أن التوكيل العام رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨١ توثيق عام مصر الجديدة صادر من كل من السيدة/والسيدة/عن نفسها وبصفتها وكيلة عن والدها السيد الفريق/بتوكيل رسمي عام رقم ٥١٤ لسنة ١٩٧٨ مودع بمكتب الشهر العقاري بمصر الجديدة وبموجبه قررت السيدتان المذكورتان توكيل محام المدعي توكيلاً عاماً في القضايا التي ترفع منهما أو عليهما وقد سبق للمحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ أن أصدرت حكماً في الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٣ ق بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوي وكان محامي المدعي قد أقام الدعوي المذكورة بناء علي التوكيل المشار إليه، وإذ قضت المحكمة الإدارية العليا بقبول الطعن شكلاً وبالتالي فإن المحكمة المذكورة تكون أقرت للسيد المحامي بصفته عن المدعي قد حاز حكماً هذا حجية الأمر المقضي فيه .وبذلك تكون المنازعة في صفته هذه علي غير أساس من القانون. وإذ لم يجد هذا الحكم قبولاً لدي الجهة الإدارية طعن عليه أما المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق وبجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٧ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .وفي مجال الرد علي ما أثارته الجهة الإدارية للطاعنة من أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله حين رفض الدفع بعدم بول الدعوي لرفعها من غير ذي صفة قالت المحكمة أن الوكالة عن الخصم لا تعدو أن تكون من قبيل الصفات العارضة التي إذا كان فصل فيها حكم فلا يجوز حجية في دعوي أخرى تثار فيها هذه الصفة مرة أخرى، وأضافت المحكمة أن محامي المطعون ضده

قدم إلى المحكمة توكيلاً آخر صادراً من المحكوم ضده إلى المحامي المذكور مباشرة ويتضمن توكيله في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام المحاكم وفي أي درجة من درجات التقاضي وهذا التوكيل يخول السيد المحامي إقامة الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها والحضور فيها وبالتالي لا يكون هناك محل بعد تقديم التوكيل المذكور -للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة- فإن هذا الحكم يكون قد حاز حجية الزمر المقضي فيه فيما قضى به من الإعتداد بالتوكيل الصادر من المدعي المحامي والذي خوله حق مباشرة القضايا التي ترفع منه أو عليه وفي إقامة الدعاوى الخاصة بدعاوى الإلغاء ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد قضى ضمناً بتوافر أهلية التقاضي في جانب المدعي وبالإعتداد بالتوكيل الصادر منه الأمر الذي يمتنع معه لي هذه المحكمة بمناسبة الدعوى الماثلة أن تجادل في تلك الحجية بإعتبار أنه أصبح عنواناً للحقيقة وحائزاً لقريفة سلامة لا يمكن إثبات عكسها.

ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المدعى قد أصدر للسيدة...../توكيلاً عاماً رسمياً مصدقاً عليه بقتضية مصر العربية بلشبونة برقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٦ كما صدق عليه من وزارة الخارجية المصرية برقم ٨٦٠٢ لسنة ١٩٧٦ وتم إيداع مكتب توثيق مصر الجديدة برقم ٥١٤ لسنة ١٩٧٨ وقد أذن المدعى لوكيلته في توكيل غيرها وإستناداً إلى هذا التوكيل أصدرت السيدة/بصفتها وكيلة عن والدها بالتوكيل سالف البيان توكيلاً عاماً لكل من السادة الأساتذة المحامين،.....،.....، وذلك في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام المحاكم وفي أي درجة من درجات التقاضي وهذا التوكيل يخول للأستاذ/المحامي إقامة هذه الدعوى ومن ثم فإن الدعوى تكون قد رفعت من صاحب مصلحة توافرت فيه الصفة اللازمة لمباشرة الدعوى وهو ما يتعين القضاء به.

(حكم محكمة لقضاء الإداري - لدعوى رقم ٨٢٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/٣١)

***حق القاصر في التقاضي دون ولاية أو وصاية في الدعاوى المتصلة بالحقوق التي كفل له الدستور والقانون مباشرتها دون الولاية أو الوصاية:**
وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً هاماً في مجال «أهلية المخاصمة بالنسبة للقاصر» ، حيث قضت برفض الدعوى بعدم قبول الدعوى لدفعها من غير ذي أهلية بالنسبة للمدعى القاصر الذي أقام دعواه بنفسه في شأن معاقبته

تأديبياً بصفته طالباً بالجامعة كما قضت ذات القضاء بالنسبة للقاصر الذي يقيم دعواه بنفسه طاعناً على قرار رفض قبول طلبها بكلية الشرطة، ونظراً لأهمية المبدأ الذي أرسته محكمة القضاء الإداري في هذه الأحكام نعرض لأحدهما وهو الحكم الذي أصدرته دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) بجلستها المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٣١ والذي قرر المبدأ التالي شاملاً عرض مجموعته من مبادئ المحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض في ذات المجال:

المبدأ رقم (٩٦٥) - الدستور والقوانين منحت القاصر مجموعه من الحقوق الدستورية والقانونية كحقوق العمل وتولي الوظائف والتعليم في مراحل مختلفة ومباشرة الحقوق السياسية وجميعها حقوق يباشرها بنفسه دون وساطة ولي أو وصي فهي ذات طابع شخصي ونافع نفعاً محضاً، خوله المشرع حقاً كفل صيانيته فيكون له حق الدفاع عنه أصاله أو وكالة كما له حق اللجوء بشأته الى القضاء دون ولاية أو وصاية من أحد - الحقوق الدستورية والقانونية للقاصر - حق مباشرة الحقوق السياسية - حق إستنهاض ولاية القضاء باللجوء الى قاضية الطبيعي - حيثما توفرت للقاصر حقوقاً شخصية وذاتية خوله الدستور والقانون ممارستها بنفسه توافرت له بحكم اللزوم أهلية المخاصمه لدي القضاء - الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير أهليه بالسنة للمدعي إنما يندرج في نطاق الإرهاق بعوائق منافية لطبيعة الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للمدعي في المواد ١٨، ٢٠ من الدستور والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي خولت له حق الالتحاق بالجامعة بنفسه ودون وساطة الولي أو الوصي ومن ثم فإن حقه في مباشره حق التقاضي دفاعاً عن إستمراره حق التعليم وكفالاته دون وساطة من أحد يضحى حقاً له يباشره بنفسه أيضاً .

الحكم

وحيث إنه عن الدفع للمبدى من الجهة الإدارية بعد قبول الدعوي لرفعها من غير أهلية بالنسبة للمدعي الخامس فإن المادة ٤٤ من القانون المدني تنص على أنه «١- كل شخص بلغ من الرشد متمتعاً بقواه العقلية ٢- ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية ٢- وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة» ونص المادة ١١١ من القانون المشار إليه على أنه «١- إذا كان الصبي مميزاً كانت تصرفاتها المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً،

وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً ٢- أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر.....

وحيث إن القاعدة في أهلية التقاضي أن يكون الخصم بالغاً سن الرشد غير محجور عليه إلا أن ثمة حالات يكون الخصم فيها أهلاً للتقاضي رغم عدم توافر هذه الشروط كالقاصر المأذون له بمباشرة أعمال معينة كالإدارة أو التجارة (المواد ١١٢، ١١٦ من القانون المدني) فيكون أهلاً للتقاضي فيما يخص الحقوق المتعلقة بهذه الأعمال، كما أن ناقص الأهلية أهل للتقاضي أمام القضاء المستعجل وهو ما أكدته قضاء محكمة النقض من أنه «لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الأهلية التامة للتقاضي، لأن الحكم المطلوب يكون حكماً وقتياً لا يمس الموضوع، ولأن شرط الاستعجال يتتافى مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانوني من وقت».

(حكم محكمة النقض - أطن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦ المجموعة س ٣٢ ص ٩٦٠) وحيث أن الرأي اختلف في شأن الدفع الناشئ عن رفع الدعوى فاقد الأهلية أو ناقصها، فقيل أنها تعتبر من غير ذي صفة علي اعتبار أن القاصر لا صفة له في الذود عن حقه أو الإلتجاء الى القضاء إلا بواسطة وليه أو وصية، كما أنها شرط لصحة إجراءات الخصومة ذاتها، وقد جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على تصلب الأهلية كشرط لقبول الدعوى في بادئ الأمر ثم تطلبها بعد ذلك كشرط لصحة إجراءات الخصومة إلا أنه في جميع الأحوال ربطها بشرط المصلحة في الدعوى ذاته فجري قضاؤها علي أنه ولئن كان الأصل أنه لا يكفي لقبول الدعوى أن يمون الشخص الذي يباشرها ذا حق أو ذا مصلحة أو ذا صفة في التقاضي بل يجب أن يتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء، وهو أصل عام ينطبق علي الدعوي الإدارية، كما ينطبق علي غيرها، إلا أنه لما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوي، فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي أهلية إلا إذا كانت له مصلحة في هذا الدفع، والأصل في التصرفات بين النفع والضرر وكذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بها التي يباشرها ناقص الأهلية -الأصل فيها هو الصحة ما لم يقض بطلانها لمصلحته، ولكن لما كان الطرف الآخر يخضع للإجراءات القضائية على غير إرادته فإن مصلحته ألا يتحمل إجراءات مشوبه

وغير حاسمه للخصومة، ومن ثم وفي سبيل غاية هذه المحصلة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى . حكم المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٢٤ - من ١٢ ص ٤٧٣)

إلا أنها قضت أيضاً بأن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى، وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة، وأن بطلان إجراءات الخصومة في حاله مباشرتها من غير ذي أهلية مشروع لمصلحة المدعى، ويجوز للمدعى عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توكيلاً لإبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى.(المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ ق جلسته ١٢/٤/١٩٧٣س ١٥ ص. (٩٧٧)

وحيث إن الدستور والقوانين قد منحت القاصر مجموعة من الحقوق الدستورية والقانونية كحقوق العمل وتولي الوظائف العامة (المواد ١٣، ١٤ من الدستور (وحق التعليم في مراحلته المختلفة) (المواد ٢٠/١٨ من الدستور وأحكام قوانين التعليم وتنظيم الجامعات (والحقوق والحريات المنصوص عليها في الباب الثالث من الدستور ومنها حق مباشرة الحقوق السياسية والذي حدده القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بسن الثمانية عشر سنة ميلادية وهي حقوق يباشرها جميعها بنفسه دون وساطة ولي أو وصي من ثم فهي ذات طابع شخصي الأصل فيها أنها نافعة نفعاً محضاً ومتى خول المشرع المواطن حقاً فإنه كفاله صيانة هذا الحق تعذ جزءاً لا يتجزأ من ذلك الحق فيكون له وفقاً لحكم المادة (٦٩) من الدستور حق الدفاع عن هذا الحق أصاله أو بالوكاله، كما يكون له حق إستنهاض ولاية القضاء باللجوء الى قاضيه الطبيعي وفقاً لحكم المادة (٦٨) من الدستور إذ لا قيمة لحق يمنحه الدستور والقانون للقاصر يمارسه بنفسه دون ولاية أو وصاية من أجله دون تمكنه من صيانة هذا الحق والدفاع عنه، ومن ثم فحيثما توافرت للقاصر حقوقاً شخصية وذاتية يخوله الدستور والقانون ممارستها بنفسه توافرت له بحكم اللزوم أهلية المخاصمه لدي القضاء.

وحيث إنه وحتى في نطاق التصرفات الدائرة بين النفع والضرر التي يمارسها القاصر والتي يحكمها أصل الصحة والقابلية للبطلان لمصلحة القاصر فإن مصلحة المدعي عليه في الدفع بعدم قبول الدعوى والتي تربط بخشية إبطال الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى لا تقوم في حاله دعاوي القاصر

المرتبطة بالحقوق المكفول له ممارستها بنفسه فخسارة المدعي القاصر لدعواه تنتهي الأمر ولا مصلحة للمدعي عليه في ذلك، وكسبه للدعوي إذا تعرض للإبطال فإن في ذلك إعادة للحال إلى ما كان عليه ولا ضرر في ذلك للمدعي عليه ومن ثم لا يكون له يكون له ثمة مصلحة في التمسك بهذا الدفع.

وحيث إن هذا النظر يجد تأكيداً له في قضاء حديث للمحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣ لسنة ٢٥ القضائية بجلسة ١٩٩٥/٦/٢٣ الذي قرر أن من المسلم به كأصل غير قابل لأي جدل أن لكل إنسان الحق في المطالبة بحقه والدفاع عنه والتقاضي بشأن بإعتبار أن هذا الحق شخصي مستمد من المبادئ العليا للجماعات ولصيق بالإنسان مادام حياً يرزق متمتعاً بقواه العقلية الصحيحة، لم يخل دستور من دساتير العالم من النص عليه وتوكيده، والتالي فإن كل مصادره لهذا الحق تقع منافية للمبادئ العليا المتعارف عليها ولأصول الدستورية الشرعية مما يحق للمدعي معه عملاً من أعمال إدارة الأموال والممتلكات الخاصة أو تصرفاً في المال أو ترتيباً لحق عيني عليه أو ترخيصاً بالانتفاع به بأي وجه من الوجوه . كما يؤكد قضاء المحكمة الدستورية العليا بأن حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي هو في أصل شرعته من الحقوق المقررة للناس جميعاً لا تمايز فيما بينهم في مجال النفاذ إليه، إنما تتكافأ مراكزهم للقانونية في سعيهم لرد الإخلال بالحقوق التي يدعونها ولتأمين مصالحهم التي ترتبط بها، بما مؤداه أن قصر مباشرة حق التقاضي على فئة من بينهم أو الحرمان منه في أحوال ذاتها أو إرهاقه بعوائق منافية لطبيعته، إنما يعد عملاً مخالفاً للدستور. (القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ القضائية - دستورية - جلسة ١٩٩٥/٢/٤)

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير أهلية بالسنة للمدعي الخامس إنما يندرج في نطاق الإرهاق بعوائق منافية لطبيعة الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للمدعي في المواد ١٨، ٢٠ من الدستور والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات التي خولت له حق الالتحاق بالجامعة بنفسه ودون وساطة الولي أو الوصي ومن ثم فإن حقه في مباشره حق التقاضي دفاعاً عن إستمراره حق التعليم وكفالتة دو وساطة من أحد يضحى حقاً له يباشره بنفسه أيضاً، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوي لرفعها من غير ذي أهلية قد ورد فاقداً سنداً وأساسه من صحيح حكم القانون، وتكون

الخصومة قد إنعقدت صحيحه بما يتعين معه الحكم برفض هذا الدفع.
وحيث إنه فضلاً عما تقدم فإنه وقد ثبت قيام الولي الطبيعي علي المدعي
الخامس بتوكيل المحامي الحاضر عن نجله وأودع ذلك التوكيل حافظه مستنداته
فإنه يكون قد مثل فيها بصفته ولياً طبيعياً علي المدعي الخامس بما يضيف سبباً
جديداً لرفض الدفع المشار إليه.

(حكم محكمة القضاء الإداري - دائرة منازعات الأفراد والهيئات (أ) الدعوي
رقم ٢١٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/٣١)

الفصل الثانى

مبادئ الحكمة الإدارية العليا

فى الدفع بإنعدام الأهلية

الفصل الثانى

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

فى الدفع بإنعدام الأهلية

المبدأ رقم (٩٦٦) - أهلية المخاصمة لدى القضاء - وجوب توفرها - لا يجوز الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية إلا إذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع - التصرفات الدائرة بين النفع والضرر .

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان الأصل أنه لا يكفى لقبول الدعوى أن يكون الشخص الذى يباشرها ذا حق أو ذا صفة فى التقاضى بل يجب أن تتوافر له أهلية المخاصمة لدى القضاء وهو أصل عام ينطبق على الدعاوى الإدارية كما ينطبق على غيرها، إلا أنه لما كانت المصلحة هى مناط الدفع كما هى مناط الدعوى فإنه لا يجوز لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية، إلا إذا كانت له مصلحة فى هذا الدفع، والأصل فى التصرفات الدائرة بين النفع والضرر وكذلك الإجراءات القضائية المتعلقة بها التى يباشرها ناقص الأهلية، الأصل فيها هو الصحة ما لم يقض بإبطالها لمصلحته، ولكن لما كان الطرف الآخر فى الدعوى يخضع للإجراءات القضائية على غير إرادته فإن مصلحته ألا يتحمل إجراءات مشوبة وغير حاسمة للخصومة، ومن ثم وفى سبيل غاية هذه المصلحة يجوز له أن يدفع بعدم قبول الدعوى، على أنه متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال فإنه بزواله تصبح إجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لأثارها فى الخصمين على السواء، وفى السير فيها لعد زوال العيب المذكورة إجازة لما سبق منها، وبذلك تعتبر صحيحة منذ بدايتها ومن ثم تنتفى كل مصلحة للمدعى عليه فى الطعن عليها متى كان الواقع فى الدعوى المائلة أن الوصية على المدعى قد تدخلت فى الدعوى وإستمرت فى مباشرتها فإنه لا يكون للجهة الإدارية مصلحة فى الدفع بعدم قبولها لرفعها من ناقص أهلية، ولا تكون المحكمة الإدارية قد أخطأت إذ تضمن حكمها رفض هذا الدفع، وإذا كان

الأثر المترتب على تدخل الوصية هو أن تعتبر إجراءات التقاضي صحيحة منذ بدايتها فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد لإقامة دعاوى الإلغاء يكون غير قائم على أساس سليم متى كان الثابت أن صحيفة قد أودعت قلم كتاب المحكمة الإدارية دون تجاوز الميعاد المذكور ومن ثم لا يكون هناك وجه للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه في تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بقبول الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق - جلسة

١٩٦٦/١٢/٢٤ - س ١٢ ص ٤٧٣)

المبدأ رقم (٩٦٧) - رفع الدعوى من الوصية - مجرد خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ في التدوين من الجائز تصحيحه.

الحكم

إن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لغيره من أسباب البطلان لا يترتب عليه المدعى الذي بلغ سن الرشد بعد صدور الحكم مردود بأن السيدة المذكورة قد حضرت مع إنها المدعى بجلسة التحضير المنعقدة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وذلك بعد تعيينها وصية عليه بمقتضى القرار الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ من محكمة السيدة زينب للأحوال الشخصية وطلب الحاضر معاً بصحيح معه بطلب من س ٢٦ س ١٦١٤ أمام المحكمة الإدارية وفيها وجهت الدعوى إلى مدير عام مديرية التحرير وبنت س ٢٦ قد تدخلت في الدعوى وأصبحت بصفقتها وصية عليه خصماً فيها - ومجرد خلو الحكم المطعون فيه من ذكر اسمها لا يترتب عليه بطلانه إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ في التدوين من الجائز تصحيحه وفقاً لأحكام المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات وبناء على ذلك فإن الحكم يعتبر في الواقع من الأمر صادر لصالحها بصفقتها وصية على إنها الذي كان قاصراً عند صدوره ومن ثم يكون النعي عليه بالبطلان في غير محله.

(الطعن رقم ١١١٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤ سالف الإشارة إليه)

المبدأ رقم (٩٦٨) - إن الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - بطلان إجراءات الخصومة في حالة مباشرتها من

غير ذي أهلية - يجوز للمدعي عليه كقاعدة عامة التمسك بالبطلان توقيفاً لإبطال الحكم الذي قد يصدر لمصلحته في الدعوى .

الحكم

إن من المبادئ المقررة انه لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ولما كان البطلان ، في الخصومة المائلة قد شرع لمصلحه المدعي فلا يصح أن يتمسك به الجهة الإدارية وانه وإن جاز بصفة عامة أن يتمسك المدعي عليه بانعدام أهلية المرعى حتى لا يضار بتعرضه لإبطال الحكم الذي قد يصدر لمصلحه في الدعوى إلا أن الحال ليس كذلك في الدعوى الراهنة بعد أن ثبت أن المدعي محق في دعواه استنادا إلى أنه كان يعاني من اضطراب عقلي وقت أن تقدم باستقالته وعند إصراره عليها ، وهو ذات السند الذي تستند إليه الجهة الإدارية في الدفع بعدم قبول الدعوى مما ينبني عليه أن لا يكون لها ثمة مصلحة في التمسك بالدفع المبدي منها .

(الطعن رقم ٥٩١ ، ٦١٣ لسنة ١٥ ق - جلسة - ١٩٧٣/٤/١٢ مجموعة ١٥ سنة -

ج ٢ - ص ٩٧٧ - س ١٨ ص ٨٠)

المبدأ رقم (٩٦٩) - صاحب الصفة في تمثيل عديم الأهلية.

الحكم

إن السير في الدعوى من - صاحب الصفة في تمثيل عديم الأهلية بعد زوال العيب ينطوي على إجازة منه لما سبق هذا التصحيح من إجراءات بما في ذلك مبادرة محامي المدعي إلى إقامة دعواه قبل صدور توكيل إليه من صاحب الشأن.

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة - ١٩٨٠/٢/٢ مجموعة ١٥

سنة - ج ٢ ص ٩٧٦)

المبدأ رقم (٩٧٠) - لا تتعقد الخصومة إذا أقيمت الدعوى على شركة زالت شخصيتها القانونية من الوجود بالتصفية القضائية.

الحكم

إن الخصومة القضائية هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالإدعاء لدى القضاء أو الإلتجاء إليه بوسيلة الدعوى أو بعريضة وقد حدد المشرع إجراءات الإدعاء التي تتعقد به للخصومة وتقوم هذه الإجراءات على إتصال

المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالمثل أمامها .
الخصومة عندما تتعدّد تصبح علاقة بين طرفيها من جهة وبينها وبين القضاء من
جهة أخرى . إذا لم تكن ثمة دعوى من أحد الخصمين إلى الآخر للتلاقى أمام
القضاء أو لم يكن لأحدهما وجود فلا تتعدّد الخصومة .

إختصام شركة ... وقت أن كانت هذه الشركة قد صفيت وزالت شخصيتها
القانونية من الوجود بالتصفية القضائية التي وقعت فإن الخصومة بذلك لا تكون قد
إنعقدت على الوجه الصحيح قانوناً - عدم قبول الدعوى .

(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ س ٣١ ص ١٣٤٤)

المبدأ رقم (٩٧١) - صفة مدير الشركة عند إجراء التصفية .

الحكم

إن المشرع نظم كيفية تعيين مديري الشركات وحدد واجباتهم ودورهم في
حصر التركة وتخليص عناصرها وتسليم كل ذي حق حقه وهو نظام يقترب من
نظام التصفية أسبغ المشرع على مدير الشركة صفة الوكالة القانونية وعليه فإن
ما يتخذ من إجراءات تتصرف آثارها إلى الورثة وما يرفعه من دعاوى يؤدي
إلى إنصراف حجة الأحكام الصادرة فيها إليهم .

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١١)

المبدأ رقم (٩٧٢) - أهلية - فقد المطعون أهلية الخصومة - فرض الحراسة
بحكم محكمة القيم وأثره على الأهلية - اختلاف انعدام الأهلية أو نقصها عن
المنع من التصرف .

الحكم

إن إنعدام الأهلية أو نقصها طبقاً للقانون المدني يختلف عن المنع من
التصرف - حكم محكمة القيم لا يترتب عليه منعه من إكتساب الحق وإكتساب
الأموال في المستقبل إنما غايته هو غل يده عن إدارة الأموال التي فرضت عليها
الحراسة أو التصرف فيها دون أن ينال للحكم من أهليته التي تخوله مباشرة
الدعوى والطعن على الحكم الصادر فيها - رفض الدفع .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٢)

المبدأ رقم (٩٧٣) - أهلية مباشرة الدعوى - مباشرة الدعوى ممن ليس أهلاً
لها يلحق البطلان بإجراءات الخصومة - لا يجوز التمسك بالبطلان إلا لمن
شرع البطلان لمصلحه .

الحكم

ومن حيث إنه عما أثارته الجهة الطاعنة في أسباب الطعن بخصوص رفع بعض المطعون ضدهم الدعوى قبل بلوغهم السن القانونية حيث أنهم من مواليد عامي ٧٥ و ٧٦ فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه إذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لذلك فإن إجراءات الخصومة فيها يمكن أن يلحقها البطلان إلا أن من المقرر أنه لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ، ولما كان البطلان في الخصومة القائمة قد شرع لمصلحة المدعي قل توجد مصلحة ظاهرة للجهة الإدارية في التمسك به حيث لم يرد ضمن طلباتها الواردة في ختام تقرير الطعن وما تأكد بمسلك الجهة الطاعنة فيما كشفت عنه مذكرتها المقدمة إلى دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٩٦/١/١ سألقة الذكر ومن ثم يتعين الالتفات عنه .

(الطعن رقم ٤٢/٣٨٤ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/١/١٩)

المبدأ رقم (٩٧٤) - الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى ، وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة - لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته - أثر ذلك .

الحكم

ومن حيث إنه عن سبب الطعن بعدم توافر أهلية التقاضي لعدم بلوغ كل من المطعون ضدهم السادس والسابع والثامن السن القانونية التي تعطيهم الحق في رفع الدعوى بأسمائهم ولما كانت الأهلية ليست شرطاً لقبول الدعوى وإنما شرط لصحة إجراءات الخصومة فإذا باشر الدعوى من ليس أهلاً لمباشرتها كانت دعواه مقبولة ولكن إجراءات الخصومة فيها هي التي يمكن أن يلحقها البطلان ومن المبادئ المقررة أنه لا يتمسك بالبطلان إلا من شرع البطلان لمصلحته ، ولما كان البطلان في الخصومة الماثلة قد شرع لمصلحة ناقص عامة أن يتمسك المدعى عليه بانعدام أهلية المدعى حتى لا يضار بتعرضه لا بطلان الحكم الذي قد يصدر لصالحه في الدعوى إلا أن الحال ليس كذلك في الطعن للراهن حيث صدر الحكم لصالح المطعون ضدهم للمشار إليهم (المدعين في الدعوى المطعون في حكمها) ومؤدى ذلك عدم توافر أدنى مصلحة في إثارة الجامعة الطاعنة الدفع ببطلان الحكم لعدم أهلية المدعية (للمطعون ضدهم) طالما أن التجاؤم للقضاء طلباً للنصفة لن يترتب عليه ثمة ضرر يسوغ لهم طلب إبطال

الحكم الصادر لصالحهم في هذا الشأن بدعوى انعدام أهليتهم في إقامة الدعوى ومن ثم فلا وجه للنعي على الحكم الطعن من هذا الوجه.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٢/٣٨٣ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/١/١٩)
المبدأ رقم (٩٧٥) - يشترط لصحة قيام الخصومة توافر الصفة الإجرائية لمن يباشر إجراءات الخصومة منذ إقامة الدعوى واستمرارها حتى الفصل فيها.

الحكم

ومن حيث إنه يشترط لصحة قيام الخصومة أن تتوافر الصفة الإجرائية لمن إجراءات الخصومة منذ إقامة الدعوى ، وإن تستمر هذه الصفة حتى الفصل فيها ، ويقع عليه عبء إثبات تمتعه بهذه الصفة ، وإذ ثبت أن الطاعن لم يقدم ثمة أسانيد تثبت صفته عن الطاعنين طيلة مدة نظر الاعتراض موضوع الطعن المائل وأودع خلال مرحلة الطعن قرار الوصاية سالف الذكر ، وكان الطاعن أقام هذا الاعتراض بصفته وصيا على أبناء أخيه القصر رغم بلوغهم سن الرشد قبل رفع الاعتراض طبقا لما تقدم ، ولم يقدم الطاعن ثمة دليل يفيد أن المذكور كان قاصرا قبل رفع الاعتراض أو صدور قرار من المحكمة المختصة باستمرار وصايته عليه وخاصة أن أشقائه التاليين له في قرار الوصاية بلغوا سن الرشد قبل رفع الاعتراض كما سلف البيان بالإضافة لما تقدم فإن الثابت من مطالعة إعلام ورائة المرحوم / أنه توفي إلى رحمة الله تعالى في ١٩٦٣/١٢/٩ - الأمر الذي يقطع بأن أولاده القصر المشمولين بوصاية الطاعن تجاوزوا سن الرشد عام ١٩٨٣ وبذلك تكون وصايته قد انتهت وزالت صفته في تمثيلهم ، ومن ثم فإنه لم يتوافر في شأن الطاعن المذكور الصفة الإجرائية في تمثيلهم وقت رفع الاعتراض موضوع الطعن المائل .

ومن حيث إنه متى استبان ما تقدم - وكان الثابت أن الطاعن المذكور لم يقدم سند وكالته عن باقي الطاعنين طيلة فترة نظر الاعتراض وخلال مراحل الطعن، وكما تقاعس عن تنفيذ قرار المحكمة الصادر بجلسته ٢٠٠٠/٩/١٩ بتكليفه بتقديم التوكيل الصادر إليه من أولاد أخيه البالغين المذكورين سلفا وزوجه أخيه المذكور وقت رفع الاعتراض رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٧٨ موضوع الطعن المائل رغم تداول الطعن بالعديد من الجلسات وقد خلت الأوراق من ثمة مستند يفيد صدور مثل هذا التوكيل ومن ثم فإن من باشر إجراءات رفع الاعتراض المشار

إليه سلفا لا تتوافر فيه صفة تمثيل الطاعنين ، وبالتالي يكون هذا الاعتراض مرفوع من غير ذي صفة ، وعلى مقتضى ذلك تكون هذه الخصومة بالنسبة للطاعنين المذكورين غير ذي أثر وبالتالي منعدمة .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٢٤٦٧ / ٢٩ ق عليا - جلسة ٢٦ / ٦ / ٢٠٠١)

الباب الخامس
الدفع بعدم جواز نظر الدعوي
لسابقة الفصل فيها
«حجية الأمر المقضي»

الباب الخامس

الدفع بعدم جواز نظر الدعوي

لسابقة الفصل فيها

«حجية الأمر المقضي»

عندما ترفع الدعوي إلى القضاء وتتوافر لها شروطها ويصدر فيها الحكم فإن مفاد ذلك أن المدعي منح الحماية القضائية فإذا لم تتوافر لها شروطها ويصدر الحكم برفضها فعندئذ تمنح الحماية للمدعي عليه في مواجهة الإعتداء الذي وقع علي مركزه القانوني بتلك الدعوي المقامة ضده. وهذه الحماية القضائية التي تمنح بواسطة القضاء لمن صدر الحكم لصالحه تحوز حجية الأمر المقضي.

وسوف نعرض لهذا الدفع في فصلين:

الفصل الأول - الأحكام العامة في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي
الفصل الثاني - التطبيقات القضائية في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة
الفصل فيها

وفيما يلي نعرض لكل فصل منهما علي حدة :

الفصل الأول

الأحكام العامة

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي

لسابقة الفصل فيها

الفصل الأول

الأحكام العامة

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي

لسابقة الفصل فيها

ونعرض للأحكام العامة في الدفع في المباحث التالية:

المبحث الأول

المقصود بحجية الأمر المقضي

يقصد بحجية الأمر المقضي أن القرار القضائي إذ يطبق إرادة القانون في "..." معينة فإنه يحوز الاحترام سواء أمام المحكمة التي أصدرته أو أمام المحاكم الأخرى، بحيث إذا رفع أحد الخصوم نفس الدعوي التي فصل فيها مرة أخرى تعين عدم قبولها، وإذا أثير ما قضي به أمام القضاء وجب التسليم به دون بحث مجدد.

وحجية الأمر المقضي تبدو في أثرين^(١) أحدهما سلبي والآخر إيجابي هما:

١ - عدم جواز إعادة النظر في الدعوي: فلا يجوز رفع نفس الدعوي مرة أخرى بعد الفصل فيها، ولو قدمت في الخصومة الجديدة أدلة واقعية أو أسانيد قانونية لم يسبق إثارتها في الخصومة الأولى^(٢) وعدم جواز إعادة النظر في الدعوي يقيد القاضي الذي تطرح عليه الدعوي من جديد، كما يقيد الخصوم فيها. ويستوي أن يكون الخصم قد كسب الدعوي أم خسرها.

فإذا رفعت الدعوي مرة أخرى إلى القضاء رغم سبق الفصل فيها، فإن للخصم الآخر أن يدفع هذه الدعوي بالتمسك بحجية الأمر المقضي. وهو ما يسمى بالدفع بالحجية. وهذا الدفع لا يرمي إلى مجرد منع إصدار قضاء مخالف للقضاء السابق، وإنما إلى منع إصدار قضاء جديد أياً كان مضمونه فيما قضي فيه وحاز الحجية.

(١) أنظر في ذلك: الدكتور / فتحي ولي - المرجع السابق - ص ١٦١ وما بعدها.

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم رقم ٣٠١٢ لسنة ٢٠٠٥ ق - جلسة - ١٩٩٢/٤/٢٦ وناقض مدني -

- ١٢/٤/١٩٩٢ المجموعة ١٣/٢٣١/٦٦ -

٢ - إحترام ما قضي به : وهذا الأثر يسري أيضاً في مواجهة الخصوم والقاضي . فللخصم الذي أكد القضاء حقه أن يتمتع بحقه وبمزاياه، وإذا رفع دعوي إستناداً إليه، فعلي القاضي إحترام التأكيد الذي قضي به.

المبحث الثاني

التمييز بين حجية الأمر المقضي

وقوة الأمر المقضي

إذا إستنفذ القاضي سلطته فإن القرار الذي يصدره لا يحوز المساس به إلا بطريق الطعن المحددة تشريعياً، وليس معني جواز الطعن في القرار القضائي إمكانية المساس به أو أنه لا يحوز الحجية، وإنما هو يحوزها بمجرد صدوره، إلا إنه رغم حيازته الحجية يمكن للمساس به بطريق الطعن المقرر قانوناً. أما إذا كان القرار القضائي لا يقبل الطعن فيه بطرق الطعن المقررة فإنه يوصف بكونه حائزاً لقوة الأمر المقضي.

وبهذا فإنه يتعين التمييز بين (حجية الأمر المقضي) و(وقوة الأمر المقضي) فالحجية للقرار القضائي بمجرد صدوره، أما قوة الأمر المقضي فإنها لا تثبت له إلا إذا كان لا يقبل الطعن فيه بالمعارضة أو بالإستئناف، وذلك سواء صدر لا يقبل الطعن فيه بأي من هذين الطريقين، أو أصبح كذلك بإنقضاء مواعيد الطعن أو برفض الطعن أو عدم قبوله . ويحوز القرار قوة الأمر المقضي ولو كان يقبل الطعن فيه بطريق طعن غير عادي (النقض والتماس إعادة النظر).

ويلاحظ أن التفرقة بين الحجية والقوة ليست تفرقة في الدرجة، بل إن الأمر يتعلق بفكرتين مختلفتين تخدم كل منهما غرضاً مختلفاً . فالحجية هي صفة للحامية القضائية التي يمنحها القرار القضائي . أما قوة الأمر المقضي فهي صفة في هذا القرار . والحجية كصفة للحماية تنتج بالنسبة للمستقبل خارج الخصومة التي صدر فيها، أما القوة فإن أهميتها تكون داخل هذه الخصومة للدلالة على مدى ما يتمتع به القرار من قابلية أو عدم قابلية للطعن بطرق معينة، أي للمساس أو عدم المساس به^(١)

(١) راجع في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ١٦٤ وما بعدها.

المبحث الثالث

التمييز بين حجية الأمر المقضي

واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة

لضمان تحقيق الخصومة لهدفها في منح الحماية علي وجه منظم دون تأخير، من المقرر أنه إذا فصلت المحكمة في مسألة من المسائل المعروضة عليها، إنقضت سلطتها بشأنها وبالتالي خرجت هذه المسألة عن ولايتها فيستنفد القاضي سلطته ويصبح ولا ولاية له بها فليس له بحث هذه المسألة، وبالتالي ليس له العدول عن قراره فيها أو تعديله، وليس للخصوم إثارة هذه المسألة أمامه من جديد ولو بإتفاقهم^(١)

وهذه الفكرة تختلف عن فكرة الحجية، فالحجية تعمل خارج الخصومة، أي بعد إنتهائها، لضمان إستقرار الحماية القضائية التي منحها الحكم، أما سلطة القاضي فإنها تنفذ بالنسبة لكل مسألة يفصل فيها داخل الخصومة. ونتيجة لهذا فإن الحجية يبدو أثرها بالنسبة للخصومات المستقبلية، فهي تضمن الحماية القضائية في المستقبل ضد ما يمسها، أما يقرره القاضي داخل الخصومة فأثره يقتصر علي هذه الخصومة وحدها لأنه يتصل باستنفاد سلطة القاضي بالنسبة لما قرره فيها . ولهذا فإن ما يقرره في هذا الشأن يمكن إثارته من جديد في خصومة مستقبلية، ما دام هذا لا يمس بالحماية القضائية التي إكتسبها الأطراف من الخصومة السابقة. وللتفرقة بين الفكرتين نتائج عملية أهمها:

١ - الحجية لا تلحق إلا بالقرار القضائي الذي يقبل الدعوي أو يرفضها، أي الذي يمنح حماية قضائية، دون الأعمال التي تصدر أثناء الخصومة تمهيداً لهذه الحماية. وعلي العكس، فإن إستنفاد سلطة القاضي يحدث بالنسبة لكل قرار يحسم مسألة موضوعية كانت أو إجرائية داخل الخصومة.

٢ - إستنفاد سلطة القاضي يجعل القاضي ولا ولاية له. وإنتفاء الولاية يتعلق بالنظام العام يقضي به القاضي من تلقاء نفسه، أما الحجية فهي في بعض

(١) راجع في ذلك : الدكتور / فتحي والي - المرجع السابق - ص ١٦٤ وما بعدها.

التشريعات ومنها القانون المصري الملغي لا تتعلق بالنظام العام ولا يثيرها القاضي من تلقاء نفسه.

٣ - إذا صدر تشريع جديد فإنه لا يمس حجية الأمر المقضي التي لقضاء سابق، ولكنه -علي العكس- يمس ما للقرار من قوة نتيجة إستتفاد سلطة القاضي بشأنه، ولهذا إذا صدر تشريع يجعل دعوي قائمة من إختصاص محكمة أخرى، فإن الدعوي تنتقل إلي هذه المحكمة ويزول ما صدر فيها من أحكام بحيث يعاد بحث المسائل التي فصلت فيها رغم إستتفاد سلطة القاضي بشأنها، وذلك لا يكون بالنسبة للقرار الذي فصل في دعوي وحاز حجية الأمر المقضي.

المبحث الرابع

التمييز بين حجية الأمر المقضي

والقوة التنفيذية

إذا كانت (حجية الأمر المقضي) هي صفة للحماية القضائية التي يحصل عليها الشخص من القضاء، فإن (القوة التنفيذية) هي صفة في الحكم أو الأمر أو في غيره من السندات، تخول الحصول علي الحماية القضائية بواسطة التنفيذ الجبري.

وعلي ذلك فإن الحجية هي نهاية لطريق الحماية القضائية بينما القوة التنفيذية هي بداية لطريق آخر للحماية القضائية.

وقد يري المشرع في بعض الأحيان عدم منح القوة التنفيذية للحكم بمجرد صدوره، أي لمجرد حيازته حجية الأمر المقضي، بل يقتضي عدم قابليته للطعن بطريق الطعن العادية. فالقانون المصري لا يخول الحكم قوة تنفيذية إلا إذا كان حائزاً لقوة الأمر المقضي أو نافذاً معجلاً. ومن ناحية أخرى، فإن المشرع قد يري منح القوة التنفيذية لغير أعمال القضاء، كما هو الحال بالنسبة للمحررات الموثقة، فيستطيع صاحب الحق أن يحصل علي الحماية القضائية بواسطة التنفيذ الجبري، دون سبق حصوله علي قرار من القضاء.

الفصل الثاني
التطبيقات القضائية
في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى
لسابقة الفصل فيها

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها

نعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة النقض ومحكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا في « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها » ، وذلك في ثلاث مباحث :

المبحث الأول

مبادئ محكمة النقض

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسابقة الفصل فيها

نعرض فيما يلي لأهم ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في شأن " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها " و " حجية الشيء المقضي فيه " ، بمراعاة انتقاء مجموعات أساسية من تلك الأحكام تغطي غالبية مراحل قضاء محكمة النقض .

وقبل عرض مبادئ محكمة النقض فإنه من المفيد التعرف على أحد المبادئ الهامة للمحكمة الدستورية العليا في شأن حجية الشيء المقضي فيه والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ونعرض له فيما يلي :

المبدأ رقم (٩٧٦) - (١) الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية سواء كانت متعلقة بالعيوب الشكلية أو الموضوعية - إنما تحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة.

(٢) هذه الحجية تحول بذاتها دون المجادلة فيها أو السعي لنقضها من خلال

إعادة طرحها على هذه المحكمة لمراجعتها.

(٣) الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور - تحرياً لتطبيقها معها إعلاء للشرعية الدستورية. ومن ثم لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مرقه منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواءه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون.

الحكم

ما فرره المدعون من أن حجية أحكام المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية - وإعمالاً لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات - لا تقوم إلا في نزاع بين احصوم أنفسهم و دون أن تتغير صفاتهم، وبشرط أن تتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، مردود بأن الأحكام التي تعنيها هذه المادة هي التي لا تسرى آثارها إلا في حق من كان طرفاً فيها، ولا تمتد آثارها إلى الأغيار شأنها في ذلك شأن العقود. ولا كذلك الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية، ذلك أن قضاء هذه المحكمة في شأنها - وسواء كان متعلقاً بالعيوب الشكلية أو الموضوعية - إنما يحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة بكامل سلطتها وعلى امتداد تنظيماتها المختلفة، وهي حجية تحول بذاتها المجادلة فيه أو السعي لنقضه من خلال إعادة طرحه على هذه المحكمة لمراجعتها، ذلك أن الخصومة في الدعوى الدستورية - وهي بطبيعتها من الدعاوى العينية - قوامها مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور - تحرياً لتطبيقها معها إعلاء للشرعية الدستورية ومن ثم لا يعتبر قضاء الحكم باستيفاء النص التشريعي المطعون عليه لأوضاعه الشكلية أو انحرافه عنها أو اتفاقه مع الأحكام الموضوعية في الدستور أو مرقه منها، منصرفاً إلى من كان طرفاً في الخصومة الدستورية دون سواءه، بل منسحباً إليه وإلى الأغيار كافة، ومتعدياً إلى الدولة التي ألزمها الدستور في المادة ٦٥ منه بالخضوع للقانون، وجعل من علوه عليها وانعقاد السيادة لأحكامه، قاعدة لنظامها، ومحوراً لبناء أساس الحكم فيها على ما تقضى به المادة ٦٤ منه،

بما يردّها عن التحال من قضاء هذه المحكمة أو مجاوزة مضمونه، ويلزم كل شخص بالعمل على مقتضاه وضبط سلوكه وفقاً لقواه . ذلك أن هذه المحكمة تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية، ومرجعها إلى أحكامه - وهو القانون الأعلى - فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها، وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمنها الدستور بين دفتيه هو القول الفصل، وضوابطها في التأصيل ومناهجها في التفسير هي مداخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية وتكفل الانحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها. وليس التزامها بإنفاذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا إرساء لحكم القانون في مدارجه العليا وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها، وكان حتماً أن يكون التقيد بأحكامها مطلقاً سارياً على الدولة والناس أجمعين - وعلى قدم من المساواة الكاملة - وهو ما أثبتته المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا. (لمحكمة دستورية لعليا - لطن رقم ٣ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٦ ص ٥٧٩)

المبادئ القانونية لمحكمة النقض :

المبدأ رقم (٩٧٧) - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير.

الحكم

إن المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير ، يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى وإستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً ، وتكون هي بذاتها الأساس. فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . فإن توافر هذا الشرط وجاء الحكم الثانى المؤسس عليها مخالفاً للحكم الأول أمكن القول بوجود التناقض بين الحكمين وببطلان ثانيهما ، وإن لم يتوافر بأن كانت بعض ظروف المسألة المقضى فيها أولاً غير أساسية إطلاقاً كظرف زمانها الذى لم يكن يهم تحديده فى الحكم الأول تحديداً جامعاً مانعاً فلا مانع من إعادة النزاع فى المسألة مستندة إلى زمن آخر

غير زمنها في الحكم الأول ولا يكون هناك تناقض إن صدر الحكم على خلاف الحكم الأول . فإذا أبطلت محكمة الاستئناف تنازلاً عن مبلغ ما صادراً من والد إلى ولده بكتابة منه في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٣ بإعتبار هذا التنازل حاصلًا في مرض موت الوالد مع أنها ، بحكم سابق في دعوى أخرى كانت مرددة بين الطرفين ، قررت أن مرض موت هذا الوالد إنما بدأ في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٣ مما قد يفهم منه أن ذلك التنازل قد حصل من المورث في وقت صحته، ثم تبين أن هذا الإعتراض قد عرض على المحكمة فتناولته في حكمها وبينت ما حاصله أن موضوع الدعوى الأولى كان خاصاً بتصرفات وقعت من المورث في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٢٣ طعن الورثة ببطولتها لحصولها في مرض موته فلم يكن يهم المحكمة إذ ذاك سوى معرفة ما إذا كان الشهران المذكوران هما من فترة المرض أم لا ولم يكن يعنيه أن تقرر مبدأ مرض موت المورث لأنها لم تكن محتاجة إلى تقريره ، ثم استنتجت من الظروف والمستندات التي أشير إليها في الحكم الأول أن مرض موت الوالد قد ابتدأ فعلاً قبل أول أغسطس ١٩٢٣ ، وأن ورقة أول يولييه سنة ١٩٢٣ قد حررها فعلاً المورث في هذا المرض ، فهذا الذي قرره محكمة الموضوع هو تحصيل للواقع مما تختص به هي وحدها بلا مراقبة لمحكمة النقض .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٣٥/٦/٦ س ١ ع ص ٨٤٠)
المبدأ رقم (٩٧٨) - العبرة في إتحاد الخصوم فيما يتعلق بقوة الشيء المحكوم فيه إنما هي بالخصوم من حيث صفاتهم لا من حيث أشخاصهم .

الحكم

إن العبرة في إتحاد الخصوم فيما يتعلق بقوة الشيء المحكوم فيه إنما هي بالخصوم من حيث صفاتهم لا من حيث أشخاصهم . فالحكم الصادر في وجه خصم بصفته الشخصية لا تكون له حجية قبل هذا الخصم بإعتباره ناظرًا على وقف ، فإن صفة النظارة للخصم قد تتعارض مع صفته الشخصية .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٦٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٤٠/٣/٧ س ٣ ع ص ١١٤)
المبدأ رقم (٩٧٩) - (١) وحدة الموضوع لا يمنع من توفرها في الدعويين اختلاف المدة المطالب بريعها ما دام الموضوع في الدعويين هو مقابل الانتفاع.
(٢) وحدة الخصوم لا يمنع من توفرها في الدعويين إدخال ضمان في الدعوى

الثانية لم يكونوا خصوماً فى الدعوى الأولى . الحكم

لا يمنع من وحدة الموضوع فى الدعويين ، الصادر فيهما الحكمان اللذان جاءا على خلاف ، اختلاف المدة المطالب بريعها ما دام الموضوع فى الدعويين هو مقابل الانتفاع و يد المنتفعين مستمرة على الأرض . ولا يمنع من وحدة الخصوم فى الدعويين إدخال ضمان فى الدعوى الثانية لم يكونوا خصوماً فى الدعوى الأولى .

(نقض مدنى -الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ق-جلسة ١٩٤٥/١/٢٥ س٤٤ع ص٥٥٣)
المبدأ رقم (٩٨٠) - الحكم لا يحوز قوة الشيء المقضى به إلا بالنسبة إلى الخصوم الحقيقيين فى الدعوى الذين كان النزاع قائماً بينهم وفصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم ، ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزاً قوة الشيء المقضى به بالنسبة إلى خصم أدخل فى الدعوى ولم توجه إليه فيها طلبات ما .
الحكم

لا يحوز الحكم قوة الشيء المقضى به إلا بالنسبة إلى الخصوم الحقيقيين فى الدعوى الذين كان النزاع قائماً بينهم وفصلت فيه المحكمة لمصلحة أيهم ، ومن ثم لا يصح اعتبار الحكم حائزاً قوة الشيء المقضى به بالنسبة إلى خصم أدخل فى الدعوى ولم توجه إليه فيها طلبات ما ، والقول بأنه لا عبرة بأن هذا الخصم لم توجه إليه طلبات إذ هو كان فى إمكانه أن يبدى فى الدعوى ما يشاء، فإن كان قد أهمل فهو الملوم - هذا القول لا وزن له قانوناً . فإن كل شخص حر فى اختيار الوقت والظروف التى يقاضى فيها خصمه ، وليس لأحد أن يجبره على أن يفعل ذلك فى وقت أو ظرف معين أو أن يسأله على أساس أنه لم يفعل .

(نقض مدنى -الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤١ق-جلسة ١٩٤٥/٣/٢٢ س٤٤ع ص٥٩٣)
المبدأ رقم (٩٨١) - لا يحوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو مرتبط بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً من الأسباب المؤدية إليه .

الحكم

لا يحوز من الحكم قوة الأمر المقضى سوى منطوقه وما هو مرتبط بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً من الأسباب المؤدية إليه . فإذا كان المدعون قد طالبوا بمبلغ ما على اعتبار أنه استحقاقهم فى ريع وقف عن مدة معينة فقضى لهم بهذا

المبلغ ، وجاء فى الحكم للقاضى بذلك إشارة فى أسبابه إلى أنه كان يحق لهم أن يطالبوا بمبلغ أكبر منه عينه الحكم ، وصار هذا الحكم نهائيا فطالبوا بالفرق بين ما حكم لهم به و بين هذا المبلغ الذى عينه الحكم فرفضت المحكمة دعواهم على أساس ما أوردته فى حكمها من أسباب منها ، أن تلك الإشارة فى أسباب الحكم الأول لا حجية لها لخروجها عن نطاق الدعوى وعدم لزومها للفصل فيها، وإنما إنما كانت دليلا للقضاء بموجبه لهم بالمبلغ الذى طلبوه على أنه كل ما يستحقون لأجزاء من استحقاقهم ، فلا تثريب فى ذلك على المحكمة.

(نقض مدنى -الطعن رقم ١٦١ ق-جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٥١ س ٣ ص ٥٤)
المبدأ رقم (٩٨٢) - إذا تعارضت قوة الأمر المقضى مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت الأولى هى الأولى بالرعاية والاعتبار.

الحكم

إذا تعارضت قوة الأمر المقضى مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت هى الأولى بالرعاية والاعتبار . وعلى ذلك فمتى اتفق فى عقد البيع على الوفاء بالثمن بما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السورى أو الجنيهات المصرية وانتهى الحكم إلى أن هذا الاتفاق لا ينطوى على شرط الدفع بالذهب وحاز الحكم قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوص فإنه لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تعلق بطلان هذا الشرط النظام العام.

(نقض مدنى -الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٩ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٢)
المبدأ رقم (٩٨٣) - حجية الشئ المقضى التى لا تجيز معاودة النظر فى نزاع سبق الفصل فيه يشترط لقيامها أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب.

الحكم

يشترط لقيام حجية الشئ المقضى التى لا تجيز معاودة النظر فى نزاع سبق الفصل فيه أن تتحقق وحدة الموضوع والخصوم والسبب. فمتى كان قرار هيئة التحكيم السابق قد فصل فى مزينة السكن المجانى للعمال الذين كانوا قد حصلوا عليها فعلاً قبل صدوره وكان النزاع الحالى مطلوباً فيه أخقية من عدا هؤلاء العمال فى التمتع بالسكن مجاناً فى المساكن التى تنشئها الشركة لعمالها فإن لا يتحقق بذلك شرط إتحاد الموضوع فى النزاعين ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر النزاع لسابقة الفصل فيه غير صحيح فى القانون .

(نقض مدنى -الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٦ ق-جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٣٩٢)

المبدأ رقم (٩٨٤) - شرط المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها أن تكون المسألة في الدعويين واحدة بأن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها.

الحكم

إن المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه أن تكون المسألة في الدعويين واحدة ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر دعوى صحة و نفاذ عقد بيع عقار بمقولة سبق الفصل بين الخصوم في دعوى قسمة عقارات التركة التى تشمل العقار المبيع على أساس أن الدعويين يختلفان في الموضوع والخصومة والسبب فموضوع دعوى قسمة الأطنان المخلفة عن المورث لإعطاء كل وارث حقه وسببها القانونى هو قيام حالة الشروع فى حين أن موضوع دعوى صحة التعاقد عقد البيع الصادر للمطعون عليه بصفته الشخصية وسببها القانونى قيام العقد العرفى المطلوب الحكم بصحته ونفاذه وكان الثابت من الحكم الصادر فى دعوى القسمة بعدم قبولها أنه لم يتناول أمر عقد البيع موضوع النزاع ولم يثر فى تلك الدعوى أى جدل بشأنه فإن الحكم المطعون فيه قد لا يكون قد خالف القانون .

(نقض مدنى - الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق-جلسة ٢٥/١/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٢٧)
المبدأ رقم (٩٨٥) - ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

الحكم

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى

فيها نهائيا مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . وينبنى على ذلك أن ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(نقض مدنى -الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٩ س ١٥ ص ٩٩٦)
المبدأ رقم (٩٨٦) - لا حجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها.

الحكم

من المقرر أنه لا حجية للحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب المتصلة به اتصالا وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها فإذا كان الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير صادر من مجلس نقابة المحاسبين قد اقتصر على تقدير أتعاب المطعون ضده " المحاسب " عن جميع الأعمال التى قام بها فى سنوات النزاع وليس فى أسبابه ما يشير إلى أنه تناول تصفية الحساب بين الطرفين أو أنه خصم ما سبق أن أداه الطاعن للمطعون ضده من الأتعاب ولم تكن واقعة التخالص عنها محل مجادلة من أحد من الخصوم أو بحث من المحكمة فى دعوى التظلم ، فإن هذا الحكم لا يحوز حجية فى شأن التخالص المدعى به من الطاعن ولا يحول دون طلبه براءة ذمته من الأتعاب التى قدرها الحكم المذكور بدعوى يرفعها بعد صدوره .

(نقض مدنى - لطنن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ س ١٧ ص ٦٨٨)
المبدأ رقم (٩٨٧) - بحث حق الجمعية فى تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها فى ذلك طالما لم يكن مطروحا على المحكمة فى النزاع السابق الذى كان مقصورا على حق الإدارة وحده ومن ثم يكون ما ورد فى حكم النقض السابق خاصا بحق الجمعية فى تملك الكنيسة من الأسباب التى لا تتصل بمنطوق حكمها القاضى بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لأن المحكمة لم تكن بحاجة إلى هذا الأسباب للفصل فى النزاع الذى كان مطروحا عليها فى الدعوى السابقة ومن ثم

فلا تكون لهذه الأسباب قوة الأمر المقضى .

الحكم

إذا كان النزاع فى دعوى سابقة قد دار بين الطرفين " البطريركية و جمعية دينية " حول أيهما أحق بإدارة الكنيسة المتنازع عليها وإنتهى للحكم فيها إلى تمكين الجمعية من إدارة الكنيسة مالياً و إدارياً وكانت الدعوى الحالية قد رفعت بطلب تثبيت ملكية البطريركية للأرض الباقية بعد بناء الكنيسة فإن الدعويين تكونان مختلفتين موضوعاً ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى الأولى حجية فى الدعوى الثانية ولا محل للقول بأن ما قرره حكم النقض الصادر فى الدعوى الأولى من حق للجمعية فى تملك الكنيسة التى أنشأتها وقامت بالإتفاق عليها يعتبر فصلاً فى مسألة كلية ويحوز بالتالى قوة الأمر المقضى التى لا تجوز مخالفتها ، ذلك أن بحث حق الجمعية فى تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها فى ذلك لم يكن مطروحاً على المحكمة فى النزاع السابق الذى كان مقصوراً على حق الإدارة وحده ومن ثم يكون ما ورد فى حكم النقض السابق خاصاً بحق الجمعية فى تملك الكنيسة من الأسباب التى لا تتصل بمنطوق حكمها القاضى بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لأن المحكمة لم تكن بحاجة إلى هذا الأسباب للفصل فى النزاع الذى كان مطروحاً عليها فى الدعوى السابقة ومن ثم فلا تكون لهذه الأسباب قوة الأمر المقضى .

(نقض مدنى - لطن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ١٠٥٧)
المبدأ رقم (٩٨٨) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره فى نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجبر بالاحترام وأكثر اتصالاً بالنظام العام من أى أمر آخر لما يترتب على إدارتها من تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

الحكم

نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ونص المادة ١١٦ من قانون المرافعات يدلان على أن - المشرع قد استحدث - وعلى ما جاء فى المذكرة الإيضاحية للمادة الأخيرة حكماً جديداً مغايراً لما كانت تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات إذ اعتبر الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام

العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره فى نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر اتصالاً بالنظام العام من أى أمر آخر لما يترتب على إدارها من تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

(نقض منى - لطن رقم ٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٥٢)
المبدأ رقم (٩٨٩) - شرط المنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها.

الحكم

المنع من إعادة طرح النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير ، ويكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى ، واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها . وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام الدعوى المطعون فى حكمها بطلب محو قيد الرهن لسقوطه بسبب عدم تجديد القيد خلال عشر سنوات نزولاً على حكم المادة ٤٣ من قانون الشهر العقارى ، وأن موضوع الدعوى رقم ... وهو تثبيت ملكية المطعون ضده للأطيان التى اشتراها وتسليمها له ، وموضوع الدعوى رقم ... هو أحقية الطاعنين فى حبس العين المرهونة دفعاً للتعرض لهما فى حيازتها و لم تكن مسألة سقوط القيد لعدم تجديده مثار نقاش من أحد منهم ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يكون قد صائب صحيح القانون .

(نقض منى - لطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٤٩)
المبدأ رقم (٩٩٠) - تعلق الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنظام العام.

الحكم

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أصبح بمقتضى المادة ١١٦ من قانون المرافعات متعلقاً بالنظام العام ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ،

ويسرى هذا الحكم على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات ، وذلك عملاً بالمادة الأولى من هذا القانون ، ولا محل للتحدى بحكم المادة ٤٠٥/٢ من القانون المدنى التى كانت تقضى بأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى من تلقاء نفسها ، ذلك أن هذه المادة وقد وردت فى الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدنى قد ألغيت بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات ، وحلت محلها المادة ١٠١ من قانون الإثبات التى خصت على حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى وجعلت هذه القاعدة متعلقة بالنظام العام ، تقضى المحكمة بها من تلقاء نفسها . وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٨/١٠/١٩٦٩ بعد العمل بأحكام قانون المرافعات الجديد و التزم هذا النظم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييده يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(نقض منى - لطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٦٢)
المبدأ رقم (٩٩١) - المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو انتفائه ، فإن هذا القضاء يحوز حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم.

الحكم

المسألة الواحدة بعينها إذا كانت كلية شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئى المطلوب فى الدعوى أو انتفائه . فإن هذا القضاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنع الخصوم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن حق جزئى آخر متوقف ثبوته أو انتفائه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على إنتفائها . وإذا كان الحكم الصادر فى الاستئناف رقمى ... قد قضى بإلغاء أمرى الأداء الصادرين بقيمة سنيين موقعين من المطعون ضده لصالح الطاعن ، وقطع فى أسبابه المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمنطوقه أن السندات العشرة المؤرخة ... والصادرة باسم الطاعن تمثل فى حقيقتها ثمن أرض زراعية

بموجب عقد بيع لم ينفذ بسبب إستيلاء جهة الإصلاح الزراعى على الأرض المبيعة و كان السندان موضوع النزاع من بين تلك السندات العشرة المؤرخة ... والتي فصل فى شأنها الحكم المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم بحجية الحكم الصادر فى الاستئناف رقمى ... سالفى الذكر ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(نقض مدنى - لطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤١ ق-جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٦٢)
المبدأ رقم (٩٩٢) - وفقاً لما يقرره الفقه الإسلامى فإنه لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، مما مقتضاه أن التزامه بمعنى قضائه محدود بالنزاع المعروض خصوماً وموضوعاً وسبباً.

الحكم

المقرر فى الفقه الإسلامى أنه لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، مما مقتضاه أن التزامه بمعنى قضائه محدود بالنزاع المعروض خصوماً وموضوعاً وسبباً ، وإذ كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى السابقة أن والدته المطعون عليها خوصمت فيها باعتبارها وصية على ابنتها .. و .. و لم تخاصم فيها بصفتها وصياً على ابنتها المطعون عليها ، وبالتالي فإن هذه الأخيرة لم تكن ماثلة فيها لا بنفسها ولا بمن يمثلها قانوناً فلا تحتاج بهذه الدعوى و لا بالحكم الصادر فيها إذ الجدية تقتصر على أطراف الخصومة فيها و لا تتعداهم إلى الخارجين عنها.

(نقض مدنى - لطن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق-جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٦٤)
المبدأ رقم (٩٩٣) - ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

الحكم

يشترط فى المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها وفق المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً ومانعاً فتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد بالدعى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها وينبنى على ذلك أن ما لم تنتظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن

يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(نقض مننى - لطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٥ ص ٢٨ ص ١٧٤)
المبدأ رقم (٩٩٤) - حكم محكمة القضاء الإداري متى صدر من جهة ذات ولاية ، يكون له فى الأصل حجية أمام القضاء العادى ، إلا أنه متى طعن فيه أمام محكمة الإدارية العليا فإن حجيته تكون موقوفة لا تنقيد بها المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الإداري وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الحكم

الأصل أن لكل حكم قضائى صادر من جهة ذات ولاية حجية الشئ المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلاً للطعن فيه ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بإدعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التى أصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إذا تمسك الخصم الآخر بحجيته إلا إذا كانت هى المحكمة التى يحصل التظلم إليها منه بإحدى طرق الطعن القانونية غير أن هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى فى الاستئناف فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته ، وإذا ألغى الحكم زالت عنه هذه الحجية . ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه أن المحكمة التى يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تنقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض الاستئناف قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن حكم القضاء الإداري فى الدعوى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩ ق صدر من جهة ذات ولاية ، ومن ثم يكون له فى الأصل حجية أمام القضاء العادى ، إلا أنه وقد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٥٥٤ س ١٤ عليا ، فإن حجيته تكون موقوفة لا تنقيد بها المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الإداري وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض مننى - لطن رقم ٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩ / ١١ / ٢٠ ص ٣٠ ص ٤١)

المبدأ رقم (٩٩٥) - الأحكام التي تحوز قوة الأمر المقضى لا تكتسب هذه القوة إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانوناً .

الحكم

إنه وإن كانت للأحكام التي تحوز قوة الأمر المقضى حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز ثبوت دليل ينقض هذه الحجية - على ما نصت عليه المادة ١٠١ من قانون الإثبات- إلا أن تلك الأحكام لا تكتسب هذه القوة إلا بعد صيرورتها نهائية باستنفاد طريق الطعن العادى المقرر قانوناً وهو الاستئناف .

(نقض مدنى - طعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٥ س ٣١ ص ٨٩)
المبدأ رقم (٩٩٦) - مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى ، فى دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادراً فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة ، أو فى مسألة أساسية واحدة ، فى الدعويين أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين.

الحكم

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مناط حجية الحكم الصادر فى إحدى الدعاوى ، فى دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادراً فى ذات الموضوع أو فى مسألة كلية شاملة ، أو فى مسألة أساسية واحدة ، فى الدعويين أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم فى الدعوى التالية مع إتحاد الموضوع والسبب فى الدعويين ، فلا تقوم متى كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما فى الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل - أو أدخل - فى الدعوى وأصبح بذلك طرفاً فى هذا الحكم .

(نقض مدنى - طعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ١٥ س ٣١ ص ١٦٢)
المبدأ رقم (٩٩٧) - وصدور حكم حائز لقوة الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً لا يحوز الحجية أمام محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة.

الحكم

إنه وإن كان الاختصاص الولائى يتعلق بالنظام العام وصدور حكم حائز لقوة

الأمر المقضى من جهة قضائية غير مختصة ولائياً لا يحوز الحجية أمام محاكم الجهة القضائية الأخرى المختصة ، إلا أن ذلك الحكم يظل محتفظاً بحجيته أمام جميع محاكم الجهة القضائية التي أصدرته إحدى محاكمها فلا يجوز المجادلة فيه أمامها بل يجب عليها أن تتقيد به لأن قوة الأمر المقضى تسمو على النظام العام. (نقض منى - لطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٣١٢) المبدأ رقم (٩٩٨) - قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا لما ورد بمنطوق الحكم دون الأسباب ، إلا أنه إذا كانت الأسباب مرتبطة بالمنطوق ومكملة له.

الحكم

إذا كانت قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا لما ورد به المنطوق دون الأسباب، إلا أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطاً بالمنطوق ومكملاً له و يكتسب ما له من قوة الأمر المقضى.

(نقض منى - لطن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١١٥٤) المبدأ رقم (٩٩٩) - (١) لا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع في كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلاً عن وحدة الخصوم . (٢) السبب هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم .

الحكم

من المقرر طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات أنه لا يحوز الحكم السابق قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع في كل من الدعويين واتحد السبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما هذا فضلاً عن وحدة الخصوم .

والسبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هي الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم .

(نقض منى - لطن رقم ٤١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٠٢٠) المبدأ رقم (١٠٠٠) - قوة الأمر المقضى لا تكسب الحكم حجية إلا في نزاع

قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية.

الحكم

مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن قوة الأمر المقضى لا تكسب الحكم حجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ، إذ أن وحدة المسألة فى الدعويين وكونها لا يجوز إزاء صراحة نص المادة وإطلاقه أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان فى الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما ، وإذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى الاستئناف رقم أن أياً من الطاعنتين لم تكن خصماً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذا فصل فى النزاع على خلاف ذلك الحكم السابق لا يكون قد خالف القانون.

(نقض منى - لطن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٨١ س ٣٢ ص ٥٩٥)
المبدأ رقم (١٠٠١) - (١) الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.
(٢) لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، يدل على أن مناط حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى هو وحده الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفت تلك الحجية.

الحكم

النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، يدل على أن مناط حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى هو وحده الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفت تلك الحجية ، لما كان ذلك وكان المقرر أن حجية الفصل فى المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر الدعوى الثانية متى

كان الخصمان فى الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما و أنه إذا كانت المحكمة قد بينت الحقيقة للواقعية التى حصلت لها فى سداد من أصل ثابت لها و أنزلت عليها حكم القانون الصحيح فلا عليها إذا ما خالفت حقيقة أخرى أخذ بها حكم ٧٠ يحاج به طرفا للنزاع .

(نقض منى - لطن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٨١ س ٣٢ ص ٨١٨) المبدأ رقم (١٠٠٢) - القضاء النهائى لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها.

الحكم

من المقرر أن المنع من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً - وأن القضاء النهائى لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها . وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(نقض منى - لطن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ س ٣٣ ص ٩٧٧) المبدأ رقم (١٠٠٣) - الحقيقة القضائية قرينة قاطعة على الحقيقة الواقعية وينحصر أثر هذه القرينة فى تخويل الخصوم حق التمسك بها والمحاكم حق إثارتها من تلقاء نفسها ، كما يتوقف مداها - من حيث كونها مطلقة أو نسبية - على طبيعة نوع وموضوع المسألة التى قامت عليها تلك الحقيقة ومدى تعلقها بالنظام العام وبمصلحة المجتمع العامة أو بصالح الأفراد الخاصة.

الحكم

إن الحقيقة القضائية قرينة قاطعة على الحقيقة الواقعية وينحصر أثر هذه القرينة فى تخويل الخصوم حق التمسك بها والمحاكم حق إثارتها من تلقاء نفسها، كما يتوقف مداها - من حيث كونها مطلقة أو نسبية - على طبيعة نوع وموضوع المسألة التى قامت عليها تلك الحقيقة ومدى تعلقها بالنظام العام

وبمصلحة المجتمع العامة أو بصالح الأفراد الخاصة ، كأن كانت متعلقة بمصلحة عامة أو كان من شأنها تقرير مراكز قانونية في المجتمع وإذ كانت سلطة المحكمة في شأنها غير مقيدة بإرادة الخصوم ولا مرهونة بما يقدمونه من أدلة .. فإن حجيتها تكون مطلقة قبل الناس كافة أما إذا كانت متعلقة بمصلحة الأفراد الخاصة أو حقوقهم الذاتية ومرهونة بالتالي بإدارة الخصوم وما يقدمونه من أدلة فإن حجيتها تكون نسبية وقاصرة على أطرافها دون سواهم .

(نقض منى - لطن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣ / ٦ / ٣ س ٣٤ ص ١٥٢٧)
المبدأ رقم (١٠٠٤) - وحدة الموضوع في كل من الدعويين من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى ، وبحث هذه الوحدة يعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها.

الحكم

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الإثبات - وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، وأن بحث هذه الوحدة يعد فصلاً في مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كانت قد اعتمدت على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(نقض منى - لطن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٧ / ٢ / ٤ س ٣٨ ص ٢٠٧)
المبدأ رقم (١٠٠٥) - السبب هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم.

الحكم

إن السبب في معنى المادة ١٠١ من قانون الإثبات هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية و الحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم وكان الثابت من واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أنه أخذ بحجية الحكم السابق صدوره لصالح المطعون ضده - والسابق بيانه - في صدد استحقاق العمولة والمكافأة عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ وحتى ٣٠/٧/١٩٧٠ وهي لاحقه على نفاذ أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وبعد إصدار المؤسسة العامة للتأمين القرار الإداري رقم

١٥ لسنة ١٩٦٦ والمنتشور رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وإصدار لائحة موحدة للعاملين بالشركات التابعة لها ومن بينها الطاعنة ومن ثم لا يحق للطاعنة معاودة طرح هذه المنازعة والمجادلة بشأنها .

(نفس مننى - لطن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٧ س ٣٨ ص ٦٠١)
المبدأ رقم (١٠٠٦) - الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب فى كل من الدعويين.

الحكم

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب فى كل من الدعويين وذلك وفقا لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدعوى السابقة التى أقامها المطعون ضده على الشركة الطاعنة أمام محكمة القضاء الإداري كانت تتعلق بطلب إلغاء قرار وزير التموين - بالاستيلاء على الأرض محل النزاع استنادا إلى عدم مشروعيته وقضت المحكمة برفضها ، بينما أن الدعوى الحالية أقامها المطعون ضده على ذات الشركة بطلب إخلاء الأرض المشار إليها على أساس أن قرار الاستيلاء المذكور قد انتهى أثره بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ صدوره تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة ، ومن ثم فإن كلا من هاتين الدعويين يختلف عن الأخرى موضوعاً وسبباً وإن اتحد الخصوم فيها .

(نقض مننى - لطن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٣ / ٢ / ١٩٨٨ س ٣٩ ص ١٩٣)
المبدأ رقم (١٠٠٧) - يشترط لى يحوز الحكم حجية الشئ المقضى فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين - مفهوم السبب فى الدعويين.

الحكم

النص فى المادة ١٠١ من القانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مؤداه أنه يشترط لى يحوز الحكم حجية الشئ المقضى فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين وحتى يقال بوحدة المسألة فى الدعويين يجب أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد

تتأقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما استقراراً مانعاً .
(نقض مننى - لطن رقم ٩٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ٣٢٥)
المبدأ رقم (١٠٠٨) - شروط توفر عنصر المسألة الواحدة المانعة من إعادة
نظر النزاع المقضى فيه.

الحكم

المنع من إعادة نظر النزاع المقضى فيه يستلزم أن تكون المسألة واحدة فى
الدعويين وبشروط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة
أساسية لا تتغير وأن تكون بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر
فى الدعوى الثانية فإن مؤدى ذلك أنت مجال قاعدة الالتزام بحجية الأحكام هو
صدور حكم سابق فى ذات المسألة المطروحة فى دعوى تالية مرددة بين ذات
الخصوم فيتقيد الحكم الصادر فيها بالحكم السابق عليها، أم حيث تكون المحكمة
قد فصلت بحكم واحد فى دعويين منضمتين متحدتين فى الطلب فلا مجال لإعمال
قاعدة الحجية فى نطاق هاتين الدعويين.

(لطن رقم ٨٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٩١ س ٤٢ ص ١٩٠٥)
المبدأ رقم (١٠٠٩) - القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه هو
قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى.

الحكم

إن القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالتطبيق للمادة ٢٥١ من
قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قضاء وقتى لا
يحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيه إنما يستند إلى ما تتبينه المحكمة من
جسامة الضرر الذى يخشى وقوعه من التنفيذ وإمكان تداركه وليس لهذا الحكم
من تأثير على الفصل فى الطعن آخر يتردد بين الخصوم أنفسهم مهما كان
الارتباط بين الخصومتين ومن ثم فليس للطاعنين أن يتحدوا بوقف تنفيذ الحكم
الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٦٤ سنة ٤٠ ق.

(نقض مننى - لطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٥ / ١ / ١٩٩٢ س ٤٣ ص ١٠٧)
المبدأ رقم (١٠١٠) - المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم
ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو
بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشئ المحكوم فيه فى تلك المسألة الأساسية
بين الخصوم أنفسهم.

الحكم

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم فيه في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن حق جزئي آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها وبعد الموضوع متحدًا إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الثانية مناقضًا للحكم السابق وذلك بإقرار حق أنكره هذا الحكم أو بإنكار حق أقره فيناقض الحكم الثاني الحكم الأول.

(نقض مدني - لطن رقم ٣٧٤٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٧ / ٤ / ١٩٩٤ س ٤٥ ص ٦٥١)
المبدأ رقم (١٠١١) - حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفًا في الخصومة حقيقة أو حكمًا ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجًا عن الخصومة ولم يكن ممثلًا فيها وفقًا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن.

الحكم

المقرر ، في قضاء محكمة النقض ، أن نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات يدل على أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفًا في الخصومة حقيقة أو حكمًا ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الاحتجاج به على من كان خارجًا عن الخصومة ولم يكن ممثلًا فيها وفقًا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ويجوز لغير الخصوم في هذا الحكم التمسك بعدم الاعتداد به لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف بجلسته (١٩٨٩/٤/٥) قد واجه الدفع المبدئي من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى ورد عليه بأن الطاعن لم يكن خصمًا في الدعوى رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي جنوب القاهرة فضلًا عن أن الهيئة المطعون ضدها الأولى استمرت في علاقتها الإجارية مع المطعون ضده الثاني إذا استمرت في إصدار إيصالات سداد أجرة الشقة محل النزاع باسمه مدة أربعة عشرة سنة منذ صدور الحكم في تلك الدعوى مما يعد نزولًا من جانبها عن هذا الحكم والحق الثابت به عملاً بنص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات مما يترتب

عليه ان المطعون ضده الثاني لا يزال هو المستأجر للشقة موضوع النزاع بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/١٠/١ وتضحي الدفع المبداء من الطاعن على غير أساس فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون.
(نقض مدني - لطن رقم ٣١٧٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٩٦ م ٤٧ ص ٥٢٣)

المبحث الثاني

مبادئ محكمة القضاء الإداري

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي

لسابقة الفصل فيها

المبدأ رقم (١٠١٢) - لكي يجوز التمسك بحجية الأمر المقضي به يتعين كشرط أساسي أن يكون هناك حكم قضائي صادر من جهة قضائية لها ولاية في النزاع المطروح عليها فإذا لم يكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الأمر المقضي به.

الحكم

من المتعين بادئ ذي بدء للفصل في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها فحص إختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم السابق لمعرفة ما إذا كان قد صدر عن هيئة لها ولاية قضائية في إصداره من عدمه حتي يمكن النظر في توافر باقي شروط حجية الأمر المقضي به، ذلك أنه لكي يجوز التمسك بتلك الحجية يتعين كشرط أساسي أن يكون هناك حكم قضائي صادر من جهة قضائية لها ولاية في النزاع المطروح عليها فإذا لم يكن للمحكمة ولاية لم يكن لحكمها حجية الأمر المقضي به وأصبح لا أثر له وغير جائز تنفيذه.

(محكمة القضاء الإداري ٢٦٩/١٩٩/١٥ - ١٩٦١/٦/٢٥ - ١٤ - ١١٨٤)

المبدأ رقم (١٠١٣) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها دفعًا لا يتعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بمقتضاه من تلقاء نفسها (مبدأ تم العدول عنه).

الحكم

أنه وإن كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها دفعًا لا يتعلق

بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بمقتضاه من تلقاء نفسها، إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق ولايتها في قبول الدعوي الإدارية من عدمه، فإذا ما ثبت إنتفاء المصلحة في الدعوي كان للمحكمة أن تقضي بعدم قبولها وتطبيقاً لذلك . فإنه لما كانت طلبات المدعي المبينة في صحيفة دعواه هذه قد سبق الفصل فيها بحكم سابق بأحقيته في إلغاء قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الدرجة الثالثة، فإنه لا تكون له مصلحة في الطعن علي ذات القرار، وبذلك تكون الدعوي غير مقبولة لإنتفاء المصلحة.

(محكمة القضاء الإداري ٢١٨/١٥/١١ - ١٩٥٧/٢/١٤ - ٩ - ٣٥٤٢)
المبدأ رقم (١٠١٤) - ترديد الطلبات المقضي بها في دعوى سابقة - قبول الدفع.

الحكم

إذا كانت الدعوي الحالية ما هي إلا ترديد لبعض طلبات المدعي في الدعوي التي سبق أن رفعها وقضي برفضها فعلي ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوي علي أساس سليم من القانون ويتعين قبوله.

(حكم محكمة القضاء الإداري ١٩٥٤/٥٤١/٧ - ١٩٥٣/٤/٢١ - ٦ - ٩٧٧)
المبدأ رقم (١٠١٥) - قوة الشيء المحكوم فيه التي تشمل المنطوق وتشمل كذلك الأسباب المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق.

الحكم

إذا كانت أسبقية المطعون في ترقيته في الأقدمية التي قررتها المحكمة في حكمها السابق وأقامت عليها النتيجة التي إنتهت إليها في المنطوق هي من المسائل التي فصلت فيها بحكمها النهائي فمن ثم لا يجوز إثارة النزاع في شأنها مرة أخرى إذ يمنع من ذلك قوة الشيء المحكوم فيه التي تشمل المنطوق وتشمل كذلك الأسباب المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث تعتبر الدعامة الأساسية التي يقوم عليها.

(محكمة القضاء الإداري ١٧٨٥/٨٦٨/٧ - ١٩٥٣/٦/٢٤ - ٦ - ١٨٣١)
المبدأ رقم (١٠١٦) - الحكم السابق الذي يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوي من جديد هو الذي يكون قد فصل في موضوع الدعوي المنظورة وبين الخصوم أنفسهم وبذات السبب القانوني.

الحكم

إن الحكم السابق الذي يترتب عليه عدم جواز نظر الدعوي من جديد هو الذي يكون قد فصل في موضوع الدعوي المنظورة وبين الخصوم أنفسهم وبذات السبب القانوني، فإذا كان للمدعي يستند إلى دعواه السابق الفصل فيها علي قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٧ الخاص بضم مدد الخدمة السابقة، بينما يستند في دعواه الحالية علي القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ولكل من هذين القرارين مجال خاص في تطبيقه فمن ثم يكون السند القانوني في الدعويين مختلفاً ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها علي غير أساس متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإداري ١٤/٩٣/١٦٦ - ٢١/١٢/١٩٥٩ - ١٠ - ٨٩١)

المبدأ رقم (١٠١٧) - اختلاف الدعوي الحالية عن الدعوي السابق الحكم فيها موضوعاً وسبباً يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها علي غير أساس من القانون متعيناً رفضه.

الحكم

إذا كان الثابت من الوقائع أن هذه الدعوي تختلف عن الدعوي السابق الحكم فيها موضوعاً وسبباً إذ أن موضوع هذه الدعوي يقوم علي المطالبة بحق يقول المدعي أنه إكتسبه بمقتضي القوانين واللوائح التي كان معمولاً بها في تعيين الأطباء البكتريولوجيين بينما حاصل الدعوي السابقة هو إلغاء قرار إداري لعيب من عيوب مجاوزة حدود السلطة والموضوعان جد مختلفين وكذلك السبب فيهما متغاير لأن سبب هذه الدعوي هو القاعدة القانونية التي تقرر للمدعي حقه في المطالبة بالتسوية التي يقول بها بينما سبب الدعوي الأولي هو مجاوزة القرار المطعون فيه لحدود السلطة المقررة طبقاً للقانون، كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها علي غير أساس من القانون متعيناً رفضه.

(محكمة القضاء الإداري ٣/٢٩٨/١٠٨٣ - ٢٣/٦/١٩٤٩ - ٣ - ١٤٤)

المبدأ رقم (١٠١٨) - استحداث قاعدة جديدة تمنح المدعي حقاً ما من شأنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوي.

الحكم

إذا كان الثابت أن المدعي رفع دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالباً الحكم

بضم مدة خدمته بديوان الأوقاف الملكية إلى مدة خدمته الحقيقية، مستنداً في دعواه إلى أحكام كتاب المالية الدوري الصادر في سنة ١٩٤٧، فقضى فيها بجلسة ١٩٥٠/٦/١ برفضها، ثم رفع دعواه بعد ذلك بنفس الطلبات بعد أن كان مجلس الوزراء قد أصدر قواعد جديدة عالج بها للقواعد التي كان معمولاً بها وقت صدور الحكم السابق، فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها يكون في غير محله ويتعين رفضه، إذ أن مجلس الوزراء قد استحدث قاعدة جديدة في شأن مدد الخدمة في ديوان الأوقاف الملكية، وهو أمر يثبت معه اختلاف الأسس في كل دعوي عن الأخرى رغم إتحاد موضوعها.

(محكمة القضاء الإداري ٥٣/٦٣/١٠ - ١٩٥٥/١١/٢٩ - ٨ - ٤٥٥٢)

المبدأ رقم (١٠١٩) - الدفع بعدم جواز نظر الموضوع لسبق الفصل فيه لا يعتبر من النظام العام، وذلك على الأقل بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمرتبات وما شاكلها، والتي لا تكون الأحكام الصادرة فيها حجة على الكافة.

الحكم

إن الدفع بعدم جواز نظر الموضوع لسبق الفصل فيه لا يعتبر من النظام العام، وذلك على الأقل بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمرتبات وما شاكلها، والتي لا تكون الأحكام الصادرة فيها حجة على الكافة، ويجوز لأصحاب الشأن التنازل عنها، وليس للمفوض أن يؤسس عليه رأيه إذا لم يتمسك به أحد طرفي الخصومة، ذلك أن المفوض في القضاء الإداري عنصر محايد ليس له أن يتقدم بدفع ليس من النظام العام ما لم يتمسك به أحد الطرفين.

(محكمة القضاء الإداري - ٦٩٨٤ - ٨ - ١٠ - ٢٦٢/٢٧٤/١٠ - ٢٩/٣/١٩٥٦)

المبدأ رقم (١٠٢٠) - لمفوض الدولة الحق في الدفع بجميع الدفوع المتعلقة بالنظام العام.

الحكم

إن مفوض الدولة، بحكم هيئته على الدعوي الإدارية، له أن يدفع بكافة الدفوع المتعلقة بالنظام العام.

(محكمة القضاء الإداري ١٠٧/١٢٨/١٠ - ١٩٥٥/١٢/٢٢ - ٧ - ١٢٥٩)

المبحث الثالث

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في الدفع بعدم جواز نظر الدعوي

أ- سابقة الفصل فيها

المبدأ رقم (١٠٢١) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها - شرط اتحاد المنازعة في الخصوم والموضوع والسبب.

الحكم

إذا ثبت صدور حكم من المحكمة الإدارية بإنهاء الخصومة علي أساس رفض طلب المدعي تسوية حالته بإعتباره في درجة صانع دقيق بأجر يومي قدره ٣٠٠م من بدء إلحاقه بالخدمة، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً بعدم الطعن فيه في الميعاد وحاز قوة الشئ المقضي به، بينما قضى الحكم اللاحق المطعون فيه بتسوية تخالف مقتضى الحكم الأول، وهما قد صدرا في منازعة إتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب -إذا ثبت ذلك، فإن الحكم المطعون فيه، إذ فصل في المنازعة علي خلاف الحكم السابق الذي حاز قوة الشئ المحكوم فيه، يكون قد خالف القانون، ويتعين إلغاؤه، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها.

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ س ٣ ص ٢٨٤)

المبدأ رقم (١٠٢٢) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعي يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوي وفي أي درجة من درجات التقاضي.

الحكم

إن الدفع بعدم جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها هو دفع موضوعي يهدف إلي عدم جواز نظر الدعوي الجديدة، ولا يسقط بعدم إيدأئه في ترتيب معين قبل غيره من الدفوع الشكلية أو غير الشكلية أو غير الشكلية بل يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوي وفي أي درجة من درجات التقاضي.

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ س ٣ ص ٢٨٤)

المبدأ رقم (١٠٢٣) - الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضي به أيًا كانت الحقيقة الموضوعية فيه - إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان وكان الأخير منهما يخالف الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير.

الحكم

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان وكان الأخير منهما يخالف الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد فات ميعاد الطعن فيه فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالتطبيق للفقرة الثالثة من الماد ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة ولو كان الحكم الأول لم يصب فعلاً الحق في قضائه وذلك إحتراماً لقوة الشيء المحكوم به في هذه الصورة والتي أصبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضي به أيًا كانت الحقيقة الموضوعية فيه أما إذا كان الحكم الأول المطعون فيه فإن المحكمة بما لها من سلطة التعقيب عليه بذلك السلطة التي تتناول النزاع برمته تملك أن تنزل حكم القانون فيه ولا يحول دون ذلك صدور الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى وإلا لكان مؤدي ذلك أن تغل يد المحكمة العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على النزاع ولكانت النتيجة العكسية أن يعلو الحكم اللاحق على ما فيه من مخالفة للقانون لكونه صادراً على خلاف حكم سابق أيًا كان قضاء هذا الحكم - على حكم المحكمة العليا وهي آخر المطاف في نظام التدرج القضائي الأمر الذي يتجافي مع طبائع الأشياء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته.

(الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ ص ٣ (١٣١)

وعن أهمية استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به، ومدى تأثير ذلك بطبيعة الأحكام الصادرة بالإلغاء بحسبانها ذات حجية عينية تسري قبل الكافة نعرض لهذا المبدأ الهام:

المبدأ رقم (١٠٢٤) - حجية الشيء المقضي - استقرار الأوضاع الإدارية - الأحكام الصادرة من القضاء الإداري بالرفض لا حجية عينية لها على الكافة.

الحكم

إن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائياً، فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر، وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها، وهي حكمة ترتبط بالصالح العام؛ وآية ذلك أن القانون خول هيئة المفوضين - مع أنها ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة - حق الطعن في الأحكام إن خالفت قوة الشيء المحكوم به، سواء دفع من الخصوم بهذا الدفع أو لم يدفع، وما ذلك إلا لأن زعزعة المراكز القانونية التي انحسمت بأحكام نهائية تخل في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب إنزالها على المنازعة الإدارية، حتى ولو لم يتمسك بهذا الدفع ذوو الشأن، وبصرف النظر عن اتفاقهم صراحة أو ضمناً على ما يخالفها؛ ومن ثم فللمحكمة أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أياً كان موضوعها، وسواء أكانت طعناً بإلغاء القرار الإداري أم غير ذلك. ما دام هذا الموضوع معتبراً من المراكز التنظيمية المرد فيها إلى أحكام القانون وحده ولا يملك الطرفان الاتفاق على ما يخالف هذه الأحكام. ولا محل للتفرقة في ذلك بين المنازعات الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية وبين غيرها من المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت؛ لأن هذه أيضاً من المراكز القانونية التنظيمية التي لا محيص من إنزال أحكام القانون المنظمة لها على ما قام من نزاع في شأنها، ولا عبرة باتفاق ذوي الشأن على ما يخالفها، ولا يغير من ذلك أن الأحكام الصادرة بالإلغاء ذات حجية عينية تسري قبل الكافة بينما هي في المنازعات الأخرى ذا حجية مقصورة على أطرافها؛ لأن المرد في ذلك ليس إلى خصائص تتميز بها في منازعات الصنف الأول طبيعة الروابط القانونية فيه من ناحية الاتصال بالمصلحة العامة عن طبيعة الروابط القانونية في منازعات الصنف الثاني، بل طبيعة الروابط فيها جميعاً واحدة من هذه الناحية، وإنما المرد في ذلك إلى أن مقتضى إلغاء القرار الإداري هو اعتباره معدوماً قانوناً وكان لم يكن، فيسري هذا الأثر

بحكم اللزوم وطبائع الأشياء على الكافة، ولكل ذي شأن ولو لم يكن من أطراف المنازعة أن يتمسك به؛ وآية ذلك أن الأحكام الصادرة من القضاء الإداري في مثل هذه المنازعات بالرفض ليست لها حجية عينية على الكافة.

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢ ق عليا - جلسة ١٨/١/١٩٥٨ - س ٣ ص ٥٤٦ - والطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق عليا - جلسة ١٣/١/١٩٩٠ - س ٣٥ ص ٧٧٤)
المبدأ رقم (١٠٢٥) - إتحاد الخصوم في دعوي المطالبة بالراتب عن مدد الفصل من الخدمة وفي دعوي التعويض عن الضرر المادي المترتب علي قرار الفصل لا يكفي لعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها طالما اختلف كل من السبب والموضوع.

الحكم

إنه وإن إتحّد الخصوم في دعوي المطالبة بالراتب عن مدد الفصل من الخدمة وفي دعوي التعويض عن الضرر المادي المترتب علي قرار الفصل إلا أن السبب والموضوع مختلفان فالسبب في الأولي هو ما يزعمه المدعي من إعتبار مدة الفصل متصلة بترتب عليه وبحكم اللزوم استحقاقه للراتب عنها بينما سبب الدعوي الثانية هو الادعاء ببطلان قرار الفصل مما يترتب عليه التعويض عن هذا القرار وأما الموضوع في الدعوي الأولي فهو الراتب وفي الثانية هو التعويض والفرق ظاهر بين الطالبين وإن كان الراتب يكون عنصراً من عناصر التعويض إلا أن هذا بذاته لا يجعل الراتب هو التعويض بداهة.

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤ ق - جلسة ٤/٤/١٩٥٩ س ٤ ص ١٠٩٠)

المبدأ رقم (١٠٢٦) - (١) في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية متى إنحسم النزاع في شأن المركز القانوني التنظيمي حاز قوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم استقر الوضع الإداري نهائياً ولا يجوز إثارة النزاع فيه بدعوي جديدة لما في ذلك من زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري.

(٢) إستقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ولهينة مفوضي الدولة الدفع بقوة الشيء المحكوم به.

الحكم

إنه وفي نطاق القانون المدني وطبقاً لنص المادة ٤٠٥ منه لا يجوز للمحكمة أن تأخذ بقرينة قوة الشيء المقضي به من تلقاء نفسها إلا أن الأمر يختلف في نطاق القانون العام وفي ظل تطبيق مبدأ المشروعية ذلك أن المركز القانوني التنظيمي متى انحسم النزاع في شأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر الوضع الذي استقر به الوضع الإداري نهائياً فالعودة لإثارة النزاع فيه بدعوي جديدة هي زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضي به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للحكمة التي قامت عليها وهي حكمة ترتبط بالصالح العام ولهيئة مفوضي الدولة الدفع بقوة الشيء المحكوم به.

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ اس ٣ ص ٥٤٦)

المبدأ رقم (١٠٢٧) - الحجية العينية لحكم الإلغاء.

الحكم

الحكم الصادر بالإلغاء يكون حجة علي كافة فهو ذو حجية عينية لإعدام القرار الإداري في دعوي هي في حقيقتها إختصاص له في ذاته إلا أن مدي الإلغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإلغاء الكامل وقد يقتصر الإلغاء علي جزء منه دون باقيه وهذا هو الإلغاء الجزئي.

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٥٨/١١/١٥ اس ٤ ص ٩٣)

المبدأ رقم (١٠٢٨) - الحجية النسبية لحكم التسوية.

الحكم

الحكم الصادر بتسوية حالة موظف حجيته نسبية لا تتعدي الخصوم فيه إلي غيرهم.

(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨ اس ٣ ص ٥٦٨)

المبدأ رقم (١٠٢٩) - الحجية النسبية لحكم المنازعة في الأجر.

الحكم

إن المنازعة في الأجر هي منازعة يكون الحكم الصادر من القضاء الإداري في خصوصها ذا حجية نسبية مقصورة علي أطرافه.

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٥٨/١/١١ اس ٣ ص ٥٢٩)

المبدأ رقم (١٠٣٠) - حيابة صفة المدعي لقوة الشيء المقضي به متى صدر

الحكم في طلب وقف التنفيذ بقبول الدعوى شكلاً.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في طلب وقف التنفيذ يكون قد تضمن في الوقت ذاته قبول للدعوى شكلاً وبذلك لا يجوز الرجوع إلى المنازعة في صفة المدعي عليهما بعد أن بت فيها بحكم نه قوة الشيء المقضي به في هذه الخصوصية.

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٨ س ٩ ص ٤٤٧)

المبدأ رقم (١٠٣١) - قوة الأمر المقضي - وجوب تفسير القواعد الخاصة بها تفسيراً ضيقاً والإحتراس في توسيع مداها.

الحكم

قوة الأمر المقضي يجب تفسير القواعد الخاصة بها تفسيراً ضيقاً والإحتراس في توسيع مداها - أثر إختلاف الموضوع أو السبب أو الأخصام في الدعوى الثانية عنه في الأولي هو أنه لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٢٩/٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١ ص ٩)

المبدأ رقم (١٠٣٢) - وجوب أن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم في شأن تنازعهم.

الحكم

إن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم في شأن تنازعهم مثال ذلك حكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى المحكمة الإدارية العليا الشق الخاص بالإحالة والصادر من المحكمة الإدارية لا يحوز حجية حتي ميعاد الطعن في هذا الحكم.

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ س ٩ ص ١٠٦٦)

المبدأ رقم (١٠٣٣) - ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسم بها أحكام الإلغاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة.

الحكم

ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسم بها أحكام الإلغاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام عامة وإمتناع إنتفاع الأخيار كمبدأ عام بآثار هذه الأحكام، ومع ذلك فقد حاول القضاء الإداري جاهداً التوفيق

والملائمة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم علي طرفي الخصومة وبين الحرص علي إحترام تلك الحجية المطلقة، فجعل هذه الحجية واضحة في الآثار القانونية المترتبة لزماً علي الإلغاء وفي الأوضاع الواقعية التي لها إرتباط وثيق وأصرة أكيدة بالمراكز الملغاة فالآثار الواقعية التي تنشأ عن أحكام الإلغاء يجوز بحكم ترتيبها الحتمي ولزومها العقلي أن يتمسك بها أولو الشأن في طلب إلغاء قرار آخر مادامت هذه النتائج المحتملة يتعين علي الإدارة إحترامها بل إنفاذها من تلقاء نفسها نتيجة لحكم الإلغاء.

(الطعن رقم ١٥٣١، ١٥٣٢/٦ ق - جلسة - ١٩٦٤/٦/٢١ ص ٩)

المبدأ رقم (١٠٣٤) - حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً.

الحكم

إن حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً فكلما أختل أي شرط من الشروط السابقة كالموضوع أو الخصوم أو السبب بأن يختلف أيها في الدعوي الثانية عما كان عليه في الدعوي الأولى وجب الحكم بأنه لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوي الثانية -مثال ذلك إذا شجر نزاع بين المدعي والحكومة حول إستحقاق بدل التفرغ عن مدة سابقة وقضي في هذا النزاع برفضه فإنه يجوز له العودة إلي هذا النزاع بالنسبة إلي مدة جديدة.

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٣١ مجموعة ١٠ سنوات - ج ١ ص ٥٤٣،

والطعن رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١ مجموعة ١٥ سنة - ص ١٠٨٩)

المبدأ رقم (١٠٣٥) - شروط قيام حجية الأمر المقضي قسمان:

القسم الأول يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً . وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب

والقسم الثاني يتعلق بالحق المدعي به بأن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب.

الحكم

حجية الشيء المقضي - هناك ثمة شروط لقيام حجية الأمر المقضي وهذه

الشروط قسمان : قسم يتعلق بالحكم، وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً. وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق دون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضي - وقسم يتعلق بالحق المدعي به - ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب - وتقوم حجية الأمر المقيد علي فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات ما دام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد لا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.

(المحكمة الإدلية لعليا سنة ١٣٣٧ق - لطن رقم ١٣٣٧/ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

المبدأ رقم (١٠٣٦) - تقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين:
الفكرة الأولى هي ضرورة حسم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات مادام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم.
والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية.

الحكم

تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني علي أن «١- الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة بما فصلت فيه من حقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم، وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً. ٢- ومفاد هذا النص أن هناك شروطاً لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان : قسم يتعلق بالحكم. وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً. وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضي - وقسم يتعلق بالحق المدعي به - ويشترط أن يكون

هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم، وإتحاد في المحل إذ لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته، وأن يتحقق أخيراً إتحاد في السبب - وتقوم حجية الأمر المقضي علي فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي ضرورة ختم النزاع ووضع حد تنتهي عنده الخصومات ما دام قد صدر في النزاع حكم قضائي وذلك حتي تقف بالتقاضي عند حد فلا يتكرر النزاع مرة أخرى ودون أن يحسم - والفكرة الثانية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية إستقراراً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ومن ثم يبين مما سلف أن المعيار الذي وضعه التقنين المدني لإكتساب الحكم حجية الأمر المقضي هو إتحاد الخصومة وإتحاد الموضوع وإتحاد السبب ، والخصوم هم الأطراف الحقيقيون دون نظر إلي الأشخاص الماثلين في الدعوي وموضوع الدعوي ومحلها هو الحق الذي يطالب به المدعي أو المصلحة التي يسعى إلي تحقيقها بالإلتجاء إلي القضاء - أما السبب فهو الأساس القانوني الذي يبني عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه - والأساس القانوني قد يكون عقداً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً في القانون - ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحد المحل في الدعويين ويتعدد السبب وعلي ذلك لا يكون للحكم الصادر في الدعوي الأولى حجية الأمر المقضي في الدعوي الثانية إذ بالرغم من إتحاد المحل في الدعويين فقد يخل شرط إتحاد السبب فقد يكون الموضوع المتحد إنقضاء الإلتزام مثلاً وله أسباب متعددة فمن يتمسك بالوفاء يستطيع أن يتمسك بعد ذلك بإبراء الذمة .إلخ .وكذلك يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتحد السبب وتتعدد الأدلة فلا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي فيه مادام السبب متحداً.

ضباط إحتياط - صدور أحكام نهائية برفض دعاوي بعض الضباط الإحتياط وصدور تشريع لاحق يقوم علي أساس مغاير في مجال إنصافهم وسريان أحكامه بأثر رجعي - تبدل التشريع من شأنه أن ينشئ حقوقاً للمتقاضين لم تكن مقررّة لهم بما يجعل لطلباتهم سبباً جديداً - إمتناع التمسك في شأنهم بقاعدة حجية الشيء المقضي.

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ س ١٠ ص ٧٨٤، والطعن

رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٦٧ - جلسة ١٩٦٧/٥/١ س ٢١ ص ١٥٧)

المبدأ رقم (١٠٣٧) - متى كان الحكم نهائياً امتنع إثارة مسألة الإختصاص.

الحكم

إن الحكم بعدم قبول دعوي الإلغاء شكلاً يتضمن الحكم بإختصاص المحكمة بنظرها صيرورة هذا الحكم نهائياً تمنع من إثارة مسألة الإختصاص في دعوي التعويض في ذات الموضوع.

(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٥ - مجموعة ١٠ سنوت ج - ١ ص ٥٥٣) المبدأ رقم (١٠٣٨) - مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة.

الحكم

إن مجال تطبيق الحجية المطلقة بشأن أحكام الجنسية مشروط بوحدة المحل ووحدة السبب وأن يكون طرفاً الرابطة وهما الفرد والدولة ممثلين في الخصومة إثارة النزاع في الجنسية لدى القضاء العادي في صورة مسألة أولية يتوقف علي الفصل فيها في الدعوي المرفوعة لديه في حدود ولايته - الحكم ببراءة المطعون عليه جنائياً من تهمة دخول البلاد بغير جواز سفر صحيح تقتصر حجيته علي الدعوي الجنائية لا تتعداها إلي المسألة الأولية التي تمس الجنسية.

(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٨٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١ ص ١٠ ص ١١٩٩)

المبدأ رقم (١٠٣٩) - الحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني علي ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولي بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب.

الحكم

حجية الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع والحكم باستمرار صرف الراتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة لحين إلغاء القرار الصادر بالفصل طبقاً لقانون مجلس الدولة شأن الحكم بوقف التنفيذ وإن كان لا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعاً إلا أن ذلك يظل حكماً قطعياً له مقومات الأحكام

وخصائصها وينبني علي ذلك أنه يحوز حجية الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم إختصاص القضاء الإداري أصلاً بنظر الدعوي لسبب يتعلق بالوظيفة إذ أن قضاء المحكمة في هذا ليس قطعياً فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتاً بل يقيدها عند نظر طلب إلغائه.

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة - ٩ جلسة ١٩٦٧/١/٧ اس ١٢ ص ٥٣٦، والطعن رقم ٨١٤

لسنة ١٣ اق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨ مجموعة ١٥ سنة ج - ٢ ص ١٠٩٤، والطعن

رقم ٨٠٢ لسنة ٢٣ اق - جلسة - ١٩٨١/٢/٢ اس ٢٦ ص ٦٣٧)

المبدأ رقم (١٠٤٠) - حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي إستند إليه في الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها علي الدعوي ولم تكن المحكمة بحاجة إلي بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها.

الحكم

إن حجية الحكم للمنطوق أما الأسباب التي إستند إليه في الحكم والتي تتعلق بمسائل لا أثر لها علي الدعوي ولم تكن المحكمة بحاجة إلي بحثها وهي في صدد الفصل فيها فلا حجية لها - الفصل في الدعوي الخاصة بالمدعي لم تكن المحكمة في حاجة إلي التعرض للمسئولية عن الخصم أسباب الحكم في هذا الخصوص ليست لها حجية.

(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ اس ١١ ص ٦٩٢)

المبدأ رقم (١٠٤١) - حجية الشيء المقضي - شروطها - عدم جواز الاستناد إلى الحجية والتمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها - أثر صدور تشريع جديد يتضمن أساس قانوني جديد.

الحكم

ومن حيث إن حجية الشيء المقضي لا تترتب إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتعدد صفاتهم وتعلق بذات المحل سبباً وموضوعاً - إذا كانت الدعوى الأولى التي حكم فيها بعدم إختصاص المحكمة بنظرها ، مستنداً إلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣,٩ لسنة

١٩٦٦ ثم صدر بعد الحكم فيها تشريع جديد هو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي انطوى على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات التأديبية للسلطات الرئاسية بجهات القطاع العام فإنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها بحجة سبق الفصل فيها في ظل قواعد قانونية أخرى - أساس ذلك أن هذه الحجية لا يجوز التمسك بها إلا إذا كانت الدعوى مبنية على ذات السبب التي كانت عليه الدعوى المقضي فيها ولا شك أن تبدل التشريع الذي يقوم على أساس قانوني جديد من شأنه أن ينشئ حقوقاً للمدعى لم تكن مقررة له مما يجعل لطلبه سبباً جديداً مصدره القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(الطعن رقم ٧٦٩ / ١٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/١)

المبدأ رقم (١٠٤٢) - وزارة الحربية والجامع الأزهر جهتان ليستا سوي فروع للحكومة وأثره أن الدعويين المقامتين ضدتهما تتحدان خصوماً بما يتعين معه الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.

الحكم

كون الحكم السابق صادراً في دعوى مقامة من وزارة الحربية ضد المدعي بينما الدعوى الماثلة المطعون في الحكم الصادر فيها مقامة من المذكور ضد الجامع الأزهر الدعويان تتحدان خصوماً بإعتبار أن الحكومة هي الخصم في الدعوتين أما الجهتان المذكورتان ليستا سوي فروع لها وعليه يتعين الحكم في الدعوى الثانية بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٦٧/٥/٧ س ١٢ ص ١٠٢٢)

المبدأ رقم (١٠٤٣) - حجية الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد مقصورة على ما قضي به الحكم من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذي ذهب إليه الحكم بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية.

الحكم

قضاء المحكمة الإدارية فيما يتعلق بطلب المدعي تسوية حالته بعدم القبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد - حجية هذا الحكم مقصورة على ما قضي به من الناحية الشكلية ومرتبطة بالتكليف الذي ذهب إليه بأن حقيقة طلب المدعي هو طلب إلغاء لا طلب تسوية لا حجية لهذا الحكم بالنسبة لموضوع الطلب فهذا الحكم لا يحول

دون أن يطلب المدعي التعويض العيني عما أصابه من ضرر ناتج عن إمتناع الوزارة عن تسوية حالته.

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ ص ١٣ (١٤٢)
المبدأ رقم (١٠٤٤) - الحكم بوقف الدعوي تعليقاً حتى يفصل في مسألة أولية
هو حكم قطعي فرعي له حجية الشيء المحكوم به.

الحكم

الأمر بوقف الدعوي حتى يفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فرعي له حجية
الشيء المحكوم به جواز الطعن فيه إستقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا قبل الفصل
في موضوع الدعوي.

(الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣ ص ١٤ (٩٠)
المبدأ رقم (١٠٤٥) - ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه مل لم ترتبط
الأسباب بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها.

الحكم

ثبوت الحجية لمنطوق الحكم دون أسبابه - إرتباط أسباب الحكم بمنطوقه إرتباطاً
وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بغيرها - ثبوت الحجية لها في هذه الحالة.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ١٢ اق - الطعن رقم ٧/٥٧٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٦)
المبدأ رقم (١٠٤٦) - حجية الشيء المقضي تسمو علي قواعد النظام العام.

الحكم

الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعي له مقومات الأحكام
وخصائصها - مدي حجيته بالنسبة إلي ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت
في الموضوع - أساس ذلك: حجية الشيء المقضي تسمو علي قواعد النظام العام.

(المحكمة الإدارية العليا - لسنة ١٤ اق - لطن رقم ١٣/٨١ اق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

المبدأ رقم (١٠٤٧) - قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام.

الحكم

حكم حجية - صدور حكم بإنقضاء الدعوي العمومية وبراءة المتهم مما نسب
إليه بشأن نقل صيدلية بدون ترخيص - إقامة الدعوي العمومية عليه مرة ثانية عن
ذات الواقعة ولكن بوصف قانوني جديد بإعتبار أنه أدار صيدلية قبل الحصول
علي ترخيص - الحكم ببرائته تأديساً علي أنه لم يقم لفتح صيدلية بدون ترخيص

بل نقل صيدنية إلي مكان آخر وإتخذت الثلاثون يوماً التي يمكن للوزارة خلالها أن تعترض علي طلب النقل هذا الحكم لا تحوز أسبابه حجية الشيء المقضي به -أساس ذلك أن أسبابه إنطوت علي إهدار لحجية الحكم الجنائي الأول إذ كان يتعير علي المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها دون التعرض لبحث موضوعها ودون حاجة لأن يدفع أمامها بذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً من النظام العام -لا محل للقول لأن لهذا الحكم حجية في ثبوت أن نقله للصيدنية قد تم بناء علي قرار ضمنني بالترخيص.

(المحكمة الإدارية العليا - السنة ٤١ق - الطعن رقم ٥٢٥ والطعن رقم ١١/١١٦٢

ق - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (١٠٤٨) — صدور حكم من المحكمة التأديبية بعد إقامة الطعن علي حكم لها ، ودون إنتظار الفصل فيه، لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب علي الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون.

الحكم

إن محكمة القضاء الإداري وقد قضت بإختصاصها بنظر دعوي المدعي في شأن طلب أحقيته في مرتبه عن مدة وقفه عن العمل وبعدم إختصاص المحكمة التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد إقامة الطعن المائل في حكم المحكمة التأديبية المشار إليه، ودون إنتظار الفصل فيه، فإنه لا يحوز ثمة حجية تغل يد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب علي الحكم المطعون فيه ووزنه بميزان القانون، وبالتالي فلا مندوحة إعمالاً لهذه السلطة من القضاء للأسباب سالفة الذكر بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب منازعة وبإحالته للفصل في الطعن المائل ولم تتمهل المحكمة إلي أن تقول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه، بإعتبارها أعلي درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري.

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩ اس ١٧ص ٤٤٧)

المبدأ رقم (١٠٤٩) — رفض دائرة فحص الطعون للطعن المقدم في حكم محكمة القضاء الإداري يترتب عليه أن يصبح الحكم نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضي.

الحكم

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار المؤسسة بترقية بعض العاملين بها إلغاء كلياً ورفض دائرة فحص الطعون للطعن للمقدم في هذا الحكم يترتب عليه أن يصبح حكم محكمة القضاء الإداري نهائياً ويحوز قوة الشيء المقضي.

(المحكمة الإدارية العليا - سنة ٢٠١٦ - طعن رقم ١٦/٢٦٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٥)

المبدأ رقم (١٠٥٠) - لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلى المحكمة التأديبية الأخرى بعد إلغاء الإحالة بحكم المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

صدور حكم من المحكمة التأديبية بإحالة الدعوي إلى محكمة تأديبية أخرى الطعن علي هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وإلغاء مع إحالة الدعوي إلى المحكمة المختصة لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوي إلى المحكمة التأديبية الأخرى لا ينال من ذلك صدور حكم في موضوع الدعوي من المحكمة التأديبية التي أحالت عليها الدعوي ذلك أن حكم المحكمة الإدارية العليا قد ألغى حكم الإحالة الأول وأصبح لا حجية له.

(الطعن رقم ١٠٧٤ سنة ٢٠١٦ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨١ س ٢٦ ص ٧٣٧)

المبدأ رقم (١٠٥١) - ما يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من قرارات باعتماد قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي - أثر ذلك - تكون حجة على الكافة فيما فصلت فيه من حقوق - يسري في شأنها الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه.

الحكم

ومن حيث إن القرارات التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعي وهي تمارس عملاً قضائياً تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية، اعتماداً مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لقرارات اللجنة ما يتولاه في هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة فتلحقه لزوماً الصفة القضائية - وما يصدره مجلس الإدارة من قرارات تعتبر من الأحكام التي تحوز حجية الأمر المقضي وتكون بهذه المثابة حجة على الكافة فيما فصل فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم ويتعلق بذات الموضوع محلاً وسبباً يتعين إلغاء القرار المطعون فيه وعدم جواز نظر

الاعتراض لسابقة الفصل فيه - وما لا شك فيه أنه يترتب على هذه الحجية أنه لا يجوز لمجلس إدارة الهيئة تعديل قراره أو سحبه أو إلغائه في أي وقت بعد صدوره لإستنفاد ولايته في شأنه.

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٢٢ ق عليا - جلسة ١٩٨١/٣/٣١ - ص ٢٦ ص ٨٢٦)
المبدأ رقم (١٠٥٢) - صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

الحكم

الطعن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفي الموضوع بإلغائه صدور الحكم في الشقين المستعجل والموضوعي الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق المستعجل فقط فوات مواعيد الطعن في الشق الموضوعي الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكماً قطعياً له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الطعن فيه إستقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي كونه حكماً مؤقتاً لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي الأثر المترتب علي ذلك مصير حكم وقف التنفيذ يتعلق بصور الحكم الموضوعي إذا صدر حكم في الشق الموضوعي فإنه يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة في الشق العاجل ويكون هو المعول عليه في الدعوي صيرورة الحكم الموضوعي نهائياً بعدم الطعن خلال الميعاد لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن.

(الطعن رقم ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ - ص ٢٨ ص ٦٤٤)
المبدأ رقم (١٠٥٣) - حيابة الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة لقوة الأمر المقضي إذا فوت المدعي عليه علي نفسه طريق الطعن.

الحكم

الحكم الصادر بعدم الإختصاص والإحالة يجوز لصاحب الشأن الطعن فيه بطرق الطعن المناسبة خلال الميعاد وإذا فوت المدعي عليه علي نفسه طريق الطعن فإن الحكم يحوز قوة الأمر المقضي ولا يخلو بالإمكان إثارة عدم إختصاص المحكمة المحال إليها الدعوي.

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٢ - ص ٢٨ ص ٨١٠)

المبدأ رقم (١٠٥٤) - حجية الأمر المقضي به لا تقوم إلا بتوفر وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً.

الحكم

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي به وحدة الخصوم وتعلق النزاع بذات المحل سبباً موضوعاً لا يجوز التمسك لحجية الأمر المقضي إذا كان قد صدر حكم المحكمة الاستئنافية بإلغاء حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص بوقف تنفيذ قرار الفصل وإعادتها إلى المحكمة الجزئية وصدر حكم من المحكمة التأديبية بإلغاء هذا القرار وذلك لإختلاف موضوع الدعوي فالحكم الصادر من المحكمة التأديبية قد تناول موضوع القرار في حين تناول حكم المحكمة الجزئية ظاهره فقط ليجت في وقف تنفيذه.

(الطعن رقم ٩٥٢ ، ٩٦٢ لسنة ٢٠٠٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ س ٢٩ ص ٥٦٩)

المبدأ رقم (١٠٥٥) - حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة كافة.

الحكم

أحكام الإلغاء تتمتع بحجية مطلقة قبل كافة -الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه في دعوي أخرى صيرورة هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه حكم الإلغاء يتمتع بحجية مطلقة ويسري في مواجهة كافة طلب إلغاء هذا القرار في المنازعة الماثلة بعد أن انتفى عنصر النزاع فيه من مقتضاه اعتبار الخصومة منتهية.

(الطعن رقم ٣٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ س ٢٩ ص ١٢١٠)

المبدأ رقم (١٠٥٦) - تتوفر الحجية للقرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي حيث أن المشرع قد حدد لها اختصاصاً قضائياً وذلك في حالة توافر شروط الحجية.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - حجية الأمر المقضي به - الشروط التي يجب توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي به قسمين :
للقسم الأول يتعلق بالحكم بأن يكون حكماً قضائياً وأن يكون قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً

وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب القسم الثانى يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب - فيما يتعلق بالقسم الأول : إذا اختص المشرع جهة إدارية باختصاص قضائى كالألجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره هذه اللجان من قرارات فى المنازعات التى تختص بنظرها يكون لها حجية الأمر المقضى وذلك بأن يكون قراراً قطعياً أى فصلاً حاسماً لا رجوع فيه من جانب اللجنة .

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٢٤/١ - س ٢٩ ص ٥٤٥)
المبدأ رقم (١٠٥٧) - يشترط للدفع بحجية الأمر المقضى به إتحاد الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

طبقاً لحكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه يشترط للدفع بحجية الأمر المقضى به إتحاد الخصوم والمحل والسبب ويعتبر الحكم حجة على الخصوم وخلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص مثل المشتريين كما تمتد حجية الحكم إلى الدائنين العاديين.

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ س ٣٠ ص ٤٦٣)
المبدأ رقم (١٠٥٨) - خروج بحث مشروعية القرار الإدارى عن نطاق الاختصاص الولائى للمحاكم الجنائية أو المدنية يجعل التعرض له لا يحوز قوة الأمر المقضى به.

الحكم

صدور أحكام جنائية أو مدنية إستندت فى أسبابها إلى وجود قرار صادر من هيئة الإستثمار بالموافقة على المشروع بإعتباره مشروعاً إستثمارياً دون أن تتعرض تلك الأحكام لمدى مشروعية القرار خروج بحث مشروعية القرار عن نطاق الاختصاص الولائى للمحاكم الجنائية أو المدنية الاختصاص الولائى للمحاكم العادية ولا تحوز قوة الأمر المقضى فيما بالفصل فيه.

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٨ س ٣٠ ص ١٢٣٩)
المبدأ رقم (١٠٥٩) - للمحكمة كقضاء مستعجل أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك فى مرحلة نظر الموضوع.

الحكم

لمحكمة القضاء الإداري أن تطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبولها بعد الميعاد متى تبين أن الخصم المتمسك بأى منهما لم يشفع طلبه بما يثبت أو يؤيده - للمحكمة من باب أولى أن ترجئ البيت فى الدفع إلى مرحلة الفصل فى الموضوع حتى لا يتعطل الفصل فى الشق المستعجل من الدعوى لأسباب ترجع إلى تراخى جهة الإدارة فى دفعها على وجه تعتد به وفى ذات الوقت لا كضيق على تلك الجهة فرصة إثبات دفعها فى مرحلة لاحقة من مراحل النزاع - أساس ذلك : أن المحكمة كقضاء مستعجل لها أن تتلمس توافر شروط قبول الدعوى من ظاهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك فى مرحلة نظر الموضوع

(الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٧ س ٣١ ص ٢٩)

المبدأ رقم (١٠٦٠) - عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به.

الحكم

عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقه الفصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به فى نزاع الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

المبدأ رقم (١٠٦١) - المسألة التي لم تنظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن تكون موضوعاً لحكم حاز قوة الأمر المقضى ولا يثور بشأنها الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الحكم

يشترط فى المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها : أولاً - أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ثانياً - أن تكون المحكمة قد فصلت فى موضوعها بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً ثالثاً - أن تكون ذات المسألة هى موضوع الدعوى الثانية من أى من الطرفين قبل الآخر، ومؤدى ذلك أن المسألة التي لم تنظرها المحكمة فعلاً لا يمكن أن الدعوى لسبق الفصل فيها.

(الطعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠)

المبدأ رقم (١٠٦٢) - ما تصدره اللجان القضائية للإصلاح الزراعى من قرارات فى المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز حجية الأمر المقتضى متى توافرت شروطها.

الحكم

إن كان الأصل هو ثبوت الحجية للأحكام الصادرة من المحاكم إلا أنه إذا خص المشرع جهة إدارية بإختصاص قضائى كاللجان القضائية للإصلاح الزراعى فإن ما تصدره من قرارات فى المنازعات المختصة بها قانوناً يحوز حجية الأمر المقتضى متى توافرت شروطها.

(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦ س ٣١ ص ٢٣٣)

المبدأ رقم (١٠٦٣) - متى قضت محكمة القضاء الإدارى ضمناً بإختصاصها بحكم حاز قوة الأمر المقتضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة القضاء الإدارية بعدم قبول طلب وقف الخصم من الراتب ينطوى ضمناً على القضاء بإختصاص المحكمة بالفصل فى المنازعات عدم الطعن على هذا الحكم فى المواعيد وبالإجراءات المقررة يكسبه قوة الشئ المقتضى به أثر ذلك أنه يتعين الإعتداد بهذا الحكم وإعمال مقتضاه فيما قضى به ضمناً من إختصاص المحكمة بنظر الدعوى رغم أنها لم تكن مختصة أصلاً بالموضوع ومتى قضت محكمة القضاء الإدارى ضمناً بإختصاصها بحكم حاز قوة الأمر المقتضى به فلا يجوز لها أن تعاود بحث هذا الأمر والقضاء فيه بحكم مخالف.

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ س ٣١ ص ٣٠٣)

المبدأ رقم (١٠٦٤) - لا تثبت حجية الأمر المقتضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى أصدرته.

الحكم

لا تثبت حجية الأمر المقتضى إلا بأن يكون لجهة القضاء الولاية فى الحكم الذى أصدرته فإذا لم يكن للمحكمة المدنية أى إختصاص فى شأن مقابل التحسين وهى فى مقام تقدير التعويض عن نزع الملكية فلا حجية لما يرد فى قضائها

بخصوص مقابل التحسين.

(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٣ س ٣٢ ص ٤١٣)
المبدأ رقم (١٠٦٥) - حجية الأحكام القضائية تمتد إلى الخلف العام من دائنين
وورثة وإلى الخلف الخاص.

الحكم

ومن حيث إن فكرة حجية الأحكام تقوم أساساً على وجوب احترام عمل
القاضي وحسم النزاع ومنع تأييده. وبقي من تعارض الأحكام وهذه الحكمة التي
استهدفها المشرع من حجية الأحكام تقتضي بحكم اللازم أن الحكم كما يكون حجة
على الخصم في الدعوى فإنه يكون كذلك حجة على خلفه العام من دائنين وورثة
وعلى خلفه الخاص متى استندوا في النزاع الجديد إلى ذات السبب الذي استند
إليه الخصم الأصيل في النزاع الذي سبق الفصل فيه.

(الطعن رقم ١٢٧٦/٢٨ ق عليا - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

المبدأ رقم (١٠٦٦) - أثر حكم دائرة توحيد المبادئ على الأحكام السابقة لها
- صدور حكم لا حق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤
مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاص هذه الهيئة يقتصر على
الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ
يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من تلك الهيئة لا تنسحب على
الإحكام السابق صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع
عنها قوتها.

الحكم

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا سواء بحسم النزاع في موضوع
برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به كمسألة
الاختصاص هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه كقرينه حاسمة
بصحته يعتبر هذا الحكم باتاً غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن
ولا يغير من هذه الحجية صدور حكم لا حق مغاير من ذات المحكمة بالهيئة
المشكلة طبقاً للمادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذلك أن
إختصاص هذه الهيئة يقتصر على الطعون التي تحال إليها من دوائر المحكمة
الإدارية العليا لترسى فيها مبدأ يستقر عليه ومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة من

تلك الهيئة لا تتسحب على الأحكام السابقة صدورها بما حازته من حجية ولا تجردها من صحتها أو تنزع عنها قوتها.

(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣ س ٣٢ ص ١٣١٦)
المبدأ رقم (١٠٦٧) - الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وهذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً في دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية أو كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك.

الحكم

تعتبر الأحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية حجة على الكافة وينشر منطوقها فى الجريدة الرسمية هذه الحجية ترتب أثرها دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم صادراً فى دعوى رفعت ابتداءً مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية أو كان الحكم قد صدر فى موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل فى نزاع مدنى أو إدارى أو غير ذلك هذه الحجية تمنع أصحاب الشأن من إثارة النزاع بإقامة دعواهم بالمنازعة فى جنسية مورثهم مرة أخرى أمام مجلس الدولة بعد سبق فصل القضاء العادى فيها بمناسبة دعوى مرفوعة قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة.

(الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٢ س ٣٣ ص ٢٥)
المبدأ رقم (١٠٦٨) - وحدة المحل وتحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها.

الحكم

إذا كان محل الدعوى الأولى هو ترتيب الجزاء القانونى على عدم مشروعية القرار الإدارى مع طلب التعويض وكان محل الدعوى الثانية هو ترتيب الجزاء القانونى لعدم مشروعية مع طلب الإلغاء فإن المحل فى الدعويين واحد -أساس ذلك: أن عدم المشروعية يصلح سبباً لإلغاء القرار الإدارى بغض النظر عن الأثر المترتب على ذلك إلغاءً أو تعويضاً -مؤدى ذلك: تحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها -إلغيات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفع

يصمه بمخالفه القانون ويستوجب إلغاؤه.

(الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة - ٣٢ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ س ٣٣ ص ٩٩٩)
المبدأ رقم (١٠٦٩) - لا تلحق الحجية إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

الحجية لا تلحق إلا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والمحل والسبب الطعن في حكم لصدارة علي خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكومة فيه يمتد إلى الحكم السابق رغم فوات الطعن فيه متى كان الحكمان قد صدرا في دعويين أقيمتا طعنًا على قرار واحد وإتحد الخصوم فيهما أو كان هناك إرتباط بينهما.

(الطعن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٤ س ٣٣ ص ٧٢ - وأيضاً
الطعن رقم ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١ - والطعن رقم ٣٩٧ لسنة
٣٣ ق - جلسة - ١٩٨٩/٣/٢٥)

المبدأ رقم (١٠٧٠) - نطاق حجية الأحكام الصادرة من دائرة توحيد المبادئ -
لا تسرى بأثر رجعي حتى لا تمس الأحكام القضائية النهائية التي إستقرت بها
المراكز القانون للأطراف المعنية.

الحكم

نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً للمادة ٥٤
مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً
بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤، أن الأحكام التي تصدر من الدوائر الخاصة
المشار إليها لا تسرى بأثر رجعي، وبذلك فإن ما قضت به هذه الدائرة من أن
الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يسرى على الأرض الخاضعة
فعلاً لضريبة الأتيطان حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة، هذا القضاء
وإن وضع حداً لاختلاف الرأي السابق على صدوره في ١٥/١٢/١٩٨٥ إلا أنه
لا يسرى بأثر رجعي حتى لا يمس الأحكام القضائية النهائية التي إستقرت بها
المراكز القانونية للأطراف المعنية خاصة في مجال حقوق الملكية العقارية.

(الطعن رقم ١٨٨٥ و ١٩٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٨ س ٣٣ ج ١)
المبدأ رقم (١٠٧١) - يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق
المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يشترط لقيام حجية الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم والمحل والسبب - المواد من ٩٣٩ إلى ٩٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وضعت أحكام مفصلة فى كيفية تعيين مديري التركيات أو تثبيت منفذى الوصية والوجبات الملقاة على عاتقهم - منقذ الوصية نائب عن الورثة والموصى لهم ينوب عنهم ويمثلهم أمام القضاء فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها حتى يتم تنفيذ الوصية وتخليص التركة إلى أصحابها - الأحكام الصادرة فى تلك الدعاوى أو عليه تعتبر حجة عليهم ، وهى بهذه المثابة تحول بينهم وبين رفع دعاوى جديدة فى خصوص الحقوق المدعى بها فى تلك الدعاوى لسبق الفصل فيها - يتحقق بذلك شرط إتحاد الخصوم حقيقة أو حكماً فى الدعويين مما يحول دون نظر الدعوى الجديدة.

(الطعن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٣٣ ق - جلسته ١١/٤/١٩٨٩ - س ٣٤ ص ٨٥٧ مبدأ ٧٣ ص ٤٨٣) المبدأ رقم (١٠٧٢) - المحكمة تقضى بالحجية من تلقاء نفسها المتعلقة بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الإختياري عن الحكم وإعمال الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى ابتداءً وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام.

الحكم

المادة ١٤٥ مرافعات - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به - قيام الحكم والحق الثابت به إلى أن يتم هذا التنازل باختيار الصادر لصالحه الحكم و فى الوقت الذى يختاره . المادة ١١٦ مرافعات - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - المادة ١٠١ من قانون الإثبات - لا تكون للأحكام حجيتها إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر المقضى وتقضى به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الإختياري عن الحكم - إعمال الحجية يستتبع حتماً عدم قبول الدعوى ابتداءً وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من إجراءات وأحكام .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسته ١٣/ ١/ ١٩٩٠ - س ٣٥ ص ٧٧٤)

المبدأ رقم (١٠٧٣) - يشترط للدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يشترط للدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه إتحاد الخصوم والموضوع والسبب -إذا لم تتوافر شروط أعمال هذا الدفع فإنه يكون في غير محله ويتعين رفضه.
(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

المبدأ رقم (١٠٧٤) - يشترط لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل والسبب.

الحكم

الحكم بعدم جواز أو عدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها إنما يستند إلى ما تقضى به المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ من أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً -وتقضى المحكمة هذه الحجية من تلقاء نفسها بما مفاده أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزة تنقسم إلى قسمين. قسم يتعلق بالحكم وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب وفيما يتعلق بالقسم الثاني من الشروط الخاصة بالحق المدعى به ولئن كان ثمة إتحاد في المحل وهو الطعن في القرار المطعون فيه وإتحاد في السبب وهو النعي عليه بعدم المشروعية إلا أنه ليس هناك إتحاد في الخصوم، فالخصم في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق هو صاحب العقار الصادر بشأن القرار المطعون فيه، والخصم في الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق هو مستأجر جزء البديروم محل القرار المذكور، وبالتالي لا يجوز الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ ق حجية الأمر المقضى به مواجهة المدعى في الدعوى الأخيرة)

(الطعن رقم ٣١/٢٨٠٩ و ٢٢٧٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ - س ٣٥ ص ١٨٠٧)

المبدأ رقم (١٠٧٥) - الأحكام النهائية الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه هي

أحكام كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها.

الحكم

ومن حيث أنه من المبادئ المسلم بها أن الأحكام النهائية الحائزة لحجية الشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق التي قضت بها وليست منشئة لها ومن ثم فإن مؤدى صدور حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن بإلغاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية بخفض درجة الطاعن هو اعتبار هذا الحكم التأديبي كان لم يكن اعتباراً من تاريخ صدوره.

(الطعن رقم ٣٤/١٩١٤ ق عليا - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩)

المبدأ رقم (١٠٧٦) - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية.

الحكم

قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المادة - ١٠١ الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية - لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً.

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٢٦)

وعن امتداد حجية الأحكام القضائية إلى الخلف العام والخاص للخصم جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا على ما يلي

المبدأ رقم (١٠٧٧) - الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص - الحكم في الكل يعتبر قضاءً في الجزء.

الحكم

ومن حيث إن الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقاً بالعين التي انتقلت إلى الخلف - تتسحب الحجية إلى الدائنين العاديين - الحكم في الكل يعتبر قضاءً في الجزء - متى كان سند الاعتراض هو وجود عقد أو تصرف معين مدعى صدوره من الخاضع أو خلفه إلى المعارض في تاريخ سابق على تاريخ العمل بأي من قوانين الإصلاح الزراعي يجب للاعتداد بهذا العقد وإلغاء الاستيلاء على المساحة موضوع هذا التعاقد أن يثبت حقيقة صدوره فعلاً عن الخاضع وفي تاريخ ثابت سابق على

تاريخ العمل بالقانون المطبق في الاستيلاء - إذا لم تتحقق هذه الشروط فإنه لا يجوز الحكم بإلغاء الاستيلاء عن أرض الاعتراض.

(الطعن رقم ٣٣/٣٧٨٦ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٠)

المبدأ رقم (١٠٧٨) - متى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنوانا للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولا يجوز المساس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق القانون بافتراض وقوعه.

الحكم

الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى يمنع الخصوم من العودة إلى مناقشة المسألة التي فصل فيها هذا الحاكم في أي دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها ، ويمنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها في هذا الصدد وفق وحدة المسألة في الدعوى بأن تكون هذه المسألة أساساً يتبادلها الطرفان في الدعوى الأولى وعرضت لها المحكمة في هذه الدعوى وحسمتها سواء في منطوق حكمها أو أسبابه المرتبطة إرتباطاً وثيقاً فاستقرت حقيقتها بينهما بهذا الحكم ، فإن الحكم بعد إستنفاد طرق الطعن فيه يحوز قوة الأمر المقضى فيه في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من إعادة المجادلة فيها في أي دعوى تالية محلها أي حقوق متفرعة من هذه المسألة أو مترتبة عليها ، ومتى حاز الحكم قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصل فيه من مسائل ويعتبر عنوانا للحقيقة - قوة الأمر المقضى للحكم تسمو على قواعد النظام العام ولا يجوز المساس بها وهي تغطي حتى الخطأ في تطبيق القانون بافتراض وقوعه .

(الطعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/ ١/ ١٩٩١ - س ٣٦ ص ٤٥٤)
المبدأ رقم (١٠٧٩) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها. حجية الأمر المقضى - شروطها - المحكمة تقضي بهذه الحجية من تلقاء نفسها - تطبيق.

الحكم

ومن حيث أن مفاد المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة

الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها "، والمستفاد من هذا النص أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي وهي أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، كما يشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل والسبب، ومعنى أن يكون الحكم السابق قضائياً أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية، ومعنى أن يكون الحكم السابق قطعياً لأن يكون قد فصل فيه في موضوع النزاع، وأن المقصود باتحاد السبب هو مصدر الحق المدعى به.

ومن حيث إنه متى كانت القرارات التي تصدرها اللجان القضائية للإصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية وكان الثابت أن المساحة موضوع الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ هي نفس المساحة محل الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر فيه القرار المطعون فيه في الطعن المائل وذلك بحسب ما انتهى إليه الخبير في تقريره المقدم في هذا الاعتراض، كما أن سند المعارض (الطاعن) واحد في الاعتراضين، وهو العقد المؤرخ ١٩٤٥/٦/١٦ وهو يمثل إتحاد في السبب في الاعتراضين الأمر الذي يجعل للقرار الصادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض الأول رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ حجية طبقاً لأحكام المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تحول دون نظر الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ وهو ما طبقته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ إذ أصدرت قرارها المطعون فيه في الطعن المائل وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه في الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون.

(طعن رقم ٣٠/٢١٠٩ ق على جلسة ١٩٩١/٢/١٢ - ولطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٢)

المبدأ رقم (١٠٨٠) - تغيير الأساس القانوني للخصومة في الدعوي بجيز إعادة طرح النزاع من جديد .

الحكم

يجوز إعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوي - مناط ذلك ألا يخلق باب إعادة النزاع من جديد على هذا الأساس القانوني المختلف.

(الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ - س ٣٦ ص ١١٤٢)
المبدأ رقم (١٠٨١) - حيازة الحكم لقوة الشيء المقضى به يوجب إتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوماً.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يتعين للقضاء بعدم جواز نظر الدعوي سابقه الفصل فيها أن يكون ثمة حكم حائز لقوة الشيء المقضى به وإتحاد كل من الدعويين سبباً وموضوعاً وخصوماً.

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٤)

المبدأ رقم (١٠٨٢) - حجية الشيء المقضى - شروطها - عدم حيازة الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص للحجية - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض محل الطعن لسابقة الفصل فيه بالاعتراض رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ فإن المستفاد من المادة (١٠١) من قانون الإثبات أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى، ومن بين هذه الشروط أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً، ومعنى أن يكون قطعياً، أن يكون قد فصل في موضوع النزاع.

وإذ الثابت من القرار الصادر في الاعتراض رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ أنه قضى بعدم اختصاص اللجنة بنظر النزاع بعد أن تبين لها عدم وجود قرار بالاستيلاء، وأن الإصلاح الزراعي لم يمس الأطيان محل الاعتراض، ومن ثم فإن ما ذهبت إليه اللجنة في القرار المطعون فيه برفض هذا الدفع على أساس أن القرار السابق لم يفصل في موضوع النزاع يكون متفقاً وصحيح حكم القانون، مما يتعين معه رفض هذا الدفع.

(الطعن رقم ٣٦٦٦ / ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢١ - س ٣٧ ص ١٣٠٣)

المبدأ رقم (١٠٨٣) - صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء لا يعد فصلاً في موضوع النزاع بما يتعين معه رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات مفادها أن ثمة شروط يلزم توافها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى به منها أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً ، ومعنى أن يكون الحكم قطعياً هو أن يكون قد فصل في موضوع النزاع.

المادة ١٠١ من قانون الإثبات - يتعين لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى توافر عدة شروط - أن يكون الحكم السابق قضائياً وقطعياً - مؤدى ذلك: أن يكون الحكم قد فصل في موضوع النزاع - صدور قرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر الاعتراض لوجود قرار بالاستيلاء - لا يعد ذلك فصلاً في موضوع النزاع - أثر ذلك: رفض الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه .

(الطعن رقم ٣٦٦٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢١/ ٤/ ١٩٩٢ س ٣٧ ص ١٣٠٣)
المبدأ رقم (١٠٨٤) - شروط قيام حجية الأمر المقضى قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- . القسم الآخر يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم وإتحاد في المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجية إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتحاد في السبب.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مفادها - ثمة شروط لقيام حجية الأمر المقضى - هذه الشروط قسمان ١- : قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه إلا إذا إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بدون هذه الأسباب فإن للأسباب في هذه الحالة أيضاً حجية الأمر المقضى ٢- . القسم الآخر يتعلق بالحق

المدعى به ويشترط أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم فلا يكون للحكم حجبة إلا بالنسبة للخصوم أنفسهم وإتحاد فى المحل إذا لا يكون للحكم هذه الحجبة إلا بالنسبة للموضوع ذاته وإتحاد فى السبب -الخصوم هم الأطراف الحقيقيين فى الدعوى - موضوع الدعوى هو الحق الذى يطالب به المدعى أو المصلحة التى يسعى إلى تحقيقها بالإلتجاء إلى القضاء -السبب هو الأساس القانونى الذى سيبنى عليه الحق الأساس القانونى قد عقاً أو إرادة منفردة أو فعلاً غير مشروع أو إثراء بلا سبب أو نصاً فى القانون -يتعين فى هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل -قد يتحد المحل فى الدعوى ويتعدد السبب -لا تكون للحكم الصادر فى الدعوى الأولى حجبة الأمر المقضى فى الدعوى الثانية -يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتحدد السبب وتتعدد الإدالة فلا يحول تعدد الأدلة أو حجبة الشئ المقضى فيه مادام السبب متحداً.

(الطعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

المبدأ رقم (١٠٨٥) - قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا فى نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الأثبات - قوة الأمر المقضى لا تثبت إلا فى نزاع يتحد فيه الخصوم والمحل والسبب - إذا اختلف الخصوم أو المحل أول السبب فلا قوة الأمر المقضى.

(الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٢/٤/٢٨)

المبدأ رقم (١٠٨٦) - حجبة الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً.

الحكم

قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعى تحوز حجبة الأمر المقضى به - ما دام قد صدرت فى حدود اختصاصها ، ويشترط لقيام حجبة الأمر المقضى فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد فى الخصوم المحل والسبب -حجبة الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمناً -حجبة الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المقضى بها مناطقها فصلاً فى مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان وإستقرت

حقيقتها بينهما إستقراراً يمنع من إعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان.
(الطعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة - ١٩٩٢/٧/٧ ورقم ٣٢٢٦ لسنة ٣٣ ق
جلسه - ١٩٩٢/٧/٧ ورقم ٢٨١٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦).

وعن مناط صحة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها قضت
المحكمة الإدارية العليا بالمبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٠٨٧) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أثر
لحجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضي به - مناط
صحة الدفع وجود حكم فاصل في الموضوع يمنع من إعادة النظر فيما قضى
فيه من جديد.

الحكم

ومن حيث إن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو أثر لأصل
مقرر مؤداه حجية الأحكام فيما فصلت فيه بما تحمله من قوة الشيء المقضي به
إلا أن مناط صحة هذا الدفع أن يكون هناك حكماً فاصلاً في الموضوع يمنع من
إعادة النظر فيما قضى فيه من جديد وعلى هذا نصت المادة ١٠١ من قانون
الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأن الأحكام التي
حازت قوة الأمر المقضي فيه تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز
قبول دليل ينفي هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع
قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً -
إلا أن مناط تطبيق حكم هذا النص أن يكون الحكم قطعياً فاصلاً في موضوع
النزاع سواء في جملته أو جزء منه أو مسألة متفرعة عنه فصلاً حاسماً لا رجوع
فيه وبعد تناول موضوع النزاع بالموازنة بين حجج الخصوم وأوجه دفاعهم
بحيث يمكن القول أنه تم الفصل في موضوع النزاع وحسمه حتماً باتاً لا رجوع
فيه.

(الطعن رقم ٣٥/٣٤٦ ق عليا - جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ - س ٣٨ ص ٥٦٨)
المبدأ رقم (١٠٨٨) - إذا كان للحكم الجنائي حجية في الإثبات في المنازعات
المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلى المتهم - فإن هذه
الحجية تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها
محاكم مجلس الدولة - لا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإداري

ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائى من وقائع على يد القاضى الجنائى من إثبات حدوث الوقائع فى المكان والزمان وإدانة المتهمين.

الحكم

ومن حيث إنه من المبادئ العامة التى إستقر عليها قضاء هذه المحكمة بالنسبة لحجية الأحكام الجنائية فى الإثبات فى مجال المنازعات المدنية، من حيث حدوث الوقائع محل الإتهام ونسبتها إلى المتهم فإن ذات هذه الحجية تكون للأحكام الجنائية فى مجال المنازعات الإدارية التى تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة، فالقضاء الجنائى يعتنى أصلاً وأساساً بالوقائع التى يكون منها الإتهام والبحث والتحقيق فيما إذا كانت حدثت وتحديد المتهم للمسؤول عن إرتكابها على أساس المبادئ العامة التى قررها الدستور والقانونى والتى تتضمن أن العقوبة شخصية وهى تقوم على صحة وقوع الفعل ونسبه إلى من يحكم عليه بالعقوبة وإن المتهم برئ حتى يثبت إدانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . وأن حق الدفاع أصالة أو وكالة مكفول ولا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية (المواد ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠ من الدستور .

ولا يتصور قانوناً وعقلاً أن يهدر أمام القضاء الإدارى ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائى من وقائع (وما انتهى إليه تقرير الخبراء الذين يكون قد أنتدبهم المحكمة) على يد القاضى الجنائى من إثبات لما قام الدليل القانونى على حدوثه من الوقائع فى الزمان والمكان، على النحو الذى إنتهى إليه الحكم الجنائى، وما أثبتته من إدانة للمتهمين بشأنها بالتحديد الذى أوردته أو فى التحقق عن عدم وقوعه من أفعال أو عدم صحة نسبه من أفعال حديث إلى أشخاص بذواتهم.

(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/٩ - س ٣٨ ص ١١٦٣)
المبدأ رقم (١٠٨٩) - شروط الدفع بحجية الأمر المقضى.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المولد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مفادها - ثمة شروط يلزم لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضى - هذه الشروط تنقسم إلى قسمي ١- يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن يكون التمسك بالحجية فى منطوق الحكم لا فى أسبابه - إلا إذا

إرتبطت الأسباب إرتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ٢- يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوص وإتحاد في المحل واتحاد في السبب.

(الطعن رقم ٤٢٤٥ لسنة ٣٧ ق ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (١٠٩٠) - حجية الأحكام - شروط التمسك بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

الحكم

القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها منوط بتوافر شروط المادة ١٠١ من قانون الإثبات بأن يكون الحكم المعول على حجيته صادراً من جهة قضائية مختصة بالفعل في النزاع حتى يتمتع على الجهات القضائية الأخرى نظره مرة أخرى تحقيقاً لما إستدته دقة المشرف من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع منع التضارب بين الأحكام لتعارضها.

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ - س ٣٨ ص ١٤٨٥)

المبدأ رقم (١٠٩١) - شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها.

الحكم

يتعين لقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها فضلاً عن وحدة الخصوم الإتحاد بين الدعويين في المحل والسبب -الإختلاف بينهما في المحل والسبب يترتب عليه رفض الدفع.

(الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (١٠٩٢) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها - اتحاد الموضوع.

الحكم

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل فيها يجب لقبوله إتحاد الموضوع في الدعويين طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨.

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

المبدأ رقم (١٠٩٣) - الحكم بوقف الدعوى حكم قطعي في طريقة سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بحالتها - اكتسابه حجية الشيء المحكوم به

— أثر ذلك على الدعوى الأخرى المنظورة أمام المحكمة المتفقة معها في أشخاصها وموضوعها وسببها.

الحكم

ومن حيث إن المادة رقم ١٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ".

ومن حيث إن قضاء المحكمة بوقف الدعوى إعمالا لحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو حكم قطعي لأنه يفصل ويقطع في طريقه سير الدعوى ويقرر عدم صلاحيتها للحكم فيها بالحالة التي هي عليها، وبهذه المثابة يكتسب الشيء المحكوم به، فلا يجوز للمحكمة في دعوى أخرى منظورة أمامها تتفق في أشخاصها وموضوعها وسببها مع الدعوى التي قضت بإيقافها حتى يفصل في المسألة الأولية — لا يجوز للمحكمة — أن تقضي في الدعوى الأخرى قبل أن يتم الفصل في المسألة الأولية التي تم الوقف حتى الفصل فيها.

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم فإنه لما كان الثابت أن المحكمة قد قضت في طلب الإلغاء رقم ٣٨٥٥ لسنة ٣٧ ق بإيقافها لحين الفصل في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة عليا، وكان الثابت أن هذه الدعوى تتفق مع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه أطرافا وموضوعا وسببا، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في موضوع طلب الإلغاء قبل الفصل في المسألة الأولية المشار إليها إنما يكون قد خالف حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٨٥٥ لسنة ٣٧ ق بوقف الدعوى لحين الفصل في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة عليا — إلغاء الحكم وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري.

(الطعن رقم ٨٢٥ / ٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢ - س ٣٩ ص ٩٤٩)
المبدأ رقم (١٠٩٤) - حجية الأمر المقضي - شروطها - المقصود بوحدة الخصوم في دعوى الإلغاء - إن إختلاف الخصوم فقط مع إتحاد المحل والسبب يوجب تطبيق قاعدة الحجية نظراً لعينية الطعن بالإلغاء أمام القضاء الإداري.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من هذا النص أنه يشترط للقضاء بهذا الدفع توافر الشروط الآتية:

١- إتحاد الخصوم في كلا الدعويين

٢- إتحاد السبب.

٣- إتحاد الموضوع.

وبتطبيق ما سلف على واقعة النزاع المطروح في الطعن المائل يبين أن المطعون ضدهم سبق أن أقاموا الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦. أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة (دائرة منازعات الأفراد والهيئات) ضد المطعون ضده الثامن رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصفته طالبين فيها الحكم بذات الطلبات التي أقيمت بها الدعوى رقم - ٦٥٦٥ لسنة ٤٧ ق والمطعون في الحكم الصادر فيها بموجب الطعن المائل، وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق بجلسة ١٩٩٣/٤/١ قاضياً بقبول تدخل الطاعن وفي الموضوع بعدم قبول الدعوى لإنتفاء القرار الإداري.

وحيث إنه قد توافرت في الدعويين سالفى الذكر وحدة العناصر التي كانت تستوجب الحكم بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها وهي إتحاد الخصوم والموضوع والسبب، وهو عكس ما قضي به الحكم المطعون فيه، ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بإلغائه. ولا ينال من هذه النتيجة ما استند إليه الحكم المطعون فيه من إختلاف الخصوم والسبب في الدعويين، ذلك أن وجود خصم جديد في أحدي الدعويين، لا يؤخذ نريعة للقول باختلاف الخصوم، لما هو مستقر عليه من أي دعوى الإلغاء تستهدف مخاصمة القرار الإداري المطعون فيه وأن الحكم الصادر فيها يعتبر حجة علي الكافة، بما في ذلك الخصوم الذين لم يكونوا ممثلين في الدعوى، إذ المقصود بوحدة الخصوم في دعوى الإلغاء أن يكون هؤلاء الخصوم ممثلين في الدعوى بصفاتهم وليس بأشخاصهم، وقد تحقق هذا الشرط في الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق والدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها، حتى لو كان أحد خصوم الدعوى الأخيرة لم يكن موجوداً في الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق.

وأيضاً فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه من إختلاف السبب في الدعويين لا يطابق الحقيقة، ذلك أن السبب الذي قامت عليه الدعويين هو واقعه إختلاس بعض المظاريف التي تضمنت استمارات الانتخاب، وقد خلط الحكم المطعون فيه بين السبب والدليل في كل من الدعويين، ذلك أنه عندما أقيمت الدعوى رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٦ ق لم يكن قد أنتهي التحقيق الذي تولته النيابة الإدارية في

الشكوى المتضمنة لواقعه لختلاس بعض موظفي هيئة البريد لمطاريف الانتخاب، ثم أقيمت الدعوى رقم ٦٥٦٥ لسنة ٤٧ ق المطعون في الحكم الصادر فيها بعد إنتهاء التحقيق في هذه الدعوى وإحالة المخالفين إلى المحاكمة التأديبية فقررت المحكمة أن ذلك يعد سبباً جديداً يختلف عن السبب الذي قامت عليه الدعوى السابقة، بينما أن هذا لا يعدو أن يمون دليلاً ساقه المدعون لإثبات صحة السبب الذي ستدون إليه لإصدار القرار المطعون فيه، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله، وبالتالي يكون الطعن قد قام علي سند سليم من القانون في طلبه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها.

(الطعن رقم ٢٠٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٨/٢٨)

المبدأ رقم (١٠٩٥) - حجية الأمر المقضي - شروطها - الأحكام التي حازت قوه الأمر المقضي تكون حجة فيها فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً - متى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها - للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها - يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع المبدي من الجهة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإنه لما كان المستفاد من سياق نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها للمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها ومن ثم يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعى به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب.

ومن حيث إنه لما كان الثابت من مطابقة صورة الحكم الصادر من محكمة

القضاء الإداري دائرة الجزاءات بجلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ في الدعوي رقم ٦٣٧٨ لسنة ٣٩ ق أن المدعى أقام هذه الدعوى طالباً بالحكم بصفة مستعجلة بوقف قرار رئيس جامعه الأزهر رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ بتتحيته عن رئاسة قسم الطب الطبيعي وفي الموضوع بإلغائه بينما طلب في الدعوي المائلة إلغاء قرار رئيس الجامعة الصادر في ١٩٩١/٩/١٨ برفض تعيينه في هذه الوظيفة بعد عودته من الإعارة بإعتباره أقدم أستاذ هذا القسم ومن ثم فإن المحل في الدعويين يختلف في كل منهما تماماً عن الآخر إذا أن المحل في الدعوي الأولي هو إلغاء قرار تنحية المدعي رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ بينما في الدعوي الأول هو إلغاء قرار رفض تعيينه لرئاسة قسم الطب الطبيعي بكلية الطب بعد عودته من الإعارة المشار إليه وبهذه المثابة فإن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٩٩٠/١٠/٢٩ في الدعوي رقم ٦٣٧٨ لسنة ٣٩ ق لا يجوز الأمر المقضي بما يحجب المحكمة عن نظر الدعوي رقم ٩٩٦ لسنة ٤٦ ق المائلة لتخلف أحد شرائط هذه الحجية حسبما سلف بيانه وهو إتحاد المحل وإذا الحكم المطعون فيه غير هذا النظر وقضي بعدم جواز نظر الدعوي لسابقة الفصل فيها فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين القضاء بإلغائه.

(الطعن رقم ٤٠٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/١٠ - س ٤٠ ص ٥٥٣)
المبدأ رقم (١٠٩٦) - شروط قبول الدفع بحجة الأمر المقضي - تطبيق على حالة قرار سلمي .

الحكم

من حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ومن حيث إن مفاد هذا النص أن ثمة شروطاً يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجة الأمر المقضي وهذه الشروط كما يبين من المقارنة بين صدر النص وعجزه ينقسم إلى قسمين قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن

يكون حكماً قطعياً وأن يكون التمسك به في منطوق الحكم ولا في أسبابه إلا إذا ارتبطت الأسباب بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب وقسم يتعلق بالحق المدعى به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب.

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ (وهي الدعوى التي يستند إليها الطاعن في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق) يبين أن تلك الدعوى أقيمت أمام محكمة القضاء الإداري (دائرة التسويات) بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٨٢ من السيد / ضد محافظ بني سويف ابتغاء الحكم بإلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن إنهاء خدمته وإعطائه شهادة بذلك وخلو طرفه ومدة خدمته، وبجلسة ١٧ / ٦ / ١٩٨٥ قضت المحكمة في الدعوى المذكورة بقبول الدعوى شكلاً وبإلغاء القرار السلبي بامتناع إدارة بني سويف التعليمية عن إنهاء خدمة المدعي اعتباراً من تاريخ انقطاعه عن العمل وما يترتب على ذلك من آثار وإلزام الجهة الإدارية المصروفات، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً حيث حكمت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٥ / ٤ / ١٩٩٧ في الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٣١ المقام بطلب إلغاء هذا الحكم بإجماع الآراء برفض الطعن.

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق الصادر بجلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٨٦ أنه مقام من ضد محافظة بني سويف وبذات الطلبات السابقة في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق وهي إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن إنهاء خدمته وعن إعطائه شهادة بذلك وخلو طرفه ومدة خدمته.

ومن حيث إنه متى كان الصحيح في القانون أن الدعوى محل الطعن المائل قد اتحدت في الخصوم والمحل والسبب مع الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق وصار الحكم الصادر فيها نهائياً برفض الطعن عليه ومن ثم كان متعيناً على محكمة أول درجة الوقوف عند القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وإلزام المدعي المصروفات دون التصدي لموضوعها بأي وجه من الوجوه، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه القضاء بإلغائه والحكم بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٣٤٦٨ لسنة ٣٦ ق

لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٩٨ لسنة ٣٦ ق.

(الطعن رقم ١٠١٥ / ٣٣ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٥/٢٨)

المبدأ رقم (١٠٩٧) - اختلاف موضوع كل من الدعويين عن الأخرى يتخلف معه شرط إتحاد المحل بما يجعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها غير قائم على سنده الصحيح. المادة (١٠١) من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

الحكم

يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها الاتحاد في الخصوم وفي المحل وفي السبب - إذا تخلف شيء من ذلك فلا يجوز الحكم بعدم جواز نظر الدعوى - القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب علي هذا التوسع فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القاعدة كالمحل أو السبب أو الخصوم بأن اختلف أي منهما في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وحيث إنه ولما كان ذلك، كان موضوع الدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ٢ ق هو القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٩، وموضوع الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة ٢ ق الصادر فيها الحكم الطعين هو القرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم يكون موضوع كل من الدعويين مختلفا عن الآخر ويتخلف تبعا لذلك شرط إتحاد المحل ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى رقم ٦٤٧ لسنة ٢ ق لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٧٧٧ لسنة ٢ ق غير قائم على سنده الصحيح لتخلف أحد الشروط وهو اختلاف المحل في كل من الدعويين عن الأخرى، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله متعينا إلغاءه في هذا الشق.

(الطعن رقم ٣٠٢٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦ - س ٤١ ص ١٢٦٥)
المبدأ رقم (١٠٩٨) - شروط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - قواعد قوة الأمر المقضي من القواعد التي يتعين التضييق في تفسيرها.

الحكم

يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها الاتحاد في الخصوم

والمحل وفي السبب - إذا تخلف شيء من ذلك فلا يجوز الحكم بعدم جواز نظر الدعوى - القواعد الخاصة بقوة الأمر المقضي هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراز من توسيع مداها منعا للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسع، فكلما اختلف أي شرط من شروط تلك القاعدة كالمحل أو السبب أو الخصوم، بأن اختلف أي منهما في الدعوى الثانية مما كان عليه في الدعوى الأولى وجب الحكم بأن لا قوة للحكم الأول تمنع من نظر الدعوى الثانية ومن ثم تعين رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

(الطعن رقم ٣٠٢٤ / ٣٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦ - س ٤١ ص ١٢٦٥)
المبدأ رقم (١٠٩٩) - حجية الحكم مقصورة على من كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، متدخلاً إنضمامياً أو إختصاصياً - شروط الحجية المقضي - تطبيق.

الحكم

من حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً". وتقضي المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها.

ومن حيث إن المستفاد من نص المادة المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم مقصورة على من كان طرفاً في الخصومة الصادر فيها الحكم ويستوي أن يكون مدعياً أو مدعى عليه، متدخلاً إنضمامياً أو إختصاصياً، كما تقتصر الحجية على الشيء المقضي فيه محلاً وسبباً، بمعنى أنه يشترط لقبول الدفع بحجية الأمر المقضي توافر ثلاثة شروط إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وأخيراً إتحاد في السبب.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ٤٧٢٨ لسنة ٤٤ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالقاهرة طلب في ختامها الحكم بوقف التنفيذ وإلغاء قرار رئيس جامعة عين شمس رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ المتضمن وقفه عن العمل، وبجلسة ١٩٩٠/٧/٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً

بنظر الطعن وإحالته إلى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التعليم للاختصاص وقد نظرت المحكمة التأديبية، وبجلسة ١٩٩٢/٤/١٤ قرر الحاضر عن انطاعن تعديل طلباته إلى طلب الحكم بتعويضه بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه عما أصابه من أضرار من جراء صدور القرار المطعون فيه، وقد قضت المحكمة التأديبية في الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٤ ق بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وكان ذلك بجلسة ١٩٩٣/٤/٢٠ ولما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق - والتي صدر فيها الحكم محل الطعن المائل - وطلب في ختام صحيفتها الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه تعويضا له عن الأضرار التعسفية والباطلة التي أصابته ببالغ الضرر المادي والمعنوي، وأنه، في سبيل شرح دعواه، ذكر أن قرارا صدر من رئيس الجامعة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ بوقفه عن العمل ونعى المدعى على القرار المطعون فيه صدوره على غير أساس صحيح من القانون وبدون مراعاة للإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات وأن الطالب أصابته أضرار مادية وأدبية من جراء هذه الإجراءات التعسفية والمخالفة لصحيح القانون والتي اتخذت ضده دون ذنب جناه الأمر الذي يلتبس معه الحكم بإلزام المطعون بأن يؤدوا له مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه.

ومن حيث إنه من كل ما تقدم أن ثمة اتحادا في السبب الذي أقيمت على أساسه الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق (صدور القرار بوقف الطاعن عن العمل رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ وما نجم عنه من أضرار) والسبب الذي أقيم على أساسه الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٤ ق بعد تعديل الطاعن لطلباته (صدور القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠ وما حاق به من أضرار مادية وأدبية من جراء صدور هذا القرار) فالطاعن في الدعويين يستند على أن ثمة قرارا خاطئا صدر من الجامعة نجمت عنه أضرار مادية وأدبية وهو القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٩٠، الأمر الذي يتحقق معه ولا شك - وكما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - وحدة السبب، ولما كان ذلك كذلك وكان ثمة إتحاد في الخصوم وفي المحل بين الدعوي رقم ٣٢٨/٢٤ ق والتي صدر فيها الحكم بجلسة ١٩٩٣/٤/٣٠ والدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٤٥ ق الصادر فيها الحكم المائل المطعون فيه، فإن شروط التمسك بحجية الأمر للمقضي تكون متوافرة، ويكون الدفع المبدي من جامعة عين شمس بعدم قبول

الدعوى لسابقة الفصل فيها دفعا صحيحا، ولما كان الحكم المطعون فيه أخذ بهذا الدفع وقضى به فإن قضاءه يكون صحيحا ويكون النعي عليه نعيًا غير سديد.

(الطعن رقم ٣٣٨٣ / ٤٠ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٦/١٦)

المبدأ رقم (١١٠٠) - وجوب التمييز بين السبب والدليل، فالسبب قد يتعدد كما قد تتعدد الأدلة، ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي ما دام السبب متحداً.

الحكم

ومن حيث إنه ومتى كان ما تقدم فإن الثابت أن الطاعنين في الطعن المائل قد سبق لهما أن أقاما الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع بطلب إلغاء القرار الصادر من مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس جامعة الإسكندرية بجلسة ١٩٩٥/٣/٢٣ في الدعوى رقم ٩٤/١ والقاضي بمجازاة الطاعنين بالعزل من وظيفتهما مع الاحتفاظ بالمعاش والمكافأة وهي ذات الطلبات في الطعن المائل وقد قضت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الأولى بجلسة ١٩٩٦/١/٢٠ في الطعن المشار إليه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار مجلس التأديب المطعون عليه وترتبا على ذلك فإن ذلك الحكم يحوز حجية الأمر المقضي في الطعن المائل وتحققت بالتالي شروط الدفع بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه لإتحاد الخصوم والمحل والسبب الذي قام عليه كلا الطعان بما يتعين معه القضاء بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه ولا ينال من هذه النتيجة أن طلبات الطاعنين بالطعن المائل قد تضمنت طلبات أخرى بالزيادة عن الطلبات موضوع الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع وهي الحكم باستبعاد ما ورد بمذكرة عضو الإدارة القانونية بكلية الطب جامعة الإسكندرية المعروضة على الدكتور عميد الكلية والمؤشر عليها منه في ١٩٩٣/١١/١٨ وكذا طلب الحكم ببراءة الطاعنين مما أسند إليهما من اتهام إذ أن هذه الطلبات تدخل في عموم الطلب الأصلي وهو إلغاء قرار مجلس التأديب محل الطعنين والذي قضت المحكمة بإلغائه كذلك فلا ينال من النتيجة المذكورة مجرد اختلاف الأسباب التي قام عليها الطعن المائل بالزيادة أو النقص عن الأسباب التي قام عليها الطعن رقم ٣٠٥٥ / ٤١ ق.ع لذلك مردود بأنه يجب التمييز بين السبب والدليل وقد يتعدد السبب وتتعدد الأدلة ولا يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضي فيه ما دام السبب متحداً. (طعن

عليا رقم ١٣٣٧ / ٥ جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨، وطعن عليا رقم ٢٠٣٨ لسنة ٤٠
جلسة ١٩٩٤/٨/٢٨).

والثابت أن السبب قد اتحد في الطعنين ومؤداه عدم مشروعية قرار مجلس
التأديب المطعون فيه ومخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله في حين أن
استناد الطاعنين لأسباب مغايرة وغير متطابقة في الطعنين لا يعدو أن يكون
مجرد أدلة ساقها الطاعنان لإثبات صحة السبب الذي اتحد في الطعنين.

(لطن رقم ٣١٢٠ / ٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠ - وأيضا لطن رقم ١٣٣٧ / ٥

ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨ - ورقم ٢٠٣٨ / ٤٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٨/٢٨)

المبدأ رقم (١١٠١) - حجية الأمر المقضي - شروطها - حجية الحكم تلحق
منطوقه وما يرتبط به من أسبابه ارتباطا وثيقا - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إن طلب المدعي في الدعوى رقم ٢٢٢١ / ٤٤ ق عليا هو أحد
الطلبين في الدعوى رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٨ ق وأن النزاع في الدعويين كان بين
ذات الخصوم وأن الأساس القانوني واحد في الدعويين ومن ثم يكون هناك إتحاد
في الخصوم والمحل والسبب مما لا يجوز معه نظر طلب إلغاء قرار حي غرب
القاهرة بالامتناع عن تعديل الترخيص الممنوح للطاعن إلى ترخيص محل من
النوع الأول المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦،
ولا وجه لما يثيره الطاعن من تخلف الشروط اللازمة للقضاء بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها ذلك أن حجية الحكم تلحق منطوقه وما يرتبط به من
أسبابه ارتباطا وثيقا لا يقوم المنطوق بدونها أن قضاء الحكم السابق النهائي في
مسألة أساسية يكون مانعا من التنازع فيها بين الخصوم أنفسهم في أية دعوى
تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل
الآخر ولو بأدلة قانونية أو واقعية جديدة.

ولما كان رفض جهة الإدارة إجابة الطاعن لطلباته قد تأسس على أحكام المادة
٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال للعامة وأن المحل الذي
يطلب المدعي الحصول علي ترخيص بمباشرة النشاط به مجاور لمصلحة وقد
فصلت محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٧٥٤ / ٣٨ في هذه المسألة
الأساسية فإن القضاء يكون مانعا للخصوم من التنازع في ذات المسألة في

الدعوى الصادر فيها الحكم الطعين.

(لطنن رقما ٢٤٣ / ٣٨ ق عليا و ٤٣٧٩ / ٤٢ ق عليا - جلسة ١٠ / ١ / ١٩٩٩)

المبدأ رقم (١١٠٢) - حجية الأمر المقضي - شروطها.

الحكم

المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تؤكد أن ثمة شروط يلزم توافرها لجواز قبول الدفع بحجية الأمر المقضي، وهذه الشروط تنقسم على قسمين، قسم يتعلق بالحكم بأن يكون حكما قضائيا وأن يكون قطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم وفي أسبابه التي ارتبطت بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب، وقسم يتعلق بالحق الدعي به فيشترط أن يكون هناك إتحاد في الخصوم وإتحاد في المحل وإتحاد في السبب.

(الطعن رقم ٧١١٥ / ٤٥ ق عليا - جلسة ١٧ / ٣ / ٢٠٠٠ - س ٤٢ ص ١٤١)
المبدأ رقم (١١٠٣) - حجية الأمر المقضي - شروطها - التمييز بين السبب والدليل - السبب هو المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعي به - الدليل هو وسيلة إثبات الحق - المعول عليه في قيام الحجية هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل - نتيجة: تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي متى توافرت لها شرائطها.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المستفاد من نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها وللمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها - من ذلك يبين أنه يشترط لقيام حجية الأمر المقضي فيما يتعلق بالحق المدعي به أن يكون هناك إتحاد في الخصوم والمحل والسبب، وغني عن البيان أن السبب يفترق عن الدليل إذ يقصد بالسبب في هذا المقام المصدر الذي يتولد عنه الحق المدعي به بينما أن الدليل هو وسيلة إثبات هذا الحق وإذا كان المعول عليه في قيام الحجية على الوجه

المشار إليه هو وحدة السبب وليس وحدة الدليل فمن ثم فإن تعدد الأدلة لا يحول في ذاته دون قيام حجية الأمر المقضي طالما توافرت شرائطها بالمفهوم سالف البيان.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أنه سبق للطاعن أن أقام الاعتراض رقم ٦٦١ لسنة ١٩٦٢ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طالباً فيه الاعتداد بعقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٤٨/١٠/٢٦ الصادر له من الخاضع من مساحة خمسة أفدنة بحوض البرية قسم أول ضمن القطعة رقم ٦ مشاعاً في مساحة عشرين فدان الكاينة بزماد الدرندجات - مركز سيدي سالم - محافظة كفر الشيخ واستبعاد هذه المساحة من الاستيلاء قبل الخاضع المذكور وبجلسة ١٩٦٣/٤/٨ قررت اللجنة قبول الاعتراض شكلاً وفي الموضوع بالاعتداد بالعقد المشار إليه واستبعاد المساحة الواردة به مما يستوجب عليه لدى السيد/..... بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١. إلا أن مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قرر بجلسة ١٩٦٣/٩/٤ عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية آنف الذكر. ثم عاد الطاعن وأقام الاعتراض رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ بذات الطلبات عن نفس المساحة مستنداً في ذلك إلى أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك الخاضعين لقوانين الإصلاح الزراعي وبجلسة ١٩٧٥/٥/١٤ قررت اللجنة القضائية قبول الاعتراض قبول الاعتراض شكلاً وفي الموضوع برفضه فطعن المعارض المذكور على هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٢ ق. عليا. وبجلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ قضت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بإجماع الآراء بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً فعاد الطاعن وأقام بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٥ الاعتراض رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ موضوع الطعن المائل بذات الطلبات وبجلسة ١٩٨٧/٥/٣ قرر بمحضر الجلسة أنه يستند في اعتراضه إلى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ وأكد على ذلك بمذكرة دفاعه المقدمة خلال فترة حجز الاعتراض للحكم.

ومن حيث إنه لا مراء في ضوء ما سلف إيراده من واقعات أن الاعتراض رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ والاعتراض رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ محل الطعن المائل إنما يتحدان في الخصوم، كما يتحدان في المحل والسبب إذ يستهدف المعارض

في كل منهما الاعتراض بالتصرف الصادر له من الخاضع
ببيع مساحة خمسة أفدنة الموضحة الحدود والمعالم على النحو السالف بيانه
استنادا إلى العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٤٨/١٠/٢٦ قد أدرجه الخاضع بإقراره
تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ كما أن مساحته لا تزيد على خمسة
أفدنة مما تتوافر معه شروط الاعتداد به المنصوص عليها في المادة الأولى من
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بتصرفات الملاك
الخاضعين لأحكام قوانين الإصلاح الزراعي والمستبدلة بالمادة الأولى من القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ومتى كان الأمر ما تقدم فإن القرار الصادر في الاعتراض
رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٧٤ والمؤيد بحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن ١٢٤ لسنة
٢٢ ق. عليا المشار إليه يحوز حجية الأمر المقضي بما لا يجوز معه إثارة
النزاع من جديد أمام اللجنة القضائية.

(الطعن رقم ١٧٢٨ / ٣٧ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٣)

المبدأ رقم (١١٠٤) - الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا
بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه - أساس
ذلك:

الحكم

ومن حيث إن المستقر عليه أن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
فيها يقتضي وجود دعويين متحدثتين في الخصوم والمحل والسبب وأن تكون
إحدهما قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضي.

ومن حيث إنه من المقرر أن الحكم الصادر بعدم اختصاص القضاء الإداري
ولائيا بنظر الدعوى يحوز قوة الأمر المقضي متى فات ميعاد الطعن فيه وفي
هذه الحالة لا تحوز إثارة مسألة الاختصاص مرة أخرى، ومرد ذلك إلى حرص
المشرع على استقرار الأحكام القضائية واحترام ما قضت به، فإذا أقام الخصوم
دعوى ثانية بذات المحل والسبب أمام ذات المحكمة تعين الحكم بعدم نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها.

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعنين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم
٤٣١١ لسنة ٤٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري بذات الطلبات المشار إليها،
وبجلسة ١٩٩١/١/١٧ قضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء الإداري ولائيا

بنظر الدعوى، ولم يطعن هذا الحكم فصار حائزا لقوة الأمر المقضي، إلا أنهم أقاموا دعوى ثانية برقم ١٨٥٥ لسنة ٤٩ ق، واتحدت الدعويان في الخصوم والمحل والسبب، وبناء على ذلك صدر للحكم المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى الثانية لسابقة الفصل فيها، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون.

ومن حيث إنه عما أثاره الطاعنون من أن ظروف الحال قد تغيرت بصور حكم من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٩٣/١٢/١٨ في الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٣٢ ق.ع فإنه بالرجوع إلى حيثيات ذلك الحكم يبين أنه صدر في منازعة تتعلق بمدى أحقية أحد ضباط الاحتياط في المعاش وتأمين ١٠% والتأمين الإضافي، وقضت لمحكمة بأن الاختصاص بنظر تلك المنازعة ينعقد للقضاء الإداري — فإن هذا الحكم ليس من شأنه تقرير اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى الماثلة والتي تتعلق بمدى أحقية ضباط الاحتياط في تجديد اشتراكاتهم بأندية القوات المسلحة وفنادقها، ومن ثم يتعين الالتفات عما أثاره الطاعنون في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٦٦٤ / ٤٤ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٨)

المبدأ رقم (١١٠٥) — الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها لا يحوز حجية في شأن منازعة أخرى، لأنه لم يفصل أصلا في موضوع مما يمكن بحث اتحاده أو عدم اتحاده مع موضوع دعوى أخرى.

الحكم

ومن حيث إنه وفيما يتعلق بدفع الطاعن بعدم جواز نظر للدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق — المطعون في الحكم الصادر فيها — لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٨٨/٥/٣٠، والتي كان الطاعن قد أقامها طعنا على قرار رفض قبول أوراق ترشيحه بوصفه عاملا، والتي صدر الحكم بانتهاء الخصومة لزوال المنازعة والمصلحة فيها — على حد ما ذكر بتقرير الطعن — على أساس أن لجنة الاعتراضات قد قبلت أوراق ترشيحه بوصفه عاملا، فإنه لما كان الحكم في الدعوى رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٠ ق قد قضى بانتهاء الخصومة في الدعوى على أساس أنها قد أصبحت غير ذات موضوع، فمن ثم لا يحوز هذا الحكم حجية في شأن صفة الطاعن موضوع الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق تمنع من جواز نظرها لسبق الفصل فيها، ذلك أن الحكم في الدعوى رقم ١٣٨٨

لسنة ٢٠ ق لم يفصل أصلا في موضوع، يمكن بحث اتحاده مع موضوع
الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ٢٠ ق، بما يتعين معه رفض الدفع.)
(الطعن رقم ٥٧٤٥ / ٤٤ ق عليا - جلسة ٢٥/٦/٢٠٠٠)

وعن مدى تمتع الحكم الصادر من جهة قضائية لا ولاية لها بالحجية أمام الجهة
المختصة ذات الولاية أكدت المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي:
المبدأ رقم (١١٠٦) - شروط إعمال حجية الأحكام القضائية إتحاد الخصوم
والمحل والسبب بين الدعويين السابقة واللاحقة - يجب أن يكون الحكم المعول
على حجيته صادرا من الجهة القضائية صاحبة الولاية بالفصل في النزاع -
صدور الحكم من محكمة لا ولاية لها - أثر ذلك عدم حيازة الحكم أي حجية
أمام المحكمة المختصة.

الحكم

ومن حيث إن المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، تنص على أن " الأحكام التي حازت قوة
الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل
ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين
الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم، وتعلق بذات الحق محلا وسببا، وتقتضي
المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها ".

ومن حيث إن المشرع قد استهدف بهذا النص وضع حد للأنزعة القضائية بين
المتخاصمين وكذا منع التضارب بين الأحكام، بأن اعتبر الأحكام الصادرة في
هذه الأنزعة حجة فيما فصلت فيه من حقوق، وحظر قبول أي دليل ينقض هذه
الحجية، كما خول المحكمة سلطة القضاء بهذه الحجية من تلقاء نفسها حتى ولو
لم يدفع بذلك أحد من الخصوم، بما مفاده أنه لا يسوغ لأحد الأطراف إثارة
النزاع الذي صدر بشأنه حكم حائز لقوة الأمر المقضي مجددا أمام القضاء، وإلا
تعين الحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة لفصل فيها، بيد أن المشرع حرصا منه
على بلوغ الغاية من تقرير حجية الأحكام القضائية اشترط لإعمال هذه الحجية
إتحاد الخصوم والمحل والسبب بين الدعويين السابقة واللاحقة، وهو ما يقتضي
بحكم اللزوم أن يكون الحكم المعول على حجيته صادرا من جهة قضائية صاحبة
ولاية بالفصل في النزاع حتى يمتنع على الجهة القضائية الأخرى نظره، ومن ثم

إذا كان الحكم صادرا من محكمة مدنية في شأن نزاع من اختصاص القضاء الإداري فإنه لا يجوز حجية أمام هذا القضاء يتمتع عليه معها إعادة نظر النزاع من جديد.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بطنطا - الدائرة المستعجلة - في الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦ بجلسة ١٩٩٦/١٠/٢٩، والقاضي برفض الدعوى المقامة من الطاعن طعنا على قرار فرض الحراسة عليه - والذي هو في حقيقة تكييفه القانوني الصحيح طعن في قرار وزير الداخلية بإدراج اسم الطاعن في سجل الخطرين على الأمن العام - أنه قد تصدى لنزاع يتعلق بقرار إداري مما ينعقد الاختصاص بنظره للقضاء الإداري، متجاوزاً بذلك حدود ولايته القضائية، ولم يسر على النهج الذي سارت عليه محكمة القيم التي قضت في الدعوى رقم ١٥٢ لسنة ١٧ ق بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الطعن على قرار السلطة التنفيذية بفرض الحراسة ضد المدعي منذ عام ١٩٨١، وأمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص، الأمر الذي يعني أن قضاء المحكمة المدنية في هذا الشأن لا يحوز حجية أمام محكمة القضاء الإداري لدى نظر الشق العاجل من الدعويين رقمي ٥٧٨, ٨٦٥٤ لسنة ٥٢ ق الصادر بشأنهما الحكم المطعون فيه باعتباره حكماً صادراً من محكمة غير مختصة ولائياً بنظر النزاع المستقر عليه قضاء هو انعدام حجية الحكم الصادر من جهة قضائية خارج حدود ولايتها، وللقضاء الإداري بما له من ولاية عامة في المنازعات الإدارية عند بحث حجية الحكم الصادر من جهة قضاء أخرى أن يتحقق من أنه صدر في حدود الولاية القضائية لهذه الجهة، وليس من شأنه أن يحول دون تصدي المحكمة مجدداً لهذا الشق من النزاع.

(الطعن رقم ٧١٢٢ و ٤٥/٨١٣١ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/١٢/٨)

الباب السادس

الدفع بالتقادم

الباب السادس

الدفع بالتقادم

الأصل أن قواعد القانون المدني ، بما فيها أحكام التقادم ، قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص، إلا أن قضاء الإداري قد جري علي أن يأخذ من تلك القواعد ما يتلاءم مع روابط القانون العام ويتفق مع طبيعتها مالم يوجد نص تشريعي خاص لمسألة معينة فإنه يجب عندئذ الالتزام بالنص .

وفيما يلي سنعرض لأهم المبادئ القانونية التي استقرت في قضاء المحكمة الإدارية العليا في مجال سقوط الحق في الدعوي بمضي المدة المقررة لتقادم الحق المدعي به، ثم للدفع بسقوط الحقوق الناشئة عن قوانين وقواعد وقرارات ونظم سابقة، ثم للدفع بسقوط الدعوي التأديبية بالتقادم لارتباطها بذلك الدفع.

ويلاحظ في هذه المقام أن التقادم ليس سببا حقيقيا من أسباب براءة الذمة بل هو مجرد وسيلة لقطع حق المصالبة به، فيظل التزاما مدنيا إلى أن يدفع بتقادمه، وينقضي إذا تم التمسك به، ولكن يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمه المدين، لذلك ينبغي أن يتمسك به ذوو الشأن، ولايجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.

وفيما يلي نعرض للمبادئ التي تقرر في شأن الدفع بالتقادم وذلك في أربعة

فصول :

الفصل الأول - الدفع بسقوط الحق بالتقادم

الفصل الثاني - الدفع بسقوط الحقوق الناشئة عن قوانين ونظم سابقة

الفصل الثالث - الدفع بسقوط الدعوي التأديبية

الفصل الرابع - التطبيقات القضائية في الدفع بالتقادم بوجه عام

وفيما يلي نعرض لكل فصل علي حدة :

الفصل الأول

الدفع بسقوط الحق بالتقادم

الفصل الأول

الدفع بسقوط الحق بالتقادم

المبدأ رقم (١١٠٧) - (١) مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقهاء القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعته هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه.

(٢) المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى القضاء.

(٣) يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم، الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه.

الحكم

إنه وإن كان مفاد النصوص المدنية المادة ٣٨٣ مدني أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفقهاء القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعته هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه، وأن المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى القضاء، فقررنا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم، الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه.

(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢ س ١ ص ٨٠٧)

المبدأ رقم (١١٠٨) - الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني هما من الخصائص المنفردة عن طبيعة الحق في ذاته - فالتقادم الخمسي لا يقوم على قرينه الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع في الأساس إلى أن المدين يفترض فيه أداء الديون الدورية

الحكم

إن الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني هما

من الخصائص المنفردة عن طبيعة الحق في ذاته ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد متتالية بالتجدد أن ما يؤدي من الدين لا ينقص من أصله وكلا الوصفين قائم بالعلاوات عامة فالعلاوة جزء من المرتب ولا يعتبر من طبيعة المرتب أو العلاوة كحق دوري متجدد وقيام المنازعة في أصل استحقاقه إذا لا شأن لذلك بمدة التقادم فالتقادم الخمسي لا يقوم علي قرينه الوفاء كما هو الشأن فيما عداه من ضروب التقادم وإنما يرجع في الأساس إلي أن المدين يفترض فيه أداء الديون الدورية من إرادته فلو أصر علي الوفاء بما تراكم منها بعد إنقضاء خمس سنوات فأكثر من تاريخ إستحقاقها لأفضي ذلك إلي تكليفه بما يجاوز السعة وقد جعل للمدين تفرعاً علي ذلك أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد إقراره بقيام الدين في ذمته وما يجب التنبيه إليه أن القرينة التي يقوم عليها التقادم الخمسي هي قرينه قانونيه قاطعه لاتقبل الدليل العكسي.

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٢٦ الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٦ ق)
المبدأ رقم (١١٠٩) - التقادم الثلاثي طبقاً لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني خاص بدعوي التعويض عن العمل غير المشروع ويقتصر تطبيقه علي الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع.

الحكم

التقادم الثلاثي طبقاً لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني خاص بدعوي التعويض عن العمل غير المشروع ويقتصر تطبيقه علي الحقوق الناشئة عن العمل غير المشروع دون تلك التي يكون منشؤها مصدراً آخر من مصادر الالتزام كما لو كان التعويض مترتباً علي إخلال المتعاقد بالتزاماته.

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

المبدأ رقم (١١١٠) - سقوط حق الجهة الادارية في استرداد ما قامت بأدائه للموظف بغير حق . بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم الجهة الادارية بحقها في الاسترداد.

الحكم

إن حق الجهة الادارية في استرداد ما قامت بأدائه للموظف بغير حق كاعانه غلاء المعيشة يسقط بانقضاء ثلاث سنوات من يوم علم الجهة الادارية بحقها في الاسترداد.

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦)

المبدأ رقم (١١١١) — تسقط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل بالتقادم الطويل.

الحكم

لا تسقط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل إلا بعد خمسة عشر عاما علي نشوء حقه فيها.

(الطعن رقم ١١١٠/١١٢٧ لسنة ١٠ ق جلسة - ١٩٦٧/٦/١١

مجموعه ١٥ سنة - ص ١٠٦٥)

المبدأ رقم (١١١٢) — يبدأ ميعاد سقوط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل بالتقادم الطويل من تاريخ تعديل حاله العامل.

الحكم

لا تسقط دعوي المطالبة بتسوية حاله العامل إلا بعد خمسة عشر عاما علي نشوء حقه فيها، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ تعديل حاله العامل.

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ١٧ ق - جلسة - ١٩٧٥/٥/١١ مجموعه ١٥ سنة - ج ٢ ص ١٠٦٩

المبدأ رقم (١١١٣) — التقادم الخاص بالمرتبات مدته خمس سنوات — الماهية وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا لها إذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضاؤها.

الحكم

إن الدفع بسقوط حق المدعي في إسترداد ما خصم من مرتبه بالتقادم الثلاثي مردود عليه بأن منازعه المدعي تدور حول مدي استحقاقه قانونا للمبالغ التي استقطعت من راتبه ومقدارها ومن ثم فهي منازعة من منازعات الرواتب وطبقا لنص المادة ٥٠ القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فإن التقادم الخاص بالمرتبات ومدته خمس سنوات ، ومن ناحية أخرى فإن الماهية وما في حكمها من البالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا لها إذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضاؤها ومناطق ذلك رهين بأمرين نشوء حق مالي في ذمه الدولة نتيجة قرار، وتختلف المطالبة بهذا قضائيا أو إداريا مده خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم علم صاحب الشأن علما حقيقيا.

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة - ١٩٦٩/٤/١٢ والطعن رقم ٥٧٥ لسنة ١٧

ق - جلسة. ١٩٧٧/٦/١٢)

المبدأ رقم (١١١٤) — مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة (٦٥٤) من القانون

المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن.

الحكم

إن مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة (٦٥٤) من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط لا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن أساسه المصلحة في إثارة هذا الدفع وبغير أن يدع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تصديها لاسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالف للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني.

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ١٤٠٠ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٥ مجموع ١٥ سنة - ج - ٢ ص ١٠٣٦) المبدأ رقم (١١١٥) - الحق في حساب مدة الخدمة السابقة وضمها إلى مدة الخدمة الحالية لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر عامًا.

الحكم

حق المدعية في حساب مدة خدمتها السابقة وضمها إلى مدة خدمتها الحالية لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر عامًا. تقديم طلب من المدعية بحساب هذه المدة يقطع هذه المدة.

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٣٠٠ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨)

المبدأ رقم (١١١٦) - الحق الدوري المتجدد يخضع للتقادم الخمسي.

الحكم

إن مقابل إستغلال مقصف حتى حق دوري متجدد يخضع للتقادم الخمسي.

(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ١٣٠٠ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢)

المبدأ رقم (١١١٧) - الالتزام بالرد متى كان مصدره القانون فلا يتقادم هذا الالتزام إلا بمضي خمسة عشر عامًا.

الحكم

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية المادة السابعة من القانون المذكور تقضى بأن يؤول إلى الخزانة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى

المنصوص عليه في القانون - الالتزام بالرد في هذه الحالة مصدره القانون وعليه
فلا يتقدم هذا الالتزام إلا بمضي خمسة عشر عاماً.

(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٨ ق - جلسة - ١٩٧٨/٥/٧ والطعن رقم ٦٥٦ ق -

جلسة ١٩٨٠/٥/١١)

المبدأ رقم (١١١٨) - المنازعات الإدارية ومواعيد قبولها وعلاقتها بالتقدم
الطويل.

الحكم

إن مدة رفع دعاوى المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري لم يحددها قانون مجلس الدولة إلا فيما يتعلق بطلبات الإلغاء
والتي نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً من تاريخ العلم بها وغير ذلك
من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يتقدم بفوات المدة الطويلة
وهي في القانون المدني خمسة عشر سنة ويجب الالتزام بهذا الميعاد في مثل هذه
الدعاوى أمام مجلس الدولة.

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ١٧٥)

المبدأ رقم (١١١٩) - التقدم يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه إنه لا
يعتبر من النظام العام - لا يجوز لهيئة مفوضي الدولة الدفع بالتقدم غير
المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به أصحاب الشأن - فلا تملك المحكمة أن
تقضي بالسقوط من تلقاء نفسها كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل
كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقدم الماهية.

الحكم

يتمتع على هيئة مفوضي الدولة الدفع بالتقدم غير المتعلق بالنظام العام ما لم
يتمسك به أصحاب الشأن-التقدم يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه إنه لا
يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقدم وإن كان مبنيًا على
إعتبارات تمت إلى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا إنه يتصل
مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بضميره ويقينه ووجدانه
فإن كان يعلم أن نمته مشغولة بالدين وتخرج عن التفرع بالتقدم كان له
أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضي بالسقوط من تلقاء نفسها
كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية

للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهية ولا مثيل لهذا النص في شأن مسئولية الإدارة عن التعويض عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون.

(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٣ والطعن رقم ٢٠٧ لسنة

٢٦ ق لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)

المبدأ رقم (١١٢٠) - الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة ولا يغنى عنه طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم.

الحكم

إن الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام ومن ثم فإنه يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا يغنى عنها طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه. الدفع بالتقادم الطويل دفع في الموضوع والقضاء بقبوله قضاء في أصل الحق تستنفد به المحكمة ولايتها - الطعن في هذا القضاء ينقل النزاع برمته إلى المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٨ س ٢٩ ص ٨٥١)

المبدأ رقم (١١٢١) - صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما به من توابعه - قطع التقادم في إحدى الدعويين يقطع التقادم في الدعوى الأخرى كطلب إلغاء قرار والتعويض عنه.

الحكم

إن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر قاطعة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما به من توابعه إذا تغاير الحقان أو تغير مصدرهما فإن الادعاء بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان حق واحد ينشئ دعويين مختلفين ضد مدين واحد فإن قطع التقادم في إحدى الدعويين يقطع التقادم في الدعوى الأخرى كطلب إلغاء قرار والتعويض عنه

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ س ٢٩ ص ١٢٦٣)

المبدأ رقم (١١٢٢) - لا تسقط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم - مناط الإفادة من هذه الحكم ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل

العمل بهذا الدستور في ١١/٩/١٩٧١.

الحكم

طبقاً للمادة (٥٧) من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ فإنه ولئن كانت لا تسقط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات العامة بالتقادم إلا أن مناط الإفادة من هذه الحكم ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا الدستور في ١١/٩/١٩٧١ فمتى ثبت أن وقت بدء العمل بالدستور الحالي قد مضى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشرة سنة فلا محل لإعمال نص المادة ٥٧ من الدستور فإذا كانت طلبات المدعى تتضمن الإلغاء والتعويض عن قرارات اعتقال فيقتصر قضاء المحكمة على الحقوق التي لم تسقط بالتقادم قبل العمل بالدستور الحالي.

(الطعن رقم ١٠٨٤/١٠٩ لسنة ٣٠ ق-جلسه ١٩٨٥/٥/٧ س ٣٠ ص ١٠٣٨)

تعقيب :

نرى أن هذا القضاء يحد من إطلاق عموم المادة (٥٧) من الدستور، وأن الاعتداء على الحريات العامة يفتح لها مناط الإفادة من هذا النص ، فلا سقوط لحقوق تنشأ عن الاعتداء على الحقوق والحريات أياً كان تاريخ الانتهاك وهذا هو الإعمال الصحيح للأثر الفوري والمباشر للنص الدستوري.

المبدأ رقم (١١٢٣) — ميعاد التقادم بالنسبة لدعوى التعويض عن القرار المخالف للقانون والمطلوب التعويض عنه يسري من تاريخ نشر القرار أو إعلانه أو العلم اليقيني به.

الحكم

إن ميعاد الطعن بالإلغاء في القرار الإداري يسري اعتباراً من تاريخ العلم به ويسري أيضاً من هذا التاريخ ميعاد التقادم بالنسبة لدعوى التعويض عن القرار المخالف للقانون والمطلوب التعويض عنه.

(الطعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٧/٣ س ٣٠ ص ١٠٤٩)

المبدأ رقم (١١٢٤) — تقادم الرسوم القضائية الصادر بها حكم نهائي بإنقضاء خمسة عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم.

الحكم

تتقادم الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائي بإنقضاء خمسة عشرة سنة

من تاريخ صدور الحكم وضع المشرع قاعدة مؤداها أن المطالبة القضائية دون غيرها تقطع التقادم مقتضيات النظام الإداري إستوجبت قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها هي أن الطلب الذي يوجه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه والطلب الذي توجه السلطة المختصة إلى المدين يقومان مقام المطالبة القضائية.

(الطعن رقم ١ لسنة ٣٠ ق - جلسته - ١٩٨٦/٢/١ س - ٣١ ص ٢٨١)

وفي مجال التقادم المسقط للتعويض عن القرارات الإدارية :

أرست المحكمة الإدارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢) دائرة توحيد المبادئ ، المبدأ التالي:
المبدأ رقم (١١٢٥) - سقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمسة عشر عاماً - أساس ذلك.

الحكم

ومن حيث إنه مما يجدر بيانه بداءة أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد اضطرد على وأنه وأن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص إلا أن القضاء الإداري له أن يأخذ من تلك القواعد ما يتلائم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها اللهم إلا إذا وجد جاءت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ خلوا من تحديد مواعيد معينه لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة القضاء الإداري إلا ما تعلق منها بدعوى الإلغاء، ومن ثم فإن غيرها من الطيات يجوز لذي الشأن رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني، وذلك بحسبان أن فكرة التقادم المسقط الذي هو طريق لانقضاء الديون التي لم تنق بآى طريق آخر لا تتعارض طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام، إذ إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعلقة باستقرار الحقوق فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ألزم وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق.

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك فقد تكفل القانون المدني في المواد من ٣٧٤ إلى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المسقط، وأرسى في المادة ٣٧٤ فيه القاعدة

العامّة وتتص على أنه يتقادم الائترام بإنقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا للحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون، وفيما عدا الاستثناء التالية . وغنى عن البيان أن حكمه تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة إستقرار الحق بعد ندة من الزمن فأعتبر المشرع نجرد مضي المدة على الحق المطالب به سببا قائما بذاته لانقضاء الدين بقطع النظر عما إذا كان المدين قد وفاه أو كان يفترض فيه أنه وفاهثم أورد بعد هذا الأصل منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ - وهي مدار الطعن المائل من أن يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به المدين كأجره المباني والاراضى للزراعية ومقابل للحكر وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور ،المعاشات وأوضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقا دوريا متجددا -ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر -كما يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع.

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع بعد إذ قرر الأصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ جاء بإستثناء لحقوق تقادم بمدد معينة بمقتضى تشريعيه خاصة، ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسرى إلا على الحالات بالذات التي تضمنتها وما خرج عن هذه الحالات فإنه يرجع إلى أصل القاعدة ولتكون مدة التقادم خمس عشر سنة.

ومن حيث إنه ترتيباً على ذلك وإذ كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إدارى مخالف للقانون فإن مسئولية الجهة الاداريه عن مثل هذا القرار إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الائترام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان أن تلك القرارات من قبيل للتصرفات القانونية وليست أفعالا مما لا يسرى في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة إلى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث، وعلى ذلك تخضع تلك المسئولية في المنازعات المطروحة في تقادمها للأصل العام في المادة ٣٧٤ من القانون المدني.

ومن حيث إنه ليس صحيحاً في هذا المقام الاستناد إلى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخمسى كالمهايا والأجور لان حكمها

صريح النص لا يصدق إلا بالنسبة إلى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم - كما لا يجوز الارتكان إلى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضى بأن الماهية التي لم يطالب بها مده خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة لزن مدلولها لا يسرى إلا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون ما توسع أو قياس ، غنى عن البيان أن التعويض عن القرار الإداري المخالف للقانوني ليس بمرتب بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزافا ليست له بأية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عناصر أخرى غير المرتب كالإضرار الأدبية والمعنوية - كما أنه أى التعويض ليس فى حكم المرتب إذ أنه فضلا عن التباين الواضح فى طبيعة وجوهر كل منها واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق فى المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول - أما التعويض المنوه عنه فيرجع فى شأن تقادم الحق به إلى الأصل العام فى التقادم ومدته خمس عشرة سنة.

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسته ١٥/١٢/١٩٨٥)

المبدأ رقم (١١٢٦) - (١) الالتزام يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد نص خاص من القانون.

(٢) حقوق تقادم بمدد أقصر من التقادم الطويل:

أولا :الحقوق الدورية المتجددة وتتقادم بخمس سنوات مثال ذلك :أجرة المباني والاراضى الزراعية ومقابل الحكر ، الفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات.

ثانيا :التعويض عن العمل غير المشروع يسرى فى شأنه التقادم الثلاثي.

الحكم

قرر المشرع قاعدة عامه مؤداها أن الالتزام يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التى ورد نص خاص من القانون ، حكمه تقرير هذا التقادم هى ضرورة إستقرار الحق بعد مضي مدة من الزمن ،التقادم سبب قائم بذاته لانقضاء الدين بغض النظر عما إذا كان المدين قد وفاه، أورد المشرع عدة استثناءات من القاعدة السابقة لأنواع من الحقوق تتقادم بمدد أقصر وهى:

أولا :الحقوق الدورية المتجددة وتتقادم بخمس سنوات مثال ذلك :أجرة المباني والاراضى الزراعية ومقابل الحكر ،الفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات -يقصد « بلفظ الدورية » فى مفهوم المادة (٣٧٥) من القانون

المدني، أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو ثلاث أشهر أو سنة أو أقل أو أكثر - يقصد بلفظ «التجديد» في مفهوم تلك المادة: أن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع.

ثانياً: التعويض عن العمل غير المشروع يسرى في شأنه التقادم الثلاثي - أساس ذلك نص المادة (١٧٢) من القانون المدني - يجب تفسير النصوص الخاصة بالاستثناءات الواردة على قاعدة التقادم طويل المدة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسرى إلا على الحالات التي تضمنتها تلك الاستثناءات - ما يخرج عن هذه الحالات يرجع في شأنه إلى القاعدة العامة.

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٥)

المبدأ رقم (١١٢٧) - الالتزام يتقادم بإنقضاء خمس عشرة سنة - الحكمة من تقرير هذا التقادم هو استقرار الحق بعد مدة من الزمن.

الحكم

القاعدة العامة أن الالتزام يتقادم بإنقضاء خمس عشرة سنة - الحكمة من تقرير هذا التقادم هو استقرار الحق بعد مدة من الزمن - أساس ذلك - أن مجرد مضي المدة على الحق المطالب به سبب قائم بذاته لانقضاء الدين بغض النظر عما إذا كان المدين قد وفاه أو كان يقترض أنه - استثنى المشرع من هذه القاعدة بعض الحقوق تتقادم بمدد أقصر مثل الحقوق الدورية المتجددة فتتقادم بمضي خمس سنوات - يقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة أو أقل أو أكثر - يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع.

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣)

المبدأ رقم (١١٢٨) - الدفع بسقوط حق المدعى في المعاش بالتقادم الطويل لعدم طلبه في الميعاد المقرر قانوناً لا يكون له محل إذا ثبت أن المدعى ليس له أصل حق في هذا المعاش .

الحكم

الدفع بسقوط حق المدعى في المعاش لعدم طلبه في الميعاد المقرر قانوناً وسقوط حقه فيه بالتقادم الطويل لا يكون له محل إذا ثبت أن المدعى ليس له أصل حق في هذا المعاش حتى يمكن أن يرد عليه السقوط بفوات المدة المقررة

قانونا دون المطالبة به -أساس ذلك -:أنه لا جدوى من المطالبة فى الميعاد بمعاش لم يكن مقررأ قانونا للطالب.

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

المبدأ رقم (١١٢٩) - المطالبة بأى حق من الحقوق المقررة بقانون التأمين الاجتماعى تعتبر شاملة للمطالبة ببقية الحقوق الأخرى - لا يجوز بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون ينصرف هذا الحظر إلى أية منازعة يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقدارا مهما كان سببها ومناطقها تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة.

الحكم

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع حدد ميعادا معيناً للمطالبة بالحقوق المقررة بمقتضى أحكام قانون التأمين الاجتماعى وأن المطالبة بأى حق من هذه الحقوق تعتبر شاملة للمطالبة بباقي الحقوق وأنه لا يجوز بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذه القانون وهذه الحظر ينصرف إلى أية منازعة يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقدارا مهما كان سببها ومناطقها تحقيقا لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة، ومن ثم تكون الدعوى بطلب تعديل المعاش تأسيسا على عدم أشماله على كاهه الحقوق المقررة بمقتضى القانون للمستحقين والتي ترفع بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية مقبولة شكلا، إذ يجب على أصحاب الشأن يوجهوا ما يعن لهم من مطاعن على قرار ربط المعاش أو يطالبوا بما يكون قد أغفله من حقوقهم المقررة قانونا خلال الميعاد المقرر فإذا ما ترلخوا فى منازعتهم إلى ما بعد إنقضاء هذا الميعاد المقرر فى المادة ٤٢ افتغدو الدعوى غير مقبولة باعتبار أن الدعوى فى هذه الحالة هى فى صحيح حكم القانون نما تنصب على تعديل المعاش أصلا أو مقدارا .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

المبدأ رقم (١١٣٠) - المطالبة القضائية التى تقطع التقادم هى المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء باحق المراد إقتضاءه.

الحكم

تسقط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمس عشرة سنة والمطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد إقتضاؤه وقطع التقادم لا يتناول إلا الحق الذي اتخذ بشأنه الاجراء القاطع للتقادم وما إرتباط به من توابع تجب بوجوبه وتسقط بسقوطه ورفع الدعوى بأصل الحق يكفي لقطع التقادم حتى لو رفعت إلى محكمة غير مختصة ولائيا أو نوعيا قيميا أو محليا ويظل التقادم منقطعا طوال نظر الدعوى وإذا قضى في الدعوى بعدم الاختصاص دون الإحالة إلى محكمة سرى تقادم جديد يبدأ من صيرورة الحكم نهائيا وإذا قضى برفض الدعوى أو بعدم قبولها أو بترك الخصومة فيها أو بسقوط الخصومة أو بانقضائها إلى غير ذلك من صور القضاء التي تمحو أثر الصحيفة زال أثر رفع في قطع التقادم فيستمر وكان لم ينقطع التقادم الذي كان قد بدأ قبل رفع الدعوى. أثر ذلك : متى صدر القرار المطعون عليه في ١٩٦٣ ولم ترفع دعوى التعويض إلا في ١٩٨٢ فلا وجه للتمسك بدعوى مرفوعة في ١٩٧٣ بإلغاء القرار للقول بأنها قطعت التقادم وأساس ذلك : أن الحكم قد صدر في هذه الدعوى بعدم قبولها شكلاً مما يمحو أثر الدعوى في قطع التقادم فيستمر التقادم من ١٩٦٣ وكأنه لم ينقطع.

(الطعن رقم ٣٢٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٨)

المبدأ رقم (١١٣١) - سقوط حق الإدارة في الرجوع على العامل بقيمه التعويض عن الإضرار التي تسبب في إحداثها بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يثبت فيه علمها بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه.

الحكم

يسقط حق الإدارة في الرجوع على العامل بقيمه التعويض عن الإضرار التي تسبب في إحداثها بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يثبت فيه علمها بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، بطلان المطالبة بالتحميل في مثل هذه الحالات يستند على سقوط حق جهة الاداره في طلب التعويض.

(الطعن رقم ٣٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة - ١٩٨٨/٦/٢٥ - ٣٣ ص ١٧٥٦)

المبدأ رقم (١١٣٢) - سقوط المطالبة بثمن وقيمة البضائع التي تبيعها مصلحة الجمارك بمضي ثلاث سنوات - أساس ذلك:

الحكم

حدد المشرع القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة بيع البضائع المودعة بالمخازن والمستودعات الجمركية - علي ذوي الشأن أن يطالبوا بحقوقهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع - تطبيق هذه القاعدة في كل منازعة متعلقة بالمطالبة بثمن بضاعة باعتبارها مصلحة الجمارك بالتطبيق لقانون الجمارك - لا وجه لتطبيق أحكام القانون المدني في شأن سقوط دعوي إسترداد ما دفع بغير حق - أساس ذلك : أن النص الوارد بقانون الجمارك يعتبر نصًا خاصًا يقيد ما ورد بالقواعد العامة.

(الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٩ق - جلسة - ١٩٨٨/١١/١٩ س ٤٣ ص ١١٩)

المبدأ رقم (١١٣٣) - (١) تستمد الإدارة حقها في مطالبة عضو البعثة بالمبالغ التي أنفقت عليه من القانون مباشرة بينما تستمد حقها في مطالبة الضامن من تعهده بالضمان .

(٢) ينقضي حق الإدارة بمضي خمسة عشرة سنة .

(٣) لا ينطبق التقادم الخمسي المتعلق بالحقوق الدورية المتجددة ولا التقادم الثلاثي - أساس ذلك :

الحكم

إن الإدارة تستمد حقها في مطالبة عضو البعثة بالمبالغ التي أنفقت عليه من القانون مباشرة بينما تستمد حقها في مطالبة الضامن من تعهده بالضمان - ينقضي حق الإدارة بمضي خمسة عشرة سنة - لا ينطبق التقادم الخمسي المتعلق بالحقوق الدورية المتجددة ، كالمهايا والأجور أساس ذلك أن نفقات البعثة بصفة الراتب أما الإلتزام بردها فيفقد هذه الصفة فهو إلتزام بدلي عن إلتزام أصلي ألزمه به القانون مباشرة - لا ينطبق التقادم الثلاثي كذلك لأنه يخص الحقوق الناشئة عن المصدر الرابع من مصادر الإلتزام وهو الإثراء بلا سبب.

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ س ٢٢ ص ٨٤٧)

المبدأ رقم (١١٣٤) - سقوط الدعاوي الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من تاريخ إنتهاء العقد

الحكم

المادة ٦٩٨ من القانون المدني مفادها سقوط الدعاوي الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من تاريخ إنتهاء العقد ، يشترط لتطبيق هذه المادة أن تكون الدعاوي ناشئة عن عقد عمل ، أما إذا كانت الدعاوي غير ناشئة عن عقد

عمل فلا يسري عليها حكم هذه المادة.

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٢)

المبدأ رقم (١١٣٥) - وقف سريان التقادم خلال مدة الاعتقال.

الحكم

إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جري علي أن مدة الاعتقال يعتبر مانعاً يتعذر معه علي الطاعن أن يقيم دعواه وبالتالي يتوقف سريان التقادم خلالها.

(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

المبدأ رقم (١١٣٦) - الأصل في دعوي رد غير المستحق أنها تسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بمضي ١٥ سنة من يوم نشوء الالتزام.

الحكم

المواد ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ٣٨٥ من القانون المدني مفادها - الأصل في دعوي رد غير المستحق أنها تسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بمضي ١٥ سنة من يوم نشوء الالتزام - إذا أصبح المدفوع غير مستحق بناء علي حكم قضائي حاز قوة الأمر المقضي فإنه يصبح ديناً في ذمة المدعي عليه يلتزم برده ولا يسقط حق المدعي في إسترداده إلا بمضي خمسة عشر سنة من تاريخ هذا الحكم.

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٨)

وقد أكدت أحكام المحكمة الإدارية العليا ذات المبدأ الذي أقرته دائرة توحيد المبادئ بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ في العديد من أحكامها ، ومن بينها نعرض الحكم التالي :

المبدأ رقم (١١٣٧) - الأخذ بفكرة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام - المنازعة في الأحقية في المعاش ، مضي خمس عشرة سنة - أثر ذلك - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إن هيئة قضايا قد دفعت بسقوط الحق المدعي به بالتقادم والثابت أنه قد تأكد علم الطاعن بالقرار الجمهوري المطلوب إلغاؤه بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٢، كما أنه قد عومل منذ أحيل للمعاش بتاريخ ١٩٦٧/١/١ على أنه

من غير المستحقين لمعاش ، وأنه لم ينشط لطلب إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه، أو ينازع في أحقيته في المعاش إلا بإقامة دعوى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ وبعد مضي ما يزيد على خمسة عشر عاما .

ومن حيث قضاء هذه المحكمة – المؤيد بحكم دائرة توحيد المبادئ بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ – قد استقر على أنه إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعلقة باستقرار الحقوق ، فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ألزم وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة ، استقرارا ثمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق ، وبما لاضير معه في الأخذ بفكرة التقادم بفوات المدة الطويلة وهي خمسة عشر عاما فيما يتعلق بالمنازعات الإدارية .

ومن حيث أن لما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن قد سكت في المطالبة بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه وعن المطالبة بحقه في المعاش قرابة ما يزيد على خمسة عشر عاما من تاريخ نشوء حقه في المطالبة ، فمن ثم فقد سقط حقه في المطالبة بهذين الطلبين بما يتعين معه عدم قبول الدعوى بشأنهما ، وبما لا تثيريب معه على الحكم الطعين فيما انتهى إليه في هذا الخصوص مع اختلاف الأسباب وبما يتعين معه رفض الطعن في هذا الشق من الحكم .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب الطاعن بمبلغ مائة وستة وثلاثين ألفا وأربعمائة جنيه ، عما أصابه من آلام نفسية من جراء معاملته كميت ، وما فات عليه من فرص العمل لمعاملته في المكاتب كميت ، فإن الثابت من الأوراق أن أجهزة وزارة الدفاع قد دأبت على ، خاطبة زوجة الطاعن على أنها أرملته، وعلى مخاطبة أبناء الطاعن في مدارسهم باعتبارهم ورثته ، وأن هذا الوضع قد استمر على فترات متقطعة منذ إحالته للمعاش حتى أواخر الثمانيات ، وحتى بعد مخاطبته مرات باعتباره على قيد الحياة ، فمن ثم فإن أجهزة وزارة الدفاع تكون قد أخطأت في حق الطاعن .

ومن حيث إن مثل هذا الخطأ في حق الطاعن من شأنه أن يصيبه في مشاعره ويؤذيه في وجدانه فمن ثم فإنه يستحق أن يعرض عن هذا الألم بمبلغ مقداره ألفا جنيه .

(الطعن رقم ٣٦٢١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/١٣)

المبدأ رقم (١١٣٨) — دفع بالتقادم الطويل — لا يتعلق بالنظام العام — أساس ذلك: لكل تقادم شروطه وأحكامه .

الحكم

ومن حيث إن الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام — لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضي به من تلقاء نفسها — ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارات واضحة لا تحتمل الإبهام — لا يغني عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى — لا يغني عنه أيضا للدفع بنوع آخر من أنواع التقادم — أساس ذلك : أن لكل تقادم شروطه وأحكامه.

(الطعن رقم ٢٧٩٨/٤٠ ق . عليا — جلسة ١٨/٢/١٩٩٥)

وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا على هذا المبدأ بأن الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، وأضافت أنه لا يجوز الدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ، وعلى أساس أنه إذا لم يتمسك الطاعن بالتقادم أمام محكمة الموضوع فإنه لا يصح له التمسك به أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأكدت بذلك المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١١٣٩) — الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها — عدم جواز الدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

ومن حيث أنه عن هذا الدفع فهو في غير محله قانونا إذ لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ذلك أنه ولئن كان الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ولا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضي به من تلقاء نفسها إذا لم يتمسك به الخصوم كما يجوز التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية المدنية وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٨٧ من القانون المدني فيما نصت عليه بأنه : لا يجوز للمحكمة أن تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنة أو أي شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به للمدين ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية فإنه ولئن كان ذلك وفقا لأحكام هذه المادة إلا أنه لا يجوز التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها قمة محاكم الدولة كما أن الطعن

أمامها يقاس على الطعن بطريق النقض من ناحية أوجه الطعن وهي حالات مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله فأوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هي بذاتها أوجه الطعن بطريق النقض وقد جرت أحكام محكمة النقض على أنه إذا لم يتمسك الطاعن بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح له أن يتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٩).

ومن حيث إنه متى كان لا يجوز للهيئة الطاعنة في الطعن المائل أن تتمسك لأول مرة بالتقادم أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو سالف البيان فإن الامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٨٥٢ سنة ١٩٦٤ المشار إليه يشكل قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع مخالفاً للقانون يجوز الطعن عليه بدعوى الإلغاء والمطالبة بالتعرض عن الأضرار التي لحقت المطعون ضدهم نتيجة لعدم قيامها بتنفيذه الأمر الذي يتوافر بركن الخطأ عن العمل غير المشروع الذي اتخذ موقف الامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة المشار إليه بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أوجه سالف البيان كما أنه ألحق بالمطعون ضدهم ضرراً يتمثل في حرمانهم من الانتفاع بالمساحة موضوع قرار هذه اللجنة وكان الضرر على هذا الوجه نتيجة لذلك الخطأ بما يتوافر به علاقة السببية وبذلك تتكامل أركان المسؤولية بالتعويض في جانب الهيئة الطاعنة.

(الطعن رقم ٣٩/٥٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

المبدأ رقم (١١٤٠) - دفع بالتقادم - الحق في التسوية يستمد مباشرة من القانون - تقادم مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها بمعنى خمس سنوات إذا لم يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال تلك المدة - المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها - مناط تطبيق ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى كذلك على أن مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة تتقادم بمضي خمس سنوات إذا يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها وأن المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها ومناط تطبيق هذا الحكم رهين بأمرين الأول نشوء

حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام أو قرار إداري فردي والثاني تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا أو إداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علما حقيقيا أو افتراضيا وعلى هذا المقتضى فإن تطبيق هذا الحكم لا يتأتى بداهة إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في ذمة الدولة وحينما تكون المطالبة به أمر ميسورا من جهة القانون أما إذا قام مانع قانوني تسجيل مع وجود المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذي يزول معه هذا المانع وحينئذ فقط تصبح المطالبة به أمر ميسورا قانونا ويكون المتخلف عنها أو المتعثر فيها بعد ذلك محلا لسقوط حقه بالتقادم.

(الطعن رقم ٣٢/١٨٤٩ ق عليا - جلسة ١٩٩٤/١١/٥)

المبدأ رقم (١١٤١) - دفع التقادم - خضوع الماهيات وما في حكمها للتقادم الخمس - شروط أعمال هذا الحكم - التقادم يتقيد بحالة العذر المانع من المطالبة بالحق - الإصابة بمرض عقلي مزمن غير مستقر مانع موقف لسريان التقادم أو انتفاؤه - أثر ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه عن التقادم الخمس فمن المقرر طبقا لحكم المادة ٥٠ من القسم الثاني لللائحة المالية للميزانية والحسابات ومن بعدها المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن المحاسبة الحكومية أن الماهيات وما في حكمها من المبالغ التي يكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا مكتسبا لها إذا لم تتم المطالبة بها قضائيا أو إداريا خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها ، على أن قضاء هذه المحكمة قد اطرده على أن أعمال هذا الحكم لا يتأتى إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في ذمة الدولة وكانت المطالبة به أمرا ميسورا من جهة القانون أما إذا قام مانع قانوني يستحيل مع وجود المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من تاريخ زوال هذا المانع وصيرورته المطالبة أمرا ميسورا قانونا حيث يغدو المتخلف عنها أو المقصر فيها بعد ذلك محلا لأعمال حكم التقادم ، وليس من ريب في أن هذا المبدأ إن هو إلا تطبيق لقاعدة عادلة نصت عليها المادة ٣٨٢ من القانون المدني بقولها أنه : " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب

بحقه ولو كان المانع أدبيا" ومفاد ذلك على ما ورد بالأعمال التحضيرية للقانون المدني أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع ما يقضي به العقل وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم موكل أمره إلى محكمة الموضوع ويرجع فيه إلى ظروف كل دعوى على حدة فتستخلص المحكمة بما لها من سلطة تقديرية قيام المانع أو انتفاءه دون معقب عليها في ذلك متى أقامت استخلاصها على أسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمراعاة التقادم الخمسى دون أن يأخذ في الاعتبار ما نطقت به الأوراق من أن المدعى مصاب بمرض عقلي مزمن غير مستقر طال عليه الأمد حتى جاوزت مدته عشر سنوات ولم يثبت أنه برئ منه بعد ، ولم يتطرق في أسبابه لبحث ما إذا كان من شأن ثبوت هذا المرض قيام مانع موقوف لسريان التقادم أو انتفاؤه فمن ثم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب متعين الإلغاء في هذا الشق منه والقضاء بعدم سريان التقادم في حق المدعى نزولا على ما سلف بيانه أن من إصابته بمرض عقلي مزمن ، إذ ليس أقوى من هذا المرض مانعا يحول دون سريان التقادم بحسبانه مما ينال لا محالة من الإدارة والإدراك .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في صرف الأجر الإضافي كاملا عن المدة من تاريخ إصابته بالمرض العقلي حتى تاريخ إحالته إلى المعاش وبعدم سريان التقادم الخمس في حقه مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٤٠/٢٨٩١ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٣/١)

المبدأ رقم (١١٤٢) - دفع بالتقادم - الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية تتقادم بمضي خمس عشرة سنة أساس ذلك :

الحكم

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثالث من أوجه الطعن والمتعلق بسقوط حق الجهة الإدارية في المطالبة بالمبلغ محل المنازعة بالتقادم إعمالا لحكم المادتين

(٣٧٧، ١٨١ من القانون المدني) فإنه لما كان المبلغ المطالب به متولد عن عقد إداري هو التزام الطاعن الأول بالاستمرار في الدراسة بالكلية للفنية العسكرية وخدمة الإدارة عقب التخرج ومن ثم فإن هذه المنازعة لا تقوم على المطالبة بمبالغ صرفت بغير وجه حق للطاعن الأول حتى يمكن تطبيق حكم المادة ١٨٧ من القانون المدني كما وأنها ليست متولدة عن استحقاق الدولة للضرائب أو الرسوم حتى يمكن تطبيق حكم المادة ٣٧٧ من القانون المدني — بالتالي فإنه بالنظر إلى أن القانون لم يتضمن نصا خاصا يتقادم الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية فإن مدة تقادم الحق في المطالبة بالمبلغ محل المنازعة يكون خمسة عشر سنة إعمالا لحكم المادة ٣٧٤ من القانون المدني ومن ثم يغدو هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس من القانون جديرا بالرفض.

(الطعن رقم ١٩٢٨ ورقم ٣٥/١٩٣٩ ق عليا — جلسة ١٦/٤/١٩٩٦)

المبدأ رقم (١١٤٣) — دفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن قرار إداري نهائي مخالف للقانون — أساس المسؤولية تعود إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام (القانون) — تطبيق :

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم فإن المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري نهائي صدر مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن مسؤولية الجهة الإدارية عن مثل هذا القرار إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو "القانون" وذلك على أساس أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالا مادية ، وعلى ذلك تخضع تلك المسؤولية في المنازعة الماثلة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أن المادة ٣٧٤ من القانون تنص على أن " يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشر سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وتتص المادة ٣٨١ من القانون المدني على أن " لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء " . وتتص المادة ٣٨٢ على أن " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا " .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم كله فإنه ولئن كان صحيحا أن المطعون ضده يطلب الحكم له بتعويض عن قرار تجنيده الخاطئ الذي تم في ١٩٧٠/٥/١ وأن التقادم يسري اعتبارا من تاريخ نشوء الحق المطالب به ، إلا أنه من ناحية أخرى فإنه يشترط لسريان التقادم أن يكون صاحب الحق قد علم بحقه علما يقينيا بحيث يبدأ سريان التقادم منذ تاريخ علمه بنشوء حقه الذي يطالب به ، ومن ثم ترتبنا على ذلك فإن المطعون ضده وإن كان قد جند بتاريخ ١٩٧٠/٥/١ تجنيدا خاطئا لأنه لم يكن لائقا للخدمة العسكرية وقت تجنيده الأمر الذي يعني أن الجهة الإدارية قد أخطأت حيث قامت بتجنيده إلا أن خطأ الإدارة لم يكتشف للمطعون ضده إلا من تاريخ صدور قرار اللجنة الطبية بالقوات المسلحة في ١٩٧٢/٣/١ التي قررت إنهاء خدمته لعدم اللياقة للخدمة العسكرية قبل التجديد ، ومن ثم فإنه اعتبارا من ذلك التاريخ يبدأ سريان التقادم في حق المطعون ضده للمطالبة بحقه في التعويض عن قرار الإدارة بتجنيده الخاطئ لأن قرار اللجنة الطبية هو الذي كشف عن أن تجنيد المطعون ضده كان تجنيدا خاطئا بحسبان أن تلك اللجنة هي الجهة الفنية المختصة ، ومن ثم فإنه ولئن كان صحيحا أن حق المطعون ضده في التعويض نشأ في ١٩٧٠/٥/١ تاريخ تجنيده الخاطئ إلا أن ذلك الحق تم الكشف عنه في ١٩٧٢/٣/١ ومن ثم بحسب ميعاد سريان التقادم للمطالبة بالتعويض عن القرار الإداري الخاطئ اعتبارا من ١٩٧٢/٣/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ ولما كان المطعون ضده أقام دعواه التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ — أي قبل انقضاء مدة التقادم وهي خمس عشرة سنة — فإن دعواه تكون مقبولة ويغدو الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى دفعا غير قائم على أساس صحيح.

(الطعن رقم ٣٦/٢١٣٤ ق عليا — جلسة ١٩٩٧/٦/١٥)

المبدأ رقم (١٢٤٤) — تقادم دعوى المطالبة بالالتزامات المترتبة على أعمال الشركات — تطبيق :

الحكم

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من الطعن والمتمثل في أن المرحوم .. تعاقد مع وزارة الدفاع بوصفه الممثل القانوني لشركة... وأن الشركة انقضت بوفاته بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩ وبالتالي فتقادم الدعاوى الناشئة عن نشاط الشركة بمرور خمس سنوات على انقضائها وإذ انتهت هذه المدة في ١٩٩٢/٣/٢٨ أي قبل تصحيح الدعوى في ١٩٩٣/٤/١ والتأشير بذلك في الجدول فإن المادة ٦٥ من

قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ تنص على أن " كل ما نشأ عن أعمال الشركة من الدعاوي على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت للمشاركة المثبت فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فتح الشركة وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها " فإن المستفاد من هذا النص أنه قصر التقادم على الدعاوي التي تقام على الدعاوي التي تقام على الشركاء غير المأمورين بتصفية الشركة واشترط بسقوط الحق بمضي خمس سنوات أن تكون مشاركة الشركة قد أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً وبمعنى آخر أن يكون من يراد الاحتجاج في مواجهته بانقضاء الشركة على علم بذلك والثابت من أوراق الطعن المائل أن الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه أقيمت على الورثة بصفتهم ورثة الشريك المأمور بالإدارة الذي تعاقده بصفته لأصحاب ومدير المؤسسة وليس من الشركاء غير المأمورين بالإدارة فضلاً عن أن التقادم الذي يدعيه الورثة لا ينشأ إلا من تاريخ العلم بانقضاء الشركة وهو ما لم يتصل إلى علم جهة الإدارة إلا في ١٩٩٢/٧/١١ تاريخ قيامها بالتحري عنه لإعلانه ومن ثم لا يجوز الاحتجاج بهذا النص في مجال تقادم دعوى المطالبة بالالتزامات المترتبة عن أعمال الشركة بما يتعين معه والحالة هذه رفض هذا الوجه من الطعن لعدم قيامه على سند من الواقع أو القانون "

(الطعن رقم ٢٢٧٧ و ٢٣٩٦ / ٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)
المبدأ رقم (١١٤٥) - تقادم الالتزام بمعنى خمس عشرة سنة - بداية التقادم - انقطاعه - أثر ذلك - تطبيق :

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣٧٤ من القانون المدني تنص المادة ٣٨١ من ذات القانون على أنه : " لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء " وتنص المادة ٣٨٣ منه على أنه : " ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى

الدعوى " وتتص المادة ٣٨٥ من القانون المذكور على أنه " إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول "

ومؤدى هذه النصوص أن الالتزام يتقادم بمضي خمسة عشر سنة ويبدأ التقادم اعتباراً من التاريخ الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، وينقطع التقادم بالمطالبة القضائية أو بأي عمل يقوم به الدائن أثناء السير في الدعوى للتمسك بحقه ، وفي هذه الحالة يبدأ تقادم جديد بذات مدة التقادم الأول (خمس عشرة سنة) وذلك اعتباراً من تاريخ انتهاء سبب الانقطاع .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم وكان الثابت حسبما سلف البيان أن الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ١٨ ق قد قضى فيها بجلسة ١٩٧١/٣/٢٨ بإلزام الجهة الإدارية بأن تؤدي لمورث الطاعنين مبلغ ٢٩٤٦٠,١١٠ جنيه والفوائد القانونية عن هذا المبلغ وقد تم الطعن في هذا الحكم من طرفي هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقمي ٤٤٣ ، ٤٤١ لسنة ١٧ ق وبموجب هذا الطعن ينقطع تقادم الالتزام الذي قضى به الحكم الصادر في تلك الدعوى (المطعون فيه) باعتبار أن هذا الالتزام ما زال محل النزاع بين طرفي الخصومة ولم يستقر الأمر بشأنه بعد وإذ صدر الحكم في هذين الطعنين بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ برفضها وبذلك يبدأ تقادم جديد مدته خمسة عشرة شهراً اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا الحكم وهو ١٩٨١/١٢/٦ وينتهي في ١٩٩٦/١٢/٥ ، وإذ قام الطاعنون في ١٩٩٦/٨/٢٧ بإعلان الهيئة المطعون ضدها بالصورة التنفيذية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ١٨ ق لاقتضاء مستحقات مورثهم وذلك قبل انقضاء مدة التقادم ، ومن ثم لا تثريب عليهم في هذا الشأن إذ يظل حقهم في اقتضاء هذه المستحقات قائماً ولم ينقض بعد بالتقادم ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك ومن ثم مخالفاً لأحكام القانون مما يتعين الحكم بإلغائه ويرفض الإشكال رقم ٢١٤ لسنة ٥١ ق .

(الطعن رقم ٤٣/٤١٣٧ ق عليا — جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (١١٤٦) — تقادم — تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة —
التقادم الطويل — حكمة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط
القانون العام — فيما عدا طلبات إلغاء القرارات الإدارية لا تسقط الحقوق في

الطلبات الأخرى إلا بالتقادم الطويل ما لم يوجد نص خاص يخالف ذلك .

الحكم

تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة — التقادم الطويل المادة (٣٧٤) من القانون المدني .

وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسري وجوباً على روابط القانون العام — إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم من هذه الضوابط وله أن يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط — إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص — تتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثور في المنازعات — التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجرّبه من تصرفات — أثر ذلك وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمد لا نهاية له — إذا كان للتقادم المسقط بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمه هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة تحقيقاً للمصلحة العامة وحسن سير المرفق — قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري ألا ما يتعلق بطلبات الإلغاء إذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً — مقتضى ذلك — إن الطلبات الأخرى يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ما دام لم يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد — تطبيق .

(الطعن رقم ٢١١٣/٤٤ ق جلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠ — س ٤٦ ص ٢٦٩)

المبدأ رقم (١١٤٧) — التقادم المسقط هو خمسة عشر سنة ما لم ينص القانون على مدة أخرى — سريان التقادم ووقفه — فقه السنة التنفيذي يقطع مدة التقادم — تطبيق :

الحكم

ومن حيث أن الأصل العام في التقادم المسقط هو خمسة عشر عاماً ، ولا

يتحول عنها على مدة أخرى إلا بنص خاص ، ولا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، وأنه لا يسري التقادم ويوقف إذا وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ، وقد يرجع هذا المانع لاعتبارات تتعلق بشخص الدائن ، أو لظروف اضطرارية أقرب ما تكون إلى القوة القاهرة ، بحيث لا يُعد مانعاً كل سبب يكون ناشئاً عن خطأ الدائن أو جهلة أو تقصيره في المطالبة ، ويترتب على وقف التقادم عدم حساب المدة التي وقف سريان التقادم خلالها ضمن مدة التقادم وتحسب المدة السابقة والمدة التالية .

كما ينقطع التقادم لأسباب عدة من بينها المطالبة القضائية ، وأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوي ، ويترتب على ذلك بقاء الانقطاع قائماً ما دامت الدعوى قائمة ، فإذا انتهت بحكم نهائي للدائن بطلباته بدأ سريان تقادم جديد من وقت صدور هذا الحكم ، أما إذا انتهت الدعوى برفض طلبات الدائن فيعتبر انقطاع التقادم كأن لم يكن .

ومن حيث إنه متى استبان ما تقدم ، وكان الثابت أن المطعون ضده كان قد استصدر حكماً لصالحه من محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات في الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٣١ ق يقضي بإلزام الطاعنين المستشكرين في الحكم المطعون فيه بأن يدفعوا له مبلغ ٧٩٩٨,٥٣٧ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع ٤% سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٧٧/٧/٥ ، وقد قام كل من المطعون ضده والجهة الإدارية بالطعن على الحكم المذكور بالطعن رقمي ٩١٦,٨٩١ لسنة ٢٥ ق . ع. وقد قضت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٩٨٥/٥/١٥ بإجماع الآراء ، برفض الطعن وإلزام كل طاعن مصروفات طعنه ، ومن ثم فإنه اعتباراً من تاريخ صدور حكم دائرة فحص الطعون المشار إليه يبدأ سريان تقادم جديد بذات مدة التقادم السابقة (خمس عشرة سنة) أي اعتباراً من ١٩٨٥/٥/١٥ ، ولما كان ذلك وكان الثابت أن المستشكل ضده - في الحكم المطعون فيه في الطعن المائل - قد قام باتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بإقامة الدعوى رقم ٧٨١ لسنة ٥٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٤ اختصم فيها المدعى عليهم (الطاعنون في الطعن المائل) السابق اختصاصهم في الدعوى رقم ١٦٢١

لسنة ٣١ ق بالإضافة إلى آخرين طالبا تسليمه صورة تنفيذية من الحكم في الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٣١ ق المشار إليها ، وبجلسة ١٩٩٦/٢/٢٥ محكمة القضاء الإداري بإلزام المدعى عليه الخامس بمنح المذكور صورة تنفيذية للحكم الصادر في الدعوى المشار إليها ، وأنه قام بإعلان صورة الحكم التنفيذية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٥ ، لذلك يكون المستشكل ضده ، قد تقدم بطلب بتنفيذ الحكم الصادر لصالحه قبل اكتمال فترة التقادم بالنسبة لذلك الحكم وهي خمسة عشر سنة والتي تبدأ من ١٩٨٥/٥/١٥ - تاريخ صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون الإشكال المقام من الجهة الإدارية غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة المتقدمة ، فإنه يكون قد صادف الصواب في قضائه مما لا وجه للنعي عليه مما يتعين معه القضاء برفض الطعن المقام من الجهة الإدارية مع إلزامها بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٤٣/٣٨٢٦ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/١٠/٣٠)

المبدأ رقم (١١٤٨) - إذا كان من الجائز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطالب به خلال خمس سنوات ، فإنه لا يجوز لها أن تقضي بتقادم حق الدولة في الرجوع على العامل بما صرفته له دون وجه الحق إلا إذا تمسك به العامل - الأصل في التقادم أنه لا يترتب عليه اكتمال مدة سقوط الالتزام من تلقاء ذاته ، بل لا بد أن يتمسك به المدين - التفرقة بين تقادم الديون المستحقة للدولة قبل الأفراد وتقادم ديون الأفراد المستحقة لهم قبل الدولة .

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بسقوط الدعوى على أنها من دعاوي الاسترداد التي يتحتم رفعها قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني وأنها قد أقيمت بعد انقضاء المدة المذكورة .

ومن حيث أن المدعى عليه لم يحضر أمام المحكمة الإدارية ولم يتقدم بأي دفع أو دفاع في الدعوى وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بالسقوط دون أن يدفع المدعى عليه بالتقادم المسقط .

ومن حيث إن الأصل في التقادم أنه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام، من تلقاء ذاته بل لا بد من أن يتمسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أنه لا يعتبر من النظام العام ، ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وإن كان مبنيا على اعتبارات تمت إلى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة كما أنه يتصل اتصالا مباشرا بضميره فإذا كان يعلم أن نمته مشغولة بالدين وتخرج من التذرع بالتقادم ان لها لنزول عنه عن طريق عدم التمسك به . فلا يستطيع المحكمة أن تقضي بالسقوط من تلقاء نفسها — كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات.

ومن حيث إنه طبقا للقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري ما لم ينص القانون على مدة أطول . مدة التقادم هذه مدة سقوط لا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن له مصلحة في إثارة هذا الدفع.

(الطعن رقم ٨٢٨٩/٤٥ ق — جلسة ٢٠٠١/١٢/٨ — والطعن رقم ٧٠٦٤/٤٤

ق عليا — جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٢)

الفصل الثاني
الدفع بسقوط الحقوق
الناشئة عن قوانين ونظم سابقة

الفصل الثاني

الدفع بسقوط الحقوق

الناشئة عن قوانين ونظم سابقة

المبدأ رقم (١١٤٩) - المطالبة بحقوق العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المترتبة علي أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة علي نفاذ ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون.

الحكم

ميعاد رفع دعوي المطالبة بحقوق العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المترتبة علي أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة علي نفاذ ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ ويترتب علي عدم رفع الدعوي خلال هذه المدة الإبقاء علي المركز القانوني للعامل دون تعديل.

(الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٢٩٩ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١)

المبدأ رقم (١١٥٠) - شروط تصفية الحقوق المترتبة علي القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة علي نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالدولة - شرطان : الأول - أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١، والثاني - أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد والقرارات السابقة في صدورهما علي هذا التاريخ -إذا توافر هذان الشرطان تعين علي صاحب الشأن المطالبة بحقه إخلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات -إذا انقضي هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته إلي طلبه، ولم يرفع دعوي المطالبة القضائية خلاله أمتنع علي المحكمة قبول الدعوي لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع علي جهة الإدارة لذات السبب النظر في طلبه أو إجابته إليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي -ميعاد الثلاث سنوات الذي حددته المادة ٨٧ ينتهي في - ١٩٧٤/٩/٣١ طلب الإعفاء من الرسوم القضائية يقطع المدة.

الحكم

ومن حيث إن المستفاد من هذا النص أن المشرع إستحدث به حكماً عاماً قصد به تصفية الحقوق المترتبة علي القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة علي نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وذلك بشرطين : الأول : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ ، والثاني : أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد السابقة في صدورها علي هذا التاريخ فإذا توافر هذان الشرطان تعين علي صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فإذا أنقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته إلي طلبه ولم يرفع دعوي المطالبة القضائية خلاله أمتنع وجوباً علي المحكمة قبول الدعوي لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع علي جهة الإدارة لذات السبب النظر في طلبه أو إجابته إليه ما لم يكن ذلك تنفيذاً للحكم قضائي نهائي.

ومن حيث إن مقتضيات النظام الإداري قد حدت بالقضاء الإداري إلي تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه العامل إلي السلطة المختصة متمسكاً فيه بحق طالباً أداءه - وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولي علي طلب المساعدة القضائية للدعوي التي يزعم صاحب الشأن رفعها علي الإدارة إذ هو أبلغ في معني الإستمساك بالحق والمطالبة بإنهائه وأمعن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه العامل إلي الجهة الإدارية بل هو يجمع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث الإفصاح عن الشكوي من التصرف الإداري وبين طبيعة التظلم القضائي من حيث الإلتجاء إلي القضاء طلباً للإنتصاف، إذ لم يمتنع من إقامة الدعوي رأساً سوي عجزه عن أداء الرسوم التي يطلب إعفاء منها وعجزه عن توكيل محام - فلا أقل والحال هذه أن يترتب علي طلب المساعدة القضائية ذات الأثر المترتب علي مجرد الطلب والتظلم الإداري من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوي ويظل هذا الأثر قائماً ويقف سريان الميعاد لحين صدور القرار في طلب المساعدة القضائية سواء بالقبول أو الرفض وعندئذ يجب رفع الدعوي خلال الميعاد القانوني محسوباً من تاريخ صدور القرار بمراعاة أن المعول عليه في

إعمال المادة ٨٧ من نظام العاملين بمندنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنسبة لطلب الإعفاء من الرسوم هو أن يتقدم المدعي بهذا الطلب في الميعاد المشار إليه أي خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/٣٠ وحتى ١٩٧٤/٩/٣٠ فإذا ما صدر قرار في طلب الإعفاء من الرسوم يفتح لصاحب الشأن ميعادًا جديدًا يتعين عليه أن يقيم دعواه خلاله وتكون دعواه متي تم ذلك متعينة القبول بغض النظر عن إيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد تاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠ المنوه عنه)

(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

المبدأ رقم (١١٥١) - المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين - المادتان (١ ، ٢) من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ لا يجوز لجهة الإدارة بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ أن تعدل المركز القانوني للعاملين على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي نهائي - لا يجوز للعامل أن يرفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه بعد - ١٩٨٥/٦/٣٠ مناط تفيد حق العامل في رفع الدعوي بالميعاد المشار إليه هو أن تكون دعواه متعلقة بالمطالبة بحق من الحقوق التي خولته إياها أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ - أما غير ذلك من الدعاوي فتظل بمنأى عن هذا الميعاد.

الحكم

ومن حيث إن المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن حالات بعض العاملين تنص على أن « : يكون ميعاد رفع الدعوي إلى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ولا يجوز بعد هذا التاريخ تعديل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي » وتتص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ بمد المهلة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على أن « : تمتد المهلة المنصوص عليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ٧ لسنة ٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٥ » وتتص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على أن « : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارًا من ١٩٨٤/٧/١ ».

ومن حيث إن مفاد المواد المشار إليها أنه لا يجوز لجهة الإدارة بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ أن تعدل المركز القانوني للعامل على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي، كما أنه لا يجوز للعامل أن يرفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه بعد ١٩٨٥/٦/٣٠، ومؤدي هذا أن مناط تقيد حق العامل من الحقوق التي خولته إياها أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المذكور، أما غيرها من الدعاوي فتظل بمنأى عن هذا الميعاد.

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/١١)

المبدأ رقم (١١٥٢) - حظر المشرع في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ استناداً إلى التشريعات المشار إليها في هذه المادة على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي - هذا الحظر ينصرف إلى جهة الإدارة كما ينصرف إلى العامل في ذات الوقت - العامل الذي لم يرفع الدعوي مطالباً بحقه الذي نشأ في ظل القوانين والقرارات المشار إليها حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوباً على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ويمتنع أيضاً على الجهة الإدارية لذات السبب أجابته إلى طلبه.

الحكم

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوي فإن قضاء هذه المحكمة جري بأن المشرع وقد حظر في المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ سالفه البيان تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ استناداً إلى التشريعات المشار إليها في هذه المادة على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي فإن هذا الحظر ينصرف إلى جهة الإدارة كما ينصرف إلى العامل في ذات الوقت ومن ثم فإن العامل الذي لم يرفع الدعوي مطالباً بحقه الذي نشأ عن القوانين والقرارات سالفه البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوباً على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام، كما يتمتع أيضاً على الجهة الإدارية لذات السبب إجابته إلى طلبه.

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧)

المبدأ رقم (١١٥٣) - لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استناداً إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أي وجه من الوجوه

إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ينصرف هذا الحظر إلى جهة الإدارة وإلى العامل على حد سواء.

الحكم

المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ المادتان ٨، ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مفادهم - لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل، إستنادا إلى أحكام التشريعات المنصوص عليها في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضاء نهائي ينصرف هذا الحظر إلى جهة الإدارة وإلى العامل على حد سواء - لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل إستنادا إلى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ينصرف هذا الحظر إلى جهة الإدارة وإلى العامل على حد سواء - وضع المشرع التزاما على جهة الإدارة مؤداه ضرورة إجراء تسوية قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند إجرائها -أوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٩)

المبدأ رقم (١١٥٤) - تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١.

الحكم

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مفادها - المشرع إستحدث نظاما قصد به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه -يشترط ذلك تسوافر شرطين (١) أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون (٢) أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقرارات والنظم السابقة في صدورها على هذا التاريخ -إذا توافر هذين الشرطين تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ثلاث سنوات -إذا أنقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الإدارية قد أجابته إلى طلبه فإنه يمتنع

وجوبا علي الجهة الإدارية إجابته إلي طلبه - ما لم يكن ذلك تنفيذًا لحكم قضائي - لا ينقطع هذا الميعاد بطلب المساعدة القضائية - هذا الطلب لا يغني عن إجراء رفع الدعوي هو الإجراء الوحيد المعول عليه في هذا الشأن طبقا لحكم المادة ٨٧ المشار إليها.

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

المبدأ رقم (١١٥٥) - ميعاد رفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة.

الحكم

المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة حددت ميعاد رفع الدعوي للمطالبة بالحقوق التي نشأت قبل العمل به بثلاث سنوات من تاريخ العمل به ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي نهائي وبذل الإقامة هو حق مالي لا ينشئ ولا يعدل مركزا قانونيا للعامل - أثر ذلك : المطالبة ببذل الإقامة لا تنقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

المبدأ رقم (١١٥٦) - الآثار المترتبة علي تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي عن دعوي أقيمت بالطريق الذي رسمه القانون قبل التاريخ المحدد - يعد هذا الميعاد من مواعيد السقوط التي لا تقبل وقفًا أو إنقطاعا.

الحكم

المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن الآثار المترتبة علي تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - المشرع رغبة منه في تصفية الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات بحالات العاملين وإستقرارا للمراكز القانونية حدد ميعاد لرفع الدعوي للمطالبة بهذه الحقوق وهو - ١٩٨٤/٦/٣٠ لا تجوز تعديل المركز القانوني للعامل علي أي وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذًا لحكم قضائي عن دعوي أقيمت بالطريق الذي رسمه القانون قبل التاريخ - ينصرف هذا

الحظر إلى جهة الإدارة والعامل في ذات الوقت - يعد هذا الميعاد من مواعيد السقوط التي لا تقبل وقفاً أو إنقطاعاً - طلب للمساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوي في هذا الشأن لأن هذا الطلب إستقرت المحاكم علي إنه يقوم مقام للنظم الوجوب السابق علي رفع دعوي الإلغاء.

(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٣٥ ق-جلسة ١٩٩٢/١/٤ والطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٣ ق-جلسة

١٩٩٢/٣/٣١ والطن رقم ٣٥٩٨ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١٩٩١/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (١١٥٧) - دفع بالتقادم - تقادم الحقوق التعويضية الناشئة عن قوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده - عدم سريان التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه - ميعاد سقوط الحق لا ينفذ إلا من تاريخ زوال المانع بصدور حكم المحكمة المحكمة الدستورية - أساس ذلك :

الحكم

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالطن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا ، والقائم على سقوط حق المطعون ضده في المطالبة بقيمة ما كان يملكه من أموال وأوراق مالية تم تأمينها وفقا لقوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده في ضوء قيامه برفع دعواه المطعون في الحكم الصادر فيها بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما على واقعة التأمين فإنه وإن كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدني تنص على أن :

" يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية " .

فقد جاءت المادة ٣٨٢ من القانون المذكور ونصت في الفقرة الأولى منها على أن " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وكذلك لا يسري التقادم فيما بين الأصيل والنائب " .

ويبين مما سلف أن مناط أعمال أحكام التقادم المسقط وفقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني رهين بأمرين :

الأول : نشوء حق مالي في نمة المدين .

الثاني : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا أو إداريا مدة خمسة عشر عاما من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علما حقيقيا أو افتراضيا . وعلى هذا فإن أعمال هذه الأحكام لا يتأتى إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل

في ذمة المدين ، وحينما تكون المطالبة به أمرا ميسورا من جهة القانون أما إذا قام مانع تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن، فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذي يزول فيه هذا المانع ، وحينئذ تصبح المطالبة أمرا ميسورا قانونا ويكون للتخلف عنها أو التقصير فيها بعد ذلك محلا أعمال أحكام التقادم المسقط .

ومن حيث إنه بتطبيق المبدأ المتقدم فإنه وإن نشأ حق المطعون ضده بالطعن المائل رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا في التعويض المقرر عن أمواله التي تم تأمينها وفقا لأحكام قوانين التأمين وبالقائمة التي تقدرها اللجان المختصة بتقييم هذه الأموال وفقا لأحكام القوانين المذكورة على التفصيل الوارد بها فإن صدور القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي وضع حدا أقصى لقيمة التعويض بحيث لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أقام مانعا قانونيا تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بما يجاوز الحد الأقصى المشار إليه ومن ثم فإن ميعاد السقوط بالنسبة لما يجاوز هذا الحد لا يفتح إلا من التاريخ الذي زال فيه هذا المانع وهو تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٨٥/٣/٢ إذ أقام المطعون ضده دعواه المطعون في الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠ ، وأشار في إحدى مذكرات دفاعه أمام المحكمة أنه لا يطعن في قرار لجان التقييم فإن الدفع بسقوط حقه بالتقادم يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون عليه بالطعن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا على سند من القانون بما يتعين مع الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع إلزام الجهة الإدارية الطاعنة بالمصروفات " .

(الطعن رقم ٣٦/٢٨٠١ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)

الفصل الثالث

الدفع بسقوط الدعوي التأديبية

الفصل الثالث

الدفع بسقوط الدعوي التأديبية

المبدأ رقم (١١٥٨) - المعول عليه في مجال حساب مدة التقادم المسقط للدعوي التأديبية ليس هو تاريخ إحالة المتهم إلى المحكمة التأديبية وإنما هو التاريخ الذي نشطت فيه الجهة المختصة إلى إتخاذ إجراءات التحقيق.

الحكم

الدفع بسقوط الدعوي التأديبية بالتقادم يشترط لإبدائه بيان المقومات التي يستند عليها - أهم هذه المقومات بيان حساب المدة التي بانقضائها سقطت الدعوي - إغفال هذا البيان ينحدر بالدفع إلى عدم الجدية ويصمه بالمشاكسة - المعول عليه في مجال حساب مدة التقادم المسقط للدعوي التأديبية ليس هو تاريخ إحالة المتهم إلى المحكمة التأديبية وإنما هو التاريخ الذي نشطت فيه الجهة المختصة إلى إتخاذ إجراءات التحقيق.

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١)

المبدأ رقم (١١٥٩) - إذا كانت الواقعة محل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية فإن مدة سقوط الدعوي التأديبية تستطيل إلى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوي الجنائية.

الحكم

جعل المشرع مدة سقوط الدعوي التأديبية تستطيل إلى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوي الجنائية إذا كانت الواقعة محل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية - مؤدي ذلك: أنه يتعين علي المحكمة التأديبية أن تتصدي لتكييف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان أثره في إستطالة مدة سقوط الدعوي ولا يحول دون ذلك عدم إيلاغ النيابة العامة بالمخالفة المنسوبة إلى المتهم أو عدم عرض أمره علي المحكمة الجنائية لتصدر فيها حكماً جنائياً.

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٥)

المبدأ رقم (١١٦٠) - إنتقضاء الدعويين الجنائية والتأديبية من النظام العام - أثر ذلك.

الحكم

تسقط الدعوي التأديبية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة -
تقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة. تسري
المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء فيها - إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا
تسقط الدعوي التأديبية إلا بسقوط الدعوي الجنائية - إستهدف المشرع من ترتيب
سقوط الدعوي التأديبية بعد أجل معين ألا يظل سيف الإتهام مسلطا علي مستهم
الأصل فيه البراءة - ميعاد السقوط ضمانا للعامل وحق لجهة الإدارة في إقامة
الدعوي خلال أجل معين قد يترتب علي تجاوزه إضاعة معالم المخالفة وفقد
أدلتها - مؤدي ذلك : أن صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان إقامة الدعوي
التأديبية قبل مضي ميعاد سقوطها بالتقادم - إنقضاء الدعويين الجنائية والتأديبية
من النظام العام - أثر ذلك - يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضي بسقوط الدعوي
التأديبية من تلقاء نفسها ولصاحب الشأن أن يتمسك بسقوط الدعوي التأديبية ولو
لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا - المحكمة الإدارية العليا تقضي بالسقوط ولو
لم يدفع أمامها به.

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

المبدأ رقم (١١٦١) - مدة السقوط تسري من جديد بعد قطعها بأي إجراء من
إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة.

الحكم

تسري مدة السقوط من جديد بعد قطعها بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو
الإتهام أو المحاكمة تبدأ مدة سقوط جديدة مقدارها ثلاث سنوات من تاريخ آخر
إجراء قاطع للتقادم .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ القضائية - جلسة ١٩٩٢/١/٤ - ص ٣٧ ص ٥٢٦)
المبدأ رقم (١١٦٢) - ميعاد اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على قرار
الجهة الإدارية في المخالفات المالية وطلبه تقديم الموظف إلى المحاكمة
التأديبية هو ميعاد سقوط بحيث إذا انقضى هذا الميعاد دون أن يطلب رئيس
الجهاز تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية سقط حقه في الاعتراض.

الحكم

المادة (١٣) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية الميعاد الذي حدده المشرع لاعتراض الجهاز
المركزي للمحاسبات على قرار الجهة الإدارية في المخالفات المالية وطلبه تقديم

الموظف إلى المحاكمة التأديبية هو . يعاد سقوط بحيث إذا انقضى هذا الميعاد دون أن يطلب رئيس الجهاز تقديم لموظف الى المحاكمة التأديبية سقط حقه في الاعتراض - ينطبق ذلك إذا انقضى الميعاد المشار إليه دون أن يطلب الجهاز خلاله استكمال ما ينقصه من أوراق وبيانات لازمة لتقديره - يعتبر ذلك قرينة على اكتفائه بما وصل إليه من أوراق في فحص الجزاء ويكون قد قام افتراض باكتفائه بالجزاء الموقع الذي أصبح بهذا الافتراض نهائيا مما لا يكون معه ثمة وجه لإقامة الدعوى التأديبية .

(الطعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٣٧ القضائية ، والطعن رقم ٢٦٧٥ ورقم ٢٦٧٦ ورقم ٢٦٦٠ لسنة ٣٧ القضائية - جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٩٣ - س ٣٩ ص رقم ٢٦٥)

ضوابط ابداء الدفع بسقوط الدعوى التأديبية :

المبدأ رقم (١١٦٣) - الدفع بسقوط الدعوى التأديبية يجب أن يكون محدداً للمخالفات التي سقطت بالتقادم وتاريخ حدوثها على وجه التحديد وتاريخ علم الرئيس المباشر بها والدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق القانون.

الحكم

يجب عند ابداء الدفع بسقوط الدعوى التأديبية تحديد المخالفات التي سقطت بالتقادم وتاريخ حدوثها على وجه التحديد وتاريخ علم الرئيس المباشر بها والدليل على ذلك حتى يمكن تطبيق القانون - ورود الدفع في عبارات عامة مجهلة يؤدي الى وجوب رفضه - تطبيق .

(الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٣٨ القضائية - جلسة ١ / ٣ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٠١١) وفي حكم هام لدائرة توحيد المبادئ بشأن سقوط الحق في إقامة الطعن على الحكم الباطل بالتقادم الطويل انتهت المحكمة إلى هذا المبدأ الهام:

المبدأ رقم (١١٦٤) - حق الطعن في حكم المحكمة التأديبية الباطل - انفتاح الميعاد بما لا يتجاوز خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم الباطل وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل - الحكمة من ذلك : استقرار الأحكام القضائية والمراكز القانونية ، وحتى لا تبقى مزعزعة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة .

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المفروض على هذه الحكمة يتمثل في مدى جواز الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بعد مضي خمسة

عشر عاماً من تاريخ صدورها ، وهي المدة المقررة في القانون المدني للتقادم المسقط ، إذا ما شابها عيب في الإجراءات يؤدي إلى بطلانها لعدم إعلان الحال بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية بالمنصورة في الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ٧ ق في ١٩٨٠/٥/٢ قاضياً بمعاقبة المحالة (الطاعنة) بالفصل من الخدمة وذلك لانقطاعها عن العمل اعتباراً من ١٩٧٨/١٠/٢٨ في غير حدود الإجازات المقررة قانوناً ، وقدمت النيابة الإدارية أمام المحكمة التأديبية ما يفيد إعلان المحالة في مواجهة النيابة العامة لعدم الاستدلال على عنوان معين يتم إعلانها فيه .

ومن حيث إن الطاعنة ، تنعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر باطلاً لعدم إعلانها بقرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية الأمر الذي ترتب عليه عدم اتصالها بالدعوى وإهدار حقها في الدفاع عن نفسها .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنه يتعين أن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان نوي الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله وحكمة هذا النص ، هي توفير الضمانات الأساسية للعامل للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك بإحاطته علماً بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوي الشأن . وإذا كان إعلان العامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراءً جوهرياً ، فإن إغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالمخالفة لحكم القانون في وجه لا يتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه ، ويكون حساب ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا من تاريخ علم الطاعن اليقيني به ، والذي يخضع لتقدير المحكمة في ضوء ما تكشف عنه وقائع كل طعن على حدة ، وقد

يكون من المظاهر التي تفيد تحقّق هذا العلم ، أن يكون الطاعن قد عاد من الخارج في تاريخ محدد بجواز السفر أو قام بتغيير بيانات جواز السفر ، أو تحقّق علمه بإنتهاء علاقته بالوظيفة وذلك بحصوله على مستحقّاته المالية عن مدة خدمته من معاش أو مكافأة أو بأية وسيلة أخرى ترى المحكمة أنها تفيد علمه بالحكم المطعون فيه من تاريخ معين يتم اعتباراً منه حساب المواعيد المقررة قانوناً للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناط ذلك كله إلا يتجاوز تاريخ إقامة الطعن خمسة عشر عاماً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل طبقاً للقواعد العامة وما يترتب على ذلك من سقوط الحق في إقامة الدعوى بذات المدة وبالتالي فإن الحق في الطعن في الأحكام يتقادم بذات المدة وذلك حتى تستقر الأحكام القضائية والمراكز القانونية أيّاً كان ما قد يكون قد شاب تلك الأحكام من أوجه البطلان وحتى لا تبقى مزعزعة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة نتيجة عدم استقرار المراكز القانونية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن الحق في الطعن في أحكام المحاكم التأديبية التي شابها عيب في إجراءات المحكمة أدى إلى بطلانها ، يسقط بمضي خمسة عشر عاماً على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وقررت إعادة الطعن المائل إلى الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا للفصل فيه .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٤٢ القضائية جلسة

٢٠٠٠/٥/٤ — دائرة توحيد المبادئ)

المبدأ رقم (١١٦٥) — المادة ٩١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٨٣ — مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة.

الحكم

حدد المشرع مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة بانقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفة التأديبية وقرر انقطاع هذه المدة باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة بشأن المخالفة حيث يبدأ حساب المدة من جديد ابتداءً من آخر إجراء — خروجاً على هذا

الأصل قرر المشرع في حالة تعدد المتهمين بارتكاب المخالفة فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين وكذلك إذا كون الفعل انقطاعها بالنسبة للباقيين ، وكذلك إذا كون جريمة جنائية فلا تسقط للدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٤٤١٥ لسنة ٤٤ للقضائية - جلسة ٢٠٠٢/١/٥ - ص ٥٠ ص ١٣) .

الفصل الرابع
التطبيقات القضائية
فى الدفع بالتقادم بوجه عام

الفصل الرابع

التطبيقات القضائية

فى الدفع بالتقادم بوجه عام

نعرض فى هذا الفصل لأهم التطبيقات القضائية فى الدفع بالتقادم على وجه العموم ، فى قضاء كل من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ، وذلك فى مبحثين :

المبحث الأول

الدفع بالتقادم فى قضاء محكمة النقض

نعرض فيما يلى لأهم المبادئ القانونية التى أرستها محكمة النقض فى شأن الدفع بالتقادم فى المطالب التالية :

المطلب الأول

وجوب الدفع بالتقادم

المبدأ رقم (١١٦٦) — الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام.
الحكم

الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة لا تحتل الإبهام . ولا يغنى عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى كما لا يغنى عنه التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه.

(نقض مدنى — لطن رقم ٥٣١ لسنة ٢٦ قضائية — جلسة ٢٤/٥/١٩٦٢ — س ١٣ ص ٧٠٦)
المبدأ رقم (١١٦٧) — (١) القانون المدنى ، فى خصوم التقادم ، لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور

والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم .

(٢) الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك.

الحكم

مفاد نصوص المواد ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٧ من القانون المدني التي بينت مدد التقادم ومبدأ سريانه وأسباب الوقف والانقطاع ، أن القانون المدني ، في خصوص التقادم ، لم يجتزئ فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام كما هو الحال في المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم، ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدني ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك . ولما كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدني بما تنص عليه من أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب التمسك به من كل ذي مصلحة ، قد أُنْتُ بحكم عام وبلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقاً بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل فإن الطاعنة [وزارة المالية] إذ لم تتمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها - سواء كان تكيف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب - أن تتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٥ لسنة ٢٧ قضائية - جلسة ١١/٢٩/١٩٦٢ - س ١٣ ص ١٠٧٨)
المبدأ رقم (١١٦٨) - النزول عن الدفع بالتقادم دفع موضوعي لا يفترض ولا يؤخذ بالظن.

الحكم

الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف والنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن .
(نقض مدني - لطن رقم ٢٣١ لسنة ٣٢ قضائية - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦ - س ١٧ ص ١١٧٠)
المبدأ رقم (١١٦٩) - استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك.

الحكم

إنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم محمل النزول الضمني عنه وفقاً للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمداً من دلالة واقعية ، نافية لمشيئة المتمسك به ، وإذ كان استخلاص النزول الضمني

عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغاً، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

(نقض منى - لطن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ قضائية - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ - س ٢٣ ص ٢١١) المبدأ رقم (١١٧٠) - للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

الحكم

حسب المحكمة أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع إذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم مما يقتضى التثبت من عدم قيام أحد أسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تقرر بانقطاع التقادم إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه .

(نقض منى - لطن رقم ٣١ لسنة ٤١ قضائية - جلسة ١٧/٦/١٩٧٥ - س ٢٦ ص ١٢٢١) المبدأ رقم (١١٧١) - التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع.

الحكم

إن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يتمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى البطلان ، فإنه لا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(نقض منى - لطن رقم ٩٣ لسنة ٣٩ قضائية - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٧ - س ٢٨ ص ١٨١٠) المبدأ رقم (١١٧٢) - الحكم بقبول الدفع بالتقادم هو قضاء في أصل الدعوى ينقضى به الالتزام ولازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى.

الحكم

إذ كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم وهو قضاء في أصل الدعوى ينقضى به الالتزام فإن لازم ذلك هو القضاء برفض الدعوى ومن ثم فلا تناقض بين ما انتهى إليه الحكم في أسبابه من قبول الدفع بالتقادم وبين قضائه في منطوقه برفض الدعوى .

(نقض منى - لطن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ قضائية - جلسة ٣٠/٥/١٩٧٧ - س ٢٨ ص ١٣٢٣)

المبدأ رقم (١١٧٣) - الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإذا ما أريد التمسك بنوع من أنواع التقادم فينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام ولا يغنى عن ذلك التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه.

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام العام وإذا ما أريد التمسك بنوع من أنواع التقادم فينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام ولا يغنى عن ذلك التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه . وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة دفعت بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بالتعويض إعمالاً لحكم المادة ١٨٠ من القانون المدني على أساس تكييف الدعوى بأنها دعوى تعويض عن الإثراء بلا سبب فإذا كانت المحكمة وهي بسبيل إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح بما لها من سلطة فهم الواقع فيها قد قطعت بعدم صحة هذا التكييف بقولها " أن الدعوى لم تقم على نظرية الإثراء بلا سبب وإنما قامت نتيجة حرمان المستأنف عليه " المطعون ضده " من ريع أطيان مملوكة له بسبب تصرف خاطئ للهيئة العامة للإصلاح الزراعي " وقضت برفض الدفع بالتقادم الوارد في المادة ١٨٠ من القانون المدني فلا عليها بعد هذا أنها لم تبحث مدى انطباق تقادم آخر منصوص عليه في مادة أخرى لم تتمسك به الطاعنة أمامها لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

(نقض مدني - لطن رقم ١١٤٨ لسنة قضائية ٤٩ - جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٨١ - ص ٣٢ (١٩٣١) المبدأ رقم (١١٧٤) - التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع - لا يقبل التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض.

الحكم

لما كان المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وكانت الطاعنة لا تمارى في إنها لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المطعون ضده الأول بالتقادم ، فإنه لا يقبل منه التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٠ قضائية - جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩١ - ص ٤٢ (٦٩٩) المبدأ رقم (١١٧٥) - حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى

يتعين أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو انقطاع.

الحكم

حسب محكمة الموضوع أن يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من وقف أو انقطاع وأن تقرر ولو من تلقاء نفسها وقف التقادم أو انقطاعه إذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه إذ أن حصول شئ من ذلك يحول دون اكتمال مدة التقادم .

(الطعن رقم ٥٨٧٠ لسنة ٦٦ قضائية - جلسة ١٢/٦/١٩٩٧ - س ٤٨ ص ٨٧٩)
المبدأ رقم (١١٧٦) - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه - صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه.

الحكم

المقرر ، في قضاء هذه المحكمة ، أن المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولهذا فإن صحيفة الدعوى المتضمنة المطالبة بحق ما لا تقطع التقادم إلا في خصوص هذا الحق وما التحقق به من توابعه التي تجب بوجوبه أو تسقط بسقوطه . فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فإن رفع الدعوى بطلب أحدهما لا يترتب عليه انقطاع التقادم بالنسبة للآخر .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٦٦ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٩٧ - س ٤٨ ص ١٣٤١)

المطلب الثاني

التقادم الحولى

المبدأ رقم (١١٧٧) - (١) التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدنى - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وريوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من

توريدات - يقوم على قرينة الوفاء - أثر ذلك: على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً.

(٢) التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعمال سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الإستيئاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها.

الحكم

إن التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني - وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم ، وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات - يقوم على قرينة الوفاء، وهي " مظنة " رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه وهي يمين الإستيئاق وأوجب " على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً " بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ - وهو لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - لا يقوم على هذه المظنة ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعمال سواء، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الإستيئاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني " هو تقادم عام ومطلق لم يقيد الشارع بأي إجراء آخر كتوجيه يمين الإستيئاق لو غيرها " فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(لطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ قضائية - جلسة ١٢/١/١٩٦٦ - س ١٧ ص ١٠٢)

المبدأ رقم (١١٧٨) - التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني يقوم على قرينة الوفاء ، وهي " مظنة " رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - هي يمين الإستيئاق - بينما لا يقوم التقادم الخمسى

المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ على تلك القرينة.

الحكم

التقادم الحولي المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني يقوم على قرينة الوفاء ، وهي " مظنة " رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه - حتى يمين الإستهتاق - وأوجب " على من يتمسك بأن الحق تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً " بينما لا يقوم التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ على تلك القرينة . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن أنكر على المطعون ضدها حقها في فروق الأجر مما لا محل معه لإعمال حكم المادة ٣٧٨ من القانون المدني و كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وإعمل حكم المادة ٣٧٥ من ذلك القانون ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً و يكون النعى على غير أساس .

(نقض مدني - طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٣٨ قضائية - جلسة ١٩٧٤ / ٥ / ٢٥ - س ٢٥ ص ٩٣٥) المبدأ رقم (١١٧٩) - دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل.

الحكم

النص في المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٣ من القانون المدني يدل، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفي تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه المدة هي مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع ، وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم .

(نقض مدني - طعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ قضائية - جلسة ١٩٨٠ / ١ / ١ - س ٣١ ص ٦٦) المبدأ رقم (١١٨٠) - الدعوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المنوية في جملة الإيراد فإن المدة فيها تبدأ من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد.

الحكم

مؤدى نص المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٨ من القانون المدني أن الدعوى الناشئة عن

عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الإيراد فإن المدة فيها تبدأ من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد وأن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بإرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لأي شرط شكلي فكما يقع صراحة بأي تعبير عن الإدارة يغير معناه يجوز أن يكون ضمناً يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا لبس فيه لما كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا بأن الشركة المطعون ضدها نزلت عن التقادم بعد أن اكتملت مدته وذلك بإصدارها قراراً في سنة ١٩٨٦ بأحقية من أحيلوا إلى المعاش من ١٩٨١/٨/٦ في المقابل النقدي لمتجمد الإجازات وبصرف مبالغ مؤقتة لهم تحت الحساب فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أنه لا يجوز التمسك بإجراءات قطع التقادم بعد اكتمال مدته وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعنين سالف البيان فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسيب .

(نقض مدني - لطن رقم ٣٩٣٩ لسنة ٦٠ قضائية - جلسة ١٣ / ١٩٩٥ - س ٤٦ ص ٦٢٧) المبدأ رقم (١١٨١) - المشرع أخضع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط للتقادم الحولي وذلك لاستقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء - عدم سريان هذا التقادم على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .

الحكم

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ... " يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحولي الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط وذلك لاستقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء فلا يسرى هذا التقادم على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .

(نقض مدني - لطن رقم ٤٠٣١ لسنة ٦٥ قضائية - جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٦ - س ٤٧ ص ١٦٢٩)

المطلب الثالث

التقادم الثلاثي

المبدأ رقم (١١٨٢) - (١) تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه.

(٢) بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد.

الحكم

إذ استحدثت المادة ١/١٧٢ من القانون المدني مدة تقادم تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، فإنه يحكمه فيما يتعلق بسريانه من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدني التي تقضى بسريان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد إذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق التي تقضى بعدم سريان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها.

(نقض مدني - لطن رقم ١٣٦ لسنة ٣٥ قضائية - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٩ - ص ٢٠ ١١٢٤)
المبدأ رقم (١١٨٣) - التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون.

الحكم

إن التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، فلا يسرى على الالتزامات التي تنشأ مباشرة من القانون وإنما يسرى في شأن تقادم هذه

الالتزامات التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر .

(نقض مدنى - لطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٥ لفضلية - جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٩ - س ٢٠ ص ٩١٤) المبدأ رقم (١١٨٤) - (١) دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع.

(٢) علم المضرور بالضرر ومحدثه وارتباط العمل الضار بقيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية ، وكون الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

الحكم

مفاد نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى أن دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر الحادث وبشخص من أحدثه فإذا لم يعلم بذلك فإن تلك الدعوى تسقط بانقضاء خمس عشرة سنة على وقوع العمل غير المشروع ، وإذا علم المضرور بالضرر ومحدثه وكان العمل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب الدعوى المدنية ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد ، فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا كانت الدعوى الجنائية تسقط بمدة أطول سرت هذه المدة فى شأن سقوط الدعوى المدنية وإذا كانت مدة تقادم دعوى التعويض قد بدأت فى السريان من اليوم الذى علم فيه المضرور بحادث الضرر والشخص المسئول عنه وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الجانى ولم يشأ المضرور أن يطالب بالتعويض المدنى أمام المحكمة الجنائية فإن مدة التقادم فى هذه الحالة تقف بحكم القانون طوال مدة المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم للثلاثى إلى السريان إلا عند صدور الحكم النهائى بإدانة الجانى أو عند انتهاء المحاكمة لأى سبب آخر ويكون للمضرور بعد ذلك وقبل أن تكتمل مدة التقادم الثلاثى أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحاكم المدنية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن الدعوى المطروحة متعلقة بجناية لختلاس فهى - على إطلاقها - تسقط بعشر سنوات من تاريخ وقوع تلك الجناية

ورتب على ذلك رفض الدفع بالتقادم والقضاء بالتعويض فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض منى - لطن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٩ قضائية - جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٢٥ - ص ٢٦ ص ١٠٦٨)
المبدأ رقم (١١٨٥) - دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ، ولا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة .
الحكم

إن دعوى الفسخ لا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني ، ولا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة وطالما يكون للدائن - المشتري - أن يرفع هذه الدعوى ، فإنه يكون له أن يطالب بالآثار المترتبة على الفسخ ومنها رد الثمن ، إذ لا يكون هذا مستحق الأداء وممكناً المطالبة به إلا بعد تقرير الفسخ .

(نقض منى - لطن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ قضائية - جلسة ١٩٧٧ / ١ / ١١ - ص ٢٨ ص ٢١١)
المبدأ رقم (١١٨٦) - تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد .
الحكم

تنص المادة ١٨٧ من القانون المدني على أن تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده يمثل عقوبة غرامه قضى بها على مورث المطعون عليهم ، وأنه بعد أن قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ هذه العقوبة فيكون المورث حين دفع هذا المبلغ تنفيذاً للحكم الصادر في تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقاً عند الوفاء به ، ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائي الذي قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمطعون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق في استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني سالف الذكر ، ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه تحت يدها أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وإذا كان

الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمس عشرة سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى في ١٩٧١/١٠/٢١ بأحقية المطعون ضدهم في صرف قيمة الغرامة المدفوعة من المورث - فإن الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٣ لفضائية - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ - س ٢٨ ص ٩٢٧) المبدأ رقم (١١٨٧) - تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف سريان التقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة.

الحكم

إن تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف سريان التقادم طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ما إرتأه من وقف - تقادم دعوى التعويض عن الاعتقال دون سبب - في الفترة من تاريخ الإفراج عن المطعون عليه في ١٩٦٦/٦/١ حتى ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ - على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - وكان الذي قرره الحكم لا يقوم على علم قضائه الشخصي بل يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازه البلاد والشعب في الفترة السابقة على ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ ، فإن النعي يكون على غير أساس .

(نقض مدني - لطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ لفضائية - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ - س ٣٠ ص ٥٣٩) المبدأ رقم (١١٨٨) - العلم المقصود لبدء سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه.

الحكم

المراد بالعلم في نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني لبدء سريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر

وبشخص المسئول عنه باعتبار أن قضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التذويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . وإذا كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائغاً وكان لا وجه للتلازم الحتمي بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائي ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحدوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملايساتها إلى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون عليها الأولى قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وأقام الحكم قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم إشارة الحكم إلى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائي أو تاريخ بدء التقادم الثلاثي وبعدم قبول انتفاء علم المطعون عليها بالضرر وبالمسئول عنه أو بصدور الحكم الجنائي والتصديق عليه إلى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على إقامة الدعوى ، مما كان عليها عبء إثباته - لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(نقض مدني - لطن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٧/٣/١٩٨١ - س ٣٢ ص ٨٤٥) المبدأ رقم (١١٨٩) - التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه.

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني أن التقادم الثلاثي المشار إليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض

بمضى مدة التقادم - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد اعتد في بدء سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١/١٧٢ من القانون المدني من تاريخ صدور حكم محكمة النقض الذي قضى برفض الطعن المرفوع منه على الحكم الذي قضى بسقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة باعتباره تاريخ العلم الحقيقي الذي أحاط به الطاعن بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، حالة كون أن قوة الأمر المقضى - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - تثبت للحكم النهائي ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وأنه طعن فيه بالفعل بما كان لازمه أن يكون بدء احتساب مدة التقادم الثلاثي المشار إليه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ - س ٣٤ ص ١٤٠٣) المبدأ رقم (١١٩٠) - إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

الحكم

المقرر ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن مؤدى أحكام المادتين ١٧٢ ، ١/٣٨٢ من القانون المدني أنه إذا كان العمل غير المشروع يشكل جريمة بما يستتبع قيام الدعوى الجنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية فإن الدعوى المدنية لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، فإذا انفصلت الدعويان بأن اختار المضرور الطريق المدني دون الطريق الجنائي للمطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فإن سريان التقادم بالنسبة له يقف ما بقي الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير فيها قائماً ويظل الوقف سارياً حتى تنقضي الدعوى الجنائية . وهذا الانقضاء يكون بصدور حكم بات فيها أو بصيرورته باتاً بفوات ميعاد الطعن فيه أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء ومن تاريخ هذا الانقضاء يعود تقادم دعوى التعويض إلى السريان باعتبار أن بقاء الحق في رفع الدعوى الجنائية أو تحريكها أو السير قائماً بعد في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني مانعاً يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

(نقض مدني - لطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٨ قضائية - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٩ - س ٤١ ص ٨٩٧)

المطلب الرابع

التقادم الخمسى

المبدأ رقم (١١٩١) - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة يقوم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن نمته لا تزال مشغولة بالدين.

الحكم

مفاد نص المادة ١٩٤ من قانون التجارة أن التقادم الخمسى المنصوص عليه فيه يقوم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به ، ويشترط لقيام هذه القرينة ألا يصدر من المدين ما يستخلص منه أن نمته لا تزال مشغولة بالدين كأن يعترف صراحة أو ضمناً بأنه لم يسبق له الوفاء بالدين . وتمسك المدين ببطلان التزامه لعدم مشروعية سببه يتضمن إقراراً منه بعدم وفائه بهذا الدين ومن ثم فإنه لا يجوز له بعد إيداء هذا الدفاع أن يدفع بسقوط حق الدائن فى المطالبة بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة .

(نقض مدنى - لطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٥ قضائية - جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٩ - س ٢٠ ص ٦٨٥)
المبدأ رقم (١١٩٢) - مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد.

الحكم

إن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها ، وأن يكون هذا الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر .

(نقض مدنى - لطن رقم ١٩٤ لسنة ٤١ قضائية - جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٦ - س ٢٧ ص ١٥٧٩)
المبدأ رقم (١١٩٣) - معيار التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

الحكم

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى على أن " يتقادم

بـخمس سنوات كل حق دورى ولو أقر به المدين كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات " يدل على أن الضابط فى هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات .

(نقض مدنى - لطن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٣ لفضائية - جلسة ٦/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٤٨) المبدأ رقم (١١٩٤) - مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر.

الحكم

إن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً فى مواعيد دورية أياً كانت مدتها وأن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر ، وما كانت المبالغ المطالب بها ، وهى الأجر الإضافى و بدل السكن وبدل السفر ، قد روى فى تقريرها لمورث الطاعن . أن تكون عوضاً عما يتحملة من مشقة العمل والإقامة خارج البلاد ، وهى وإن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأديس أبابا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائماً فتعتبر حقاً دورياً متجديداً ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة الانتداب وصيرورتها مبلغاً ثابتاً فى الزمة ومن ثم يخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥/١ من القانون المدنى، وإذ كان من المقرر - فى قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن تتردد على كل منها استقلالاً لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

(لطن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ لفضائية - جلسة ١/٣/١٩٨٠ - س ٣١ ص ٦٦٣) المبدأ رقم (١١٩٥) - لا يترتب على مجرد زوال صفتى الدورية والتجدد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم الطويل ذلك أن الدورية والتجديد

هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة - الدورية والتجديد هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه.

الحكم

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يترتب على مجرد زوال صفتي الدورية والتجديد عن دين الأجرة أن يصبح ديناً عادياً خاضعاً للتقادم الطويل ذلك أن الدورية والتجديد هما صفتان لصيقتان بدين الأجرة وهما مفترضتان فيه ما بقي حافظاً لوصف ولو تجدد بانتفاء مدة الإيجار وأصبح في الواقع مبلغاً ثابتاً في الذمة لا يدور ولا يتجدد .

(نقض مدني - لطن رقم ٣٧٧ لسنة ٥١ لفضائية - جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٨٤ - س ٣٥ ص ٢٠٠٧) المبدأ رقم (١١٩٦) - الضابط في التقادم الخمسي للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات.

الحكم

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن الضابط في التقادم الخمسي للحقوق الدورية هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء في مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات وإذ كان الثابت في الدعوى أن الأرباح المستحقة للمطعون ضدهم - عدا الأخير - ثم قبضها من جانبهم ثم أودعت بحساباتهم الجارية فأنها تعيد بذلك ديناً عادياً في ذمة الطاعنة لا يتصف بالتكرار والاستمرار مما يخرجها من عداد الحقوق الدورية التي تخضع لحكم المادة ٣٧٥ سالفه البيان .

(نقض مدني - لطن رقم ٣١٢ لسنة ٥٠ لفضائية - جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٦ س ٣٧ ص ١٠٥٩) المبدأ رقم (١١٩٧) - الأصل في الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني إلا أن المشرع التجاري خرج على هذا الأصل في المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هي أن المدين أوفى بما تعهد به وهذا

التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات المصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التى ينادى بها حماية أحكام قانون الصرف وهى ذلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية.

الحكم

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأصل فى الالتزام مدنياً كان أو تجارياً أن يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة وفقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى إلا أن المشرع التجارى خرج على هذا الأصل فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة وقرر تقادماً قصيراً مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية ويقوم هذا التقادم على قرينة قانونية هى أن المدين أوفى بما تعهد به وهذا التقادم اقتضته الطبيعة الخاصة للالتزامات المصرفية مما يتعين معه عدم جريانه إلا على الدعاوى التى ينادى بها حماية أحكام قانون الصرف وهى ذلك الناشئة مباشرة عن الورقة التجارية أما إذا كانت الدعوى لا تمت بسبب إلى قانون الصرف أى لا تتصل مباشرة بورقة تجارية فإنها تخضع للتقادم العادى لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعة تقوم على عقد توريد وليست ناشئة عن ورقة تجارية ومن ثم لا تخضع لأحكام التقادم الخمسة المشار إليها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأخضع القيد سالف الذكر للتقادم الوراد بالمادة ١٩٤ من قانون التجارة استناداً إلى أنه عمل تجارى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض مدنى - لطن رقم ٣٣٥٣ لسنة ٦١ قضائية - جلسة ١٩٩٧/٥/١٩ - س ٤٨ ص ٧٥٤)

المطلب الخامس

التقادم الطويل

المبدأ رقم (١١٩٨) - الأساس التشريعى للتمسك بالتقادم الطويل ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو قيام قرينة قانونية قاطعة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد - التقادم سبب قانونى للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب.

الحكم

إن الأساس التشريعى للتمسك بالتقادم الطويل ، على ما جرى به قضاء هذه

المحكمة ، هو قيام قرينة قانونية فاطمة على توافر سبب مشروع للتملك لدى واضع اليد فمتى استوفى وضع اليد للشروط القانونية التي تجعله سببا مشروعاً للتملك جاز لصاحبه - أيا كان - التملك التمسك بهذا التقادم . ولا يحول دون ذلك التزامه بضمان التعرض أو بالوفاء للوقف "في حالة الوقف" لأن التقادم سبب قانوني للتملك لاعتبارات ترجع إلى وجوب استقرار التعامل ويستطيع غير المالك ولو كان ملتزماً بالضمان أن يملك بهذا السبب لأنه ليس في القانون ما يحرمه من ذلك .

(نقض منى - لطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ قضائية - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ - س ١٢ ص ٨٣٩) المبدأ رقم (١١٩٩) - تقادم الدين بخمس عشرة سنة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى فيستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين.

الحكم

إن المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة إذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى فيستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويكفي له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحصنه ، وإذا كان الحكم بالتعويض المؤقت وإن لم يحدد الضرر في مداه أو التعويض في مقداره يحيط بالمسئولية التقصيرية في مختلف عناصرها ويرسى دين التعويض في أصله ومبناه مما تقوم بين الخصوم حججه وهي المناط بظاهر النص في تعزيز الدين بما يبرر استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ، ولا يسوغ في صحيح النظر أن يقصر الدين الذي أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزاً له ودلاله عليه بل يمتد إلى كل ما يتسع له محل الدين من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقه . لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين استكمالاً له وتعييناً لمقداره فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم به ومدته خمس عشر سنة .

(نقض منى - لطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ قضائية - جلسة ١٩٧٩/١/٣١ - س ٣٠ ص ٤٥٥) المبدأ رقم (١٢٠٠) - لا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يفيد من حيابة سلفه لإتمام مدة الخمس عشر سنة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف.

الحكم

لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة ضم حيابة السلف إلى

مدة حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتمسك بها أن يحتج بها قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركاً ، فلا يجوز للحائز المتمسك بالتقادم أن يفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشر سنة اللازمة لاكتساب الملكية بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف ، إلا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مقتضى القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف صورية مطلقة ألا يكون ثمة وجود في الحقيقة إلا للعقد الآخر ومن ثم يكون ثمة ما يحول قانوناً دون ضم مدة حيازة صاحب هذا العقد إلى مدة حيازة سلفه .

(نقض منى - لطن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٨٥ - س ٣٦ ص ١٦٧) المبدأ رقم (١٢٠١) - من شأن صدور حكم نهائى بالدين أن لا يتقادم الحق في اقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه.

الحكم

المقرر وفقاً للمادة ٣٨٥ / ٢ من القانون المنفى أن من شأن صدور حكم نهائى بالدين أن لا يتقادم الحق في اقتضائه إلا بمرور خمس عشرة سنة من وقت صدوره لمن يعد هذا الحكم حجة عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون عليه إذا طرح دفع الطاعنين بتقادم الدين المنفذ به بالتقادم الخمس اعتباراً بأن مدة تقاضيه هي خمسة عشر عاماً بعد أن صدر به حكم حاز قوة الأمر المقضى يكون موافقاً لصحيح القانون ولا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقرير خاطئ في الرد على الدفع بالتقادم الخمس إذ لمحكمة النقض أن تقوم قضائه بما يصلح رداً له دون أن تنقضه .

(نقض منى - لطن رقم ٢٤٣٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠ - س ٤١ ص ٤٠١) المبدأ رقم (١٢٠٢) - حق الإرث يسقط بالتقادم ولا يجوز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة - تسرى على هذا التقادم أحكام الوقف والانقطاع الواردة في القانون المدنى .

الحكم

المقصود بنص المادة ٩٧٠ ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ، أن حق الإرث يسقط بالتقادم ولا يجوز سماع الدعوى به بمضى ثلاث وثلاثين سنة إلا أنه لما كان المنع من سماع الدعوى على هذا النحو إنما يستند إلى التقادم

المسقط فإن مدته تسرى عليها أحكام الوقف والانقطاع الورادة في القانون المدني.

(نقض مدني - لطن رقم ٣٧١٩ لسنة ٦١ لفضائية - جلسة ١٩٩٧/١/٤ - من ٤٨ ص ٧٨)

المبحث الثاني

الدفع بالتقادم

في قضاء المحكمة الإدارية العليا

تعرضت المحكمة الإدارية العليا في العديد من أحكامها للدفع المباة أمامها بالتقادم ، وأرست الكثير من المبادئ القانونية الهامة ، نعرض فيما يلي لأهمها :
المبدأ رقم (١٢٠٣) - تقادم - الأصل العام - يجعل التقادم الطويل هو القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة - الحق في طلب تسوية حالة الموظف أو العامل لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر سنة .

الحكم

إن أحكام القانون المدني في المواد من ٣٧٤ إلى ٣٨٨ قد تكلفت ببيان أنواع مختلفة للتقادم الطويل والقصير ، غير أن هذا التعداد لأنواع التقادم لا يمكن أن يهدر الأصل العام الذي يجعل من التقادم الطويل القاعدة الأساسية في سقوط حق المطالبة ، وهو ما أرادت المادة ٣٧٤ من القانون المدني أن تؤكد حين نصت على أن : " يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عليها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية " ، كما أن الأصل في القانون المدني أن تدور الدعوى مع الحق الذي تحميه فتسقط معه بمضي المدة المقررة لتقادمه - فيما عدا بعض أنواع الدعاوي التي استثنائها المشرع من هذا الأصل العام ، إذ نظر إليها نظرة مستقلة من الحقوق التي تحميها ورتب لها أسباباً خاصة للسقوط لا تختلط بأسباب تقادم هذا الحقوق .

فمتى كان حق المدعي في طلب تسوية حالته على النحو الذي يذهب إليه قد نشأ منذ تاريخ العمل بكاكر العمال في أول مايو سنة ١٩٤٥ فإنه بذلك يكون له الحق إذن في اللجوء إلى القضاء للمطالبة بهذه التسوية خلال خمس عشرة سنة منذ هذا التاريخ ، أي في ميعاد غايته آخر أبريل سنة ١٩٦٠ .

(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١١ - من ١٢ ص ١١٥٠)

المبدأ رقم (١٢٠٤) — يتقدم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة ما لم تتحدد مدة التقدم بنص خاص — تقدم الحقوق الدورية المتجددة — تقدم التعويض عن العمل غير المشروع — يجب تفسير النصوص الخاصة بالاستثناء من قاعدة التقدم الطويل تفسيراً ضيقاً .

الحكم

قرر المشرع قاعدة عامة مؤداها أن الالتزام يتقدم بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص في القانون — حكمه تقرير هذا التقدم هي ضرورة استقرار الحق بعد مضي مدة من الزمن — التقدم سبب قائم بذاته لانقضاء الدين بغض النظر عما إذا كان المدين قد وفاه — أورد المشرع عدة استثناءات من القاعدة السابقة لأنواع من الحقوق تتقدم بمدد أقصر وهي :

أولاً : الحقوق الدورية المتجددة وتتقدم بخمس سنوات مثال ذلك :
أجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر والفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات — يقصد " بلفظ الدورية " في مفهوم المادة " ٣٧٥ " من القانون المدني ، أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة أو أقل أو أكثر — يقصد بلفظ " التجديد " في مفهوم تلك المادة : أن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع .

ثانياً : التعويض عن العمل غير المشروع يسري في شأنه التقدم الثلاثي — أساس ذلك : نص المادة " ١٧٢ " من القانون المدني — يجب تفسير النصوص الخاصة بالاستثناءات الواردة على قاعدة التقدم طويل المدة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسري إلا على الحالات التي تضمنت تلك الاستثناءات — ما يخرج عن هذه الحالات يرجع في شأنه إلى القواعد العامة .

(الطعن رقم ٢٧/٩٢٨ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٨٦ — س ٣١ ص ١٣٥١)

الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون

أكدت دائرة توحيد المبادئ (الدائرة المشكلة وفقاً لحكم المادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة) على أن دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تسقط بمضي خمس عشرة سنة ، ومن ثم استقر قضاء المحكمة الإدارية على ذلك .

وفيما يلي نعرض لهذا الحكم :

المبدأ رقم (١٢٠٥) - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون - وتسقط دعوى التعويض عن تلك القرارات بمضي خمس عشرة سنة - أساس ذلك :

الحكم

إن تلك القرارات تعتبر من التصرفات القانونية وليست أفعالاً مادية - ومؤدى ذلك هو عدم خضوع تلك للقرارات لأحكام التقادم الثلاثي المتعلق بدعوى التعويض عن العمل غير المشروع للنصوص عليه في المادة (١٧٢) من القانون المدني - وأيضاً عدم خضوعها لأحكام التقادم الخمس المنصوص عليه في المادة (٣٧٥) من ذات القانون الذي يخص الحقوق الدورية المتجددة كالمهايا والأجور - لا وجه لأعمال حكم المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضي بأن الماهيات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة لأن التعويض عن القرار المخالف للقانون ليس بمرتّب ، وإنما هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة ، وليست له صفة الدورية والتجدد .

" ومن حيث إن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أنه مع التسليم بما انتهى إليه من أن القرار المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون ، إلا أنه لما كان التعويض المترتب على إصدار المحكمة لقرارات مخالفة للقانون هو من طبيعة الحق الناشئ عن هذا القانون ، لأنه هو المقابل له فتسري بالنسبة للتعويض مدة التقادم الخمس التي تسري بالنسبة للحق الأصلي ، ولما كان التعويض في الحالة المعروضة هو مقابل حرمان المدعي من مرتّب الدرجة التي تخطى فيها وبالتالي فإنه يسقط بمدة التقادم المسقطة للمرتّب وهي خمس سنوات .

ومن حيث أنه مما يجدر بيانه بداءة أن قضاء المحكم الإدارية العليا قد اضطرد على أنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم روابط القانون الخاص إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها اللهم إلا إذا وجد النص التشريعي الخاص لمسألة معينة فعندئذ وجب التزام النص . وقد جاءت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ خلواً من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوي في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة القضاء الإداري إلا

ما تعلق منها بطلبات الإلغاء ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز لذي الشأن رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ، وذلك بحسبان أن فكرة التقادم المسقط الذي هو طريق لانقضاء الديون التي لم تنقض بأي طريق آخر لا تتعارض في طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام ، إذ أنه إذا للتقادم المسقط للمطالبة بالحق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعلقة باستقرار الحقوق فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ألزم وأوجب لاستقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقراراً تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق .

ومن حيث أنه تأسيساً على ذلك فقد تكفل القانون المدني في المواد من ٣٧٤ إلى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة لتقادم المسقط ، وأرسى في المادة ٣٧٤ منه القاعدة العامة وتنص على أنه يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون ، وفيما عدا الاستثناءات التالية .

وغني عن البيان أن حكمة تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع مجرد نص المادة على الحق المطالب به سبباً قائماً بذاته لانقضاء الدين بقطع النظر عما إذا كان المدين قد وفاه أو كان يفترض فيه أنه وفاه ثم أورد بعد هذا الأصل العام استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تقادم بمدد أخرى أقصر من المدة الأولى منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ - وهي مدار الطعن المائل - من أنه يتقادم بانقضاء خمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المباني والأراضي الزراعية ومقابل الحكر كالفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات .

وواضح من هذه المادة أنه يشترط لإعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقاً دورياً متجديداً - ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر - كما يقصد بالتجدد أن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع بعد إذ قرر الأصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تقادم بمدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ، ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيراً

ضيقة بحيث لا تسري إلا على الحالات بالذات التي تضمنتها وما خرج عن هذه الحالات فإنه يرجع إلى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك وإذا كانت المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري مخالف للقانون فإن مسؤولية الجهة الإدارية عن مثل هذا القرار إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو القانون وذلك بحسبان أن تلك القرارات من قبيل التصرفات القانونية وليست أفعالاً مادية مما لا يسري في شأنها حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني التي تتكلم عن التقادم الثلاثي بالنسبة إلى دعوى التعويض عن العمل غير المشروع والتي وردت بخصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث ، وعلى ذلك تخضع تلك المسؤولية في المنازعة المطروحة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً في هذا المقام الاستناد إلى نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني التي تتناول حالات التقادم الخمسي كالمهايا والأجور لأن حكمها بصريح النص لا يصدق إلا بالنسبة إلى الحقوق الدورية المتجددة بالمعنى المتقدم كما لا يجوز الارتكان إلى نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التي تقضي بأن الماهيات التي لم يطالب بها مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة . لأن مدلولها لا يسري إلا على ما ينعت بالماهيات فحسب دون ما توسع أو قيس — وغني عن البيان أن التعويض عن القرار الإداري المخالف للقانون ليس بمرتب بل هو التزام بمبلغ تقدره المحكمة جزافاً ليست له بأية حال صفة الدورية والتجدد ويراعى عند تقديره عدة عناصر أخرى غير المرتب كالأضرار الأدبية والمعنوية — كما أنه أي التعويض ليس في حكم المرتب إذ أنه فضلاً عن التباين الواضح في طبيعة وجوه كل منهما واختلاف أسس وعناصر تقدير أيهما عن الآخر فقد وردت النصوص التشريعية بصدد تقادم الحق في المطالبة بالمرتب واضحة صريحة مقصورة المدلول — أما التعويض المنوه عنه فيرجع في شأن تقادم الحق في المطالبة به إلى الأصل العام في التقادم ومدته خمس عشرة سنة .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بسقوط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون بمضي خمس عشرة سنة ، وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق ورقم ٥٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥)
— دائرة توحيد المبادئ — س ٣١ ص ٢٩ .

وقد أكدت أحكام المحكمة الإدارية العليا ذات المبدأ الذي أقرته دائرة توحيد المبادئ في العديد من أحكامها ، ومن بينها نعرض للحكم التالي :
المبدأ رقم (١٢٠٦) — الأخذ بفكرة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام — المنازعة في الأحقية في المعاش ، مضي خمس عشرة سنة — أثر ذلك — تطبيق .

الحكم

ومن حيث إن هيئة قضايا قد دفعت بسقوط الحق المدعى به بالتقادم والثابت أنه قد تأكد علم الطاعن بالقرار الجمهوري المطلوب إلغاؤه بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٢ ، كما أنه قد عومل منذ أحيل للمعاش بتاريخ ١٩٦٧/١/١ على أنه من غير المستحقين لمعاش ، وأنه لم ينشط لطلب إلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه ، أو ينازع في أحقيته في المعاش إلا بإقامة دعوى بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٨ وبعد مضي ما يزيد على خمسة عشر عاما .

ومن حيث قضاء هذه المحكمة — المؤيد بحكم دائرة توحيد المبادئ بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ — قد استقر على أنه إذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعلقة باستقرار الحقوق ، فإن حكمته في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو ألزم وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة ، استقرارا تملية المصلحة العامة وحسن سير المرفق ، وبما لا ضير معه في الأخذ بفكرة التقادم بفوات المدة الطويلة وهي خمسة عشر عاما فيما يتعلق بالمنازعات الإدارية .

ومن حيث إن لما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن قد سكت في المطالبة بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه وعن المطالبة بحقه في المعاش قرابة ما يزيد

على خمسة عشر عاما من تاريخ شوء حقه في المطالبة ، فمن ثم فقد سقط حقه في المطالبة بهذين الطلبين بما يتعين معه عدم قبول الدعوى بشأنهما ، وبما لا تثريب معه على الحكم الطعين فيما انتهى إليه في هذا الخصوص مع اختلاف الأسباب وبما يتعين معه رفض الطعن في هذا الشق من الحكم .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلب الطاعن بمبلغ مائة وستة وثلاثين ألفا و أربعمئة جنيه ، عما أصابه من آلام نفسية من جراء معاملته كميت ، وما فات عليه من فرص العمل لمعاملته في المكاتبات كميت ، فإن الثابت من الأوراق أن أجهزة وزارة الدفاع قد دأبت على ، خاطبة زوجة الطاعن على أنها أرملته، وعلى مخاطبة أبناء الطاعن في مدارسهم باعتبارهم ورثته ، وأن هذا الوضع قد استمر على فترات متقطعة منذ إحالته للمعاش حتى أواخر الثمانيات ، وحتى بعد مخاطبته مرات باعتباره على قيد الحياة ، فمن ثم فإن أجهزة وزارة الدفاع تكون قد أخطأت في حق الطاعن .

ومن حيث إن مثل هذا الخطأ في حق الطاعن من شأنه أن يصيبه في مشاعره ويؤذيه في وجدانه فمن ثم فإنه يستحق أن يعرض عن هذا الألم بمبلغ مقداره ألفا جنيه .

(الطعن رقم ٣٦٢١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٩٨)

المبدأ رقم (١٢٠٧) - دفع بالتقادم بشأن صرف ما انقضى عليه من القروض المالية أكثر من خمس سنوات - الاختلاف بين روابط القانون العام وروابط القانون الخاص - الالتزام إذا سقط لا يختلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها - الاعتبار التي يقوم عليها نص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - أثر ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه يجب التنبيه بادئ ذي بدء وأن قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، وأنها لا تطبق وجوبا على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي وإنما تكون له حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة

في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم . ومن هنا يفترق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مقنن حتى يكون متطورا غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص مقننة مقدما ، بل هو على الأغلب قضاء إنشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا تـرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام ، واحتياجات ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والمواعمة بين ذلك وبين المصالح الفردية ، فابتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن لو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها ، أو في العقود الإدارية ، أو في المسؤولية ، أو غير ذلك من مجالات القانون العام .

ومن حيث إن فقه القضاء الإداري في فرنسا ، مستهديا بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالكلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم ، وإنما طبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها ، إلا إذا وجد نص خاص في مسألة بعينها فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم ، فرقوا بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا أن الأولى تسقط بالمدة المعتادة (طبقا للنصوص المدنية) أما الثانية فتسقط بمضي أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) إن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، قالوا إن سقوط ديون الغير قبل الدولة بمضي المدة المذكورة حتمي ونهائي ، فلا يحتمل وقفا كما لا يحتمل مداً ، إلا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك إلى اعتبارات المصلحة العامة حتى لا تعلق المطالبات قبل الحكومة زمنا بعيدا يجعل الميزانية - وهي بطبيعتها - عرضة للمفاجآت والاضطراب ، وبهذا قرروا أن مثل هذا الالتزام الطبيعي في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .

ومن حيث إن المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن ((الم'هيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات

تصبح حقا مكتسبا للحكومة)) ، ويظهر من ذلك أنها وإن اقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمسي ، إلا أنها قررت في الوقت ذاته أنه بمجرد انقضاء المدة تصبح تلك الماهيات حقا مكتسبا للحكومة ، فنفقت تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة ، وافتترقت بذلك عن الأحكام المدنية التي تقضي بأنه وإن كان يترتب على التقادم انقضاء الالتزام إلا أنه مع ذلك يتخلف عنه التزام طبيعي (م ٣٧٦ مدني) وأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو ثبنا على طلب دائنيه أو أي شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين (م ٣٨٧ مدني) ، ومرد ذلك - بحسب النظرية المدنية - إلى أن التقادم ليس سببا حقيقيا من أسباب براءة الذمة ، بل مجرد وسيلة لقطع حق المطالبة به ، فيظل التزاما مدنيا إلى أن يدفع بتقادمه ، ويقتضي إذا تم التمسك به ولكن يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة المدين ، ولذلك ينبغي أن يتمسك به ذوو الشأن ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها - بينما الاعتبارات التي يقوم عليها نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية - وهي في الأصل سنوية للمفاجآت والاضطراب ، ومن ثم فإن القاعدة التي قررتها هي قاعدة تنظيمية عامة ، يتعين على وزارات الحكومة ومصالحها التزامها ، وتقضي بها المحاكم كقاعدة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها تلك اللائحة .

(الطعن رقم ١٥٧ ٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢ س ١ ص ٨٠٧)

المبدأ رقم (١٢٠٨) - انقضاء مدة خمس سنوات يجعل الماهيات حقا للحكومة - للمحكمة أن تقضي بسقوط الحق في المطالبة بها من تلقاء نفسها - علة ذلك - ما تصرفه الحكومة للعاملين من مبالغ تزيد على ما هو مستحق لهم يسري عليها الأصل العام في تقادم الحق في المطالبة ولا يكون للمحكمة القضاء بالتقادم من تلقاء نفسها - أساس ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه بمجرد انقضاء مدة الخمس سنوات تصبح الماهيات حقا للحكومة دون أن يتخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة وأنه يجوز للمحكمة أن

تقضي بسقوط الحق في المطالبة بها من تلقاء نفسها . وعلة خروج هذا النص على الأصل العام المشار إليه هي قيام اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض ميزانية الدولة — وهي في الأصل سنوية — للمفاجآت والاضطراب .

ومن حيث إنه بالإضافة إلى أنه ليس هناك نص مماثل لنص المادة ٥٠ المشار إليها في شأن ما تصرفه الحكومة للعاملين فيها من مبالغ تزيد عما هو مستحق لهم فإن الاعتبار التي يقوم عليها حكم النص المذكور غير قائمة في شأن رجوع الحكومة بتلك المبالغ على من صرفت إليهم دون وجه حق وبترتب على ذلك سريان الأصل العام السابق الإشارة إليه في تقادم الحق في المطالبة بالمبالغ المذكورة فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون بناء على طلب ذي المصلحة .

ومن حيث أنه لذلك فإنه إن جاز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطالب به مدة خمس سنوات وفقاً لنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات فإنه لا يجوز لها أن تقضي من تلقاء نفسها بتقادم حق الدولة في الرجوع على العامل بما صرف له دون وجه حق إذ يتعين للحكم بهذا التقادم أن يتمسك هو به .

ومن حيث إن المدعي عليه لم يدفع بالتقادم فإنه ما كان يجوز للمحكمة الإدارية أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط الدعوى — وإذ قضت بذلك يكون حكمها مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٦/٦٨٢ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٥ — وأيضاً الطعن رقم ٩/٤٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٦٧) .

المبدأ رقم (١٢٠٩) — دفع بالتقادم الطويل — لا يتعلق بالنظام العام — أساس ذلك: لكل تقادم شروطه وأحكامه .

الحكم

ومن حيث إن الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام — لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تقضي به من تلقاء نفسها — ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارات واضحة لا تحتمل الإبهام — لا يغني عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى — لا يغني عنه أيضاً الدفع بنوع آخر من أنواع التقادم — أساس

ذلك : أن لكل تقادم شروطه وأحكامه)) .

(الطعن رقم ٢٧٩٨/٢٠ ق . عليا - جلسة ١٨/٢/١٩٩٥)

وقد أكدت المحكمة الإدارية العليا على هذا المبدأ بأن الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، وأضافت أنه لا يجوز للدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ، وعلى أساس أنه إذا لم يتمسك الطاعن بالتقادم أمام محكمة الموضوع فإنه لا يصح له التمسك به أمام المحكمة الإدارية العليا ، وأكدت بذلك المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١٢١٠) - الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ، ولا يجوز للمحكمة أن تقتضي به من تلقاء نفسها - عدم جواز الدفع بالتقادم لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

الحكم

ومن حيث أنه عن هذا الدفع فهو في غير محله قانونا إذ لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ذلك أنه ولئن كان الدفع بالتقادم ليس من النظام العام ولا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقتضي به من تلقاء نفسها إذا لم يتمسك به الخصوم كما يجوز التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية المدنية وذلك طبقا لأحكام المادة ٣٨٧ من القانون المدني فيما نصت عليه بأنه : (لا يجوز للمحكمة أن تقتضي بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنة أو أي شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية فإنه ولئن كان ذلك وفقا لأحكام هذه المادة إلا أنه لا يجوز التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا باعتبارها قمة محاكم الدولة كما أن الطعن أمامها يقاس على الطعن بطريق النقض من ناحية أوجه الطعن وهي حالات مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله فأوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هي بذاتها أوجه الطعن بطريق النقض وقد جرت أحكام محكمة النقض على أنه إذا لم يتمسك الطاعن بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح له أن يتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني - جلسة ٢٩/١١/١٩٦٢) .

ومن حيث أنه متى كان لا يجوز للهيئة الطاعنة في الطعن المائل أن تتمسك لأول مرة بالتقادم أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو سالف البيان فإن

الامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض رقم ١٨٥٢ سنة ١٩٦٤ المشار إليه يشكل قراراً إدارياً سلبياً بالامتناع مخالفاً للقانون يجوز الطعن عليه بدعوى الإلغاء والمطالبة بالتعرض عن الأضرار التي لحقت المطعون ضدهم نتيجة لعدم قيامها بتنفيذه الأمر الذي يتوافر بركن الخطأ عن العمل غير المشروع الذي اتخذ موقف الامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة المشار إليه بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي على أوجه سالف البيان كما أنه ألحق بالمطعون ضدهم ضرراً يتمثل في حرمانهم من الانتفاع بالمساحة موضوع قرار هذه اللجنة وكان الضرر على هذا الوجه نتيجة لذلك الخطأ بما تتوافر به علاقة السببية وبذلك تتكامل أركان المسؤولية بالتعويض في - انب الهيئة الطاعنة.

(الطعن رقم ٣٩/٥٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

المبدأ رقم (١٢١١) - الأصل في الدفع بالتقادم أنه لا يعتبر من النظام العام - لا يجوز لهيئة مفوضي الدولة الدفع به ما لم يتمسك به لأصحاب الشأن - تطبيق الأصل ما لم يرد نص على خلافه مثل نص المادة (٥٠) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات .

الحكم

ومن حيث إنه يمتنع على هيئة مفوضي الدولة الدفع بالتقادم غير المتعلق بالنظام العام ما لم يتمسك به أصحاب الشأن - التقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أنه لا يعتبر من النظام العام ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وإن كان مبنياً على اعتبارات تمت إلى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بضميره ويقينه ووجدانه فإن كان يعلم أن ذمته مشغولة بالدين وتخرج عن التذرع بالتقادم كان له أن يصمت عن التمسك به فلا تملك المحكمة أن تقضي بالسقوط من تلقاء نفسها كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات في شأن تقادم الماهيات ولا مثل لهذا النص في شأن مسؤولية الإدارية عن التعويض عن قراراتها الإدارية المخالفة للقانون.

(الطعن رقم ٢٦/٢٠٧ ق عليا - جلسة ١٩٧٤/١/١٣ - والطعن رقم ١٥/٤٧٤

ق عليا - جلسة ١٩٧٦/١١/١٣)

المبدأ رقم (١٢١٢) — دفع بسنط الحق بالتقادم الطويل — البحث في شكل الدعوى وقبولها يسبق التصدي لبحث الدفع بالتقادم — الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي.

الحكم

ومن حيث إنه يتعين القول ابتداءً أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على وجوب بحث مسألة القبول الشكلي بالنسبة لدعوى الإلغاء قبل التعرض لسقوط الدعوى بالتقادم الطويل متى دفع بهذا السقوط باعتبار أن الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي والحكم بقبوله هو قضاء في أصل الدعوى فيتعين أن يكون تألياً لبحث مسألة القبول الشكلي لدعوى بالإلغاء.

(الطعن رقم ٥٠٦ و ٥٢٣ / ٣٨ ق عليا — جلسة ١٩٩٥/٦/٣)

المبدأ رقم (١٢١٣) — تقادم — التمسك به — مقتضيات النظام الإداري مالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها من قاعدة أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها — يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم أو التظلم وطلب المساعدة القضائية — أساس ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه ، وأن المفروض في السلطة الرئاسية أنصاف الموظف بتطبيق القانون في أمره تطبيقاً صحيحاً حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال دون الالتجاء إلى القضاء ، فقررنا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه ، وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة ، إذ هو أقوى في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بأدائه وأمعن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، بل هو في الحق يجمع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث

الإفصاح بالشكوى من التصرف الإداري وبين طبيعة التظلم القضائي من حيث الالتجاء إلى القضاء طالبا للإنصاف ، إذ لم يمنعه عن إقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن أداء الرسوم التي يطلب إعفاءه منها وسوى عجزه عن توكيل محام ، فلا أقل ، والحالة هذه ، من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية نفس الأمر المترتب على مجرد الطلب أو للتظلم الإداري من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، خصوصا وأن طلب المساعدة القضائية يبلغ للإدارة ، وبهذا التبليغ يتصل علمها بتظلم صاحب الشأن فتستطيع أن تتصفه إن رأت أنه على حق وذلك بغير حاجة إلى الاستمرار في الإجراءات القضائية ، فتنتهي المنازعة في مراحلها الأولى ، ويتحقق بذلك نفس الغرض المقصود من التظلم الإداري ، أما إذا لم تر ذلك وقبل الطلب ، فإن الأمر ينتهي في المال إلى إقامة الدعوى.

(الطعن رقم ٢/١٦٥٤ ق عليا - جلسة ١٣/٤/١٩٧٥)

المبدأ رقم (١٢١٤) - أيلولة مرتبات العاملين بالدولة إلى الخزانة العامة ومكافاتهم وبدلاتهم الدورية التي لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق - هي قاعدة تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة - أثر ذلك : تقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها .

الحكم

ومن حيث إن قضاء مجلس الدولة قد جرى على أنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلا لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسري وجوبا على روابط القانون العام - إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاءم ولذلك لا يطرح كلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم وإنما يطبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ الترام هذا النص ، وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائما العمل على سرعة البت فيما يثور من منازعات وطالما أن التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار بحق منازعة السلطات العامة فيما تجريه من تصرفات فإن ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل

هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمدا لا نهاية له، وإذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمة هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تميله المصلحة العامة وحسن سير المرافق ، ولما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعاوي في المنازعات الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري إلا ما يتعلق منها بطلبات الإلغاء إذ نص على ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الوارد به ومن ثم فإن غيرها من الطلاب يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني.

(الطعن رقم ١٦/٢٠٧ ق عليا - جلسة ١٣/١/١٩٧٩)

المبدأ رقم (١٢١٥) - مدة التقادم المسقط تتركز على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة - حكمة التقادم في روابط القانون الخاص وروابط القانون العام.

الحكم

ومن حيث إن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلا لتحكم روابط القانون الخاص ولا تسري وجوبا على روابط القانون العام ، إلا أن القضاء له أن يطبق من تلك الأحكام ما يتلاءم مع هذه الضوابط وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم ، ولذلك لا يطرح كلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم ، وإنما يطبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعة هذه الروابط ، إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وتتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتصل بالمصلحة العامة ، إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائما العمل على سرعة البت فيما يثور من منازعات وطالما أن التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجر به من تصرفات ، فإن ذلك يستتبع بالضرورة وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمدا لا نهاية له ، وإذا كانت للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته

التشريعية المتصلة بالمعاملات ، فإن حكمة هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجذ تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق استقرار تمليه للمصلحة العامة وحسن سير المرفق العام.

(الطعن رقم ١٣/١٤٩٨ ق عليا - جلسة ١٨/٢/١٩٧٣)

المبدأ رقم (١٢١٦) - إذا كان من الجائز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بسقوط حق العامل في الأجر الذي لم يطالب به خلال خمس سنوات ، فإنه لا يجوز لها أن تقضي بتقادم حق الدولة في الرجوع على العامل بما صرفته له دون وجه الحق إلا إذا تمسك به العامل - الأصل في التقادم أنه لا يترتب عليه اكتمال مدة سقوط الالتزام من تلقاء ذاته ، بل لا بد أن يتمسك به المدين - التفرقة بين تقادم الديون المستحقة للدولة قبل الأفراد وتقادم ديون الأفراد المستحقة لهم قبل الدولة .

الحكم

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بسقوط الدعوى على أنها من دعاوي الاسترداد التي يتحتم رفعها قبل انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من القانون المدني وأنها قد أقيمت بعد انقضاء المدة المذكورة .

ومن حيث أن المدعى عليه لم يحضر أمام المحكمة الإدارية ولم يتقدم بأي دفع أو دفاع في الدعوى وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قضى بالسقوط دون أن يدفع المدعى عليه بالتقادم المسقط .

ومن حيث إن الأصل في التقادم أنه لا يترتب على اكتمال مدته سقوط الالتزام، من تلقاء ذاته بل لا بد من أن يتمسك به المدين ، فالتقادم دفع يدفع به المدين دعوى الدائن والأصل فيه أنه لا يعتبر من النظام العام ، ذلك أن سقوط الالتزام بالتقادم وإن كان مبنياً على اعتبارات تمت إلى المصلحة العامة لضمان الأوضاع المستقرة إلا أنه يتصل مباشرة بمصلحة المدين الخاصة كما أنه يتصل اتصالاً مباشراً بضميره فإذا كان يعلم أن ذمته مشغولة بالدين وتخرج من التفرع بالتقادم إن لها لنزول عنه عن طريق عدم التمسك به . فلا يستطيع المحكمة أن تقضي بالسقوط من تلقاء نفسها - كل ذلك ما لم يرد نص على خلاف هذا الأصل كنص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ومن حيث إنه طبقا للقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري ما لم ينص القانون على مدة أطول . مدة التقدم هذه مدة سقوط لا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن له مصلحة في إثارة هذا الدفع.

(الطعن رقم ٤٥/٨٢٨٩ ق — جلسة ٢٠٠١/١٢/٨ — والطعن رقم ٤٤/٧٠٦٤

ق عليا — جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٢)

ش

الدفع بالتقدم في مجال العلاقات الدولية :

عن مدى سريان أحكام التقدم في شأن المنازعات التي تثور بين الدولة وغيرها من الدول ، وبينها وبين الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، نلاحظ أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بعد أن أمرت خضوع شركات القطاع العام في معاملاتها المالية مع الدولة لكل القواعد الخاصة بالتقدم ومن ثم سريانها على شركات القطاع العام في علاقتها بالدولة (١) ، وبعد استقرارها على عدم جواز التمسك بالتقدم في المنازعات التي تنشأ بين الأشخاص الاعتبارية العامة بعضها والبعض الآخر (٢) ، فقد كان لها إفتاء قديم أكد سريان أحكام التقدم في مجال العلاقات الدولية ، نظراً لما لهذا من أهمية في مجال إيضاح قواعد التقدم وأحكام التمسك به ، تعرض له فيما يلي :

المبدأ رقم (١٢١٧) — التقدم في مجال القوانين المحلية يقوم على قرينة وفاء المدين بدينه وتحقيقاً لمبدأ استقرار الأوضاع والمعاملات فيختلف عن سقوط حق الدائن في الرجوع على مدينة التزام طبيعي — التقدم في مجال الدولي يقوم على أساس استمرار العلاقات بين الدول وتأييدها فلا تنقطع إلا مؤقتاً وظروف دولية محددة ، والالتزام الطبيعي في تلك العلاقات يقوم على حسن المعاملة والثقة الدولية واحترام الدول لالتزاماتها — أثر ذلك : لا مجال للقول بسقوط حق الدول في المطالبة بحقوقها — تطبيق :

الفتوى

وتتحصل وقائع هذا الموضوع في أن حكومة الإمبراطورية العثمانية القديمة كانت قد اقترضت في سنتي ١٨٩١، ١٨٩٤ قرضين من بنك روتشيلد بانجلترا واتفق على أن يؤدي خديوى مصر أقساط هذين القرضين من الجزية المفروضة على مصر ، وعلى هذا أصدر خديوى مصر أمرين أولهما في ٢٠ من مارس

سنة ١٨٩١ و ثانيهما في ٣٠ من مايو سنة ١٨٩٤ ، نصا على قبول الخديوى دفع قيمة هذين القرضين من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعه إلى الحكومة الشاهانية العثمانية واستمرت مصر في أداء أقساط الدينين إلى سنة ١٩١٥ حين سقطت الجزية عنها بزوال السيادة العثمانية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ إلا أن حكومة مصر ظلت ، رغما عن ذلك ، تدفع هذه الأقساط إلى أن انتهت سنة ١٩٢٤ حين قرر البرلمان بأن مصر لم تعد ملزمة اعتبارا من ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بالاستمرار في دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذين القرضين وعلى الحكومة أن تكف عن دفع أي قسط بعد القسط المستحق في ١٣ من يولية سنة ١٩٢٤ .

غير أن البنك المذكور رفع دعوى أمام محكمة مصر المختلطة مطالبا الحكومة بأداء أقساط القرضين ، وبجلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٢٥ قضت المحكمة بإلزام الحكومة بدفع جميع أقساط القرضين حتى تمام الوفاء فاستأنفت الحكومة هذا الحكم ولكن محكمة الاستئناف المختلطة أيدته بحكمها الصادر بجلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٢٦ وتنفيذا لهذا الحكم استمرت الحكومة في دفع أقساط الدينين حتى سنة ١٩٥٥ وبلغ ما دفعته بعد سقوط الجزية مبلغ ٢٣,١٧٤,٩٨٤ جنيها وحينما تم الوفاء بدأت الوزارة في مراجعة مستندات القرضين فتبين لها أن لمصر حق الرجوع على تركيا بهذا المبلغ .

يبين مما تقدم أن الوفاء بقيمة الدينين المشار إليهما قد استند إلى الأمرين اللذين أصدرهما خديوى مصر في سنتي ١٨٩٤، ١٩٨١ والذي جاء فيهما : " أنه يقبل أن يدفع هذا المبلغ من ويركو مصر الواجب عليه وعلى خلفائه في الحال والاستقبال دفعة إلى الحكومة الشاهانية العثمانية " أي أن وعاء الوفاء بهذين الدينين كان محددا بالذات ومرتبطا بدفع الجزية ارتباطا لا يقبل التجزئة ويدور معه وجودا وعدما فإذا ما أسقط التزام مصر بدفع الجزية فإنه يكون من الطبيعي والحالة هذه أن يرفع التزامها هذا الوفاء .

ولما كانت مصر قد انفصلت عن تركيا في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ بإعلانها الحرب ضد هذه الأخيرة ولم تعد مصر تدفع تلك الجزية من هذا التاريخ فإنها تتحلل بذلك من الاستمرار في الوفاء بقيمة الأقساط المستحقة من هذين القرضين بسقوط التزامها بدفع الجزية ، ويعتبر ما أدته منها حينئذ قد تم بدون وجه حق .

وقد يقال في هذا الصدد أنه من المقرر في فقه القانون الدولي طبقا لقاعدة الميراث الدولي أنه في حالة انفصال جزء من إقليم دولة واستقلاله بأمر نفسه يتحمل هذا الإقليم المستقل نصيبا من الديون العامة التي يكون للدولة الموروثة قد اقترضتها باعتبار أن ديون الدولة إنما اقترضت لفائدة إقليمها بأجمعه ولذا من الطبيعي أن تتحمل الدولة الوارثة نصيبا من تلك الديون تأسيسا على أنها قد استفادت منها إلى حد ما . وفي معرض بيان القاعدة التي تسير عليها الدولة في كيفية تحديد هذا النصيب أخذ بعضها بمعيار نسبة عدد السكان والبعض الآخر بنسبة ضريبة المساحة ، والرأي الراجح بنسبة الضرائب التي يدفعها الإقليم المستقل إلى مجموع الضرائب العامة التي تدفعها الدولة .

ومن حيث إن أساس الأخذ بذلك المعيار أو غيره هو افتراض أن تكون الديون التي اقترضتها الإمبراطورية العثمانية القديمة إنما أنفقت على أراضي الإمبراطورية بأجمعها بما فيها مصر أي أن تكون مصر قد استفادت بالفعل من هذين القرضين في أية صورة من الصور وبأي شكل من الأشكال وهو الأمر الذي تتحمل تقريره وبيانه الحكومة التركية .

ويضاف إلى ذلك ، أنه وإن كانت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٢٤ قد ورد فيها بأن تلتزم مصر بسداد ديون الإمبراطورية العثمانية المضمونة بالجزية إلا أنه يلاحظ أن هذه المعاهدة ليست لها في حد ذاتها تأثير على مصر ولا تلتزم بنصوصها ذلك لأن مصر لم تكن طرفا في تلك المعاهدة من جهة ، كما أنها لا تعتبر من البلاد التي انفصلت عن تركيا بحكم هذه المعاهدة من جهة أخرى ، إذ أن مصر قد انفصلت فعلا عن تركيا قبل تاريخ إبرام هذه المعاهدة (عندما أعلنت الحرب ضد تركيا في ٥ من نوفمبر سنة ١٨١٤ كما صدر تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٨ بإعلان استقلال مصر فضلا عن ذلك فإن مصر كانت مستقلة في نظر الدول ويقوم بتمثيلها في الخارج ممثلوها الدبلوماسيون قبل توقيع هذه المعاهدة بين تركيا والحلفاء وليس أدل على ذلك بأن واضعي المعاهدة أنفسهم لم يغفلوا تلك الحقيقة ذاتها فقد نصوا في المادة ١٩ منها على أن الأحكام الواردة في هذه المعاهدة بخصوص الأقاليم المنفصلة عن تركيا لا تسرى على مصر وتركوا كل المسائل الناشئة عن الاعتراف بالدولة المصرية لتنظيمها لاتفاقات تعقد فيما بعد بين الدول صاحبة

الشأن وقد سلكت مصر فعلا هذا السيل عندما أبرمت مع تركيا بتاريخ ٧ إبريل سنة ١٩٣٧ اتفاقا في شأن الجنسية لبيان من يعتبر مصري الجنسية ومن يعتبر تركي الجنسية وأن كثيرا من المسائل الأخرى لم يتم الاتفاق عليها بعد ويمكن أن يكون وضع هذا القرض من ضمن المسائل التي يجوز الاتفاق عليها باعتبار أنها مازالت معلقة ولم يفصل فيها.

ولا يعترض على هذه النتيجة بمقولة سقوط الحق في المطالبة بهذه المبالغ إذ أن التقادم في مجال القوانين المحلية يقوم أما على قرينة وفاء المدين بدينه أو تحقيقا لمبدأ حسم المنازعات وعدم تأييدها استقرارا للأوضاع والمعاملات ، ويختلف عن سقوط حق الدائن في الرجوع على مدينه كالتزام طبيعي أما في المجال الدولي فيلاحظ أن العلاقات بين الدول - وهي علاقات مستمرة مؤيدة - ولا يقطعها مؤقتا إلا ظروف دولية محددة بزوال الوقف بين هذه العلاقات بزوالها ومما لا شك فيه أن المعاملات بين الدول يختلط فيها الالتزام الطبيعي اختلاطا وثيقا لا يقبل التجزئة لأنه التزام قائم على أساس حسن المعاملة والثقة الدولية واحترام الدولة لالتزامها وبالتالي لا يكون هناك مجال للقول بسقوط حق الجمهورية العربية المتحدة في المطالبة بحقوقها سائلة الذكر.

(الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - الفتوى رقم ١٣٢١ في ١٩٦٣/١١/٢٠ - جلسة ١٩٦٣/٩/٢٥).

المبدأ رقم (١٢١٨) - الماهيات وما في حكمها تصبح حقا للحكومة إذا لم تتم المطالبة بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضاها - مناط ذلك : نشوء حق مالي في ذمة الدولة ، وتخلف صاحب الشأن عن المطالب به قضائيا أو إداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق أو العلم اليقيني بقيامه.

الحكم

ومن حيث أن الدفع بسقوط حق المدعى في استرداد ما خصم من مرتبه بالتقادم مردود عليه بأن منازعة تدور حول مدى استحقاقه قانونا للمبالغ التي استقطعت من راتبه ومقدارها ومن ثم فهي منازعة من منازعات الرواتب وطبقا لنص المادة ٥٠ ق القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التقادم الخاص بالمرتبات مدته خمس سنوات - ومن ناحية أخرى فإن الماهيات وما في حكمها من المبالغ تكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقا لها إذا لم تتم المطالبة

بها قضائيا خلال خمس سنوات من تاريخ الحق في اقتضايتها ومناطق ذلك رهين بأمرين نشوء حق مالي في ذمة الدولة نتيجة قرار ، تخلف المطالبة بهذا قضائيا أو إداريا مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق رغم عدم حب الشأن بقيامه علما حقيقيا.

(الطعن رقم ١٤/٤٢٤ ق عليا - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩ - والطعن رقم ١٧/٥٧٥ ق عليا - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧)

المبدأ رقم (١٢١٩) - التقادم الثلاثي المقرر بالمادة (٦٥٤) من القانون المدني ليس من النظام العام ، أساس ذلك :
الحكم

وحيث أن مدة السنوات الثلاث المحددة بالمادة ٦٥٤ من القانون المدني هي مدة تقادم مسقط ، ومن ثم لا تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولا تسقط بانقضائها الدعوى تلقائيا ، وإنما يسوغ أن تثار كدفع من جانب المدين أو أحد دائنيه أو كل ذي شأن أساسه المصلحة في إثارة هذا الدفع وبغير أن يدع به لا تكون المحكمة في حل من القضاء بعدم قبول الدعوى ويكون تصديها لإسقاط الدعوى بالقضاء بعدم قبولها من تلقاء نفسها مخالف للقانون طالما لم يقدم لها دفع من ذي شأن ممن عينتهم المادة ٦٥٤ من القانون المدني.

(الطعن رقم ١٤/٥٤٤ ق عليا - جلسة ٢٥/١٢/١٩٧١ - س ١٥ - ص ١٠٣٦)
المبدأ رقم (١٢٢٠) - الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعي والقضاء بقبوله قضاء في أصل الحق تستنفذ به المحكمة ولايتها الطعن في هذا القضاء ينقل النزاع برمته إلى المحكمة الإدارية العليا.

الحكم

الدفع بالتقادم الطويل لا يتعلق بالنظام العام ضرورة التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة لا يغني عنه طلب رفض الدعوى أو التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه ، الدفع بالتقادم الطويل دفع موضوعي والقضاء بقبوله قضاء في أصل الحق تستنفذ به المحكمة ولايتها الطعن في هذا القضاء ينقل النزاع برمته إلى المحكمة الإدارية العليا.

(الطعن رقم ٢٧/٦٦٣ ق عليا - جلسة ١٨/٣/١٩٨٤ - س ٢٩ ص ٨٥١)
المبدأ رقم (١٢٢١) - عدم سقوط الحقوق المتعلقة بالاعتداء على الحريات

العامة بالتقادم — مناطه ألا تكون الحقوق قد سقطت قبل العمل بالدستور الدائم سنة ١٩٧١ في ١٩٧١/٩/١١ .

الحكم

ومن حيث إنه طبقا للمادة ٥٧ من الدستور القائم سنة ١٩٧١ — فإن لا تسقط الحقوق المتعلقة على الحريات العامة بالتقادم إلا أن مناط الإفادة من هذا الحكم ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا الدستور في ١٩٧١/٩/١١ فمتى ثبت أن وقت بدء العمل بالدستور الحالي قد انقضى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشر فلا محل لإعمال نص المادة ٥٧ من الدستور فإذا كانت طلبات للمدعى تتضمن الإلغاء والتعويض عن قرارات اعتقال فيقتصر قضاء المحكمة على الحقوق التي لم تسقط بالتقادم قبل العمل بالدستور الحالي. المبدأ رقم (١٢٢٢) — أحوال قطع صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما للتقادم — حالة الحق الواحد الناشئ في دعويين مختلفين ضد مدين واحد .

الحكم

ومن حيث إن صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما لا تعتبر فاطمة للتقادم إلا في خصوص هذا الحق وما لحق به من توابعه ، إذا تغاير الحقان أو تغير مصدرهما فإن الإدعاء بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة إلى الحق الآخر — يستثنى من ذلك من ذلك حالة ما إذا كان حق واحد ينشئ دعويين مختلفين ضد مدين واحد فإن قطع في إحدى الدعويين يقطع التقادم في الدعوى الأخرى كطلب إلغاء قرار والتعويض عنه.

(الطعن رقم ٢٥/١٨٥ ق عليا — جلسة ١٩٨٤/٦/١٦ — س ٢٩ ص ١٢٦٣) المبدأ رقم (١٢٢٣) — دفع بالتقادم — حق رجوع الجهة الإدارية على العامل لاقتضاء التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها — السقوط بمعنى ثلاث سنوات.

الحكم

إن حق الجهة الإدارية في الرجوع على العامل بقيمة التعويض عن الأضرار التي تسبب في أحداثها يسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يثبت فيه عملها بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عن طبقا لمقتضى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني.

(الطعن رقم لسنة ٢٩ عليا — جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ — س ٣٣ ص ١٧٥٦)

المبدأ رقم (١٢٢٤) — دفع بالتقادم — لا وجه لتطبيق أحكام القانون المدني في شأن دعوى استرداد ما دفع بغير حق — أساس ذلك :

الحكم

إن المشرع حدد القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة بيع البضائع المودعة بالمخازن والمستودعات الجمركية وعلى نوي الشأن أن يطلبوا بحقوقهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع وتطبق هذه القاعدة في كل منازعة متعلقة بالمطالبة بثمن بضاعة باعتها مصلحة الجمارك بالتطبيق لقانون الجمارك ولا وجه لتطبيق أحكام القانون المدني في شأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق ذلك أن النص الوارد بقانون الجمارك يعتبر نصا خاصا يقيد ما ورد بالقواعد العامة .

(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٩ س ٣٤ ص ١١٩)

المبدأ رقم (١٢٢٥) — دفع بالتقادم — أساس حق الإدارة في مطالبة عضو البعثة وضامنة بالمبالغ التي أنفقت على العضو .

الحكم

إن الإدارة تستمد حقها في مطالبة عضو البعثة بالمبالغ التي أنفقت عليه من القانون مباشرة بينما يستمد حقها في مطالبة الضامن من تعهده بالضمان — ينقضي حق الإدارة بمضي خمسة عشرة سنة لا ينطبق التقادم الخمسي المتعلق بالحقوق الدورية المتجددة ، كالمهايا والأجور أساس ذلك أن نفقات البعثة بصفة الراتب أما الالتزام بردها فيفقد هذه الصفة فهو التزام بدلي عن التزام أصلي ألزمه به القانون مباشرة لا ينطبق القادم الثلاثي كذلك لأنه يخص الحقوق الناشئة عن المصدر الرابع من مصادر الالتزام وهو الإثراء بلا سبب .

(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٢٩ ق عليا — جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ — س ٢٢ ص ٨٤٧)

المبدأ رقم (١٢٢٦) — دفع بالتقادم — الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية تتقادم بمضي خمس عشرة سنة أساس ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه بالنسبة للوجه الثالث من أوجه الطعن والمتعلق بسقوط حق الجهة الإدارية في المطالبة بالمبلغ محل المنازعة بالتقادم إعمالا لحكم المادتين (٣٧٧، ١٨١ من القانون المدني) فإنه لما كان المبلغ المطالب به متولد عن عقد إداري هو التزام الطاعن الأول بالاستمرار في الدراسة بالكلية الفنية العسكرية وخدمة الإدارة عقب التخرج ومن ثم فإن هذه المنازعة لا تقوم على المطالبة

بمبالغ صرفت بغير وجه حق للطاعن الأول حتى يمكن تطبيق حكم المادة ١٨٧ من القانون المدني كما وأنها ليست متولدة عن استحقاق للدولة للضرائب أو الرسوم حتى يمكن تطبيق حكم المادة ٣٧٧ من القانون المدني — بالتالي فإنه بالنظر إلى أن القانون لم يتضمن نصا خاصا بتقديم الحقوق المتولدة عن العقود الإدارية فإن مدة تقادم الحق في المطالبة بالمبلغ محل المنازعة يكون خمسة عشر سنة إعمالا لحكم المادة ٣٧٤ من القانون المدني ومن ثم يغدو هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أساس من القانون جديرا بالرفض.

(الطعن رقم ١٩٢٨ ورقم ٣٥/١٩٣٩ ق عليا — جلسة ١٩٩٦/٤/١٦)

المبدأ رقم (١٢٢٧) — دفع بالتقادم — الحق في التسوية يستمد مباشرة من القانون — تقادم مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها بمعنى خمس سنوات إذا لم يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال تلك المدة — المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها — مناط تطبيق ذلك :

الحكم

ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى كذلك على أن مرتبات العاملين بالدولة وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة لتقادم بمضي خمس سنوات إذا يطالب بها صاحب الحق قضائياً أو إدارياً خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها وأن المحكمة تقضي بالتقادم من تلقاء نفسها ومناط تطبيق هذا الحكم رهين بأمرين الأول نشوء حق مالي في نمة الدولة نتيجة قرار تنظيمي عام أو قرار إداري فردي والثاني تخلف المطالبة بهذا الحق قضائياً أو إدارياً مدة خمس سنوات من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علماً حقيقياً أو افتراضياً وعلى هذا المقتضى فإن تطبيق هذا الحكم لا يتأتى بداهة إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في نمة الدولة وحينما تكون المطالبة به أمر ميسوراً من جهة القانون أما إذا قام مانع قانوني تسجيل مع وجودة المطالبة قانوناً بهذا الحق من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذي يزول معه هذا المانع وحينئذ فقط تصبح المطالبة به أمر ميسوراً قانوناً ويكون المتخلف عنها أو المتعثر فيها بعد ذلك محلاً لسقوط حقه بالتقادم .

(الطعن رقم ١٨٤٩/٣٢ ق عليا — جلسة ١٩٩٤/١١/٥)

المبدأ رقم (١٢٢٨) - دفع بالتقادم - تقادم الحقوق التعويضية الناشئة عن قوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده - عدم سريان التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه - ميعاد سقوط الحق لا ينقطع إلا من تاريخ زوال المانع بصدر حكم المحكمة المحكمة الدستورية - أساس ذلك:

الحكم

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالطعن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا ، والقائم على سقوط حق المطعون ضده في المطالبة بقيمة ما كان يملكه من أموال وأوراق مالية تم تأمينها وفقا لقوانين التأمين الصادرة عام ١٩٦١ وما بعده في ضوء قيامه برفع دعواه المطعون في الحكم الصادر فيها بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما على واقعة التأمين فإنه وإن كانت المادة ٣٧٤ من القانون المدني تنص على أن :

" يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة عاما فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية " .

فقد جاءت المادة ٣٨٢ من القانون المذكور ونصت في الفقرة الأولى منها على أن " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، وكذلك لا يسري التقادم فيما بين الأصيل والنائب " .

ويبين مما سلف أن مناط أعمال أحكام التقادم المسقط وفقا للمادة ٣٧٤ من القانون المدني رهين بأمرين :

الأول : نشوء حق مالي في ذمة المدين .

الثاني : تخلف المطالبة بهذا الحق قضائيا أو إداريا مدة خمسة عشر عاما من تاريخ نشوء هذا الحق رغم علم صاحب الشأن بقيامه علما حقيقيا أو افتراضيا . وعلى هذا فإن أعمال هذه الأحكام لا يتأتى إلا حيث يكون الحق قد نشأ وتكامل في ذمة المدين ، وحينما تكون المطالبة به أمرا ميسورا من جهة القانون أما إذا قام مانع تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بهذا الحق من جانب صاحب الشأن، فإن ميعاد السقوط لا يفتح إلا من التاريخ الذي يزول فيه هذا المانع ، وحينئذ تصبح المطالبة أمرا ميسورا قانونا ويكون التخلف عنها أو التقصير فيها بعد ذلك محلا أعمال أحكام التقادم المسقط .

ومن حيث أنه بتطبيق المبدأ المتقدم فإنه وإن نشأ حق المطعون ضده بالطعن المائل رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا في التعويض المقرر عن أمواله التي تم تأمينها وفقا لأحكام قوانين التأمين وبالقائمة التي تقدرها اللجان المختصة بتقييم هذه الأموال وفقا لأحكام القوانين المذكورة على التفصيل الوارد بها فإن صدور للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي وضع حدا أقصى لقيمة التعويض بحيث لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أقام مانعا قانونيا تستحيل مع وجوده المطالبة قانونا بما يجاوز الحد الأقصى المشار إليه ومن ثم فإن ميعاد السقوط بالنسبة لما يجاوز هذا الحد لا يفتح إلا من التاريخ الذي زال فيه هذا المانع وهو تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٨٥/٣/٢ إذ أقام المطعون ضده دعواه المطعون في الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٠ ، وأشار في إحدى مذكرات دفاعه أمام المحكمة أنه لا يطعن في قرار لجان التقييم فإن الدفع بسقوط حقه بالتقادم يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون عليه بالطعن رقم ٤٤٥٢ لسنة ٣٥ ق . عليا على سند من القانون بما يتعين مع الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا مع إلزام الجهة الإدارية الطاعنة بالمصروفات .

(الطعن رقم ٣٦/٢٨٠١ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/٣/١٦)

المبدأ رقم (١٢٢٩) - دفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن قرار إداري نهائي مخالف للقانون - أساس المسؤولية تعود إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام (القانون) - تطبيق :

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم فإن المنازعة المطروحة تتمثل في تعويض عن قرار إداري نهائي صدر مخالفا للقانون ، ومن ثم فإن مسؤولية الجهة الإدارية عن مثل هذا القرار إنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام المنصوص عليها في القانون المدني وهو "القانون" وذلك على أساس أن تلك القرارات من قبيل للتصرفات القانونية وليست أفعالا مادية ، وعلى ذلك تخضع تلك المسؤولية في المنازعة الماثلة في تقادمها للأصل العام المقرر في المادة ٣٧٤ من القانون المدني .

ومن حيث أن المادة ٣٧٤ من القانون تنص على أن " يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشر سنة فيما عدا الحالات، التي ورد عنها نص خاص في القانون وتتص المادة ٣٨١ من القانون المدني على أن " لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء " .
وتتص المادة ٣٨٢ على أن " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا " .

ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم كله فإنه ولئن كان صحيحا أن المطعون ضده يطلب الحكم له بتعويض عن قرار تجنيده الخاطئ الذي تم في ١٩٧٠/٥/١ وأن التقادم يسري اعتبارا من تاريخ نشوء الحق المطالب به ، إلا أنه من ناحية أخرى فإنه يشترط لسريان التقادم أن يكون صاحب الحق قد علم بحقه علما يقينيا بحيث يبدأ سريان التقادم منذ تاريخ علمه بنشوء حقه الذي يطالب به ، ومن ثم ترتيبا على ذلك فإن المطعون ضده وإن كان قد جند بتاريخ ١٩٧٠/٥/١ تجنيدا خاطئا لأنه لم يكن لاتقا للخدمة العسكرية وقت تجنيده الأمر الذي يعني أن الجهة الإدارية قد أخطأت حيث قامت بتجنيده إلا أن خطأ الإدارة لم يكتشف للمطعون ضده إلا من تاريخ صدور قرار اللجنة الطبية بالقوات المسلحة في ١٩٧٢/٣/١ التي قررت إنهاء خدمته لعدم اللياقة للخدمة العسكرية قبل التجنيد ، ومن ثم فإنه اعتبارا من ذلك التاريخ يبدأ سريان التقادم في حق المطعون ضده للمطالبة بحقه في التعويض عن قرار الإدارة بتجنيده الخاطئ لأن قرار اللجنة الطبية هو الذي كشف عن أن تجنيد المطعون ضده كان تجنيدا خاطئا بحسبان أن تلك اللجنة هي الجهة الفنية المختصة ، ومن ثم فإنه ولئن كان صحيحا أن حق المطعون ضده في التعويض نشأ في ١٩٧٠/٥/١ تاريخ تجنيده الخاطئ إلا أن ذلك الحق تم الكشف عنه في ١٩٧٢/٣/١ ومن ثم بحسب ميعاد سريان التقادم للمطالبة بالتعويض عن القرار الإداري الخاطئ اعتبارا من ١٩٧٢/٣/١ وليس اعتبارا من ١٩٧٠/٥/١ ولما كان المطعون ضده أقام دعواه التي صدر فيها للحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ — أي قبل انقضاء مدة التقادم وهي خمس عشرة سنة — فإن دعواه تكون مقبولة ويغدو الدفع بسقوط الحق في رفع الدعوى دفعا غير قائم على أساس صحيح " .

(الطعن رقم ٣٦/٢١٣٤ ق عليا — جلسة ١٩٩٧/٦/١٥)

المبدأ رقم (١٢٣٠) — دفع التقادم — خضوع الماهيات وما في حكمها للتقادم
الخمس — شروط أعمال هذا الحكم — التقادم يتقيد بحالة العذر المانع من
المطالبة بالحق — الإصابة بمرض عقلي مزمن غير مستقر مانع موقف لسريان
التقادم أو انتفاؤه — أثر ذلك :

الحكم

" ومن حيث أنه عن التقادم الخمس فمن المقرر طبقاً لحكم المادة ٥٠ من القسم
الثاني للائحة المالية للميزانية والحسابات ومن بعدها المادة ٢٩ من القانون رقم
١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن المحاسبة الحكومية أن الماهيات وما في حكمها من
المبالغ التي يكون مستحقة قبل الحكومة تصبح حقاً مكتسباً لها إذا لم تتم المطالبة
بها قضائياً أو إدارياً خلال خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاءاتها ،
على أن قضاء هذه المحكمة قد اطرده على أن أعمال هذا الحكم لا يتأتى إلا حيث
يكون الحق قد نشأ وتكامل في نمة الدولة وكانت المطالبة به أمراً ميسوراً من
جهة القانون أما إذا قام مانع قانوني يستحيل مع وجوده المطالبة قانوناً بهذا الحق
من جانب صاحب الشأن فإن ميعاد السقوط لا ينفتح إلا من تاريخ زوال هذا
المانع وصيرورته المطالبة أمراً ميسوراً قانوناً حيث يغدو المتخلف عنها أو
المقصر فيها بعد ذلك محلاً لأعمال حكم التقادم ، وليس من ريب في أن هذا
المبدأ إن هو إلا تطبيق لقاعدة عادلة نصت عليها المادة ٣٨٢ من القانون المدني
بقولها أنه : " لا يسري التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب
بحقه ولو كان المانع أدبياً " ومفاد ذلك على ما ورد بالأعمال التحضيرية
لل قانون المدني أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم إذا كان ثمة
مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع
أدبياً . ولم ير المشرع إيراد الموانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم لتمشيه مع
ما يقضي به العقل وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير قيام المانع
الموقف لسريان التقادم موكل أمره إلى محكمة الموضوع ويرجع فيه إلى
ظروف كل دعوى على حدة فنستخلص المحكمة بما لها من سلطة تقديرية قيام
المانع أو انتفائه دون معقب عليها في ذلك متى أقامت استخلاصها على أسباب
سائغة لها أصل ثابت بالأوراق .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمراعاة التقادم الخمس دون أن

يأخذ في الاعتبار ما نطقت به الأوراق من أن المدعى مصاب بمرض عقلي مزمن غير مستقر طال عليه الأمد حتى جاوزت مدته عشر سنوات ولم يثبت أنه برئ منه بعد ، ولم يتطرق في أسبابه لبحث ما إذا كان من شأن ثبوت هذا المرض قيام مانع موقف لسريان التقادم أو انتفاؤه فمن ثم يكون مشوباً بالقصور في التسبب متعين الإلغاء في هذا الشق منه والقضاء بعدم سريان التقادم في حق المدعى نزولاً على ما سلف بيانه أن من إصابته بمرض عقلي مزمن ، إذ ليس أقوى من هذا المرض مانعاً يحول دون سريان التقادم بحسبانه مما ينال لا محالة من الإدارة والإدراك .

ومن حيث إنه متى كان ذلك فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في صرف الأجر الإضافي كاملاً عن المدة من تاريخ إصابته بالمرض العقلي حتى تاريخ إحالته إلى المعاش وبعدم سريان التقادم الخمس في حقه مع إلزام الجهة الإدارية المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات " .

(الطعن رقم ٤٠/٢٨٩١ ق عليا - جلسة ١٩٩٦/٣/١)

المبدأ رقم (١٢٣١) - تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام وفقاً لقانون الضرائب والرسوم .

الحكم

" ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن: " تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول " كما تنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن " يعتبر تنبيهها قاطعاً للتقادم أوردت الضرائب والرسوم وإعلانات المطالبة والإخطارات إذا سلم إحداها إلى الممول أو من ينوب عنه قانوناً أو أرسل إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول " .

ومن حيث أن مفاد ما سبق هو أن المشرع قد عدل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣٧٧ من القانون المدني فيما يتعلق بمدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة - حيث أصبحت تلك المدة خمس سنوات - تبدأ من نهاية السنة التي تستحق عنها كما اعتبر التنبيه أو الإعلان

بالمطالبة أو الإخطار قاطعا للتقادم طالما سلم أو أرسل إلى الممول أو من ينوب عنه " .

(الطعن رقم ٣٦/١٧٥٤ ق عليا - جلسة ١٤/٥/١٩٩٦)

المبدأ رقم (١٢٣٢) - تقادم الالتزام بمعنى خمس عشرة سنة - بداية التقادم - انقطاعه - أثر ذلك - تطبيق :

الحكم

ومن حيث إن المادة ٣٧٤ من القانون المدني تنص المادة ٣٨٣ من ذات القانون على أنه : " لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء " وتنص المادة ٣٨٣ منه على أنه : " ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوي " وتنص المادة ٣٨٥ من القانون المذكور على أنه " إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول "

ومؤدى هذه النصوص أن الالتزام يتقادم بمضي خمسة عشر سنة ويبدأ التقادم اعتبارا من التاريخ الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، وينقطع التقادم بالمطالبة القضائية أو بأي عمل يقوم به الدائن أثناء السير في الدعوى للتمسك بحقه ، وفي هذه الحالة يبدأ تقادم جديد بذات مدة التقادم الأول (خمس عشرة سنة) وذلك اعتبارا من تاريخ انتهاء سبب الانقطاع .

ومن حيث إنه بناء على ما تقدم وكان الثابت حسبما سلف البيان أن الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ١٨ ق قد قضى فيها بجلسته ١٩٧١/٣/٢٨ بإلزام الجهة الإدارية بأن تؤدي لمورث الطاعنين مبلغ ٢٩٤٦٠,١١٠ جنيه والفوائد القانونية عن هذا المبلغ وقد تم الطعن في هذا الحكم من طرفي هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقمي ٤٤٣ ، ٤٤١ لسنة ١٧ ق وبموجب هذا الطعن ينقطع تقادم الالتزام الذي قضى به للحكم الصادر في تلك الدعوى (المطعون فيه) باعتبار أن هذا الالتزام ما زال محل النزاع بين طرفي الخصومة ولم يستقر الأمر بشأنه بعد وإذ صدر الحكم في هذين الطعنين بجلسته ١٩٨١/١٢/٥ برفضها وبذلك يبدأ تقادم جديد مدته خمسة عشرة اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا الحكم

وهو ١٩٨١/١٢/٦ وينتهي في ١٩٩٦/١٢/٥ ، وإذ قام الطاعنون في ١٩٩٦/٨/٢٧ بإعلان الهيئة المطعون ضدها بالصورة التنفيذية للحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ١٨ ق لاقتضاء مستحقات مورثهم وذلك قبل انقضاء مدة التقادم ، ومن ثم لا تثريب عليهم في هذا الشأن إذ يظل حقهم في اقتضاء هذه المستحقات قائماً ولم ينقض بعد بالتقادم ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير ذلك ومن ثم مخالفاً لأحكام القانون مما يتعين الحكم بإلغائه ويرفض الإشكال رقم ٢١٤ لسنة ٥١ ق .

(الطعن رقم ٤٣/٤١٣٧ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٨)

المبدأ رقم (١٢٣٣) - تقادم دعوى المطالبة بالالتزامات المترتبة على أعمال الشركات - تطبيق :

الحكم

" ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من الطعن والمتمثل في أن المرحوم .. تعاقد مع وزارة الدفاع بوصفه للممثل القانوني لشركة... وأن الشركة انقضت بوفاته بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩ وبالتالي فتقادم الدعاوي الناشئة عن نشاط الشركة بمرور خمس سنوات على انقضائها وإذ انتهت هذه المدة في ١٩٩٢/٣/٢٨ أي قبل تصحيح الدعوى في ١٩٩٣/٤/١ والتأشير بذلك في الجدول فإن المادة ٦٥ من قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ تنص على أن " كل ما نشأ عن أعمال الشركة من الدعاوي على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة أو على القائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المثبت فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فتح الشركة وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها " فإن الاستفادة من هذا النص أنه قصر التقادم على الدعاوي التي تقام على الدعاوي التي تقام على الشركاء غير المأمورين بتصفية الشركة واشترط بسقوط الحق بمضي خمس سنوات أن تكون مشاركة الشركة قد أعلنت بالكيفية المقررة قانوناً وبمعنى آخر أن يكون من يراد الاحتجاج في مواجهته بانقضاء الشركة على علم بذلك والثابت من أوراق الطعن المائل أن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه أقيمت على الورثة بصفتهم ورثة الشريك المأمور بالإدارة

الذي تعاقد بصفته لأصحاب ومدير المؤسسة وليس من الشركاء غير المأمورين بالإدارة فضلاً عن أن التقادم الذي يدعيه الورثة لا ينشأ إلا من تاريخ العلم بانقضاء الشركة وهو ما لم يتصل إلى علم جهة الإدارة إلا في ١١/٧/١٩٩٢ تاريخ قيامها بالتحري عنه لإعلانه ومن ثم لا يجوز الاحتجاج بهذا النص في مجال تقادم دعوى المطالبة بالالتزامات المترتبة عن أعمال الشركة بما يتعين معه والحالة هذه رفض هذا الوجه من الطعن لعدم قيامه على سند من الواقع أو القانون"

(الطعن رقم ٢٢٧٧ و ٢٣٩٦ / ٤١ ق عليا - جلسة ١٨/٥/١٩٩٩)

وفي حكم هام لدائرة توحيد المبادئ بشأن سقوط الحق في إقامة الطعن على الحكم الباطل بالتقادم الطويل انتهت المحكمة إلى هذا المبدأ الهام :

المبدأ رقم (١٢٣٤) - حق الطعن في حكم المحكمة التأديبية الباطل - انفتاح الميعاد بما لا يتجاوز خمسة عشر سنة من تاريخ صدور الحكم الباطل وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل - الحكمة من ذلك : استقرار الأحكام القضائية والمراكز القانونية ، وحتى لا تبقى مزعزة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة .

الحكم

ومن حيث إن مقطع النزاع في الطعن المفروض على هذه الحكمة يتمثل في مدى جواز الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بعد مضي خمسة عشر عاماً من تاريخ صدورها ، وهي المدة المقررة في القانون المدني للتقادم المسقط ، إذا ما شابها عيب في الإجراءات يؤدي إلى بطلانها لعدم إعلان الحال بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية بالمنصورة في الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ٧ ق في ٢/٥/١٩٨٠ قاضياً بمعاقبة المحالة (الطاعنة) بالفصل من الخدمة وذلك لانقطاعها عن العمل اعتباراً من ٢٨/١٠/١٩٧٨ في غير حدود الإجازات المقررة قانوناً ، وقدمت النيابة الإدارية أمام المحكمة التأديبية ، ما يفيد إعلان المحالة في مواجهة النيابة العامة لعدم الاستدلال على عنوان معين يتم إعلانها فيه .

ومن حيث إن الطاعنة ، تنعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر باطلاً لعدم إعلانها بقرار الإحالة إلى المحكمة التأديبية الأمر الذي ترتب عليه عدم اتصالها

بالدعوى وإهدار حقها في الدفاع عن نفسها .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، فإنه يتعين أن يقوم قلم كاتب المحكمة التأديبية بإعلان نوي الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله وحكمة هذا النص ، هي توفير الضمانات الأساسية للعامل للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك بحاطته علماً بأمر محاكمته بإعلانه بقرار إحالته إلى المحكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة إليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المثل أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للإدلاء بما لديه من إيضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة إجراءاتها وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوي الشأن . وإذا كان إعلان العامل المقدم إلى المحاكمة التأديبية وإخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته إجراءً جوهرياً ، فإن إغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالمخالفة لحكم القانون في وجه لا يتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه ، ويكون حساب ميعاد الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا من تاريخ علم الطاعن اليقيني به ، والذي يخضع لتقدير المحكمة في ضوء ما تكشف عنه وقائع كل طعن على حدة ، وقد يكون من المظاهر التي تفيد تحقيق هذا العلم ، أن يكون الطاعن قد عاد من الخارج في تاريخ محدد بجواز السفر أو قام بتغيير بيانات جواز السفر ، أو تحقق علمه بإنهاء علاقته بالوظيفة وذلك بحصوله على مستحقاته المالية عن مدة خدمته من معاش أو مكافأة أو بأية وسيلة أخرى ترى المحكمة أنها تفيد علمه بالحكم المطعون فيه من تاريخ معين يتم اعتباراً منه حساب المواعيد المقررة قانوناً للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن مناط ذلك كله إلا يتجاوز تاريخ إقامة الطعن خمسة عشر عاماً من تاريخ صدور الحكم للمطعون فيه ، وهي مدة سقوط الحق بالتقادم الطويل طبقاً للقواعد العامة وما يترتب على ذلك من سقوط الحق في إقامة الدعوى بذات المدة وبالتالي فإن الحق في الطعن في الأحكام يتقادم بذات المدة وذلك حتى تستقر الأحكام القضائية والمراكز القانونية أياً كان ما قد يكون قد شاب تلك الأحكام من أوجه البطلان وحتى لا

تبقى مزعزة إلى الأبد فتضار المصلحة العامة نتيجة عدم استقرار المراكز القانونية .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأن الحق في الطعن في أحكام المحاكم التأديبية التي شابها عيب في إجراءات المحكمة أدى إلى بطلانها ، يسقط بمضي خمسة عشر عاماً على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وقررت إعادة الطعن المائل إلى الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا للفصل فيه .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٤٢ القضائية جلسة

٢٠٠٠/٥/٤ - دائرة توحيد المبادئ)

المبدأ رقم (١٢٣٥) - تقادم - تقادم الحق في المطالبة بتسوية الحالة - التقادم الطويل - حكمة التقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في مجال روابط القانون العام - فيما عدا طلبات إلغاء القرارات الإدارية لا تسقط الحقوق في الطلبات الأخرى إلا بالتقادم الطويل ما لم يوجد نص خاص يخالف ذلك .

الحكم

إنه وإن كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلاً لتحكم رابطة القانون الخاص ولا تسري وجوباً على روابط القانون العام - إلا أن القضاء الإداري له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم من هذه الضوابط وله أن يطورها بما يتفق مع طبيعة هذه الروابط - إلا إذا وجد نص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص - تتركز مدة التقادم المسقط على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة إذ الحرص على استقرار المعاملات وتوفير الطمأنينة في المراكز القانونية يتطلب دائماً العمل على سرعة البت فيما يثور في المنازعات - التطور القانوني قد وصل إلى حد الإقرار للأفراد بحق منازعة السلطات العامة فيما تجرته من تصرفات - أثر ذلك وجوب تنظيم وسائل هذه المنازعة بما لا يكون من شأنه تعليقها أمد لا نهاية له - إذا كان للتقادم المسقط بالحقوق في روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتصلة بالمعاملات فإن حكمه هذا التقادم في مجال روابط القانون العام تجد تبريرها على نحو أدعى وأوجب في استقرار الأوضاع الإدارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة تحقيقاً للمصلحة العامة وحسن سير المرفق - قانون مجلس الدولة لم يحدد مدداً لرفع الدعاوى في المنازعات

الإدارية التي يختص بنظرها بهيئة قضاء إداري ألا ما يتعلق بطلبات الإلغاء إذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوماً — — مقتضى ذلك — إن الطلبات الأخرى يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقاً لقواعد القانون المدني ما دام لم يوجد نص خاص في قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد — تطبيق .

(الطعن رقم ٢١١٣/٤٤ ق جلسة ١٠/١٢/٢٠٠٠ — س ٤٦ ص ٢٦٩)
المبدأ رقم (١٢٣٦) — التقادم المسقط هو خمسة عشر سنة شريطة أن ينص القانون على مدة أخرى — سريان التقادم ووقفه — فقد السند التنفيذي يقطع مدة التقادم — تطبيق :

الحكم

" ومن حيث أن الأصل العام في التقادم المسقط هو خمسة عشر عاماً ، ولا يتحول عنها إلى مدة أخرى إلا بنص خاص ، ولا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، وأنه لا يسري التقادم ويوقف إذا وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه في الوقت المناسب ، وقد يرجع هذا المانع لاعتبارات تتعلق بشخص الدائن ، أو لظروف اضطرارية أقرب ما تكون إلى القوة القاهرة ، بحيث لا يعد مانعاً كل سبب يكون ناشئاً عن خطأ الدائن أو جهلة أو تقصيره في المطالبة ، ويترتب على وقف التقادم عدم حساب المدة التي وقف سريان التقادم خلالها ضمن مدة التقادم وتحسب المدة السابقة والمدة التالية .

كما ينقطع التقادم لأسباب عدة من بينها المطالبة القضائية ، وأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ، ويترتب على ذلك بقاء الانقطاع قائماً ما دامت الدعوى قائمة ، فإذا انتهت بحكم نهائي للدائن بطلباته بدأ سريان تقادم جديد من وقت صدور هذا الحكم ، أما إذا انتهت الدعوى برفض طلبات الدائن فيعتبر انقطاع التقادم كأن لم يكن .

ومن حيث إنه متى استبان ما تقدم ، وكان الثابت أن المطعون ضده كان قد استصدر حكماً لصالحه من محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات في الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٣١ ق يقضي بإلزام الطاعنين للمستشكيلين في الحكم المطعون فيه بأن يدفعوا له مبلغ ٧٩٩٨,٥٣٧ جنيهاً والفوائد القانونية بواقع

٤% سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٧٧/٧/٥ ، وقد قام كل من المطعون ضده والجهة الإدارية بالطعن على الحكم المذكور بالطعن رقم ١١٦,٨٩١ لسنة ٢٥ ق . ع. وقد قضت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٨٥/٥/١٥ بإجماع الآراء ، برفض الطعن وإلزام كل طاعن مصروفات طعنه ، ومن ثم فإنه اعتباراً من تاريخ صدور حكم دائرة فحص الطعون المشار إليه يبدأ سريان تقادم جديد بذات مدة التقادم السابقة (خمس عشرة سنة) أي اعتباراً من ١٩٨٥/٥/١٥ ، ولما كان ذلك وكان الثابت أن المستشكل ضده - في الحكم المطعون فيه في الطعن المائل - قد قام باتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بإقامة الدعوى رقم ٧٨١ لسنة ٥٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري دائرة العقود والتعويضات بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٤ اختصم فيها المدعى عليهم (الطاعنون في الطعن المائل) السابق اختصاصهم في الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٣١ ق بالإضافة إلى آخرين طالبا تسليمه صورة تنفيذية من الحكم في الدعوى رقم ١٦٢١ لسنة ٣١ ق المشار إليها ، وبجلسته ١٩٩٦/٢/٢٥ محكمة القضاء الإداري بإلزام المدعى عليه الخامس بمنح المذكور صورة تنفيذية للحكم الصادر في الدعوى المشار إليها ، وأنه قام بإعلان صورة الحكم التنفيذية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٥ ، لذلك يكون المستشكل ضده ، قد تقدم بطلب بتنفيذ الحكم الصادر لصالحه قبل اكتمال فترة التقادم بالنسبة لذلك الحكم وهي خمسة عشر سنة والتي تبدأ من ١٩٨٥/٥/١٥ - تاريخ صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطعن وتأييد الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون الإشكال المقام من الجهة الإدارية غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة المتقدمة ، فإنه يكون قد صادف الصواب في قضائه مما لا وجه للنعي عليه مما يتعين معه القضاء برفض الطعن المقام من الجهة الإدارية مع إلزامها بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات " .

(الطعن رقم ٤٣/٣٨٢٦ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/١٠/٣٠)

الباب السابع

الدفع بعدم الدستورية

الباب السابع

الدفع بعدم الدستورية

نعرض لهذا المرفع في فصلين :

الفصل الأول : الأحكام العامة للدفع بعدم الدستورية .

الفصل الثاني : التطبيقات، القضائية في الدفع بعدم الدستورية .

وفيما يلي نعرض لكل فصل على حدة :

الفصل الأول
الأحكام العامة للدفع
بعدم الدستورية

الفصل الأول

الأحكام العامة للدفع

بعدم الدستورية

نصت المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ علي أن:

"تتولي المحكمة الرقابة علي دستورية القوانين واللوائح علي الوجه التالي:

أ - إذا تراءى لأحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر أحدي الدعاوي عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع، أوقفت الدعوي وأحالت الأوراق بغير رسوم إلي المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية.

ب - إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوي أمام أحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوي وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، فإذا لم ترفع الدعوي في الميعاد أعبر الدفع كأن لم يكن."

وعلي ذلك فإن ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة (٢٩) سالفه البيان، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من أحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوي موضوعية مقامة دفع فيها للخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام^(١).

والدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا

(١) في هذا المعنى : أحكام المحكمة الدستورية العليا - الدعوي رقم ١ لسنة ٩٩ق (دستورية) - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ والدعوي رقم ٢٦/٢٩ق - دستورية جلسة - ١٩٨٨/٦/١٩ والدعوي رقم ٥/١٣١ ق دستورية - جلسة ١٩٨٨/٥/٧

إذا ورد علي نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي وحددها بإعتبارها نطاقا لدفعه متضمنا تحديد أبعاده كي تتمكن محكمة الموضوع من تقدير جدية المطاعن الموجهة إليها، إذ يتعين دائما لإتصال الدعوي بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع الفرعي ألا يكون هذا الدفع مبهما، وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تاليا لبيان مضمونه^(١).

والدفع بعدم الدستورية ليس من الدفوع التي يخالطها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه موضوعية مما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإنما هو إدعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم الدستور، وهو إدعاء لا يرتبط الفصل فيه بأية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققتها، ومن ثم تجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا أو أمام محكمة النقض.^(٢)

(١) المحكمة الدستورية العليا - الدعوي رقم ٤٠ لسنة ١٣ اقى دستورية - جلسة - ١٩٩٢/٢/٦ موسوعة

مبادئ الدستورية العليا - المستشار أحمد هبة طبعة - ١٩٩٥ ص ٦٤

(٢) حكم المحكمة الدستورية العليا - الدعوي رقم ١٠٢ لسنة ١٢ اقى - جلسة - ١٩٩٢/٦/١٩ المرجع السابق

ص ٦٦

الفصل الثانى
التطبيقات القضائية
في الدفع بعدم الدستورية

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في الدفع بعدم الدستورية

في هذا الفصل نعرض للمبادئ القانونية التي تقررت في شأن " الدفع بعدم الدستورية " في قضاء المحكمة الدستورية العليا ثم في قضاء المحكمة الإدارية العليا، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول

مبادئ المحكمة الدستورية العليا

المطلب الأول

المحكمة الدستورية العليا

تستمد ولايتها من الدستور

المبدأ رقم (١٢٣٧) — المحكمة الدستورية العليا تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية ومرجعها إلى أحكامه.

الحكم

المحكمة الدستورية العليا تستمد مباشرة من الدستور ولايتها في مجال الرقابة الدستورية ومرجعها إلى أحكامه ، وهو القانون الأعلى، فيما يصدر عنها من قضاء في المسائل الدستورية التي تطرح عليها وكلمتها في شأن دلالة النصوص التي يضمها الدستور بين دفتيه هي القول الفصل، وضوابطها في التأصيل ومناهجها في التفسير، هي مدخلها إلى معايير منضبطة تحقق لأحكام الدستور وحدتها العضوية، وتكفل الإنحياز لقيم الجماعة في مختلف مراحل تطورها وليس

إلتزامها بإنفاذ الأبعاد الكاملة للشرعية الدستورية إلا إرساء لحكم القانون في مدرجه العليا وفاء بالأمانة التي حملها الدستور بها، وعقد لها ناصية النهوض بتبعاتها، وكان حتما أن يكون التقيد بأحكامها مطلقا ساريا علي الدولة والناس أجمعين وعلي قدم المساواة الكاملة وهو ما أثبتته المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة.

(الدعوي رقم ٥٧ لسنة ٤ ق - جلسة - ١٩٩٣/٢/٦ مجموعة مبادئ الدستورية

العليا - المستشار/ أحمد هبة طبعة - ١٩٩٥ ص ١٣)

المبدأ رقم (١٢٣٨) - المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح من الدستور.

الحكم

المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص علي أن تتولي المحكمة هذه الرقابة علي الوجه المبين في القانون وعلي أن ينظم القانون الإجراءات التي تتبع أمامها، وإذ كان ما أورده قانون المحكمة الصادر بناء علي هذا التفويض من النص علي الإحالة في شأن بعض الإجراءات المتبعة أمام المحكمة -إلي قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة إختصاصها والأوضاع المقررة أمامها ومن بيان لطرق رفع الدعوي الدستورية إليها، مما يدخل في نطاق الملئمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها دون أي مساس بحق التقاضي.

(الدعوي رقم ١٣١ لسنة ٥ ق -جلسة - ١٩٨٨/٥/٧ المرجع السابق ص ١٣)

المطلب الثاني

ولاية المحكمة الدستورية العليا

لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي

إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة

المبدأ رقم (١٢٣٩) - ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوي الدستورية لا

تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في قانون المحكمة، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوي موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا.

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جري علي أن ولايتها في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوي موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعه فرخصت له في رفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدستورية أو بميعاد رفعها -تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلاً جوهرياً في التفاضلي تغياً به المشرع مصلحة عامة حتي يننظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها.

(الدعوي رقم ٣٨ لسنة ١٥٠٠ - جلسة - ١٩٩٥/٥/٢٧ الدعوي رقم ٥ لسنة ١١ - جلسة - ١٩٩٣/٥/١٥ الدعوي رقم ١٢ لسنة ١٤٠٠ - جلسة - ١٩٩٢/٩/٥ - ٩ - الدعوي رقم ٨٠ لسنة ١٢٠٠ - جلسة - ١٩٩٢/٧/٤ الدعوي رقم ١ لسنة ٩٠ - جلسة - ١٩٨٩/٤/٢٩ المرجع السابق ص ١٤)

المبدأ رقم (١٢٤٠) - نطاق الدعوي الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم إقامتها بتحدد بنطاق الدفع بعدم الدستورية الذي أثير أمام محكمة الموضوع، وفي الحدود التي تقدر فيها جديته.

الحكم

إن ولاية هذه المحاكم في الدعاوي الدستورية، وعلي ما جري به قضاؤها، لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصلاً مطابقاً للأوضاع المقررة في قانونها، وكان نطاق الدعوي الدستورية التي أتاح المشرع للخصوم إقامتها بتحدد بنطاق الدفع

بعدم الدستورية الذي أثير أمام محكمة الموضوع، وفي الحدود التي تقدر فيها جديته، وكان المدعي في الدعوي المائلة قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية المواد ٦٣، ٦٤، ١٦٢، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فصرحت له برفع الدعوي بعدم دستورية تلك المواد مضافة إليه المادة ٢٣٢ من القانون ذاته دون دفع مسبق بعدم دستوريته، فإن الطعن بعدم دستورية هذه المادة الأخيرة يكون مجاوزا للنطاق التي تحدد به المسألة الدستورية التي تدعي هذه المحكمة فصل فيها، بما مؤداه إبتفاء إتصال الدعوي المائلة في شقها انخاص بالطعن علي المادة (٢٣٢) من قانون الإجراءات الجنائية بالمحكمة الدستورية العليا، إتصالا مطابقا للأوضاع التي رسمها قانونها، والتي لا يجوز الخروج عليها بوصفها ضوابط جوهرية فرضها المشرع لمصلحة عامة كي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية وفقا للقواعد التي حددها، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوي بالنسبة إليها.

(الدعوي رقم ١٩ لسنة ٨ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٤/١٨ لمرجع لسابق ص ١٤)
المبدأ رقم (١٢٤١) - وجوب اتصال الدعوي الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا وفقاً لطرائق بذاتها يعتبر ولوجها وإقامة الدعوي الدستورية من خلالها من الأشكال الإجرائية الجوهرية التي لا تجوز مخالفتها كي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية في إطارها ووفقاً لأحكامها.

الحكم

وحيث إن الدستور أفرد المحكمة الدستورية العليا بتنظيم خاص حدد قواعده في الفصل الخامس من الباب الخامس المتعلق بنظام الحكم، فناط بها دون غيرها في المادة (١٧٥) منه مباشرة الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح، كما أختصها بولاية تفسير النصوص التشريعية وذلك كله علي الوجه المبين في القانون.

وحيث إنه إعمالاً لهذا التفويض، الذي يستمد أصله من الدستور، حدد قانون المحكمة الدستورية العليا القواعد الموضوعية والإجرائية التي تباشر هذه المحكمة من خلالها وعلي ضوئها الرقابة القضائية علي دستورية النصوص التشريعية، فرسم لإتصال الدعوي الدستورية بهذه المحكمة طرائق بذاتها حددتها تفصيلاً وبينتها حصراً المادتان (٢٧)، (٢٩) من قانون هذه المحكمة بإعتبار أن ولوجها وإقامة الدعوي الدستورية من خلالها من الأشكال الإجرائية الجوهرية التي لا

تجوز مخالفتها كي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية في إطارها ووفقا لأحكامها.

(الدعوي رقم ٣٥ لسنة ١١ ق) دستورية - جلسة - ١٩٩٢/٢/١ - ص ١٥)
المبدأ رقم (١٢٤٢) - الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوي الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتي ينتظم التداعي في المسائل اندستورية بالإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي عينه.

الحكم

إن مؤدي نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أن ولايتها في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوي إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في هذه المادة، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من أحدي المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائي للفصل في المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوي موضوعية مقامة دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت محكمة الموضوع جدية دفعة فرخصت له في رفع الدعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا، وهذه الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوي الدستورية أو بميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتي ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه - لما كان ذلك وكان المدعي الأول لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية قانون التجمهر، فإن دعواه الدستورية لا تكون قد إتصلت بالمحكمة طبقا للأوضاع المقررة قانونا، وبالتالي تكون غير مقبولة.

(الدعوي رقم ١ لسنة ٩ ق - جلسة - ١٩٨٩/٤/٢٩ للدعوي رقم ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة - ١٩٨٨/٦/١٩ للدعوي رقم ١٣١ لسنة ٥ ق - جلسة - ١٩٨٨/٥/٧ لمرجع لسابق ص ١٥)

المطلب الثالث

طبيعة الدفع بعدم الدستورية وشروطه

المبدأ رقم (١٢٤٣) - لا ترفع الدعوى الدستورية إلا بعد إبداء دفع بعدم

الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته.

الحكم

لما كان المشرع قد رسم طريقا لرفع الدعوي الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها، فحتم ألا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع أمر تحديده بحيث لا يجاوز ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرصه المشرع علي نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوي الدستورية، وكان الأصل أن هذه الأوضاع الإجرائية من الأشكال الجوهرية في التقاضي لتعلقها بمصلحة عليا غايتها أن ينتظم التداعي في المسائل الدستورية وفقا لقانون المحكمة وطبقا للأوضاع المنصوص عليها فيه.

(الدعوي رقم ٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة - ١٩٩٣/٢/٦ الدعوي رقم ٤٣ لسنة ٧ ق -

جلسة - ١٩٩٢/٣/٧ المرجع السابق ص ٦٤)

المبدأ رقم (١٢٤٤) - الدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد علي نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي وحددها بإعتبارها نطاقا لدفعه متضمنا تحديد أبعاده - خلو الدفع بعدم الدستورية من بيان النصوص المدفوع بعدم دستورتها، ثم التصريح للمدعي برفع الدعوي الدستورية ترتيبا عليه، مؤداها أن هذا التصريح قد ورد علي غير محل.

الحكم

من المقرر أن الدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد علي نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي وحددها بإعتبارها نطاقا لدفعه متضمنا تحديد أبعاده كي تجيل محكمة الموضوع بصورها في النصوص المطعون عليها لتقدير جدية المطاعن الموجهة إليها من وجهة نظر أولية لا تسير أغوارها ولا تعتبر منبئة عن كلمة فاصلة في شأن إتفاقها مع أحكام الدستور أو خروجها عليها وإذا كان التجهيل بالنصوص التشريعية المطعون عليها - وهو ما سلكه في دفعه أمام محكمة الموضوع - لا يتضمن تعريفا بها يكون محدد بذاته لماهيتها، وكاشفا عن حقيقة محتواها، وكان هذا التحديد لازما لزوما حتميا لتقدير جديتها، فإن خلو الدفع بعدم الدستورية من بيانها، ثم التصريح

للمدعي برفع الدعوي الدستورية ترنيبا عليه، مؤداها أن هذا التصريح قد ورد علي غير محل، إذ يتعين دائما لإتصال هذه الدعوي بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع الفرعي، ألا يكون هذا الدفع مبهما وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تاليا لبيان مضمونه، وهو ما قام الدليل علي نقيضه.

(الدعوي رقم ٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة - ١٩٩٣/٢/٦ المرجع السابق ص ٦٤)
المبدأ رقم (١٢٤٥) - منح محكمة الموضوع المدعي أجلاً لرفع الدعوي الدستورية يفيد بالضرورة تقديرها جدية الدفع بعدم اندستورية ولزومه للفصل في الدعوي الموضوعية المطروحة عليها.

الحكم

البين من ملف الدعوي الموضوعية أن المدعي ضمن صحيفتها دفعا بعدم دستورية النصوص القانونية المطعون عليها لتعارضها مع مواد الدستور التي حددها، وكانت محكمة الموضوع قد منحتة أجلاً لرفع الدعوي الدستورية وهو ما يفيد بالضرورة تقديرها جدية هذا الدفع ولزومه للفصل في الدعوي الموضوعية المطروحة عليها، فإن الدعوي الراهنة تكون قد إتصلت بهذه المحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في البند ب من المادة ٢٩ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الدعوي رقم ١٤ لسنة ٨ ق - جلسة - ١٩٨٩/٤/١٥ المرجع السابق ص ٦٥)
المبدأ رقم (١٢٤٦) - تقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها لا تتعلق هذه الجدية بالشروط التي يتطلبها المشرع لإسقاط الخصومة ولكنها تتصل بالدلائل التي تقوم معها شبهة قوية علي مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للدستور، وهي شبهة يتعين أن تتحراها المحكمة الدستورية العليا لتقرير صحتها أو فسادها.

الحكم

ولاية محكمة الموضوع تنحصر بالضرورة في المسائل التي ناطها المشرع بها ولا تمتد إلي ما يدخل بنص الدستور أو القانون في ولاية جهة أخرى وإلا كان ذلك عدوانا عليها . وليس من بين المهام التي أختص المشرع بها محكمة الموضوع الفصل في توافر الشروط التي تطلبها قانون المحكمة الدستورية بها وفقا للأوضاع المقررة أمامها، ذلك إن هذه الأوضاع التي يتصل تطبيقها بالنظام العام إنما يتناول التنظيم الإجرائي للخصومة التي تطرح عليها، وهي بذلك ترتبط

بشرائط قبولها ومن بينها المصلحة في الدعوي الدستورية، ومناطها أن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلب الموضوعي المرتبط بها. ولا كذلك تقدير محكمة الموضوع جدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها، إذ لا تتعلق هذه الجدية بالشروط التي يتطلبها المشرع لإنعقاد الخصومة ولكنها تتصل بالدلائل التي تقوم معها شبهة قوية علي مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للدستور، وهي شبهة يتعين أن تتحراها المحكمة الدستورية العليا لتقرير صحتها أو فسادها، كذلك فإن قضاء محكمة الموضوع وقف الدعوي الموضوعية بعد الترخيص لمن أثار الدفع أمامها برفع دعواه الدستورية، لا يعد فصلا في شرائط قبولها، بل هو إرجاء للفصل في النزاع الموضوعي إلي أن تقول المحكمة الدستورية العليا كلمتها في المطاعن الموجهة إلي النص التشريعي المدعي مخالفته للدستور، وإذ تتربص محكمة الموضوع قضاء المحكمة الدستورية العليا علي هذا النحو، فذلك لتباشر ولايتها بعد صدوره بإعمال أثره في النزاع الموضوعي المعروض عليها.

(الدعوي رقم ١٠ لسنة ١٣ ق - جلسة - ١٩٩٤/٥/٧ والدعوي رقم ١ لسنة ١٥ ق -

جلسة ١٩٩٤/٥/٧)

المبدأ رقم (١٢٤٧) - إن القواعد الدستورية تحتل من القواعد القانونية مكانا عليا لأنها تتوسد منها المقام الاسمي كقواعد أمره لا تبديل فيها إلا بتعديل الدستور ذاته، فإن الدفع بعدم الدستورية لا يكون من قبيل الدفوع الشكلية أو الإجرائية، بل يتغير في مضمونه ومرماه مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور ترجيحاً لها علي ما عداها وتوكيدا لصلتها الوثيقة بالنظام العام.

الحكم

متى كان الدفع بعدم دستورية نص تشريعي يطرح بالضرورة ومن أجل الفصل في هذا الإدعاء - مما بين القواعد القانونية من تدرج يفرض عند تعارضها إهدار القاعدة الأدنى تغليباً للقاعدة التي تعلوها، وكان من المقرر، وعلي ما سلف البيان، أن القواعد الدستورية تحتل من القواعد القانونية مكانا عليا لأنها تتوسد منها المقام الاسمي كقواعد أمره لا تبديل فيها إلا بتعديل الدستور ذاته، فإن الدفع بعدم الدستورية لا يكون من قبيل الدفوع الشكلية أو الإجرائية، بل يتغير في مضمونه ومرماه مقابلة النصوص التشريعية المطعون عليها بأحكام الدستور ترجيحاً لها علي ما عداها وتوكيدا لصلتها الوثيقة بالنظام العام، وهي أجدر

قواعده وأولها بالإعمال، بما مؤداه جواز إثارة هذا الدفع في أية حالة تكون عليها الدعوي، وأمام أية محكمة أيا كان موقعها من التنظيم القضائي الذي يضمها.

(الدعوي رقم ٢٣ لسنة ١٤٠٤ ق دستورية - جلسة ١٢/٢/١٩٩٤ لمرجع السابق ص ٦٦)
المبدأ رقم (١٢٤٨) - الدفع بعدم الدستورية ليس من الدفوع التي يخالطها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإنما ينحل إلي إدعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم من الدستور، وهو إدعاء لا يرتبط الفصل فيه بأية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققتها، ومن ثم تجوز إثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض.

الحكم

إن الدفع بعدم الدستورية ليس من الدفوع التي يخالطها واقع، ولا تعتبر المجادلة فيه مجادلة موضوعية مما تستقل بتقديرها محكمة الموضوع، وإنما ينحل إلي إدعاء بمخالفة نص تشريعي لحكم من الدستور، وهو إدعاء لا يرتبط الفصل فيه بأية عناصر واقعية تكون محكمة الموضوع قد حققتها، ومن ثم تجوز إثارته ولو لأول مرة أمام محكمة النقض، التي تعتبر من المحاكم التي عنتها المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا، والتي يجوز إثارة مثل هذا الدفع أمامها، ذلك أن إعراضها عن بحثه علي ضوء ظاهر الأمر فيه، بمقولة أن رقابتها منحصرة في مسائل القانون وحدها، مؤداه أن يكون مرجعها في هذه الرقابة إلي النصوص التشريعية المعمول بها عند الفصل في الطعن المعروف عليها، ولو كانت معيبة في ذاتها لمخالفتها للدستور، وهو ما يؤول إلي إنزالها لهذه النصوص دوما علي الواقعة التي حصلها الحكم المطعون فيه أيا كان وجه تعارضها مع الدستور، ويناقض ذلك دون ريب إلزامها بالخضوع للقانون - والدستور في مدرجه العليا - وبضرورة أن تكون الشرعية الدستورية متكاملة حلقتها، وأن تكون لأحكام الدستور الصدارة علي ما دونها في المرتبة، ومحصلة ما تقدم كله، أن طبيعة الرقابة القانونية التي تباشرها محكمة النقض علي محكمة الموضوع، يعكس جوهر رقابتها القانونية، ويعتبر أوثق إتصالا بها، ذلك أن تقرير ما إذا كان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لازما أو غير لازم للفصل في الحقوق المدعي بها، وكذلك ما إذا كان التعارض الذي يثيره الدفع بين هذا النص وحكم في الدستور، يعد من وجهة مبدئية مفتقرا إلي ما يظاھر له أو مرتكنا إلي ما يبرره، كلاهما من مسائل القانون التي يدخل الفصل فيها في ولاية

محكمة النقض التي عهد إليها المشرع بمراقبة صحة تطبيقه علي الوقائع التي خلص إليها الحكم المطعون فيه.

(الدعوي رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١٩ - جلسة ١٩٩٣/٦/١٩ لمرجع لسبق ص ٦٦)
المبدأ رقم (١٢٤٩) - مباشرة محكمة الموضوع لاختصاصها بإحالة النصوص التشريعية التي تقوم لديها شبهة قوية علي مخالفتها أحكام الدستور، إلى المحكمة الدستورية للفصل في دستوريته بقضيتها أن تصدر بالإحالة حكما بمعنى الكلمة يكون قاطعا في دلالة علي إنعقاد إرادتها علي أن تعرض بنفسها المسألة الدستورية علي المحكمة الدستورية العليا، وأن يكون قضاؤها بالإحالة متضمنا تحديدا كافيا للنصوص التشريعية المطعون عليها ونصوص الدستور المدعي مخالفتها والأوجه التي تقوم عليها هذه المخالفة.

الحكم

البند أ من المادة (٢٩) من قانون هذه المحكمة وإن خول محكمة الموضوع أن تحيل من جانبها النصوص التشريعية التي تقوم لديها شبهة قوية علي مخالفتها أحكام الدستور، ويكون الفصل في دستوريته لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة عليها، إلا أن مباشرة محكمة الموضوع لهذا الاختصاص بقضيتها أن تصدر بالإحالة حكما بمعنى الكلمة يكون قاطعا في دلالة علي إنعقاد إرادتها علي أن تعرض بنفسها المسألة الدستورية علي المحكمة الدستورية العليا، وأن يكون قضاؤها بالإحالة متضمنا تحديدا كافيا للنصوص التشريعية المطعون عليها ونصوص الدستور المدعي مخالفتها والأوجه التي تقوم عليها هذه المخالفة.

(الدعوي رقم ١٩ لسنة ٨ ق-جلسة - ١٩٩٢/٤/١٨ لمرجع السابق ص ٦٧)

المطلب الرابع

إستبعاد الطعون المباشرة

بطريق الدعوي الأصلية

المبدأ رقم (١٢٥٠) - لا تقبل الدعوي الدستورية بولوجها بالطعن في النصوص التشريعية إذا أقيمت من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين بالطريق المباشر.

الحكم

نظم قانون المحكمة الدستورية انعياً بالمادتين ٢٧، ٢٩ منه الطرائق التي لا تقبل الدعوي الدستورية إلا بولوجها، وكان البين من هاتين المادتين أن كليهما لا تخولان الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر، ذلك أن أولاهما تخول المحكمة الدستورية العليا، حين يعرض لها بمناسبة ممارستها لإختصاصها، نص في قانون أو لائحة يتصل بالنزاع المطروح عليها، أن تحكم بعدم دستوريته بعد إتخاذ الإجراءات المقررة لتحضير الدعوي الدستورية. وعملاً بثنائيهما يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل من تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا أي نص تشريعي لازم للفصل في النزاع المعروف عليها إذا تراءى لها مخالفته للدستور. ولها كذلك أن ترخص للخصم الذي دفع أمامها بعدم دستوريته نص تشريعي، وقدرت الدلائل على جدية دفعه، أن يقيم دعواه الدستورية خلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر. وبذلك يكون قانون المحكمة الدستورية العليا قد استبعد بدلالة هاتين المادتين الطعون المباشرة التي تقدم إليها من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين عن طريق الدعوي الأصلية التي لا تتصل المسألة الدستورية التي تطرحها بأية منازعة موضوعية، بل تستقل تماماً عنها، مبتغية بذلك إبطال النصوص التشريعية المطعون عليها إطلالاً مجرداً استهدافاً لمصلحة نظرية صرفه، وهي مصلحة لا يجوز الإرتكان إليها لقبول الدعوي الدستورية التي يجب أن تتمثل مصلحتها النهائية في إجتباء منفعة يقرها القانون.

(الدعوي رقم ١٠ لسنة ١٣ ق - جلسة - ١٩٩٤/٥/٧ المرجع السابق - ص ٦٧)
المبدأ رقم (١٢٥١) - الطعن في النصوص بالطريق المباشر من خلال الدعوي الأصلية بعدم الدستورية التي تتوخي انفصل بصفة مجردة ولمصلحة نظرية في دستورية نص تشريعي، لا يجوز قبولها لتعارضها وقانون المحكمة الدستورية العليا والأوضاع المقررة أمامها.

الحكم

متى كان المدعي قد أقام دعواه الموضوعية طالباً عنم التعرض له ولأسرته وكذلك لكل مواطن تشريعات ضريبة تمبيعات والقرارات الصادرة بتنفيذها أو ترتيباً عليها، وكان ما توخاه المدعي بدعواه هذه، محددة في ذلك الإطار. هو ألا

تكون تلك التشريعات والقرارات الضريبية نافذة في حق المواطنين المخاطبين بها توقيها لتحميلهم بضريبة تفتقر إلى مقوماتها الدستورية، فإن دعواه هذه تنحل إلى نزاع يتناول النصوص المطعون عليها في ذاتها بقصد إيقافها دفعا لإجراء مقتضاها في حق المشمولين بأحكامها وليس لها بالتالي من صلة بأية حقوق موضوعية يدعيها رافعها وتستقل في مضمونها عن مشروعية النصوص القانونية المدعي مخالفتها للدستور، وهو ما يفيد بالضرورة الطعن في هذه النصوص بالطريق المباشر من خلال الدعوي الأصلية بعدم الدستورية التي تتوخى الفصل بصفة مجردة ولمصلحة نظرية في دستورية نص تشريعي، ولا يجوز قبولها بالتالي لتعارضها وقانون المحكمة الدستورية العليا والأوضاع المقررة أمامها على ما سلف البيان.

(الدعوي رقم ١ لسنة ١٥ ق - جلسة - ١٩٩٤/٥/٧ للمرجع السابق ص ٦٨)
المبدأ رقم (١٢٥٢) - القول بأن لكل مواطن صفة مفترضة في إختصاص النصوص التشريعية المدعي مخالفتها للدستور، ومصلحة مفترضة في إدارها، هو إنتقال بالرقابة القضائية على الدستورية إلى مرحلة لم يبلغها بعد التطور الراهن لقانون المحكمة الدستورية العليا.

الحكم

إن القول بأن لكل مواطن صفة مفترضة في إختصاص النصوص التشريعية المدعي مخالفتها للدستور، ومصلحة مفترضة في إدارها، هو إنتقال بالرقابة القضائية على الدستورية إلى مرحلة لم يبلغها بعد التطور الراهن لقانون المحكمة الدستورية العليا، ولا يشملها كذلك -وكأصل عام -التنظيم المقارن لأبعاد هذه الرقابة بالنظر إلى دقتها وخطورة المسائل التي تتناولها.

(الدعوي رقم ١ لسنة ١٥ ق - جلسة - ١٩٩٤/٥/٧ للمرجع السابق ص ٦٨)
المبدأ رقم (١٢٥٣) - المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط قبول الدعوي الدستورية، وأنه مما ينافيها الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر من خلال دعوي أصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أي نزاع موضوعي.

الحكم

من المقرر أن المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط قبول الدعوي الدستورية، وأنه مما ينافيها الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر من

خلال دعوي أصلية تقوم بذاتها منفصلة عن أي نزاع موضوعي، ذلك أن مناط المصلحة في الدعوي الدستورية، أن يكون ثمة إرباط بينها وبين المصلحة في الدعوي الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها، ولما كان ذلك، وكان ما تبتغياه الدعوي الأصلية بعدم الدستورية لا يعدو تقرير حكم الدستور مجرداً في شأن النصوص التشريعية التي حددها المدعي بما مؤداه إنتفاء إرتباطها بأية طلبات موضوعية واستقلالها عنها، وكان الطالب الإحتياطي الذي قدمه المدعي إلى محكمة الموضوع وإجابته إليه يقوم - في حقيقته - علي دفع بعدم دستورية النصوص التشريعية التي تنتظم بأحكامها تقديم المشروبات الروحية أو الإتجار وألعاب القمار في المحال العامة وأملاهي والحانات الليلية، في حين يقوم طلبه الأصلي علي مصادرة الخمر علي إختلاف أنواعها، ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استخدمت في جرائم الميسر، وتعويض أدبي ممثل في إقامة مساجد لله تعالى في ذات أماكن الحانات الليلية بجميع أنحاء الجمهورية، وكان الطالبان الأصلي والإحتياطي منفصلين عن أي نزاع موضوعي، فإن الخصومة المطروحة علي محكمة الموضوع تستند موضوعها بالنسبة إلي كل من الطرفين تبعاً للحكم في الدعوي الدستورية. هذا بالإضافة إلي أن دعوي الموضوع -في النزاع المائل - إنما تتمخض عن نزاع مع النصوص المطعون عليها بقصد إهدارها وإسقاط الآثار القانونية المترتبة عليها، وتتحل بالتالي إلي دعوي أصلية بعدم دستوريته، رفعت إلي هذه المحكمة بالمخالفة لنص المادة ٢٩ من قانونها، الأمر انذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

(الدعوي رقم ٣ لسنة ١٢ ق - جلسة - ١٩٩٣/١/٢ الدعوي رقم ٣٥ لسنة ١١ ق -

جلسة ١٩٩٢/٢/١ - المراجع السابق ص ٦٩)

المبدأ رقم (١٢٥٤) - ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بها وفقاً للأوضاع التي رسمها قانونها وليس من بينها طريق الدعوي الأصلي.

الحكم

متى كانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعي برفع الدعوي الدستورية في شأن النصوص الدستورية التي طعن عليها بعدم الدستورية في مرحلة التحضير

أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا، فإن دعواه في شأنها تكون منظوية علي طعن مباشر فيها، ومتى كان ذلك وكانت ولاية هذه المحكمة في الدعاوي الدستورية لا تقوم إلا بإتصالها بها وفقا للأوضاع التي رسمها قانونها وليس من بينها طريق الدعوي الأصلية، فإن ما أثاره المدعي في شأن هذه النصوص لا يعدو أن يكون نزاعا معها بقصد إهدار أثارها أرتكن فيه إلي غير الوسائل التي عينها قانون هذه المحكمة لرفع الدعوي الدستورية بالمخالفة لنص المادة (٢٩) من قانونها الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوي بالنسبة إليها.

(الدعوى رقم ٦٨ لسنة ١٣ ق - جلسة - ١٩٩٢/١١/٧ المرجع السابق - ص ٦٩)
المبدأ رقم (١٢٥٥) - المشرع لم يجز الدعوي الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ورسم طريقا لرفعها بحيث لا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناطه المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر - وهذه الأوضاع الإجرائية، سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوي الدستورية أو بميعاد رفعها، تتعلق بالنظام العام.

الحكم

إن المادة من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص علي أن تتولي المحكمة الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح علي الوجه التالي:

أ ب - إذا وقع أحد الخصوم أثناء نظر دعوي أمام أحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أن الدفع جدي، أجلت نظر الدعوي وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع دعوي بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوي في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن.

وحيث إن مؤدي هذا النص - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجز الدعوي الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ورسم طريقا لرفعها بحيث لا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناطه المشرع بمحكمة

الموضوع تحديده، بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر. وهذه الأوضاع الإجرائية سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها ، تتعلق بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه

(الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٤ ق دستورية - جلسة - ١٩٩١/٥/٤ لمرجع لسابق ص ٧٠)
المبدأ رقم (١٢٥٦) - يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوى في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون.
الحكم

مؤدي نص المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع لم يجز الدعوى الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية، وإنما أشرط قيام دعوى موضوعية أمام أحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي، وأن يكون القانون أو لائحة تری المحكمة الموضوع إنه لازم للفصل في النزاع الموضوعي المعروض عليها، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية. وإذا كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا بإتصالها بالدعوى إتصالا مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ أنفة البيان فمن ثم وتحقيقا لما تغياه المشرع في هذا الشأن فإنه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوى في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون.

(الدعوى رقم ٩٢ لسنة ٦ ق دستورية - جلسة - ١٩٨٨/٢/٦ لمرجع لسابق ص ٧٠)
المبدأ رقم (١٢٥٧) - (١) مهلة الثلاثة أشهر المحددة لمن أثار الدفع لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا غايتها النزول بكل ميعاد يزيد عليه إلى ما لا يجاوزها بإعتبارها حدا زمنيا نهائيا تقرر بقاعدة أمره، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعداه، فإن هي فعلت ما كان للخصم أن يقيم دعواه الدستورية بعد فواتها.

(٢) قانون المحكمة الدستورية لا يطرح خيارين يفاضل بينهما المدعي في الدعوى الدستورية: أحدهما: الميعاد الذي حددته محكمة الموضوع لرفعها،

وثانيهما المهلة الزمنية النهائية التي لا يجوز لها أن تتخطاها في تحديدها لهذا الميعاد. إنما ميعاد واحد يتعين أن يتقيد بالمدعي في الدعوى الدستورية، هو ذلك الذي عينته محكمة الموضوع لإقامتها بما لا يجاوز مدة الثلاثة أشهر المشار إليها.

الحكم

إن البند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ يقضي بأنه إذا دفع أحد الخصوم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، ورأت المحكمة أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي التي أبدي الدفع أمامها أنه دفع جدي، أجلت نظر الدعوى، وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا وكانت مهلة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في هذا البند غايتها النزول بكل ميعاد يزيد عليه إلى ما لا يجاوزها بإعتبارها حدا زمنيا نهائيا تقرر بقاعدة أمره، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعداه، فإن هي فعلت ما كان للخصم أن يقيم دعواه الدستورية بعد فواتها، ذلك أن قانون هذه المحكمة لا يطرح خيارين يفاضل بينهما المدعي في الدعوى الدستورية: أحدهما: الميعاد الذي حددته محكمة الموضوع لرفعها، وثانيهما المهلة الزمنية النهائية التي لا يجوز لها أن تتخطاها في تحديدها لهذا الميعاد. إنما ميعاد واحد يتعين أن يتقيد بالمدعي في الدعوى الدستورية، هو ذلك الذي عينته محكمة الموضوع لإقامتها بما لا يجاوز مدة الثلاثة أشهر المشار إليها. يؤيد حتمية هذا الميعاد أن فواته مؤداه إعتبار الدفع بعدم الدستورية كأن لم يكن، وإمتناع قبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم إتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها بما يحول دون مضيقها في نظرها. (الدعوى رقم ٣١ لسنة ١٥ ق دستورية - جلسة - ١٩٩٥/٢/٤ لمرجع لسابق ص ٧١)

المطلب الخامس

ضوابط وأسس الدفع بعدم الدستورية

في قضاء المحكمة الدستورية العليا

الدفع بعدم الدستورية المدخل الطبيعي لولوج الدعوى الدستورية :

المبدأ رقم (١٢٥٨) - مقومات الدعوى الدستورية - لا ترفع الدعوى

الدستورية إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته.

الحكم

من حيث إن الفقرة (ب) من المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٧٩ تنص على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي : (أ) ... ، (ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وزأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ومؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها - فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت الدعوى خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده لا يتجاوز ثلاثة أشهر".

(المحكمة الدستورية العليا لدعوى رقم ٣١،٤ ق - دستورية عليا - جلسة ١٩٨٧/٦/٦)

المبدأ رقم (١٢٥٩) - الدعوى الدستورية لا تقبل إلا بولوجها وفقاً لحكم المادتين ٢٧ و ٢٩ وبدلالة هاتين المادتين من قانون المحكمة استبعد المشرع الطعون المباشرة التي تقدم إليها من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعية عن طريق الدعوى الأصلية .

الحكم

نظم قانون المحكمة الدستورية العليا بالمادتين ٣٧ و ٣٩ من الطرائق التي لا تقبل الدعوى الدستورية إلا بولوجها ، وكان البين من هاتين المادتين أن كليهما لا تخولان الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين الطعن في النصوص التشريعية بالطريق المباشر ذلك أن أولاهما تخول المحكمة الدستورية العليا - حين يعرض لها بمناسبة ممارستها لاختصاصها - نص في قانون أو لائحة يتصل بالنزاع المطروح عليها ، أن تحكم بعدم دستوريته بعد اتخاذ الإجراءات المقررة لتحضير الدعاوي الدستورية - عملاً بثنائيهما يجوز لمحكمة الموضوع

أن تحيل من تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا أي نص تشريعي لازم للفصل في النزاع المعروض عليها إذا تراءى لها مخالفته للدستور . ولها كذلك أن ترخص للخصم الذي دفع أمامها بعدم دستورية نص تشريعي ، وقدرت الدلائل على جدية دفعه ، أن يقيم دعواه الدستورية خلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وبذلك يكون قانون المحكمة الدستورية العليا قد استبعد بدلالة هاتين المادتين الطعون المباشرة التي تقدم إليها من الأشخاص الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين عن طريق الدعوى الأصلية التي لا تتصل المسألة الدستورية التي تطرحها بأية منازعة موضوعية . بل تستقل تماما عنها . مبتغية بذلك إبطال النصوص التشريعية المطعون عليها إبطالا مجردا استهدافا لمصلحة نظرية صرفة ، وهي مصلحة لا يجوز الارتكان إليها لقبول الدعوى الدستورية التي يجب أن تتمثل محصلتها النهائية في لجئ منفعة يقرها القانون " .

(المحكمة الدستورية العليا - الدعوى رقم ١٣/١٠ ق دستورية عليا - جلسة

١٩٩٤/٥/٧ - س ٦ ص ٢٦١)

المبدأ رقم (١٢٦٠) - وجوب استقلال دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون .

الحكم

" إن مؤدي نص المادة ٣٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع لم يجز الدعوى الأصلية سبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ، وإنما اشترط قيام دعوى موضوعية أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وأن يكون هناك نص في قانون أو لائحة ترى محكمة الموضوع أنه لازم للفصل في النزاع الموضوعي المعروض عليها ، ويتراءى لها عدم دستوريته أو يدفع أحد الخصوم بعدم الدستورية ، وإذا كان المقرر أن ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى مطابقا للأوضاع المقررة في المادة ٣٩ آنفة البيان فمن ثم وتحقيقها لما تغياه المشرع في هذا الشأن فإنه يجب أن تستقل دعوى الموضوع بطلبات غير مجرد الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية معينة وإلا كانت هذه الدعوى في حقيقتها دعوى دستورية رفعت بغير الطريق الذي رسمه القانون " .

(المحكمة الدستورية العليا - دعوى رقم ٦/٩٣ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٨٨/٣/٦)

المبدأ رقم (١٢٦١) - عدم جواز إقامة الدعوى الدستورية بالطريق المباشر من خلال الدعوى الأصلية - تطبيق .

الحكم

متى كان المدعى قد أقام دعواه الموضوعية طالبا وقف التعرض له ولأسرته وكذلك لكل مواطن بتشريعات ضريبية المبيعات والقرارات الصادرة تنفيذا لها أو ترتيبا عليها ، وكان ما توخاه المدعى بدعواه هذه - محددة في ذلك الإطار - هو ألا تكون تلك التشريعات والقرارات الضريبية نافذة في حد المواطنين المخاطبين بها توقيا لتحميلهم بضريبة تفتقر إلى مقوماتها الدستورية، فإن دعواه هذه تتحل إلى نزاع يتناول النصوص المطعون عليها في ذاتها بقصد إيقافها دفعا لإجراء مقتضاها في حق الشخصين بأحكامها وليس لها بالتالي صلة بأية حقوق موضوعية يدعيها رافعها وتستقل في مضمونها عن مشروعية النصوص القانونية المدعى مخالفتها للدستور، وهو ما يفيد بالضرورة الطعن في هذه النصوص بالطريق المباشر من خلال الدعوى الأصلية بعدم الدستورية التي تتوخى الفصل بصفة مجردة ولمصلحة نظرية في دستورية نص تشريعي، ولا يجوز قبولها بالتالي لتعارضها وقانون المحكمة الدستورية العليا والأوضاع المقررة أمامها على ما سلف البيان."

(المحكمة الدستورية العليا - الدعوى رقم ١٣/١٠ ق دستورية عليا - جلسة

١٩٩٤/٥/٧ - س ٦ ص ٢٦١)

وعن مدى وجوب اختصاص المحكمة التي يبدي أمامها الدفع بعدم الدستورية، أكدت المحكمة الدستورية العليا المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٢٦٢) - لكل من الدعيين الموضوعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها - ليس من المهام المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا الفصل في شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقاً للأوضاع المقررة أمامها.

الحكم

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول هذه الدعوى، تأسيساً على أنها لم تتصل بالمحكمة الدستورية العليا طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً، قولاً منها بأن المحكمة التي قدرت جدية الدفع بعدم الدستورية صرحت برفع الدعوى الدستورية غير مختصة بنظر النزاع الموضوعي بعد أن تم حسمه نهائياً بقرار صدر عن

لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قرار وزير المالية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٥ تطبيقاً للمادة ٥٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتأيد ذلك بقضاء المحكمة الابتدائية، وبالتالي فإن الدعوى الدستورية الماثلة تكون غير مرتبطة بطلبات موضوعية قائمة ومطروحة على محكمة الموضوع.

وحيث أن هذا الدفع مردود:

أولاً: بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة، من أن لكل من الدعيين الموضوعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها، ذلك أنهما لا تختلطان ببعضهما ولا تتحدان في شرائط قبولهما، بل تستقل كل منهما عن الأخرى في موضوعها، وكذلك في مضمون الشروط التي يتطلبها القانون لجواز رفعها. وليس من المهام التي ناط بالمشروع بالمحكمة الدستورية العليا، الفصل في شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقاً للأوضاع المقررة أمامها. وإنما تنحصر ولايتها فيما يعرض عليها من المسائل الدستورية لتقرير صحة النصوص المطعون عليها أو بطلانها.

ثانياً: بأن محكمة الاستئناف كانت بصدد أعمال رقابتها على قضاء المحكمة الابتدائية المطعون فيه أمامها، وكان الدفع بعدم الدستورية متعلقاً بنصوص القانون التي اتخذها هذا القضاء سنداً له.

ثالثاً: بأن الشرعية الدستورية التي تقوم المحكمة الدستورية العليا بمراقبة التقيد بها، غايتها ضمان أن تكون النصوص القانونية مطابقة لأحكام الدستور، وتتواءم هذه الشرعية من البنيان القانوني في الدولة ذراعا. وهي كذلك فرع من حذوعها للقانون، بما مؤداه امتناع قيام أي محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي بتطبيق نص قانوني يكون لازماً للفصل في ولايتها، أو في موضوع النزاع المعروض عليه. إذا بدا لها - من وجهة مبدئية - مصالماً للدستور، ذلك أن وجود هذه الشبهة لديها، يلزمها أن تستوثق من صحتها، من خلال عرضها على المحكمة الدستورية العليا التي عقد لها الدستور دون غيرها ولاية الفصل في المسائل الدستورية.

(المحكمة الدستورية العليا - لقضية رقم ٢٠/١٠٤ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٩/٧/٣)
المبدأ رقم (١٢٦٣) - شروط استنهاض الدفع بعدم الدستورية لولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته - وجرب أن يكون الدفع الفرعي واضحاً غير مبهم .

وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تالياً لبيان مضمونه .

الحكم

من المقرر أن الدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي وحددها باعتبارها نطاقاً لدفعه متضمناً تحديد أبعاده كي تجيل محكمة الموضوع بصورها في النصوص المطعون عليها لتقدير جدية المطاعن الموجهة إليها من وجهة نظر أولية لا تسيّر أغوارها ولا تعتبر منبئة عن كلمة فاصلة في شأن اتفاقها مع أحكام الدستور أو خروجها عليها وإذا كان التجهيل بالنصوص التشريعية المطعون عليها - وهو ما سلكه في دفعه أمام محكمة الموضوع - لا يتضمن تعريفاً بها يكون محدداً بذاته لماهيتها ، وكاشفاً عن حقيقة محتواها ، وكان هذا التحديد لازماً لزوماً حتمياً لتقدير جديتها ، فإن خلو الدفع بعدم الدستورية من بيانها ، ثم التصريح للمدعي برفع الدعوى الدستورية ترتيباً عليه ، مؤداها أن هذا التصريح قد ورد على غير محل إذ يتعين دائماً لاتصال هذه الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع الفرعي ، ألا يكون هذا الدفع مبهماً وأن يكون تقدير محكمة الموضوع لجديته تالياً لبيان مضمونه ، وهو ما قام الدليل على نقيضه . "

(المحكمة الدستورية العليا - الدعوى رقم ١٣/٤٠ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٣/٣/٢ - والدعوى رقم ١٤/٢٣ ق دستورية - جلسة ١٩٩٤/٢/١٢)

رقابة المحكمة الدستورية العليا للدفع بعدم الدستورية وشروط صحته :

وعن كيفية مراقبة المحكمة الدستورية العليا للدفع بعدم الدستورية وتوافر اشتراطات صحته من الناحية الشكلية أرست المحكمة الدستورية العليا العديد من المبادئ الهامة نعرض منها ما يلي :

المبدأ رقم (١٢٦٤) - الأوضاع الإجرائية سواء ما تعلق منها بطريقة دفع الدعوى أو بميعاد رفعها تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التي تفيا بها المشرع مصلحة عامة - الدفع بعدم الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد على نص أو نصوص بذاتها عينها المدعي ويحددها باعتبارها نطاقاً لدفعه متضمناً تحديد بعبادة - أثر تخلف ذلك :

الحكم

وحيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن ولايتها في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل مباشرة

إليها من المحكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص قانوني يبيده خصم أثناء نظر نزاع موضري وتقدر محكمة الموضوع جديته ، لترخص بعدئذ لهذا الخصم — وخلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر — برفع دعواه الدستورية في شأن المسائل التي تناولها هذا الدفع . وهذه الأوضاع الإجرائية — سواء ما تعلق منها بطريقة دفع الدعوى أو بميعاد رفعها — تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التي تفيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها، وفي الموعد الذي حدده . وكان البين من الإطلاع على ملف الدعوى الموضوعية ، وأن المدعى طلب أجلا لتقديم ما يفيد إقامة دعواه الدستورية ، دون أن يحدد النصوص المطعون عليها ، فأجابته المحكمة الموضوع إلى طلبه ، وكان من المقرر أن الدفع بعد الدستورية لا يستتبع ولاية محكمة الموضوع لتقدير جديته إلا إذا ورد على نص أو نصوص بذاتها عينها المدعى وحددها باعتبارها نطاقا لدفعه ، متضمنا تحديد أبعاده ، كي تجيل محكمة الموضوع بصرها في النصوص المطعون عليها لتقدر جدية المطاعن الموجهة إليها من وجهة نظر أولية لا تسير أغوارها ، ولا تعتبر منبئة عن كلمة فاصلة في شأن اتفاقها مع أحكام الدستور أو خروجها عليها ، متى كان ذلك وكان التجهيل بتنصوص التشريعية المطعون عليها — وهو ما سلكه المدعى في دفعه أمام محكمة الموضوع — لا يتضمن تعريفا لها يكون محددًا بذاته لماهيتها ، وكاشفا عن حقيقة محتواها ، وكان هذا التحديد لازما لزوما حتميا لتقدير جديتها ، فإن خلو الدفع بعدم الدستورية من بيانها ، ثم التصريح للمدعى برفع الدعوى الدستورية ترتيبا عليه ، مؤداه أن هذا التصريح قد ورد على غير محل ، إذ يتعين دائما لاتصال هذه الدعوى بالمحكمة الدستورية العليا عن طريق الدفع مبهما وأن يكون تقدير محكمة الموضوع بجديته تاليا لبيان مضمونه ، وهو ما قام الدليل على نقيضه في الدعوى الماثلة. متى كان ما تقدم ، فإن هذه الدعوى لا تكون قد إتصلت بالمحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها ، ويتعين بالتالي الحكم بعدم قبولها .

المحكمة الدستورية العليا . لقضية رقم ١٩/١٢٦ ق دستورية عليا — جلسة ١٩٩٩/٦/٥

سراط المصلحة في الدعوى بعدم الدستورية :

المبدأ رقم (١٢٦٥) — المصلحة الشخصية شرط لقبول الدعوى الدستورية —

وجوب قيام رابطة بين المصلحة القائم عليها النزاع الموضوع وبين المصلحة الشخصية اللازمة لقبول الدعوى الدستورية .

الحكم

المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط لقبول الدعوى الدستورية مناطها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة قيام رابطة منطقية بينها وبين المصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي وذلك بأن يؤثر الحكم في المسألة الدستورية على الطالبات المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع .

(لمحكمة الدستورية العليا - لقضية رقم ١٣/١١ ق دستورية عليا - جلسة ٢٠٠٠/٧/٨)
المبدأ رقم (١٢٦٦) - دعوى الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة -
مناطق هذه المصلحة وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية ، أن سيكون ثمة ارتباط بينها وبين القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المطاعن الدستورية لازماً للفصل في النزاع الموضوعي - لكل من الدعيين الدستورية الموضوعية ذاتيتها ومقوماتها فلا تختلطان ولا تتحدان في شرائط قبولهما - إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها لا يحول دون الطعن عليها من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه تتحقق بإبطالها مصلحته الشخصية المباشرة .

الحكم

وحيث أن الفقرتين المطعون عليهما قد ألغاهما المشرع صراحة - بنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى - الذي قضى كذلك - في المادة العناسة منه - بأن يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المشرع لقاعدة قانونية بذاتها لا يحول دون الطعن عليها من قبل من طبقت عليه خلال فترة نفاذها ، وترتبت بمقتضاها آثار قانونية بالنسبة إليه تتحقق بإبطالها مصلحته الشخصية المباشرة ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية هو سريانها على الوقائع التي تتم خلال الفترة من تاريخ العمل بها وحتى إلغائها ، فإذا استعويض عنها بقاعدة قانونية جديدة ، سرت القاعدة الجديدة من الوقت المحدد لنفاذها ،

ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها ، وبذلك يتحدد النطاق الزمني سريان كل من القاعدتين ، فما نشأ في ظل الناعدة القانونية القيمة من المراكز القانونية وجرت أثارها خلال فترة نفاذها ، يظل محكوما بها وحدها .

وحيث إن مناط المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الفصل في المطاعن الدستورية لازما للفصل في النزاع الموضوعي ، وكانت صفة شكلاح ١٩٧١/٥/١٥ - المتنازع فيها - قد ثبتت للمدعى عليه الأول وفقا لأحكام النصين الطعيين وقت نفاذها وخاض الانتخابات - محل التداعي - على أساسها ، ويلزم - من ثم - الاحتكام إليهما للبت فيما يثيره المدعى من معارضة فيها ، وتحديد الصفة التي كان يجب أن يتقيد بها في ترشيح المدعى عليه الأول وبالتالي قياس مشروعية القرار محل الخصومة في ضوء أحكامهما ، فإن مصلحة المدعى الراهنة - وبقدر اتصالها بطلباته في الدعوى الموضوعية - تكون قائمة .

وحيث إنه لا ينال مما تقدم دفع هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة ، استنادا إلى أن طلب وقف التنفيذ المطروح على محكمة الموضوع بات - بعد أن أجريت الانتخابات فعلا - بلا محل ، ولم يعد فصلها فيه يلزمه البت في دستورية الفقرتين المطعون عليهما ، فضلا عن أن أعمال الحكم الصادر في الدعوى القائمة بشأنهما وأيضا كان منطوقه يغدو منوطا - بعد أن أسفرت الانتخابات عن فوز المدعى عليه الأول - بمجلس الشعب الذي اختصه الدستور بنص المادة ٩٣ - دون جهات القضاء - بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، ذلك أنه من المقرر أن لكل من الدعويين الدستورية والموضوعية ذاتيتها ومقوماتها، فلا تختلطان ببعضها ولا تتحدان في شرائط قبولهما ، وكان قضاء هذه المحكمة مطردا على أن محكمة الموضوع هي التي تفصل - دون غيرها - في اختصاصها بنظر الدعوى المطروحة عليها ، وفي توافر شروط قبول الخصومة المرددة أمامها وتستقل كذلك بتكييفها ، وهي التي تتولى دون غيرها أعمال أثار الأحكام الصادرة في المسائل الدستورية عليها ، فلا تنازعها المحكمة الدستورية العليا في شيء من ذلك ، وإلا كان موقفها منها إفتئاتا على ولايتها أو تجريحا لقضاء قطعي صادر منها ، ومن ثم فإن هذا الدفع يكون غير

قائم على أساس سليم متعينا رفضه .

(المحكمة الدستورية العليا - لقضية رقم ١٨/١٤٠ ق دستورية - جلسة ٢٠٠٠/٧/٨)
المبدأ رقم (١٢٦٧) - المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى
الدستورية - تطبيق .

الحكم

من حيث إنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية توافر مصلحة شخصية للطاعن ويتحقق ذلك إذا كان التشريع المطعون فيه المطعون فيه بتطبيقه على الطاعن يتعارض مع الدستور ومن ثم فإن مصلحة الطاعن في الطعن في قانون الطوارئ حدد أحكام هذا التشريع التي طبقت في شأنه .

ومن حيث إن المدعى يستهدف بطعنه بعدم دستورية قانون حالة الطوارئ القرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - استبعاد تطبيق أحكام الأمرين العسكريين رقم ٦٠٤ لسنة ١٩٧٣ الصادرين استنادا إلى هذا القانون في شأنه ، ولما كان الأمران العسكريان المذكوران قد صدرا في ٣ و ١٢ إبريل سنة ١٩٧٣ في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢، فإنهما يكونان صادرين استنادا إلى قانون الطوارئ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تعديلا وفق بينه وبين نص المادة ١٤٨ من الدستور ورفع التعارض بينهما ومن ثم يكونان صادرين بناء على تشريع غير مخالف للدستور، ولا يكون ثمة مصلحة في الطعن في قانون الطوارئ استنادا إلى أنه كان يخالف المادة ١٤٨ من الدستور قبل التعديل الذي أدخل عليه ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لانتفاء مصلحة الطاعن .

(المحكمة الدستورية العليا - لدعوى رقم ١٨،٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٧ - ولدعوى رقم

١/٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١ - ولدعوى رقم ١/٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٩) .

المبدأ رقم (١٢٦٨) - شرط المصلحة لقبول الدعوى الدستورية - مناظر ذلك وجود الارتباط بين المصلحة في الدعوى الدستورية والمصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية التأثير فيما أبدى من طلبات في الدعوى الموضوعية - تطبيق .

الحكم

وحيث إنه من المقرر ، وعلى ما جرى به القضاء هذه المحكمة ، أنه

يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ومناطق ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وإذا كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة - التي تحركت بطريق الإحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، بإقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لما كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصي المدعى به عملاً قانونياً يتم بالإدارة المنفردة وينتج أثره في إسقاطه ، فإنه يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون المدني الخاصة بالفوائد القانونية إذا لم يعد ذلك لازماً للفصل في الدعوى الموضوعية " .

(المحكمة الدستورية العليا - لدعوى رقم ٣/٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٣ - ولدعوى رقم ٧/١٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ - س ٣ ص ٢٨٧ - ولدعوى رقم ٦/١٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ - رقم ٤/٩٠ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٦ - وبذلك لجلسة لدعوى رقم ٤/١٧ ق - ولدعوى رقم ٧/٤٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٦) .

المبدأ رقم (١٢٦٩) - المصلحة الشخصية المباشرة كشرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطقها - مجرد مخالفة النص التشريعي المطعون عليه للدستور لا يجعل المصلحة الشخصية المباشرة متحققة بالضرورة - يتعين أن يكون النص بتطبيقه على المدعى قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها له الدستور على نحو الحق به ضرراً مباشراً .

الحكم

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، وأن مناطقها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة دستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المصلحة الشخصية المباشرة لا تعتبر متحققة بالضرورة بناء على مجرد مخالفة

النص التشريعي المطعون عليه للدستور ، بل يتعين أن يكون هذا النص — بتطبيقه على المدعى — قد أخل بأحد الحقوق التي كفلها الدستور على نحو الحق به ضرراً مباشراً ، وبذلك يكون شرط المصلحة الشخصية المباشرة في الدعوى الدستورية مرتبطاً بالخصم الذي أثار المسألة الدستورية ، وليس بهذه المسألة في ذاتها منظوراً إليها بصفة مجردة ، وبالتالي لا تقوم هذه المصلحة إلا بتوافر شرطين أوليين يحددان معاً مفهومها ، ولا يتداخل أحدهما مع الآخر أو يندمج فيه ، وإن كان استقلال كل منهما عن الآخر لا ينفى تكاملهما وبدونهما مجتمعين لا يجوز لهذه المحكمة أن تباشر رقابتها على دستورية النصوص التشريعية — أولهما أن يقيم المدعى — وفي حدود الصفة التي اختصم بها النص التشريعي المطعون عليه — الدليل على أن ضرراً واقعياً — اقتصادياً أو غيره — قد لحق به — ويتعين أن يكون هذا الضرر — مباشراً — مستقلاً بعناصره ، ممكناً إدراكه ومواجهته بالترضية القضائية ، وليس ضرراً متوهماً أو نظرياً أو مجهلاً ، وذلك إن إسناد الرقابة الدستورية إلى هذه المحكمة لا يتوخى الفصل في خصومة قضائية تكون فيها المصلحة نظرية صرفة كتلك التي تتوخى تقرير حكم الدستور مجرداً في موضوع معين لأغراض أكاديمية أو أيولوجية ، أو دفاعاً عن قيم مثالية يرجى تثبيتها ، أو كنوع من التعبير في الفراغ عن وجهة نظر شخصية ، أو لتوكيد مبدأ سيادة القانون في مواجهة صور من الإخلال بمضمونه لا صلة للطاعن بها ، أو لإرساء مفهوم معين في شأن مسألة لم يترتب عليها ضرر بالطاعن ولو كانت تثير اهتماماً عاماً ، وإنما قصد المشرع بهذه الرقابة أن تقوم المحكمة من خلالها الترضية التي تقتضيها أحكام الدستور عند وقوع عدوان على الحقوق التي كفلها ، ومن ثم تكون هذه الرقابة موطناً لمواجهة أضرار واقعية بغية ردها وتصفية آثارها القانونية ، ولا يتصور أن تقوم المصلحة الشخصية المباشرة إلا مرتبطة بدفعها ، ثانيهما : أن يكون مرد الأمر في هذا الضرر إلى النص التشريعي المطعون عليه بما مؤداه قيام علاقة سببية بينهما تحتم أن يكون الضرر المدعى به ناشئاً عن هذا النص ومتربطاً عليه ، فإذا لم يكن النص التشريعي قد طبق على المدعى أصلاً ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان لا يفيد من مزاياه ، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، فإن المصلحة الشخصية المباشرة تكون منتفية ، ذلك أن إبطال النص التشريعي في

هذه الصور جميعها لن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبل رفعها وحيث أنه بالبناء على ما تقدم ، يبرز شرط المصلحة الشخصية المباشرة باعتباره محددًا لفكرة الخصومة في الدعوى الدستورية التي تدعى هذه المحكمة للفصل فيها ، مؤكدة ضرورة أن تكون المنفعة التي يقرها القانون هي محصلتها النهائية ، ومنفصلاً دوماً عن مطابقة النص التشريعي المطعون عليه الدستور أو مخالفته لأحكامه".

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٨/١٩ ق دستورية عليا - جلسة

١٨/٤/١٩٩٢ - س ٥ ص ٢٦٢)

المبدأ رقم (١٢٧٠) - شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية وفي قبول الدعوى الدستورية - وجوب توافره عند رفع الدعوى واستمراره حتى الفصل فيها .

الحكم

لا حاجة في القول بأن مجرد توافر المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية يعتبر كافياً لقبولها ، ولو قام الدليل على تخلفها قبل الفصل فيها ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توافر شرط المصلحة في الدعوى عند رفعها ، ثم تخلفه قبل أن تصدر حكمها فيها ، مؤداه زوال هذه المصلحة ، وذلك أياً كانت طبيعة المسألة الدستورية التي تدعى المحكمة الدستورية العليا لتقول كلمتها في شأنها .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٨/٧ ق دستورية عليا - جلسة

١٥/٥/١٩٩٣ - س ٥ ص ٢٦٠)

المبدأ رقم (١٢٧١) - شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية وفي قبول الدعوى الدستورية - عدم كفاية المصلحة النظرية - أحوال متعددة لبيان ضوابط شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية ومن ثم المصلحة في الدعوى الدستورية .

الحكم

من المقرر أن شرط المصلحة الشخصية المباشرة ، يتغيا أن تفصل المحكمة الدستورية العليا في الخصومة الدستورية من جوانبها العملية ، وليس من

معطياتها النظرية ، أو تصوراتها المجردة . وهو كذلك يقيد تدخلها في تلك الخصومة القضائية ، ويرسم تخوم ولايتها ، فلا تمتد لغير المطاعن التي يؤثر الحكم بصحتها أو بطلانها على النزاع الموضوعي ، وبالقدر اللازم للفصل فيها. ومؤداه ألا تقبل الخصومة الدستورية من غير الأشخاص الذين يمسهم الضرر من جراء سريان النص المطعون فيه عليهم ، وسواء أكان هذا الضرر قد وقع فعلاً أم كان وشيكاً بتهديدهم . ويتعين دوماً أن يكون هذا الضرر منفصلاً عن مجرد مخالفة النص المطعون عليه للدستور ، مستقلاً بالعناصر التي يقوم عليها ، ممكناً تحديده ومواجهته بالترضية القضائية لتسويته ، عائداً في مصدره إلى النص المطعون عليه . فإذا لم يكن هذا النص قد طبق أصلاً على من أدعى مخالفته للدستور ، أو كان من غير المخاطبين بأحكامه ، أو كان قد أفاد من مزاياه ، أو كان الإخلال بالحقوق التي يدعيها لا يعود إليه ، دل ذلك على انتفاء المصلحة الشخصية المباشرة . ذلك أن إبطال النص التشريعي في هذه الصور جميعها ، أن يحقق للمدعى أية فائدة عملية يمكن أن يتغير بها مركزه القانوني بعد الفصل في الدعوى الدستورية عما كان عليه قبلها ولا يتصور بالتالي أن تكون الدعوى الدستورية أداة يعبر المتداعون من خلالها عن آرائهم في الشئون إلى تعنيهم بوجه عام ، ولا أن يكون نافذة يعرضون منها ألواناً من الصراع بعيداً عن مصالحهم الشخصية المباشرة ، أو شكلاً للحوار حول حقائق علمية يطرحونها لإثباتها أو نفيها ، أو طريقاً للدفاع عن مصالحهم بذواتها لا شأن للنص المطعون عليه بها بل تباشر المحكمة الدستورية العليا ولايتها - التي كثيراً ما تؤثر في حياة الأفراد وحرمانهم وحررياتهم وأموالهم - بما يكفل فعاليتها . وشرط ذلك إعمالها عن بصر وبصيرة ، فلا تقبل عليها اندفاعاً ، ولا تعرض عنها تراخياً . ولا تقتحم بممارستها حدوداً تقع في دائرة عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بل يتعين أن تكون رقابتها ملاذاً أخيراً ونهائياً ، وأن تدور وجوداً وعدمياً مع تلك الأضرار التي تستقل بعناصرها ، ويكون ممكناً إدراكها ، لتكون لها ذاتيتها .

ومن ثم يخرج من نطاقها ما يكون من الضرر متوهاً أو منتحلاً أو مجرداً in abstracto أو يقوم على الافتراض أو التخمين conjectural ولازم ذلك أن الدليل جلياً على اتصال الأضرار المدعى وقوعها بالنص المطعون عليه ، وأن يسعى المضرور لدفعها عنه ، لا ليؤمن بدعواه الدستورية - وكأصل عام -

حقوق الآخرين ومصالحهم ، بل ليكفل إنقاذ تلك الحقوق التي تعود فائدة صونها عليه in concreto والتزاماً بهذا الإطار ، جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى الدستورية ، وأن مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المطاعن الدستورية لازماً للفصل في النزاع الموضوعي .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٦/٢٥ دستورية عليا - جلسة

١٩٩٥/٧/٣ - س ٧ ص ٤٥)

المبدأ رقم (١٢٧٢) - المصلحة الشخصية المباشرة شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها توافر رابطة منطقية بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية - يتحدد مفهوم شرط المصلحة في الدعوى الدستورية باجتماع عنصرين : أولهما - أن يقيم المدعى في حدود الصفة التي أختص بها النص الطعن الدليل على أن ضرراً قد لحق به ، ويتعين أن يكون هذا الضرر مباشراً ومستقلاً بعناصره ، ممكناً تصوره ومواجهته بالترضية القضائية تسوية لآثاره .

وثانيهما - أن يكون مرد الأمر في هذا الضرر إلى النص التشريعي المطعون أو منتحلاً أو مجهلاً - تطبيق - تطبيق :

الحكم

وحيث إن نطاق الدعوى - بهذه المثابة - أصبح منحصرًا في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، التي تنص على أنه :

" إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بسين أمثالهم يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بآئنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكّمين وقضى على الوجه المبين بالمواد ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧ . "

وحيث إن المدعى ينعي على هذا النص مخالفته مبادئ الشريعة الإسلامية التي تجعل الطلاق بيمين الرجل لا بيد القاضي .

وحيث إن الأصل في شرعة المهر - أو الصداق - قوله تعالى : "وآتوا

النساء صدقاتهن نحلة" - أي عطاءً خالصاً - وحكمه : الوجوب باعتباره أثراً من أثر عقد الزواج ، وليس شرطاً لصحته . ومن ثم ، يسمح الاتفاق بين الزوجين على تأخيرته - كله أو بعضه - إلى أقرب الأجلين : الطلاق أو الوفاة ، فإذا وقع الطلاق وجب الصداق المزدوج . ومؤدى ذلك : أن المطالبة القضائية بمؤجل المهر ، تقوم على مفترض أولى ، هو تحقيق إحدى هاتين الواقعتين ، وثبوتها بإحدى الطرق المقررة قانوناً ، ومن بينها صدور الحكم النهائي بالتفريق - ولو كان مطعوناً عليه بطريق من طرق الطعن غير العادية - ولا تعيد تلك المطالبة طرح هذه الواقعة لبحثها من جديد ، بعد أن حسمها حكم قضائي قرر - في قوة الحقيقة القانونية - تطليق الزوجة طلاقاً بائناً ، وإلا كان ذلك هدماً لحجية هذا الحكم وهو ما لا يجوز قانوناً ، لسمو تلك الحجية حتى على قواعد النظام العام . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن حكماً نهائياً سبق أن قضى بتطليق المدعى عليها الرابعة طلاقاً بائناً للضرر ، وكانت أحقيتها في مؤجل صداقها منه ، هي مثار النزاع الموضوعي المردد بينهما فإن النص الطعن - الذي يجيز للقاضي للتطليق على الزوج - يكون منبث الصلة بهذا النزاع ، إذا لم يؤثر الحكم في شأن مدى اتفاق ذلك النص أو تعارضه مع الدستور على الطلبات المثارة في الدعوى الموضوعية - التي أبدى الدفع بعدم الدستورية بمناسبة والتي تنحصر في الوفاء بمؤخر الصداق ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٩/٧ ق دستورية عليا - جلسة

١٠/٢/١٩٩٩ - س ٩ ص ٣٧٨)

المبدأ رقم (١٢٧٣) - شرط المصلحة في الدفع بعدم الدستورية - مناطه - الصلة الحتمية التي تقوم الدعوى الموضوعية والدعوى الدستورية تقتضي أن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها رمي الخصومة في الدعوى الموضوعية - تطبيق :

الحكم

وحيث إن المدعى ينعي على نص الفقرة من هذه المادة ، أنها فيما قرره من تخويل المجلس الأعلى للشرطة إحالة الضابط إلى المعاش عقب فترة الاحتياط دون محاكمته محاكمة قانونية منصفة عما هو منسوب إليه من مخالفات قانونية أو انضباطية ، تخالف أحكام المواد ١٤، ٦٤، ٦٧، ٦٨ من الدستور .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما ينعاه أحد الخصوم في نزاع موضوعي من مخالفة نص قانوني لقاعدة في الدستور يفترض أمرين . أولهما : أن يكون هذا النص لازما للفصل في ذلك النزاع ، فإذا لم يكن متعلقا بالحقوق المدعى بها ومنتجا في مجال الفصل فيها، فقد هذا النعي جدواه . وثانيهما : أن يكون للمطاعن الدستورية المدعى بها ما يظاهرها وهو ما يعني جديتها من وجهة مبدئية — تستقل بتقديرها محكمة الموضوع — وفي هذا النطاق وحده تنحصر ولايتها . ومؤدى ذلك أن الصلة الحتمية التي تقوم بين الدعوى الموضوعية والدعوى الدستورية تقتضي أن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في مسألة كلية أو فرعية تدور حولها رحي الخصومة في الدعوى الموضوعية .

فإذا لم يكن الإخلال بالحقوق المدعى بها في تلك الدعوى عائدا مباشرة إلى النص المطعون فيه ، انتفت المصلحة في الدعوى الدستورية ، وهي مصلحة تتحراها هذه المحكمة في سعيها للتثبت من شروط قبول الدعوى المطروحة عليها ، وليس لجهة أخرى أن تراحمها على هذا الاختصاص أو أن تجهل محلها فيه . لما كان ذلك ، وكان النص الطعين لا يعرض — بما تضمنه من قواعد — إلا لتنظيم إحالة ضباط الشرطة إلى الاحتياط ثم المعاش ، وكان هذا النص — بمضمونه ذلك — منبث الصلة بواقعة الامتناع عن تنفيذ القرار الصادر من النيابة العامة — مثار المنازعة الموضوعية — ولا يحتكم إليه للفصل فيهما أثارة المدعى من مسائل جنائية لفاعليها وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، فإن قضاء هذه المحكمة في شأن دستورية النص المطعون فيه لن يكون ذا أثر على النزاع الموضوعي ، الأمر الذي يجعل مصلحة المدعى في الطعن عليه منتفية ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى " .

(المحكمة الدستورية العليا — القضية رقم ٢٠/٦١ ق دستورية عليا — جلسة

١٩٩٩/١٢/٤ — س ٩ ص ٤٢٤)

وعن واجب محكمة الموضوع حيال الدفع بعدم الدستورية أكدت المحكمة الدستورية المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١٢٧٤) — تأجيل الدعوى الموضوعية عند تقدير محكمة الموضوع لجدية الدفع المثار أمامها بعدم دستورية نص تشريعي لا يختلف في مضمونه

أو مرماه عن وقف الدعوى الموضوعية إذا تراءى للمحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي عدم دستورية نص تشريعي لازم للفصل في الدعوى - كلاهما يتحدان معاً في نتيجة بذاتها هي أن يكون الفصل في النزاع الموضوعي معلقاً وجوباً على قضاء المحكمة الدستورية العليا وتراقياً بالضرورة إلى حين صورته .

الحكم

إن قانون المحكمة الدستورية العليا وإن نص في البند (ب) من المادة ٢٩ منه على أنه إذا قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع المثار أمامها بعدم دستورية نص تشريعي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وكان البند (أ) من المادة ٢٩ من هذا القانون قد حتم على المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي - كل في نطاق الدعوى الموضوعية التي تنظرها - أن تقرر وقفها وإحالة أوراقها مباشرة إلى المحكمة الدستورية العليا بغير رسوم وذلك إذ تراءى لها عدم دستورية نص تشريعي لازم للفصل فيها ، إلا أن تأجيل الدعوى الموضوعية في الحالة الأولى لا يختلف - في مضمونه أو مرماه - عن وقفها في الحالة الثانية ، ذلك أن تأجيل الدعوى في حالة الدفع الفرعي غايته أن تستوثق المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي من أن الخصم الذي أثار الدفع أمامها قد أقام دعواه الدستورية في الميعاد المحدد لها ، ليمنع عليها بعدئذ الفصل في النزاع الموضوعي ، وهو اعتبار منتف بصدد الإحالة المباشرة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة ٢٩ المشار إليها ، ذلك أن المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي لديها شبهة مخالفة نص تشريعي للدستور ، العليا لتجلية أمره ، ولا يتصور بعدئذ إلا أن تقرر وقف الدعوى المنظورة أمامها كأثر ترتب وجوباً على إحالتها لأوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا ، مما مؤداه أن تأجيل الدعوى الموضوعية وكذلك وقفها يتحدان معاً في نتيجة بذاتها هي أن يكون الفصل في النزاع الموضوعي معلقاً وجوباً على قضاء المحكمة الدستورية العليا ، وتراخياً بالضرورة إلى حين صدوره .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١١/٢٥ ق دستورية عليا - جلسة عليا - جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧ س ٥ ص ٣٦٤ - والقضية رقم ١٢/٩٣ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٤/٣/٥ س ٦ ص ٢١٣)

الأثر القانوني المترتب على إتصال المحكمة الدستورية بالدعوى الدستورية بعد قبول محكمة ١- ضوع لجديية الدفع:

أكدت المحكمة الدستورية العليا المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١٢٧٥) — إذا دخلت الدعوى الدستورية حوزة المحكمة هيمنت عليها وحدها — أثر ذلك : لا يجوز لأية محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي أن تنقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية لجديته .

الحكم

الأصل — وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا — أنه متى أقيمت الدعوى الدستورية أمامها — دخلت هذه الدعوى في حوزتها ، لتهيمن عليها وحدها ، ولا يجوز بالتالي لأية محكمة أو هيئة ذات اختصاص قضائي أن تنقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إليها ، أو إن تنحي الدفع الفرعي المشار أمامها بعد تقديرها لجديته ، بل عليها أن تتربص قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية باعتباره فاصلا في موضوعها ، كاشفا عن صحة النصوص المطعون عليها أو بطلانها ، ملزما محكمة الموضوع بأعمال أثره في النزاع المعروض عليها ، وكان الدستور وقانون هذه المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد توخيا أن يكون أمر الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح منعقدا لمحكمة واحدة بيدها وحدها زمام أعمالها لتصوغ سفسها معاييرها ومناهجها ، ومن ثم فقد أضحي ممتنعا — وفيما عدا الأحوال التي تنفي فيها المصلحة في الدعوى الدستورية — أو التي ينزل فيها الخصم عن دعواه الموضوعية من خلال ترك الخصومة فيها وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والتي يصرح فيها خصم بخليته عن دفع بعدم الدستورية كان قد أبداه ، أو التي تنحي فيه محكمة الموضوع دفعا فرعيا بعد تقديرها لجديته إعمالا من جانبها لقضاء صادر من المحكمة الدستورية العليا بصحة أو بطلان النص التشريعي الذي كان مطعونا عليها أمامها في النزاع الموضوعي المعروض عليها — موالاة نظر الدعوى الموضوعية قبل أن تتدخل المحكمة الدستورية العليا لتحديد القاعدة القانونية التي يجب تطبيقها وفقا للدستور على النزاع الموضوعي ، وعلى ذلك فإن اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة العليا وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها ، يكون حائلا بالضرورة دون الأصل في الدعوى الموضوعية ، ومانعا بذاته من

متابعتها إلى أن تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها في المسألة الدستورية ، وهو ما يفيد لزوما تعليق الفصل في أولاهما على ثانيتهما . ذلك أن دعوى الدستورية وإن كانت تستقل بموضوعها عن الدعوى الموضوعية ، إلا أن هاتين الدعويتين لا تتفكان عن بعضهما من زاويتين : أولاهما أن المصلحة في الدعوى الدستورية — وهي شرط لقبولها — مناطها ارتباط بالمصلحة في الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية مؤثرا في الطلب الموضوعي المرتبط بها ، ثانيتهما : أن الفصل في الدعوى الموضوعية متوقف دوما على الفصل في الدعوى الدستورية ، ولا يعدو استباق الفصل في الدعوى الموضوعية أن يكون هداما للصلة الحتمية والعضوية بينها وبين الدعوى الدستورية ، وكان قانون المحكمة الدستورية العليا قد خول المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي السلطة الكاملة التي تقدر بها — ابتداء — الدلائل على جدية المطاعن الدستورية الموجهة إلى النصوص التشريعية، فإذا جاز لها — انتهاء — أن تفصل في النزاع الموضوعي المعروض عليها قبل الفصل في الدعوى الدستورية التي بها هذا النزاع — لكان قضاؤها فيه دالا على تطبيقها — في النزاع المعروض عليها — للنصوص التشريعية التي ثارت لديها شبهة مخالفتها للدستور والتي لا تزال المطاعن الموجهة إليها منظورة أمام المحكمة الدستورية العليا لتقرير صحتها أو بطلانها ، وليس ذلك إلا عدوانا على ولايتها متضمنا تسليطا لقضاء أدني على أحكام المحكمة الدستورية العليا — وصداقتها للتنظيم القضائي في جمهورية مصر العربية لا نزاع فيها — وكان ما قرره هذه المحكمة من صلة حتمية بين الدعويتين الدستورية والموضوعية لازما أن يكون قضاؤها في أولاهما مؤثرا في النزاع الموضوعي المرتبط بها ، ومقتضاها أن يكون هذا النزاع قائما عند الفصل في الدعوى الدستورية ، وإلا فقد الحكم الصادر فيها جدواه بعد أن لم يعد ثمة موضوع يمكن إنزال قضاء المحكمة الدستورية العليا عليه ، وكان ما يتوخاه الطاعن من إبطال النص التشريعي المطعون عليه هو إلغاء آثاره كيلا يطبق في النزاع الموضوعي ، فإن حرمان الطاعن — وبسبب الفصل في الدعوى الموضوعية قبل الدعوى الدستورية — من الحصول على هذه الترضية القضائية بعد قيام موجبها يعتبر إهدار للغاية النهائية لحق التقاضي الذي حرص الدستور في المادة ٦٨ منه على ضمانه للناس كافة ، ويناقض كذلك خضوع السلطة القضائية بأفرعها المختلفة للقانون — والدستور في أعلى مراتبه — مسقطا دورها في حماية الحقوق والحريات العامة التي نص

الدستور في المادة ٦٥ منه على أن حصانة القضاء واستقلاله ضمانان أساسيان لصونها .

(المحكمة الدستورية العليا - لقضية رقم ١٢/٩٣ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٤/٣/٥ - س ٦ ص ٢١٣ - ولقضية رقم ٨/٦ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٤/١١/٥) .

موقف المحكمة الدستورية عند تصدي محكمة الموضوع للفصل في النزاع بعد اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا:
أكدت المحكمة المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١٢٧٦) - تصدي المحكمة للفصل في الدعوى رغم أن المسألة الأولية المثارة أمامها لم يتم الفصل فيها من المحكمة الدستورية العليا أمر غير جائز - إنفاذ نصوص الدستور يقضي ألا تعاق المحكمة الدستورية العليا بقرار من محكمة الموضوع عن مباشرة ولايتها التي لا يجوز لها أن تتخلى عنها - أثر ذلك .

الحكم

إن إنفاذ نصوص الدستور يقتضي ألا تعاق المحكمة الدستورية العليا بقرار من محكمة الموضوع عن مباشرة ولايتها التي لا يجوز لها أن تتخلى عنها وإلا كان ذلك منها تحريفا لاختصاصها وإهدار لموضعها من البنيان القانوني للنظام القضائي في مصر وكان الحكم الصادر من محكمة الموضوع في النزاع المائل وأن ترتب عليه انحسار ولايتها بشأنه إلا أن تعلق الخصومة الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا قبل هذا الحكم ووفقا لقانونها والتزامها دستوريا بأن تقول كلمتها فيها يقتضيها إسباغ الولاية من جديد على محكمة الموضوع لتفصل في النزاع الذي كان مطروحا عليها على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا الراهن ودون أن تقيد بالحكم الصادر عنها في النزاع الموضوعي " .

(لمحكمة دستورية عليا - لقضية رقم ٢٠/١٢٦ ق دستورية - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢)

أثر الحكم الصادر بإلغاء حكم محكمة الموضوع بقبول الدفع بعدم الدستورية على الدعوى الدستورية المتصلة فعلاً بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً صحيحاً:

المبدأ رقم (١٢٧٧) - لا يجوز لمحكمة الموضوع نقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إلى المحكمة الدستورية العليا - أثر ذلك .

الحكم

إن الأصل - على ما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا - أنه متى أقيمت الدعوى الدستورية أمامها ، دخلت هذه الدعوى في حوزتها لتهيمن عليها وحدها ، ولا يجوز بالتالي لمحكمة الموضوع أن تنقض قرارها الصادر بإحالة مسألة دستورية إليها ، أو تنحي الدفع الفرعي المثار أمامها بعد تقديرها لجديته ، بل يجب عليها أن تتربص قضاء المحكمة الدستورية العليا في المخالفة الدستورية المدعى بها باعتباره فاصلا فيها ، كاشفا عن صحتها أو بطلانها ، ملزما محكمة الموضوع بأعمال أثره في النزاع للمعروض عليها ولا استثناء من هذه القاعدة إلا في الأحوال التي تقرر فيها المحكمة الدستورية العليا انتفاء مصلحة المدعى في الدعوى الدستورية المطروحة عليها ، أو التي يقوم خصم أمامها الدليل على تخليه عن دعواه الموضوعية وفقا لقواعد ترك الخصومة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أو التي يثبت فيه أمامها نزول عن دفع بعدم الدستورية كان قد أبداه ، أو التي تنحي فيها محكمة الموضوع دفعا فرعيا بعدم دستورية نص تشريعي - بعد تقديرها لجديته - إعمالا من جانبها لقضاء صادر عن المحكمة الدستورية العليا بصحة أو بطلان هذا النص ذاته .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ١٥/٣٧ ق دستورية عليا - جلسة

١٩٩٥/٢/٤ - والقضية رقم ٨/٢٦ ق دستورية عليا - والقضية رقم

٢٠/١٢٦ ق دستورية عليا - جلسة ١٩٩٩/١٠/٢ - س ٩ ص ٣٤٨)

المبدأ رقم (١٢٧٨) - من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .

الحكم

إن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم إقامتها ، وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع محكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، هذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي تغيا

المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون في الموعد الذي حدده ، ومن ثم فإن ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع - في غصون هذا الحد الأقصى - يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم الالتزام به لرفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، وإلا كانت غير مقبولة ، متى كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع بعد أن قدرت جدية الدفع المبدى من المدعى ، صرحت له بجلسة ١٩٩٨/٢/٤ بإقامة الدعوى الدستورية خلال شهرين ، بيد أنه لم يرفع دعواه الماثلة إلا في الأول من مارس سنة ١٩٩٩ ، فإن هذه الدعوى تكون قد أقيمت بعد انقضاء الميعاد ، مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها .

ولا ينال من النتيجة المتقدمة أن محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٨/٤/٥ تأجيل نظر الدعوى تباعا حتى جلسة ١٩٩٨/١٢/٥ مع التصريح للمدعى باتخاذ إجراء الطعن بعدم الدستورية ، إذ أن ذلك يتمحض ميعادا جديدا لا يعتد به لوروده على غير محل بعد أن اعتبر الدفع المبدى أمامها بعدم دستورية النص المشار إليه كأن لم يكن بانقضاء الميعاد الذي حددته أصلا لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية ، دون أن تكون الدعوى قد أقيمت بالفعل قبل انتهائه .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٣٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ٦ / ٥ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٥٦٢)

المبدأ رقم (١٢٧٩) - ولاية المحكمة الدستورية في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها ، وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها مباشرة من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم الدستورية.

الحكم

قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ولايتها في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها ، مناطها اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها ، وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها مباشرة من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وإما من خلال دفع بعدم الدستورية نص قانوني يبيد الخصم أثناء نظر النزاع الموضوعي وتقدير محكمة الموضوع جديته لترخيص بعدئذ لهذا الخصم - وخلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية في شأن النصوص التي تناولها هذا الدفع ، ولم يجز المشرع -

بالتالى - الدعوى الأصلية التى ترفع مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا مبيلا للطعن بعدم دستورية النصوص التشريعية ، وهذه الأوضاع الإجرائية من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى حددها .

(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ٨ / ٦ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٦٣٧)
المبدأ رقم (١٢٨٠) - ذاتية ومقومات كل من الدعوى الدستورية والدعوى الموضوعية.

الحكم

من المقرر أن لكل من الدعويين الدستورية والموضوعية ذاتيتها ومقوماتها، فلا تختلطان ببعضهما ولا تتحدان فى شرائط قبولهما ، وكان قضاء هذه المحكمة مطردا على أن محكمة الموضوع هي التى تفصل - دون غيرها - فى اختصاصها بنظر الدعوى المطروحة عليها ، وفى توافر شروط قبول الخصومة المرددة أمامها وتستقل كذلك بتكييفها ، وهى التى تتولى دون غيرها أعمال آثار الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية عليها ، فلا تتازعها المحكمة الدستورية العليا شفى شئ من ذلك ، وغى كان موقفها منها افتئاتا على ولايتها أو تجريحا لقضاء قطعي صادر منها .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ٨ / ٧ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٦٥٦)
المبدأ رقم (١٢٨١) - وامتناع قبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى قوانينها ، بما يحول دون مضيها فى نظرها ، ولا يجوز لمحكمة الموضوع كذلك أن تمنح الخصم الذى أثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذى ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول .

الحكم

المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم إقامتها ، وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع

بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، ومن ثم فإن ميعاد الأشهر الثلاث إلى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع - في غضون هذا الحد الأقصى - هو ميعاد حتمي يتعين على الخصوم الالتزام به بإقامة الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، يؤيد حتمية هذا الميعاد أن فواته مؤداه اعتبار الدفع بعدم الدستورية كأن لم يكن ، وامتناع قبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قوانينها ، بما يحول دون مضيها في نظرها ، ولا يجوز لمحكمة الموضوع كذلك أن تمنح الخصم الذي أثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذي ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول . فإذا كان قد صدر عنها بعد فواته ، غدا ميعاداً جديداً منقطع الصلة به ، ومجرداً قانوناً من كل أثر .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ١٩٩٠ - جلسة ٥ / ٨ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٦٨٤)
المبدأ رقم (١٢٨٢) - تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة إليه هو مما يدخل في نطاق سلطتها التقديرية التي تباشر من خلالها نوعاً من التقييم المبدئي لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها - إذا لم نقل محكمة الموضوع كلمتها في شأن جديتها - قبل رفع الدعوى الدستورية - دل ذلك على نفيها تلك الجدية التي يعد تسليمها بها شرطاً أولياً لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا .

الحكم

من المقرر في قضاء المحكمة الدستورية العليا أن ولايتها في مجال الفصل في المسائل الدستورية التي تطرح عليها مناطها اتصالها بها وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانونها وذلك إما بإحالة هذه المسائل إليها من محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها وإما من خلال دفع بعدم دستورية نص

قانونى يبيده خصم اثناء نظر نزاع موضوعى وتقدر المحكمة جديته لترخص بعدئذ لهذا الخصم - وخلال أجل لا يجاوز ثلاثة أشهر - برفع دعواه الدستورية فى شأن المسائل التى تناولها هذا الدفع وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما تعلق منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - تعد من النظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية التى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده.

ما ينعاه احد الخصوم فى نزاع موضوعى - من مخالفة نص قانونى لقاعدة فى الدستور - يفترض أمرين أولهما : أن يكون هذا النص لازما للفصل فى ذلك النزاع فإذا لم يكن متعلقا بالحقوق المدعى بها ومنتجا فى مجال الفصل فيها فقد منعاه مغزاه . ثانيهما : أن تكون المطاعن الدستورية المدعى بها فى شأن هذا شأن هذا النص لها ما يظاهرها وهو ما يعنى جديتها من وجهة نظر مبدئية.

ولئن كان الفصل فى اتصال النص المطعون فيه بالنزاع الموضوعى من مسائل القانون التى لا ترخص فيها إلا أن تقدير محكمة الموضوع جدية المطاعن الموجهة اليه هو مما يدخل فى نطاق سلطتها التقديرية التى تباشر من خلالها نوعا من التقييم المبدئى لمضمون هذه المطاعن وسلامة أسسها فإذا لم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى شأن جديتها - قبل رفع الدعوى الدستورية - دل ذلك على نفيها تلك الجدية التى يعد تسليمها بها شرطا أوليا لاتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا فإذا قام الدليل على ان محكمة الموضوع لم تفصل فى جدية الدفع بعدم الدستورية المثار أمامها ولم تصرح لمن أبداه بإقامة دعواه الدستورية - مثلما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فان هذه الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها .

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٢١ق - جلسة ٤ / ١١ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٧٨٥)
المبدأ رقم (١٢٨٣) - إذا كان ذلك وكان المستأنف ضده لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التى أثار شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة وبالتالي لم تصرح له محكمة الموضوع - بعد تقديرها لجدية دفعه - بإقامة الدعوى الدستورية بشأن تلك النصوص فإن ذلك يعد اختصاما لها بصورة مبتدأة تنحل الى طعن عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو ما لا يجوز قانونا .

الحكم

جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المشرع رسم في البند (ب) من المادة ٢٩ من قانونها طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها - تتعلق بالنظام العام باعتبارها أشكالا جوهرية في التقاضى تغيا بها المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها وفى الموعد الذى حدده وإلا كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة . لما كان ذلك وكان المستأنف ضده لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية النصوص التشريعية التى أثار شبهة مخالفتها للدستور أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا لأول مرة وبالتالي لم تصرح له محكمة الموضوع - بعد تقديرها لجديته دفعه - بإقامة الدعوى الدستورية بشأن تلك النصوص فإن ذلك يعد لاختصاصا لها بصورة مبتدأة تتحل الى طعن عليها بالطريق المباشر وبصفة أصلية وهو ما لا يجوز قانونا لاذ لم يجر المشرع الدعوى الأصلية طريقا للطعن بعدم دستورية النصوص القانونية ومن ثم لا يعدو الطعن على النصوص المشار إليها - على الوجه المتقدم - أن يكون تجريحا لها بقصد إهدار أثارها بغير الطريق الذى رسمه قانون المحكمة الدستورية العليا مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٩ - جلسة ٤ / ١١ / ٢٠٠٠ - س ٩ ص ٧٩٠)

سبدا رقم (١٢٨٤) - فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر .

الحكم

رسم المشرع طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم إقامتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر

محكمة الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الأجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع اجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية او بميعاد رفعها - انما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية فى التقاضى التى تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها القانون وفى الموعد الذى حدده ومن ثم فان ميعاد الأشهر الثلاثة الذى فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع - فى غرض هذا الحد الأقصى - هو ميعاد حتمى يتعين على الخصوم الالتزام به لرفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة.

متى كانت المادة ١٦٤ مكررا من فصول المرافعات المدنية والتجارية المضافة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعمول به من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ تقضى باعتبار فاتح باب المرافعة فى الدعوى اعلانا للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات او قدموا مذكرة بدفاعهم وذلك ما لم ينقطع تسلسل الجلسات لاي سبب من الأسباب بعد حضورهم او تقويمهم لمذكراتهم وكان الثابت من الاوراق ان المدعى قد دفع بعدم دستورية النص الطعين وبعد حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٩٨/١/٢٠ قررت محكمة الموضوع إعادتها للمرافعة لجلسة ١٩٩٨/٢/٢٤ لاتخذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية بيد ان الدعوى انماثلة لم ترفع الا فى ١٩٩٨/٤/٥ وبذلك فانها تكون قد أقيمت بعد انقضاء التمهيد المقرر قانونا لرفعها مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها .

لا ينال من النتيجة المتقدمة ان محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٨/٢/٢٤ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٨/٤/١٤ لذات اسباب اذ ان ذلك يتمخض ميعادا جديدا لا يعتد به لوروده على غير محل بعد ان اعتبر الدفع المبدى امامها بعدم الدستورية كأن لم يكن بفوات الميعاد الذى حددته ابتداء لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية دون أن تكون قد أقيمت بالفعل قبل انقضائه .

(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠١ - جلسة ٢٠٠١ / ٢ / ٣ - س ٩ ص ٨٥٢)
المبدأ رقم (١٢٨٥) - امتناع قبول الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا إذا لم تتصل بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها بما يحون دون

مضيها في نظرها - لا يجوز لمحكمة الموضوع ان تمنح الخصم الذي اثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذي ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول .

الحكم

رسم المشرع طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي اتاح للخصوم إقامتها وربط بينه وبين الميعاد لرفعها فدل بذلك على انه اعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي تغيا المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ومن ثم فإن ميعاد الأشهر الثلاثة الذي فرضه المشرع على نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع - في غضون هذا الحد الأقصى - هو ميعاد حتمي يتعين على الخصوم الالتزام به بإقامة الدعوى الدستورية قبل انقضائه يؤيد حتمية هذا الميعاد ان فواته مؤداه اعتبار الدفع بعدم الدستورية كأن لم يكن وامتناع قبول الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا لعدم اتصالها بها وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها بما يحول دون مضيها في نظرها .

لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تمنح الخصم الذي اثار المسألة الدستورية مهلة جديدة تجاوز بها حدود الميعاد الذي ضربته ابتداء لرفع الدعوى الدستورية ما لم يكن قرارها بالمهلة الجديدة قد صدر عنها قبل انقضاء الميعاد الأول فإذا كان قد صدر عنها بعد فواته غدا ميعادا جديدا منقطع الصلة به ومجردا قانونا من كل اثر ولا ينال مما تقدم ان محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٧/٨/١٨ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٧/١٠/٢٧ لذات السبب إذ أن ذلك يتمخض ميعادا جديدا لا يعتد به لوروده على غير محل بعد أن اعتبر الدفع المبدى أمامها

بعدم دستورية النصين المشار إليهما كان لم يكن لقوات الميعاد الذي حددته محكمة الموضوع ابتداء لإقامتها دور أن تكون الدعوى قد أقيمت بالفعل قبل انقضائه.

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٠ق - جلسة ١٢/٣/٢٠٠١ - س ٩ ص ٨٦٥) المبدأ رقم (٢٢٨٦) - حدود شرط المصلحة في الدعوى الدستورية بعد حيازة حكم محكمة القضاء الإداري للحجبة بالفصل في الشق العاجل من الدعوى .

الحكم

دفع هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى استنادا الى انتفاء شرط المصلحة بعد ان قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار إخصها تمكين لينة المدعى اداء امتحان الثانوية العامة للعام الدراسي ١٩٩٩/٢٠٠٠ وقد دخلت الامتحان بالفعل واجتازته بنجاح مردود بأن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الشق المستعجل من الدعوى وان عازر حجبة الاحكام الا انها حجبة لا تقيد المحكمة عند النظر في طلب اللغاء القرار المطعون فيه والذي يتوقف الفصل فيه على الفصل في دستورية النص الذي تراءى للمحكمة شبهة مخالفة للدستور ومن ثم فان المصلحة في الدعوى المائلة تكون قائمة .

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ٤/٧/٢٠٠١ - س ٩ ص ٨٩٦) المبدأ رقم (١٢٨٧) - لا يجوز بعد انعقاد الخصومة الدستورية أن تتخذ محكمة الموضوع أي إجراء أو أن تصدر حكماً يحول دون الفصل في المسائل الدستورية التي تثيرها - أساس وتفصيل ذلك .

الحكم

وحيث إن هيئة قضايا الدولة طلبت استبعاد القضية من جدول الجلسة كما دفعت بعدم قبولها لعدم اتصالها بالمحكمة اتصالاً صحيحاً ، و لانتفاء مصلحة المدعى فيها ، وذلك تأسيساً على أن المحكمة الإدارية العليا قضت بجلسة ١١/٦/٢٠٠٠ في الطعن رقم ٢٢٠٠ لسنة ٤٦ ق المرفوع عن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار محل الخصومة الموضوعية - بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري بالوقف والإحالة ، وبعدم جواز الإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا مع ما يترتب على ذلك من آثار ، أخصها أن هذه المحكمة لا تكون قد اتصلت

بالمسألة الدستورية التي طرحها عليها الحكم المطعون فيه لاتصال قانونيا سليما، وإذا كان لحكم المحكمة الإدارية العليا قوة الأمر المقضي فيه وكانت محكمة القضاء الإداري لم تسترد بعد ولايتها في الشق الموضوعي من الدعوى الموضوعية ، فإن أداة اتصال المحكمة الدستورية العليا بالدعوى المائلة تكون قد زالت وانعدم كل أثر لها ، مما يقتضي أن تستبعدا من جدول الجلسة ، أو تقتضي بعدم قبولها لعدم اتصالها بها اتصالا صحيحا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ، ولانتهاء المصلحة الشخصية المباشرة للمدعى فيها ، لعدم قيام المنازعة الموضوعية التي تستهض الحكم في المسألة الدستورية التي تثيرها .

وحيث إن ذلك الطلب وهذين الدفعين — وكلها تدور في فلك واحد غايته عدم الخوض في موضوع الدعوى مردودة جميعها ، أولا : بما هو مقرر من أن لكل من الدعويين الموضوعية والدستورية ذاتيتها ومقوماتها ، ذلك أنهما لا تختلطان ببعضهما ولا تتحدان في إجراءات أو شرائط قبولهما بل تستقل كل منهما عن الأخرى في شكلها وموضوعها ، كما أن الفصل في شروط اتصال الدعوى الموضوعية بمحكمة الموضوع وفقا للأوضاع المقررة أمامها ليس من بين المهام التي ناطها المشرع بالمحكمة الدستورية العليا ، وإنما تنحصر ولايتها فيما يعرض من مسائل دستورية لتقرر صحة النصوص المطعون عليها وبطلانها ، بعد تثبيتها من اتصال الدعوى للدستورية بها بإجراء صحيح وفقا للأوضاع المقررة في قانونها ، وليس لجهة قضائية أخرى أو تنازعها ذلك أو تحل محلها فيه .

ومردودة ثانيا — بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من اتصال الخصومة الدستورية بها من خلال رفعها إليها وفقا للقواعد وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانونها يعني دخولها في حوزتها لتهيمن عليها وحدها ، فلا يجوز بعد انعقادها أن تتخذ محكمة الموضوع إجراء أو تصدر حكما يحول دون الفصل في المسائل الدستورية التي تثيرها . ذلك أن قضاءها بوقف الدعوى المطروحة أمامها وبإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في دستورية ما استظهرت تطبيقه من نصوص قانونية — ثارت لديها شبهة عدم دستورتها — على المنازعة المطروحة أمامها : يعد محركا للخصومة الدستورية . وعلى محكمة الموضوع بعد أن تعلقت المسائل الدستورية التي أثارها قرار الإحالة

بالمحكمة الدستورية العليا أن ترتب قضاءها فيها باعتباره فاصلا في موضوعها كاشفا عن النصوص القانونية الصحيحة التي يتعين تطبيقها في النزاع الموضوعي ، بما مؤداه أنه فيما عدا الأحوال التي تنتفي فيها المصلحة في الخصومة الدستورية بقضاء من المحكمة الدستورية العليا ، أو التي ينزل فيها خصم عن الحق في دعواه الموضوعية من خلال تركها وفقا لقواعد قانون المرافعات ، أو التي يتخلل فيها عن دفع بعدم الدستورية سبق لمحكمة الموضوع تقدير جديته ، أو التي يكون عدول محكمة الموضوع فيها عن تقديرها لجدية دفع بعدم الدستورية أو قرارها بالإحالة مبناه إعمالها للآثار المترتبة على قضاء للمحكمة الدستورية العليا في شأن النصوص ذاتها التي قام عليها الدفع أو انبني عليها قرار الإحالة ، سواء بتقرير هذه المحكمة لصحتها أو بطلانها — فإن على محاكم الموضوع — على اختلاف درجاتها — أن تلتزم قضاءها بالإحالة ، فلا تحيه وإلا كان ذلك نكولا من جانبها عن التقيد بنص المادة ١٧٥ من الدستور التي تخول المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتسليطا لقضاء أدنى على قضاء أعلى بما يناقض الأسس الجوهرية التي يقوم التقاضي عليها ، وتعطيلا للضمانة المنصوص عليها في المادة ٦٨ من الدستور وما يتصل بها من حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسائل الدستورية التي اختصها الدستور بها بوصفها قاضيا طبيعيا ، ولأن القواعد التي ينتظمها الدستور هي التي بتعزيز ترجيحها دائما متى عارضتها قاعدة قانونية أدنى نزولا على مبدأ خضوع الدولة للقانون على ما تقضي به المادة ٦٥ من الدستور .

ومردودة ثالثا — بأن المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها في الرقابة القضائية على الدستورية من نصوص الدستور مباشرة .

وإذ كان قانون هذه المحكمة — بتفويض من الدستور — قد رسم لاتصالها بالدعوى الدستورية طرقا ثلاثة — على سبيل الحصر من بينها الإحالة بحكم من محكمة الموضوع بعد وقف الدعوى المطروحة عليها ، فإن ذلك الحكم — حال صدوره — لا يعكس صورة نمطية من صور الحكم بوقف الدعوى تعليقا المنصوص عليه في قانون المرافعات ، والذي يجوز الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهي للخصومة الموضوعية بتمامها ، إذ أن أحكام قانون

المرافعات لا تسرى — كأصل عام — إلا بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعة اختصاص هذه المحكمة بالرقابة على دستورية النصوص التشريعية .

ولازم ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الموضوع بوقف الدعوى الموضوعية، وإحالة أوراقها إلى هذه المحكمة للفصل في دستورية نص تشريعي ، يمتنع الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في القانون المنظم له، بما مؤداه ، أن المحكمة الدستورية العليا ، يتحتم عليها وجوبا النظر في دستورية هذا النص ، والفصل فيه ، ولو ثبت لديها أن حكم الوقف قد طعن فيه ، أو أنه قد ألغى أمام محكمة الطعن ، رغم عدم جواز ذلك، وإلا كانت متسلبة من اختصاص نيط بها ولدانت شبهة إنكار العدالة على تسليها هذا .

ومردودة رابعا — بأنه متى كان إعمال نصوص الدستور السابق بيانها يقتضي ألا تعاق المحكمة الدستورية العليا بقرار من محاكم الموضوع عن مباشرة ولايتها التي لا يجوز لها أن تتخلى عنها ، وإلا كان ذلك منها تحريفا لاختصاصها وإهدار لموقعها من البنيان القانوني للنظام القضائي في مصر ، وتتصلا من مسئوليتها إلى أولها الدستور أمانتها ، فإن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا — وهي محكمة موضوع في مفهوم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فلا تتفك عنها هذه الصفة حتى مع كونها محكمة طعن وإن قضى بإلغاء قرار الإحالة المحرك للدعوى الدستورية الراهنة ، إلا أن تعلقها بالمحكمة الدستورية العليا قبل هذا الحكم واتصالها بها وفقا للقواعد وطبقا للإجراءات المقررة في قانونها ، والتزامها دستوريا بأن تقول كلمتها فيها، يقتضي أن تنحي أي عقبة — ولو كانت قانونية — وأن تمضي في نظرها وترفض الطلبات والدفع المثار ، وتفصل فيما تعرضه من مسائل دستورية ، غير عابئة بذلك للحكم ، لما يشكله من عدوان على ولايتها في الرقابة القضائية على الشرعية الدستورية التي اختصها الدستور بها ، وتفصل المحكمة المحلية في طلب إلغاء القرار المطعون فيه — الذي ما زال مطروجا عليها — على ضوء قضاء هذه المحكمة في الدعوى الماثلة .

ومردودة خامسا — بأن بحث محكمة الموضوع لمشروعية القرار محل طلب الإلغاء الذي لم تتفك عنه بقضاء حاسم منها ، يقتضي أن تقول المحكمة الدستورية العليا أولا كلمتها في شأن ما أثارته محكمة الموضوع من شبهات حول

دستورية نص القانون الذي صدر ذلك القرار استنادا إليه ، وبالتالي فإن مصلحة المدعى في الدعوى الراهنة ويقدر اتصالها بطلب الإلغاء المطروح في الدعوى الموضوعية تكون قائمة .

(المحكمة الدستورية العليا - القضية رقم ٢٢/٢٥ ق دستورية عليا - جلسة

٢٠٠١/٥/٥ - س ٩ ص ٩٠٧)

المبدأ رقم (١٢٨٨) - الأوضاع الإجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها - إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي يغيى المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده .

الحكم

رسم المشرع طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم إقامتها وربط بينه وبين الميعاد المحدد لرفعها فدل بذلك علي أنه أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية فلا ترفع إلا بعد إيداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل إلا إذا رفعت خلال الأجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الأوضاع الإجرائية، سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها، إنما تتعلق بالنظام العام باعتبارها من الأشكال الجوهرية في التقاضي التي تغيى المشرع بها مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها القانون وفي الموعد الذي حدده ومن ثم فإن ميعاد الأشهر الثلاثة الذي فرضه المشرع علي نحو أمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى - هو ميعاد حتمي يتعين علي الخصوم الإلتزام به لرفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه.

لا ينال مما تقدم أن محكمة الموضوع عادت لتقرر بجلسة ١٩٩٩/٨/١٢ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٩٩/١٠/١٤ ثم لجلسة ٢٠٠٠/١/٢٧ إذ أن ذلك يتمخض ميعاد جديدا لا يعتد به لوروده علي غير محل بعد أن اعتبر الدفع المبدي أمامها بعدم دستورية النص المشار إليه كأن لم يكن بفوات الميعاد الذي

حدده ابتداء لإقامة الدعوى الدستورية دون أن تكون قد أقيمت بالفعل قبل انقضائه .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ٧/ ٧/ ٢٠٠١ - ص ٩ ص ١٠٠٩)
المبدأ رقم (١٢٨٩) - طريق رفع الدعوى الدستورية - ضرورة توفر صفة الهيئة القضائية أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي لسلامة اتصال الدعوى بالمحكمة الدستورية .

الحكم

البيان من نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع حدد طريقا لرفع الدعوى الدستورية أمام هذه المحكمة وذلك إما بإحالة الأوراق إليها مباشرة من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إذا تراءى لها مخالفة أي نص في قانون أو لائحة - لازم للفصل في النزاع - لأحكام الدستور وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت تلك المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي جدية دفعه وصرحت له بإقامة الدعوى الدستورية .

جري قضاء المحكمة الدستورية العليا أن إسباغ الصفة القضائية علي أعمال أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل في نزاع معين يفترض أن يكون اختصاص هذه الجهة محددًا بقانون وأن يغلب علي تشكيلها العنصر القضائي الذي يلزم أن تتوافر في أعضائه ضمانات الكفاية والحيدة والاستقلال وأن يعهد إليها المشرع بسلطة الفصل في خصومة بقرارات حاسمة ودون إخلال بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها والتي تقوم في جوهرها علي إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها وتمحيص ادعاءاتهم علي ضوء قاعدة قانونية نص عليها المشرع سلفا ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكدا للحقيقة القانونية مبلورا لمضمونها في مجال الحقوق المدعي بها أو المتنازع عليها .

يتضح من استقراء النص الطعين أن مجلس التأديب الابتدائي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالمعهد يغلب علي تشكيله العنصر الإداري ولم يتضمن القانون إلزامه باتباع الإجراءات التي تتحقق بها ضمانات التقاضي أمامه ومن ثم فإن هذا المجلس لا يعدو أن يكون مجرد لجنة إدارية ولا تعتبر قراراته - بالتالي

- أعمالاً قضائية ولا يغير من ذلك اشتراك أحد رجال مجلس الدولة في عضويته والنص علي وجوب إخطار عضو هيئة التدريس أو العامل بالتهمة المنسوبة إليه ودعوته للحضور وأن يكون قرار المجلس مسبباً إذ لا يكفي ما تقدم لإضفاء الصفة القضائية عليه أو علي أعماله طالما أنه لم تتوافر له باقي العناصر الرئيسية للعمل القضائي علي نحو ما سلف بيانه ومن ثم فإن مجلس التأديب المشار إليه لا يكون جهة قضائية أو هيئة ذات اختصاص قضائي مما عنته المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وبالتالي لا تكون الدعوى الماثلة قد اتصلت بهذه المحكمة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ٤ / ٨ / ٢٠٠١ - س ٩ ص ١٠٤٩)
المبدأ رقم (١٢٩٠) - نطاق الدعوى الدستورية - نطاق الدفع بعدم الدستورية - المصلحة الشخصية المباشرة بحساباتها شرطاً لقبول الدعوى الدستورية وارتباطها عقلاً بالمصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي.

الحكم

يحدد نطاق الدعوى الدستورية - علي ما جري به قضاء المحكمة الدستورية العليا - بنطاق الدفع بعدم الدستورية المثار أمام محكمة الموضوع وبالقدر وفي الحدود التي تقدر فيها جديته وكان مناط المصلحة الشخصية المباشرة - بحساباتها شرطاً لقبول الدعوى الدستورية - هو ارتباطها عقلاً بالمصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها وكانت رحي النزاع الموضوعي تدور حول الاختصاص بالطعن بالإلغاء في القرار النهائي الصادر من مجلس الكلية الحربية رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٨ بفصل ابن المدعي من الكلية الحربية والمصدق عليه من وزير الدفاع بتاريخ ٧/٧/١٩٩٨ فإن النصوص التي نظم بها المشرع طريق الطعن في هذا القرار والجهة القضائية المختصة بنظره هي التي تحدد للدعوى الدستورية نطاقها وفي الحدود التي تضمنها الدفع بعدم الدستورية المطروح علي محكمة الموضوع والتصريح الصادر من تلك المحكمة برفع الدعوى الدستورية متى كان ذلك وكان المدعي قد ضمن صحيفة دعواه الطعن علي نصوص المواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم

وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة وهي مواد لم يشملها دفعه أمام محكمة الموضوع فإن نطاق الدعوى المائلة لا يمتد إليها لانتفاء اتصالها بهذه المحكمة وفقا للأوضاع المنصوص عليها في قانونها كما لا يمتد أيضا إلى نصوص للمواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ولا إلى نص المادة ٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن الطعن في قرارات مجالس الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة إذ لا يستلزم الفصل في مسألة الاختصاص بالطعن المنار في الدعوى الموضوعية بحث دستورية تلك المواد الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة للنصوص المتقدمة ليغدو نطاقها منحصرا فيما تضمنه نص المادة ١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه من عقد الاختصاص للجنة ضباط القوات المسلحة بصفة هيئة قضائية بالمنازعات الإدارية الناشئة عن القرارات التأديبية الانضباطية النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع والتي تصدرها مجالس الكليات العسكرية .

سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلستها المعقودة في ٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠ في الدعوى رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٩ قضائية دستورية بعدم دستورية نص المادة ١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من إطلاق اختصاص لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجالس المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة في شأن الطلاب المقيدين بها وأقامت المحكمة قضاءها هذا علي نظر حاصله أن النص الطعين - فيما جاوز للقرارات الإدارية الصادرة في الشئون الانضباطية لهؤلاء الطلاب - قد خالف لأحكام المواد (٤٠ و ٦٥ و ٦٨ و ١٦٥ و ١٧٢) من الدستور ولازم ذلك أن القرارات التأديبية النهائية الصادرة في شئون الطلاب امقيدين بالمعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة ينعقد الاختصاص بطعن عليها للجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة قضائية دون غيرها بحسبانها من الشئون الانضباطية تطبيقا للمادة ١٨٣ من الدستور انذي فوض بمقتضاها المشرع في تنظيم القضاء العسكري وبيان اختصاصاته طالما كان ذلك في حدود المبادئ الواردة في الدستور وعلي الأخص

ما تعلق منها بمبدأ المساواة وخضوع الدولة للقانون وكفالة حق التقاضي وحصانته واستقلال السلطة القضائية بسائر هيئاتها ومن بينها مجلس الدولة بوصفه قاضي القانون العام وإذ كان إسناد هذا الاختصاص إلى تلك اللجنة غير مجاوز حدود التفويض الدستوري المشار إليه فإن النص الطعين لا يكون مخالفا للدستور في هذا النطاق وهو ما ينطبق في مجال إعماله على الطلاب المقيدين بالكليات العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة سواء يعزز ما تقدم ما جري عليه قضاء هذه المحكمة من أن الدستور لا يحول دون أن يعهد المشرع بالفصل في الدعوى التأديبية في مجال العمل القضائي إلى هيئة ذات اختصاص قضائي ويصدق ذلك على المنازعات الإدارية التي تنشأ عن القرارات التأديبية الانضباطية النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجالس الكليات العسكرية نظرا لطبيعة الأوضاع بالقوات المسلحة وملاءمة وضع المنازعات الإدارية الخاصة بالشئون الانضباطية للطلاب المقيدين بهذه الكليات بيد أسرتهم العسكرية بحكم بصرها بدقائق هذه الشئون وإحاطتها بخباياها ومن ثم يغدو النص الطعين - في النطاق المتقدم نكره - غير مخالف لأحكام الدستور .

(المحكمة الدستورية العليا - الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢١ق - جلسة ٤ / ٨ / ٢٠٠١ -
- س ٩ ص ١٠٥٥)

المبحث الثاني

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في الدفع بعدم الدستورية

ومن أهم مبادئ المحكمة الإدارية العليا التي أرسنها في مجال تحريك رقابة المحكمة الدستورية ، وفي مجال الدفع بعدم الدستورية بصفة خاصة المبادئ التالية:

المبدأ رقم (١٢٩١) - استعراض تاريخ الرقابة علي دستورية القوانين في مصر قبل إنشاء المحكمة الدستورية العليا - القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا - إختصاصها - إجراءات الطعن بعدم دستورية القوانين - يتمتع علي المحاكم الفصل في الدفع بعدم دستورية القوانين ولو كان ذلك

بطريق الإمتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا - الإمتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة علي دستورية القوانين للمحكمة العليا.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من إستقصاء تاريخ رقابة دستورية القوانين في مصر أنه رغم خلو الدستور والقوانين فيما مضى من أي نص يخول المحاكم سلطة رقابة دستورية القوانين فإنها قد أقرت حق القضاء في التصدي لبحث دستورية القوانين إذا دفع أمامها بعدم دستورية قانون أو أي تشريع فردي أو في مرتبته يطلب أحد الخصوم تطبيقه في الدعوي المطروحة عليها وإستندت في تقرير إختصاصها في ذلك إلي أن الفصل في المسألة الدستورية المثارة أمامها يعتبر من صميم وظيفتها القضائية ذلك أن الدستور إذا عهد إلي المحاكم ولاية القضاء يكون قد ناط بها تفسير القوانين وتطبيقها فيما يعرض عليها من المنازعات وأنها تملك بهذه المثابة - عند تعارض القوانين - الفصل فيما يكون منها أولي بالتطبيق بإعتبار إن هذا التعارض لا يعدو أن يكون صعوبة قانونية مما يتولد عن المنازعة فتسملها سلطة المحكمة في التقرير وفي الفصل عملا بقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع فإذا تعارض لدي الفصل في المنازعة قانون عادي مع الدستور وجب عليها أن تطرح القانون العادي وتغلب عليه الدستور وتطبقه إعمالا لمبدأ سيادة الدستور وسموه علي كافة القوانين والتشريعات الأخرى الأدنى مرتبه بيد أن ولاية المحاكم في رقابتها لدستورية القوانين كانت مقصورة علي الإمتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور ولم يكن قضاؤها في موضوع دستورية القوانين ملزما لها ولا لغيرها من المحاكم وكان لها ولغيرها أن تعدل عن رأيها السابق في مدي دستورية القانون محل الطعن فكان القانون يعتبر في آن واحد دستوريا تطبيقه بعض المحاكم وغير دستوري فتمتنع عن تطبيقه محاكم أخرى ونظرا لما يترتب علي إختلاف وجهات النظر بين المحاكم في هذا الموضوع الخطير من إضطراب وعدم إستقرار في المعاملات والحقوق وانمراكز القانونية فقد رأي الشارع تركيز رقابة دستورية القوانين في محكمة عليا واحدة يكون لها دور غيرها سلطة الفصل فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية فصدر انقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة عليا ناط بها دون

غيرها سلطة الفصل في دستورية القوانين إذ ما دفع بعدم دستورية قانون أمام إحدى المحاكم فإذا رأت المحكمة التي أثير أمامها الدفع جديته ولزوم الفصل فيه لحسم المنازعة الأصلية حددت للخصم الذي أبدى الدفع ميعادا لرفع الدعوي بذلك أمام المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوي الدستورية في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وأوجب القانون نشر منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وقضي بأن هذه الأحكام تكون ملزمة لجميع جهات القضاء "الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون إنشاء المحكمة العليا المشار إليه" والمادة ١٠ والمادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ وبذلك يكون الشارع قد قصر سلطة الفصل في دستورية القوانين علي المحكمة العليا وناط بها دون غيرها ولاية البت فيها بأحكام ملزمة لجميع الجهات القضائية الأخرى وذلك حتى لا يترك أمر البت في مسألة علي هذا القدر من الخطورة للمحاكم علي مختلف مستوياتها حسبما جري عليه العرف القضائي من قبل وحتى لا تتباين وجوه الرأي فيه " المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه."

وقد رأي الشارع الدستوري إقرار هذا النظام التشريعي لرقابة دستورية القوانين وإسناد الرقابة الدستورية إلي جهة قضائية عليا تتولي الفصل فيها دون غيرها فنص في دستور سنة ١٩٧١ علي إنشاء محكمة دستورية عليا كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وناط بها دون غيرها سلطة الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح ونص علي أن تمارس المحكمة العليا إختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها ، ومنها إختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا "المواد ١٧٤، ١٧٥، ١٩٢ من الدستور" وبناء علي ما تقدم تكون المحكمة العليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا عند إنشائها هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل فيما يثار أمام الجهات القضائية من دفع بعدم دستورية القوانين ويكون ممتنعا علي المحاكم الأخرى للتصدي للفصل في هذه الدفوع الدستورية ولو كان ذلك بطريق الإمتناع عن تطبيق القوانين المطعون عليها دستوريا لأن هذا الإمتناع يتضمن في حقيقته قضاء بعدم الدستورية مما يخالف أحكام الدستور والقانون اللذين عهدا بالرقابة الدستورية علي القوانين للمحكمة العليا وقصر عليها

الاختصاص لتتولي سلطة الفصل فيه دون غيرها.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/١٦)
المبدأ رقم (١٢٩٢) - الدفع بعدم الدستورية يبدي من أحد الخصوم في الدعوي كما أن هيئة مفوضي الدولة طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها - يترتب علي ذلك أنه إذا كان الطاعن لم يدفع في أي مرحلة بعدم دستورية أي نص في قانون تنظيم الجامعات فإنه لا محل لأن تنصدي المحكمة للتعقيب علي ما ورد بتقرير هيئة مفوضي الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات.

الحكم

إن قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة الرابعة منه علي أن تختص المحكمة العليا بالفصل دون غيرها في دستورية القوانين إذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام أحدي المحاكم وتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع ميعاد للخصوم لرفع الدعوي بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل في الدعوي الأصلية حتى تفصل المحكمة العليا في الدفع فإذا لم ترفع الدعوي في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن. ويتبين من ذلك أن الفصل في دستورية القوانين أصبح من إختصاص المحكمة العليا دون غيرها وقد رسم القانون طريق إقامة الدعوي بذلك أمامها بأن يدفع الخصوم في دعوي منظورة أمام أحدي المحاكم بعدم دستورية قانون معين فتحدد المحكمة التي أثير أمامها الدفع -بعد التحقق من جديته -ميعادا للخصوم لرفع الدعوي بذلك أمام المحكمة العليا ولما كان قانون مجلس الدولة قد حدد مهمة هيئة مفوضي الدولة في الدعاوي والطعون بأن تتولي تحضيرها وتهيئتها للمرافعة ثم تودع تقريرها بالرأي القانوني مسببا تتمثل فيه للحيدة لصالح القانون وحده فإنها بهذه المثابة لا تعتبر خصما في المنازعة لأنها ليست طرفا ذا مصلحة شخصية فيها ولما كان الواضح من نص المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا -سالف الذكر أن الدفع بعدم الدستورية إنما يبدي من أحد الخصوم في الدعوي وكان الثابت في المنازعة الماثلة أن الطاعن لم يدفع في أية مرحلة بعدم دستورية أي نص في قانون تنظيم الجامعات بل إن المستفاد من مذكرتي دفاعه اللاحقتين علي إيداع تقرير هيئة

مفوضي الدولة أن الثابت عدم الإشارة إلي مسألة عدم الدستورية المشار إليها في التقرير وتمسك الطاعن في مذكرته الختامية بإختصاص هذه المحكمة بنظر المنازعة وطلب للحكم في موضوعها بإلغاء القرارين المطعون فيهما علي أساس من أحكام قانون تنظيم الجامعات ذاته -لما كان ذلك فإنه لا محل لأن تتصدي المحكمة للتعقيب علي ما ورد بتقرير هيئة مفوضي الدولة بشأن عدم دستورية بعض مواد قانون تنظيم الجامعات).

(الطعن رقم ١٠٦٧ ، ١١٨٥ لسنة ٢٠ ق -جلسة - ١٩٧٥/٦/٢٨ وأيضا -

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ١٥ ق -جلسة ١٩٧٠/١/١٠)

المبدأ رقم (١٢٩٣) - إثارة الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض علي مجلس الشعب في الميعاد المحدد بالمادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون بأثر رجعي - لا جدوى منه طالما لم يدفع بعدم الدستورية وفقا للقوانين المنظمة لذلك.

الحكم

ما أثاره الحاضر عن السيد/ بجلسة المرافعة الأخيرة من أن القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ لم يعرض علي مجلس الشعب في الميعاد الذي حددته المادة ١٤٧ من الدستور وبالتالي يزول ما كان له من قوة القانون بأثر رجعي فإنه قول لا طائل منه ما دام الطاعن لم يدفع بعدم دستورية هذا القرار بقانون حتى تتناول المحكمة بحث أمر جديته وفقا لما تقضي به أحكام قانون المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الإجراءات والرسوم أمامها رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق -جلسة. ١٩٧٦/٣/٣٠)

تعقيب :

يلاحظ أن هذا الحكم قد انتهج منهجا متشددا في تفسير فكرة الدفع بعدم الدستورية فيكفي لقيام الدفع أن يشير المدعي إلي النص القانوني المخالف للدستور وإلي النص الدستوري ذاته وإلي وجه المخالفة وهذا ما فعله الطاعن بحسب حيثيات الحكم ولا يقتضي الأمر في رأينا أن يعبر الطاعن عن دفعه بعدم الدستورية بعبارة الدفع في ذاتها.

المبدأ رقم (١٢٩٤) - الحظر المانع من الطعن القضائي في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل العمل بإحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - الدفع بعدم دستوريته - قضاء المحكمة العليا.

الحكم

ومن حيث إن الدفع بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه سبق أن عرض علي المحكمة العليا وقضت برفض هذا الدفع بحكمها الصادر في الدعوي الدستورية رقم ٩ لسنة ٧ ق بجلستها المنعقدة في أول أبريل سنة ١٩٧٨ مؤكدة بذلك دستورية نص الفقرة المذكورة تأسيسا علي أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي، وحسبما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة، هي جهة خصها المشرع بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها وذلك بإتباع إجراءات قضائية لها كافة سمات إجراءات التقاضي وضماناته ومن ثم فقراراتها تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية ويكون ما ينعاه المدعيان علي نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ غير قائم علي أساس سليم ذلك أن هذا النص لا ينطوي علي مصادرة لحق التقاضي الذي كفله الدستور في المادة ٦٨ منه فقد عهد هذا القانون إلي جهة قضائية الاختصاص بالفصل في منازعات تطبيق أحكامه وتلك الجهة هي اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي كما أن النص المذكور لا ينطوي علي تحصين لقرار إداري من رقابة القضاء بالمخالفة لذات حكم المادة ٦٨ من الدستور لأن ما يصدر عن اللجنة ليس قرارا إداريا وإنما هو حكم صادر من جهة قضاء مختصة بالفصل في خصومة كاشف لوجه الحق فيها بعد إتخاذ الإجراءات القضائية التي تكفل سلامة التقاضي... وبهذا الحكم يكون قد أنحسم وجه الخلاف حول مدي دستورية نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ويكون قضاء المحكمة العليا بدستورية نص الفقرة المذكورة قضاء ملزما في الفصل في انطعن المائل.

ومن حيث إنه لئن صح في التكييف بما ذهب إليه الطاعن من أن نعيه بعدم

الدستورية ينصب أيضا علي ما قضى به القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ في مادته الثالثة فإن هذا النعي مردود بدوره إذ انتهت المحكمة العليا في حكمها سالف الذكر إلي أن النعي بعدم دستورية الشرط الأول من شروط تلك المادة غير شديد لأن هذا الشرط لا ينطوي علي إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص أو بمبدأ المساواة الذي كفله الدستور.

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٨)

المبدأ رقم (١٢٩٥) - لا وجه للقول بعدم دستورية أقرار الفردي لكونه ليس قانوناً أو لائحة.

الحكم

من المقرر أنه لا وجه للقول بعدم دستورية قرار فردي صدر بتقرير النفع العام -أساس ذلك: أن هذا القرار لا يعتبر من قبيل القوانين واللوائح التي ينصب عليها وحدها الدفع بعدم الدستورية وفقاً لحكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا.

(الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٨)

المبدأ رقم (١٢٩٦) - ترخص المحاكم في مصر في بحث دستورية القوانين والامتناع عن تطبيق أي نص غير دستوري إعمالاً لقاعدة تدرج النصوص.

الحكم

إن المحاكم في مصر كانت تترخص في بحث دستورية القوانين وتمتنع عن تطبيق أي نص غير دستوري إعمالاً لقاعدة تدرج النصوص حتي أنشئت المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ التي حلت محلها المحكمة الدستورية العليا سنة ١٩٧٩ التي قضت بعدم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ لإعتدائه علي الملكية الخاصة ومصادرته لها بالمخالفة لنصوص الدستور.

(الطعن رقم ٣٣٤٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٩)

المبدأ رقم (١٢٩٧) - تختص لجنة ضباط القوات المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بكافة المنازعات الإدارية الخاصة بضباط القوات المسلحة -تقدير الدفع بعدم الدستورية الذي يثيره المتقاضون منوطاً بالمحكمة التي تنظر النزاع فإذا ما قدرت جدية الدفع فاتها توقف الفصل في الدعوي وتحدد ميعاداً للخصوم لرفع دعواهم بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا - وجدية الدفع بعدم

الدستورية إنما تستظهرها المحكمة مما ينعاه الخصوم على النصوص المدفوع بعدم دستوريته.

الحكم

ومن حيث إنه ولئن كان المشرع قد ناط بالمحكمة العليا وفقاً للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ثم بالمحكمة الدستورية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الفصل في دستورية القوانين إلا أن تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية الذي يثيره المتقاضون، منوط بالمحكمة التي تنتظر النزاع، فإذا ما قدرت جدية الدفع فإنها توقف الفصل في الدعوى، وتحدد ميعاد للخصوم لرفع دعواهم بعدم الدستورية أمام محاكم الدستورية العليا وجدية الدفع بعدم الدستورية إنما تستظهرها المحكمة مما ينعاه الخصوم على النصوص المدفوع بعدم دستوريته بأنه في ضوء مما سبق وما يذهب إليه قضاء هذه المحكمة فإن الدفع المائل بعدم الدستورية لا تستقيم له مبررات جادة تعين على إستنهاض ولاية المحكمة الإدارية العليا للفصل فيه ومن ثم فإن الحكم الطعين قد أصاب الحق في قضائه إذ أنه يؤول إلى رفض الطعن (الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

المبدأ رقم (١٢٩٨) - حجية حكم المحكمة الدستورية تقتصر على النص المقضى بعدم دستوريته فقط ولا تتعداه إلى غيره من نصوص وردت في قوانين أخرى لم يقض فيها بعدم الدستورية ولو تشابهت أو تماثلت مع النص المقضى بعدم دستوريته - أثر ذلك قبول الدفع بعدم الدستورية .

الحكم

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب - حجية حكم المحكمة الدستورية تقتصر على النص المقضى بعدم دستوريته فقط ولا تتعداه إلى غيره من نصوص وردت في قوانين أخرى لم يقض فيها بعدم الدستورية - إذا وجد تماثل بين النص المقضى بعدم دستوريته ونص مماثل في قانون آخر فإن ذلك يكفي لتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ووقف الفصل في طلب الإلغاء وإحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/ ١/ ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ٦٦٩)

المبدأ رقم (١٢٩٩) - عدم جدية الدفع بعدم دستورية النص القانوني المتعلق بالترقية إلى رتبة اللواء.

الحكم

الدفع بعدم دستورية نص المادة (١٩) من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - عدم جدية هذا الدفع لأن نص المادة (١٩) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم يحظر الطعن على القرارات الصادرة بعدم الترقية إلى رتبة اللواء - مؤدى ذلك : عدم جدية الدفع المبدى من الطاعن بأن المادة (١٩) المشار إليها تتعارض مع ما قرره الدستور من حظر النص فى القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار رقابة القضاء.

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٩٢٥)
المبدأ رقم (١٣٠٠) - الدفع بعدم الدستورية وتحديد ميعاد لرفع الدعوى وتقديم المدعى لشهادة رسمية تفيد رفع الدعوى الدستورية - المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المادة (٢٤) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مباشرة الحقوق السياسية .

الحكم

إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أن الدفع جدى وجب عليها تأجيل نظر الدعوى وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص بعد أن رأت جدية الدفع بعدم الدستورية وحددت ميعادا لرفع الدعوى بذلك وقدم المدعى شهادة رسمية صادرة من قلم جدول المحكمة الدستورية العليا تفيد قيامه برفع الدعوى ، إذ يجب على المحكمة أن تؤجل نظر الدعوى حتى يتم الفصل فى الدعوى التي أقيمت أمام المحكمة الدستورية العليا .
(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢ / ٧ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢٠٨٥)
المبدأ رقم (١٣٠١) - تماثل النص المدفوع بعدم دستوريته مع نص فى قانون آخر محكوم بعدم دستوريته ، يوجب على المحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر فى مدى دستورية ذلك النص .

الحكم

المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن التطبيقية . إذ تراعى للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن نصا فى قانون أو لائحة

لازماً للفصل فيها غير دستوري وجب عليها وقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، ولا يحدد من حق المحكمة في هذا الشأن أن يكون أحد الخصوم قد دفع بعدم دستورية النص .

نص المادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ قضى بأن يكون الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وفي قراراتها من حق خمسين عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية للنقابة الفرعية ، وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٥/٥/١٩٩٣ بعدم دستورية نص المادة (١٩٩) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممي الفنون التطبيقية، وهذا النص مماثل للنص الوارد بالمادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ ويتضمن ذات العوائق التي تخل بحق اللجوء إلى القضاء إخلالاً جسيماً مما يجعل القضاء بعدم دستورية أمراً مرجحاً ، وعلى ذلك فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى من تلقاء ذاتها بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستورية نص المادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ دون أن يمنعها ذلك من النظر في الطلب المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الصادر من الجمعية العمومية للنقابة بإعلان فوز المطعون ضده نقيباً .

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٠٠ ق - جلسة ١٦/٧/١٩٩٥ - س ٤٠ ص ٢١٥١)
وعن الأثر المترتب على مخالفة محكمة الموضوع (محكمة القضاء الإداري) لقرارها بتأجيل الدعوى أو وقفها بعد تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية ، واتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا :

قضت المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم المطعون فيه الذي صدر بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا ، وأكدت بذلك المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٣٠٢) - دفع بعدم الدستورية - تقدير جدية الدفع - اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا - وجوب الانتظار لحين الفصل في الدعوى الدستورية - عدم جواز الحكم في الدعوى الموضوعية حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص - أثر ذلك .

الحكم

ومن حيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن : " تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

أ - إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

ب - إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على محضر جلسة يوم الخميس الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٧ في الدعوى رقم ١٢١٣/٤٥ ق - التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - يبين أن الحاضر عن المدعى (الطاعن) دفع بعدم دستورية الفقرات ٥،٤،٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته لمخالفتها للمادة ٨٨ من الدستور ، وأن المحكمة قررت التأجيل لجلسة ١٩٩١/٣/٢١ لرفع الدعوى بعدم دستورية المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ أمام المحكمة العليا، وبالجلسة المشار إليها حضر محامي المدعى وقدم شهادة من قسم الجدول بالمحكمة الدستورية العليا تفيد أنه تم قيد الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١٣ ق دستورية بتاريخ ١٩٩١/٣/٦ المقامة من (المدعى) بطلب الحكم بعدم دستورية الفقرات ٥،٤،٢ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتتظيم مباشرة الحقوق السياسية ، ومن ثم قررت محكمة القضاء الإداري تأجيل الدعوى إلى جلسة ١٩٩١/٦/٢٧ ، وجلسة ١٩٩١/١٠/٣١ وفيها قررت النطق بالحكم بجلسة ١٩٩١/١٢/٢٦ حيث صدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فإنه وقد رأت المحكمة جدية الدفع الذي أبداه المدعى بعدم دستورية بعض فقرات من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ومن ثم حددت له ميعادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وقدم المدعى فعلا شهادة رسمية صادرة من قلم جدول المحكمة المشار إليها بتنفيذ قيامه فعلا برفع الدعوى رقم ١٣/٢٢ دستورية فإنه كان واجبا على محكمة القضاء الإداري

أن لا تفصل في الدعوى وتحكم بعدم اختصاصها ، بل تظل تؤجلها حتى يتم الفصل في الدعوى الدستورية التي أقامها المدعى بناء على ما ارتأته المحكمة من جدية الدفع بعدم الدستورية لبعض فقرات المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وإن تصدى المحكمة للفصل في الدعوى - رغم أن ثمة مسألة أولية مثارة أمامها ويتعين الفصل فيها مقدماً بواسطة محكمة أخرى مختصة - أمر غير جائز قانوناً ، ويغدو الحكم المطعون فيه غير صائب قانوناً ويتعين الحكم بالإلغاء وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى".

(المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٣٨/٦٥٤ ق عليا - جلسة ١٩٩٥/٧/٢ - س ٤٠ ص ٢٠٨٥ - ولطن رقم ٤٠/٢٠٦ ق عليا - جلسة ١٩٩٥/٧/١٦ - س ٤٠ ص ٢١٥١)

وعن الشروط والضوابط التي يتعين على محكمة الموضوع مراعاتها لتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية أرست المحكمة الإدارية العليا المبدأ التالي :

المبدأ رقم (١٣٠٣) - تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية - الجدية التي يتطلبها المشرع تتصرف إلى أمرين : أولهما - أن يكون الفصل في مسألة الدستورية منتجاً بأن يتصل النص القانوني أو اللائحي المطعون على دستوريته بموضوع الدعوى . وثانيهما - وجود ما يشير إلى خروج ذلك النص على أحكام الدستور - تطبيق .

الحكم

إن تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية منوط بالمحكمة المنظور أمامها الدعوى فإذا ما قدرت جدية الدفع فإنها توقف الفصل في الدعوى وتحدد ميعاداً لمن أثار الدفع لرفع دعواه بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا والجدية التي يتطلبها المشرع تتصرف إلى أمرين :

١ - أن يكون الفصل في مسألة الدستورية منتجاً بمعنى أن يكون النص القانوني أو اللائحي المطعون على دستوريته متصل بموضوع الدعوى فإن اتضح للمحكمة أن النص المطعون على دستوريته لا يتصل بموضوع الدعوى قررت رفض الدعوى بعدم الدستورية .

٢ - ضرورة وجود ما يشير إلى خروج النص القانوني أو اللائحي على أحكام الدستور أي أن تتحقق المحكمة من أن عدم دستورية النص تجد لها سنداً فإذا ما

ثبت أنه لا شبهة في دستوريته فثبت المحكمة برفض الدفع إذا كان النص ، لا يتعلق بموضوع الدعوى وفصلت في موضوع الدعوى .

ومن حيث إنه بتطبيق ما تقدم على الدفع المثار بعدم دستورية المادتين ٢/٥ ، ٧٩ من قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ فقد اشترطت المادة الثانية فقرة ٢ منه فيمن يعين في إحدى وظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي ألا يكون متزوجاً من غير مصري الجنسية أو ممن هم من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصري كما اعتبرت المادة ٧٩ من القانون المشار إليه عضو السلك الدبلوماسي مستقياً من وظيفته متى تزوج بغير مصري الجنسية .

ومتى كان ذلك وكانت لا توجد صلة بين موضوع المخالفات المنسوبة للطاعن موضوع النزاع المائل وبين أحكام هذين النصين سألني الذكر إذ أن الثابت من الأوراق وفقاً لما جاء بقرار الإحالة أن المخالفات المنسوبة للطاعن ليس مردها زواجه بأجنبية بل أن ذلك يرجع إلى سلوكيات أخرى إذ أن الأمر لو كان متعلقاً بالزواج من أجنبية لترتب على ذلك أثر قانوني هو إعتبار العضو مستقياً بقوة القانون ومن ثم فإن زواج عضو بالسلك الدبلوماسي من أجنبية لا يعد سبباً للإحالة للمحاكمة التأديبية ذلك أن القانون قد اعتبره مستقياً بمجرد تحقق واقعة الزواج وأن ما نسب إلى الطاعن من إخلاله بواجبات وظيفته والخروج على مقتضياتها ليس له صلة بينه وبين ما نسب إلى الطاعن بقرار الإحالة المشار إليه . فضلاً عن ذلك فإن المشرع وإذ حذر على أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الزواج من غير المصري أو من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصري فقد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العليا للدولة حماية لأمنها في الداخل والخارج ومنعاً لتسرب أسرارها وأن هذه المحكمة الباعثة على هذا التشريع إنما تدخل في نطاق السلطة التقديرية للمشرع بما يراه محققاً للصالح العام طالما أن الدستور لم يقيد سلطته في تقدير هذا الحظر وليس في ذلك نيل من الحرية الشخصية التي كفلها الدستور في المادة ٤١ منه إذ أن الحرية الشخصية التي أحاطها المشرع بسياج من القداسة في هذا النص ليست مطلقة تمنع من القيود والحدود إذا اقتضت المصلحة العامة للمجتمع ذلك وهو ما قرره المشرع في قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي عندما وضع حداً لحرية عضو السلك في

الزواج بمن يشاء وجعله مقصوراً على المصري من أبوين مصريين رعاية للمصالح العليا للبلاد دون أن يكون في هذا مساس بالحرية الشخصية المكفولة له دستورياً بالإضافة إلى أن الطائفة الواحدة إذا ما تماثلت مركزهم القانونية وهم جميع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي دون استثناء .

(لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٤٣/١٣٢١ ق.عيا - جلسة ١٩٩٩/٥/٣٠)

"تحريك الرقابة علي دستورية القوانين في شأن مدي دستورية تثبيت صفة "العامل والفلاح" لمن توافرت فيه شروطها في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب :

لقد أتيح مؤخراً للمحكمة الإدارية العليا أن تتصدي من تلقاء نفسها ، وبحق ، وفقاً لحكم المادة ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الأمر بتثبيت صفة العامل والفلاح الواردة بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وأصدرت حكمها بجلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ بوقف الطعون المقامة أمامها وإحالة الأوراق إلي المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدي مخالفة الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب لأحكام المواد ٨ ، ٤٠ ، ٨٧ ، ٩٦ ، من الدستور.

وهو حكم هام للغاية يؤكد الدور الفعال لقضاء مجلس الدولة في تحريك الرقابة علي دستورية القوانين وخاصة ما يمس منها حقوق وحریات الأفراد ومنها حق الترشيح والانتخاب.

وسنعرض فيما يلي للمبادئ ضد القانونية التي أوردها هذا الحكم بقدر من التفصيل لأهميتها خاصة فيما يتعلق بإنتخابات مجلس الشعب وإنتخابات المجالس الشعبية المحلية.

المبدأ رقم (١٣٠٤) - تثبيت صفة العامل والفلاح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ يثير شبهة تجاوز المشرع لحدود التفويض الذي خولته إياه المادة (٨٧) من الدستور لبيان تعريف العامل والفلاح بإدخاله في التعريف من ليس منهم وإخراجه به من توافرت فيه الصفة بعد التاريخ المذكور وهو ما ينطوي علي مخالفة للمادة ٨٧ من الدستور فضلاً عن مخالفة المادة (٤٠) من الدستور لإسباغه صفة العامل أو الفلاح علي من فقدوا فينتج له التميز عن غيره، كما

يثير ذلك التثبيت للصفة شبهة انتعاض مع نص المادة (٩٦) من الدستور إذ أن العضوية تسقط بها عن كل من فقد الصفة التي انتخب علي أساسها فكيف يتأتى ابتداء نيل العضوية لمن فقد تلك الصفة أصلا من حيث الواقع، وكذا شبهة الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه بالمادة (٨) من الدستور.

الحكم

ومن حيث إن الطعن المائل يثير بصفة أساسية مسألة تثبيت الصفة السياسية للمرشح وفقا ما تضمنته أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من قانون مجلس الشعب الصادر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ والتي أستهدف بها المشرع الحيلولة بين من كانوا من الفئات في ١٥ مايو ١٩٧١ وتغيير صفاتهم إلي عمال أو فلاحين بعد هذا التاريخ، وأن تكون صفة العامل والفلاح الثابتة في ١٥ مايو ١٩٧١ أو التي رشح علي أساسها لعضوية مجلس الشعب هي التي يعتد بها لإثبات صفته للترشيح لعضوية مجلس الشعب.

ومن حيث إن المادة ٨٧ من الدستور تنص علي أن " يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين علي ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا نصفهم علي الأقل من العمال والفلاحين ويبين القانون تعريف العامل والفلاح "....وإذ قصد الدستور بذلك أن يكفل لفئتين قدر ضعفهما في البنيان الاجتماعي الحد الأدنى من الحقوق التي تصور ضرورتها لتأمين مصالحهما في مجلس الشعب، ومن ثم فرض المشرع في بيان الشروط التي يحدد بها من يعتبر وفقا لأحكام هذه المادة عاملا أو فلاحا، وبناء علي ذلك فإن تعريف الذي يضعه المشرع للعامل والفلاح في هذا الشأن وما يتضمنه من شروط الانضمام من تتوافر فيه الصفة تحت لوائه يجب أن يكون جامعا لكل أفراد المعرف به ومانعا من دخول غيره فيه، وقد أنتم قانون مجلس الشعب الصادر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ أيا صدره هذا المنهج الدستوري فقد كانت المادة ٢ منه قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ تنص علي أنه: "في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من لا يحوز هو وأسرته أي زوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة علي أن تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وأن يكون مقيما في الريف ويقصد بالعامل من يعمل يدويا أو ذهنيا في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق

له الانضمام إلى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات أو المعاهد العليا أو الكليات العسكرية ويستثني من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل علي مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية . "ولما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه استبدل بنص المادة الثانية المشار إليهما للنص الآتي:

"في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالفلاح من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي، ويكون مقيما في الريف وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو إيجارا أكثر من عشرة أفدنة . ويعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية علي دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا، ويستثني من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العليا وكذلك من بدء حياته عاملا وحصل علي مؤهل عال وفي الحاليين يجب إعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا في نقابته العمالية "....

وقد تضمن تعديل هذه المادة إضافة فقرتين جديدتين هما الفقرتان الثالثة والرابعة وتتصان علي إنه " :ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات إلي عمال وفلاحين "إذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . ويعتد في تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التي تثبت له في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التي رشح علي أساسها لعضوية مجلس الشعب." ويبين من الرجوع إلي المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه، وكذلك الأعمال التحضيرية له "مضبطة جلسة مجلس الشعب التاسعة والستين المنعقدة بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٧٦ أن المشرع عني بتثبيت الصفة التي كان للمرشح في ١٥ مايو ١٩٧١ فمن كان من الفئات في هذا التاريخ يستمر كذلك ولا يعتد بتغيير صفته إلي عامل أو فلاح بعد ذلك التاريخ، ومن كانت له صفة العامل أو الفلاح في ١٥ مايو ١٩٧١ أصبحه أينما صار إليه وضعه الإجتماعي أو المهني بعد ذلك . ومقتضي ذلك أن من ثبت له صفة العامل أو الفلاح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ يظل مستصوبا لصفته حتى ولو دخل بعد هذا التاريخ في فئات أخرى كأن يستقيل العامل ويفتح مشروعا خاصا ويقيد بالسجل التجاري، أو يتجاوز ما يحوز الفلاح وأسرته ملكا أو إيجارا عشرة أفدنة، والعكس كذلك فلا تتغير صفة من

كان من الفئات في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ثم تحول بعد هذا التاريخ إلى عامل أو نقص ما يحوزه هو وأسرته ملكا أو إيجارا عن عشرة أفدنة. وهذا التثبيت للصفة في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وأيا كانت الإعتبارات التي ساقطت إليه كما أوضحتها المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ يثير شبهة تجاوز المشرع لحدود التفويض الذي خولته إياه المادة ٨٧ من الدستور حينما نصت على أن "يبين القانون تعريف العامل والفلاح" ذلك لأن تعريف العامل والفلاح في ضوء ما جاء بالفقرتين الثالثة والرابعة لم يعد جامعا ولا مانعا حيث أن تثبيت للصفة على النحو المتقدم أدى إلى دخول غير العمال والفلاحين ممن زايلتهم هذه الصفة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ضمن العمال والفلاحين، كما أدى إلى حرمان من تحولوا إلى عمال وفلاحين بعد التاريخ المشار إليه من التمتع بهذه الصفة وبذلك يكون المشرع قد أدخل في تعريف العامل والفلاح من ليس منهم، وأخرج من توافرت فيه هذه الصفة بعد التاريخ سالف الذكر وهو ما لم تقصده المادة ٨٧ من الدستور من تفويض المشرع في تعريف العامل والفلاح، ويترتب على تثبيت صفة العامل والفلاح على النحو المتقدم أن يقل عدد العمال والفلاحين في مجلس الشعب عن خمسين في المائة وذلك إذا استبعد منهم من فقد هذه الصفة حقيقة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ مما يعد مخالفا كذلك للمادة ٨٧ من الدستور، كما إن إصطحاب صفة العامل أو الفلاح لمن فقد هذه الصفة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وإفادته بهذه المثابة من الوضع المتميز الذي تكفله المادة ٨٧ من الدستور للعمال والفلاحين من ضمان حد أدنى لتمثيلهم في مجلس الشعب وبالتالي منحه فرصة أكبر من منافسيه في الفوز بعضوية المجلس دون أن يكون صاحب حق في ذلك من حيث الواقع يثير أيضا شبهة الإخلال بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور حيث إن شرط الإفادة من الميزة التي كفلها الدستور أن يكون المرشح عاملا أو فلاحا طبقا للتعريف الصحيح الذي فوض الدستور المشرع في بيانه فإذا ما خرج التعريف عن هذا النطاق وأسبغ صفة العامل أو الفلاح على من فقد هذه الصفة يكون قد أتاح له الحصول على ما ليس له فيه حق وأحدث تمييزا بين المواطنين دون موجب يقتضيه من نص المادة ٨٧ من الدستور خاصة وقد جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا بأن صور التمييز المجافية للدستور وأن تعذر حصرها إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل

أو إستبعاد ينال بصورة تحكيمه من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون وذلك سواء بإنكار أصل وجودها أو تعطيل أو إنتقاص أثارها بما يحول دون مباشرتها علي قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين للإنتفاع بها وبوجه خاص علي صعيد الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية وغير ذلك من مظاهر الحياة العامة وذلك هو ما تري المحكمة أنه قد شاب الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب من عيب قوامه إحداث تمييز وإخلال بالمساواة الكاملة بين المواطنين في الصفة التي يرشحون أنفسهم بها لعضوية مجلس الشعب وما يخوله تثبيت صفة العامل أو الفلاح رغم فقدان المرشح لها بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ من الإفادة بغير حق من ميزة ضمان الحد الأدنى لعدد الأعضاء الممثلين في المجلس للعمال والفلاحين كما إنه من ناحية أخرى فإن تثبيت صفة الفئات لمن توافرت فيه في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ينطوي علي شبهة الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في المادة ٨ من الدستور وذلك بالنسبة لمن أصبح حقيقة عاملا أو فلاحا بعد هذا التاريخ لما يترتب علي تثبيت صفة الفئات له من حرمانه من الميزة التي كفلها الدستور بضمان حد أدني لتمثيل العمال والفلاحين في مجلس الشعب وما يتاح نتيجة لذلك من فرص الفوز للعمال والفلاحين علي منافسيهم من الفئات الأخرى، وأخيرا فإن تثبيت صفة العامل أو الفلاح لمن فقدوها بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ يثير شبهة التعارض مع ما تقتضيه المادة ٩٦ من الدستور التي توجب إسقاط العضوية عن عضو مجلس الشعب الذي فقد صفة العامل أو الفلاح التي أنتخب علي أساسها، لأنه إذا كان فقدان هذه الصفة أثناء العضوية يستوجب إسقاط عضوية صاحبها، فكيف يتأتى السماح إبتداء بالعضوية علي أساس صفة العامل والفلاح لمن كان فاقدا لهذه الصفة أصلا من حيث الواقع وذلك لمجرد أن أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة تقضي علي خلاف ما توجبه المادة ٨٧ من الدستور بتثبيت هذه الصفة.

ومن حيث إن الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب الصادر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ لازمتين للفصل في النزاع المائل وقد تراءى للمحكمة عدم دستوريتهما للإشتباه في مخالفتهما أحكام المواد ٨، ٤٠، ٨٧، ٩٦ من الدستور. ومن حيث أن المادة ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر

بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه إذا تراءى لأحدي المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر أحدي الدعاوي عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بوقف الطعن، وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا بغير رسوم للفصل في مدى مخالفة الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من قانون مجلس الشعب المشار إليه لأحكام المواد ٨، ٤٠، ٨٧، ٩٦ من الدستور. ٥

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٤٦٤، ٤٦٩ لسنة ٤٢ ق -

جلسة ١٩٩٦/١١/١٧)

مدى جواز الدفع بعدم الدستورية في مجال طلب وقف التنفيذ:

نعرض فيما يلي للمبدأ الهام الذي أقرته المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن، فبعد أن تراوحت أحكامها بين جواز قبول الدفع بعدم الدستورية بمناسبة نظر طلب وقف التنفيذ والذي قضت فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون ووقف الدعوى لحين الفصل في دستوريته، وبين تعارض الدفع مع طبيعة طلبات وقف التنفيذ، ذلك أن المحكمة الإدارية العليا في هذا القضاء الذي نعرضه، قضت بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ووقف الدعوى في شقها العاجل.

وفيما يلي نعرض لهذا المبدأ الهام:

المبدأ رقم (١٣٠٥) - القضاء بالوقف التعليقي حتى يتم حسم مسألة أخرى ينطوي على قضاء ضمني برفض الشق العاجل من الدعوى مما يجوز الطعن عليه من ذوي الشأن ولا يعد إغفالاً من المحكمة لهذا الطلب - قيام النزاع المستعجل مقترناً بالنزاع الموضوعي أمام محاكم مجلس الدولة في وقت واحد - لا تعارض بين الفصل في الشق العاجل ووقف السير في الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية - أساس ذلك: لكل من القضاءين مجال عمله المستقل الذي لا يختلط بالآخر - تطبيق:

الحكم

من حيث إنه إذا كان ذلك، وكان القضاء بالوقف التعليقي حتى يتم حسم المسألة أخرى طبقاً لما تقدم ينطوي على قضاء ضمني برفض الشق العاجل من الدعوى وهو طلب وقف التنفيذ، هذا القضاء الضمني يعتبر نتيجة حتمية ومنطقية

لقرار المحكمة الصريح بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا، ويجوز الطعن عليه من ذوي الشأن، ولا يعتبر ذلك إغفالاً من المحكمة لهذا الطلب - في الحالة المعروضة - يستوجب إعادة عرضه عليها، لأن حكم الوقف والإحالة - دون التعرض صراحة للشق العاجل بوقف التنفيذ، وإن كان يحمل مظنة هذا المعنى وهو ما فهمه الطاعنون من الحكم الصادر في الدعويين ٦٤٩٣، ٦٥٥٣ لسنة ٥٥ ق. عن ذات الموضوع، والذي قضى فيه بذات الحكم بجلسة ٢٠٠١/٦/١٢ (بالوقف والإحالة للمحكمة الدستورية) وإنه بسبب ذلك شارح الطاعنون بإقامة دعوى جديدة برقم ٧٨٢٥ لسنة ٥٥ ق، موضوع هذا الطعن، طلب الفصل في الشق العاجل من الدعوى - إلا أن المحكمة أصدرت حكمها السابق - بالوقف والإحالة للمحكمة الدستورية، بما تيقن معه أن حكمها لا ينطوي على إغفال للطلب وإنما ينطوي على قضاء ضمني برفض الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار، كما أنه من جهة أخرى يتضمن تغلغلاً وتعمقاً في أصل طلب الإلغاء، وهو ما تأباه طبيعة النزاع العاجل والحاجة إلى سرعة الفصل فيه والذي لا يناسبه الانتظار حتى يفصل القضاء المختص في المسألة الأولية ثم يعرض موضوع النزاع على قضاء الموضوع ومن ثم لا يجوز الوقف التعليقي في مجال القضاء الإداري المستعجل لما ينطوي عليه ذلك من إغفال لطبيعة الطلب المستعجل وتقويت لأغراضه، وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه.

ومن حيث إنه - بالبناء على ما تقدم - فإنه مع قيام النزاع المستعجل مقترناً بالنزاع الموضوعي أمام محاكم مجلس الدولة في وقت واحد، فإن الفصل في الشق العاجل لا يتعارض مع وقف السير في الدعوى حتى يفصل في مسألة أولية، إذ إن لكل من القضائين مجال عمله المستقل فالقضاء في الطلب المستعجل يبنى على ركني الجدية والاستعجال أي يقف عند إصدار حكم وقتي مبناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل طلب الإلغاء، ولا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي، وإنه يزول أثره من تاريخ صدور الحكم الأخير باعتباره حكماً فاصلاً في موضوع المنازعة، واجب النفاذ ويسقط بالتالي الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة أُنقِر على أنه لا تعارض بين القضاء

بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه، ووقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص القانونية التي يستند إليها القرار المطعون فيه لأن الفصل في دستورية النص التي حددتها المحكمة، وإن كان لازماً للفصل في طلب إلغاء القرار المطعون فيه، وهو موضوع الدعوى، فإنه ليس لازماً للفصل في الطلب المستعجل، وهو طلب وقف تنفيذ القرار، لذا يكفي لوقف التنفيذ أن يتوافر ركناً الجدية والاستعجال ويكفي لتوافر ركن الجدية أن تكون النصوص القانونية التي أستند إليها القرار المطعون فيه، بحسب الظاهر ودون تغلغل في الموضوع، مشكوكاً في دستورتها، أو يرجع في نظر المحكمة أنها غير دستورية مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ومن ثم بإلغاء القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع العاجل من الدعوى فإنه يكون قد أخطأ السبيل، مما يتعين معه الحكم بإلغائه.

ولا يغير من ذلك سبق صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الدعويين رقمي ٦٤٩٣، ٦٥٥٣ لسنة ٥٥ ق والذي قضى فيهما أيضاً بالوقف والإحالة للمحكمة الدستورية العليا عن ذات النصوص — ولم يثبت الطعن فيهما لأن الحكم محل هذا الطعن والصادر في الدعوى رقم ٧٨٢٥ لسنة ٥٥ ق في ذات الموضوع وبين ذات الخصوم يثير بحكم اللزوم الطعن في الحكم الصادر في الدعويين المشار إليهما — لوجود ارتباط وثيق لا يتجزأ بل هو ذات الموضوع وذات الخصوم، ويكون الحكم الصادر في الدعويين المشار إليهما مطروحاً على المحكمة مع هذا الطعن لوحدة الموضوع، وهو ما جري عليه قضاء هذه المحكمة من أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد يحرك بالضرورة الطعن في أي حكم مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسلط المحكمة رقابتها على الحكّمين معاً لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما وتحقيقاً للعدالة، وحتى لا تغل يد المحكمة عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذي لم يطعن فيه الصادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا لمجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه ولكي لا يكون هناك اختلاف في الحكم القانوني في مسألة قانونية واحدة أساسية ومشتركة وتجنباً لتعارض الأحكام بحيث يجب أن يرد القول الفاصل في هذه المسألة إلى المحكمة الأعلى. (الطعن رقم

٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥)

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم فإن المحكمة تقضي بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء قرار المحكمة المطعون فيه الصادر بجلطة ٢٠٠١/٦/١٩ في الدعوى رقم ٧٨٢٥ لسنة ٥٥ ق، والقرار الصادر في الدعويين رقمي ٦٤٩٣، ٦٥٥٣ لسنة ٥٥ ق بجلطة ٢٠٠١/٦/١٢ وذلك على النحو الوارد في الأسباب والقضاء مجدداً:

أولاً: بوقف تنفيذ قرار وزير الشباب والرياضة رقم ٤٠١ لسنة ٢٠٠١ المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار على النحو المبين بالأسباب، وألزمته الجهة الإدارية مصروفات هذا الطلب.

ثانياً: وقف الدعوى المشار إليها وإحالة أوراقها بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة والمادة ٦١ من النظام الأساسي للأندية الرياضية الصادر بقرار وزير الشباب والرياضة رقم ٨٣٦ لسنة ٢٠٠١. (لمحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٩٢٧٤ / ٤٧ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/١٢/٢٩)

كما كانت المحكمة الإدارية العليا قد قضت في ذات الاتجاه ، مشيرة إلى قضاء سابق لها في الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٩ القضائية بجلطة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣ وقد تضمن المبدأ ما يلي :

المبدأ رقم (١٣٠٦) - الدفع بعدم الدستورية لا يحول بين المحكمة والفصل في الطلب العاجل بشأن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

الحكم

معنضي قضاء المحكمة الإدارية العليا قبلا بجلطة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣ في الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٩ القضائية أنه لا يجوز دستورا تقرير حرمان المواطن حرمانا مؤبدا من ممارسة حقه الدستوري في الترشيح والانتخاب وإيداء الرأي في الاستفتاء - المشرع أورد في قانون مباشرة الحقوق السياسية من الجرائم ما هو أشد خطورة وأكبر أثرا من التخلف عن أداء الخدمة العسكرية ولم يجعل من أي منها سببا لحرمان مرتكبها حرمانا مؤبدا - إذا كان مقترف جناية التخلص من تأدية الخدمة العسكرية لا يحرم من مباشرة حقوقه السياسية حرمانا دائما فإنه لا يجوز التسليم بان من يتخلف أداء الخدمة العسكرية يحرم بصفة

دائمة من مباشرة هذه الحقوق - الاتجاه الذي سلف أن سلكته المحكمة الإدارية العليا في تأويل أحكام التشريع المنظم لحق الترشيح في المجالس السياسية ودون الخوض في أن الأمر قد يقتضي أعمال حكم المادة (٥٤ مكرراً) من قانون مجلس الدولة وفيما قد يحيط حكم البند ٥ من المادة الخامسة والفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ من شبهة المخالفة الدستورية لحكم المادة (٩٦) من الدستور فإن المحكمة وهي تفصل في الشق العاجل من الطعن على وجه السرعة لا يسعها إلا أن تسائر الاتجاه الذي سبق أن سلكته المحكمة الإدارية العليا في حكمها سابق الإشارة إليه .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٠ - س ٥٠ ص ١٧)
المبدأ رقم (١٣٠٧) - الدفع بعدم دستورية النصوص المقيدة لحق الترشيح والانتخاب .

الحكم

مفاد المادة (٤/٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ أن يحرم من مباشرة الحقوق السياسية المحكوم عليه بعقوبة الحبس في إحدى الجرائم المنصوص عليها بالفقرة الرابعة ما لم يكن موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره، أياً ما كان الأمر بشأن ما يعلق بنص المادة (٤/٢) من شبهة عدم الدستورية بحسبان أن مفهومه يجعل وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها مبيحاً للمحكوم عليه في كل الأحوال الترشيح لعضوية مجلس الشعب رغم إدانته بارتكاب إحدى الجرائم المشار إليها بالنص إلا أنه نزولاً على صريح حكم النص وجريان على قضاء سابق لهذه المحكمة وإعمالاً لمقتضيات الفصل في الشق العاجل من الدعوى فلا يسعها إلا أن تقضى في الحالة المعروضة بأن الأحكام الصادرة بإدانة المرشح عن الجرائم إعطاء شيكات لا يقابلها رصيد لا تحرمه من حق الترشيح .

(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ق وأيضاً الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ق

- جلسة ٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٠ - س ٥٠ ص ٦٨)

المبدأ رقم (١٣٠٨) - الدفع بعدم دستورية النصوص المقيدة للحقوق السياسية - مدى الإلتزام بالإحالة إلى دائرة توحيد المبادئ - ليس من شأن ما يكون قد صدر ضد المرشح من أحكام جنائية موقوف تنفيذها أن تفقده شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

الحكم

مفاد الفقرة (٤) من المادة (٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية أن من حكم عليه بالحبس فى أى من الجرائم الوارد بالنص لا يحرم من مباشرة حقوقه السياسية إذا كان الحكم موقوفاً تنفيذة أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره - أيا ما كان الأمر بشأن ما يعلق بنص المادة المذكورة من شبهة عدم الدستورية ومع هول النتائج المترتبة على ما يبيحه القانون ويجيزه فإنه لا يسع المحكمة نزولاً على قضاء سابق يقتضى العدول عنه الالتجاء إلى إعمال حكم المادة (٥٤ مكرراً) من قانون مجلس الدولة وتقديراً لمقتضيات الفصل فى الشق العاجل من الطعن إلا أن تقتضى بأنه ليس من شأن ما يكون قد صدر ضد المرشح من أحكام جنائية موقوف تنفيذها أن تفقده شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/٢٧/ ٢٠٠٠ - س ٥٠ ص ٨٧)
المبدأ رقم (١٣٠٩) - المحكمة المختصة بالفصل فى المنازعة موضوعاً هى التى تختص بتقدير مدى جدية الدفع بعدم الدستورية .

الحكم

المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - المحكمة المختصة بالفصل فى المنازعة موضوعاً هى التى تختص بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية أى نص سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع من الخصوم ولا يكون الدفع جدياً إلا إذا كان له سند من الدستور يجعله مرجح الكسب عندما تقام الدعوى بعدم دستوريته .

(الطعن رقم ٣٣٦٤ لسنة ٤٤ ق والطعن رقم ٥٤٣٥ لسنة ٤٤ ق -

جلسة ٢٣ / ٦ / ٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٢٧٧)

المبدأ رقم (١٣١٠) - الدفع بعدم دستورية نص المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة المتعلق بتحديد أقدمية من يتم تعيينهم من خارج مجلس الدولة .

الحكم

المادة ٨٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تحديد أقدمية من يعينون من خارج مجلس الدولة مسألة خاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية ، بلا معقب ما دام

خلا هذا القرار من عيب إساءة استعمال السلطة -- للمجلس إعمالا للسلطة الجوازية المخولة له تحديد أقدميتهم من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة بشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في مجلس الدولة . الدفع بعدم دستورية نص المادة ٨٥ المذكورة لا تستقيم له مبررات جادة تعين على استتهاض ولاية المحكمة الدستورية للفصل فيه -- أساس ذلك -- مبدأ لمساواة في الحقوق بين المواطنين أمام القانون لا يعنى معاملتهم -- رغم ما بينهم من اختلاف -- معاملة قانونية متساوية من جميع الوجوه ، بالإضافة الى أن المساواة المطلقة بين جميع أعضاء الهيئات القضائية ليست متحققة إذ أقر المشرع لكل هيئة قضائية قانونا خاصا ينظم طرق التعيين بها والنقل إليها بما يتفق وأهداف ومصالح كل هيئة .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٢ - س ٥٠ ص ١٤٥)

***** الدفع بعدم دستورية قرارات رئيس الجمهورية بإحالة بعض الجرائم إلى القضاء العسكري واستطالة الفصل في الدستورية وأثره على الجرائم الأخرى المحالة والشق العاجل لدعوى إلغاء تلك القرارات:**

المبدأ رقم (١٣١١) - (١) سلطة الإحالة التي أناطها القانون برئيس الجمهورية لا ينشئ اختصاصا للقضاء العسكري في ذلك وإنما هي أداة الإدارة لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والتي خولت القضاء العسكري ولاية الفصل في الجرائم في حالات معينة بقرار من رئيس الجمهورية.

(٢) ثمة اختلاف بين السلطة الإدارية التقديرية وأعمال السيادة غير أمر رقابة القضاء، ويظهر هذا الاختلاف جليا في إنكار كل من الفقه والقضاء لاتخاذ السلطة التقديرية لجهة الإدارة سبيلا لسلب اختصاصات القضاء عن عمل هو بطبيعته من الأعمال الخاضعة لرقابته، فالتقدير وصف يلحق بسلطة الإدارة أما أعمال السيادة فهي ترجع إلى أسباب تتصل بطبيعة العمل ذاته لا إلى ما يحيط به من ملاسات.

(٣) قرار رئيس الجمهورية بالإحالة إلى القضاء العسكري المطعون فيه توافرت له ماهية ومقومات القرار الإداري التي استقر عليها القضاء الإداري بحسبان ذلك القرار صادرا بالإحالة من رئيس السلطة التنفيذية ابتغاء إنشاء مركز قانوني معين لمن صدر بشأنهم يتمثل في إجراء المحاكمة لهم أمام جهة

القضاء العسكري الأمر الذي تنبسط إليه الرقابة القضائية التي يسلطها القضاء الإداري عملاً بأحكام الدستور والقانون وعليه تطرح المحكمة ما ورد بدفاع الجهة الإدارية من أن القرار قد صدر مستنداً إلى السلطة المطلقة للسيد رئيس الجمهورية بحسبان أن النظام القانوني المصري لا يعرف ما يطلق عليه بالسلطة المطلقة.

(٤) كل تمييز في مجال النفاذ إلى حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي نصفاً له من كل عدوان يقع على حريته وأمنه السياسي والجنائي يمثل خروجاً واعتداءً على أحكام الدستور.

(٥) المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي استثنائي مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة في المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية تلك الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون بيد أن المادة السابعة من ذات القانون في فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكري الجرائم التي ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حيث يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له.

(٦) إذا ما قضت المحكمة الدستورية العليا بتوافر الأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور في تشريع ما فإن ذلك يقطع بفصلها في كل مخالفة شكلية تكون عالقة بالتشريع انطلاقاً من أنها لا تستند في قضائها على ما أثاره الخصوم من أوجه ومطاعن وإنما تنقب عن أية مخالفة للأوضاع الشكلية لتتنزل عليها حكم الدستور إما كشفاً عن وجود هذه العيوب في النص التشريعي أو براءته منها، وفي كافة الأحوال يكون للمحكمة الدستورية دون سواها أمر الحسم في سابق فصلها في دستورية النص الدستوري من عدمه ونطاق حجية حكمها.

(٧) يتعين أن يكون القضاء الدستوري مع علو قدره وسمو مكانته ساهراً دوماً في خدمة قضاء المنازعات حتى تطمئن عقيدة قاضي النزاع حول دستورية النص الحاكم للمنازعة المعروضة عليه، فإذا ما أحالت إحدى المحاكم نصاً تشريعياً ارتأت فيه من جانبها شبهة عدم الدستورية أو رخصت لأحد الخصوم

بالجوء إلى القضاء الدستوري وجب على محكمة النزاع في كلا الحالتين وقف سير المنازعة المطروحة عليه حتى تفصل المحكمة الدستورية في دستورية النص المطعون عليه، فإذا ما استطال أمد الفصل في دستورية النص التشريعي وكانت جريمة إنكار العدالة تتأبى بطبيعتها مع القضاء الدستوري بحسباته لا يفصل في منازعة بالمعنى الاصطلاحي لها، وأن مجالها الطبيعي إنما هو قضاء المنازعات المنوط به الفصل بين الخصوم وإنزال صحيح حكم القانون بالنص المطعون في عدم دستوريته، أضحي من ثم واجبا على العدالة الإدارية حماية لحقوق الأفراد ومنعاً من تغول جهة الإدارة التصدي للفصل في الشق العاجل من الدعوى واضحة تحت نظرها أن السند الذي استند له مصدر القرار ما زال قائماً به شبهة عدم الدستورية، وأن براءته من ذلك لا تتم إلا حال صدور حكم المحكمة الدستورية في النزاع المعروض عليها.

(٨) اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا بأداة قانونية سليمة واستمرار النزاع أمامها دون الفصل فيه يكون مانعاً حتماً لمحكمة الموضوع من تأويل قضاء دستوري سبق صدوره من المحكمة العليا وهو بيقين تحت نظر هذه المحكمة طوال تلك السنوات دون الفصل فيه دون أن يغير من ذلك في شيء صدور تفسير تشريعي عن المحكمة الدستورية العليا يتعلق بالنص التشريعي محل الدعوى الدستورية بحسبان أن صدور التفسير التشريعي لنص ما لا يعصمه من رقابة المحكمة الدستورية العليا بطريقة الدعوى الدستورية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتبرأة النص التشريعي من شبهة عدم الدستورية.

(٩) لا يجوز لأي محكمة أن تتحي جانباً دفاعاً بعدم الدستورية سواء أثير أمامها أو أحالته بقرار أو إذن إلى المحكمة الدستورية بعد تقدير جديته ، بل يجب عليها أن تتربص قضاء المحكمة الدستورية العليا باعتباره دون سواء الكاشف عن صحة تلك النصوص التشريعية أو بطلانه ، ولا تتأرب إن أنزلت هذه المحكمة - رقابتها وهيمنتها على الشق العاجل من الدعوى وإن كان أمر الدستورية مثاراً لاختلاف مجال كل من القضائين.

(١٠) إعلان حالة الطوارئ يرخص لجهة الإدارة استظلالاً بسند دستوري وتشريعي الخروج على المبادئ الأساسية والقواعد الحاكمة للنظام القانوني المعمول به محافظة على سلامة الوطن وحمايته من كل عبث ومنها تخصيص

محاكم معينة لنظر جرائم محددة لها خطورتها لسرعة الحسم ومواجهة الاضطراب والتخريب والإرهاب إلا أن مشروعية هذه الإجراءات رهن توافر أمرين متلازمين أولهما: قيام مبرر الإحالة وثانيهما: عدم الخروج عن الجهة القضائية التي حددها المشرع تحديداً قاطعاً بحسبانه التعبير الحقيقي عن إرادة المشرع.

(١١) إن مشروعية السلطة التقديرية المقررة لرئيس الجمهورية بإحالة مدنيين إلى القضاء العسكري مرهونة باستهدافها وجه المصلحة العامة دون سواها، فإذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهمين من الجرائم التي يتناولها القضاء الجنائي تحقيقاً وفصلاً في موضوعها وصولاً إلى صحيح حكم القانون ، فإن صدور قرار بإحالة الجريمة المنسوبة للمدعين المدنيين إلى القضاء العسكري رغم عدم إحالة جرائم أخرى حددها المدعون في صحيفة دعواهم ومذكرات دفاعهم على الرغم من استخدام القائمين بها لأدوات عسكرية وانتهاج نهج الإرهاب الدموي وكذلك تلك التي تعرض سلامة البلاد وأمنها القومي للخطر الأمر الذي يكون معه قرار الإحالة مخالفاً للواقع والقانون ومبتغياً غير المصلحة العامة.

(١٢) صدور القرار المطعون فيه مستنداً إلى الخطورة الإجرامية للمدعين باتهامهم بارتكابهم جريمة غسيل الأموال - على فرض ثبوته هذه الاتهامات وخطورتها - لا يتحقق الردع العام للعقوبة المقررة بها قانوناً إلا بإتزالها من القضاء الطبيعي المسند له الفصل فيها، ودون حاجة إلى الزج بالقضاء العسكري ودوره الدستوري وانتشيري في محاكمة المدعين المدنيين في حالة لم يرق صحيح أسبابها.

الحكم

إن سلطة الإحالة التي أناطها القانون برئيس الجمهورية لا ينشئ اختصاصاً للقضاء العسكري في ذلك وإنما هي أداة الإدارة لتنفيذ حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية والتي خولت القضاء العسكري ولاية الفصل في الجرائم في حالات معينة بقرار من رئيس الجمهورية، وإذا تتمع هذه المنازعة كنه وماهية المنازعة الإدارية في مفهوم المادتين (١٧٢) من الدستور و(١٠) من قانون مجلس الدولة، وعليه فإن حالة اختصاص القضاء العسكري بالفصل في مشروعية القرار المطعون فيه بالإحالة أمامها يمثل خروجاً على حكم

المادتين المشار إليهما فضلا عن خروجه عن سلطات القضاء العسكري المحال إليه .

وإذ انتفى اختصاص القضاء العسكري بالمنازعة الإدارية المطروحة فإنه لا مجال لاستدعاء قاعدة أن قاضي الفرع هو قاضي الأصل لما يمثله ذلك من خلط بين أصل هذه المنازعة الإدارية التي تختص بها هذه المحكمة وعدم وجود ثمة فرع أو شيء منه معروض أمام القضاء العسكري الملزم بما يحال إليه في هذا الخصوص.

الإدارة حال مباشرتها للاختصاصات الموكلة لها مستندة إلى أحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك إما أن يكون لها اختصاص مقيد أو اختصاص تقديرى، ويكون الاختصاص مقيدا إذا ما حدد لها المشرع سلفا ما يجب عليها إتباعه عند إصدار القرار فإن خالفت ذلك أو امتنعت عنه أنزل القاضي على قرارها رقابة المشروعية، وإذا كان اختصاص الإدارة يستند إلى سلطة تقديرية، فإن المشرع يترك للإدارة ملاءمة إصدار القرار لتحقيق المصلحة العامة دون أن يجعل قرارها في حل كليا من رقابة القضاء، ولا جدال في أنه ثمة اختلاف بين السلطة الإدارية التقديرية وأعمال السيادة غير رقابة القضاء، ويظهر هذا الاختلاف جليا في إنكار كل من الفقه والقضاء لاتخاذ السلطة التقديرية لجهة الإدارة سبيلا لسلب اختصاصات القضاء عن عمل هو بطبيعته من الأعمال الخاضعة لرقابته، فالتقدير وصف يلحق بسلطة الإدارة أما أعمال السيادة فهي ترجع إلى أسباب تتصل بطبيعة العمل ذاته لا إلى ما يحيط به من ملابسات وإزاء سكوت المشرع عن تحديد ما يعتبر من أعمال السيادة فإنه كان لزاما على القضاء التصدي بأن يضع لها تعريفا ومن ثم استتباط معيارها بحسبانها محض نظرية قضائية يدور معناها ومبناها حول معيارين أولهما: (الباعث السياسي) وحاصله أن تكون الحكومة وحدها صاحبة تكييف العمل وتحديد مدى اعتباره من أعمال السيادة أو غيرها وثانيهما: طبيعة العمل السياسي ذاته وهو ما يصدر عن الإدارة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة وفي هذه الحالة يملك القاضي وحده تحديده وتقرير مدى التفرقة بينهما، فإذا باشرت الإدارة اختصاصا مقررًا بمقتضى أحكام القوانين واللوائح والتي تتضمن ضوابط وقيودا لممارسة هذا الاختصاص كان قرارها قرارا تنفيذيا يخرج بطبيعته عن نطاق أعمال السيادة المحصورة عن رقابة القضاء.

القرار المطعون فيه قد توافرت له ماهية ومقومات القرار الإداري التي استقر عليها القضاء الإداري بحسبان ذلك القرار صادرا بالإحالة من رئيس السلطة التنفيذية ابتغاء لإنشاء مركز قانوني معين لمن صدر بشأنهم يتمثل في إجراء المحاكمة لهم أمام جهة القضاء العسكري الأمر الذي تنبسط إليه الرقابة القضائية التي يسلطها القضاء الإداري عملاً بأحكام الدستور والقانون وعليه تطرح المحكمة ما ورد بدفاع الجهة الإدارية من أن القرار قد صدر مستنداً إلى السلطة المطلقة للسيد رئيس الجمهورية بحسبان أن النظام القانوني المصري لا يعرف ما يطلق عليه بالسلطة المطلقة بل إن مصدر القرار الطعين استند في ديباجته إلى أحكام الدستور والقانون وهو ما يقطع بأن القرار وإن كان لمصدره سلطة تنفيذية فإن هذه السلطة لا تتغول إلى اعتبارها سلطة مطلقة تتأى عن رقابة القضاء وعليه فإن كان القرار صحيحاً قائماً على سببه المبرر له قانوناً أعلى شأنه كأحد الأدوات القانونية التي تباشر بها الإدارة الاختصاصات القانونية وإن كان غير ذلك ألغاه وأزال آثاره إعمالاً لمبدأ خضوع الدولة للقانون وهو المستقر على تسميته فقهاً وقضاءً بالدولة القانونية.

الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت على صون حق المواطن في التقاضي باعتباره من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان والتي لا يكتمل عقدها إلا به ودستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ قد خصه بميزتين ظاهرتين أولهما: إدراجه كمبدأ من مبادئ سيادة القانون التي شملها الباب الرابع منه - خلافاً لتصاغات الدستورية السابقة التي كانت تلحقه بالجزء الخاص بالسلطة القضائية وهو ما يقطع بأن حق التقاضي قد غدا مبدأً أصولياً من مبادئ سيادة القانون لا يقوم مبدأ خضوع الدولة للقانون إلا بكفالاته وضمانه للأفراد كافة دون تمييز بينهم بسبب اللغة أو الدين أو المذهب السياسي، وثانيهما: قيام ربط دستوري بين قيام المبدأ وتقريره واقعاً دستورياً وبين حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي نصفاً له من كل عدوان يقع على حريته وأمنه السياسي والجنائي على وجه بات معه مستقراً في اليقين القانوني حكم حاصله أن كل تمييز في مجال النفاذ إلى ذلك الحق يمثل خروجاً واعتداءً على أحكام الدستور، ولا جدال في أن هذا الصوغ الدستوري لمبدأ حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي قد أفرز ما يطلق عليه في لاقه القانوني بعامة والجنائي بخاصة بالمحاكمة

المنصفة التي تقوم على مبدأ استقرار بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية يكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه والاطمئنان النفسي إلى القاضي الذي يوسد له الفصل في نزاعه سواء كان ذلك مع الأفراد فيما بينهم أو مع الدولة ذاتها.

كما قضت المحكمة الدستورية العليا بأن القضاء العادي هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات وهو القانون العام أيا كان شخص مرتكبها، في حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائي استثنائي مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة في المادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٦/٢٥ أو خصوصية تلك الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون بيد أن المادة السابعة من ذات القانون في فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكري الجرائم التي ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حيث يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له.

والدستور المصري تأكيدا لمبدأ سيادة القانون باعتباره أساس الحكم في الدولة قد وسد إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح تتولى تفسير النصوص التشريعية وحالات تنازع الاختصاص، وقد حدد المشرع طرق اللجوء إليها مع النص على أن أحكامها وقراراتها غير قابلة للطعن وملزمة لكافة سلطات الدولة ولكافة وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا - على أن النص في المادة (١٧٥) من الدستور على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وفي المادة (١٧٨) منه على نشر الأحكام الصادرة من هذه المحكمة في الجريدة الرسمية، وفي المادة (٤٩) فقرة أولى من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ يقطع بأن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها، وإنما ينصرف هذا الأثر إلى كافة، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى

عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس، وذلك لعموم تلك النصوص ولأن الرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها على دستورية القوانين واللوائح هي رقابة شاملة تمتد إلى الحكم بعدم دستورية النص فتلغي قوة نفاذه أو إلى تقرير سلامته من جميع العيوب ولوجه الإبطال بما يمنع من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنها (الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٣٠٣ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٧)، وأنه لا خلاف على أنه إذا ما قضت المحكمة الدستورية العليا بتواثر الأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور في تشريع ما فإن ذلك يقطع بفصلها في كل مخالفة شكلية تكون عالقة بالتشريع انطلاقاً من أنها لا تستند في قضائها على ما أثاره الخصوم من أوجه ومطاعن وإنما تنقب عن أية مخالفة للأوضاع الشكلية لتتزل عليها حكم الدستور إما كشفاً عن وجود هذه العيوب في النص التشريعي أو براءته منها، وفي كافة الأحوال يكون للمحكمة الدستورية دون سواها أمر الحسم في سابق فصلها في دستورية النص الدستوري من عدمه ونطاق حجية حكمها نزولاً على ما سطرته أسباب الحكم ذاته.

وحيث إن هذه المحكمة قد وقر في عقيدتها مستخلصاً من أحكام الدستور والقوانين المنظمة للهيئات القضائية عموماً وما استقرت عليه الأحكام القضائية في هذا الخصوص أن القضاء لا يخرج في الحقيقة عن نوعين أصليين أولهما: قضاء المنازعات التي يفصل فيما يعرض عليه من خصومات سواء أكان قضاء عادياً أو إدارياً أو عسكرياً، وثانيهما: القضاء الدستوري الذي يفصل في دستورية النصوص القانونية التي يطبقها قاضي المنازعة وكذلك التفسير التشريعي الملزم له، وهو ما يظهر بجلاء مدى الارتباط الوثيق بين كلا القضائين المذكورين، وأن الأخير (الدستوري) مقيد للأول فيما يقضي به من إلباس لثوب الدستورية على النص المطروح عليه من عدمه وتلك مسألة أولية تسبق تطبيق قاضي المنازعة للنص التشريعي وأنه وبالتالي يتعين أن يكون القضاء الدستوري مع علو قدره وسمو مكانته ساهراً دوماً في خدمة قضاء المنازعات حتى تطمئن عقيدة قاضي النزاع حول دستورية النص الحاكم للمنازعة المعروضة عليه، فإذا ما أحالت إحدى المحاكم نصاً تشريعياً ارتأت فيه من جانبها شبهة عدم الدستورية أو رخصت لأحد الخصوم باللجوء إلى القضاء الدستوري وجب على محكمة النزاع

في كلا الحالتين وقف سير المنازعة المطروحة عليه حتى تفصل المحكمة الدستورية في دستورية النص المطعون عليه، فإذا ما استطال أمد الفصل في دستورية النص التشريعي وكانت جريمة إنكار العدالة تتأبى بطبيعتها مع القضاء الدستوري بحسبانه لا يفصل في منازعة بالمعنى الاصطلاحي لها، وأن مجالها الطبيعي إنما هو قضاء المنازعات المنوط به الفصل بين الخصوم وإنزال صحيح حكم القانون بالنص المطعون في عدم دستوريته، أضحي من ثم واجبا على العدالة الإدارية حماية لحقوق الأفراد ومنعا من تغول جهة الإدارة التصدي للفصل في الشق العاجل من الدعوى واطعة تحت نظرها أن السند الذي استند له مصدر القرار ما زال قائما به شبهة عدم الدستورية، وأن براءته من ذلك لا تتم إلا حال صدور حكم المحكمة الدستورية في النزاع المعروض عليها.

كما أنه ولئن كانت هذه المحكمة - محكمة الموضوع شأن غيرها من المحاكم ملزمة بمراعاة حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا إعمالا لأحكام القانون والدستور إلا أن إتباع هذا المسلك حال وجود نزاع ما زال معروضا على المحكمة الدستورية العليا لا يستقيم صحيحا على إطلاقه بحسبان أن الفصل في دستورية النص التشريعي ابتداء أو على ضوء قضاء سابق للمحكمة الدستورية العليا سبق تناوله إنما هو اختصاص محجوز للقضاء الدستوري دون سواه طالما كان ذلك الأمر ما انفك معروضا عليه فعلا. اتصال الدعوى الدستورية بالمحكمة الدستورية العليا بأداة قانونية سليمة واستمرار النزاع أمامها دون الفصل فيه يكون مانعا حتما لمحكمة الموضوع من تأويل قضاء دستوري سبق صدوره من المحكمة العليا وهو بيقين تحت نظر هذه المحكمة طوال تلك السنوات دون الفصل فيه دون أن يغير من ذلك في شيء صدور تفسير تشريعي عن المحكمة الدستورية العليا يتعلق بالنص التشريعي محل الدعوى الدستورية بحسبان أن صدور التفسير التشريعي لنص ما لا يعصمه من رقابة المحكمة الدستورية العليا بطريقة الدعوى الدستورية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتبراءة النص التشريعي من شبهة عدم الدستورية، ومن قبل ذلك فإن القصد من تفسير النص الدستوري لا يعدو أن يكون وقوفا من المحكمة الدستورية العليا على المقصود التشريعي الذي توخته السلطة التشريعية من النص المطلوب تفسيره ولما تقدم جميعه فإنه لا يجوز لأي محكمة أن تتحي جانبا دفعا بعدم

الدستورية سواء أثير أمامها أو أحواله بقرار أو إذن إلى المحكمة الدستورية بعد تقدير جديته بل يجب عليها أن تتربص قضاء المحكمة الدستورية العليا باعتباره دون سواء الكاشف عن صحة تلك النصوص التشريعية أو بطلانه، ولا تثريب إن أنزلت هذه المحكمة - رقابتها وهيمنتها على الشق العاجل من الدعوى وإن كان أمر الدستورية مثاراً لاختلاف مجال كل من القضائين.

إعلان حالة الطوارئ يرخص لجهة الإدارة استغلالاً بسند دستوري وتشريعي الخروج على المبادئ الأساسية والقواعد الحاكمة للنظام القانوني المعمول به محافظة على سلامة الوطن وحمايته من كل عبث ومنها تخصيص محاكم معينة لنظر جرائم محددة لها خطورتها لسرعة الحسم ومواجهة الاضطراب والتخريب والإرهاب إلا أن مشروعية هذه الإجراءات رهن توافر أمرين متلازمين أولهما: قيام مبرر الإحالة وثانيهما: عدم الخروج عن الجهة القضائية التي حددها المشرع تحديداً قاطعاً بحسبانه التعبير الحقيقي عن إرادة المشرع.

وحيث إن التطورات الحديثة لمكافحة الجريمة - وعلى الأخص تلك التي تتصل ببواعث سياسية تؤكد على حقيقة أولية حاصلها أن العقوبة وحدها لا تكفي في مكافحتها، وإنما يجب أن تتم محاكمة مرتكبيها في إطارها بما يكشف الخطورة الإجرامية للأفعال المؤثرة وبما يظهر استتكار الرأي العام لهذه الأفعال واستهجانها لها وأنه لا خلاف على أن تدخل الإدارة بسلب اختصاص القضاء انعادي يؤثر سلباً في نظرة المجتمع إلى الفعل المؤثم ويوجهه إلى مشروعية امحاكمة ذاتها وعن مدى تحقق التقدير الموضوعي من جانب القضاء الطبيعي اكشاف عن حقيقة الأفعال المؤثرة لتحقيق مقصود العقاب الجنائي المتمثل في الردع العام في حين أن نطاق تطبيق قانون الأحكام العسكرية سواء من ناحية أحكامه الموضوعية أو المتعلقة بالإجراءات أمامه يتحدد إما بصفة مرتكب الجريمة أو المكان الذي وقعت فيه أو من وقعت عليه أو الأشياء محل الجريمة، ولا شك أنه في حالة السلطة التقديرية المقررة لرئيس الجمهورية بإحالة مدنيين إلى القضاء العسكري تكون مشروعيتها مرهونة باستهدافها وجه المصلحة العامة دون سواها، فإذا كانت الجريمة المنسوبة للمتهمين من الجرائم التي يتناولها القضاء الجنائي تحقيقاً وفصلاً في موضوعها وصولاً إلى صحيح حكم القانون - فإن صدور قرار بإحالة الجريمة المنسوبة للمدعين المدنيين إلى القضاء العسكري

رغم عدم إحالة جرائم أخرى حثها المدعون في صحيفة دعواهم ومذكرات دفاعهم على الرغم من استخدام القائمين بها لأدوات عسكرية - ر. ج نهج الإرهاب الدموي وكذلك تلك التي تعرض سلامة البلاد وأمنها القومي للخطر الأمر الذي يكون معه قرار الإحالة مخالفاً للواقع والقانون ومبتغياً غير المصلحة العامة، ولا ينال من ذلك ما ورد بدفاع الجهة الإدارية من أن القرار المطعون فيه قد صدر مستنداً إلى الخطورة الإجرامية للمدعين وثبوت ارتكابهم جريمة غسل الأموال بحسب أن هذه الاتهامات على فرض ثبوتها وخطورتها - لا يتحقق الردع العام للعقوبة المقررة بها قانوناً إلا بإنزالها من القضاء الطبيعي المسند له الفصل فيها، ودون حاجة إلى الزج بالقضاء العسكري ودوره الدستوري والتشريعي في محاكمة المدعين المدنيين في حالة لم يتم صحيح أسبابها.

وحيث إن القرار المطعون فيه قد صدر مستنداً إلى المادة (٦) من قانون الأحكام العسكرية (م ٦ فقرة ثانية) وهي محل نزاع دستوري لم يفصل فيه بعد، واستلزم بذلك اختصاصاً مقررراً لجهة قضائية أخرى وسد لها القانون الفصل فيه، فإنه يكون قد صدر بحسب الظاهر - مخالفاً للقانون والواقع ويضحي من ثم طلب المدعين الحكم بوقف تنفيذه قائماً على سند جدي يبرره.

(محكمة القضاء الإداري - الدائرة الأولى - منازعات الأفراد والهيئات -

الدعوى رقم ١٦٣٣١ لسنة ٦١ - جلسة ٢٠٠٧/٥/٨)

الباب الثامن

الدفع بالتزوير

الباب الثامن

الدفع بالتزوير

نعرض لهذا الدفع في فصلين .

- الفصل الأول - الأحكام العامة في الدفع بالتزوير
- الفصل الثاني - التطبيقات القضائية في الدفع بالتزوير

وفيما يلي نعرض لكل فصل علي حدة :

الفصل الأول

الأحكام العامة في الدفع بالتزوير

الفصل الأول

الأحكام العامة في الدفع بالتزوير

نصت المادة (٤٩) من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ علي أن:

(يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوي بتقرير في قلم الكتاب، وتبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعى بها وإلا كان باطلا. ويجب أن يعلن مدعي التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بذاكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها ، وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه).

ونصت المادة (٥٠) من القانون المشار إليه علي أنه:

(علي مدعي التزوير أن يسلم قلم الكتاب المحرر المطعون فيه إن كان تحت يده ، أو صورته المعلقة إليه فإن كان المحرر تحت يد المحكمة أو الكاتب وجب إيداعه قلم الكتاب).

ونظمت المواد من ٥١ إلي ٥٩ الأحكام المختلفة للإدعاء بالتزوير ، فنصت المادة (٥٢) منه علي أنه:

(إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوي ومستنداتها لإقناع المحكمة بصحة المحرر أو بتزويره ورأت أن إجراء التحقيق الذي طلبه الطاعن في مذكرته منتج وجائز أمرت بالتحقيق.)

ونصت المادة (٥٥) من القانون علي أن:

(الحكم بالتحقيق عملا بالمادة (٥٢) يقف صلاحية المحرر للتنفيذ دون إخلال بالإجراءات التحفظية).

ونصت المادة (٥٦) من القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ثم بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ علي أنه:

(إذا حكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه . ولا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض ما ادعاه .)

وأجازت المادة (٥٨) للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المتقدمة ، أن تحكم برد أي محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوي أنه مزور . ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك.

الفصل الثاني
التطبيقات القضائية
في الدفع بالتزوير

الفصل الثاني

التطبيقات القضائية

في الدفع بالتزوير

ونعرض فيما يلي لأهم المبادئ التي قررتها كل من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا في مجال الدفع بالتزوير^(١) ، وذلك في بحثين :

المبحث الأول - مبادئ محكمة النقض في الدفع بالتزوير
المبحث الثاني - التطبيقات القضائية في الدفع بالتزوير

وفيما يلي نعرض لكل مبحث علي حدة :

(١) راجع في المزيد من المبادئ في الدفع بالتزوير موضوع الإثبات في الدعوى الإدارية - (الكتاب السلس من هذه الموسوعة) .

المبحث الأول

مبادئ محكمة النقض

فى الدفع بالتزوير

نعرض فيما يلى لأهم المبادئ التى قررتها محكمة النقض فى مجال " الإدعاء بالتزوير " و " الدفع بالتزوير " :

المبدأ رقم (١٣١٢) - مسألة التزوير ليست فى حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التى يمتنع ، بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة فى الاستئناف - أثر ذلك : الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة فى الدعوى يجوز إيدأؤه أثناء قيامها أمام محكمة الاستئناف.

الحكم

الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة فى الدعوى يجوز إيدأؤه أثناء قيامها أمام محكمة الاستئناف ، فإن المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير بطلب عارض فى أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية . وقيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف إن هو إلا حالة من الحالات التى تكون عليها الدعوى . وليس فى ذلك تفويت لدرجة من درجات التقاضى على أحد من أصحاب الشأن ، إذ مسألة التزوير ليست فى حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التى يمتنع ، بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة فى الاستئناف .

(نقض منى - لطن رقم ١٠٠ لسنة ١٦ ق - جلسة ١١ / ٦ / ١٩٤٧ م ٥ ع ص ٤٧٥)

المبدأ رقم (١٣١٣) - لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرته شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به فى قلم الكتاب.

الحكم

أوجبت المادة ٤٩ من قانون الإثبات على مدعى التزوير تحديد كل مواضع

التزوير المدعى بها فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحدد فيه قلم الكتاب و إلا كان التقرير باطلاً والمعمول عليه به فى تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ، ولا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرته شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به فى قلم الكتاب .

(الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٨٨ س ٣٩ ص ٦٣٦)
المبدأ رقم (١٣١٤) - لإثبات تزوير المحرر طريقان : إما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى يحتج فيها المحرر ، أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالإوضاع المعتادة .

الحكم

قصر قانون الإثبات الحق فى إثبات تزوير المحرر على طريقين إما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التى يحتج فيها المحرر - وفى أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التى تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالإوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد هذا المحرر فى دعوى سابقة .

(الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧ / ٣ / ١٩٩١ س ٤٢ ص ٦٨٥)
المبدأ رقم (١٣١٥) - يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها.

الحكم

المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها - كى ينتج الإدعاء أثره القانونى دون الوقوف على إذن من المحكمة بذلك . وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدهما لم يسلك إجراءات الطعن بالتزوير على تقرير الخبير فإن المحكمة تلتفت عما يثيرانه فى هذا الشأن - من الإدعاء بتزوير توقيعات الخبراء الثابته على التقرير .

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٩ / ٥ / ١٩٩١ س ٤٢ ص ١٠٤٨)
المبدأ رقم (١٣١٦) - يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب ، ومن حق

مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ، ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ من قانون الإثبات ما لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون.

الحكم

المشرع نظم في المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب وكان المقر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانونى ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفه الذكر ما لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون ولا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه استخلص عدم جدية طلب الطاعن وصحة توقيعه الوارد على القرار المطعون فيه من عدم سلوكه الإجراء المقرر للطعن بالتزوير والذي لا يحتاج إلى صدور ترخيص من المحكمة بإتباعه وكان هذا الذى إستخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه فإن النعى عليه يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٦٢٤)
المبدأ رقم (١٣١٧) - قضاء المحكمة فى الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج فى النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه فى المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

الحكم

إذا احتج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى وسلك من أحتج عليه بتلك الورقة طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات لكونه وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى وجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره فإن قضاء المحكمة فى الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج فى النزاع لا يمنع من

يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

(الطعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩٥ س ٤٦ ص ٧٨١)
المبدأ رقم (١٣١٨) - الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التي يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزماً بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق وإنما غاية ما في الأمر أن المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة ادعائه.

الحكم

النص في المادتين ٤٩، ٥٢ من قانون الإثبات وفي ضوء ما ورد بالذاكرة الإيضاحية لقانون المرافعات السابق الذي نقل عنه قانون الإثبات نصوص الادعاء بالتزوير كلها يدل على أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التي يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزماً بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق وإنما غاية ما في الأمر أن المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة ادعائه فألزمه أن يبين في مذكرة شواهد التزوير ما لديه من أدلة أو أن يطلب تمكينه من صحة ادعائه بالطريقة المناسبة دون أن يلزمه بدليل بعينه أو يطلب اتخاذ إجراء بعينه لإثبات ادعائه.

(الطعن رقم ٢٨٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩٦ س ٤٧ ص ٢٧٠)
المبدأ رقم (١٣١٩) - (١) التمييز بين الحكم التمهيدي والحكم القطعي في دعوى التزوير.

(٢) نظر القاضى فى صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير واستبعاده بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول قانوناً ، وقبوله بعضها الآخر لتعلقه بالموضوع وأمره بتحقيقه ، يجعل حكمه فى هذه المرحلة حكماً تمهيدياً يكفى فى بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق ، أو إنها منتجة فى الدعوى ومتعلقة بموضوعها.

(٣) أما حين يطلب فى آن واحد من القاضى أن يفصل فى صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة

بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً ، فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكتفى فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية وافية .

الحكم

إن القاضي حين ينظر في صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير فيستبعد بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول قانوناً ، ويقبل بعضها الآخر لتعلقه بالموضوع ويأمر بتحقيقه ، فإن حكمه في هذه المرحلة يكون حكماً تمهيدياً يكفي في بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق ، أو إنها منتجة في الدعوى ومتعلقة بموضوعها . أما حين يطلب في آن واحد من القاضي أن يفصل في صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً ، فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكتفى فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية وافية .

فإذا كانت أدلة التزوير المقدمة للمحكمة ليست جديدة على الخصومة إدعائها مدعى التزوير وعرض إستعداده لإثباتها أنها لو ثبتت لدلت على ثبوت التزوير، بل كانت مما تناوله التحقيق الذي أجرى في دعوى إنكار التوقيع السابقة على دعوى التزوير ، كما تناولتها مراقبة الخصوم في الدعوى ، وتمسك المدعى بدلائلها في إثبات التزوير فهذه الأدلة لا تعتبر من أدلة التزوير " moyens " التي تعنيها المادة ٢٨٢ مرافعات ، ولذلك فليس من المتعين بحثها أولاً لبيان تعلقها أو عدم تعلقها بموضوع التزوير ، والحكم الذي لا يعتد بها لا يكون تمهيدياً مما يكتفى فيه بطلق القول بأنها غير منتجة ، وإنما هي في الواقع من أسانيد الدعوى " preuves " المقدمة للمحكمة لتعزيز دعوى التزوير المطروحة عليها والمطلوب الفصل في موضوعها على أساس الدليل المستمد منها ، فالحكم الذي يصدر فيها حكماً قطعياً يتعين بيان أسبابه بياناً وافياً .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٦ ق-جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٣٧ س ٢ ع ص ٨٧)

المبدأ رقم (١٣٢٠) - (١) التمييز بين دعوى التزوير الأصلية والإدعاء بالتزوير.

(٢) الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج

بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المواد ٤٩ الى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية.

الحكم

الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في المواد ٤٩ الى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الإدعاء بتزوير عقد الإيجار الذي رسمته المواد السالفة ، وإنما لجأ بعد الحكم ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من محكمة الاستئناف أن توقف السير في الاستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة أن لا تعير هذا الطلب إلتفاتاً وأن تعتبر العقد صحيحاً ما دام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذي إستلزمه القانون وما دامت هي لم تر في حالته وفي ظروف الدعوى ما يشككها في صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها في المادة ٥٩٥ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨ / ٤ / ٥ س ٢٩ ص ٩٥٢)
المبدأ رقم (١٣٢١) - ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفة الذكر ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون.

الحكم

المشرع نظم في المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم للكتاب وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانوني ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاءً بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفة

الذكر ما لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون ولا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه استخلص عدم جدية طلب الطاعن وصحة توقيعه الوارد على القرار المطعون فيه من عدم سلوكه الإجراء المقرر للطعن بالتزوير والذي لا يحتاج إلى صدور ترخيص من المحكمة بإتباعه وكان هذا الذى إستخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه فإن النعى عليه يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٦٢٤)
المبدأ رقم (١٣٢٢) - قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

الحكم

إذا احتج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع مرفوع بشأنه دعوى وسلك من أحتج عليه بتلك الورقة طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات لكونه وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنتظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنتظره فإن قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

(الطعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩٥ س ٤٦ ص ٧٨١)
المبدأ رقم (١٣٢٣) - متى إمتنع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه تعين على المحكمة إعتباره غير موجود.

الحكم

متى إمتنع الخصم عن تسليم المحرر المطعون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه : يس على المحكمة إعتباره غير موجود ، وذلك وفقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ١٠١٠)

المبدأ رقم (١٣٢٤) - (١) للمحكمة إذا رأت من عناصر الدعوى أن الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وبصحة السند .

(٢) استئناف الحكم القاضي بقبول أحد أدلة التزوير ينقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف.

الحكم

دعوى التزوير لا يجب حتما أن تمر على مرحلتين : الأولى مرحلة تحقيق الأدلة ، والثانية مرحلة الفصل في الدعوى ، إذ هذا إنما يتحقق عملا في حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج في إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وبصحة السند.

إن استئناف الحكم القاضي بقبول أحد أدلة التزوير ينقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف ، وعلى ذلك فمتى كان الحكم الاستئنافي قد قضى في دعوى التزوير برفضها بعد أن تبين للمحكمة أن الحكم المستأنف القاضي بتحقيق أحد الأدلة في غير محله وأن الطعن في عقد البيع موضوع النزاع غير جدي ، فإن النعي على الحكم الاستئنافي الخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح ..

(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ٨ / ٣ / ١٩٥١ س ٢ ص ٤٣٠)
المبدأ رقم (١٣٢٥) - قيمة شواهد التزوير في القضاء بتزوير المحرر.

الحكم

لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٤ س ٦ ص ٢٣٥)
المبدأ رقم (١٣٢٦) - سلطة قاضي الموضوع في تقدير أدلة التزوير.

الحكم

أطلق القانون لقاضي الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد في وقائع

الدعوى ما يكفى لإقتناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٤ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٨٢)
المبدأ رقم (١٣٢٧) - مناط قبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً فى النزاع ،
فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم
قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات
ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى.

الحكم

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول الإدعاء بالتزوير على ما
تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون منتجاً فى
النزاع ، فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن
تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من العبث تكليف
الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى ،
وكانت الطاعة تستهدف من هذا الإدعاء النيل من أمر التقدير سداً المطعون عليه
الأول فى التنفيذ بالمنازعة فى مدى التزامها أصلاً بالأتعاب موضوع هذا الأمر،
وهو ما يمتنع قانوناً على الطاعة بعد أن فوتت ميعاد التظلم منه وأصبح نهائياً
تحول حجيته دون بحث ما يمس موضوعه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه
بالإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال لا يكون فى محله .

(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١١٢٤)
المبدأ رقم (١٣٢٨) - يتعين لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً فى النزاع،
فإن كان غير ذى أثر فى الموضوع تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله
دون أن تبحث شواهد أو تحققها.

الحكم

تشرط المادة ٥٢ من قانون الإثبات لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً
فى النزاع ، فإن كان غير ذى أثر فى الموضوع تعين على المحكمة أن تقضى
بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف الخصوم
بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً فى موضوع الدعوى - وإذا كانت محكمة
الموضوع قد خلصت فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى إلى أن الإدعاء
بالتزوير الذى كان قوامه تكرار التنازل على عقد الإيجار محل النزاع إنما إدعاء

غير منتج و من ثم يكون هذا النعى شئ غير محله .
(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١ / ١١ / ١٩٨١ س ٣٢ ص ٢٠١٢)
المبدأ رقم (١٣٢٩) - يشترط لقبول الادعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون
الإثبات أن يكون منتجاً في النزاع.

الحكم

يشترط لقبول الادعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون الإثبات أن يكون منتجاً
في النزاع ، فإن كان غير ذى أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن
تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف
الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى .
(الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٩٠ س ٤١ ص ٨٦٨)
المبدأ رقم (١٣٣٠) - قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في
النزاع لا يمنع من يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى
بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية.

الحكم

إذا احتج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع مرفوع بشأنه دعوى وسلك من
أحتج عليه بتلك الورقة طريق الادعاء بالتزوير الذى رسمه القانون في المواد من
٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات لكونه وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى
وجب إيدأؤه أمام المحكمة التى تنتظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنتظره
فإن قضاء المحكمة في الادعاء بالتزوير بأنه غير منتج في النزاع لا يمنع من
يخشى الاحتجاج عليه في المستقبل بالورقة المدعى بتزويرها أن يلجأ إلى دعوى
التزوير الأصلية.

(الطعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٩٥)

المبدأ رقم (١٣٣١) - المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن
يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة
ادعائه فألزمه أن يبين في مذكرة شواهد التزوير ما لديه من أدلة أو أن يطلب
تمكينه من صحة ادعائه بالطريقة المناسبة دون أن يلزمه بدليل بعينه أو يطلب
اتخاذ إجراء بعينه لإثبات ادعائه.

الحكم

النص في المادتين ٤٩ ، ٥٢ من قانون الإثبات وفي ضوء ما ورد بالذاكرة

الإيضاحية لقانون المرافعات السابق الذي نقل عنه قانون الإثبات نصوص الادعاء بالتزوير كلها يدل على أن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى يقع على من تمسك به عبء إثباته بالطريق التي يراها أوفى بمقصوده وهو ليس ملزماً بأن يطلب إثبات إدعائه عن طريق الإحالة للتحقيق وإنما غاية ما في الأمر أن المشرع قدر أن من شأن تحقيق الادعاء بالتزوير أن يؤخر الفصل في الدعوى فأراد حث المدعى على التعجيل في إثبات صحة ادعائه فألزمه أن يبين في مذكرة شواهد التزوير ما لديه من أدلة أو أن يطلب تمكينه من صحة ادعائه بالطريقة المناسبة دون أن يلزمه بدليل بعينه أو يطلب اتخاذ إجراء بعينه لإثبات ادعائه.

(الطعن رقم ٢٨٤٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٩٦ س ٤٧ ص ٢٧٠)
المبدأ رقم (١٣٣٢) - شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة - ثبوت عدم صحة الإدعاء يوجب القضاء بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الإثبات.

الحكم

إذ كان يبين أن الحكم المطعون فيه قد عرض للإدعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بإلزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الإثبات فإنه لا يكون خطأ في تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من أن الإدعاء بالتزوير غير منتج فهو تزييد لا يؤثر في سلامة قضائه .

(الحكم رقم ٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٣٠٧ -

والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٩ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٢٤)
المبدأ رقم (١٣٣٣) - مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق - النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.

الحكم

إن مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه و ما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات

بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، وإن كان فمضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون عليه إلا بعد صدور الحكم الابتدائي برد و بطلان ذلك المحرر ، فليس له أن ينعى على المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات كما ليس له أن يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه و إنهاء الإجراءات - إستناداً إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها - بعد صدوره .

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٥٧٢)
المبدأ رقم (١٣٣٤) - للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراء الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون عليه .

الحكم

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستدل بما أورده على أن الطاعن و إن نزل عن التمسك بصحة توقيع المطعون ضدها الأولى على صورة العقد فقد ظل متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التي شملها الإدعاء بالتزوير مما حدا بالمحكمة إلى المضي في الفصل في الإدعاء بالتزوير وهو إستدلال سائغ و نهج سليم لا مخالفة فيه لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي تقضى بأن للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراء الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون عليه .

(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١٥٣١)
المبدأ رقم (١٣٣٥) - النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل.

الحكم

مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، فمضى كان الثابت من الأوراق

أن الطاعنة لم تنزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطلان فليس لها أن تتعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ١٩٢٣)
المبدأ رقم (١٣٣٦) - (١) الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير - طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها.

(٢) من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يمضى فى إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحاج بموقف غيره من الخصوم.

(٣) المقصود بالإدعاء الفرعى بالتزوير وإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها.

الحكم

إن المقصود بالإدعاء الفرعى بالتزوير وإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمنصوص عليه فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ، ولأزم ذلك أن الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى فى ذلك أن يكون هو الذى قدمها للاحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالماً أو غير عالم بهذا التزوير - طالما كانت له مصلحة قانونية فى التمسك بها ، وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعتبرة أساساً لإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليه فى المادة سالفة الذكر هو التنازل الصادر عن بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يمضى فى إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحاج بموقف غيره من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع - بحكم أنه صاحب حق فى أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لإستعمال حقه بحيث يحل محل

المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق وإلتزامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقه - بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يستعصم بسند البيع بإعتباره دعامته الأساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضي في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يحاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٨٨)
المبدأ رقم (١٣٣٧) - للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بشرط أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير.

الحكم

إن المشرع قد نص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه فإن مفاد هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه فنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطالان فليس له أن ينعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير.

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩٣ س ٤٤ ص ٥٠٢)

المبحث الثاني

قضاء مجلس الدولة في الدفع بالتزوير

نعرض لقضاء مجلس الدولة في مجال الدفع بالتزوير في مطالب ثلاثة :
المطلب الأول - وسائل القاضي الإداري في التحقق من صحة الأوراق
المطلب الثاني - الإدعاء بتزوير المحررات
المطلب الثالث - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بالتزوير (الإدعاء بالتزوير)

وفيما يلي نعرض مطلب علي حدة:

المطلب الأول

وسائل القاضي الإداري

في التحقق من صحة الأوراق

تحدد أهم وسائل القاضي الإداري في التحقق من صحة الأوراق في الوسائل الآتية ، والتي نعرض لها في الفروع التالية :

الفرع الأول

الطعن بالتزوير

خلت نصوص قانون مجلس الدولة في مصر من الإشارة إلى أحكام خاصة بهذه الوسيلة وجرى قضاء محكمة القضاء الإداري منذ بداية عهدها على إختصاصها بنظر الطعن بالتزوير فيما يقدم أمامها من مستندات وأوراق مع إتباع القواعد الخاصة بالمرافعات المدنية بشأنه.

وتعرضت المحكمة الإدارية العليا لمدى الأخذ بنظام الطعن بالتزوير أمام القضاء الإداري المصري وأحكامه، وإنتهت إلى أن القاضي الإداري يتولى تحقيق الإدعاء بالتزوير أمامه بالإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات.

ونقد أرسيت محكمة القضاء الإداري المبادئ التالية في شأن نظام الطعن بالتزوير أمام محاكم مجلس الدولة:

المبدأ رقم (١٣٣٨) - التزوير المعنوي في الدفاتر التي تثبت فيها أصوات الناخبين، لا يفترض بل يجب إقامة الدليل عليه.

الحكم

إن التزوير المعنوي في الدفاتر التي تثبت فيها أصوات الناخبين، لا يفترض بل يجب إقامة الدليل عليه، ومن ثم فمجرد أن هذه الدفاتر لم يرد فيها اسم مرشح لا يكفي للقول بوقوع التزوير أو غش فيها.

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٧/١/٢٢ - س ١ ص ٢٣٥)

المبدأ رقم (١٣٣٩) - التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف - التزوير ليس إلا

إحدى صور التزيف إذا تضمنت صحيفته أن لدي اطاعن الأدلة على وقوع التزيف في سائر اللجان بصورة مختلفة.

الحكم

إن موضوع دعوى التزوير الفرعية، وهو التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف إذا تضمنت صحيفته أن لدي الطاعن الأدلة على وقوع التزيف في سائر اللجان بصورة مختلفة، إذ التزوير ليس إلا إحدى صور التزيف الذي أشير إليه إجمالاً.

(محكمة القضاء الإداري - جلس ١٩٤٧/١٢/٢٩ - س ٢ - ص ٥٧١)

المبدأ رقم (١٣٤٠) - الطعن في صحة التاريخ الذي وضعه مأمور المركز على طلب الطعن في كشوف المرشحين والناخبين لا يعتد به لأن لهذا التاريخ حجية لا تنتف بمجرد المجادلة فيه أو التشكيك في صحته، بل بسلوك دعوى التزوير.

الحكم

إن الطعن في صحة التاريخ الذي وضعه مأمور المركز على طلب الطعن في كشوف المرشحين والناخبين لا يعتد به لأن لهذا التاريخ حجية لا تنتف بمجرد المجادلة فيه أو التشكيك في صحته، بل هذه دعوى تزوير صرفة لم تجر على وجهها أو تتخذ طريقها القانوني فلا تقيم المحكمة لها وزناً.

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٤٧/٢/١٥ - س ٣ - ص ٩٣٣)

المبدأ رقم (١٣٤١) - المحرر الذي يعتبر حجة بما فيه لا منازعة فيه إلا بدعوى التزوير.

الحكم

إن محضر عرض كشوف الناخبين حجة بما جاء فيه ما لم يطعن فيه بالتزوير.

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٥١/١/٢٣ - س ٥ - ص ٩٦٤ - وحكمها بجلسة

١٩٥٤/٤/١٢ - س ٧ - ص ٦٨ - وحكمها بجلسة ١٩٥١/٤/١٧ - س ٥ - ص ٢٧٨)

المبدأ رقم (١٣٤٢) - (١) إن قوام المنازعة الإدارية ما يودعه أطرافها من مستندات فإذا اعترض أحد الخصوم على قيمة ما يقدمه خصمه من هذه المستندات كوجه من أوجه دفاعه الموضوعية ووصفها بأنها مزورة فيتعين تأكيد إعتراضه بالإدعاء بالتزوير.

(٢) وكلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير.

الحكم

ومن حيث إن الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة كذلك الإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالإدعاء بالتزوير في المادة ١٨٢ وما بعدها. ولما كان القضاء الإداري، فيما لم يرد فيه نص في قانون يستوفي أحكام الإجراءات من قانون المرافعات، إعمالاً لنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩١ في شأن تنظيم مجلس الدولة في نطاق ما سبق إيضاحه وبمراعاة الإعتبارات السالف بيانها.

ومن حيث إن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم. وكلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير.

ومن حيث إن المبرر لعقد مطلب خاص بالإدعاء بالتزوير في القانون المرافعات هو الاعترافات لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكفي لدفعها مجرد إنكار الورقة. إلا أن رعاية هذه الحجية لا نقضي تعطيل الدعوى ولا غل يد قاضيها بترك تسيير إجراءات التحقيق والعودة إلى الموضوع لمشينة الخصوم، فتضمن القانون أوضاعاً تكفل أن لا يقدم على الادعاء بالتزوير إلا أن خصم جاد مثابر مستعد للإثبات، وهذه كلها من خصائص القضاء الإداري الذي يهيمن على الدعوى ولا يتركها لمشينة الخصوم، إذ أوجب الشارع أن يقدم الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب تحدد فيه مواضيع التزوير كلها، فإن خلا من هذا التحديد كان باطلاً. كما أوجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها، وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه. ومتى حصلت المرافعة على أساس المذكرة المبينة بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيما إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع، فإن وجدته منتجاً ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها ورأت أنه لا بد لذلك من إجراء

التحقيق الذي طلبه مدعي التزوير في مذكراته أمرت بالتحقيق وكان عليها أن تبين في حكمها الصادر بالتحقيق في الادعاء بالتزوير إيقاف صلاحية الورقة التنفيذية، إذ أن المحكمة لا تحكم بالتحقيق، إلا إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة أو تزويرها وإلا إذا رأت أن إجراء التحقيق نفسه منتجاً وجائزاً كما أن هناك الغرامة التي فرضها القانون وقدرها خمسة وعشرون جنيهاً وأوجب الحكم بها كعقوبة حتمية لا مناص منها على مدعى التزوير إذا حكم بسقوط حقه في إدعائه أو رفضه، فضلاً عن أن الدعوى لا توقف لسبب الادعاء بالتزوير كل أولئك يجرّد الادعاء بالتزوير من لدد الخصومة الشخصية ويمكّ الدعوى للقاضي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لإستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتهيتها للفصل فيها، الأمر الذي يبيح للقضاء الإداري أن يستوحي إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون المرافعات وأن يسير على مقتضاها، لان هذا المقتضى يهدف إلى التثبيت من جميع الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ولا يتعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الإدارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣ من قانون إصدار قانون مجلس الدولة التي تجيز للقضاء الإداري أن يطبق أحام إجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص صريح في قانونه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا الصادرة ٣٢ نوفمبر ١٩٦٣ ، السنة التاسعة، ص ٨٦ - ويستفاد ذات المعنى من حكمها في ٣٠ مايو ١٩٧٠ ، السنة ١٥ ، ص ٣٨٠) وبذلك خلصت المحكمة الإدارية العليا إلى إختصاص القضاء الإداري المصري بتحقيق الطعن في التزوير فيما قد يقدم من مستندات وأوراق في الدعوى الإدارية، وعدم إيقاف سير بسبب الادعاء بالتزوير الذي يعتبر من الدفوع الموضوعية المتفرعة عن الدعوى الأصلية. وإذا كانت نصوص قانون مجلس الدولة قد خلت من أحكام للفصل في الطعن بالتزوير فإنه يرجع في ذلك للقواعد المعمول بها أمام القضاء العادي الواردة في قانون الإثبات ومن قبله قانون المرافعات باعتبارها قواعد عامة تتلاءم في طبيعتها مع طبيعة الدعوى الإدارية ولا تتعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الإدارية^(١)

(١) أنظر : الدكتور / أحمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٢١٠ وما بعدها.

وعلى ذلك فإن القاضي الإداري المصري يتولى الفصل في الطعن بالتزوير وتحقيقه باعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وفرعاً منه يختص بنظره قاضي الأصل، ويعمل في خصومه الأحكام الواردة في قانون الإثبات باعتبارها أحكاماً عامة يمكن تطبيقها أمام القضاء الإداري ولا تتعارض مع طبيعة الإجراءات الإدارية، وهو موقف يتفق وطبيعة الدعوى الإدارية والإحترام الكامل لحقوق الدفاع والرغبة في تبسيط الإجراءات الإدارية وسرعة الفصل في الدعوى بدلاً من وقف سير الدعوى لحين الفصل في الطعن بالتزوير بمعرفة جهة القضاء العادي.

الفرع الثاني

عملية تحقيق الخطوط

قد يتم التحقيق من صحة الأوراق المقدمة في الدعوى عن طريق عملية تحقيق الخطوط بشأن الأوراق غير الرسمية، وذلك ففي حالات إنكار الورقة العرفية ويكون بإنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع بمعرفة الخبراء الفنيين في الخطوط ويتم هذه العملية أمام القضاء الإداري وتحت إشرافه. ولقد جرى الخلط بين إجراءات الطعن بالتزوير وبين إجراءات تحقيق الخطوط في التطبيق العملي أمام القضاء الإداري، وقد نظم قانون الإثبات في المادة (٢٠) منه وما بعدها أمر تحقيق الخطوط بمعرفة الخبراء مع الاستعانة بالشهود عند اللزوم.

وعملية تحقيق الخطوط بعض التطبيقات أمام القضاء الإداري الذي يعمل في شأنها الأحكام المشار إليها في القانون المذكور بما يتفق وطبيعة الدعوى الإدارية باعتبارها أحكاماً عامة تتصل بحقوق الدفاع، والمجال الخصب لهذه العملية هو قضاء التأديب للتحقيق من صحة الوقائع المسندة إلي صاحب الشأن ومدى نسبة المستندات أو الأوراق إليه.

ومن هذه المبادئ التي تقرها المحكمة الإدارية العليا التالي:

المبدأ رقم (١٣٤٣) - عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة البرقة العرفية ويحصل بالبينة والمضاهاة بواسطة

أهل الخبرة أو بأحدي هاتين الطريقتين قواعد وأصول دراسة خطوط الكتابة باليد ودور القاضي الإداري فيها.

الحكم

إن عملية تحقيق الخطوط هي مجموع الإجراءات التي رسمها القانون لإثبات صحة الورقة العرفية التي ينكرها الشخص المنسوب إليه منه ويحصل التحقيق بالبيئة والمضاهاة بواسطة أهل الخبرة في الخطوط أو بأحدي الطريقتين، وبين المحكمة في حكمها التي يحصل بها، ويتعين الخبراء الذين يستعان برأيهم في عملية المضاهاة، وهذه العملية يجزيها خبراء الخطوط الفنيون، فيقوم الخبير بفحص الخط الذي حصل إنكاره ودراسة خطوط الكتابة باليد، لها قواعد وأصول أساسها أن لكل شخص طريقة معينة في الكتابة لا يشترك معه فيها أحد غيره حتى لو كان قد تعلم الكتابة معًا منذ الصغر، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة منها درجة الثقافة والتعليم، وطريقة إمساك الشخص القلم أو الريشة، وطريقة جلوسه أو قيامه أثناء الكتابة وحالته النفسية، وتعتمد عملية مضاهاة الخطوط على خبرة القائمين بها، مع التقيد بالقواعد والأصول التي يتعين على الخبير أن يلتزم، بها أثناء للخط بصفة عامة وهل هو كبير أو صغير، وطريقة كتابة السطور، ومدى الضغط على الخطوط في أجزاء الكلمة المختلفة، ثم وقفات اليد عليها، وإستقامة الخط وميله إلى احدي الجهات أو تقطعه في مواضع مختلفة، ولقد تقدم اليوم علم دراسة خطوط الكتابة اليد، (علم الجرافولوجيا) حتى أصبح من المستطاع معرفة أخلاق المرء من خط يده، فلا تقتصر أهمية فحص الخط على معرفة الشخص الذي كتبه وإنما تمتد إلى معرفة عاداته وأخلاقه ويقدم الخبرة في الخطوط تقاريرها للمحكمة لأن كانت المحكمة لا تلتزم برأي الخبير الذي إنتدبته، فلها أن تحكم بما يخالفه لأنها لا يمكن أن تقضى بغير ما تقنع هي به ويرتاح إليه ضميرها، ولئن كان القاضي الحرية التامة في تقدير عمل الخبير الذي ندبه، فله أن يأخذ برأيه وله ألا يأخذ به، وله أن يأمر بإجراءات أخرى من إجراءات الإثبات، إلا إستخلاص قضائه لا بد وأن يكون إستخلاصة سائغا مما أمر به ومما يكون في ملف الدعوى من المستندات وقرائن.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في ٣٢ يناير ١٩٦٥ ، السنة العاشرة، ص(٤٣٩)

كما أرسى محكمة القضاء الإداري في هذا المجال المبدأ التالي:

المبدأ رقم (١٣٤٤) - أوراق إجابة الطالب هي عنصر من مقومات القرار الإداري بنتيجة الإمتحان، ولا يسوغ القول بأن إثبات عكسها لا يتم إلا بطريق الإدعاء بالتزوير، بل هي تخضع لإقتناع المحكمة ومن وسائلها الأمر بتحقيق صحة خط الطالب بالمضاهاة.

الحكم

القرار الإداري باعتباره ورقة إدارية يمكن مناقشة المشروعية فيه بكافة طرق الإثبات، ذلك أن القرارات الإدارية والقرارات الفردية منها على وجه الخصوص وإن كانت أوراقاً رسمية بمعناها العام حررها أو يؤشر عليها موظفون عموميون، إلا ليست من طبيعة الأوراق الرسمية المعروفة، في نطاق القانون الخاص والتي أشارت إليها المادة العاشرة من قانون الإثبات الصادر به القانون والتي أشارت إليها المادة العاشرة من قانون الإثبات الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، فهذه الأوراق التي تكون القرار الإداري لا يسوغ التسليم مطلقاً بأن إثبات عكس ما جاء بها لا يكون إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير. وحيث إن أوراق الإجابة موضوع الدعوى هي من عناصر ومقومات القرار الإداري المطعون فيه، فهي على الأساس تخضع فيما يتعلق بالتثبت من صحة صدورها من الطالب المذكور، ونسبتها إليه لاقتناع المحكمة في هذا الشأن على ما يسفر عنه وزنها لكافة الأدلة القائمة في الدعوى وذلك بكافة طرق الإثبات. وإذا كانت المادة ٣٠ من قانون الإثبات الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على أنه إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها، لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع شاهدة الشهود أو بكليهما.

وحيث أنه لكل ما تقدم ترى المحكمة توطئة للفصل في الدعوى بشقيها ندب خبير لمضاهاة خط ابن المدعي... المحرر به أوراق إجاباته التي أنكرها والمودعة ملف الدعوى علي ما هو ثابت بخطه الوارد بورقة اللغة العربية وكذلك بالأوراق الخاصة بالبيانات الملصقة بأوراق الإجابة في جميع المواد وذلك لبيان ما إذا كان الخط المنسوب له في تلك الأوراق المشار إليها التي ينكرها هو خط الطالب المذكور.

(محكمة القضاء الإداري - جلسة ١٩٧٠/٦/١٦ - س ٤٢ ص ٩٤٣)

والأصل أن عملية تحقيق الخطوط تتعلق صحة الأوراق العرفية والتحري عن حقيقتها، في حين أن الطعن بالتزوير ينصب على جميع الأوراق الرسمية والعرفية على السواء^(١)

المطلب الثاني

الإدعاء بتزوير المحررات

ومن التطبيقات القضائية في مجال «الإدعاء بتزوير المحررات» تطبيقاً لأحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات ورقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المبدأ رقم (١٣٤٥) - إذا رأت المحكمة أن إدعاء التزوير منتج وجائز تأمر بالتحقيق وفي حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم على مدعي التزوير بالغرامة. يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة عليها الدعوي بتقرير في قلم الكتاب ثم يعلن مدعي التزوير خصمه في الأيام التالية للتقرير بذاكرة يبين فيها شواهد للتزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته به - إذا رأت المحكمة أن إدعاء التزوير منتج وجائز تأمر بالتحقيق (م - ٥٥) في حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين للحكم على مدعي التزوير بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه ولا يحكم عليه بغرامة إذا ثبت ما أدعاه (م ٥٦).

(الطعن رقم ٣٢٤٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

المبدأ رقم (١٣٤٦) - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوي إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.

الحكم

المواد ٢٩، ٤٩، ٥٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات إنكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها أمام المحكمة التي قدم لها المحرر وذلك بالإجراءات والشروط التي حددها القانون - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوي إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت

(١) انظر: الدكتور / أحمد كمال الدين موسى - المرجع السابق - ص ٢١٦

وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها - للمحكمة أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعي عن إثبات دعواه.

(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٩١)

المبدأ رقم (١٣٤٧) - لا تلتزم المحكمة بتنفيذ إجراء رأت أنه لم يعد له ضرورة في تكوين عقيدتها في شأن تزوير المستند من عدمه.

الحكم

للمحكمة في سبيل ذلك أن تكون عقيدتها من الأوراق والمضاهاة التي تجربها بنفسها فقاض الموضوع هو الخبير الأعلى ، ويمكنه المضاهاة بنفسه دون حاجة إلى اللجوء إلى إجراء آخر، إلا إذا استغلق عليه الأمر وأصبح غير قادر على تكوين عقيدته في شأن المستند المدعي بتزويره.

(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٣٧ق - جلسة ٥/١/١٩٩٣)

المطلب الثالث

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

في الدفع بالتزوير (الإدعاء بالتزوير)

أرست المحكمة الإدارية العليا العديد من المبادئ القانونية في مجال " الإدعاء بالتزوير " في ضوء أحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات نعرض فيما يلي لأهمها :

المبدأ رقم (١٣٤٨) - الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة كتلك الإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالإدعاء بالتزوير - القضاء الإداري ، فيما لم يرد فيه نص في قانونه يستوفي أحكام الإجراءات من قانون المرافعات - الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ريثوقف عليها الحكم وكلما كان

الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير .

الحكم

إن قوام المنازعة الإدارية ما يودعه أطرافها بها من مستندات وقد يعترض أحد الخصوم على قيمة ما يقدمه خصمه من هذه المستندات وذلك كوجه من أوجه دفاعه الموضوعية ويصفها بأنها مزورة ويؤكد اعتراضه بالإدعاء بالتزوير . ومن حيث أن الأحكام المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة لم تنظم الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة كذلك الإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات في الباب الخاص بالإدعاء بالتزوير في المادة ٢٨ وما بعدها ولما كان القضاء الإداري ، فيه^١ لم يرد فيه نص في قانونه يستوفي أحكام الإجراءات من قانون المرافعات ، إعمالاً لنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في نطاق ما سبق بيضاحه وبمراعاة الاعتبارات السالف بيانها . ومن حيث أن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة عارضة كدفع مانع من قبول الدعوى أو كاية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم و كلما كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوى قبل الفصل في أمر التزوير . ومن حيث أن المبرر لعقد مطلب خاص بالإدعاء بالتزوير في قانون المرافعات هو الاعتراف لبعض الأوراق بحجية خاصة لا يكفي لدفعها مجرد إنكار الورقة إلا أن رعاية هذه الحجية لا تقتضي تعطيل الدعوى وغل يد قاضيها بترك تسيير إجراءات التحقيق والعودة إلى الموضوع لمشيئة الخصوم فتضمن القانون أوضاعاً تكفل أن لا يقدم على الإدعاء بالتزوير إلا خصم جاد مثابر مستعد للإثبات وهذه كلها من خصائص القضاء الإداري الذي يهيمن على الدعوى ولا يتركها لمشيئة الخصوم إذ أوجب الشارع أن يقدم الإدعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب ، تحدد فيه مواضع التزوير كلها ، فإن خلا من هذا التحديد كان باطلاً . كما أوجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بذاكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه ، ومتى حصلت المرافعة على أساس المذاكرة المبينة بها شواهد التزوير نظرت المحكمة فيما إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع فإن وجدته منتجاً

ولم تجد في وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها ورأت أنه لا بد لذلك من إجراء التحقيق الذي طلبه مدعى التزوير في مذكرته أمرت بالتحقيق وكان عليها أن تبين في حكمها الصادر بالتحقيق الوقائع التي قبلت تحقيقها والإجراءات التي رأت إثباتها بها ، ويترتب على صدور الحكم بالتحقيق في الإدعاء بالتزوير إيقاف صلاحية الورقة للتنفيذ إذ أن المحكمة لا تحكم بالتحقيق إلا إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الورقة أو تزويرها وإلا إذا رأت أن إجراء التحقيق نفسه منتجاً وجائزاً كما أن هناك الغرامة التي فرضها القانون وقدرها خمسة وعشرون جنيهاً وأوجب الحكم بها كعقوبة حتمية لا مناص منها على مدعى التزوير إذا حكم بسقوط حقه في إدعائه أو برفضه فضلاً عن أن الدعوى لا توقف لسبب الإدعاء بالتزوير وكل أولئك يجرّد الإدعاء بالتزوير من لدن الخصومة الشخصية ويمكّن الدعوى للقاضي يوجهها ويكلف الخصوم فيها بما يراه لازماً لاستيفاء تحضيرها وتحقيقها وتبليغها للفصل فيها الأمر الذي يبيح للقضاء الإداري أن يستوحي إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون المرافعات وأن يسير على مقتضاها لأن هذا المتقضى يهدف إلى التثبيت من صحة جميع الأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى ولا يتعارض مع المبادئ العامة للإجراءات الإدارية ويتفق مع ما تضمنته المادة ٣ من قانون إصدار مجلس الدولة التي تجيز للقضاء الإداري أن يطبق أحكام إجراءات قانون المرافعات عندما لا يكون هناك نص صريح في قانونه .

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٧ القضائية جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٦٣ - ص ٩ ص ٨٦)
المبدأ رقم (١٣٤٩) - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها.

الحكم

أنه لا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق - ذلك أن المادة ٤٨٤ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه " إذا كان الادعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لإقتناع المحكمة بصحة الورقة أو بتزويرها ورأت أن إجراء التحقيق منتج رجائز أمرت بالتحقيق " - قد أفادت بأنه لا إلزام

على المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن إثبات ما ادّعاه .

(الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ١٠ القضائية - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦ - س ١٢ ص ٣٦٥)
للمبدأ رقم (١٣٥٠) - ضياع المستندات ليس بمضيق للحقيقة في ذاتها ما دام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى - مظاهر اعتبار الورقة من الأوراق والسجلات الرسمية.

الحكم

وحيث إنه وعن اثبات براءة ذمته فإنها لا تكون الا بالاستناد إلى تلك الكشوف وهي تحت إشراف جهة الإدارة على النحو السالف بيانه فمن ثم فلا ينتقل عبء الاثبات إلى المطعون عليه الأول بل تبقى الطاعنة ملتزمة باثبات مديونية المطعون عليه الأول ومقدارها ، تنفيذاً للبند السابع المشار إليه وليس من شك في سلامه ذلك البند فيما تضمنه من لقاء عبء الاثبات على عاتق المحافظة للطاعنة باعتبار أن قواعد الاثبات ليست من النظام العام وأنه يجوز الاتفاق على عكسها .
إن ضياع المستندات ليس بمضيق للحقيقة في ذاتها ما دام من المقدور الوصول إلى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى .

إنه وإن كانت للأوراق الرسمية ، وهي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من نوى الشأن ، حجية على الكافة لا تسقط عنها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، " المادة ٣٩٠ مدني وما بعدها " غير أنه لم تتوافر في السجل المشار إليه المظاهر التي تنبئ عن إعتباره من الأوراق والسجلات الرسمية فهو غير مرقم الصفحات وغير مختوم بخاتم الدولة ولا يوجد بها أى توقيع لموظف عام ، وملئ بالشطب والكشط والتصحيح، كما أنه لم يثبت في هذا السجل مصدر البيانات الواردة فيه أو تاريخ اثباتها وهل حققها الموظف الذي حررها بنفسه أو تلقاها من موظف آخر أو نقلها عن أوراق أخرى رسمية أو عرفية وذلك فإن السجل المشار إليه يفقد كل قيمة له باعتباره ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ١٠ اق - جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٦٧ - س ١٣ ص ٢٢٨)

المبدأ رقم (١٣٥١) - الطعن بتزوير الأوراق - الحكم بالغرامة لا يكون إلا إذا قضي بسقوط حق مدعي التزوير في ادعائه أو برفضه ، عدم جواز الحكم بالغرامة إذا قضي بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج.

الحكم

ومن حيث إنه لما كان الأمر كذلك وكانت هيئة مفوضي الدولة قد قامت بتحضير الدعوى الماثلة وهيأتها للمرافعة وأعدت تقريراً مسبباً بما ارتأته في شأنها ، وكانت الدعوى صالحة للفصل في موضوعها بعد أن أبدى طرفاً المنازعة دفاعهما كاملاً معززا بما قدماه من مستندات ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي تصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه ، بما لا يسوغ معه القول بأن تقرير هيئة مفوضي الدولة اقتصر على طلب الفصل في الادعاء الذي أثاره المدعى عليه بالتزوير لأنه ليس ثمة ما يلزم المحكمة - على ما سلف بيانه - بالرجوع إلى هيئة مفوضي الدولة لاستكمال ما شاب تقريرها من نقص أو قصور . وبناء عليه فليس صحيحاً في القانون ما ذهب إليه تقرير الطعن من أنه كان يتعين على المحكمة أن تعيد الدعوى للتحضير لتقول هيئة مفوضي الدولة تقريرها في موضوع الدعوى .

إن ما ينعاه الطعن من أن المحكمة قد أخطأت بعدم قضائها بالزام المدعى عليه بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم وذلك بعد أن قضت بعدم قبول الادعاء بتزوير الأوراق التي صعد عليها المدعى عليه بالتزوير ، أن ما ينعاه الطعن في هذا الشأن مردود بأن الحكم بالغرامة المذكورة لا يكون وفقاً لحكم المادة السابقة إلا إذا قضي بسقوط حق مدعي التزوير في ادعائه أو برفضه ، ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بسقوط حق مدعي التزوير في ادعائه نظراً لأن المدعى قام باعلاز تقرير الإدعاء بالتزوير وشواهدة خلال الميعاد القانوني المبين في المادة ٢٨١ مرافعات كما لم يقض الحكم برفض الادعاء بالتزوير ، وإنما قضي بعدم قبوله تأسيساً على أنه غير منتج في الدعوى فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ١٤٠٤ - جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٣ - س ١٩ ص ٢٠)
المبدأ رقم (١٣٥٢) - عدم جواز الطعن في صحة بيانات السجل وبيانات

بطاقات الحيازة المأخوذة منه الا بطريق الطعن بالتزوير بالطرق المقررة قانونا.

الحكم

ومن حيث إن المستفاد من أحكام نصوص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٨ المشار إليهما ما يلي :

أولا : وجوب إنشاء سجل في كل قرية تدون فيه كافة الحيازات الزراعية الكائنة بزمam القرية، سواء كان سبب الحيازة الملكية أو الايجار أو أى استغلال آخر . وتؤخذ بيانات البطاقة الحيازية من البيانات الثابتة بهذا السجل، ويعتبر السجل والبطاقة من الأوراق الرسمية بحكم ذلك القانون وأن ما دون فيها من بيانات قائم بها محررها في حدود مهمته حجة على الناس كافة الأمر الذي ينبني عليه عدم جواز الطعن في صحة بيانات السجل وبيانات بطاقات الحيازة المأخوذة منه الا بطريق الطعن بالتزوير بالطرق المقررة قانونا .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ١٧١ق - جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ١٣٩)
المبدأ رقم (١٣٥٣) - الصورة الرسمية لطلب الشهر العقاري حجة على الهيئة الطاعنة ولا سبيل أمامها لانكار حجيتها إلا الطعن فيها بالتزوير.

الحكم

ومن حيث أنه عن قبول الهيئة الطاعنة بأن طلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ موضع شك بمنع التعويل عليه كدليل على ثبوت التاريخ فإن قولهما مردود عليه بأن الصورة الرسمية لطلب الشهر العقاري تعتبر محررا رسميا في حكم المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم فهي حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قائم بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن أمامه ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا ولذلك فإن الصورة الرسمية لطلب الشهر رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ حجة على الهيئة الطاعنة ولا سبيل أمامها لانكار حجيتها إلا الطعن فيها بالتزوير وهو الأمر الذي لم تفعله الهيئة الطاعنة ومن ناحية أخرى فقد قدمت المطعون ضدها حافظة مستندات لهذه المحكمة تتضمن شهادة رسمية من مأمورية الشهر العقاري بأبوالمطامير تشهد فيها المأمورية بأن الطلب ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ مؤرخ ٤/٦/١٩٦٩ وليس ١٠/٤/١٩٦٩ كما ورد بطريق الخطأ في الطلب السابق وبذلك يكون هذا الوجه من أوجه الطعن على غير أساس سليم من القانون أو الوقائع.

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ١٨١ق - جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٤ - س ١٩ ص ٤٠٥)

المبدأ رقم (١٣٥٤) - المحرر الرسمي وصورته الرسمية المطابقة لأصله، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود ما أعد له، ولا تهدر حجته الا إذا ثبت تزويره.

الحكم

ومن حيث إن المحرر الرسمي، وكذلك صورته الرسمية المطابقة لأصله، يكون حجة على الناس كافة بما دون فيه من أمور في حدود ما أعد له، ولا تهدر حجته الا إذا ثبت تزويره، ولما كانت الصورة التي قدمتها الجهة الادارية من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر صورة رسمية طبق أصلها صدرت من الجهة المنوط بها حفظ أصول القرارات الجمهورية، فتكون لها والحالة هذه حجية القرار الأصلي، وليس من سبيل أمام من ينكر وجود القرار المذكور أو يدعى عدم صحة ما ورد به الا أن يطعن في الصورة الرسمية بالتزوير " المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإثبات" وبما أن المدعية لم تطرق ذلك السبيل فلا يجديها انكارها للقرار المشار إليه ويكون هذا السبب من أسباب طعنها فاقدا سنده .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ١٦ اق - جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٧٦ - س ٢١ ص ٢١٦)
المبدأ رقم (١٣٥٥) - الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوي -السير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوي يتوقف عليها الحكم في موضوعها -إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فإنه لا يتصور إمكان الحكم في الدعوي قبل الفصل في أمر التزوير .

الحكم

ومن حيث إن المادة ٤٩ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوي بالتقرير في قلم الكتاب ويبين في هذا التقرير كل مواضع التزوير المدعي بها وإلا كان باطلا ويجب أن يعلن مدعي التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوطه" .

ومن حيث أن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع

الدعوي والسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية منازعة في واقعة من وقائع الدعوي يتوقف عليها الحكم في موضوعها ،كلما كان الإدعاء بالتزوير منتجا في أصل النزاع فلا يتصور إمكان الحكم في الدعوي قبل الفصل في أمر التزوير .

ومن حيث متى كان ذلك كذلك وكان سند الجهة الإدارية في إلزام المدعي عليه الأول يرتكز أساسا علي التعهد المدون بطلب الالتحاق بالبعثة المشار إليها فإن إدعاء -المدعي عليه الثاني بتزوير توقيع علي ما سلف البيّن وإنكاره التوقيع علي المستند المتقدم ذكره وتحديدده وسيلة إثبات تزوير توقيعيه يكون منتجا في الدعوي ولا حجة في القول في أن توقيع المدعي عليه الثاني تم أمام موظفين عموميين ذلك لأن المدعي عليه الثاني قد حدد موضع التزوير مقررًا بأن التوقيع الوارد علي التعهد المشار إليه ليس توقيعيه ولم يصدر منه وأن وسيلة إثبات التزوير هو أهل الخبرة والاستكتاب وغير ذلك من الإجراءات وهو ما يكفي لإقتناع المحكمة بجدية الطعن بالتزوير دون أن ينال إقتناعها هذا أن التوقيع تم أمام موظفين عموميين إذ أن الطاعن لم يسند تزوير توقيعيه إلي جهة الإدارة - ومن ثم يكون الإدعاء بتزوير توقيع المدعي عليه الثاني قائما علي سند سليم من القانون - وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضي برفض الطعن بالتزوير وتغريم المدعي عليه الثاني مبلغ خمسة وعشرين جنيها يكون قد خالف القانون.

ولما كان الأمر كذلك وكان الفصل في موضوع الدعوي بالنسبة للطاعن يتطلب بادئ الأمر حسم النزاع حول صحة التوقيع المدعي تزويره لذلك فقد تعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تقدم وبقبول إدعاء المدعي عليه الثاني تزوير توقيعيه علي التعهد السالف الذكر -ويندب رئيس مكتب أبحاث التزوير والتزييف بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة وإيداء الرأي في صحة أو تزوير توقيع المدعي عليه الثاني السيد/..... علي التعهد المدون بالصفحة الرابعة من طلب الالتحاق ببعثة كيمياء الصياغة والطباعة رقم ٩٣/٢ المشار إليها بأسباب هذا الحكم وصرحت للخبير المنتدب بالإطلاع علي أوراق الدعوي وما يري لزوم الإطلاع عليه من أوراق بالجهات الرسمية أو غيرها واستكتاب المدعي عليه الثاني -مخ إبقاء الفصل في المصروفات حتى الفصل في موضوع الطعن.

(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ - س ٢٣ ص ٢٥)

المبدأ رقم (١٣٥٦) - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على إنتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها.

الحكم

مفاد نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية أن إنكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون الإدعاء بتزويره أمام المحكمة التي قدم أمامها المحرر ونص بالإجراءات والشروط التي حددها القانون - لا إلزام على المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل على إنتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعى عن إثبات ما إدعاه .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٦ قضائية - جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٨٢ - س ٢٧ ص ٦٣٣)

المبدأ رقم (١٣٥٧) - إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ونم تجد المحكمة في وقائع الدعوي وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعي التزوير.

الحكم

نص قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية علي أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير يقدم إلي قلم الكتاب تحدد فيه مواضع التزوير كلها وأن يعلن الخصم خلال الثمانية أيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يريد إثباته بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه ومتى حصلت الرافعة علي أساس المذكرة الميينة نظرت المحكمة فيها فإذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في النزاع ولم تجد المحكمة في وقائع الدعوي وأوراقها ما يكفيها في تكوين إقتناعها بصحة الورقة أو تزويرها أمرت بإجراء التحقيق الذي طلبه مدعي التزوير ويتعين الإلتزام بإتباع هذه الإجراءات التي نص عليها قانون الإثبات في مجال الإدعاء بالتزوير أمام محاكم مجلس الدولة.

(الطعن رقم ١٥٣٥ و ١٥٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٨٢ - س ٢٨ ص ٢٣٢)

المبدأ رقم (١٣٥٨) - للمحكمة أن تجري المضاهاه في دعوى التزوير بنفسها

دون الاستعانة بخبير إذ للقاضي أن يبني قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى .

الحكم

تعهد الكفيل بالزامه بالتضامن مع المدعى عليه الأول في سداد النفقات والرواتب التي صرفت للأخير أثناء أجازته الدراسية - الطعن عليه بالتزوير - حق المحكمة في سبيل إستجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير - كما لها أن تجرى المضاهاه في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير إذ للقاضي أن يبني قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره صاحب التقرير الأول في كل ما يتعلق بوقائع الدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٢ - س ٢٨ ص ٣٢٥)
المبدأ رقم (١٣٥٩) - يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم برد أي محرر وتقرير بطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور.

الحكم

المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يجوز للمحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير أن تحكم برد أي محرر وتقرير بطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالة أو من ظروف الدعوى أنه مزور - شرط ذلك يجب على المحكمة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي إستبانت منها ذلك - تقرير ما إذا كان الدليل منتجاً أو غير منتج في الدعوى مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيها ما دام الحكم مؤسساً على أسباب من شأنها أن تؤدي إليه .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٨٣)
س ٢٨ ص ٥٣٠)

المبدأ رقم (١٣٦٠) - يلزم لإجراء المضاهاه في حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذي يجرى المضاهاه عليه على محرر رسمي والا يجوز قبوله.

الحكم

المادتان ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ و ٣٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - يلزم لإجراء المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم أن يكون الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع الذي يجرى المضاهاة عليه على محرر رسمي والا يجوز قبوله - تطبيق للأوراق والمحركات الرسمية - لا يجوز إعتبار تاريخ وفاة كاتب العقد تاريخاً ثابتاً ما دام كاتب للعقد لم يوقعه بصفته متعاقداً أو شاهداً أو ضامناً. (الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٢٧ القضائية جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ - ٢٩ ص ١٠٥٤) المبدأ رقم (١٣٦١) - مجرد الإدعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفي لإبطال التحقيق.

الحكم

عدم سلامة إجراء من إجراءات التحقيق ليس من شأنه إبطال كل الإجراءات - مجرد الإدعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفي لإبطال التحقيق - أساس ذلك : أن القانون رسم للطريق الذي يتعين على من يقدم هذا الإدعاء سلوكه . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩ - ٣١ ص ١٤٧١) المبدأ رقم (١٣٦٢) - للمحكمة إذا رأت أن الإدعاء بالتزوير منتج وجائز أن تأمر بالتحقيق وفي حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم على مدعي التزوير بالغرامة.

الحكم

تطبيقاً لأحكام المواد من ٤٩ إلى ٥٩ من قانون الإثبات ورقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يكون الإدعاء بالتزوير في أية حالة عليها الدعوي بتقرير في قلم الكتاب ثم يعلن مدعي التزوير خصمه في الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباته به - إذا رأت المحكمة أن إدعاء التزوير منتج وجائز تأمر بالتحقيق (م - ٥٥) في حالة الحكم بسقوط حق مدعي التزوير في إدعائه أو الحكم برفض الإدعاء بالتزوير يتعين الحكم على مدعي التزوير بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنية ولا يحكم عليه بغرامة إذا ثبت ما أدعاه (م ٥٦)

(الطعن رقم ٣٢٤٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

المبدأ رقم (١٣٦٣) - عدم جواز جحد ما يتعلق بتاريخ صدور الحكم إلا بطريق

الطعن بالتزوير مادام أنه لم يثبت أنه ثمة خطأ مادياً قد وقع في هذا التاريخ .

الحكم

ولا وجه لما أثاره الطعن من إدعاءات غير سديدة، لا دليل عليها تتعلق بتاريخ صدور الحكم المطعون فيه . إذ أن الثابت من مسودة الحكم ، ونسخته الأصلية وجميع أوراق الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ وكان قد تم إخطار المدعي قانوناً بجلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ والتي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ ومن ثم فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما يتعلق بتاريخ صدور الحكم المطعون فيه إلا بطريق التزوير ، مادام أنه لم يثبت أن ثمة خطأ مادياً قد وقع في هذا التاريخ.

(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

المبدأ رقم (١٣٦٤) - دعوى - حكم في الدعوى - بطلان الأحكام - عدم إخطار المدعى عليه بتاريخ الجلسة - المادة " ٣٠ " من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - إثبات الإخطار بورقة رسمية بناء على أمر من المحكمة لا يدحضه سوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير في بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك.

الحكم

يعتبر إخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى إجراءً أساسياً وضمانة جوهرية للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لإبداء ما يعن لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على إغفاله بطلان في الإجراءات يبطل الحكم الذي إستند إليه - إثبات الإخطار بورقة رسمية بناء على أمر من المحكمة لا يدحضه سوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير في بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك - أساس ذلك / : - أنه متى تحقق الإخطار ببيانات ثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين عموميين مختصين بإثباتها بحكم وظائفهم فلا يكفي إنكارها مجرد الإدعاء بما يخالفها .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٧/ ١١/ ٢٨ - س ٣٣ ص ٢٨٠)
المبدأ رقم (١٣٦٥) - الطعن على المستند بالتزوير يستوجب إتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون الإثبات - تخلف تلك الإجراءات يستوجب الالتفات عن الإدعاء بالتزوير.

الحكم

وإذا كان المطعون ضده ينازع في صحة الخريطة المشار إليها بمقولة أنها رسم أعدته جهة الإدارة حديثاً لتقدمه للمحكمة الإدارية العليا خدمة لوجهة نظرها في شأن النزاع المائل وزعماً من جانبها بأن هذا الرسم مطابق للأمر العالي المذكور ، فإن المطعون ضده لم يطعن في الخريطة بالتزوير ولم يتخذ إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في الفرع الثاني من الفصل الرابع بالباب الثاني من قانون الإثبات في المولد المدنية والتجارية ومن ثم يتعين الالتفات عما ذكره المطعون ضده في هذا الخصوص . وإن أُنْتهى الحكم المطعون فيه لعدم تقديم المستندات إلى المحكمة - إلى إلغاء القرار المطعون فيه فمن ثم يكون هذا الحكم مجانياً للصواب ومخالفاً للقانون ويتعين الحكم بإلغائه وبرفض الدعوى وإلزام المطعون ضده المصروفات.

(لطن رقم ٣٤٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١٠٩٩)

المبدأ رقم (١٣٦٦) - يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير ان تحكم برد أى محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور.

الحكم

لا تثريب على المحكمة في عدم اعتدادها بشهادتي الميلاد المقدمتان من نوى الشأن ما دامت لم تطمئن لصحتها لعدم وجود ما يؤيدهما من القيد في دفتر المحفوظات - أساس ذلك: المادة ٥٨ من قانون الإثبات - يجوز للمحكمة ولو لم يدع امامها بالتزوير ان تحكم برد أى محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور - يجب أن يتضمن الحكم الظروف والقوانين التي تبينت منها ذلك .

(المحكمة الإدارية العليا - لطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨ / س ٣٣ ص ١٥٢٩)
المبدأ رقم (١٣٦٧) - إنكار التوقيع الوارد على محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها أمام المحكمة التي قدم لها المحرر وذلك بالإجراءات والشروط التي حددها القانون.

الحكم

المواد ٢٩ ، ٤٩ ، ٥٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون

الإثبات إنكار التوقيع الوارد علي محررات رسمية يكون بالإدعاء بتزويرها أمام المحكمة التي قدم لها المحرر وذلك، بالإجراءات والشروط التي حددها القانون - لا إلزام علي المحكمة برحالة الدعوي إلي التحقيق لإثبات الإدعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوي ومستنداتها كاثية لتكوين عقيدتها - للمحكمة أن تستدل علي انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوي وملابساتها وما تستخلصه من عجز المدعي عن إثبات دعواه.

(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٩١ - س ٣٧ ص ٣٦٦)
المبدأ رقم (١٣٦٨) - لا يجوز اتخاذ إجراءات التقاضي ستاراً للتطاول على أحد أو النيل منه بغير حق.

الحكم

إذا كان المتقاضى قد استنفذ طرق الطعن في الأحكام وعن له إقامة دعوى بطلان أصلية في حكم نهائي أو طعن بالتزوير في إجراء تعلق به فهذا حقه - شرط ذلك : أن يترفق بأوضاع القضاء ورجاله وأن يتوخى الحيطة والحذر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . وعليه ألا يتخذ من إجراءات التقاضي ستاراً للتطاول على أحد أو النيل منه بغير حق وألا يجترئ من الأوراق نتفاً متفرقة يحاول الجمع بينها برباط واهي العري ليصنع منها ثوباً يستعصى على الحقيقة لبسه - سبب ذلك : حتى لا تكون دعوى البطلان الأصلية ذريعة للالتفاف حول حجية الأحكام النهائية ومحاولة المساس بها

(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٩٢ - س ٣٨ ص ٢٤١)
المبدأ رقم (١٣٦٩) - قاض الموضوع هو الخبير الأعلى ، ويمكنه المضاهاة بنفسه دون حاجة إلى اللجوء إلى إجراء آخر.

الحكم

لا تلتزم المحكمة بتنفيذ إجراء رأت أنه لم يعد له ضرورة في تكوين عقيدتها في شأن تزوير المستند من عدمه - وللمحكمة في سبيل ذلك أن تكون عقيدتها من الأوراق والمضاهاة التي تجريها بنفسها فقاض الموضوع هو الخبير الأعلى ، ويمكنه المضاهاة بنفسه دون حاجة إلى اللجوء إلى إجراء آخر، إلا إذا استغلق عليه الأمر وأصبح غير قادر علي تكوين عقيدته في شأن المستند المدعي بتزويره.
(الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٥ / ١ / ١٩٩٣ - س ٢٨ ص ٤٤٢)

المبدأ رقم (١٣٧٠) - لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً.

الحكم

المادة (٤٤) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً - يجب ان يكون القضاء بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من تقديم ما عسى أن تكون لديه من أدلة أخرى في الدعوى - أثر ذلك : وجوب الحكم في شأن تزوير المحرر قبل الحكم في الموضوع.

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/ ٥/ ٨ - س ٣٨ ص ١١٢٠)
المبدأ رقم (١٣٧١) - يجب مراعاة الإجراءات التي قررها المشرع للإدعاء بالتزوير - من هذه الإجراءات بيان شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يمكن بها إثبات هذا التزوير.

الحكم

المواد ٤٩ وما بعدها من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية يجب مراعاة الإجراءات التي قررها المشرع للإدعاء بالتزوير - من هذه الإجراءات بيان شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يمكن بها إثبات هذا التزوير - عدم اتباع هذه الإجراءات يؤدي إلى سقوط حق الطاعن في الادعاء بالتزوير.

(الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٤/ ١/ ٢٩ - س ٣٩ ص ٧٦٩)
المبدأ رقم (١٣٧٢) - المادة (٤٩) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الإثبات في المواد المدنية - مجرد الإهمال في تحري الواقعة المثبتة في المحرر مهما كانت درجته لا يتحقق به الركن المعنوي للجريمة.

الحكم

التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً التزوير المادى هو الذى ينصب على البناء المادى للمحرر المتمثل فى الكتابة - التزوير المعنوى ينصب على جوهر المحرر ومعناه - حدد قانون العقوبات طرق التزوير المعنوى على سبيل الحصر - من بين هذه الطرق تغيير لقرارات أولى الشأن - يتحقق التزوير فى هذه الطريقة كلما غير كاتب المحرر فى الحقيقة التى أدلى بها صاحب الشأن أو أغفل إدراج ما أقربه كلياً أو جزئياً مادام قد ترتب على ذلك تغيير المعنى الذى

أراد صاحب الشأن اثباته التزوير المعنوي هو جريمة عمدية يتطلب المشرع لقيامها توافر القصد الجنائي ويتحقق بتوافر علم الجاني بعناصر الجريمة واتجاه إرادته إلى ارتكابها بأن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر - مجرد الإهمال في تحري الواقعة المثبتة في المحرر مهما كانت درجته لا يتحقق به الركن المعنوي للجريمة - الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض يجب أن تقوم على يقين فعلي - لا يمكن لقيام القصد الجنائي مجرد القول بأنه كان واجب من نسب إليه التزوير أن يعرف الحقيقة أو أنه كان بوسعه أن يعرفها .

(لطن رقم ٣٩٤٦ - لسنة ٣٧ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٤١٥ -
ولطن رقم ١٩٤٧ - لسنة ٣٩ق - جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٩٤ - س ٣٩ ص ١٤١٥)
المبدأ رقم (١٣٧٣) - دعوى - دعوى البطلان الأصلية - أسبابها - ما يخرج عنها - الإدعاء المجرد بالغش والتدليس.

الحكم

أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر من أعلى محكمة طعن بالنسبة للقضاء الإداري ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها إلا إذا شاب الحكم عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية - الإدعاء المجرد بصدور الحكم استناداً إلى مستندات غير صحيحة طويت على تدليس وغش يصل إلى درجة التزوير لا يكفي في حد ذاته إلى وسم الحكم بعيب ينحدر به إلى درجة الانعدام - أساس ذلك: أن للمحكمة أن تقدر صحة المستندات وسلامتها بمقتضى سلطتها التقديرية طالما أن المدعى لم يشكك في صحتها أو يدعى تزويرها طبقاً للإجراءات المقررة قانوناً في هذا الشأن .

(لطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٤ - س ٤٠ ص ٦٧٧)
المبدأ رقم (١٣٧٤) - لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا - يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى.

الحكم

أجاز المشرع للمحكمة أن تعدل عما امرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها في موضوع النزاع - في حالة عدول المحكمة عن الإجراء يجب عليها بيان أسباب هذا العدول في محضر

الجلسة او باسباب الحكم حتى يطمئن الخصوم الى علة العدول - المحكمة لا تلتزم ببيان اسباب عدولها عن الاجراء الا في حالة طلبه من احد الخصوم - اذا كانت المحكمة هي التي امرت باتخاذ اجراء الاثبات من تلقاء نفسها فانها تملك العدول عنه دون نكر الاسباب - اساس ذلك : ان العدول في هذه الحالة لا يمس أى حق للخصوم - للمحكمة ان تحكم برد أى محرر او بطلانه اذا ظهر لها بجلاء من حالته أو ظروف الدعوى انه مزور - يجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ودون أن تنقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ^٥ لا يجوز الحكم بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا - يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى - أساس ذلك : الا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزوير أو ثبوت الحق في صحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من ادلة قانونية اخرى - يشترط لذلك أن يكون الادعاء بالتزوير مقبولا ومنتجا في النزاع - لا مجال لاعمال هذه القاعدة متى قضى الحكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير لانه غير منتج - إذا قضت المحكمة برد وبطلان الورقة المقدمة سندا في الدعوى والمطعون عليها بالتزوير فان هذا لا يعنى بطلان التصرف القانوني ذاته .

(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٨ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٥٣١)
المبدأ رقم (١٣٧٥) - أحوال سقوط الحق في التزوير.

الحكم

يشترط لاقامة دعوى التزوير الفرعية مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في قانون الاثبات - عدم اتباع تلك الاجراءات يؤدي الى سقوط الحق في الادعاء بالتزوير.

(الطعن رقم ٣٩٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٥ - س ٤٠ ص ١٦٠٩)
المبدأ رقم (١٣٧٦) - للمحكمة سلطة تقدير ادلة التزوير ولا يلزمها القانون باجراء تحقيق متى اطمأنت الي عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى او الطعن ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها.

الحكم

المادة رقم ٥٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن اصدار قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية .

للمحكمة سلطة تقدير ادلة التزوير ولا يلزمها القانون باجراء تحقيق متى اطمأنت الي عدم جدية الادعاء بالتزوير ووجد في وقائع الدعوى او الطعن ومستنداتها ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة المدعي بتزويرها - اساس ذلك : ان اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم يتحتم اجراؤه بل هو امر متروك لتقدير محكمة الموضوع التي لها ان تكون عقديتها بتزوير الورقة او بصحتها علي ما هو ثابت بالاوراق .

(الطعن رقم ٤٠٦٥ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٣ - س ٤٣ ص ١١٩٣)
المبدأ رقم (١٣٧٧) - المادة ٤٩ و ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وكذا المادة ٥٦ من ذات القانون المعدلة بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ مفادها ان الادعاء بتزوير محرر رسمي أمام المحكمة الذي قدم لها المحرر يكون وفقا للإجراءات والشروط التي حددها القانون . ومن جهة أخرى فإنه لا إلزام علي المحكمة بإحالة الدعوى إلي التحقيق لإثبات الادعاء بالتزوير متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها فلها أن تستدل علي انتفاء التزوير بما تستظهره من ظروف الدعوى وملابستها وما تستخلصه عن عجز المدعي عن إثبات إدعاءه - تطبيق .

الحكم

ان الأحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية تكون عنوانا للحقيقة فيما تضمنته من وقائع وحجة فيما فصّلت فيه ومن ثم يمتنع المجادلة فيما أثبتته من وقائع وما اكتسبته من حجية ما لم يثبت عكس ذلك - مثل ولما كان الثابت من الإطلاع علي النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بجلسة علنية ونطق به من جانب الهيئة التي اصدرته وأن الطاعن عجز عن إثبات صحة ما يدعيه من أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه وإنما تم الإعلان بمعرفة أمين سر المحكمة التأديبية العليا ، إذ جاءت شواهد التزوير بعبارات عامة ومرسلة لاستدلالها من أوراق الطعن أو مستنداته وأن طلبه الإستشهاد بمستشاري المحكمة التي أصدرت أو سكرتير الدائرة إنما هو أمر مرفوض قانونا لتناقضه مع الحجية والإحترام الواجبين للأحكام القضائية وقد سبقها علي كل شهادة في هذا المجال .

(الطعن رقم ٤٧٩٦ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٩/٤/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١٥٧٣)

المبدأ رقم (١٣٧٨) - البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجل المدني صحيحة مالم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم.

الحكم

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ - اعتبر المشرع البيانات الواردة في سجلات الواقعات أو السجل المدني صحيحة مالم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم وإلزام الجهات الحكومية وغير الحكومية بالاعتماد عليها في مسائل الأحوال المدنية - مؤدى ذلك عدم جواز التغيير أو التصحيح في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة للمشكلة لهذا الغرض.

(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٣/٦/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢١٢٩)
المبدأ رقم (١٣٧٩) - يتولى القاضى الإدارى الفصل فى الطعن بالتزوير وتحقيقه باعتباره وسيلة دفاع فى ذلك الموضوع الذى يختص بنظره قاضى الاصل ويعمل فى خصوصه الاحكام الواردة بقانون الاثبات باعتبارها احكاما عامة يمكن تطبيقها أمام القضاء الإدارى ولا تتعارض مع طبيعة الاجراءات الادارية.

الحكم

يختص القضاء الإدارى بتحقيق الطعن بالتزوير فيما يقدم من مستندات أو أوراق فى الدعوى الادارية وعدم ايقاف سير الدعوى بسبب الادعاء بالتزوير الذى يعتبر من الدفع الموضوعية المتفرعة عن الدعوى الاصلية وأن خلت نصوص قانون مجلس الدولة من أحكام للفصل فى الطعن بالتزوير فانه يرجع فى ذلك للقواعد المعمول بها أمام القضاء العادى الواردة فى قانون الاثبات باعتبارها قواعد تتلاءم فى طبيعتها مع طبيعة الدعوى الادارية ولا تتعارض مع المبادئ العامة للاجراءات الادارية - يتولى للقاضى الإدارى الفصل فى الطعن بالتزوير وتحقيقه باعتباره وسيلة دفاع فى ذلك الموضوع الذى يختص بنظره قاضى الاصل ويعمل فى خصوصه الاحكام الواردة بقانون الاثبات باعتبارها احكاما عامة يمكن تطبيقها أمام القضاء الإدارى ولا تتعارض مع طبيعة الاجراءات الادارية وهو ما يتفق مع طبيعة الدعوى والاحترام الكامل لحقوق الدفاع والرغبة فى تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل فى الدعوى بدلا من وقف سيرها لحين

الطعن بالتزوير بمعرفة جهة القضاء العادى .

(الطعن رقم ٣٦٧١ - لسنة ٤٤٤ق - جلسة ٢٠٠٢ / ١ / ٩ - ص ٥٠

٢٤ - والطعن رقم ٣٧٤٥ - لسنة ٤٤٤ق - جلسة ٢٠٠٢ / ١ / ٩ -

ص ٥٠ ص ٢٤) .

الباب التاسع

دفوع متنوعة

الباب التاسع

دفع متنوعة

إذا كانت الأبواب الثمانية من هذا الكتاب قد استوعبت بياناً مفصلاً لأهم الدفع الإدارية مقارنة بذات الدفع فى مجال القانون الخاص ، فإن ثمة دفع أخرى تنتمى إليها مع التميز ببعض الخصوصية رأينا أن نجل أهمها فى هذا الفصل لاكتمال تحقق الفائدة المرجوة من هذا العمل .

ونعرض لهذه الدفع المتنوعة فى الفصول التالية :

- الفصل الأول - الدفع باستبعاد الدعوى من الجدول (الرول) لعدم سداد الرسوم
- الفصل الثانى - الدفع بعدم اختصاص المحاكم التأديبية
- الفصل الثالث - الدفع بعدم جواز نظر للدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها بمجازاة المتهم عن الواقعة ذاتها
- الفصل الرابع - الدفع بانقضاء الدعوى التأديبية
- الفصل الخامس - الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية
- الفصل السادس - الدفع ببطلان الإحالة إلى المحاكمة التأديبية لتحريكها من غير السلطة المختصة
- الفصل السابع - الدفع بعدم قبول دعوى تهينة الدليل المقامة استقلالا عن المنازعة الإدارية

الفصل الأول

الدفع باستبعاد الدعوى

من الجدول (الرول)

لعدم سداد الرسوم

الفصل الأول

الدفع باستبعاد الدعوى

من الجدول (الرول)

لعدم سداد الرسوم

المبدأ رقم (١٣٨٠) - لا يعتبر إجراء قضائياً الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم - ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة - قرار الإعفاء من الرسوم وما يسبقه من إجراءات هو محض ترخيص لطالب المعافاة لرفع دعواه مع أرجاء تحصيل الرسوم المقررة عليها إلى ما بعد الفصل فيها - أثر ذلك.

الحكم

لا تعتبر الدعوى مرفوعة طبقاً لقانون مجلس الدولة إلا بإيداع صحيفة سكرتارية المحكمة أما الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من الرسوم فليس إجراء قضائياً إذ ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستتولى الفصل في موضع النزاع الخاص بالحق المراد اقتضاؤه وإنما هو مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضي استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإداري للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء وشأن هذا الطلب شأن قرار لجنة المساعدة القضائية الصادرة بالإعفاء من الرسوم وكذا ما سبقه من إجراءات إذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصاً لطالب المعافاة في رفع دعواه مع أرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها إلى ما بعد الفصل فيها وهو بهذه المثابة لا يصح وضعاً قانونياً خاطئاً ولا يحل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو إتباع الإجراءات التي يتطلبها القانون لرفع الدعوى.

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١ق - عليا / جلسة

١٩٥٦/٢/١١ من ١ص ٥٠١)

المبدأ رقم (١٣٨١) - عدم جواز الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم

عنها - وجوب الحكم باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة - أثر ذلك جواز تقديم الدعوى بعد أداء الرسوم .

الحكم

عند عدم سداد الرسم للمستحق على الدعوى فإنه لا يجوز الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سداد الرسم عنها ولكنه يتعين الحكم باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة ذلك أن استبعاد القضية من جدول الجلسة غير الحكم بعدم قبولها إذ كل ما يترتب على الإجراء الأول هو عدم الجلسة غير الحكم بعدم قبولها إذ كل ما يترتب على الإجراء الأول هو عدم تقديمها للجلسة بالمحكمة مادامت لم تدفع الرسوم ويجوز تقديمها بعد ادائها وعليه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم قبول الدعوى ويتعين الحكم باستبعاد القضية من جدول الجلسة حتى يتم أداء الرسوم .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٧٣١ - ٣ ق عليا - جلسة ١٩٥٨/٥/٣
س ٣ ص ١١٣٨)

المبدأ رقم (١٣٨٢) - عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم - الرسوم لتصبح واجبة الأداء لا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة.

الحكم

إنه وثن كانت لائحة الرسوم القضائية الصادر بها القانون رقم ٩٠ في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٤ - وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح على مجلس الدولة طبقاً للقانون - توجب أداء الرسوم المستحقة على الدعوى قبل نظرها على الوجه المفصل في المادتين التاسعة والعاشرة منها وتنص في المادة الثالثة عشرة منها على أن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها" إلا أن هذا الإجراء لا يكون له محل إذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها وذلك أن المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها تنص على أن " يلزم المدعي بأداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه . ومؤدي ذلك أن رسوم

الدعوى تصبح واجبة الاداء لا يذون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة .

إنه ولئن كانت لائحة الرسوم القضائية الصادر بها القانون رقم ٩٠ في ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٤ - وهي نافذة في شأن القضايا التي تطرح على مجلس الدولة طبقاً للقانون - توجب أداء للرسوم المستحقة على الدعوى قبل نظرها على الوجه المفصل في المادتين التاسعة والعاشر منها . وتتص في المادة الثالثة عشر منها على أن تستبعد المحكمة للقضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها " إلا أن هذا الإجراء لا يكون له محل إذا فصلت المحكمة في النزاع المطروح عليها ، وذلك أن المادة ١٤ من اللائحة المشار إليها تنص على أن " يلزم المدعي بأداء كامل الرسوم المستحقة ، كما يلزم بدفع الباقي عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ومع ذلك إذا صار الحكم انتهائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه " ومؤدي ذلك أن رسوم الدعوى تصبح واجبة الاداء عقب صدور الحكم ولو استؤنفت ويلزم المدعي بادائها كاملة ويجوز تحصيلها من المحكوم عليه بها إذا صار الحكم نهائياً ومؤدي ذلك كله أن عدم أداء رسم الدعوى كله أو بعضه قبل صدور الحكم فيها لا يصح أن يكون سبباً في الحكم ، وتصبح الرسوم المستحقة واجبة الاداء ويتخذ قلم الكتاب في شأن تحصيلها الاجراءات التي تنص عليها اللائحة ، ولا يكون هناك محل لاستبعاد القضية من جدول الجلسة ، بعد أن فصلت المحكمة في المنازعة . (المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٥/٢٥٤ ق عليا - جلسة ١٨/٦/١٩٦٠ - س ٥ ص ١١١٨)

المبدأ رقم (١٣٨٣) - تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى اشتمال الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة - تضمن الدعوى طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد .

الحكم

ومن حيث إن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تقضي بأن تطبق الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوي أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه حكم في المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة

١٩٤٦ بلائحة للرسوم أمام مجلس الدولة ، وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة ، معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٠ لسنة ١٩٦٥ على أن يفرض في الدعاوي معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية

وفرض في دعاوي الإلغاء والدعاوي مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمائة قرش وتتص المادة الثانية من ذات اللائحة على أن " إذا اشتملت الدعوى على طلبات القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها طبقاً للمادة السابقة وتتص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسم القضائية في المواد المدنية على أنه إذا شملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة ومعلومة القيمة ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حده وتتص المادة ١٣ من ذات القانون على أن " على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ...".

والمستفاد من هذه النصوص أن تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل على الدعوى فإذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها وإذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد ، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حده ومقصود المشرع بالسند هو السبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى وإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً صح للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعي الرسم المستحق .

ومن حيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعي لم يؤد سوى مبلغ أربعة جنيهات كرسم ثابت عن الدعوى ، وبرغم تعدد طلباته فيها ، واختلاف أسانيدها القانونية ، فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه وإذ قضي باستبعاد الطلبات التي لم يؤد المدعي عنها الرسم من الجلسة ، ومنها طلبه بمنحه علاوة تشجيعية ، وإعادة تسوية حالته بمراعاة حكم الفقرة ج من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، ويغدو الطعن عليه غير قائم على سند من لقانون حرياً بالرفض ، ولا يغير من ذلك أن المدعي (الطاعن) قدم

اثناء نظر الطعن المائل ما يثبت سداد الرسم عن هذين الطلبين ، واللذين اقتصرت عليهما صحيفة طعنه ذلك لأن العبرة في سلامة الحكم بواقع الدعوى الذي كان قائمة عند صدوره وإذا لم يفصل الحكم المطعون فيه في موضوع هذين الطلبين فإنه يكون سديداً في هذا الشأن مما يتعين معه القضاء بفرض الطعن والزم الطاعن مصروفاته عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات.

(لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٣٥/٩١١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٠ س ٣٨ ص ٨٠٢)
المبدأ رقم (١٣٨٤) - دفع - إجراءات الدعوى - إستقلال محضر الإيداع عن سداد الرسوم - أثر ذلك على الميعاد .

الحكم

باستعراض قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالي يبين أن الخصومة في المنازعات الإدارية بإيداع صحيفة الدعوى أو التقرير بالطعن قلم كتاب المحكمة المختصة - الإيداع هو الأجراء الذي تفتتح به الدعوى أو يقام الطعن وهو المعمول عليه في قطع الميعاد إن كانت الدعوى الغاء وفي قطع مدة التقادم في دعاوي القضاء الكامل وما إلى ذلك من آثار تترتب على المطالبة القضائية - بغير هذا الأجراء لا تقوم للخصومة قائمة - لا يغني عن الإيداع إجراء سابق أو لاحق كسداد الرسوم أو استصدار قراراً من آثار تترتب على المطالبة القضائية - بغير هذا الأجراء لا تقوم للخصومة قائمة - لا يغني عن الإيداع إجراء سابق أو لاحق كسداد الرسوم أو استصدار قراراً الاعفاء منها أو إعلان الخصوم - سداد الرسوم المقررة قانوناً على الدعوى لا يعدو أن يكون مسألة مالية منبئة الصلة برفع الدعوى أو انعقاد الخصومة فيها - أساس ذلك : أنه يستهدف اقتضاء حق الدولة في هذه الرسوم وليس له من دلالة تجاوز مجرد الشروع في ولوج باب التقاضي - سداد لا ينهض بديلاً عن الإيداع ولا تترتب عليه آثاره - أثر ذلك أنه لم يعقب سداد الرسوم القيام بإجراء الإيداع وتحرير المحضر اللازم في هذا الشأن والذي يوقعه كل من المودع والموظف المختص بقلم كتاب المحكمة فلا يمكن القول بأن ثمة دعوى قد وقعت أياً كان الحائل دون هذا الإيداع.

ومن حيث أن المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ قضت بأنه مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين رقم و ١١ لسنة ١٩٧٥... إلخ " وقد امتد هذا الميعاد لأجل غايته ١٩٨٤/٦/٣٠ بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ وأجلى من صريح هذا النص أن المشرع حدد ميعاد للتقاضي في خصوص المطالبة بالحقوق الناشئة عن التشريعات عينها يتعين رفع الدعوى خلاله وإلا كانت غير مقبولة .

ومن حيث أنه باستعراض قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وأخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالي يبين أن الخصومة في المنازعات الإدارية إنما تتعقد بإيداع صحيفة الدعوى أو التقرير بالطعن بقلم كتاب المحكمة المختصة، فهو الإجراء لا تقوم للخصومة قائمة وليس يجرى عن الإيداع إجراء سابق أو لاحق كسداد الرسوم أو استصدار قرار الإعفاء منها أو إعلان الخصوم.

الواقع من الأمر أن يكون مسألة مالية بحته منبته الصلة برفع الدعوى وانعقاد الخصومة فيها إذ لا يستهدف سوى اقتضاء حق الدولة فيها وليس له من دلالة تجاوز مجرد الشروع في ولوج باب التقاضي ، وهو في ذاته لا ينهض بديلاً عن الإيداع ولا تترتب عليه آثاره وتبعاً لذلك فإنه أن لم يعقبه القيام بإجراء الإيداع وتحرير المحضر اللازم في هذا الشأن والذي يوقعه كل من المودع والموظف المختص بقلم كتاب المحكمة فلا يمكن القول بأن ثمة دعوى قد رفعت أياً كان الدليل دون هذا الإيداع .

ومن حيث إن الثابت في واقعة الحال الماثلة أنه ولئن كانت الرسوم المقررة على الدعوى الصادر فيها الحكم مثار هذا الطعن قد تم سدادها بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٧م إلا أن الثابت كذلك أن محضر الإيداع قد صدر بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٠ ووقعه أحد المودعين - نبيل أمين أحمد شكري والموظف المختص ، وجاء هذا المحضر خلواً مما ينبىء عن ايدا امتدت إليه بكشط أو محو أو غير ذلك مما لا مندوحة معه من اعتبار الدعوى - وهي من دعاوي التسويات المتعلقة بتطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قد اقيمت بعد الميعاد .

(لمحكمة الإدارية العليا - طعن رقم ٣٥/١٥٥ ق طيا - جلسة ١٩٩٤/٧/١٦ س ٣٩ ص ١٥٣٩) .
المبدأ رقم (١٣٨٥) - رسوم الدعوى - كيفية تقديرها عند تعدد الطلبات .
المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة - لائحة الرسوم أمام مجلس الدولة المعدلة بقرار رئيس

الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٥٥ - المادتان ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم على كل منها - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة عليها الدعوى - إذا تعددت الطلبات وكان بعضها معلوم القيمة والآخر مجهول القيمة أخذ الرسم على كل منها - إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فإن الرسم يتحدد باعتبار مجموعة الطلبات - إذا كانت الطلبات ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة المقصود بالسند وهو السند القانوني الذي تبني عليه الدعوى إذ قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً كان للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة أساس ذلك عدم سداد الرسوم المستحقة - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه عن طلب المدعي منحه اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان طبقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وعلاوتين طبقاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤م فإن مؤدي ما قضي به الحكم المطعون فيه من استبعاد هذين الطلبين من جدول الجلسة لعدم سداد الرسوم المقررة ، وهو وقف السير في الدعوى بالنسبة إلى هذين الطلبين إلى أن يتم سداد الرسوم عنها وتعجيل نظرهما وهو قضاء لم يفصل في موضوع هذين الطلبين فمن ثم فإن صحيح طلبات الطاعن في طعنه هو الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضي به من استبعاد هذين الطلبين والقضاء له باحقيته فيهما.

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة تقضي بأن تطبيق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوي أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في المرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة الرسوم أمام مجلس الدولة وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ على أن يفرض في الدعاوي معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية:

وفرض في دعاوي الإلغاء والدعاوي مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربع مائة قرش . وتتص المادة الثانية من ذات اللائحة على أنه إذا اشتملت الدعوى على

طلبات على معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها طبقاً للمادة السابقة " وتتص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسم القضائية في المواد المدنية على أنه إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموعة الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سنة على حده.

وتتص المادة ١٣ من ذات القانون على أنه " على قلم الكتاب أن يرفض قبول صحيفة الدعوى أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم".

والمستفاد من هذه النصوص أن تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتمل عليها الدعوى فإذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة ناشئة عن سند واحد فيتحول الرسم باعتبار مجموعة الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حده ومقصود الشارع بالسند هو السند القانوني الذي تبني عليه الدعوى وإذا قبل قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً صح للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعي الرسوم المستحقة .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن المدعي لم يؤد سوى مبلغ أربعة جنيهات كرسم ثابت عن الدعوى وبرغم تعدد طلباته فيها وإختلاف أسانيدها القانونية فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه وإذا قضي باستبعاد الطلبين اللذين لم يسدد عنهما رسماً يكون قد صافى صحيح حكم القانون ويعدو الطعن عليه غير قائم على سند من القانون حرياً بالرفض ولا يغير من ذلك أن المدعي (الطاعن) قدم أثناء نظر الطعن المائل ما يثبت سداد الرسم عن هذين الطلبين ذلك لأن العبرة في سلامة الحكم بواقع الدعوى الذي كان قائماً عند صدوره .

(المحكمة الإدارية العليا - للطعن رقم ٣٥/٣٦٧٧ ق عليا - جلسة

١٩٩٥/١/٢١ - س ٤٠ ص ٩٣٩)

الفصل الثانى
الدفع بعدم اختصاص
المحاكم التأديبية

الفصل الثاني

الدفع بعدم اختصاص

المحاكم التأديبية

المبدأ رقم (١٣٨٦) - العبرة في تحديد الاختصاص الوظيفي للمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي بالمستوى الوظيفي للعامل وقت رفع الدعوى .

الحكم

يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى ، وذلك باعتبار أن العامل المقدم إلى المحاكم التأديبية تمتع ترقيته إلى درجة أعلى حتى يفصل في الدعوى "

(الطعن رقم ٣١/٥٧٩ ق عليا - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣)

المبدأ رقم (١٣٨٧) - مجلس الدولة - اختصاصه - معيار اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا المادتان ١٧ و ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

الحكم

تختص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعدلهم - العبرة بدرجة العامل وقت تقديمه للمحاكمة - إذ تعدد العاملون وكان أحدهم يشغل وظيفة من مستوى الإدارة العليا فإن المحكمة المختصة بمحاكمتهم جميعاً هي المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا. ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تأويله وذلك لما يلي :

١- عدم اختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها بنظر الدعوى باعتبار أن الطاعن الأول يشغل وظيفة مدير عام اعتباراً من ١٩٨٥/١٢/٨ بما يجعل الاختصاص منعقداً للمحكمة التأديبية لمستوى الإدارية العليا بالنسبة لجميع العاملين باعتبار أن قواعد الاختصاص عن النظام العام .

من حيث إنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن المتعلق بالقول بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم ، فإن المستقر عليه أن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية هي من النظام العام ، ومن ثم يجوز ابتداء الدفع بشأنه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، كما تقضي به المحكمة ولو من تلقاء ذاتها .

ومن حيث أن المادة (٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن : تتكون المحاكم التأديبية من :

- ١- المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم .
- ٢- المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث ومن يعادلهم...."

وتنص المادة (١٧) من ذات القانون على أن : " يتحد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً "

ومن حيث أن المستفاد من النصين المتقدمين أن المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا تختص بمحاكمة العاملين بمستوى الإدارة العليا وأن العبرة بدرجة العامل هي وقت تقديمه للمحاكم ، وإذا تعدد العاملون وكان أحدهم يشغل وظيفة من مستوى الإدارة العليا ، فإن المحكمة المختصة بمحاكمتهم جميعاً تكون هي المحكمة التأديبية بمستوى الإدارة العليا ، وبالتالي ينحسر الاختصاص عن المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الأدنى .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن الأولى (.....) قد صدر له قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٨ بتعيينه مدير عام للمراجعة بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

ومن حيث إن وظيفة مدير عام تدخل ضمن وظائف المسمى الإدارة العليا ، وإذا كان الثابت أن الدعوى التأديبية رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد أقيم بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧ أي بعد صدور القرار رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه بتعيين الطاعن الأول مديراً عاماً ، فمن ثم فإن المحكمة

المختصة بمحكمة الطعن الأول وباقي الطاعنين تكون هي المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وليست المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم وملحقاتها ، وإذا تولت المحكمة الأخيرة محاكمة الطاعنين بما يتضمن القضاء ضمناً باختصاصها فإن حكمها المطعون فيه قد صدر من محكمة غير مختصة ، بما يصفه بعدم المشروعية ويكون لذلك مستوجباً الإلغاء ، وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا المختصة .

(الطعن رقم ٢٨/١٩٢٣ ق عليا - جلسة ١١/١٢/١٩٩٣ - س ٣٩ ص ٣٧٦)
المبدأ رقم (١٣٨٨) - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا عند تعدد المحالين واختلاف درجاتهم الوظيفية مادة (١٧) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الحكم

تختص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين المقدمين لها في إتمام معين بغض النظر عما إذا كن بعضهم يشغل وظائف أدنى من الإدارة العليا - أساس ذلك : ارتباط الاتهام ودم تبغيضه على نحو يخل بوحدة المحاكمة للمحالين في اتهام واحد - الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشاغلي وظائف الإدارة العليا لا يستتبع الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة أو عدم القول بالنسبة لشاغلي المستويات الأدنى - أساس ذلك : بقاء الاختصاص الشامل للمحكمة بالرغم من عدم قبول الدعوى لمن يشغل وظائف الإدارة العليا لأن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لهم ما زال قائماً .

لا صحة لما ذهب إليه الطاعن في تقرير طعنه من مخالفة الحكم القانوني لقضائه باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا نوعياً بنظر الدعوى التأديبية بالنسبة للطاعة التي يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة رغم قضائه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للعاملين الثاني والثالث شاغلي وظائف الإدارة العليا صحة لذلك إذ تنص المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً للمستوى الوظيفي للعامل وقت إقامة الدعوى ، وإذا تعدد العاملين المتقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أقدمهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعاً . ومفهوم هذا النص أن المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ينعقد لها الاختصاص

بمحاكمة العاملين المتقدمين لها في اتهام معين سواء منهم من كان يشغل وظائف الإدارة العليا أو من هم دون هذا المستوى لارتباط الاتهامات المنسوبة إليهم وعدم تبعيض هذه الاتهامات على وجه يخل بوحدة محاكمة جميع المتقدمين للمحاكمة في اتهام واحد ، فذا قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل منهم وظائف الإدارة العليا فإن ذلك لا يستتبع الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بنظر الدعوى أو بعم قبولها لمن يشغل وظائف في المستويات الأدنى باعتبار أن اختصاص المحكمة الشاغل ما زال قائماً بالرغم من القضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل وظائف الإدارة العليا ، لأن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لمن قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة له ما زال قائماً .

(الطعن رقم ٢٠١٥ / ٢٢ - جلسة ١٥/٣/١٩٨٨ - س ٣٣ ص ١١٢٣)

المبدأ رقم (١٣٨٩) - قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا - يتحدد بطبيعة الوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً وليس بمستوى الربط المالي للوظيفة .

الحكم

إن اختصاص المحاكم التأديبية لمستوى الإدارة العليا يتحدد بطبيعة الوظيفة التي يشغلها العامل فعلاً وهل هي من وظائف مستوى الإدارة العليا أم لا ولا علاقة لذلك بمستوى الربط المالي للوظيفة في قانون العاملين المدنيين ولا أثر له على اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بمحاكمته ما دامت وظيفته تدخل في نطاق وظائف الدرجة الأولى .

(الطعن ٦١٧٦ / ٤٢ / ق عليا - جلسة ٢٩/١/٢٠٠٠)

المبدأ رقم (١٣٩٠) - ولاية المحاكم التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي يطلب إلغاؤه أو التعويض عنه - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية المقنعة - العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر إلغاء قرارات نقل العاملين هي بتكليف المدعي لدعوه بأ، قرار نقله ينطوي على عقدة تأديبية .

الحكم

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب

التعويض عن القرار المطعون فيه ومن إحالة الدعوى في هذا الشق - منها إلى محكمة القضاء الإداري للاختصاص ذلك لأن المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين سواء رفعت إليها الدعوى لبدء أم في صورة طعن في قرار صادر من السلطات الرئاسية كما تختص بكل ما يتفرع أو يرتبط بهذه الدعاوى وتلك الطعون كما هو الشأن في طلب التعويض عن القرار المطعون فيه الذي قضت المحكمة التأديبية بإلغائه لما انطوى عليه من تأديب مقنع للمدعي .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن العبرة في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الصادرة بنقل العاملين هي بتكليف المدعي لدعواه بحيث ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في الدعوى طالما كان المعني قد كيف قرار النقل المطعون فيه بأنه انطوى على عقوبة تأديبية له إذ يكون على المحكمة التأديبية في هذه الحالة أن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى حتى إذا تبين لها حصة التكييف الذي أسبغه المدعي على القرار قضت بإلغائه وإلا فإنها تقضي برفض الدعوى - ومتى كان ذلك للثابت أن المدعي نعى على القرار المطعون فيه أنه انطوى على عقوبة تأديبية مقنعة فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى باختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلب إلغاء هذه القرار يكون قد أصاب الحق في قضائه ولا مطعن عليه من هذه الناحية مما يكون معه الدف بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في هذه الشق منها دفعاً في غير محله متعيناً رفضه كما يكون الدفع بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذا الطلب قد جاء بدوره - ومن باب أولى في غير محله جديد بالرفض أيضاً .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة الذي عمل به اعتباراً من الخامس من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية هي فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة هي الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى تأسيساً على أن النصوص الواردة في قانون مجلس الدولة والتي نظمت اختصاص القسم القضائي بمسائل تأديب العاملين إنما أوردت تنظيمياً وتفصيلاً قرره المادة ١٧٢ من الدستور في صيغة عامة مطلقة من أن مجلس الدولة يختص بالفصل في المنازعات الإدارية

والدعوى التأديبية وبذلك خلع الشارع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، ومن ثم فإن ولايتها تتناول للدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أي جزاء تأديبي على النحول الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وأن اختصاصها بالفصل في هذه الطعون لا يقتصر على الطعن بالادعاء مباشرة بل يمتد إلى غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن ومنها طلب التعويض عن الأضرار التي حاقّت بالمدعي من جراء القرار المطعون فيه الذي لا يحدون أن يكون مخصصة للقرار بطريق غير مباشر ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب التعويض وبإحالة الدعوى في هذا الشق منها إلى محكمة القضاء الإداري قد خالف القانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه في هذا الشق منه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى في الشق المذكور .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين للحكم بقبول الطعنين شاملاً وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلب التعويض وباختصاص المحكمة التأديبية بالإسكندرية بنظر هذا الطلب وبإعادة الدعوى إليها للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى ورفض الطعنين فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ٢٥/٦٧٦/ق عليا - جلسة ١٩٨٣/١/١ - س ٢٨ - ص ٣٦٣)
المبدأ رقم (١٣٩١) - اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانوناً على سبيل الحصر يخرج من اختصاصها الطعن في قرارات النقل أو التنب -
ينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية - قرار النقل أو التنب فرع من المنازعة في القرار التأديبي.

الحكم

يجب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات قانوناً على سبيل الحصر ولا ينعقد الاختصاص لتلك المحاكم إلا بالطعون الموجهة إلى جزاء صريح مما نص عليه في القانون ويخرج من اختصاص المحاكم التأديبية الطعن في قرارات النقل أو التنب فإذا تعلق الطعن بأي منها انعقد اختصاص للقضاء الإداري بالنسبة للعاملين بالحكومة والقضاء العادي بالنسبة للعاملين بالقطاع العام

إلا أنه إذا ارتبط قرار النقل أو الدب بجزاء صريح من الجزاءات المنصوص عليها صراحة وقام على ذلك ذات سبب قرار الجزاء وتحقق الارتباط بينهما ينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية ذلك أن قرار النقل أو الدب بجزاء صريح من الجزاءات المنصوص عليها صراحة وقاع على ذلك ذات سبب قرار الجزاء وتحقق الارتباط بينهما ينعقد الاختصاص بنظر الطعن فيه للمحاكم التأديبية ذلك أن قرار النقل أو الدب فرع من المنازعة في القرار التأديبي وأن قاضي الأصل هو قاضي الفرض فضلاً عما يترتب عليه تجزئة المنازعة من تضارب الأحكام .

(لطن رقم ٢١٠٣ ق عليا = جلسة ١٤/١/١٩٨٦) وإيضاً لطنل رقم ٢٥٦٢ و ٣٩/٢٧٣٣ ق عليا - جلسة ١٣/١٢/١٩٩٤ - و لطن رقم ٤٠٧٢ / ٤٢ ق عليا جلسة ٢٣/٥/١٩٩٨ - و لطن رقم ٩٠ / ٤١ ق عليا - جلسة ٢٠/١/١٩٩٦ - و لطنل رقم ٢١٠٢ و ٢١٠٣ / ٤١ ق عليا جلسة ٢٦/١٢/١٩٩٨)

مدى اختصاص المحكمة التأديبية بصرف الحوافز المحروم منها الموقوف احتياطياً عن العمل " الاختصاص بالقرارات المرتبطة بالوقوف الاحتياطي عن العمل " :

المبدأ رقم (١٣٩٢) - اختصاص المحكمة التأديبية - الوقوف احتياطياً عن العمل تتناول ولاية المحكمة التأديبية الدعوى التأديبية المبتدأة ، كما تتناول الطعون التي يقيمها الموظفون العمومية بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية - يدخل في هذه القرارات ما تصدرته السلطة الإدارية المختصة أو النيابة الإدارية من قرارات بوقف العامل احتياطياً عن العمل - حرمان المطعون ضده من الحوافز خلال فترة الإيقاف عن العمل احتياطياً كأثر مباشر عن الإيقاف يدخل الفصل فيه ضمن اختصاص المحكمة التأديبية . أساس ذلك : اختصاصها ولايتها ولاية شاملة للمنازعات التأديبية وما يتفرع عنها .

الحكم

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن والمتعلق بمدى اختصاص المحكمة التأديبية بما قضت به من أحقية المطعون ضده في صرف الحوافز التي حرم منها خلال مدة وقفه احتياطياً عن العمل ، فإن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضي باختصاص المحاكم التأديبية

لنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة كما تختص بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعاً وثالث عشر من المادة العاشرة ، ونص البند تاسعاً من المادة العاشرة على الطلبات التي يقدمها الموظفون العمومية بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

وعلى هذا المقتضى فإن المشرع خلعه على المحاكم التأديبية بمجلس الدولة الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ، فولاية هذه المحاكم تتناول الدعاوى التأديبية المبتدأة المقامة مع النيابة الإدارية كما تتناول الطعون التي يقيمها الموظفون العمومية بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، ويدخل في هذا القرار ما تصدره السلطة الإدارية المختصة أو النيابة الإدارية من قرارات بوقف العامل عن عمله احتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك طبقاً للمادة ٨٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . وعلى ذلك فإن ولاية المحاكم التأديبية للفصل في دعاوى ومسائل تأديب العاملين المدنيين بالجهاز الإداري بالدولة إنما هي ولاية شاملة للمنازعات التأديبية وما يتفرع عنها من مسائل ويرتبط بها ارتباطاً جوهرياً ارتباط الفرع بالأصل ، باعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرض وذلك حتى لا تتقطع أوصال المنازعة التأديبية حينما تختص المحكمة التأديبية بنظر المخالفة التأديبية وتختص غيرها من المحاكم الإدارية بنظر الأثر المالي المترتب على المخالفة التأديبية ذاتها ، والأولى هو الاقتصاد في الإجراءات وعدم تقطيع أوصال المنازعة التأديبية ، وانعقاد الاختصاص في المنازعة التأديبية برمتها للمحاكم التأديبية الأقدر على حسب المسؤولية التأديبية وما يتفرع عنها من مسائل لصيقة بها ومترتبة عليها ومرتبطة بها ارتباطاً فرع بالأصل .

ومن حيث أنه في خصوصية الواقعة المعروضة فإن الثابت أن حرمان المطعون ضده من الحوافز خلال فترة إيقافه عن العمل احتياطياً قد اتخذ كأثر مباشر لقرار إيقافه عن العمل المشار إليه ، ودون أن يتوافر لحرمانه من الحوافز أي مبررات متعلقة بمستوى أدائه للعمل أو التقارير الدورية المقدمة عنه .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى - بحق - حسبما سلف إلى عدم

مشروعية قرار إيقاف المطعون ضده احتياطياً عن العمل ، وإلى إلغاء هذا القرار يكون قد أصاب في قضاءه صحيح حكم القانون فيما قضى به من شمول هذا الإلغاء للآثار المترتبة على قرار الإيقاف احتياطياً عن العمل ولخصها ما ترتب على هذا القرار مباشرة من حرمان المطعون هذه من الحوافز خلال مدة إيقافه عن العمل ذلك أ، حرمانه من هذا الحوافز جاء كأثر مباشر مترتباً على قرار الإيقاف احتياطياً عن العمل ومرتبباً ارتباطاً لا يقبل للتجزئة به ، فيدخل الفصل في هذه المسألة في اختصاص المحكمة التأديبية باعتبار أن اختصاصها وولايتها إنما هي ولاية شاملة للمنازعات التأديبية وما يتفرع عنها ويرتبط بها ارتباطاً جوهرياً من مسائل حسبما سلف "

(الطعن رقم ٤٦٥٢/٤٠ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/١/١٥)

مدى اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن على قرار التحميل المرتبط بالمخالفة التأديبية :

المبدأ رقم (١٣٩٣) - دفع بعد اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات تحميل العاملين بشركات القطاع العام بتعويض ما لحقها من ضرر بسبب الخطأ المنسوب إلى العامل - اختصاص المحكمة التأديبية سواء قدم العامل إلى المحكمة مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي أو على استقال - أساس ذلك.

الحكم

ومن حيث أنه عن الدفع المبدئي من الشركة الطاعنة بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بنظر الطعون في قرارات تحميل العاملين بشركات القطاع العام بتعويض ما لحقها من ضرر بسبب خطأ نسب صدوره إلى العامل فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن " المحكمة التأديبية تختص بالفصل في مدى التزام العام بما ألزمته به جهة العمل من مبالغ وأعباء مالية بسبب المخالفة التأديبية ويستوي في ذلك أن يقدم العامل طلبه في هذا الخصوص إلى المحكمة التأديبية مقترناً بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون جهة الإدارة قد أوقعته على العامل أو أن يقدمه إليها على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن جزاء وإلزام العامل بقيمة ما تحمّلته جهة الإداري بسبب التقصير المنسوب إليه وأن لم يكون في ذاته من

الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً إلا أنه يرتبط بها ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل وهو ذات الأساس الذي يقوم عليه قرار إجراء عن هذه المخالفة التأديبية المنسوبة إلى العامل وهو ذات الأساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة الإدارية أعمال سلطاتها التأديبية وباعتبار أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٤ وحكمها في الطعن رقم ٥٢٤، ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢).

(الطعن رقم ٣٧/٣٦٠١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/١١/٢٨ - والطعن رقم ٤٤/٨٢٨٢ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/٨ في حق الجهة الإدارية في الرجوع على العامل بمقابل ما سببه لممتلكاتها من أضرار).

المبدأ رقم (١٣٩٤) - اختصاص المحكمة التأديبية - اختصاصها بنظر الطعون على القرارات إلزام العاملين بدفع التعويض عن أخطائهم الشخصية الصادرة بالجهة الإدارية ذاتها - مناط الاختصاص استناداً لقرار التحميل إلى ذات السبب الصادر من أجله قرار الجزاء على العامل - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه من المقرر في نطاق اختصاص المحاكم التأديبية أنها تختص بنظر الطعن على القرارات الصادرة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة كما تختص بنظر الطعون على قرارات إلزام هؤلاء العاملين بدفع قيمة التعويض عن الأخطاء الشخصية للعاملين لديها والذي سبب أضرار للجهة الإدارية ذاتها إلا أن مناط اختصاصها بنظر الطعن على قرار التمثيل أن يكون مستنداً إلى ذات السبب الذي صدر من أجله قرار الجزاء على العامل فإذا كان قرار التحميل لا يرتبط بذات الأساس الذي قام عليه قرار الجزاء كانت المحكمة التأديبية غير مختصة به بوصفه لا يقوم على أساس مسئولية مدنية وإنما مسئولية أساسها القانون أو العقد أو أي التزام آخر على حسب الأحوال .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد تعهد والتزام لدى الجهة الإدارية بالحصول على درجة الماجستير نظير منحة مقدمة من الولايات

المتحدة مدتها سنتان وقد كفلته في ذلك المطعون ضدها الثانية وتعهدت بسداد كافة النفقات في حالة عدم وصووه على هذه الدرجة وإذا أخفق المذكور في الحصول عليها فإن التزامه بسداد النفقات التي صرفتها عليه جهة الإدارة يعود في مصدره إلى القانون الخاص بتنظيم شئون البعثات والإجراءات الدراسية ويرجع التزام الكفيل برد هذه النفقات إلى التعهد الذي وقعه تنفيذاً للالتزام العامل (في هذا المعنى حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦)

ومن حيث إنه كذلك فإن القرار الصائب تحميل المطعون ضده وكفيلته بالمبالغ التي أنفقتها عليه جهة الإدارة لا يرجع إلى خطأ ارتكبه ترتب عليه ضرر لجهة الإدارة وإنما يعد القرار تطبيقاً لنصوص القانون وتنفيذاً للتعهد الصادر منه وللکفالة المقدمة من كفيلته وإذا كن هناك ثمة خطأ تأديبي شاب مسلكه في عدم الحصول على درجة الماجستير فإن ذلك محلة التحقيق الذي يتم معه وصدر بناء عليه القرار مجازاته بخضم شهر من راتبه وعليه إذا اختلف سبب التزام المطعون ضده بالمبالغ التي ألزمتها الجهة الإدارية بدفعها وكفيلته عن سبب توقيع الجزاء التأديبي عليه فإن المحكمة التأديبية لا تكون مختصة بنظر طعنه على القرار الصادر بإلزامه وكفيله بدفع المبالغ التي أنفقتها عليه جهة الإدارة ويكون حكمها المطعون فيه فيما تضمنه من إلغاء تحميله بهذه المبالغ قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله في هاذ الخصوص بما يتعين معه إلغاؤه والحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر هذا الطلب "

(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٤٢ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/١٥)

المبدأ رقم (١٣٩٥) - المادة ٨٥، ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ٧٨ مفادها : ينعقد الاختصاص بتوقيع عقوبتي الفصل من الخدمة والإحالة إلى المعاش للمحكمة التأديبية دون سواها .. الجزاء المترتب على الاعتداد على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن هو انعدام صدور هذا القرار لصدوره من سلطة غير ذات اختصاص - تطبيق .

الحكم

ومن حيث إنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن مقتضى حكم المادة (٨٥) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن

عقوبتي الفصل من الخدمة والإحالة للمعاش الوارديتين بالمادة (٨٢) من النظام المذكور أصبح توقيعهما خارجاً عن دائرة اختصاص السلطات الرئاسية أياً كان مستواها وأن الاختصاص بتوقيع هاتين العقوبتين أصبح منوطاً بالمحكمة التأديبية دون سواها وإن الجزاء المترتب على الاعتداء على اختصاص المحكمة التأديبية في هذا الشأن هو ولا شك الانعدام لصدور هذا القرار من سلطة غير ذات اختصاص . (المحكمة الإدارية العليا حكمها في الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٢/١/٣٠ ، الطعن رقم ٣٥٩٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٨) .

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٩٤ قد صدر من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة بفصل المطعون ضده بالمخالفة لمقتضى التطبيق الصحيح لنصوص المادتين (٨٢، ٨٥) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام قانون مجلس الدولة في هذا الخصوص ، وعليه فإن القرار المذكور يكون قد صدر من سلطة غير مختصة وجديراً بالإلغاء وإذا انتهت المحكمة التأديبية على ذات النتيجة ومن ثم فإن حكمها مطابقاً للقانون ويكون الطعن عليه جديراً بالرفض .

(الطعن رقم ٥٨٠٨/٤٨ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/٨ س ٢٦ ص ١٣٥٣)

أثر صدور قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على اختصاص المحاكم التأديبية :

نصت المادة الأولى من مواد إصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد بها القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ويسري عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يندرج مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدود الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ولا تسري أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار إليها .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن تحل الشركات القابضة محل

هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أي إجراء آخر .

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على أن تستمر محاكم مجلس الدولة في نظر الدعاوى والطعون الآتية التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقاً للقواعد المعمول بها حالياً وذلك دون حاجة إلى أي إجراء آخر .

أولاً : الدعاوى التأديبية وغيرها من الدعاوى المتعلقة بالعاملين بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون متى كانت قد رفعت قبل العمل باللوائح المنصوص عليها في المادة السابقة .

ثانياً : الدعاوى والطعون الأخرى التي تكون تلك الشركات طرفاً فيها متى كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون .

ونصت المادة ٤٤ من هذا القانون على أن تسري في شأن واجبات العاملين بالشركات القابضة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨١ و بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها وتختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون غيرها بالنسبة للعاملين في الشركات المشار إليها في الفقرة السابقة بما يلي :

(أ) توقيع جزاء الإحالة إلى المعاش أو الفصل من اشركة بعد العرض على اللجنة الثلاثية .

(ب) الفصل في التظلمات من القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو المجالس التأديبية المختصة بالشركة .

ويكون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الصادرة بتوقيع الجزاء أو في الطعون في القرارات التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

وتسري في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

المبدأ رقم (١٣٩٦) - عاملون بشركات قطاع الأعمال العام - تأديب أعضاء الإدارات القانونية - اختصاص المحاكم التأديبية - بمجلس الدولة .

الحكم

تسري في شأن تأديب أعضاء الإدارات القانونية بالشركات الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام أحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون ٧٣/٤٧ وذلك لحين صدور لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارات القانونية بتلك الشركات مما يجعل محاكم مجلس الدولة هي المختصة ولائياً بنظر الدعاوى التأديب المنطقة بالعاملين بتلك الشركات إلى حين صدور لوائح تنظيم شئونهم.

ومن حيث إن المادة الرابعة من قانون إصدار قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ / ١٩٩١ تنص على أن ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون إلى الشركات القابضة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية وأجورهم وبدلاتهم وأجازاتهم ومزاياهم النقدية والعينية والتعويضات ، وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها طبقاً لأحكام القانون المرفق " .

وتنص المادة الخامسة من القانون المذكور على إنه " مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هاذ القانون أو في القانون المرافق لا يسري نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها " .

وتنص المادة السادسة من القانون المشار إليه على إنه "تستمر محاكم مجلس الدولة في نظر الدعاوى والطعون الآتية التي رفعت إليها إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقاً للقواعد المعمول بها حالياً وذلك دون حاجة إلى أي إجراء آخر .
أولاً : الدعاوى التأديبية وطعون الجزاءات التأديبية وغيرها من الدعاوى المتعلقة بالشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون متى كانت قد رفعت قبل العمل باللوائح المنصوص عليها في المادة السابقة " .

وتنص المادة (٤٢) من قانون قطاع الأعمال الصادر بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٣ على أن تضع الشركة بالاشتراك مع النقابة العامة المختصة اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بها وتتضمن هذه اللوائح على الأقصى لنظام الأدوار والبدلات والإجازات طبقاً للتنظيم الخاص بكل شركة وتعتمد هذه اللوائح من الوزير المختص .

كما تضم الشركة بالاشتراك مع النقابة العامة للمحامين لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بها وذلك بمراعاة قيدهم بجداول المحامين وبدلاتهم وأحكام وإجراءات قياس أدائهم وواجباتهم وإجراءات تأديبهم ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة تسرى في شأنهم أحكام القانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٧٣/٤٧ وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص".

وتنص المادة (٤٤) على أنه وتسري في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧/١٩٨١ .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن المشرع قد حدد النظام القانوني الذي يحكم الأوضاع الوظيفية للعاملين بشركات القطاع العام والمنقولين بحكم القانون إلى الشركات التابعة وذلك خلال الفترة الانتقالية التي تلي تاريخ تطبيق القانون وحتى تاريخ صدور لوائح أنظمتهم بتلك الشركات إذ قد قضى باستمرار خضوعهم لجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية ومن بينها أحكام القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ والقانون ١٩٧٣/٤٧ بشأن الإدارات القانونية كما قضى أيضاً باستمرار محاكم مجلس الدولة واختصاصها في نظر الدعاوى التأديبية والطعون التأديبية متى كانت قد رفعت قبل العمل باللوائح المشار إليها وفيما يتعلق بلوائح العاملين بالإدارات القانونية فقد أخص لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بقواعد خاصة تتعلق بإعدادها والسلطة المختصة بإصدارها ونص صراحة على خضوع أعضاء الإدارة القانونية المنقولين إلى هذه الشركات لأحكام قانون الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها والصادر بالقانون رقم ١٩٧٣/٤٧ وذلك حتى تاريخ صدور هذه اللائحة الخاصة بهم .

ومن حيث إنه متى كان البين من الأوراق أن لائحة النظام الخاص بأعضاء الإدارة القانونية بشركة مطابع محرم الصناعية بالإسكندرية لم تصدر بعد فمن ثم يتعين استمرار معاملتهم بأحكام وقواعد قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ١٩٧٣/٤٧ وبالتالي لاختصاص المحاكمة التأديبية بالإسكندرية ولائياً بالفصل في الدعوى التأديبية رقم ٣٨/٦١ للمقامة ضد المطعون ضده المحامي بالإدارة

القانونية بالشركة المذكورة وإذا انتهى الحكم المطعون ضده المحامي بالإدارة القانونية بالشركة المذكورة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى غير هذه النتيجة فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الدعوى التأديبية رقم ٣٨/٦١ ق إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ٤٢/٥١١٢ ق عليا - جلسة ٢٥/٣/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ١١٥١ -
وأيضاً الطعن رقم ١٨٠/٤٣ ق عليا - جلسة ١٨/٦/٢٠٠٠)

المبدأ رقم (١٣٩٧) - عاملون مدنيون تأديب اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات الوقف الاحتياطي عن العمل لأعضاء التشكيلات النقابية بقرار يصدر منها - هذه القرارات - تعتبر أحكام قضائية يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً - قانوني مجلس الدولة والنقابات العمالية لم يتضمننا بياناً بالأوضاع والشروط التي تبرر وقف عضو التشكيل النقابي عن العمل - المادة ١٥، ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ - المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

الحكم

المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أناط برئيس المحكمة التأديبية سلطة الفصل في طلبات الوقف الاحتياطي عن العمل لأعضاء التشكيلات النقابية وذلك بموجب قرار يصدر عنه غير أنه في قانون النقابات العمالية عهد بهذه السلطة إلى المحكمة القضائية المختصة (المحكمة التأديبية) أي أن الاختصاص في وقف أعضاء التشكيلات النقابية قد أصبح منوطاً بهيئة المحكمة كاملة وليس برئيسها - وعلى ذلك فإن النص الوارد بقانون مجلس الدولة بشأن اختصاص رئيس المحكمة بالفصل في طلبات الوقف المشار إليها يكون قد نسخ ضمناً بما أورده قانون النقابات العاملين باللاحق بالمادة (٤٨) منه - المشرع استهدف من وراء ذلك الاختصاص القضائي تحقيق ضمانه هامة لتلك الفئة من انعامين بأن أوكل إلى جهة قضائية محايدة الفصل في طلبات وقفهم احتياطياً عن العمل وحتى لا يتم استخدام هذه السلطة من قبل الجهات التابعة لها في الضغط عليهم وتهديدهم لذا فقد وردت انصوص ببيان سلطة الوقف عن العمل بصيغة

العموم دون تخصيص أو تحديد لمخالفات معينة تتصل بنشاطهم النقابي أو غيره إلى جانب أن قانون النقابات العمالية قد تناول في المادة (٢٦) منه الأحكام المتعلقة بموقف عضو مجلس إدارة اللجنة النقابية عن المخالفة الجسيمة لأحكام قانون النقابات العمالية أو لائحة النظام الأساسي أو المالي أو ميثاق الشرف الأخلاقي عن مباشرة نشاطه النقابي وعهد المشرع بسلطة وقف العضو عن مباشرة نشاطه في هذه الحالة لمجلس إدارة النقابة العامة الأمر الذي يفيد بمفهوم المخالفة أن الوقف الاحتياطي عن تحمل الذي تفصل فيه المحكمة التأديبية يكون عن المخالفات المالية والإدارية المتصلة بوظيفة العضو من ناحية أخرى - القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف المرتب الموقوف صرفه ومن باب أولى قرار الوقف عن العمل ابتداء هذه القرارات : تعتبر أحكاماً قضائية يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباطاً الفرع بالأصل - من ناحية ثالثة - فإنه وإن كان كل من قانوني مجلس الدولة والنقابات العمالية لم يتضمناً بياناً بالأوضاع والشروط التي تبرر وقف عضو التشكيل النقابي عن العمل فمن ثم فلا مندوحة في هذه الحالة من استصحاب الأصل الوارد بالمادة (٨٦) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام بأن وقف العامل احتياطياً عن العمل لا يسوغ إلا إذا كان ثمة تحقيق يجري معه واقتضت مصلحة التحقيق ذلك الإيقاف بأن يدعو الأمر إلى الاحتياط والتصون للعمل الموكول إليها بكف يده وإقصائه عنه ليجري للتحقيق معه فيما أسند إليه من مخالفات في جو خال من مؤثراته ويعيد عن سلطاته تطبيق .

ومن حيث إنه فيما نراه الطاعن من أن اختصاص المحكمة التأديبية بنظر طلبات وقف أعضاء الشكليات النقابية يقتصر على المخالفات التي تقع منهم والمتصلة بنشاطهم النقابي وكذا بطلان القرار المطعون فيه لعدم صدور حكم بوقف الطعان فذلك مردود عليه بأن المادة (١٥) من القانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ تنص على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من أولاً ، ثانياً : أعضاء مجالس إدارة الشكليات النقابية طبقاً لقانون العمل . وتنص المادة (١٦)

من ذلك القانون على أن يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف أو حد وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل ... " في حين تنص المادة (٣٨) من قانون النقابات العمالية رقم ١٩٧٦/٣٥ على أنه " لا يجوز وقف عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية عن العمل بالمنشأة التابع لها احتياطياً أو تأديبياً أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على قرار أو حكم من السلطة التأديبية المختصة ...

ويتضح من النصوص المذكورة أن المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ قد أناط برئيس المحكمة التأديبية سلطة الفصل في طلبات الوقف الاحتياطي عن العمل لأعضاء الشكليات النقابية وذلك بموجب قرار يصدر منه غير أنه في قانون النقابات العمالية عهد بهذه السلطة إلى المحكمة القضائية المختصة المحكمة التأديبية أي أن الاختصاص في وقف أعضاء الشكليات النقابية قد أصبح منوطاً بهيئة المحكمة كاملة وليس برئيسها وعلى ذلك فإن النص الوارد بقانون مجلس الدولة بشأن اختصاص رئيس المحكمة بالفصل في طلبات الوقف المشار إليها يكون قد نسخ ضمناً بما أورده قانون النقابات العمالية اللاحق بالمادة (٤٨) منه ويبين أيضاً من النصوص المشار إليها أن المشرع استهدف من وراء ذلك الاختصاص القضائي تحقيق ضمانات هامة لتلك الفئة من العاملين بأن لكل أوكل إلى جهة قضائية محايدة الفصل في طلبات وقفهم احتياطياً عن العمل وحتى لا يتمك استخدام هذه السلطة من قبل الجهات التابعة لها في الضغط عليهم وتهديدهم لذا فقد وردت النصوص ببيان سلطة الوقف عن العمل بصيغة العموم دون تخصيص أو تحديد لمخالفات معينة تتصل بنشاطهم النقابي أو غيره إلى جانب إن قانون النقابات العمالية قد تناول في المادة (٢٦) منه الأحكام المتعلقة بوقف عضو مجلس إدارة اللجنة النقابية عن المخالفة الجسيمة لأحكام قانون النقابات العمالية أو لائحة النظام الأساسي أو المالي أو ميثاق الشرف الأخلاقي عن مباشرة نشاطه النقابي وعهد المشرع بسلطة وقف العضو عن مباشرة نشاطه في هذه الحالة لمجلس إدارة لنقابة العامة الأمر الذي يفيد بمفهوم المخالفة أن الوقف الاحتياطي عن العمل والذي تفصل فيه المحكمة التأديبية يكون من المخالفات المالية والإدارية المتصلة بوظيفة العضو ، ومن ناحية أخرى فإن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة "أن القرارات التي

تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقف عن العمل وصرف نصف المرتب الموقوف صرفه ومن باب أولى قرار الوقف عن العمل ابتداء هذه القرارات تعتبر أحكاماً قضائية يجوز الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانوناً لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من الطعن يكون غير قائم على سند سليم من القانون .

ومن حيث إنه وإن كان كلا من قانوني مجلس الدولة والنقابات العمالية لم يتضمنا بياناً بالأوضاع والشروط التي تبرر وقف عضو التشكيل النقابي عن العمل فمن ثم فلا مندوحة في هذه الحالة من استصحاب الأصل الوارد بالمادة (٨٦) من القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي استقر قضاء هذه المحكمة بشأنها على أن وقف العامل احتياطياً عن العمل لا يسوغ إلا إذا كان ثمة تحقيق يجري معه واقتضت مصلحة التحقيق ذلك الإيقاف بأن يدعو الأمر إلى الاحتياط والتصون للعمل الموكول إليه بكف يده وإقصائه عنه ليجري التحقيق معه فيما أسند إليه من مخلفات في جو خال من مؤثراته وبعيد عن سلطاته ومتى كان الثابت أن رئيس القطاع القانوني بشركة النيل العامة للنقل المباشر قد طلب بكتابة رقم ٢٠٠٧ في ١٦/١١/١٩٩٧ إلى الأستاذ المستشار نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية للدعوى التأديبية بالقاهرة بعرض أمر الطاعن الشاغل لوظيفة مدير إدارة القضايا بالدرجة الأولى بمجموعة الوظائف القانونية والعضو النقابي بالشركة على المحكمة التأديبية المختصة لوقفه عن العمل لما أسند إليه من سلوكه مسلكاً لا يتفق والاحترام الواجب بالتعدي على رئيس القطاع القانوني بالشركة بالقول وفي ذات الخطاب أرفق صورة المذكورة التي أرسل أصلها إلى التفتيش الفني على الإدارات القانونية لإجراء تحقيقها في هذا الشأن دون أن يرفق أي طلب من تلك الجهة لإيقاف المذكور لمصلحة التحقيق وعلى ذلك فإن ما نسب على الطاعن على هذا النحو لا يثير ما يستوجب إيقافه عن العمل لمجرد طلب الشركة ذلك دون الجهة المحال إليها الأمر للتحقيق ومن ثم فإن القرار الصادر بوقفه احتياطياً عن العمل والمطعون فيه يكون قد قام على غير سبب أو داع من مصلحة التحقيق وبالتالي فقد صدر على خلاف أحكام القانون جديراً بالإلغاء .

(الطعن رقم ٢٣٦٦ / ٤٤ ق عليا - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٩ - س ٤٦ ص ١٣٩)

- في تحديد الاختصاص المحلي للمحاكم التأديبية :
- الاتجاه الأول لقضاء المحكمة الإدارية العليا : تحديد الاختصاص بمراجعة مقر وظيفة المتهم :

المبدأ رقم (١٣٩٨) - تحديد الاختصاص المحلي للمحاكم التأديبية - العبرة في تحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية هي بمقر وظيفة المتهم - أساس ذلك - تحديد الاختصاص المحلي على أساس مكان وقوع المخالفة بحرمة هؤلاء الموظفين من ميزة تقرب القضاء التأديبي على مقر وظائفهم - إذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ويقع في مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الإسكندرية يجوز اختصاصهم جميعاً أمام محكمة أحدهم - تطبيق.

الحكم

ومن حيث أنه لتحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية والتمييز بينه وبين الاختصاص المحلي للمحاكم التأديبية التي يوجد مقرها بالمبنى الرئيس لمجلس الدولة بالجيزة ينبغي الاستهداء بالمحكمة التي أملت إصدار القرار بإشياء محكمة الإسكندرية ، والواضح أن القرار المذكور قد استهدف مصلحة الموظفين المحالين على المحاكمة التأديبية الذين توجد مقر وظائفهم بمحافظات الإسكندرية والصحراء الغربية والبحيرة . بتقريب القضاء التأديبي إلى مقر وظائفهم فمصلحة هؤلاء الموظفين دائماً في الوجود على مقربة من مقر وظائفهم وعلى اتصال بها حتى تنتهيأ لهم وسائل الدفاع في أكمل صورة . وغنى عن البيان أنه لا يجوز حرمان هؤلاء الموظفين من هذه الميزة. خصوصاً إذا كان المشرع قد قصد تحقيقها لهم . وما من شك في أن تحديد الاختصاص المحلي على أساس مكان وقوع المخالفة يحرمهم من تلك الميزة لاحتفال وقوع المخالفة في مكان آخر غير دائرة اختصاص المحكمة ، ومن ثم فالعبرة في تحديد الاختصاص المحلي للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية هي بمقر الوظيفة . فإذا كان مقر الوظيفة محافظة الإسكندرية أو الصحراء الغربية أو البحيرة كان الاختصاص للمحكمة التأديبية بمدينة الإسكندرية . فإذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها . ولكن يقع مقر وظيفة البعض في دائرة محكمة الإسكندرية كما هو الحال في

الدعوى الراهنة فإزاء عدم وجود نص تستعار القاعدة التي نصع عليها المادة ٥٥ فقرة ١ من قانون المرافعات في حالة تعدد المدعي عليهم مع اختلاف مواطنهم وهي جواز اختصاصهم جميعاً أمام محكمة أحدهم . وجعل الخيار في ذلك للمدعي ، وهو في الدعاوى التأديبية النيابة الإدارية على اعتبار أن هذه القاعدة هي الأكثر ملائمة في هذا المجال . وليس في هذا التحديد على هذا الوجه بأكمله أدنى تعارض من نص المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية تنص على أن تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة الخ ... وذلك لاختلاف المجالين . وإذا نصت المادة المذكور على الهيئة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة فإنما قصدت اتصال المخالفة موضوعاً بالجهة أو الوزارة ولم تقصد المكان المادي الذي وقعت فيه المخالفة.

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن مقر وظيفة كل من المتهمين الأول والثاني كان بالقاهرة فإنه تأسيساً على ما تقدم تكون المحكمة التأديبية لوزارة الحربية التي يوجد مقرها بالمبنى الرئيسي بمجلس الدولة بالجيزة مختصة بنظر الدعوى الراهنة ولا يؤثر في ذلك أن مقر وظيفة المتهم الثالث كان بمرسى مطروح ما دامت النيابة الإدارية قد اختارت المحكمة التأديبية لوزارة الحربية . ولها - كما سلف البيان - الخيار في هذه الصورة وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا للنظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ويتعين القضاء بإلغائه واختصاص المحكمة التأديبية لوزارة الحربية بنظر الدعوى التأديبية الراهنة وأعادتها إليها للفصل فيها وإلزام الحكومة بمصروفات طعنها ولعدم منازعة المتهمين في جميع المراحل في اختصاص المحكمة التأديبية لوزارة الحربية بل وتمسكهم بهذا الاختصاص . "

(الطعن رقم ٨/٢٠٨ ق عليا - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣ - س ٨ ص ٧٧٣)

الاتجاه الثاني لقضاء المحكمة الإدارية العليا - تحديد الاختصاص على أساس مكان وقوع المخالفة :

للمبدأ رقم (١٣٩٩) - المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية
بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للعامل أو العاملين المحالين للمحاكمة التأديبية
وليس مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم أو نقلهم إلى عمل
في جهة تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى - أساس ذلك الجهة
التي وقت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو
مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى.

الحكم

الدفع بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة
بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى - للمحكمة ذاتها ومن
تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده تقضي بعدم
اختصاصها .

ومن حيث أن المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
تقضي بأن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الإدارة العليا في
القاهرة والإسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات
الأول والثاني والثالث في القاهرة والإسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس
الدولة إنشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها
ودوائر اختصاصها بعد أخذ رأي مدير النيابة الإدارية . وتنص المادة ١٨ من
القانون المذكور على أن يكون محاكمة العاملين المنسوبة إليهم مخالفة واحدة أو
مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة
اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس
مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل المناط في
تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة أو
المخالفات المنسوبة إلى العامل أو العاملين المحالين إلى المحاكمة التأديبية وليس
مكان عمل هؤلاء عند إقامة الدعوى التأديبية عليهم . ومن ثم فإن المعول عليه
قانوناً في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى وهو مكان وقوع المخالفة أو
المخالفات ولو نقل من نسبت إليهم هذه المخالفات بعد ذلك إلى عمل في جهة
أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق مع
طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، وباعتبار أن الجهة التي وقعت فيها

المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطالبه المحكمة من بيانات أ، مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى .

ومن حيث إن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة أسيوط قد قضى بأن يشمل اختصاص هذه المحكمة الدعاوى التأديبية والطعون الخاصة بالعاملين في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادي الجديد ووحدات الحكم المحلي في هذه المحافظات ، وعلى أن تبدأ هذه المحكمة أعمالها اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث إن المدعي كان من العاملين بتفتيش محطات وطلبات ونجع حمادي وقد نسب إليه أنه في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣ وضع نفسه موضع الشبهات بأن أحضر إحدى السيدات إلى منزلة داخل المستعمرة السكنية الخاصة بالتفتيش دون مراعات لحرمتها ، كما أنه ترك العمل في التاريخ المذكور دون مبرر ودون إذن وتوجه إلى منزله بقصد ارتكاب بعض الأخطاء المحرمة . وبعد أن أجرت الجهة الإدارية تحقيق ما أسند إلى المدعي أصدرت قرارها المطعون فيه بمجازاته بخمسة عشر يوماً من مرتبه مع إيعاده عن تفتيش محطات طلبات نجع حمادي وحرمانه من المسكن المصلح حتى يتزوج .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم فإن نظر الطعن في القرار المشار إليه يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط طالما أن تحديد المحكمة التأديبية المختصة - على ما سلف بيانه - هو مكان وقوع المخالفة . وإذا أقام المدعي دعواه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤ بطلب إلغاء القرار المذكور أمام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة ، ودفعت الجهة الإدارية بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى ، فقد كان من التعيين على المحكمة أنت تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة التأديبية بأسيوط ، باعتبار أن الدفع بعدم الاختصاص المحلي لمحاكم مجلس الدولة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده ، لها أن تقضي بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها . ولا حاجة في الاستناد إلى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما خلص إليه الحكم المطعون فيه للقول بسقوط الحق في إيداء الدفع بعدم اختصاص

المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة ، لإبدائه بعد طلب رفض الدعوى موضوعاً، لا حجة في ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة على ما سلف بيانه ، من النظام العام الذي لا يجوز معه لأي من أطراف الخصومة صراحة أو ضمناً أو للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص هذه . وبهذه المثابة لا يسوغ أعمال حكم المادة ١٠٨ مرافعات سالف الذكر والذي يحم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادي - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هاذ المذهب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعهما بإلغاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية بأسيوط بنظر الدعوى وبإحالتها إليها للفصل فيها .

(لطن رقم ٢٢/٧٦ ق عليا - جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣ - س ٢٦ ص ١٦٠ - وفي ذلك
لمعنى : لطن رقم ٢٠/ ٥٣٩ ق عليا ولطن رقم ٢٣/ ١٠٦ ق عليا - جلسة ١٩٧١٠/٢/٣
ولطن رقم ٢١/٤٢٢ ق عليا - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١ - ولطن رقم ٤/١٩/١٠٢٢ عليا -
جلسة ٢٣/ ٥/ ١٩٨١ - ولطن رقم ٢٣/ ٥٠١ ق عليا جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ - س ٢٨ ص
٦٩٩ - ولطن رقم ٢٠/٤٩٦ ق عليا - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ - ولطن رقم ٤٨ ٣٣/٢ ق
عليا - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢)

الفصل الثالث

الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها

بمجازاة المتهم عن الواقعة ذاتها

الفصل الثالث

الدفع بعدم جواز نظر

الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها

بمجازاة المتهم عن الواقعة ذاتها

المبدأ رقم (١٤٠٠) - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية - عدم جواز إقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزي عنها - لا تأثير لسحب الشركة الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها طالما استنفذت السلطة التأديبية الرئاسية سلطاتها التأديبية الحق في الدفع لا يسقط بسحب قرار الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها - مبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي مرتين.

الحكم

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن رئيس مجلس إدارة الشركة بوصفه السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفذت سلطاتها التأديبية في تقدير المخالفة التأديبية المنسوبة للطاعن والجزاء الملائم عنها قبل أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق مع الطاعن إذ يجوز للشركة أن تقرر مجازاته تأديبياً دون انتظار نتيجة التحقيق الجنائي لاختلاف الغاية من الجزاء في المجالين التأديبي والجنائي فهو في الأول مقرر لحماية الوظيفة أما في الثاني فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع ومادامت النيابة الإدارية لم تكن قد تولت التحقيق عن ذات الواقعة التي جوزي من أجلها إذ الثابت أنه تقرر مجازاة الطاعن بقرار رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢١ فيما تولت النيابة الإدارية التحقيق بشأنها بناء على طلب الشركة كما ذهبت إلى ذلك النيابة الإدارية في معرض دفاعها في الطعن المائل، ومن ثم فإنه ما كان يجوز قانوناً إقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن بعد ذلك عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزي عنها ، ولا يغير من ذلك أن تكون الشركة قد قررت

سحب هذا الجزاء بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها مادامت السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفذت سلطتها التأديبية على النحو سالف البيان ، إذ لا ينتج هذا السحب أي اثر يصحح بطلان رفع الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، ويحق للطاعن في هذه الحالة أن يدفع امام المحكمة التأديبية بعدم جواز نظرها لسابقة مجازاته عن ذات المخالفة التي أحيل بشأنها للمحاكمة التأديبية ولا يسقط حقه في إيداء هذا الدفع أن تكون السلطة التأديبية الرئاسية قد قامت بسحب الجزاء الموقع عليه بعد أن تكون الحلاطة التأديبية الرئاسية قد قامت بسحب الجزاء الموقع عليه بعد إقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها إذ يحق له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب للجزاء باعتباره غير مشروع ولا يرتب أي اثر على الدعوى التأديبية وذلك عن طريق إيداء هذا الدفع لأنه من الأصول المسلمة التي تقتضيها العدالة الطبيعية أنه لا يجوز المحاكمة التأديبية عن مخالفة سبق أن جوزي عنها العامل تأديبياً إعمالاً لمبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي الواحد مرتين ومتى كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد دفع فعلاً أمام المحكمة التأديبية بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية على هذا الدفع ، على حين أنه ينبئ عن دفاع جوهري تلتزم المحكمة عند إيدائه بالرد عليه لأنه يغير وجه الحكم في الدعوى وإنما تصدت المحكمة لمجازاته عنها فإن الحكم المطعزن فيه يكون على هذا الوجه قد أخل بحقه في الدفاع الأمر الذي جعله مشوباً بالقصور في التسبيب الذي يبطله .

ومن حيث إنه لما كان الدفع المشار إليه في محله قانوناً على النحو سالف البيان بحسبان أن سحب الجزاء غير مشروع ولا يؤثر على وجود هذا الجزاء بالنسبة للطاعن فإنه يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعن والصادر فيها الحكم المطعون فيه .

(انظر رقم ٤٥٦٣/٣٥ ق علما - جلسة ١٩٩١/٣/٢٦ - س ٣٦ ص ٩٥٨ -

وأيضاً : الطعن رقم ١٣/٦١٧ ق علما - جلسة ١٩٩٧/١١/٢٧)

المبدأ (١٤٠) - دفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها - رفض الدفع - أساسه - إحالة الطاعنين عن وقائع لم تكتشف داخل نفس الفترة انني تمت مجازاة الطاعنين عن المخالفات التي ارتكبت خلالها - لا يمكن معه القول بأنها جازت الطاعنين اكثر من مرة - المحاكم التأديبية لا تحكم المحال

عن فترات ، وإنما تنتظر مخالفات وقعت خلال مدة معينة وتحدد المسؤولية عنها - لا يمكن القول بالفصل في مخالفات لم تنتظرها المحكمة ووقعت في ذات المدة.

الحكم

ومن حيث إن الطاعنين في كل من الطاعنين المائلين لا يجادلان في ثبوت الاتهام المنسوب إليهما بل يقرران أنه قد تمت مجازاتهما في مخالفات قبل ذلك بمقتضى الحكم الصادر عن نفس المحكمة في الدعوى رقم ٤٥ لسنة ١٦ ق وهو ما يخالف المستقر عليه من عدم جواز عقاب العامل عن فعل إرتكبه أكثر من مرة.

ومن حيث إن الثابت من ملف القضية رقم ٥١٣ لسنة ١٩٨٨ أن المخالفات الخاصة بالتلاعب بأوراق العلاج للعاملين بشركة توزيع كهرباء جنوب الصعيد، والتي تمت مجازاة الطاعنين بسببها قبل ذلك بخفض وظيفتهما إلى الدرجة الأدنى مباشرة وكان عن الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٨ لم تتناول بالتحقيق ولم تدخل في إعتبار المحكمة التأديبية بأسيوط عندما اصدرت حكما في الدعوى رقم ٦٤٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٩٠ وبالتالي فإن إحالة الطاعنين عن وقائع لم تكتشف داخل نفس الفترة وهي الفترة التي تمت مجازاة الطاعنين عن المخالفات التي ارتكبت خلالها بجزاء خفض سالف الذكر ومجازاتهم عنها بجزاء الفصل لا يكن معه القول بأنها جازت الطاعنين أكثر من مرة . ذلك أن المحاكم التأديبية لا تحاكم المحال عن فترات وإنما تنتظر مخالفات وقعت خلال مدة معينة وتحدد المسؤولية عنها أما عن المخالفات التي لم تنتظرها ووقعت في ذات المدة فإنه لا يمكن القول بأنها قد فصلت فيها . ومن ثم فإن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٤٥ لسنة ١٦ ق لا يبرئ ساحة الطاعنين ولا يظهرها من المخالفات التي يكون قد ارتكباها ولم يشملها التحقيقات أو لم يحاكما عنها ولما كان الوصف الوارد بتقرير الاتهام الخاص بالدعوى رقم ٦٤٥ لسنة ١٦ ق بأنهما - أي الطاعنين خلال الفترة من عام ١٩٨٢ - ١٩٨٨ تلاعباً بأوراق العلاج بأن .. ثم صدر الحكم بادانتهم عن الوقائع التي ارتكباها فلا يعد ذلك سابقة فصل عن واقعات أخرى تكون قد ارتكبت خلال تلك الفترة واكتشفت في تاريخ لاحق .

ومن حيث إن المحكمة المطعون في حكمها قد التفتت عن هذا الدفع بعدم

جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وانتهت إلى أن الوقائع التي سبق مجازاة الطاعنين عنها منبئة الصلة بموضوع الدعوى المائلة فإنها تكون قد صانفت صحيح حكم الواقع والقانون فيما إنتهت إليه .

(الطعن رقم ١٢٢٩/١٢٣٠/٣٨ ق عليا - جلسة ١٢/١٣/١٩٩٨ - والطعن

رقم ١٠٤١/٤١ ق عليا - جلسة ٣١/٥/١٩٩٨)

المبدأ رقم (١٤٠٢) - دفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لسبق مجازاة المحالين عن ذات المخالفات المحالين بسببها إلى المحكمة التأديبية من المبادئ العامة الأساسية لشريعة العقاب أياً كان نوعه أنه لا يجوز عقاب الإنسان عن الفعل المؤثم مرتين.

الحكم

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الاساسية لشريعة العقاب أياً كان نوعه أنه لا يجوز عقاب الإنسان عن الفعل المؤثم مرتين ، وأنه وإن كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال كجرائم جنائية في نطاق المسؤولية الجنائية لاختلاف الأفعال في كل من المجالين الجنائي والتأديبي إلا أنه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبياً عن ذات الأفعال غير مرة واحدة حيث تستنفذ السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع العقاب التأديبي وبالتالي لا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق عقابه ومجازاته ولا يغير من ذلك أن تكون السلطة التي وقعت الجزاء التأديبي ابتداء هي السلطة التأديبية الإدارية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية لأن العلة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبي صحيحاً قانوناً على العامل حيث بذلك تصل المسؤولية التأديبية للعاملين إلى غايتها القانونية ، ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك إعادة مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل بذات الفعل الذي جوزي عنه حيث ترتبط الولاية التأديبية وجوداً وعدماً مع الغاية المستهدفة منه وهي مجازاة العامل عما يثبت اسناده قبله من جرائم تأديبية .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق انه سبق أن صدر القرار الإداري رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٨/٩/١٩٩١ متضمناً مجازاة الطاعنين بخصم عشرة ايام من مرتب كل منهم لما نسب إليهم من مخالفات اوردها القرار المذكور وقد افادت جهة الاتهام أنه صدر قرار بسحب الجزاء المشار إليه في حين أن الاستفادة من

كتاب الجهة الإدارية المودع في حافظة المستندات المقدمة بجلسة ١٩٩٦/٨/١٤ أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة أنه حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه كان قرار الجزاء المشار إليه مازال قائماً ولم يتم سحبه وقد اصدرت الجهة الإدارية قراراً برقم ٤٩٨ في ١٩٩٥/٥/٧ تنفيذاً للحكم المطعون فيه بمجازاة كل من الطاعنين بعقوبة الوقف عن العمل لمدة شهرين مع صرف نصف الاجر ولم تجدد الاتهام (الحاضر عن النيابة الإدارية) هذا الكتاب أو تقدم يفيد خلاف ما ورد به .

ومن حيث أنه لما سبق كان يتعين على المحكمة التأديبية عدم قبول الدعوى لسبق مجازاة المحالين عن ذات المخالفات المحالين بسببها إلى المحكمة التأديبية وإذ لم تذهب هذا المذهب تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٤٩١/٢٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/٢/١٥ - والطعن رقم ٢١٠٤ و ٢١٤٠ / ٣٧ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/١٠/١٧)

المبدأ رقم (١٤٠٣) - لا يسوغ معاقبة العامل تأديبياً عن ذات الأفعال غير مرة واحدة - استنفاد السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع الجزاء التأديبي - لا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو السلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق عقابه - ولا يغير من ذلك أن تكون السلطة التأديبية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية - الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً هو دفع من النظام العام .

الحكم

ومن حيث إن البين من الأوراق أن المخالفة المنسوبة للطاعن والواردة بتقرير الاتهام في الدعوى التأديبية الصادر في شأنها الحكم المطعون فيه هي ذات المخالفة التي صدر في شأنها الجزاء للموقع على الطاعن بموجب قرار الشركة المصرية لتسويق الاسماك سالف البيان ومن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يسوغ معاقبته العامل تأديبياً عن ذات الأفعال غير مرة واحدة ، حيث تستنفد السلطة التأديبية ولايتها بتوقيع الجزاء التأديبي ، ولا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو السلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم

التأديبية لذات العامل الذي سبق عقابه ، ولا يغير من ذلك أن تكون السلطة التأديبية للرئاسة أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية، لأن العلة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبي صحيحاً قانوناً. على العامل ، والدفع المتعلق بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً يعد دفْعاً متعلقاً بالنظام العام .

ومن حيث إنه لما تقدم فإن للحكم المطعون فيه وقد قضي برفض الطعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق مجازاته تأديبياً عن ذات الواقعة محل المخالفة بقرار الشركة المصرية لتسويق الاسماك المشار إليه والقاضي بمجازاته بخمسة عشر يوماً من راتبه ، فإن هذا الحكم يكون قد قضي بغير النظر السالف ومن ثم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بالغاؤه ، ولا يغير من هذا الاستناد إلى الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلاسة ١٠ يناير سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ٥٠٠٠ لسنة ٢٩ قضائية عليا والقاضي بأنه إذا تولت النيابة الإدارية التحقيق فلا يجوز للجهة الإدارية أن تتصرف في التحقيق إلا إذا اعادته إليها النيابة الإدارية التحقيق فلا يجوز للجهة الإدارية أن تتصرف في التحقيق إلا إذا اعادته إليها النيابة الإدارية وذلك لأنه ليس للجهة الإدارية أن تحول دون مباشرة النيابة الإدارية اختصاصها وبالتالي لا يجوز للجهة الإدارية أن تطالب النيابة الإدارية بالكف عن السير في التحقيق ولا يجوز لها أيضاً إصدار قرار بشأن قبل أن تنتهي النيابة الإدارية من فحص الموضوع ، ذلك لأن الثابت من وقائع الطعن المشار إليه وذلك لأن الثابت من وقائع الطعن المشار إليه أن الجهة الإدارية هي التي أحالت الأوراق إلى النيابة الإدارية للتحقيق في الثاني من شهر فبراير سنة ١٩٨٢ وباشرت النيابة الإدارية التحقيق في الموضوع اعتباراً من ٧ فبراير لسنة ١٩٨٢ ورغم ذلك أصدرت الجهة الإدارية القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٨٢ بمجازاة الطيبة المحالة من الجهة الإدارية للتحقيق بمعرفة النيابة العامة في تاريخ سابق في ١٩٨٢/٢/٢ لذلك جرى قضاء هذه المحكمة في شأن هذا الطعن بالمبدأ المتقدم بيانه كان استناداً إلى أن الجهة الإدارية قد طلبت من النيابة الإدارية أن تتولى التحقيق في الموضوع المحال إليها فإذا تم ذلك فلا يجوز للجهة الإدارية أن تتصرف بالتحقيق قبل إعادة الموضوع للجهة الإدارية إذ لا يجوز

للجهة الإدارية أن تحول دون مباشرة النيابة الإدارية لاختصاصها عن طريق مطالبتها بالكف عن السير في التحقيق أو عن طريق المبادرة إلى التصرف فيه قبل أن تنتهي النيابة الإدارية إلى قرار بشأنه وعليه يكون القرار الذي يصدر من الجهة الإدارية قبل أن تنتهي النيابة الإدارية إلى قرار في التحقيق المحال منها يكون مشوباً بعيب جوهري من شأنه أن يبطله .

والثابت من الأوراق أن الشركة المصرية لتسويق الاسماك لم تحل أوراق الواقعة محل الدعوى التأديبية أصلاً للنيابة الإدارية وكانت سواقعة محل تحقيق النيابة العامة فقط فلما اكتفت النيابة العامة بمساءلته تأديبياً عقب قيام الطاعن بسداد المبلغ قيمة العجز اصدرت الشركة المذكورة قرارها المشار إليه بمجازاة الطاعن بخمسة عشر يوماً من راتبه بناء على موافقة رئيس مجلس إدارة الشركة في ١٩٩٣/٨/٣ ولم يثبت من الأوراق بما يفيد علم الشركة آنفة الذكر إحالة الموضوع للنيابة الإدارية بأحالة أوراق الموضوع للنيابة الإدارية العامة في ١٩٩٣/٧/٢١ للتحقيق فيه ومن ثم فإن العلة في اعتبار القرار الصادر بمجازاة الطاعن مشوباً بعيب جوهري من شأنه أن يبطله والتي تتحقق في حالة قيام الجهة الإدارية بأحالة أوراق الموضوع للنيابة الإدارية لاتخاذ شأنها فيه ثم قيام تلك الجهة بالتصرف في أوراق هذا التحقيق أو اصدار قراراً تأديبياً في شأنه والذي اعتبرته المحكمة الإدارية بمثابة مطالبة النيابة الإدارية بالكف عن السير في اجراءات التحقيق أو حرمانها من مباشرة اختصاصها ، فإن هذه العلة غير متوافرة في الطعن المائل على الوجه المتقدم مما يتعين معه للقضاء بالغاء الحكم المطعون المائل وعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية على الطاعن لسبق مجازاته عن المخالفة محل الاتهام فيها .

(الطعن رقم ٢٦٧٥/٤١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٢/٧)

المبدأ رقم (١٤٠٤) - دفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية - إذا كان الاصل عدم توقيع مرتين عن الواقعة الواحدة فهذا لا يعني عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نسبتها النيابة الإدارية إلى ذات الموظف لسابقه مجازاته تأديبياً ولو كانت من جنس المخالفة التي سبق مساءلة الموظف عنها ومجازاته تأديبياً حتى ولو جمعت بينهما عناصر التماثل والتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الواقعة المشكلة للمخالفة الجديدة تغاير

ذات الواقعة التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبياً - تطبيق.

الحكم

ومن حيث إنه وبجلسة ١٩٩٩/٢/٢٤ اصدرت المحكمة التأديبية بالاسماعيلية حكماً المطعون فيه قاضياً بعدم جواز نظر للدعوى وقد افادت المحكمة قضاها على اساس أن الثابت من الاوراق أنه صدر القرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٨ بمجازاة المحال الأول والثاني بخصم عشرة ايام من راتب كل منهما لعدم قيامها باستلام العمل بالمخازن ، كما صدر القرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٩ بمجازاة المحال الثالث بخصم عشرة ايام من راتبه لامتناعه عن استلام العمل بالمخازن ، وأن المخالفة التي تم مجازاتهم بشأنها هي ذات المخالفة المسندة إليهم بتقرير الاتهام المرفق بالدعوى ومن ثم فإنه لايجوز معاقبتهم عن ذات الفعل مرتين.

ومن حيث إن مبني الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على سند أنه وإن كان قد تم مجازاة المحالين عن امتناعهم عن استلام العمل بقسم المخازن بمجلس مدينة الشيخ إلا أن سبب تقديمهم للمحاكمة هو استمرارهم في هذا الامتناع.

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه إذا كان الاصل عدم توقيع الجزاء مرتين عن الواقعة الواحدة ، فهذا لا يعني عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نسبتها النيابة الإدارية إلى ذات الموظف لسابقة مجازاته تأديبياً ولو كانت من جنس المخالفة التي سبق مساءلة الموظف عنها ومجازاته تأديبياً حتى ولو جمعت بينهما عناصر التماثل والتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الواقعة المشكلة للمخالفة الجديدة تغاير ذات الواقعة التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبياً .

ومن حيث إن الثابت من الاوراق أن الحكم المطعون فيه والقاضي بعدم جواز نظر الدعوى قد استند فيما قضي به إلى أنه قد سبق مجازاة المطعون ضدهم عن ذات الواقعة بموجب للقرارين الصادرين من السلطة المختصة رقمي ٩٨/٢١٩ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٨ ، ٩٨/٢٣٢ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٩ وأن الثابت من مطابقة القرارين ايها صدر بمعاينة المطعون ضدهم عن فترة سابقة على ١٩٩٨/٨/٨ ، ١٩٩٨/٨/٢٩ وأن تقرير الاتهام اسند للمطعون ضدهم امتناعهم عن استلام

العمل اعتباراً من ١٩٩٨/٨/٨ وحتى ١٩٩٨/٩/٨ أي فترة أخرى بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثاني ، وفترة مكملية من ١٩٩٨/٨/٣٠ وحتى ١٩٩٨/٩/٨ وإنه بالاطلاع على الاوراق يبين أن السبب في إحالة مجازاتهم بالقرر المشار إليها وبالتالي فإن اثر تحصين هذه القرارات ينتهي عند التاريخ الذي صدرت فيه وبالتالي توجب مساءلة هؤلاء المطعون ضدهم عن المدة التي امتدت بعد ذلك من منظور أن الاثر الفاعل للحكم لسبق الفصل يكون محكوماً بالحدود الشخصية والعينية للوقائع ثمحل التصدي وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اغفل مساءلتهم عن المدة الكاملة بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثاني والمدة من ١٩٩٨/٨/٣٠ وحتى ١٩٩٨/٩/٨ بالنسبة للثالث .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نجا غير هذا المنحنى فإن النعي عليه يكون في محله بما يوجب الحكم بالغائه فيما قضي فيه من عدم جواز نظر الدعوى وإيمان الدعوى إلى المحكمة التأديبية بالاسماعيلية للفصل فيها بهيئة أخرى .

(الطعن رقم ٤٢١٨/٤٥ قى عليا - جلسة ٢٣/٦/٢٠٠١ - س ٤٦ ص ٢٣٠٣)
المبدأ رقم (١٤٠٥) - تأديب - المسئولية التأديبية - المخالفة التأديبية - عدم مساءلة الموظف عند اختلاف الراي في المسائل الفنية - عدم جواز محاسبة الموظف تأديبياً في حالة اختلاف الراي في المسائل الفنية التي تحتمل أكثر من رأي تختلف فيها وجهات النظر ، ذلك أن الامور الفنية قد تدق على ذوي الخبرة والتخصص أما لغموض النص الذي يحكمها أو لعدم وجود نص أصلاً أما إذا كان نص القانون الذي يقوم الموظف بتنفيذه واضحاً وصريحاً فإن القاعدة إنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولايعتبر خطأ في تطبيق القانون من حالات ابداء الراي التي تمنع مساءلة الموظف تأديبياً - تطبيق .

الحكم

إن المستقر عليه في قضاء المحكمة الإدارية العليا عدم جواز محاسبة الموظف تأديبياً في حالة لاختلاف الراي في المسائل الفنية التي تحتمل أكثر من رأي وتختلف فيها وجهات النظر ، ذلك أن الامور الفنية قد تدق على ذوي الخبرة والتخصص أما لغموض النص الذي يحكمها أو لعدم وجود نص أصلاً أما إذا كان نص القانون الذي يقوم الموظف بتنفيذه واضحاً وصريحاً فإن القاعدة نه

لا اجتهد مع صراحة النص ولا يعتبر خطأ الموظف في تطبيق القانون من حالات ابداء الراي التي تمنع مسئلة الموظف تأديبياً .

ومن حيث إنه اياً كان الراي في مدى صحة ما انتهى إليه الطاعن في مذكرته المؤرخة ١٩٩٤/٣/١٤ المشار إليها من عدمه فإن الواضح من الاوراق أن مسالة خضوع الدعاوي المشار إليها من عدمه مسالة فنية تدق على ذوي الخبرة والاختصاص وأن الطاعن اجتهد في ضوء ما عرض عليه وابدى رايه الفني وقدمه لمحكمة التي هي الخبير الاعلى والاقدر على تطبيق صحيح حكم القانون في ضوء الواقعة المعروضة عليها وقد اخذت المحكمة بما انتهى إليه الطاعن في المذكرة لا يعدو أن يكون رأياً فنياً انتهى إليه فلا يسأل عما انتهى إليه من رأي سواء اصاب حقيقة الامر أو غابت عنه مثل غيره من المسؤولين بحيث رجع إلى إدارة الفتوى في هذا الخصوص ، وبالتالي تضحى تلك المخالفة غير قائمة في حقه مما يتعين الحكم ببراءته منها .

(الطعن رقم ٤٨١٥/٤٦ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٤/١٥ - ص ٤٦ ص ١٤٣٩)

الفصل الرابع

الدفع بانقضاء الدعوى التأديبية

الفصل الرابع

الدفع بانقضاء الدعوى التأديبية

المبدأ رقم (١٤٠٦) - انقضاء الدعوى التأديبية - تنقضي الدعوى التأديبية بوفاء الموظف - أساس ذلك : مبدأ شخصية العقوبة حيث لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم ، الأمر الذي يفترض بالضرورة أن يكون حياً حتى تستقر مسئوليته الجنائية أو التأديبية بصدور حكم بات في مواجهته.

الحكم

قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الدعوى التأديبية تنقضي إذا توفي الموظف أثناء الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا استناداً إلى الأصل الوارد في المادة (١٤) من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن تنقضي الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ، وهذا الأصل هو الواجب الإتيان عند وفاة المتهم أثناء المحاكمة التأديبية سواء أكان ذلك أمام المحكمة التأديبية أو أمام المحكمة الإدارية العليا. وأساس ذلك أن حكم المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليه إنما يمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابي سواء في المجال التأديبي أو الجنائي ، وهذا النص في ذاته هو تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ومن ثم لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم الذي تطالب جهة الاتهام بإنزال العقاب عليه ، الأمر الذي يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى تستقر مسئوليته الجنائية أو التأديبية بصدور حكم بات في المنازعة في مواجهته فإذا ما توفي المتهم قبل أن تصل المنازعة إلى غايتها النهائية على هذا النحو فإنه يتعين عدم الاستمرار في إجراءات المسائلة أياماً كانت مرحلة التقاضي التي وصلت إليها وذلك من خلال القضاء بانقضاء الدعوى قبله مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لما سبق اتخاذه من إجراءات أو صدور أحكام لم تصبح بأنه حتى تاريخ الوفاة .

(الطعن رقم ٣٤/١٩٣ ق عليا - جلسة ١٠/١٩٨٩ - س ٣٤ ص ١١٢٠ -

وفي ذات المعنى الطعن رقم ٢٣٥٠/٣٠ ق عليا - جلسة ١٥/٤/١٩٨٩)

حكم دائرة توحيد المبادئ بشأن انقضاء الدعوى التأديبية وتحديد أثر وفاة الطاعن بعد صدور حكم المحكمة التأديبية وأثناء نظر الطعن :

المبدأ رقم (١٤٠٧) - يتعين الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية في حالة وفاة العامل الصادر في شأنه حكم تأديبي أثناء نظر الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا أساس ذلك أن المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابي سواء في المجال التأديبي أو الجنائي باعتبار أن هذا النص هو تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ومن ثم لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم الذي تطلب جهة الاتهام إنزال العقاب عليه الأمر الذي يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى يسند إليه الاتهام وتستقر مسئوليته الجنائية أو التأديبية بصدور حكم بات في مواجهته - وفاة المتهم قبل بلوغ المنازعة غايتها النهائية - انقضاء الدعوى التأديبية .

الحكم

ومن حيث أن المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أن : "تتقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " إنما تمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابي سواء في المجال التأديبي أو الجنائي باعتبار هذا النص هو تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ، ومن ثم لا تجوز المساءلة في المجال العقابي إلا في مواجهة شخص المتهم الذي تطلب من جهة الاتهام إنزال العقاب عليه ، الأمر الذي يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى يسند إليه الاتهام وتستقر مسئوليته الجنائية أو التأديبية بصدور حكم بات في مواجهته ، فإذا ما توفي المتهم قبل أن تصل المنازعة إلى غايتها النهائية فإنه يتعين عدم الاستمرار في إجراءات المساءلة أي كانت مرحلة التقاضي التي وصلت إليها وذلك من خلال القضاء بانقضاء الدعوى التأديبية قبله ، ولا مجال في هذا الشأن للمغايرة بين ما إذ طعن في الحكم التأديبي مقام من النيابة الإدارية وحدثت الوفاة للموظف أثناء نظر الطعن أم كان الطعن مقام من الموظف الذي توفي أثناء نظر الطعن إذ يتعين الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية في الحالتين والقول بأنه في حالة ما إذا كان الحكم في الدعوى التأديبية بالإدانة ثم طعن الموظف في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا طالباً الحكم ببراءته ثم توفي أثناء نظر الطعن فإن من حق ورثته

ومن مصلحتهم من الناحية الأدبية أن يحصلوا على حكم بتبرئة ساحة مورثهم بحيث يتعين في مثل هذه الحالة الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن ، لا وجه لهذه المغايرة لما يمكن أن تؤدي إليه من نتائج شاذة . إذ أن الاستمرار في نظر الطعن بعد وفاة الطاعن هو قول باستمرار توجيه الاتهام لمتهم توفي كما أن المحكمة الإدارية العليا قد لا تتصدى بعد استئناف الورثة السير في الطعن لموضوعه إذا ما قررت أن الموضوع غير صالح للفصل فيه - فهل تعيد الدعوى التأديبية للمحكمة المختصة لإعادة محاكمة شخص انتقل إلى رحمة الله ، من هنا كان القول بضرورة الرجوع إلى الأصل العام الذي من مؤداه اعتبار أن الحكم الوارد بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات والذي ترتب على وفاة المتهم انقضاء الدعوى الجنائية هو الأوجب في الأخذ به في المسألة التأديبية في حالة وفاة المتهم يستوي في ذلك أن تكون الوفاة بعد رفع الدعوى التأديبية وقبل الحكم فيها أو بعد صدر الحكم التأديبي وأثناء مرحلة الطعن فيه وسواء كان الطعن مقاماً من النيابة الإدارية أم مقاماً من الطاعن الذي توفي أثناء نظر الطعن بحيث يتعين في جميع الأحوال الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية وليس بانقطاع سير الخصومة في الطعن .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بأنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية في حالة وفاة العامل الصادر في شأنه حكم تأديبي - أثناء نظر الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وقررت إعادة الطعن إلى الدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(حكم لمحكمة الإدارية العليا في طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٣٧ ق عليا - دائرة توحيد لمبادئ -
جلسة ١٩٩٧/٢/٦ - وفي ذلك لمعنى - طعن رقم ٣٠٠٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٥/٢
وطعن رقم ٤١/٣٥٩٢ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/١١/١٥)

الفصل الخامس

الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية

الفصل الخامس

الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية

المبحث الأول

الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية

لرفعها بعد الميعاد

المبدأ رقم (١٤٠٨) - دفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرفعها بعد الميعاد المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - من خمسة عشر يوماً المقررة لرئيس ديوان المحاسبة لتقديم الموظف إلى المحاكم التأديبية - يكتسب القرار التأديبي حصانة تلقائية بصيرورته نهائياً بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء خمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من الجهة الإدارية في شأن المخالفة المالية - وبذلك تكون دعوى النيابة الإدارية قبل المتهم الأول غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه من الشق الثاني من الفقرة الثانية - تطبيق.

الحكم

من حيث إن الثابت من الأوراق أن الجزاء الإداري بخضم يوم من مرتب المتهم قد وقع عليه في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بمقتضى الأمر الإداري رقم (٥٩) وذلك بعد الإطلاع على أوراق الجناية المتهم فيها الموظفون الثلاثة الآخرون وبعد الإطلاع على التحقيق الإداري بشأن مسئولية المتهم الأول ، وثابت أيضاً أنه في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ أبلغت الجهة الإدارية ديوان المحاسبة بهذا الجزاء . ولكن ديوان المحاسبة تراخى في طلب تقديم المتهم إلى المحاكمة التأديبية ولم يقدّم بتبليغ النيابة الإدارية باتخاذ هذا الإجراء إلا في ١١ يناير سنة ١٩٥٩ . مخالفاً بذلك نص الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ . وهي التي تنص على أنه " لرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم

الموظف إلى المحكمة التأديبية " . ومفاد هذه الفقرة أنه بانقضاء هذه الفترة ومقدارها خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرار توقيع الجزاء الإداري ، دون أن يكون رئيس ديوان المحاسبة قد طلب خلالها تقديم الموظف الذي وقع عليه الجزاء الإداري من الجهة الإدارية المختصة بتوقيعه عليه ، يكتسب هذا القرار الإداري التأديبي حصانه تلقائية بصيرورته نهائياً بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء خمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من جهة الإدارة في شأن المخالفة المالية . ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بمثابة إقرار من جانب ديوان المحاسبة بالاكتفاء بالجزاء التأديبي بحيث لا وجه بعد ذلك لإقامة الدعوى التأديبية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها انتهى إليه من القضاء بعدم قبول الدعوى وإن كان قد أقام قضاءه في ذلك على سبب غير صحيح ، إذ قال أنه كان لزاماً على النيابة الإدارية مباشرة هذه الدعوى خلال خمسة عشر يوماً التالية على إبلاغ ديوان المحاسبة لها بذلك في ١١ يناير سنة ١٩٥٩ ولكنها أقامت الدعوى في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ . أي بعد الميعاد المحدد لها في الشق الثاني من الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر ، وتكون بذلك دعوى النيابة الإدارية قبل المتهم الأول غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في الشق الثاني من الفقرة الثانية ، وهو ميعاد كما يقول خطأ ، الحكم المطعون فيه، تسقط بانقضائه الدعوى التأديبية إذ الصحيح كما سبق لهذه المحكمة أن قضت في الطعن رقم (١٠٥٨، ١٣٥٥) لسنة ٥ القضائية - أن هذا الميعاد هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه سقوط الحق في رفع الدعوى التأديبية وإنما المقصود منه مجرد استنهاض النيابة الإدارية للسير في إجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة من التأديب . "

(الطعن رقم ١٠٦٣/٥ ق عليا - جلسة ١٩٦١/١/٧ - س ٦ ص ٥٢٤ - وفي ذات المعنى : الطعن رقم ١٠٥٩/٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧ - س ٦ ص ٥٠٥ - والطعن رقم ١٢٧٧/٢٧ ق عليا - جلسة ١٩٨٥/١١/٩ - س ٣١ ص ١٢٤)

المبحث الثاني

الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية

لسقوط حق رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

في طلب الإحالة

المبدأ رقم (١٤٠٩) - الميعاد المحدد لاعتراض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة على قرارات الجزاء في المخالفات المالية وطلب إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية هو ميعاد سقوط يترتب على عدم مراعاته سقوط الدعوى التأديبية.

الحكم

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الميعاد المحدد لاعتراض رئيس الجهاز المركزي للمحاسبة على قرارات الجزاء في المخالفات المالية وطلب إحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية هو ميعاد سقوط يترتب على عدم مراعاته سقوط الدعوى التأديبية .

وبديهي أنه ولما لموافقة رئيس الجهاز على إحالة العامل إلى المحكمة التأديبية من أثر هام وخطير وهو تحريك الدعوى التأديبية قبل العامل فإنه يتعين أن تكون هذه الموافقة واضحة وصريحة وأن يكون تاريخها تماماً لا يحوطه لبس أو غموض .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على صورة مذكرة وكيل الجهاز التي انتهت إلى طلب الموافقة على إحالة المطعون ضدهما إلى المحكمة التأديبية أنها خلت من أي توقيع أو تأشيرة بالموافقة على ما تضمنته من رئيس الجهاز وإن ما ورد بها في هذا الشأن تحت ختم شعار الدولة والذي ختمت به جميع صفحات صورة المذكرة المشار إليها ومن بينها الصفحة الأخيرة هو تاريخ ٥/٧/ وقد جاء هذا التاريخ ذاته غير واضح وبشكل لا يكاد يقرأ ولا يوجد أي توقيع لرئيس الجهاز أو تأشير بالموافقة مقارناً لهذا التاريخ أو في أي موضوع آخر من هذا الصفحة الأخيرة أو حتى في بقية الصفحات مما لا يمكن معه والحال كذلك التأكد من أن رئيس الجهاز قد وافق على إحالة المطعون ضدهما إلى المحكمة التأديبية والأمر

في هذا الشأن لا يفترض ولا يستتج وإنما يجب أن يكون قاطعاً وصريحاً وواضحاً لا غموض فيه ولا يعترضه الشك ولما كان الواضح مما سبق أن المذكرة سالفة الذكر قد خلت من موافقة رئيس الجهاز على ما تضمنته وليس بها أي تأشير منه أو توقيع باعتمادها ومن ثم فلا يمكن القول بوجود أو صدور موافقة من رئيس الجهاز على إحالة المطعون ضدهما إلى المحاكمة التأديبية وبالتالي يكون قرار مجازاتها من قبل اللجنة الإدارية قد أصبح نهائياً وتكن الدعوى التأديبية قد سقطت قبلهما ولا يجوز إعادة مساءلتها تأديباً عن المخالفة الحالية عنها إلى المحكمة التأديبية والتي سبق أن جوزيا عنها بالجزاء الإداري والذي أصبح نهائياً بعدم الاعتراض عليه من الجهاز المركزي للمحاسبات .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما سبق يكون الحكم المعطون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة سليماً وإن كان لغير الأسباب التي استند إليها باعتبار أن السند الصحيح لعدم جواز محاكمة المطعون ضدهما تأديباً هو عدم اعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على الجزاء الإداري الموقع عليهما وليس لعدم سحب الجهة الإدارية هذا الجزاء كما ذهب الحم المطعون فيه لأن سحب الجزاء ليس شرطاً لتحريك الدعوى التأديبية ضد العامل إذا اعترض عليه الجهاز المركزي للمحاسبات خلال الميعاد المحدد.

(الطعن رقم ٢٤٤٩ / ٣٩ ق عليا - جلسة ١٩٩٧/٤/٢٦ - وفي ذات المعنى :
الطعون أرقام ٢٥٢٣ و ٢٦٦٠ و ٣٧/٢٦٧٦ ق عليا - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٧ -
س ٣٩ ص ٢٦٥ - والطعن رقم ٤١/٤٣١١ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/٦/١٩ -
والطعن رقم ٤١/١٨٩٥ ق عليا - جلسة ١٩٩٩/١/٣٠ - والطعن رقم
٤٤/٢٠٣١ ق عليا) .

المبدأ رقم (١٤١٠) - عاملون مدنيون - تأديب - وجوب إخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات التأديبية الصادرة في شأن المخالفات المالية - اعتراضه على القرار وأثره - المادة (٥) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

الحكم

ألزم المشرع بمقتضى نص المادة (٥) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الجهة الإدارية أخطار الجهاز بالقرارات التأديبية الصادرة منها بشأن المخالفات

المالية خلال ثلاثية يوماً من صدورها ولرئيس الجهاز الحق في الاعتراض على تلك القرارات وذلك خلال ثلاثية يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز ، وعلى الجهة الإدارية إخطار الجهاز خلال الثلاثية يوماً التالية بما اتخذته فإذا لم تستجب لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثية يوماً الآلية طلب تقديم العامل إلى المحكمة التأديبية ، وبديهي أن هذا الميعاد الأخير لا يسري إلا اعتباراً من تاريخ علم الجهاز بعدم استجابة الجهة الإدارية لطلبه بالاعتراض على القرار التأديبي الذي أصدرته.

ومن حيث إن مبنى الطاعن في الحكم المشار عليه هو صدوره معيباً بعيب الفساد في الاستدلال ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الجهاز المركزي للمحاسبات قد طلب بكتابه رقم ٦٦١٢ المؤرخ ١٩٩٦/٦/١٧ إعادة النظر في قرار السحب بتعديل الجزاء إلى الحد الذي كان عليه قبل تقديم التظلم. وبتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ ردت الجهة الإدارية على الجهاز برفضها لرأيه ، وفي ١٩٩٦/٨/٢٣ طلب الجهاز إحالة المتهم إلى المحكمة التأديبية وذلك خلال الثلاثية يوماً التالية لانتهااء الثلاثين يوماً الممنوحة للجهة الإدارية ، وبالتالي فقد مارس الجهاز اختصاصه المخول له في المواعيد المقررة قانوناً يؤيد ذلك ظاهر نص المادة الخامس من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨.

ومن حيث إن المادة (٥) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر باتقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن : يباشر الجهاز اختصاصاته في الرقابة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون على الوجه الآتي

ثالثاً : في مجال الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية يختص الجهاز بفحص ومراجعة القرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وأن المسؤولية عنها قد حددت وتمت محاسبة المسؤولية عن ارتكابها ، ويتعين موافاة الجهاز بالقرارات المشار إليها خلال ثلاثية يوماً من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع ولرئيس الجهاز ما يأتي :

١- أن يطالب خلال ثلاثية يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إذا رأى وجهاً لذلك - تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة المختصة بالإحالة إلى المحاكمة التأديبية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثية يوماً التالية .

٢- أن يطلب إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في شأن المخالفة المالية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز إعادة النظر في قرارها ، وعليها أن توافي الجهاز بما اتخذته في هذا الصدد خلال الثلاثين يوماً التالية لعلمها بطلب الجهاز . فإذا لم تستجب الجهة الإدارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوماً التالية أن يطلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة التأديبية المختصة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوماً التالية لعلمها بطلب الجهاز فإذا لم تستجب الجهة الإدارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوماً التالية أن يطلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية وعلى الجهة التأديبية المختصة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوماً التالية .

٣-

ومفاد هذه الأحكام أن على الجهة الإدارية إخطار الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات التأديبية الصادرة منها بشأن المخالفات المالية خلال ثلاثين يوماً من صدورها ولرئيس الجهاز الحق في الاعتراض على تلك القرارات وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز ، وعلى الجهة الإدارية إخطار الجهاز خلال الثلاثين يوماً التالية بما اتخذته ، فإذا لم تستجب لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوماً التالية بما اتخذته ، فإذا لم تستجب لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوماً التالية طلب تقديم العامل إلى المحاكمة التأديبية ، وبديهي أن هذا الميعاد الأخير لا يسري إلا اعتباراً من تاريخ علم الجهاز بعدم استجابة الجهة الإدارية لطلبه بالاعتراض على القرار التأديبي الذي أصدرته .

ومن حيث إن الثابت من أوراق النزاع أن الجهة الإدارية أبلغت الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢ بسحب القرار الصادر بمجازاة المطعون ضدها ، وطلب الجهاز بكتابة رقم ٦٦١٣ بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٧ من الجهة الإدارية إعادة النظر في القرار الساحب بتعديل الجزاء إلى الحد الذي كان

عليه قبل تقديم المطعون ضدها للتظلم، وقد ردت الجهة الإدارية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ بأنه ليس لأي جهة التعقيب على القرار الصادر من سلطة نظر التظلم فقام الجهاز بإعداد مذكرة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢ طلب فيها رئيس الجهاز إحالة المطعون ضدها إلى المحكمة التأديبية .

ومن حيث أن الميعاد المحدد لرئيس الجهاز في طلب إحالة المطعون ضدها إلى المحاكمة التأديبية لا يحسب من ١٩٩٦/٦/٢ كما ذهب إليه الحم الطعين ذلك أن الجهاز قد اعترض خلال ثلاثية يوماً من هذا التاريخ على القرار الساحب وطلب تعديل الجزاء إلى ما كان عليه قبل التظلم ، وقد ردت عليه الجهة الإدارية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣ برفض ذلك ، فمن هذا التاريخ يبدأ لرئيس الجهاز ميعاد مقداره ثلاثون يوماً له خلاله أن يطلب تقديم المطعون ضدها إلى المحكمة التأديبية ، وهو ما قام به بالفعل بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢ أي خلال ثلاثين يوماً من إخطار الجهاز بعد استجابة الجهة الإدارية إلى طلبه وذلك وفقاً لنص البند (٢) من ثالثاً من المادة (٥) المشار إليها من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

ومن حيث إن المحكمة قد خالفت بحكمها الطعين هذا النظر فإن الحم يكون قد اعتوره عيب الخطأ في فهم تأويل القانون مما يتعين معه إلغاءه ، وإعادة الدعوى إلى المحكمة التأديبية للفصل فيها من هيئة أخرى .

(الطعن رقم ٤٤/٢٠٣١ ق عليا - جلسة ٢٠٠١/٢/٢٤ - س ٤٦ ص ٩٥٣ -
أيضاً : الطعن رقم ٤٤/٢٦٤ ق عليا - جلسة ٢٠٠٢/١/٥)

الفصل السادس
الدفع ببطلان الإحالة
إلى المحاكمة التأديبية
لتحريكها من غير السلطة المختصة

الفصل السادس

الدفع ببطلان الإحالة إلى المحاكمة التأديبية

لتحريكها من غير السلطة المختصة

المبدأ رقم (١٤١١) - دفع ببطلان الإحالة إلى المحاكمة التأديبية لتحريكها من غير مختص - تحريك الدعوى التأديبية بإحالتها بمعرفة الأمين العام لمجلس الدولة وليس من رئيس المجلس - من سلطان الأمين العام إحالة من يعملون تحت رقابته من شاغلي الوظائف الإدارية الكتابية على التحقيق والمحاكمة التأديبية عند اللزوم.

الحكم

ومن حيث أنه عما يتمسك به الطاعن من بطلان الإحالة إلى المحاكم التأديبية لصدورها من الأمين العام وليس من رئيس مجلس الدولة " السلطة المختصة " فإنه فضلاً عن أن التحقيق تم بمعرفة النيابة الإدارية وهي طبقاً للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تختص بالتحقيق من العامل حتى دون وجود إحالة له من رئاسته ، فإنه بالرجوع إلى نص المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلاً بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فإنه يجري كالاتي :

يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

١- لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوماً في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوماً.

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً في السنة بحيث لا تزيد مدته في المدة الواحدة على ثلاثة أيام وللسلطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء

أو تعديله ولها أيضاً إذا ألغت الجزاء أن تحيل العامل إلى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار .

٢- للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود من ١-٦ من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم من الأجر في السنة الواحدة على ٦٠ يوماً سواء تم توقيع جزاء الخصم دفعة واحدة أو على عدة دفعات وكذلك الجزاءين الواردين في البند رقم ١،٢ من الفقرة الثانية من المدة المشار إليها .

٣- كما لا يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧، ٨ ، ٩ من المادة ٨٠ وذلك في المخالفات الجسمية التي تحددها صحة الجزاءات .

٤- تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨ ،

ومن حيث إن ما ورد بالبند ٦ من النص المتقدم بشأن ما تملكه السلطة المختصة من إحالة العامل إلى المحكمة لا يعني أو هذه السلطة وحدها التي تختص بالإحالة إلى المحكمة التأديبية ذلك أن هذا الأمر ورد فقط في حالة ما إذا ألغت السلطة المختصة قرار الجزاء المعروض عليها ، وإذا كان لا يستحيل القول بأن السلطة المختصة لا تملك الإحالة إلى المحكمة التأديبية إلا إذا كان ثمة جزاء توقيعه وعرض عليها ، إذ أن المنطق يقضي بأنها تملك ذلك سواء كان هناك حرص وقع ثم ألغته ، أم أنه لم يكن ثمة جزاء قد وقع أصلاً بل مجرد تحقّق معدلة لذلك لا يقبل القول بأن النص المذكور يحصر سلطة الإحالة للمحكمة التأديبية في السلطة المختصة (الوزير - المحافظ - رئيس مجلس إدارة البيئة) ولعل ما يؤكد هذا النظر أن المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين تبين بالدولة المشار عليها قد نصت في فقرتها الأخيرة على أن : يعتبر العامل محالاً للمحكمة التأديبية من تاريخ طلب الجهة الإدارية أو الجهاز المركزي للمحاسبات من النيابة الإدارية إقامة الدعوى التأديبية " فهذا النص يشترط أن يكون طلب الإحالة للمحكمة التأديبية من السلطة المختصة لمعنى المحدد في القانون المشار عليه بـ اكتفى بأن يكون الطلب من " المحكمة الإدارية .

ولما كان الأمين العام لمجلس الدولة بالنسبة للعاملين شاغلي الوظائف الإدارية والكتابية له سلطة وكبل الوزارة أو رئيس المصلحة حسب الأحوال الأمر الذي

يترتب عليه أن يكون من سلطاته إحالة من يعملون تحت رقابته بما فيهم شاغلي الوظائف العديدة إلى التحقيق والمحاكمة التأديبية عند اللزوم ، إذ أن غل يده مثل هذه السلطة من شأنه الحيلولة دون فاعلية رقابته وهذه هي النتيجة الطبيعية والأمر المحتم للعلاقات الوظيفية التي تربط الرئيس بالمرؤوس وهو ما يقتضيه حسن سير المرفق العام باعتبار أن هذه المسائل من الإجراءات الضرورية لحسن سير المرفق .

ومن حيث إنه في ضوء ما تقدم يكون الدفع المبدئي من الطاعن في هذا الشأن غير قائم على أسس صحيحة من القانون ، مستوجبا طرده .

(المحكمة الإدارية العليا - الطعن رقم ٤٢/٣١٣٣ ق - جلسة ١٩٩٧/٢/١٥)
المبدأ رقم (١٤١٢) - عاملون مدنيون بالدولة - تأديب الاختصاص بالإحالة للمحاكمة التأديبية أو تحقيق تفويض - (مادة ٨٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الإحالة للتحقيق تكون من اختصاص صاحب التصرف فيه - أساس ذلك : اتحاد العلة بين الإحالة والتصرف في التحقيق - بما ينعقد ذلك لشاغلي الوظائف العليا - لا يجوز لشاغلي الوظائف الأدنى بغير تفويض إحالة أي من العاملين رئاستهم إلى التحقيق أو المحكمة التأديبية .

الحكم

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن إحالة الطاعن إلى النيابة الإدارية للتحقيق معه فيما نسب إليه ابتداء قد تم بمعرفة السيد / العامل بوظيفة من الدرجة الثانية - بأقدمية أحدث من الطاعن - والشاغل لوظيفة مدير منطقة البحيرة بهيئة الأوقاف المصريين ندباً وأنه هو ذاته الذي طلب من النيابة الإدارية إحالة الطاعن إلى المحاكمة التأديبية رغم ما انتهت إليها النيابة الإدارية من حفظ الواقعة المنسوبة للطاعن قطعياً لعدم الأهلية .

ومن حيث إنه ليس ثمة نص صريح في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قدم ٤٧ سنة ١٩٨٧ - بتحديد السلطة المختصة بالإحالة إلى التحقيق أو الإحالة إلى المحاكمة التأديبية إلا أنه ليس ثمة شك في أن هذا السلطة لا ينبغي أن يترك أمرها فرطاً يمارسه كل من هب ودب من القيادات الإدارية الصغيرة .

ومن حيث إن استدعاء أقرب القواعد لحكم الموضوع يقتضي القياس على

أحكام المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي حددت أصحاب الاختصاص بالتصرف في التحقيق باعتبار أن الإحالة إلى التحقيق والتصرف فيه هما إلى اتحاد العلة أقرب ، فمن ثم فإنه لا يجوز لغير من نيط بهم اختصاص التصرف في التحقيق ممارسة اختصاص الإحالة للتحقيق أو الإحالة للمحاكمة التأديبية من باب أولى .

ومن حيث إن المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لم ترتبط بأصحاب الاختصاص بالتصرف في التحقيق إلى ما دون شاغلي الوظائف العليا إلا من فوض فمن ثم فإنه لا يجوز لشاغلي الوظائف الأدنى من الوظائف العليا - بغير تفويض إحالة أي من العاملين إلى رئاستهم إلى التحقيق أو المحاكمة التأديبية .

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم كان الثابت أن الطاعن قد أخيل إلى المحكمة التأديبية بناء على تقرير اتهام أعد من النيابة الإدارية بناء على طلب السيد / العامل من الدرجة الثانية - بأقدمية أحدث من الطاعن - والذي يشغل وظيفة مدير منطقة البحيرة بهيئة الأوقاف المصرية ندباً والمقام بشأن الأحقية في شغلها دعوى من الطاعن - فمن ثم فإن قرار الاتهام قد أعد بناء على طلب سلطة لم يمنحها القانون سلطة الاختصاص بطلبه بما يعد معه طلب الإحالة تقرير الاتهام المعد بناء عليه معيباً يبطل ما قام عليه من إجراءات للمحاكمة وما انبنى عليه من حكم هذا فضلاً عما تشابه الأوراق من ظروف تكشف عن استهداف قرار الإحالة للمحاكمة كيداً لم تشرط سلطة إلى الإحالة من أجل تحقيقه بما قد يوجب تحقيق الأمر بما يردع القائلين بكلمة الحق باستهداف الباطل .

ومن حيث إنه متى كان الثابت مما تقدم أن الحكم الطعين قد بنى على إجراءات بما شابها من مخالفة قانونية تتمثل في عدم الاختصاص فمن ثم يكون الحكم معيباً بعيب مخالفة القانون بما يتعين معه القضاء بإلغائه دون أن يحول ذلك بين الجهة الإدارية وحققها في إعادة تحقيق المخالفات المنسوبة للطاعن على النحول المتفق وصحيح الإجراءات القانونية.

(الطعن رقم ٣٤/٣٠٢ قق عليا - جلسة ١٩٩٤/١٢/١٧ - س ٣٩ ص ٥٨٥)

الفصل السابع

الدفع بعدم قبول دعوى

تهيئة الدليل المقامة

استقلالاً عن المنازعة الإدارية

الفصل السابع

الدفع بعدم قبول دعوى

تهيئة الدليل المقامة

استقلالاً عن المنازعة الإدارية

المبدأ رقم (١٤١٣) - المقصود بالمنازعة الإدارية - إذا تعلقت دعوى تهيئة الدليل بقرار أو تصرف إداري مما يخضع لولاية القضاء الإداري - اختصاص القضاء الإداري بدعوى تهيئة الدليل كدعوى مستقلة حتى ولو لم ترتبط بطلب موضوع - أساس ذلك .

الحكم

ومن حيث أن المقصود بالمنازعة الإدارية تلك المنازعات التي تنشأ نتيجة نشاط وأعمال السلطة الإدارية بوصفها سلطة إدارية أي بنشاطها في مجال ممارسة وظيفتها الإدارية إذا ما باشرت بشأن هذا النشاط أسلوب السلطة العامة ، والمنازعة الإدارية في مفهوم ولاية القضاء الإداري إنما تتعلق بدعوى لا بأية منازعة أخرى خارج نطاق التداعي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها ... والدعوى تعنى طلب الحماية القضائية يلجأ الشخص بمقتضاه إلى القضاء المختص بغية إقرار حق وحماية ما يدعيه من حقوق أو مصالح مشروعة مادية كانت أو معنوية وهذا الحق أي حق التقاضي هو ما كفله الدستور المصري ك شأن غيره من سائر الدساتير الأخرى .

ومن حيث إنه تبعاً لذلك وأمام الاختصاص العام للقضاء الإداري بالفصل في سائر المنازعات الإدارية فإن دعوى تهيئة الدليل إذا ما تعلقت بقرار أو تصرف إداري مما يخضع لولاية القضاء الإداري فإن هذه الدعوى مما يدخل الفصل فيها في اختصاص القضاء الإداري كدعوى مستقلة حتى ولو لم تربط بطلب موضوعي ويكفى لقبولها وبالنظر إلى طبيعتها ومقصدتها المتمثل في تهيئة

للدليل في دعوى موضوعية مرفوعة فعلاً أو سترفع في المستقبل وذلك عندما تحدث واقعة يخشى من زوال معامها أو من تغير هذه المعالم بمرور الوقت .
ومن ثم فانه لا يشترط أن تكون الواقعة المطلوب إثباتها باعتبارها منازعة إدارية محل نزاع أمام القضاء كطلب موضوعي بل يكفي في شأنها أن تكون مما يحتمل أن تصبح محلاً للنزاع أمام القضاء الإداري وانه يخشى ضياع معالم هذه الواقعة إذا انتظر الخصم حتى يعرض النزاع على الحق أمام القضاء ، بحيث تبدو دعوى تهيئة الدليل في حقيقتها دعوى وقائية تستهدف تفادي ضياع دليل الدعوى الموضوعية في المنازعة الإدارية ، وهي بهذه المثابة تعتبر والحال كذلك دعوى مستقلة يجوز رفعها استقلالاً كمنازعة إدارية أمام القضاء الإداري دون الارتباط بطلب موضوعي .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز قياس دعوى تهيئة الدليل التي ترفع استقلالاً، بدعوى طلب وقف تنفيذ القرار الإداري الذي لا يقترن بطلب الإلغاء ، إذ أن المنازعة الإدارية في الحالة الأخيرة تتحدد بالتضرر من استمرار قرار إداري غير مشروع فضلاً عن أنه لا يتأتى القول بأن وقف تنفيذه يتحقق منه الغاية ، أما بالنسبة لدعوى تهيئة الدليل كدعوى وقائية كما أسلفنا يتحقق بها استقلالاً حماية الحق المطلوب حمايته وحتى لو قرر المدعي عدم حاجته بعد صدور الحكم في دعوى تهيئة الدليل - أنه لم يعد في حاجة لرفع دعوى بأصل الحق .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : بأن دعوى تهيئة الدليل (إثبات الحالة) للمنازعة الإدارية تكون مقبولة أمام القضاء الإداري ولو أقيمت استقلالاً عن هذه المنازعة وقررت إعادة الطعن للدائرة المختصة بالمحكمة للفصل فيه .

(المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - الطعن رقم ٣٦/٢١٣٣ ق

عليا جلسة ١٩٩٧/١/٢) .

” تم بحمد الله وتوفيقه ”

فهرس ومحتويات
الكتاب الرابع
الدفع الإدارية
في قضاء مجلس الدولة

فهرس ومحتويات
الكتاب الرابع
الدفع الادارية
في قضاء مجلس الدولة

الصفحة	الموضوع
٩	الباب الأول الدفاع في الدعوى
٩	تمهيد
١٣	الفصل الأول الأحكام العامة للدفاع في الدعوى
١٥	المبحث الأول - المقصود بالحق في الدفاع
١٦	المبحث الثاني - نطاق وحدود حق الدفاع
١٩	المبحث الثالث - المرافعة أمام المحكمة
٢٠	المطلب الأول - مفهوم المرافعة
٢١	المطلب الثاني - قفل باب المرافعة وفتحه
٢٢	المبحث الرابع - دفاع المدعى عليه في الدعوى
٢٥	الفصل الثاني التطبيقات القضائية للدفاع في الدعوى
٢٨	المبحث الأول - الدفاع في الدعوى في قضاء المحكمة الدستورية العليا
٢٨	• حق الدفاع أصالة حق دستوري سابق على الحق في اختيار محام
٢٩	• الحق في اختيار محام للدفاع عن المدعى أو المدعى عليه أو المتهم

٣٠	• حق الدفاع ضماناً جوهرياً لازماً
٣١	• ارتباط حق الدفاع بالقيم التي تؤمن بها الأمم المختلفة
٣٢	• حق الدفاع واقتضاء الترضية القضائية
٣٢	• الصلة الوثيقة بين حق الدفاع والخصومة القضائية
٣٣	• حق الدفاع ودور المحامين
٣٤	• حق الدفاع يشمل الحق في مشورة محام والحق في حض أدلة الاتهام
٣٤	• الحق في محاكمة منصفة
٣٥	• الحق في المحاكمة المنصفة وضمانتي افتراض البراءة وحق الدفاع
٣٦	• حق الدفاع أحد الأركان الجوهرية لمبدأ سيادة القانون
٣٧	انبحث اثنتي - الدفاع في الدعوى في قضاء محكمة النقض
٣٧	• حق الدفاع من الحقوق المباحة
٣٨	• فنية حق الدفاع في مواجهة الحق في الاتهام
٣٩	• حق الدفاع يجب صيانته بتنظيمه
٣٩	• عدم جواز الإخلال بحق الدفاع
٤١	• مفهوم الدفاع الجوهري في الدعوى وأحواله
٤٥	انبحث اثنت - الدفاع في الدعوى في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٤٥	• قداسة حق الدفاع لكل إنسان أصالة أو بالوكالة
٥٠	• تطبيقات في أحوال توفر " حق الدفاع " أو تخلفه
٥٠	• مناهج أعمال حق الدفاع سبق وجود الاختصاص القضائي
٥١	• حق الدفاع في مجال القرارات التأديبية
٥٢	• الإعلان بقرار الإحالة إجراء جوهري يتصل بحق الدفاع
٦١	• مسؤولية القاضي الإداري عن أداء العاملين بقلم الكتاب نواحي الإخطار بميعاد الحلسة لكفالة حق الدفاع

٦٣	• المبادئ العامة المتفرعة عن حق للدفاع
٦٦	• حق الدفاع من الأصول العامة الواجبة لإقامة العدل وتحقيق سيادة القانون
٦٨	• القصور في تسبيب الأحكام إهدار لحق الدفاع
٦٩	• حق الدفاع والمساواة فيما بين المتقاضين
٦٩	• حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول
٧١	الباب الثاني الدفع بعدم الاختصاص
٧٥	الفصل الأول الأحكام العامة في الدفع بعدم الاختصاص
٧٩	الفصل الثاني الدفع بعدم الاختصاص في قضاء محكمة النقض
٨١	• في التمسك بالدفع بعدم الاختصاص
٨٣	• التمسك بالدفع بعدم الاختصاص عند نظر الدعوى الأصلية وليس الدعوى الفرعية
٨٣	• الدفع بعدم الاختصاص وقواعد الاختصاص النوعي
٨٤	• التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام محكمة النقض
٨٥	• حدود سلطة المحكمة عند الحكم بعدم الاختصاص والإحثة
٨٥	• الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة ليست جهة قضائية في مجال الدفع بعدم الاختصاص
٨٦	• ليس للمحاكم العادية تأويل الأمر الإداري
٨٧	• اختصاص مجلس الدولة بالفصل في دعاوى الجنسية منذ صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
٨٨	• اختصاص القضاء العادي بنظر جميع المنازعات المتعلقة بالعلاقات التي يحكمها القانون الخاص

٨٩	• عدم جواز الطعن استقلاً على الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص
٩٠	• اشتمال الحكم الصادر في الموضوع على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظره
٩١	• الاختصاص الولائي لمجلس الدولة
٩٢	• الدفع بعدم الاختصاص الولائي لتعلق النزاع بأعمال السيادة
٩٢	• الاختصاص بنظر دعوى الرد لأحد أعضاء مجلس الدولة لا يكون لجهة القضاء العادي
٩٤	• عدم اختصاص القضاء العادي بدعوى عدم التعرض المستندة إلى قرار إداري
٩٤	• الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام
٩٥	• اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض للمقامة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري
٩٦	• قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام
٩٨	• القضاء بعدم الاختصاص والإحالة (حكم المادة ١١٠ مرافعات)
١٠٧	• الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو القيمي أو النوعي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام
١١٠	• الدفع بعدم الاختصاص المحلي وفقاً للمادة ١٠٨ مرافعات من الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام
١١٠	• الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاءً وتعويضاً معقود كأصل عام لجهة القضاء الإداري

١١٣	<p>الفصل الثالث</p> <p>الدفع بعدم الاختصاص</p> <p>في قضاء مجلس الدولة</p>
١١٦	المبحث الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في الدفع بعدم الاختصاص
١١٦	• مبادئ متنوعة
١١٩	• قرارات مجلس الشورى بتعيين رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف القومية وقرارات إنهاء خدمتهم قرارات إدارية يختص بها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
١٢٠	المبحث الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم الاختصاص
١٢٠	• الدفع بعدم الاختصاص من النظم العام
١٢٠	• البحث في الاختصاص سابق على البحث في الموضوع
١٢٢	• الإحالة من المحكمة الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري المختصة يكون بحكم من المحكمة وليس بقرار من رئيسها
١٢٥	• الأحوال التي يجوز فيها للتعرض لبعض جوانب الموضوع قبل الفصل في الاختصاص
١٢٧	الدفع بعدم الاختصاص والإحالة :
١٢٧	• حكم دائرة توحيد المبادئ في المرحلة الأولى (عام ١٩٨٦)
١٣٣	• حكم دائرة توحيد المبادئ في المرحلة الثانية (عام ١٩٩٢)
١٤٤	• المبادئ القانونية المستقرة بعد حكم دائرة توحيد المبادئ (١٩٩٢)
١٤٩	• أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص والإحالة إلى محاكم مجلس الدولة على قواعد توزيع الاختصاص النوعي بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية

١٥٤	• عدم جواز الإحالة من محكمة الموضوع إلى محكمة الطعن
١٦٢	• في الدفع بعدم الاختصاص والإحالة وأثره في تحديد تاريخ تحريك الدعوى
١٧٥	الباب الثالث الدفع بعدم القبول
١٧٩	الفصل الأول الأحكام العامة في الدفع بعدم القبول
١٨٢	الفصل الثاني الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة
١٨٢	• المبادئ الحاكمة للدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة
٢٢٣	الفصل الثالث الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة
٢٢٥	• رفع الدعوى من غير ذي صفة أو على غير ذي صفة
٢٢٥	• المبادئ الحاكمة للدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة
٢٨٧	الفصل الرابع الدفع بعدم القبول لانتفاء القرار الإداري
٢٩٠	المبحث الأول - تحديد القرار الإداري وتمييزه عن غيره
٢٩١	المطلب الأول - شرط نهائية القرار الإداري
٢٩٢	الفرع الأول - تعريف القرار الإداري
٢٩٢	الفصل الأول - تعريف القرار الإداري في قضاء محكمة القضاء الإداري
٢٩٤	الفصل الثاني - تعريف القرار الإداري في قضاء المحكمة الإدارية العليا

٢٩٨	الفرع الثاني - نهائية القرار الإداري
٣٠٥	المطلب الثاني - التمييز بين القرارات الإدارية والقرارات أو الأعمال القضائية
٣٠٥	الفرع الأول - التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
٣٠٨	الفرع الثاني - المبادئ القانونية في التمييز بين القرار الإداري والعمل القضائي
٣٣٣	المطلب الثالث - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التشريعية
٣٤٧	المطلب الرابع - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال المادية
٣٥٥	المطلب الخامس - التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال التحضيرية
٣٦٤	المطلب السادس - التمييز بين القرارات الإدارية والمنشورات والتعليمات الداخلية
٣٧٣	المطلب السابع - التمييز بين القرارات الإدارية وأعمال السيادة
٣٧٧	• تطبيقات لما يعتبر من أعمال السيادة
٣٨٠	• تطبيقات لما لا يعتبر من أعمال السيادة
٣٨٥	المبحث الثاني - تطبيقات قبول الدفع ورفضه
٣٨٦	المطلب الأول - تطبيقات لما يعتبر قراراً إدارياً
٤١٨	المطلب الثاني - تطبيقات لما لا يعتبر قراراً إدارياً
٤٤١	الفصل الخامس الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
٤٤٤	المبحث الأول - الدفع بعدم القبول المتصل بميعاد الستين يوماً

٤٤٤	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في ميعاد الستين يوماً
٤٤٩	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في ميعاد الستين يوماً
٤٦٤	المبحث الثاني - الدفع بعدم القبول المتصل ببدا الميعاد (النشر والإعلان والعلم اليقيني)
٤٦٥	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في "النشر والإعلان"
٤٧٢	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في "النشر والإعلان"
٤٩٣	المبحث الثالث - الدفع بعدم القبول المتصل بفكرة (العلم اليقيني)
٤٩٣	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في " العلم اليقيني "
٤٩٣	- مبادئ متنوعة
٤٩٧	- مبدأ استتالة الأمد ودلالاته في حكم القضاء الإداري
٥٠٢	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " العلم اليقيني "
٥٠٢	- مبادئ متنوعة
٥٤٤	- مبدأ استتالة الأمد ودلالاته في حكم قضاء العليا
٥٤٧	المبحث الرابع - الدفع بعدم القبول المتصل بعدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد
٥٤٧	المطلب الأول - مبادئ محكمة القضاء الإداري في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد
٥٤٩	المطلب الثاني - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في عدم تقيد القرارات السلبية بالميعاد

٥٥٥	الفصل السادس الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سابقة التظلم
٥٥٨	المبحث الأول — الدفع بعدم القبول المتصل بماهية التظلم
٥٦٢	المبحث الثاني — الدفع بعدم القبول المتصل بشكل التظلم
٥٦٥	المطلب الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في " شكل التظلم "
٥٦٨	المطلب الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " شكل التظلم "
٥٧٤	المبحث الثالث — الدفع بعدم القبول المتصل بنطاق التظلم
٥٧٥	المطلب الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في " نطاق التظلم "
٥٧٨	المطلب الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " نطاق التظلم "
٥٨٩	المبحث الرابع — الدفع بعدم القبول المتصل بميعاد التظلم
٥٩١	المطلب الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في " ميعاد التظلم "
٥٩٥	المطلب الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في " ميعاد التظلم "
٦٠٣	المبحث الخامس — الدفع بعدم القبول المتصل بالمسلك الإيجابي لمبحث التظلم
٦٠٤	المطلب الأول — مبادئ المحكمة الإدارية العليا فيما يعتبر مسلكاً إيجابياً
٦١٠	المطلب الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا فيما لا يعتبر مسلكاً إيجابياً
٦١٧	المبحث السادس — أثر التظلم على الدفع بعدم القبول

٦١٧	المطلب الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في أثر حصول للتظلم على الدفع بعدم القبول
٦٢٨	المطلب الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في أثر حصول للتظلم على الدفع بعدم القبول
٦٧٣	الفصل السابع الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء
٦٨٩	الفصل الثامن التطبيقات القضائية في الدفع بعدم القبول بوجه عام
٦٩٢	المبحث الأول — مبادئ محكمة القضاء الإداري في الدفع بعدم القبول بوجه عام
٦٩٧	المبحث الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم القبول بوجه عام
٧١٩	الباب الرابع الدفع باتعدام الأهلية
٧٢٣	الفصل الأول مبادئ محكمة القضاء الإداري في الدفع باتعدام الأهلية
٧٣٥	الفصل الثاني مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع باتعدام الأهلية
٧٤٥	الباب الخامس الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها «حجية الأمر المقضي»

٧٤٩	<p>الفصل الأول</p> <p>الأحكام العامة</p> <p>في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها</p>
٧٥١	المبحث الأول - المقصود بحجية الأمر للمقضي
٧٥٢	المبحث الثاني - التمييز بين حجية الأمر المقضي وقوة الأمر المقضي
٧٥٣	المبحث الثالث - التمييز بين حجية الأمر المقضي واستنفاد سلطة القاضي لمسألة معينة
٧٥٤	المبحث الرابع - التمييز بين حجية الأمر المقضي والقوة التنفيذية
٧٥٥	<p>الفصل الثاني</p> <p>التطبيقات القضائية</p> <p>في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها</p>
٧٥٧	المبحث الأول - مبادئ محكمة النقض في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
٧٧٨	المبحث الثاني - مبادئ محكمة القضاء الإداري في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
٧٨٢	المبحث الثالث - مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
٨٣٢	<p>الباب السادس</p> <p>الدفع بالتقادم</p>
٨٣٧	<p>الفصل الأول</p> <p>الدفع بسقوط الحق بالتقادم</p>
٨٦٧	<p>الفصل الثاني</p> <p>الدفع بسقوط الحقوق الناشئة عن قوانين ونظم سابقة</p>

٨٧٧	الفصل الثالث الدفع بسقوط الدعوى التأديبية
٨٨٥	الفصل الرابع التطبيقات القضائية في الدفع بالتقادم بوجه عام
٨٨٧	المبحث الأول — الدفع بالتقادم في قضاء محكمة النقض
٨٨٧	المطلب الأول — وجوب الدفع بالتقادم
٨٩١	المطلب الثاني — التقادم الحولي
٨٩٥	المطلب الثالث — التقادم الثلاثي
٩٠١	المطلب الرابع — التقادم الخمسي
٩٠٤	المطلب الخامس — التقادم الطويل
٩٠٧	المبحث الثاني — الدفع بالتقادم في قضاء المحكمة الإدارية العليا
٩٤٣	الباب السابع الدفع بعدم الدستورية
٩٤٧	الفصل الأول الأحكام العامة للدفع بعدم الدستورية
٩٥١	الفصل الثاني التطبيقات القضائية في الدفع بعدم الدستورية
٩٥٣	المبحث الأول — مبادئ المحكمة الدستورية العليا في الدفع بعدم الدستورية
٩٥٣	المطلب الأول — المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها من الدستور
٩٥٤	المطلب الثاني — ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة
٩٥٧	المطلب الثالث — طبيعة الدفع بعدم الدستورية وشروطه

٩٦٢	المطلب الرابع — استبعاد الطعون المباشرة بطريق الدعوى الأصلية
٩٦٨	المطلب الخامس — ضوابط وأسس الدفع بعدم الدستورية في قضاء المحكمة الدستورية العليا
٩٦٨	• الدفع بعدم الدستورية المخل بالطبيعي لولوج الدعوى الدستورية
٩٧١	• مدى وجوب اختصاص المحكمة التي يبدي أمامها الدفع بعدم الدستورية
٩٧٣	• رقابة المحكمة الدستورية العليا للدفع بعدم الدستورية وشروط صحته الشكلية
٩٧٤	• شرط المصلحة لقبول الدعوى الدستورية
٩٨٤	• واجب محكمة الموضوع تجاه الدفع بعدم الدستورية
٩٨٦	• الأثر القانوني المترتب على اتصال المحكمة الدستورية بالدعوى الدستورية بعد قبول محكمة الموضوع لجديّة الدفع
٩٨٨	• موقف المحكمة الدستورية عند تصدي محكمة الموضوع للفصل في النزاع بعد اتصال الدعوى للدستورية بالمحكمة الدستورية العليا
٩٨٨	• أثر الحكم الصادر بإلغاء حكم محكمة الموضوع بقبول الدفع بعدم الدستورية على الدعوى الدستورية المتصلة فعلاً بالمحكمة الدستورية العليا اتصالاً صحيحاً
١٠٠٥	المبحث الثاني — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بعدم الدستورية
١٠٤١	الباب الثامن الدفع بالتزوير

١٠٤٥	الفصل الأول الأحكام العامة في الدفع بالتزوير
١٠٤٩	الفصل الثاني التطبيقات القضائية في الدفع بالتزوير
١٠٥٢	المبحث الأول — مبادئ محكمة النقض في الدفع بالتزوير
١٠٦٥	المبحث الثاني — قضاء مجلس الدولة في الدفع بالتزوير
١٠٦٦	المطلب الأول — وسائل القاضي الإداري في التحقق من صحة الأوراق
١٠٦٦	الفرع الأول — الطعن بالتزوير
١٠٧٠	الفرع الثاني — عملية تحقيق الخطوط
١٠٧٣	المطلب الثاني — الإدعاء بتزوير المحررات
١٠٧٤	المطلب الثالث — مبادئ المحكمة الإدارية العليا في الدفع بالتزوير (الإدعاء بالتزوير)
١٠٩٥	الباب التاسع دفع متنوعة
١٠٩٩	الفصل الأول الدفع باستبعاد الدعوى من الجدول (الرول) لعدم سداد الرسوم
١١٠٩	الفصل الثاني الدفع بعدم اختصاص المحاكم التأديبية
١١٣٥	الفصل الثالث الدفع بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية لسابقة الفصل فيها بمجازاة المتهم عن الواقعة ذاتها
١١٤٧	الفصل الرابع الدفع باتقضاء الدعوى التأديبية
١١٥٣	الفصل الخامس الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية

١١٥٥	المبحث الأول - الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرفعها بعد الميعاد
١١٥٧	المبحث الثاني - الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لسقوط حق رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في طلب الإحالة
١١٦٣	الفصل السادس الدفع ببطالان الإحالة إلى المحاكمة التأديبية لتحريكها من غير السلطة المختصة
١١٦٩	الفصل السابع الدفع بعدم قبول دعوى تهينة للبليل لمقلدة مستقلاً عن المنزعة الإدارية





٤٨ شارع جودة رأس التين - الاسكندرية
تليفون : ٤٨٧٥٩٣٦

 Bibliotheca Alexandrina



0743875